

الْمُنْصِفُ

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني
المتوفى سنة ٣٩٢ هـ

كتاب التصريف

للإمام أبي عثمان المازني البصري
المتوفى سنة ٢٤٧ هـ

تحقيق وتعليق
محمد عبد القادر أحمد عطا

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات صوتية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦١١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floor.

Tel. & Fax: 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2687-3



9 782745 126870

<http://www.al-ilmiyah.com.lb/>

e-mail : baydoun@dm.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله كما ينبغي لكمال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وصلاة دائمة على النبي الخاتم، سيد ولد آدم، نبينا المصطفى، محمد ﷺ، خير من حملت الأرض وأظلت السماء منذ «كن» وحتى يرث الله الأرض ومن عليها..

أما بعد:

فإن الله عز وجل قد اختار اللغة العربية لتكون الوعاء الحامل لكتابه الخاتم إلى الناس كافة، العرب والعجم، على حد سواء، فقال في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

وعلى ذلك فقد كفل الله عز وجل لذلك الوعاء من يسهر على حفظه وصيانتة عن عبث العابثين وجهل الجاهلاء، يتضح ذلك من خلال الدأب المبكر الذى أبداه المسلمون تجاه التعيد للغة العربية فى مرحلة غاية فى التبكير، وقبل أن يشيع الخطأ فى لغة القرآن، مما يؤكد أن الله سبحانه وتعالى هو الذى وجههم تلك الوجهة وأعانهم على الوصول إلى أفضل السبل وأيسرها لحفظ لغة كتابه العظيم، وصدق عز من قال: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهذا الكتاب الذى بين أيدينا أحد الأعمدة المهمة التى ارتكز عليها البناءون المخلصون لدينهم ولغتهم، كتاب «المنصف» للإمام الجليل الفريد فى مجاله، الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى، شرح كتاب «التصريف» لإمام العربية أبى عثمان المازنى النحوى البصرى.. وهذا الكتاب يعد حجة فى علم التصريف، وحقماً بين المختصمين فيما جلَّ وعظم، أو هان وصغر من مشكلات قد تطرأ للمتعاملين مع هذا العلم الخطير الشأن.

فأما أبو عثمان المازنى صاحب التصريف:

فهو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنى، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب، أحد بنى مازن بن شيبان، فنسب إليهم، وهو من أهل البصرة.

أخذ علوم العربية، وآدابها عن ثلاثة أقطاب، آلت إليهم زعامة اللغة، وآدابها وعلومها، ورياستها في البصرة، وهم: أبو عبيدة معمر بن المثنى البصرى التميمي المتوفى سنة ٢٠٩هـ، وأبو سعيد عبد الملك بن قريب القيسي الباهلي البصرى المعروف بالأصمعي المتوفى سنة ٢١٦هـ، وأبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى البصرى المتوفى سنة ٢١٥هـ.

وهؤلاء الأقطاب الثلاثة أخذوا اللغة، وعلوم العربية، وآدابها عن قطب الأقطاب أبى عمرو بن العلاء التميمي المازنى البصرى المتوفى سنة ١٥٤هـ، وكان من أشرف العرب، ووجههم، وأحد القراء السبعة المشهورين، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف. وقال فيه الزبيدي: كان أعلم الناس باللغة، وعلم القرآن والنحو فى زمانه، وكان ورعاً.

وأخذ المازنى عن غير هؤلاء الأقطاب الثلاثة، أخذ عن أبى عمر الجرمى، ومحبوب ابن الحسن، ومحمد بن سلام الجمحى، وفى أخذه عن أبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، خلاف، ولكننا نرجح أنه أخذ عنه، بل قرأ كتاب سيبويه كله عليه، ومن شيوخه يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى.

وأخذ عن أبى عثمان المازنى كثيرون، فى مقدمتهم أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، إمام العربية فى عصره، المتوفى سنة ٢٨٥هـ. قال ابن حجر: روى عنه المبرد، ولازمه، وتحقق بصحبته. وقال ابن خلكان: أخذ عنه أبو العباس المبرد، وبه انتفع، وله عنه روايات كثيرة.

ومن أخذ عنه أبو يعلى محمد بن أبى زرعة الباهلي النحوى، وأبو على أحمد بن جعفر الدينورى، وأبو الفضل بن محمد اليزيدى، وعبد الله بن أبى سعد الوراق.

ولما ورد بغداد فى أيام المعتصم، وقيل: فى أيام الواثق، أخذ عنه أهلها، منهم الخارث ابن أبى أسامة، ومحمد بن أبى الجهم السمرى، وموسى بن سهل الجونى.

بيئته وتأثره بها وتأثيره فيها: نشأ أبو عثمان المازنى فى أواخر القرن الثانى الهجرى وأوائل العصر العباسى الأول والدولة العباسية، والحضارة العربية الإسلامية، فى قمة مجدهما، وتحرير المسائل العلمية، وتكوين العلوم قائمان على قدم وساق، ورجال العلوم والآداب والفنون يتصارعون، ويتسابقون فى ميدان التحرير، والتكوين، والابتكار.

وكان للغة العربية النصيب الأكبر من ذلك، فقد ازدهم هذا العصر بتدفق الناس من

عجم وعرب، ومن بدو وحضر على موارد اللغة العربية، ألفاظها وثرها، وشعرها، وما يتصل بها، وبآلها من نواذر وأخبار وأنساب وعلوم، يتصيدون شواردها، ويحررون مسائلها، ويتدارسونها وينشرونها.

وكانت البصرة والكوفة حينئذ، وهما على حدود البادية، ملتقى الحضارة، والبدواة، وعش العلماء والطلاب، ومهبط فصحاء العرب من أهل البادية، والآخذين عنهم، وعن أئمة اللغة من أهل الحضر.

وما كان عشاق اللغة والأدب يقنعون حينئذ بمن يلقون من فصحاء البادية، في البصرة والكوفة، وغيرهما، بل كانوا يذهبون إلى البادية لاستقاء اللغة من ينابيعها الصافية فيها، وقد بلغ تنافس الرواة والعلماء أقصى حدوده لأمر، منها:

١ - أن العلم باللغة والأدب أصبح مصدرًا خصبًا للرزق للطالب والمطلوب، إذ كان حفاظهما من أهل البادية يؤجرون على الرواية والدراية، وكان رواة الحضر وعلماءه في جاه عريض، وعيش رغيد بما يروون ويبينون.

٢ - الخلاف في الرواية والدراية، وتعصب كل فريق لما عنده من ذلك، وقد بلغ الخلاف بين البصريين والكوفيين أقصى حدوده

٣ - وما كان من شيوع الجدل، والمناظرة بين الرواة والعلماء في المجالس الخاصة والعامة، والحرص الشديد على الفوز والانتصار فيها.

٤ - حب كثير من خلفاء بنى العباس في هذا العصر العباسي الأول للعلم والعلماء، وفتحهم أبوابهم ومجالسهم وصدورهم وخزائنهم لدراسة العلم، وتحرير مسائلهم وعنايتهم بذلك أكبر عناية عرفت في التاريخ.

٥ - الرغبة الصادقة في دراسة اللغة دراسة تعمق، وإدراك حقائقها وأسرارها إدراكًا صحيحًا؛ لأنها الوسيلة لفهم الكتاب والسنة والعروة الوثقى بين العرب والعجم.

هذه هي البيئة التي نشأ وعاش فيها أبو عثمان المازني، وهي بيئة ملتزمة علميًا وأدبيًا، وهي جديرة كل الجدارة بأن تبعث في روح من فيها الهمة والنشاط والرغبة الشديدة في تحصيل العلوم والمعارف، والبراعة فيها.

وكان أبو عثمان صافي الذهن جيد الفهم، وبهره ما رأى في العلماء من فصاحة وغزارة علم وسعة مدارك، وما يتمتعون به من إكبار الخلفاء والأمراء والوزراء وغيرهم

من العظماء، فأثر كل ذلك فيه تأثيراً بليغاً، وحبب إليه العلم، ودفعه بقوته السحرية إلى الحذق في تحصيله.

وما زال جاداً في التحصيل، معنياً عناية خاصة بمسائل التصريف، وعلم الكلام، وبمدرسة الطلاب والعلماء، ومناظرتهم فيهما، حتى أفضى به ذلك إلى أن صار إماماً في العربية، وقطباً من أقطاب علم الكلام. هكذا كان تأثير البيئة في أبي عثمان المازني.

ولا شك في أنه كما تأثر بالبيئة أثر هو فيها، إذ نبه الغافلين إلى مسائل علم التصريف، وما فيها من دقة وخفاء، وما لها من قدر وتأثير في حياة اللغة العربية، وجمع أشتات مسائله في كتاب، ورتبها فيه ترتيباً محكماً يدل على صفاء ذهنه، وقوة تفكيره، وغزارة علمه.

وهذا الكتاب أول كتاب في علم التصريف وصل إلينا، وهو من علم التصريف ككتاب سيويه من علم النحو في أن كلاً منهما أصل في علمه؛ هذا في النحو، وذاك في التصريف.

صفاته العقلية: كان أبو عثمان المازني حاذقاً جيد الفهم، وكان إمام عصره في النحو. قال أبو العباس المبرد: لم يكن بعد سيويه أعلم بالنحو من أبي عثمان المازني، وكان يصف المازني بالحذق بالكلام والنحو.

قال: وكان إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بشيء من النحو، وإذا ناظر أهل النحو، لم يستعن بشيء من الكلام.

ونحو ذلك قال أبو الفدا إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير، والمملك المؤيد كمال الدين إسماعيل بن علي المعروف بأبي الفدا، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، وابن خلكان.

وقال الجاحظ في كتابه البلدان، وقد ذكر فضل البصرة ورجالها: وفيها اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم، ولا يدرك مثلهم، يعني في الاعتلال والاحتجاج والتقريب، منهم أبو عثمان بكر بن محمد المازني، والثاني أبو العباس بن الفرغ الرايشي، والثالث أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الزياتي، وهؤلاء لا يصاب مثلهم في شيء من الأمصار.

وقال أبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى: وكان المازنى من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم، ونحو ذلك قال جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، الوزير جمال الدين القفطى.

وقال أبو العباس المبرد: سمعت أبا حاتم يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان حسنَ العلم بالعروض، وإخراج المعمى، وقول الشعر الجيد، ولكن لم يكن بالحاذاق فى النحو، وكان إذا التقى هو والمازنى تشاغل، أو بادر خوفاً أن يسأله المازنى عن النحو.

وكان إماماً فى اللغة والغريب والأدب. قال النجاشى: أبو عثمان المازنى المشهور بذلك. وقال الدجلى: أبو عثمان المازنى كان إمام عصره فى النحو والأدب، وبه قال الصفى.

وكان مجتهداً، فقد وصفه شيخه أبو عبيد معمر بن المثنى بالمتدرج النصارى، والنصارى: البهاث.

وكان واسع الرواية، قال السيرافى: كان أبو عثمان مع علمه بالنحو متسعاً فى الرواية، وقال ابن الأنبارى نحو ذلك.

وكان جيد الحفظ، تتضح جودة حفظه فى: «أبو عثمان المازنى والقرآن الكريم»، وفى اتساعه فى الرواية، وفى مجالسته المتوكل.

وكان فى كلامه غموض، قال أبو الطيب عبد الواحد اللغوى: كان المازنى متخلفاً رفيقاً بمن يأخذ عنه، إلا أنه كان فى كلامه غموض، ثم قال: حدث المازنى قال: قرأ على رجل كتاب سيبويه فى مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لى: أما أنت فجزاك الله خيراً، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً.

صفاته النفسية: كان ورعاً، قال أبو الفدا ابن كثير: وكان شبيهاً بالفقهاء ورعاً، زاهداً، ثقة، مأموناً.

ومما يستدلون به على ورعه قصته مع الذمى الذى قصده ليقرا عليه كتاب سيبويه بمائة دينار، فأبى غيراً على ما فيه من آيات الذكر الحكيم وحمية لها مع فاقته، وضيقة.

وكان يحب العزلة والانفراد، فقد أجاب الخليفة الواثق حين أظهر له رغبته فى البقاء عنده، بقوله: يا أمير المؤمنين، إن الغنى والفوز فى قربك والنظر إليك، ولكنى ألفت الوحدة، وأنست العزلة.

تصنيفه: له من المصنفات:

١ - هذا الكتاب، وهو التصريف الذى شرحه ابن جنى بمعونة أستاذه أبى على الفارسى.

٢ - كتاب فى القرآن، كبير.

٣ - وكتاب فى علل النحو صغير.

٤ - وتفسير كتاب سيبويه.

٥ - وما تلحن فيه العامة.

٦ - وكتاب الألف واللام.

٧ - والعروض.

٨ - والقوافى.

٩ - والدياج فى جوامع كتاب سيبويه.

ولم يؤلف كتاباً كبيراً فى النحو ككتاب سيبويه، وقد قتله درساً وتدریساً مرات؛ لأنه كان يعبر عن رأيه فى ذلك، فيقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً فى النحو بعد كتاب سيبويه، فليستح.

مولده وتاريخ وفاته: لا نعرف لمولد أبى عثمان المازنى تاريخاً، أما تاريخ وفاته ففيه أقوال، هى سنوات ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩ هـ، فأوسطها جميعاً سنة ٢٤٧ هـ، وهى السنة التى قتل فيها المتوكل.

وأما ما قيل من أنه توفى سنة ٢٣٠ هـ، فغير صحيح؛ لأن الروايات كلها مجمعة على أنه جالس المتوكل، والمتوكل ولى الخلافة ٢٣٢ هـ، أى بعد سنة ٢٣٠ هـ.

ولما توفى أبو عثمان المازنى مرت جنازته على أبى الفضل عباس بن الفرج الرياشى، فقال متملاً:

لا يبعد الله أقواماً رزتهم أفناهم حدثان الدهر والأبد
نغدهم كل يوم من بقيتنا ولا يؤوب إلينا منهم أحد

* * *

أما ابن جنى شارح التصريف وصاحب المنصف:

فهو أبو الفتح عثمان بن جنى، كان أبوه رومياً يونانياً، وكان مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، لذلك ينسب ابن جنى أزدياً بالولاء.

وجنّى، بكسر الجيم وكسر النون مشددة وسكون الياء، فلا تشدد الياء كياء النسب؛ إذ ليست بها.

مولده: ولد ابن جنى في الموصل. ويقول من ترجم له: إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة، ولا يعينون مولده بعد هذا، إلا أبا الفداء في المختصر، فهو يذكر أن مولده سنة ٣٠٢، ويقول ابن قاضي شُهبة في طبقات النحاة: إنه توفي وهو في سن السبعين. فإذا أخذ بهذا وروعى أن وفاته كانت في سنة ٣٩٢هـ، فإن ولادته تكون في سنة ٣٢٢هـ أو سنة ٣٢١هـ.

ويذكر الرواة أنه صحب أبا علي الفارسي، أستاذه، أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل، وستأتي قصتها، وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧هـ، فإذا وضع تاريخ ولادته في سنة ٣٢٢هـ، كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة.

وتروى القصة: أن أبا علي مرَّ عليه، وهو يدرس العربية، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة، وهذا قد يرجح رواية أبي الفداء في تاريخ ولادته. وقول ابن قاضي شُهبة: إنه توفي في سن السبعين، قد يكون «السبعون» فيه محرفة عن التسعين.

ويرى بعض الكتّابين عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة ٣٢٠هـ، وهذا قريب مما ذكرت. وبعض هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠هـ، وهذا قريب مما جاء في أبي الفداء.

نشأته: نشأ ابن جنى بالموصل، وتلقى مبادئ التعلم فيها، وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلى الشافعي المعروف بالأخفش.

ويذكر ابن خلكان أنه قرأ الأدب في صباه على أبي علي الفارسي. ويقول ابن ماكولا: سمع جماعة من المواصلة والبغداديين.

ويذكر أنه في بدء اتصاله بأستاذه، أن أبا الفتح كان يدرس العربية في جامع الموصل وهو شاب، فمر به أبو علي، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام،

فاعترض عليه أبو علي، فوجده مقصراً، ونبهه على الصواب، وقال له: تزيت وأنت حصرم! فتبع أبا علي، حتى نبغ بسبب صحبته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ.

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جني لم يكن يعرف أبا علي قبل هذه الحادثة.

وفى ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبي علي له فى مسألة التصريف متحدثاً عن ابن جني: فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو علي الفارسي، وفى هذا بيان أنه لم يلقه قبل هذا. ولم يشذ عن هذا، فيما علمت، إلا ابن خلكان، فهو يقول: قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسيّ المقدّم ذكره فى حرف الحاء وفارقه.

وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو علي، والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له: تزيت وأنت حصرم! فترك حلقة وتبعه حتى تمهر.

ويذكرنا عجز ابن جني عن الجواب على ما أورده عليه أبو علي من الاعتراض فى مسألة التصريف التى كان يتكلم فيها بحادثة لأبي علي مع نحويّ موصلى، وكأنما ثار أبو عليّ لنفسه يوم كان مع محمد بن سعيد الموصلى العروضى النحوى عند أبي بكر بن شقير. فقال محمد بن سعيد لأبي علي: فى أى شىء تنظر يا فتى؟ فقال: فى التصريف، فجعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى ضجر منه أبو عليّ، فهرب منه إلى النوم، فقال: هربت يا فتى! قال: نعم، هربت.

ويؤرخ الرواة اجتياز أبي علي بالموصل بسنة ٣٣٧هـ. وقد كان أبو علي جوالاً بالبلاد.

ولكن الباحث يسأل: فيم كان اجتيازه بالموصل؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقاه، أو رواية يسمعها؟.

وأغلب الظن أنه كان مع معز الدولة البويهى، فقد أغار على الموصل فى هذا التاريخ، وهاجم الحمدانيين، وكان أبو عليّ على اتصال وثيق بآل بويه.

وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبى عليّ.

وقد يكون من دواعى هذه الصلة الاشتراك فى الانتساب إلى الفرس، ومعرفة الفارسية، فقد كان أبو علي يعرفها، كما يذكر تلميذه أبو الفتح. ويبدو أنه كان يصحب آل بويه فى حروبهم؛ ففي البغية فى ترجمة أبى عليّ: أن عضد الدولة لما تهيأ

لقتال ابن عمه دخل عليه أبو عليّ، فقال له عضد الدولة: ما رأيك في صحبتنا؟ فقال له أبو عليّ: أنا من رجال الدعاء، لا من رجال اللقاء.

ولولا أن أبا عليّ كان من عادته أن يصحب عضد الدولة في مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض، ويبدو أن اعتذار أبي عليّ عن صحبة عضد الدولة كان لأنه يقصد حرب رجل من أسرة آل بويه، وهو لا يرغب أن يحمل أحد منهم حقداً عليه وضغناً نحوه.

وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا عليّ بعد سنة ٣٣٧هـ، ولازمه في السفر والحضر، وأخذ عنه، وصنف كتبه في حياة أستاذه، فاستجاده وروقت عنده موقع القبول.

وهو كثير الاعتزاز بأبي عليّ، كثير الرواية عنه في كتبه. وهو يثنى عليه الثناء الجميل، ويقول في الخصائص (٢٠٨/١): وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن عليّ الرازي، رحمه الله، وقد أفضنا في ذكر أبي عليّ ونبل قدره، ونباوة محله: أحسب أن أبا عليّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا. فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه؛ وهو يريد بالعلم، علم العربية.

ويقول أيضاً في الخصائص (٢٧٦/١) في أبي عليّ: ولله هو، وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه! مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله، ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدمه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً، وقد حط عنه أثقاله، وألقى عصا ترحاله.

ويشبه ابن جنى في نقله من كتب علم أبي عليّ، سيبويه في نقله علم الخليل. على أن ابن جنى كثيراً ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل، ويرجع إلى رأيه فيها، وأن أبا عليّ كان يقتنع بعلم ابن جنى في بعض الأمور، فيدون رأيه في كتبه.

وقد ينهج في تأليفه منهجاً غير منهج شيخه أخرى عنده بالاتباع، وقد ألف أبي عليّ «الحجة» في توجيه القراءات السبع، وألف ابن جنى «المحتسب» في توجيه الشواذ من القراءات.

ويقول في خطبة هذا الكتاب: إلا أننا، مع ذلك، لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به، فإن أبا عليّ، رحمه الله، عمل كتاب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء، إلى ما يجفون عنه كثير من العلماء.

صحبته للمتنبي: وقد صحب المتنبي واجتمع به بحلب عند سيف الدولة ابن حمدان، وفي شيراز عند عضد الدولة. وكان المتنبي يجله، ويقول: فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس. وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح.

ويقول في مسالك الأبصار: وكان أبو الطيب المتنبي إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعراب، حصل فيه إغراب، دل عليه، وقال: عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم أرد.

وترجع مقالة المتنبي الأخيرة إذا صح نسبتها إليه، إلى سعة علم ابن جني وتشعب مذهبها، فقد يقع له في الكلام من المعاني ما لم يقع لقائله.

وابن جني أول من شرح ديوان المتنبي، وقد شرحه شرحين، الشرح الكبير والشرح الصغير، وهو الباقي لنا إلى الآن، وقد تعقب معاصروه، ومن بعدهم شرحه، ومن هؤلاء الربيعي على بن عيسى المتوفى سنة ٤٢٠هـ، له كتاب «التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي»، وهو ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي وملازمته، ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فورجه، له كتابا «الفتح على أبي الفتح»، و«التجني على ابن جني» يرد فيهما على ابن جني في شعر المتنبي، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب تتبع أبيات المعاني للمتنبي التي تكلم عليها ابن جني.

وللشيخ العميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني استدراك على ابن جني باسم «قشر الفسر» منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥هـ.

وكان ابن جني يحسن الثناء على المتنبي في كتبه، ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض، ويعبر عنه بشاعرنا.

ويقول في الخصائص (٢٣٩/١): وحدثني المتنبي شاعرنا، وما عرفته إلا صادقاً، وفي (ص ٢٤) يقول: وأمثله شاعرنا آخرًا، فقال:

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعي في «الصبح المنبي» قصة تنبئ عن إعجاب ابن جني بالمتنبي، وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبي هناك، وذلك في آخر حياة الشاعر، فقد قتل بدير العاقول عند منصرفه عن شيراز. ذاك أن أبا علي إذ ذاك بشيراز، وكان إذ مر به أبو الطيب يستقله على قبح زيه وما يأخذ به نفسه من الكبرياء.

وكان لابن جنى هوى فى أبى الطيب، كثير الإعجاب بشعره، لا يبالى بأحد يذمه أو يحط منه. وكان يسوءه إطناب أبى على فى ذمه. واتفق أن قال أبو على يوماً: اذكروا لنا بيتاً من الشعر نبحت فيه. فبدأ ابن جنى وأنشد:

حلت دون المزار فالיום لو زر ت لحال النحول دون العناق
فاستحسنه أبو على واستعاده. وقال: لمن هذا البيت، فإنه غريب المعنى؟ فقال ابن جنى: للذى يقول:

أزورهم وسواد الليل يشفع لى وأثنى وبياض الصبح يغرى بى
فقال: والله هذا أحسن! بديع جداً! فلمن هما؟ قال: للذى يقول:

أمضى إرادته فسوف له قد واستقرب الأقصى فثم له هنا
فكثر إعجاب أبى على، واستغرب معناه، وقال: لمن هذا؟ فقال ابن جنى: للذى يقول:

ووضع الندى فى موضع السيف بالمعلا مضر كوضع السيف فى موضع الندى
فقال: وهذا أحسن! والله لقد أطلت يا أبا الفتح، فأخبرنا من القائل؟ فقال: هو الذى لا يزال الشيخ يستقله، ويستقبح زيه وفعله، وما علينا من القشور إذا استقام اللب! قال أبو على: أظنك تعنى المتنبي. قلت: نعم.

ومن دلائل عناية ابن جنى بالمتنبي أنه أخذ شيئاً من أخباره عن على بن حمزة البصرى؛ لأن المتنبي لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها، كما ذكره ياقوت فى ترجمة على بن حمزة.

جلالته والثناء عليه: بلغ أبو الفتح فى علوم العربية من الجلالة والخطر ما لم يبلغه إلا القليل، وقد سلف لك قول المتنبي فيه، وقد كان المتنبي ذا قدم مكينة وبصر نافذ وإحاطة تامة بالعربية.

وقد أصبح ابن جنى فى مجرى القرون بعده مضرب المثل فى معرفة النحو والتبريز فيه.

ويقول العماد فى حديثه عن الحسن بن صافى المعروف بملك النحاة: وكان يقول: هل سبويه إلا من رعيتى، ولو عاش ابن جنى لم يسعه إلا حمل غاشيتى. ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى الشيخ عبدالكريم سلمان: وجعلته منى مكان النحو من ابن جنى.

ويقول ابن فضل الله العمرى فى مسالك الأبصار: لم ير مثله فى توجيه المعانى،
وشد بيوت القصائد الوثيقة المبانى.

ويقول ابن ماکولا: وكان نحوياً حاذقاً مجوداً. ويقول الثعالبى فى اليتيمة: هو القطب
فى لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة فى الأدب.

وقد يبدو للباحث أن ابن جنى لم يبلغ فى حياته من المكانة العلمية ما يستحقه، ولم
يدرك ما أدركه من بعده من النبالة ونباهة الذكر. وقد يطل له هذا المعنى من قول
المتنبى فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس.

وقد يطيب له أن يحنج لهذا رأى بأنه لا يرجع إلى عراقاة أصل، ولا يؤول إلى شرف
محتد، وبأن العصر كان مشحوناً بأفاضل العلماء، وجلة الفهماء، فكان يجرى فى
مضمارهم بمقدار.

ولكن التوسع فى دراسة ابن جنى قد يصرف عن هذا رأى، وقد يؤول بصاحبه إلى
أن الرجل أوتى حظاً من الشهرة العلمية فى حياته، ورزق من القبول ما هو أهله.

ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا على فى التدريس فى بغداد بعد وفاته، ويدين له بالتلمذ
أبى على، ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصرى، والسمسسمى، وأبو على لا ينكر أمره
وأستاذيته. فهذا شرف استأثر به أبو الفتح واستبد به على أصحاب أبى على، وهم كثير.

ويقول القفطى فى إنباه الرواة فى الحديث عن زميل لابن جنى وهو العبدى: وكان
العبدى قد أدركه خمول الأدب، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جتى والرعبى،
وكان كثير الشكوى لكساد سوق الأدب فى زمانه.

ولابن جنى قصيدة بائئة سلف منها أبيات فى الكلام على نسبه، أوردتها ياقوت فى
ترجمته، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما يبغي من الكمال والمنزلة. ومن ذلك قوله:

شكرت الله نعمته	وما أولاه من أرب
زكت عندى صنائع	فوقننى وأحسن بى
تخولننى وخولننى	ونولنى ونوه بى
وأخر من يقادمنى	وأعلانى وأرغم بى

ويقول فى الحديث عن كتبه:

تناقلها الرواة لها	على الأجنان من حذب
--------------------	--------------------

فـيرتـع فـى أزاهـرها مـلوك العـجم والعـرب
فـمـن مـغـن إـلى مـدن إـلى مـثـن إـلى طـرب

ويبدو فضله وعلمه فى كتبه ومباحثه التى توفر عليها، وأحسن عرضها، وهو يعد بحق فيلسوف العربية وباقرها.

وعلى مباحث ابن جنى طابع الاستقصاء والغوص فى التفاصيل، والتعمق فى التحليل، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات، وهو فى هذا يشبه ابن الرومى فى الشعر، وكأتما للجنس الرومى الذى ينتميان إليه أثر فى هذا.

ومن مباحثه التى اهتمت لها، وسبق بها الاشتقاق الأكبر، وإن كان استمد فكرته من أستاذه أبى على، وهو يقول فى الخصائص فى الباب الذى قصره على هذا المبحث: هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبى على، رحمه الله، كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر؛ لكنه، مع هذا، لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن.

وابن جنى، مع حرصه على اتباع من سبقه وتبجيله لهم، لا يبالي أن يخالفهم إذا تهذى لראى لم يقولوا به، واستوى له دليله، واستقرت عنده حجته.

ومن ذلك ما رآه فى مسألة: «هذا حجر ضب خرب» وهو رأى خالف به السلف. وقد سن للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن رأيناه وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك فى أن الله، سبحانه وتعالى وتقدمت أسماؤه، قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة فى الترحيب به والتعظيم له، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضة إتيقناً، ويثابته عرفاناً؛ ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره.

عبارة: اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعانى بأحسن وجوه الأداء، وهو يسمو فى عبارته، ويبلغ بها الفصاحة، فى المسائل العلمية الجافة البعيدة عن الخيال ووجوه النظرية، وقد عرفت عنه هذا، فيقول الأبيوردي فى أبى على أحمد بن محمد المرزوقى: وهو يتفصح فى تصانيفه كابن جنى، والمرزوقى أيضاً ممن أخذ عن أبى على.

ولابن جنى فى عباراته وجوه فى استعمال بعض المفردات يدونها اللغويون، وينوهون بها كما يدونون ما صدر عن العرب؛ ثقة بطبيعته العربية، وسجيته اللغوية.

فهو يستعمل الأصلية فى معنى التأصل، ويقول فى ذلك صاحب اللسان «أصل»: واستعمل ابن جنى الأصلية موضع التأصل، فقال: الألف وإن كانت فى أكثر أحوالها بدلاً أو زائداً، فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت فى الأصلية مجراه. وهذا لم تنطق به العرب، وإنما هو شيء استعملته الأوائل فى بعض كلامها.

وظاهر أنه يريد بالأوائل قدامى المؤلفين بعد عهد العرب، وأن أول هؤلاء فى الاستعمال ابن جنى، كما يبدو من صدر هذا الكلام.

ويقول فى الخصائص فى «باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس»: فالعين فى الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة، على أن ابن جنى إذا كان يستعمل الأصلية فى معنى التأصل لم يرتكب بدعاء، وإنما جرى فى هذا على انتهاج المصدر الصناعى، فالأصلية للشيء كونه أصلاً، وهذا معنى التأصل.

ويقول المجد صاحب القاموس فى «نغية الرشاف من خطبة الكشاف» عند قول الزمخشري: أنشأ كتاباً ساطعاً بيانه، قاطعاً برهانه: أنشأ لا يستعمل إلا فى الجواهر، وقد تقدم معناه يقال: أنشأ داراً، أى بناها، وأنشأ الله السحاب: رفعه.

وقال ابن جنى فى تأدية الأمثال على ما وضعت عليه: يؤدى ذلك فى كل موضع على صورته التى أنشئ فى مبدئه عليها. فاستعمل الإنشاء فى العرض الذى هو الكلام، وترى هذا فى اللسان «نشأ».

على أنه قد تند منه بعض الهنات الكلامية التى لا تثلم البلاغة، ولا تغض من شأوه، وفراة أسلوبه.

فهو يدخل «قد» على الفعل المنفى، فى الخصائص (٢٠/١): كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره. وهذا لا يميزه النحويون.

وهو يدخل «أل» على بعض، والنحويون لا يميزون هذا، وإن جاء فى عبارة سيبويه والأحفش.

مذهبه الفقهي: يبدو أن ابن جنى كان حنفى المذهب، فإن لم يكن، فقد كان له هوى فى هذا المذهب وانعطاف نحوه، ولا غرو، فهو عراقى يصبو إلى مذهب أهل العراق.

وهو فى ذلك كأغلب نحوى العراق، كالسیرافى الذى كان يقضى على مذهب العراقيين.

وليس بأيدىنا من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه فى شبيبته. وأحمد بن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيًا، كما يذكر السيوطى فى البغية، وإن لم أقف على ترجمته فى طبقات الشافعية، ولم أقف على تاريخ وفاته.

وانتسابه للحنفية فى الفقه يبدو من قوله فى الخصائص (١٦٣/١): وكذلك كتب محمد بن الحسن، رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منشورة فى أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق.

ولا تجد له علة فى شىء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور.

وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة، وأنه يتحدث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه. فقله: «أصحابنا» يعنى به أتباع أبى حنيفة. ويبدو أن ابن جنى كان ينظر فى كتب الفقه وأصوله كثيرًا، وقد احتذى فى مباحث النحو كثيرًا من منهج الفقه وأصول الفقه. وكان لهذا معنىً بكتب محمد بن الحسن. وكذلك كان شيخه أبو على معنىً بآثار محمد هذا.

ويقول ابن جنى فى الحديث عن شيخه: وحدثنى أنه وقع حريق بمدينة السلام، فذهب به جميع علم البصريين. قال: وكنت قد كتبت ذلك كله بخطى، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد من الصندوق الذى احترق شيئًا البتة، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن.

وفى ثبت كتب ابن جنى عند بروكلمان: «مسألتان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيبانى»، ويذكر بروكلمان أنه فى الفاتيكان. فهذا لا يدع مجالاً للشك فى صلته بمذهب العراقيين فى الفقه.

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية. ومن أمثلة هذا ما أورده فى «سر الصناعة» فى حرف الباء: «وأما ما يحكيه أصحاب الشافعى عنه من أن الباء للتبويض فشىء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت.

وتراه فى «سر الصناعة» فى حرف الواو، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب فى

غسل أعضاء الوضوء، ويعتمد في هذا على أن الواو لا تفيد الترتيب. وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو في الكتاب. وتراه يحتفل للرد ويفيض فيه أيما إفاضة.

وجاء ذكر الإمام أبي حنيفة في مبحث الدور من الخصائص (٢٠٨/١)؛ وفي هذا الموطن يذكر الجصاص أبا بكر الرازي شيخ الحنفية في بغداد. وفي (ص ٢٠٦) يذكر أبا يوسف صاحب أبي حنيفة.

مذهبه النحوى: كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جنى ثلاثة: مذهبان قديمان، وهما البصرى والكوفى. ومذهب حدث من خلط المذهبين والتخير منها. وهو مذهب للبغداديين.

وكان ابن جنى - كشيخه أبى على - بصرياً، فهو يجرى فى كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وهو ينافح عنه ويدب، ولا يألو فى ذلك جهداً. وتراه فى سر الصناعة فى حرف النون يقول: كما قال الآخر:

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

فهذا على تشبيه «أن» بـ«ما» التى فى معنى المصدر، فى قول الكوفيين. فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقيلة، وخففها ضرورة. وتقديره: أنك تهبطين.

وفى «سر الصناعة» أيضاً فى حرف الكاف: فإذا قلت: أنت كزید، وجعلت الكاف اسماً فلا ضمير فيها؛ كما أنك إذا قلت: أنت مثل زید، فلا ضمير فى مثل؛ كما لا ضمير فى الأخ ولا ابن إذا قلت: أنت أخو زید، وأنت ابن زید. هذا قول أصحابنا. وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون فى هذا النحو الذى هو غير مشتق من الفعل ضمير؛ كما يكون فى المشتق.

ومن الجلى أنه يريد بقوله: «أصحابنا» البصريين.

ولم يدر بخلد ناظر أن ابن جنى كان كوفياً؛ فهذا ما لم يجر فى الوهم والخيال. ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى فى عداد البغداديين. وشبهته فى هذا أنه سكن بغداد وأوطنها، حتى لقي ربه فيها.

وإنما كان مقامه ببغداد بأخرة بعد أن نضح واستقرت إمامته وتأصل عدّه فى البصريين. والناظر فى كلام ابن جنى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى، ونقضها.

على أن الرجل كان منهوماً بالعلم يأخذه عن أهله، بصرياً كان أو غيره، فهو كثير

النقل عن ثعلب والكسائي وأضرابهما، حسن الذكر لهذين الرجلين والثناء عليهما.

وهو برىء من العصبية التي تعمى عن الحق، وينحى باللائمة على من ينساق معها، ويمضى في سبيلها، فتراه يقول في «سر الصناعة»، في حرف الهاء: ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بـ«شرح الفصيح»، وظلمه وغصبه حقه.

والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، فإن كان من أصحابي، وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيًا قلبًا، فالحق أحق أن يتبع، أين حلّ وصقع.

ابن جنى بين النحو والصرف: كان ابن جنى إمامًا في النحو والصرف، وهو على إمامته فيهما في النحو أمثل منه في الصرف، كما يذكره الكتّابون لترجمته، وإن كان لا يعرف إلا بالنحو، فالنحو، بالمعنى العام، ينتظم الصرف.

ومرد نبوغه في الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبي عليّ كان في مسألة صرفية؛ كما سبق إيراده، فكان جدّه في الصرف أكثر وأبلغ من جدّه في النحو.

شعره: كان لابن جنى شعر. ويقول ابن الأثير وابن ماكولا: وله شعر بارد. وكان أساس هذا الحكم منهما أن ابن جنى كان يتعاطى في شعره الغريب والمعقد من الأساليب، وأنه لم يكن يعنى بالشعر، فقد كان همه العلم، وكان غناه به، وكانت به حظوته عند الملوك وذوى السلطان.

ويقول الثعالبي: وكان الشعر أقلّ خلاله، لعظم قدره وارتفاع حاله.

وابن الجوزي أحسن رأيًا فيه، فهو يقول: وكان يقول الشعر ويجيد نظمه، وكذلك من قبله الخطيب في تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة.

على أنه يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب، ويأسر الألباب. وشعره فيما يمسه من فقد حبيب أو غزل فيه، أو فخر بعلمه ومآثره، ولا نرى له شعرًا في مدح ملك إلا لمأماً.

ومن شعره، في الغزل:

غزال غير وحشى حكى الوحشى مقلته

رآه الورد يجنى الو
وشم بأنفه الريحا
وذاقت ريحه الصهيا
وهو شعر يسيل من الرقة، كما ترى.

وله فى الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر:

رأيت محاسن ضحك الربى
وقد ضحك الشيب فى لمتى
أأشرب فى الكأس كلا وحاشا
ترى فى هذا معنى بديعاً، فهو يتجنب الشرب فى الكأس خشية أن يرى فى صفائها شيبه، فتتاله الحسرة ويأخذها الجزع.

وله قصيدة طويلة يفخر فيها، مطلعها:

وحلوا شـمائل الأدب
أخى فخر مفاخرة
له كلف عما كلفت
ويعضى هكذا طويلا فى الحديث عن نفسه.

وقد أورد له الثعالبي فى اليتيمة:

أيا دارهم ما أنت مذ انتووا
وجنود المنى ألا يكاثر بالمنى
ومن كان فى الدنيا أشد تصورا
وفاته: بلغ ابن جنى المنهل الذى يرده كل من على ظهرها، ثم كان عليه أن يودع هذه الحياة فى يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته، إلا ما كان من ابن الأثير فى تاريخه، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣، وتبعه على هذا أبو الفداء فى المختصر.

ويبدو أن وفاته كانت ليلا، أى ليلة الجمعة. ففى فهرست ابن النديم: توفى ليلة الجمعة من صفر.

وفى ديوان الشريف الرضى عند إيراد مرثيته فى ابن جنى: وتوفى ببغداد ليلة الجمعة.

وفى هذا الديوان أيضا فى الوطن السابق: وتولى الصلاة عليه الشريف الرضى؛ وكان بينهما صداقة وكيدة.

وقد كانت وفاته ببغداد، حيث استقر فى آخر أيامه، ودفن فى مقابرهما، ولا أدرى فى أيها دفن، ودفن أبو على، أستاذه، فى الشونيزية، فهل دفن فيها بجوار شيخه.

كتبه: لقد خلف كتباً حسناً تدل على فضله الجم الغزير، وقد تخير لها أسماء حسناً كذلك، حتى يقال إن الشيخ أبا إسحاق الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، وأستاذ المدرسة النظامية قد سمى بعض كتبه بأسماء كتب لابن جنى؛ وذلك أن لأبى إسحاق: المذهب والتنبيه فى الفقه، فقه الشافعية، واللمع والتبصرة، فى أصول الفقه. وهذه أسماء لكتب لابن جنى، كما سيأتى إيرادها .

ولقد كتب ابن جنى إجازة بكتبه لبعض الآخذين عنه فى سنة ٣٨٤هـ، أى قبل موته بنحو ثمانى سنوات. وذكر فيها ما يأتى:

- ١- الخصائص.
- ٢- التمام. وهو تفسير ما أغفله السكرى من أشعار الهذليين.
- ٣- سر الصناعة.
- ٤- تفسير تصريف المازنى. ويسمى «المنصف» وهو الكتاب الذى بين أيدينا.
- ٥- شرح مستغلق أبيات الحماسة، واشتقاق أسماء شعرائها.
- ٦- شرح المقصور والمدود لابن السكيت.
- ٧- تعاقب العربية.
- ٨- تفسير ديوان المتنبى الكبير. ويسمى الفسر.
- ٩- تفسير معانى ديوان المتنبى. وهو شرح ديوان المتنبى الصغير.
- ١٠- اللمع فى العربية.
- ١١- كتاب مختصر التصريف.
- ١٢- كتاب مختصر العروض والقوافى.
- ١٣- كتاب الألفاظ المهموزة.
- ١٤- كتاب المقتضب. وهو فى اسم المفعول المعتل العين من الثلاثى.
- ١٥- تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب.
- ١٦- المحاسن فى العربية.
- ١٧- النواذر الممتعة.

- ١٨- الخطاريات.
- ١٩- كتاب المحتسب فى شرح شواذ القراءات. وقد طبع بدار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيقنا.
- ٢٠- تفسير أرجوزة أبى نواس.
- ٢١- تفسير العلويات، وهى أربع قصائد للشريف الرضى، كل واحدة فى مجلد.
- ٢٢- كتاب البشرى والظفر.
- ٢٣- رسالة فى مد الأصوات ومقادير المدات.
- ٢٤- كتاب المذكر والمؤنث.
- ٢٥- كتاب مقدمات أبواب التصريف.
- ٢٦- كتاب النقض على ابن وكيع فى شعر المتنبى وتخطئته.
- ٢٧- المعرب فى شرح القوافى.
- ٢٨- كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.
- ٢٩- كتاب الوقف والابتداء.
- ٣٠- كتاب المعانى المحررة.
- ٣١- كتاب الفرق.
- ٣٢- كتاب الفائق.
- ٣٣- كتاب الخطيب.
- ٣٤- كتاب الأراجيز.
- ٣٥- شرح الفصيح. والفصيح لثعلب.
- ٣٦- كتاب شرح الكافى فى القوافى.
- ٣٧- التلقين فى النحو.
- ٣٨- التذكرة الأصبهانية.
- ٣٩- التهذيب. وهو تهذيب أبى على.
- ٤٠- المذهب.
- ٤١- التبصرة.
- ٤٢- كتاب الزجر.
- ٤٣- مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيبانى.
- ٤٤- علل التثنية.
- ٤٥- المسائل الواسطية.

٤٦- كتاب شرح الإبدال ليعقوب.

وفى ختام سرد كتب ابن جنى أذكر أن بعض الكاتين لحياته ذكر له كتاب مفردات «القرأ السبعة»، وهذا الكتاب ليس لابن جنى، وإنما هو لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى. وقد جاء الاشتباه من توافقهما فى الاسم «عثمان».

* * *

منهج التحقيق

وقد استعنا بالعلى القدير أن يوفقنا إلى العمل فى هذا الكتاب على الوجه الذى نشده، وقد قمنا فى تحقيق هذا الكتاب بما يلى:

١- اعتمدنا على مجموعة من النسخ، الأولى: نسخة دار الكتب المصرية، ورقمها ٦١٤١هـ، وهى صورة من مخطوط مكتبة كوبريلى بالآستانة، ويرجع تاريخ النسخة إلى سنة ٦٠٩هـ، وقام بنسخها محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر.

الثانية: نسخة مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالآستانة، والمحفظة برقم ٢٢٨٠، والنسخة ممهورة بتوقيع كاتبها أحمد بن محمد بن محرز الأنصارى المقرئ الأندلسى فى طرابلس فى مدة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧هـ.

الثالثة: نسخة مكتوبة بالخط المغربى، منقولة عن الأولى، وهى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢/صرف/ش.

الرابعة: نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥/صرف، ويعود تاريخها إلى عام ١٣٢٥هـ.

الخامسة: نسخة معهد المخطوطات العربية، والمحفظة تحت رقم ١٢/صرف، وهى نسخة مصورة من نسخة مكتبة شهيد على بالآستانة.

السادسة: نسخة مطبوعة بتحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وقد طبعت بالقاهرة سنة ١٩٦٠م. وقد اعتمدنا عليها كأساس فى ضبط النص.

على أن هناك نسختين غير كاملتين، إحداهما: نسخة مكتبة الأسكوريال، والأخرى: نسخة ثانية بمكتبة شهيد على، لم يتحقق منهما مزيد فائدة بسبب النقص الكبير فيهما.

٢- قمنا بتخريج آيات القرآن الكريم على المصحف الشريف.

٣- قمنا بتخريج الشواهد الشعرية التي وردت في جميع المراجع التي وردت فيها، ونسبتها إلى قائلها.

٤- اعتمدنا على القاموس المحيط كمرجع لنا في الإبانة عن معانى الكلمات.

٥- قمنا بالتقديم للكتاب والترجمة للمصنف أبى عثمان المازنى، والشارح أبى الفتح ابن جنى.

٦- قمنا بالإبقاء على العناوين التي أضافها محققى النسخة المطبوعة لما لها من عظيم الفائدة، وهى تلك الموضوعة بين معقوفتين.

هذا ونحن نعلم أن عملاً مهما بلغ الجهد المبذول فيه، وإن استمر الأيام والشهور أو حتى السنوات، لن يرقى إلى ما لهذا المرجع من أهمية فى تاريخ اللغة العربية، ولن يكون بقدر ما للمصنف والشارح من منزلة فى النفس وإقرار لهما بالريادة والسبق.

والله - سبحانه وتعالى - نسأله المغفرة وحسن الخاتمة، والتجاوز عما قد يكون بدر منا من تقصير، وهو وحده، سبحانه وتعالى، يعلم كم اجتهدنا حرصاً على تدارك ما يمكن أن يكون قد شاب هذا العمل من نقص.

والله من وراء القصد، وهو، سبحانه وتعالى، يهدى سواء السبيل.

محمد عبد القادر عطا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ الْوَالِدُ غَمٌّ نَزَحِيحٌ رَحِمَهُ اللَّهُ
هَذَا كِتَابٌ أَسْرَجَ فِيهِ كِتَابٌ إِلَى عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّصْرِيفِ تَمَكَّنَ أَصُولُهُ وَبَلَدَتْ قُصُولُهُ وَلَا أَدْعُ
فِيهِ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّةِ عَامِلٍ إِلَّا أَسْرَجِيهِ وَلَا مَسْبُوكٍ إِلَّا أَوْصِيهِ
وَلَا كَيْفَ مِنْ الْأَسْبَابِ وَالنَّطَائِرِ إِلَّا أَوْصِيهِ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّةِ عَامِلٍ
فَمَا بَانَ فِيهِ وَمَقِيدٌ مَا فِي حُسْنِهِ فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى أَيْمِهِ أَوْصِيهِ بِأَنَا
لَيْفِيهِ مَا فِيهِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ فَإِذَا أَمْرٌ عُبِيَ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ أَوْصِيهِ
فِي الْأَمْرِ الْمَسْأَلِ الْأَيْمِ كَيْفَ الْعَوَاجِصِ الَّتِي تَسْجُدُ الْأَفْكَارُ وَتَرُومُ الْخَوَاطِرُ
وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْطَلَ لَهَا الْبَطْنُ وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي تَنْبَغِي الْأَصُولُ
فَلَمَّا فَانَ لَهَا حَمْلُهَا تَمَّتْ بِهَا الْمَقْصِدُ مَا قَلَّ مِنْ أَمْوَالِ التَّصْرِيفِ الْمَوْطِنِ
لِلْفَرْوَةِ لَمْ يَنْظُرْ مِنْهَا كَيْفَ طَالَ وَأَوْصِيَهُ عَلَيْهِ أَمَّا ضَعُفُهُ وَكَانَ
حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ خُصْرٌ مَنْ أَرَادَ الصُّغُودَ إِلَى قَبْلِ جَبَلِ سَامُوْعٍ غَرِبَ مَسِيلُ
أَوْ كَحَارٍ مَقَارِئِهِ لَا يَمْدُ لَهَا إِلَّا دَلِيلُ هَذَا الْفَسَادِ مِنَ الْعِلْمِ أَعْلَى التَّصْرِيفِ
جَاهِ الْإِنْبَاءِ جَمِيعُ أَهْلِ الْعَرَبِ أَمْرٌ حَاجَهُ وَيَهْمُ لَهُ أَسَدُ قَائِدِهِ لَا يَمُوتُ
الْعَرَبِيَّةُ وَبِهِ يُعْرِفُ أَصْوَابُ لَامِ الْعَرَبِ مِنَ الرُّوَادِ إِذْ رَاحَ عَلَيْهِ أَوْصِيَهُ
نُوصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَسْبَابِ وَالْأَيَّةِ وَفَدُوْدُ خَوْفٍ مِنَ الْقَبْرِ كَثْرَ بِالْهَيْسِ
وَلَا نُوصِلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ التَّصْرِيفُ وَذَلِكَ لِحُفُوْفِهِمْ لِيَرِ الْمُنْصَلِينَ
مِنْ قَبْلِ الْأَعْلَى لَمْ يَمُوتُ الْعَرَبُ إِلَّا نَزَلَ إِلَيْكَ لَمْ يَمُوتْ إِلَّا سَبْعُ أَسْبَابٍ وَرِ
كَثِيرٌ يَكُونُ فِيهِمْ الرُّؤُوسُ مِنَ الْمُنْصَلِينَ أَفْضَتْ بِأَنَّهُ بَارَكَ بِكُلِّ لَامِ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 هَذَا تَفْسِيرُ اللَّغَةِ مِنْ كِتَابِ أَبِي عِثْمَرٍ
 بِشَوَاهِدِهِ وَحُجَجِهِ وَأَمَّا ذَلِكَ فِي الْغَرِيبِ مِنْهَا
 مَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ بَابٍ

قَطِرٌ الشَّدِيدُ مِنْهُ قَوْلُهُ يُعْبَأُ إِلَيَّ أَنَا خَافُ مِنْ
 رَبِّنَا يَوْمًا عِبُونَا قَطِرٌ أَيْ شَدِيدٌ وَكَذَلِكَ
 قَوْلُهُ أَقْطِرُ الْأَمْرَ أَيْ أَسَدُّ قَالَ الرَّاحِزُ
 ثُمَّ تَلَيْتُ صُشْعًا قَطِرًا إِذَا صِهْرَاتٌ يَتَوَلَّى الصَّخْرَ
 وَقَالَ الْعَجَزُ

بسم الله الرحمن الرحيم

عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الله توكلاً

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال أبو الهيثم بن عمار رحمه الله

أما في الدنيا فليس شيء أحب إلي من الدنيا

ولا أحب إلي من الدنيا ولا أحب إلي من الدنيا

أما في الآخرة فليس شيء أحب إلي من الآخرة

ولا أحب إلي من الآخرة ولا أحب إلي من الآخرة

أما في الدنيا والآخرة فليس شيء أحب إلي من الدنيا والآخرة

ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة

أما في الدنيا والآخرة فليس شيء أحب إلي من الدنيا والآخرة

ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة

أما في الدنيا والآخرة فليس شيء أحب إلي من الدنيا والآخرة

ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة

أما في الدنيا والآخرة فليس شيء أحب إلي من الدنيا والآخرة

ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة

أما في الدنيا والآخرة فليس شيء أحب إلي من الدنيا والآخرة

ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة

أما في الدنيا والآخرة فليس شيء أحب إلي من الدنيا والآخرة

ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة ولا أحب إلي من الدنيا والآخرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ومضى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله رب العالمين وصلاة على سيد محمد وآله اجمعين
الطيبين الطاهرين قال البوالغ عثمان بن حنى
هذا كتاب اشرح فيه كتاب ابي عثمان بكر بن محمد بن
بقية المازنى فى التصريف بتمكين اصوله وتهديب فصوله ولا
أرجع من أصول الله وقوم غامضا الا شرحه ولا مستكلا الا
أوجده فى غير الاسماء والطائفة لا اوردته لتكون هذا
الكتاب قائما عليه وسعدا فى تحصيله واذا الت على آخر
أوردت فيه ما لا يقدر ما فيه من اللغة العربية فاذا فرغت
من ذلك الباب أوردت خلاصة المسائل المستكة التوفيق
التي تتخذ الافكار وترويض الحواشي وليس معنى ان يعطى
الى الطريق هذه المسائل من التحكيم لا اصول فلها فانه اذا
هم عليها غير الحق بها فلها من امور التصريف الوطنية
للفروع لم يخط منها نظاما كبيرا وصيحت عليه اما صغيرة
وكان حكمه في ذلك حكرا من اراد الصعود الى قلعة
يصل سامي في غير ما ينيل او كل معار لا ينيل لها
لا دليل وهذا السبل من العلم اعنى التصريف يحتاج
الى جميع اهل اللغة امر حاجة وهم اليه اذ فاقه لانه

ميران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المصنف]

أحمد لله رب العالمين،^(١) وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين، الطيبين الطاهرين.
قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله:

هذا كتابٌ أشرح فيه كتابَ أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني رحمه الله في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضا إلا شرحته، ولا مُشْكِلا إلا أوضحته، ولا كثيرا من الأشباه والنظائر إلا أوردته، ليكون هذا الكتاب قائما بنفسه، ومُتقدما في جنسه، فإذا أتيتُ على آخره، أفردتُ فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغتُ من ذلك الباب أوردتُ فضلا من المسائل المُشْكِلَةِ العَرِيضَةِ التي تشحذ الأفكار، وتروضُ الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحكِّم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطَّعة للفروع، لم يحظَ منها بكثير طائل، وصعبتُ عليه أيما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصُّعودَ إلى قَلَةِ جبلٍ سامقٍ في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل.

* * *

[علم التصريف والحاجة إليه]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف، يحتاج إليه جميعُ أهل العربية^(٢) أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنه ميزانُ العربية، وبه تعرف أصولُ كلام العرب من الزوائد الدَّاخِلَةِ عليها، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فعلٍ لا يجيء إلا على يفعل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعتَ إنسانا يقول: كرم

(١) في نسخة كوبرنلي جاء بعد البسملة: «عونك يا لطيف». وفي المغربية: «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما».

(٢) في كوبرنلي، والمغربية: «جميع أهل اللغة». وعلى هامش كوبرنلي: «أهل الأدب».

يَكْرُمُ بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعَهم يقولون يَكْرُمُ أو لم تَسْمَعْهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء، ولم يحتج إلى السماع في هذا ونحوه وإن كان السماع أيضا مما يشهدُ بصحة قياسك.

ومن ذلك أيضا قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أَفْعَلَ يكونُ مُفْعَلًا بضم الميم وفتح العين نحو: أَدْخَلْتَهُ مُدْخَلًا، وَأَخْرَجْتَهُ مُخْرَجًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ المصدرَ من أكرمتُه على هذا الحَدِّ لقلت مُكْرَمًا قياسا، ولم تحتج فيه إلى السماع.

وكذلك قولهم: كلُّ اسم كانت في أولِهِ مِيمٌ زائدةٌ مَّا يُنْقَلُ وَيُعْمَلُ بِهِ فهو مَكْسُورُ الأوَّلِ، نحو مِطْرَقَةٌ وَمِرْوَحَةٌ، إلا ما اسْتثنِيَ من ذلك، فهذا لا يَعْرِفُهُ إِلَّا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إِلَّا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يُستدركُ من اللغة بالقياس.

* * *

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع]

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسَّماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رَجُلٌ وَحَجَرٌ، فهذا مما لا يُقَدَّم عليه بقياس، بل يُرْجَعُ فيه إلى السماع، فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التصريف ماسةً، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللغة، لاشتغالهم بالسماع عن القياس.

* * *

[تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس]

ولهذا ما لا تكاد تجد لكثير من مصنفى اللغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أسدَّ شيء فيما يحكيه، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصَرِّفُ وَيَشْتَقُّ اضْطَرَبَ كلامه وخلط.

وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكذبُ يخلو منه كتاب إلا الفرد، ويتكرَّر هذا التخليط على حَسَبِ طول الكتاب وقصره، وليس هذا غَضًا من أسلافنا، ولا تَوْهينًا لعلمائنا، كيف وبعولهم نَقَتدى، وعلى أمثلتهم نَحْتَذِ، وإنما أردتُ بذلك التنبيه على فَضْلِ هذا القَبِيلِ من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إنَّ أهله المُشْبِلِينَ عليه والمنصرفين

إليه، كثيرا ما يُخَطِّطُونَ فيه ويُخَلِّطُونَ، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبِعِلْمِ سواه مُتَشَاغِلٍ.

* * *

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

وينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا^(١)، واتصالا شديدا، لأن التصريف إنما هو أن تحيى إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتى إلى «ضَرَبَ» فتنبئ منه مثل «جعفر» فتقول: «ضَرَبَ» ومثل «قمطر» «ضَرَبَ»، ومثل «درهم»: «ضَرَبَ»، ومثل «علم»: «ضَرَبَ»، ومثل «ظرف»: «ضَرَبَ»؛ أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة.

وكذلك الاشتقاق أيضا؛ ألا ترى أنك تحيى إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول: «ضَرَبَ»، ثم تشتق منه المضارع فتقول: «يَضْرِبُ»، ثم تقول فى اسم الفاعل: «ضَارِبٌ»، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة. أو لا ترى إلى قول رؤبة^(٢) فى وصفه امرأة^(٣) بكثرة الصخب والخصومة:

تشتق فى الباطل منها الممتدق^(٤)

وهذا كقولك: تتصرف فى الباطل، أى تأخذ فى ضروبه وأفانيه، فمن هاهنا تقاربا

(١) فى كوبرلى، والمغربية: «الاشتقاق سببا قريبا».

(٢) رؤبة بن الحجاج، عبدالله الطويل، أبو الجحاف.

(٣) فى كوبرلى، والمغربية: «فى صفة امرأة».

(٤) البيت من مشطور الرجز، من أرجوزة طويلة مشهورة، مطلعها:

وقاتم الأعماق خاوى المخترق مشتبه الأعلام لماع الخفق

انظر: (ديوان رؤبة ١٠٤، والأغاني ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ٢٥/١٠، والخصائص ٢٢٨/٢، والدرر ١٩٥/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، وشرح شواهد المغنى ٧٦٤/٢، ٧٨٢، ومقاييس اللغة ١٧٢/٢، ٥٨/٥، وأساس البلاغة مادة «شق»، ومغنى اللبيب ٣٤٢/١، والمقاصد النحوية ٣٨/١، وجمع الهوامع ٣٦/٢، وتهذيب اللغة ١٩٠/١، ٦٦/٩. وبلا نسبة فى الخصائص ٢٦٠/٢، ٣٢٠، ورصف المباني ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشموني ١٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٢، وشرح المفصل ١١٨/٢، والعقد الفريد ٥٠٦/٥، والكتاب ١١٠/٤.

واشتباكاً، إلا أنَّ التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانها، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف.

كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره والاشتقاق إنَّما يُمرَّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مُشرَّدة لا يكاد يعقد لها باب.

فالتصريفُ إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتقلِّة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «قامَ بَكَرٌ، ورأيتُ بَكَراً، ومَرَرْتُ بَيْكراً»، فإنك إنَّما خالفت بين حركات حُرُوف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرِّض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتقلِّة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عَوِيصاً صَعْباً بُدِئَ قَبْلَهُ بمعرفة النحو، ثم جِئَ بِهِ، بَعْدَ، ليكون الارتياضُ في النحو مَوْضِعاً لِلدُّخُولِ فيه، ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تَصَرُّفِ الخال، فمن أمدَّه الله بصفاء القريحة، وأَيَّدَهُ بِمَضَاءِ الخاطرِ والرَّوْيَةِ^(*)، وواصلَ الدرس، وأجشَّم النَّفْسَ، وهجر في العلم لذاته، ووهب له أَيَّامَ حياته، امتاز من الجمهور الأعظم، وحقَّ بالصَّدْرُ المُقَدَّم، وَلَحَظَّتْهُ العيونُ بالنَّفَاسَةِ، وأشارت إليه الأصابع بالرياسة، وكان مُوفِّقاً لما يرفعه ويُعلِّيه، مسدِّداً فيما يقصد له وَيَتَنَحَّيه.

* * *

[قيمة كتاب التصريف للمازني]

ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعتُ في تفسيره وبَسْطُهُ من أنْفَسِ كتب التصريف وأَسَدِّهَا وأَرْصَنِّهَا، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، مُتَخَلِّصاً من كَرَازَةِ^(١) ألفاظ المتقدمين، مُرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، عُنيَت بتفسير مُشْكِله، وكشف غامضه، والزيادة في شرحه، مُحْتَسِباً ذلك في جَنَبِ ثواب الله، ومُزَكِّياً به ما وهبه لي من العلم.

* * *

(*) في نسخة أحمد الثالث: «الخاطر، وواصل» بإسقاط «الروية».

(١) الكرازة: الكَرَازَةُ والكُزُوزَةُ، بالضم: اليُسُ، والإنقياضُ، كَرَزَ، فهو كَرَزٌ، وهُم كَرَزٌ، بالضم.

[ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة]

وحقيق على من نظر في كتاب^(**) قد غنى به وأضعه، وانصرف إلى الاهتمام به مُصَنِّفه^(***)، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كُتُب، أن يحمد الله على ما وهبه له من فهمه، وأن يُسلم لصاحبه ما وفَّره الله عليه من حفظه^(****)، وأن يعتزَّي فيما يحكيه عنه إليه، فإن فعل ذلك فعلى مَحَجَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ وَقِفْ، وإن أبى إلا كُفْران النعمة فعن المروءة والإنسانية صدَف.

وأنا أسوق هذا الكتاب شيئاً فشيئاً، وأتبع كل فصل مما رويته ورأيت ما يكون مُفْنِعاً في معناه، ومُغْنِياً عما سواه، فما كان فيما أوردته من سَدَادٍ وَصَوَابٍ فبتوفيق الله وإرشاده، وإن وقع سهو أو تقصير^(١) فما لا يَغْرَى منه الخُذَّاقُ الْمُتَقَدِّمُونَ، ولا يستنكفهُ العلماءُ المُبَرِّزُونَ.

والله أَسْتَهْدِي، وإيَّاهُ أَسْتَرْشِدُ، وعليه أتوكل، وَهُوَ حَسْبِي وَكَفَى.

* * *

(**) في كوبريلي، والمغربية: «وحقيق على من قد نظر في كتاب».

(***) في كوبريلي، والمغربية: «وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه».

(****) في أحمد الثالث: «ما وفر الله عليه». بإسقاط: «من حفظه».

(١) في أحمد الثالث: «سهو وتقصير».

[رواة كتاب المازني]

قال أبو الفتح عثمان بن جنى: أخبرني الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي قراءة منى عليه بحلب، عن أبي بكر محمد بن السري السراج، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقيّة المازني، رحمهم الله أجمعين.

* * *

باب الأسماء والأفعال

قال أبو عثمان: كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل؟.

قال أبو الفتح: أول ما في هذا أن يسأل فيقال: لِمَ لَمْ يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال؟ وما السبب في ذلك؟.

والجواب: أنه إنما قصد أن يُمثّل الأسماء والأفعال؛ ليرى أصلها من زائدها، لأنها مما يُصَرَّفُ وَيُشْتَقُّ بعضها من بعض، وأخروف لا يصحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق، لأنها بجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو: صَهْ وَمَهْ ونحوهما، فأخروف لا تُمَثَّلُ بالفعل^(١) لأنها لا^(**) يعرف لها اشتقاق.

فلو قال لك قائل: ما مثال: هَلْ أو قَدْ أو حتى أو هَلَا ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته مُحَالًا، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ؛ لأنه ليس مُشْتَقًّا، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ.

* * *

[الألفات في أواخر حروف المعاني أصول]

ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولًا غير زوائد، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو: «ما» و«لا» وما أشبههما^(***)، لا تقل إن الألف فيهما منقلبة

(١) المراد «بالفعل» هنا: «أحرف الميزان الصرفي».

(**) في كوبريلي: «أو هلا، أو نحو ذلك».

(***) في المغربية: «ما ولا ونحوهما».

كألف عَصَا وَرَحَى وَغَزَا وَرَمَى، لأنها لو كان أصلها واوا أو ياء لظهرتا لسكونهما، كما ظهرتا في نحو «كَيَّ وَأَيَّ وَلَوْ وَأَوْ».

فلو كان أصل ألف «ما» مِنَ الواوِ لقلت: «مَوْ» كما قلت: «لَوْ» وكذلك لَوْ كانت من الياء لوجب أن تقول: «مَيَّ» كما قلت: «كَيَّ» ولم تقلب ياء «كَيَّ» وواو «أَوْ» ألفا لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح، وهى فى الحروف ساكنة كلام «هَلْ وَبَلْ» ودال «قَدْ» فلهذا بطل أنه تكون منقلبة، ولو قال قائل: إنَّ الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبطلا، لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق. والحروف لا تُشتق، فلا يُعرف ذلك فيها، فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع.

* * *

[ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبى عثمان: «الأسماء»، يعنى الأسماء المتمكنة، والتى يمكن تصريفها واشتقاقها نحو «رَجُلٌ وَفَرَسٌ».

ولا يريدُ الأسماء المبنية المُوغلة فى شبه الحروف^(*)؛ لأن تلك الأسماء فى حُكم الحروف، ألا ترى أنَّ «كَمْ وَمَنْ وَإِذْ» سواكن الأواخر «كَهْلٌ وَبَلٌ وَقَدْ».

وإنما كان ذلك فيها لمضارعَتها الحروف، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الألف فى «مَتَى وَإِذَا وَأَنْتَى وَإِيَّاكَ» ونحوها غيرُ منقلبة من ياء ولا واو، كما أنَّ الألف فى حَتَّى وكَلَّا كذلك.

وكما كانت «مَنْ وَكَمْ كَهْلٌ وَبَلٌ»، فهذه الأسماء المبنية التى فى حُكم الحروف^(**) لا تُشتق ولا تُمثل من الفعل كما أن الحروف كذلك.

* * *

[ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعضُ هذه المبنية مُشتقا نحو «لَيْتِكَ»، لأنهم يقولون أَلَبَّ بالمكان^(١)، ونحو

(*) فى المغربية: «فى شبه الحرف». وكذا فى كوبريلى.

(**) فى المغربية، وكوبريلى: «الأسماء المبنية فى حكم الحروف».

(١) أَلَبَّ: أقام، كَلَبَّ، ومنه: لَيْتِكَ، أى: أنا مُقيمٌ على طاعتِكَ إلبابا بَعْدَ إلبابٍ، وإجابةً بَعْدَ إجابةٍ،=

«قَطُ»^(١) لأنها من قَطَطْتُ أَيْ قَطَعْتُ، لأن قولك: ما فعلته قَطُ: معناه فيما انقطع ومضى من عمرك. وكذلك «ذا وذى والذى» ونحو ذلك مما يدخله التحقير، أو يُستعمل استعمال المتصرف، وليس ذلك بالكثير، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد، كان من الاشتقاق والتصرف أبعد.

* * *

[الألف في «أنا» في الوقف، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة]

فأما الألف في «أنا» في الوقف فزائدة، وليست بأصل، ولم نقض بذلك فيها من قبل الاشتقاق، هذا محال في الأسماء المضمرة؛ لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يُزيلها ويذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل أنا زَيْد، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [ضه: ١٢] يُكتب بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل.

ألا ترى أنك تقول: «ارْمِهِ» إذا وقفت وأنت تريد «ارْمِ»، فإذا وصلت قلت: «ارْمِ يا رَجُلُ»، فالألف في «أنا» كالهاء في «ارْمِهِ» زائدة مثلها، وبنيت الفتحة بالألف كما بنيت الكسرة بالهاء؛ لأن الهاء مجاورة للألف، ومثل ذلك ما حكاه سيويوه: أن من العرب من يقول في الوقف: «قالا» وهو يريد «قال»، فيبين الحركة بالألف، وقد قالوا في الوقف: «أنه» فبنوا الفتحة بالهاء كما يبنونها بالألف، وكلتاها ساقطة في الوصل.

* * *

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف]

فأما قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفونى حميدا قد تدرئت السناما^(٢)

= أو معناه: اتجاهى وقصدي لك، من: دارى تلب داره، أى: تواجها، أو معناه: محبتي لك، من: امرأة لبة: محبة لزوجها، أو معناه: إخلاصي لك، من: حسب لباب: خالص.
(١) القَطْعُ: القَطْعُ عامة أو عرضا، أو قَطْعُ شَيْءٍ صُلْبٍ كالحقبة، كالإقطاط، والقصير الجعد من الشعر، كالقَطَطِ، حركة.

(٢) تدرئت السنام: علوت ذروته، ويريد به: بلغت غاية المجد. والبيت من الوافر، وهو حميد بن-

فإنَّه أجراه فى الوصل على حدّ ما كان عليه فى الوقف، وعلى هذا قولُ أبى النّجْم^(١):

أنا أبو النّجْمِ وشِعْرى وشِعْرى^(٢)

أى وشعْرى الذى سمعت به، وقد أجزّت العرب كثيرا من ألفاظها فى الوصل على حدّ ما تكون عليه فى الوقف، وأكثر ما يجرى ذلك فى ضرورة الشعر، حكى سيبويه عن العرب «ثَلَاثَةَ رُبْعَةٍ» بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة من أَرْبَعَةٍ وإلقاء حرّكها على الهاء وكان قياسه إذا حرّكها أن يردّها تاء، إلّا أنّها لما كانت هاء فى الوقف تركها فى الوصل على ذلك، وأنشد سيبويه أيضا:

ضَخْمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا^(٣)

= ثور فى: (ديوانه ١٣٣، وأساس البلاغة ١٤٣، مادة «ذرى». وشرح شواهد الشافعية ٢٢٣، ولسان العرب ٣٧/١٣، مادة «أنن». ولحميد بن مجدل فى: (خزانة الأدب ٢٤٢/٥). وبلا نسبة فى: (رصف المباني ١٤، ٤٩٣، وشرح شافعية ابن الحاجب ٢٩٥/٢، وشرح المفصل ٩٣/٣، ٨٤/٩، والمغرب ٢٤٦/١). والشاهد فيه: ثبوت ألف «أنا» فى الوصل، وهذا عند غير بنى تميم ضرورة.

(١) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة.

(٢) ذكره البغدادى فى الخزانة وقال: على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنّا هو للدلالة على الشهرة..... استشهد به صاحب الكشف عند قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم، كما فى شعْرى شعْرى أى شعْرى ما بلغك وصفه، وسمعت ببراعته، والمعنى: أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال، وشعْرى هو الموصوف بالفصاحة. والشاهد فيه هو النطق بألف أنا ممدودة، وهى موصولة كما لو كانت موقوفة عليها. (أمالى المرتضى ٣٥٠/١، وخزانة الأدب ٤٣٩/١، والخصائص ٣٣٧/٣، والدرر ١٨٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٦١٠، وشرح شواهد المغنى ٩٤٧/٢، وشرح المفصل ٩٨/١، ٨٣/٩، وجمع الهوامع ٦٠/١). وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٣٠٧/٨، ٤١٢/٩، والدرر ٧٩/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٠٣، ٢٩٠، ومغنى اللبيب ٣٢٩/١، ٤٣٧/٢، وجمع الهوامع ٥٩/٢).

(٣) القائل هو رُؤبة بن العجاج، وروى «ضخم» وفى رواية أخرى: «الأضحما» بكسر الهمزة وفتحها، وروى: «الضَّخِمًا» بكسر الضاد، وفى رواية: «بَدءٌ يُحِبُّ». قال الأعلام الشنتمرى: أراد الأضحم، فشد فى الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد فى الوقف، إذ قيل هذا أكبر وأعظم، وإذا قال: «الأضحم» وقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت =

يريد الأضحَمَ خفيف الميم، وهذا التثقيل إنما يكون في الوقف يُعْلَمُ باجتماع الساكنين في الوقف أنه مُتَحَرِّكٌ في الوصل، حرصاً على البيان؛ لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان، وعلى هذا قالوا: «خالدٌ: وهو يَجْعَلُ»: فإذا وصلوا قالوا: «خالدٌ يا فتى» فكان سبيله إذا أُطْلِقَ الميم في «الأضحَمَ» بالنصب أن يُزِيلَ التثقيل، إلا أنه أجراه في الوصل مُجْراه في الوقف للضرورة ومثله:

بِإِزَالِ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْنِهَلَّ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ^(١)

يريد العَيْنَهَلَّ والكَلْكَلُ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته، والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهاراً وتأنيساً بالأمثال والنظائر، فإنَّ سيبويه كثيراً ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها، فكذلك أجرى الشاعر قوله:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي

في الوصل مُجْراه في الوقف.

* * *

=الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها، ولذلك مثل سيبويه بسبباً وكلاً. روى: «الإضحَمَا» بكسر الهمزة، و«الضحَمَا» بكسر الضاد فالضرورة على روايته، لأن «إفعلاً، وفِعْلاً» موجودان في الكلام كثيراً، نحو إِرْزَب، وخَدَب. وإنما الضرورة في فتح الهمزة، لأن أفعلاً ليس بموجود. والرجز لرؤية في: (ملحق ديوانه ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/١، والكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، ولسان العرب ٣٥٣/١٢، مادة «ضحَم»، وتاج العروس مادة «خم»). وبلا نسبة في: (رصف المباني ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ٦٢/١، ٤١٦، ٥١٥/٢، ولسان العرب ٩٠/٣، مادة «بعد»، ٩٨/٣، مادة «يد»، ٢٦/١٣، مادة «فوه»، والمحتسب ١٠٢/١، والمخصص ٧٨/٢).

(١) القائل: منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي. وقيل: منظور بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن ضحوان بن فقعس بن طريف. والبازل من الإبل: الذي أتم السنة الثامنة وطلع نابه، سواء كان ذكراً أم أنثى. والوجناء: الناقة الوجناء تامة الخلق، عظيمة لحم الوجنة صلبة شديدة. الصهيل: الطويلة السريعة. قوله: «كأن مهواها على الكلكل» المراد به بروكها على صدرها. والرجز لمنظور في: (خزانة الأدب ١٣٥/٦، ١٣٧، لسان العرب ٥٩٧/١١، مادة «كلل»، ١٣، مادة «فو»، وتاج العروس ٢٨٤/٢٠، مادة «ملظ» و«كلل»). وبلا نسبة في: (خزانة الأدب ٤٩٤/٤، وسر صناعة الإعراب ١٦١/١ - ١٦٢، ٤١٧، ٥١٥/٢، ومقاييس اللغة ١٧٣/٤، وكتاب الجيم ٣٢٢/٢).

[الأصلى والزائد]

وقولُ أبى عثمان: «كم يكون عددهما فى الأصل، وما يُزاد فيهما على الأصل؟».

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما يُريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد: ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه؛ فصار مثال ضَرَبَ: فَعَلَ، فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثانى، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء، من أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام، وليس يعنون بقولهم: زائد أنه لو حُذِفَ من الكلمة لدلّت بعد حذفه على ما كانت تدلّ عليه وهو فيها؛ ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة، فلو حذفها قلّت: ضَرِبَ لم يدلّ على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدلّ عليها قبل الحذف، وكذلك قولهم: مَضْرُوب، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقى من الكلمة دالاً على اسم المفعول، كما يدلّ عليه «مضروب» بكماله، بل لم يكن يُمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم؛ لأنّ الضاد بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن مُمتنع كما تعلم.

فيمّا زيد فى «ضَرَبَ» من أوّله قولهم: «استَضْرَبَ» فالهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنّه ليس فى ضرب شيء من ذلك، ومثاله: استَفْعَلَ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة، ومثاله يَفْعِلُ، والزيادة فى وسطه قولك: «ضَرُوب» الواو زائدة، ومثاله: فَعُول، والزيادة فى آخره. قولك: «ضَرَبَان» فالألف والنون زائدتان، ومثاله: فَعْلَان، فالأصول يُقابِل بها فى المثال: الفاء، والعين، واللام، ويُلفظ بالزائد بعينه لفظاً فى المثال، ولا يُقابِل به فاء ولا عين ولا لام؛ لأنّه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلاً لا زائداً، ألا ترى أنك تقول فى «ضَرُوبٍ فَعُول»، فتأتى فى «فَعُول» بالواو التى كانت فى «ضَرُوبٍ» بعينها؛ لأنها زائدة، فإن تكرّر الثانى من الأصول وهو العين كرّرت فى المثال العين بإزائه، فتقول فى «ضَرَبَ: فَعَلَ» فتثقل العين من «فَعَلَ»، لأنها بإزاء الراء من «ضَرَبَ»، فإن تكرّر الأصل الثالث وهو اللام، كرّرت فى المثال اللام بإزائه، فتقول فى «ضَرَبَ: فَعْلَلٌ» جئت فى المثال بلامين، لمّا كان فى ضَرَبَ باءان، فإن تكرّر الأصول كِلَاهُمَا، كرّرت فى المثال العين واللام كِلَيْتِهِمَا، تقول فى «ضَرَبَ: فَعْلَعَلٌ» زدّت عيناً ولما لمّا زدّت فى «ضَرَبَ» راء وباء، والفاء لم تُكرّر فى كلام العرب إلا فى حرف واحد، وهو

«مَرْمَرِيْسٌ» وهى الدَّاهِيَةُ والشَّدَّةُ، قال الراجز:

داهيةٌ حَدْبَاءُ مَرْمَرِيْسٍ^(١)

ومَرْمَرِيْت: فى معناها، فمثاله من الفعل «فَعْفَعِيل»؛ لأنه من المراسَة وهى الشَّدَّةُ، فَتَكَرَّرَتِ الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة، وإنما بَسَطْتُ هذا الموضع، لأن أكثر مَنْ يَتَعَرَّضُ للنظر فى هذا العلم يسمع الأصلَ والزائد ولا يَعْرِفُ الغرضَ فيهما، ولا حقيقة ما يُراد بهما، فكشفتُ هذا المعنى، ليشترك فى معرفته المبتدئُ والمتمكنُ فيه.

* * *

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان: فِيمَا يُزَادُ ما يُلْحَقُ ببناء ببناء، ومنه ما يكون للمَدِّ، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى، وفيه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلا بزائد؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئة.

قال أبو الفتح: فَصَّلَ فى هذه الجمل أنواع الزيادات، وعَرَّفَ الغرض فى أن زِيدَتْ، وما الذى دعا إلى ذلك.

* * *

[الزيادة للإلحاق]

فما زيد فيه للإلحاق كثير، منه «كَوْثَرٌ وَصَيَّرَفٌ» فالواو والياء فيهما زائدتان؛ لأنهما من الكثرة والصَّرَفُ، وهما مُلْحَقان «بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ»؛ وكذلك «جَدُولٌ» الواو فيه زائدة مُلْحَقَةٌ «بِجَعْفَرٍ». وقد قيل: «جَدُولٌ» بكسر الجيم، فالواو فى هذا مُلْحَقَةٌ له ببناء «دِرْهَمٍ وَهَجْرَجٍ»^(٢) وهَبْلَعٌ^(٣) ومن ذلك «سَمِيدَعٌ» الياء فيه زائدة مُلْحَقَةٌ بِفَرَزْدَقٍ ومِثَالُهُ فَعِيلٌ،

(١) فى رواية: «حَدْبَاءُ مَرْمَرِيْسٌ». والداهية: الأمر المنكر. حدباء: لا يطمئن لها صاحبها، شديدة. والرجز بلانسة فى: (شرح المفصل ١١٥/٦).

(٢) هجرع: الهَجْرَعُ، كدِرْهَمٍ وَجَعْفَرٍ: الأَحْمَقُ، والطويلُ المَشْشُوقُ، والمَجْنُونُ، والطويلُ الأعْرَجُ، والكَلْبُ السَّلُوقَى الخفيفُ.

(٣) هبلع: الهَبْلَعُ، كَعَمَلَسٍ وَقِرْطاسٍ ودِرْهَمٍ: الأَكُولُ، العَظِيمُ اللَّقْمِ، الواسِعُ الحَنْجُورِ، وكدِرْهَمٍ: الكَلْبُ السَّلُوقَى، وكَلْبٌ بَعِيْنُهُ.

وكذلك «فَدَوْكَسُ»^(١). وهذا أكثرُ من أن أضبطه لك، وإنما أذكر منه ومن نظائره ما يدعو إليه القياس.

* * *

[الزيادة للمد]

وقوله: ومنه ما يكون للمد، يعنى الواو فى «عَجُوزٍ وَعَمُودٍ»، والياء فى «جَرِيْبٍ»^(٢) وَقَضِيْبٍ» والألف فى «كِتَابٍ وَسِرَاجٍ» لم يُرَدَّ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها؛ ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المد فى كلامهم، ليكون المدُّ عوضًا من شيء قد حذفه، أو للين الصوت فيه؛ ألا ترى أن الضَّرْبَ الثالث من الطويل^(٣) قد ألزم حَرَفَ المدِّ نحو قول الشاعر:

أَقِيْمُوا بنى النعمان عَنَّا صدوركم وإلَّا تُقِيْمُوا صَاغِرِينَ الرَّعُوسَا^(٤)
ونحو قول الآخر أنشدناه أبو على لَقَطْرِي بن الفجاءة:

لَعَمْرُكَ إِنِّى فى الخِيارِ لَزَاهِدٌ وفى العيش ما لم أُلْقَ أَمْ حَكِيمٍ^(٥)
ونحو قول الآخر، قرأته على أبى على فى نوادر أبى زيد:
جَزَوْنِى بِمَا رَيَيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ كذلك ما إِنَّ الْخُطُوبَ دَوَالَ^(٦)

(١) فدوكس: الفَدَوْكَسُ: الأسدُّ، والرجلُ الشديِدُ، وفَدَوْكَسُ: حَدٌّ لِلأَخْطَلِ غِيَاثِ بْنِ غَوْثِ التَّغْلَبِيِّ.
(٢) الجريب: الجَرْبُ، محرَّكةٌ: من جَرَبَ، كَفَرَحَ، فهو جَرِبٌ وَجَرْبَانٌ وَأَجْرَبُ، ج: جُرْبٌ وَجَرَبَى وَجَرَابٌ وَأَجَارِبُ. وَأَجْرَبُوا: جَرَبَتْ إِبْلَهُمْ. وهو العَيْبُ، وَصَدَأُ السَّيْفِ، وكالصدأ يَغْلُو باطنَ الْجَفْنِ. والجَرَبَاءُ: السماءُ، أو النَّاحِيَةُ التى يَدُورُ فيها فَلَكُ الشَّمْسِ والقَمَرِ، والأَرْضُ الْمُقْحُوطَةُ، والجَارِيَةُ المَلِيحَةُ.

(٣) الضرب هو آخر جزء فى العجز، والعروض هو آخر جزء فى الصدر.

(٤) البيت من الطويل، وهو من شواهد العروض والقافية. وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٩٩/١٢، مادة «قوم»، وتاج العروس، مادة «قوم».)

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة قيلت فى وقعة دولا ب رواها صاحب الأغاني وقال: هذا شعر مختلف فى قائله. ورواها المبرد فى الكامل، وقال: أم حكيم هذه امرأة من الخوارج قتلت بين يديه. انظر: (الكامل لابن المبرد ٢١٤، ٦١٨).

(٦) البيت فى اللسان بدون ضبط اللام، وفى النوادر بضم لام «دوال». وفى خزانة الأدب وقال: والدوال بالكسر، مصدر داوت الشيء مداولة ودول، وبالفتح اسم المصدر. انظر: (لسان العرب مادة «دول»، والنوادر لأبى زيد ١١٥، والخزانة الكبرى ٢٧١/١).

فهذه الألف في «دَوَال» والياء في «حكيم» والواو في «الرؤوس»، تُسمَّى الرَّدَف. وإنما لَزِمَتْ هذا الضَّرْبَ لتكون عوضاً من لام مفاعيلن، وهذا مُبَيَّنٌ في عِلْمِ القوافي، وإنما يعرفه أهلُ العَرُوض، فلهذا ونحوه ما زِيدَتْ هذه المَدَّات، وللحاجة إلى الاتِّساع في كلامهم؛ لأنهم قد يُعَبِّرُونَ عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطرُّ إلى الاتِّساع، فمن هاهنا احتِيجَ إلى الزوائد المُكثِّرة للكلام.

* * *

[الزيادة للمعنى]

وقوله: ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى: يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلام علامة للخفة والتمكُّن في الأسماء في نحو «زيدٌ وزيداً وزيدٍ». ومن ذلك: حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين، نحو قولك: زيدٌ يقرأ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنه في حال قراءة، ويصلح أن يكون يُرَادُ به أنه سيقراً فيما يستقبل، ومن ذلك: ألف «أنا»، إنما زِيدَتْ لبيان حركة النون، وقد مضى ذكرها، ومن ذلك: ألف النُدْبَةِ، إنما زِيدَتْ لمدِّ الصوت وإظهار التَّفجُّع على المندوب، فهذه الأشياء ونحوها ممَّا زيد للمعنى، ألا ترى أنَّ الدَّلالة على ذلك المعنى تزولُ بزوال ذلك الزائد، إلَّا أنَّ النُدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول: وأزِيد.

* * *

[الزيادة من أصل الوضع]

وقوله: «ومنه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يُكَلِّمُ به إلَّا بزائد؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئة»، فإِنَّمَا يَعْنِي به: افتقر ونحوه؛ ألا ترى أنَّ الماضى من هذا اللفظ لم يُنْطَقْ به إلَّا على مثال: افعل، والزيادة لازمة له، وهى الهمزة والتاء في أوَّلِهِ. وقولهم: «فقير» يشهد بأنهم كانوا قد قالوا فيه: «فَقْرَ» مثل «ظُرِفَ فهو ظريف»، هذا أَحْصَى به من فَعِلَ وفَعَلَ، وإن كانوا قد قالوا: «شَقِيَ فهو شَقِيٌّ وقَدَّرَ فهو قَدِيرٌ»، فإن باب «فَعِيل» أن يكون «لِفَعْلٍ»، وإذا كانوا قد قالوا: «يَذَرُ وَيَدَعُ» ولم يقولوا: «وَذَرَ ولا وَدَعَ» اسْتِغْنَاءً عنهما «يَتَرَكُ» على ما قال سيبويه، مع أنَّ بين الماضى والمضارع نسباً قريباً، فأن يقولوا: «فقير» ولا يقولوا: «فَقْرَ» - وإن كان عليه جاء - أَجْدَرُ؛ لُبْعِد ما بين الاسم والفعل، وإن كان في هذه الأسماء كثيرٌ من أحكام الأفعال؛ فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم،

وكذلك «اشتدَّ» لم يُنطق به بلا زيادة، لم يقولوا شدَّ في هذا المعنى، على أنَّ أبا زيد قد حكاه في كتاب مصادره، وقولهم: «شديد» كأنهم قد قالوا فيه: «شدُّت» وإن لم يجيئوا به. قال سيويه: استغنوا «بافتقرَ واشتدَّ» عن «فقرتُ وشدُّتُ». كما استغنوا «باحمرارَ عن حمرَ»؛ يريد أنَّ «احمرارَ» أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا بزائد نحو «احمرَّ واحمرارَ»، قال سيويه أيضا: كما استغنوا «بارتفعَ» عن «رُفِعَ» وعليه جاء «رَفِيعٌ»؛ يريد أنَّ قولهم: «رَفِيعٌ: فَعِيلٌ» و«فَعِيلٌ» إنما يأتي من «فَعَّلَ» نحو كَرُمَ فهو كَرِيمٌ. وكذلك قولهم: «ارْعَوَى الرجل» وزنه افعلَّ ولم أسمعهم استعمالوا الماضي منه بلا زيادة، وليس من لفظ رعيت، لأن لام «رَعَيْتُ» ياء، ولام «ارْعَوَى» واو، لظهورها كما ترى.

وليس «الرَّعَوَى» من «ارْعَوَى» إنما هي «فَعَّلَى» من «رَعَيْتُ»، قُلِبَتْ ياءُها واوا، بمنزلة «تَقَوَى»، وكذلك قولهم: «اقطارَ النَّبْتُ واقطَّرَ واشمأززت» لم يستعملوها إلا بتكرير اللام، فهذا ونحوه ممَّا لم يُنطق به إلا بزيادة؛ لأنهم قد يستغنون بالشئ عن الشئ حتى يكون المُستغنى عنه مُسْقَطًا من كلامهم، ألا ترى أنَّ قولهم «مَلَامِحٌ» إنما هو في القياس جمع «مَلْمَحَةٍ» لا جمع «لَمَحَةٍ»، و«سُمَحَاءٌ» إنما هو جمع «سَمِيحٍ» في القياس لا «سَمَحٍ» و«مَشَابِهٌ» إنما هو جمع «مَشَبِهٍ» لا «شَبِهٍ»، فكأنهم قد نطقوا «بَمَلْمَحَةٍ وَسَمِيحٍ وَمَشَبِهٍ» لما جاء الجمعُ عليها، إلا أنهم استغنوا بِسَمَحٍ عن سَمِيحٍ، وبَلَمَحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ، وبشَبِهٍ عن مَشَبِهٍ حتى صار المُستغنى عنه مُسْقَطًا، وقد قال بعضهم: «سَمِيحٌ» وهو شاذٌ في الاستعمال، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في «وَذَرَ وَوَدَعَ» على قُرْب ما بين الماضي والمضارع، فالجمعُ على بُعده من الواحد أجدرُّ ألاَّ يلزَم أن يجيئوا بواحد من أجل مجيئهم به، فهذا شرح هذا.

* * *

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثة التي لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: «فأقلُّ الأصول في الأسماء عدداً الثلاثة، نحو زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ وَعَدِلٍ وَبُرْدٍ وَجَبَلٍ وَفَخِذٍ وَعَصْدٍ وَزُفَرٍ وَمَعْيٍ، والأفعال نحو ضَرَبَ وَعَلِمَ وَضُرِبَ وَطُرِفَ».

قال أبو الفتح: أعلم أنَّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصلٌ ثلاثيٌّ، وأصلٌ رباعيٌّ، وأصلٌ خماسيٌّ؛ والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصليْن: أصلٌ ثلاثيٌّ، وأصلٌ رباعيٌّ، ولا يكون فِعْلٌ على خمسة أحرف لا زيادة فيه، وأنا أذكر كلَّ أصلٍ في موضعه مُستَقْصًى بحول الله وقوته.

فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة: «فَعَلٌ، وَفَعَلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعْلٌ، وَفِعْلٌ، وَفِعِلٌ، وَفَعْلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعْلٌ، وَفَعِلٌ». وجميع هذه الأمثلة تكون اسما وصفة؛ فمثال: فَعِلٌ ويكون اسما وصفة، فالاسم كَلْبٌ وَكَعْبٌ، والصفة ضَحْمٌ وَخَذَلٌ^(١). وفَعْلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم رَسَنٌ وَطَلَلٌ^(٢)، والصفة بَطَلٌ وَحَسَنٌ. وفَعِلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم كَبِدٌ وَفَخِذٌ، والصفة حَزِرٌ وَفَطِنٌ.

وفَعْلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم رَجُلٌ وَعَضْدٌ، والصفة يَقْظٌ وَنَدُسٌ^(٣).

وفَعِلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم جَذَعٌ وَعِذَلٌ، والصفة نِضُوٌ^(٤) وَنِقْضٌ^(٥).

وفِعْلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم إِبِلٌ وَإِطِلٌ^(٦)، والصفة قالوا: امرأةٌ بِلَزٌ، وهى الضَّخْمَةُ. وقد قالوا: أَتَانِ إِبِدٌ فأما قول الشاعر^(٧):

أَرْتَبَى حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفَوَادُ لَذَاكَ الْحَجِلُ
فَقَلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِي أَلَا بِأَبَى أَصْلُ تِلْكَ الرَّجِلِ
وَيُرَوَى «بَيْيَا» فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْإِتْبَاعَ لِإِقَامَةِ الْوَزْنِ وَأَصْلُ بِنَائِهَا عَلَى «فَعِلٍ» ساكنة العين.

(١) خذل: الخذل: المُمْتَلِئُ، والضَّخْمُ.

(٢) رسن: الرَسَنُ، محرّكة: الحَبْلُ، وما كَانَ من زمامٍ على أَنْفِ ج: أَرْسَانٌ وَأَرْسَنٌ. طلل: الطَّلُ: المَطَرُ الضَّعِيفُ، أو أَخَفَ المَطَرُ وَأَضْعَفَهُ، أو النَّدى، أو قَوْفَهُ ودونَ المَطَرِ، ج: طِلَالٌ وَطِلْلٌ.

(٣) النَّدَسُ: الطَّعْنُ، وقد يكونُ بِالرَّجُلِ، والرَّجُلُ السَّرِيعُ الاسْتِمَاعِ لِلصَّوْتِ الخَفِيِّ، والفَهْمُ، كالنَّدَسِ، كعَضْدٍ وَكَتِفٍ.

(٤) نَضَاهُ من ثَوْبِهِ: جَرَدَهُ، وَ- الْفَرَسُ: سَبَقَ، وَ- السَّيْفُ: سَلَّهَ، كَانْتَضَاهُ، وَ- الْبِلَادُ: قَطَعَهَا.

(٥) النَّقْضُ فى الْبِنَاءِ وَالْحَبْلِ وَالْعَهْدِ وَغَيْرِهِ: ضِدُّ الْإِبْرَامِ، كَالْإِنْقَاضِ وَالتَّنَاقُضِ، وَبِالْكَسْرِ: الْمُنْقُوضُ.

(٦) الْإِطْلُ، بِالْكَسْرِ وَبِكَسْرَتَيْنِ: الْخَاصِرَةُ، ج: إِطَالٌ، كَالْإِطْلِ، ج: أَيَاطِلُ. وما ذاقَ أَطْلًا، بِالضَّمِّ: شَيْئًا.

(٧) البَيْتَانِ مِنَ الْمُتْقَارِبِ، وهما فى جميع المراجع بلا نسبة. والحجل: الخللخال. وهش به يهش هشاشة، خف إليه وارتاح له وفرح به فهو هش. يقول: كشفت عن ساقها، وأرتنى خللخالا عليها فارتحت لرؤيته وسررت، وبلغ بى السرور والارتياح. والشاهد فيه قوله: الحجل، يريد الحجل، فنقلت حركة اللام إلى العين فى الوقف. والبَيْتَانِ بلا نسبة فى: (أسرار العربية ٤١٥، والإنصاف ٧٣٣/٢، والدرر ٣٠٢/٦، وشرح المفصل ٧١/٩، وفقه اللغة للصاحبى ١١٨، ولسان العرب ٢٦٧/١١، مادة «رجل»، ومجالس ثعلب ١١٨، وجمع الهوامع ٢/٢-٨).

ألا ترى أنَّ هذا الشعر من الضَّرْبِ الثالث من المتقارب ووزنه فى العروض فَعْلَ وبَيْتِه:

وأبْنَى من الشَّعْرِ شعراً عَوِيصاً يُنْسَى الرُّوَاةَ الذى قد رَوَوْا^(١)
فلو أَسْكَنَ الجِيمَ لفسد البيت كله؛ لأنه كان يَصِيرُ ضَرْبَهُ على فِعْلٍ، وهذا فاسد مُتَمَنِّعٌ.

وأما قولهم: «رَجُلٌ جَيِّزٌ، وَجَحْجَحٌ، وَنَغِيرٌ» ونحوه، فإنما أصل بنائه على فِعْلٍ كَحَذِرَ. ولكنهم كسروا فاء الفعل إِتِّبَاعاً من أَجْلِ حرف الخَلْقِ، كما قالوا: شَعِيرٌ وَبَعِيرٌ، فكسروا فاء الفعل لكسرة عينه وعلى هذا تقول: «فى رَغِيفٍ رَغِيفٍ»: بكسر الراء.

وحكى أبو زيد عن العرب: «الْجَنَةُ لِمَنْ خَافَ وَعِيدَ اللَّهِ»، ولا تقول: «فى جَرِيْبٍ وَقَفِيزٍ: جَرِيْبٌ ولا قَفِيزٌ» لأنه ليس ثانى حروفهما حرفاً من حروف الخَلْقِ، فهذا تَشْعُبٌ، ثم نعوذ لما كُنَّا فيه:

وفِعْلٌ: يكون اسماً وصفةً، فالاسم نحو ضِلَعٍ وَعَنْبٍ، والصفة: قَوْمٌ عِدْى ومَكَانٌ سِوَى، وقال النابغة:

بَاتَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ ثُمَّ وَاحِدَةً بذى المجاز تُرَاعَى مَنْزِلًا زَيْمًا^(٢)

وفُعْلٌ: يكون اسماً وصفةً، فالاسم: قُفْلٌ وَبُرْدٌ، والصفة: حُلُوٌّ وَمُرٌّ.

وفُعْلٌ: يكون اسماً وصفةً، فالاسم عُتْقٌ وَطُنْبٌ^(٣)، والصفة: سُرْحٌ وَطُلُقٌ.

وفُعْلٌ: يكون اسماً وصفةً، فالاسم رُبْعٌ^(٤) وَخُرْزَرٌ^(٥)، والصفة: خُتْعٌ وَسُكْعٌ^(٦)،

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٥٨/٧، مادة «عوص»، وتاج العروس ٤٩/١٨، مادة «عوص»).

(٢) البيت من البسيط وهو فى: (ديوانه ٦٤، ولسان العرب ٢٩٧/١٢، مادة «زيم»، وكتاب الجيم ٨١/٢، وتاج العروس مادة «زيم»).

(٣) الطَّنْبُ، بضمّتين: حَبْلٌ طَوِيلٌ يُشَدُّ بِهِ سُراذِقُ الْبَيْتِ، أو الْوَتْدُ، ج: أَطْنَابٌ وَطُنْبَةٌ.
(٤) الرَّبْعُ: الدَّارُ بَعَيْنِهَا حَيْثُ كَانَتْ، ج: رِبَاعٌ وَرُبُوعٌ وَأَرْبَعٌ وَأَرْبَاعٌ، وَالْمَحَلَّةُ، وَالْمَنْزِلُ، وَالنَّعْشُ، وَجَمَاعَةُ النَّاسِ.

(٥) الْخَزْرُ مِنَ الثِّيَابِ: م، ج: خُرْزُورٌ، وَوَضْعُ الشَّوْكِ فى الْحَائِطِ لِئَلَّا يُتَسَلَّقَ، وَالْإِنْتِظَامُ بِالسَّهْمِ، وَالطَّنْعُنُ، كَالِاخْتِرَازِ.

(٦) سَكْعٌ، كَمَنَعَ وَفَرَحَ: مَشَى مَشْيًا مُتَعَسِّفًا لَا يَدْرِى أَيْنَ يَأْخُذُ فى بِلَادِ اللَّهِ، وَتَحَايَرٌ، كَتَسَكَّعَ، وَرَجُلٌ سَاكِعٌ وَسَكْعٌ: غَرِيبٌ.

وقال الراجز:

قد لفَهَا الليلُ بسواقِ حُطَمٍ^(١)

ولا يوجدُ في الكلام: «فَعْلٌ» بكسر الفاءِ وضَمِّ العينِ وإنما لم يَجِ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازماً، وإذا كانوا قد قالوا اقْتُلْ، فضمُّوا الهمزة لضمة التاء ولم يَكْسِرُوها على ما كان يجبُ فيها مع أنَّ بين الهمزة والتاء حاجزاً وهو القافُ، فألاً يَخْرُجُوا مِنْ كسرٍ إلى ضمٍّ بلا حاجزٍ أَجْذَرُ.

فأما قولهم: هو يَضْرِبُكَ، وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ما قَدَمناه؛ لأن هذه الضمة ليست بلازمة، ألا ترى أنَّ النصب والجزم يُزِيلَانِهَا، وإنما يُكْرَهُ من ذلك أن تكون الحركة لازمة، وليس في الكلام اسمٌ على فَعْلٍ: بضم الفاء وكسر العين، وإنما هذا بناء يختص به الفعلُ المبني للمفعول نحو: ضَرَبَ وَقُتِلَ إلا في اسم واحدٍ وهو دُئِلَ وهي دُوَيْيَّةٌ وبها سُمِّيَتْ قبيلة أبي الأسود الدُّؤْلِيَّ وإِنَّمَا فَتَحَتْ الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياءِ الإضافة، فهربوا إلى الفتح، كما قالوا في شَقْرَةٍ: شَقْرِي، وفي الصَّعِقِ صَعَقِي^(٢)، قال الشاعر^(٣):

جاءُوا بِجَيْشٍ لو قيسَ مُعْرَسُهُ ما كان إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ^(٤)

(١) سواق حطم: شديد السوق لإبله، فكأنه يخطمها لشدة سوقه، ويضرب مثلاً للدهية المتصرف. والرجز لرشيد بن رميض العنزي في: (الأغاني ١٥/١٩٩، ٢٠٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥٥). وللأغلب العجلي في: (الحماسة الشجرية ١/١٤٤). وللحطم القيسي في: (شرح المفصل ١/٦٢، والكتاب ٣/٢٢٣). وله أو لأبى زغبة الخزرجي في: (لسان العرب ١٠/٨٢، مادة «خفق»، ١٦٦، مادة «سوق»). ولهما أو لرشيد بن رميض العنزي في: (لسان العرب ١٢/١٣٩، مادة «حطم»، وتاج العروس مادة «حطم». وبلا نسبة في: (أساس البلاغة مادة «حط»، وجمهرة اللغة ٨٣٠، وسط الآتي ٥٩، وشرح المفصل ٦/١١٢، وما لا ينصرف ٣٩، والمقتضب ١/٥٥، ٣/٣٢٣، وتاج العروس ٢٥/٢٤٥، مادة «خفق»، وتهذيب اللغة ٤/٤٠٠، ٧/٣٥، وكتاب العين ٤/١٥٤، ومقاييس اللغة ٢/٧٨، وبجمل اللغة ٢/٨١، والمختصص ٥/٢٢).

(٢) الصاعقة: الموت، وكل عذاب مُهلِك، وصيحة العذاب.

(٣) القائل هو: كعب بن مالك.

(٤) قيس: قدر، معرسه بضم فسكون ففتح: مكان نزوله آخر الليل للاستراحة، من أعرس القوم. الدئل: دوية كالثعلب، وقيل شبيهة بابل عرس. ومعنى البيت: إن جيش أبي سفيان لم يشغل =

فهذه الأسماء؛ وأما الأفعال الثلاثية التى لا زيادة فيها: فعلى ضربين: **فِعْلٌ مَبْنِىٌّ** للفاعل، و**فِعْلٌ مَبْنِىٌّ** للمفعول، فالمبنى للفاعل على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعَّلَ».

فمثال فَعَلَ يكونُ مُتَعَدِّيا وغير مُتَعَدٍّ، فالمتعدى نحو: «ضَرَبَ وَقَتَلَ»، وغير المتعدى نحو «جَلَسَ وَنَهَضَ».

وَفَعِلَ يكونُ متَعَدِّيا وغير متَعَدٍّ، فالمتعدى نحو «شَرِبَ وَرَكِبَ»، وغير المتعدى نحو «سَلِمَ وَقَدِمَ».

وفَعَّلَ لا يكونُ أَبَدًا إِلَّا غير مُتَعَدٍّ؛ لأنه إنما جاء فى كلامهم للهيئة التى يكون عليها الفاعل لا لشيء يَفْعَلُهُ قَصْدًا لغيره نحو «شَرَّفَ وَظَرَّفَ»، فأما ما جاء فى كلامهم نحو قوله^(١):

وإنْ أَهَجُّهُ يَضْجُرُ كما ضَجَرَ بَازِلٌ من الأدمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ^(٢)
فإنما أراد به الشاعرُ ضَجَرَ وَدَبَّرَتْ، ولكنه أسكن الحرف استثقالاً للكسرة، وعلى هذا قالوا: «قد كَرَّمَ الرَّجُلُ»، يُريدون كَرَّمْ، وقالوا: «لَقَضَوْ الرَّجُلُ» يريدون لَقَضَوْ الرجل، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور، ولم يَجِئْ من هذا شيء فى المفتوح

=إلا مكان صغيرا جدا، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقلة عدده وحقارته. وذلك فى غزوة السويق. والبيت من المنسرح، وهو لكعب بن مالك فى: (ديوانه ٢٥١)، وشرح الأشمونى ٧٨٢/٣، وشرح شواهد الشافعية ١٢، والمقاصد النحوية ٥٦٢/٤. وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٥٨٦، والاشتقاق ١٧٠، وإصلاح المنطق ١٦٦، ابن الحاجب ٣٧/١). والشاهد فيه قوله: «الدُّثْلُ» حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن هذا الوزن مهمل لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر، وإن كان أخف من عكسه، وذهبت جماعة إلى أنه مستعمل، ولكنه قليل، واحتجوا بالبيت.

(١) القائل: هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث الثعلبى النصرانى.

(٢) البازل من الإبل الذى ييزل نابه؛ أى ينبت فى السنة التاسعة، وربما بزل فى الثامنة. والأدم: جمع آدم، ويقال الأدمة من الإبل: البياض. وصفحته جانبا عنقه. والغارب: ما بين السنام والعنق. ومعنى البيت: إن أهجه يضجر ويلحقه الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى. والبيت من الطويل، والشاهد فيه قوله: «ضَجُرَ» و «دَبَّرَتْ»، والأصل فيهما: «ضَجِرَ» و «دَبَرَتْ»، وقد خففهما الشاعر للضرورة. والبيت للأخطل فى: (لسان العرب ٤٨١/٤، مادة «ضجر»، ١٢/١٢، وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١٢٣، وشرح المفصل ١٢٩/٧).

خَفَّةُ الْفَتْحَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ قَالَ: فَخَذٌ وَرَجُلٌ وَهُوَ يَرِيدُ فَخِذًا وَرَجُلًا، لَمْ يَقُلْ فِي جَمَلٍ جَمَلٌ خَفَّةُ الْفَتْحَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ أَنْشَدُوا لِلْأَخْطَلِ:

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِـرِدَادٍ^(١)

قالوا: أَرَادَ سَلَفٌ وَلَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَخَفَفَ الْمَفْتُوحَ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّاذِّ، فَهَذَا مَا قَالَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ مُخَفَّفًا مِنْ فَعِلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ، وَلَكِنَّهُ فَعِلٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الِاسْتِعْمَالِ وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: «تَفَرَّقُوا عِبَادِيدَ وَشِمَاطِيطَ^(٢)»، كَأَنَّهُمْ قَدْ نَطَقُوا فِيهِ بِالْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي اللَّفْظِ، فَكَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِسَلَفَ هَذَا الْمَفْتُوحِ عَنْ ذَلِكَ الْمَكْسُورِ أَنْ يَنْطَقُوا بِهِ غَيْرَ مُسَكَّنٍ.

وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَاءُوا بِجَمْعٍ لَمْ يَنْطَقُوا لَهَا بِأَحَادٍ، مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ، فَإِنْ يَسْتَغْنَى بِفَعْلٍ عَنْ فَعِلٍ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ - وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فَتْحَةُ عَيْنٍ هَذَا وَكَسْرَةُ عَيْنٍ ذَاكَ - أَجْدَرُ.

وَأَرَى أَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِالْمَفْتُوحِ عَنِ الْمَكْسُورِ لَخَفَّةِ الْفَتْحَةِ، فَهَذَا مَا يَحْتَمِلُهُ الْقِيَاسُ وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَحْمِلَ الْكَلِمَةُ عَلَى الشَّدُودِ مَا وَجَدَتْ لَهَا ضَرْبًا مِنَ الْقِيَاسِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَإِنَّا لَمْ نَسْمَعْهُمْ يَقُولُونَ: يَسَلَفُ بِفَتْحِ اللَّامِ، فَمَا تُنَكِّرُ أَنَّ يَكُونُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ سَلَفَ عَلَى وَجْهِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ مُرَادًا عَنْهُمْ لَقَالُوا فِي مُضَارَعِهِ: يَسَلَفُ، كَمَا أَنَّ مَنْ يَقُولُ قَدْ عَلِمَ فَيُسَكِّنُ عَيْنَ الْفَعْلِ، لَا يَقُولُ فِي مُضَارَعِهِ إِلَّا يَعْلَمُ، فَاجْوَابُ أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَنْطَقُوا بِالْمَكْسُورِ عَلَى وَجْهِهِ وَاسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِالْمَفْتُوحِ، صَارَ عَنْهُمْ

(١) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ٥٢٨: «وَمَا كُلُّ مَغْبُيُونَ...». سَلَفًا: مَعْنَى وَجِبَ، وَصَفَّقَهُ فَاعِلٌ سَلَفٌ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ مضافٌ لضميرِ المبتاعِ. وَالصَّفْقُ: إِجْبَابُ الْبَيْعِ. وَالرَّدَادُ: فَسْخُ الْبَيْعِ، وَالْمَغْبُيُونَ: الَّذِي يَنْقُصُ حَقَّهُ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «سَلَفٌ». وَالْأَصْلُ: «سَلَفٌ». وَقَدْ سَكَنْتِ اللَّامُ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ. وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي: (دِيْوَانِهِ ٥٢٨، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ٥٣٨، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ١٨، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١٧٣/٣، مَادَّةُ «رَدَدَ»). وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: (الْخَصَائِصُ ٣٣٨/٢، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٤٤/١، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ ١٥٢/٧، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٥٨/٩، مَادَّةُ «سَلَفٌ» وَالْمَحْتَسَبُ ٥٣/١، ٦٢، ٢٤٩).

(٢) الشَّمْطُ، حَرَكَةٌ: بَيَاضُ الرَّأْسِ يُخَالِطُ سَوَادَهُ.

كالرفوض الذى لا أصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح.

وهذا ينبغى أن يكون مما ذكره سيبويه: أنهم يستغنون فيه بالشئ عن الشئ حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا لاسيما إذا دلت عليه دلالة وهى تسكينهم عن الفعل، وهذا التسكين لم نره فى المفتوح البتة.

فإن قلت: إنا قد رأيناه فى هذا الحرف، فإن نفس الشئ المتنازع فيه لا يكون حجة على الخصم، إنما يكون حجة ما قد ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة، ونظير هذا الذى ذهب إليه فى هذه الكلمة من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو على فى قول الكميت^(١):

وبالعذوات مَنَبَتْنَا نَضَارَ وَنَبَعٌ لَا فَصَافِصُ فِى كَبِينَا^(٢)

يريد جمع الكبأ وهو كساحة البيت مثل الرُبالة، ويقال: الكبأ بالكسر والقصر أيضا.

قال أبو على: إنما يُجمع من هذا المعتل بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو: بُرَّةٌ وَبُرُونٌ، وَظَبَّةٌ^(٣) وَظُبُونٌ، وَكَبَأٌ: ليس بمحذوف اللام، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإما أن يكون جَمْعٌ واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التام فهذا ما عندى فى هذه الكلمة.

ثم نرجع إلى ما كنّا فيه، فأما قولهم: «قَالَ وَخَافَ وَطَالَ» وَسُكُونُ عَيْنِ الْفِعْلِ مِنْهَا وَاجْمَاعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ أَصْلَ الْعَيْنِ مِنْهُ الْحَرَكَةُ، فَأَصْلُ «قَالَ قَوْلَ»، وَأَصْلُ «خَافَ

(١) الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدى الكوفى، ويكنى أبا المستهل.

(٢) العذوات، جمع عذاة: وهى الأرض الطيبة الكريمة المنبت التى ليست بسبخة. والنضار: اسم للذهب والفضة. والنبع: شجر يطول ويعلو وينبت فى قمم الجبال. والفصافص، جمع فصفصة، وهى الرطبة من علف الدواب، ويسمى القت. وفصفص دابته: أطعمها إياه. والكبار بضم الكاف وكسرهما: الكناسة والزبل، ويقال: كبا لبيت إذا كنسه. ومعنى البيت: إنا عرب نشأنا فى نزه البلاد، ولسنا بحاضرة نشأوا فى القرى، أو أنا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب فى القدر وكالنبع فى السمو، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حيرة كعلف الماشية الملقى فى الكناسة. والبيت من النوافر. وهو للكميت فى: (ديوانه ١٢٧/٢)، ولسان العرب ٢١٤/١٥، مادة «كبا»، وتهذيب اللغة ٤٠٠/١٠، وتاج العروس مادة «كبا»، و«عذاة».

(٣) الظَبَّة، حَدَّ سَيْفٍ أَوْ سِنَانٍ.

خَوْفٍ»، وأصل «طَالَ طَوَّلَ»، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل العين السكون، ولو كان الأمر كذلك لصحّت الواو ولم تنقلب وهذا مبينٌ في موضعه.

فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكونُ عينُ الفعل منها إلا متحركة، وإن سُكِنَتْ فَلِعَلَّةَ دخلتها وأصلها الخركة، فهذه الأمثلة هي المبنية للفاعل.

وأما الفعلُ المبني للمفعول، فعلى مثال واحد وهو «فَعِلَ» نحو: «ضُرِبَ وَقُتِلَ»، وهذا أصله «فَعَلَ أو فَعِلَ»، ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثاً عن المفعول، ألا ترى أن «ضُرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ، ورُكِبَ منقول من رَكِبَ»، ولا يكونُ فَعِلَ منقولاً من فَعَلَ أبداً، لأن فَعَلَ لا يتعدّى، والفعل لا ينقل إلى فَعِلَ حتى يكون مُتَعَدِّياً قبل النقل.

ألا ترى أنَّ «ضَرَبَ» متعدّ، فلذلك جاز أن تبنيه للمفعول فتقول: «ضُرِبَ»، وكذلك «رَكِبَ» ثم تقول «رُكِبَ»، و«فَعَلَ» لا يتعدّى أبداً فلا يجوز أن تبنيه للمفعول؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكنْ ثم مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه، بَقِيَ الفعل حديثاً عن غير مُحدّث عنه، وهذا محال.

فإن أقمت الضَرْفَ مُقامَ الفاعلِ جاز أن تَبْنِيَ فَعِلَ من فَعَلَ نحو ضُرِفَ في هذا المكان، فأما قولُ القُطامي^(١):

وَنُفِّخُوا عَنِ مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا^(٢)

وقول أبي النجم:

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَابُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ^(٣)

(١) القُطامي، هو عمير بن شبيب القُطامي الثعلبي، من شعراء العصر الأموي.

(٢) في المغربية: «ونفخوا في مدائنهم فطاروا». وهو عجز بيت، صدره: «الأم التفرق جند كسرى». والشاعر يضرب لقومه المثل بضياح دولة كسرى لتفرق أهلها. والشاهد فيه قوله: «وَنُفِّخُوا». فخذت والبيت من الوافر. وهو للقُطامي في: (ديوان ١٤٣)، والخصائص ٢/٢٦٩، ولسان العرب ٦٣/٣، مادة «نفخ»). وبلا نسبة في: (الإنصاف ١/١٢٥)، والخصائص ٢/١٤٤.

(٣) في أحمد الثالث: «لو عصر منه الباب يوما لانعصر». وهو من أرجوزة له في وصف جارية، والبان شجر لحب ثمره دهن طيب. وهو لأبي النجم في: (أدب الكاتب ٥٣٨، وإصلاح المنطق ٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٣/١، والكتاب ١١٤/٤، ولسان العرب ٣٣٦/٣، مادة=

فإنما أريد به: «نُفِخُوا، وَغُصِرَ»، ولكنه خَفَّفَ الكلمة بحذف الكسرة، فأما قولهم: «قَدْ قِيلَ، وَخِيفَ» ونحوهما، فأصلهما «قُولَ، وَخُوفَ»، ثم غُيِّرَا بعد ذلك، وهذا مبين مشروح في موضعه بحول الله.

فهذه أئنيَّة الأسماء والأفعال الثلاثيَّة التي لا زيادة فيها.

* * *

[أئنيَّة الأسماء والأفعال الرباعيَّة لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرفٍ ليس فيها زائد، فالأسماء نحو «جَعْفَرٍ وَقِمَطرٍ وَسِبْطُرٍ وَدِرْقُسٍ، ومثل جَعْفَرٍ سَلَهَبٍ^(١)»، وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماء وصفات، وأما الأفعال التي على أربعة أحرفٍ ليس فيها زائد، فنحو «دَخَرَجَ وَسَرَهَفَ^(٢)»، وما أشبه ذلك، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ الأسماء الرباعيَّة التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربيَّة، وواحد تجاذبه الخلاف وهي: «فَعْلَلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلَلٌ».

ففَعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «جَعْفَرٌ وَصَعْتَرٌ^(٣)»، والصفة: «سَلَهَبٌ وَصَقْعَبٌ».

وفِعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «قَرِطُمٌ وَعِظْلُمٌ^(٤)»، والصفة: «صِمْرَدٌ وَهَرْمِلٌ».

= «فصد»، ٥٨١/٤، مادة «عصر». وبلا نسبة في: الإنصاف ١/١٢٤، وشرح التصريح ٢٩٤/١، والمخصص ١٤/٢٢٠.

(١) قِمَطرٌ: كسِبَخلٌ: الجَمَلُ القَرِيُّ الضَخْمُ. السَّبْطُرُ: كَهَزِيرٍ: الماضي الشَّهْمُ، والسَّبْطُ الطويل، والأسدُ يَمْتَدُّ عِنْدَ الوَبَةِ. الدَّرْقُسُ: كَحِضْنَجِرٍ: العَظِيمُ مِنَ الإِبِلِ، والضَّخْمُ مِنَ الرِّجَالِ.
(٢) دَخَرَجَةٌ وَدَخَرَجَةٌ وَدَخَرَجَةٌ وَدَخَرَجَةٌ: أي: تتابع في حُدُورِ. والمَدَخَرَجُ: المَدَوَّرُ. سَرَهَفْتُ الصَّبِيَّ: أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ، وَنَعَّمْتُهُ.

(٣) الصَّعْتَرُ: السَّعْتَرُ، وإذا فُرِشَ في موضع، طَرَدَ الهَوَامَ. وَصَعْتَرُ النَّحْلِ: رَعَاهُ.

(٤) القَرِطُمُ، كزَبْرِجٍ وَعُصْفَرٍ: حَبُّ العُصْفَرِ، حَبٌّ لِلْقَوْلَنْجِ، مُسَهِّلٌ لِلْبَلْعِ مِنَ اللَّزْجِ. العِظْلُمُ، كزَبْرِجٍ: الليلُ المَظْلُمُ، وعُصَارَةٌ شَجَرٌ، أو نَبْتُ يُصْبَغُ بِهِ، أو هو الوَسْمَةُ. وَتَعَظْلَمُ اللَّيْلُ: أَظْلَمَ، واسْوَدَّ جَدًّا، والعَظْلَمَةُ: الظَّلْمَةُ، والعِظْلَامُ، بالكسر: القَتَرَةُ، والغَبَرَةُ.

وَحِرْمِلٌ وَخِضْرِمٌ وَضِمْرِمٌ وَلَطْلِطٌ وَدِرْدِحٌ^(١)، وإنما أكثرت من هذا لأن أبا العباس ذكر أنَّ فِعْلًا في الصفة قليل.

وَفُعْلٌ يكون اسما وصفة، فالاسم: «بُرُثْنٌ وَتُرْتُمٌ»^(٢)، والصفة: «كُلْكُلٌ وَقُلْقُلٌ».

وَفِعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «قَلْفَعٌ وَقِرْطَعٌ»^(٣)، والصفة: «هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ»، وقد قيل: إن الهاء في «هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ»^(٤) زائدة وأنها من «البَلْعِ والجَرْعِ»، ومثالهما على هذا القول: «هِفْعَلٌ».

وقد حكى عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء في «هِرْكَوْلَةٌ»^(٥) زائدة؛ لأنها تُرْكُلُ في مشيها وهي في هذا القول «هِفْعُولَةٌ».

هذا قولهم كما ترى، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر؛ لأن الاشتقاق قادهم إليه، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم، وإن كان في «هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ وَهِرْكَوْلَةٌ» من معنى ما لا هاء فيه، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه، ومعناه كمعناه.

ولهذا الذي ذهب إليه نظائر في كلام العرب، من ذلك قولهم للمكان اللَّيْنُ: «دَمِثٌ»، وقالوا: «دِمَثْرٌ» أيضا، وقالوا للطويل المنبسط: «سَبِطٌ» وقالوا فيه أيضا: «سَبِطْرٌ»،

(١) هَرَمَلَةٌ: تَفَفَّ شَعْرَةٌ. الْخِرْمِلُ، كَزَبْرِجٍ: الْحَمَقَاءُ، أَوِ الرَّعْنَاءُ، أَوِ الْعَجُوزُ الْمُتَهَدِّمَةُ، والكثير من الناس. الْخِضْرِمُ، كَزَبْرِجٍ: الْبَرُّ الْكَثِيرُ الْمَاءِ، وَالْبَحْرُ الْعَظُمُ، والكثير من كل شيء، والواسع، والجوَادُ الْمُعْطَاءُ، وَالسَّيْدُ الْحَمُولُ. الضَّمْرِمُ، كَزَبْرِجٍ وَغَلَابِطٍ، مِنَ النَّوْقِ: الْمُسِنَّةُ، أَوِ الْكَبِيرَةُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ. لَطَّ بِالْأَمْرِ لَطَطَ: لَزَمَهُ، وَهَرَطَ عَلَيْهِ: سَتَرَ. الدَّرْدِحُ، بِالْكَسْرِ: الْمَوْلَعُ بِالشَّيْءِ، وَالْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْهَمُّ، وَبِهَاءٍ: الْمَرْأَةُ الَّتِي طَوَّلَهَا وَعَرَضَهَا سَوَاءً.

(٢) الْبُرْثْنُ، كَقَنْفَذٍ: الْكَفُّ مَعَ الْأَصَابِعِ، وَمِخْلَبُ الْأَسَدِ.

(٣) الْقِلْفَعُ، كَزَبْرِجٍ وَدِرْهَمٍ: مَا يَتَلَفَّقُ مِنَ الطَّيْنِ وَيَتَشَقَّقُ، وَمَا تَفَرَّقَ مِنَ الْحَدِيدِ إِذَا طُبِعَ. الْقِرْطَعُ، كَزَبْرِجٍ وَدِرْهَمٍ: قَمَلُ الْإِبِلِ، كَالْقِرْدِ.

(٤) الْهِجْرَعُ، كَدِرْهَمٍ وَجَعْفَرٍ: الْأَحْمَقُ، وَالطَّوِيلُ الْمَشْشُوقُ، وَالْمَحْنُونُ، وَالطَّوِيلُ الْأَعْرَجُ، وَالْكَلْبُ السَّلَوِيُّ الْخَفِيفُ. الْهَبْلَعُ، كَعَمَلَسٍ وَقِرْطَاسٍ وَدِرْهَمٍ: الْأَكُولُ، الْعَظِيمُ اللَّقْمِ، الْوَاسِعُ الْخَنْجُورِ.

(٥) الْهَرَكَلَةُ، بِالْفَتْحِ، وَالْهَرَكَلَةُ، كَعَلْبِطَةٍ وَسَبْحَلَةٍ، وَالْهَرَكُولَةُ، كَبِرْدَوْنَةٍ، وَالْهَرَكِيلُ، كَقَنْدِيلٍ: الْحَسَنَةُ الْجَسْمِ وَالْخَلْقِ وَالْمِشْيَةِ.

فَسَبَطَ وَدَمِثَ لفظهما قريب من لفظ سَبَطَ وَدِمِثَ ومعناهما واحد، ولا يمكن أحداً أن يقول: إن الراء من حروف الزيادة.

ومثل ذلك قولهم: «تَعَلَّبَ وَتُعَالَةُ». فتعَلَّبَ رُبَاعِيٌّ وَتُعَالَةُ^(١) ثلاثيٌّ والمعنى فيهما واحد. وسأتى على أكثر من هذا فى مواضعه، فكذلك يجوزُ أيضاً أن تحمل «هِجْرَعَا وَهَبْلَعَا وَهِرْكَوْلَةً» على أنها من معنى «الجرع والبلع والركل» وقرينة من لفظه هربا من أن تجعل الهاء زائدة فى أول الكلمة، وليس موضع زيادتها أول الكلمة، إنما موضعها أن تقع آخيرا، فهذا ما يحتمله القياسُ عندى.

والقول الأول له وجه أيضا، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء فى أمّهات، وإن كانت فى حشو الكلمة إلا أن الهاء فى أمّهات تلى الطرف فهى من موضع الزيادة أقرب.

وفعلٌ: يكونُ اسما وصفة، فالاسم: «صِقَعْلٌ وَفَطَحْلٌ»^(٢)، والصفة: «حِجْرٌ وَسَبَطٌ»^(٣).

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها.

وأما السادس الذى يتنازع فيه الناس: «فَجُحْدَبٌ» ومثاله «فُعَلَلٌ» بفتح اللام، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذى رواه الناس غيره: «جُحْدَبٌ»^(٤) بضم الدال وهو اسم لا صفة.

(١) التَّعْلُ، كَقَفْلٍ وَجَبَلٍ وَبُهْلُولٍ: السَّنُّ الزَّائِدَةُ خَلْفَ الْأَسْنَانِ، أَوْ دُخُولُ سِنَّ تَحْتَ أُخْرَى فِى اخْتِلَافٍ مِنَ الْمُنْبِتِ.

(٢) الصَّقَعْلُ، كَسِبَحْلٍ: التَّمَرُ الْيَابِسُ يُنْقَعُ فِى اللَّبَنِ الْحَلِيبِ. الْفِطَحْلُ، كَهَزْبَرٍ: دَهْرٌ لَمْ يُخْلَقْ فِيهِ النَّاسُ بَعْدَ، أَوْ زَمَنٌ نَوَحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ زَمَنٌ كَانَتْ الْحِجَارَةُ فِيهِ رَطَابًا، وَالسَّيْلُ، وَالتَّارُ الْعَظِيمُ، وَالضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ.

(٣) الْحِجْرُ، كَسَبَطٍ وَعَلَابِطٍ وَمُسْبِكِرٍ: الْغَلِيظُ. السَّبَطُ، كَهَزْبَرٍ: الْمَاضِى الشَّهْمُ، وَالسَّبَطُ الطَّوِيلُ، وَالْأَسَدُ يَمْتَدُّ عِنْدَ الْوُثْبَةِ.

(٤) الْجُحْدَبُ بِالضَّمِّ، وَالْجُحَادِبُ وَالْجُحَادِيَّةُ وَالْجُحَادِبَاءُ، وَيُقْصَرُ، وَأَبُو جُحَادِبٍ وَأَبُو جُحَادِيٍّ، بَضْمُهُمَا: الضَّخْمُ الْغَلِيظُ.

وقد حكى غيره: «بُرُقْعُ وَبُرُقْع، وَطُحْلَبُ وَطُحْلَب، وَجُوذُرُ وَجُوذُر^(١)»، إلا أن جُوذُرًا ذكر أبو علي أنه أعجمي، قال: فلا حُجَّة فيه، والضمُّ في بُرُقْع وَطُحْلَب هو المعروف الشائع.

فأما قولهم: «عَلِبَطُ، وَعُكَمِيسُ، وَهَدِيدُ، وَخَزَخِيزُ، وَجَنَدِيلُ، وَذَلِيلُ، وَزَلَزِلُ، وَعَرْتُنُ»، فهذه كلها محذوفات، وأصلها: «عَلَابِطُ. وَعُكَامِيسُ، وَهَدَايِدُ، وَخَزَاخِيزُ، وَجَنَادِيلُ، وَذَلَالِيلُ، وَزَلَالِيلُ، وَعَرْتُنُ^(٢)»، ولكنَّ الألف والنون حُذِفَا تخفيفًا، ودلَّ على أنه قد حُذِفَ منها شيء، أنهم قد نطقوا بها تامة نحو: «عَلَابِطُ وَعُكَامِيسُ وَجَنَادِيلُ»، قال الراجز:

ما راعني إلا جناح هابِطاً على البيوتِ قوطُهُ العُلابِطُ^(٣)
جناح: قالوا اسمُ الراعي، ونصب القوطَ بهابِط، لأنه يقال: هبط الشيء وهبطته، وقال الآخر:

(١) البُرُقْعُ، كَقُنْفُذٍ وَجُنْدَبٍ وَعُصْفُورٍ: يكون للنساء والدواب. الطَّحْلُبُ، بضم اللامِ وفَتْحِها: حُضْرَةٌ تَعْلُو المَاءَ الْمُرْتَمِنَ. الْجُوذُرُ: الْقَطْعُ، وَالْأَصْلُ، أو أَصْلُ اللِّسَانِ وَالذِّكْرِ وَالْحِسَابِ. وَالْجُوذُرُ، بفتح الجيم وكسر الذال: وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ.

(٢) الْعَلِبَطُ وَالْعُلابِطُ، بضم عينيهما، وفتح لاميهما: الضَّخْمُ، وَالْقَطِيعُ مِنَ الْغَنَمِ. عَكَمَسَ اللَّيْلُ: أَظْلَمَ. وَالْعُكَمُوسُ: الْحِمَارُ. وَابِلٌ عَكَمِيسٌ، كَعَلِبِطٍ وَعُلابِطٍ: كَثِيرَةٌ، أو قَارَبَتِ الْأَلْفَ. وَلَيْلٌ عُكَامِيسٌ: مُظْلِمٌ. الْهَدِيدُ، كَعَلِبِطٍ: اللَّيْنُ الْخَائِثُ جَدًّا، كَالْهَدَايِدِ، وَالْخَفَشُ، وَضَعْفُ الْعَيْنِ، وَصَمَغٌ أَسْوَدُ، وَالضَّعِيفُ الْبَصَرِ وَالْعَشَا، لَا الْعَمَشُ، وَعَلِيطَ الْجَوْهَرِيُّ. الْجَنَدَلُ، كَجَعْفَرٍ: مَا يُقَالُ الرَّجُلُ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَتُكْسَرُ الدَّالُ. ذَلَّ يَذِلُّ ذَلًّا وَذَلَالَةً، بضمهما، وَذَلَّةٌ، بِالْكَسْرِ، وَمَذَلَّةٌ وَذَلَالَةٌ: هَانَ. زَلَلَتْ تَزِلُّ، وَزَلَلَتْ: كَمَلَّتْ. الْعَرْتُنُ، كَجَعْفَرٍ، وَالْعَرْتُنُ، مُحَرَكَةٌ وَتُضَمُّ النَّاءُ، وَالْأَصْلُ عَرْتُنُنُ، كَقَرْنَقَلٍ وَكَجَحْنَقَلٍ، أو تَنَلَّتْ تَاوَةً، وَالْعَرْتُونُ، كَزَرْجُونٍ: شَجَرٌ يَذْبُغُ بِهِ. وَأَدِيمٌ مُعَرْتُنُ: مَذْبُوغٌ بِهِ.

(٣) جناح وحيال: اسم راع. وهابطاً: نازلاً، والقوط: القطيع من الغنم والعلابط: الخمسون والمائة فأكثر. ومعنى البيت: ما أفرغني إلا أن أنزل هذا الراعي غنمه الكثيرة حول البيوت. والرجز بلا نسبة في: (لسان العرب ٢/٤٣٠، مادة «جنح»، ٣٨٦/٧، مادة «قوط»، ٣٩١، مادة «لعط»، ٤٢١، مادة «هبط»، والأشباه والنظائر ٢/٣٩٨، والخصائص ٢/٢١١، ونوادر أبي زيد ١٧٣، وتهذيب اللغة ٢/١٦٥، وتاج العروس ٦/٣٥٠، مادة «جنح»، ٤٨٢/١٩، مادة «علبط»، ٥٨/٢٠، مادة «قوط»، ٧٣، وجمهرة اللغة ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢).

أَعَدَدْتُ لِلوَرْدِ إِذَا الوَرْدُ حَفَزَ غَرَبًا جَرُورًا وَجَلَالًا خَزَجَزُ^(١)
وقال الآخر:

وَزَعَمُوا وَكَذَبُوا بِأَنَّهُ لَقِيَهُمْ غُلَابٌ فَشَرِبُوا
ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها، لكانت خارجة عما عليه كلامهم،
ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات.
فهذه الأسماء الرباعية.

وأما الأفعال: فعلى ضربين أيضا: فعلٌ مبنى للفاعل، وفعلٌ مبنى للمفعول، فالمبنى
للفاعل لا يكون إلا على مثال فَعَلَلٌ وهو على ضربين: مُتَعَدٍّ وغير مُتَعَدٍّ، فالمتعدى نحو:
«دَحْرَجَ وَخَرَفَجَ»^(٢) وغير المتعدى نحو: «خَنَدَفَ وَهَمَلَجَ»^(٣)، والمبنى للمفعول لا يكون
إلا على «فَعَّلِلَ» نحو «قُلُقِلَ وَزُلْزِلَ»، فهذا ما في الفصل.

* * *

[الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في
الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها، واستغناء
الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعلٌ من بنات الخمسة البتة.
قال أبو الفتح: اعلم أنه قد عرّف العلة في أن لم يكن فعلٌ من ذوات الخمسة، وأبان
عن مذهبه، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليضاف إلى هذا القول.

وذلك: أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأن الزوائد تلزمها
للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ، وألف الوصل والتون في نحو

(١) أعد: هياً. الورد: النزول على الماء للشرب. حفز: دفع وحث. والغرب هنا: البعير الذي يحمل
عليه الماء. والجرور من الجمال: الذي لا يتقاد. والجلال: والرجز بلا نسبة في: (لسان العرب
٣٤٦/٥، «خزز»، وجمهرة اللغة ١١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، وتهذيب اللغة
٥٥٥/٦، وتاج العروس ١٣٨/١٥ «خزز».)

(٢) الخَرْفَجُ والخَرْافَجُ بضمهما، والخَرْفَاجُ والخَرْفِجُ، بكسرهما: رَعَدُ العَيْشِ. والمُخَرْفَجُ: الواسِعُ.
والخَرْفِجُ: الغَضْنُ الناعم. وكَعْلِبُ: السمين. وخَرْفَجَه: أَخَذَهُ أَخْذًا كَثِيرًا.

(٣) الخَنْدُوفُ، كزُنُوبٍ: الْمُتَبَخَّرُ فِي مَشْيِهِ كَبْرًا وَبَطْرًا. الهَمَلَجُ، بالكسر، من البراذين: الْمَهْمَلِجُ،
والهَمَلَجَةُ، فارسي، مُعَرَّبٌ. وشاة هِمَلَجٍ: لا مَخَ فيها لِهَزَالِها. وأَمْرٌ مُهْمَلِجٌ: مُدَلِّلٌ مُنْقَادٌ.

أَحْرَنْجَمَ، فَكَرَهُوا أَنْ يُلْزِمَهَا ذَلِكَ عَلَى طُولِهَا.
فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: عَنْدَلَيْبٌ، وَعَضْرَفُوطٌ، وَقَبْعَثَرِي^(١) ونحوها فَأَلْحَقُوهَا الزَّوَائِدَ
وَهِيَ حِمَاسِيَّةٌ، فَإِنَّ الْأَفْعَالَ أَقْعَدُ فِي الزَّوَائِدِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهَا تَنْقُلُهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

* * *

(١) الْعَنْدَلَيْبُ: طَائِرٌ يُقَالُ لَهُ: الْهَزَارُ، يُصَوِّتُ الْوَاوَا، ج: عَنَادِلُ. الْعَضْرَفُوطُ: الْعَذْفُوطُ، أَوْ ذَكَرُ
الْعِضَاءِ، أَوْ هُوَ مِنْ دَوَابِّ الْجَنِّ وَرَكَائِبِهِمْ ج: عَضَارِفُ وَعَضْرَفُوطَاتُ. الْقَبْعَثَرِي، كَسَفَرَجَلٍ: الْعَظِيمُ
الْخَلْقِ. وَالْقَبْعَثَرِي، مَقْصُورًا: الْجَمَلُ الْعَظِيمُ، وَالْفَصِيلُ الْمَهْزُولُ، وَدَابَّةٌ تَكُونُ فِي الْبَحْرِ، وَالْعَظِيمُ
الشَّدِيدُ.

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل على أن الزوائد بابها الأفعال، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتان في آخر «فَعْلَان» بابها أن تكونَ في آخر غَضْبَان، وعَطْشَان ونحوهما من الصفات التي تشبههما، قال: قالوا: لأن غَضْبَان صفة، والصفة قريية من الفعل، والزيادة بالفعل وما شابهه أحقُّ.

ومن ذلك أيضا أنك لا تجدُ اسما اجتمع في أوله زيادتان، إلا أن يكون جاريا على الفعل نحو: مُنْطَلَقٍ، ومُسْتَخْرَجٍ، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحقُّ بالزيادة، لما جاز وقوعُ زائدين في أولهما، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة.

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُّ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا: إن انْفَحَلًا في معنى قَحَلَ^(١) وليس من لفظه، وأنه لا زيادة في أوله. كذا حكى أبو علي عن بعضهم.

فاتحمت الزوائد في الأسماء الخماسية، لقوة الأسماء، ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تَمَكَّنْهَا وكثرتها في الأفعال، فكأنَّ الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يُعَبَّأُ بها لذلك.

* * *

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها]

قال أبو عثمان: فالأسماء من بنات الخمسة نحو: «سَفَرَجَلٌ وَهَمَرَجَلٌ وَجِرْدَخْلٌ وَحِنْزَقِرٌ وَجَحْمَرِشٌ وَقُدْعَمِلَةٌ^(٢)»، وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامسٍ لم يذكره (١) قَحَلَ، كَمَنَعَ، قُحُولًا، وَكَعْلِمَ، قَحَلًا، أَوْ يُحَرِّكُ، وَكَعْنَى، قُحُولًا: يَيْسَ جِلْدُهُ عَلَى عَظْمِهِ، كَتَقَحَّلَ وَأَقَحَّلْتَهُ. وَالتَّقَحَّلُ: الرَّجُلُ الْيَابِسُ الْجُلْدِ، السَّيِّئُ الْحَالِ.

(٢) الهمَرَجَلُ: الجَوَادُ السَّرِيعُ، وَالنَّاقَةُ السَّرِيعَةُ، وَكَلَّ خَفِيفَ عَجَلٍ. الْجِرْدَخْلُ، بِكسر الجيم: السَّوَادِي، وَالضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ، لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. الْحِنْزَقَرَةُ: كَجِرْدَخْلَةٍ: الْقَصِيرُ الدَّيْمِ، كَالْحِنْزَقَرِ، وَالْحَيَّةُ، ج: حِنْزَقَرَاتٍ. الْحَحْمَرِشُ: الْعُجُوزُ الْكَبِيرَةُ، وَالْمَرْأَةُ السَّيِّئَةُ، وَالْأَرْنَبُ الْمُرْضِعُ. الْقُدْعَمِلَةُ، بضم القافِ وفتح الذال: الْمَرْأَةُ الْقَصِيرَةُ الْخَسِيسَةُ، وَالضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ.

سيبويه، وهى: «فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ».

فمثال فَعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «فَرَزْدَقٌ، وَخَدْرَنْقٌ»^(١)، والصفة: «هَمْرَجَلٌ وَشَمَرْدَلٌ»^(٢).

وَفَعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «قِرْطَعْبٌ»^(٣)، والصفة: «جَرْدَحْلٌ وَحِنْزَقَرٌ».

وَفَعْلَلِلٌ: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة؛ لأنه قال: قُبِيلٌ، وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال فى النَّعْتِ نحو: «جَحْمَرِشٍ وَنَخَوْرِشٍ»^(٤) ونَخَوْرِشٌ ليس عندى من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلا فى ذوات الخمسة، ومثلُ «جَحْمَرِشٍ» عندى: «صَهْصَلِيقٌ وَقَهْلِيسٌ وَقَنْفَرِشٍ»^(٥).

وَفُعْلَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: «الْخُزْعِبْلَةُ»، والصفة: «الْخُبْعَيْنُ، وَالْقُدْعَمِلُ»^(٦) وقيل: قُدْعَمِلَةٌ اسم.

والخامس الذى لم يذكره سيبويه: فُعْلَلِلِلٌ، وهو «هَنْدَلِيعٌ».

وقالوا: هو اسم بَقْلَةٍ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلّ على أن النون من الأصل.

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التى لا زيادة فيها، ويجمعها ثلاثة وعشرون مثالا: أَحَدَ عَشَرَ ثَلَاثِيًّا، وَسَبْعَةَ رُبَاعِيَّاتٍ، وَحَمْسَةَ حَمَاسِيَّاتٍ؛ فَمِنَ الثَّلَاثِيَّاتِ: ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، وَهِيَ: فَعْلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعُلٌ؛ وَوَاحِدٌ تَخْتَصُّ بِهِ الْأَفْعَالُ وَهُوَ: فَعِلٌ إِلَّا

(١) الْفَرَزْدَقُ، كَسَفَرَجَلٍ: الرَّغِيفُ يَسْقُطُ فِي التَّنَوُّرِ، الْوَاحِدَةُ: بِهَاءٍ، وَفُتَاتُ الْخُبْزِ. الْخَدْرَنْقُ: الذَّكْرُ مِنَ الْعَنْكَبُوتِ، أَوْ الْعَظِيمُ مِنْهَا.

(٢) الشَّمَرْدَلُ: الْفَتَى السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهِ، الْحَسَنُ الْخَلْقِ.

(٣) مَا عِنْدَهُ قِرْطَعَةٌ وَقِرْطُوعَةٌ وَقِرْطُوعَةٌ، كَجَرْدَحْلَةٍ، وَكُذْبَذْبَةٍ وَذُرْحَرَحَةٍ، أَى: لَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، أَوْ

شَىْءٌ.

(٤) خَرَشَةٌ يَخْرِشُهُ: حَدَشَةٌ.

(٥) الصَّهْصَلِيقُ: الْعَجُوزُ الصَّخَابَةُ، كَالصَّهْصَلِيقِ، وَمِنَ الْأَصْوَاتِ: الشَّدِيدُ الْقَهْلِيسُ، كَجَحْمَرِشٍ:

الزَّبِّ، أَوْ الْعَظِيمُ الْغَلِيطُ، وَالْقَمْلَةُ الصَّغِيرَةُ، وَالْمَرْأَةُ الضَّخْمَةُ، وَالْأَبْيَضُ تَعْلُوهُ كُدْرَةٌ. الْقَنْفَرِشُ:

الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ الْمُتَشَنِّجَةُ، وَالضَّخْمَةُ مِنَ الْكَمَرِ.

(٦) الْخُبْعَيْنَةُ، كَقُدْعَمِلَةٍ: الرَّجُلُ الضَّخْمُ الشَّدِيدُ، وَالْأَسَدُ، كَالْخُبْعَيْنِ، كَقُدْعَمِلٍ وَسَفَرَجَلٍ.

وَكَقُدْعَمِلٍ: النَّارُ الْبَدَنِ مِنْ كُلِّ شَىْءٍ.

فى حرف واحد وهو دُلَّ (١) وقد ذكرته، والباقى يختصُّ به الاسم.

وأما الرباعى: فالأسماء والأفعال تشترِكُ فى مثال واحد منه وهو فَعْلَل، ويختصُّ الفعلُ ببناء واحد وهو فَعْلِلَ لأنه نظيرُ فَعِلَ فى الثلاثى، والباقى يختصُّ به الاسم، والخماسى خمسة أمثلة يختصُّ بها كلها الاسم.

فإن قال قائل: فلم كانت الثلاثة أكثر أبنية؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرُّفُ ذواتِ الثلاثة فى كلامهم؛ لأنها أعدل الأصول، وهى أقل ما يكون عليه الكَلِمُ المتمكِّنة: حرفٌ يُبتدأ به وحرفٌ يُخشَى به وحرفٌ يوقَفُ عليه، وبذلك على تمكُّنها أنهم يصرفون منها ما كان معرفة مؤنثا إذا سكن وسطه نحو: هندٌ وجُمْل، فصرَّفهم إِيَّاه مع أن فيه عِلَّتَيْنِ ثَقِيلَتَيْنِ وهما التعريفُ والتأنيثُ دلالةً على خِفَّتِه، ألا ترى أن الخفة فيه عادلتُ أحد السببين، فانصرف الاسم؛ فلذلك كَثُرَتْ أمثلةُ الثلاثى.

ومن هنا أيضا صارت ذواتُ الثلاثة أحقَّ بالزيادة؛ لأن الزيادة فى الكلمة ضَرْبٌ من تصرُّيفها، ولستُ أعنى بالتصرُّيف هاهنا التنقُّل فى الأزمنة نحو: ضَرَبَ ويضربُ وسيضربُ، وإنما أريد تنقُّل أحوال الكلمة وتعاوُر الزيادة إِيَّاهَا.

ألا ترى أنهم إنما حكموا بزيادة النون فى «سِنْدَاو، وقِنْدَاو، وحنْطَاو، وكِتْنَاو» (٢)؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها؛ لأنها لا تكون أصلا فى ذوات الخمسة، قضوا بزيادة النون، قالوا: لتكون الكلمة ثلاثية؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبه فلخفة ذوات الثلاثة ما كثر تصرُّفها واعتورتها الزيادات.

ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة، لم تمنع الفعل أصلا، بل جاء فيها، لأنها وإن كانت فوق الثلاثة، فهى دون الخمسة.

(١) دَالٌ، كَمَنَعٌ، ذَالًا، وَيُحَرِّكُ، وَكَحَمَزَى: وهو مِثْنِيَّةٌ فيها ضَعْفٌ، أو عَدُوٌّ مُتْقَابِرٌ، أو مَشْيٌ نَشِيطٌ.

(٢) السِّنْدَاوُ كَجَرَدَحْلٍ، وبهاء: الخَفِيفُ، والجَرَىءُ المُقَدِّمُ، والقَصِيرُ، والدَّقِيقُ الجِسْمُ مع عَرَضِ رَأْسٍ، والعَظِيمُ الرَّأْسِ، والدَّثْبَةُ: القِنْدَاوُ، كَفِنَعْلَوُ: السَّيِّئُ العِذَاءِ، والسَّيِّئُ الخَلْقِ، والغَلِيطُ القَصِيرُ، والكَبِيرُ الرَّأْسِ الصَّغِيرُ الجِسْمُ المَهْزُولُ. حَطًّا به الأرض، كَمَنَعٌ: صَرَخَ. الكَثَاةُ: نَبَاتٌ كالْجَرَجِيرِ. والكِتْنَاوُ، كَسِنْدَاوٍ: الجَمَلُ الشَّدِيدُ، والعَظِيمُ اللَّحِيَّةِ، الكَثَاةُ أو الحَسَنُهَا.

فَمِنْ هُنَا جَاءَ فِيهَا: دَخَرَاجَ وَنَحْوُهُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُزَدْ عَلَى فَعْلَلٍ وَفَعْلِلَ، وَكَأَنَّ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فِعْلٌ؛ فَإِنْ دَخَلَ التَّحْقِيرُ وَالتَّكْسِيرُ فِيهَا كَالْعَوْضِ مِنْ مَنَعَ الْفَعْلِيَّةِ فِيهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ سَفَرَجَلٍ: «سُفَيْرِج»، وَفِي تَكْسِيرِهِ «سَفَارِج»، فَجَرَى هَذَا جَرَى قَوْلِكَ: «سَفَرَجٌ يُسَفَرِجُ سَفَرَجَةً، فَهُوَ مُسَفَرِجٌ»، وَإِنْ كَانَ هَذَا لَا يُقَالُ فَإِنَّهُ لَوْ اشْتَقَّ مِنْهُ فِعْلٌ لَكَانَتْ هَذِهِ طَرِيقَتُهُ.

وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ فَقُلْتُ لَهُ: هَلَّا حَقَرُوا سَفَرَجَلًا وَكَسَرُوهُ وَلَمْ يَحْذِفُوا مِنْ آخِرِهِ شَيْئًا؟ فَقَالَ: لَمْ يَحْزِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ وَالتَّكْسِيرَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصْرِيفِ، وَأَصْلُ التَّصْرِيفِ لِلْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا بِالزَّوَائِدِ أَحَقُّ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِعْلٌ حَمَاسِيٌّ لَمْ يُكَسَّرْ نَحْوُ سَفَرَجَلٍ، وَلَا حُقِّرَ إِلَّا بِحَذْفِ حَرْفٍ لِيَصِيرَ إِلَى بَابِ دَخَرَاجَ فَيُمْكِنُ فِيهِ التَّصْرِيفُ، فَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ سَدِيدٌ، وَهُوَ تَلْخِيصُ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ.

وَلِهَذَا مَا قُلْتُ الزَّوَائِدَ فِي بَنَاتِ الْخَمْسَةِ، وَمِنْ هَاهُنَا أَيْضًا لَمْ تَلْحَقْ بَنَاتُ الْخَمْسَةِ الزِّيَادَةُ مِنْ أَوَّلِهَا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْكَلِمَةِ ضَرْبٌ مِنْ تَوْهِينِهَا؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَدْخَلْتَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَلَمَّا كَانَتْ اخْتِمَاسِيَّةً قَلِيلًا مَا تَدْخُلُهَا الزَّوَائِدُ، كَرِهُوا أَنْ يُبَدِّلُوا فِيهَا عَمَّا هُوَ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِهَا وَكَانَ آخِرَ الْكَلِمَةِ وَوَسْطُهَا أَشْبَهَ بِالتَّوْهِينِ مِنْ أَوَّلِهَا؛ لِقُوَّةِ الْأَوَّلِ وَضَعْفِ الْآخِرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا تَجِيءُ فِي مِثْلِ: «عَضْرَفُوطٍ وَعَنْدَلِيلٍ وَيَسْتَعُورٍ وَقَبْعَثَرَى» حَشَوُا وَآخِرًا، وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا حَشَوُا أَكْثَرُ مِنْهَا آخِرًا، وَكُلٌّ قَلِيلٌ.

وَإِذَا كَانَتْ ذَوَاتُ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي هِيَ أُمْكِنُ مِنْ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ وَأَخْفَ لَا تَقَعُ الزَّوَائِدُ فِي أَوَّلِهَا إِلَّا فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنْهَا وَهُوَ الْأِسْمُ الْجَارِي عَلَى فِعْلِهِ نَحْوُ: «مُدْخَرِجٍ وَمُسْرَهْفٍ» كَرَاهِيَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالزَّوَائِدِ فِيهَا، فَذَوَاتُ الْخَمْسَةِ - عَلَى طُولِهَا وَقِلَّةِ تَصْرِفِهَا وَكَثَرَةِ حُرُوفِهَا - أَوَّلَى بِذَلِكَ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بِأَبْهَا الْفِعْلُ، أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِيمَا كَانَ جَارِيًا عَلَى فِعْلٍ نَحْوُ: مُدْخَرِجٍ وَبَابِهِ، وَالْخَمَاسِيَّةُ لَا فِعْلَ مِنْهَا، فَلِذَلِكَ لَمْ يُزَدْ فِي أَوَّلِهَا.

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال]

[في الأسماء]

قال أبو عثمان: فقد ذكرت لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرفها، وسأبين لك ما يكون من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله.

فما زيد في الثلاثة لِيُلْحَقَها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء: «كَوْثَرٌ وَجَدُولٌ وَجَيْتَلٌ»، فهذا كُلُّهُ مُلْحَقٌ ببناء جعفر، والواو والياء فيه زائدتان.

قال أبو الفتح: اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة المُلْحَقِ به لضرب من التوسُّع في اللُّغة، فذوات الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة وذوات الأربعة يُبْلَغُ بها الخمسة، ولا يَبْقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يُلْحَقُ به شيء، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة وأنا أَوْضَحُ كل حرف فيها:

فكَوْثَرٌ: الواو فيه زائدة لأنه من الكثرة، قال الشاعر:

وأنتَ كَثِيرٌ يا ابنَ مَرْوَانَ طَيِّبٌ وكان أبوك ابنَ العقائلِ كَوْثَرًا^(١)
فَكَوْثَرٌ من معنى كثير.

وجدول: الواو فيه زائدة، لأنه النهر، وهم كثيرا ما يصفونه بالتلوى وَيُشَبِّهُونَهُ بالحيَّة، وقد قال بعضُ المُحدِّثين في وصفه:

يَنَسَابُ مِثْلَ الحَيَّةِ والمذْعُورِ
والجدُل: طَيُّ الخَلْقِ وشِدَّةُ القَتْلِ، والحيَّةُ أشبه شيء بالجدل^(٢): فالجدول راجع في المعنى إلى الجدُل والتلوى، قال الشاعر:

(١) وأنت كثير: يعنى به علياه. والكثرة: السيد الكثير الخير. والعقائل جمع عقيلة، وهى المرأة الكريمة النفيسة. والبيت من الطويل، وهو للكُميت فى: (ديوانه ٢٠٩/١)، ولسان العرب ١٣٣/٥، «كثر»، والتنبيه والإيضاح ١٩٨/٢، وأساس البلاغة مادة «كثر». وبلا نسبة فى: (مقاييس اللغة ١٦١/٥)، وبجمل اللغة ١٦/٤، والمخصص ٣/٣).
(٢) جدلُه يَجْدُلُه ويَجْدِلُه: أَحْكَمَ قَتْلَه. والجدل: الزَّمامُ المَجْدُولُ من آدم.

زِمَامَا كُتْعَبَانِ الْحَمَاطَةُ أَرْزَمَا^(١)

وقال ذو الرُّمَّة:

رَجِيعَةُ أَسْفَارٍ كَأَنَّ زِمَامَهَا شَجَاعٌ لَدَى يُسْرَى الذُّرَاعَيْنِ مُطْرَقُ^(٢)
وَأَنشَدَ الْأَصْمَعِيُّ:

تَلَاعِبُ مَثْنَى حَضْرَمِيٍّ كَأَنَّهُ حُبَابٌ نَقًّا يَتْلُوهُ مُرْتَجِلٌ يَرْمِي^(٣)

وَجَيْتَلُ: وإن لم نعلم وجه الاشتقاق فيها: فالياء لابد من أن تكون زائدة، لأنها لا تكون أصلاً، لا هي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف، وسيمرُّ بك ذلك في موضعه إن شاء الله.

قال أبو عثمان: والألفُ تلحقُ بينات الثلاثة آخرًا فتُلحِقُهَا بالأربعة من الأسماء نحو مِعْزَى وَأَرْطَى، فمِعْزَى مُلْحَقٌ بِهَجْرَعٍ، وَأَرْطَى مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ، وذا أكثر من أن أعده لك. ولكن أضع لك رَسْمًا تستدل به إن شاء الله.

(١) هذا عجز بيت، صدره: «فلما أته أنشبت في خشاشة». والخشاش: عويد يجعل في أنف البعير يشد به الزمام ليكون أسرع لانقياده. والحماطة واحدة الحماط: وهو شجر عظام تألفه الحيات. أَرْزَمَا: ذا زئمة، وهو هنة تتدلى تحت حنك الشاة. ويروى «محكما» بدلا من «أَرْزَمَا». وقائل الشعر هو حميد بن ثور الهلالي الهوازني، أحد المخضرمين. والبيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في: (ديوانه ١٣، ولسان العرب ٢٣٦/١، مادة «ثعب»، وتاج العروس ٨٨/٢، مادة «ثعب».)

(٢) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة. ورجيعة أسفار: معاودة أسفار، شجاع: حية. مطرق: ساكن لا يتحرك. ومعنى البيت: أن ناقته معتادة الأسفار. ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية، ساكن لا يتحرك. والبيت من الطويل، وهو لذى الرمة في: (ديوانه ٤٦٨، ولسان العرب ١١٦/٨، «رجع»، وتهذيب اللغة ٣٦٥/١، وكتاب العين ٢٢٦/١، وأساس البلاغة «رجع»، وتاج العروس ٧٣/٢١ «رجع».)

(٣) لم أحد هذا البيت بهذه الرواية، والذي وجدته في المراجع يروى:

تَلَاعِبُ مَثْنَى حَضْرَمِيٍّ كَأَنَّهُ تَعَمَّجُ شَيْطَانٍ بَسْذَى خُرُوعٍ قَفَرٍ

والبيت بهذه الرواية منسوب لطرفة بن العبد في (الحيوان ١٣٣/٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في: (لسان العرب ٢٩٥/١ «حب»، ٣٢٨/٢ «عمج»، ٦٨/٨ «خرع»، ٢٣٩/١٣ «شطن»، ١٢٠/١٤ «ثنى»، ومقاييس اللغة ٢٨/٢، ١٤٨/٣، ١٣٨/٤، ومجمل اللغة ٣٠/٢، وديوان الأدب ٦٠/٢، ٤٤٠، والمخصص ١١٠/٧، ١٠٩/٨، وتاج العروس ٢٣/٢٠٩.)

قال أبو الفتح: يدلُّ على زيادة الألف في معزى: أنهم يقولون في معناه: معزٌ ومعزٌ ومِعِزٌ فتذهب الألفُ في الاشتقاق، ويدل على أن الألف في آخر أرطى زائدة أنهم يقولون: أديمٌ مأروطٌ: إذا دُبِغَ بالأرطى، فقد ذهب الألف في الاشتقاق؛ فمعزى فعلى، وأرطى فعلى والألف في آخرهما للإلحاق؛ لأنهما بوزن «هَجْرَعٌ وَجَعْفَرٌ»، ويدلُّ على أنهما ليستا للتأنيث، وأنهما منوَّتان، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نوَّتتا على وجه.

ألا ترى أن مثل «حُبْلَى وَسَكْرَى وَجُمَادَى» لا يَنَوِّن أبداً، وأيضاً فقد قالوا: أرطاة، فألحقوا الألف علامة التأنيث، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث، ألا ترى أنك لا تقولُ في حُبْلَى: حُبْلَاءٌ. ولا في سَكْرَى: سَكْرَاءٌ. وأيضاً فإن معزى مذكر، قال الشاعر:

وَمِعْزَى هَدِبا يَغْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا^(١)

فليست الألف فيه للتأنيث؛ لأنه مذكر، وكذلك قولهم: «سِعْلَاءٌ، وعِزْهَاءٌ»^(٢) وجَلْعَبَاءٌ، وصالِحْدَاءٌ^(٣)، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل. «هَجْرَعٌ، وفَرْزَدَقٌ» يدلُّ على ذلك لحاقُ علامة التأنيث فيها، وحكى سيبويه: «بُهْمَاءٌ»، وهذا حرف شاذ؛ لأنه أدخل الهاء على ألف فعلى وألف فعلى لا تكون إلا للتأنيث.

والقول عندى فى ذلك: أن الذى أدخل الهاء فى «بُهْمَاءٍ» اعتقد فى الألف أنها

(١) الشاهد فيه تنوين «معزى» لأنه مذكر، والألف فيه للإلحاق بـ«هَجْرَعٍ» ونحوه، ولذلك وصفه بقوله: «هدبا»، وإنما أتى بـ«السودان» جمعاً لأن «المعزى» يؤدى معنى الجمع، وإن كان مفرد اللفظ. والبيت من الهزج. وهو بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٥٨١، وشرح المفصل ٦٣/٥، ١٤٧/٩، والكتاب ٢١٩/٣، ولسان العرب ٣٣١/١٣، «قرن»، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٠).

(٢) سَعْلٌ، كَنَصْرٍ، سَعْلًا وَسَعْلَةً، بضمهما، وهى: حَرَكَةٌ تَدْفَعُ بِهَا الطَّبِيعَةُ أَدَى عَنِ الرِّئَةِ وَالْأَعْضَاءِ الَّتِى تَتَّصِلُ بِهَا. وَسَعْلٌ سَاعِلٌ: مُبَالِغَةٌ. وَسَعْلٌ سَعْلًا: نَشْطٌ، أَسْعَلْتُهُ. رَجُلٌ عِزَّةٌ، بِالْكَسْرِ، وَكَكَيْفٍ، وَعِزْهَى وَعِزْهَاءٌ وَعِزْهَوٌ وَعِزْهَوَةٌ، بِكَسْرِ هَيْنٍ، وَعِزْهَائِي، بِالضَمِّ: عَازِفٌ عَنِ اللَّهْوِ وَالنِّسَاءِ، أَوْ لَيْثِمٌ، أَوْ لَا يَكْتُمُ بُغْضَ صَاحِبِهِ، رَجُلٌ عَزَاهُ وَعِزْهَوْنٌ. وَالْعِزْهَاءُ، كَسِعْلَاءٍ: الْمَرْأَةُ أَسْنَتْ، وَنَفْسُهَا تَنَازَعُهَا إِلَى الصَّبَا.

(٣) الْجَلْعَبُ وَالْجَلْعَبَاءُ، بفتحهما، وَالْجَلْعَبَى، كَحَبْنَطَى، وَيُمَدُّ: الْجَافِي الشَّرِيرُ. حَمَلٌ صَلَحْدٌ، كَحَجَفَرٍ وَحَضَجِرٍ وَجِرْدَحْلٍ وَفِرْطَاسٍ وَسَبْتَنَى وَعِلَابِيْطٍ: الصَّلْبُ الْقَوِيُّ، أَوْ الشَّهْمُ الْمَاضِي.

ليست للتأنيث، فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعَتْرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث، وإمّا أن يكون جعلها مُلْحَقَةً للكلمة ببناء جُحْدَب على مذهب الأخفش.

فإن قلت: فإنه يلزم على هذا أن تتَوَّن «بُهْمَى» بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها؟ قيل: قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث، فيخالف إذا ألحق الهاء، ويُوافق إذا حذفها، أو يكون الذى قال: «بُهْمَا»، بناها فى أوّل أحوالها على التأنيث كما قالوا: «عَرْقُوَّةٌ وَمَحْدُوَّةٌ وَنَهْيَةُ وَمِذْرَوَانٌ وَثِنْيَانٌ». فَبَنَوْا هذه الأشياء فى أوّل أحوالها على التأنيث والتثنية، فكَذلك بُهْمَا، تكون مبنية على التأنيث لا مذكّر لها.

وحكى أبو الحسن «شُكَاعَةً»^(١)، وحكى أبو زيد: أنهم يقولون: «قَصْبَاءَةٌ، وَحَلَفَاءَةٌ، وَضَرْفَاءَةٌ» بالهاء والهمزة، وهذا من النادر الغريب.

وحدثني أبو عليّ: أن أبا الحسن حكى عنهم «أديمٌ مرطى» وليس فى كثرة مَارُوطٍ، فينبغى أن يكون أرطى على هذا القول أفعلاً وتُنَوَّن؛ لأنها نكرة بمنزلة «أفكَلٍ»^(٢) وأَيْدَعُ^(٣) وتكون أرطاة على هذا أفعلة مثل أرملّة وإن لم تكن وصفاً، وحكى بعضهم: أديمٌ مؤرطى، فهذا يحتمل عندى أمرين، أحودهما أن يكون مُفَعَّلَى بمنزلة مُسَلْقَى وَجُعْبَى، ويحتمل أيضاً أن يكون مُؤَفَّعَلاً بمنزلة قول الراجز:

فإنه أهلٌ لأن يؤكّرما^(٤)

وإنما كان الوجه الأوّل أقيس؛ لأنك تجعل الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس؛ لأن مَارُوطاً

(١) شُكَيْعٌ، كفرح: كثر أنينه.

(٢) الأفكَلُ، كأحمد: الرَعْدَةُ.

(٣) الأَيْدَعُ: الزعفران، وخشَبَ البَقَمِ، ودَمَّ الأخوين، وصَمَغَ أَحْمَرٌ يُجَلَبُ مِنْ سَقَطَرَى تُدَاوَى بِهِ الجراحات، وشَجَرٌ تُصَيِّغُ بِهِ الثياب، أو ضَرَبَ مِنَ الحِنَاءِ، وطائر.

(٤) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٣٥/١ «رنب»، ٥١٢/١٢ «كرم»، والإنصاف ١١،

وأوضح المسالك ٤٠٦/٤، وخزانة الأدب ٣١٦/٢، والخصائص ١٤٤/١، والدرر ٣١٩/٦،

وشرح الأشمونى ٨٨٧/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٩/١، وشرح شواهد الشافية ٥٨،

والمقاصد النحوية ٥٧٨/٤، والمقتضب ٩٨/٢، وجمع الهوامع ٢١٨/٢، وتاج العروس ٥٣٤/٢

«رنب»، و«كرم»، والمخصص ١٠٨/١٦.

أَفْشَى فِي اللُّغَةِ مِنْ مَرْطَى وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ وَالْأَوَّلُ الْاِخْتِيَارُ.

* * *

[فِي الْأَفْعَالِ]

قال أبو عثمان: وقد تُلْحَقُ الْأَفْعَالُ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِالْأَفْعَالِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الثَّلَاثَةِ حِينَ أُلْحِقَتْ بِالْأَرْبَعَةِ، وَسَازِدُكَ بَعْضُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَمِنْ ذَلِكَ «قَدْ حَوَّقَلَ الرَّجُلُ حَوْقَلَةً، وَجَهَّوَرَ فِي كَلَامِهِ جَهَّوْرَةً، وَيَبْطِرُ الدَّابَّةَ بَيْطْرَةً^(١)».

قال أبو الفتح: اعلم أنهم أرادوا أن يَتَسَعَوْا فِي الْأَفْعَالِ كَمَا اتَّسَعَوْا فِي الْأَسْمَاءِ فَأَلْحَقُوا الثَّلَاثِيَّةَ بِالرَّابِعِيَّةِ، فَالَوَاؤُ وَالْيَاءُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَنَحْوِهَا، لَا تَكُونُ إِلَّا زَوَائِدُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ أَصُولًا فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ، وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ. «فَحَوَّقَلَ نَظِيرَ كَوَثَّرَ وَجَهَّوَرَ نَظِيرَ جَدَّوَلَ» وَقَدْ سُمِّيَ بِهِمَا جَمِيعًا، قَالُوا: فَلَانُ بْنُ حَوْقَلٍ وَفَلَانُ بْنُ جَهَّوَرَ وَكِلَاهُمَا مَصْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُ هَذَا بِنَاءٌ لَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ دُونَ الْأِسْمِ كَمَا تَصْرِفُ رَجُلًا يُسَمَّى كَعْسَبًا، ذَكَرَ ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ وَاحْتَجَّ بِهِ عَلَى عِيسَى بْنِ عُمَرَ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَصْرِفُ ضَرْبَ اسْمِ رَجُلٍ.

قال سيبويه: وَكَعْسَبَ فَعَّلَ مِنَ الْكَعْسَبَةِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ اشْتِقَاقُ حَوَّقَلَ مِنَ الْحَقْلَةِ وَهِيَ مَا بَقِيَ مِنْ نَفَايَاتِ التَّمْرِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُمْ: قَدْ حَوَّقَلَ الرَّجُلُ، مَعْنَاهُ كَبُرَ وَضَعُفُ فَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا نَفَايَتُهُ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

يَا قَوْمٍ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^(٢)

وَهُوَ قَرِيبٌ فِي الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: شَيْخٌ قَاحِلٌ: إِذَا كَبُرَ وَيَيْسُ، وَلَيْسَ عَلَى نَظْمِهِ لِأَجْلِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي الْحُرُوفِ، وَلَكِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَقَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَلَيْسَ عَلَى نَظْمِهِ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

(١) الْبَطْرُ، حَرَكَةُ: النَّشَاطُ، وَالْأَشْرُ، وَقَلَّةُ احْتِمَالِ النَّعْمَةِ، وَالذَّهْشُ، وَالْحَيْرَةُ، أَوْ الطَّغْيَانُ بِالنَّعْمَةِ، وَكَرَاهِيَةُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْكَرَاهَةَ.

(٢) حَوَّقَلَ الرَّجُلُ: إِذَا مَشَى فَأَعْيَا وَضَعُفَ. وَحَوَّقَلَ الشَّيْخُ: اعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى خَصْرِيهِ. وَالرَّجَزُ لِرُوبَةِ الْعِجَاجِ فِي: (مِلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٧٠، وَالْمَقَاصِدِ النَحْوِيَّةِ ٥٧٣/٣، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٤٩/٤). وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: (لِسَانِ الْعَرَبِ ١٦٢/١١ «حَقٌّ»، وَكِتَابِ الْعَيْنِ ٤٦/٣، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ ٤٣٥، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٥٥/٧، وَالْمَحْتَسَبِ ٣٥٨/٢، وَالْمَقْتَضِبِ ٩٦/٢، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٤٩/٤، وَكِتَابِ الْجِيمِ ١٩٧/١، وَدِيَوَانِ الْأَدَبِ ٥٩/٢، وَالْمَخْصَصِ ٤٤/١، وَتَاجِ الْعُرُوسِ «حَقْلٌ»).

ولو قلت إن أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولاً.

ونظير هذا قولهم: جبرت الشيء إذا قوّيته ومكنته، ثم قالوا: «بُرج، والبُروج الحصون»، وهى تمتع من فيها وتُعزّه، وقالوا: «المرجّب» للمعظم، وتعظيمك الشيء ومنعك منه وجبرك إياه قريب بعضه من بعض فى المعنى، وليس جبرت على تأليف بُرج ولا على تأليف المرجّب لأجل التقديم والتأخير.

فأخروف واحدة، واللفظ متفق، والنظم مختلف، وهذا باب واسع يعم أكثر اللغة ويحتاج الناظر فيه، والباحث عنه إلى أن يكون لطيف النظر.

ثم نعود لما كنا فيه؛ وقولهم: جهّور فى كلامه، هو من الجّهارة وهو ارتفاع الصوت وظهوره، ومنه قوله تعالى: ﴿أرنا الله جهرة﴾ [النساء: ١٥٣] أى عياناً، ومنه قولهم: جهّرت البئر، إذا أخرجت ما فيها من الحمأة، فأظهرته لمرآة العين، فالواو فيه زائدة.

وقولهم: يبطّر الدابة: أصله من البطر وهو الشق فى جلد أو غيره، ويقال: بطّرت الجرح أبطّره وأبطّره بطراً، ومنه سُمى البيطار، لأنهم كثيراً ما يصفونه بالشق والنقب، ألا ترى إلى قول الشاعر:

اغص العواذل وارم الليل عن غرض بذى سيب يقاسى ليله حبيبا
أقب لم ينقب البيطار سُرته ولم يدجّه ولم يقطع له عصبا
حتى تصادف مالا أو يُقال فتى لاقى التى تشعب الفتیان فانشعبا^(١)

فمن هنا قيل: يبطّر الدابة، وقالوا فى هذا المعنى: «رجل يبطّر ويبطّر ومبيطّر وبيطار» فقد صح أن الياء فى يبطّر زائدة، وإنما أذكر فى هذه المواضع مثل هذا الاشتقاق؛ لأن الحاجة تدعو إليه لتقوم الدلالة على زيادة الحروف المزيّدة؛ لأنه موضع تبين ذلك.

(١) الأبيات من البسيط. البيت الأول: لم أعثر عليه فيما بين يدي من مصادر.

والبيت الثانى لمرة بن محكان فى: (لسان العرب ٧٦٦ «نقب»، وتاج العروس ٢٩٤/٤ «نقب»).

وبلا نسبة فى: (كتاب العين ١٧٩/٥، وتهذيب اللغة ١٩٩/٩، وأساس البلاغة ٤٦٩ «نقب»).

والبيت الثالث: لسهم الغنوى فى: (الأصمعيات ٥٥، ولسان العرب ٥٠١/١ «شعب»، وكتاب

العين ٢٦٥/١، وتهذيب اللغة ٤٤٥/١، وتاج العروس ١٤٣/٣ «شعب»). وليزيد بن معاوية فى:

(ديوان ١٣، وكتاب العين ٤٣٨/٨). وبلا نسبة فى: (المخصص ١٢١/٦، وتهذيب اللغة

قال أبو عثمان: فإذا أرادوا أن يُلْحِقُوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره، زادوا ياء في آخره، فأَجَرُوهَا مُجْرَى الياء التي في نَفْسِ الحرف، وذلك قولهم: سَلَقَيْتُهُ وَجَعَيْتُهُ، فهذا الذي ذكرت لك مِنَ الإلحاق في الثلاثة مِنَ الأسماء والأفعال بينات الأربعة.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ الياء في «سَلَقَيْتُ وَجَعَيْتُ» هي أصلٌ للألف في «سَلَقَى وَجَعَى»، فإن قيل: وما الدليل على أن الياء الأصلُ دون الألف؟ قيل: ظهور الياء عند سكون لام الفعل، وذلك نحو: «سَلَقَيْتُ وَجَعَيْتُ»، فجرى ذلك مَجْرَى «رَمَيْتُ وَسَعَيْتُ»؛ لأن السكون بعد الحركة، ولذلك قال أبو عثمان: زادوا في آخره ياء ولم يقل: زادوا ألفا، ولهذا أيضا مَثَلٌ بِسَلَقَيْتُ ولم يُمَثَّلِ بِسَلَقَى.

وقوله: «وأَجَرُوهَا مُجْرَى الياء التي من نفس الحرف» يُريد به أنَّ الياء التي في سَلَقَيْتُ، على أنها زائدة تَجْرَى مَجْرَى الياء التي في أَمْضَيْتُ وكلاهما أصلٌ غير زائد، ألا ترى أنَّك تقول: «سَلَقَى يُسَلَقِي سِلْقَاءً فهو مُسَلَقٍ»، كما تقول: «أَجَرَى يُجَرِي إِجْرَاءً فهو مُجَرٍ».

وأما قولهم في المصدر أيضا: «سَلَقَاءٌ وَجَعَاءٌ»، فهو نظير «الضَّوْضَاءِ وَالْقَوَاقِ» مصدر «ضَوَّضَيْتُ وَقَوَّيْتُ»، ونظيرُهُما من الصحيح «الدَّخْرَجَةُ وَالْقَلْقَلَةُ وَالزَّلْزَلَةُ»؛ لأن «سَلَقَى» ملحق «بدخرج»، فلذلك جاء مصدره بِمَنْزِلَةِ الدَّخْرَجَةِ، وقالوا: «سَلَقَيْتُ سِلْقَاءً»، كما قالوا: «دَخَرَجْتُ دِحْرَاجًا»، وقال الراجز:

سَرَهْفَتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ^(١)

ولم يقولوا: أَكْرَمَتُهُ أَكْرَمَةٌ بوزن دَخْرَجَةٍ؛ لأنَّ أَكْرَمْتُ ليس مُلْحَقًا بِدَخَرَجْتُ.

* * *

(١) في جميع المراجع «سرعهفته»، «سرعافًا». وكسر عاف والسرهاف واحد، معناه إذا أحسنت عذاه. والراجز هو العجاج، أبو الشعثاء، وهو من فحول رجاز الإسلام، لقي أبو هريرة وسمع منه الحديث.

انظر: (ديوان العجاج ١/١٦٩). وورد بلا نسبة في: (لسان العرب ٩/١٥١)، مادة «سرعف»، وتهذيب اللغة ٣/٣٤١، وتاج العروس ٢٣/٤٣٤ مادة «سرعف»، والمخصص ١/٢٧، ٣/١٥٨.

[الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان: وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدَّم عليه إلا أن يُسَمَّعَ، فإذا سُمِعَ قيل: ألحق ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطَّردٍ، فأما المطَّردُ الذي لا يَنْكسر، فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق، مثل «مَهْدٍ وَقَرْدٍ وَسُودٍ وَعُنْدٍ»^(١)، والأفعال «جَلَبٌ يُجَلِبُ جَلْبَةً».

قال أبو الفتح: اعلم أن قوله: «وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدَّم عليه» يريد به الأسماء والأفعال جميعاً لا أحدَ القَبيلين، وإنما لم يطَّردْ عنده لأنه لم يَكْثُرْ كَثَرَةً ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو: مَهْدٍ وَجَلَبٍ، فلما لم يكثر كثرته لم يقسِه وسَلَّم ما سمع منه، وهذا الذي عملوه هو القياس عندي؛ لأنك إذا أردت أن تُلْحِقَ شيئاً بشيء أكثر حروفاً منه فلا بد من زيادة تُبَلِّغُه ذلك الغرض المطلوب.

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول، ولا تجيء الزوائد قبل أن نستوفى ما له من الأصول؛ لأنه كان يكونُ حكمك لو فعلت ذلك، حُكْمٌ مَنْ لِه دراهمُ فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يدانٌ غيرها فينفقه، فلما فنى ما أدانه عاد على ماله بالنفقة، فهذا ليس في حَرَامَةٍ من بدأ بإنفاق ماله، فلما فنى وَنَفِدَ دَعَتُهُ الضرورة إلى أن يدان ويسأل الناس فهو حينئذ أعذر من الأول.

وإنما مثَّلْتُ هذا لينكشيف القياس، ولم أتعد في هذا التمثيل ما جرت به عادة النحويين ألا ترى أنهم يقولون: إن الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان.

قالوا: ولو قلنا عالمٌ فلم نُمل، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حُدور من موضع عال، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُفْرِطِ العُلُو، وهذا أخف من الانكسار بعد إشباع الفتحة.

فإن قلت: فهلاً قاسوا الإلحاق في مثل سَلَقَى وَجَعَبَى لأنَّ الزيادة بعد انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا بالثلاثة الأربعة، والأربعة

(١) الْقَرْدُ حركة: ما تَمَعَطَ من الوَبَرِ والصوفِ، أو نُفَاتِيته. السُّودُ، بالضم والسُّودْدُ، والسُّودُّ، بالهمز كَقَنْفَذٍ: السَّيَّادَةُ.

كلُّها أصول، فلما لم يكن بُدٌّ من الزيادة، كرّروا الأصل، فقالوا: جَلَبَبَ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريدَ الإلحاقُ بالأصل أشبهه.

ألا ترى أنَّ جَلَبَبْتُ بوزن دَحَرَجْتُ، والجيمُ من الأصل، فكرّروا الباءَ في جَلَبَبْتُ؛ لأنها وإن كانت زيادة، فإنها تكريرٌ أصليٌّ والأصل أشبهه بالأصل وإن كان مكرراً، والياءُ في سَلَقَيْتُ، مع أنها زائدة، ليست من أصل القاف في شيء، فهذا الذي عندي في هذا.

ومعنى قوله: «إن باب: «مَهْدَدٍ وَجَلَبَبَ» مطَّرد، وباب: «كوثر وجهور» غيرُ مطَّردٍ» يريد أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تَشْتَقَّ من ضَرْبِ اسما أو فعلا أو غير ذلك، لجاز وكنت تقول: ضَرْبَ زيد عمراً وأنت تريد ضَرْبَ، وكنت تقول: هذا ضَرْبُ قد أقبل: إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبهه هذا، ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضَوْرَبَ زيدٌ عمراً، ولا: هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ؛ لأن هذا الإلحاق لم يَطَّرد اطراد الأول فلا تَقِسْه.

وسألت أبا علي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً، وأنا أثبت ما تحصّل من قوله فيه، فقال: لو اضْطُرَّ شاعر الآن، لجاز أن يبنى من ضَرْبِ اسما وفعلاً وصفة وما شاء من ذلك، فيقول: «ضَرْبَ زيدٌ عمراً، ومَرَرْتُ برجلٍ ضَرْبِ، وضَرْبِ أَفْضَلُ من خَرَجَجٍ»؛ لأنه إلحاق مُطَّرد، وكذلك كلُّ مطَّرد من الإلحاق، نحو هذا «رجلٌ ضَرْبِي»، لأن هذا الإلحاق مُطَّرد، وليس لك أن تقول: هذا رجلٌ «ضَيْرِبٌ، ولا: ضَوْرَبٌ»؛ لأن هذا لم يَطَّرد في الإلحاق.

فقلتُ له: أترجل اللغة ارتجالاً؟ فقال: نعم؛ لأن هذا الإلحاق لما اطرَد صار كاطراد رَفْعِ الفاعِلِ؛ ألا ترى أنك تقول: طابَ الحُشْكَنَانُ، فترفعه وإن لم تكن العربُ لَفَطَتْ بهذه الكلمة؛ لأنها أعجمية؟ قال: وإدخالهم الأعجميَّ في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضَرْبٍ وغيره في القياس، وهذا من طريف ما علقته من أبي علي، وهذا لفظه أو معنى لفظه.

* * *

[الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب]

قال أبو عثمان: فإذا سئِلْتَ كيف تَبْنِي مِنْ ضَرْبٍ مثل جَعْفَرٍ؟ قلت: ضَرْبِ، ومن

عَلِمَ، قُلْتَ: عَلِمْتُ، ومن ظَرَفَ، قُلْتَ: ظَرَفْتُ، وإن كان فعلا فكَذَلِكَ، وتُجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

قال أبو الفتح: اعلم أن معنى قول أهل التصريف: ابن لي من كذا مثل كذا إنما معناه: فِكْ صِيغَةُ هذه الكلمة وصُغَّ من حروفها مثل هذا الذي قد سُئِلْتَ أن تبني مثله؛ بأن تضع الأصل بجذاء الأصل، والزائد بإزاء الزائد، والمتحرك بإزاء المتحرك، والساكن بإزاء الساكن، وتضم ما سَأَلْتَ أن تضمه، وتفتح ما سَأَلْتَ أن تفتحه، وتكسر ما سَأَلْتَ أن تكسره، فتحتذى المثال المطلوب.

وذلك نحو قولك: ابن لي من خَرَجَ مثل هِجَرَ؟ فجوابه: «خَرَجَجْ»، ومثله من دخل: «دَخَلَلْ»، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما تبنيه أنت، وذلك قوله: ابن لي من ضَرَبَ مثل خَفِيقٍ^(١)؟ فجوابه: «ضَيَّرَبْ» لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك: اجعل ثاني الحروف ياءً زائدة فلم تَعَدَّ ما سَأَلْتَ، وكأنه في المسألة الأولى قال لك: كرر اللام من خَرَجَ؟ فجوابه: خَرَجَجْ.

فإن كان المبنى منه معتلّ الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال المقصود إعلالا بحركة أو سكون أو قلب أو حذف، ارتكبت ما أدّاك إليه السؤال، وسيمرّ بك تفصيل هذه الجملة في مواضعه، وإنما قدّمتُ هذا لتجعله قاعدة تبني عليها، وإذا عُرِفَ الأصل قُرِبَ الفرع والله المعين.

وقوله: «وتُجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ» يُرِيدُ بِهِ أَنْكَ تَقُولُ: ظَرَفَ يُظَرَفُ ظَرَفَةً فَهُوَ مُظَرَفٌ وَذَلِكَ مُظَرَفٌ وَتُظْهِرُ وَلَا تَدْغِمُ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ، فَلَوْ أَدْغَمْتَ لَزَالَ الْبِنَاءُ.

قال أبو عثمان: فهذا الذي ذكرتُ لك أَنَّهُ يَطْرُدُ فِي الْإِلْحَاقِ وَالَّذِي تَقْدِمُ قَبْلَهُ مِنَ الْمُلْحَقِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ لَيْسَ بِمَطْرُدٍ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ، وَلَكِنَّكَ إِنْ سُئِلْتَ عَنْ مِثَالِهِ جَعَلْتَ فِي جَوَابِكَ زَائِدًا يَأْزَاءُ الزَّائِدِ وَجَعَلْتَ الْبِنَاءَ كَالْبِنَاءِ الَّذِي سُئِلْتَ عَنْهُ.

قال أبو الفتح: قد تقدّم قولنا في الفصل بين المطرد وغيره.

(١) الْخَفِيقُ، كَصَيْقَلٍ: الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ.

وقوله: «إِنْ سُمِّلَتْ عَنْ مِثَالِهِ جَعَلْتَ فِي جَوَابِكَ زَائِدًا يَأْزَاءُ الزَّائِدِ»: يريد أنك إذا مثلته إمَّا للرياضة وإما لتبيين الأصل من الزائد، لزمك أن تنطق بالزائد في المثال ليمتاز الأصل من غيره.

وقوله: «وَجَعَلْتَ الْبِنَاءَ كَالْبِنَاءِ الَّذِي سُمِّلَتْ عَنْهُ» يريد به الآن الصِّيغَةَ ونَظْمَ الحروف في التقديم والتأخير والحركة والسكون، ولهذا قلت في «كَوْثَرٍ إِنَّهُ فَعَوْلٌ، وَفِي صَيْرِفٍ إِنَّهُ: فَيَعْلٌ، وَفِي جَهْوَرٍ إِنَّهُ: فَعَوْلٌ».

قال أبو عثمان: فَإِنْ قِيلَ لَكَ: ابْنِ مِنْ ضَرْبٍ مِثْلَ جَدُولٍ؟ قلت: ضَرْوبٌ، ومثل كَوْثَرٍ: ضَرْوبٌ، ومثل جَيْئَلٍ: ضَيَّرَبٌ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَكَذَلِكَ.

قال أبو الفتح: اعلم أنه ليس يريد أنك تقيسُ في الإلحاق على «جَدُولٍ وَكَوْثَرٍ وَجَيْئَلٍ» قياساً مُطَرَّدًا؛ لأنه قد ذكر بَدِيثًا أَنَّهُ غَيْرُ مُطَرَّدٍ فِي بَابِهِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّكَ لَوْ مَثَّلْتَهُ مِنَ الضَّرْبِ لَقُلْتَ: «ضَرْوبٌ وَضَرْوبٌ وَضَيَّرَبٌ»، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلت: «فَعَوْلٌ وَفَعَوْلٌ وَفَيَعْلٌ»، فكأنه قال لك: ما مثال «كَوْثَرٍ وَجَدُولٍ وَجَيْئَلٍ» مِنَ الضَّرْبِ، كما يقول لك: ما مثالُ هذه الأشياء من الفعل.

وقوله: «وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَكَذَلِكَ» يريد به أنك لو مثلت: «حَوَقَلٌ وَجَهْوَرٌ وَيَيْطَرٌ» مِنْ ضَرْبٍ، لَقُلْتَ: «ضَرْوبٌ وَضَرْوبٌ وَضَيَّرَبٌ»، كما فعلت في الاسم، لأن التمثيل في القبيلين واحد.

* * *

[إِلْحَاقُ الرَّبَاعِيِّ بِالْخَمَاسِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ]

قال أبو عثمان: وَقَدْ يُبْلَغُ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْخَمْسَةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَمَا بُلِغَ بِالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَعَةُ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ، وَسُنِّيْنُ كُلِّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَمِمَّا أُلْحِقَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ بِالْخَمْسَةِ: قَفْعَدَدٌ مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ وَهَمَزَجَلٍ.

قال أبو الفتح: اعلم أن القياسَ المَطَرَدَ فِي إِلْحَاقِ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ بِالْخَمْسَةِ أَنْ تَكَرَّرَ اللَّامُ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ نَحْوُ: «مَهْدَدٍ وَقَرَدَدٍ»؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْخَمْسَةِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ مَحَلُّ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَوِيَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَلِهَذَا بَدَأَ أَبُو عِثْمَانَ: «بِقَفْعَدَدٍ» وَتَرَكَ «فَدَوَكَسًا وَسَمِيدَعًا» وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَيْسَ إِخْلَاقُهُ بِتَكَرِيرِ اللَّامِ، وَسَيَأْتِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَمِثْلُ قَفْعَدَدٍ وَسَبْهَلَلٍ وَصَمْعَدَدٍ^(١).

(١) الْقَفْعَدَدُ، كَسَفَرَجَلٍ: الْقَصِيرُ. جَاءَ سَبْهَلَلًا، أَيْ: سَبْغَلًا.

قال أبو عثمان: وقد تُلْحَقُ الثلاثة بالخمسة نحو عَفَنْجَجٍ^(١) وهو من الثلاثة، فالنون وإحدى الجيمين زائدتان.

قال أبو الفتح: اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكرر اللام قضيت بزيادتها وذلك نحو: «قَرَدَدٍ وَجَلْبَبٍ» فالدال والباء الأخيرتان زائدتان لأنهما قد تكررتا، ولو كان في موضع الدال الأخيرة حرف غير الدال لكانت الكلمة رباعية وذلك نحو: «قَرَدَسَ وَقَرَدَحَ»^(٢) لو كان هذا مما يُنْطَقُ به.

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباء، لكانت الكلمة رباعية نحو: «حَلْبَسَ»^(٣) و«جَلْبَحَ»^(٤) لاختلاف الحروف، ولو قالوا: «قَرَدَ وَجَلْبَ» لكان ثلاثيا أيضا؛ لأن العين قد تكررت كما تكررت اللام، ومثله قطع وكَسَرَ، ولكن لو وجدت بعد الراء من قَرَدَدٍ، واللام من جَلْبَبٍ، لفظ الفاء لكانت الكلمة رباعية؛ لأن الفاء لم تُكْرَرْ في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو: «مَرَمَرِيسَ»^(٥)، فلو قالوا: «قَرَقَرٌ وَجَلْجَبٌ» لكان رباعيا ولم تكن الفاء مكررة.

ونظيره من كلامهم في الأسماء: «قَرَقَلٌ، وَفَرَفَخٌ»^(٦)، وفي الأفعال: «زَهَزَقٌ، وَدَرْدَبٌ»^(٧) ونظيرهما من ذوات الخمسة: «صَهْصَلَقٌ، وَدَرْدِيسٌ».

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَنْجَجٍ زائدة؛ لأنها لامٌ قد تكررت بعد حرفين أصليين لا محالة، وهما: العينُ والفاءُ، والنونُ أيضا زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، والكلمة على خمسة أحرف، ومتى جاءت النون هكذا، فاقض عليها بأنها زائدة، وإن جهلت الاشتقاق؛ لأنها لم توجد فيما عُرف اشتقاقه على هذا السبيل إلا زائدة.

(١) العَفْجُ، وبالكسر، وبالتحريك وكَتِفٍ: ما يَنْتَقِلُ الطَّعَامُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَعِدَةِ.

(٢) الْقَرْدَحُ، بالضم: ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ.

(٣) الْحَلْبَسُ، كَجَعْفَرٍ وَعَلْبَطٍ وَعَلَابِطٍ: الشَّحَاغُ.

(٤) الْجَلْبَحُ، بالكسر: الدَّاهِيَةُ، والعجوز الدَمِيمَةُ.

(٥) الْمَرَسَةُ، محرّكة: الْحَبْلُ.

(٦) الْقَرَقَلُ، كجعفر ويُسَدُّ لأمه: قَمِيصٌ لِلنِّسَاءِ، أَوْ تَوْبٌ لَا كُمَيَّ لَهُ، ج: قَرَقِلٌ. الْقَرَفَخُ: الرَّحْلَةُ مُعَرَّبٌ: بَرَبَهْنٌ، أَيْ: عَرِيضُ الْجَنَاحِ، وَالْكَعَابِرُ مِنَ الْحِنْطَةِ.

(٧) الزَّهْزَقَةُ: شِدَّةُ الضَّحْكِ، وَتَرْقِصُ الْأَمِّ الصَّبِيِّ. وَالزَّهْزَاقُ: اسْمُ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

ويريد أبو عثمان بقوله: «إن إحدى الجيمين زائدة»، أنها مكررة، لا أنها من حروف الزيادة العشرة فقد صحّ من طريق القياس أن الكلمة ثلاثية، وأما من طريق الاستتقاق فهي أيضا كذلك؛ لأن «العَفَنَجَج» هو الجافي، وقد قالوا: عَفَجَهُ بالعصا: إذا ضَرَبَهُ، والضربُ بالعصا من الجفا، قال الراجز:

فاحذرْ فلا تَكْثُرْ كَرِيْباً أَعْوَجَا عِلْجا إذا ساقَ بنا عَفَنَجَجاً^(١)

* * *

[زيادة النون والألف]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: حَبَنطَى وَدَلَنْطَى وَسَرَنْدَى، النون والألف زائدتان، لأنك تقول: حَبَطَ بطنه، ودَلَطَه بيده وسَرَدَه، فهذا من الثلاثة وقد ألحق بالخمسة كما ألحقت الأربعة بها، وهذا كثير، ولكن هذا موضع اختصار.

قال أبو الفتح: قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذي أوردته؛ لأن معنى حَبَطَ بطنه: انتفخ، «والحَبَنطَى» هو الكبير البطن، وقالوا: دَلَطَه يَمْنَكِبُه إذا دفعه، «والدَلَنْطَى» هو الشديد الدفع، «والسَرَنْدَى» الجريء من الثمور، وقال: سرده إذا مَضَى قُدْماً، وجميع هذه الأمثلة مفسر في فصل في آخر الكتاب على حديثه إن شاء الله.

قال أبو عثمان: وأكثر ما يَبْلُغُ بناتُ الثلاثة من الأفعال بالزيادات سبعة أحرف نحو: مَصْدَرُ اشْهَابٍ، واحْمَارٌ، إذا قلت فيه: اشْهِيَابٌ واحْمِيرَارٌ، وقد تَبْلُغُه مصادرُ الأربعة في «أخرِ نَجْمٍ» وما كان على وزنه من المصادر، ولا يجيء هذا العدد إلا في مصادر الثلاثة والأربعة المزيدة على ما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن مصادر بنات الثلاثة إنما احتملت أن تَبْلُغَ سبعة أحرفٍ لِمَا أذكره لك؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُها، فاحتملت كثرة الزيادات لتصرفها وتمكُّنها؛ وأيضاً فإن الهمزة في أوائلها قد تَسْقُطُ في الوصل فكأنها إنما بُلِّغَتْ لذلك ستة أحرف، وإذا جاز أن يُبْلَغَ بالفعل على ثِقَلِهِ ستة أحرف، فالمصدر الذي هو اسمٌ جديرٌ لِحِفَّتِهِ وتمكُّنِهِ، وأن يزداد عليه حرفٌ واحد، وأيضاً فإن الزوائد، وإن أطالت الكلمة، فعلى

(١) والرجز بلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ٦٧/١، مادة «حنب»، وشرح شواهد الشافعية ٢٢٥،

وتهذيب اللغة ٤٤٣/٧، وجمهرة اللغة ١١٨٥).

كلّ حال هي زوائد، والتقدير فيها الانفصال والانفكاك من الكلمة، وقد يُحذف كثير منها في التحقير والتكسير، ولا سيما تحقير الترخيم، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثرتها في بنات الثلاثة لما ذكرت لك.

ثم حُمِلَت بنات الأربعة على بنات الثلاثة؛ لأنه قد جاء الفعل رباعياً كما جاء ثلاثياً فلذلك بلغ بمصادر الرباعية سبعة أحرف.

ولما كان جميع ما بلغ السبعة إنما هو مصادر ولم يكن لبنات الخمسة فعل لم يبلغ سبعة أحرف، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر، قالوا: «مَيُوسَاءُ، وَمَيُغُولَاءُ، وَمَعْيُورَاءُ، وَمَأْتُونَاءُ، وَمَشْيُوخَاءُ، وَمَكْبُورَاءُ، وَمَصْغُورَاءُ، وَمَعْلُجَاءُ، وَمَشْيُوحَاءُ وَهَزَنْبَرَاءُ، وَغَرْيَقَصَاءُ، وَمَعْكُوكَاءُ، وَبَعْكُوكَاءُ، وَقَرَعْبَلَانَّةُ، وَغُقْرَبَانٌ»^(١).

وهذا مما لا يُعْرَج عليه لقلته ونزارته، ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه في آخره زائدان زيدا معاً، فجرتا لذلك مجرى الزائد الواحد، ألا ترى أنهما يُحذفان في الترخيم جميعاً كما تحذف الهاء من طلحة والألف من حُبلى.

قال أبو عثمان: وقد تراد في بنات الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة ولا يُلغون بها السبعة مع الزيادة؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتل غاية الزيادات، فمما زيد عليه من الخمسة: «عَضْرُفُوطٌ، وَغَنْدَلِيْبٌ، وَخَنْدُقُوقٌ، وَمِثْلُ قَبْعُشْرَى»، زيدت الألف في آخره لغير التأنيث؛ لأنها مُنَوَّنة، ولو كانت غير مُنَوَّنة لكانت للتأنيث، فعلى هذا تجرى بنات الخمسة بأصولها وزوائدها.

قال أبو الفتح: اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة؛ لأن بنات الخمسة وإن كانت كلها أصولاً فقد تباعدت من أصل الأصول وأخفها وهو الثلاثي، فثقلت لذلك، والزيادة في الكلمة تزيدها ثِقَلًا فلم يجمعوا عليها ثَقَلُ الأصل وثَقَلُ الزيادة ولم يكن منها فعلٌ فيبلغ بمصدره سبعة أحرف كما فعل في اشْهِيْبَابٍ وَاحْرَبْجَامٍ، ففُرض ذلك لذلك.

(١) الهزْبُرُ، كَسِبَحْلٍ وِدَرْهَمٍ وَغَلَابِطٍ: الأسد، والغليظ الضخم، والشديد الصلب. العَرْقُصَاءُ، بالضم والمد، والعَرْقُصَاءُ والعَرْقُصَانَةُ والعَرْقُصَانُ، بالنون بعد الراء، والعَرْقُصَانُ، بفتح العين والراء: الخَنْدُقُوقِي، أو يَرْبُطُو، وهو نبات ساقه كساق الرازيانج، وحُمته وافرة متكايفة، عظيم النفع في جميع أنواع الوباء، ولوجع السن المتأكل. بَعْكُوكَةُ الناس، بالضم: مُجْتَمِعُهُمْ. القَرَعْبَلَانَةُ: دُوِيَّةٌ عَرِيضَةٌ مُحْبِطَةٌ بَطِيئة، وأصله: قَرَعْلٌ.

فَأَمَّا قَبَعُطْرَى: فتتوین ألفه يدلُّ على أنها ليست للتأنيث، ألا ترى أن مثلَ حُبْلَى، وسَكْرَى، لَمَّا كانت ألفه للتأنيث لم تتوَّن على وجهه.

فإن قلت: أتقول إن ألفه للإحقاق؟ فالجواب: أنها ليست للإحقاق؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيُلحق به، ولكنها زيادة لغير التأنيث بل لضرب من التوسُّع، ولا تكاد تجدُ بناتِ الخمسة قد لَحِقَتْها الزيادة من آخرها غير هذا الحرف، وما لا حُكْمَ له لقلته، وقد قالوا: «ضَبْعُطْرَى»^(١).

فأما قولهم: «قَرَعَبْلَانَةٌ» فكأن الذي شجَّعهم على إحقاق الألف والنون في آخرها وهي خماسية، أن الألف والنون في أنحاء كثيرة من كلامهم في تقدير الانفصال عندهم، حتى أنهم يُسَقِطُونَ كثيرا من أحكامهما.

ألا ترى أنهم يُصَغِّرُونَ «زَعْفَرَانَا زُعْفِيرَانَا» كما يقولون: «عَقْرَبٌ وَعُقَيْرَبٌ» ولو اعتدُّوا بالألف والنون لم يجز هذا.

وقد أجزوا الألف والنون الزائدتين أيضا مُجْرَى الزيادة الواحدة؛ ألا تراهم قالوا في ترخيم: «عثمان يا عُثْمَ»، كما قالوا في ترخيم: «طَلْحَةَ يا طَلْحَ»، فلما كانت الألف والنون عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة، وبمنزلة الحرف الواحد المنفصل من الكلمة، اجترعوا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة في هذا الحرف الذي لا نظير له، وكذلك ما جاء نحو «مَعْيُورَاءَ» وبابه، لأنهم أجزوا الألف والهمزة مُجْرَى الحرف الواحد لَمَّا لم يفترقا فأشبهها الهاء.

وإنما قلَّتِ الزوائد في آخر ذوات الخمسة عندي؛ لأنها قد طالت وأفرطَ طولُها فلا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ.

ألا ترى أنهم يقولون في تحقير «سَفَرَجَلٍ وتكسيه: سَفِيرَجٍ وسَفَارِجٍ» فيقفون دون الخامس لتراخيهِ وتبعده، فلما كان الأمرُ كذلك لم يزيدها طولاً من آخرها.

ألا ترى أن باب: «عَنْدَلِيبٍ، وَعَضْرَفُوطٍ» مما كانت الزيادة فيه قبل لامه الآخرة أكثر

(١) الضَبْعُطْرَى، مَقْصُورَةٌ: الرجلُ الشديدُ، والطويلُ، والأحمقُ، وكَلِمَةٌ يُفَزَعُ بها الصبيانُ، وما حَمَلَتْهُ على رأسِكَ، وَحَفَلَتْ يَدَكَ فَوْقَهُ لئلا يَقَعَ، واللَّعِينُ الْمُنْصُوبُ في الزَّرْعِ، يُفَزَعُ به الطَّيْرُ، والضَّبْعُ، أو أُنْثَاهَا، وهما ضَبْعُطْرَانِ، ورأيتُ ضَبْعُطْرَيْنِ.

من باب: «قَبَعَثَرَى، وَضَبَغَطَرَى»، وكانت الزيادةُ في باب: «عَنْدَلَيْسٍ وَعَضْرَفُوطٍ» قبل الخامس أَسَوَّغَ منها في «قَبَعَثَرَى» بعدَ استيفاءِ حروفِ الكلمةِ والمَلالِ بطولها، فهذا ما أَدَّى إليه النظرُ واللَّهُ الموفقُ، ولم يكن سبيله أن يذكرَ حَنْدَقُوقًا معَ بناتِ الخمسة، لأنه من ذواتِ الأربعة، وكذا قرأته على أبي عليٍّ ورأيتُه في غيرِ نسخة.

* * *

[الأفعال المبدوءة بهمزة وصل]

قال أبو عثمان: واعلم أن الأفعال قد تُسَكَّنُ أوائلُها ويُلَحِقُونُها ألفَ الوصل، ولتلك الأفعالِ أُنْبِيَةُ كثيرةٌ سأخبرُك عنها إن شاء الله.

قال أبو الفتح: اعلم أن ألفَ الوصلِ همزةٌ تلحقُ في أولِ الكلمةِ توصُّلاً إلى النطقِ بالساكِنِ وهَرَباً من الابتداءِ به إذْ كان ذلك غيرَ مُمكنٍ في الطاقةِ فضلاً عن القياسِ.

وليس لقول مَنْ جَوَّزَ الابتداءَ بالساكِنِ من القَدَرِ ما يُتَشَاغَلُ بِإِفساده، وإنما سبيلُهُ في هذا سبيل مَنْ شَكَّ في المشاهداتِ من السُّوفِسْطِيَّةِ وَمَنْ ليس بكاملِ العقلِ.

وهذه الهمزةُ إنما حُرِّكَتْ لِسُكونِها وسُكونِ ما بعدها، وهى في الأصلِ زائدةٌ ساكنةٌ.

فإن قيل: أنت هربت من سكونِ النونِ في «انْفَعَلَ» فكيف زِدْتَ عليها ساكنًا آخرَ وهو الهمزة؟ قيل: هذه الهمزة وإن كانت ساكنةً فإنها إنما جِئَ بها قبلِ الساكنِ؛ لأنه قد عُلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بدَ من حذفِ أحدهما أو حركتهِ فالحركةُ والحذفُ لم يَصْلُحْ واحدٌ منهما في الحرفِ الساكنِ من الفعلِ لثلاثِ نزولِ بِنِيتهِ التي قد أُريدتْ له من سُكونِ أوله، فلم يبقَ إلا حذفُ الهمزةِ أو حركتها فلم يَجْزُ حذفُها؛ لأن ذلك كان يُوَدِّى إلى ما منه هُرِبَ وهو الابتداءُ بالساكِنِ، فلم يَبْقَ إلا حركةُ الهمزةِ فحرَّكتْ فانكسرت على ما يجبُ في الساكنين إذا التقيا.

فإن كان الحرفُ الذى بعدَ الساكنِ مفتوحاً أو مكسوراً فالهمزةُ مكسورةٌ نحو: «انطَلَقَ» ألا ترى أن الطاءَ مفتوحةً، وكذلك «اضْرِبْ» ألا ترى أن الراءَ مكسورةً وكذلك اذْهَبْ واركَبْ وما أشبه ذلك، فإن كان الحرفُ الذى بعدَ الساكنِ مضموماً ضُمَّتْ همزةُ الوصلِ كراهيةَ الخروجِ من الكَسْرِ إلى الضَّمِّ اللازمِ، وليس بينهما حاجزٌ

إلا حرف ساكن، والساكنُ ضعيف فكأن لا حاجز بينهما، وذلك قولُهُم: «أَقْتُلْ، أَسْتَخْرِجْ، أَنْطَلِقَ بِهِ».

فإن قلت: فقد قالوا: «فَخِذْ وَكَبِدْ» وهو «يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ» فخرجوا من الكسر إلى الضم؟ فليس ذلك بشيء، لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة والنصب والجر يزيلانها، وإنما يُكره من هذا ما كان لازما.

فأما حكاية بعضهم «زَيْبُرٌ»^(١) و«ضَيْبُلٌ» بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة.

فكذلك حكاية بعضهم «إِصْبَعٌ» بكسر الهمزة وضمّ الباء غير مُعَرَّج عليها لأنها لم يصحّ بها ثبوت، ولو صحّت لكانت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها.

وحكى بعضهم: ما رأيته مِنْذُ سِتٍّ وَمِنْذُ يَوْمَانِ، وهذا كله إذا صحّت به الرواية شاذ.

وحكى بعضهم «أَقْتُلْ» بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزا؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ. وإن كان له وجبة في القياس من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا.

فإن قلت: فقد قالوا: «أَغْرِي يَا امْرَأَةَ» فضمّوا الهمزة وإن كانت الزاى مكسورة. وقالوا: «امْشُوا» فكسروا الهمزة والشين مضمومة، وهذان مُطَرِّدان في بابهما، فإنه إنما جاز ذلك؛ لأن أصل الزاى أن تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مكسورة.

ألا ترى أنّ أصل «أَغْرِي: أُغْرِزُوى» بوزن «أَقْتُلِي»، وأصل «امْشُوا: امْشِيُوا» بوزن إضربوا، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاى واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين فسكنتنا وبعد كلّ واحدة منهما حرف ساكن فحذفنا لالتقاء الساكنين، فالكسرة في الزاى من أغزى عارضة كما أن الضمة في الشين من امشوا عارضة، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما.

* * *

(١) الزَيْبُرُ، كضَيْبُلٍ، وقد تضمّ الباء أو هو لَحْنٌ: ما يَظْهَرُ من دَرَرِ الثَّوبِ.

[تسكين أوائل الأفعال]

فإك قلت: ولم سَكَنُوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: إنما كان ذلك، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرُّفها، وأنها لا تتقارّ على حال واحد؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال، ألا تراهـم أمالوا مثل «صَارَ، وَطَابَ»، مع أن فيهما حرفاً مُسْتَعْلِياً؛ لأنهما فعـلان، ولم يُجِيزُوا ذلك في «صالح، وخالد» لأنهما اسمان. فإن قلت: ما تُنكرُ أن تكون الإمالة إنما حَسُنَتْ في مثل صَارَ وَطَابَ، لأن ألفهما منقلبة عن ياء، وألف «صالح وخالد» ليست منقلبة عن ياء؟ قيل: يدلّ على أنّ الإمالة لم تجب من أجل انقلاب الألف عن الياء، أنهم قد أمالوا «خَافَ» وأصل ألفه من الواو؛ لأنه من الخوف.

فإن قيل: فما تُنكر أن تكون الإمالة في خَاف إنما حدثت؛ لأن الواو كانت مكسورة في الأصل لأنها خَوْف؟ قيل: يدلّ على أنه لم تُمَلْ؛ لأن أصل حركة الواو الكسرة، أنهم قد أمالوا «طَابَ» وأصله «طَيَّبَ» بالفتح فأمالوا ولا كَسَر فيه.

* * *

[انكسار الحرف لا يجيز إمالته]

وأيضاً فإنّ انكسار الحرف لا يُجِيز إمالته، وليس هذا مذكور في الأسباب الستة الخادثة عنها الإمالة، وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل الحرف الممال أو بعده لا فيه، نحو: «عَمِيد، وهذا حَيْتَم»، فلما كانت الأفعال غير لازمة لموضع واحد ولا مُتقارّة على سنن، تسلّط عليها الإعلال والتوهين فشجّعهم ذلك على أن سَكَنُوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال.

* * *

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمّا دخول هذه الهمزة في نحو «اضْرِبْ واقتل» وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن، فإنما وجب؛ لأن حرف المضارعة حُذِفَ لئلا يلتبس الأمر بالخبر، فلما حُذِفَ الحرف لم يَجْزِ الابتداء بالساكن، فجِئء بالهمزة فقالوا: «اقتل، واستخرج، وانطلق» ونحو ذلك.

* * *

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت: فإن الأسماء لا تتقار على حالة واحدة، وقد يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والتسبب، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه؟

قيل: إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت، فهي - لقوتها وتمكّنها وأنها الأول وهي مستغنية عن الأفعال - أثبت من الأفعال، وهي في الصحة أقعد، والاعتلال منها أبعد، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها. كان بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب، ألا ترى أن الفعل ثانٍ للاسم، وهو وإن كان أضعف منه، فإنه أقوى من الحرف، وقد يكون الاسم خبراً كما يكون الفعل خبراً نحو قولك: «زَيْدٌ أبوكَ» و«زَيْدٌ قامَ» وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف.

* * *

[الأسماء العشرة المبدوءة بهمة الوصل]

فلما كان بين الاسم والفعل هذا التقارب، ولحق الاسم ذلك الاعتلال، اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أولها وأحقوها همزة الوصل، ولم يستنكر ذلك فيها مع ما ذكرنا، كما لم يستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠] و﴿يَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ﴾ [الكهف: ٥٢]، ونحو قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ ألماً تصحُ والشيبُ وازعُ^(١)

(١) القائل هو النابغة الذبياني من قصيدة له يعتذر للنعمان بن المنذر، والوازع: الزاجر عن اللهو والصبا: جهالة الفتوة. ومعنى البيت: عاتبت شيبى على ما كان من جهالتى وقلت لائماً نفسى: لأن لم أفق من غفلتى.

والبيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني فى: (ديوان ٣٢، والأضداد ١٥١، وجمهرة اللغة ١٣١٥، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، والدرر ١٤٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢، شرح التصريح ٤٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٨١٦/٢، ٨٨٣، والكتاب ٣٣٠/٢، ولسان العرب ٣٩٠/٨ مادة «وزع»، ٧٠/٩ «خشف»، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١١١/٢، والإنصاف ٢٩٢/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورصف المباني ٣٤٩، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، ٥٧٨/٣، وشرح شذور الذهب ١٠٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٧، وشرح المفصل ١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٤٧/٨، ومغنى اللبيب ٥٧١، والمقرب ٢٩٠/١، ٥١٦/٢، وجمع الهوامع ٢١٨/١).

وكما وصفوا بالفعل فى قولهم: «مررتُ برجلٍ يأْكُلُ» والإضافةُ والوصفُ إنما أصلُهُما للأسماء.

وتلك الأسماء «ابنٌ وابنةٌ وامرؤٌ وامرأةٌ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ واسْتِ وأيْمٌ، وقالوا: ابْنُكُمْ» يعنون الابنَ.

قال الشاعر:

وهلْ لى أُمٌ غيرُها إنْ تَرَكتُها أبى الله إلا أنْ أكونَ لها ابْنُما^(١)

وقال الآخر:

فقال فريقُ القَومِ لما نشدْتُهُم نعم وفريقٌ لايمُنُ الله ما اندرى^(٢)
وهذه الأسماء كُلُّها معتلَّةٌ، أمَّا ابنٌ وابنةٌ وابْنُكُمْ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ وأيْمٌ واسْتِ،
فمحذوفاتُ اللامات يدل على ذلك أن «ابنا» من البُنوة واللام فيه واو؛ لأن موثَّثةً بِنَتْ،
والتاء إنما تُبدلُ من الواو دون الياء فى غالب الأمر، وكذلك «ابنةٌ وابْنُكُمْ» مثله والميم
زائدة وليست بدلًا من لام الفعل على حدِّ ما كانت الميمُ فى «فَم» بدلًا من عين الفعل؛

(١) القائل هو المتلمس، واسمه جرير بن عبد المسيح، خال طرفة بن العبد، وكان فى زمن عمرو بن هند ملك الحيرة، وصاحب يومى البؤس والنعيم المشهورين فى الجاهلية، وتوفى قبل البعثة. وابنما، أصله «ابن» زيدت فيه الميم للمبالغة.

والبيت من الطويل، وهو للمتلمس فى: (ديوان ٣٠)، والأصمعيات ٢٤٥، وخزانة الأدب ٥٨/١، ٥٩، والمقاصد النحوية ٥٦٨/٤، والمقتضب ٩٣/٢. وبلا نسبة فى: (الخصائص ١٨٢/٢، وسر صناعة الإعراب ١١٥/١، وشرح الأشموني ٨١٦/٣، وشرح المفصل ١٣٣/٩).

(٢) القائل هو نصيب الأكبر مولى بنى مروان، ويكنى أبا الحنساء، وقد على عبد العزيز بن مروان فى مصر فاشتراه وأعتقه وأكرمه.

والبيت من الطويل، والشاهد فيه قوله: «ليمن الله» حيث حذف ألف أيمان لأنها ألف وصل. والبيت لنصيب فى: (ديوانه ٩٤، وتخليص الشواهد ٢١٩، والدرر ٢١٦/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٩٩/١، والكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، ولسان العرب ٤٦٢/١٣ «يمن»، ومغنى اللبيب ١٠١/١).

وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٤٠٧/١، ورسف المباني ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١١٥، ١٠٦/٤، ٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٠/٢، وشرح المفصل ٣٥/٨، ٩٢/٩، والكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤ واللمع فى العربية ٢٦٠، ٣١٣، والمقتضب ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، وجمع الهوامع).

لأنها لو كانت بدلا، لجرَتْ مجرى اللام، فكانت اللام من أجل ذلك كأنها ثابتة، لأن الشيء إذا أبدل منه لم يحذف وإنما جرى بشيء فوضع موضعه فجرى مجراه.

ولو كانت الميم في «أينم» بدلا من اللام، لكانت اللام في حكم الثابت، وبطل جواز دخول همزة الوصل في أول «أينم»؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام ولا تدخل من الأسماء إلا على المحذوفات ما خلا «أمرأ» وسنذكره، ألا ترى أنك تقول في النسب إلى ابن: ابني، فتقر الهمزة ما دامت اللام محذوفة، فإن رددت اللام حذفت الهمزة؛ لأنها لا تجتمع مع اللام، وذلك قولهم: «بنوي» واثنان واثنان من نيت الشيء، فالمحذوف اللام وهي ياء لظهورها في نيت فأما من قال: «بنت وئنتان» فليست اللام عنده محذوفة، على حد قول من قال: «ابنة واثنان» بل التاء في بنت وئنتان للإلحاق، بمثل «جلس^(١) وضرس» والتاء فيهما بدل من لام الفعل وليست علامة للتأنيث كما تكون في «ابنة واثنان» لكون ما قبلها في «بنت وئنتان»، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

وقال سيويه: لو سميت رجلا «ببنت وأخت لصرفته»، ولو كانت التاء علامة للتأنيث لما استجازوا صرفه، كما أنه لو سماه بثبة لما صرفه؛ قال سيويه: لأنها بمنزلة التاء في عفريت وسنبطة، ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا في المؤنث، جرى مجرى علامة التأنيث، وقد بينت هذا في موضع آخر.

والقول في «أخت وهنت» كالقول في «بنت» لا فصل بينهما ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت «ياء» لانكسار الباء، وجب عليه أن يقول: إن المحذوف من «عضة» ياء، ولكان يجب أن تكون السين من سنة مضمومة؛ لأنه من الواو، وهذا تخليط فاحش، وقد حكى عن بعض متقدمي أهل العلم، أفلم ير إلى قول الراجز:

هذا طريق بأزم المأزم عِصَوَاتُ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(٢)

(١) المجلس، بالكسر: كساء على ظهر البعير تحت البردعة، ويُسَطُّ في البيت تحت حر الثياب. الضرس، كالضرب: العض الشديد بالأضراس، واشتداد الزمان.

(٢) العضوات، جمع عضة، والعضة من شجر الطلح، وهي ذات شوك. ويأزم: يعض. واللهازم جمع لهزمة، وهي مضغة في أصل الحنك. والرجز بلا نسبة في: (جمهرة اللغة ٢٨٩)، وجواهر الأدب ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، والخصائص ١٧٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٥، والكتاب ثعلب ٤٤/١، والمخصص ٧/١٤، وتاج العروس «أزم»، «عضه».

فالساقط واو، وإن كان أولها مكسورا وقال الآخر:

قَدْ حَالَ دُونَ دَرِيسِيهِ مُؤَوَّبَةٌ نِسْعٌ لَهَا بَعْضَاهُ الْأَرْضُ تَهْزِيزٌ^(١)
فالساقط على هذا القول من عِضَةٍ هاء، وعلى هذا قالوا: «بغير عاضَةٍ» إذا أَكَلَ
العِضَاهُ، وليس هنا للياء مدخل، وقالوا في جمع «سنة: سَنَوَاتٌ»، فالساقط واو كما
تَرَى، وإن كانت السين مفتوحة.

واسمٌ: محذوف اللام لقولهم: «سَمَّيْتُ وَأَسْمَاءُ»، فهذا بمنزلة «دَمَيْتُ وَدِمَاءٌ»،
والمحذوف منه واو؛ لأنه من السُّمُوِّ والرَّفْعَةِ، وفيه لغاتٌ: «اسمٌ وَسِمٌ وَسُمٌ».
وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي أنه يقال: «سُمِّيَ» بوزن
«هُدًى»، وقال الراجز:

وَعَامُنَا أَعْجَبْنَا مُقَدَّمُهُ يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابٌ سِمُهُ^(٢)
وقال الآخر:

باسم الذي في كل سورة سمه^(٣)

بكسر السين وضمها.

(١) الراجز هو المتنخل الهذلي، وهو مالك بن عومير، شاعر من شعراء هذيل. والرئيس: الثوب الخلق.
والمؤوبة: ريح تأتي مع الليل. النسع والمسع: ريح الشمال. والعِضَاهُ: كلا شجر له شوك.
والتهزيز: التحريك.

والبيت من البسيط، وهو للمتنخل في: (شرح أشعار الهذليين ١٢٦٤، ولسان العرب ٢٢١/١،
«أوب»، ٤٢٣/٥ «هز»، ٧٩/٦ «درس»، ٣٥٣/٨ «نسع»، ٥٢/١٤ «أوا»، وتاج العروس
٣٧/٢ «أوب»، ٣٨٥/١٥ «هز»، ٦٧/١٦ «جرس»، ١٩٩/٢٢ «مسع».)

وللهذلي في: (المخصص ٨٥/٩، ٣/١٧، والمذكر والمؤنث للأباري ٤٠٤). وبلا نسبة في:
(تهذيب اللغة ١٠٥/٢، ٣٢٧/٧، وجمهرة اللغة ٨٤٣، وتاج العروس ٤٠٥/٩ «خذ».)

(٢) البيت لرؤية في: (ديوانه ١٥٠، وتهذيب اللغة ٧٠/٦، ٢٦٧). وبلا نسبة في: (جمهرة اللغة
٤٩٦، ١٣٠٦، ولسان الميزان «قرضب»، «سما».)

(٣) معنى البيت: يقول: باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة.

وهو بلا نسبة في: (لسان العرب ٤٠١/١٤، ٤٠٢ «سما»، وأسرار العربية ٨، والإنصاف ١٦،
وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٨/٢، وشرح شواهد الشافية ١٧٦، وشرح المفصل ٢٤/١،
والمقتضب ٢٢٩/١، ونوادر أبي زيد ١٦٦، وتاج العروس «سما»، وأساس البلاغة «قرم».)

فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فَدَعَّ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاعْمِدْ لِمَدْحَةٍ خَيْرَ مَعَدٍّ كُلِّهَا حَيْثُمَا انْتَمَى
لأَعْظَمِهَا قَدْرًا وَأَكْرَمِهَا أَبَا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنَهَا سَمًا^(١)

ويروى سِما بكسر السين، فَمَنْ كَسَرَ السين فالألف عنده للوصل بمنزلة الألف في قول الرَّاجِزِ:

يا دارَ عَمْرَةٍ من مُخْتَلِّها الجَرَعَا^(٢)

ولا يجوز أن تكون لَامُ الفعل؛ لأنَّا لم نَعْلَمْهُمْ قالوا: هذا «سِما» بوزن «رِضًا»، وأما من ضمَّ السين فقوله عندي يحتمل أمرين: أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل بمنزلتها في قول مَنْ كَسَرَ السين، والوجه الآخر أن تكون لَامُ الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي «انْتَمَى» ويكون هذا التأويل على قول من قال: «هذا سِما» بوزن «هَدَى» إلا أنه حَذَفَ اللام لالتقاء الساكنين، «وَأَيْمٌ» محذوفة من «أَيْمِنَ»؛ كَثُرَتْ في الْقَسَمِ وعُرف موضعها وحذفت همزتها، وهي جمع يمين. وقال أبو النجم:

يبرى لها من أَيْمِنٍ وأشْمَلٍ^(٣)

ويقولون: «أَيْمِنُ الله، وأَيْمٌ الله، ومُ الله، ومِ الله» يريدون «أَيْمِنُ الله»، وقال قوم: «إن مُ الله، ومِ الله» محذوفة من قولهم: «مُنُ الله» والأوَّل هو الوجه.
وكان أبو العباس يُنْكِرُ أن يكونَ جَمْعُ يَمِينٍ، قال: لوَصِّلْهم الألف، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم: «مُ الله ومِ الله».

(١) البیتان من الطویل، وهما لرجل من کلب فی: (النوادر ١٦٦). وبلا نسبة فی: (شرح شواهد الشافیه ١٧٧، ولسان العرب ١٤/٤٠٢ «سما»، والمقتضب ١/٢٣٠).

(٢) البیت للقیط بن بکر شاعر جاهلی قديم مقل. والشاهد من قصیده کتبها لقومه یحذرهم کسری. وهو فی: (تاج العروس ٢٠/٤٣٣ «جرع»). وليس فی دیوانه. والجرع: موضع.

(٣) أَيْمِن: جمع یَمین. وأشْمَل: جمع شمال. والرجز لأبى النجم فی: (خزانة الأدب ٦/٥٠٣، ولسان العرب ٣/٣٦٤ «شمل»، والخصائص ٢/١٣٠، وشرح أبيات سیبویه ٢/٢١٥، وشرح شواهد المغنی ١/٤٥٠، والطرائف الأدبية ٦٣، والکتاب ١/٢٢١، ٣/٢٩٠، ٦٠٧، والمخصص ٢/٣، ١٢/١٧، وديوان الأدب ٢/٢٦٧، ومجمل اللغة ١/٤٣٢، ٣/٢٤١، ومقاييس اللغة ١/٤٥٤، ٣/٢١٦، ٣١٠). وبلا نسبة فی: (الإنصاف ١/٤٠٦، وشرح المفصل ٥/٤١، والمخصص ٧/١٥٩).

وأما استُ، فمحذوفة اللام وهى هاء، ومما يدلُّ على ذلك قولهم فى تحقيرها: سُنَّهَةٌ وفى جمعها أَسْتَاه، وقالوا: «رَجُلٌ أَسْتُهُ وَسُنَّتُهُمَّ»، وقد قالوا: «سَّة» فى معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذِّ، ولم يأت من الأسماء ما حُذِفَتْ عينه إلا هذا الحرفُ.

وقولهم: «مُذٌّ» لأنها محذوفة من مُنْذٌ، جاء فى الحديث: «العَيْنَانِ وكَاءُ السَّهِّ»، قال الراجز:

أَذُعُ أُحْيِحَا بِاسْمِهَا لَا تَنْسَهُ إِنَّ أُحْيِحَا هِى صِبْبَانُ السَّهِّ (١)
وأنشد أبو زيد:

رِقَابٌ كَالْمَوَاجِنِ خَاطِيَاتٍ وَأَسْتَاهُ عَلَى الْأَكْوَارِ كُومٌ (٢)
فأما قولهم: «أَمْرُوٌّ وَأَمْرَاءُ» فإنما أسكنوا أولها وإن كانا تامين غير محذوفين؛ لأنك أدخلت الألف واللام فقلت: «الْمَرْءُ وَالْمَرْأَةُ» ثم خففت الهمزة بأن حذفها وألقيت حركتها على الراء فقلت: «جاءنى المرءُ، ورأيتُ المرءَ، ومررتُ بالمرءِ».

فلما كانت الراء التى هى عينُ الفعلِ قد تُحَرِّكُ بحركة الإعراب وكثرت هذه الكلمة فى كلامهم حتى صارت عبارة عن كلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ النَّاسِ أَعْلَوْهَا لكثرة استعمالهم إياها، فشَبَّهُوا الراء فى قولهم: «الْمَرْءُ وَالْمَرْءُ، وَالْمَرْءُ بِالْخَاءِ فِى الْأَخِ وَالْأَخُ وَالْأَخُ» فَأَتَّبَعُوا عَيْنَهَا حركةً لَامِهَا فقالوا: هذا «أَمْرُوٌّ، ورأيتُ امرأً، ومررتُ بامرئٍ» كما قالوا: «هذا أخوك، ورأيتُ أخاك، ومررت بأخيك»، وألفه وألفُ أَيْنِمْ مكسورة على كُلِّ حالٍ؛ لأن الضَّمَّةَ فيه عارضةٌ للرفع غير لازمة، وليس كذلك «أَقْتُلْ».

(١) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ١٣/٤٩٥ «سته»، وتهذيب اللغة ٥/٣٥٠، وكتاب العين ٣/٤٦٦، والكتاب ٣/٤٥١، والمقتضب ١/٢٣٣، وتاج العروس «سته»).

(٢) اختلفت المراجع فى قائل البيت. والمواجن جمع ميجنة، وهو المدقة التى للقصار. خاطيات: كثيرة اللحم. الأكوار: جمع كور، وهو الرجل بأداته. كومٌ: ضخام الأسمنة، الذكر أكووم، والناقعة كوماء.

والبيت من الوافر، وهو لعامر بن عقيل السعدى فى: (لسان العرب ١٣/٤٤ «وجن»، ٤٩٥ «سته»).
ولعامر بن الطفيل فى: (ديوانه ١٣٢، وتاج لعروس «خطى»، ولسان العرب ١٤/٢٣٢ «خطا»).
ولعلى بن طفيل السعدى فى: (تاج العروس «وجن»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ١٢/٥٢٩ «كوم»، وتهذيب اللغة ١٠/٤٨، ١١/٢٣، والمخصص ١٣/٤٩، وتاج العروس «كوم»).

فلما اعتلّ هذا الاسم بإتباع حركة عَيْنه حركة لَامِه وكَثُر استعمالُه أَسْكَنُوا أَوَّلَه وأَلْحَقُوهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وليس كذلك «أَبْنُمُ»؛ لأنه لم يكثر كَثَرَةُ امْرِئٍ؛ ولأنه لا هَمْزَةُ يُذْهِبُهَا التَّخْفِيفُ فِيهِ، فَلَا مُمْحَذُوفَةٌ لَا مَحَالَةَ.

قال أبو العباس: ولم يُلْحَقْهُمَا فِي «أَبٍ» وَلَا «أَخٍ»؛ لَأَن فِي أَوَّلِهِمَا هَمْزَةٌ، فَكُرِهُوا اجْتِمَاعُ هَمْزَتَيْنِ فَتَنْقَلِبُ الثَّانِيَةُ يَاءً، وَهَذَا قَوْلٌ كَمَا تَرَاهُ؛ لِأَنَّا قَدْ رَأَيْنَاهُمْ قَالُوا: «دَمٌ، وَغَدٌ، وَيَدٌ، وَهَنٌ» وَنَحْوَ ذَلِكَ فَلَمْ يُلْحَقُوهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ.

ولكن القول عندى فى ذلك: أن هَمْزَةَ الْوَصْلِ قَدْ عَاقَبَتِ الْأَصْلَ فِي قَوْلِهِمْ «أَبْنِيَّ وَبَنَوِيَّ» فَكَأَنَّهَا مِنَ الْأَصْلِ، فَمَنْ أَلْحَقَهَا فِي هَذِهِ الْمَحْذُوفَاتِ فَأَشَبَّهَهَا بِالْفِعْلِ مِنْ قَبْلِ الْإِعْتِلَالِ، وَمَنْ لَمْ يُلْحَقْهَا فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا لَوْ جَاءَتْ لَكَانَتْ كَالْعَوَظِ مِنَ الْمَحْذُوفِ فَكَأَنِّي عِنْدَ إِيْتَانِي بِهَا أَرَدْتُ الْحَذْفَ ثُمَّ أَتَيْتُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ فَكَأَن لَمْ أَحْذِفْ، وَهَذَا نَقْصٌ مَا قَصَدْتُ لَهُ مِنَ الْحَذْفِ.

ألا ترى أنهم قالوا فى النَّسَبِ إِلَى يَدٍ «يَدَوِيَّ»، فتركوا عَيْنَ الْفِعْلِ مُحَرَكَةً بَعْدَ الرَّدِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَوَحَذَفُوا الْحَرَكَةَ عِنْدَ رَدِّ اللَّامِ لَكَانَتْ اللَّامُ كَأَنَّهَا لَمْ تُرَدْ؛ لِأَنَّهَا قَدْ عَاقَبَتْ الْحَرَكَةَ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْحَرَكَةَ بَعْدَ الرَّدِّ كُنْتَ لِحَذْفِكَ إِيَّاهَا كَمَنْ لَمْ يَرَدْ، وَصَارَ رَدُّكَ كَلَا رَدِّ.

وهذا قول أبى على فيما أَخَذْتَهُ عَنْهُ وَهُوَ يَشْهَدُ بِصِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ فِي تَبْقِيَةِ الْحَرَكَةِ الَّتِي حَدَثَتْ بَعْدَ الْحَذْفِ إِذَا رَدَّ إِلَى الْكَلِمَةِ مَا حُذِفَ مِنْهَا، وَأَبُو الْحَسَنِ يَذْهَبُ إِلَى حَذْفِ مَا وَجَبَ بِالْحَذْفِ عِنْدَ رَدِّ الْمَحْذُوفِ، فَيَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى يَدٍ: «يَدَوِيَّ» وَفِي غَدٍ «غَدَوِيَّ» وَالْقَوْلُ قَوْلُ سَبِيوِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ لَمَّا رَدَّ الْحَرْفَ الْمَحْذُوفَ بَقِيَ الْحَرَكَةُ الَّتِي أَخَذْتُهَا الْحَذْفُ بِحَالِهَا قَبْلَ الرَّدِّ فِي قَوْلِهِ:

يَذِيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا^(١)

(١) يذيان: مثنى «يداء»، فلما نثى قلبت ألفه ياء «كفتيان» لأن أصلها ياء. محلم: أحد ملوك اليمن. وضامه: ظلمه. ضهده: قهره.

والبيت من الكامل. وهو بلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٤٧٦/٧، ٤٨٥، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣، وشرح شواهد الشافية ١١٣، وشرح المفصل ٨٣/٥، ٥/٦، ٥٦/١٠، ولسان العرب ٤٢٠/١٥ «يدى»، والمقرب ٤٢/٢).

فتحريكه الدال بعد رد الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيويه من تَبْقِيَةِ الحركة بعد الرّدّ.

قال أبو علي:

فإن قيل: فما تصنع بقول الراجز:

لا تَقْلُوهَا واذْلُوهَا دَلُّوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَحَاهُ غَدُوا^(١)
وبقول الآخر:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلها بها يومَ حَلُّوها وغَدُوا بَلَّاقُ^(٢)
ألا ترى أنه قد ردّ اللام في غدٍ وحذف حركة العين، فهذا يشهد بصحة قول الأخفش، فالجواب: أن الذي قال: «غَدُوا» ليس من لُغَتِهِ أن يقول: «غَدٌ»، فيحذف، بل الذي يقول: «غَدٌ» غيرُ الذي يقول: «غَدُوا».

وإنما شرحتُ لك أحكامَ هذه الأسماء؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب، فأردت أن أبينها لما اتّصلت بهذا الموضع.

* * *

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول: إنّ هذه الأسماء لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف والتغيير أُسكنتُ

(١) فلا الناقة يقولها: إذا ساقها وطردها. دلوث الناقة: سقتها سوقا رفيقا. وغَدُوْ، أصل غدٍ، حذفوا الواو بلا تعويض. يقول: لا تسوقها بعنف وسوقوها برفق فأمامكما اليوم والغد. والراجز بلا نسبة في: (لسان العرب ٦٥١/١٢ «يوم»، ٢٦٧/١٤ «لا»، ١١٧/١٥ «غدا»، وتخليص الشواهد ١٨٠، وجمهرة اللغة ٦٧١، ٦٨٢، ١٠٦١، ١٢٦٦، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، ٢١٧، وشرح شذور الذهب ٥٧٥، وشرح شواهد الشافية ٤٤٩، وشرح المفصل ٢٣/١، ٨/٥، والمقتضب ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، والمتع في التصريف ٦٢٣/٢، والمختص ٦٠/٩، وتاج العروس «غدا».

(٢) القائل هو لبيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات أدرك الإسلام وأسلم وتنسك. والبيت من الطويل، وهو للبيد في: (ديوانه ١٦٩، وأمالى المرتضى ٤٥٣/١، وشرح المفصل ٤/٦، والشعر والشعراء ٢٨٤/١، ولسان العرب ١١٦/١٥ «غدا»). ولذى الرمة في: (ملحق ديوانه ١٨٨٧). وبلا نسبة في: (خزانة الأدب ٤٧٩/٧، والكتاب ٣٥٨/٣).

أوائلها ودخلتها همزة الوصل.

* * *

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل]

فأما إحداهم همزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو: «انطلق أنطلقا، واستخرج استخرجا» فإنه مُطَرَّدٌ فيها؛ لأنها ثابتة في الأفعال، فجاءت في المصادر، وهذا نظير قولهم: «لُذْتُ لِيَاذَا» فأعلوا المصدر لاعتلال لُذْتُ، ويقولون: «لَاوَذْتُ لَوَاذَا» فَيُصَحِّحُونَ المصدرَ لصحة الفعل، وهذا لا يدلّ على أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل وإن كان في الاعتلال محمولا عليه؛ لأنهم قد أعلّوا «يَقُومُ» لاعتلال «قَامَ» وليس أحدٌ يقول: إِنَّ «يَقُومُ» مُشْتَقٌّ من «قَامَ» ولكن - لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد، ويقع بعضها موقع بعض فيغني غناءه ويسدُّ مسدّه ووجب في بعضها اعتلال - أجرؤة على الجميع لثلا يختلف الباب.

قال أبو علي: ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة من «يُكْرِمُ» أثبتوها في «إِكْرَامٍ» فكان ذلك كالعوض من حذفها؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة كانت لذلك كالثابتة في الباقي.

* * *

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء، فأما الحروف فلم تدخل هذه الهمزة في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف ولكنها فتحت للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعا للتعريف بمنزلة «قَدْ» في الأفعال ولكن هذه الهمزة لما كثرت في الكلام وعُرف موضعها - والهمزة مُسْتَقْلِلَةٌ - حُذِفَتْ في الوصل، لضرب من التخفيف، قالوا: والدليل على ذلك، أن الشاعر إذا اضطرّ فصلها من الكلمة كما يفصل «قَدْ» من ذلك قوله:

عَجَلْنَا لَنَا هَذَا وَأَحَقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَحَلٍّ^(١)

(١) اختلفت المراجع في نسبة هذا الرجز. فهو لغيلان بن حريث في: (الدرر ٢٤٥/١)، والكتاب =

ففصلها في البيت الأول، ثم ردّها في أول الكلمة بعد؛ لأنها مرّت في البيت الأول، فكانها لما تباعدت أنسيها أو لم يعتدّ بها، وهذا أحد ما يدلّ عندي على أنّ ما كان من الرّجَز على ثلاثة أجزاء فهو بيتٌ كامل وليس بنصف بيت على ما ذهب إليه أبو الحسن، ألا ترى أنه ردّ «ال» في أول البيت الثاني؛ لأنّ الأوّل بيت كامل، وقد قام بنفسه وتمّت أجزاؤه؛ فاحتاج في ابتداء البيت الثاني إلى أن يعرف الكلمة التي في أوله فلم يعتدّ بالحرف الذي قد كان فصله؛ لأنهما ليسا في بيت واحد.

ولو كان هذان البيتان بيتا واحدا كما يقول من يخالف، لما احتاج إلى ردّ حرف التعريف؛ ألا ترى أنّ عبدا لما جاء بقصيدة طويلة الأبيات وجعل آخر المصراع الأول «ال» لم يعتدّ بالحرف في أول المصراع الثاني لما كانا مصراعين، ولم يكن كل واحد منهما بيتا قائما برأسه، وذلك قوله:

يا خليلي أربعا واستخبراً أَلْ مَنَزَلَ الدارس من أهل الحلال
مثل سَحْقِ البَرْدِ عَفَى بعدك أَلْ قَطَرُ مَغْنَاهُ وتأويبُ الشّمال
ولقد يغنى به جيرانك أَلْ حُمُوكُ منك بأسباب الوصال^(١)
تطرّد هذه القصيدة وهي بضعة عشر بيتاً^(٢) على هذا الطراز إلا بيتا واحدا.

١٤٧/٤ =، والمقاصد النحوية ٥١٠/١). وبلا نسبة في: (لسان العرب ٦/١٥ «طرا»، ورصف المباني ٤، ٧٠، ١٥٣، وشرح الأشموني ٨٣/١، والكتاب ٣/٣٢٥، واللامات ٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٢١، والمقتضب ٨٤/١، ٩٤/٢، وجمع الهوامع ٧٩/١، وكتاب العين ١٣٤/٦، وتاج العروس «طرا»).

(١) القائل هو: عبید بن الأبرص بن عوف من بنی أسد، من فحول شعراء الجاهلية. وقد على النعمان في يوم يؤسه فقتله.

قال البغدادی فی خزانة الأدب فی شرح الأبيات: ينادى ويخاطب المثنى على عادة العرب في ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذي أصبح كالثوب الخلق تحت آثاره الأمطار ورياح الشمال، والسؤال عن خبره وخير من كانوا فيه. وهذا المنزل قد يعنى به جيرانك المتمسكون بوصالك. والأبيات من الرمل المرفّل. وهو لعبيد بن الأبرص في: (ديوانه ١٢٠، وخزانة الأدب ٧/١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٣٣، وشرح المفصل ٩/١٧، والمقاصد النحوية ٥١١/١). وبلا نسبة في: (رصف المباني ٧١، وشرح الأشموني ٨٣/١).

(*) القصيدة عدتها سبعة عشر بيتا.

وهو قوله:

فَانْتَجَعْنَا الْحَارِثَ الْأَعْرَجَ فِي جَحْفَلٍ كَاللَّيْلِ خَطَارِ الْعَوَالِ^(١)
فهذا ما عندى فى هذا، وقد كان أبو على يحتج أيضا على أبى الحسن بشيء غير
هذا، وليس هذا موضع ذكره لئلا يعظم تشعب هذا الكتاب.
وقوله: «المُسِكُو» أراد «المسكون» ولكن حذف النون لطول الاسم لا للإضافة،
وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر:

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة لا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَظْفٌ^(٢)
وقرأ بعضهم: «والمقيمي الصلاة» بالنصب، وإنما شُبِّهَتِ الألف واللام فى أوائل هذه
الأسماء «بالذى» فحذفت النون منها كما حذفت لطول الاسم من قول الشاعر:
أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ^(٣)

(١) القائل هو عبيد بن الأبرص. وانتجعنا: أتينا نطلب معروفًا. والجحفل: الجيش الكبير. حطار:
الرمع الخطاء، ذو اهتزاز شديد. والعوالى عالية، وهى القناة المستقيمة، وهى هنا الرماح. والبيت
من الرمل. وهو لعبيد بن الأبرص فى: (ديوانه ١١٧، وتاج العروس ٢٣٤/٢٢ «نجع». وبلا نسبة
فى: (لسان العرب ٣٤٨/٨ «نجع»).

(٢) البيت من المنسرح. وهو لعمر بن امرئ القيس فى: (خزانة الأدب ٢٧٢/٤، ٢٧٤، ٢٧٦،
والدرر ١٤٦/١، وشرح شواهد الإنصاف ١٢٧). ولقيس بن الخطيم فى ديوانه ١١٥، وملحق
ديوانه (٢٣٨). ولعمر بن امرئ القيس بن الخطيم فى: (لسان العرب ٣٦٣/٩ «وكف».)
ولشريح بن عمران، أو لمالك بن العجلان فى: (شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١). ولرجل من
الأنصار فى: (خزانة الأدب ٦/٦، والكتاب ١٨٦/١). وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٣٢٤،
وإصلاح المنطق ٦٣، وجواهر الأدب ١٥٥، وخزانة الأدب ١٢٢/٥، ٤٦٩، ٢٩/٨، ٢٠٩،
ورصف المباني ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢، والكتاب ٢٠٢/١، والمقتضب ١٤٥/٤،
والمحتسب ٨٠/٢، وجمع الهوامع ٤٩/١). والشاهد فيه قوله: «الحافظو عورة العشيرة»
حيث حذف النون من «الحافظون» ونصب «عورة». وقال سيبويه: لم يحذف النون للإضافة -
كما يقتضى القياس - ولكن حذفوها كما حذفوها فى «الذين» و«الذين» حيث طال الكلام،
وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. انظر: (الكتاب ١٨٦/١) ويروى «ولف» مكان
«نطف».

(٣) البيت من الكامل، وهو من قصيدة للأخطل يهجر جريرا ويفتخر على قيس.
والبيت للأخطل فى: (ديوانه ٣٨٧، والاشتقاق ٣٣٨، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٦/٦، والدرر =

وقال الأشهب بن رُمَيْلة:

فإنَّ الذی حانتْ بفلجِ دماؤهم همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ
همُ ساعدُ الدهرِ الذی یقتدی به وما خیرُ كفٍّ لا تنوءُ بساعدٍ
أسودُ شرٍّ لاقتْ أسودَ خفیةٍ تساقوا على حرِّ دماءِ الأسودِ^(١)

يريد «الذين» كما أراد الأخطل «الَّذان»، وفي قوله: «المسكو» عندي شيء ليس في قوله:

الحافظو عَوْرَةَ العشيرة...

وذلك أن حرف التعريف في أول «المسكو» في المصراع الأول، وبقيّة الكلمة في المصراع الثاني، والمصراع كثيرًا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتًا كاملاً، وكثيراً ما تُقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر:

لَتَسْمَعَنَّ وشيكا في ديارِكمُ الله أكبرُ يا ثاراتِ عثمان^(٢)

= ١٤٥/١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢، وشرح التصريح ١٣٢/١، وشرح المفصل ١٥٤/٣، ١٥٥، والكتاب ١٨٦/١، ولسان العرب ٣٤٩/٢ «فلج»، ٢٣٣/١٤ «حظا» ٢٤٥/١٥، «لذي»، والمقتضب ١٤٦/٤.

وبلا نسبة في: رصف المباني ٣٤١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٨٤، والمحاسب ١٨٥/١.

(١) الأشهب بن رميلة، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم، ورميلة أمه وكان الأشهب يهاجى الفرزدق.

والأبيات قالها الأشهب في قوم قتلوا بفلج. تنوء بساعد: تنهض به مثقلة. وسرى: موضع تأوى إليه الأسود. والحد: الغيظ والحدق.

والأبيات من الطويل، للأشهب بن رميلة في: (خزانة الأدب ٧/٦، ٢٥ - ٢٨، ١٤٦/٣، «حرد»، ٢٣٧/١٤ «حرد»، ٢٤٦/١٥ «لذا»، والمؤتلف والمختلف ٣٣، والمحاسب ١٨٥/١، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١، ٤٨٣، والمقتضب ١٤٦/٤، وأمالى القالى ٨/١). وللأشهب أو لحريث بن مخفض في: (الدرر ١٤٨/١). وبلا نسبة في: (الأزھية ٢٩٩، وخزانة الأدب ٣/٣١٥، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨، والدرر ١٣١/٥، ورصف المباني ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢، وشرح المفصل).

(٢) القاتل هو: حسان بن ثابت، وهذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان. وشيكا: سريعا. الثارات جمع ثار: وهو الطلب بالدم، وقيل: الدم نفسه. والبيت من البسيط. وهو =

وقد أجاز أبو الحسن الخرم في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل، وجاء ذلك في الشعر، قال الراعي:

وعاشرة وهو قد خافها فهو يسبس أو ينقر^(١)
وقال امرؤ القيس:

وعين لها حذرة بذرة شقت ماقبها من أخر^(٢)
فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزة في أول المصراع، دل ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه.

وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتنزل المصراعان لذلك منزلة البيتين، فلما كان أول «المسيكو» في المصراع الأول، وباقيه في المصراع الثاني، وهما كالبيتين المنفصلين، ازدادت الكلمة طولاً، فازداد حذف النون جوازاً، وليس «الحافظو» كذلك؛ لأن الكلمة بكمالها في المصراع الأول، فلم تطل طول «المسيكو»، وهذا فصل فيه طول، وكلا الاسمين إنما وجب فيه الحذف لطوله.

وأقول: إن اتصال الألف واللام بالاسم أشد من اتصال «قد وسوف» بالفعل.

والدليل على ذلك أنهم يقولون: «مررت بالرجل» فيوصلون عمل الباء إلى الاسم ولا يعتدون الألف واللام فاصلاً، ولو كانتا فاصلاً لم يحجز فصلهما بين الجار والمحرور،

= لحسان في: (ديوانه ٢١٦، ولسان العرب ٩٦/٤، ٩٨ «نور» ٥١٣/١٠ «وشكل»). وبلا نسبة

في: (حزاة الأدب ٢١٠/٧، ورصف المباني ٤١).

(١) يسبس: يس بها، وذلك عند الحلب بصوت هو بس يس بالضم والتشديد، لتسكن وتدر.

وناقة بسوس: تدر عند الإساس. ويروى البيت:

لعاشرة وهو قد خافها فظل يسبس أو ينقر

والبيت من المتقارب، وهو للراعي في: (ديوانه ١٠٤، ولسان العرب ٢٧/٦ «بسس»، وتاج العروس ٤٥٧/١٥ «بسس»). وبلا نسبة في: (تهذيب اللغة ٣١٥/٢).

(٢) الحذرة: الضخمة. الماقى جمع ماقى، العين وهو طرفها المؤخر، وقيل المقدم.

والبيت من المتقارب، وهو لامرؤ القيس في: (ديوانه ١٦٦، ولسان العرب ١٥/٤ «أخر»، ٤٩ «بدر»، ١٧٣ «حدر»، والتنبية والإيضاح ٧٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٤، وجمهرة اللغة

٥٠٠، والمخصص ٥/٢، ١٨٥/١٦، وديوان الأدب ١٣٨/١، وتاج العروس ٣٧/١٠ «أخر»، ١٤٣/١٠ «بدر»، ٥٥٧/١٠ «حدر»). وبلا نسبة في: (مقاييس اللغة ٢٠٨/١).

«وقد، وسوف» ليسا كذلك؛ لأن «قد، وسوف» يجوز أن يُفصل بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم: «قد زيدًا رأيتُ» و«سوف زيدًا أضربُ» والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم المعروف بهما وإنما اشتدَّ اتصالُ حرف التعريف بالاسم، لأنه في الأصل على حرف واحدٍ وهو اللام، ثم دخلت الألف لسكونها، والحرف إذا كان على حرف واحدٍ لم يميز فصله.

* * *

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضًا عندى على شدة اتصال حرف التعريف أنه معاقبٌ للتنوين، فكما أن التنوين لا يجوز فصله، كذلك لم يميز فصل اللام.

ويدلُّ أيضًا عندى على أنَّ حرفَ التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيضُ التنوين، وذلك أن التنوين يدلُّ على التثنية، واللام تدلُّ على التعريف، فلمَّا كان التنوين حرفًا واحد كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفًا واحدًا وهم مما يُجرُّون الشيء مُجرى نقيضه، كما يُجرُّونه مُجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: «طويلٌ» فجاءوا به على وزن «قصير» وكذلك «قائمٌ وقاعدٌ، ونهَضَ وجَلَسَ، وخَفِيفٌ وثَقِيلٌ» وجرُّوا بـ«كَمْ» فى الخبر؛ لأنها نقيضة «رُبَّ» ألا ترى أن «رُبَّ» للتقليل و«كَمْ» للتكثير.

وقالوا: «كثُر ما تقولنَّ» فألحقوا النون، لأنه نقيضُ «قلما تقولنَّ» وهذا ونحوه مُطرِد كثيرٌ فى كلامهم.

فمن هنا اقتضى القياسُ أن يكون حرفُ التعريف حرفًا واحدًا؛ لأنه نقيضُ التنوين الذى هو على حرف واحد.

فإن قلت: فقد قالوا فى التخفيف «الحمرُّ» فجاءوا بالهمزة مع تحركِ اللام، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام؟ قيل: إنما جازَ هذا لاجتماع أشياء منها: أنَّ اللام أصلها السكون، وإنما تحرَّكت لفتح الهمزة فى التخفيف، والأصل التحقيق والسكون، وإنما الحركة عارضة.

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطرُّوا إلى إثباتها فى بعض المواضع فى قولهم الرجلُ قال ذاك؟ إذا استفهمت، لئلا يلتبس الخبرُ بالاستفهام.

ومنها: أنهم قالوا: «يا الله اغْفِرْ لِي» بقطع الهمزة؛ لأن باب النداء بابٌ تغيير عن الأصول.

ومنها: أنها مفتوحة وسائر هَمَزَاتِ الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة، فَأَشْبَهَتْ مِنْ هُنَا همزة القطع نحو «أَحْمَد، وَأَفْكَل».

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها في قولهم: «الْحَمْرُ».

وإذا كان أبو الحسن قد أجاز «اسْلُ زَيْدًا» فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف؛ لأن الحركة عنده غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف، فقولهم «الْحَمْرُ» أسوَّغَ لِمَا ذكرنا، فهذا قول، وقد قالوا «الْحَمْرُ» أيضا بلا همزة قبل اللام.

فإن جازَ لِمُحْتَجٍّ أن يَحْتَجَّ على ثبات الهمزة وأنها من الأصل، لقولهم: «الْحَمْرُ» وإقرارهم الهمزة عند تحرك اللام جاز لآخر أيضا أن يَحْتَجَّ على أنها إنما دَخَلَتْ لِسُكُونِ ما بعدها بقولهم: «لَحْمَرُ» وحذفهم الهمزة لتحرك ما بعدها.

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون اللام، ولولا أننى أكره الإطالة وكثرة التشعب لِمَا اقتضرت على ما أوردته، وَلَوْصَلْتُ بعض الكلام ببعض، فكان يكون أضعاف هذا وفي بعض ما أذكره مَقْنَعٌ إن شاء الله، فهذه أحكام هَمَزَةِ الوصل ومواقعها من الأفعال والأسماء والحروف، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما تدخل فيه من الماضى، وأنا أذكره مثالا فمثلا وأتبع كل واحدٍ منها ما عندى.

* * *

[انفعل وزيادة همزة الوصل والنون فى أوله]

قال أبو عثمان: أما النون فَنَلَحَقْ أَوَّلًا فَتَلَزَمُهَا أَلِفُ الْوَصْلِ فى الابتداء، ويكون الحرف على أَنْفَعَلَ نحو: «انْطَلَقْ، وَانْمَحَى الْكِتَابُ، وَانْصَرَحَ الْحَقُّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مَا هُوَ عَلَى أَنْفَعَلَ».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ مثالَ أَنْفَعَلَ لا يكون متعديا البتة، وإنما جاء فى كلام العرب للمطاوعة، ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما قَبْلُغَهُ إِمَّا بِأَنْ يَفْعَلَ ما تُريدُهُ إذا

كانَ مَّا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَإِنَّمَا أَنْ يَصِيرَ إِلَى مِثْلِ حَالِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَصِحُّ مِنَ الْفِعْلِ.

فَأَمَّا مَا يُطَاوَعُ بِأَنْ يَفْعَلَ هُوَ فِعْلًا بِنَفْسِهِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «أَطْلَقْتُهُ فَاَنْطَلَقَ»، وَصَرَفْتُهُ فَاَنْصَرَفَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَعَلَ الْإِنْطِلَاقَ، وَالْإِنْصِرَافَ، بِنَفْسِهِ عِنْدَ إِرَادَتِكَ إِيَّاهُمَا مِنْهُ، أَوْ بَعَثِكَ إِيَّاهُ عَلَيْهِمَا، فَأَمَّا مَا تَبَلَّغُ مِنْهُ مُرَادَكَ بِأَنْ يَصِيرَ إِلَى مِثْلِ حَالِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «قَطَعْتُ الْحَبْلَ فَاَنْقَطَعَ»، وَكَسَرْتُ الْحَبَّ فَاَنْكَسَرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَبَّ وَالْحَبْلَ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُمَا، وَإِنَّمَا أُرِدْتُ ذَلِكَ مِنْهُمَا فَبَلَّغْتُهُمَا أَحَدَهُمَا أَنْتَ فِيهِمَا، لَا أَنَّهُمَا تَوَلَّيَا الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَصِحُّ مِنْ مِثْلِهِمَا، إِلَّا أَنَّهُمَا قَدْ صَارَا إِلَى مِثْلِ حَالِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ صَارَ حَادِثًا فِيهِمَا كَمَا كَانَ حَادِثًا فِي الْفَاعِلَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَا يَدِي فِي حَمِيَّتِ السَّمَنِ تَنْدَخِلُ^(١)

فَهُوَ مِنْ أَدْخَلْتُهُ، وَنَظِيرُهُ أَطْلَقْتُهُ فَاَنْطَلَقَ، وَهُوَ مِنْ بَابِ انْقَطَعَ الْحَبْلُ لِأَنَّ الْيَدَ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً، إِنَّمَا هِيَ آلَةٌ يُفْعَلُ بِهَا، كَمَا يَقَالُ: «سَمِعْتُ بِأُذُنِي وَنَظَرْتُ بِعَيْنِي» وَإِنَّمَا الْفَاعِلُ هُوَ الْجُمْلَةُ لَا الْعَضْوُ وَحْدَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ انْفَعَلَ إِنَّمَا أَصْلُهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَتَانِ مِنْ أَوَّلِهِ نَحْوُ: «قَطَعْتُهُ فَاَنْقَطَعَ»، وَسَرَحْتُهُ فَاَنْسَرَحَ» وَلَا يَكَادُ يَكُونُ فَعْلٌ مِنْهُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا حَتَّى يُمَكِّنَ الْمَطَاوِعَةَ وَالْإِنْفِعَالَ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَطَعْتُ مُتَعَدٍّ وَكَذَلِكَ كَسَرْتُ وَقَلَعْتُ، وَقَدْ جَاءَ فَعْلٌ مِنْهُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَأَنْشَدَنِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَخْفَشِ أَرَاهُ قَالَ: قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ:

وَكَمْ مَنَزِلَ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى^(٢)

(١) هذا عجز بيت، وصدره:

لا خطوتى تتعاطى غير موضعها

والحميت: الزق الذى لا شعر عليه، وهو للسمن والعسل والزيت. والسكن أهل الدار. والبيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد فى: (ديوانه ١٣/٢)، وأدب الكاتب ٤٥٦، ولسان العرب ٢٣٩/١١ «دخل»، وتاج العروس «دخل». وبلا نسبة فى: (المتع فى التصريف ١٩١/١، والمحتسب ٢٩٦/١).

(٢) طخت: هلكت. جرم الشيء: جسمه. والنيق: أرفع موضع فى الجبل. والبيت من الطويل.=

وإنما هو مُطَاوَعُ هَوَى: إِذَا سَقَطَ، وَهَوَى غَيْرُ مُتَعَدٍّ كَمَا تَرَى، وَقَدْ جَاءَ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ مُنْغَرٍ.

قال أبو علي: إِنَّمَا بَنَى مِنْ هَوَى وَغَوَى مُنْغَعِلًا لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: «شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَانْشَوَى» وَقَدْ قَالُوا: «اشْتَوَى» وَلَيْسَ فِي كَثْرَةِ انْشَوَى.

* * *

[القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلَمْ جَازِ الإِدْغَامُ فِي امَّحَى الْكِتَابُ وَهَلَّا بَيَّنَّتِ النُّونُ، فَقِيلَ: «امَّحَى» كَمَا قَالُوا: «شَاءَ زَنْمَاءُ وَزَنْمٌ» وَكَمَا قَالُوا: «أَنْمَلَةٌ وَأَنْمَارٌ» وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قِيلَ: قَدْ كَانَ الْقِيَاسُ فِي زَنْمَاءٍ وَزَنْمٍ وَأَنْمَلَةٍ وَأَنْمَارٍ وَنَحْوِهَا أَنْ تَدْغِمَ النُّونُ فِي الْمِيمِ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَ الْمِيمِ وَلَكِنْ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِثَلَا يَلْتَبِسُ الْأَصُولُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَلَوْ قَالُوا: «زَمَاءُ وَزَمٌ» لَالْتَبَسَ بِيَابُ زَمْتِ النَّاقَةِ، وَلَوْ قَالُوا: «أَمَلَّةٌ» لَالْتَبَسَ بِيَابِ وَأَمَلْتِ وَلَوْ قَالُوا: «أَمَارٌ» لَالْتَبَسَ بِيَابِ أَمَرْتِ كَمَا يَبْنَوْنَ فِي نَحْوِ «مَنِةٍ وَأَنْوَكٌ وَقَنْوَاءٌ وَقَنْوٌ» لِثَلَا يَلْتَبِسُ مُنِيَّةٌ بِبَابِ مَيٍّ، وَأَنْوَكٌ بِفَوْعَلٍ، أَوْ فَعُولٍ مِنْ بَابِ مَا فَاءُهُ هَمْزَةٌ وَعَيْنُهُ وَاوٌ، وَقَنْوَاءٌ وَقَنْوٌ بِبَابِ قَوْ وَقَوْفَةٍ فَرُفِضَ الإِدْغَامُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مَخَافَةَ الِالْتِبَاسِ وَلَمْ يَخَافُوا فِي «امَّحَى الْكِتَابُ» أَنْ يَلْتَبِسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْءٌ عَلَى أَفْعَلٍ بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ وَلِهَذَا مَا قَالَ الْخَلِيلُ فِي انْفَعَلَ مِنْ «وَجَلَّتْ أَوْجَلٌ»، وَقَالُوا مِنْ «رَأَيْتُ أَرَأَى» وَمِنْ «لَحِزَ الْحَزَ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ أَفْعَلٌ، وَلَمْ يَأْتِ فِي كَلَامِهِمْ نُونٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَ رَاءٍ وَلَا لَامٌ نَحْوِ «قَنْرٍ وَعِنْلٍ»؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَظْهَرَ ثَقُلَ جِدَا وَإِنْ ادَّغَمَهُ التَّبَسُّ بِغَيْرِهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ امْتَنَعُوا أَنْ يَبْنَوْا مِثْلَ عَنْسَلٍ وَعَنْبَسٍ مِنْ شَرْبٍ وَعَلِمَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُمَا مِمَّا عَيْنُهُ رَاءٌ أَوْ لَامٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ بَيَّنَّ فَقَالَ: «شَنْرَبٌ، وَعَنْلَمٌ» ثَقُلَ جِدَا، وَإِنْ ادَّغَمَ فَقَالَ: «شَرْبٌ وَعَلَمٌ» التَّبَسُّ بِفَعْلٍ.

فَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ هَذَا، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ بَنَيْنَا مِنْ بَاعٍ «فَيْعَلًا، أَوْ فَوْعَلًا، أَوْ فَعُولًا، أَوْ فَعْلًا» لَقُلْنَا: «يَيْعٌ»، فَهَلَّا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَبْنَى مِثْلَ هَذَا لِثَلَا يَلْتَبِسُ مِثَالٌ بِمِثَالٍ كَمَا امْتَنَعْنَا أَنْ نَقُولَ فِي مِثْلِ عَنْسَلٍ مِنْ ضَرْبٍ «ضَرْبٌ» مَخَافَةَ الِالْتِبَاسِ؟.

= وهو ليزيد بن الحكم في: (الأزهية ١٧١)، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢، والدرر

١٧٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥، وشرح ابن عقيل ٣٥٣، ولسان العرب ٤٧٠/١٥،

والممتع في التصريف ١/٩١).

فقال: إِنَّ لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ مِنَ التَّصْرِفِ وَانْقِلَابِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى مَا لَيْسَ لِلنُّونِ فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ لَذَلِكَ، وَالْقَوْلُ عِنْدِي كَمَا ذَكَرَ.

* * *

[افتعّل وزياة همزة الوصل والتاء فيه]

قال أبو عثمان: وَتَلَحُّقُ التَّاءِ ثَانِيَةً وَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى افْتَعَلَ وَيُسَكَّنُ أَوَّلُ حَرْفٍ مِنْهُ فَتَلَزَمَهُ أَلِفُ الْوَصْلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ: «اجْتَرَحَ، وَاكْتَسَبَ، وَاسْتَبَقَ الْقَوْمُ»، وَلَا تَلَحُّقُ التَّاءِ ثَانِيَةً وَالَّتِي قَبْلَهَا مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَثَالِ وَخَذَهُ فِي الْأَفْعَالِ.

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّ افْتَعَلْتُ قَدْ تَأْتِي فِي مَعْنَى انْفَعَلْتُ لِلْمُطَاوَعَةِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «شَوَيْتُهُ فَانْتَشَوَى»، وَقَالُوا فِي مَعْنَاهُ: «اشْتَوَى»، وَقَالُوا: «غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ وَانْغَمَّ» وَتَأْتِي بِمَعْنَى تَفَاعَلَ نَحْوُ: «اجْتَوَرَ الْقَوْمُ» أَيْ تَجَاوَزُوا، وَاعْتَوَنُوا، أَيْ تَعَاوَنُوا، وَتَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلْتُ نَحْوُ قَرَأْتُ وَتَقَرَّرْتُ وَاقْتَرَأْتُ، وَقَرَوْتُ الْأَرْضَ وَاقْتَرَيْتُهَا، وَتَكُونُ «افْتَعَلْتُ» مُتَعَدِّيَةً وَغَيْرَ مُتَعَدِّيَةٍ. فَأَمَّا الْمُتَعَدِّيُ فَنَحْوُ «اقْتَطَعْتُ الْأَرْضَ وَاكْتَسَبْتُ الْمَالَ»، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «اصْطَلَحَ الْقَوْمُ، وَاخْتَصَمُوا»، وَلَا يَكُونُ انْفَعَلَ مُتَعَدِّيًا أَبَدًا.

* * *

[حكم بناء انفعّل وافتعّل]

قال أبو علي: حُكِمَ افْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ إِلَّا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا كَانَ فَعَلَ مِنْهُ مُتَعَدِّيًا، هَذَا فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ، يَرِيدُ أَنْ اقْتَطَعَ مِنْ قِطْعٍ وَكَذَلِكَ «حَوَيْتُ، وَاحْتَوَيْتُ» وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، قَالَ الرَّاجِزُ:

حتى إذا اشتال سهيلٌ في السَّحَرِ^(١)

(١) الراجز هو أبو محمد الفقعسي

وفي رواية أخرى:

حتى إذا ما اشتد لوبان النجر ولاح للعين سهيل بسحـر

كعشله القابس ترمى بالشرر

اشتال: ارتفع. سهيل: اسم كوكب. الشعلة والقبس: قطعة من الوقود ملتهبة. القابس: طالب

القبس. والرجز للفقعس في: (لسان العرب ١/٧٤٥ «لوب»، ١٩٤/٥، «نجر»، وتاج العروس

٢٢١/٤ «لوب»، ١٧٧/١٤، ١٧٨ «نجر».)

كشَعْلَةَ القَابِيسِ تَرْمِي بِالشَّرَرِ
فهذا مِنْ شَالٍ يَشُولُ، وهو غير مُتَعَدٍّ بِدَلَالَةِ قولِ الراجز:

تَرَاهُ تَحْتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ
يَشُولُ بِالمِحْجَنِ كَالْمَحْرُوقِ^(١)

ولو كان متعديًا لقال: «يَشُولُ المِحْجَنَ» وأنشدنا أبو عليّ قال: أنشد أبو عبيدة:

بدا منك غِشٌّ طالما قد كتمته كما اكتتمت داء ابنها أم مُدَوِي^(٢)
فمُدَوِي مُفْتَعِلٌ، وأصله من الدَّوَى، والأصل مُدْتَوِيٌ، وهذا يُفَسَّرُ فى موضِعِهِ، فأجاز أبو
عليّ فى مُفْتَعِلٍ هذا ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من قولِ المرأةِ التى قام لها ابنها «أَدَوِي» أى أأْكُلُ الدَّوَايَةَ، وهو ما
خُتِرَ من الدَّسَمِ على اللَّبَنِ، فقالت بَحِيَّةُ: اللَّجَامُ بِمكانِ كذا وكذا، فكتمت قولَ ابنِها
وأخفَّتْهُ عَمَّنْ جاء يَحْطُبُهُ إليها. وكأنَّ الشاعر جاء بهذا على استعارة هذا المَثَلِ الذى
للمرأة، وخبرَ هذه المرأة مشهورٌ عندهم.

وأجاز أيضا أن يكون مُدَوِيٌ هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم: «أَدَوَاتٌ يا فلان» ومن
قولهم: «داء الرجلُ يَدَاءٌ من الدَّاءِ»؛ فبنى مُفْتَعِلًا منه للحاجة إلى القافية وقلبَ الهمزة ياء
ضُرورة، كما قال الآخر:

= وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٣٧٦/١١ «شول»، ٥٩/١٥ «عشا»، والمتع فى التصريف
١٩٢/١، ومجمل اللغة ٤٨٧/٣، والمخصص ٣١/١١، وتهذيب اللغة ٥٩/٣).

(١) الفنن: الغصن. الوريق: كثير الورق. شال: ارتفع. المحجن: عصا معقفة الرأس كالصولجان.
والرجز لأبى محمد الحرلى فى: (لسان العرب ٢٠٤/١٠ «صفق»، ٢٩٦ «فنن»، ٣٠٧/١١
«زلل»، ومجالس ثعلب ٢٣٢، وتاج العروس ١٥٠/٢٥ «حرق»، «فتق»، «زلل». وبلا نسبة فى:
(لسان العرب ٤٤/١٠ «حرق»، ٢٩٧ «فتق»، وجمهرة اللغة ٥١٩، والمتع فى التصريف
١٩٣/١، وتهذيب اللغة ٤٦/٤، ٣٧٩/٨، ١٦٢/٩، ومقاييس اللغة ٤٤/٢، ومجمل اللغة
٤٧/٢، والمخصص ٤٢/٢، وكتاب الجيم ٣٩/٣).

(٢) البيت من الطويل. وهو ليزيد بن الحكم الثقفى فى: (ديوانه ٣٨٠، ولسان العرب ٢٨٠/١٤
«دوا»، وتاج العروس «دوا»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٢٣٣، ١٠٦٢، ومقاييس اللغة
٣١٠/٢، والمخصص ١٢٨/١٥).

وكنْتُ أَذْلَ مَنْ وَدَّ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجٍ^(١)
وهو من وَجَأَتْ، وكان قِيَّاسُهُ أَلَا يُجْعَلُهَا كِيَاءٍ «قاضي».

وأجاز فيه أيضا أن يكون مِمَّا حكاها أبو زيد من قولهم: «رَجُلٌ دَوَّى، ورجلان دَوَيَان، ورجالٌ أدواء» وهو بمعنى السَّقِيم.

قال أبو علي: ويكون بناؤه مُفْتَعِلًا منه، مثلُ قوله: «اشْتَالَ وَمُنْغَوَى».

وقوله: وَلَا تَلْحَقُ التَّاءُ ثَانِيَةً وَالتَّى قَبْلَهَا مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِلَّا هَذَا الْمَثَلُ وَحْدَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، قَدْ قَيَّدَ بِهِ جُزْءًا مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَمِنَتْ مَعَهُ أَنْ تَرَى التَّاءَ ثَانِيَةً زَائِدَةً بَعْدَ فَاءِ الْفِعْلِ أَبَدًا إِلَّا فِي هَذَا الْمَثَلِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ.

* * *

[استفعل وزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله]

قال أبو عثمان: وَتَلْحَقُ السِّينُ أَوَّلًا وَالتَّاءُ ثَانِيَةً وَتَكُونُ السِّينُ سَاكِنَةً فَتَلْزَمُهَا أَلْفُ الْوَصْلِ وَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتَفْعَلٍ، وَلَا تَلْحَقُ السِّينُ أَوَّلًا إِلَّا فِي اسْتَفْعَلٍ، وَلَا التَّاءُ ثَانِيَةً وَقَبْلَهَا زَائِدٌ إِلَّا فِي هَذَا.

قال أبو الفتح: اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يَجِيءُ عَلَى ضَرِيَيْنِ: مُتَعَدٍّ وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ، فَاَلْمُتَعَدَّى نَحْوُ «اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ وَاسْتَقْبَحْتُهُ»، وَغَيْرِ الْمُتَعَدَّى نَحْوُ: «اسْتَقْدَمْتُ وَاسْتَأْخَرْتُ»، وَيَكُونُ فِعْلٌ مِنْهُمَا مُتَعَدِّيًا وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ فَالْمُتَعَدَّى نَحْوُ: «عَلِمَ وَاسْتَعْلَمَ، وَعَصَمَ وَاسْتَعْصَمَ»، وَغَيْرِ الْمُتَعَدَّى نَحْوُ: «حَسَنَ وَاسْتَحْسَنَ، وَقَبِحَ وَاسْتَقْبَحَ».

ويقع «اسْتَفْعَلَ» فِي الْكَلَامِ لِمَعَانٍ:

(١) قائل البيت هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري. وهذا البيت من شواهد سيبويه. والواحي من وجأت الوجد: إذا ضربت رأس الوجد ليرسب تحت الأرض. والتشجيع: ضرب رأسه. الفهر، الحجر ملء الكف. والقاع: أرض منخفضة. والبيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان في: (ديوانه ١٨)، والخصائص ١٥٢/٣، والدر ١٧٨/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٦/٢، وشرح شواهد الشافعية ٣٤١، وشرح المفصل ١١٤/٩، والكتاب ٥٥٥/٣، ولسان العرب ١٩١/١ «وجأ»، والمقتضب ١٦٦/١. وبلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٧٣٩/٣، وشرح شافعية ابن الحاجب ٤٩/٣، والممتع التصريف ٣٨١/١).

منها: الطَّلَبُ نحو «اسْتَعْبَتُهُ» أى: طَلَبْتُ إِلَيْهِ الْعُتْبَى، واستَعَفَيْتُهُ، أى: طلبت منه الإعفاء.

ويكون استَفْعَلْتُ للشيء تُصِيْبُهُ على هَيْئَةٍ مَّا، نحو: «استَعْظَمْتُهُ» أى: أَصَبْتُهُ عَظِيْمًا، «واستَكْرَمْتُهُ»: أى: أَصَبْتُهُ كَرِيْمًا.

وقد تَأْتِي استَفْعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ منها، نحو: «مَرَّ واستمرَّ، وقرَّ، واستقرَّ».

وقد تَأْتِي للتَّنْقُلِ من حالٍ إلى حالٍ نحو: «استَنَوَقَ الجملُ، واستَيْتَسَتِ الشَّاةُ».

وقوله: «ولا تَلْحَقُ السَيْنُ أَوَّلًا في استَفْعَلَ ولا التاء ثانية وقبلها زائد إلا في هذا، قد حَصَرَ به أيضًا قِطْعَةً من الأمثلة كَنَحْوِ ما فَعَلَ في المثال الذي قبله.

* * *

[افعاللت وزيادة الهمزة والألف واللام فيه]

قال أبو عثمان: وتَلْحَقُ الألفُ ثالثة وتَلْحَقُ اللامُ الزيادة من مَوْضِعِهَا وَيُسَكَّنُ أَوَّلُ حرف فيلزمه أَلِفُ الوصل في الابتداء، ويكون الحرفُ على «أفعاللتُ» ويجرى على مثال «استَفْعَلْتُ» إلا أن الإدغام يُدْرِكُهُ فتُسَكَّنُ اللامُ الأولى للإدغام، ولا تُضَاعَفُ اللام والألف ثالثة إلا في هذا المثال، وذلك نحو: «احْمَارَرْتُ واصْفَارَرْتُ، وابْيَاضَضْتُ، واسْوَادَذْتُ».

قال أبو الفتح: اعلم أن مثال «أفعاللتُ» أكثر ما صِيغَ للألوان، وذلك قولهم: «اشْهَابَيْتُ، واسْوَادَذْتُ، وادْهَامَمْتُ، وابْيَاضَضْتُ»، وقد قالوا: «امْلَسْ»^(١) واضْرَابٌ وليسا من اللون، وغير ذلك.

قال سَيِّوِيَّة: ولا يكون متعديًا، ليس في الكلام «أفعاللتُهُ».

وقوله: «وتَلْحَقُ اللامُ الزيادة من مَوْضِعِهَا» يريد به أنك إذا قلت: «ابْيَاضَضْتُ» فإنما كَرَّرْتَ الضَّادَ بعينها ولم تَأْتِ بِلَفْظٍ آخَرَ. ويريد بمَوْضِعِهَا: مِنْ لَفْظِهَا.

وقوله: «ويَجْزِي على مثال استَفْعَلْتُ» يريد به أن حركاته وسكونه على مثال حركات استَفْعَلْتُ وسكونه.

ألا ترى أنك تقول: «ابْيَاضَضْتُ ابْيَاضًا» فيكونُ بوزن استخرجتُ استخرجا، وإن

(١) المَلْسُ: السَّوْقُ الشَّدِيدُ، واختِلَاطُ الظَّلَامِ، كالإمْلَاسِ.

كان ليس على بنائه، كما أنّ انْفَعَلَ يوزن اقْتَعَلَ في الحركة والسكون، وإن لم يكن على بنائه.

وقوله: «إلا أنّ الإدغام يُدْرِكُهُ فُتْسَكُنُ اللامُ الأولى للإدغام» يريد به أنّ اللامين في اَبْيَاضَتْ مِنْ مَوْضِعٍ واحدٍ، فُيَكْرَهُ اجتماعُ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ فُيَسْكُنُ الأول منهما ويُدْغَمُ في الذي بعده كما فعلوا في شَدَّ ورَدَّ، وذلك اَبْيَاضٌ واشْهَابٌ، وإنما يلحقه هذا الإدغام إذا تحرك الآخر، فإن سكن زال المستكره من اجتماع مِثْلَيْنِ متحركين، فرجعت اللامُ الأولى إلى الحركة نحو: «اَبْيَاضَتْ» وليس كذلك «اسْتَخْرَجَتْ»؛ لأنّ في آخِرِ «استخْرَجَتْ» حرفين مُخْتَلِفَيْنِ وهما الرَّاءُ والجيم فلم يجب لذلك ادْغام.

فأما قولهم: «اقْعَنْسَسَ» وتحريكهم المِثْلَيْنِ، فإنه إنما جاز ذلك؛ لأنه مُلْحَقٌ باخْرُنْجَمٍ، وستراه في موضِعِهِ إن شاء الله، وقد ضَبَطَ أيضا بقوله: ولا تُضَاعَفُ اللامُ، والألفُ ثالثةٌ إلا في هذا المثال، جُزْءًا من الكلام.

فإن قال قائل: فقد قالوا: «إِسْحَارٌ» لَضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ فكَرَّرُوا اللامَ، وهذا يَنْقُضُ ما جاء به؟.

فالجواب أن أبا عثمان إنما أراد أنه لا تُضَاعَفُ اللامُ، والأولى متحركةٌ وفي أول الكلمة همزة الوصل لتكون الألفُ لذلك ثالثة، وليس كذلك «إِسْحَارٌ»؛ لأن الراءَ الأولى لا أصل لها في الحركة وإنما هي ساكنة؛ ألا ترى أنّ سيبويه قال في ترخيم إسْحَارٍ: اسم رجل على قوله من قال: يا حَارٍ: يا إسْحَارًا بفتح الراء؛ قال: لأنه لا يُعرف لها حركة في الأصل ففتَحها لمجاوَرَتِها الألفُ كما قالوا الآن ففتَحوا لمجاورة الألف، ولم يُجْرِها مُجْرَى مُشْهَابٍ؛ لأن الباءَ الأولى عنده متحركة في الأصل، ونظير إسْحَارٍ «حَمَارَةٌ، وَزَعَارَةٌ، وَعَبَالَةٌ، وَزَرَّافَةٌ، وَصَبَارَةٌ».

* * *

[افعللت وزيادة الهمزة واللام فيه]

قال أبو عثمان: وتَلَحَّقُ اللامُ زائدة فُيَسْكُنُ أولُ حرفٍ فتَلَزُمُهُ أَلِفُ الوصل في الابتداء ويكونُ الفعل على أَفْعَلَّتْ فيَجْرِي مَجْرَى اقْتَعَلْتُ إلا في الإدغام، فإنه يُدْرِكُهُ كما أدرك «اشْهَابَيْتُ» حين قلت: «اشْهَابُ الفرسِ»، وذلك نحو: «احْمَرَّتْ، واصْفَرَّتْ، واَبْيَضَتْ».

قال أبو الفتح: اعلم أن «أَفْعَلْتُ» إنما هي مقصورة من «أَفْعَالْتُ» لطول الكلمة، ومعناها كمعناها.

قال سيبويه: وليس شيء يقال فيه: «أَفْعَالْتُ» إلا يقال فيه: «أَفْعَلْتُ»، ولا شيء يُقال فيه: «أَفْعَلْتُ» إلا يقال فيه «أَفْعَالْتُ» إلا أنه قد ثَقُلَ إحدى اللغتين في الشيء، وتكثر في الأخرى، إلا أن طَرَحَ الألف من «اخْضَرَّ واحْمَرَّ، واصْفَرَّ، وابْيَضَّ واسودَّ» أكثر، وإثبات الألف في «اشتهبَّ، واذْهَبَ، واكْمَتَ»^(١) أكثر، وقد قالوا: اِرْقَدَ في العدو، وارْعَوَى، وانتَوَى إذا خدَم، وكلُّهُ أَفْعَلٌ، ولم أسمعهم قالوا في شيء من هذا «أَفْعَالْتُ».

وقوله: فيَجْرى مَجْرى أَفْعَلْتُ: يريد به أيضا الحركة والسكون، ولو قال: فيَجْرى مَجْرى أَفْعَلْتُ لكان صوابا، كما أنه لو قال في «أَفْعَالْتُ»: إنه يَجْرى مَجْرى «أَفْعَوَلْتُ» لكان صوابا؛ لأن الوزنَ واحد، وإن اختلفت الأمثلة.

«وأَفْعَلٌ» أيضا لا يَتَعَدَّى، كما أن «أَفْعَالٌ» كذلك، والإدغام واجب فيه، كما أن «أَفْعَالٌ» كذلك، لا فرق بينهما في هذه المواضع.

* * *

[تضعيف العين وزيادة واو بين العينين]

قال أبو عثمان: وتضاعفُ العين وتُرَادُ واو بين العينين، وَيُسَكَّنُ أوَّلُ حرفٍ، فيكون الفعل على مثال «أَفْعَوَعَلْتُ» وتلزمه ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو: «اغْدُوْدَن».

قال أبو الفتح: اعلم أن «أَفْعَوَعَلَّ» معناها المبالغة نحو: «حَشَنَ واحشَوْشَنَ وأعْشَبَ واعشَوْشَبَ» ويجيء على ضربين: متعديا، وغير متعد.

فالمتعدى نحو: «احْلَوْلَيْتُ الشيءَ» قال الشاعر:

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ واحْلَوْ لِي دِمَانًا يَرَوُّهَا^(٢)

(١) الشَّهَبُ، مُحَرَّكَةٌ: بَيَاضٌ يَصْدَعُهُ سَوَادٌ، كَالشَّهْبَةِ. الدَّهْمَةُ، بالضم: السَّوَادُ. والأدْهَمُ: الأَسْوَدُ، والجديد من الآثار.

(٢) القائل هو: حميد بن ثور الهلالي، والشاهد فيه نقدية «احلولى»، وهو على وزن افعولى. الدماث: جمع دمث، وهو السهل من الأرض. يرودها: يجيء بها ويذهب.

والبيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور فى: (ديوانه ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٥/٢=

وقال الآخر:

واعرَّوَرَتِ العُلُطَ العُرْضِيَّ تَرْكُضَهُ أُمُّ الفَوَارِسِ بالدَّيْدَاءِ والرَّبْعَةِ^(١)
وقرأتُ أو سمعتُ يقرأ على بن مِقْسَمٍ عن ثعلب:

فلو كُنْتُ تُعْطَى حين تُسألُ سَأَحْتُ لَكَ النَّفْسُ وَاخْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ
أَجَلٌ لَا وَلَكِنْ أَنْتَ الْأُمُّ مِنْ مَشَى وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءِ ذَاتِ صَلِيلٍ^(٢)
وغير المتعدى نحو: «اغْدُوْدَنَّ النَّبْتُ» إذا طال، «واعرَّوَرَقْتُ عَيْنَاهُ بِالْدمْعِ».

وهذه الواو في «افْعَوْعَلْتُ» زائدة في موضع الألف المزيده من «افْعَالْتُ» إلا أنَّ التَّكْرِيرَ في «افْعَالْتُ» من موضع اللام وهو في افْعَوْعَلْتُ مِنْ موضع العين، وَحَجَزَتْ الواوُ بين العينين، فلم يَلْزَمَ إدغام، واجتمعت اللامان في «افْعَالْتُ وافْعَلْتُ» فَلَزِمَ الإدغام.

* * *

= وشرح شواهد الإيضاح ٦١٧، والكتاب ٧٧/٤، ولسان العرب ١٤/١٩١، «حلا»، والمحتسب ١/٣١٩. وبلا نسبة في: (أدب الكاتب ٤٧٠، والمتع في التصريف ١٩٦).

(١) راوى البيت هو أبو داود الرؤاسي. واعرورى الفرس: صار عُرْيَا أى بلا سرج. واعروراه: ركه عريا. وناقاة عُلُطٌ: بلا سمة كعُطْلٍ. وجمل عرضي: لم يذل كل الذل، ويمضى براكبه قدما ولا تصرف لراكبه. وركض الدابة يركضها ركضا: ضرب جنبها يرحليه لتسير. والريقة: أشد عدو الإبل. الدتداء: أشد العدو. وفي اللسان في مادة ربع: وهذا البيت يضرب مثلا في شدة الأمر، يقول: ركبت هذه المرأة التي لها بنون فوارس بعيرا من عرض الإبل لا من خيارها. والبيت من البسيط، وهو لأبى داود الرؤاسي في: (لسان العرب ١/٦٩، «دأدا»، ٧/٣٥٤، «علط»، ٨/١١٠، «ربع»، والتنبيه والإيضاح ١/١٤، وتهذيب اللغة ١/٤٦٥، ٢/٣٧٢، ٣/١٥٨، ١٤/٢٣٧، وجمهرة اللغة ٢٢٦، ٣١٨، ٩١٦، ١٢٣٤، ١٢٥٥، وتاج العروس ١/٢١٨ «دأدا»، ١٨/٤٠٦ «عرض»، ٢١/٤٤ «ربع»).

وبلا نسبة في: (لسان العرب ٧/١٧٩ «عرض»، ١٥/٤٨ «عرا»، ومقاييس اللغة ٤/٢٩٧، وديوان الأدب ١/٢٣٨، والمخصص ٧/١١٥، وكتاب العين ٢/١٠، ١٣٤).

(٢) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في: (الجنى الدانى ٣٦٠، ووصف المباني ٥٩، ولسان العرب ٢/٤٨٩ «سمع»، ١٤/١٩٢ «حلا»، والمحتسب ١/٣١٩، والمتع في التصريف ١٩٧/١).

فلو قلت: «شَمَلَّ أو جَلَبَّ» فأذْغَمْتَ وَحَوَّلْتَ الحركة لكنت قد نقضت ما له قَصَدْتَ من الإلحاق، ولم تأت بالبناء المقصود، وصارت الباء واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من «دَحْرَجَ» وهذا يعنى بقوله: وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذي هو من نفس الحرف الجيم من «دَحْرَجَ» وهذا الإلحاق هو المطرّد الذي ذكره فى أول الكتاب.

* * *

[ما ألحق بالأربعة بالواو والياء]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك مما ألحق بالأربعة بالواو والياء «حَرَقَلْتُ حَرَقَلَةً وَصَوَمَعْتُ صَوَمَعَةً، وَيَبْطَرْتُ يَبْطَرَةً».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «فَوَعَلْتُ» أيضا: متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدّي «صَوَمَعْتُ صَوَمَعَةً»، وغير المتعدّي «حَرَقَلْتُ حَرَقَلَةً»، و«فَعَيْتُ» مثله، فالمتعدّي «يَبْطَرُ الدَّابَّةَ يَبْطَرَةً». وغير المتعدّي «يَبْقَرُ يَبْقَرَةً فهو مُبْقِرٌ»: إذا حَرَجَ من الشَّامِ إلى العِراقِ، قال امرؤ القيس:

ألا هلّ أناها والحوادثُ جَمَّةٌ بأن امرأ القيس ابن نَمْلِكَ يَبْقَرَا
ويَبْقَرُ أيضا إذا عدا مُنْكَسا رأسه.

وجاءت أحرفٌ على «مُفْعِلٍ» وهو «مُبْقِرٌ، ومُبْطِرٌ، ومُسَيْطِرٌ، ومُهَيِّمٌ، ومُهَيِّمِنٌ»^(١) وكل هذه جارية على الفعل، يقال: «يَبْقَرُ، وَيَبْطَرُ، وَسَيْطَرُ، وَهَيَّيْمَ، وَهَيَّيْمِنَ».

وقوله: «ومثل ذلك» يريد أن «فَوَعَلْتُ، وَفَعَيْتُ» مُلْحَقٌ بِدَحْرَجْتُ؛ لأنك تقول فيه: «صَوَمَعُ»^(٢) صَوَمَعَةً فهو مُصَوِّعٌ، وَيَبْطَرُ يَبْطَرَةً فهو مُبْطِرٌ فجرى ذلك مجرى «دَحْرَجَ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرَجٌ».

قال أبو عثمان: ومثله «فَفَعَلْتُ» نحو: «جَهَوَرْتُ جَهَوَرَةً، وَهَرَوَلْتُ هَرَوَلَةً».

قال أبو الفتح: قوله: «ومثله»، يريد به أنّ مثل «يَبْطَرْتُ وَحَرَقَيْتُ، جَهَوَرْتُ» فى أنّ

(١) السَّطَرُ: الصَّفّ من الشئ كالكتابِ والشجرِ وغيره. الهَيَّيْمَةُ: الصَّوْتُ الخَفِيُّ. هَيَّيْمِنَ: قال: أمين، كَأَمِنَ.

(٢) الأصمَعُ: الصَّغِيرُ الأذن، والسَّيْفُ القاطِعُ، والمُتَرَقَّى أَشْرَفَ المَواضِعِ، والسادِرُ والكَعْبُ اللطيفُ المُسْتَوِى، والنَّبْتُ حَرَجَ له نَمَرٌ ولم يَنْفَتِحْ، والريشُ القَشِيبُ اللطيفُ، أو أَفْضَلُ الرِّيشِ.

هذا إلحاقٌ غيرُ مطَّردٍ، كما أن ذلك كذلك، ويجوز أن تكون الهاءُ في «مثله» راجعةً إلى باب «جَلَبْتُ وَشَمَلْتُ»؛ لأنه على وزنه، والأشبهُ في هذا أن تكونَ راجعةً إلى باب فَوَعَلْتُ وَفَعَلْتُ؛ لأنه أَوْقَعُ.

وفَعَلْتُ هذه متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدى «دَهَوَرْتُ المتاعَ دَهْوَرَةً» وغير المتعدى «هَرَوَلْتُ هَرَوَلَةً».

قال أبو عثمان: ومثله «قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً»^(١)، وَجَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءً، وَسَلَقَيْتُهُ سَلَقَاءً»^(٢).

قال أبو الفتح: قوله: ومثله، نظير قوله: ومثله في الفصل قبله، تحتَمِلُ «الهاء» وجهين من التأويل، وهو على ضربين: متعدّ، وغير متعدّ. فالمتعدى نحو: «قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاءً»، وغير المتعدى نحو: «عَنْظَيْتُهُ، وَحَنْظَيْتُهُ، وَخَنْظَيْتُهُ، وَخَنْذَيْتُهُ»^(٣).

قال أبو عثمان: وتَلَحَّقُ النونُ ثالثة في هذا، وتكونُ الزيادةُ من موضع اللام، ويكونُ آخره أيضا ياء زائدة وَيُسَكَّنُ أوله فتَلَزَمَهُ أَلِفُ الوصل ويكون الحرفُ على «افْعَلَلْتُ، وافْعَنْلْتُ» نحو: «افْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَيْتُ»^(٤).

قال أبو الفتح: إنما سوى بين «افْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَيْتُ» لأجل النون الثالثة فيهما؛ ولأنَّ في آخر كل واحد منهما زيادة وإن كانت في افْعَنْسَسَ لاما مكررة وفي «اسْلَنْقَيْتُ» ياءٌ مزيدة وأنهما قد اشتركا في زيادتهما وأنهما مُلْحَقَان.

ولا يكون «افْعَنْلْتُ» متعديا أبداً؛ لأنه نظير «انْفَعَلْتُ»؛ ألا ترى أنَّ فيه نونا وهمزة وصلٍ كما أنَّ «انْفَعَلْتُ» كذلك.

(١) القَلَسُ: حَيْلٌ ضَخْمٌ من لَيْفٍ أو حَوْصٍ أو غيرهما، من قُلُوسٍ سُفْنِ الْبَحْرِ، وما خَرَجَ من الحَلْقِ مِلءَ الفَمِ أو دونه، وليس بقيء، فإن عادَ، فهو قَيْءٌ، والرقْصُ في غِناءٍ، والغِناءُ الجَيْدُ، والشَرْبُ الكثير، وَغَيَّانُ النَّفْسِ، وَقَذْفُ الكَأْسِ وَالْبَحْرِ امْتِلَاءً.

(٢) الجَعْبَةُ: كِبَانَةُ النَّشَابِ. سَلَقَهُ، بالكلام: أذاهُ.

(٣) العَنْظُوانُ، كعَنْفُوان: الشَّرِيرُ المُسَمِّعُ، والسَّاخِرُ المُغَرِّ، كالعَنْظِيانِ، بالكسر فيهما. رَجُلٌ حَنْظِيانٌ، بالكسر: فَحَّاشٌ. وهى تُحَنْطِى: تَتَفَاحَشُ. حَنْظُوةُ الجَبَلِ، بالضم: أَعْلَاهُ. الحَنْذِيدُ، بالكسر: الطويلُ، ورأسُ الجَبَلِ المُشْرِفِ، كالحَنْذُوةِ، والفَحْلُ.

(٤) القَعْسُ، محرّكة: خُرُوجُ الصَّدْرِ ودُخُولُ الظَّهْرِ، ضِدَّ الحَدَبِ.

و«أَفْعَلَيْتُ» على ضَرْبَيْنِ: متعدّدٌ وغير متعدّد. فالمتعدّي نحو قول الراجز:

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي
أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي^(١)

وغير المتعدّي نحو قولهم: «اخرَنْبِي الذِّيك»^(٢)، و«اخرَنْبِي الرجل»^(٣).

قال أبو عثمان: وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ بِنات الأربعة نحو: «اخرَنْجَم»^(٤) و«اخرَنْطَم»^(٥)، ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام أو كانت الياء في آخره زائدة؛ لأن النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف كما تقع في «اخرَنْجَم» كذلك، فكذلك جميع ما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة.

قال أبو الفتح: قوله: «وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ بِنات الأربعة نحو: اخرَنْجَم» يريد به أنهم أردوا أن يُلغُوا بِنات الثلاثة بناءً بِنات الأربعة بزيادة هذه النون في هذا الموضع. فلمّا كانت النون في «اخرَنْجَم» ثالثة ساكنة كانت في أَفْعَنْسَس كذلك، ولمّا كان بعدها في «اخرَنْجَم» حرفان جعلوا بعدها في أَفْعَنْسَس سينين إحداهما زائدة لِيُلْحَقَ البناءُ بالبناء، وكذلك زادوا في اسلَنْقَيْتِ ياء مكان السين الأخيرة؛ لأنهما كلتاهما زائدتان.

فهذا معنى قوله: ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام أو كانت الياء أخيرة وزائدة.

(١) الرجز بلا نسبة في: (لسان العرب ٢١٢/٣ «سرد»، ٣٢٥ «غرند»، وجمهرة اللغة ١٢١٥، والخصائص ٢٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٩٦/١، وشرح التصريح ٣١١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٣/١، وشرح شواهد الشافية ٤٧، وشرح شواهد المغنى ٨٨٥/٢، ومغنى اللبيب ٥٢٠/٢، وديوان الأدب ٤٩٢/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٠/٢، ١٥٠/١٣، والمتع في التصريف ١٨٥/١، وكتاب العين ٣٤١/٧، وتاج العروس ٤٧٨/٤ «ثرت»، ١٨٨/٨ «سرد»، ٤٦٧ «غرد»، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٤، ومجمل اللغة ٤٩/٤).

(٢) اخرَنْبَا: تَهَيَّاءٌ لِلْغَضَبِ وَالشَّرِّ.

(٣) اُثْرَتْ، بالضم: السَّكْرُ الطَّيْبُ رُذْدٌ، كَالْمُبْرَتِ، كَمِنْبَرٍ، وَالْفَاسُ، وَيُفْتَحُ، وَالرَّجُلُ الدَّلِيلُ الْمَاهِرُ، وَيُثْلَثُ، وبالفَتْح: الْقَطْعُ. وَالثَّرْنَى، كَحَبْنَطَى: السَّيِّئُ الْخُلُقِ.

(٤) حَرَجَمَ الْإِبِلَ: رَدَّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَاحْرَنْجَمَ: أَرَادَ الْأَمْرُ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

(٥) الْخَرْطُومُ، كَرْزُبُورٍ: الْأَنْفُ، أَوْ مُقَدَّمُهُ، أَوْ مَا ضَمَّتْ عَلَيْهِ الْحَنَكَيْنِ.

وهذا أحد ما يدلُّ على أنَّ إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ من موضعِ اللامِ فيما لا زيادةَ فيه، نحو: «جَلَبْتُ، وصَغَرْتُ» هو القياس. ألا ترى أنَّ «أَقْنَسَسَ» كذلك؟.

وكأنَّ الياءَ في بابِ «أَفْعَلَيْتُ» داخلةٌ على اللامِ المكرَّرةِ وأنَّ الموضعَ للامِ دونَ الياءِ، كما أنَّ «سَلَقَيْتُ» داخلٌ على «جَلَبْتُ»^(١).

وقوله: «لأنَّ النونَ هنا تقعُ بينَ حرفينِ من نفسِ الحرفِ كما تقعُ في «أَحْرَنْجَمَ» كذلك»، يريد به أن يريك لِمَ صارتِ الزيادةُ في «أَقْنَسَسَ» من موضعِ اللامِ.

وتفسيرُ هذا: أنَّه لما كانتِ النونُ في «أَحْرَنْجَمَ» واقعةً بينَ الرَّاءِ والجيمِ، وكتاتهما من الأصلِ، أرادوا أن يقعَ في «أَقْنَسَسَ» ثالثةٌ بينَ حرفينِ من الأصلِ وهما العينُ والسينُ الأولى، فلمَّا مضتِ العينُ واللامُ، دعتِ الضرورةُ إلى تكريرِ اللامِ أو الزيادةَ بعدها.

ومنْ هُنا لم يَجِئْ في كلامهم نحو «انْعَوَلْتُ» ولا «افْعَنْلَيْتُ» ولا «افْعَيْنَلْتُ» ولا شيء من ذلك كراهةٌ أن تقعَ النونُ بينَ حرفينِ أحدهما أصلٌ والآخر زائدٌ فتُخالِفُ حُكْمَ «أَحْرَنْجَمْتُ».

فإن قلتَ: فهلَّا جاءَ في كلامهم نحو «انْفَعَنْلَيْتُ» أو «انْفَعَنْلَيْتُ» فجعلوا الزيادةَ قبلَ الفاءِ وكانتِ النونُ إذاً واقعةً بينَ حرفينِ من الأصلِ كما ذَكَرَ أبو عثمان أنَّه هو الذى اضْطُرَّ إلى أن كانتِ الزيادةُ بتكريرِ اللامِ أو بالزيادةِ بعدها؟.

فالجواب: أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ ولم نرهم فى غير هذا الموضعِ ألْحَقُوا الثلاثةَ فى الفِعْلِ بالأربعةِ من أولِّها إنما هو من آخرِها نحو «جَلَبْتُ» أو وَسَطُها نحو «جَهَوْتُ وَيَبْطَرْتُ»، ولا تجيءُ الزيادةُ للإلحاقِ فى أولِّ بناتِ الثلاثةِ.

وأيضاً فإنَّ الزيادةَ فى الكلمة توهينٌ لها؛ لأنه قد دخلَ فيها ما ليس منها، وآخرُ الكلمة بالتوهينِ أحقُّ من أولِّها؛ ألا ترى إلى كثرةِ بابِ عطشان، وأنتك لا تكاد تجد «لانقَحْلَ» نظيراً إلا «انزَهَوْا» فيما علمت.

(١) حَبَّةٌ يَحْلِبُهُ وَيَحْلَبُهُ حَلْبًا وَحَلْبًا، وَاجْتَلَبَهُ: سَاقَهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ، فَجَلَبَ هُوَ وَانْجَلَبَ. وَاسْتَجَلَبَهُ: طَلَبَ أَنْ يُحْلَبَ لَهُ.

وأيضا فإن النون في «اَحْرَنْجَم» بين العين واللام، ولو قالوا: «انْفَنَعَلْتُ» لكانت النون بين الفاء والعين، وهذا غير ما تصدوا إليه فلمَّا لم يُمكن إلحاق ذواتِ الثلاثة بذواتِ الأربعة من أولِّها ولا من أوْسَطِها كانت من آخرها.

وقوله: «فكذلك جميع ما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة»، يريد به أنه إنما يأتي الملحقُ بالأربعة على هذه الأنحاء التي أولِّها «جَلْبَبْتُ» وآخرها «اسْلَنْقَيْتُ» ولم يأتِ شيء من الأفعال ألحقَ بذواتِ الأربعة غير هذه الأمثلة المذكورة، إلا أنهم قد قالوا: «اَكْوَالَ^(١)» فألحقوه بـ«اطْمَأَنَّ» وقالوا: «رَهْيَا، وترَهْيَا^(٢)، وتَمَحَرَّق، وتَمَنَدَل، وتَمَنَطَق، وتَمَدَّرَع، وتَمَسْكَن^(٣)» فألحقوها بالأربعة، وهي شاذة.

* * *

[زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان: وتلحق ألفُ الوصل في أولِ الأفعال من بنات الأربعة وتُضاعفُ اللام فيكون الحرفُ على «افْعَلَلَّ» نحو: «اطْمَأْنَنْتُ وافْشَعَرَرْتُ» ويُدرِكُهما الإدغامُ كما أدرك بابَ «اَحْمَرَرْتُ» وما كان نحوه من الثلاثة.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ أصل «افْعَلَلَّ، افْعَلَلَّ» فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل «اطْمَأَنَّ: اطمَأَنَّ» فكَرِهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمَتِ اللامُ الثانية في اللامِ الثالثة فصار «اطْمَأَنَّ» كما ترى.

ويدلُّ على أنَّ «اطْمَأَنَّ» أصله «اطْمَأْنَنْ» وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله؛ ألا ترى أنك تقول: «اطْمَأْنَنْتُ» فتبينُ النون الأولى لما سكنتِ النونُ الآخرة، فجرى ذلك مجرى «شَدَّ وَضَنَّ» ثم تَسْكُنُ اللامُ فتظهر العين فتقول: «شَدَدْتُ وَضَنْتُ».

وكذلك «اَحْمَرَّ» أصله «اَحْمَرَرَّ» بإظهارِ الراءين، ثم تنكبوا الجمعَ بينِ مثلين متحركين

(١) الكَالُ، كَالْمَنْعِ: أن تَشْتَرِيَ أو تَبِيعَ دَيْنًا لَكَ على رَجُلٍ بِدَيْنٍ له على آخَرٍ.

(٢) الرَّهْيَةُ: الضَّعْفُ والتَّوَانِي، وَأَنْ تَحْمَلَ أَحَدَ الْعِدْلَيْنِ أَثْقَلَ مِنَ الْآخَرِ، وَأَنْ تَغْرِوْرَقَ الْعَيْنَانِ جَهْدًا أو كِبَرًا، وَأَنْ يُفْسِدَ رَأْيَهُ وَلَا يُحْكِمَهُ، وَأَنْ يَحْمِلَ حِمْلًا فَلَا يَشُدُّهُ وَهُوَ يَمِيلُ.

(٣) نَدَلَهُ: نَقَلَهُ.

فَأَسْكَنُوا الرِّاءَ الْأَوَّلَى وَأَدْعَمُوهَا فِي التَّى بَعْدَهَا فَصَارَتْ «احْمَرَّ»؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَسْكَنْتَ اللَّامَ الْآخِرَةَ ظَهَرَتْ الْأَوَّلَى وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «احْمَرَّرْتُ وَاصْفَرَّرْتُ»؟.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا قَالُوا: «اطْمَأَنَّ وَاحْمَرَّرَ» بِالْإِظْهَارِ كَمَا قَالُوا: «جَلَبَبَ وَأَقْعَنْسَسَ»؟ فَاجْوَابُ: أَنَّهُمْ بَيَّنُّوا جَلَبَبَ وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِدُخْرَجَ، وَبَيَّنُّوا أَقْعَنْسَسَ؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِأَحْرَنْجَمَ، فَلَمَّا أَرَادُوا مِثَالًا لَا يَكُونُ إِلَّا مَتَحَرِّكًا لِاخْتِلَافِ حَرْفِيهِ بَيَّنُّوا، لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهِ.

فَأَمَّا «اطْمَأَنَّ، وَاحْمَرَّ» وَمَا كَانَ نَحْوَهُمَا؛ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا أَدْعَمُوهَا؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُلْحَقَةٍ بِشَيْءٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ مِثْلُ «اسْفَرَجَلَ» فَيُلْحَقُ اطْمَأَنَّ بِهِ! هَذَا مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِعْلٌ حُمَاسِيَّ أَبَدًا.

وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ «ادْخَرَجَ» فَيُلْحَقُ احْمَرَّ بِهِ فَيُظْهِرُ، فَمِنْ هُنَا وَجَبَ الْإِدْعَامُ، وَلَا يَكُونُ «أَفْعَلَلَّ» مُتَعَدِيًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْبَتَّةَ.

* * *

[بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي]

قال أبو عثمان: وللأفعال أَيْنِيَّةٌ سِوَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ فَمِنْ ذَلِكَ «فَعَّلْتُ وَتَفَعَّلْتُ وَفَاعَلْتُ وَتَفَاعَلْنَا»، وَمِنْ الْأَرْبَعَةِ: «تَدَخَّرَجْتُ وَتَدَخَّرَجْنَا».

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّ فَعَّلْتُ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ لَتَكْرِيرِ الْفِعْلِ نَحْوُ قَطَعْتُ وَكَسَّرْتُ، إِنَّمَا تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا فِعْلٌ وَقَعَ مِنْكَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ عَلَى تَطَاوُلِ الزَّمَانِ.

وقد تجيء لَا يُرَادُ بِهَا ذَلِكَ، نَحْوُ: «صَبَّحْتُ الْمَنْزَلَ وَمَسَّيْتُهُ، وَكَلَّمْتُ زَيْدًا» وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَعَدٍّ، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ، فَالْمُتَعَدَّى نَحْوُ «كَسَّرْتُ وَقَطَعْتُ» وَغَيْرُ الْمُتَعَدَّى نَحْوُ «سَبَّحْتُ وَهَلَّلْتُ» وَأَمَّا «تَفَعَّلْتُ» فَهُوَ مَطَاوَعٌ «فَعَّلْتُ» نَحْوُ: «كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ» وَهُوَ نَظِيرُ «فَعَلْتُهُ فَانْفَعَلَ» نَحْوُ: «قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ» إِلَّا أَنَّ هَذَا يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ، فَالْمُتَعَدَّى نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَ﴿تَتَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧]. وَغَيْرُ الْمُتَعَدَّى نَحْوُ: «تَحَرَّبَ، وَتَأَثَّمُ^(١)»، وَانْفَعَلَ: لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا أَبَدًا.

(١) الْإِثْمُ، بِالْكَسْرِ: الذَّنْبُ، وَالْحَمَرُ، وَالْقِمَارُ، وَأَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَحِلُّ، إِنْهُمْ، كَعَلِمَ، إِثْمًا وَمَأْتَمًا، فَهُوَ إِثْمٌ وَإِثْمٌ وَأَثْمٌ وَأَثْمٌ.

وأما «فاعلتُ» فأكثرُ ما يجيءُ من اثنين، نحو: «ضاربُ زيداً»، و«شانمتُ عمراً»، وقد يكونُ من الواحد نحو: «طارقتُ النعل»، وعاقبَ الأميرُ اللصَّ ولا تكاد تراه إلا متعدّياً.

فأما «تفاعلتنا» فيكون متعديا وغير متعدّ، فالمتعدّى نحو: «تقاضيتُ»، وتجاريتنا الحديثَ، وغير المتعدّى نحو: «تغافلَ وتعاقلَ».

والفصل بين ضاربٍ وتضاربٍ ونحوهما، أنك إذا قلتَ: «ضاربُ زيداً» فقد وصل إليك منه مثلُ ما وصل إليه منك وقد نصبتَه فكأنَّ الفعلُ لك دونه.

وأنت إذا قلتَ: تضاربَ زيدٌ وعمرو، فإنما تعطفُ بالواو، ولا تقول: تضاربَ زيدٌ عمرا، والمعنى في قولك: «ضاربُ زيدٌ عمرا، وتضاربَ زيدٌ وعمرو» واحد.

وإنما يجوزُ أن تقول: «تفاعلتُ فتعدّيه إلى مفعول إذا لم يكن المفعولُ فاعلا في المعنى نحو: «تقاضيتُ الدينَ، وتناسيتُ الحديثَ»، فانفعلُ في نحو هذا لك وحدك.

ولا تقول: «تخاصمتُ زيدا»، لأنه منكما جميعا، وقد أنشدوا بيتَ امرئ القيس:

لعوب تناساني إذا قمت سربالي^(١)

فتعدّى تفاعلَ إليك؛ لأنَّ الفعلَ هنا لها دونك، ومعناه: تُنسى، فجرى مجرى «تقاضاني الدينَ».

وأما «تفعلتُ» فإنها مطاوعةُ «فعلتُ»، وذلك قولك: «دَحَرَجْتُهُ فَدَحَرَجَ» وهي نظيرُ «فعلتُهُ فَتَفَعَّلَ» وقلما توجدُ مُتَعَدِّية.

* * *

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس، وصدره:

ومثلك بيضاء العوارض طفلة

الخطاب لبساسة، العوارض: جمع عارضة، وهي جانب الوجه. واللعب: الحسنه الدل.

والسربال: القميص، وطفلة ناعمة البدن. والمعنى: تذهب بفؤادي حتى أنسى قميصي.

والبيت من الطويل. لامرئ القيس في: (ديوانه ٣٠، والأزهية ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦٦/١،

ولسان العرب ٣٢٤/١٥ «نسا»، وتاج العروس «نسى»). وبلا نسبة في: (مغنى اللبيب

[الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول]

من المواضي التي تجاوزت ثلاثة أحرف]

قال أبو عثمان: وليس بين «يُفْعَلُ» منها و«يُفْعَلُ» بعد ضَمَّةِ أوَّلِ حرفٍ وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف وفتحته، وذلك نحو: «يَسْتَخْرِجُ، وَيُسْتَخْرِجُ، وَيَنْطَلِقُ وَيُنْطَلِقُ» به، إلا ما كان على «يَتَفَاعَلُ» فإنه لما كان مفتوحا في «يُفْعَلُ» تَرَكُوهُ في «يُفْعَلُ» بحاله نحو: «يَتَغَاوَلُ، وَيَتَغَاوَلُ عَنْهُ» كما فُعِلَ ذلك في غير الزائد نحو: «يَسْمَعُ، وَيُسْمَعُ».

قال أبو الفتح: اعلم أن جميع الأفعال التي تجاوز مواضعها ثلاثة أحرف، لا يكون الحرف الذي قبل الطرف من المضارع فيها إلا مكسورا نحو: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَأَنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، وَاغْدُودَنَ يَغْدُودُنَ، وَاحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجَمُ» إلا ما كان ماضيه على «تَفَاعَلُ» وما كان على وزنه نحو: «تَفَعَّلَ، وَتَفَوَّعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ» فإن ما قبل طرفه في المضارع يكون مفتوحا نحو: «تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ، وَتَصَوَّمَعَ، يَتَصَوَّمَعُ، وَتَفَيَّهَقُ يَتَفَيَّهَقُ^(١)، وَتَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ، وَتَغَاوَلَ يَتَغَاوَلُ».

وإنما ذكر أبو عثمان من هذا كله «تَفَاعَلُ» وحدها؛ لأنه أراد هذا المثال وما كان مثله في حركته وسكونه وزيادة التاء في أوّله.

وقد كان القياس أن يكسروه لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي كما قالوا: «ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَرَكِبَ يَرْكَبُ»، وكانهم إنما هربوا إلى الفتح؛ لأنهم لو قالوا: «يَتَغَاوَلُ»، لأشبه آخره آخر المصادر، نحو: «التَّغَاوَلُ والتَّعَالَمُ»، ولو كسروه لأشبه آخر الجمع نحو: «تَتَاوَلُ وتَتَضَايَبُ» جمع «تَفَعَّلَ وتَفَضَّلَ»^(٢)، فأرادوا أن يباعدوا بين الفعل وبين المصدر والجمع.

فأما قولهم في اسم الفاعل: مُتَغَاوَلٌ، فإنما كسروا الفاء على ما يجب فيها؛ لأنه قد أمِنَ فيه شبه الجمع؛ لأنه مصروف، والجمع إذا كان على بناء مفاعِلَ فهو غير مصروف، فقد وقع الفصل، وأيضا فإنهم لو قالوا: «مُتَغَاوَلٌ» ففتحوا الفاء، لالتبس اسمُ الفاعل باسم المفعول.

(١) فَهَقَ الْإِنَاءُ، كَفَرَحَ، فَهَقَا، وَيَحْرَكُ: امْتَلَأَ. وَالْفَهَقَةُ: عَظُمَ عِنْدَ مُرَكَّبِ الْعُنُقِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْفَقَارِ.

(٢) تَفَلَّ يَتَفَلُّ وَيَتَفَلُّ: بَصَقَ. وَالتَّفَلُّ والتَّفَالُّ: بَضْمُهُمَا: الْبِصَاقُ. نَضَبَ: سَالَ، وَجَرَى.

وهذا مأمونٌ في الفعل؛ لأنك إذا قلت: «يَتَغَاوَلُ» فقد عَلِمَ بفتحة حَرْفِ المضارعة أنه للفَاعِلِ، وإذا ضَمَمْتَ فَقُلْتَ: «يُتَغَاوَلُ»، فقد عَلِمَ أنه للمفعول، فالفصل واقعٌ، وحمل باقي الأفعال التي على وزن تفاعل عليه.

وكان أبا عثمان إنما ذكره وحده دون غيره لهذا المعنى؛ ألا ترى أنهم لو قالوا: «يَتَدَحْرَجُ» فكسروا الراء لم يكن يُشَبِّهُ مصدرًا ولا جمعًا، فالباب في هذا لـ «تَفَاعَلَ»، وغيره داخلٌ عليه.

إذا صرَّحت إلى بناء الفعل للمفعول وهو الذي يُسَمَّى «باب ما لم يُسَمَّ فاعله»، انفتح ما قَبْلَ الطَّرَفِ في جميع المضارع، لأن ما قَبْلَ الطَّرَفِ لا يكون في الماضي إلا مكسورًا، ففتح في المضارع؛ لأن هذا لا يختلف في جميع الأفعال التي لم يُسَمَّ فاعلوها، وذلك قولك: «أَكْرَمَ يُكْرَمُ»، وانطلق به يُنْطَلَقُ، وتغوفل عنه يُتَغَاوَلُ، فجرى ذلك مجرى «شَرِبَ يَشْرَبُ» لما كَسِرَ الماضي فُتِحَ المضارعُ.

وإنما جاء أبو عثمان يَسْمَعُ وَيُسْمَعُ ليريك أن لباب «يَتَغَاوَلُ وَيُتَغَاوَلُ عنه» نظيرًا ثلاثيًا بغير زيادة، فأما يَسْمَعُ، فإنما وجبت الفتحة فيه من قَبْلِ أَنْ ماضيه مكسور العين وهو سمع وليس من قَبْلِ حرف الحلق؛ ألا ترى أنك تقول: «رَكِبَ يَرْكَبُ، وشَرِبَ يَشْرَبُ» فتفتح العين من المضارع ولا حرف حلق فيه؟ وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعله وهو «سَمِعَ يُسْمَعُ» فجرى مجرى «ضَرَبَ يُضْرَبُ».

قال أبو عثمان: وإنما كتبتُ لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة، لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت من الأسماء والأفعال، فإذا سئلت عن مسألة فانظر: هل بنت العرب مثالها؟ فإن كانت بنت، فأبن مثل ما بنت، وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبني؛ لأنك إنما تريد أمثلتهم وعليها تقيسُ.

قال أبو الفتح: اعلم أنه لوَحَ في هذا الفصل بخلاف أبي الحسن وسيأتي به بعد هذا وأقول فيه بما يقتضيه ولا قوة إلا بالله.

* * *

[مسائل التصريف ذات البال في الميموز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان: واعلم أن الهزمة وبنات الواو والياء فيهن مسائل التصريف، فانظر

كَيْفَ صَنَعَتِ الْعَرَبُ فِي الْيَاءَاتِ وَالْوَاوَاتِ وَالْهَمْزَاتِ اللَّوَاتِي هُنَّ فَاءَاتُ الْفِعْلِ وَعَيْنَاتُهُ وَلَا مَاتُهُ؛ وَمَا أُحِقَّ بِاللَّامَاتِ مِنَ الْيَاءَاتِ وَكَيْفَ أَجْرَوْنَهُنَّ وَكَيْفَ أَلْزَمُوهُنَّ الْحَذْفَ وَالتَّغْيِيرَ وَالْإِبْدَالَ حَتَّى يَسْهَلَ عَلَيْكَ النَّظَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَسَأَضَعُ لَكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ رَسْمًا تَقِسُ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلَهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ غَامُضِ مَسَائِلِهِ إِلَّا وَفِي ظَاهِرِهِ مَا يُبَيِّنُ لَكَ مَجْرَى غَامُضِهِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: أَعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَّبَعَ هَذَا الْفَصْلَ الَّذِي قَبْلَهُ لِيُرِيكَ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ تَعْمَلَ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِمَّا يُسْأَلُ عَنْ بِنَائِهِ، يَقُولُ: فَلَا تَعُدَّ مَا رَأَيْتَهُمْ عَمَلُوهُ فِي نَظِيرِ مَا تَبْنِيهِ وَلَا تَتَجَاوِزْهُ، فَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ كَانَتْ بَنَتْ فَابْنٍ مِثْلَ مَا بَنَتْ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي سُئِلَتْ عَنْهُ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْعَرَبِ فَلَا تَبْنِيهِ».

وَقَوْلِهِ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْهَمْزَةَ وَبَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِيهِنَّ مَسَائِلُ التَّصْرِيفِ».

وَمَسَائِلُ التَّصْرِيفِ فِي الْهَمْزَةِ وَبَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصَّحِيحِ أَيْضًا وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْمَسَائِلَ إِذَا بُنِيَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ كَانَتْ صَعْبَةً مُشْكِلَةً لِمَا يَغْرُضُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ فَكَأَنَّهُ حَذَرَ مِنَ السَّهْوِ فِيهَا، وَنَبَّهَ عَلَى صُعُوبَتِهَا وَإِشْكَالِهَا لِيَقَعَ التَّحَرُّزُ مِنْهَا.

* * *

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان:

باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة

قال أبو الفتح: حُكِيَ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ سَأَلَ أَبَا عَثْمَانَ عَنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، فَأَنْشَدَهُ:

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبَنِي
وَمَا كُنْتُ قَدِّمًا هَوَيْتُ السِّمَانَ^(١)

فَقَالَ لَهُ: الْجَوَابُ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَثْمَانَ: قَدْ أَجَبْتُكَ فِي الشَّعْرِ دَفْعَتَيْنِ، يُرِيدُ «هَوَيْتُ السِّمَانَ» وَيَجْمَعُهَا أَيْضًا فِي اللَّفْظِ «الْيَوْمَ تَنْسَاهُ» وَقِيلَ أَيْضًا: «سَأَلْتُمُونِيهَا» وَهِيَ عَشْرَةُ أَحْرَفٍ: الْأَلِفُ، وَالْيَاءُ، وَالْوَاوُ، وَالْهَمْزَةُ، وَالْمِيمُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَالْهَاءُ، وَالسِّينُ، وَاللَّامُ.

(١) البيت من المتقارب ونسبه في تاج العروس لأبي عثمان المازني ١٦١/٨ «زيد».

وقول أبي عثمان: «باب ما تجمله زائدا من حُرُوف الزيادة»، يُريد به أن حُرُوف الزيادة ليست في كل موضع تكون زائدة، ولو كانت في كل موضع تكون زائدة لما احتاج إلى تحديد المواضع، ولحدّد الحروف وحدها، وقال: إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة فاقض بزيادته ولا تتوقف، وهذا خطأ لا يقوله أحد؛ ألا ترى أن «أوى، ووأى» إنما هما مُركبان من همزة وواو وياء، وليس فيهما حرف زائد البتّة، وإن كنّا نعلم أن الهمزة، والواو، والياء، من حُرُوف الزيادة في غير هذا الموضع. ولكن ينبغي أن تُعرف مواقع الزيادة وكيف تكون وكيف وقعت في كلامهم بالأدلة الواضحة، وسنأتى على ذلك إن شاء الله تعالى.

* * *

[الهمزة التي في أول الكلمة]

قال أبو عثمان: اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا وكان الشيء الذي هي فيه، عدده أربعة أحرف بها فصاعدا فهي زائدة، إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف، وذلك نحو «أفكل وأيدع».

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد تحجّر^(١) في هذا الفصل قسما كبيرا من اللغة، عرّف أمر الهمزة فيه، فأمن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته أربعة أحرف بها، إلا زائدة إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف.

ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل «أجرك، وأجبك»؛ لقضيت بأن الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان، ولم يحج فيه إلى الاشتقاق؟.

وقوله: «وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فهي زائدة»، يريد به: أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها من الأصول وفي أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة.

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا، أو وقع فيها تكرير، لم تقض بزيادة الهمزة إلا بدليل، وإذا كان الأمر كذلك، فللسائل أن يقول: ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء؟ وما تنكير أن تكون زائدة، وتجعل الهمزة أصلا ويكون وزن الكلمة «فَيْعلا»؟.

(١) الحَجَرُ، مثلثة: المنع، كالحجران، بالضم والكسر.

فالجوابُ في ذلك: أنَّ حَمَلَ الهمزةِ على الزيادةِ أولى من حَمَلِ الياءِ عليها؛ وذلك أن زيادة الهمزة في أوّل الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية؛ ألا ترى أنَّ بابَ «أَحْمَرُ وَأَصْفَرُ» أكثرُ من باب «خَيْفَقٌ وَصَيْرَفٌ»؟ فهذا الدليلُ ثَبَتَ زيادة الهمزة في أَيْدَعِ.

وقد حَكى بعضهم «يَدْعُهُ تَيْدِيعًا» فهذه دلالة قاطعة على كونِ الياءِ فاءً، ومن ذلك قولهم: «أَوَلَقٌ وَأَيْصَرٌ» لا يقضى بزيادة الهمزة فيهما لأجل الواوِ والياءِ فيهما، فيُحْتَاجُ إلى الاشتقاق، وسندُكُـرُهما في موضعهما إن شاء الله.

فأما التَّكْرِيرُ، فقال سيبويه: «لو جاء في الكلام شيء نحو: «أَكْسَلٌ، وَأَيْقَقٌ»، فَسَمَّيْتُ به رجلاً صرفته، لأنَّه لو كان «أَفْعَلٌ» لم يكن الحرفُ الأوَّلُ إلا ساكنًا مُدْغَمًا، يريد بذلك: أنَّه لو كانت الهمزة زائدة لوجِبَ أن يقال: «أَكَلٌ وَأَيْقٌ» كما قالوا: «أَصَمُّ وَأَيْلٌ». يقول: فيجبُ أن تكونَ الهمزةُ من الأصل، ويكون وزن الكلمة «فَعْلَلًا، أو فَيْعَلًا».

* * *

[الياء في أول الكلمة]

قال أبو عثمان: وكذلك الياءُ تَجْرَى مَجْرَى الهمزةِ أوْلاً نحو: «يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ لِلنَّاقَةِ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا؟».

قال أبو الفتح: إِنَّ حُكْمَ الياءِ إِذَا وَقَعَتْ هَذَا الْمَوْقِعَ حُكْمُ الهمزةِ لا فصل بين الياءِ والهمزةِ فيه.

* * *

[لم يقضى بزيادة الهمزة والياء في أول الكلمة؟]

قال أبو عثمان: إنما كان هذا زائداً لم يُشْتَقَّ منه ما يذهب فيه لكثرة ما تَبَيَّنَ لك من هذا المثالُ ثَمَّا يُشْتَقُّ منه ما يذهب فيه، نحو: «أَحْمَرُ، وَأَسْوَدُ، وَأَبْيَضُ»، وذلك أكثرُ من أنْ أُعْذَرَ لك.

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّكَ إِنَّمَا قَضَيْتَ بزيادة الهمزة والياء إِذَا وَقَعَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الْإِشْتِقَاقَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَشْتَقُّ شَيْئاً عَلَى هَذَا الْمَثَالِ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةً أَوْ يَاءً إِلَّا أَصَبْتَهُمَا فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَبْيَضَ مِنَ الْبَيَاضِ، وَأَسْوَدَ مِنَ السَّوَادِ، وَأَحْمَرَ مِنَ

الحُمْرة، وأخْضَرَ من الخُضْرَةِ، وكذلك جميع ما يَرِدُ من هذا النَّحْوِ، فَإِنَّمَا يُحْمَلُ ما يُجْهَلُ على ما يُعْرَفُ، وَيُقَاسُ الغائِبُ بالشاهد.

فأما «يَرْمَعُ» فيجوز عندى أن يكون من قولهم: «تَرَمَعَ أَنْفُ فُلَانٍ» إذا اضْطَرَبَ وَتَحَرَّكَ، وَالْيَرْمَعُ: حجارة خَوَّارَةٌ ليس لها ثبات ولا صلابَةٌ، وهى هَشَّةٌ، والهَشاشةُ والخَوَرُ قريبٌ من الاختلاج والاضطراب؛ ألا ترى أنهما جميعا بضدَّ الثبات والرَّزَانَةِ؟.

وأما اليعْمَلَةُ: فهى النَّاقَةُ التى يُعْمَلُ عليها فى السَّيرِ، فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء فيهما، فيكون هذا مضافا إلى القياس الأول.

وقوله: «وذلك أكثر من أن أعْذَهُ لك»، يريد أنه أكثر من أن يُعَدَّ فى هذا الكتاب؛ لأن التمثيل لا يحتاج فيه إلى جميع اللُّغة، أو يكون أراد أنه لا يُحِيطُ بهذا الباب لِسَعَةِهِ؛ والتأويلُ الأولُ عندى أشبه؛ لأنه ليس فيه اعترافٌ منه بالتَّقْصِيرِ فى اللُّغة.

* * *

[النون والتاء فى أول الكلمة. لا تعدان زائدين إلا بثبت]

قال أبو عثمان: فأما النُّونُ والتاء: فإذا كانتا أوْلاً وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه، فلا تجعلهما زائدين إلا بثبت؛ نحو: «نَهْشَلٍ وَنَهْصَرٍ وَنَهْسَرٍ وَتَوْءَمٌ^(١)».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ النُّونَ والتاء لم تَكْثُرْ زيادتهما فى الكلام كثرة زيادة الياء؛ والواو، والهمزة، فلذلك احتججت إلى أن تنظرَ إلى المثال الذى هما فيه، فإن كانتا فيه واقعيتين مَوْقَعِ حرفٍ مِنَ الأصل، قُضِيَتْ بأنهما مِنَ الأصل، وإن لم تكونا واقعيتين مَوْقَعِ حرفٍ مِنَ الأصل، قُضِيَتْ بزيادتهما.

ألا ترى أن النُّونَ فى نهشلٍ والتاء فى تَوْءَم، بإزاء الجيم فى جَعْفَرٍ؟ فلهذا قُضِيَتْ بأنهما مِنَ الأصل، والاشتقاق يدلُّ على أنَّ النُّونَ فى «نَهْشَلٍ» والتاء فى «تَوْءَم» أصلان. وذلك قولهم: «نَهْشَلَتِ المرأةُ» إذا أَسْنَتْ، و«نَهْشَلَتْ: فَعَلَّتْ»، فالنُّونُ فى نَهْشَلٍ: فاء، بمنزلةِها فى نَهْشَلَتْ وليس فى كلامهم نَفْعَلَتْ.

(١) النَهْشَلُ، كجعفر: الذئب، والصَّقَرُ، واسم، وقبيلة، والمَسِينُ المضطرب كبرا. النهسرُ، كجعفر: الذئب، أو ولده من الضبع، والخفيف السريع، والحريصُ الآكولُ لِلْحِمِّ. ونهسرَ اللحم: قَطَعَهُ.

وأما تَوْعَمٌ، فيدلُّ فيه على زيادة الواو وأن التاء أصل، قولهم فى الجمع: «تَوَامٌ، وتَوَامٌ: فُعَالٌ»، فالتاء فاء، والهمزة عين، وإنما كُتِبَتِ الهمزة فى تَوَامٍ واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك إن خففت فأبدلتها واوًا خالصة؛ فليست هذه الواو هى التى كانت فى تَوْعَمٍ، إنما هى همزة خفيفة كما تقول فى تخفيف «جُونٌ: جُونٌ^(١)».

وشىء آخر يدلُّ على أنَّ الواو فى تَوْعَمٍ هى الزائدة دون التاء، وهو أنَّ فَوْعَلًا فى الكلام أكثر من تَفْعَلٍ؛ ألا ترى أنَّ باب: «كَوْنَرٍ، وجَوْهَرٍ، وقرْصَوَةٍ، وحوْقَلٍ وكَوْكَبٍ؛ أكثر من باب «تَأَلَّبٍ»، فحمله على الأكثر هو القياس.

وشىء آخر يدلُّ عليه أيضا، وهو قولهم: «أتَأَمَّتِ المرأةُ» إذا ولدت التَّوَعَمَ.

فأما تَأَلَّبٌ، فالتاء فيه زائدة؛ لأنه من «أَلَبَ يَأَلِبُ»: إذا جَمَعَ وهو الحمار، فهذا ثبت. قال سيبويه: أَلَبَ الحمارُ يَأَلِبُ وهو طَرُدُهُ طريدته.

وقوله: «وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه»، يريد به: كان الاسم الذى هما فيه بهما على مثال الأسماء: أى على أحد أمثلة الرباعى الذى لا زيادة فيه، وهى: «فَعْلَلٌ، وفِعْلَلٌ، وفُعْلَلٌ، وفُعْلَلٌ، وفَعْلَلٌ، وفُعْلَلٌ» على مذهب أبى الحسن وعلى أحد الأمثلة الخماسية.

* * *

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان: وإذا جاءك على مثال لا يكون للأسماء، فهما زائدتان لمجئتهما على غير الأصول، وذلك نحو: «نَرَجَسَ، وتُرْتَبَ»؛ لأنه ليس فى الكلام مثلُ جَعْفَرٍ ولا جُعْفَرٍ اسمين.

قال أبو الفتح: إنما قضى بزيادة النون والتاء فى «نَرَجَسَ، وتُرْتَبَ»، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل؛ كما قضى بزيادة النون من «كَنْهَلٍ»^(٢) لأنه ليس فى الكلام مثل «سَقَرَجُلٍ»، بضم الجيم.

وشىء آخر يدل على زيادة التاء فى تُرْتَبَ، وهو أنه الشىء الراتب الثابت يُقال:

(١) الجُونُ: النَّبَاتُ يَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ مِنْ خَضَرَتِهِ، وَالْأَحْمَرُ، وَالْأَبْيَضُ، وَالْأَسْوَدُ.

(٢) الْكَنْهَلُ، وَتَضَمَّ بِأَوِّهِ: شَجَرٌ عِظَامٌ، كَالْكَنْهَلِ، وَالشَّعِيرُ الضَّخْمُ السَّنْبَلَةُ.

«رَتَبَ يَرْتُبُ»، قال طَفِيلُ:

وقد كان حيّانا عدوَيْن في الذِي خلا فعلى ما كان في الدهر فارْتَبَى^(١)
وكذلك «تَنْضُبُ وَتَنْقُلُ»؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفُرُ، وقد قالوا: «تُسَلُّ» بضم
التاء، ومثاله «تَفْعُلُ».

والتاء أيضا - وإن كانت بإزاء جيم جُرْهُم؛ لأنها قد ثبتت في قول من فَتَح التاء
فقال: «تَنْقُلُ» - زائدة فهي أيضا في قول من ضمّها زائدة، ومَحَالٌّ أن تكون ثمّ زائدة
وهنا أصلا؛ لأنّ اللفظ واحدٌ والمعنى واحد.

ويدل أيضا على زيادة التاء في تَنْقُلُ أنّه ليس في الكلام اسم على «فَفْعُلٍ» ولا
«فَفْعُلٍ».

وكذلك تُدْرَأُ؛ لأنه من دَرَأْتُ^(٢)؛ ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جُعْفَرُ.

* * *

[الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت]

قال أبو عثمان: وإذا وجدت الهمزة غير أول فلا تجعلها زائدة إلا بثبت لأنها لم تكن
زائدة غير أول.

قال أبو الفتح: قد زيدت الهمزة غير أول في أحرف معلومة، وهي شمأل وشأمَلْ
بمعنى الشمال، وإنما هو من شَمَلَتِ الرِّيح.

وسألت أبا عليّ عن «شمأل وشأمَلْ» فقلت: ما تُنَكِّرُ أن تكون الهمزة فيهما غير
زائدة وإن كانت من معنى شَمَلْتُ، كما تقول في «دَمِثٍ وَدِمَثْرٍ، وَسَبَطٍ وَسِبْطَرٍ»، إنَّ
أحدهما بمعنى الآخر وليس من أصله؛ لأن دَمِثًا ثَلَاثِيّ وَدِمَثْرًا رِبَاعِيّ، فقلّ كذلك في
شمأل وشأمَلٍ؟.

فقال: إن الهمزة قد زيدت غير أول في جُرَائِضٍ وَنَيْدِلَانٍ بمعنى نَيْدِلَانٍ وأحرف غير
هذه، فكان أبا عليّ رأى حَمَلَهُ على هذا مع الاشتقاق أولى من أن يجعله أصلا رباعيا.
والنَيْدِلَانُ هو الذي يُسَمَّى الكابوس عند العامة.

(١) انظر ديوانه: ٣٨٥/١.

(٢) دَرَأَهُ، كَجَعَلَهُ، دَرَأًا وَدَرَأَةً: دَفَعَهُ.

قال الراجز:

نَفْرِجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلَانُ بِاللَّيْلِ^(١)

والجرا تَضُّ هو الجمل الضَّخَم، وقد قالوا في معناه: جَرَّواضٌ، فالهمزة زائدة إذن.

وَحُطَّاطٌ: فُعَاتِلٌ؛ لأنه من حَطَّطْتُ؛ لأنه الصَّغِير.

وقالوا في «تَابِلٌ: تَابِلٌ»، فالهمزة زائدة.

وَحُكِي: أَنْ الْعَجَّاجَ كَانَ يَهْمِزُ الْعَالَمَ وَالْخَاتَمَ، أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزًا، وَكَذَلِكَ «تَابِلٌ».

فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة؛ لأنها بَدَلٌ من زائد ومثالها: فَاعَلٌ، وقد قالوا: رَبَّالٌ لِلْأَسَدِ، فهمزوا.

وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي كِتَابِ الْهَمْزِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: وَتَقُولُ: «رَهْيَاتُ أَمْرِي رَهْيَاةٌ» إِذَا لَمْ تُحْكِمَهُ، وَقَدْ رَهْيَا الرَّجُلُ؛ وَذَلِكَ أَنْ يُحْمَلَ حِمْلًا فَلَا يَشُدُّهُ بِالْحَبَالِ فَهُوَ يَمِيلُ.

وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ مِثَالٍ: رَهْيَا؟ فَقَالَ: «فَعِيلٌ»؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، وَمَوْضِعُ الْيَاءِ هُوَ مَوْضِعُ زِيَادَةِ الْيَاءِ، وَالْوَاوُ فِي حِذِيمٍ وَجَدُولٍ، فَكَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ حَمَلَهُ عَلَى فَعِيلٍ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْبِنَاءُ لَيْسَ فِي أُبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ وَلَا الْأَسْمَاءِ هَرَبًا مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلٍ؛ وَلَئِنْ رَأَى الْيَاءُ فِي رَهْيَا فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ مِنْ جَهْوَرٍ وَسِرْوَلٍ.

ولهذا المثال نظائر في الشُّذُودِ، مِنْهَا قَوْلُهُمْ: قَدْ اكْرَأَلَ الرَّجُلُ «إِذَا قَصُرَ فَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَمِثَالُهُ «أَفْوَعَلٌ»، وَقَدْ قَالُوا: «بَيْنَهُمَا مُهُوَأَنَّ مِنَ الْأَرْضِ» وَهُوَ عِنْدِي «مُفَوَّعَلٌ» وَهُوَ فِي الْأَسْمَاءِ نَظِيرُ اكْوَأَلٍ فِي الْأَفْعَالِ.

وَنَظِيرُهُ فِي الشُّذُودِ قَوْلُهُمْ: «تَقَلَّسَ» فِي مَعْنَى تَقَلَّسَ، وَمِثَالُهُ «تَفَعَّلَ»، وَنَظِيرُ هَذَا فِي الشُّذُودِ قَوْلُهُمْ: «تَمَدَّرَعَ وَتَمَسَّكَنَ» إِنَّمَا هُمَا مِنَ الشَّاذِّ وَمِثَالُهُمَا «تَمَفَّعَلَ»، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ قَالَ: إِنَّ اللَّغَةَ الْجَيِّدَةَ عِنْدَهُمْ «تَدَّرَعَ وَتَسَكَّنَ»؟.

(١) النفرجة والنفراجة من الرجال: الضعيف الجبان. النيدلان: الكابوس أو شبيهه، والنيدلان كالنيدلان. والرجز لحريث بن زيد الخيل في: (شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣).
وبلا نسبة في: (رصف المباني ٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/١١١، ٤٤٤/٢، ولسان العرب ٣٤٣/٢ «فرج»، ٦٥٥/١ «ندل» والممتع في التصريف ٢٢٨/١).

ومن هنا حَمَلَ أَهْلُ التَّصْرِيفِ قَوْلَهُمْ: «مُغْفُورٌ» عَلَى أَنَّهُ «فُعُولٌ»، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ «مُفْعُولًا»؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: خَرَجُوا يَتَمَغَفَّرُونَ^(١)؛ فَيَتَمَغَفَّرُونَ عِنْدَهُمْ يَتَفَعَّلُونَ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ يَتَمَفَّعَلُونَ، لِقَلَّةِ تَمَفَّعَلٍ، وَكَثْرَةِ تَفَعَّلٍ.

وَمِنْ هُنَا أَيْضًا كَانَتْ الْمِيمُ فِي «مَعَدَّة» أَصْلًا، لِقَوْلِهِمْ: تَمَعَّدُ، وَتَمَعَّدُ^(٢): تَفَعَّلَ، وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى تَمَفَّعَلٍ، عَلَى أَنَّ قَوْمًا قَدْ جَعَلُوا مُغْفُورًا مُفْعُولًا كَمُعْلُوقٍ^(٣)، وَإِنَّمَا هَذَا لِقَلَّةِ الْمَعْرِفَةِ بِهَذَا الشَّاذِّ، وَالْقِيَاسُ مَا أَنْبَأَتْكَ بِهِ أَوَّلًا.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِنَّمَا قُلْنَا: مُعْلُوقًا مُفْعُولًا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي مَعْنَاهُ: مُعْلَاقٌ، فَمُعْلَاقٌ مُفْعَالٌ لَيْسَ غَيْرُ.

قَالَ: وَأَمَّا مُغْرُودٌ^(٤) فَحَمَلُهُ عَلَى فُعُولٍ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ فُعُولًا أَكْثَرُ مِنْ مُفْعُولٍ.

وَقَالُوا: تَمَنَّدَلٌ بِالْمَنْدِيلِ، وَهُوَ تَمَفَّعَلٌ، وَالْجَيِّدَةُ تَنَدَّلُ.

قَالُوا: قَلَسْتُهُ وَهِيَ فَعَنْتُهُ، وَقَالُوا: قَلَسَيْتُهُ، وَهِيَ الْقِيَاسُ.

وَقَالُوا: تَأَبَّلْتُ الْقِدْرَ بِالْهَمْزِ وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُا بَدَلٌ مِنْ أَلِفٍ تَأَبَّلْتُ الزَّائِدَةَ.

وَحُكِيَ عَنْهُمْ: «مَرْحَبُكَ اللَّهُ وَمَسْهَلُكَ»، وَكَانَ يُسَمَّى مُحَمَّدًا ثُمَّ تَمَسَّلَ أَيَّ صَارَ يُسَمَّى مُسْلِمًا، وَهَذَا كُلُّهُ شَاذٌ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ «مَذْحِجًا»^(٥) جَمَاعَةُ قِبَائِلَ شَتَّى مَذْحَجَتْ: أَيَّ اجْتَمَعَتْ، فَإِنْ كَانَ هَذَا ثَبَتًا فِي اللُّغَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ تَكُونَ الْمِيمُ زَائِدَةً، وَتَكُونَ الْكَلِمَةُ مَفْعَلَتْ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: «مَذْحِجٌ»، فَإِنْ جَلَعْتَ الْمِيمَ أَصْلًا كَانَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ فَعْلَلًا، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ مِثْلُ جَعْفَرٍ، فَثَبِتَ أَنَّهُ مَفْعِلٌ مِثْلُ مَنْبِجٍ^(٦).

وَلِهَذَا لَمْ يُصْرَفْ «نَرْجِسٌ» اسْمُ رَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَصُولِ مِثْلُ جَعْفَرٍ، وَقُضِيَ أَنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي نَضْرِبٍ.

(١) غَفَرَهُ يَغْفِرُهُ: سَتَرَهُ.

(٢) مَعَدَّة، كَمَنْعَةٍ: اخْتَلَسَهُ، وَجَذَبَهُ بِسُرْعَةٍ، كَامْتَعَدَ فِيهِمَا، وَأَصَابَ مَعِدَتَهُ.

(٣) الْعَلَقُ، مُحَرَّكَةٌ: الدَّمُ عَامَّةً، أَوِ الشَّدِيدُ الْحُمَرَةُ، أَوِ الْغَلِيظُ، أَوِ الْجَامِدُ.

(٤) غَرَدَ الطَّائِرُ، كَفَرِحَ، وَغَرَدَ تَغْرِيدًا وَاعْرَدَ وَتَغَرَّدَ: رَفَعَ صَوْتَهُ، وَطَرَبَ بِهِ، فَهُوَ غَرْدٌ، بِالْكَسْرِ.

(٥) دَحَجَهُ، كَمَنْعَهُ: سَحَحَهُ.

(٦) النَّبَاحُ: الشَّدِيدُ الصَّوْتِ، وَالْمِجْدَحُ لِلْسَّوِيْقِ.

وجاء في الحديث: «إِذَا سَحَابَةٌ تَرَهَيَّا» فهذا تَفْعِيلٌ، والياء فيه زائدة؛ لأنها من موضع الواو من تَرَهْوَكْ، وكَانَ «تَرَهَيَّا مُطَاوَعُ رَهْيَاتِهِ فَرَهَيَّا».

وقد قالوا: تَشَيَّطَ الرَّجُلُ وَتَشَيَّطَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ تَشَيَّطَ تَفْعَلْنَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ تَفْعَلْنَ، وَتَشَيَّطَ أَقْوَى مِنْ تَشَيَّطَ، لِقَوْلِهِمْ: شَاطِنٌ وَشَطْنٌ، وَأَرْضٌ شَطُونٌ^(١)؛ وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْبُعْدِ، وَالشَّيْطَانُ مُبْعَدٌ مُقْصَى، وَمِنْ هُنَا قِيلَ: لَعَنَهُ اللَّهُ، أَيْ أَبْعَدَهُ اللَّهُ وَأَقْصَاهُ.

وَفَسَّرُوا بَيْتَ الشَّمَاخِ:

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّبِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ^(٢)

أى: البعيد، فمن هنا قيل له: شيطان؛ لأنَّ الله قد أَبْعَدَهُ، فلهذا كان الوجهُ في شيطان أن يكونَ فِعْعَالًا بِمَنْزِلَةِ الْغَيَاقِ وَالْقِيَامِ، وَمَنْ أَخَذَهُ مِنْ تَشَيَّطَ جَعَلَهُ فَعْلَانِ، وَوَجْهَ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِ مِنْ تَشَيَّطَ، أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: غَضِبَ فَاسْتَشَاطَ، أى: احْتَدَى وَالتَّهَبَّ فِي الْغَضَبِ وَتَشَيَّطَ بِمَعْنَاهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّ الْاِلْتِهَابَ فِي الْغَضَبِ مُشَبَّهٌ بِالْجَنُونِ وَالتَّخَبُّطِ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

وإنما ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذة؛ لأُنَسِّبَ بِهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ أَنَّ «رَهَيَّا» فَعِيلٌ وَإِنْ كَانَ هَذَا مِنَ الشَّوَاذِ فِي أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ، وَقَدْ قَالُوا: «امْرَأَةٌ ضَهْيَاءُ» مَقْصُورٌ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ دُونَ الْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ: ضَهْيَاءُ فِي مَعْنَاهَا، وَضَهْيَاءُ: فَعْلَاءٌ مِثْلُ حُمْرَاءَ وَالْأَلْفَانِ فِي آخِرِهِمَا زَائِدَتَانِ لَا مُحَالَةَ.

وَوَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَقَالُ: «امْرَأَةٌ ضَهْيَاءُ» إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا ثَدْيَانِ، مِثْلُ الْجَدَاءِ «وَالضَّهْرَاءُ» الَّتِي لَا تَحِيضُ وَلَا تُدْئِي لَهَا.

(١) الشَّطْنُ، مَحْرَكَةٌ: الْحَبْلُ الطَّوِيلُ، أَوْ عَامٌّ، جَ أَشْطَانٌ. وَشَطْنَةٌ: شَدَّةٌ بِهِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلشَّمَاخِ. وَلَقَطَا: نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ. اللَّعِينُ: الطَّرِيدُ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّبِّ» يَرِيدُ: وَنَفَيْتُ عَنْهُ الذَّبَّ، فَأَقْحَمَ لَفْظَهُ «مَقَامَ».

وَالْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلشَّمَاخِ بْنِ ضَرَّارٍ فِى: (دِيَوَانِهِ ٣٢١)، وَجَهْرَةَ اللُّغَةِ ٩٤٩، وَخَزَانَةَ الْأَدَبِ ٣٤٧/٤، ٣٤٨، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٣/٣، وَلِسَانَ الْعَرَبِ ٣٨٨/١٣ «لَعَنَ»، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرَ ١٩٤/١. وَبَلَا نِسْبَةً فِى: (بِجَالِسِ ثَعْلَبِ ٥٤٣/٢، وَالْمَحْتَسَبِ ٣٢٧/١).

وحكى أحمد بن يحيى قال: الضَّهْرَاءُ: الأرضُ التي لا تُنْبِتُ. والضَّهْيَاءُ: التي لا تُنْذَى لها، وقال بعضهم: الضَّهْيَاءُ: التي تحيض وهي حُبْلَى.

فأما قولهم: بَلَأَصَ الرجل، فالهمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم دلالة على زيادتها، والذي رآه أبو علي من أن الياء في رَهْيَاءَ زائدة دون الهمزة مذهبٌ سديد.

فإن قال قائل: هَلَّا جعل الهمزة زائدةً وجعل الياء أصلاً، فكانت الكلمة على هذا فَعْلًا في أمره دون فَعِيلٍ، وإن كان هذان بناءً مفقودين في الأفعال، ولم عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة، وقد زيدت الهمزة فيما ذكره من قولهم: «امرأة ضَهْيَاءٌ»، أو هَلَّا جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل؟.

قيل: لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل، لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو: «صَيْصِيَّةٌ وَيَهْيَاهُ وَحَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ»^(١)، وستراه في موضعه إن شاء الله.

فلما لم يكن بدٌّ من زيادة أحد الحرفين عُذِلَ إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيان مكروهان: أَحَدُهُما أن يكون في الأفعال مثال فَعْلًا بوزن دَخَرَجَ، والآخر زيادة الهمزة غير أول، وإذا ذهب إلى أنَّ الياء من رَهْيَاءَ هي الزائدة، فإنما في قوله هذا شيءٌ واحدٌ مكروه، وهو أن الفعل على فَعِيلٍ، فليس في هذا القول شيءٌ مكروه أكثر من أنه على فَعِيلٍ، وكلُّما قلَّ المستكره كان أَقْبَسَ.

ومع هذا فإنه يجعل الياء في رَهْيَاءَ زائدةً، مثلها في جَذِيمٍ وطَرِيمٍ وَعَثِيرٍ وَغَرِيلٍ^(٢)، وفي موضع الواو من جَهْوَرٍ، وسَرُولٍ، وجدُولٍ، وخِرْوَعٍ، ونحو ذلك، فالذي ذهب إليه

(١) الصَّيْصُ، بالكسر: الشَّيْصُ، كالصَّيْصَاءِ، وهي حَبَّ الحَنْظَلِ الذي ما فيه لُبٌّ. حَاحِيْتُ جِيحَاءُ، مُثَلَّ به في كُتُبِ التَّصْرِيفِ، ولم يُفسَّرْ، وقال الأخْفَشُ: لا نَظِيرَ له سِوَى عَاعِيْتُ وَهَاهِيْتُ. عِيَعُ القَوْمُ تَعْيِيْعًا: عَيَّوا عن أمرٍ قَصْدُوهُ. وفي كُتُبِ التَّصْرِيفِ: عَاعِيْتُ عِيْعَاءَ، ولم يُفسَّرْ، وقال الأخْفَشُ: لا نَظِيرَ لها سِوَى حَاحِيْتُ وَهَاهِيْتُ.

(٢) حَذَمَهُ يَحْذِمُهُ: قَطَعَهُ أو قَطَعَا وَحِيًّا. الطَّرِيمُ، بالكسر والفتح: الشَّهْدُ، والزَيْدُ، والعَسَلُ إذا امْتَلَأَتْ منه البُيُوتُ. عَثَرَ، كضَرَبَ ونَصَرَ وعَلِمَ وكَرَّمَ، عَثَرًا وَعَثِيرًا وَعَثَارًا وتَعَثَرَ: كَبَا. الغُرْلَةُ، بالضم: القُلْفَةُ. والأغرْلُ: الأَقْلَفُ.

فى هذا هو القياس، والذى قبله ليس بقياس، فافهم ذلك.

* * *

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان: وأما الياء فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة.

قال أبو الفتح: قد قال أبو عثمان: هذا القول قولاً مُرسلاً غير مقيّد، وليس لأحدٍ أن يطعن فيه بقولهم: صيصية وَيَهْيَاءُ ونحوه مما الياء فيه أصل؛ لأنّه قد بيّن هو هذا القول واستثنى به فى هذا الكتاب وستراه، وإنما تسامح فيه؛ لأنّه معلوم الموضع وليس ممّا يذهبُ على المبتدئين فضلا عن الأشياء المتقدمين.

وإنما يريد أبو عثمان أنّك إذا حصلت فى الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول، ثم رأيت فيها ياء ثانية أو ثلاثة فصاعدا، قضيت بزيادتها حملاً على ما عُرِفَ اشتقاقه؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصّفة فيما وضّح أمره بالاشتقاق إلا زائدة، فعلى هذا القياس: لو جاء فى الكلام مثل «خَيْفَبٍ وَقَرِيحٍ وَشَقِيظٍ» لقضيت بزيادة الياء، ولم تحتج إلى الاشتقاق.

* * *

[مواضع زيادة الواو]

قال أبو عثمان: والواو كذلك، إلا أن الواو لا تزاد أوّلاً البتّة، وتُزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء، إلا فى أوّل الكلمة فإنها تفارق الياء.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصلٌ بين الياء والواو فى هذه القضية إلا فى باب زيادة الياء أوّلاً وامتناع زيادة الواو أوّلاً، فسألتُ أبا على وقتَ القراءة عليه، فقلتُ له: لمَ كان ذلك، وما الفصلُ بين الياء والواو فى هذا الموضع؟

فقال: إنما امتنع ذلك فى الواو؛ لأنها لو زيدت أوّلاً مضمومة لاطرَدَ فيها قلبُها همزة نحو: «أَقَّتْ» وبابه، وستراه فى موضعه.

ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبُها جوازاً كالمطرَد نحو: «إِسَادَةٍ وَإِفَادَةٍ فى إِسَادَةٍ وَوِفَادَةٍ»، ولو زيدت مفتوحةً حتى تحقّر الكلمة لانضمَّ أوّلها فجاز قلبُها همزة، يريد تحقير وَزَةٍ: وَزِيَّةٍ، ويجوز أَرْزِيَّةٍ.

قال: فلما كانت زيادتها أولاً تقوّد إلى هذا التّغيير واللبّس ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنها زائدة رُفِضَتْ زيادتها أولاً فلم يجرّ لذلك، فهذا معنى قول أبي عليّ وقريب من لفظه والأمر كما ذكر.

فإن قلت: فهلاً زادوا الواو في أوّل الفعل مفتوحة؛ لأنّ الفعل لا يُحَقَّرُ فينضمّ؟. قيل: لأنّه إذا بُنِيَ للمفعول ولم يُسمَّ الفاعل انضمَّ أوّله فجاز الهمز.

فإن قيل: فكان يجرى مَجْرَى «وُعِدَ، وأُعدَّ»؟.

قيل: واو «وُعِدَ» أصلٌ فاحتملَ ذلك فيها وليس الزائد كالأصل.

* * *

[الهمزة الأصلية في أول الكلمة]

قال أبو عثمان: «فأما أوّلُق، وأيَصَر، وإمّعة»، فإنّ الهمزة فيهنّ غير زائدة؛ لأنهم قد قالوا: «ألُقَ فهو مألوق»؛ فقد تبَيَّن لك أنّ الهمزة من نفس الحرف، «وأيَصَر» أيضاً من نفس الحرف، لقولهم في جمعه: «إصار» وقال الشاعر:

ويجمع ذا بينهن الإصاراً^(١)

وإمّعة: لأنّه ليس في الكلام بفعلّة صفة، وإنما هو مثل دُمّة، وهو مثل أرطى، لأنهم يقولون: أديم مأروط: إذا ذُبغ بالأرطى.

قال أبو الفتح: قد جَمَعَ في هذا الفصل أشياء تحتاجُ إلى تفصيل وشرح، استدَلَّ على أنّ الهمزة في أوّلُق من نفس الكلمة بقولهم: ألُقَ فهو مألوق، يقول: فالهمزة في ألُق فاء الفعل، فينبغي أن تكون في أوّلُق كذلك، وهذا استدلالٌ صحيح.

ولمعترض بعدُ أن يعترض فيقول: ما تُنكِرُ أن يكون أوّلُق أفعلاً دون فَوَعَلٍ، وتكون

(١) هذا عجز بيت للأعشى أبو بصير ميمون بن قيس. وصدره:

فهذا يُوعِدُ لَهُنَّ الحَلا

والخلا: الرطب من الحشيش. والإصار: ما حواه المحش من الحشيش.

والبيت من المتقارب، وهو للأعشى في: (ديوانه ١٠١)، ولسان العرب ٢٣/٤ «أصر»، والمقتضب

٣١٧/٣، ٣٤٣). وبلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ١٥٦/٥).

الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أَوْطَفَ، وَأَوْجَرَ^(١)؟.

فإن قلت: فقد قالوا: أَلِقَ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في أَلِقَ منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولًا: وُلِقَ، ثم قلبت همزة، كما تقول: أَعِدْ وَأُزِنْ، في وُعِدْ وَوُزِنْ؛ فلا تكون لأبي عثمان حُجَّةٌ في قولهم: أَلِقَ؟.

فالجوابُ عن هذه الزيادة: أنهم قد قالوا: مألوقٌ، فلو كانت الهمزة في أَلِقَ إنما هي منقلبة عن الواو في وُلِقَ كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون: «مولوق» كما يقولون: «أَعِدْ» فهو «مَوْعُود»، ولم نسمعهم قالوا: «مَأْعُود»، لزوال الضمة.

فلما لم نرهم قالوا: «مولوق» استدللنا بذلك على أن الهمزة في أَلِقَ ليست بمنزلة الهمزة في «أَعِدْ» بل هي أصلٌ ثابتةٌ غير منقلبة.

فإن قال: فما تنكر أن يكون هذا من القلب اللازم كما قالوا في تكسير «عيد» وتحقيره: أعيادٌ، وعييدٌ؛ فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت، فكذلك ما تنكر أن يكون مألوقٌ من البَدَل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من عييدٍ في قولهم: عييدٌ، وأعيادٌ ولم تُرَدِّ الياء إلى الواو، كما قالوا: البرية، فالزموها التَّخْفِيفَ وأصلها الهمز وكما قالوا: النَّبِيُّ، فالزموه البَدَل في الأمر العام الشائع؟.

قيل: الحَمْلُ على هذه الأشياء لا يجوز لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ. فينبغي إذا كان الأمرُ كذلك أن تُسَلِّمَ كما سمعتُ ولا تُجْعَلَ أصلاً يُقاسُ عليه.

وأيضاً فإننا قد سمعناهم يقولون: تَنَبَّأَ مُسَيِّلِمَةٌ وذكرَ سيبويه: أن جميع العرب تَهْمِزُ هذا فتقول: تَنَبَّأَ مُسَيِّلِمَةٌ، وقد قالوا: بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وقالوا أيضاً: عادَ يُمُود، فلما سمعناهم يقولون هذا دلنا ذلك على أن: النَّبِيُّ، والبرية، وعييداً؛ أصلها الهمز والواو، ففَضِينا لها بهذه الأصول لإقيام الدلالة عليها.

ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريف أَوَلِقَ فنقضى بأنه من الواو دون الهمز،

(١) الوَطَفُ، مُحَرَكَةٌ: كَثْرَةُ شَعْرِ الْحَاجِبَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ، وَانْهِمَارُ الْمَطَرِ. الرَّحُورُ: الدَّاءُ يُوحِرُ فِي الْقَمِّ، وَيُضَمُّ، وَحَرَّةٌ وَجَرَا. وَأَوْجَرَةُ الرَّمَحِ: طَعْنَةٌ بِهِ فِيهِ. وَتَوَجَّرَ الدَّوَاءُ: بَلَغَ.

فنحنُ على الظاهر حتى تقوم دلالة لها عنه إلى غيره، فإن ادَّعى ذلك مدَّعٍ لزمه الدليل عليه وكان هو المطالب به دوننا.

ولو جاز لمدَّع أن يقول: إنّ أصلَ أَلَقٍ: وَلَقٍ، من غير دلالة، ومع أن الهمزة ثابتة في تصريف الكلمة بحيث لا مُوجِباً للقلب، لجاز لآخر أيضاً أن يقول: إنّ أصلَ أُخِذَ: وَخِذَ، وإنَّ أصلَ أَمَ: وَمَ، وإنَّ أصلَ أُكِلَ: وَكِلَ من غير دلالة وَثَبَتْ.

ولو جاز ذلك لَخَرَجَ هذا الأمرُ من باب طريق العلم إلى الجهل وارْتِكَابِ ما لاحقيقة له واعتقاد ما لا دليل عليه، وهذا موقفٌ إذا وَقَفَهُ المدَّعى سقطت كُلُّفَةُ الاشتغال به. والاحتجاجُ عليه، ولا قوّة إلا بالله.

وقد قالوا: مألوقٌ، ومؤلوقٌ، ومؤلوقٌ؛ فمألوقٌ: مفعول، ومؤلوقٌ: مُفَعَّلٌ، ومؤلوقٌ: مُفْعُولٌ.

وقال أبو عليّ: سألَ مَرَوَانُ بن سعيد المهلبى الكسائى فى حَلَقَةِ يونس عن أولقٍ؟ فقال الكسائى: أَفَعَلْ؛ فقال له مَرَوَانُ: استحيت لك يا شيخ.

واستدلَّ أبو إسحاق الزجاج على أنه لا يجوز أن يكون أَفَعَلَ ولا فَوَعَلًا من وَلَقٍ يَلِقُ إذا أسرع بقولهم: مألوقٌ، كما ذهبتُ إليه.

واستدلَّ أبو عثمان على أنّ إمعةً فَعَلَّةً بأنّه ليس فى الكلام إفعلةً صفة؛ وهذا هو استدلالُ سيبويه، وهو صحيح، وفيه قولٌ آخر، وهو: أنّه لو كانت الهمزة فى إمعةً زائدةً لوجب أن تكون الميم الأولى فاء والأخرى عينا؛ فكانت الفاء والعين - تكونان على هذا التأويل - من موضع واحد، وهذا لا يُؤْخَذُ به لقلته.

وإنما جاءت منه أحرفٌ محصورة نحو: كوكب ودَدَنٌ^(١)، وستراها فى مواضعها، ولا ينبغى أن يُقاس عليها، فهذا وجه ثان.

فأما أَيْصَرَ، فقولهم فى جَمْعِهِ: إصَارٌ، يدلُّ على أنّ همزته فاءٌ، لأنها فاءٌ فى إصَارٍ، ومثاله: فَعَالٌ.

وليس يجوز أن يعترض مُعْتَرِضٌ فيقول: ما تُنْكِرُ أن الهمزة فى إصَارٍ بدلٌ من ياء أَيْصَرَ، على أنّ تكون الهمزة فى أَيْصَرَ زائدةً؛ ويُشَبَّه هذا بقولهم: إِسَادَةٌ فى وِسَادَةٍ؛ لأنَّ

الياء إذا انكسرت لم يجب قبلها همزة.

وليس فى كلام العرب اسمٌ فى أوْلِهِ ياء مكسورة إلا قولهم فى اليد اليسرى: يسار بكسر الياء، والأفصح: يسار بفتحها، وقالوا أيضا فى جمع يقظان: يقاظٌ، وفى جمع يَغْرِ وهو الجَدَى: يِعْرَةٌ، وفى جمع يابسٍ: يِباسٌ.

وإنما تنكبوا ذلك عندى استثقالا للكسرة فى الياء وليست كالواو التى إذا انضمت هُمَزَتْ هَرَبًا من الضَمَّة فيها، فلما لم يُمْكِن فيها القلبُ لم يستجيزوا كسرها أولًا.

وقد كُسِرَتْ غيرَ أوْلٍ نحو: مُغِيلٌ^(١)، وأَسِيرٌ به، وأَبِيعٌ به، وأَبِينٌ به؛ وهذا مطَّرِدٌ فى بابهِ؛ لأنَّ وسط الكلمة مما تجتمع فيه الواوان، فاجتماع ياءٍ وكسره أولى.

فأما قولهم: يَنْجَلُ، وَيَنْجَلُ^(٢)، ونحو ذلك، فإنَّ أصله الفتحُ، وإنما كُسِرَتْ الياء لتتنقلب الواوُ ياءً، فالكسرُ عارض.

فأما أرطى، فقولهم: مأروطٌ، يدلُّ على أن همزته فاءٌ؛ وقال لى أبو على: إن أبا الحسن حكى عن بعضهم: أديم مرطى، فالهمزة عند هؤلاء زائدة.

فأولُّقٌ مثل: كوترٍ؛ وإمعةٌ^(٣) مثل: ديمةٌ؛ وأيصرٌ مثل: خيفقٍ؛ وأرطى مثل: علقى، فيمن نون هذا، على قول من قال: مأروطٌ^(٤)، ومن قال: مرطى، فأرطى عنده بمنزلة أفعى^(٥)؛ وينبغى أن تكون الألف فى آخر أرطى فيمن قال: مرطى منقلبة عن ياء؛ لأنَّه لو كان من الواو لقالوا: مرطو، كما قالوا: مغزو، وإنما مرطى كمرمى؛ ولا تحمله على قول الشاعر:

(١) الغِيلُ: اللبنُ تُرْضِعُهُ المرأةُ وَلَدُها وهى تُؤْتَى، أو وهى حَامِلٌ.

(٢) الوجَلُ، محرَّكة: الخَوْفُ.

(٣) الإمعُ، كهلجٍ وهَلَعَةٍ، ويُفْتَحان: الرجلُ يتابعُ كُلَّ أَحَدٍ على رَأْيِهِ لا يُثَبِّتُ على شَيْءٍ، ومُتَّبِعُ الناسِ إلى الطَّعامِ من غيرِ أن يُدْعَى، والمُحَقِّبُ الناسِ دِينَهُ، والمُتَرَدِّدُ فى غيرِ صَنْعَةٍ، ومَنْ يقولُ أنا مع الناسِ.

(٤) الأرطى: شَجَرٌ نَوْرُهُ كَنَوْرِ الخِلافِ، وَنَمْرُهُ كالْعُنَابِ، مُرَّةٌ، تَأْكُلُها الإِبِلُ غَضَّةً، وعُرُوفُهُ حُمْرٌ، الواحدة: أرطاة.

(٥) الأفعاء: الرّوائِثُ الطَّيِّبَةُ. والفَاعِى: الغَضْبَانُ المُرَبَّدُ. والفَاعِيَّةُ: النَّمَامَةُ، وزَهْرُ الحِنَاءِ.

وقد عَلِمْتَ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنْنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا^(١)
وهو يريد: مَعْدُوًّا عَلَيْهِ؛ وَلَا عَلَى مَسْنِيَّةٍ، وهم يريدون: مَسْنُوَّةٌ لِأَن هَذَا شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ وَمَارُوطٌ أَكْثَرُ فِي اللُّغَةِ مِنْ مَرَطِيٍّ.

* * *

[الألف لا تكون أصلاً أبداً]

قال أبو عثمان: والألف لا تكون أصلاً أبداً، إنما هي زائدة أو بدلٌ مما هو مِنْ نفس الحرف، ولا تكون أصلاً البتة في الأسماء ولا في الأفعال، فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصلٌ فيهن.

قال أبو الفتح: إنما قال أبو عثمان: إن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء، ولا في الأفعال، وإنما تكون زائدة أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها إلا كذلك، فقضى لها بهذا الحكم.

فأما الحروف فالألف فيهن أصلٌ غيرٌ زائدةٍ ولا مُنْقَلِبَةٍ، والدليلُ على ذلك أنها غيرُ مُشْتَقَّةٍ، ولا مُتَصَرِّفَةٍ، ولا يُعرفُ لها أصلٌ غيرُ هذا الذي هي عليه، فيجب أن تُقَرَّرَ على ما هي عليه حتى تقومَ دلالةٌ على أنها زائدة أو منقلبة.

ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألف فيهن زائدةً لأنهنَّ غيرُ مشقاتٍ وبلاشتقاقٍ تُعْلَمُ الزيادة من الأصل، ولا تكونُ منقلبةً؛ لأنه لو كانت الألف في «ما» مِنَ الواو لقالوا: مَوْ، كما قالوا: لَوْ؛ ولو كانت من الياء لقالوا: مَيَّ، كما قالوا: كَيَّ؛ فَبَطُلَ أن

(١) القائل هو عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني. وهو شاعر فارس من بيت شعر معروف في الجاهلية والإسلام. والبيت من قصيدة له يمدح بها نفسه.

والبيت من الطويل. وهو لعبد يغوث في: (خزانة الأدب ١٠١/٢)، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/٢، وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، وشرح التصريح ٣٨٢/٢، والكتاب ٣٨٥/٤، ولسان العرب ٢١٩/٥ «نظر»، ٣٤/١٥ «عدا»، والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤، وشرح الأشموني ٨٦٧/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٢، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠، وشرح المفصل ٣٦/٥، ٢٢/١٠، ١١٠، ولسان العرب ١١٥/٦ «شمس»، ١٤٨/١٤ «حفا»، والمحتسب ٢٠٧/٢، والمقرب ١٨٧/٢، والمتع في التصريف ٥٥٠/٢.

تكون الألف في الحرف زائدة أو منقلبة.

فإن قال قائل: فهلاً حملت الحروف في هذا المعنى على الأسماء والأفعال فقضيت بأن الألف فيها بمنزلة فيهما؟.

قيل: هذا خطأ، وذلك أن الحروف بئنة من الأسماء والأفعال، خارجة عن أحكامهما من وجوه كثيرة يطول بذكرها الكتاب!! فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البعد، وإنما المتجوز أن تحمل ما لم يُعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عُرف اشتقاقه منها.

فنقول: إنا إذا حصلنا ثلاثة أحرف من الأصول وجاءت الهمزة رابعة في أولها، قضينا بزيادة الهمزة حملاً على ما عُرف، فيحسن هذا منّا حملنا اسماً على اسم، وكذلك الأفعال أيضاً.

فأما أن نحمل الحرف على الاسم والفعل على بُعد ما بينهما، فخطأ، ويمنع منه أيضاً أنهم لم يميلوا «حتى» وألفها رابعة، ولو كانت منقلبة عن ياء، أو واو، لكانت إمالتها مستقيمة؟.

وأقول: إن الأسماء المبنية، والأصوات المحكية، والأسماء الأعجمية، تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة؛ لأننا قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة؛ لأنه لا يُعرف لها اشتقاق؛ فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غير مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة.

فإن قلت: فهلاً حملت المبنية والأعجمية على ما عُرف اشتقاقه من العربية لأنها أسماء مثلها؟.

قيل: أما الأسماء المبنية فإنما بُنيت لمشابتها الحروف نحو: كم، ومن، وأين، ومتى، وأنى؛ فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها، وكانت مثلها في أنه لا يُعرف لها اشتقاق، ولا يوجد لها تصرف، كان حكمها في ذلك حكم الحروف، وكانت الألفات فيها كالألفات فيها، ألا ترى أنك لا تجد لكم، وأين، ومتى اشتقاقاً ولا تصرفاً؟ وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لأحد أن يقول: إن الألف من «لكن» زائدة ولا أنه من اللكنة، ولا يجوز لآخر أن يقول أيضاً: إن الألف في «متى» منقلبة عن ياء ولا واو، ولا

أن الألف في «إِيَاكَ» منقلبة ولا زائدة.

ويدلُّك على أن الأسماء المضمرة في حُكم الحروف، أنك تجدُ فيها ما هو على حرفٍ واحدٍ نحو الكاف في «رَأَيْتُكَ» و«مررت بك» والياء في «مررت بي» فجرت هذه الأسماء في أنها على حرفٍ واحدٍ مجرى همزة الاستفهام، وواو العطف وفائه؛ ولو كانت كالأسماء الظاهرة المتمكِّنة لما جاز أن يأتي شيءٌ منها على أقلِّ من ثلاثة أحرفٍ: فاء، وعين، ولام، و«أنا، وأنت، وإِيَاكَ» بمنزلة الكاف في «ضَرَبْتُكَ» والياء في «مررت بي» لأنها مضمرةٌ مثلها.

وحكى عن بعضهم: أنه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ما معنى «إِيَاكَ»؟ فقال: معناه حقيقتك؛ قال: واشتقاقه من «الآية» وهى العلامة التى تدلُّ على حقيقة الشيء؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون «إِيَا»: فِعْلاً أو فِعْلاً، أو فِعْلاً، من الآية، وأن تكونَ الألفُ فى آخرِها إنما انقلبت عن الياء إن كانت لاما؛ أو تكون زائدة إن كانت فِعْلاً.

وهذا قولٌ ساقطٌ ليس مما يُتَشَاغَلُ بمثله، لأنَّ «إِيَاكَ» بمنزلة الكاف فى «رَأَيْتُكَ» فى أنها اسمٌ مضمَرٌ مثله، فيجبُ أن يكون غيرَ مشتق، كما أن: «الكاف، وأنت» كذلك.

وأرى أنَّ القائل بهذا القول إنما شجَّعه عليه ما حُكى عن الخليل من أنه قال: إنَّ «إِيَا» اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ به المضمَرُ؛ فلما سمع أنَّه ظاهرٌ جعله مشتقاً وأخرجه عن باب المضمرات وصرَّفه.

وقد دلَّ أبو علىّ على أن «إِيَاكَ» اسمٌ مضمَرٌ، قال: لأنَّه خُصَّ بالنَّصب كما خُصَّ «أنا، وأنت» بالرفع، فكما أنَّ «أنا، وأنت» مُضمَّرانِ بلا إشكال، فكذلك «إِيَاكَ» ولو كان اسماً ظاهراً لما اقتصر به على النَّصب ولدخله الإعرابُ كُلُّه، وليس ظَرْفاً فيلزم النَّصب كما لزمته «سوى، وبُعِيدَاتُ بَيْنٍ» ونحوهما من الظُّروف التى لم تُستعمل إلا ظروفاً، ولا مصدراً فالزَمَ النَّصبُ نحو: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَبَّيْكَ، وَمَعَاذَ اللَّهِ».

فإذا كان الأمر كذلك بطل أن يكون «إِيَاكَ» مُشتقاً أو متصرفاً.

وكذلك الألف فى «غاقٍ» لصوت الغراب، و«جَاهٍ» لزَجْرِ البعير، و«حَاءٍ، وماءٍ» فى صوت الشَّاء، هى فيهنَّ غير منقلبة؛ لأن هذه كُلُّها بمنزلة الحروف.

فإن قلت: فقد قالوا: إِنَّ وَزْنَ «ذَا» مِنَ الْفِعْلِ «فَعْلٌ» وإنَّه محذوفُ اللام وهو مع ذلك مبنى لمشابهته الحروف، وألفه مُتَقَلِّبَةٌ عن العين السَّكَنَةِ، فَمَا الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «مَتَى»؟.

قيل: إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماء المتمكنة، ألا تراه يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ، وَيُثَنَّى وَيُحَقَّرُ، وَيَدْخُلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، فَلِذَلِكَ جَازٌ أَنْ يُمَثَّلَ مِنَ الْفِعْلِ.

قال أبو علي: أَصْلُ بَنَائِهِ فَعْلٌ كَأَنَّهُ «ذَى» ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ لِضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ، لِأَنَّهُ مِنْ مَضَاعِفِ الْيَاءِ، وَكَأَنَّهُ بَقِيَ «ذَى» فَقَلِبْتُ يَاءُوهُ أَلْفًا فَصَارَ «ذَا»، قلت له: ما الدليل على أن عَيْنَهُ مِنَ الْيَاءِ، وَلَمْ لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ: «طَوَيْتُ، وَشَوَيْتُ» لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ «حَيَّيْتُ، وَعَيَّيْتُ»؟.

فقال: لِأَن سَبِيوِيَهُ حَكَى فِيهِ الْإِمَالَةَ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْيَاءِ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ «ذَى» لِثَلَاثِ ثَبَتِهِ «كَيَّ» فَأُلْحِقَ بِمَتَى.

قلت له بعد ذلك بزمان: هَلَّا قُلْتَ فِي «مَتَى»: إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ «مَتَى» ثُمَّ قُلِبَتْ يَاءُوهُ أَلْفًا كَمَا تَقُولُ فِي «ذَا»؟.

فقال: «ذَا» أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ الْمُتَمَكِّنَةَ بِأَنَّهُ يُوصَفُ، وَيُوصَفُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي «مَتَى».

وقال في موضع آخر: إِنَّمَا أُمِيلَتْ «مَتَى» لِأَنَّهُ اسْمٌ فَدَخَلَهَا مَا يَكُونُ أَمَارَةً لِلْأَسْمَاءِ وَهُوَ الْإِمَالَةُ.

قال: فَأَمَّا «إِذَا» فَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ مِنَ الْإِمَالَةِ وَإِنْ كَانَتْ اسْمًا لِأَنَّهُا أَقْعَدُ فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ مِنْ «مَتَى»، لِأَنَّهُا مَحْتَاجَةٌ إِلَى الْإِضَافَةِ، مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا.

وَأَمَّا «مَتَى» فَهِيَ فِي كَلَامِ مُوَضَّعِيهَا - الْاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ - غَيْرُ مُضَافَةٍ، فَهِيَ أَشْبَهُ بِالْأَسْمَاءِ الْقَائِمَةِ بَأَنْفُسِهَا، وَلِذَلِكَ أُمِيلَتْ «بَلَى» لِأَنَّهُا تَقُومُ بِنَفْسِهَا إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: «أَمَّا قَامَ زَيْدٌ؟»، قَالَ لَهُ الْمَجِيبُ: «بَلَى» فَلَمَّا حَسَنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا أُمِيلَتْ، أَمَارَةً لِمُشَابَهَةِ الْاسْمِ فِيهَا.

قال أبو علي: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِمَّا لَا» فِيمَا لَتَهُمْ «لَا» مِنْ «إِمَّا لَا» إِنَّمَا هُوَ لِأَن مَعْنَاهُ: أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ وَأُقِيمَتْ «لَا» مُقَامَهُ وَأَغْنَتْ عَنْهُ أُمِيلَتْ لِمُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ.

وكذلك كان يقول في قولهم: «يا زيد» إنها إنما أميلت لأنها قامت مقام «أدعو، وأنادي» ولأجل الياء أيضا.

وحكى قطرب عن بعضهم: «لَا أَفْعَلُ كَذَا» مُمَالَةً، وإنما جاز هذا فيها عندي لأنها قد تكون جوابا فتقوم بنفسها في نحو قولك جوابا: لَهْلَ قَامَ زَيْدٌ؟ «لَا»، فلما قامت بنفسها أميلت كما قدمنا؛ إلا أن إمالة «بَلَى» أَشْبَهُ مِنْ إمالة «لَا» لأنها على ثلاثة أحرف، فهي بالتمكئة أشبه، ولهذا كتبوها بالياء.

فإن قلت: فقد قالوا: «حتى» فكتبوها بالياء وإن لم تكن مُمَالَةً؟

قيل: إنما كُتِبَ بالياء؛ لأن ألفها وقعت رابعة، وهذا من المواضع التي تَغْلِبُ عليها الياء.

ولم يكتبوا «إذا» بالياء وإن كانت اسما لما لم تكن الإمالة تحسنُ فيها، ولو كتبوا «كلًا» بالياء قياسا على «حتى» لكان وجهها، وكتبهم يأيها أيضا بالألف صوابٌ لأنه لا موجب للإمالة فيها.

وكذلك أيضا لو كتبت «حتى» بالألف قياسا على «كلًا» لكان صوابا، ولكلُّ عِلَّةٍ قائمة، وأحسبني رأيت «حتى» بالألف بخط أبي العباس.

وأما إمالتهم «لَلَكِنْ» فلأجل كسرة الكاف فأشبه ذلك إمالة «عَابِدٍ، وَحَاتِمٍ»، وإن كان ليس مثله في كلِّ موضع فقد يُشَبِّهُ الشَّيْءُ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهِهِ وَلَا يُشَبِّهُهُ مِنْ وَجْهِهِ. فَإِنْ أُعْطِيَ بَعْضُ أَحْكَامِهِ فَلِلشَّبْهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَإِنْ مُنِعَهُ فَلِمَا فَاتَهُ مِنْ تَكَامُلِ الشَّبْهِ، فَتَأَمَّلْ هَذَا الْمَوْضِعَ فَإِنَّهُ مُسَهَّلٌ عَلَيْكَ كَثِيرًا مِمَّا تَسْتَقِرُّ بِهِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنْ أَكْثَرَ مَنْ يَتَسَكَّعُ^(١) فِيهَا إِنَّمَا يَلْحَقُهُ ذَلِكَ لَجْهَلِهِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ.

وقد كان أبو عليّ يقول في قول الراجز:

فهي تنوش الحوضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَا^(٢)

(١) سَكَّعَ، كَمَنَعَ وَفَرَحَ: مَشَى مَشْيًا مُتَعَسِّفًا لَا يَذِرَى أَيْنَ يَأْخُذُ فِي بِلَادِ اللَّهِ.

(٢) الراجز هو غيلان بن حريث. وتوش: تناول. الأجواز: جمع حوز، وهو الوسط. الفلا: جمع فلاة، القفر من الأرض.

والراجز لغيلان بن حريث في: (خزانة الأدب ٩/٤٣٧، ٤٣٨، ولسان العرب ٦/٣٦٢ =

إِنَّ الألفَ في «عَلَا» منقلبة عن الواو، لأنه من عَلَوْتُ، وإنَّ الكلمة في موضع مبنى على الضمِّ نحو: «قَبْلُ، وَبَعْدُ»؛ لأنه يريد: نَوَّشًا من أعلاه، فلمَّا اقْتطَعَ المضافُ من المضاف إليه، وَجَبَ بناءُ الكلمة على الضمِّ نحو: «قَبْلُ، وَبَعْدُ» فلمَّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت أَلِفًا، وهذا مذهبٌ حَسَنٌ.

وكان أيضا يقول: إن «اللاء» ليس محذوفا من «اللائي»، قال: لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقة: قال: فَـ«اللاء» مثل «شاء» و«اللائي» بمنزلة «الجائي» وليس أنَّ «اللاء» من «اللائي» بمنزلة «القاض» من «القاضي»، ولذلك مثله بِـ«شاء» وهو بمنزلة «باب».

ويدلُّ على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في «ذا» اسم رجلٍ: «ذَاءٌ» كما يقولون في «لا: لَاءٌ».

وسألت أبا عليّ عن قولهم: «باءٌ، وتاءٌ» فيمن مَدَّ لَمَّا عَطَفَ، فقلتُ له: أتقول إنَّ الألفَ منقلبة؟ فقال: نَعَمْ، أَحْكُمْ عليها بأنها واوٌ في الأصل لأنها عَيْنٌ والهمزة لَامٌ بدلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب «طَوَيْتُ».

فقلتُ له: كيف تجيئُ ذلك ونحن نعلمُ أن هذه الألفَ إنما هي الألفُ المجهولةُ في «باءٍ، وتاءٍ» قبل المدِّ؟ فقال: لما صارت اسما قضينا لها بأحكام الأسماء.

ألا ترى أنا لو سمَّينا بِـ«ضَرَبَ» لأعربناه فقلنا: «جاءني ضَرَبٌ» فنعرِّبه وإن كان قبل التسمية غير مُعَرَّبٍ، فكذلك «باءٍ، تا» إذا مُدَّتْ قُضِيََ عليها بما يُقْضَى على الأسماء، فقلَّ له في الوقتِ: أفتَجْمَعُ على الكلمة إعلاين: إعلالَ العين، وإعلالَ اللام؟ فقال: قد جاء من هذا شيء صالح نحو: «ماءٍ، وشاءٍ»، فهذا قوله.

= «نوش»، والتنبيه والإيضاح ٣٢٧/٢، وتاج العروس ٤٣١/١٧ «نوش»، وديوان الأدب (٢٢/٤).

ولأبي النجم العجلي في: (لسان العرب ٨٤/١٥ «علا»).

وبلا نسبة في: (أدب الكاتب ٥٠٣، وأسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ١٢٤/٨، وإصلاح المنطق ٤٣٢، وخزانة الأدب ١٦٥/١٠، ورسف المباني ٣٧١، وشرح المفصل ٧٣/٤، ٨٩، والكتاب ٤٥٣/٣، ومجالس ثعلب ٦٥٦/٢، وتهذيب اللغة ٤١٧/١١، وأساس البلاغة «حوز»، ومقاييس اللغة ١١٧/٤، والمخصص ٦٣/١٤، وتاج العروس «علا»، «فلا».

وقد نصّ أبو الحسن على أنّ «الألف» من ذوات الياء، وقول أبى علىّ أجري على القياس، وكذلك لو سميت رجلاً بـ«قاف» لقضيت بأنه من الواو، وهذا قياس قول سيبويه، لأنه كان يرى أنّ الألف إذا جاءت في موضع العين، فأكثر ما تكون من الواو. وهذا هو الصحيح، لأنك إذا استقرت اللغة وجدتها في أكثر الأمر هكذا؛ ألا ترى إلى «باب» ودار، وساق، وغار، وتاج، وصاع فهذا كله من الواو، والياء في هذا الموضع قليلة.

وسألت أبا علىّ فقلت له: هل يقول هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعاً؟ أو في الأسماء خاصة؟، فقال: لا أعرف له نصّاً على الأفعال؛ ولهذا ما قال سيبويه: إنك لو نطقت بالفعل من «آت» لقلت: «أؤت» بمنزلة: «قلت».

فأما «ماء» فلو سميت به رجلاً، لقضيت بأنّ ألفه من الياء؛ لأجل الإمالة فيه، وقياس قول أبى علىّ أن تكون من الواو، قال ذو الرمة:

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داع يُناديه باسم الماء مَبْغُومٌ^(١)
وأنشدنا أبو علىّ للراجز:

يدعوني بالماء ماءً أسوداً^(٢)

قال: يريد أصبّت ماء أسود، قال: فالألف واللام في الماء زائدتان، لأنّ الأصوات لا تدخلها الألف واللام، وليس هذا موضع هذا.

وقال سيبويه: إنك إذا سميت رجلاً بـ«علّى» ولدى، وإلى» لقلت: «علوان، ولوان، ولدوان» فتثنيه بالواو، لأن الإمالة لا تحسن فيه.

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها. ولم أرَ أحداً من أصحابنا أشبع القول فيها هكذا، وهذا الموضع من لطيف التصريف،

(١) ينحش الطرف: يرفعه. تخونه: غيره أو تعهده. مبغوم: اسم مفعول من بغمت الطبية ولدها تبغمه بغاماً: إذا ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها.

والبيت البسيط. وهو لذي الرمة في: (ديوانه ٣٩٠، وخزانة الأدب ٣٤٤/٤، والخصائص ٢٩/٣، ومراتب النحويين ٣٨).

(٢) الرجز بلا نسبة في: (شرح المفصل ١٤/٣).

وفيه ما هو أكثر من هذا، ولكن الكتاب يطول به ولا يأتي على آخره.

فأمّا الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق لأنها ليست من اللغة العربية.

وإذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى، وهو به أخرى لبعدهما بين الأعجمية والعربية. ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما اشتقاقا ولا تصريفا، كما لا تجد لـ «قَدْ» و«هَلْ» و«بَلْ» فالأمر فيهما واحد.

فأمّا قول من يقول: إنّ «إبليس» من قول الله تعالى: ﴿يَبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الروم: ١٢] ومن قول الراجز:

ياصاح هل تعرفُ رسماً مُكرّساً
قالَ نَعَمْ أعرفُهُ وأبلساً^(١)

فخطأ منه لو كان «إبليس» من هذا لكان عربياً، لأنه مشتق، ولوجب صرفه لأنك لو سميت رجلاً بـ «إجفيل»، وإخريط^(٢)، لصرفتَه، لأنه لا مانع له من الصرف.

وكذلك أيضاً لا يجوز أن يكون «إدريس» من درست القرآن، ولا من درس المنزل ونحوهما، ولا يكون «يعقوب» من العقبي، ولا من العقاب ونحوهما لأنه لو كان كذلك كان مشتقاً عربياً ولوجب صرفه كما تصرف «يربوعا، ويعسوباً»^(٣) اسمي رجل، وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب، ألا ترى إلى قول النابغة:

نُبْتُ أَنّ أبا قابوسَ أَوْعَدَنِي ولا قرارَ على زارٍ من الأسد

(١) المكرس: الذي فيه الكرسي، وهو الأبدال والأبعاد. وأبلس فلان: سكت.

والرجز للعجاج في: (ديوانه ١/١٨٥، ولسان العرب ٦/٣٠ «بلس»، ١٩٣ «كرس»، والتنبيه والإيضاح ٢/١٦٢، وتهذيب اللغة ١٢/٤٤٢، وتاج العروس ١٥/٤٦٤ «بلس»، ١٦/٢٣٢ «عجنس»، ٤٤٤٠ «كرس»، ٢٤/٤٧٧ «وكف»، وجمهرة اللغة ٧١٩، وأساس البلاغة «نجس»). وبلا نسبة في: (لسان العرب ١/٣٣١ «حلب»، ومقاييس اللغة ٥/١٦٩، والمختص ١/١٢٦، ٥/١٢٣، وتاج العروس ٢/١٠ «حلب»، وتهذيب اللغة ١٠/٥٣).

(٢) حَفَلَةٌ يَحْفَلُهُ: قَشَرُهُ. حَرَطَ الشَّجَرَ يَحْرِطُهُ وَيَحْرِطُهُ: أَتَزَعُ الْوَرَقَ مِنْهُ اجْتِنَاباً.

(٣) الْعَسْبُ: ضِرَابُ الْفَحْلِ، أَوْ مَأْوُهُ، أَوْ نَسْلُهُ، وَالْوَلَدُ، وَإِعْطَاءُ الْكِرَاءِ عَلَى الضَّرَابِ.

فلو كان هذا من قَبَسْتُ النار لانصرف، لأنه كان يكون بمنزلة «جارود»^(١) من الجرد، و«عاقول» من العقل.

وإذا كان الأمر كذلك، فليس لأحد أن يقول إن «إبراهيمَ، وإسماعيلَ» لهما مثال من الفعل، كما لا يمكنه ذلك في «إِنَّ، وَثُمَّ، وَقَدْ، وَسَوْفَ» وما أشبه ذلك.

ولكن يُقال: إِنَّ هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان مِنْ حكمها كَيْتَ وكَيْتَ، كما أنَّ «سَوْفَ، وحتى» لو سُمِّيَ بهما لكان من أمرهما كَيْتَ وكَيْتَ.

ولم يُرد أبو عثمان بقوله: «إِنَّ الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة» أنها تكون كذلك في جميع الأسماء، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة.

وقد شرحتُ هذا في أول الكتاب، وأراد جميع الأفعال لأنها متصرفة مشتقة من مصادرها.

* * *

[الميم في أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان: وأما الميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء، لأن الميم أولاً نظيرة الهمزة.

قال أبو الفتح: يقول لا فصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أولاً، فمتى وجب في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها.

* * *

[الميم في معد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان: فأما مَعَدَّ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعَدَدَ، فإن قال قائل: فقد جاء مثل تَمَسْكُنْ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل، وقد قالوا: «تَمَدَّرَع»، والجيدة العربية «تَدَّرَع، وَتَسْكُن»، وهو كلام أكثر العرب، وأنشد أبو زيد:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَدَا

(١) الجَرْدُ، محرّكة: فَضَاءٌ لا نبات فيه.

كان جزائى بالعصا أن أجلدًا^(٢)

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما كان «مَعَدَّ» من معنى «تَمَعَّدَ»؛ لأن «تَمَعَّدَ» تَكَلَّمَ بكلام مَعَدَّ: أى: كبر وخطب، هكذا كان أبو على يقول، ومنه قول عُمر رضى الله عنه: «أَحْشَوْشِينُوا وَتَمَعَّدُوا»، قال أحمد بن يحيى: «تَمَعَّدُوا»: أى كونوا على خُلُقٍ مَعَدَّ، فإذا كانت الميم فى تمعد فاء فهى فى «مَعَدَّ» فاء، قال: ولا تنظر إلى «تَمَسَّكَنَ» وَتَمَدَّرَغَ» فتقول: أحمل «تَمَعَّدَ» على أنه تمفعّل بمنزلة «تَمَدَّرَغَ»، وأجعل «مَعَدَّ» مَفْعَلًا لَأَنَّ «تَمَدَّرَغَ» قليلة، والجيدة «تَدَّرَغَ» وَتَسَكَّنَ».

فأما قول العامة: تَمَخَّرَقَ^(١)، فينبغى أن يكون لا أصل له، وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تَمَسَّكَنَ فى الشُّدُوذِ، والجيدة: متخَرَّقَ، لأنهم يقولون: «تَخَرَّقَ فلانٌ بالمعروف» ولم نسمعهم يقولون: «مَخَرَّقَ» وإنما هو من الخِرْقِ وهو الكريم من الرجال، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى «مَخَرَّقَ» وليس بالقوى، فأما ما أنشده من قوله:

كان جزائى بالعصا أن أجلدًا

ففيه نظر، وذلك أن معناه: كان جزائى أن أجلدَ بالعصا، فإن قَدَّمه على هذا التقدير فخطأ؛ لأنَّ الباء فى صلة أن، ومحالُّ تقديم شيء من الصلَّةِ على الموصول، ولكنه جعل الباء تبيينًا، ونظيره قول الشاعر، أنشده أبو العباس:

تقول وصكَّتْ صدرها بيمينها أبعلَى هذا بالرحى المتقاعس^(٣)

(٢) الرجز للعجاج فى: (ملحق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ٢٩٢/١، ٥٠/٢، والمحتسب ٣١٠/٢).

وبلا نسبة فى: (تاج العروس ٨/٣٥٩ «عدد»، ٩/١٨٠ «معد»، وأساس البلاغة «معد»، والأشباه والنظائر ٨/١٤٢، والدرر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦، وشرح المفصل ٩/١٥١، واللامات ٥٩، وجمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٣/٢٨٧ «عدد»، ٤٠٤، ٤٠٧ «معد»، وتهذيب اللغة ٢/٢٦٠، وجمهرة اللغة ٦٦٥، والمخصص ٤/١٧٥).

(١) مَخَرَّتِ السفينة، كَمَنَعَ مَخْرًا ومُخَوْرًا: حَرَّتْ، أو اسْتَقْبَلَتْ الرِّيحَ فى حَرِّهَا.

(٣) الشاهد فيه، قوله: «المتقاعس». وفيه تأويلان: أحدهما أن تكون الألف واللام فى «المتقاعس» للتعريف، لا بمعنى «الذى» فجاز تقديم «بالرحى» عليه. وثانيهما أن يكونا بتأويل «الذى» ويكون «بالرحى» تبيينًا له، كأنه قال: أبعلَى هذا المتقاعس وملت صلة الذى فجعل «بالرحى» تبيينًا، فجاز تقديمه لذلك.

والبيت من الطويل، وهو لهذيل بن كعب العنبرى فى: (شرح ديوان الحماسة للرموزى ٦٩٦).
وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٨/٤٣٠، والخصائص ١/٣٤٥، والدرر ١/٢٩٣، واللامات ٥٨).

معناه: المتقاعس بالرحى، ولكن الباء إذا قُدِّمت فهي تَبَيَّن، ولو كانت من الصلة لما جازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنَ الْمُتَقَاعَسِ، وَلَكِنَّهَا تُفِيدُ مَا تُفِيدُ إِذَا كَانَتْ فِي الصَّلَةِ. وَأَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَيْضًا:

وَإِنِّي أَمْرُؤٌ مِنْ غُصْبَةٍ خِنْدَقِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادَى أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا^(١)

معناه: أَبَتْ أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادَى، فَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ مِنَ الصَّلَةِ لَمَّا جَازَ الْبَيْتُ لِبُطْلَانِ جَوَازِ تَقْدِيمِ الصَّلَةِ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَهُوَ أَصْدَقُ قِيلًا: ﴿وَكُنَّا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] معناه: مِنَ الرَّاهِدِينَ فِيهِ. ﴿إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] معناه: مِنَ الْقَالِينَ لِعَمَلِكُمْ. وَ﴿إِنِّي لَكَمَا لَمَنِ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] معناه: مِنَ النَّاصِحِينَ لَكَمَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ تَبَيَّنًا وَأَخْرَجَهُ عَنِ الصَّلَةِ.

ومعنى التبيين: أَنْ تُعْلِقَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَلَا تَقْدِّرُهُ فِي الصَّلَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا: جَلَدِي بِالْعَصَا. ومعنى:

أَبَتْ لِلْأَعَادَى أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا

لَا تَذِلَّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادَى، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي كُلُّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَقْدَّرَ فِيهِ مِثْلُ هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا، سَلِمَ لَكَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَلَمْ تُقَدِّمْ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ أَخْصُّ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ زَوَالُهُ عَنْهُ.

وليس يمتنع أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى مُخَالَفًا لِتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ» إِلْحَاقُ بِأَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ: إِلْحَاقُ أَهْلِكَ وَسَابِقِ اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ: «كَانَ جَزَائِي أَنْ أُجْلِدَ بِالْعَصَا»، وَتَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ غَيْرَ ذَلِكَ.

وسيُبوِّيه كَثِيرًا مَا يُمَثِّلُ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْمَعْنَى فَيَتَخِيلُ مِنْ لَا خَبِيرَةَ لَهُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ فَيَحْمِلُهُ فِي الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ وَهُوَ لَا يَدْرِي فَيَكُونُ مُخْطِئًا وَعِنْدَهُ أَنَّهُ مُصِيبٌ، فَإِذَا نُوزِعَ فِي ذَلِكَ قَالَ: هَكَذَا قَالَ سَيَبُويهِ وَغَيْرُهُ.

وَإِذَا تَفَطَّنْتَ لِهَذَا فِي (الكتاب) وَجَدْتَهُ كَثِيرًا، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمِلُهُ فِي الْمَنْصُوبَاتِ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ مُشْكَلٍ وَقَلَمًا يُهْتَدَى لَهُ.

* * *

[الميم فى معزى أصل]

قال أبو عثمان: والمِعزَى أصله أعجمى ولكن أعرب وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف فقالوا: مَعَزٌ.

قال أبو الفتح: اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التى دخل عليها الألف واللام قد أعربت العرب واستعملتها استعمال أسماء العربىة، وذلك أنها تمكنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس وهى الأول وتدخل عليها الألف واللام، فَجَرَتْ لذلك مَجْرَى رَجُلٍ وفَرَسٍ، ولذلك لم يَمْنَعُها من الصَّرْفِ إلّا ما يَمْنَعُ العربىة؛ لأنها قد جَرَتْ مَجْرَاهُ، نحو: دِيحاجٍ، وفِرْنَدٍ، وزَنْجَبِيلٍ، ولجامٍ وما كان مثَلها.

فلو سَمَّيت رجلاً بدِيحاجٍ أو فِرْنَدٍ لصرفته؛ لأن العجمة فيه غير مُعْتَدٍّ بها فَجَرَتْ لذلك مَجْرَى زَيْدٍ وعمرو وبكرٍ فى أنها منقولة من أسماء الأجناس.

قال أبو على: ويدلُّ على أنهم قد أجروها مُجْرَى العربىة، أنهم قد اشتقوا منها كما يشتقون من العربىة، قال رؤبة:

هَلْ يُنَجِّينِى حَلِيفُ سَخْتِيتُ
أَوْ فَضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبِيرِيتُ^(١)

قال: فسَخْتِيتُ: من السَخْتِ وهو الشَّدِيد. بمنزلة زَحْلِيلٍ من زَحَلٍ^(٢)، فأما الأعجمية التى لا يَجُوزُ دخولُ الألف واللام عليها نحو: إبراهيم وإسماعيل، فإنها تباعدت من كلامهم فَتَقَلَّتْ فَمِنَعَتْ الصَّرْفَ فى المعرفة، «ومِعزَى» اسمُ نكرةٍ فلذلك جَرَى مَجْرَى العربىة عندهم حتى قالوا فيه: «مَعَزٌ».

(١) الرجز من أَرْحُوزَة لرؤبة يمدح مسلمة بن عبد الملك. كذب سَخْتِيت: شديد خالص. ذهب كَبِيرِيت: ذهب أحمر.

والرجز لرؤبة فى: (ديوانه ٢٦، ولسان العرب ٤٢/٢ «سخت»، ٧٦ «كبرت»، ١٣٠/٥ «كبر»، وتهذيب اللغة ١٦١/٧، ٤٣٥/١٠، وتاج العروس ٥٥٦/٤ «سخت»، ٥٤/٥ «كبرت»، وتهذيب اللغة ١٦١/٧، ٤٣٥/١٠، وتاج العروس ٥٥٦/٤ «سخت»، ٥٤/٥ «كبرت»، وجمهرة اللغة ١١٩٠، وكتاب العين ١٩٤/٤، ٤٣٠/٥، وديوان الأدب ٧٥/٢). وللعجاج فى: (ديوان ١٨٩/٢ - ١٩٠). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ١١١، وجمل اللغة ٢٣٧/٤، والمختص ٨٨/٣).

(٢) زَحَلٌ عن مَقَامِهِ، كَمَنَعَ: زَالَ.

فهذا معنى قول أبي عثمان: ولكن قد أُعْرِبَ؛ ألا ترى إلى اشتقاقهم منه «مَعَزٌ» وإدخالهم عليه الألف واللام وإلحاقهم إيَّاه بهجرع؟

* * *

[زيادة الألف والنون في آخر الكلمة]

قال أبو عثمان: وكل ما وجدت في آخره ألفا ونونا مما لم يُشتَقَّ منه ما يذهب فيه فهي زائدة.

قال أبو الفتح: يقول: إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرفٍ من الأصل، وفي آخرها ألفٌ ونونٌ فاقض بزيادة الألف والنون وإن لم تعرف الاشتقاق، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرفَ اشتقاقه نحو: «سِرْحَانٍ، وسَعْدَانٍ»^(١).

وليس يريد أنك كلما وجدتَ اسما في آخره ألفٌ ونونٌ قضيتَ بزيادتهما، هذا خطأ؛ ألا ترى أن النونَ في فَدَانٍ، وعِنَانٍ، وسِنَانٍ^(٢): لأم وليست زائدة.

وكذلك إن كانت الكلمة مكررة، حكمت بأن النونَ غيرُ زائدة؛ لأنه لو جاء في كلامهم نحو: «جَنَحَانٍ، وَقَنْقَانٍ»^(٣) لكان قياسه أن يكون بمنزلة: «خَضْنَخَضٍ، وَقَمَقَمٍ»^(٤)، ولا تجعل النونَ زائدة؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل «جَنَحَانَا» من باب سَلَسٍ وقلقي من ذوات الثلاثة، كأنه في التقدير «جَنَحٌ، وَقَنْقٌ» ثم زيدت الألف والنون، وهذا بعيد؛ لأن باب «قَلَقَلْتُ، وَصَلَّصَلْتُ» أكثر من باب «سَلَسَ، وَقَلَقَ».

(١) السَّرْحُ: المائل السائِمُ. سَعَدَ يَوْمُنَا، كَفَعَ، سَعَدَا وسَعُودَا: يَعْنِ.

(٢) السَّنَ: بالكسر: الضرسُ ج: أسنانٌ وأَسِنَّةٌ وأَسَنٌ، والثَّوْرُ الوَحْشِيُّ، وَجَبَلٌ بالمدينة. وَتَسَانَتْ الفُحُولُ: تَكَادَمَتْ. وَسَيْنِي: د بديار عَوْفِ بْنِ عَبْدِ. وَالسَّنَانُ: نَصْلُ الرَّمَحِ ج: أَسِنَّةٌ، ط والذَّبَانُ ط وهو أطْوَعُ السَّنَانِ، أَى: يُطَاوِعُهُ السَّنَانُ كَيْفَ شَاءَ.

(٣) الْقَنْ: تَتَبَعَ الْأَخْبَارَ، وَالتَّفَقَّدَ بِالْبَصَرِ، وَالضَّرْبُ بِالْعَصَا، وَبِالضَّمِّ: الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، وَبِالْكَسْرِ: عَبْدٌ مُلِكٌ هُوَ وَأَبَوَاهُ.

(٤) الْخَضَضُ، كَسَحَابٍ: الْيَسِيرُ مِنَ الْحُلِيِّ، وَالْأَحْمَقُ، كَالْخَضَاضَةِ، وَالْمِدَادُ، وَبِالضَّمِّ، وَبِالضَّمِّ: السَّنَوْرُ أَوْ الْغَزَالُ، وَغُلَّ الْأَسِيرُ. وَالْخَضَضُ، حَرَكَةٌ: أَلْوَانُ الطَّعَامِ، وَالْخَزَزُ الْبَيْضُ الصَّغَارُ يَلْبَسُهَا الصَّغَارُ.

وكذلك لو جاء شيء نحو: «رُمَان، ومُرَان»^(١) لم يقضِ بزيادة النون إلا بَثْبَت، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً، وإن قضيت بزيادة نونه بغيرِ ثَبْتٍ فهو وَجْهٌ، ألا ترى أن في الحديث: «أَنَّ قوماً من العرب أتوا رسولَ الله ﷺ، فقال لهم: مَنْ أَنْتُمْ؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال لهم: بَلْ أَنْتُمْ بنو رَشْدان» أفلا تراه عليه السلام كيف تَكَرَّرَ لهم هذا الاسم؛ لأنه جَعَلَهُ من الغَيِّ، يدلُّ على ذلك قوله: «بل أَنْتُمْ بنو رَشْدان»؛ لأنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ.

فقد دلَّ هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاءك مضاعفٌ في آخره أَلِفٌ ونونٌ نحو: «رُمَان، وعِدَان، وإِبَان»^(٢) فسبيلك أن تحكُم فيه بزيادة النون.

فأما مُرَانٌ، فحكى سيبويه فيه عن الخليل أن النون فيه من الأصل، وذهب إلى أن اشتقاقه من المَرَانَةِ وهو اللَّيْنُ، فجرى عنده مجرى حُمَاضٍ^(٣) من الحموضة، فما كان من هذا النحو يُحتَاجُ فيه إلى الاشتقاق ولا يُقْضَى عليه بشيءٍ إلا بَثْبَت.

فأما ما كان من باب «سِرْحَان، وسَعْدَان» مما تحصَّل في صدره ثلاثة أحرفٍ من الأصل، فاحكُم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها من الأصل.

فأما ما قامت عليه دلالة: فـ«دِهْقَان»^(٤) نونه لَامٌ؛ لأنهم قد قالوا: «تَدَهَّقَن» «وشَيْطَانٌ» لأنهم قد قالوا: «تَشَيْطَن» وليس في كلامهم «تَفَعَّلَن» فالتون فيه لام، فأما «تَدَهَّقَ، وتَشَيْطَ» فليس في قوَّة «تَدَهَّقَن، وتَشَيْطَن»، هكذا قال أبو علي، وإنما دَفَعَهُ من طريق الرواية، فَيُسَلِّمُ له.

فأما دُكَّانٌ: فله اشتقاقان، قالوا: «دَكَّنْتُ الشَّيْءَ أَدْكُنُّهُ دَكْنًا»: إذا نَضَدْتَ بعضه فوق بعض، و«دَكَّنْتُهُ تَدْكِينًا» حكى ذلك ابنُ دريد. قال: ومنه اشتقاق الدُّكَان، قال: وهو عربيٌّ صحيح، قال: وسمعتُ أبا عثمان الأَشْثَانْدَانِيَّ يقول: قال الأخفش: الدُّكَان مشتقٌّ

(١) مَرَّ مَرًّا ومُرورا: حَازَ، وَذَهَبَ، كاستَمَرَ.

(٢) العَدُّ: الإحصاءُ، والاسمُ: العَدَدُ والعَدِيدُ، وبالكسر: الماءُ الجارى الذى له مادَّةٌ لا تَنْقَطِعُ، كماءِ العين، والكثرةُ فى الشَّيْءِ، والقَدِيمُ من الرِّكَايَا. أَبْنَةُ شَيْءٍ يَأْبُنُهُ وَيَأْبُنُهُ: اتَّهَمُهُ، فهو مَأْبُونٌ بِخَيْرٍ أو شَرٍّ.

(٣) الحَمْضُ: ما مَلَحَ وأَمَرَ من النبات، وهى كفاكِهةُ الإِبِلِ.

(٤) الدَّهْقَانُ، بالكسر والضم: القَوَى على التَّصَرُّفِ مع جِدَّةٍ، والتَّاجِرُ، وزَعِيمٌ فَلَاحِى العَجَمِ، ورئيسُ الإقليمِ، مُعَرَّبٌ ج: دَهَاقِنَةٌ ودَهَاقِينُ، والاسمُ: الدَّهْقَنَةُ.

من قولهم: «أَكَمَّةٌ دَكَّاءٌ» إذا كانت منبسطة، و«ناقَةٌ دَكَّاءٌ» إذا افترش سننُها في ظهرها، كما اشتقوا عثمانَ من العَثم^(١)، فالنون على هذا القول في دَكَّانَ زائدةٌ وهى فى القول الأوّل أصل.

فهذا تفصيل ما أجمَلَه أبو عثمان فى هذا الفصل وقد تعجرفَ فيه، ولكنه كان يخاطب به من يثق بفهمه ومعرفته.

* * *

[مواضع زيادة النون حشوا]

قال أبو عثمان: وكلّما وجدت النون فى مثال لا يكون للأصول، فاجعلها زائدةً نحو: «كَنْهَيْلٌ» لأنه ليس فى الكلام مثل «سَفَرَجُلٍ»، وكذلك «قَرْنَفُلٌ» النونُ فيه زائدة، ومثل ذلك: «جُنْدَبٌ، وَغُنْصَرٌ، وَقَنْبَرٌ»^(٢) لأنه ليس فى الكلام مثل «جُفْعَرٌ»، فهذا ما اشتقت منه ما تذهبُ فيه النون.

قال أبو الفتح: قوله: «فاجعلها زائدةً»؛ يقول: احكُم بهذا من طريقِ القياسِ لا من قبيلِ السَّماعِ، فإن انضاف إلى القياسِ السماعُ فما لا نهاية وراءه.

فمثالُ «كَنْهَيْلٍ: فَنَعْلٌ» لأنه ليس فى الأصول مثل: «سَفَرَجُلٍ» فمن ها هنا قضى بزيادتها، ولو كانت الباءُ من كَنْهَيْلٍ مفتوحةً لكانت النونُ أصلاً؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسَفَرَجُلٍ.

وهذا إنما يُقضى به على النون إذا كانت مع أربعةٍ أحرفٍ ولم تكن ثالثةً ساكنةً، فإن كانت ثالثةً ساكنةً والكلمة على خمسةٍ أحرفٍ قضى بزيادتها، وإن كانت الكلمة على مثالِ الأصول، وذلك نحو: «جَحَنْفَلٌ» تجعل النونُ فيه زائدةً لأنها ثالثةٌ ساكنةٌ، فهذا وجه.

(١) عَثمَ العَظْمِ المَكْسُورُ، أو يُخَصَّ باليد: أنَجَرَ على غير استواء.

(٢) الجَذْبُ: المَحَلُّ، والعَيْبُ: يَجْدِبُهُ وَيَجْدِبُهُ. والجاذِبُ: الكاذِبُ. العَصْرُ: مُثْلثةٌ وبضمتين: الدهرُ، ج: أعصارٌ وعُصُورٌ وأعَصُرٌ وعُصُرٌ. والعَصْرُ: اليومُ، والليْلَةُ، والعَتَمَةُ إلى احمرارِ الشمسِ، ويُحرَكُ، والغَدَاةُ، والحَبْسُ، والرَّهْطُ، والعَشِيرَةُ، والمَطَرُ من المَعْصِرَاتِ، والمنْعُ، والعَطِيَّةُ. القَنْبِيرُ، كزَنْبِيلٍ: نباتٌ، كالقَنْبِيرِ، كقَنْبِذٍ. ودُجاجةٌ قَنْبَرَانِيَّةٌ، بالضم: على رأسِها قَنْبَرَةٌ، وهى فَضْلُ ريشٍ قائِمٍ. والقَنْابَرَى، بفتحِ الراءِ: بَقْلَةُ العُمْلُولِ. وقَنْبَرٌ: اسمٌ.

وفيه وجه آخر: وهو أنه الكثير بمعنى الجَحْفَل وهو الجيش الكثير، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحْفَل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك.

فأما قرَنُفْل: فَيَنْضُمُّ إلى أنه ليس على مثال الأصول أنَّ نونه ثالثة ساكنة فقد وضَّح أمره في زيادة نونه من وجهين.

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في «عَنْتَرِيس»: أن تكون نونه أصلا، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيْق^(١)، ولكن القياس أَوْجَبَ زيادتها لأنها عند سيويه من العَبْرَسَة وهي الشدَّة؛ والعَنْتَرِيس: هي الناقة الشديدة، فمن هنا كانت زائدة.

فإن قال قائل: ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف استحققت الزيادة؟

قيل: لأنها وقعت موقعا تكثر فيه الألف والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع في مفاعل، وياء التحقير في مُفْعِل، وكذلك «عُذافِر^(٢)»، وسميدع، وفدوكس.

فلما وقعت موقعا تكثر فيه حروف اللين الزائدة وهي في الأصل من حروف الزيادة قضى زيادتها مع كثرة ما يتضح من أمرها بالاشتقاق أنها زائدة.

ولو جاء شيء مثل «خَزَنَزَن»، وفَدَنَدَن جاز فيه عندى أمران:

أحدهما: أن تكون نونه الثالثة زائدة وتجعل الزائنين والدالين عَيْنَيْن مكررين وتجعله من باب «هَجَنَجَل، وَعَقَنَقَل، وَسَجَنَجَل»^(٣) فيكون فَعْنَعَلًا.

والآخر: أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير حاء صَمَخَمَح^(٤)، وكاف دَمَكَمَك، فتكون النون أصلا لأنها لام بمنزلة حاء صَمَخَمَح، وكاف

(١) الجَعْفَلِيْق: العظيمة من النساء.

(٢) العُذافِر، كعُلابِط: الأسد، والعظيم الشديد من الإبل.

(٣) السَّجَل: الدَّلُو العظيمة مملوءة، مُذَكَّر، ومِلءُ الدَّلُو، والرجُل الجَوَاد، والضرْعُ العظيم، ج: سِجَالٌ وسُجُولٌ. وسَجَلٌ سَجِيلٌ: مُبَالِغَةٌ. وأسجَلُهُ: أعطاه سَجَلًا أو سَجَلَتَيْن. والحَرْبُ بينهم سِجَالٌ،

كِتَاب، أى: سَجَلٌ منها على هؤلاء، وآخر على هؤلاء.

(٤) صَمَحَه الصَّيْفُ، كَمَنَعَ وَضَرَبَ: أذاب دِمَاغَه بِحَرِّهِ.

دَمَكَمَكِ^(١) الأُولَئِينَ، فيكون فَعْلَعَلًا، والأمران عندى معتدلان، وإنما اعتدلا؛ لأنَّ بإزاء كثرة باب صَمَحَمَحَ، ودَمَكَمَكَ زيادته على باب «عَقَنْقَلْ، وعَصَنْصَر» أن النون ثالثة ساكنة، والكلمة خمسة أحرف، فقام أحد السبيين بإزاء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب، فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمل عليه وترك القياس.

وقوله: «وكذلك جُنْدَب، وعُنْصَر، وقُنْبَر»، يقول: إنَّك إنما جعلت النونَ في كَنَهَبِل زائدة؛ لأنه ليس في الأسماء مثل «سَفَرَجُل» فيلزم من هذا أن تكون النونُ في «جُنْدَب» زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَرٍ» فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أنَّ في الأصول مثالَ «فُعْلَلٍ».

فأما أبو الحسن، فقال أبو علي: إنَّ قياس قوله أن تكون النونُ في «جُنْدَب» وبابه مِن الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، لأنه قد حُكي عنهم «جُنْدَب» بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم: «جُوْدَر» لأنه أعجمي، فإنَّ كان الجُنْدَبُ من الجَدَب - لأنه مما يصحُّبه - فالنون فيه زائدة غير مُلْحَقَةٍ على مذهب سيبويه، وهي زائدة مُلْحَقَةٌ على مذهب أبي الحسن.

وأما عُنْصَر: فيجوز عندى أن يكون من عَصَرْتُ الشيء؛ لأنَّ العُنْصَر هو أصل الشيء، وإذا عَصِرَ الشيءُ فكأنَّه يرجع إلى أصله وجوهره بما يُلْحَقُه من شِدَّةِ العصر. ومثلُ هذا قولهم في التَّهْدُّدِ بالشَّرِّ: «والله لأرُدَّنكَ إلى أصلك»، أو لأنَّ الإنسان من عصارة أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق، والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق.

وأما قُنْبَر: فيضاف فيه إلى القياس، أنهم قد قالوا فيه: «قُبَر» والمعنى واحد، قال الراجز:

يَا لَكَ مِنْ قُبَرٍ بِمَعْمَرٍ

(١) دَمَكَتِ الأَرَبُ دُمُوكَا: أَسْرَعَتْ فِي عَدُوِّهَا.

خلا لك الجو فيبضى واصفـرى^(٢)

وقوله: «فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون»، يقول: إن لم يوجد فى الأصول بناء «سَفَرَجَلٍ وَجُعْفَرٍ» فهذا بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

* * *

[زيادة الناء آخرًا]

قال أبو عثمان: والناء تَزَادُ فى: مَلَكُوتٍ، وَجَبْرُوتٍ، وَغَنَكَبُوتٍ، وَتَرَنُمُوتٍ.

قال أبو الفتح: «أما مَلَكُوتٌ»: فمن الملك، «وَجَبْرُوتٌ» من التَّجْبِيرِ، فالثناء فيهما زائدة، ومثالهما «فَعَلُوتٌ»، ونظيرهما: «رَغَبُوتٌ، وَرَحْمُوتٌ»، وقد قالوا: «رَغَبُوتَى، وَرَحْمُوتَى» ومثالها «فَعَلُوتَى».

فأما قول لبيد:

بأجزّة التَّلْبُوتِ يَرَبُّاً فَوْقَهَا قَفَرَ المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَامُهَا^(٢)

فقياسُ الناء أن تكون فيه أصلاً؛ لأنها فى موضع السين من قَرَبُوسٍ، وَقَرَقُوسٍ^(٢).

فإن قلت: أحمله على باب «جَبْرُوتٍ، وَمَلَكُوتٍ، وَرَغَبُوتٍ، وَرَحْمُوتٍ» وما أشبه

(٢) الرجز لطرفة بن العبد فى: (ديوانه ٤٦، ولسان العرب ٤/٦٠٤، ٥/٦٩ «قبر»، ٢٢٩ «نقر» ١٤/١٥٩ «جوا»، وجمهرة اللغة ٧٩٥، والحيوان ٣/٦٦، ٥/٢٢٧، والشعر والشعراء ١/١٩٤، وتاج العروس ١٣/١٣٠، ١٤/٢٧٧ «نقر» «جوا»، وتهذيب اللغة ٢/٣٨٤، ١١/٢٢٨). ولطيب بن ربيعة فى: (لسان العرب ٥/٦٩، ٧٠ «قبر»، ١٥/٤٩٣ «يا»، والتنبيه والإيضاح ٢/١٨٤).

وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٧٧٢، والخصائص ٣/٢٣٠، ورصف المباني ٢٢١، والعقد الفريد ٣/١٢٧، ٤/٣٤، والمخصص ١٢/٣٩).

(٢) الأحزة بالحاء المهملة والزأى المعجمة: جمع حزيز. والحزير ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب. والتلبوت: اسم بين طيئ وذبيان. ربأ القوم يربؤهم كان لهم ربيعا، أى عينا فوق شرف ينظر لهم فلا يدهمهم عدو. المراقب جمع مرقب: وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع. والآرام: الأعلام ٧/١٢٦.

(٢) الْقَرَبُوسُ، كَحَلَزُونٍ، وَلَا يُسَكَنُ إِلَّا فى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ: جِنُّو السَّرَجِ. الْقَرَقُوسُ، كَحَلَزُونٍ: الْقَاعُ الصَّلْبُ الْأَمْلَسُ الْغَلِيظُ الْأَجْرَدُ، وَرُبَّمَا نَبَعَ فيه مَاءٌ مُحْتَرِقٌ خَبِيثٌ، كَأَنَّهُ قِطْعَةُ نَارٍ، وَيَكُونُ مُرْتَفِعًا وَمُطْمَئِنًّا. وَالْقَرَقُوسُ، بِالْكَسْرِ: الْجِرْجِسُ.

ذلك لكثرة؟ فهو قولٌ وليس بالقوى.

وأما «عنكبوت»: فيدلّ على زيادة تائه، قولهم فى معناه: العنكب، والعنكباء.

وأما «ترنموت»: فيدلّ على زيادة تائه أيضا أنه بمعنى الترنم.

قال الراجز:

تجاوبُ القوسَ بترنموتها^(١)

أى: بترغما، ويروى: تجاوب الصوت، ومثال عنكبوت: فَعَلُّوتٌ، ومثال ترنموت: تَفَعْلُوتٌ.

قال أبو عثمان: «يَهْيَيْرُ» الألف للتأنيث والياء التثنية فى أوله زائدة؛ لأنهم قالوا: «يَهْيَيْرُ» فحَفَفُوا.

قال أبو الفتح: وجه الاستدلال فى هذا أنهم قد قالوا: يَهْيَيْرُ بمعنى يَهْيَرُ، فَيَهْيَرُ: يَفْعَلُ، وليس يخلو من أن يكون «يَفْعَلًا» أو فَعِيلًا أو فَعْلَلًا.

فلا يجوز أن يكون فَعِيلًا؛ لأنه ليس فى الكلام فَعِيل، إنما هو مكسور الفاء نحو: «حَذِيمٌ، وَعَشِيرٌ».

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلًا لأنّ الياء لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة على هذه الصفة.

فإن قلت: أجعله مكررا من باب «يَهْيَاهُ» فمحال؛ لأن اللامين فى يَهْيَاهُ بلفظ الفاء والعين، بمنزلة «صَلَّصَ، وَقَلَّقَ»، وكذلك «الْوَحَّوْحَة، والوَزَّوَزَة» الحرفان الأولان بلفظ الآخرين، وليس كذلك «يَهْيَيْرُ» لاختلاف الراء والهاء. ولو كان «يَهْيَيْرُ» لكان ذلك كذلك لعمري! فأما على هذا اللفظ فلا.

ولا يجوز أن يكون «يَهْيَيْرُ» فَعْلَلًا أيضا على أن تجعله من باب «زَهْزَقَ، وَدَهْدَقَ» وتقول: اختلف الثانى والرابع كما اختلفا فى «زَهْزَقَ، وَدَهْدَقَ» لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصلين فيما اتفق أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه نحو باب «زَهْزَقَ» كما جاءتا

(١) الرجز بلا نسبة فى: (أساس البلاغة «تبت»، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٤، وشرح شواهد الشافية ٢٨٣، وشرح المفصل ٩/١٥٨، ولسان العرب ١٢/٢٥٧ «رئم» وتاج العروس «رئم»).

أصلين في باب «صَلَّصَلْ، وَقَلَّصَلْ» نحو «وَحَوْح، وَوَزَوْزَ، وَيَهْيَاهُ، وَيَلِيلٌ» فإذا لم يجز أن يكون يَهْيَرُ: فَعَلَّلا ولا فَعِيلًا بقي أن يكون يَفْعَلًا بمنزلة «يَرْمَعُ، وَيَعْمَلَةٌ»، وإذا كانت الياء زائدة في «يَهْيَرُ» وهو بمعنى «يَهْيَرِي» كانت الياء أيضا في يَهْيَرِي زائدة؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان.

فهذا وجه استدلاله، وفيه غموض ولم يفصح به، وقد قالوا: يَهْيَرُ فتثقل الراء، قال الراجز:

أشْبَعْتُ راعِيَّ من اليَهْيَرِ
فظلَّ يَنْكِي حَبْطًا بِشَرِّ
خلفَ اسْتِه مثلُ نَقِيقِ الهَرِّ (١)

وقد أنشد أيضا:

أشْبَعْتُ راعِيَّ من اليَهْيَرِي

بالألف.

* * *

[الميم في مهدد أصل]

قال أبو عثمان: «ومَهْدَدٌ» الميم فيه أصل، لأنها لو كانت زائدة لكانت مَهْدَدًا؛ لأن مَفْعَلًا من المضاعف يجيء مُدْغما نحو: «مَرَدٌّ، وَمَسَدٌّ».

قال أبو الفتح: يقول: فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعَلَّلٌ بمنزلة «قَرَدَدٌ».

فإن قال قائل: فقد قالوا: «مَحَبَّبٌ» فَبَيَّنُوا وهو مَفْعَلٌ؛ لأنه من الحُبِّ، فما تُنكر أن يكون «مَهْدَدٌ» أيضا مَفْعَلًا من الهَدِّ؟

قيل: «مَحَبَّبٌ» شاذٌّ لا يُقاس عليه، وقياسه مَحَبٌّ كَمَدٌ، وَمَسَدٌ، ولكن الأسماء الأعلام قد تُغَيَّرُ كثير عَمَّا عليه غيرها مما ليس علما نحو قولهم: «رجاء بن حيوة، وَنَهْلَلُ

(١) اليهير: صمغ الطلح. والحبط: وجع يأخذ البعير في بطنه من كلاً يستنبوله.

والرجز بلا نسبة في: (لسان العرب ٢/٢٢٥ «حجج»، ٥/٢٧٠ «هير»، ١٠/٣٦٠ «نفق»، وشرح شواهد الشافية ٣٠٩، وتاج العروس ١٤/٤٥١ «هير» «نفق»، وتهذيب اللغة ٤/١٦٤، ٤٠٩/٦).

وَمَزَيْدٌ، وَمَكْوَرَةٌ، ومعد يَكْرِب، ومَوْهَبٌ، ومَوْطَبٌ، ومَوْرَقٌ، وغير ذلك، وقياس حيَّوَةٌ: حَيَّةٌ، وتُهْلَلٌ: تَهْلٌ، ومَزَيْدٌ: مَزَادٌ، ومَكْوَرَةٌ: مَكَارَةٌ، ومَعْدَى كَرِب: مَعْدَى كَرِب؛ لأن ما اعتلَّ لأمه لم يبن منه مَفْعِل بكسر العين، إنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْيَا والمَرْمَى. ولا يقولون: المَشْتَى، ولا المَغْزَى ونحوهما.

وقياس «مَوْهَبٍ، ومَوْرَقٍ، ومَوْطَبٍ: مَوْهَبٌ، ومَوْرَقٌ، ومَوْطَبٌ»؛ لأن ما كانت فاؤه واوا، بأنه أن يجيء على مَفْعِل بكسر العين لا فَنَحًا نحو «مَوْضِع، ومَوْعِد»، وحكى الكوفيون «مَوْضِع» بفتح الضاد وأخرفاً آخر وهو شاذ.

فلما كانت الأعلام قد تُغَيَّر كثيراً عما عليه أكثر الأسماء، وكان «مَحَبَّبٌ» عَلَمًا، جاز فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير ما ذكرنا.

فإن قال قائل: فإن «مَهْدَدًا» اسمٌ عَلَمٌ، وهو اسم امرأة، قال الأعشى:

وما ذاك من عشقِ النساءِ وإنما تناسيتَ قبلَ اليومِ خَلَّةَ مَهْدَدَا^(١)

فما تنكر أن يكون مَهْدَدٌ، مثل: مَحَبَّبٌ، إذ هو عَلَمٌ مثله فيكون حينئذ مَفْعَلًا؟. قيل: إنما قلنا في مَحَبَّبٍ إنه مَفْعَلٌ؛ لأنه من الحب لا غير، وهذا كتسميتهم حببًا ومحبوبًا ونحوهما، وليس في «مَهْدَدٍ» ما يدلُّ على أنه من الهدِّ دون المَهْدِ فيُقَضَى بأنه مَفْعَلٌ، ولا يُترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليلَ هنا، بل إظهارهم الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهَادِ، ومَهْدَت الشيء؛ كأن المرأة سُمِّيت بذلك لأنها مُمَهَّدَةُ المودَّة، وطِيبَةُ الأخلاق، فيكون قريباً من تسميتهم إياها بسَعْدَةٍ من المساعدة، ومُطِيع من الطاعة، وإِصَال من المواصلَة، فهذا أشبه، مع إظهار الدال من أن يكون من الهدِّ ولا أعْرِفُ في الكلام تصريح «مَحَبَّبٌ» فيكون مَحَبَّبٌ فَعْلَلًا منه.

فإن قلت: ولم جاز في الأعلام هذا التغيرُ كُلُّهُ؟. قيل: لأنها كثيرة الاستعمال، معروفةُ المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعُرف موضعه، جاز فيه من التغير ما لا يجوز في غيره، نحو «لا أذِر، ولم يكُ، ولا تُبَلِّ» وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولاً لا قليل الاستعمال.

(١) البيت من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ. وهو من الطويل. وهو للأعشى في: (ديوانه ١٨٥)، وسر صناعة الإعراب ١/٤٢٧.

ولمَّا غَيَّرَتِ الأَعْلَامُ فِي ذَوَاتِهَا، جَازَ أَنْ تَغْيِرَ فِي إِعْرَابِهَا، فَمِنْ هُنَا جَازَ فِي الْحِكَايَةِ «مَنْ زَيْدًا، وَمَنْ زَيْدِيٌّ؟» لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَنَحْوَهُمَا ثَمَّا لَيْسَ بِعَلَمٍ. هَكَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَهُوَ الصَّوَابُ.

* * *

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ الزوائد لا تلحق أوَّل بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن، نحو: «مُدْخَرَجٌ، ومُدْخَرِجٌ».

قال أبو الفتح: إنما لم تَلْحَقْ الزوائدُ بنات الأربعة من أوائلهنَّ إلا ما كان جاريا على «فعلٍ» لقلَّةِ الزوائد في بنات الأربعة أصلا، لأنَّه ليس لها تصرفُ ذوات الثلاثة وكثرتها. ولمَّا كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يَجِبْ فيها ما اجتمع في أوَّلِه زائدان إلا حرفان، وهما «انْقَحَلْ»، و«انْزَهَوْ» لأنَّ أوَّل الكلمة لا تتمكَّنُ فيه الزيادة إلا ما كان جاريا على فعلٍ نحو: «مُنْطَلِقٌ، ومُسْتَخْرِجٌ» رُفِضَتِ الزيادة في أوَّل بنات الأربعة أصلا إلا ما كان جاريا على فعلٍ نحو: «مُدْخَرِجٌ».

وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغا؛ لأنها في الزيادة أسوغ، وإليها أقرب.

ويدلُّ على أنَّ أوَّل الكلمة لا تليقُ به الزيادةُ كما تليقُ بوسطه وآخره، امتناعهم من زيادة الواوِ أوَّلًا، وزيادة الواوَيْنِ في نحو: «عَطَوْدٍ، وكَرْوَسٍ، واخِرَوَطٍ، واغْلَوَطٍ»، وإذا كان الأمر كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة في: «اصْطَبَلٍ» أصلا، وتكون الكلمة خماسية؛ لأن الكلمة لم تجرْ على فعلٍ، وهذا قولُ سيبويه وأبي الحسن.

وكذلك كان يقولُ في همزة «إبراهيمَ، وإسماعيلَ» وما كان نحوهما ثَمَّا اجتمع فيه أربعة أحرفٍ من الأصولِ سوى الهمزة: إن الهمزة في أوَّلِه أصلٌ، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس.

* * *

[الباء في يستعور أصل]

قال أبو عثمان: فأما مثل: «يَسْتَعُورُ» فهو بمنزلة «عَضْرُفُوطٍ»؛ لأن الباء من نفس الحرف لما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: قوله: «لما ذكرت لك» يُريدُ: لأنَّ الزوائد لا تَلْحَقُ بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء من أفعالهن، وقد مضى هذا.

و«يَسْتَعْوِرُ» ليس بجارٍ على فعلٍ، وليس لقاتلٍ أن يقول: إِنَّ السَّيْنَ والتَّاءَ هُنَا زائدتان ولا إحداهما؛ لأنَّ هذا ليس من مواضع زيادتهما، وستراه إن شاء الله، فلذلك مثَل «يَسْتَعْوِرًا بَعْضَرُفُوطٍ» وجعلَ الياءَ كالعين.

فأَمَّا مَنْ قال: إِنَّ مِثَالَ «يَسْتَعْوِرُ: يَفْتَعْوِلُ» فلا يَدْرِي من صنعةِ التصريفِ شيئا، وإنما هو فيه هاذ!!

* * *

[الميم في منجنون أصل]

قال أبو عثمان: «وَمَنْجَنُونُ» كذلك.

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّ الميمَ في «مَنْجَنُونُ» أصل؛ فهذا معنى قوله: «وَمَنْجَنُونُ» كذلك، وليس يريدُ أنَّ مَنْجَنُونًا من ذوات الخمسةِ مثل عَضْرَفُوطٍ، هذا محال؛ لأجل تكرير النون، وإنما هو مثل: «حَنْدَقُوقٍ مُلْحَقٌ بَعْضَرُفُوطٍ» ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأننا لا نعلم في الكلام مَفْعُولًا، ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ «الجن» من «جهتين»:

إحداهما: أنَّك كنت تجمعُ في أوَّل الكلمةِ زيادتين، وليست الكلمةُ جاريةً على فعلٍ مثل: «مُنْطَلِقٍ، وَمُسْتَخْرِجٍ».

والأخرى: أنا لا نعلمُ في الكلام «مَنْفَعُولًا» فنَحْمِلُ هذا عليه.

ولا يجوزُ أيضا أن تكونَ النونُ وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجَمْعِ في قولهم: «مَنَاجِينُ» ولو كانت زائدة لَقِيلَ: «مَجَانِينُ»، كما قالوا: «مَجَانِيْقُ» في جمع «مَنْجَنِيْقٍ» لَمَّا كانتِ النونُ زائدة.

وإذا لم يَجْزَ أن تكونَ الميمُ وحدها زائدةً ولا النونُ وحدها زائدة، ولا أن تكونَا كليتهما زائدتين: لم يَبْقَ إلا أن تكونَا أصْلَيْنِ، وتجعلَ النونُ لاما مكررةً، وتكونَ الكلمةُ مثال «حَنْدَقُوقٍ» مُلْحَقَةً بَعْضَرُفُوطٍ.

* * *

[الميم فى منجنيق والخلاف فيها]

قال أبو عثمان: وأما «مَنْجَنِيْقٌ» فإنها «فُنْعَلِيلٌ»، يدلُّك على ذلك قولهم: «مَجَانِيْقٌ» فتذهبُ النُّونُ فى التَّكْسِيرِ كما تذهبُ تاءُ عنكبوتٍ إذا قُلْتُ: عَنَّاكِبُ.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ هذه اللَّفْظَةَ قد تنازَعَ النَّاسُ فيها الخلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها.

قال ابن دريد: اختلفَ أهلُ اللَّغَةِ فيه - يعنى مَنجَنِيْقًا - فقال قومٌ: الميم زائدة، وقال آخرون: بل هى أصليَّة.

قال: وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أبي عُبَيْدَةَ - وأحسبُ أنَّ أبا عثمانَ أيضًا أخبرنا به عن التَّوْزِي عن أبي عُبَيْدَةَ - قال: سألتُ أعرابيًا عن حروبٍ كانتَ بينهم فقال: «كانتَ بيننا حُرُوبٌ عُوْنٌ، تُفَقُّ فيها العيونُ مرةً، ثُمَّ نُجَنِّقُ، وأخرى نُرَشِّقُ»، قال: فقلوه: «نُجَنِّقُ» دالٌّ على أنَّ الميمَ زائدةٌ، ولو كانتَ أصليَّةً لقال: «نُمَجَنِّقُ» على أن المنجنيقَ أعجميٌّ معرَّبٌ، فهذا قولُ ابنِ دُرَيْدٍ كما تراه.

والقولُ عندى: أنَّ الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهبَ إليه أبو عثمان، والنُّونُ زائدةٌ لقولهم: «مَجَانِيْقٌ» وسقوطُ النُّونِ فى الجمعِ فجرتَ لذلك مَجْرَى الياءِ فى «عَيْضُمُوزٍ» إذا قلتَ: عَضَامِيزُ، فأما قولُه تارة: «نُجَنِّقُ» وما حكاه الفراءُ من قولهم: «جَنَقُوهمَ بالمجانيقِ»، فالقولُ فيه عندى: أَنَّهُ مشتَقٌّ من المَنجَنِيْقِ إلَّا أنَّ فيه ضربًا من التَّخْلِيْطِ، وكان قياسُه: «مَجَنَّقُوهمَ، وَتَمَجَّنَقَ»، ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خلطوا فيه؛ لأنَّه ليس من كلامهم فاجترعوا عليه فغيَّروه، وذلك أن الميمَ وإن كانتَ هنا أصلًا فإنها قد تكونُ فى غيرِ هذه الكلمة زائدةً، فشُبِّهَتْ بالزائدِ فحُذِفَتْ عند اشتقاقهم الفِعْلَ.

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو على من قولِ الرَّاجِزِ:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لَأُمِّ الْخَزْرَجِ
مِنْهَا فَظِلَّتِ الْيَوْمَ كَالْمُزْرَجِ^(١)

(١) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ١٣/١٩٧ «زرجن»، والخصائص ٣٥٩/١، والمتع فى التصريف ٢٥٤/١، وتاج العروس ٦/١٢ «زرج»، ١٠/٣٦٠ «جبر»، ومقاييس اللغة ٤/٩١، ومجمل اللغة ٣/٣٩٣).

أَرَادَ سَكَرَانَ كَالَّذِي قَدْ شَرِبَ مِنَ الزَّرَجُونِ، قَالَ: وَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولَ: «الْمُزْرَجَنَ» لِأَنَّ التُّونَ فِي زَرَجُونٍ أَصْلٌ، فَقَالَ: «مُزْرَجٌ» لِأَنَّ الْكَلِمَةَ أَعْجَمِيَّةٌ، وَهِيَ إِذَا اشْتَقُّوا مِنَ الْأَعْجَمِيِّ خَلَطُوا فِيهِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِ «إِبْرَاهِيمَ: بُرَيْهَمٌ، وَبُرَيْهٌ» فَحَذَفُوهُمُ الْهَمْزَةَ تَارَةً، وَالْهَمْزَةَ وَالْمِيمَ أُخْرَى، تَخْلِيطٌ فِي الْكَلِمَةِ لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ خَارِجَةٌ عَنْ أُصُولِ كَلَامِهِمْ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ هُنَا مِنَ الْأَصْلِ، فَقَدْ تَكُونَانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ زَائِدَتَيْنِ.

وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ «جَنَقُوهُمْ» وَنُجِنَقُ لَمْ يُخْلَطْ فِيهِ، لَقَضِيَ بِأَنَّ وَزْنَ «مَنْجِنِقٍ: مَنْفَعِيلٌ»، وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْكَلَامِ.

وَلَمَّا كَانَ الْمَنْجِنِقُ مِمَّا يُنْقَلُ وَيُعْمَلُ بِهِ، وَكَانَتْ مِيمُهُ قَدْ جَاءَ فِيهَا الْكُسْرُ، تَوَهَّمُوهَا زَائِدَةً نَحْوَ مِطْرَقَةٍ وَمِرْوَحَةٍ، فَحَذَفُوهَا عِنْدَ اشْتِقَاقِهِمُ الْفِعْلَ وَاجْتَرَعُوا عَلَى ذَلِكَ لَذَلِكَ. وَهَذَا عِنْدِي مِنَ الشَّاذِّ، وَالْقِيَاسُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَثْمَانَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَتَذَهَبَ التُّونُ فِي التَّكْسِيرِ كَمَا تَذَهَبُ تَاءٌ عَنكَبُوتٍ إِذَا قُلْتَ: عَنَاكِبُ»، فَفِيهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَوْلِهِمْ: «عَنَاكِبُ» يُعْلَمُ لَا حَالَةَ أَنَّ التَّاءَ فِي عَنكَبُوتٍ زَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: «عَنَكَبٌ» فِي مَعْنَاهُ، وَقَالُوا أَيْضًا: «عَنَكَبَاءُ» فِيهِذَا يُقْطَعُ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ فِي عَنكَبُوتٍ لَا بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَثْمَانَ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَوْهُ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ: «عَنَاكِبُ» فَيَجْتَرِئُونَ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى زِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَقُبِحَ حَذْفُهَا، لِأَنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهِ فَقَدْ يُمْكِنُ قَائِلًا أَنْ يَقُولَ: مَا تُنْكَرُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ أَصْلًا وَيَكُونُ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ عَلَى اسْتِكْرَاهِ، وَإِذَا احْتَجَّ بِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: «عَنَكَبٌ» سَقَطَ الْكَلَامُ، فَهَذِهِ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَجَانِيقُ» فَيُذَلُّ عَلَى زِيَادَةِ التُّونِ فِي مَنْجِنِقٍ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لِأَنَّ التُّونَ ثَانِيَةٌ؛ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَثَبَتْ.

* * *

[زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَلَمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرَ أَوَّلِ «شَمَالٍ، وَشَامِلٍ»، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ شَمَلَتْ تَشْمَلُ.

قال أبو الفتح: قد تقدم ذكرُ زيادة الهمزة غيرِ أوّلِ فأغنى عن إعادته، وشَمألٌ، وشأمَلٌ، مُلحقانِ بجعفرٍ، وسَلهبٍ، ومثَالهما «فَعَالٌ»، وفأَعَلٌ.

وحكى: أنّ العجاج كان يهمزُ العَالَمَ والخَاتَمَ، وقياسه عندي أنّه لم يَتبدئْ بزيادة الهمزة ثانية، ولكنه أبَدَل الألف همزةً، كما يقول بعضهم في الوقت: «رَأَيْتُ رَجُلًا»، على أنّ الوقف من مواضع التَّغيير.

وكذلك قولُ بعضهم: «تَأَبَّلْتُ القِدْرَ» والتَّأَبَّلُ؛ إنما أَبَدَل الألف همزةً على ما ذَكَرْتُ. وليس كذلك شأمَلٌ، لأن الهمز فاشٍ، والمشهورُ من تأبَلٍ، وخَاتَمٍ، وعَالَمٍ ترك الهمز، فأما قول امرئ القيس:

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحَوَيْرِثِ قَبْلَهَا وجارتها أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلٍ^(١)
فمفعَلٌ من لَفْظِ الأَسْئَلَةِ وليس بفَاعِلٍ كشأمَلٍ؛ لأن زيادة الميم في أوّلِ بناتِ الثلاثة أكثر من زيادة الهمزة في حَشْوِها، ولا يجوزُ أن يكونَ فَعْلًا؛ لأنَّ الميم في أوّلِ بناتِ الثلاثة نظيرة الهمزة، ولو كانت الهمزة موضع الميم لَقُضِيَ بزيادتها - وإن كانَ هذا الجبلُ الَّذي اسمُهُ مَأْسَلٌ سَبْطًا مستطيلًا، فاشتقاقُهُ عندي من أَسْلَةِ الدَّرَاعِ، ومن قولهم: «خَذْ أَسِيلًا» كما قال أبو عليٍّ في «قباء» اسم الجبل المعروف: إنه إن كان في هذا الجبل انضمامٌ واجتماعٌ فهو مِنْ قولهم: حرفٌ مَقْبُوءٌ، أى: مضمومٌ؛ فهذا الَّذي قُلْتُ أنا نظير ما قاله.

* * *

[زيادة الميم آخرًا]

قال أبو عثمان: وزادوا الميمَ غيرِ أوّلِ في: «زُرْقِمٍ»، وسُتْهِمٍ، ودِلْقِمٍ، ولولا الاشتقاق كان من الأصل، ولكن للاشتقاق كان زائدا.

قال أبو الفتح: إنما كان القياسُ عنده - لولا الاشتقاق - أن تكون الهمزة والميم غير زائدين في هذا الموضع؛ لأنّه ليس من مواضع زيادتها، إنما ذلك أوّل الكلمة. فقولهم: «شَمَلْتُ الرِّيحُ» يدلُّ على زيادة الهمزة.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: (ديوانه ٩)، وجمهرة اللغة ٦٨٨، وخزانة الأدب

و«زُرُقُم» بمعنى الأزرق، و«سُتْهُمْ» بمعنى الأستة.
و«دِلْقِم» هى الناقة التى قد تكسرت أسنانها فاندلق لسانها وسال لعابها، فهذا ما ذكره.

وقالوا: «ضِرْزِم» وهو من معنى الضِرْز وهو الشَّديدُ البَحِيلُ.
وقالوا: «فُسُخْم» للواسع وهو من الانفساح.
وقالوا: «الدَّقْعِم» وهو التراب وهو من الدَّقْعاء.
وقالوا: «دِرْدِم» وهو من الأذرد، وهو الذى تكسرت أسنانه.
وقالوا: «الحِلْكِم» للشديد السَّواد وهو عندى من الحُلْكَة.
وقال الأصمعى: «جَلْهَمَة» اسم رجل، ترى أنه اشتق من جَلْهَة الوادى، وهو ما استقبلك منه.

* * *

[الميم فى دلامص]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن «دلامصا» الميم فيه زائدة، وهو «فَعَامِلٌ»، والدليل على ذلك قولهم: «دِلاصٌ، ودَلِيصٌ» فى معنى «دلامص».
ولو قال قائل: إن دلامصا من الأربعة، معناه «دَلِيصٌ» وليس بمشتق من الثلاثة، قال قولا قويا، كما أن «لآلا» منسوب إلى اللؤلؤ وليس منه، وكما أن «سِبْطرا» معناه السَّبْط وليس منه.

قال أبو الفتح: مذهب الخليل فى هذا أكشف وأوجه من مذهب أبى عثمان وذلك أنه لما رأى «دلامصا» بمعنى دَلِيصٍ ووجد الميم قد زيدت غير أول فى زُرُقُم، وسُتْهُمْ، وبابهما - ذهب إلى زيادة الميم فى دلامص، فهذا قول واضح كما تراه، والذى ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا.

وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أول ووجد فى كلامهم ألفاظا ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذى كمل أربعة حمل دلامصا عليه هربا من القضاء بزيادة الميم غير أول، ألا ترى أن «لآلا» ثلاثى ولؤلؤا رباعى والمعنى واحد واللفظ قريب بعضه من بعض.

وكذلك «سَبَطٌ» و«سَبِطٌ»، وكلا القولين مذهب، وقول الخليل أقيسُ وأجرى على الأصول.

ونظير هذا فيما ذهب إليه أبو عثمان قولهم: «دِمِثٌ، ودِمَثٌ، وتَعَلَبٌ، وتُعَالَةٌ».

وقال الأصمعي: إنهم قالوا للأسد: «هَرِمَاسٌ» لأنه من الهَرَس، فهَرِمَاسٌ على هذا القول عنده «فِعْمَالٌ»، وهو نظير قول الخليل، ويحتمل أن يكون عنده من معنى الهَرَس وإن كان رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان، والقول الأول أظهر، ولهذا نظائر.

* * *

[أمهات الزوائد]

قال أبو عثمان: واعلم أن الياء والواو والألف هن من أمهات الزوائد، والهمزة والميم أولاً كذلك، وهمزة التانيث في مثل حمراء وخنفساء، والألف والنون في مثل غضبان، وزعفران، والتاء للتانيث في مثل قمر، وما أشبهها، وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف، والتاء التي يجمع بها التانيث نحو مسلمات وصالحات، وهؤلاء أمهات الزوائد.

قال أبو الفتح: معنى قوله: «أمهات الزوائد» يريد به أنه يكثر تصرفها في الكلام، وهي فاشية، وليست كالسین واللام اللتين لا تكثر زيادتهما ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهن - وبعضهن الحركات - لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات، فلذلك قدم الألف والياء والواو على ما ذكره.

وقوله: «والهمزة والميم أولاً كذلك»، يقول: إنما تكثر زيادة الميم والهمزة أولاً، لا حشواً ولا آخرًا، وليس كذلك حروف اللين؛ لأن تلك تُزاد في كل موضع إلا الواو والألف فإنهما لا تُزادان أولاً أمّا الواو فقد ذكرنا العلة في أن لم تُزد أولاً، وأمّا الألف فإنها إنما امتنعت من أن تُزد أولاً؛ لأنها ساكنة والابتداء بالساكن ممتنع غير جائز.

وقوله: «وهمزة التانيث»، اعلم أنه قد صرح في هذا الموضع بأن علامة التانيث هي الهمزة في الحقيقة وهو الصواب، وليس كما يقول من يزعم أن المدّة علامة التانيث؛ لأنّ هذا كلام غير مُحصل؛ وذلك أن المدّة، إنما هي الألف التي قبل الهمزة وعلامة التانيث لا تكون في وسط الكلمة إنما تكون آخرها نحو «حمدة وحُبلى».

فإن قيل: ما تنكير أن تكون الألف والهمزة جميعاً علامة التانيث كما تقول: إن

الياءين في نحو: «زَيْدِي وَبَكْرِي»، علامة النَّسَب؟.

قيل: هذا مُمْتَنِعٌ؛ لأننا لم نَرِ علامة تَأْنِيثٍ غيرَ هذه تكونُ على حرفين، إنما هي حرف واحد نحو الهاءِ في «طَلْحَةَ» والألفِ في حُبْلَى.

فإن قيل: فإن سيبويه يقولُ في مواضعٍ من الكتاب: فَعَلْتُ بِأَلْفَى التَّائِيثِ وَصَنَعْتُ بهما، يعني هذه الألفِ والهمزة؟.

قيل: إنما قال هذا لأنَّ هذه الهمزة لَمَّا كانت لا تنفك من كونِ هذه الألفِ قَبْلَها وهي مصاحبةٌ لها وغيرُ مفارقةٍ، أطلقَ هذا اللَّفْظَ عليهما تَجَوُّزًا.

ويدلُّ على أنَّ الهمزة وحدها عَلِمَ التَّائِيثِ، أَنَّكَ إِذَا جُمِعَتْ مِثْلَ «صحراءَ»، وَخُنُفَسَاءَ» بالألفِ والتَّاءِ فَإِنَّمَا تُغَيَّرُ الهمزة وحدها وتَدْعُ الألفُ بِحَالِهَا، وذلك قولُهُم: «صَحْرَاوَاتٌ، وَخُنُفَسَاوَاتٌ» فَقَبْلُكَ الهمزة في هذا الجمعِ نظيرُ حَذْفِ التَّاءِ مِنْ طَلْحَاتٍ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ في الكلمة علامتا تَأْنِيثٍ.

ولو كانت الألفُ قَبْلَها داخلةً مَعَهَا في أنها علامة تَأْنِيثٍ لَوَجَبَ تَغْيِيرُهَا في الجمعِ كما وَجَبَ تَغْيِيرُ الهمزة لَمَّا كانت علامة تَأْنِيثٍ، فَتَرَكُهُمُ الألفُ بِحَالِهَا، وَتَغْيِيرُهُمُ الهمزة، دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الهمزة وحدها علامة التَّائِيثِ.

* * *

[انقلاب همزة التَّائِيثِ عَنْ أَلْفِهِ]

وينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ هذه الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن أَلْفِ التَّائِيثِ التي في نحو: «حُبْلَى، وَبُشْرَى»، ولكنها لَمَّا وقعت بعد أَلْفٍ قَبْلَها زائدةٌ وَجَبَ تَحْرِيكُهَا لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ فَقَبِلْتُ همزةً، وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيحُ، ويدلُّ على صحته، وَأَنَّ هذه الهمزة منقلبةٌ عن أَلْفِ التَّائِيثِ المفردة؛ أَنَّكَ إِذَا أَرَزَلْتَ الألفَ مِنْ قَبْلِها بِقَبْلِها، خرجت هي عن الهمزة، وذلك قولُهُم في جمعِ «صحراءَ: صحاري» فهذه الياء الأولى المَدْعُمة هي الألفُ التي كانت قبل الهمزة في «صحراء» انقلبت ياء في الجمعِ لِانكِسَارِ مَا قَبْلَها كما تنقلب في جمعِ مفتاحٍ وَغُرْبَالٍ إِذَا قُلْتَ: مفاتيحُ، وَغُرَابِيلُ، فَلَمَّا انقلبت الألفُ إلى الياء انقلبت علامة التَّائِيثِ التي كانت بعدها في «صحراء» ياءً لوقوعِ الياءِ المنقلبةِ عن الألفِ قَبْلَها. وذلك قولُكَ صحاريُّ، وزالت الهمزة لزوالِ الألفِ الموجبة لها من قبلها.

فلو كانت الهمزة في «صحراء» غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع، كما أنك لو جمعت «قراء» لقلت: «قَرَارِيء»، وكما قالوا في جمع كوكب «دُرَى»: «دَرَارِيء» لَمَّا كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة، فقولهم: «صحاري» بلا همز، دلالة على أن الهمزة في «صحراء» منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول: صحاريء كما قالوا: دَرَارِيء. وإذا ثبت أنه منقلبة في «صحراء». فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل «حُبْلَى».

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو، لأننا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء، فأما الياء في قومين، وتقعدين، فعلامه الضمير المؤنث، وليست من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة. فتأمل ما ذكرته؛ فإنه لا يجوز في القياس غيره، وهو رأى أبى على، وعليه قول أشياخنا المتقدمين.

* * *

[الألف والنون في نحو عثمان وسرحان]

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو: «عثمان، وسرحان» فإنهما نظيرتا الألف والهمزة في باب «حَمَرَاءَ، وَصَفَرَاءَ»، وأصلُ بنائهما لِبابِ «سَكْرَانَ، وَغَضَبَانَ» لأنهما وَصَفٌ والزيادة بالوصف أحقُّ منها بالاسم؛ لأنَّ الوصف مُشَابِهٌ للفعل، والزيادة في الفعل أقعدُّ منها في الاسم، وقد تقدَّم ذكرُ هذا.

ويدلُّ على أن الألف والنون في باب «سَكْرَانَ» ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نحو: «صفراء، وحمرَاء» أَنَّ مُؤَنَّثَ «سَكْرَانَ» على غير بنائه، وإنما هو: «سَكْرَى»، كما أَنَّ مذكَّرَ «حمرَاء» على غير بنائها، إنما هو «أَحْمَرُ». فهذا هنا كذاكَ ثَمَّة.

فأما قولهم: «سكرانة، وعطشانة» فشاذٌّ والأكثرُ «سَكْرَى، وَعَطَشَى» وفيه دليلٌ آخر، وهو أنهم قد قالوا في جمع «ظُرَبَانَ: ظُرَابِيَّ» فشبهوه بصَحَارِيَّ وقياسه: ظُرَابِيْنُ كما تقول: سراحين، ولكنهم قلبوا النون من ظُرَبَانَ ياءً في الجمع ليكون ذلك تنبيهاً على أن النون في «سَكْرَانَ» وبابه مشبهةٌ بهمزة التأنيث في «صحراء».

ولهذا قال النحويون: إِنَّ النون في باب «سَكْرَانَ» مشبهةٌ بالألف الثابتة في باب

«حمراء، وصفراء»، قالوا: لأنّ الوزن واحدٌ: بالعدّة والحركة والسكون، قالوا: ولأنّك لا تقول: «سكرانة، ولا غضّانة» كما لا تقول: «حمراء، ولا صفراء» لأنّ علامة التانيث لا تدخل على علامة التانيث، ولا على ما كان بمنزلتها.

وأيضاً فقد قالوا في جمع «سكران: سَكَارَى»، كما قالوا في جمع «صحراء: صَحَارَى»، وأصله: «سَكَارِين» كما أنّ أصل هذا: «صَحَارَى» فحذفوا من «سَكَارَى» كما حذفوا من «صَحَارَى».

فأمّا قولهم: إنّ النون في باب سكران بدلٌ من الهمزة: فلا يريدون به البدل الذي هو على حدّ قولهم في مُفْعِلٍ من «أَيَقَنْتُ، وَأَيَسَرْتُ: مُوقِنٌ. ومُوسِرٌ» وإنما يريدون أنّ هذه الهمزة بمنزلة هذه النون: يَتَعَاقِبَانِ على حدّ ما يقولون: إنّ الألف واللام بدلٌ من التّوين، وإنما معناه أنهما يَتَعَاقِبَانِ لأنّنا لم نَرَهُمُ أَبَدَلُوا النون مِنَ الهمزة في غير هذا الموضع.

فأمّا قولهم في النَّسَبِ إلى صَنَعَاءَ وَبَهْرَاءَ: صَنَعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ، فقد ذهبوا فيه إلى أنّ النون بدلٌ من الهمزة، قال أبو عليّ: وليس كذلك، وإنما قدره بديهيّاً: صَنَعَاوِيَّ، وَبَهْرَاوِيَّ؛ ثمّ أبدل النون من الواو المبدلة من الهمزة، قال: لأنّنا لم نَرِ النون أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع، قال: وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النون في قولهم: «مَوَاقِدُ» وهم يريدون: «من وَاقد»، فلمّا رأيناهم أبدلوا الواو من النون قلنا: إنّ النون في بَهْرَانِيَّ وَصَنَعَانِيَّ، بدلٌ من الواو، ولم نَرَهُمُ أَبَدَلُوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة.

* * *

[النون في صنعاني وبهراني]

ثمّ قال بعد ذلك بزمان: لو أجاز مجيئُ أن تكون النون في صَنَعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ بدلاً من الهمزة لكانَ وَجْهاً؛ لأنّ الغرض أن يزول لفظ الهمزة من ياء الإضافة، فجائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف من بعض.

يريد بذلك أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَلَنَسْفَعًا» يقول: والألف قريبة من الهمزة، فكما جاز أن يُبدلوا الألف من النون، جاز أيضاً أن يُبدلوا النون من الهمزة والقول الأول هو الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى.

وإنما ذكر أبو عثمان الألفَ والتَّوْنَ بعد همزة التَّائِثِ لِقُرْبِ ما بَيْنَهُما مِنَ الشَّبهِ،
وقَدَّمَ بابَ حمراءَ على بابِ عُثْمانَ، لأنَّهُ محمولٌ عليه.

* * *

[النَّاءُ في مثلِ تَمْرَةٍ]

وقوله: «والتَّاءُ في مِثْلِ تَمْرَةٍ وما أَشَبَّها وَهي التي تُبَدِّلُ منها الهاءُ في الوقفِ»، هذا قولٌ كما تَرَاهُ، وهو صحيح.

ولمُعْتَرِضٍ أن يقول: ما تُنْكَرُ أن تكونَ الهاءُ هي الأَصْلُ، وأن التَّاءَ في الوصلِ إنما هي بدلٌ من الهاءِ في الوقفِ؟.

فالجوابُ عن ذلك: أنَّ الوصلَ من المواضع التي تُجَرِّى فيها الأشياءُ على أصولها، وأنَّ الوقفَ من مواضع التَّغْيِيرِ والبدلِ؛ ألا تَرى أنَّ منهم من يقولُ في الوصلِ: «هذه أَفْعَى يا فَتَى» بالألفِ كما يجب، فإذا وقفَ قال: «هذه أَفْعَى» فَيُبَدِّلُ الألفَ ياءً، ومنهم من يقولُ: «أَفْعَوْ» فَيُبَدِّلُها واوًا.

وأنشدوا:

تَبَشَّرِ بِالرِّفَةِ وَالْمَاءِ الرَّوِّ
وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى^(١)

وقال الآخرُ:

إِنَّ لَطَى نِسْوَةً تَحْتَ الْغَضَى
يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مِمَّنْ قَدْ طَغَى
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعَنَ بِالْقَنَى^(٢)

(١) الرِّفَةُ: أقصرُ الرِّدِّ وأسرعُه. الروى: الكثيرُ المروى. والمعنى: يقولُ افرحِ بالماءِ الكثيرِ المروى تردينه متى شئت. والرجز بلا نسبة في: (لسان العرب ٤/٣٤٥ «روى»، وتاج العروس «روى» والمختصص ١٥/١٥١، والمقرب ٢/٣٣).

(٢) الغضا: من بنات الرمل. وأهل الغضا: أهل نجد. المشرفيات: سيوف منسوبة إلى المشارف، والمشارف قرى من اليمن. والقنا: جمع قناة، وهى الرمح. والرجز بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٢، والمحتسب ١/٧٧).

فى كله بالياء، ويقولون فى الوصل: «رَوَى يا فَنَى، وَغَضَى، وَقَنَا» ويقولون فى الوصل: «هذا بَكَرٌ، ومررت بِبَكَرٍ»، فإذا وقفوا فمنهم مَنْ يقول: «هذا بَكَرٌ، ومررت بِبَكَرٍ»، فينقل الحركة إلى ما قبل حرف الإعراب، ويقول بعضهم فى الوقف: «هذا خالداً، وهو يجعل» فيشدّد الحرف فى الوقف، فإذا وصل رده إلى التخفيف.

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن أو سمعته يُقرأ عليه عن ثعلب:

أَرْتَبَى حِجْلاً عَلَى ساقها فَهَشَّ الْفَوَاذُ لَذَاكَ الْحِجْلُ
فقلتُ ولم أُخَفِ عن صاحبى أَلَا بِأَبَى أَصْلُ تَلْكَ الرَّجْلُ

وَيَرَوَى «بَيْنَا» بِالْتُونِ، ويريد: الْحِجْلُ، وَالرَّجْلُ، ولكنه كَسَرَ الْجِيمَ فى الوقف.

فهذا وأشباهه ممَّا يكثر تعدّاده، يدلُّ على أنّ الوصل تجرى فيه الكلمة على أصلها، وأنّ الوقف من مواضع التّغيير.

فلما رأينا هاء التّأنيث فى الوصل «تاء» علمنا أنّ أصلها «التّاء» وأنّ الهاء فى الوقف بدّل من التّاء فى الوصل، وإنّما أبدلت «هاء» لانفتاح ما قبلها، وأنها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف، ولم تُبدّل ألفاً لانفتاح ما قبلها لِئلا يَلْتَبِسَ بالألف المقصورة فى حُبلى وبُشرى، والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاءً، فأما التّاء فى مُسلماتٍ ونحوها فليس يُحتاج فيها إلى دلالة، لأنها تاء على كلّ حال.

وهذا أيضاً ممَّا يدلُّ على أنّ التّاء هى الأصل فى باب «طَلْحَة، وَحَمْدَة» وأنّ الهاء بدّل منها، ألا تراها فى هِنْدَاتٍ تاء ثابتة ولم تُبدّل فى الهِنْدَاتِ هاءً لسكون ما قبلها، وإنّما ذَكَرَ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ بعد تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ، لأنّ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ ليست له قوّة تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ألا ترى أنّه لك فى الْجَمْعِ التَّذْكِيرُ والتّأْنِيثُ، فتقول: قام الهِنْدَاتُ، وقامتِ الهِنْدَاتُ؛ وليس لك أن تقول: «قام هِنْدٌ» لأنّ تَأْنِيثَ الْوَاحِدِ أشدُّ تمكُّناً؟.

ألا ترى أنّك لو سَمَّيْتَ رجلاً «سُعَادَ» لم تصرفه، ولو سَمَّيْتَهُ «نِسَاءً» لصرفته؛ لأنّ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ لا حقيقة له، وإنّما هو شيءٌ لا قوّة له كقوّة تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ؛ يدلُّ على ذلك أنّك تقول: «هذه رجالٌ مُقْبِلَةٌ» تذهبُ إلى الجماعة، وإنّ كان كلّ واحدٍ منها مُذْكَراً، فلذلك جاء بتَأْنِيثِ الْجَمْعِ بعد تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ.

فهذه أمّهاتُ الزّوائد كما ذكر، وقد بيّنتُ ما معنى أمّهاتِ الزّوائد فى أوّلِ الفصل.

[زيادة العين في مثل فعل واللام في مثل محمّر]

قال أبو عثمان: وقد تُزاد العينُ في مثل «فَعَلَ، ومُفَعَّلٍ، واللام في مثل «مُحَمَّرٌ، ومُطَمَّنٌ، ومُقَشَّعٌ»، وقد فسرنا بعضَ هذا فيما مضى.

قال أبو الفتح: اعلم أن معنى قوله: «قد تُزادُ العين» ليس يريد به أنَّ الطاء المكررة في «قَطَعَ» من حروف الزيادة، وإنما يريد أنها تتكرر وإن كان المكرر بلفظ الأصل.

وذكر تكرير العين واللام، ولم يذكر تكرير الفاء في «مَرَمَرِس» لأنه حرفٌ شاذ لا نظير له فأضربَ عن ذكره لقلته.

وهكذا كان يفعلُ سيبويه إذا تحجَّر شيئاً من اللغة وخرَج عنه الحرفُ أو الحرفان لم يستثنِ بما خرَج عن الجمهور لقلته، لا لأنه لم يقع إليه، ألا تراه قال: إِنَّ مِثَالَ «فِيعَلٍ» لم يأت في الكلام؟ وقد قال الأعشى:

وما أَيْلَى عَلَى هَيْكَلٍ بناه وصلَّبَ فيه وصَاراً^(١)
فقوله: «أَيْلَى» هو فِيعَلَى، قال أبو علي: واشتقاقه من أَيْلَ بالمكان إذا أقام به وأبَلت الإبل بالرُطْبِ عن الماء: أى: أقامت عليه، واجتزأت به عن الماء، فكأنَّ هذا الرَّاهِبَ اجتزأ بما فى هَيْكله وأقام عليه ولم يتعدّه إلى غيره.

قال: وإنما لم يذكُر سيبويه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور فكذلك أبو عثمان لم يذكُر «مَرَمَرِساً» لأنه لا نظير له، على أنه أيضاً لم يَقُل: إن الفاء لم تُضَعَّف.

قال أبو علي: وقد يأتى مع ياءى الإضافة من الأمثلة ما لا يأتى مع غيرهما، ألا ترى أنهم قالوا فى الإضافة إلى تحية: تَحَوَّى؟ قال: فَتَحَوَّى وزنه: تَقَلَّى، وهذا مثالٌ لا يقع إلا مع ياءى الإضافة من الأمثلة.

قال: وكذلك تاءُ التأنيث، ألا ترى أنه لولا تاءُ التأنيث لم يأتِ مثلُ «عَرْقُوةٍ وقَمَحْدُوةٍ، وترْقُوةٍ مصَحَّحا، فقد يجيئُ مع تاء التأنيث وياءى الإضافة ما لا يأتى مع غيرهما، فكذلك جاء أَيْلَى، وإن لم يأتِ فِيعَلٌ بلا ياءى إضافة.

(١) الأيل: صاحب أيل، وهى عصا الناقوس. وصلب فيه: صوّر الصليب. وصارا: سكن. وقيل الأيل: الراهب.

وقد اختلف النَّاسُ في هذه المكررات، فقال قومٌ: الأوَّلُ هو الأصلُ، والثَّاني هو الزَّائد.

وقال آخرون: الأوَّلُ هو الزائد، والثاني هو الأصل، فَمَنْ قال: إِنَّ الأوَّلَ هو الأصل، قال: الطَّاءُ الثَّانية من «قَطَعَ» بإزاء الواو من «جَهَوَرَ» فهي زائدة كالواو.

ومن قال: إن الأوَّلَ هو الزائد، قال: الطَّاءُ الأوَّلَى من «قَطَعَ» في موضع الواو والياء من «حَوَّلَ»، وَيُطَرِّفُ فهي زائدة مثلهما.

ومذهبُ الخليلِ أَنَّ الزَّائد هو الأوَّل، قال سيبويه: وأما غيرُه فيجعل الثاني هو الزَّائد، قال: وكلا القولين صواب.

ومذهب أبي بكر: أن الثاني هو الزَّائد؛ لأنه تكرر، قال: فهو أحقُّ بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تَبْدَأُ فتستوفي ما هو من أصلِ الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تَبْلُغَ العِدَّةَ؛ والمثال الذي تريدُ.

* * *

[زيادة النون والواو في نحو حنطأو]

قال أبو عثمان: واعلم أن مثلَ «حِنطأو، وَكِشأو، وَقِنْدأو، النُونُ والواوُ فيهنَّ زوائدُ، وقد أُلْحِقْنَ بابَ «جِرْدَخل».

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الواوَ والنُّونَ جميعاً زائدتان، لأنَّ الواوَ لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الخمسة أبداً، ولا في ذواتِ الأربعة على هذه السَّبِيل، فلما ثَبَتَتْ زيادةُ الواو، قُضِيَ بزيادةِ النُونِ أيضاً، لأنها لَزِمَتْ هذا الموضعَ، مِن هذا المثالِ كما لَزِمَتْ النُّونُ بابَ «جُنْدَب» وَعُظْظِبَ وَعُغْصَلَ في ذلك.

قال أبو عليٍّ: ولأنَّ الزيادةَ بذواتِ الثلاثة أَحَقُّ منها بذواتِ الأربعة، لِتَصَرَّفِ بناتِ الثلاثة وكثرتها في الكلام، فهذا من طريق القياس.

وأما من طريق الاشتقاق، فقد قالوا: «كَشَّأَتْ لِحِيَّتَهُ» إِذَا عَظُمَتْ، وَأَنشَدَ الْأَصْمَعِيُّ:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَشَّأْتَ لَكَ لِحِيَّةً كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالٍ^(١)

وقالوا: «رَجُلٌ كِنْشَاؤٌ» وهو الوافر اللحية، فهذا قريبٌ من معنى «كَشَّأْتُ لَحِيَّتَهُ» فهذا يدلُّ على أَنَّ «كِنْشَاؤًا: فَنَعَلُوا» وكذلك «حِنْطَاؤٌ وَقِنْدَاؤٌ».

* * *

[زيادة اللام فى ذلك، وأولالك]

قال أبو عثمان: وقد زادوا اللام فى ذلك، وأولالك، وليس زيادتهما بَمُتَلَبِّيةٍ ولا مستقيمة ولا كثيرة.

قال أبو الفتح: إنما كانت اللام زائدة فى هذا؛ لأنهم قد قالوا فى معناه: «ذاك، وأولاك، وأولئك» ولا لام فيها، وإنما زيدت اللام فى ذلك تكثيرا واتساعا فى اللغة، ولمَّا زادوها فى الواحد، زادوها فى الجميع، قال الشاعر:

أولالك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعِظُ الضِّلِيلَ إلا أولالكا^(١)
وقد زيدت اللام فى غير هذين.

قالوا: «عَبَدَلٌ» فى معنى عبدالله، فاللام زائدة.

وقالوا: «هُنَالِكَ» فى معنى هُنَاكَ.

وقالوا: «زَيْدَلٌ» فى معنى زَيْدٍ.

«وَفَيْشَلَةٌ» فى معنى فَيْشَةٍ.

وقال بعضهم: اللام فى «حَسَدَلٌ» زائدة، والحَسَدَلُ: القُرْأُ.

* * *

[ما تعرف به حروف الزيادة]

قال أبو عثمان: فإذا وَجَدْتَ حرفا من حروف الزيادة سوى الواو والياء والألف فى

(١) الأشابة: الأخلاط من الناس. والضليل: المبالغ فى الضلال. البيت من الطويل. وهو للأعشى فى: (شرح المفصل ١٠/٦٦).

وبلا نسبة فى: (إصلاح المنطق ٣٨٢، والدرر ٢٣٥/١، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح التصريح ١٢٩/١، فقه اللغة ٤٨، واللامات ١٣٢، ولسان العرب ٤٣٧/١٥، وجمع الهوامع ٧٦/١). والشاهد فيه قوله: «أولالك». يريد: أولئك، فزاد اللام.

شَيْءٌ يُشْتَقُّ مِنْ مَعْنَاهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ، فَاجْعَلْهُ زَائِدًا، نَحْوُ: «رَعَشَنٍ» لِأَنَّهُ مِنَ الرَّعْشَةِ. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشَنٍ

فَهَذَا ثَبَتٌ.

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ وَالْأَلِفَ وَغَيْرَهُنَّ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى سَوَاءٌ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي أَفْصَلُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْإِشْتِقَاقَ يَقْضِي بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْحَرْفِ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْأَلِفِ أَمْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِنَّ.

وقوله: رَعَشَاءٌ فِي مَعْنَى رَعَشَنٍ، يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ فِي «رَعَشَنٍ» وَمِثَالِهِ «فَعَلَنٌ» وَهُوَ مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ.

* * *

[زيادة النون في فرسن]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أَنَّ فِرْسِنًا، النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ مِنْ فَرَسٍ يَفْرُسُ. قال أبو الفتح: إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ الْخَلِيلِ مِنْ فَرَسٍ يَفْرُسُ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ أَصْلُهُ الدَّقُّ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسَدِ: «فِرْنَسٌ». فَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ. وَالْفَرَسُ تَدَقُّ الْأَرْضَ، فَهِيَ مِنَ الْفَرَسِ، كَمَا أَنَّ مِفْتَاحًا مِنَ الْفَتْحِ، وَمِعْلَاقًا مِنْ يَعْلَقُ، وَمِثَالُهُ «فَعِلَنٌ» وَهِيَ مُلْحَقَةٌ بِصِمْرَدٍ.

* * *

[النون في ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان: وَقَالَ: «ضَيْفَنٌ» النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الضَّيْفِ وَزَعَمَ أَبُو زَيْدٍ أَنَّهُ يُقَالُ: ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ إِذَا جَاءَ ضَيْفًا مَعَ الضَّيْفِ، فَضَيْفَنٌ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ «فِيْعَلٌ». قال أبو الفتح: كِلَا الْإِشْتِقَاقَيْنِ مَذْهَبٌ، وَقَوْلُ أَبِي زَيْدٍ فِي هَذَا كَأَنَّهُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يُطَابِقُهُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضُّيُوفُ الضَّيَافِنُ^(١)
فَالضَّيْفَنُ: هُوَ الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ، وَقَوْلُهُمْ: ضَفَنَ يَضْفِنُ، فِي هَذَا الْمَعْنَى: يَشْهَدُ بِأَنَّ ضَيْفَنَا «فِيْعَلٌ» فَهَذَا قَوْلٌ.

(١) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة في: (لسان العرب ٢١٠/٩ «ضيف»)، ٢٥٦/١٣ «ضفن»، وتهذيب اللغة ٤٣/١٢، وجمهرة اللغة ١١٧١، وكتاب العين ٦٧/٧، وجممل اللغة ٢٨٥/٣، والمختص ٣٠/١٧، ومقاييس اللغة ٣٦٦/٣، وتاج العروس «ضيف».

وفيه شيء آخر يُقَوَّى ما قال أبو زيد، وهو أنَّ «فِعْلًا» أكثرُ في الكلام من «فَعْلَنٍ» فهذه بَيِّنَةٌ أُخْرَى تَشْهَدُ لكونه «فِعْلًا» والقول الأولُ أيضًا وَجْهٌ؛ لأنَّه وإن كانَ ضَيْفٌ ضَيْفٌ، فهو على كلِّ حالٍ ضَيْفٌ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ نُونُهُ زائدة.

وقد جاء على فَعْلَنٍ ما أذكره: قالوا: «امرأة حَلْبَنٌ» وهو من الحِلابة «وناقة عَلَجَنٌ» وهى الغليظة مأخوذة من العَلَج، قال الرَّاجز:

وَحَلَّطْتُ كُلَّ دِلَاحٍ عَلَجَنٍ
تَخْلِيطَ خَرْقَاءِ الْيَدَيْنِ حَلْبَنٍ^(١)

وحكى سيبويه: فى خُلُقٍ فلان «خِلْفَنَةً» وهو من الاختلاف والنون فى هذا كَلِّهِ زائدة، ومثله «عِرْضَنَةً» وهى من الاعتراض.

* * *

[الواو والباء فى الرباعى]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ كلَّ ما كان من الأربعة، فالواو والياء لا يكونان فيه أصلاً البتَّة، إلا أن يُضَعَّف، نحو: «ضَوْضَيْتُ، وَقَوَّيْتُ» فإن هذا بمنزلة «صَلَّصْتُ، وَقَلَّقْتُ» إلا أنَّ الطَّرْفَ لَزِمَهُ الْقَلْبُ كما لَزِمَ واوُ أَغْرَيْتُ، فمن ثَمَّ قال فى «عِزَّوَيْتٍ» هو «فِعْلَيْتٍ»؛ لأنَّه إن جَعَلَ التَّاءَ أصلاً، كان الحَرْفُ «فِعْوِيلاً» وليس شيء من الأسماء على «فِعْوِيلٍ». وإن جَعَلَ الياءَ والواوَ أصليين جعل فى بنات الأربعة واوًا أصلاً، وهذا لا يكون فجَعَلَهَا بمنزلة «عِفْرَيْتٍ»، وَعِفْرَيْتٍ «فِعْلَيْتٍ» لأنَّه من العَفْرِ، فعلى هذا تجرى الزوائد.

وإنما كَتَبْتُ لك هذا، لتَنْظُرَ، إذا سُئِلْتَ عن مسألة ما هِى؟ وما زيادتها؟ فَتَعْلَمَ ذلك

(١) القائل هو رُوْبَةُ بن العجاج. والرجز من أَرْحُوزة يمدح فيها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى. الدلات من الإبل: السريع. العجلن، الشديد الغليظ. الخرقاء من النوق: التى لا تتعهد مواضع قوائمها. الحلبن: الحماة أو المهزولة.

والرجز لرُوْبَةُ بن العجاج فى: (ديوانه ١٦٢)، ولسان العرب ٣٦٥/١ «حلب»، ١٤٨/٢ «دلت»، ٣٢٨ «علج»، ٢٨٩/١٣ «علجن»، والتنبيه والإيضاح ٢١٤/١، وتاج العروس ٣٨١/٢ «دلت»، ١١٠/٦ «علج».

وبلا نسبة فى: (كتاب العين ٣٢٤/٢، والمخصص ٣٢/٤، ١٦٦/١٦، وديوان الأدب ٣٤/٢، وتهذيب اللغة ٣٢٤/٣، ٤٢١/٧).

فَتَبْنَى عَلَى مِثَالِهِ وَإِنْ كَانَ أَصْلًا فَعَلَتْ بِهِ مَا وَصَفْتُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال أبو الفتح: قوله: «إِنْ الْوَائِلُ لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا أَنْ تَضَعْفَ نَحْوَ: ضَوْضَيْتُ» عليه اعتراضان:

أحدهما أَنْ يُقَالَ: مَا تُتَكَبَّرُ أَنْ يَكُونَ «ضَوْضَيْتُ: فَعَلَيْتُ» بِمَنْزِلَةِ «سَلَقَيْتُ وَجَعَيْتُ»؟
فالجواب أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَمْلَهُ عَلَى هَذَا يَبْعُدُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما أَنَّكَ لَوْ قَضَيْتَ بِذَلِكَ، لِلزِّمِكِ أَنْ تَجْعَلَ الْفَاءَ وَاللَّامَ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَهُمَا الضَّادَانِ، فَتَكُونُ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ «سَلَسَ، وَقَلَقَ» وَهَذَا لَيْسَ فِي كَثْرَةِ بَابِ «صَلَّصَلْتُ وَقَلَّلْتُ» فَحَمْلُهُ عَلَى بَابِ «فَعَلَّلْتُ» الْمَضَاعِفِ أَوَّلَى.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا مِنْهُ «الضَّوْضَاءُ»، وَالضَّوْضَاءُ بِمَنْزِلَةِ الزَّلْزَالِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضَوْضَيْتُ مِثْلَ زَلْزَلْتُ وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا مِنْ «سَلَقَيْتُ: سَلَقَاءً»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعْلَاءٌ مَصْرُوفًا، وَلَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ الَّتِي فِي هَذَا الْمِثَالِ إِلَّا لِلتَّائِيثِ.

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: «قَضَبَاءُ، وَحَلَفَاءُ، وَطَرَفَاءُ» وَإِدْخَالِهِمُ الْهَاءَ عَلَى هَذِهِ الْهَمْزَةِ، فَشَاذٌ لَا يُتَقَاتَلُ إِلَيْهِ وَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ لِقَلَّتْ، وَأَنَا أَرَى أَنْ مَنْ قَالَ: «حَلَفَاءُ، وَقَضَبَاءُ، وَطَرَفَاءُ» فَأَدْخَلَ الْهَاءَ عَلَى هَذِهِ الْهَمْزَةِ ثُمَّ حَذَفَ هَذِهِ الْهَاءَ، فَيُلْزِمُهُ أَنْ يَصْرِفَ الْكَلِمَةَ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ عِنْدَنَا لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ لَمَّا جَازَ دُخُولُ الْهَاءِ عَلَيْهَا، كَمَا أَنْ حُبِّلَى لَمَّا كَانَتْ أَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ لَمْ يَجْزِ دُخُولُ الْهَاءِ عَلَيْهَا، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى «أَرْطَاةٍ، وَعَلَقَاةٍ» فَيَمُنُ نَوْنٌ؛ لِأَنَّ عَلَامَةَ تَأْنِيثٍ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ، هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ مِنْ أَمْرِ «قَضَبَاءَةٍ، وَحَلَفَاءَةٍ، وَطَرَفَاءَةٍ».

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَقُولُ: «قَضَبَاءَةُ» فِيُخَالِفُ الْجُمْهُورَ بِإِدْخَالِ الْهَاءِ إِذَا نَزَعَهَا رَجَعَ إِلَى الْوِفَاقِ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْهَمْزَةَ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ فَيَكُونُ مُخَالِفًا فِي الْهَمْزَةِ إِذَا أَدْخَلَ الْهَاءَ، مُوَافِقًا إِذَا نَزَعَ الْهَاءَ، وَهَذَا لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْقَوْلِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى أَنْ يَقْدَرِ الْهَمْزَةُ تَقْدِيرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَاقْتَيْنِ.

وَإِنَّمَا جَوَزْتُ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قُوَّةِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّا لَمْ نَرْهَمْ صَرَفُوا «قَضَبَاءَ، وَطَرَفَاءَ، وَحَلَفَاءَ» فِي نَثَرٍ، فَأَمَّا النَّظْمُ فَإِنْ صَرِفَتْ فِيهِ، فَلَا حُجَّةَ فِي صَرَفِهَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ صَرَفُ مَا لَا يَنْصَرَفُ لِلضَّرُورَةِ.

ومن أجازَ القولَ الثانيَ لزمه ألا يصرف «قَصْبَاءَ، وحَلَفَاءَ، وطَرَفَاءَ»؛ لأنَّ الهمزة عنده للتأنيث إذا.

وأما الاعتراض الثاني: فلقائل أن يقول: ما تنكر أن يكون «ضَوْضَيْتُ وَقَوَّيْتُ» بمنزلة «حَوَّيْتُ، وصَوَّمَعْتُ» فيكون بوزن «فَوَّعَلْتُ»؟ وهذا أبعدُ من الجواز من الأول؛ لأنه كان يلزمك أن تجعل فاءَ الفعل وعينه من موضع واحد، وهذا أقلُّ من باب سَلِسَ وإذا لم يجر هنا باب سَلِسَ مع أنه أكثر من باب «كَوَّكِبَ، وَدَدَنَ» فالأبجوز بابُ دَدَنَ لقلَّته أجدر.

وقد جاءت الواو أصلا في ذوات الأربعة - وإن كانت غير مضعفة - قالوا: «وَرَتَّلْ» وهي الداهية، فالتون زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة، فالواو إذا أصل.

فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون زائدة وإن كانت في أول الكلمة كما أجزت أنت أن تكون أصلا وإن كانت غير مضعفة؟.

قيل: جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذًا - أولى؛ لأننا قد رأيناها أصلا في ذوات الأربع بلا محالة مع التضعيف، فنحن نجعلها هنا أيضا من الأصل - وإن لم يكن تضعيف للضرورة، وهو أسوغ من أن نجعلها زائدة؛ لأننا لم نرهم زادوها أولا على وجه من الوجوه، وقد رأيناهم جعلوها أصلا في ذوات الأربعة في بعض المواضع وهو التضعيف، فجعلها أصلا أولى من الحكم بزيادتها، فتأمله فإنه لا يجوز في القياس غيره.

وقوله: «إلا أن الطرف لزمه القلب كما لزم واو أغزيت» إنما وجب القلب في باب «أغزيت» لأنها رابعة، وأصلها «أغزوت» وستره في بابه.

فإذا كان ذلك كذلك، فواجب أن تقلب في «قَوَّيْتُ» لأنها رابعة، وأصلها «قَوَّوتُ» فالعلة في «قَوَّوتُ، وأغزوتُ» واحدة.

وقوله: «فَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي «غَزَوِيَّتْ»: إِنَّهُ فِعْلِيَّتْ»، ترك الكلام في انقلاب الواو ياءً، وعادَ إلى أن الواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة؟.

فيقول: لا يمكن أن تكون الواو في «غَزَوِيَّتْ» أصلا على أن تكون التاء من الأصل أيضا؛ لأنه كان يلزمك أن تجعل الواو أصلا في ذوات الأربعة.

قال: ولا يجوز أيضا أن تجعلها زائدة؛ لأنه كان يلزم أن يكون وزنه: «فَعَوِيْلًا»، وهذا مثال لا يُعرف فلا يجوز الحمل عليه.

يقول: فإذا لم يُجْزْ أن يكون غِزْوِيَتْ: فَعِلَّا ولا فَعْوِيلا، كان فَعْلِيْتا، بمنزلة عَفْرِيتٍ؛
لأنَّه من العِفْرِ، فَمِنْ هَاهُنَا كانت الواو عنده أصلا.

فإن قال قائل: فأَجْعَلُ الواو والتَّاء زائدتين؟.

قيل: هذا أَبْعَدُ من الجواز؛ لأنَّه كان يكونُ وزنُ الكلمة على هذا فَعْوِيْتًا، فيبقى بغير
لام، وهذا محالٌ.

وكان أبا عثمان إنما لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطة لا يُورِدُ مثلها أحدٌ، وإنما
ذكرتها أنا استظهاراً؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهى.

* * *

قال أبو عثمان:

باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح: إنما ترجم الباب بهذه الترجمة؛ لأنّ المقيس على الصحيح على ضربين: صحيح، ومعتلّ، وإنما غرضه في هذا الباب ذكرُ الصحيح؛ فلذلك جاء بهذه الترجمة، ألا تراه يقولُ في أوّل الباب: فمن ذلك بناؤك مثل: جَعْفَرٍ من ضَرَبَ، وجَعْفَرٌ وضَرَبَ صحيحان؟.

فأمّا المعتلّ المقيسُ فستراه فيما بعدُ في مواضعه إن شاء الله.

قال أبو عثمان: فَمِنْ ذلك: بناؤك مثل جَعْفَرٍ من ضَرَبْتُ، تقول فيه: ضَرَبْتُ، فتجربه مُجَرَى جَعْفَرٍ.

وكذلك مثل قِمَطَرٍ من ضَرَبَ: ضَرَبْتُ، فتُسَكِّنُ الباء الأولى؛ لأنها بإزاء طاء قِمَطَرٍ، والطاء ساكنة، فأسكنت الباء التي يازاء الطاء ليكون على الوزن الذي بنيت عليه.

وإن بنيت غيرَ هذا فانظر إلى المثال الذي سَلِّتَ عنه، فقيسه على ما ذكرتُ واجعل يازاء كلّ شيء مثله.

قال أبو الفتح: اعْلَمْ أَنَّهُ قد بَيَّنَّ في هذا الفصل كيف طريقُ البناء، وأنه يجبُ على الباني احتذاءُ المثالِ المطلوب بالحركة والسكون والزيادة، وقد مضى ذكر هذا.

وقوله: «فَتُجَرِّيه مُجَرَى جَعْفَرٍ»، يريد أنك تقول: «ضَرَبْتُ» فتظهر الباء الأولى ولا تُدْعِمُها فلا تقول: «ضَرَبْتُ» لتلا يزول الغرض، وهذا البناء يجيء على ضربين:

أحدهما: أن تَبْنِيَ بلا تكرير، وذلك أن تنبئ ثلاثيًا من ثلاثيٍّ، أو رباعيًا من رباعيٍّ، أو خماسيًا من خماسيٍّ.

فالثلاثيُّ: نحو بنائك من ضَرَبَ مِثْلَ «عَلِمَ»، فتقول: «ضَرَبَ»، ومثل «ظُرِفَ» تقول: «ضَرَبَ».

والرباعيُّ: أن تَبْنِيَ من دحرج مِثْلَ «سَبَطَ» فتقول: «دَحْرَجَ» ومثل «هَجَرَ» فتقول: «دَحْرَجَ».

والْخُمَاسِيُّ: أَنْ تَبْنِيَ مِنْ سَفَرَجَلٍ مِثْلَ: «جَرَدَحَلٍ»، فتقول: «سِفَرَجَلٍ» ومثل: «جَحْمَرَشٍ»، فتقول: «سَفَرَجَلٍ» وما أشبه ذلك.

فهذا كله: إنما غيّرت بناء المبنى منه وأصرتَه إلى مثل حال المثال المطلوب من الحركة والسكون، فهذا الضرب لا محتاج فيه إلى تكرير؛ لأنَّ أصول المبنى منه فى عِدَّةِ أصول المثال المطلوب.

وأما ما يحتاج إلى التكرير عند بنائه فأنَّ تَبْنِيَ رُبَاعِيًّا مِنْ ثَلَاثِي نَحْو: جَعْفَرٍ مِنْ ضَرْبِ «ضَرْبٍ» أَوْ أَنْ تَبْنِيَ حَمَاسِيًّا مِنْ رُبَاعِيٍّ، فتبنى من دَخَرَجٍ مثل: سَفَرَجَلٍ، فتقول: «دَحَرَجَجٍ»، فَإِنَّ بَنِيَّتَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ قُلْتَ: عَلَى قِيَاسِ «صَمَحَمَحَ: ضَرْبٍ» وَعَلَى قِيَاسِ «حَبْنَطِي: ضَرْبِيٍّ» وَمِنْ كَرَّرَ اللَّامَ قَالَ: «ضَرْبٍ».

فهذا كله: إنما وجب فيه التكرير لتحلِقَ العِدَّةُ العِدَّةَ، فأما الإلحاقُ بحروفِ الزيادة فقد مضى ذكره وسيأتى أيضا.

قال أبو عثمان: وَإِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ قِمْطَرٍ مِنْ دَخَرَجٍ قُلْتَ: «دَحَرَجَجٍ»، فَإِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ جَعْفَرٍ مِنْ قِمْطَرٍ، قُلْتَ: «قَمْطَرٍ».

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: ابْنِ مِنْ قِمْطَرٍ مِثْلَ سَفَرَجَلٍ، قُلْتَ: «قَمْطَرٍ»، وكذلك مثله من جَعْفَرٍ: «جَعْفَرٍ».

قال أبو الفتح: هذا فصلٌ قد تقدَّم شرحُه.

قال أبو عثمان: وَإِنْ قِيلَ لَكَ: كَيْفَ تَبْنِي مِنَ الثَّلَاثَةِ: ضَرْبَ وَأَخَوَاتِهِ، مِثْلَ: السَّفَرَجَلِ؟ فَإِنَّ النَحْوِينَ كُلَّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى تَكْرِيرِ اللَّامِ، فيقولون: «ضَرْبٍ» وَمِنْ عَلِمَ: «عَلِمَ» وَمِنْ ظُرِفَ: «ظَرَفَ»، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَةِ بُلِّغَ بِهِ الْخَمْسَةُ مِنْ مَوْضِعِ اللَّامِ.

قال أبو الفتح: قد ذكر أبو عثمان العلةَ فى امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة بتكرير اللام؛ وذلك أنه لم يسمعه، فلمَّا لم يسمعه لم يقسِّم، وهذا مستقيم. ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو: «خَيْفَقٍ، وَكُوْثَرٍ، وَجَهْوَرٍ» ولم يقيسوه لقلته فإذا كان ما سَمِعَ غير مَقْيَسٍ لقلته، فما لم يُسمع على وجهٍ من الوجوه، أخرى ألا يجوز بناء مثله.

ولكن هذا جائز على مذهب أبي الحسن؛ لأنه كان ينبغي جميع ما يُسأل عنه ويقول: مسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب، قال: فإن أبي صاحبك فقل له: فلو جاء، كيف كان ينبغي أن يكون؟ فإنه لا يجد بُدًا من الرجوع إليك.

قال أبو عثمان: ولكن قد ألحقوا الثلاثة بالخمسة في «عَفَنَجَج» فالنون ثالثة، وكرروا للام وألحقوا بغير ذلك فقالوا: «حَبَنطى، وغلندى، وسرندى، ودلنطى، وسبندى، وسبتى» وهذا صالح قد كثر حتى لو جعله جاعل بابا كان مُصيبا، فإذا سُئِلَتِ عن الثلاثة كيف تُلحِقُها بالخمسة؟ قلت فيها من ضَرَب: «ضَرْبَى» ومن علم: «غلنمى» ومن ظُرف: «ظُرْنَفَى».

وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة، بأن كرروا العين واللام فقالوا: «صَمَحَمَح» وبرهرة، وجُلَعَلَع، ودَمَكَمَك» وأحرفا كثيرة على هذا المثال تُعادل باب «حَبَنطى» فى الكثرة أو أكثر منها، فاجعلهما قياسا فى إلحاق الثلاثة بالخمسة، فأما الإلحاق من موضع اللام فلم أسمع فى شيء من كلام العرب، شعر ولا غير ذلك لما نَرَوِيهِ.

قال أبو الفتح: قد عدَدَ فى هذه الفصول وجوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة إلا أن الذى اعتمد عليه هو باب «فَعْنَلَى» نحو «دَلَنطَى» وباب فَعْلَعَلِ نحو «صَمَحَمَح» وبرهرة، إلا أن باب صَمَحَمَح أكثر من باب دَلَنطَى فعليه ينبغى أن يكون القياس، والآخر أيضا مطرِدُ القياس، وإذا كان الأمر كذلك فينبغى أن يكون قول الشاعر:

كأس رَنَوْناءُ وطِرفٌ طِمرٌ^(١)

رَنَوْناءُ: منه «فَعْلَعَلَةٌ» وكذلك شَجَوَجَى، وكذلك مَرَوْرَاءُ، لأن باب «فَعْلَعَلِ» إذا كان أكثر من باب «فَعْنَلَى» فهو أكثر من باب «فَعْوَعَلِ» لا محالة.

فالواو فى رَنَوْناءِ، وفى مَرَوْرَاءِ، هى اللام الأولى بمنزلة حاء صَمَحَمَحِ الأولى، ولا يجوز أن تجعلها كواو «عَثَوْنَلِ» لقلته.

قال الأصمعى: «الرُّنَوُّ»: إدامة النظر، والرَنَوْناءُ: هى الكأس الدائمة، واشتقاقها من هذا.

(١) القائل هو عمرو بن أحمَر بن فِراض بن حن بن أعصر. والشاهد عجز بيت صدره:

مَدَّتْ عليه الملك أظنابها

كأس رنوناة: دائمة على الشرب. الطرف من الخيل: الكريم العتيق. والطمز: الفرس الجواد.

وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة من غير ما ذكر أبو عثمان، قالوا: «عَقَنْقَلٌ وَعَصَنْصَرٌ، وَسَجَنْجَلٌ، وَهَجَنْجَلٌ، وَعَبَنْبَلٌ» فهذا كله «فَعَعَلٌ» فزادوا النون وكرّروا العين.

وقالوا: «حَبَوْتَنٌ»، ومثاله: «فَعَوَلَلٌ» فزادوا الواو وكرّروا اللام.

وقالوا: «خَفَيْدٌ»، ومثاله «فَعَيْلَلٌ» فزادوا الياء وكرّروا اللام.

فهذا ونحوه مما لم أذكره، لا يقاس عليه لقلته، ولذلك لم يذكره أبو عثمان.

فأما «جُلُغَعٌ» فليس ملحقا بِسُفَرْجَلٍ، لضمّ الجيم. ألا ترى أنه ليس فى الكلام مثل: «سُفَرْجَلٍ» بضمّ السين، فيُلْحَقَ هذا به، ولكن العين واللام كرّرتا فيه لغير الإلحاق ونظيره ذُرْخَرَحٌ، فلما كرّرت اللام وحدها تارة فى مثل فَرْدَدٍ، والعين وحدها أخرى فى مثل «غَدَوْدَنٍ»، كذلك كرّرت العين واللام جميعا فى باب «صَمَحَمَحٍ، وَجُلُغَعٍ».

قال أبو عثمان: وأما إلحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرت لك؛ لأنّه المطرّد وما ألحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمُخْتَلِفٌ.

قالوا: «فَدَوَكَسٌ» فألحقوه بالواو بالخمسة.

وقالوا: «عَمَيْلٌ» فألحقوه بالياء، ونظيره من الثلاثة «عَطَوْدٌ» ألحقوه بالواوين.

فهذا يدلّك على أن الملحق سوى اللام مُخْتَلِفٌ واللام غير مُخْتَلَفَةٌ.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول فى العلّة التى من أجلها كان القياس فى الإلحاق بتكرير اللام، ولهذا اختلف إلحاق بنات الأربعة بغير اللام.

ألا ترى أن «فَدَوَكَسًا» ملحقٌ بالواو، و«عَمَيْلًا» ملحقٌ بالياء و«عَطَوْدًا» ملحقٌ بتكرير الواو؟ فهذا وجه الاختلاف؛ لأنّه لم يلزم طريقة واحدة.

وأنت إذا كرّرت اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا.

قال أبو عثمان: وقال الخليل فى مصدر بنات الثلاثة التى تُعَدَّى: إن أصلها «فَعَلٌ» نحو: «ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَتَلَ قَتْلًا»، وجعل ما خالفه ليس بأصل لاختلافه، فهذا الإلحاق من الأربعة

نظيرُ هذا المصدر من الثلاثة، فعليه فقس، واجعل بنات الثلاثة المُلْحَقَةُ بالخمسة على ما ذكرت لك حتى تكون قد قست على كلامهم ولم تُعَدّ.

قال أبو الفتح: إنما كان الأصلُ في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل «فَعَلًا» بعد كثرته في السَّماعِ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ ثلاثي؛ فالمرَّة الواحدة منه «فَعَلَّةٌ» نحو: «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً، وقتلته قَتْلَةً، وشتمته شَتْمَةً».

فكأن قولك في المصدر: «شَتَمَ، وقتلَ، وضَرَبَ» إنما هو جَمْعُ فَعَلَةٍ، نحو: «تَمَرَةٍ وتَمَرٍ، ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ» لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الجنس، كما أنَّ التَّمَرَ والنَّخْلَ يدلَّانِ على الجنس «فَضْرِبَةٌ» نظيرة «تَمَرَةٍ» و«ضَرْبٌ» نظير «تَمَرٍ».

وقوله: «وجعلَ ما خالفه ليس بأصل»، يعنى بقية مصادر بنات الثلاثة نحو: «الرُّكوبُ، والظُّلُمُ، والإِيتَانُ» فهذه ونحوها مصادرُ المتعدية ولا تَطَرُدُ اطِّرادَ القَتْلِ والضَّرْبِ؛ لأنَّ فَعَلًا لا يمتنع من جميعها فهو الأصلُ وعليه مدار الباب.

قال أبو على: وهذا التشبيه من أبى عثمان «عَجَبٌ من العَجَبِ»، وهو كما ذَكَرَ. وقوله: «واجعلُ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَةَ بالخمسة على ما ذكرتُ لك»، يريد أنَّ وجه الإلحاق في بنات الثلاثة أنَّ يكونَ من باب «صَمَحَ، وبرَهَرَ» أو باب «سَرَنَدَى، وحَبَنطَى» وقد تقدّم ذكره.

* * *

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ يُحِيزُ أنَّ تَبْنَى على ما بنت العربُ، وعلى أىِّ مثالٍ سألتُهُ، إذا قلتَ له: ابنِ لى من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنما سألتنى أن أمثَلَ لك، فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب.

وكان الخليلُ وسيويوه يَأْيَانِ ذلك ويقولان: ما قيسَ على كلام العربِ فهو من كلامهم، وما لم يكنْ كلام العرب، فليس له معنى فى كلامهم، فكيفَ تجعل مثالا من كلام قوم ليس له فى أمثلتهم معنى؟.

وهذا هو القياس، ألا ترى أنَّك إذا سمعت «قَامَ زَيْدٌ» أجزت أنت «ظَرَفَ خَالِدٌ، وَحَمَقَ بَشْرٌ» وكان ما قِسْتَه عربياً كالذى قِسْتَه عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعِلٍ ومفعولٍ، وإنما سمعتَ بعضاً فجعلته أصلاً وقِسْتَ عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيسُ، إن شاء الله.

قال أبو الفتح: القولُ في هذا الخلاف - ما ذهب إليه سيويه، قال أبو علي: ويلزمُ أبا الحسن أن يَبْنِيَ مثل «فَعَلٍ» من «ضَرَبَ: ضَرَبٌ»، قال: وهذا أَفَحَشُ من بنائه مثل كَابِلٍ؛ لأنَّه أجازَ بناءَ الأعجميّات فيلزمه هذا أيضا.

قال: والقياسُ ألاَّ يجوز إلا أن تَبْنِيَ على أمثلة العرب؛ لأنَّ في بنائك إياه إدخالا له في كلام العرب، والدليل على ذلك أنك تقول: «طاب الخُشْكُنَان» فرفعه وإن كان أعجميا؛ لأنَّ كلَّ فاعلٍ عربي مرفوعٌ، فإنما تقيسُ على ما جاء وصحَّ.

هذا لفظ ما وجدت في تعليقى عن أبى على بالشَّام.

فقوله: «وهو أَفَحَشُ من بنائه مثل: كَابِلٍ» يريد: أن «ضَرَبٌ» فيه خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم، وهذا غيرُ موجود في كلام العرب لاستقلال الضمة بعد الكسرة، وليس في كَابِلٍ شيءٌ يُسْتَقَلُّ مثل ما في «ضَرَبٌ» وإنما فيه أنَّه لم يَجِءْ في كلامهم مثلُ فاعلٍ بضمِّ العين، كما أنه قد تَخَيَّلَ أبنيةٌ كثيرةٌ متمكنةٌ، ولكنها لم تأت في كلامهم.

ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثلُ «جَعْفَرٍ» بكسر الفاء ولا مثلُ «جَعْفَرٍ» بضمِّها، ولم يَمْتَنِعْ منه لأنَّه مستقلٌّ بل رُفِضَ رَفْضًا، وليس لأحدٍ أن يقول: هَلَّا جاء في الأمثلة ما لم يَجِءْ؟ لأنَّ هذا كان يكونُ بابا غير مُدْرَكٍ؛ وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضَرَبَ عمَّا لم يَجِءْ فلا يُذَكَّرُ إلا أن يكون امتناعهم منه لِعِلَّةٍ؛ لأنَّك إنما تُفسِّرُ أحكامَ لغتهم، لا ما لم يَجِءْ عنهم؛ ولأنَّك لو ذهبتَ تذكُرُ أحكامَ ما لم يَجِءْ لكنك قد شرعت في تفسير ما لم يَنْطَلِقْ به عربى.

وكان ذلك يكونُ تخليطا وهَوَسا؛ لأنَّ فيما خرج إلى الوجود شُغلا عمَّا هو باقٍ في العدم، إلا ما علَّته في الامتناع من الطُّقِّ به قائمةٌ؛ فإنَّ مثلَ ذلك يُسألُ عنه.

* * *

[يجوز أن يبنى من «ضرب» على مثال «جعفر»]

ويجعل اسما، وصفة، وفِعْلا

وهذا الخلاف الذى بين سيويه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو علي من أنه يجوز أن تَبْنِيَ من ضرب مثل «جَعْفَرٍ» فتجعله اسما، وفِعْلا، ووصفا، وغير ذلك. فتقول: «ضَرَبَ زيدٌ عمرا، ومررت برجلٍ ضَرَبٍ، وجاءنى ضَرَبٌ، ورأيتُ ضَرَبيا».

ألا ترى أنَّ أبا عثمان قال: ما قيسَ على كلام العربِ فهوَ من كلامهم، فيجب أن يكونَ «ضَرْبٌ» هذا من كلامهم؛ لأنَّك وإن لم تسمعه بعينه، فقد سمعت ما هو نظيره؛ فجرى ذلك مجرى رَفَعِ الفاعلِ الذي لا يَنْكَسِرُ؛ لأنَّك إذا سمعت «قام زيدٌ» أَجَزْتَ أنتَ «قَعَدَ بشرٌ» وإن لم تسمعهم يقولون: «قَعَدَ بشرٌ» ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفي معناه، فكذلك إذا اطَّردَ عندهم «مَهْدَدٌ» وَقَرَّدَدٌ أَجَزْتَ أنتَ أيضا «دَخَلَلٌ» وَخَرَجَجٌ. فهذا هنا، كذاكَ ثَمَّةً.

* * *

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرضُ في البناءِ تمثيلَ الكلمةِ من المبنى منه لزال الخلافُ؛ لأنهم كلُّهم يجمعون على أنَّه لو قيل لهم: ما وزن «غَدَوْدَن» من الفعلِ؟ لقالوا: «فَعَوَعَلٌ».

ولو قيل لهم: أُتَجَيِّزُونَ إلحاقَ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الخمسةِ على مثالِ «فَعَوَعَلٍ» حتى يقولوا: «ضَرَوَرَبٌ» لما قاسوه، فلا يقولون: «هذا رجلٌ ضَرَوَرَبٌ» كما يُجَيِّزون «رجلٌ ضَرَنَبِيٌّ».

ولو قيل لهم: ما وزن «غَدَوْدَن» من ضَرَبٍ؟ لقالوا: «ضَرَوَرَبٌ»؛ يُريدون به المثالَ لا غير، ولا يريدون به أن يجعلوه اسماً ولا صفةً، كما يقولون: «هذا رجلٌ ضَرَبٌ»، وهذا رجلٌ ضَرَنَبِيٌّ.

ألا ترى أنَّ أبا الحسن قد قال في كتابه: فإن أبى خَصْمُكَ، فقلْ له: فلو قيل: كيف كان يقال؟ فإنه لا يجدُ بُدًّا من الرجوعِ إليك.

فهذا يدلُّ على أنَّه يُريد: إن لم يجبك إلى أن تبنيَ على ما لم يَأْتِ، فقلْ له: فكيف كان يكون حكمه لو جاء؟ فإنه لا بدَّ له من الرجوعِ إليك، أى فلا بُدَّ من أن يُمثَّلَ لك جميع ما تسأله عنه على شريطة أنَّه لو جاء لكان على هذه الصيغة.

فهذا كلُّهُ يُقَوَّى أن تقول: «ضَرْبَ زيدٍ عمراً»، وألَّا تُجَيِّزَ «ضَيْرَ زيدٍ عمراً» ولا «ضَوَرَبَ بكرٍ خالداً».

* * *

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

قال أبو عثمان: اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوًا، وكان فعلًا، وكان على فعل، فإنه يلزم «يفعل»، ويُحذف في الأفعال المضارعة منه «الواو» التي هي فاء، ويكون المصدر على «فَعْلَةٍ» محذوف الفاء، وتُلْقَى حركة الفاء على العين، فتصير العين مكسورة، وذلك قولك: «وَعَدَ، ووزَنَ، ووثَبَ» تقول في: «يَفْعَلُ» منه «يَعِدُ، ويزِنُ، ويثِبُ، وعدَّة، وزنة، وثبة» وكان الأصل فيه: «يُوْعِدُ، ويُوْزِنُ، ويُوْثِبُ، ووعدة، ووزنة».

ولكنهم اتَّفَقُوا وقوع الواو، بين ياء وكسرة، فحذفوها استخفافا، وجعلوا سائر المضارع تابعا لـ «يفعل»، فحذفوه؛ لئلا يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلا، فحذفوا فاءه فقالوا: «عدَّة، وزنة» لأنهم استثقلوا «وعدة، ووزنة» فالزموهما الحذف؛ ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل.

فكما استثقلوا الواو إذا كانت بين ياء وكسرة والواو ساكنة، كانوا للواو إذا كانت الكسرة فيها، أشد استثقالا، فحوَّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها الحذف؛ لأنهم لو أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها احتاجوا إلى ألف الوصل لئلا يُبتدأ بساكن.

فلو جاءوا بألف الوصل وهي مكسورة، لزمهم أن يبدلوا الواو ياء؛ لأن قبلها كسرة، والواو الساكنة إذا كان قبلها كسرة، أبدلوا منها ياء فكانوا يقولون: «يَعْدَا». وقال أبو علي: «يَعْدَة» بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة، فكان يجتمع ما يستثقلون فحذفوا لذلك.

قال أبو الفتح: قد شَرَحَ هذا الموضع في إيجاز، وأنا أذكر غير ما جاء به.

* * *

[اقتصارهم على «يفعل» كيضرب من «فعل» الذي فاؤه واو]

قال أبو علي: إن الأفعال الماضية التي على مثال «فَعَلَ» قد يأتي مضارعها على «يَفْعَلُ» كما يأتي على «يَفْعَلُ»، وذلك نحو «ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ»، وقد يأتي على «يَفْعَلُ» بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفا حلقياً نحو: «يَقْرَأُ، ويسأل».

قال: فاقْتَصَرَهُم بما كان ماضيه بوزن «فَعَلَ» وفاؤه واو على «يَفْعَلُ» ضَرَبَ من

الإعلال لِحِقَّة؛ لَأَنَّ مَنْعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عِلَّةٌ لِحِقَّتِهِ.

هذا آخرُ قول أبي علي، وهو صواب إن شاء الله.

فإن قال قائل: ولم أقتصر في هذا على «يَفْعِلُ»؟ وهلا جاز فيه ما يجوز في غيره ممَّا ليست فائؤه واوا؟.

قيل: لأنهم أرادوا حذف الواو لِثِقَلِهَا فَقَصَرُوهُ عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ لِيَجِبَ عَنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْوَاوِ.

فإن قيل: فهلا اقتصروا به على «يَفْعَلُ»، أو «يَفْعُلُ» دون «يَفْعِلُ»؟.

قيل: إِنَّ «يَفْعُلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَ» وإنما بابه «فَعِلَ» نحو: «شَرِبَ يَشْرَبُ، وَرَكَبَ يَرْكَبُ» فلم يُجْزَ أَنْ يُلْزَمَ الْفَتْحُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَبٍ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ فُتِحَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْوَاوِ الْمُسْتَقْلَةِ، وَعُدِلَ بِهِ إِلَى الْكَسْرِ دُونَ الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَابَ مَا عَيْنُهُ مِنَ الْمَاضِي مَكْسُورَةً أَنْ يَجِيءَ بَفَتْحِ عَيْنِ مُضَارَعِهِ نَحْوُ: «شَرِبَ يَشْرَبُ» وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَابُ مَا عَيْنُ مَاضِيهِ مَفْتُوحَةً، أَنْ يَجِيءَ مُضَارَعُهُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ نَحْوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ».

* * *

[باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرها و«يفعل» بضمها داخل عليه]

وإنما جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ» ونحوه؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ حَرَكَةُ عَيْنِ الْمُضَارَعِ أَبَدًا تَخَالِفُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ الْمَاضِي، إِلَّا بَابَ «فَعُلَ يَقْعُلُ» جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ»؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي حَرَكَةِ الْعَيْنِ قَدْ وَقَعَ، وَلَكِنَّ الْبَابَ مَا بَدَأْنَا بِهِ مِنْ أَنَّ بَابَ «فَعَلَ» إِنَّمَا هُوَ «يَفْعِلُ» دَاخِلٌ عَلَيْهِ.

وشيء آخر يدلُّ على أَنَّ «يَقْتُلُ» دَاخِلٌ عَلَى «يَضْرِبُ» وَأَنَّ الْبَابَ لِلْكَسْرِ دُونَ الضَّمِّ، وَهُوَ أَنَّ الضَّمَّ قَدْ لَزِمَ بَابَ مَا مَاضِيهِ «فَعَلَ» نَحْوُ: «ظَرَفَ يَظْرِفُ، وَكَرُمَ يَكْرُمُ»، أَفَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمَّ قَدْ يَسْتَبْدِ بِه «فَعَلَ» كَمَا اسْتَبَدَّ «فَعِلَ» بِ«يَفْعُلُ» فَكَذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَسْتَبَدَّ «فَعَلَ» بِ«يَفْعُلُ»، فَمِنْ هُنَا كَانَ «يَفْعُلُ» دَاخِلًا عَلَى «يَفْعِلُ» كَمَا أَنَّ يَحْسِبُ دَاخِلٌ عَلَى يَضْرِبُ، وَكَمَا أَنَّ يَقْلَى، وَيَسْلَى، وَيَأْبَى دَاخِلٌ عَلَى يَرْكَبُ.

فلما كان بابُ «فَعَلَ» حُكْمُهُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى «يَفْعِلُ» لِمَا قَدَّمْنَا، وَكَانَ «يَفْعُلُ»، إِنَّمَا هُوَ دَاخِلٌ عَلَى «يَفْعِلُ»، وَأُرِيدَ حَذْفُ الْوَاوِ فِي مُضَارَعِ «فَعَلَ» مِمَّا فَاؤُهُ وَآوُ اقْتَصَرُوا بِهِ عَلَى

الكسر الذى يجب معه الحذف ولم يضمّوه؛ لأنّ الضمّ ليس بأصل فيه، وإنما بأبه الكسر.

* * *

[لم كان باب «فعل يفعل كفرح» و«باب فعل يفعل كضرب»]

فإنّ قال قائل: ولم كان باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» و«باب «فَعَلَ يَفْعِلُ»؟.

قيل: لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين فى المضارع حركتها فى الماضى؛ لأنّ كلّ واحد منهما بناءً على حياله، فجعلوا مضارع «فَعِلَ يَفْعَلُ» ومضارع «فَعَلَ» فى أكثر الأمر «يَفْعِلُ»، لمقاربة الكسرة الفتحة، واجتماعهما فى مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتهما نحو قولك: «مَرَرْتُ بِعُمَرَ، وَضَرَبْتُ عُمَرَ»، ونحو قولك: «ضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ» وغير ذلك ممّا يطول ذكره.

فهذا ونحوه يدلّ على مناسبة الكسرة للفتحة، فلذلك تعاقبتا فى «فَعِلَ يَفْعَلُ» و«فَعَلَ يَفْعِلُ»؛ ولأنّ الياء أيضا مقاربة للألف حتى أنهم قد قالوا: «حَاحِيْتُ، وَعَاعِيْتُ، وَهَاهِيْتُ، وَحَارِيْتُ، وَطَائِيْتُ» وغير ذلك ممّا لا سبب فيه يوجب القلب، إلا القُرب، ومات ليس بعلّة قاطعة.

فأمّا قول الشاعر:

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشريةً تَدْعُ الجوائمُ لا يَحْدُنْ غَلِيلاً^(١)
فشاذٌ، والضمّة عارضة؛ ولذلك حُذفت الفاء، كما حُذفت فى «يَقَعُ، وَيَزَعُ» وإن كانت الفتحة هناك؛ لأنّ الكسر هو الأصل؛ وإنما الفتح عارض.

* * *

(١) هذا البيت من قصيدة لجريز فى هجاء الفرزدق. نفع الفؤاد: روى. الجوائم من الإبل: العطاش. والبيت ليس فى ديوانه.

والبيت من الكامل، وهو لجريز فى: (الدرر ١٠٣/٥)، وشرح الشافى ٥٣، ولسان العرب ٣٦١/٨ «نقع»، ومعنى اللبيب ٢٧٢/١، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤. وهو للبيد بن ربيعة فى: (شرح شافى ابن الحاجب ٣٢/١).

وبلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢، وشرح الأشموني ٨٨٥/٣، وشرح المفصل ٦٠/١٠، والمقرب ١٨٤/٢، والمتع فى التصريف ١٧٧/١، ٤٢٧/٢، وجمع الهوامع ٦٦/٢).

[رَأَى الْفَرَاءَ وَأَبَى الْعَبَّاسَ الْمَبْرَدَ فِي حَذْفِ الْوَاوِ مِنْ «يَعِدُ، وَيَزِنُ»]

وقال الفراء: إن الواو إنما حُذفت من «يَعِدُ، وَيَزِنُ» لأنهما متعدّيان، قال: وكذلك كلُّ متعدٍّ، قال: ألا ترى أنهم قالوا: «وَجَلَّ يَوْجَلُّ، وَوَجَلَّ يَوْحَلُّ» فأثبتوا الواوَ لَمَّا كان «وَجَلَّ، وَوَجَلَّ» غير متعدّين.

وتعجّب أبو العبّاس من هذا القول واستطرفه، وقال: إنّ التعدّي وغير التعدّي لا وجه لذكره في هذا الموضع، ألا ترى أنهم قد قالوا: «وَقَعَ يَقَعُ، وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ، وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُّ، وَوَبَلَ الْمَطَرُ يَبِلُّ، وَوَالَ مَمَّا كَانَ يَحْذَرُهُ - أَى نَحَا - يَقِلُّ» ونحو ذلك. فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعلٌ متعدٍّ.

وأما «يَوْجَلُّ، وَيَوْحَلُّ» فلم تثبت فيه الواو من قِبَل أنه غير متعدٍّ؛ إنما ذاك من قِبَل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف.

* * *

[باب «كَرَم، يَكْرُم» وتباعده عن بابي «فَعَلَ، وَفَعَل»]

فأما قولهم: «كُرُمَ يَكْرُم» فإنهم إنما أقرّوا في عين المضارع حركة الماضي؛ لأنّ هذا باب على حدثه، لا يكون متعدّياً أبداً، إنما يكون للهَيْئَةِ التي يكون الشئُ عليها، نحو: «ما كان ظريفاً ولقد ظَرُفَ، وما كان شريفاً ولقد شَرُفَ» فتباعدَ هذا الفعلُ من باب «فَعَلَ، وَفَعَل» اللّذين قد يكون كلُّ واحدٍ منهما متعدّياً وغير متعدٍّ، فأقِرَّتْ في عينِ المضارع حركة عينِ الماضي؛ لأنّه بابٌ على حياله.

وأيضاً فلم يدخل في مضارع «فَعَلَ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ يَقْتُلُ، وَفَضَلَ يَفْضُلُ» لأن «فَعَلَ» لا يتعدّى، فلم يَقَوْ قُوَّةَ «فَعِلَ، وَفَعَل» المتعدّين، فدخلا عليه ولم يدخل عليهما.

وحكى سيبويه: «كُذْتُ أَكَادُ» وهذا من الشاذِّ، وكأنه إنما جاء «كُذْتُ أَكَادُ» على «فَعَلَ يَفْعَل» لأحدِ أمرين:

إمّا أن يكون اجترأ عليه بأن أخرج عن بابهِ لضعفه باعتلال عينه.

وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلال عينه، فقُوِيَ يَضْرِبُ من التّصَرُّفِ ليس لنظيره.

ويجوز أن يكون لما أتى الماضى على «فَعَلَ» وعينه ياء، فخرج عن الأصول، وأخرج أيضا مضارعه عما عليه الجمهور، أو لثلاث تنقلب الياء فى المضارع واواً وجعلهم الفتحة والكسرة فى عين ماضى المتعدى أحد ما يُنبّه على بُعد ما بين الكسرة والفتحة وبين الضمة.

ألا ترى أن الضمّة جُعِلَتْ لعين ضَرْبٍ من الأفعال مباينٍ لباب ما انفتحت عينه وانكسرت.

فإن قيل: ولم جُعِلَت الضمّة فى هذا الباب دون الفتحة والكسرة؟.

قيل: لأنّ ما يتعدى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدى، فجُعِلَت الضمة فى عين ما لا يتعدى لقلّته، وخصّوا المتعدى بالفتح والكسر لكثرة وخفّة الفتحة والكسرة هرباً من أن يكثر من كلامهم ما يستقلونه.

وهذا نحو قول أبى إسحاق: إنهم إنما رفعوا الفاعل، ونصبوا المفعول، لقلّة الفاعلين وكثرة المفعولين، فجعلوا الفتح فيما يكثر، والضمّ فيما يقل؛ لثلاث يكثر فى كلامهم ما يستقلون، ولهذا: خصّ ما لا يتعدى «بفعل».

وقوله: إنّ الفاء فى «وَعَدَ» تُحذف فى المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة، كانت فى التقدير: «يُوعِدُ، وَيُوزِنُ».

* * *

[معنى قولهم: الأصل فى «قام وباع: قوم وبيع» ونحو ذلك]

وينبغى أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل فى «قام، وباع: قوم وبيع» وفى «أخاف، وأقام: أخوف، وأقوم» وفى «استعان، واستقام: استعون، واستقوم» أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان «بقوم، وبيع» ونحوهما ممّا مُغيّر، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد.

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق له على ما يُوجبُه القياسُ بالحملِ على أمثاله لقليل: «قوم، وبيع، واستقوم، واستعون».

ألا ترى أن «استقام» بوزن «استخرج» فقياسه أن يكون «استقوم» إلا أن الواو قُلبت

أَلِفًا لَتَحْرُكُهَا الْآنَ وَانْفِتَاحٍ مَا قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ، أَغْنَى «قَوْمَ» وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا يُخْرُجُ مِنَ الْمُعْتَلَّاتِ عَلَى أَصْلِهِ.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: «اسْتَرْوَحَ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، وَاسْتَيْسَتِ الشَّاةُ» فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَصْلَ «اسْتَقَامَ: اسْتَقَوْمَ» وَقَالَ الشَّاعِرُ:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)

فَقَوْلُهُ: «أَطَوَلْتُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ «أَخَوَفَ: أَخَوْفَ»، وَقَدْ قَالُوا: «أَطَالَ».

وَقَالُوا: «أَخَوَجْتُ زَيْدًا إِلَى كَذَا وَكَذَا، وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ» وَغَيْرَ ذَلِكَ.

فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الشَّاذَّةُ إِنَّمَا خَرَجَتْ كَالْتَنْبِيهِ عَلَى أَصُولٍ مَا غَيْرَ، وَأَنَّهُ لَوْلَا مَا لَحِقَهُ مِنَ الْعِلَلِ الْعَارِضَةِ، لَكَانَ سَبِيلُهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ.

وَقَوْلُهُ: وَجَعَلُوا سَائِرَ الْمُضَارِعِ تَابِعًا لـ «يَفْعِلُ» فَحَذَفُوهُ لثَلَا يَخْتَلِفَ الْمُضَارِعُ فِي الْبِنَاءِ.

* * *

[حَمَلُهُمُ الشَّيْءَ عَلَى حُكْمِ نَظِيرِهِ]

يَقُولُ: حَذَفُوهُ فِي قَوْلِهِمْ: «أَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وَتَعِدُّ» وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ يَاءٌ لَأَنْهُمْ لَوْ قَالُوا: «أَنَا أَوْعِدُّ، وَهُوَ يَعِدُّ» لَاخْتَلَفَ الْمُضَارِعُ، فَكَانَ يَكُونُ مَرَّةً بَوَاوٍ وَأُخْرَى بِلَا وَاوٍ، فَحُمِلَ مَا لَا عِلَّةَ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ عِلَّةٌ.

فَهَذَا مَذْهَبُ مُطَرِّدٍ فِي كَلَامِهِمْ وَلِغَاتِهِمْ، فَاشِ فِي مُحَارَوَاتِهِمْ وَمَخَاطَبَاتِهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الشَّيْءَ عَلَى حُكْمِ نَظِيرِهِ، لِقُرْبٍ مَا بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِهِمَا مَا فِي الْآخَرِ مِمَّا أَوْجَبَ لَهُ الْحُكْمَ.

(١) معنى البيت: أن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس، فطابت نفسه بالقطيعة.

والبيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في: (ديوانه ٤٨٠)، والأزهية ٩١، وخزانة الأدب ٢٢٦/١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، والدرر ١٩٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١، وشرح شواهد المغنى ٧١٧/٢، ومغنى اللبيب ٣٠٧/١ ٥٨٢/٢، ٥٩٠).

وبلا نسبة في: (الإنصاف ١٤٤/١، وخزانة الأدب ١٤٥/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، والدرر ٣٢١/٦، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، ولسان العرب ٤١٢/١١ «طول»، ٥٦٤ «قليل»، والمقتضب ٨٤/١، والممتع في التصريف ٤٨٢/٢، وجمع الهوامع ٨٣/٢، ٢٢٤).

ومثل «يَعُدُّ» قولهم: «أنا أَكْرَمُ» فحذفوا الهمزة التي كانت في «أَكْرَمَ» لئلا يلتقي همزتان؛ لأنه كان يلزم: «أنا أَوْكْرَمُ» فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين.

ثم قالوا: «نُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ» فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرةً بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو: «خُذْ، وَكُلْ» فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر وقد جاء في كلامهم مثل «يُؤَفَّلُ» أنشدوا:

فإنه أهل لأن يؤكرما

فجاء به على الأصل ضرورة، وقالت ليلي الأخيلية تصف قطاً:

تدلّت على حصّ ظمء كأنها كرات غلام في كساء مؤرنّب^(١)
أى: متخذ من جلود الأرنب، فقولها: «مؤرنّب» على حدّ قوله: «يؤرنّب» ومثاله: «مؤفّل» وهو كـ«يؤفّل».

فأما قول الآخر:

وصاليات ككما يؤنفين^(٢)

فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مثل «يؤكرّم» ويكون على لغة من قال: «ثقيتُ القدر»، وعلى قول الشاعر:

(١) البيت من الطويل. وهو لليلي الأخيلية في: (ديوانها ٥٦، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٧/٢،

والكتاب ٢٨٠/٤، ولسان العرب ٤٣٥/١ «رنّب»، ٢٢٠/١٥ «كرا»، والمعاني الكبير ٣٢٧).

وبلا نسبة في: (أدب الكاتب ٦٠٨، ولسان العرب ١١٤/١٤ «ثفا»، والمقتضب ٩٨/٢).

(٢) القائل هو خطام الرياح المحاشعي الراجز، واسمه بشر بن نصر بن رباح من بنى مجاشع.

والصاليات: الأثافي التي توضع تحت القدر.

والرجز لخطام في: (لسان العرب ٤٣٥/١ «رنّب»، ١١٤/١٤ «ثفا»، وتهذيب اللغة ١٤٩/١٥،

وتاج العروس «ثفا» «غرا»).

وبلا نسبة في: (جمهرة اللغة ١٠٣٦، وكتاب العين ٢٤٥/٨، ومقاييس اللغة ٥٨/١، والمخصص

٧٦/٨، ٤٩/١٤، ٦٤، ١٠٨/١٦، وديوان الأدب ٣٣٥/٢، ولسان العرب ٣/٩ «أثف»).

وَذَاكَ صَنِيْعٌ لَمْ تَتَفَّ لَهُ قِدْرِي
ومن قال هذا كانت «أُنْفِيَّةٌ» عنده «أَفْعُولَةٌ» واللام واوٌ، لما سنذكره فى موضعه،
ويحتمل أن تكون ياء.

والوجه الآخر: أن يكون «يُؤْتَفَيْنَ: يُفَعَّلَيْنَ» بمنزلة «يُسَلَقَيْنَ، وَيُجَعَّبَيْنَ» فتكون «أُنْفِيَّةٌ»
على هذا «فُعْلِيَّةٌ» وتكون على لغة من قال: «أَنَفْتُ الْقِدْرَ» وهذا قول النابعة:

وإِنْ تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ^(١)

أى: صاروا حولك كالأنثافى حول الرماد.

* * *

[بَنَازُكٌ مِثْلُ «دَحْرَجٍ» مِنْ «أَخَذَ»]

فَأَمَّا لَوْ بَنَيْتُ مِثْلَ «دَحْرَجٍ» مِنْ «أَخَذَ» لَقُلْتُ: «أَخَذَ» فَإِنْ رَدَدْتَهُ إِلَى الْمَضَارِعِ فَقِيَاسُهُ
عِنْدِي «يُؤْخَذُ»، وَأَنَا أَوْخَذُ فَبَدِّلُ الْهَمْزَةَ مِنْ «أَوْخَذُ» وَأَوَّا لَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا. وَلَا
تَقْرُهَا لِثَلَا تَلْتَقَى هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ «يُخَذُ» بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ،
كَمَا تَقُولُ: «يُكْرَمُ» لِعِلَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُلْحَقٌ بِ«دَحْرَجٍ يَدْحَرُجُ» فَلَوْ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ فَقُلْتَ
«يُخَذُ» لَزَالَ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْإِلْحَاقِ وَذَهَبَ الْبِنَاءُ.

وَالْعِلَّةُ الْأُخْرَى: أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ فِي «أَخَذَ» فَاءُ الْفِعْلِ، وَهَمْزَةُ «أَكْرَمَ» زَائِدَةٌ، فَلَوْ
قُلْتُ: «أَنَا أَوْكْرَمُ» لَاجْتَمَعَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمْزَتَانِ زَائِدَتَانِ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: «أَنَا
أَوْخَذُ» فَالْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ أَلْتِى أَبْدَلْتَ مِنْهَا الْوَائِ أَوَّلُ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، وَالْأَصْلُ أَقْوَى مِنَ
الزَّائِدِ، فَلِذَلِكَ أَبَدَلْتُهَا وَلَمْ أَخْذِفْهَا.

(١) الْقَائِلُ هُوَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي، وَالشَّاهِدُ عَجَزُ بَيْتِ صَدْرِهِ:

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ

وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ يَمْدَحُ فِيهَا النِّعْمَانَ بْنِ الْمَنْذَرِ، وَيَعْتَذِرُ إِلَيْهِ مِمَّا وَشَى بِهِ عَلَيْهِ بَنُو قُرَيْعٍ فِي أَمْرِ
الْمُتَحَرِّدَةِ. الْكِفَاءُ: الْمِثْلُ وَالنَّظِيرُ. وَتَأَنَّفَكَ الْأَعْدَاءُ: التَّقَوَّاهُ حَوْلَكَ فَصَارُوا كَالْأَثَافِي. وَالرَّفْدُ:
الْعَصَبُ مِنَ النَّاسِ. وَالبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي فِي: (دِيَوَانِهِ ٢٦)، وَسِرِّ صِنَاعَةِ
الْإِعْرَابِ (١٧٣/١). وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: (شَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ٦١٢).

ألا ترى أن: «جاء وشاء» ونحوهما من أسماء الفاعلين لَمَّا اجتمع فيها همزتان أبدلوا الثانية ولم يحذفوها، فكذلك أقول: «أنا أُوَحِّدُ» فأبدلُ الثانية ولا أحذفها.

ولا أعلم أحدًا من أصحابنا ذكر هذه المسألة إلى هذه الغاية.

فإن قلت: فقد قالوا: «أُوَعِدَ يُوعِدُ، وَأُوَقِدَ يُوقِدُ» وما أشبه ذلك، فهلا قالوا: «وَعَدَ يُوعِدُ» على قياس «أُوَعِدَ يُوعِدُ» بل «يُوعِدُ» أثقل؛ لأن ياءه مضمومة، وياء «يُوعِدُ» مفتوحة؟.

فالجواب: أن «يُوعِدُ» أصله «يُؤْعِدُ» مثل «يُؤَكِّرُمُ» فلما حذفوا الهمزة، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا. «ويُعِد» لم يُحذف منه شيء غير الواو، فجاز ذلك، وهذا الفصل بينهما. وقد جَوَّدَ أبو عثمان القول في: «عِدَّة، وزِنَة».

وقوله: «ولأن المصدر قد يجرى مجرى الفعل»، يريد أنهم قد قالوا: «لذتُ لِيَاذًا» فقبلوا الواو في المصدر لأنها قد انقلبت في «لاذ» وَلَمَّا صَحَّتْ في «لاوذتُ» صحت في «لِوَاذٍ». ومثله: «قُمت قِيَامًا، وقاومته قِوَامًا».

أو يريد: أن المصدر يجرى مجرى الفعل في العمل، والغرض الأول أشبه، فهذا وغيره مما يدلُّك على مقارنة المصدر للفعل ومُشابهته إِيَّاه.

* * *

[ثبات الواو وهي فاء في المصدر الذي على «فعل» بفتح فسكون]

قال أبو عثمان: فإن كان المصدر «فَعَلًا» لم يحذفوا، نحو: «وَعَدًا، ووَزَنًا»؛ لأنه لم يجتمع ما يستثقلون، فثبت لذلك.

قال أبو الفتح: يقول: ليس في «وَعَدًا» ما كان يكون في «وِعْدَةٍ» لو قيلت، يعني كسرة الواو وأنه مصدر جارٍ على «فَعَلٍ» محذوف الفاء، فحُمِلَ المصدر على الفعل.

* * *

[ثبات الياء وهي فاء في «يفعل» من «فعل»]

قال أبو عثمان: فإن قلت: «فَعَلٌ» مَّا فَأُوهُ يَاءٌ لم تَحذف في «يَفْعَلُ» ما حُذِفَ منه في الواو، لأن الياء أخفُّ من الواو، وذلك نحو: «يَعْرَ الْجَدْيُ يَنْعُرُ، وَيَسَرُّ يَنْسِرُ، وَيَنْعُ يَنْعُ»

والمصدرُ يتمُّ أيضاً، ويختلف كما تختلف المصادر في الثلاثة ولا يلزمه الحذفُ.

قال أبو الفتح: إنما كانت الياء أخفَّ من الواو، لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شَفَتَيْكَ.

قال سيبويه: فجرى ذلك مجرى تحريكك بعض جسدك، والياء: مخرجها من وسط الفم، والعمل فيها أخفى.

وحكى سيبويه على وجه الشذوذ «يَس، يَسُّ» بحذف الفاء، مثل «يَعُدُّ».

وقوله: «ويختلف كما تختلف المصادر في الثلاثة»، يريد نحو «يَعَرَّ الجَدُّ يُعاراً، وَيَنَعُ الغَضْنُ يُنوعاً» ونحو ذلك.

وإنما ذكر هنا اختلاف المصادر، ليريك أنه يجري مجرى الصحيح، وأنه يخالف باب «وَعَدَ، يَعُدُّ»، ألا ترى أنه صدر في أول الباب: أن مصدر ما فاؤه واوٌ، إنما يكون على «فَعْلَةٍ» يريد: «عِدَّةً، وزِنَةً» ولا يلزمه الحذف.

يريد: أنه ليس فيه ما يوجب الحذف لخفة الياء، وكأنهم إنما ألزموا مصدر باب «وَعَدَ، فَعْلَةٍ» مكسورة الفاء، لتُحذف الواو في المصدر أيضاً استقلاً لها.

* * *

[إتمام «وعدة، وولدة»]

قال أبو عثمان: فإن بنيت «فَعْلَةً» اسماً لا تريد بها المصدر، أتممت فقلت: «وَعِدَّةً، وولدةً».

قال أبو الفتح: يقول إنك إنما كنت تحذف في «عِدَّةٍ، وزِنَةٍ» لأنهما مصدرا فعلين محذوفي الفاءين، فأجريت على المصدر حكم الفعل، وأنت إذا بنيت اسماً لا مصدرًا صح؛ لأنه ليس بجارٍ على فعلٍ مُعتلٍّ جريانَ المصدرِ فُعِلَهُ لذلك.

ولم تحذف الواو في «عِدَّةٍ، وزِنَةٍ» لأنها مكسورة حَسْبُ، فتحذفها في: «وعدة» إذا بنيتها اسماً، بل لأنها مكسورة، والمصدرُ جارٍ على فعلٍ محذوف الفاء، ألا ترى إلى صحتها في «وعاءٍ، ووشاحٍ، ووجاحٍ» وما أشبه ذلك، لأنها ليست مصادر.

* * *

[الكلام فى «لدى»]

قال أبو عثمان: فإن قلت: قد قيل: «هم لى»؟ فإنما هذا مصدرٌ وُصفَ به فترك على حذفه.

قال أبو الفتح: يقول: إنما وجب الحذف فى قولهم: «هم لى» لأنه كان قبل الوصف مصدرًا، ثم وصف به، فبقى بحاله لا أن الحذف وجب فيه من غير المصدرية، ونظيره قول الخنساء:

فإنما هى إقبالٌ وإدبارٌ^(١)

وقد قالوا فى هذا المعنى «ولدة»، وإلدة» فأبدلوا الهمزة من الواو. وهذان اسمان لا مصدران. و«لى» مصدرٌ فى الأصل. قال الشنقرى:

فأَيَّمْتُ نِسْوانًا وَأَيَّمْتُ إِلْدَةً وَعُذْتُ كَمَا أُبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ أَلِيلُ
وَالْدَّةٌ، وَالْوَلْدَةُ، وَالْإِلْدَةُ جميعًا: الأقران والأتراب.

* * *

[المصدر إذا كان على «فعلة» فالياء لازمة له]

قال أبو عثمان: وأعلم أن المصدر إذا كان «فعلة» فالياء لازمة له، لأنهم جعلوها عَوْضًا من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت فى «زنادقة» الياء لأنها صارت عَوْضًا من ياء «زناديق».

(١) هذا عجز بيت صدره:

ترتع ما غفلت حتى إذا أدكرت

والبيت فى وصف ناقة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت فإذا أدكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت تبحث عنه.

والبيت من البسيط، وهو للخنساء فى: (ديوانها ٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/١٩٨، وخزانة الأدب ١/٤٣١، ٢/٣٤، وشرح أبيات سيويه ١/٢٨٢، والشعر والشعراء ١/٣٥٤، والكتاب ١/٣٣٧، ولسان العرب ٧/٣٠٥ «رھط»، ١١/٥٣٨ «قبل»، ١٤/٤١٠ «سوا»، والمقتضب ٤/٣٠٥).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢/٣٨٧، ٤/٦٨، وشرح الأشموني ١/٢١٣، وشرح المفصل ١/١١٥، والمحتسب ٢/٤٣٩).

قال أبو الفتح: لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفأؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فالياء لازمة له، لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحْمَلُ على المسامحة. ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة.

* * *

[قولهم: كل اسم على «فعلول» فهو مضموم الأول]

ونظيرُ هذا الذي قاله أبو عثمان في التجوُّز. قولهم: وكل اسم على «فعلول» فهو مضموم الأول.

ونحن نعلم أنه لا يكونُ على «فعلول» إلا وأوله مضمومٌ، لأننا قد لفظنا بالضمّة في أول «فعلول».

والعبارة المستقيمة في هذا الوضع، أن يقال: كل اسم كان على خمسة أحرف، وكانت عينه ساكنةً، ولامه مضمومةً، وبعدها واوٌ، وبعد الواو لامٌ أخرى، ففأؤه مضمومة. وهذا المعنى يريدون، ولكنهم يختصرون.

يقول: فلا يجوز أن يكون المصدرُ على «فعلٍ» بلا هاءٍ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْمِ فلا يقال: «وَعَدَ، وَعَدًا» و «وَزَنَ، وَزَنًا».

وقوله: «لأنهم جعلوها عوضًا من حذفهم الفاء»، يقول: لمّا وجبَ حذف الفاء، بنوا الكلمة على «فَعْلَةٍ» وَعَوَّضُوا منها الهاءَ، كما فعلوا في «زَنَادِقَةٍ» والهاءُ في زنادقة، أشبه بالمحذوف، لأنها زائدة بدلٌ من ياء زائدة، وهى في «عِدَةٍ» زائدة بدلٌ من فاء الفعل، وكلاهما مستقيم. وأُبدِلَتِ الهاءُ من الياء هنا، كما أُبدِلَتِ منها في هذه. وكما أُبدِلَتِ الياءُ من الهاء في «دَهْدَيْتُ»، والأصل: «دَهْدَهْتُ».

فإن قال قائل: فإذا كانت الهاءُ في «زنادقة» عوضًا من الياء، فهلاّ منعت «زنادقة» الصرف في النكرة كما تمنعه «زناديق»؟

قيل: لا يلزمُ أن يكونَ البَدَلُ كالمُبْدَلِ منه في جميع أحواله.

ألا ترى أن النون في «تقومان» إنما هى عوضٌ من الضمة في «تقوم» وإن كانت النون تحتل الحركة، والضمة ليست كذلك.

وكذلك الألفُ في الوقفِ في قولك: «رَأَيْتُ زَيْدًا» إنما هي بَدَلٌ من التَّنوين الذي يكون في الوصل، ولا يجوز أن تحرك الألفُ على وجهه، وقد يمكنك أن تحرك التَّنوين.

وكذلك قولهم: «مَعَايَا» إنما الألفُ بَدَلٌ من الياء، ولا يلزم حذفُ الألفِ في الرَّفع والجرِّ كما يلزم حذفُها في «مَعَايَ» وإنما يُشَبَّه الشيءُ بالشيءِ من حيث يُشَبَّهه، ويفارقُه من حيث يُفارقُه، وليس يلزم أن يُشَبَّهه من كل وجهه، وهذا مُحالٌ.

* * *

[قد تجيء الكلمة على الأصول ومجرى بابها على غيره]

قال أبو عثمان: فإن قال قائل: قد قال تعالى ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] فَوِجْهَةٌ هَاهُنَا مقدرٌ، وقد جاءت على الأصل؟.

فإنما قالوا هذا، كما قالوا: «رجاءُ بنُ حَيَّوَةٍ» وكما قالوا: «ضَيَّوَنٌ» وكما قالوا:

قد عَلِمْتَ ذاك بَنَاتُ أَلْبِيَةِ

وكما قالوا: «لَحِجَّتْ عَيْنُهُ» وقد كان ينبغي أن تكون «لَحَّتْ» مثل «رَدَّتْ» ومُسَّتْ.

قُرْبٌ حرفٌ يَجِيءُ على الأصل، ويكون مجرى بابهِ على غير ذلك.

قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: الناسُ في «وِجْهَةٍ» على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدرٌ شَذٌّ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم من يقول: إنها اسمٌ لا مصدرٌ، بمنزلة «وَلَدَةٍ، وَلَدَةٍ».

فأمَّا من ذهبَ إلى أنها مصدرٌ، فمذهبه فيه، أنه خرج عن القياس كما خرجَ أشياءٌ منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيره.

وأمَّا من ذهبَ إلى أنها اسمٌ، فإنه هرب إلى ذلك لِئلا يحمله على الشذوذ ما وجدَ له مندوحة عنه.

* * *

[إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه «واوًا أو ياء»]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «فَعِلْ»، فَمَا فاؤه واوٌ، ثم قلت: «يَفْعَلْ»، أَتَمَمْتَ «يَفْعَلْ»، وأخواته؛ لأنه لم يجتمع في «يَفْعَلْ» ياءٌ وكسرة، فتقول: «وَجَلَّ يَوْجَلُّ، ووَجَلَّ يَوْحَلُّ».

فهذا هو المطرْدُ في كلامهم الذي لا ينكسر، وكذلك إذا كانت الفاء ياءً وكان الفعلُ «فَعِلَ» فَإِنَّ «يَفْعَلُ» يتمُّ وهو في هذا أجدرُّ أن يتمَّ، إذ تمَّ في «فَعَلَ» الذي لا يجيء «يَفْعَلُ» منه في الواو تامًّا البتة. وذلك قولهم: «يَنَسُ، يَنَاسُ، وَيَسُ، يَيْسُ».

قال أبو الفتح: يُريد: أَنَّ «فَعَلَ» مِمَّا فَاوَّهُ ياءً، قد تمَّ في قولك: «يَسِرَ يَيْسِرُ، وَيَعَرَّ يَيْعِرُ» ولم نَرَهُمُ أتمُّوا مضارعَ «وَعَدَ، وَوَزَنَ» على وجهه.

وإذا كان قد تمَّ مضارع «فَعَلَ» في الياء، مع أنَّ مضارع «فَعَلَ» من الواو لم يتمَّ البتَّةَ يريد «يَعْدُ» فأن يتمَّ مضارعُ «فَعَلَ» مِمَّا فَاوَّهُ ياءً أجدرُّ، إذ قد تمَّ مضارع «فَعَلَ» مِمَّا فَاوَّهُ واوً في قولهم: «وَحِلَ يَوْحِلُ، وَوَجَلَ يَوْجَلُ».

فلهذا كان «يَنَسُ يَيْاسُ» أجدرُّ من «وَحِلَ يَوْحِلُ».

وقوله: «فَهَذَا هُوَ الْمَطْرَدُ»، يعنى أَنَّ هذا هو الكثير، وفيه لغاتٌ سنذكرها.

* * *

[ما ورد عن العرب في مضارع «وجل»]

قال أبو عثمان: وقد قال قومٌ من العرب «وَجَلَ يَنْجَلُ، وَوَجَلَ يَنْحَلُ» وذلك أنهم استثقلوا واوًا ساكنة بعد ياءٍ، فأبدلوا منها ياءً، وشبهوا هذا بـ«مَيَّتَ» حين كرهوا «مَيِّتٌ» وإن كان ليس مثله.

وقد قال قوم: «يَنْحَلُ، وَيَنْجَلُ» فكسروا الياءَ لتتقلب الواوُ ياءً، لأن الواوَ السَّاكنَةَ إذا انكسر ما قبلها أُنْدِلَتْ ياءً، نحو: «مِيزَان، وَمِيقَات، وَمِيعَاد» وهذا أقيس، وفيه بُعْدٌ لكسرة الياءِ.

وقد قال قوم: «وَجَلَ يَاجَلُ» فجعلوها أَلِفًا لانفتاح ما قبلها، وكرهوا الواوَ مع الياءِ.

قال أبو الفتح: قوله: «وإن كان ليس مثله»، يريد: أَنَّ «مَيِّتًا» إنما انقلبت واوُهُ لوقوع الياءِ الساكنة قبلها، وأصله «مَيِّتٌ، وَيَوْجَلُ» بضد «مَيِّتٌ» لأنَّ الواوَ من «يَوْجَلُ» هي السَّاكنة والياءُ قبلها متحركة.

وهذا لا يُوجب القلبَ، ولكنَّ وجهَ الشَّبه بينهما اجتماعُ الواوِ والياءِ وأنَّ إحداهما ساكنة، والأخرى متحركة. وهذا تشبيهٌ لا يجبُ فيه القلبُ، ولكنَّ فيه ضربًا من التعلُّيل بعد السَّماع.

وقوله: في قول مَنْ قال: «يَجِلُّ» وهذا أَقْسُ، يريد: أَنَّ وجه القياس فيه أَنَّ قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قَلْبُ الواو الساكنة ياء.

وقد ذكرت فيما مضى لَمْ لَمْ يكثر في كلامهم الابتداء بالياء المكسورة. فَأَمَّا مَنْ قال «يا جَلُّ» فنظير قوله قولهم: «حَاحَيْتُ، وعَاعَيْتُ وأَصْلُهُ «حَيْحَيْتُ، وَعَيْعَيْتُ» فقلبَ الياء أَلْفًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُن متحركة.

وقالوا: «دَاوِيَّة» في «دَوِيَّة» فقلبوا الواو أَلْفًا. وَإِنْ كَانَتْ ساكنة للتخفيف.

وقد أجازَ الخليلُ مثلَ هذا في «آية» أَنْ تكون الألفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة. كأنها كانت «أَيَّة» وهو أحد قولِي الخليل فيها.

* * *

[قول الخليل فيمن قال: «مررت بأخواك، وضربت أخواك»]

قال أبو عثمان: وأخبرني أبو زَيْدٍ النحوى قال: سألت الخليل عن الذين قالوا: «مررتُ بأخَوَاكَ، وضربتُ أخواكَ؟» فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في «يَنَاسُ: ياعَسُ» أبدلوا الياء أَلْفًا لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: ينبغي أَنْ يكون الذى يريدُه الخليلُ فى هذا الموضع، أَنْ الألف فى «مررتُ بأخواك، وضربتُ أخواك» ليست بدلا من الياء فى «ضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ، ومررتُ بأخَوَيْكَ» لأنَّ أَلِفَ التَّثْنِيةِ لا تكونُ مُنْقَلَبَةً على وجهٍ.

ولكنه لَمَّا كان من لغته أَنْ يقول فى «يَنَاسُ: ياعَسُ» وثبتت الألف فى قوله: «قامَ أَخَوَاكَ» وجاء الجرُّ والنَّصْبُ تَرَكَ الألفَ بحالها لا أَنَّهُ قلبها ياء، ثم قلب الياء أَلْفًا؛ لأنَّه لو كان قلبها ياء لأقرَّها ياء؛ لأنَّه إِنما كان يقلبها ياءً لتدلَّ على النَّصْبِ والجرِّ، وهو إذا قلبها أَلْفًا بعد أَنْ قلبها ياء، فقد زال ما قصد له من إبانة علامة الجرِّ والنَّصْبِ.

فمن هنا كان تَرْكُهُ إِيَّاهَا أَلْفًا وألَّا يقلبها ياءً ثم يقلبها بعد ذلك أَلْفًا هو الصَّواب عنده.

ومن قال: «ياعَسُ» فينبغى أَنْ تكون الألفُ عنده منقلبةً عن الياء؛ لأنها قد ثبتت فى «يَنَسَ» فإذا صار إلى المضارع، فكأنَّه قدَّره «يَنَاسُ» ثم قلبَ الياء أَلْفًا.

فَأَمَّا أَلْفُ التَّشْيَةِ، فَلَمْ تَكُنْ قَطُّ يَاءً قَبْلَ الْأَلْفِ ثُمَّ انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ عَنْهَا، كَمَا ثَبَتَتْ فِي «يَسْ».

فهذا فرق ما بينهما، إلا أنهم في كلا الموضعين، إنما هربوا من الياء إلى الألف لخفة الألف.

وقوله: «على قياس الذين يقولون في «يئأس: يأس» أبدلوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها، يريد: أنهم قلبوا الياء من «يئأس» ألفاً، لا أنهم قلبوا الياء في «مررت بأخويك» ألفاً لما ذكرنا.

وإنما الألف في «ياعس» بدل من الياء المقدرة في «يئأس» وإن كان للذين يبدلون لغتان، حتى أنهم يقولون: «يئأس، وياعس» جميعاً، فالألف في «ياعس» بدل من الياء في «يئأس» في لغتهم لا محالة، لأنهم قد نطقوا بالياء.

* * *

[قول الحجازيين: «ياتزن، وياتعد»]

قال أبو عثمان: ومثله قول العرب من أهل الحجاز: «ياتزن، وهم ياتعدون، فرؤا من «يوتعدون، ويوتزنون».

والذي بدأت لك به في صدر هذا الكتاب هو القياس، وهذه اللغات دواخل عليه، فافهم.

قال أبو الفتح: يقول: قولهم: «ياتزن» مثل «ياعس» في أن قلبوا الواو، وإن كانت ساكنة، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة، وكما قلبوا الواو في «ياجل» وكأنهم لمأ رأوا هذه الواو في «يوجل» قد تقلب ياء في قول من يكسر حرف المضارعة، وقول من قال: «ييجل» ففتح.

وقد تقلب الواو في قولهم: «اتزن» وفي قول بعض أهل الحجاز: «ايتزن» اجترعوا عليها فقلبوها ألفاً في الموضعين، مع طلب الخفة، قال مُتَمِّم:

قَعِيدَكَ إِلَّا تَسْمِعْنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَأِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَنْجَعَا^(١)

(١) هذا البيت من قصيدة لمتمم يرثي أخاه مالكا، وقعيدك الله أكثر ما يستعمل في القسم السؤالي، فيكون جوابه ما فيه الطلب كالأمر والنهي.

وَيُرَوَّى: فَيُجْعَلُ، وَيُرَوَّى: فَأَوْجَعًا.

* * *

[لماذا أعل «يطأ، ويسع» وأمثالهما مما كان على «فعل يفعل»]

قال أبو عثمان: فإن قلت: فقد قالوا: «ولَّى الأمير يلى»، و«وسع الشيء فهو يسع» و«وطئ فهو يطأ»، فإن الخليل زعم أن هذا جاء فى المعتل على «فعل يفعل»، كما قالوا: «حسب يحسب».

وكان أصل «يسع: يوسع» فلزم الواو الحذف كما لزمها فى «يعد، فحذفت، ثم فتحت السين فى «يسع» والطاء فى «يطأ» لأن العين والهمزة من حروف الحلق.

وحروف الحلق إذا كنّ لامات الفعل، فتح لهن موضع العين، إذا كان «يفعل» فإذا كانت حروف الحلق عينات، فتحن أنفسهن أيضاً، وربما جاء الفعل وهن فيه على الأصل. ولهذا موضع سوى هذا، فذلك الذى منع من تفسيره.

قال أبو الفتح: إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه، لأنه قد تقدم من قوله: أن «فعل» إذا كانت فاؤه واوًا، وأتممت «يفعل» وأخواته.

يقول: فإن قلت: فهلا أتموا فى «يسع، ويطأ، ويلي» إذ الماضى منها على «فعل»؟.

فاتحج بما ذكره عن الخليل، من أنه جاء على «فعل، يفعل» فصار حاله إلى مثل حال «يعد» من وقوع واوه بين ياء وكسرة.

وقد جاء ممّا فاؤه واو على «فعل يفعل» قولهم: «وثق يثق ووميق يميق، وورم يرم، وورث يرث، وولّ يله، ووفق يفيق، ووجر صدره يجر ويوخر» جميعاً، و«وغير يغير ويوغر» أيضاً، و«وغم يغم ويوغم» أيضاً و«وريت النار ترى» والفتح فى «ورت» أكثر.

وقولهم: «وثق يثق، وورم يرم، وولّ يله» وما أشبه ذلك ممّا لا يتعدى دلالة على

= والبيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة فى: (ديوانه ١١٥)، وخزانة الأدب ٢/٢٠، ١٠/٥٤، ٥٦، والدرر ٤/٢٦٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٦٦، ولسان العرب ١/١٧٣ «نطأ»، ٣/٣٦٣، ٣٦٤ «قعد»، ٨/٣٧٩ «وجع».

وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٦٦٢، والمقتضب ٢/٣٣٠، وجمع الهوامع ٢/٤٥).

صحة ما نذهب إليه في أنّ حَذَفَ الواو، إنّما وجَبَ لوقوعها بينَ ياءٍ وكَسْرَةٍ، لا لِمَا يذهب إليه الفراء، من أنها إنّما تُحذفُ من الفعلِ المتعدّي وحده نحو: «وَعَدَ يَعِدُ».

فأمّا قولهم: «يَطَأُ، وَيَسَعُ» فإنما حُذِفَ الواو؛ لأنَّ أصلَ حركة السين والطاء الكسر؛ وإنّما الفتحة عارضة لأجلِ حرفِ الحلق.

ويدلُّ على ذلك أيضا أنّ أصلَ حركة العينِ الكسر، دونَ الفتح، ظُهُور الكسرة، بحيث لا حرفَ حلق، نحو: «وَلَى يَلَى، وَرِمَ يَرِم».

وكأنه إنّما جاءت مِمّا فاوّه واو، حروفٌ صالحةٌ على «فَعِلَ يَفْعَلُ» لتُحذفَ الواو هَرَبًا من استقالمهم لها لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حَذْفِها، وبعدها فتحةٌ من أصلِ البناء، فجاءوا بها على «فَعِلَ يَفْعَلُ» لتُحذفَ الواو، كما قال الآخرون: «يَجَلُّ، وَيَاجَلُّ» هَرَبًا من الواو، وهذا كله يدلُّ على ثِقَلِ الواو.

ويؤكد ذلك شيءٌ آخر، وهو أنّ جميع ما في كلامهم من «فَعِلَ يَفْعَلُ» في الصحيح، فيه لغتان: «يَفْعَلُ» وهو الأصل، و«يَفْعِلُ» أيضا، نحو قولهم: «حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسِبُ، وَنِعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ، وَيَسَّ يَسَّسُ وَيَسَّسُ، وَيَسَّ يَأْسُ وَيَسَّسُ».

فهذا كله فيه لغتان: إحداهما الأصل وهي الفتح، والأخرى لضربٍ من الاتساع وهي الكسرة.

فاقتصارهم بما كانت فاوّه واوًا، في أكثر ما ذكرنا على «فَعِلَ يَفْعَلُ» دلالةٌ على أنهم معنيون بالكسرة، وإنّما غنّوا بها لتُحذفَ الواو.

ألا ترى أنّ الياء أختُ الواو، وقد أجازوا في مضارع «يَسَّ، وَيَسَّ» الفتح والكسر جميعا، ولم نَرَهُمُ فعلوا ذلك في «يَرِمُ وَيَرِثُ» بل ألزموه الكسر حفاظا على الكسرة التي عنها يجب حذفُ الواو المستقلة.

وقوله: «وربما جاء الفعل، وهُنَّ فيه على الأصل»، يُريدُ بذلك «هَنَّا يَهْنِي، وَزَارَ الْأَسَدُ يَزِيرُ، وَسَعَلَ يَسْعَلُ، وَنَخَلَ يَنْخُلُ» ونحو ذلك.

[يجيء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على «فعل يفعل»]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الواو فاء، وكان الفعل على «فَعَلْ يَفْعَلْ» جاء على أصله. وذلك قولهم: «وَضَوْ يَوْضُو، ووطؤ الدابة يَوطُؤُ، فهذا يجرى مجرى «ظرف يَظُرْفُ» فأجر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله.

قال أبو الفتح: سألت أبا على وقت القراءة عن هذا، فقلت: هَلَا حُذِفَت الواو من «يَوطُؤُ، ويَوْضُو» لوقوعها بين ياء وضمة كما حُذِفَتْ فى «يَعْدُ» لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة؟.

فقال: إنما جاء هذا تاما ولم يُحذف واؤه؛ لأنَّ باب «فَعْلَ» لا يأتى مضارعه إلا على بناء واحد وهو «يَفْعَلُ» نحو: «ظَرْفَ يَظُرْفُ، وشَرْفَ يَشْرُفُ».

وما كان على «فَعْلَ» فإنَّ مضارعه يختلف، نحو: «ضَرْبَ يَضْرِبُ، وقَتْلَ يَقْتُلُ، وسأَلَ يَسْأَلُ». فلما كان مضارع «فَعْلَ» يختلف، جاز حذف الواو فيه، نحو: «يَعْدُ».

ولمَّا كان مضارعُ «فَعْلَ» لا يكون إلا على «يَفْعَلُ» لم تُحذف فاؤه لئلا يختلف البابُ.

وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله: فهذا يجرى مجرى «ظَرْفَ يَظُرْفُ» أى: لا يختلف كما لا يختلف «ظَرْفَ يَظُرْفُ، وشَرْفَ يَشْرُفُ» ولكنه لم يُلخصه تلخيص أبى على، ولئلا هذه المواضع يحتاج - مع الكتب - إلى الأستاذين.

* * *

[يجيء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول]

قال أبو عثمان: وكذلك إن كان «يَفْعَلُ» يُتَمَّ أيضا، وذلك نحو: «وَعِدَ يُوْعَدُ، ووُزِنَ يُوَزَنُ».

قال أبو الفتح: إنما صحَّ «يُوْعَدُ: ويُوَزَنُ» ونحوهما؛ لأنه جرى مجرى «يُوَحَّلُ» و«يُوَحَّلُ» بانفتاح عينه، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] فحُذِفَتْ من «يَلِدُ» للكسرة، وثَبَّتْ فى «يُولَدُ» للفتحة.

وفيه علّة أخرى مع هذه، وهو أن مضارعَ «فَعْلَ» لا يكون إلا على «يَفْعَلُ» نحو:

«ضُرِبَ يُضْرَبُ» فجرى ذلك مَجْرَى «شُرِفَ يَشْرَفُ» فى لزوم مضارعه وَزْنًا واحدًا
فصَحَّتْ فى «يُوعَدُ» كما صَحَّتْ فى «يُوطَأُ» لثلا يختلف الباب، وهذا مُنتَزَعٌ من قول
أبى على فى «وَضُوٌّ» و«يَوْضُوٌّ».

* * *

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات

قال أبو عثمان: وسأذكر من ذلك ما تَسْتَدِلُّ به على ما يَرِدُ عليك إن شاء الله، تقول في «فَعِلَ» من «وَعَدَ» وعد، وكذلك «فَعِلَ» من «وَزَنَ» وزن، وكلُّ ما كانت فاءُة واوًا لا تَبَالِي، أَمِنْ «فَعِلَ» كان، أَمْ مِنْ «فَعِلَ»، أَمْ مِنْ «فَعِلَ» إذا مَثَلَتْه، وإن كان «فَعِلَ» لا يَتَعَدَّى، وإن شئتَ هَمَزْتَ الواو فَقُلْتَ: «أَعَدَ» وَأَزَنَ، وكلُّما انضَمَّت الواو من غير عِلَّةٍ فَهَمَزُهَا جَائِزٌ فِي أَيْ مَوْضِعٍ كَانَتْ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَامًا وَتَكُونَ ضَمَّتْهَا إغْرَابًا، أَوْ تَكُونَ واوًا انضَمَّت لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ و﴿لَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ فَإِنَّ هَمْزَةَ هَذِهِ الْوَائِ لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ لِعِلَّةٍ وَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ أَصْلًا.

* * *

[بناء «فعل» للمجهول]

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد يجوز أن تَبْنِيَ «فَعْلَ» للمفعول، ولكن لا يكون المفعولُ مفعولًا صحيحًا وذلك نحو قولك: «ظَرَفَ فِي هَذَا الْمَكَانِ؟»، كما تقول: «قَدْ انْقَطَعَ بِالرَّجُلِ»، وَكُلُّ فِعْلٍ لَا يَتَعَدَّى فَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى الظُّرُوفِ وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تَقِيمَ الظُّرُوفَ وَالْجَرَ وَالْمَجْرُورَ مُقَامَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَبُو عِثْمَانَ أَنَّ «فَعْلَ» لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ، نَحْوُ «زَيْدٌ وَعَمْرُو».

* * *

[همز الواو المضمومة ضمًا لازماً غير عارض]

وُجُمَلَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْوَائِ مَتَى انضَمَّتْ ضَمًّا لَازِمًا غَيْرَ عَارِضٍ، فَهَمَزُهَا جَائِزٌ حَسَنٌ، نَحْوُ: «أَعَدَ» فِي «وَعَدَ» وَ«أَزَنَ» فِي «وَزَنَ» وَ«أَذُورُ» فِي «أَذُورٍ» وَ«سُرْتُ سُورًا» فِي «سُورٍ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١] فِي «وَقَّتْ» وَهِيَ «فَعَّلَتْ» مِنَ الْوَقْتِ.

وَقَالُوا: «أُجُوءَ» فِي «وُجُوءٍ» وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِكَ: «هَذِهِ دَلُوءٌ»؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةً يُزِيلُهَا النَّصْبُ وَالْجَرُّ وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: «لَوْ انْطَلَقَ يَزِيدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا» فَالضَّمَّةُ فِي الْوَائِ لَيْسَتْ لَازِمَةً لِأَنَّهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَا تَوَهَّمُهَا حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِذْ قُلْتَ: «انْطَلَقَ»، لِأَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ لَا تُثَبِّتُ فِي الْوَصْلِ.

وكذلك قولك: «قام أبوك أو أمك»، فيمن حَذَفَ الهمزة من «آم»؛ لأنَّ الحركة عارضة، إنما هي للهمزة ويُزيلها التحقيق، فلما لم تكن الحركة لازمة لم يُعْتَدَ بها وخفَّت، ونظيرُ هذا، قولهم: «رُدَّ وارْدُدْ» فإذا صاروا إلى التثنية فكلُّهم يقول: «رُدَّا» ولا يُظْهِرُ التَّضْعِيفَ كراهة اجتماع متحرِّكين.

وهم يقولون: اردد الرجل وامدد الحبل؛ لما كانت حركة الدال الثانية غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين بمنزلة ضمة واو «ولا تنسوا الفضل بينكم» [البقرة: ٢٣٧]، «اشترُوا الضلالة» [البقرة: ١٧٥] وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه «اشترُوا الضلالة» بالضم «واشترُوا الضلالة» بالكسر «واشترُوا الضلالة» بالفتح، والحركات كلها لالتقاء الساكنين، فمن ضمَّ فليلاً تُشَبِّه هذه الواو الواو التي في نحو قولك: «لو انطلقت لكان كذا وكذا» ومن كَسَرَ فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن فَتَحَ فإنه استراح إلى الفتحة لَخَفَّتْها، والهمز في هذه الواو لا يجوزُ كما جازَ في «أُتَتْ» لأن الحركة غير لازمة إنما هي لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولم اطرَد الهمز في الواو المضمومة؟.

قيل: لأن الضمَّة قد تَجَرَّى مَجَرَّى الواو وهي واو صغيرة كما أن الكسرة ياء صغيرة والفتحة ألف صغيرة، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كُنَّ مَدَّاتٍ، نحو «رسالة، وصحيفة، وعجوز».

وقد تُحَذَفُ الواو للجرم كما تُحَذَفُ الضمَّة في قولك: «لم يَغْزُ، ولم يَدْغُ» فجرى ذلك مَجَرَّى «لم يَضْرِبْ» فلما كانت الحركة مضارعةً للحرف هذه المضارعة، صارت الواو المضمومة بمنزلة الواوَيْن، فجاز هَمْزُها من حيث وَجَبَ هَمْزُ جَمْعٍ «واصلة» إذا قلت: «أواصل» وأصلها في التقدير «وواصل»، ولم يكن فيها ثَقُلُ الواوَيْن، فتَلَزَمَ الهمز لا غير، بل لما كانت الواو المضمومة مشبهة للواوَيْن جاز فيها الهمز وتركه ولم يكن في ثَقُلِ الواوَيْن فتَلَزَمَ الهمز، وهذا هو القياس ليكون بين المشبه والمُشَبَّ به فصلٌ لأنه ليس به، ولو كان إياه لما كان مُشَبَّهاً به.

ألا ترى أنَّ ما لا ينصرف إنما مُنِعَ الصَّرْفَ لمُشَابَهَتِهِ الفِعْلَ، فمُنِعَ ما لا يكونُ في الفِعْل وهو الجرُّ والتَّوْنينُ ثم مع ذلك لا يُلْغُ أَنْ يكونَ كالفِعْل من جميع وجوهه.

ألا ترى أنَّ حروفَ الجرِّ تدخلُ عليه، ويكونُ فاعلاً وغيرَ ذلك ممَّا هو مختصُّ بالأسماءِ وغيرِ جائزٍ بالأفعالِ.

* * *

[جواز همز الواو المضمومة لازماً إذا كانت حشواً]

فإن قيل: فإنَّ الواوَ المضمومة ضماً لازماً إذا وقَعَتْ حَشْواً غيرَ أوَّلٍ، جازَ همزُها نحو: «أدوِّرُ، وأسوِّقُ» ولا يجوز ذلك في الواوين إذا وقَعتا حَشْواً.

ألا ترى أنَّك تقولُ في النَّسَبِ إلى «نَوَى، وطَوَى: نَوَوِيٌّ، وطَوَوِيٌّ» فلا تَهْمِزُ وإنَّ اجتمَعَتِ واوان فقد صار إذا يجوزُ في الواو المضمومة المُشَبَّهة بالواوين ما لا يجوز في الواوين، فما تُنَكِّرُ أنَّ تكون الواوُ المضمومة لم يجب همزُها من حيث كانت مُشَبَّهةً بالواوين لما أَرَيْتُكَ.

قيل: لأن الواوين لا يجتمعان أوَّلاً إلا وإحداهما زائدة فلمَّا اجتمعتا وإحداهما زائدة ألزَمُوهما الهمزَ، وشَبَّهتُ المضمومةُ بها فجازَ همزُها؛ لأنَّ الضمةَ زائدة، وجازَ إثباتُها؛ لأنه لا تُبَلِّغُ الحركةُ أن يكونَ لها حَكَمُ الحرفِ التامِ.

* * *

[واو «نَوَوِيٌّ» ونحوه من الأصل]

فأمَّا «نَوَوِيٌّ» ونحوه، فواوُه من الأصل، وإحداهما بدلٌ مِنْ بَدَلٍ من الأصل، وعلى كُلِّ حالٍ فليستْ زائدة فلم يُكره اجتماع هاتين الواوين ونحوهما؛ لأنَّه ليست إحداهما؛ زائدة، هذا مع أنَّ التَّغْيِيرَ إلى الأطراف أسْبَقُ منه إلى الأوساطِ.

ألا ترى أنهم همزوا «أوائِلَ» لقُرْبِ الواو من الطَّرَفِ، ولم يهمزوها في نحو: «طاوويس» لبعدها منه.

وقولُ أبي عُثْمان: «ولا تُبالي أَمِنْ فَعَلٍ كان أم «فَعِلَ» أم «فَعَلَ» إذا مثَّلته، وإن كان «فَعَلَ» لا يَتَعَدَّى»، يَدُلُّ على أنَّ التَّمْثِيلَ لِلإِثْيَاضِ في الصَّنعة غيرَ مَكْرُوهٍ ولا مُحْظُورٍ؛ وإنما المحْظُورُ من ذلك أنَّ تُبْنِيَ مثلاً تريدُ استعمالَه في نَثَرٍ أو نَظْمٍ، فحينئذٍ لا يجوزُ أن يكون ذلك المَثالُ إلَّا مَقْيِسا على أحدِ أَمثَلَتِهِم المَطْرَدَةِ المشهورة.

* * *

[لا يهمز نحو «يسر، ويمن»]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «فعل» من الياء التي هي فاء لم تهمز الياء، وذلك قولهم: «يسر، ويمن». وقال أبو علي: «يسر، ومِن»، والأول أشبه؛ لأن الصّمة في الياء أخفّ منها في الواو.

قال أبو الفتح: إذا ثبت أنّ الواو المضمومة بمنزلة الواوين فينبغي أن تكون الياء المضمومة بمنزلة اجتماع الواو والياء، وهذا لم نرهم همزوه، ألا تراهم قالوا: «وَيْلٌ، ووَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْبٌ» فلم يهمزوا شيئا من ذلك؛ لأنّه لم يجتمع فيه واوان. وقالوا فيما سبقت ياؤه: «يَوْمٌ، ويُوْحٌ» في اسم الشمس كذا يرويه النّاسك وكذا رأيته بخط أبي العباس محمد بن يزيد رحمه الله بالياء.

وحكى عن ابن الأنباري أنّه قال: هو بالياء؛ وكان يقول فيه: «بِوْحٌ» فردّ عنه غير دفعة فقال: هكذا وجدته في كتابي، والغلط إلى الواحد أسرع منه إلى الجماعة. فلما كانت الياء والواو قد اجتمعتا أولا ولم يجب الهمز بل لم يحز كانت الياء المضمومة أبعد من جواز الهمز فيها وانضاف إلى أنّ الياء ليست في ثقل الواو؛ اختلاف الحرفين في: «يَوْمٌ، وويل» وعدم التضعيف المكروه في أول الكلمة فلم يحز الهمز.

* * *

[إذا اجتمعت واوان في أول كلمة همزت أولاها]

قال أبو عثمان: وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بُدّ من همز الأولى منهما، وذلك أنك لو بنيت مثل «كوكبٍ، أو كَوْنٍ» من «وَعَدٍ، ووَزَنٍ» كنت تقول: «أوَعَدٍ، وأوَزَنٍ» وأصل هذا «وَوَعَدٍ، ووَوَزَنٍ» ولكن التضعيف في أول الكلمة لا يكاد يكون فكروها ترك الواوين لذلك.

* * *

[التضعيف في أول الكلمة قليل]

قال أبو الفتح: اعلم أنّ التضعيف في أول الكلمة عزيز قليل؛ وإنما جاءت منه أحرف معلومة، نحو: «دَدَنٌ وكَوْكَبٌ»، وأكثر ما يجرى بالفصل بين الحرفين نحو: «دَيْدَنٌ، ودَيْدَبُونٌ، ودَوْدَرِيٌّ» فلما قلّ التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها، فمن هنا وجب الهمز في «أوَعَدٍ، وأوَزَنٍ».

ولو جَمَعْتَ «واقداً» لَقُلْتَ: «أواقِد» وأصله: «وَوَاقِد» فهُمَزَتِ الْأُولَى؛ لِاجْتِمَاعِ
الواوين، ومثله قَوْلُ الشاعر:

صَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي^(١)

فَالْأَوَاقِي جَمْعُ «وَاقِيَةٍ»، وَأَصْلُهَا «وَوَاقٍ» فَهُمَزَتِ الْأُولَى، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا «بَأَوْعَدٍ»
وَأَوْزَنَ هَذِينَ لَصَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ «فَوَعَلَ» بِمَنْزِلَةِ «كَوَثَرٍ».

* * *

[إِنْ كَانَتْ ثَانِيَةِ الْوَائِينَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مَدَّةً جَازَ هَمْزُ الْأُولَى وَعَدِمَ هَمْزُهَا]

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ: فَإِنْ كَانَتْ الْوَائِي الثَّانِيَةُ مَدَّةً كُنْتُ فِي الْأُولَى بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ هَمْزَتِ
الْأُولَى وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَهْمِزْ، نَحْوُ: «فَوَعَلَ» مِنْ «وَعَدَ» تَقُولُ: «وَوُعَدَ» وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا
وَوَرَىٰ عَنْهُمَا مِنْ سَوءٍ آتِيَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، وَإِنْ شِئْتَ هَمْزَتَ، وَلَيْسَ الْهَمْزُ مِنْ أَجْلِ
اجْتِمَاعِ الْوَائِينَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ إِلَّا الْهَمْزُ، وَلَكِنْ لُضْمَةُ الْوَائِي
يَجُوزُ الْهَمْزُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وَالْأَصْلُ
عِنْدَنَا «وَوَقَّتْ» لِأَنَّهُ «فَعَلَّتْ» مِنَ الْوَقْتُ، وَلَكِنَّهَا أُلْزِمَتْ الْهَمْزُ لِانْتِصَامِهَا، وَلَوْ كَانَتْ فِي
غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ تَرَكُّ الْهَمْزِ جَائِزًا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مَدَّةً»، يَعْنِي أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً قَبْلَهَا ضَمَّةً
وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَلْفٍ أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ أَلِفٍ.
فَالْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلِفِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي «وَاعَدَ: وَوَعِدَ».

وَالَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْقَلِبَةِ نَحْوُ بَنَائِكَ مِنْ «وَعَدَ» مِثْلَ «حَوَقَلَ، وَيَبْطِرُ: أَوْعَدَ وَوَيَعَدُ»
تَهْمِزُ الْأُولَى فِي «أَوْعَدَ» لِاجْتِمَاعِ الْوَائِينَ وَتَقْرِئُهَا فِي «وَيَعَدُ» لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ وَائِيَانِ.

(١) الْأَوَاقِي جَمْعُ وَاقِيَةٍ، وَالْوَاقِيَةُ: مَا وَقِيَتْ بِهِ شَيْءٌ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ ضَرَبْتُ صَدْرَهَا مُتَعَجِّبَةً مِنْ نَجَاتِي
مَعَ مَا لَقِيتُ مِنَ الْحُرُوبِ وَالْأَسْرِ.

وَالْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِلْمَهْلِلِ بْنِ رَبِيعَةَ فَي: (خزانة الأدب ١٦٥/٢)، وَالدَّرَرُ ٢٢/٣،
وَسَمَطُ اللَّالِي ١١١، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٤٠١/١٥ «وَقِي»، وَالْمَقَاصِدُ النَحْوِيَّةُ ٢١١/٤، وَالْمَقْتَضِبُ
٢١٤/٤.

وَبَلَا نِسْبَةٍ فَي: (رصف المباني ١٧٧، وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٨٠٠/٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ
٤٤٨/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٣٧٠/٢، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ١٤٦، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٥١٧،
وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠/١٠، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٧٣/١).

فإن بَنِيَتَ الفِعْلَ للمفعول قُلْتَ فيهما جميعا: «وَوَعِدَ» فَجَرَيَا مَجْرَى فُعِلَ من فاعِلٍ من «وَعَدْتَ» إذا قُلْتَ: «وَوَعِدَ» كما جرى «حُوْقِلَ وَبُوْطِرَ» مجرى «قُوْتِلَ، وَشُوْئِمَ»؛ لأنهما محمولان على «فاعلٍ» لانضمام ما قَبْلَ الواوِ وسُكُونُها.

فإذا اجتمعَتِ الواوِ هكذا لم يَجِبْ قلبُ الأولى لاجتماعِهما؛ لأن الثانيةَ مَدَّةٌ؛ فَجَرَتْ مَجْرَى أَلِفٍ وَاَعَدَ؛ فكما لا يجوزُ هَمْزُها؛ في «وَاَعَدَ» كذلك لم يَجِبْ هَمْزُها في «وَوَعِدَ» ولكنْ إن شئتَ هَمْزَتَها لأنها مضمومة.

فأما إن كانت الواوُ الثانية من أصلِ الكلمةِ هَمَزَتِ الأولى لا محالة.

ألا ترى إلى قولهم: «الأولى» في تأنيث «أَوَّلَ»، ألزموه الهمز، لأنَّ الواوَ الثانيةَ عينُ الفعلِ بمنزلةِ الصَّادِ مِنْ «القُصْوَى» والنُّونِ مِنْ «الدُّنْيَا» وليستْ منقلبة عن أَلِفٍ.

وتقول: إنَّ الواوَ الثانيةَ في «وورى» إنما هي منقلبة عن أَلِفٍ «وارى» فلم يَجِبْ هَمْزِ الأولى؛ لأن الثانيةَ غيرُ لازمة.

ألا ترى أنك إذا بَنِيَتَ الفعلَ للفاعلِ الذى هو الأصلُ قُلْتَ: «وارى» فزالَتِ الثانيةُ؛ وإن شئتَ هَمَزْتَ لانضمامِ الواوِ.

وقوله في «أُقَتَّتْ»: «ولكنَّها أُلْزِمَتِ الهمزُ لانضمامِها»، ليس يعنى به أن الضَّمَّ موجبٌ للهمزِ، بل يُريدُ أنه مُجَوِّزٌ للهمزِ؛ لأنه قد بين هذا فى أوْلِ الفصل، فيقول: إنها أُلْزِمَتِ الهمزُ لانضمامِها فى أكثرِ الأمرِ وإن كان تركُ الهمزِ جائزا كما يجوزُ أشياء كثيرةٌ فى القياس وإن يَرِدُ بها الاستعمالُ؛ على أنَّ أبا عمرو قد قرأ «وُقَّتَتْ» بلا هَمْزٍ.

* * *

[قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها]

قال أبو عثمان: واعلم أن الياء إذا كانت فاءً فمجرها مَجْرَى سائرِ الحروفِ إلَّا فى أشياء ساذِكُرها لك إن شاء الله؛ تقول فى «مُفْعِلٍ» من «يَسَسَ» «مُوَسَّسَ» فَبَدَلُ الياءِ واوًا لانضمامِ ما قبلها، ومثلُ ذلك «مُوَقِّنَ» و«مُوَسِّرَ» لأنهما من «أيسَرَ» وأيقِنَ» فَعَلْتَ ذلك بالياء حين انضمَّ ما قبلها كما أبْدَلْتَ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قَبْلَها فى «مِيزانٍ» ومِيقَاتٍ» فهذا سَبِيلُ الياءِ هنا، ولها عِلَّةٌ خاصةٌ ستذكرُ إن شاء الله.

قال أبو الفتح: لما كان بينَ الياءِ والواوِ مِنَ الاشتراكِ والتَّقَارُبِ ما لا خفاءَ به، ثُمَّ

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ الَّتِي قَبْلَ هَذَا مَا يَجْرِي عَلَى الْوَاوِ مِنَ الْحَذْفِ وَالتَّغْيِيرِ، أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ حَالَ الْيَاءِ وَيُمَيِّزَهَا مِنَ الْوَاوِ فِي كَثْرَةِ اغْتِلَالِهَا أَوْ لَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ حُكْمِهَا، وَاعْلَمْ أَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى بِهِ تَمَّا ذَكَرَهُ وَتَمَّا سَيَأْتِي بِهِ لَتَمْتَازِ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا فِيمَا يُشَارِكُهَا؛ فِيهِ وَتَتَخَلَّصُ مِنْهَا؛ وَإِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَأَوْأَ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا سَكَتَتْ ضَعُفَتْ فَقَوِيَتْ الضَّمَّةُ قَبْلُهَا عَلَى قَلْبِهَا كَمَا انْقَلَبَتْ فِي «مِيزَانِ» الْوَاوِ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلُهَا وَضَعْفِهَا بِالسُّكُونِ. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا تَحَرَّكَتْ جَرَتْ عَلَى أَصْلِهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «مُيَيَّنٌ» فَتَبْتُ يَاءً، وَكَذَلِكَ «حِوَلٌ، وَطَوَلٌ» صَحَّتِ الْوَاوُ وَإِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْحَرْفِ تُقَوِّيه وَالسُّكُونُ يُضْعِفُهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «عَنْبَرٌ، وَشَنْبَاءٌ» فَتَقْلِبُ النُّونَ مِيمًا فِي اللَّفْظِ لَوْ قَوَّعَهَا سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ فَإِذَا تَحَرَّكَتْ صَحَّتْ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «عَنْبٌ، وَشَنْبٌ».

* * *

[لَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ «يَفْعُولٍ» مِنْ وَعْدٍ «وَيْئُسٍ» لَمْ يَغْيَرْ]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَلَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ «يَعْسُوبٍ» مِنْ «وَعْدٍ» لَقُلْتَ: «يَوْعُودٌ» وَكَذَلِكَ مِنْ «يَيْئُسٍ»: لَا تُغْيَرُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِجْ أَمْرٌ يُغْيَرُ بِهِ. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يَقُولُ: لَمْ يَجْتَمِعْ فِي أَوَّلِ «يَوْعُودٍ» وَلَا «يَيْئُسٍ» وَإِذَا فَتْهَمَزَ الْأَوَّلَى كَمَا تَهْمَزُ الْأَوَّلَى مِنَ الْوَاوَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا أَوَّلًا.

* * *

[مَاذَا تَصْنَعُ لَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ «فَعْلُولٍ» مِنْهُمَا]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَلَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ «عُصْفُورٍ» لَقُلْتَ: «وُعْدُودٌ» إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ الْوَاوِ الْأَوَّلَى لِانْضِمَامِهَا.

وَلَوْ بَنَيْتَهَا مِنْ «يَيْئُسٍ» لَقُلْتَ: «يُؤْسُوسٌ» فَضُمَّتِ الْيَاءُ وَأَسْكَتِ الْهَمْزَةُ حَتَّى يَكُونَ الْوِزْنُ وَاحِدًا، فَمَا سَأَلْتُ عَنْهُ فَعَلَى هَذَا مَجْرَاهُ فَأَجْرُهُ عَلَى مَا أَجْرَتُهُ الْعَرَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي جَوَازِ هَمْزَةِ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ فَلِذَلِكَ جَازَ فِي «وَعْدُودٍ: أَعْدُودٌ» وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَهْمَزَ الْيَاءُ فِي «يُؤْسُوسٍ» لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِي الْيَاءِ أَخْفَى مِنْهَا فِي الْوَاوِ.

* * *

[بناء «افتعل» وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء]

قال أبو عثمان: واعلم أن «افتعلَ، ومُفتَعِلًا» وكل ما تصرف منه إذا بنيت له فاؤه واو أو ياء فأكثر العرب وهى اللغة المشهورة الشائعة يُبدلون مكان الواو والياء تاء، ثم يُدغمونها فى التاء التى بعدها، وذلك قولهم: «اتزن، ويتزن، فهو متزن».

وكذلك الياء، تقول: «اتأس» فهو «متأس» و«يتأس» وكذلك جميع هذا لو بنيت من «وجل، ووَضُوْءٌ» لقلت: «اتجل، واتصأ».

وإنما فعلوا هذا بالواو والياء فى هذا من قبل أنهم لو تركوها على أصولهما تبع ما قبلهما وكنت تقول: «ياتأس، وباتزن، وموتزن، وموتئس».

وتقول إذا أمرت: «ايتئس، وايتزن» فكان ذلك يثقل عليهم؛ لأن الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف، والحركات فيهما مستقلة - وسنين ذلك إن شاء الله - فأبدلوا مكانهما حرفا أجلد منهما مخرجهُ من مخرج الذى بعده ليثبت على هيئة واحدة فى جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخف عليهم من أن يتبع ما قبلهما.

قال أبو الفتح: يقول: لما كان تركهم الياء والواو فى «افتعل» غير مدغمين يلزمهم قلبهما تارة كذا وتارة كذا؛ أرادوا إبدالهما حرفا أقوى منهما يؤمن انقلابه فقلبا إلى لفظ ما بعدها وهو التاء فلذلك قالوا: «اتزن، واتأس».

ومعنى قوله: «إن الواو والياء ليستا كسائر الحروف»؛ لأنك لو قلت: فى قافية «خير» وفى قافية «شر» لم يجوز لمكان الياء فى «خير» وذلك أن الواو والياء أختان للألف ومشبّهتان بها لما فيهما من المد؛ ولذلك جعلوهما أزدافاً قبل حرف الروى، نحو قول قطري بن الفجاءة:

من الخفّرات^(١) البيض لم أر مثلها شفاءً لذى داءٍ ولا لسقيم
وكذلك قول امرئ القيس:

قد أشهد الغارة الشّعواء تحملينى جرداء معروقة اللّحين سرحوب^(٢)

(١) الخفّرات جمع خفرة، وهو شدة الحياء.

(٢) الغارة الشعواء: وصف الغارة إذا انتشرت. فرس جرداء: سبق الخيل. اللحيان: العظمان الذان فيهما الأسنان. معروقة: القليلة لحمها. السرحوب: الخيل الطويل الحسن الجسم.

فالياء في «سقيم» والواو في «سُرحوب» مشبّهتان بالألف في نحو قوله:

تَهْوَى كَجَنْدِلَةِ الْمَنْجَنِيْقِ يُسْرَ مَيَّ بِهَا السُّورُ يَوْمَ الْقِتَالِ
وهذا كله أُرْدَافٌ؛ ومعنى أُرْدَافٍ أَنْ الصَّوْتُ يَمْتَدُّ بِهَا قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا
كَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَتَرَنَّمُوا فِي أَوَاخِرِ الْآيَاتِ بِامْتِدَادِ الصَّوْتِ جَاءُوا بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ
وَالْوَاوِ أَيْضًا قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ لِيَمْتَدَّ بِهَا الصَّوْتُ كَمَا وَصَلُوا بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ بَعْدَ
حَرْفِ الرَّوْيِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذَكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلِي

وقوله:

سُقِيَتِ الْغَيْثَ أَتَيْتُهَا الْخِيَامُـ^(١)

وقوله:

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

وَأَصْلُ الرَّدْفِ: لِلأَلْفِ، وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ مَشَبَّهَتَانِ بِهَا.

يَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ لَا تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِّ؛ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ تَخْرُجَانِ مِنَ الْمَدِّ بِأَنْ تَحَرَّكَ، أَوْ

=والبيت من البسيط، في: (ديوانه ٢٢٥)، وسر صناعة الإعراب ٢١، وشرح شواهد الإيضاح (٤٩٧). ولامرئ القيس أو عمران بن إبراهيم الأنصاري في: (شرح شواهد المغنى ٤٩٦/٢). ولإبراهيم بن عمران في: (لسان العرب ٦٨٦/١ «قصب»).

وبلا نسبة في: (الجنى الدانى ٢٥٨، وخزانة الأدب ١٠٥/٦، ٢٥٣/١١، ولسان العرب ٢٤٥/١٠ «عرق»، ومغنى اللبيب ١٧٤).

(١) عجز لجريز، وهو مطلع قصيدة له، وصدرة:

..... متى كان الخيام بذى طلوح

والبيت من الوافر، وهو لجريز في: (ديوانه ٢٧٨، والأغاني ١٧٩/٢، وجمهرة اللغة ٥٥٠، والجنى الدانى ١٧٤، وخزانة الأدب ١٢١/٩، ٧٨٥/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦١٧، وشرح المفصل ٧٨/٩، والكتاب ٢٠٦/٤، ومعجم ما استعجم ٨٩٣، والمقاصد النحوية ٤٦٩/٢).

وبلا نسبة في: (جواهر الأدب ١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٤٧٩/١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠٣، ٥٠٢، وشرح الأشموني ٧٦٢/٣، ولسان العرب ٣٤٩ «روى»، ٢٠٩/١٥ «قوا»، ومغنى اللبيب ٣٦٨/٢).

تكون قبل كل واحدة منهما حركة من غير جنسها.

وهذا باب يطولُ وسأستقصيه في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن إن شاء الله.

فلهذا وغيره ما قال أبو عثمان: إن الياء والواو ليستا كسائر الحروف.

وقوله: «والحركات مستقلة فيهما» إنما استقلت الحركات فيهما لأنهما مُشبهان للألف والألف لا تتحرك أبداً، فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبداً وجازت فيهما الحركة جازت على مشقة ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة ولم تبلغ قوة الألف في اللين فتمتنع الحركة فيهما أصلاً.

ألا ترى أنك تقول في جمع «قَصْعَةٍ، وَجَفْنَةٍ: قَصَعَاتٌ، وَجَفَنَاتٌ» فتحرّك العين، ولا تقول في «بَيْضَةٍ، وَجَوْزَةٍ» إلا: «بَيْضَاتٌ، وَجَوَزَاتٌ» بالإسكان فهذا ممّا استقلت فيه الحركة فيهما.

* * *

[إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء]

قال أبو عثمان: ومع هذا إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواو، وليس بعدها تاء فقالوا: «أَتَلَجُ يَتَلَجُ، وَأَتَكَا، يُتَكَّى، وهذا أنقى من هذا، وَتَقِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ: «أَوَلَجُ، وَأَوَكَا» لأنهما من «تَوَلَّجْتُ وَتَوَكَّأْتُ، وَأَنْقَى مِنْ وَقَيْتُ، وَتَقِيَّةٌ مِنْ وَقَيْتُ» فهي فعيلة منه ولكنهم أبدلوا التاء مكان الواو فكان ذلك أخفَّ عليهم.

قال أبو الفتح: يقول: إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه المواضع التي لا تاء بعد الواو فيها لضرب من الاستخفاف فيهم - بأن يُبدلوا تاء في باب افتعلت لتُدغم التاء المبدلة في تاء افتعل ويؤمن انقلابها وإتباع ما قبلها من الحركات - أجدر.

* * *

[رأى الخليل أن «تولجا فوعل لا تفعل»]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن قوله:

مُتَّخِذًا مِنْ عِصْوَاتٍ تَوَلَّجًا^(١)

(١) الرجز من أرحوزة لجرير يهجو البغيث المجاشعي. والعضوات: شجر عظام له شوك.

إنما هو «فَوَعَلَ» من «وَلَجْتُ» وليس بـ«تَفَعَّلَ» لأن «تَفَعَّلًا» في الأسماء قليل، و«فَوَعَلَ» كثير، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يُبدلها همزة لئلا تجتمع واوان في أول كلمة فابْدَلِ التاء لكثرة دخولها على الواو في باب «وَلَجَ» حين قالوا: «أَتَلَجَ، ومُتَلَجَ، وهذا أَتَلَجُ من هذا» ولم يُؤخذ هذا إلا عن الثقات.

قال أبو الفتح: يقول: إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاءً في «أَتَلَجَ، ومُتَلَجَ، وهذا أَتَلَجُ من هذا» ولو جاءوا بها لما لزمهم حذف ولا قلب، فإن يُبدلونها تاءً - في حرفٍ من هذا الباب الذي قد اطرَّد فيه القلب، ولو لم تُبدَل فيه تاءً لوجب إبدالها همزة - أجدر، وهو «تَوَلَجَ» لأنه لو لم يُبدلها تاءً للزمه أن يقول: «أَوَلَجَ» لاجتماع واوين.

وقوله: «ولم يُؤخذ هذا إلا عن الثقات» يريد به لم تُؤخذ هذه اللغة إلا عن الثقات.

قال أبو على: لأنَّ العِلَلَ لا يُحتاجُ فيها إلى ذكرِ الثبَّة كما يُحتاج إلى ذلك في الرواية.

* * *

[تَيَقُّور «فَيَعُول» من الوقار]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: ومثُل ذلك قوله:

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيَقُّورِي^(١)

إنما هو «فَيَعُولُ» من الوقار؛ وسألت الأصمعي عن ذلك فقال: كذلك قولُ الأشياخ، وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول التاء عليها.

قال أبو الفتح: أصلُ «تَيَقُّور» على هذا: «وَيَقُّورُ» فأبدل الواو تاءً كما قالوا: «تَقِيَّة» والأصلُ «وَقِيَّة» وتَقَاةٌ وأصلُها «وَقَاة» وأشباه ذلك.

قال أبو على: معناه فإن يكن أمسى البلى وقارى.

ويريد أنهم أدخلوا «اتَّزَنَ» على «اتَّزَنَ» فجعلوا الياء محمولةً على حُكْمِ الواو في هذا الباب لا في باب «تَقِيَّة» وتُجَاهٍ، وتَوَلَجَ؛ لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المُنْفَرِدة من تاء افتعل تاءً وهي فاء، إنما فعلوا ذلك وهي لام نحو: «كَيْتَ، وذَيْتَ، وثِنْتان».

وأصل قلبُ الفاء تاءً؛ إنما هو للواو ثم دخلتِ الياءُ عليها ألا ترى أنَّك لا تجد في باب «تَقِيَّةٌ، وتجاهٍ» شيئاً من الياء.

يقول: فلما كانت الياءُ تدخل على الواو كثيراً، وتماثل الواوُ إليها - نحو: «أَغْرِيْتُ، ومُغْرِيَاتٌ» وغيرهما - أمالوا الياء إلى حكم الواو في باب «اتَّزَنَ واتَّاسَ» لَضَرْبٍ من التعادل.

وإنما قلبتِ الواوُ تاءً في هذا كُلِّه لقُرْبٍ مخرجها من مخرجها، ثُمَّ لَمَّا أرادوه من الإدغام المأمون معه أن يتَّبَعَ الحرفُ ما قبله.

* * *

[بعضهم لا يبدل فاء «افعل» وما تصرف منه

تاء إذا كانت واو أو ياء]

قال أبو عثمان: وبعضُ العرب من أهل الحجاز مَن يُوْتَقُّ بعريته لا يُبَدِّل الواو، والياء تاءً في هذا الباب ويجعلهما تابعين لما قبلهما كما ذكرتُ لك، يقولون: «مُوتِرٌ، ومُوتِسٌ، ويَاتِرٌ، ويَاتِسٌ، واتِرٌ، وإذا أمرتْ» ولم يَتَكَبَّ ما تنكب الأولون، والأولى أكثر وأقْبَسُ.

قال أبو الفتح: أهل هذه اللُّغة على قَلَّتْها جروا على أصل الباب ولم يَبْدِلوا الفاء تاءً وذلك أنهم لَمَّا رأوا الواو والياء إذا كانتا فاعين في غير هذا الموقع قد تَبَّعان ما قبلهما أتبعوهما هنا؛ ألا تراهم يقولون: «إِيْحَلْ، وإِيْحَلْ؛ وهو ياجِلْ، وياحل» فلما فعلوا هذا في غير هذا الموضع، كذلك فعلوه ها هنا أيضاً.

* * *

[إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

قال أبو عثمان: واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب مَن يُبَدِّل مكانها الهمزة ويكون ذلك مُطَرِّداً فيها فيقولون في «وِسَادَة: إِسَادَة» وفي «وعاء: إعاء» وفي «الوفادة: إفادة».

وزعم سيبويه أنه سمعهم ينشدون:

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ^(١)

ويروى:

أَمَّا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا

ويقولون: «إِشَاحٌ فِي إِشَاحٍ، وَلَا يَهْمَزُونَهَا مَكْسُورَةً إِذَا كَانَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ؛ لَا يَقُولُونَ فِي «طَوِيلٍ، وَعَوِيلٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَاوِ».

قال أبو الفتح: إِذَا كَانَ قَدْ صَحَّ أَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُومَةَ إِنَّمَا هُمَزَتْ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْوَاوِينَ وَجَرَتْ الضَّمَّةُ فِيهَا بِمَجْرَى الْوَاوِ، فَالْوَاوُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَشَبَّهَةً بِاجْتِمَاعِ وَاوٍ وَيَاءٍ نَحْوُ: «وَيْحٍ، وَوَيْلٍ، وَيَوْمٍ، وَيُوحٍ».

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ أَلَّا تَهْمَزَ كَمَا لَا يَجِبُ الْهَمْزُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ نَحْوُ «وَيْحٍ، وَوَيْلٍ» وَلَكِنَّ الْمَكْسُورَةَ فِي هَذَا مَحْمُولَةٌ عَلَى حُكْمِ الْمَضْمُومَةِ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مُسْتَقْبَلَةٌ فِي الْوَاوِ كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ فِيهَا كَذَلِكَ، فَمِنْ هُنَا لَمْ يَطْرُدِ الْهَمْزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ اطْرَادَهُ فِي الْمَضْمُومَةِ.

وَلَمْ يَجْزِ الْهَمْزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَقَعَتْ وَسَطًا كَمَا جَازَ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ نَحْوُ: «ادُّورٌ، وَأَسْوُوقٌ» لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَيْسَتْ فِي ثِقَلِ الْمَضْمُومَةِ وَالْهَمْزُ فِي الطَّرْفِ أَسْوَعُ مِنْهُ فِي الْحَشْوِ.

أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا نَحْوُ: «أَسْوَدَ، وَأَخْضَرَ، وَأَحْمَرَ، وَأَبْيَضَ» وَقَلَّتِهَا زَائِدَةٌ حَشْوًا فِي نَحْوِ: «شَمَّالٍ، وَشَامِلٍ».

وَكَذَلِكَ هِيَ فِي بَابِ «حُمَرَاءَ، وَصَفَرَاءَ، وَعُشْرَاءَ، وَرُحَضَاءَ» كَثِيرَةٌ أَيْضًا لِأَنَّهَا طَرَفٌ وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ زَائِدَةٍ فَإِنَّهَا هِيَ أَيْضًا زَائِدَةٌ، فَهَذَا مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ أَكْثَرُ مَا نَجَى فِي الْأَطْرَافِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ هَمْزُهَا مَكْسُورَةً غَيْرَ أَوَّلٍ عَلَى وَجْهِهِ.

(١) قائل البيت ابن مقبل، وهو تميم بن أبي مقبل، من بني عجلان، وكان يعين واحدة. واستلوت: لوت. والوفادة: الوفود على السلطان. والجبابير جمع جبار، ويقصد به الملك. ومعنى البيت: نفذ على السلطان فمرة نال من خيريه، ومرة نرجع خائبين.

والبيت من البسيط، وهو لابن مقبل في: (ديوانه ٣٩٨)، والأشباه والنظائر ٢٨٣/٣، وتذكرة النحاة ٣٢٩، وشرح أبيات سيبويه ٤٢١/٢، والكتاب ٣٣٢/٤.

وبلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ١٠٢/١، وشرح المفصل ١٤/١٠).

وأجاز أبو إسحاق في قولهم: «مصائب» أن تكون الهمزة بدلا من الواو المقدرة في مصابوب، وخالف النحويين أجمعين في أن «مصائب» من الشاذ، وقال: ليس كما ذهبوا إليه، بل الهمزة في «مصائب» بدل من الواو في «مصابوب».

ورد عليه أبو علي ذلك، وقال: إن الواو المكسورة لم تهَمْز غير أول في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه؛ وإذا كان همزها وهي أول غير مطرد فهمزها حشوا خطأ. والقول عندى كما ذهب إليه أبو علي.

وقرأ سعيد بن جبيرة: «ثم استخرجها من إعاء أخيه».

وسألت أبا علي وقت القراءة فقلت: هلا أجزت أن يكون قولهم: «إشاح، ووشاح» لغتين؛ لا أن الهمزة بدل من الواو كما تقول: «أكدت العهد ووكدته»؟

فقال: إجماعهم على «موشح» بلا همز دلالة على أن الواو هي الأصل ولم نرهم اجتمعوا في موضع من «وكدت» على الواو فنحكم بأن الهمزة فيها بدل من الواو، وهذا صحيح.

ويدل عليه أنهم قد قالوا: «التوكيد، والتأكيد» فهمزهم «التأكيد» يدل على أن الهمزة أصل غير مُبدلة؛ إذ لم نرهم أبدلوا الواو الساكنة همزة.

فأما قولهم: «إجاح، ووجاح» في الستر، فكل واحد منهما أصل وليست الهمزة بدلا من الواو عندى، يدل على ذلك قولهم في معناه: «أجاح، ووجاح»، فقولهم: «أجاح» بالفتح، يدل على أن الهمزة أصل غير منقلبة؛ لأنها مفتوحة.

والواو المفتوحة لا تهَمْز، وليس لك أن تقيس على «أحد، وأناة» لقلّة ذلك.

* * *

[الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا]

قال أبو عثمان: فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أن يشذ الشيء فيجىء على غير القياس.

قالوا: «امرأة أناة، وهي وناة من الوئى».

وقالوا «أحد، فى وحِد» وهذا شاذ نادر ليس لما يتخذ أصلا وإنما يحفظ نادرا فاعرف ذلك إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إذا كانت الواو المكسورة مع ثقل الكسرة غير مطَّردٍ فيها الهمزُ فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب ألا تُهمزَ فمن هنا كان شاذًّا.

وحكى لى بعضُ أصحابنا، أراه عن أبي عليٍّ ولم أسمع منه: أن الهمزة فى قولك: «ما جاءنى أحدٌ» غيرُ مُبدَلةٍ من واوٍ وهى أصلٌ ولست كالتى فى قولك: «أحدَ عشرَ» ونحوه.

قال: لأنَّ معناه «واحدٌ وعشرةٌ» فالهمزةُ فيه بدلٌ من واوٍ.

قال: وقولهم: «ما جاءنى من أحدٍ» ليس معناه «ما جاءنى من واحدٍ فى شىء»؛ إنما هذا لئفى الجنس أجمع، و«أحدٌ» هاهنا واقعٌ على الجماعة، وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة، وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ فى قولهم: «ما قام أحدٌ» بدلا من الواو؛ لأنَّ معناه «ما قام واحدٌ من ذوى العلم فما فوقه».

* * *

باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين من الفعل

قال أبو عثمان: اعلم أن الأفعال منها ما تُعَلُّ وَيُسَكَّنُ موضعُ العين وتحوّل حركته وتزال عن أصله؛ كلُّ هذا يُفَعَّلُ به، وسأبين ذلك إن شاء الله.

اعلم أن «فَعَّلْتُ، وفَعَّلْتُ، وفَعَّلْتُ» منها معتلاتٌ كما تَعْتَلُ «يَاءُ يرمى، وواو يغزرو»، فإذا اعتلَّتْ هذه الحروفُ جُعِلَتْ الحركةُ التي كانت في العين محوَّلةً على الفاء ولم يُقَرَّوْا حركة الأصل حيثُ اعتلَّتْ العينُ كما أن «يُفَعَّلُ» من «غزوتُ» لا تكون حركة عينه إلا من الواو.

وكما أن «يُفَعَّلُ» من «رَمَيْتُ» لا تكون حركة عينه إلا من الياء، وهذه الأحرف حيثُ اعتلَّتْ جعلت حركتهن على ما قبلهن؛ ألا ترى أن «خِفْتُ، وهَبْتُ: فَعِلْتُ» فألقوا الحركة على الفاء وذهبت حركة الفاء.

* * *

[نجىء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

قال أبو الفتح: اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب: «فَعَّلْتُ، وفَعَّلْتُ، وفَعَّلْتُ» كما أن الصحيح كذلك، فـ«فَعَّلْتُ، وفَعَّلْتُ» يجيئان فيما عينه واوٌ وياءٌ جميعاً، فـ«فَعَّلْتُ» من الواو والياء نحو «قُلْتُ، وبِعْتُ» و«فَعَّلْتُ» منهما: «خِفْتُ، وهَبْتُ».

فأما «فَعَّلْتُ» فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو «طُلْتُ فأنا طويلٌ».

وسأدُلُّ وأبرهن على كلِّ دعوى من هذه في موضعها إن شاء الله.

فأصلُ «قُلْتُ، وبِعْتُ: قَوْلْتُ، وبَيْعْتُ»، فنَقِلْتُ «قَوْلْتُ» إلى «قَوْلْتُ» لأنَّ الضمَّة من الواو، ونَقِلْتُ «بَيْعْتُ» إلى «بَيْعْتُ» لأنَّ الكسرة من الياء، ثم قُلِبَتِ العينُ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفاً في التقدير، وبعدها لامُ الفعل ساكنةٌ لاتصالها بالضمير، أعنى التاء، فسَقَطَتِ العينُ، فنَقِلْتُ حركتها المجتبئة لها إلى الفاء قبلها فصارت «قُلْتُ، وبِعْتُ».

فإن قيل: وَلَمْ نُقِلْتُ «قُلْتُ» إِلَى «فَعَلْتُ» وَ«بَعْتُ» إِلَى «فَعِلْتُ»؟.

قيل: لأنهم أرادوا أن يُغَيِّرُوا حركة الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمرة للتَّصَرُّفِ؛ ألا ترى أنَّ «ليس» لمّا لم يريدوا فيها التَّصَرُّفَ لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: «لست».

فلما كانت القافُ في «قُلْتُ» مضمومةً، والباءُ في «بَعْتُ» مكسورةً بعد ما كانتا مفتوحتين في «قال، وباع» ذلك ذلك على أنَّ الفعل مُتَصَرِّفٌ وأنه قد حَدَثَ فيه لأجلِ التَّصَرُّفِ حَدَثٌ مّا، وأنه ليس كالحروف التي تلزَمُ ضرباً واحداً من الحكم كـ«لَيْتَ» ولا كـ«لَيْسَ» الذي ليس مُتَصَرِّفاً.

ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: «قُلْتُ، وَبَعْتُ» لجرى مجرى «لَسْتُ» ولم تكن ثمّ حركة غريبة تدلُّ على العين المحذوفة وأنَّ الفعل مُتَصَرِّفٌ، ونُقِلْتُ «قُلْتُ» إِلَى «فَعَلْتُ»؛ لأنَّ الضمّة من الواو؛ وَ«بَعْتُ» إِلَى «فَعِلْتُ» لأنَّ الكسرة من الياء.

فأما «خِفْتُ، وَهَبْتُ، وَطُلْتُ» فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوها إلى شيء؛ لأنَّ حركة العين في أصلِ تركيب الفعل جاءت مخالفةً لحركة الفاء؛ لأنَّ أصل «خِفْتُ: خَوْفْتُ» وأصل «هَبْتُ: هَبَيْتُ»، وأصل «طُلْتُ: طَوَّلْتُ»، فنُقِلَتِ الضمّة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل.

وتشبيهُ أبي عثمان «قُلْتُ، وَبَعْتُ» بـ«يَعْزُو، وَيَرْمِي» صحيح؛ لأنَّ محلَّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام؛ فلما اعتلّت العينُ في «يَعْزُو» بأن قصّرتها على الضمِّ وأغلّتها في «يَرْمِي» بأن قصّرتها على الكسر ومنعتهما ما كان جائزاً في غيرهما من تعاقب الكسر والضمِّ نحو «يُضْرَبُ، وَيُقْتَلُ، وَيَعْكِفُ، وَيَعْكُفُ، وَيَعْرِشُ، وَيَعْرِشُ»، كذلك أعلّلت الفاء في «قُلْتُ، وَبَعْتُ» بأن غيّرت الفتحة التي لهما في أصلِ البناء وقصّرت «قُلْتُ» على الضمِّ، كما قصّرت «يَعْزُو» على الضمِّ و«بَعْتُ» على الكسر، كما قصّرت «يَرْمِي» على الكسر لمشابهة الفاءِ العينَ فيما أريتك.

* * *

[أصل قلت: «فعلت»]

قال أبو عثمان: وأما «قُلْتُ، فاصلها، فَعَلْتُ» محوالةً إلى «فَعَلْتُ» من «فَعِلْتُ» وفعلوا

ذلك ليغيروا حركة الفاء، ولو جعلوها محولةً من «فَعَلْتُ» لكانت الفاء إذا أُلْقِيَتْ عليها حركة العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت «فَعَلْتُ» أولى بها؛ لأن الضمة من الواو.

قال أبو الفتح: يقول: لو لم تُغَيَّر حركة العين لكنت إذا حذفتها وأُلْقِيَتْ حركتها على الفاء وكتلّاهما مفتوحة لم تُغَيَّر حركة الفاء عمّا كانت عليه فيكون ثم تنبيه على حذف العين، وأنّ الفعل متصرفٌ غير جارٍ مجرى «ليس» المشبهة بـ«لَيْت».

* * *

[الدليل على أن أصل قلت: فعلت]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: يَدُلُّك على أن أصله «فَعَلْتُ» قولهم: «قُلْتُ»؛ لأنّه ليس فى الكلام «فَعَلْتُ» مُتَعَدِّيًا.

قال أبو الفتح: وجه استدلال الخليل على أنّ «قُلْتُ»: «فَعَلْتُ»: أنّه لا يخلو من أن يكون «فَعَلْتُ» أو «فَعَلْتُ» أو «فَعَلْتُ» وليس قسم رابع فلا يمكن أن يكون «فَعَلْتُ»؛ لأن «فَعَلْتُ» لا يكون متعدياً، وقد قالوا: «قُلْتُ».

فإن قال قائل: فهلاً جعلت «قُلْتُ»: «فَعَلْتُ»؟

قيل: لو كان كذلك ل قيل: «قُلْتُ» كما قالوا: «خِفْتُ» لما كان «فَعِلْتُ».

وشىء آخر يَدُلُّ على أنّ «قُلْتُ»: «فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ» وهو قولهم فى المضارع «يَقُولُ» و«يَقُولُ: يَفْعَلُ»؛ و«يَفْعَلُ» إنما بابّه «فَعَلَ»، أو «فَعَلَ» دون «فَعِلَ» وقد بَطُلَ أن يكون: «قُلْتُ»: «فَعَلْتُ» لقولهم: «قُلْتُ» فبقى أن يكون «فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ».

وشىء آخر يدلُّ على أنّ «قُلْتُ»: «فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ» وهو قولهم فى اسم الفاعل «قائلٌ» و«قائلٌ: فاعِلٌ»، و«فاعِلٌ» لا يجيىء من «فَعَلَ» إلا شاذاً نحو «حَمَضَ فهو حامِضٌ، وفَرَّه فهو فارةٌ، وخَثَرَ فهو خائرٌ»، وقد قالوا: «حَمَضُ، وخَثَرُ».

فأمّا قولهم: «طَهَّرَتِ المرأةُ فهي طاهرٌ، وعَقَرَتِ فهي عاقِرٌ، وطلَّقَتْ فهي طالقٌ» فليست هذه الأحرف ونحوها جاريةً على الفعل؛ إنما هى بمعنى النسب كما تقول فى «حائِضٍ وطامِثٍ».

ألا تراهم قالوا: «دارِعٌ، ونابِلٌ، وتامِرٌ ولابِنٌ» ولا يقولون: «دَرَعَ، ولا تَمَرَ؛ ولا لَبَنَ» لأنّه ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو بمعنى «ذو كذا».

فلما كان «فاعلٌ» لا يجيء من «فَعَلَ» وإنما يجيء من «فَعِلَ: فعيلٌ» نحو: «ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ، وشَرَفَ فهو شَرِيفٌ» وقد بَطُلَ أن يكون «فَعِلَ» لقولهم: «قُلْتُ» بضم الفاء ولقولهم في «المضارع» يقولُ دونَ «يَقَالُ» فلم يَبْقَ إلا أن يكون «فَعَلْتُ»، وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُحُ كُلُّهُ أن يُحْتَجَّ به في «صُعْتُ، وزُرْتُ، وعُجْتُ» وما كان نحوهنَّ من المتعدّى.

فأما «قُمْتُ، وسُرْتُ، وجُعْتُ» وما كان نحوهنَّ من غير المتعدّى فلا يستمرُّ فيه استدلالُ الخليل؛ لأنَّه لا يقال: «جُعْتُه؛ وقُمْتُه» كما يقال: «صُعْتُه، وزُرْتُه» ولكن قولهم: «جُعْتُ، وقُمْتُ» بضم الفاء وقولهم في المضارع: «يَجُوع، وَيَقُوم» دون «يَجَاع، وَيُقَام» يدلان على أنه ليس بـ«فَعِلْتُ».

وقولهم في اسم الفاعل: «جائع، وقائم»، دون «جَوِيع، وقَوِيم» يدل على أنه ليس بـ«فَعُلْتُ».

فأما «خِفْتُ، وهَبْتُ» فإنهما «فَعِلْتُ» يدلُّ على ذلك قولهم في المضارع: «يَخَاف، وَيَهَابُ» لأنَّ «يَفْعَلُ» إنما يجيء من فعلٍ نحو «شَرِبَ» فهو «يَشْرَبُ» وقد مرَّ ذِكْرُ هذا. ويُدلُّ على أنَّ «خِفْتُ» أيضا «فَعِلْتُ» كسرهم الحاءَ وليس من الياء فتجعله كـ«بَعْتُ» وهو من الواو لقولهم: «الْخَوْفُ، وهو أخوفُ منك» وقولهم: «خَائِفٌ، وهَائِبٌ» لا يدلُّ على أنَّه «فَعُلْتُ» دون «فَعِلْتُ»؛ لأنَّ «فاعِلًا» قد يجيء من «فَعِلَ» كما يجيء من «فَعَلَ» وذلك قولهم: «شَرِبَ فهو شاربٌ، وركِبَ فهو راكبٌ».

ولكن قولهم: «خَائِفٌ، وهَائِبٌ» يدلُّ على أنَّ «خِفْتُ» ليس بـ«فَعُلْتُ» لأنَّه لا يُقال: «فَعُلْتُ فأنا فاعِلٌ» إنما يجيء على «فَعِيلٍ» وقد مرَّ ذكره.

فتأمَّل هذه المواضع، فإنِّي قد استقصيتُ القولَ فيما ولم أرَ أحداً من أصحابنا بَسَطَها هذا البَسْطَ.

* * *

[أصل «طلت: فعلت»]

قال أبو عثمان: وأما «طَلْتُ» فهي «فَعُلْتُ» أصلٌ، فاعتلَّتْ من «فَعُلْتُ» غيرَ محوِّلة. الدَّلِيلُ على ذلك «طَوِيلٌ: وطَوَالٌ»، لأنَّ «فَعُلْتُ» يجيء منه الاسمُ على «فَعِيلٍ، وفُعَالٍ» نحو «ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ، وكرُمَ فهو كَرِيمٌ» وهذا أكثرُ من أن يُؤنَّى عليه.

وقالوا: «سريع وسرّاع، وخفيف وخُفّاف»، فـ«فَعِيلٌ»، و«فَعَالٌ» أُخْتَانِ فِي بَابِ «فَعَلْتُ».

قال أبو الفتح: قوله: «فَاعْتَلْتُ مِنْ «فَعَلْتُ» غَيْرَ مُحَوَّلَةٍ»، يريد أنها لم تكن في الأصل «طَوَّلْتُ»، ثُمَّ نَقِلْتُ إِلَى «طَوَّلْتُ» كما تقول: إِنَّ أَصْلَ «قُمْتُ: قَوْمْتُ»، ثُمَّ حُوِّلَتْ إِلَى «قَوْمْتُ»، بل أَصْلُ «طُلْتُ: طَوَّلْتُ» قال: لأنهم يقولون: «طويل» فجرى ذلك مجرى «كَرَّمْ فهو كريم».

ووجه آخر يُقَوِّى أَنَّ «طُلْتُ: فَعَلْتُ» وذلك أنها نقيضة «قَصُرْتُ» فكما أَنَّ «قَصُرْتُ: فَعَلْتُ» فكذلك «طُلْتُ» لأنهم ممّا يُجْرُونَ الشَّيْءَ مُجْرَى نَقِيضِهِ وذلك قولهم: «فلما تقولنّ» فأدخلوا النون لمكان النفي، ثم قالوا في نقيضه: «كثُر ما تقولنّ» ولا نفى في كثير فأجرى مُجْرَى قَلَّ الذى فيه معنى النفي.

وَمِنْ ذَلِكَ قولهم في الخبر: «كم رجل قام؟» فجرّوا رجلاً؛ لأنهم أجرّوا كم مُجْرَى رُبٍّ؛ «لأنّ» رُبٌّ للتقليل، و«كم» للتكثير.

وقالوا «طويل» كما قالوا: «قصير، وحديث، وقديم، وضعيف، وقوي» فهذا مُطَرِّدٌ فاشٍ في اللغة.

فهذا أيضاً يُقَوِّى أَنَّ «طُلْتُ، فَعَلْتُ» لأنها نقيضة «قَصُرْتُ».

فأما ذِكْرُهُ «خفيف، وخُفّاف» في هذا الموضع؛ فإنما أراد به أَنَّ «فَعِيلًا، وَفَعَالًا» كثيرا ما يصطحبان، ولم يُرد به أَنَّ خفيفا فَعِلُهُ «فَعُلَ» هذا مُحَالٌ؛ ويدلُّ على أَنَّهُ مُحَالٌ، قولهم: «خَفَفْتُ على فلان» يفتح العين وقالوا في المضارع: «يَخِفُّ» هذا «فَعَلَ يَفْعِلُ»، ونظيره «خَفَّ يَخِفُّ».

ولم يأت فيما عينه ولاؤه من مَوْضِعٍ وَاحِدٍ «فَعَلْتُ» إلا حرفان فيما علمتُ وهما «كَبِيتُ فَأَنْتَ لَبِيبٌ» حكاها يونس، قال لى أبو على: قال أبو إسحاق: سألتُ عنها نَعْلَبًا فلم يعرفها، وحكى قطرب «شَرُرْتُ فِي الشَّرِّ».

وإنما تَجَنَّبُوا «فَعَلْتُ» بالضمّ في المضاعف استئقالا للضَمَّةِ مع التضعيف.

فأما «حبذا» فأصلها - لعمري - «حَبَبٌ» إلا أنها لَمَّا لَزِمَتْ الإِدْغَامَ - فلم يظهر تَضْعِيفُهَا - احْتَمَلَتْ لذلك.

٢١٨ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل

وقد قالوا أيضاً: «دُمْتُ فانت تدم دمامة» ولا يجبُ مِنْ حيثُ كان «خَفَ فهو خفيف» نقيضَ «ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ» أن يكونَ «فَعَلَ» كما أن «ثَقُلَ» كذلك؛ لأن هذه مقاييسُ، وقولهم: «خَفَفْتُ أَخِفْتُ مَسْمُوعٌ، والسَّماعُ يُثِثِلُ القياسَ.

فأما «سريعٌ، وسُرْعٌ» فهما لعمري من «فَعَلَ» لأنهم قد قالوا: «سَرْعٌ» وأنشدوا للأعشى:

واستخبري قافلَ الرُّكبانِ وانتظري أوبَ المسافرِ إنْ رَيْتِنا وإنْ سَرَعَا
ويروى: سَرَعَا.

وقوله: فـ«فَعِيلٌ، وفُعَالٌ» أُخْتانِ في باب «فَعَلْتُ» هما لعمري كذلك إلا أنَّ فَعِيلًا «هو الأصل» وإنما يُخْرَجُ به إلى «فُعَالٍ» إذا أُريدَ المبالغةُ «وطَوَالَ وعُرَاضٌ» أشدُّ مبالغة من «طَوِيلٌ، وعَرِيضٌ»، و«فَعِيلٌ، وفُعَالٌ» كلاهما من أبنية المبالغة، فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَّفُوا العينَ فقالوا: «كُرَّامٌ، وحُسَّانٌ، ووُضَّاءٌ» وهم يريدون «كريمًا، وحَسَنًا، ووضيئًا».

قال الشاعر:

دارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لها يا ظبية عَطُلاً حُسَّانةً الجيد^(١)

وربما بَنَوْهُ على فُعَالٍ مضعَّفِ العينِ وألحقوه الهاءَ للمبالغة، قالوا: «رَجُلٌ كُرَّامةٌ، ولُؤامةٌ» في الكريم، واللَّيِّم، كما قالوا «مِحْدَامَةٌ» للمقطوع «ومِطْرَابَةٌ» للكثير الطَّرَب «ومِعْرَابَةٌ» للكثير التعرُّب «ورَجُلٌ عَذَّالَةٌ» إذا أَكْثَرَ العَذْلَ، قال تَابُطُ شَرًّا:

يا من لَعَذَّالَةٍ خَذَّالَةٍ أَشْبِ حَرَقَ باللُّومِ جِلْدِي أَى تَحْرَاقِ^(٢)

فوصفهم المذكر بما فيه هاءُ التأنيتِ إنما هو لشدة المبالغة، وهم إذا أرادوا شدة المبالغة في الكلمة مِمَّا يُخْرِجُونَهَا عن أصلها.

(١) البيت من قصيدة للشماخ يهجو الربيع بن علباء السلمي. ظبية: الفتاة الشابة. العطل الحسانة: التي لا حلى عليها الكثيرة الحسن.

والبيت من البسيط، وهو للشماخ في: (ديوانه ١١٢)، وإصلاح المنطق ١٠٨، وشرح شواهد الإيضاح ٥٨٧، وشرح المفصل ٦٦/٥، ولسان العرب ١٦٠/١٢ «حم»، ١١٥/١٣ «حسن». وبلا نسبة في: (الخصائص ٢٦٩/٣).

(٢) تَابُطُ شَرًّا: هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان. من اللصوص الفُتاكين وهو شاعر جاهلي جيد. توفي سنة ٥٣٠.

ألا ترى أن أصل الأفعال أن تتصرف، وقد منعوا «نعم»، و«نفس»، و«جذا»، وفعل «التعجب» التصرف لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي أموه والتحو الذي قصدوه، وهذا الباب واسع.

فلهذا كان «فعليل» هو الأصل، و «فعال» مُدخل عليه؛ لأنه أشدّ مبالغة منه.

* * *

[تعدية «طلته من طاولته، فطلته» يدل على أنه محول]

قال أبو عثمان: وأما «طاولني فطلته» فهي محولة كما حوّلت «قلت»، وفاعلها طائل لا يُقال فيه: «طويل»، كما أن «قائلا» لا يُقال فيه: «قويل»، ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات.

قال أبو الفتح: يقول: تعدية في قولهم: «طلته» يدل على أنه ليس بـ «فعل» لأن «فعل» لا يتعدى، وكذلك قولهم: «طائل» فجرى مجرى «قلته فأنا قائل».

فإن قيل: فلعله «فعل» فهذا مُحال؛ لأنه كان يلزم أن يُقال فيه: «طلته أطاله» كما قالوا: «خِفْتُهُ أخافه»، قال الشاعر:

إنّ الفرزدق صخرةٌ عاديةٌ طالت فقصرّ دونها الأوعالا^(١)

ويروى: فليس تنالها الأوعالا: يريد طالت الأوعالا.

وقوله: «ولم يؤخذ هذا إلا عن الثقات»؛ يريد به اللغة لا العلة وقد مضى تفسير مثل هذا.

* * *

[أصل «بعت: بيعت ثم نقل إلى «بيعت»]

قال أبو عثمان: وقصة «بعت» في التحويل من باب «فعلت» إلى «فعلت» كقصة «قلت» من «فعلت» إلى «فعلت»، وكانت «فعلت» أولى بها لأن الكسرة من الياء كما كانت «فعلت» أولى بـ «قلت» لأن الضمة من الواو.

قال أبو الفتح: يقول إن أصل «بعت: بيعت»، ثم نُقلت إلى «بيعت» فلما حُذفت

(١) قائل البيت هو: رياح بن سنيح الزنجي مولى بنى ناجية. والبيت من قصيدة له يرد على جرير ويذكر أكثر من ولدته الزنج من أشراف العرب.

٢٢٠ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما فى موضع العين من الفعل

العين نُقِلَتْ حركتها إلى الفاء، ويدلُّ على أنَّ أصلَ «بِعْتُ: فَعِلْتُ» قولهم فى المضارع «يَبِيعُ» و«يَبِيعُ: يَفْعِلُ» و «يَفْعِلُ» إنما بابه «فَعِلَ» نحو «ضَرَبَ يَضْرِبُ».

ولو كان «بِعْتُ: فَعِلْتُ» فى الأصل كـ «هَبْتُ لَقَالُوا فى مضارعه: يَبَاعُ» كما قالوا: «يَهَابُ»، وسألتُ أبا على وقتَ القراءة فقلتُ له: ما تُنْكَرُ أن يكون «بِعْتُ أَبِيعُ: فَعِلْتُ أَفْعِلُ». بمنزلة «حَسِبَ يَحْسِبُ» فى الصحيح؟.

فقال: جميع ما جاء من «فَعِلَ يَفْعِلُ» قد جاء فيه الأمران «يَفْعِلُ، وَيَفْعَلُ» نحو «حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ، وَيَسَّ يَنْسُ وَيَنْسُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ، وَيُسَّ يَنْسُ وَيَنْسُ». قال: فاقْتَصَرَهُمْ بمضارع «بِعْتُ على أَبِيعُ» دلالة على أنَّ أصله «فَعِلَ» دون «فَعِلَ».

يريد أنه لو كان «بِعْتُ: فَعِلْتُ» لجاز فى مضارعه «يَبِيعُ، وَيَبَاعُ» جميعا كما جاء «يَحْسِبُ، وَيَحْسَبُ» فمن هنا ثبت أنه «فَعِلَ» لا غير.

وفى قول أبى على: إن جميع باب «فَعِلَ» يأتى مضارعُه على «يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ» جميعا شىء؛ وذلك أنه قد جاء مضارع «فَعِلَ» فى بعض اللغات على «يَفْعِلُ» ليس غير، وذلك «وَمَقَّ يَمَقُّ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَرِمَ يَرِمُ»، ونحو ذلك ممَّا لزم مضارعُه «يَفْعِلُ» وحدها، وقد عَرَفْتُ الْعِلَّةَ فى أن لَزِمَتْ هذه الأفعال «يَفْعِلُ» فى المضارع فيما مضى، فيجوز أن يكون أبو على استثنى بهذا فى نفسه لما كان معروفَ الموضع واضحَ العلة، ولو قال جوابا عما سألتُه عنه: إنَّ «فَعِلَ يَفْعِلُ» لا يُقاس عليه؛ لأنه ليس الباب، لكان أسلَمَ من الاعتراض.

* * *

[لم يَجِئْ «فَعِلَ» فيما عِنه أو لامه ياء]

قال أبو عثمان: وليس فى باب الياء التى هى عين «فَعِلْتُ» كما أنه ليس فى باب «رَمَيْتُ» «فَعِلْتُ»، لأن الياء عندهم أخفُّ من الواو فكرهوا الخروجَ من الأخفِّ إلى الأثقل، ودَخَلَتْ «فَعِلْتُ» على بنات الواو، كما دَخَلَتْ فى باب «غَزَوْتُ» حين قلت: «شَقِيتُ وَغَيْتُ»، «لأنك نقلت الأثقلَ إلى الأخفِّ ولو قُلْتَ: فَعِلْتُ من الياء كنت قد انتقلت من الأخفِّ إلى الأثقل».

قال أبو الفتح: يقول: لو قلتَ من باب «بِعْتُ: فَعِلْتُ» للزمك أن تقلب الياء واوًا وكنت تقول: «بُعْتُ أبوع» فَرُفِضَ ذلك كما رُفِضَ «رَمَوْتُ أَرْمُو» لو بنيتَه على «فَعِلَ»

باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل ٢٢١
 يفعل» لثلا يخرج من الياء وهى الأخرى إلى الواو وهى الأثقل.

وقوله: «وَدَخَلْتُ» «فَعَلْتُ» على بنات الواو، يعنى الواو التى هى عين يريد «خِفْتُ»
 أخافُ، وَغَمْتُ أنام» كما دخلتُ فيما لامه واو نحو: «شَقِيتُ، وَغَيَّيْتُ» لأنهما من
 الشَّقَاوَةِ والغباوة لتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

ووجه الخِفَّةِ فى « خِفْتُ أخافُ » أَنَّك إِذَا بَنَيْتُهُ عَلَى «فَعِلْ» لَزِمَهُ «يَفْعَلُ» فزالت الضمة
 والواو وصار موضع الضمة كسرة فى «خِفْتُ» وموضع الواو ألف فى «يخافُ»؛ كما
 أَنَّك إِذَا قُلْتَ: «شَقِيتَ تَشَقَّى» صار موضع الواو التى هى لام ياء مرةً وألفاً أخرى، فهذا
 هو وَجْهُ الخِفَّةِ.

* * *

[المضارع من قال على «يفعل» ومن باع على «يفعل»]

قال أبو عثمان: وإذا قُلْتُ: «يَفْعَلُ» من «قُلْتُ» لَزِمَهُ «يَفْعَلُ»؛ وإذا قُلْتُ: «يَفْعَلُ» من
 «بَعْتُ» لَزِمَهُ «يَفْعَلُ»، وصار «يَفْعَلُ» لهذا لازماً إذ كان «فَعِلَ يَفْعِلُ» فى غير المعتل نحو
 «حَسِبَ يَحْسِبُ»، وكما وافق «فَعَلْتُ» من الياء «فَعَلْتُ» من الواو فى تغيير حركة الفاء،
 كذلك وافقه فى لزوم «يَفْعَلُ».

قال أبو الفتح: يقول: لا تُنكر أن تقول: «بَعْتُ أبيع» فتجىء به على «فَعِلَ يَفْعِلُ» فإن
 له نظيراً فى الصحيح وهو «حَسِبَ يَحْسِبُ».

وفيه عندى وجه آخر وهو أن «بَعْتُ» وإن كان الآن «فَعَلْتُ» فإنَّ أصله «فَعَلْتُ»، ثم
 حوِّلَ إلى «فَعَلْتُ».

وإذا كان «حَسِبَ» قد جاء على «يَحْسِبُ» وإن لم يكن أصل «حَسِبَ: فَعَلَ» بل
 الكسر فى عينه أصل، فإن يجوز «أَفْعِلُ» فى «فَعَلْتُ» التى أصلها «فَعَلْتُ» أَجْدَرُ.

وقوله: «وكما وافق «فَعَلْتُ» من الياء «فَعَلْتُ» من الواو فى تغيير حركة الفاء، كذلك
 وافقه فى لزوم «يَفْعَلُ».

يقول: لَمَّا أن كَسَرْتَ الباء من «بَعْتُ» كما ضَمَمْتَ القافَ من «قُلْتُ» - وأصل
 الباء والقاف الفَتْحُ - ثم لَزِمَ قُلْتُ أقول: لأنَّه محمولٌ على «يَغْزُو» ومُشَبَّهٌ به لأجل شَبهِه

٢٢٢ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل العين باللام، كذلك لَزِمَ «بَعْتُ أَبِيعَ» فجرى مَجْرَى «قُلْتُ أَقُولُ»، ولأنَّ «بَعْتُ» أيضا مُشَبَّهَةٌ بـ «رَمَيْتُ» كما شَبَّهَتْ «قُلْتُ بَغْزَوْتُ» فجاء «يَبِيعُ عَلَى يَفْعُلِ»، كما جاء «يرمى» أيضا كذلك، فالعلة إنما أتت الفاء من قَبْلِ العين، وأتت العين من قَبْلِ اللام، فاللام هي الأصل في العلة إذن.

* * *

[اعتل «هبت، وخفت» من أصل بنائهما لا محولين]

قال أبو عثمان: وأما «يَفْعُلُ» من «خِفْتُ» وَهَبْتُ، فَإِنَّكَ تقول فيه: «يخاف، ويهاب» لأنَّ «فَعِلَ» يلزَمُه «يَفْعُلُ» وإنما خالفنا «يَبِيعُ» ويزيدُ، لأنهما لم تعتلا مُحَوِّلَيْنِ؛ إنما اعتلنا من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل، وكذلك اعتلنا فى «يَفْعُلُ» من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل.

قال أبو الفتح: يقول ليس أصل «خِفْتُ» وَهَبْتُ: «فَعَلْتُ»، ثم نُقِلَ إلى «فَعِلْتُ» بل هما مبنيان فى أصل تركيبهما على كسر العين، كما أن «طُلْتُ» فأنا طويل» لم تُنْقَلْ من «فَعَلْتُ» إلى «فَعِلْتُ» بل عَيَّنْها فى أصل التركيب مضمومة كعين «قَصُرْتُ»، كما أن «خِفْتُ» وَهَبْتُ» بمنزلة «حَذِرْتُ» وَفَرَّقْتُ» فمن هنا قالوا: «هَبْتُ أَهَابُ» ولم يقولوا: «بَعْتُ أَبَاغُ» لأن أصل «بَعْتُ: يَبِيعُ»، ثم نُقِلَ إلى «يَبِيعُ».

وهذا القول من أبى عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهبت إليه من أنه إنما جاء «بَعْتُ أَبِيعُ» على «فَعِلْتُ أَفْعِلُ»، لأن أصل «بَعْتُ: فَعَلْتُ» مفتوح العين فجرى مَجْرَى «ضَرَبْتُ أَضْرِبُ»، ثم بعد أن حُوِّلَ إلى «فَعِلْتُ» جرى مجرى «حَسِبْتُ يَحْسِبُ».

وقوله: «وكذلك اعتلنا فى «يَفْعُلُ» من بنائهما الذى هو لهما فى الأصل»، يقول: لم تَعْتَلَا فى المضارع من بناء نُقِلْنَا إليه، بل اعتلنا من بنائهما الذى هو لهما فى أصل تركيبهما وهو فَتَحَ عَيْنِ «يَفْعُلُ» لأجل كسر عين الفعل من «فَعِلْتُ» فيهما.

ومعنى قوله: اعتلنا فى «يَفْعُلُ» يحتاج إلى فُسْرٍ، وذلك أن هذه الأفعال الْمُعْتَلَاتِ أَعْيُنَا إنما وجب فيها الإعلال فى المضارع لأجل اعتلال الماضى، ولولا اعتلال الماضى لم يجب الاعتلال فى المضارع.

ألا ترى أنَّ أصل «يقول، وَيَبِيعُ: يَقُولُ، وَيَبِيعُ»، وأصل «يخافُ، ويهابُ: يَخَوْفُ،

وَيَهْيَبُ»، وأصل «يَطُولُ: يَطُولُ»، وهذه الصَّيغُ لا تُوجب إعلالا؛ لأنَّ الواو والياء إذا سَكَنَ ما قبلهما جَرَّتَا مجرى الصحيح.

ولكنْ لَمَّا كان أصلُ الماضي من هذه ونَظَائِرِها إنما هو «قَوْمَ، وَيَبَّعَ، وَخَوَفَ، وَهَيَّبَ، وَطَوَّلَ» اعتَلَّتْ العيناتُ لتحركهن وانفتاح ما قبلهنَّ فَسُلِّبْنَ ما فيهن من الحركات هربا من جَمْعِ المتجانسات فَقُلِّبْنَ أَلِفَاتٍ لتحركهنَّ في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن.

فلما جاء المضارع أعلَّوه إِتِّباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر مُعْتَلًّا، فنقلوا الضَّمَّةَ من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما، فصار «يَقُولُ، وَيَبَّعَ، وَيَطُولُ».

فأما «يَخَافُ، وَيَهَابُ» فأصلهما، «يَخَوْفُ وَيَهْيَبُ» فأرادوا الإعلالَ فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصاروا في التقدير «يَخَوْفُ، وَيَهْيَبُ»، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن؛ ولأنهما قد اعتلتا ضرورةً في «خاف، وهاب»، هذا هو الذي عليه حُذِّقَ أهل التصريف.

فأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «يَقُولُ، وَيَبَّعَ» ونحوهما إنما اسْتَقْبَلَتِ الحركة فيهما في الواو والياء فنَقِلَتْ إلى ما قبلهما فسُكِّنَتَا، فغير معبوء بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سَكَنَ ما قبلهما جَرَّتَا مجرى الصحيح فلم تُسْتَقْبَلْ فيهما الحركة.

وحَدَّثَنِي بعض أصحابنا: أن أبا عُمَرَ الجَرَمِيَّ رحمه الله دخل بغدادَ، فكان بعضُ كبار الكوفيين يَغْشَاهُ وَيُكْثِرُ عليه المسائل وهو يُجِيبُهُ، فقال له بعض أصحابه: إِنَّ هذا الرجل قد أَلَحَّ عليك بكثرة المسائل فلم لا تسأله؟.

فلما جاء قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في «قُمَ؟» فقال له: «أَقُومُ»، فقال له: فما الذي عملوا؟، فقال له: استقلوا الضَّمَّةَ على الواو فأسكنوها، فقال له: أخطأت لأن القاف قبلها ساكنة، قال: فلم يعد إليه الرجل بعدها.

* * *

[«فعل» من الأجوف بالواو والياء]

قال أبو عثمان: فإذا قُلْتُ: «فَعِلْ»، من هذا كَسَرَتِ الفاءَ وَحَوَّلَتْ عليها حركة العين كما فَعَلْتُ ذلك في «فَعِلْتُ»، وذلك قولك: قد «خِيفَ، وَبَيَّعَ، وَهَيَّبَ، وَقِيلَ»، وهذه هي

٢٢٤ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما فى موضع العين من الفعل اللغة الجيدة؛ وبعض العرب يُشَمُّ موضع الفاء الضمة إرادة أن يُبين أنها «فَعِلَ»، فيقول: «خَيْفَ، وَبَيْعَ، وَقِيلَ» وهذا إشماء وليس بالضم الخالص؛ لأنه مُمالٌ، وبعض العرب يُخْلِصُ الضمة وَيَجْعَلُ العينَ تابعا للفاء، فيقول: «بُوعَ، وَخُوفَ، وَقُولَ»، كما قالوا: «مُوقِنٌ، وموسِرٌ» وهذه اللغات دواخل على «قِيلَ، وبَيْعَ» والأصل الكسرة كما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل هذا كله «خُوفَ، وَبَيْعَ، وَقُولَ» لأنه بوزن «ضُرِبَ»، فأرادوا أن يُعلِّوا العينَ كما أعلوها فى «خافَ، وباعَ، وقالَ» فسلبوا الكسرة ونقلوها إلى الفاء، فانقلبت العينُ فى «خَيْفَ وَقِيلَ» ياء لانكسار الفاء قبلها وبقيت العينُ فى «بَيْعَ» بحالها ياء، فصار كله «خَيْفَ، وَبَيْعَ، وَقِيلَ».

وأما مَنْ أَشَمَّ فإنه أراد البيانَ، وقد كان فى الفاء ضمة فأراد أن يُنْقِلَ إليها كسرة العين فلم يُمكنه أن يجمع فى الفاء الكسرة بمنزلة الحركة فى «كَافِرٍ، وَجَابِرٍ» لأنها بين الفتح والكسرة، وَمَنْ أَخْلَصَ ولم يُشِمَّها الكسرة فإنه أحرصُ على البيان ممن أَشَمَّ، فأَخْلَصَ الضمة كما يُخْلِصُها فى الصحيح نحو «ضُرِبَ».

وقوله: «كما قالوا: مُوقِنٌ، وموسِرٌ» يريد أنهم قالوا: «بُوعَ» فقلبوا الياء واوا لانضمام ما قبلها كما قلبوها فى «موسِرٍ، ومُوقِنٍ» لذلك، وقد أَجْرُوا المَدْغَمَ مُجَرَّى المَعْتَلِّ فى هذا الباب لموافقة إياه فى سكون العين؛ قال الله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] و«رُدَّتْ إِلَيْنَا» و«رُدَّتْ إِلَيْنَا».

وقال لى أبو على: إنهم يُنْشِدُونَ بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حلّ من جهل حُبى حُلْمائنا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعْنَفُ^(١)

«حُلّ، وحلّ، وحُلّ»، فَمَنْ قال: «حُلّ» فَضَمَ الحاء فهو فى الكثرة بمنزلة مَنْ قال: «قِيلَ». فكسر، وَمَنْ كَسَرَ الحاء، فقال: «حِلّ» فهو بمنزلة مَنْ أَخْلَصَ الضمة فقال: «بُوعَ وَقُولَ»، ومن أَشَمَّ فقال: «حُلّ» فهو بمنزلة مَنْ أَشَمَّ أيضا فقال: «قِيلَ».

(١) الحُبى: جمع حبة، وهو أن يضم الرجل فخذه وساقه إلى جذعه ويشدها بثوب.

والبيت من الطويل، وهو للفرزدق فى: (ديوانه ٢/٢٩)، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧، وشرح

أبيات سيبويه ٢/٣٨١، والكتاب ٤/١١٨، ولسان العرب ١١/١٧٣ «حلل»، ١٤/١٦١

«حبا»، والمحاسب ١/٣٤٦.

وقرأ الفراء: «وسيق الذين كفروا» و «غِيضَ الماء»، و «سِيَتْ وجوه»، ونحو ذلك.

وقال الراجز:

وَابْتَدَلَتْ غَضْبَى وَأُمُّ الرَّحَالِ وَقُولَ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالِ

وقال الآخر:

نُوطَ إِلَى صُلْبِ شَدِيدِ الْخَلِّ وَعُنُقِ كَالْجَذْعِ مُتَمَهِّلٍ

وقال الآخر:

حُوكْتُ عَلَى نَيْرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

يريد «نَيْطَ، وَحِيْكَ»، وإنما كان «قِيلَ، وَخَيْفَ، وَبَيْعَ» بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده؛ لأنَّ سبيلَ المكسور إذا كان قَبْلَهُ مضمومٌ فَاسْكِنَ أَنْ تَنْقَلِ كسْرَتُهُ إِلَى المضموم.

ألا ترى أَنَّكَ تقول للمرأة: «أَغْزَى» وأصله «أَغْزَوِي» فأصل الواو الكسرة وأصل الزاي الضمّ، فلما أُسْكِنَتِ الواوُ اسْتِثْقَالاً للكسرة عليها، نُقِلَتِ الكسرة إِلَى الزاي، فقيل: «أَغْزَى» فكذلك قياسُ «قِيلَ، وَبَيْعَ».

وَمَنْ قَالَ: «قِيلَ» فَأَشَمَّ، قَالَ: «أَغْزَى» فَأَشَمَّ، وَمَنْ قَالَ: «قُولَ» لَمْ يَقُلْ: «أَغْزَوُ» لِأَنَّ يَلْتَبَسَ وَاحِدَ الْمُؤَنَّثِ بِجَمَاعَةِ الْمَذْكَرِ، فَلِذَلِكَ كَانَ «قِيلَ، وَبَيْعَ» أَكْثَرَ فِي اللُّغَةِ، وَهُوَ اللُّغَةُ الْجَيِّدَةُ.

* * *

[نقل «باع، وقام» إلى «بيع، وقوم»]

قال أبو عثمان: وَإِذَا قُلْتَ: «فَعَلَ» صَارَتِ الْعَيْنُ تَابِعَةً لِلْفَاءِ، وَذَلِكَ «بَاعَ، وَقَالَ، وَخَافَ، وَهَابَ» وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ «فَعَلَ يَفْعَلُ» وَأَخَوَاتُهَا حِينَ أَتَبَعُوا الْعَيْنَ الْفَاءَ فَقَالُوا: «قُولَ، وَبُوعَ، وَخُوفَ».

قال أبو الفتح: هذا القول من أبي عثمان يدلُّ على أَنَّهُمْ يَنْقُلُونَ «بَاعَ، وَقَامَ» إِلَى «بَيْعَ، وَقَوْمَ» كَمَا يَنْقُلُونَ «بَيَّعْتُ، وَقَوْمْتُ» إِلَى «بَيْعْتُ، وَقَوْمْتُ» لَا فَضْلَ بَيْنَ «فَعَلَ، وَفَعِلْتُ».

وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: نَعَمْ يَنْقُلُونَ «فَعَلَ» كَمَا يَنْقُلُونَ «فَعِلْتُ».

٢٢٦ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نقلوا «بَيْعَ» إلى «بَيْعَ» و «قَوْمَ» إلى «قَوْمَ»، ثم أسكنوا العين، فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت في قام وانكسرت في «باع» وبعدها العين ساكنة فكان يلزم أن تقول: «قد قَوْمَ زَيْدٌ، وقد بَيْعَ زَيْدُ الطَّعَامِ» إذا كان زَيْدٌ هو الذى باع ولم يُرَدَّ به «فَعِلَ».

وكذلك كان يلزم فى «طال» أن تقول: «طُولَ»، وكان يلزم أن تقول: «خَيْفَ زَيْدٌ عمراً» وأنت تريد «خاف» لأنك كنت تُسكن العين من «خاف» وتنقل كسرتها إلى الفاء فتقلب العين ياءً لانكسار ما قبلها، فتقول: «خَيْفَ فى خاف».

يقول: فكرهوا أن يلتبس «فَعَلَ بفَعِلَ».

* * *

[بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «كيد زيد يفعل وما زيل يفعل»]

قال أبو عثمان: وبعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «قد كَيْدَ زَيْدٌ يفعلُ كذا وكذا، وما زَيْلٌ يفعلُ كذا وكذا» يريدون «كاذ، وزال». وأخبرنى الأصمعى أنه سمع من يُنشد:

وكَيْدَ ضِبَاغُ الْقَفِّ يَأْكُلُنْ جُنْتِي وكَيْدَ خِرَاشِ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمُ

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل «كَيْدَ» و زَيْلَ: كَيْدَ، و زَيْلَ: على «فَعِلَ» لأن المضارع على «يَفْعَلُ»، وذلك قولهم: «يَكَادُ، وَيَزَالُ»، وقولهم: «كَادَ يَكَادُ، وزال يزال» بمنزلة «هاب يهاب» وكله «فَعِلَ يفعلُ» إلا أن الذين قالوا: «كَيْدَ، و زَيْلَ» نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء، وألقوا حركة الفاء فصار «كَيْدَ و زَيْلَ» ولم يخافوا التباسه «بفَعِلَ»، لأنك لا تقول: «كَيْدُ زَيْدَا يقوم، وما زَلْتُ زَيْدَا يقوم» فيخاف أن يلتبس «كَيْدَ زَيْدٌ يقوم، وما زَيْلَ زَيْدٌ يقوم» بـ «فَعِلَ» منه كما يلتبس «بَيْعَ زَيْدُ الطَّعَامِ» إذا كان هو الفاعل بـ «بَيْعَ زَيْدُ الطَّعَامِ» إذا كان هو المفعول، فمن هاهنا اجترعوا على «كَيْدَ زَيْدٌ يفعلُ، وما زَيْلَ زَيْدٌ يفعلُ».

* * *

[«كلت طعامى» للفاعل، و «كلت طعامى» للمفعول]

قال أبو عثمان: فإن قلت: هلا تنكبوا فى «كَلْتُ طعامى» وما كان نحوها أن يستوين بـ «فُعِلْتُ» فى حال؟

قيل: فإنهم مما يلزمون «فَعِلْتُ» الإشمام حتى يكون فرقا بين «فَعِلْتُ، وَفَعِلْتُ».

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: هلا تنكبوا في «كَلْتُ طعامي، و أنتَ الفاعلُ ونحوه أن يَلْتَبِسَ بـ «كَلْتُ طعامي إذا كان غيرك كالك إِيَّاه»: أى كاله لك، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] أى كالوا لهم؟.

قال: فالجواب عن هذا أنهم يقولون: «كَلْتُ طعامي» فيُخْلِصُونَ الكَسْرَةَ في الكاف إذا كنتَ الفاعلُ، ويقولون: «كَلْتُ طعامي» فيُشِمُّونَ الكاف الضَّمَّ إذا كنتَ المفعولَ، فرقا بين الفاعل والمفعول.

* * *

[من العرب من لا يشم «بيع الطعام» إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان: ويفعلُ هذا من العرب مَنْ يقول: «بِيعَ الطعامُ» ولا يُشِمُّ حينَ أَمِنَ اللباسَ ويوافق غيره - مَن كان يُشِمُّ في غير اللباس - في موضع اللباس ويقول أيضا «خُفْنَا، وَبُعْنَا».

قال أبو الفتح: قوله: «وَيَفْعَلُ هذا»، أى: يُشِمُّ فيقول: «بِعْتُ الطعامَ» إذا خاف اللباس، من يقول: «بِيعَ الطعامُ» فلا يُشِمُّ؛ لأنَّه قد أَمِنَ اللباسَ لأنَّ الطعامَ لا يكونُ إلا المفعولَ فاستغنى بمعرفة أنه لا يكون إلا مفعولا عن الإشمام مع «بِيعَ الطَّعامُ».

والتاء في «بِعْتُ» قد يجوز أن تكونَ فاعلةً، كما يجوز أن تكونَ مفعولةً فيحتاجُ معها إلى الإشمام الذي عنه يَقَعُ الفَصْلُ بين الفاعل والمفعول.

وقوله: «ويوافق غيره مَن كان يُشِمُّ في غير اللباس في موضع اللباس».

يقول مَنْ كان مِنْ لُغَتِهِ أن يقول: «بِيعَ الطَّعامُ» فيُخْلِصُ الكَسْرَةَ إذا أَمِنَ اللباسَ ويخالفُ لَأَمْنِهِ اللباسَ مَنْ يُشِمُّ على كل حال فَإِنَّه إذا صار إلى موضع اللباس أَشَمَّ ضرورةً مخافة اللباس، فيقول: «خُفْنَا، وَبُعْنَا» لئلا يَلْتَبِسَ «فَعِلْنَا بِفَعِلْنَا».

* * *

[من العرب من يدع الكسرة في «بعت، خفت» ولا يبالى اللباس]

قال أبو عثمان: ومنهم مَنْ يَدْعُ الكَسْرَةَ ولا يبالى اللباس.

٢٢٨ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل

قال أبو الفتح: أهل هذه اللغة جرّوا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب؛ لأنّ أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاصُ الكسرة وذلك «بيع، وخيف» ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بحالها ولم يعبثوا بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام ممّا يتقدّم قبله أو يتأخّر بعده، وبما تدلُّ عليه الحال.

ألا ترى أنك تقول في تحقير: «عمرو: عمير»، وكذلك تقول في تحقير: «عمر» وكلاهما مصروفٌ في التحقير، وهذا بابٌ واسعٌ وإنما يُعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحبُ الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها.

* * *

[من يقلب عين «باع» واوا فإنه يخلص الضمة]

قال أبو عثمان: وأما من قلبها واو فإنه يلزمه الضمة في هذا كله.

قال أبو الفتح: يقول: مَنْ قال: «بُوع، وخوف» فأخلص الضمة فإنه يقول هنا: «بُعْتُ وخُفْتُ» مخلصا للضمة.

* * *

[إعلال «مت تموت، ودمت تدوم»]

قال أبو عثمان: وأما «مت تموت» فإنما اعتلت من «فعل يفعل» ونظيرها من الصحيح «فَصِلَ يَفْضُلُ».

وأخبرني الأصمعيّ قال: سمعتُ عيسى بن عُمر يُنشد لأبي الأسود:

ذكرت ابن عباسٍ بباب ابنِ عامر وما مرّ من عيشي ذكرت وما فَضِلُ
ومثلُ «مت تموت: دِمْتُ تدوم» وهذا شاذٌ، ومثله في الشذوذ: «كُذْتُ أكاد».

قال أبو الفتح: إنما كان «مت تموت، ودمت تدوم» عنده على «فعل يفعل لكسرة الفاء في دِمْتُ تدوم، ومت» وهما من الواو فجريا مجرى «خُفْتُ» وكان قياسه «تدام، وتمات».

وقد حُكي عن بعضهم «تَدَامَ وَتَمَاتُ»، فأَمَّا من قال: «تَدَوُّمٌ وَتَمَوْتُ» فإنه جاء بهما على «فَعِلَ يَفْعُلُ»، ونظيرُهُما «فَضِلَ يَفْضُلُ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ».

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: «مِتَّ تَمَوْتُ، وَدُمْتَ تَدَوُّمٌ» فهو على القياس، لأنه مثلُ «قُلْتَ تقول».

وقد يجوز أن تكونَ هذه لغاتٌ تداخلت، فيكون بعضهم يقول: «مِتَّ تَمَاتُ» وبعضهم يقول: «مِتَّ تَمَوْتُ»، ثم سُمِعَ من أهل لغة الماضي، وسُمِعَ من أهل لغةٍ أخرى المضارعُ فترَكَّبْتُ من ذلك لغةً أخرى.

ويجوز أن يكونَ مَنْ قَالَ: «يَنْعُمُ، وَيَفْضُلُ» يوافق في المضارع مَنْ يقولُ في الماضي: «نَعِمُ، وَفَضُلُ» ويخالفه في الماضي فيقول: «فَضِلَ، وَنَعِمَ».

ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حُكي عنه، وذلك أنه قال: سألت مَنْ يقول في الماضي: «أَحْزَنْتَنِي»، فقال في المضارع: «يَحْزَنْتَنِي».

فهذا قد وافق في المضارع مَنْ قَالَ: «حَزَنْتَنِي» وخالفه في الماضي، فقال: «أَحْزَنْتَنِي» ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة أو الحَيِّ الواحد لغتان: «نَعِمَ يَنْعُمُ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ» فيُسَمَّعُ منهم ماضى إحداهما ومضارعُ الأخرى.

وكذلك من قال: «كُدْتُ أَكَادُ» إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثلُ «هَبْتَ تَهَابُ»؛ فإِذَا أن يكونَ مِنْ لغة من قَالَ ذلك: «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعا فيكون «أكاد» على «كُدْتُ»، وإِذَا أن يكونَ يوافق في المضارع مَنْ يقول في الماضي: «كِدْتُ».

* * *

[من العرب من يقول: «لا أفعل ذاك ولا كودًا ولا هما»]

قال أبو عثمان: وزعم الأصمعيُّ أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «لا أفْعَلُ ذاك ولا كَوْدًا ولا هَمًّا» فجعلَها من الواو.

قال أبو الفتح: هذه الحكاية تَصْلُحُ أن تكونَ على اللغتين جميعا «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعا، فَمَنْ قَالَ: «كُدْتُ» فأمرُهُ واضحٌ؛ لأنَّه من الواو بمنزلة «قُلْتُ قَوْلًا»، وأما من قال: «كُدْتُ أَكَادُ» فقد يجوز أن يكونَ من الواو «فَعِلْتُ أَفْعَلُ» بمنزلة «خِفْتُ أَخَافُ»، ويجوز

٢٣٠ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل

أن يكون «كِدْتُ أكادُ» من الياء بمنزلة «هَبْتُ أهابُ» لأنهم قد قالوا في المصدر: «كَيْدًا»، فالواو والياء فيه لغتان.

* * *

[أصل ليس ليس]

قال أبو عثمان: وأما «لَيْسَ» فأصلها «لَيْسَ» ولكنها أُسْكِنَتْ من نحو: «صَيْدَ البعير» ولم يَقْلِبُوهَا؛ لأنهم لم يُريدوا أن يقولوا فيها: «يَفْعَلُ» ولا شيئاً من أمثلة الفعل فتركوها على حالها بمنزلة «لَيْتَ».

قال أبو الفتح: قد صحَّ أنَّ «لَيْسَ» فِعْلٌ لقولهم: «لَسْتُ، وَلَسْنَا، كَقُمْتُ، وَقُمْنَا» وإذا ثَبَّتَ أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن يكون في الأصل «فَعِلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ» فلا يجوز أن تكون كانت «فَعْلَ» لأنه لَيْسَ في ذَوَاتِ الياء «فَعْلَ» إنما ذاك في الواو خاصةً نحو: «طالَ فهو طَوِيلٌ».

ولا يجوز أن تكون كانت «فَعْلَ» لأنَّ ما كانت عينه مَفْتُوحَةً لم يَجْزُ فيه إسكانها، ألا ترى أنه لا يَسْكُنُ نحو «ضَرَبَ، وَقَتَلَ» كما يُسْكَنُ «كَرَّمَ، وَعَلِمَ»، فيقال: «كَرَّمَ زَيْدٌ، وَعَلِمَ بَكْرٌ» وإنما ذاك لِحِفَةِ الفتح، وقد تقدَّم القولُ في هذا فلا بدَّ مِنْ أن يكون «فَعِلَ» وأصلها «لَيْسَ» كما يقولون: «صَيْدَ البعير» وأصلها «صَيْدَ» ويقولون أيضاً: «صَيْدَ» على الأصل.

وألزموا «لَيْسَ» الإسكانَ في كل قولٍ؛ لأنها لما لم تتصرف شُبِّهَتْ بـ «لَيْتَ» فقَصِرَتْ على سكون العين لا غير.

* * *

[مجىء «عور، وصيد» ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «عَوْرٌ يَغُورُ، وَحَوْرٌ يَحُولُ، وَصَيْدٌ يَصِيدُ» فإنما جاءوا بهنَّ على الأصل، لأنهنَّ في معنى ما لا بدَّ له من أن يَخْرُجَ على الأصل لسكون ما قبله نحو: «ابيضَضْتُ، واسودَذْتُ، واغورَزْتُ، واخولَلْتُ» فلما كُنَّ في معنى ما لا بدَّ له مِنْ أن يَخْرُجَ على الأصل لسكون ما قبله تحركنَّ، ولو كُنَّ على غير هذا المعنى لا غَتَلْنَ.

باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل ٢٣١

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: هلا أعلوا «عور»، وصيد «كما أعلوا» «خاف، وهاب» وأصلهما «خوف، وهيب»؟.

فالجواب: أن «عور» في معنى «اغور»، فلمّا كان «اغور» لا بد له من الصّحة لسكون ما قبل الواو صحت العين في «عور»، وحوّل ونحوهما؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناها فجعلت صحة العين في «فعل» أمارّة؛ لأنّه في معنى «افعل».

وحكى أبو زيد: «أود البعير يأود أوداً» وإنما صحّ هذا عندي؛ لأنّه رسل «عوج يعوج عوجاً» فأجرى مجرى نظيره ولم أسمعهم استعملوا من «أود: افعل» ولو جاء لكان قياسه «إيود».

فإن قال قائل: هلا صحت في «أقام، وأمال» وأصلهما «أقوم، وأمّيل» لسكون ما قبلهما كما صحت في «اغور، واحول» لسكون ما قبلهما؟.

فلان «أقام، وأمال» إنما اعتلا وإن كان قبل العين منهما ساكن لا اعتلال «فعل» منهما قبل النقل.

ألا ترى أن الأصل «قام، ومال»، ثم نقلت الفعل بهمزة النقل فقلت: «أقام، وأمال، و اغور» لم يُنقل من «عار» فيجب إعلاله لا اعتلال «فعل» منه بغير زيادة، وقد قالوا: «عارت عينه تعار» وهو قليل لا تقول مثله: «حالت فهي تحال» وقال الشاعر:

نساءلُ بابنِ أحمرَ مَنْ رآه أعارتَ عينه أم لم تعارا
فهذا الفصل بينهما.

وقوله: «ولو كنّ على غير هذا المعنى اغتئلن»، يقول: لو لم يكن معنى «عور: اغور» ومعنى «حول: احول» لوجب إعلالهما كما أعل «خاف، وهاب» لمّا لم يُقل في معنهما «افعل» نحو «اخوف، واهيب».

* * *

[مجىء «اجتورا» وبابه على الأصل]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك «اجتورا، واغتوروا» حيث كان معانٍ معنى ما الواو فيه متحركة وقبلها ساكن ولا تعتل فيه نحو: «تعاونوا، وتجاوزوا».

قال أبو الفتح: يقول: «اعْتَوَرُوا، واجْتَوَرُوا» في أنهما صَحَّا؛ لأنهما بمعنى ما لا بد من تصحيحه، وهو «تَعَاوَنُوا وتَجَاوَرُوا». بمنزلة «حَوَّلَ، وَعَوَّرَ».

ألا ترى أن قَبْلَ الواوِ في «تَعَاوَنُوا، وتَجَاوَرُوا» ألفا، فلو قُلبَت الواوُ ألفا لالتَقَى ساكنان فحُذِفَتْ إحداهما فصار اللَّفْظُ «تَعَانُوا، وتَجَارُوا»، وَزَالَ بِنَاءُ «تَفَاعَلُوا» فَتَرِكَ ذَلِكَ لِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ صَحَّتْ فِي «اجْتَوَرُوا» لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «تَجَاوَرُوا» وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجَبَ إِعْلَالُ «اجْتَوَرُوا، واعْتَوَرُوا» لِأَنَّهُمَا بَوَازُنُ «افْتَعَلُوا». بمنزلة «اقتادُوا، واعتادُوا» وَلَوْ بَنِيَتْ «افْتَعَلُوا» مِنْ لَفْظِ «ج و ر» وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ بِهِ مَعْنَى «تَفَاعَلُوا» لَوَجَبَ إِعْلَالُهُ فَكُنْتَ تَقُولُ: «اجتاروا».

* * *

[باب «تَاه يَتِيه، وطاح يطيح»]

قال أبو عثمان: وأما «تَاه يَتِيه، وطاح يطيح» فزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُمَا «فَعِلَ يَفْعِلُ» مِنَ الْوَاوِ مِثْلُ «حَسِبَ يَحْسِبُ» مِنَ الصَّحِيحِ، وَيَذْكُرُ عَلَى ذَلِكَ «طَوَّحْتُ، وَتَوَهَّتُ، وَهُوَ أَتَوَّهُ مِنْهُ، وَأَطَوَّحُ مِنْهُ».

قال أبو الفتح: إِنَّمَا ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى الْعَيْنَ وَاوًا فِي «تَوَّهَ وَطَوَّحَ» وَرَأَاهُم يَقُولُونَ: «تَاه يَتِيه، وَطَاح يَطِيحُ» وَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَجْعَلَهُمَا مِنَ الْيَاءِ كـ «بَاعَ يَبِيعُ» لِأَنَّ الدَّلَالَةَ قَدْ قَامَتْ عَلَى كَوْنِ الْعَيْنِ وَاوًا، ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا «فَعِلَ يَفْعِلُ» فَكَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُ «طَوَّحَ يَطَوَّحُ، وَتَوَّهَ يَتَوَّهُ» فَجَرَى «طَحَّحْتُ، وَتَهَّتُ» مَجْرَى «خَفَّحْتُ»، ثُمَّ نَقَلَ فِي الْمِضَارِعِ الْكَسْرَةَ مِنَ عَيْنِ الْفِعْلِ إِلَى فَائِهِ فَسَكَنَتْ وَحَصَلَتْ قَبْلُهَا الْكَسْرَةُ فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ كـ «مِيقَاتٍ، وَمِيزَانٍ».

* * *

[من العرب من يقول «تِيه، وطيح»]

قال أبو عثمان: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: «تِيه، وَطِيحُ» فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِثْلُ «بَاعَ يَبِيعُ» وَأَخْبَرَنِي الْأَصْمَعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ رُوْبَةَ يُنْشِدُ:

تِيهَ فَي تِيهَ الْمُتِيهِينَ

فَجَعَلَهَا مِنَ الْيَاءِ.

قال أبو الفتح: إنما ذهب أبو عثمان إلى أنّ «تَيْهَ، وَطَيْحَ» من الياء؛ لأنهما لو كانا من الواو لقالوا: «تَوَهْ، وَطَوَحَ» كما حكى الخليل.

ولمُعْتَرِضٍ أَنْ يَقُولَ مَا تُتَكَبَّرُ أَنْ يَكُونَ «تَيْهَ، وَطَيْحَ» من الواو إلا أنه لم يأتِ بهما على «فَعَّلَ» فيلزمه «طَوَحَ، وَتَوَهْ» بل جاء بهما على «فَيْعَلَّ» نحو «يَيْطَرُ، وَيَيْقَرُ» فكأنهما كانا «طَيَّوَحَ، وَتَيَّوَهْ»، ثم قلب الواو ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها ويكون كقول الهذلي أنشدناه أبو على:

فلما جلاها بالأيام تحيَّزَتْ ثباتٍ عليها ذلها واكتئابها
وتحيَّزَتْ: «تَفَيْعَلَتْ»، من حازَ يحوزُ، وأصلها «تَحْيَوَزَتْ»، ثم قلب الواو ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها.

قيل: هذا فاسدٌ من وجوه:

أحدها: أنّ «فَعَّلَ» فى الكلام أكثرُ مِنْ «فَيْعَلَّ» فحملهُ على الأكثرِ أوْلى وأسَوغ.
وثان: أن معنى «تَيْهَ، وَطَيْحَ» تكرر ذلك الفعلُ منه جرى ذلك مجرى «قَطَعَ» وكسّر فى أنهما لتكرير الفعلِ، فمن هنا حُمِلَ على «فَعَّلَ».

وثالث: يذلل على أنّ «تَيْهَ» فَعَّلَ، دون فَيْعَلَّ وهو ما أنشدَه عيسى بن عمر عن رؤبة فى هذه الحكاية من قوله:

تَيْهَ فى تَيْهِ الْمُتَيَّهَيْنِ

فتية بمنزلة «سَيْرَ، وَبَيْعَ»، ولو كان «تَيْهَ» فَيْعَلَّ من الواو لوجب أن يُقال فيه إذا بُنِيَ للمفعول «تَوَوَهْ»، كما يُقال: «قُوْومَ زَيْدٌ وَقُوْولَ» ألا ترى إلى قول جرير:

بان الخليط ولو طووعت ما باناً

وقول الراجز:

وفاحم دُورِي حَتَّى اَعْلَنَكْسَا

فإن قلت: إن هذين إنما أصلهما «فاعِلَ: دَاوَى، وَطَاوَعَ» وتَيْهَ، على قول خَصْمِكَ «فَيْعَلَّ» فأين «فاعِلَ» من «فَيْعَلَّ»؟

قيل: لا فصل فى هذا الموضع بين «فاعِلَ، وَفَيْعَلَّ»، ألا ترى أنك لو بنيت «فَيْعَلَّ» من

٢٣٤ باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل

«قُلْتُ»، لَقُلْتُ: «قِيلَ»، فلو بَنَيْتَهُ للمفعول لَقُلْتُ: «قُوِلَ»، كما تقول إذا بَنَيْتَ: «قَاوِلَ» للمفعول «قُوِلَ»، ومن هُنَا قُلْتُ فِي «فُعِلَ» مِنْ «فَعِلَ» مِنْ «سَوِرْتُ: سَوِيرَ»، وَلَمْ تُدْغِمِ الْوَاوَ فِي الْيَاءِ وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً قَبْلَهَا.

كَمَا أَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ «فُعِلَ» مِنْ «فَاعَلَ» مِنْ «سَوِرْتُ» لَقُلْتُ: «سَوِيرَ»، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي «يَبْطِرُ: بُوْطِرَ»، كَمَا تَقُولُ فِي «قَاتَلَ: قُوْتَلَ» فَلَا فَصْلَ إِذَا بَيْنَ «فَعِلَ، وَفَاعَلَ» إِذَا بَنَيْتَهُمَا للمفعول؛ لِأَنَّ الْيَاءَ أَشْبَهَتْ الْأَلْفَ لَانْقِلَابِهِمَا جَمِيعًا إِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ للمفعول، وَسَيَأْتِيكَ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَمِنْ هُنَا قُلْتُ: إِنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَوْ كَانَ «تَيَّهَ: فَعِيلَ» أَنْ يُقَالَ فِيهِ: «تَوَوَهَ» لَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ مِنَ الْوَاوِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَصْمُ.

وَوَجْهٌ رَابِعٌ: وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ «تَيَّهَ، وَطَيَّحَ» مِنَ الْوَاوِ وَذَهَبْتَ إِلَى أَنْ أَصْلَهُمَا «تَيَّوَهَ وَطَيَّوَحَ» لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ «طَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتَيَّهَ» عَلَى «فَعِلَ يَفْعِلُ» مِنَ الْوَاوِ، وَ «فَعِلَ يَفْعِلُ» لَيْسَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ مَا وَجَدَ مَدْرُوحَةً عَنْهُ.

وَهَا هُنَا وَجْهٌ ظَاهِرٌ غَيْرُ هَذَا.

فَلِهَذِهِ الْأَدْلَةُ ذَهَبَ أَبُو عَثْمَانَ إِلَى: أَنَّ «تَيَّهَ وَطَيَّحَ» مِنَ الْيَاءِ، فَلَا يُظْهَرُ أَنْ يَكُونَ «طَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتَيَّهَ» مِنَ الْيَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوَاوِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ.

* * *

[العرب تقول: «وقع في التوه، والتيه»]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْعَرَبَ يَقُولُ: «وَقَعَ فِي التَّوْهِ، وَالتَّيِّهِ، فَعَلَى هَذَا يَجْرِي مَا ذَكَرْتُ لَكَ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: أَعْلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «التَّوْهُ» لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ إِلَّا مِنْ الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ بَنِيَا مِثْلَ «بُرِدٍ» مِنْ «بَعْتُ»، لَقَالَا: «يَبِيعُ» وَهَذَا يُجْزِئَانِ فِي «دِيكَ وَفِيلٍ» أَيْ: يَكُونَا «فَعَلًا وَفَعَلًا» وَيُجْزِئَانِ الْوَاحِدَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُجْرَى الْجَمِيعِ نَحْوَ «يَبِضُ» فِي جَمْعِ «أَبْيَضَ»، وَإِنَّمَا هِيَ «فَعْلٌ».

فَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ «التَّوْهُ» عِنْدَهُ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ لَوْ بَنَى مِثْلَ «بُرِدٍ» مِنْ «بَعْتُ» لَقَالَ: «بُوْعٌ».

وكان يقول: إني إنما أُبدِلُ من الضمّة كسرةً في الجمع نحو «بيضٍ» لا في الواحد؛ وإذا كانَ من الواوِ فلا إشكالَ فيه ولا خِلافَ؛ لأنّه مثْلُ «الطُولِ، والجَوْلِ».

وأما «التيّة» فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش فعلاً من الواوِ نحو: «عيدٍ، وقيلٍ» انقلبت واؤه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ويُمكنُ على قول الخليل أن يكونَ من الياء، فيكونَ «فُعْلاً، وفُعْلاً» جميعاً فيكون كـ «سَدَيْك، وفَيْلٍ» وقد ذكرتهما.

فأمّا على قول الأخفش فإن كان «تيّة» من الياء فلا يجوز إلا أن يكون «فُعْلاً» دون «فُعْلٍ» لأنّه لو كان «فُعْلاً» لقيل: «توّة» لأنّه واحدٌ لا جَمْعٌ كما تقول في «فُعْلٍ» مِنَ العَيْشِ «عُوشٌ» والأظهرُ أن يكون «تيّة» من الياء للأدلة التي تقدّمت، ولولا ما تقدّم منها لاعتدل أن يكونَ من الياء والواو جميعاً، وقال رُوْبَةُ أيضاً:

بِه تَمَطَّتْ غَوْلَ كُلِّ مِتْيَةٍ

فهذا من الياء لا محالة ولا يسوغُ حَمْلُهُ على باب «صَبِيَّةٍ، وَعَلِيَّةٍ» لقلته.

* * *

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

قال أبو عثمان: فإذا كان الحرف الذى قبل الحرف المعتل من بنات الثلاثة ساكنا فى الأصل ولم يكن ألفا ولا واوا ولا ياء فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن الذى قبله وذلك مطرد فى كلامهم، وسأبينه إن شاء الله، وذلك نحو «أجاد، وأقال، وأبان، وأخاف، واستراث، واستعاد» وأصله «أجود، وأقول، وأبين، وأخوف، واسترث، واستعود» ولكنهم ألقوا حركة الواو والياء على الساكن الذى قبلهما فانفتح ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك.

قال أبو الفتح: الدلالة على صحة دَعَوَاهُ فى أنَّ أصل «أجاد وأخاف: أجود وأخوف، واستراث واستعاد: استرث واستعود» ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله وهو قوله تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ [المجادلة: ١٩]، وقولهم:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ

وقولهم: «استنوقَ الجمْلُ» ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة؛ لأنها كانت مُعْتَلَّةً فى الثلاثيِّ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فقبلوها ألفا لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما، ولولا اعتلالهما فى الثلاثيِّ لما وجبَ إعلالهما الآن؛ لأنَّ الواو والياء إذا سَكَنَ ما قبلهما جَرَيَا مجرى الصحيح.

* * *

[المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «هُوَ يَفْعَلُ» من هذا أجرته ذلك المجزئ إلا أنك تحول على الساكن كسرة؛ لأنَّ المعتل كان مكسورا فى الأصل وذلك قولك: «هو يُخِفُ»، وأصله «يُخَوِّفُ»، وكذلك «يَسْتَرِثُ»، وأصله: «يَسْتَرِثُ» فألقيت حركتها على ما قبلها ثم قلبت الواو ياء؛ لأنها ساكنة قبلها كسرة وما كان من الياء من هذا فعلى هذا اللفظ مجراه نحو: «هو يُبِينُ» وأصلها «يُبِينُ» ففعلت بها ما فعلت بأختها.

قال أبو الفتح: يقول من حيث وجب نقل الحركة من عين الفعل إلى فائه فى «أقام،

وَاسْتَعَاذَ وَجَبَ أَيْضًا نَقَلَ الحَرَكَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي الْمَضَارِعِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي تَنَقَّلَهُ - فِي الْمَضَارِعِ - كَسْرَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ مَكْسُورَةً.

وَقَوْلُهُ أَحْيَرًا: «فَفَعَّلْتُ بِهَا مَا فَعَلْتُ بِأَخْتِهَا»، وَهُوَ يَعْنِي «يُبَيِّنُ»، يَقُولُ: نَقَلْتُ الْكَسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا نَقَلْتَهَا مِنَ الْوَاوِ فِي «يُخَيِّفُ» إِلَى مَا قَبْلَهَا وَبَقِيَ الْيَاءُ بِجَالِهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تُبَدَّلُ لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا فَهَذَا الَّذِي صَحَّ مَا قَبْلَ عَيْنِهِ.

فَأَمَّا مَا اعْتَلَّتْ فَاؤُهُ فَإِنَّكَ لَا تَنَقُلُ إِلَيْهَا حَرَكَةَ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي «أَفَعَّلْتُ» مِنْ «آمَ، وَآلَ: آيَمْتُ، وَأَوَّلْتُ» لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَلَّتْ الْفَاءُ وَهِيَ هَمْزَةٌ فَقُلِبَتْ أَلِفًا صَحَّتِ الْعَيْنُ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يُنْبِي تَحَالِيْدِي وَأَقْتَادَهَا نَاوِ كِرَاسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيِّدِ
فَهَذَا «مُفْعَلٌ» مِنَ الْإِيْدِ وَهُوَ الْقُوَّةُ، وَلَمْ يَقُلْ: الْمُؤَادِ.
وَقَالَ طَرَفَةُ:

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوُضِيْفُ وَسَاقُهَا أَلَسْتَ تَرَى أَنَّ قَدْ أَتَيْتَ مُؤَيِّدَ
وَهِيَ الدَّاهِيَةُ، وَهِيَ مِنَ الْإِيْدِ أَيْضًا، وَلَمْ يَقُلْ: الْمُئِيْدِ، وَقَالُوا: «آيْدَتْهُ» فِي «أَفَعَّلْتَهُ» مِنَ الْإِيْدِ، وَ «آيْدَتْهُ» قَلِيْلَةٌ مَكْرُوْهَةٌ؛ لِأَنَّكَ إِنْ صَحَحْتَ فَهُوَ ثَقِيْلٌ، وَإِنْ أَعْلَلْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ، فَعُدِلَ عَنْ «أَفَعَّلْتَهُ» إِلَى «فَعَّلْتَهُ» فِي غَالِبِ الْأَمْرِ.

* * *

[جميع الأسماء المبدوءة بميم، الجارية على الأفعال المعتلة العينات، يجب إعلالها]

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ: وَالْأَسْمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَتْ فِي أَوَائِلِهَا الْمِيمُ فَعِلَ بِهَا مَا فَعِلَ بِالْمَضَارِعِ مِنْ إلقاء الحركة على السَّاكنِ، وَقَلْبَ السَّاكنِ الْمُعْتَلِّ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «مُقِيمٌ، وَمُخَيِّفٌ، وَمُبَيِّنٌ، وَأَصْلُهُ «مُقَوِّمٌ، وَمُخَوِّفٌ، وَمُبَيِّنٌ» فَأُلْقِيَتِ الْحَرَكَةُ عَلَى السَّاكِنِ وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَالْيَاءُ تَرَكَّتْهَا يَاءً لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ الْعَيْنَاتِ يَجِبُ إِعْلَالُهَا، بِتَسْكِينِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْهَا، وَنَقْلِ حَرَكَتَيْهَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا، لَا فَصْلَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ فِي هَذَا وَالْأَفْعَالِ.

وأسماء الفاعلين فى هذا والمفعولين والظُرُوف والمصادرُ سواء؛ لأنها كُلُّها جاريةٌ على الأفعال، فيجبُ إعلالُها؛ لاَعْتِلالُ أفعالها، فاسمُ الفاعِلِ «مُخَيِّفٌ» ومُبيِّنٌ فقد جرى مجرى «يُخَيِّفُ» ويُقِيلُ» والظُرُوف قولك: «هذا مُقام شَأْزٌ» إذا أخذته من «أقام» فجرى «مقامٌ» مجرى «يُقام»، ومن قال: «هذا مقام شَأْزٌ» ففتح الميم أخذهُ من «قامَ يَقُومُ» وأصله «مُقَوْمٌ»، فجرى مجرى «يُخاف» لأنَّ أصله «يُخَوِّفُ»، كما أنَّ أصلَ «مُقامٍ» مُقَوْمٌ فجرى مجرى قولك: «هذا رَجُلٌ مُقامٌ عن موضعه».

وكذلك المصادرُ لأنَّه إذا كان هذا الاعتِلالُ سائِغا فى الظُّرُف، فالمصدرُ أحقُّ به وذلك قولك: «عَجِبْتُ من مقامِك على زيدٍ، وقُمْتُ مقاماً»، كما تقول: «قُمْتُ قياماً».

* * *

[اسم المفعول من هذا الباب يعمل كالمضارع المبني للمفعول]

قال أبو عثمان: وإذا كان الاسمُ مفعولاً وفى أوَّلِهِ الميمُ كان على مِثْلِ «يُفَعِّلُ» إذا قُلْتُ: «هو يُخافُ»، ويُقالُ فى بَيْعِهِ، ويُقامُ للناسِ»، وذلك قولك: «هو مُخافٌ»، ومُقالٌ فى بَيْعِهِ، ومُقامٌ للناسِ» والعلَّة فى هذا وفى «يُفَعِّلُ» واحدة؛ لأنَّ «يُخافُ ويُقامُ ويُقالُ» أصله «يُخَوِّفُ ويُقَوْمُ للناسِ»، ويُقِيلُ فى بَيْعِهِ»، فألْقَيْتَ حركةَ المعتلِّ على الساكن الذى قبله وقلبتَ المعتلَّ ألفاً لانفتاح ما قبله، وكذلك «مُقالٌ»، ومُخافٌ» أصله «مُخَوِّفٌ»، ومُقِيلٌ فى بَيْعِهِ»، ففَعَّلُوا به ما فَعَّلُوا بالفعل الذى هو فى مثاله ولم يَفَرِّقُوا هاهنا بين الأسماء والأفعال؛ لأنَّ الزيادة التى فى أوائل الأسماء الميمُ، والميمُ من زوائد الأفعال فلم يَخافُوا التباساً فأَجْرُوا مُجْرَى واحداً.

قال أبو الفتح: قوله: «وإذا كان الاسمُ مفعولاً وفى أوَّلِهِ الميمُ» كلامٌ فيه تسامُحٌ؛ لأنَّ اسمَ المفعولِ لا يكون أبداً من جميع الأفعال إلا وفى أوَّلِهِ الميمُ؛ وإنما مَخْرَجُ هذا الكلامِ منه على ضَرْبٍ من التَّوَكُّيدِ، وفيه مِنَ التَّسامُحِ ما ذَكَرْتَهُ.

وكانَ أجودَ من هذه العبارة أن يقولَ: واعلم أنَّ اسمَ المفعولِ من هذا الباب يَجْرى مجرى الفعل المضارع الذى لم يُسمَّ فاعله من هذا الباب؛ لأنَّ «مُخافاً» جرى مجرى «يُخافُ» فى الإعلالِ، وقد تقدم القولُ فى مُشاركة الأسماء - من هذه الأفعال - الأفعال التى جَرَتْ عليها.

وقوله: «ولم يُفرِّقوا بين الأسماء والأفعال؛ لأنَّ الزيادة في أولها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال»، يقول: فقد آمنوا الالتباس لمجيء الميم في أول الاسم، فالميم من خواصَّ الزيادة في الأسماء، وحُرُوف المضارعة نظيرة الميم في الأسماء؛ وإنما بأبها الأفعال.

* * *

[مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء]

فإن قلت: فهلا قصرت حُرُوف المضارعة على الأفعال، كما قصرت الميم على الأسماء، وقد سمعناهم يقولون: «أفكَلْ، وأيدَعْ، وتَنَضَّبْ، وتَنَفَّلْ» وغير ذلك ممَّا في أوله الهمزة والنون والتاء والياء؟.

قيل: إنما زيدت هذه الحُرُوف التي بأبها الأفعال في أوائل الأسماء لقوَّة الأسماء وتمكُّنها وغلبتها للأفعال فشاركت الأسماء في هذا الموضع الأفعال لقوتها، ولم تشارك الأفعال الأسماء في زيادة الميم أولاً في الأفعال؛ لضعف الأفعال عن الأسماء، وأكثر زيادة حُرُوف المضارعة إنما هي في الأفعال.

ويدلُّك على أنَّ أصل هذه الزيادات - أعنى حروف المضارعة - أنَّ تكون في أول الأفعال، أنَّ الأسماء التي جاءت على «أفعل» أكثرها صفات نحو: «أحمر، وأصفر، وأخضر، وأسود، وأبيض» والأسماء التي في أولها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة.

ألا ترى أنَّ باب «أحمر، وأصفر، وأسود، وأبيض» أكثر من باب «أيدَعْ، وأزمل، وأفكَلْ» فلمَّا أرادوا أن يكثر هذا المثال الذي في أوله الهمزة جعلوه صفات لقرب ما بين الصفة والفعل.

ألا ترى أن كل واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كما أنَّ الفعل لا بدَّ له من الفاعل.

* * *

[لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعمل]

قال أبو عثمان: فإذا كانت الزوائد التي في أوائل الأسماء هي الزوائد التي تكون في الفعل، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإن الأسماء تُصحَّح ولا تُعلَّ، وذلك أنك لو

بَنِيَتْ مِنْ «قَالَ: يَقُولُ» اسما على مِثَالِ «يَفْعَلُ، أَوْ يَفْعُلُ، أَوْ يَفْعِلُ» أَوْ مِنْ بَابِ «بَاعَ يَبِيعُ» كُنْتُ قَانِلًا: «يَقُولُ، وَيَقُولُ، وَيَبِيعُ، وَيَبِيعُ، وَيَبِيعُ، وَيَبِيعُ» وَإِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لَتَفَرُّقٍ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَكَانَتْ الْأَسْمَاءُ أَخْفَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا «أَفْعُلُ، وَنَفْعُلُ، وَتَفْعُلُ، وَيَفْعُلُ» عَلَى مَعْنَى مَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ، فَصَحَّحُوهَا لِذَلِكَ حَيْثُ كَانَتْ الزِّيَادَةُ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا هِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْأَفْعَالِ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا الْمِيمُ حِينَ قَالُوا: «مَقَامٌ، وَمَبَاعٌ، وَمَقَادٌ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ لَا تَكُونُ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ.

قال أبو الفتح: سألتُ أبا علي وَقَتَ الْقِرَاءَةِ عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلَا أَعْلَلْتُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا زَوَائِدُ الْأَفْعَالِ فَأَجْرِيَّتُهَا مُجْرَى الْأَفْعَالِ كَمَا أَعْلَلْتُ الثَّلَاثِيَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَأَجْرِيَّتُهُ مُجْرَى الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «بَابٌ، وَدَارٌ، وَنَابٌ»، كَمَا قُلْتُ فِي الْأَفْعَالِ: «قَامٌ، وَبَاعٌ»؟.

فقال: إِنَّمَا أَعْلَلْتُ «بَابٌ، وَدَارٌ» وَلَمْ يُصَحَّحْ فَيُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ ثَلَاثِيٌّ فَهُوَ أَصْلٌ؛ وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ يَدْخُلُهُ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَقَدْ يُشَبِّهُ الْفِعْلَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ بِالزَّوَائِدِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَيُفَارِقُهُ التَّنْوِينَ فَيُشَبِّهُ الْفِعْلَ فَصَحَّحَ لِلْفَرَقِ.

يقول: «بَابٌ، وَدَارٌ» ثَلَاثِيٌّ مِثْلَ «قَامٌ، وَبَاعٌ» فَلَيْسَ الْفِعْلُ أَحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْإِعْلَالِ مِنَ الْأِسْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ «بَابٍ: بَوْبٌ» كَمَا أَنَّ أَصْلَ «قَامَ قَوْمٌ» فَالْعِلَّةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ، وَبَابٌ مَا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْفِعْلِ وَهُوَ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ؛ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ ذُونَ الْأِسْمِ، وَالْأِسْمُ دَاخِلٌ عَلَيْهِ فَأَعْلَلْتُ الْفِعْلَ كَمَا يَجِبُ فِيهِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ الْأِسْمُ، فَأُرِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فَصَحَّحْتُ الْأِسْمَ؛ وَلِأَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنْ «قَامَ» اسما عَلَى «يَفْعُلُ» فَأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتُ: «يَقَوْمٌ» لَاتَّبَسَ بِالْفِعْلِ.

فإِنْ قُلْتُ: إِنَّ التَّنْوِينَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا؛ فَالتَّنْوِينَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنْ «قَامَ» اسما عَلَى «يَفْعُلُ» فَأَعْلَلْتَهُ فَقُلْتُ: «يَقَوْمٌ»، ثُمَّ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، فَجَعَلْتَهُ عِلْمًا لَزَالَ التَّنْوِينُ وَالْجُرُّ، فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ بِالْإِعْلَالِ وَسَقُوطِ التَّنْوِينِ وَالْجُرِّ وَ«بَابٌ، وَدَارٌ» إِذَا جَعَلْتَهُ عِلْمًا فَالتَّنْوِينَ لَا زِمَ لَهُ، فَجَرَتْ إِبَانَةُ التَّنْوِينِ: أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لَا فِعْلٌ، مَجْرَى إِبَانَةِ: الْمِيمِ الْمَزِيدَةِ فِي أَوَّلِ الْأِسْمِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ: أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ لَا فِعْلٌ: فَمِنْ هُنَا

وَجَبَ تَصْحِيحُ «يَفْعُلِ» اسما من «قامَ» ونحوه، ووجب إغلال «بابٍ، ودارٍ».

* * *

[مجيء «مزید، ومحبيب، وبنات ألبیه» من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان: فإن قلت: فقد جاء «مزید» فإنما هذا شاذ كما شذ «محبيب»، وبنات ألبیه، فإنما يحفظ هذا.

قال أبو الفتح: هذه زيادة زادها على نفسه، يقول: فإذا كان الأمر كما ذكرت فهلا قالوا في «مزید: مزاد» لأن في أوله الميم كما قالوا: «مقام، ومباغ» وأصلهما «مقوم، ومبيغ»؟.

قال: فالجواب: أن هذا اسم شذ عن القياس، كما شذ «محبيب» وكان قياسهما عنده «مزاد، ومحب»، وقد ذكرت هذا فيما تقدم، وأريت من أين كثر التغيير في الأعلام.

فأما «بنات ألبیه» فذكر أبو عثمان عن أبي العباس: أن الهاء عائدة فيه على الحى، أى: بنات ألب الحى، وإذا كان كذلك فليس «ألب» علما، ولو كان علما لكان أقرب قليلا.

وأخبرني أبو على: أن الكوفيين يروونه «بنات ألبیه» يريدون جمع «لب»، معناه: بنات ألب الحى، كما يقال: بنات أعلمه.

وذهب أبو العباس إلى نحو: «مقام، ومباغ» إنما اعتل؛ لأنه مصدر للفعل، أو مكان، دون أن يكون فعل ذلك به؛ لأنه على وزن الفعل.

وأنكر ذلك أبو على وقال: ألا ترى إلى إغلالهم نحو: «باب، ودار» ولا نسبة بنيه وبين الفعل أكثر من الوزن، فأما اعتلاله «بمزید، ومریم» فاسمان علمان، والأعلام تُغيّر كثيرا عن القياس.

وأما اعتلاله بمقودة فعليه لا له؛ لأنها مصدر؛ وإنما هي شاذة، وحكى أبو زيد: «وقع الصيّد في مصيدتنا» بفتح الميم، فهذا شاذ مثل «مقودة».

وحكى: «هذا شيء مطيبة للنفس» و «هذا شراب مبولة» وهذا كله شاذ.

* * *

[مجئ] «استخوذ، وأغيلت المرأة» من الأفعال شواذ

قال أبو عثمان: ونظيرُ هذا من الفعلِ «استخوذَ عليهم الشيطانُ»، و«أغيلتِ المرأةُ، وأجودَ، وأطيبَ، إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ، ويجرى على قياسِ البابِ المطرِدِ، إلا في «استخوذَ، وأغيلتَ، فإننا لم نسمعهما مُغتَلينِ في اللغة، ورُبَّ حَرْفٍ هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تَقْسُهُ؛ فإن مَجْرَى بابِهِ على خلاف ذلك.

قال أبو الفتح: يقول: نظير «مَزِيدٍ، ومَحَبِّ» في أنهما خَرَجَا عن القياس قولهم في الفعلِ «استخوذَ، وأغيلتَ، وأجودَ، وأطيبَ» وقياسه: «استحاذَ، وأغالتَ، وأجادَ، وأطابَ».

وقد ذكرتُ العلةَ في أن خَرَجَ بعضُ المُغْتَلِّ على أصله، وأنه إنما جُعِلَ تنبيهًا على باقى المُغْتَلِّ، واقتصارُهُم على تصحيح «استخوذَ، وأغيلتَ» دون الإعلالِ ممَّا يُؤكِّدُ اهتمامهم بإخراجِ ضَرْبٍ من المُغْتَلِّ على أصله، وأنه إنما جُعِلَ تنبيهًا على الباقي ومُحافظةً على إبانةِ الأصولِ المَعْيَرَةِ، وفي هذا ضَرْبٌ من الحكمة في هذه اللُّغة العربية.

وقوله: «فاحفظْ هذا ولا تَقْسُهُ»؛ أى: لا تَقُلْ في «استقامَ: استَقَوَمَ» ولا في «استعانَ: استَعَوَنَ» فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ جميعا.

وأخبرنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعْلَبٍ قال: يُقال: «استصوبتُ الشَّيءَ»، ولم يُقل: «استصبتُ»، و«استنوقَ الجَمَلُ»، و«استنيستِ الشَّاةُ» ولم يقولوا: «استناقَ» ولا «استناستَ» وقد كرَّرَ ذِكْرُ المطرِدِ والشاذِّ في غير موضع من هذا الكتاب، وأنا أشرح أحوالهما.

اعلم أن المطرِدَ والشاذَّ عند أهلِ العربية على أربعة أضربٍ: مُطرِدٌ في القياسِ والاستعمالِ جميعا، ومُطرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ، ومُطرِدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعا.

فالمُطرِدُ في القياسِ والاستعمالِ جميعا، هو الذى لا نهاية وراءه نحو رَفَعَ الفاعِلُ ونَصَبَ المفعول.

والمُطرِدُ في القياسِ الشاذُّ في الاستعمالِ، نحو الماضى من «يذرُ، ويدعُ» لا يُقالَ فيهما: «وَذَرَ، ولا وَدَعَ»، وليس هنا شَيْءٌ يدفعهما من طريق القياس، قال سيبويه:

استغنى عنهما بترك؛ وهذه ليست حجة قاطعة ولكن فيها ضرباً من التعلل.

والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، قولهم: «استحوذ، وأغيلت المرأة» القياس
يوجب إعلالهما لأنهما بمنزلة «استقام، وأبانت»، ولكن السماع أبطل فيهما القياس؛
وحكى ابن السكيت: «أغالت المرأة، وأغيلت» إذا سقت ولدها الغيل، ولا يعرف
أصحابنا الاعتلال.

قال أبو علي: والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، ما أجازهُ أبو العباس من تميم
«مفعول» من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنه أجاز في «مقول: مقوول» وفي «مصوغ:
مصووغ»، قال: لأن ذلك ليس بأثقل من «سرت سووراً، وغارت عينه غووراً»، قال أبو
علي: فسييله في هذا سبيل من قال: «قام زيداً» لأنه خارج عن القياس والاستعمال.
وكذلك قول الآخر:

يا صاحبي فذت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشداً
إن تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندي بها ويدا
أن تقرأن على أسماء ويحكمما مني السلام وألا تعلما أحداً
فسألت أبا علي عن ثبات النون في «تقرآن» بعد «أن»؟.

فقال: «أن» مخففة من الثقيلة، وأولها الفعل بلا فصل للضرورة؛ فهذا أيضاً من الشاذ
عن القياس والاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يُبطل القياس.
قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندوئه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين؛ وإنما هو
ليُلتحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا
ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع.

* * *

[إذا سميت بالفعل «يزيد» بعد إعلاله بقي على إعلاله]

قال أبو عثمان: فأما «يزيد» اسم رجل؛ وإنما اعتل من قبل أنه كان فعلاً لزمه الاعتلال،
ثم نُقل من الفعل فسُمي به، فهو في المعتل نظير «يشكر» في الصحيح فأجر الباب على ما
ذكرت لك.

قال أبو الفتح: يقول: إن «يزيد» هذا منقول من الفعل؛ وإنما هو مضارع «زاد»،

فصار كـ «باع، يبيع»، ثم نُقِلَ بعد أن لزمه الاعتلال، فكذلك لو نقلت «يبيع» لتركته مُعَلَّاً كـ «يزيد».

فأمَّا لو ارتجلت اسماً على «يَفْعِل» من «باع، وزاد» لقلت «يبيع، ويزيد» فصحَّتهما ولم تُعْلَمَا.

ونظير «يزيد» في النقل «يشكر، وتغلب».

وقد سموا أيضاً «تزيد» بالتاء؛ قال أبو ذؤيب:

يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الطُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيتَ بُرُودَ بَنِي «تَزِيد» الْأَذْرُعُ
والقول في «تزيد، ويزيد» واحد.

* * *

[إِذَا بَنِيْتَ مِنْ «يَخَافُ» وَنَحْوِهِ اسْمًا عَلَى «يَفْعِلُ» صَحَّتْهُ]

قال أبو عثمان: فَإِنْ قُلْتَ: ابْنِ «يُفْعِلُ» مِنْ «يَخَافُ» اسماً؟ قلت: «يُخَوْفُ» وكذلك أخواته لَا تُعَلُّ إِذَا صُغِّتْهُ اسماً.

قال أبو الفتح: قد تقدّم مثلُ هذا وشرحه، وَمِنْ أَيْنَ وَجَبَ تصحيح هذه الأمثلة إِذَا بُنِيَتْ أَسْمَاءً.

* * *

[إِعْلَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ «قَامَ، وَبَاعَ» وَنَحْوِهِمَا]

قال أبو عثمان: وَأَمَّا فَاعِلٌ مِنْ «قَامَ، وَبَاعَ» فَإِنَّهُ يَعْثَلُ وَيُهْمَزُ مَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنْهُ، فَتَقُولُ: «بَائِعٌ، وَقَائِمٌ» وَجَمِيعُ مَا أُعِلَّ فَعَلُهُ ففَاعِلٌ مِنْهُ مُعْتَلٌّ.

قال أبو الفتح: إِنَّمَا وَجَبَ هَمْزُ عَيْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ نَحْوُ: «قَائِمٌ، وَبَائِعٌ»؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ قَدْ اعْتَلَّتْ فَانْقَلَبَتْ فِي «قَامَ، وَبَاعَ» أَلْفاً، فَلَمَّا جِئْتَ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ عَلَى فَاعِلٍ، صَارَتْ قَبْلَ عَيْنِهِ أَلْفٌ فَاعِلٍ، وَالْعَيْنُ قَدْ كَانَتْ انْقَلَبَتْ أَلْفاً فِي الْمَاضِي، فَالْتَقَتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَلْفَانِ، وَهَذِهِ صَوْرَتُهُمَا «قَا أَمْ» فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، فَيَعُودُ إِلَى لَفْظِ «قَامَ» فَحُرِّكَتِ الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ، كَمَا حُرِّكَتِ رَاءُ «ضَارِبٍ» فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً لِأَنَّ الْأَلْفَ إِذَا حُرِّكَتِ صَارَتْ هَمْزَةً، فَصَارَتْ «قَائِمٌ، وَبَائِعٌ» كَمَا تَرَى.

ويُدُلُّ على أنَّ الألف إذا تحركت انقلبت همزة، قراءة أيوب السخيتاني: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧] لما حرك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة.

وحكى أبو العباس، عن أبي عثمان، عن أبي زيد أنه قال: سمعت عمرو بن عُبيد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] فظننته قد لحن، إلى أن سمعت العرب تقول: «شأبة، ودابة»؟.

قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس هذا؟ قال: لا، ولا أقبله.
وقال الراجز:

خاطمها زأماً أن تذهب

وجاءت في شعر كثير: «احمأرت» يريد «احمأرت»، كما أراد الأول «زأماً».

فهذه الهمزات في هذه المواضع؛ إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها.

فكذلك قلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من «قام» همزة، وذلك قولهم: «قائم»، وكذلك «حائف»، وبائع، ونائم».

* * *

[إعلال اسم الفاعل من «أفعل واستفعل»]

قال أبو عثمان: و«فاعِلٌ» من «أفعل» مُعَلٌّ وإعلاله إسكان عينه وطرح حركتها على الساكن؛ وأما الفاعل من «استقام»، واستفادَ فإنه «مستقيم»، ومستفيدٌ، وقد ذكرت لك أصل هذا، وإلقاء الحركة على ما قبل المعتل وإسكان المعتل في هذا في صدر هذا الباب.

قال أبو الفتح: يريد اسم الفاعل من أفعل «مقيم»، ومريدٌ.
وقد تقدم ذكر هذا كله وشرحه، ومن أين وجب إعلاله؟.

* * *

[إعلال اسم المفعول من نحو «قيل، وبيع»]

قال أبو عثمان: و«مفعول» من هذا مُعَلٌّ كما اعتل «فاعِلٌ» إلا أن اعتلاله

بحذف حرف منه، فإن كان «مفعول» من «فعل» وكان من الواو ظهرت فيه الواو نحو: «مَقُولٌ، ومَصُوغٌ» لأنه من «الْقَوْلِ، والصَّوْغِ» وإن كان من «فعل» وكان من الياء ظهرت فيه الياء نحو: «مَعِيْبٌ، ومَبِيْعٌ، ومَسِيْرٌ به».

قال أبو الفتح: إنما وجب إعلال «مفعول» من حيث وجب إعلال «فاعل» وكلاهما من قِبَلِ الفعل وجب إعلالُهُ؛ لأنهما جاريان عليه وهو مُعْتَلٌّ فأرادوا أن يكونَ الْعَمَلُ من وجهٍ واحد، فألزموا تصريفَ الفعل الاعتلال وعلى أن «فاعِلًا» أُجْرِيَ على الفعل من «مَفْعُولٍ»؛ لأنه بوزنه وليس «مفعول» كذلك.

وقوله: «فإن كان مفعولٌ من فعل»، إنما قال هذا؛ لأنه قد يكون من «فعل» ومن «أفعل» ومن «استُفعل» وغير ذلك؛ وإنما قصد هنا ذكرَ بناءِ «مَفْعُولٍ» و «مفعول» إنما يَجِيءُ من «فعل» نحو: «ضُرِبَ فهو مضروبٌ، وقُتِلَ فهو مقتولٌ»، ولهذا ذكرَ «فعل» ولم يُهْمَلِ الْبَيَانُ.

وسيدكر أبو عثمان ما عرَضَ في «مَقُولٍ، ومَبِيْعٍ» من التَّغْيِيرِ والحذفِ ويذكرُ الخلافَ بين الخليل وأبي الحسن وأُتْبِعَهُ ما عندى فيه، إن شاء الله.

* * *

[إتمام بنى تميم «مفعولا» من نحو «بيع، وعيب»]

قال أبو عثمان: وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يَتِمُّونَ مفعولا من الياء، فيقولون: «مَبِيعٌ، ومَعِيْبٌ، ومَسِيْرٌ به» فإذا كان من الواو لم يَتِمُّوه، لا يقولون في «مَقُولٍ: مَقُوْلٌ»: ولا في «مَصُوغٍ: مَصُوْغٌ» البتَّة.

وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة أخفُّ من الواو وفيها الضمة، ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرُّوا منها إلى الهمزة فقالوا: «أذُورُ، وأثُوبُ، وأنُورُ»، قال الراجز:

لكلِّ دهرٍ قد لبستُ أنثُوبا

فالهمزُ في الواو إذا انضمت مُطَرَّدٌ؛ فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقلَ لها، فلذلك ألزموها الحذفَ في «مفعولٍ»، والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تُغَيَّرْ؛ فهذا يدلُّك ويَصِّرُك أن الياء أخفُّ.

قال أبو الفتح: قد ذكر أبو عثمان العِلَّةَ في جواز تميم بنى تميم لـ «مفعول» من

الياء وأنّ الياء خفيفة ليست فى ثَقَلِ الواو، فاحتمَلَتِ الضَمَّةَ لذلك، ووجهُ حذفِ مَنْ حَذَفَ الياء فقال: «مَعِيبٌ»؛ أنها لما اعتَلَّتْ فى «عِيبٍ» أراد أن يُعْلَهَا فى اسم المفعول.

وَمَنْ أَتَمَّ فقال: «مَعِيبٌ» شَجَّعَهُ على ذلك سُكُونُ ما قَبْلَ الياء، فَجَرَتْ لذلك مَجْرَى الصَّحِيحِ.

ولا تُنَكِّرُ أن يُصَحِّحُوا اسمَ المفعول وإن كان الفعلُ مُعْتَلًّا؛ ألا ترى أنهم قالوا: «غُزِىَ» فَقَلَّبُوا اللَّامَ، وقالوا: «مَغُزُوٌّ» فَصَحَّحُوهَا.

وإنما جاز التصحيح فى اسم المفعول؛ لأنَّه وإن كان جاريا على الفعل فإنَّه ليس على وزن المضارع؛ ألا ترى أنَّ قائما لما كان على وزن المضارع فى الأصل بالحركة والسُّكُونِ والعِدَّةِ لم يَكُنْ إلا مُعْتَلًّا، وقد تَحَجَّرَ أنه لا يَتِمُّ مفعولٌ مِنْ ذواتِ الواو، وهذا هو الأشهر.

وقد حَكَى غيره أنهم يقولون: «نُوبٌ مَصْنُوعٌ» والأكثرُ «مَصْنُونٌ»، وأنشدوا قولَ الراجز:

والمِسْكُ فى عَنَبِرِهِ المَدْوُونُ

والأشهر «مَدُوفٌ»، وقالوا: «رجُلٌ مَعْوُودٌ، وفرسٌ مَقْوُودٌ، وقولٌ مَقْوُولٌ».

وأجاز أبو العباس إتمامَ «مفعول» من الواو خلافا لأصحابنا كُلِّهِم، وقال: ليس بأنْقَلَّ مِنْ «سُرْتُ سُوُورًا، وَغُرْتُ غُوُورًا»؛ لأنَّ فى «سُوُورٍ، وَغُوُورٍ» واوَيْنِ وَضَمَّتَيْنِ وليس فى «مَصْنُوعٍ» مَعَ الواوَيْنِ إلا ضَمَّةٌ واحدة.

قال أبو على: وهذا خطأ؛ لأنَّه يُجِيزُ شَيْئًا يَنْفِيهِ القِياسُ وهو غيرُ مَسْمُوعٍ، فقياسُه قِياسُ مَنْ قال: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، فَأَمَّا «سُرْتُ سُوُورًا» فلو لم يُسْمَعْ لَمَّا قِيلَ.

وأَيْضًا: فلو أَعْلَوْا فى «سُوُورٍ» لَأَسْكَنُوا الواوِ الأولى وبعدها واوٌ ساكنةٌ فيَجِبُ حَذْفُ إحداهما، فيصير على وزن «فُعْلٍ»؛ فكَرِهُوا التَّباسَ مثال: فعولُ بفُعْلٍ، واسمُ المفعول من فُعِلَ وزنه «مفعولٌ» أبدًا نحو: «ضَرِبَ فهو مضروبٌ» فَأَمِنَ الالتباسُ فى «مَصْنُوعٍ، وَمَقُولٍ» فَجَرى على ما يَجِبُ فيه من الإِعْلَالِ، وإنما لم يَتِمَّ «مفعولٌ» من الواوِ

٢٤٨ باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

إلا فى الحروف الشاذة التى ذكرنا؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو «مفعول» فتجتمع واوان وضمة.

و «معيوب» إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة؛ وإذا كان القياس فى «معيوب» الإعلال مع أن الياء دون الواو فى الثقل، فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح.

وهذا طريق مستمر فى العربية لا ينكسر أن يُحتمل أمر واحد، فإذا انضم إليه سبب آخر لم يُحتمل، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع، وسيأتى فى هذا الكتاب منه ما أنبه عليه بمشيئة الله.

* * *

[ما ورد عن العرب من نحو «مغيوم» ومطيوبة]

قال أبو عثمان: وسمعت الأصمعى يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت فى شعر العرب:

وكانها تفاعضة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

أخبرنى أبو زيد: أن تميما تقول ذلك؛ ورواه الخليل، وسيبويه عن العرب.

قال أبو الفتح: هذه شواهد لجواز إتمام «مفعول» من ذوات الياء؛ وقد قالوا: «طعام مزيت، ومزيت، ورجل مدين، ومديون» وهو واسع فاش.

* * *

[اختلاف الأئمة فى المحذوف من «مفعول» من نحو «بيع، وقيل»]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل، وسيبويه: أنك إذا قلت: «مقول، ومبيع» فالذاهب للالتقاء الساكنين واو «مفعول».

وقال الخليل: إذا قلت: «مبيوع» فألقيت حركة الياء على الباء سكنت الياء التى هى عين الفعل وبعدها واو «مفعول» فاجتمع ساكنان، فحذفت واو «مفعول» وكانت أولى بالحذف؛ لأنها زائدة، وكان حذفها أولى ولم تحذف الياء؛ لأنها عين الفعل.

وكذلك «مَقُولٌ» الواوُ الباقيةُ عَيْنُ الفعل، والواوُ المحذوفةُ واوُ «مفعول».

وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفةَ عَيْنُ الفعل، والباقيةُ واوُ «مفعول» فسألته عن «مبيع».

فقلت: ألا ترى أن الباقي في «مبيع» الياء، ولو كانت واوُ «مفعول» لكانت «مَبُوعٌ»؟.

فقال: إنهم لمَّا أسكنوا ياءَ «مَبُوعٍ» وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء، وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ، فأبدلت مكان الضمة كسرةً للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرةً للياء التي حذفتها، فوافقت واوُ «مفعول» الباء مكسورةً، فانقلبت ياءٌ للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واوُ «ميزان، وميعاد» ياءً للكسرة التي قبلها؛ وكلا الوجهين حسنٌ جميلٌ، وقول الأخفش أقيسُ.

قال أبو الفتح: إنما وجب إسكانُ عَيْنِ الفعل مِنْ «مَبُوعٍ» ومَقوُولٍ» عندهم جميعاً؛ لأنَّ «قِيلَ، وَبِيعَ» عندهم معتلان فأرادوا إعلالَ اسمِ المفعول منهما.

ولأنَّ الضمةَ مستقلةٌ في الياء والواو، كما ذكر أبو عثمان قَبْلُ، ثم حَدَثَ من التَّغْيِيرِ ما ذكره أبو عثمان عن الخليل، وسيبويه، والأخفش، ولكلٍّ واحد من الاعتلال لصحة مذهبه، وما يمكن أن يُحتجَّ به عنه ما أذكره، فأما الخليلُ فيَقوِّى مذهبه في أنَّ المحذوفَ واوُ مفعولٍ فيما ذكره أبو علي قول الشاعر:

سيكفيك صَرَبَ القومِ لحمٌ مُعرَّضٌ وماءٌ قدورٌ فى القصاعِ مَشْيَبِ
فقال: قوله «مشيب» أصله «مَشُوبٌ»؛ لأنَّه مِنْ «شُبَّتْ الشَّيْءُ أَشُوبُهُ» إذا خلطته بغيره؛ فلو كانت الواوُ فى «مَشُوبٍ» واوُ «مفعول» لما جاز أن تقولَ فيها: «مَشْيَبٌ»؛ لأنَّ واوُ «مفعول» لا يجوزُ قلبُها إلا أن تكونَ لَامُ الفِعْلِ معتلةً نحو قولهم: «رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ» ولكنَّ الواوُ فى «مَشُوبٍ» عَيْنُ الفعلِ فقلبها ياءً، كما قلبها الآخر فى قوله:

أزمانَ عِيناءِ سرورُ المسرورِ

عِيناءُ حوراءٍ من العِينِ «الحَيْرِ»

وأصله «الحُورُ» لأنه جمع حَوَرَاءَ.

فالواو في «مَشُوبٍ» عينُ الفعل بمنزلتها في «الحور»؛ ألا ترى أنه قلبها في «مَشُوبٍ»، كما قلبها في «الحور».

وقد جاء مثلُ «مَشِيبٍ» مما قَلَبَتْ فيه عينُ الفعل وهو قولهم: «أرضٌ مِيتٌ عليها» يريدون: مَمُوتٌ عليها، و «غَارٌ مَيِّلٌ» وهو من الواو وأصله «مَنُولٌ»، قال أبو علي: معناه يَنَال ما فيه، وقال الرازي:

دارٌ لأَسْماءٍ يُعَفِّيهَا المَورُ والدَّجْنُ يَوْمًا والسَّحابُ المَهْمُورُ
قد دَرَسَتْ غيرَ رَمادٍ مكفورٍ مكثيبِ اللَّونِ مَريحٍ مَطورٍ
يريد بـ «مَريحٍ: مَرُوحًا» لأنه من الرُّوح.

فهذا كُلُّهُ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ قول الخليل: إنَّ المحذوفَ من «مَقُولٍ، ومِيعٍ» واوُ «مفعولٍ»، وأمَّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمانٍ عليه، وانفصاله من الزيادة فعجبٌ من العجب، وقوله في هذا يكاد يَرَجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه.

وذلك أنَّ له أن يقول: إنَّ واوُ «مفعولٍ» جاءت لمعنى، وهو المَدُّ والعينُ لم تأتِ لمعنى فحذَفُ العين التي لم تأتِ لمعنى، وتَبَقَّيةُ ما جاء لمعنى، وهو الواوُ الزائدةُ أولى، كما تقول: «مررتُ بقاضٍ» فتَحَذِفُ الياءَ؛ لأنها لم تأتِ لمعنى، وتَبَقَّى التَّنوينُ الذي جاء لمعنى الصَّرَفِ.

وشيءٌ آخرُ يدلُّ على صحَّةِ مذهب أبي الحسن، وهو: أنَّ هذه العينُ قد اعتَلَّتْ في «قالٍ، وباعٍ، وقيلٍ، وبيعٍ» وفي أصلِ «مِيعٍ، و مَقُولٍ»، فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب، كذلك أُعِلَّتْ أيضًا بالحذف؛ وواوُ «مفعولٍ» لم تَنَقَلْ من شيءٍ ولم تَعْتَلْ في الفعل، فكان تركُّها وحذفُ المعتلِّ أَوْجِبَ.

ألا ترى إلى قولهم: «اتَّقَى» وأصله «اوْتَقَى» فلمَّا أُعِلَّتِ الفاءُ بقلبها تاءً أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنشَدناه أبو علي، وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد:

تَقُوهُ أَيُّهَا الفِتْيَانُ إِنِّي رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدُودا
وأنشدنا أيضًا عنه:

قَصَرْتُ له القبيلةَ إذ تَجِهَنا وما ضاقتُ بِشِدَّتِهِ ذِراعى

وأصل هذين: «اتَّقَوْهُ، وَاتَّجِهْنَاهُ».

قال أبو علي: ولكنه لما أعلَّ الفاء بالقلب، أعلَّها بالحذف، فكذلك لما أُعِلَّت عينُ «مفعولٍ» بالإسكان والقلب، أُعِلَّت أيضاً بالحذف.

وأيضاً: فإنَّ العين في «مَقُولٍ، ومَبِيعٍ» قد حُذفت في قولهم: «قُلْ، وَبِعْ» ونحو ذلك؛ فكما حُذفت في غير هذا الموضع، كذلك حُذفت هنا.

وللخليل أن يقول: إنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّك الآخر منهما، فكذا يُحذف الآخر منهما.

ولأبى الحسن أن يردَّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة، حُذِف الأول نحو «خَفْ، وَقُلْ، وَبِعْ» لاسيما إذا كان الثاني منهما جاءَ لمعنى، نحو التَّنْوِين «غَازٍ» ونحوه؛ وكما أُعِلَّت العينُ بالقلب مع أَلِف «فَاعِلٍ» نحو «قَائِمٍ»، كذلك أُعِلَّت بِالْحَذْفِ مع واو «مفعولٍ».

وللخليل أن يقول: إن الميم في أوله يدلُّ على أنه اسمُ المفعول، فتُحذفُ الواو؛ لأنها زائدة.

ولأبى الحسن أن يقول: إن «مَبِيعًا» يُشَبِّه «مَقِيلًا، وَمَسِيرًا» وهما مصدران، فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: «وكلا الوجهين حَسَنٌ جَمِيلٌ» وَلِقْوَةُ قول أبى الحسن قال: «وَقُولُوا الْأَخْفَشُ أَقْيَسُ».

وقوله في هذا عجيبٌ، وإنَّ كان قد ناقضَ فيه فيما يجيئ، وستره بُعِيدٌ إن شاء الله.

* * *

[اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر «أقام، وأخاف» ونحوهما]

قال أبو عثمان: فإذا قُلْتَ من «أَفَعَلْتُ» مصدرًا نحو: «أَقَامَ إِقَامَةً، وَأَخَافَ إِخَافَةً» فقد حذفتَ مِنْ «إِقَامَةٍ، وَإِخَافَةٍ» أَلِفًا، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

فالخليل وسيبويه يزعمان: أنَّ المحذوفة هي الألفُ التي تلي آخرَ الحرف، وهي نظيرةُ واوِ «مفعولٍ» في «مَقُولٍ، وَمَخُوفٍ».

وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف؛ وقياسه على ما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: أصل «إقامة، وإخافة، وإبانة: إقوامة، وإخوافة، وإيبانة» فأرادوا أن يُعلُّوا المصدر، لاعتلال «أقام، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو، والياء، إلى ما قبلهما، ثم قلبوهما أَلَفَيْن، وبعدهما أَلَفُ «إفعالة»، فصار كما ترى «إقامة، وإبانة».

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي الألف الأولى؛ وذهب الخليل إلى أن المحذوفة هي الألف الثانية؛ وهي الزائدة - على ما تقدّم من مذهبهما - والّا لأم ثم، والاحتجاج، هو الكلام، والاحتجاج هنا.

* * *

[ما لا يعتل من محول إليه وهو «اختار، وانقاد» ومضارعهما، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان: وإذا كان الحرف الذي قَبْلَ المعتل متحركا في الأصل، لم يُغيّره، ولم يُعتلّ الحرف من محوّل إليه كما اعتلت «قلت، وبعث» من مُحَوّلٍ إليه كراهية أن يُحوّل إلى ما ليس من كلامهم، وذلك قولهم: «اختاروا، واعتادوا، وانقادوا» وكذلك المضارعة من هذا تجرى هذا المجرى نحو: «يختارون، ويعتادون، وينقادون».

قال أبو الفتح: أصل «اختار، واعتاد، وانقاد: اختير، واعتود، وأنقود».

يقول: فلم يُحوّل «افتعل، وانفعل» من الياء إلى «افتعل، وانفعل» ولا حوّل «افتعل، وانفعل» من الواو إلى «افتعل، وانفعل»، كما حوّل «قلت، وبعث» من «فعلت» إلى «فعلت، وفعلت» لأن في كلامهم «فعلت، وفعلت» وليس في كلامهم «افتعل، وانفعل» ولا «افتعل، وانفعل».

فهذا معنى قوله: «كراهية أن يخرج إلى ما ليس في كلامهم»، وقد كان القياس إذ غيروا «فعلت» أن يُغيّروا «افتعلت، وانفعلت»، ولكن امتنعوا من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن يقولوا: «اختيرت، واعتدت، وأنقذت» ولكن هذا لا يقال لما ذكرنا.

وقوله: «وكذلك المضارعة من هذا تجرى هذا المجرى»، يقول: إنما يقولون: يختارون، وينقادون، ولا يقولون يختارون، وينقادون، كما قالوا: «يبيع، ويقوم» لأن هذا لم يُحوّل كما يُحوّل «قمت، وبعث».

وأصل «يختارون، وينقادون: يختارون، وينقادون» فأُسْكِنَتِ الياء والواو، ثم قلبتا

لافتتاح ما قبلهما وتحركهما في الأصل كما فعل في الماضي.

* * *

[المبنى للمجهول من «اختار، وانقاد» ونحوهما]

قال أبو عثمان: وإذا قلت: «فعل من هذا» قلت: «أُخْتِيرَ، وأُنْقِدَ» فتحول الكسرة على التاء، والقاف، كما فعل ذلك بـ «بيع، وقيل».

فأما «اعتاد» فتركت حركة الأصل وتبعَت العين ما قبلها، كما كان ذلك في «قال، وباع».

ومن يقول من العرب: «قيل» فيشُم الفاء الصَّمة تحقيقاً لـ «فعل»، فإنه يقول هاهنا: «أُخْتِيرَ، وأُنْقِدَ» فيشُم؛ لأن قولك: «تير» من «أُخْتِيرَ» و «قيد» من «أُنْقِدَ» كـ «قيل، وبيع»، ومن أبدل الياء واواً قال هنا: «أُخْتُورَ، وأُنْقُودَ» ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ «تاد» من «اعتاد» و «تار» من «اختار» و «قاد» من «انقاد» كـ «قام، وباع» واشتبهت من حيث كان ما قبل العين مفتوحاً وهى محرّكة، كما كان ذلك في «فعل» فاشتركا في العلة الموجبة للقلب، فجميع ما يجوز في «قال، وباع» جائز في «اختار، وانقاد» إلا التحويل إلى الضم والكسر، وقد مضى ذكره.

ف «تار» من «اختار» و «قاد» من «انقاد» بمنزلة «قال، وباع»، و «تير» من «أُخْتِيرَ»، و «قيد» من «أُنْقِدَ» كـ «قيل، وبيع» و «تير» من «أُخْتِيرَ»، و «قيد» من «أُنْقِدَ»، كـ «قيل، وبيع»، و «تور» من «أُخْتُورَ»، و «قود» من «أُنْقُودَ» كـ «قول، وبوع».

وقوله: «ومن أبدل الياء واواً»، معناه: مَنْ كان من لغته أن يقول: «خوف، وقول» فيجعل مكان الياء في «قيل، وخيف» واواً فإنه يقول هنا، «أُخْتُورَ» لأن مَنْ قال: «قول، وخوف» فليس أصل هذه الواو عنده ياءً ثم قلبها واواً؛ لأنهما عنده من «القول، والخوف» ولا تقل إنه قلب الياء في «قيل، وخيف» واواً؛ لأنه لو كان ممن يقول: «قيل، وخيف» لما قال: «قول، وخوف» لأن هذه لغات لقوم شتى.

أو يكون أراد: مَنْ قال «بوع» فأبدل الياء واواً فإنه يقول: «أُخْتُورَ، وأُنْقُودَ» والمذهب الأول أعم؛ لأنه يدخل فيه «قيل، وبيع» جميعاً.

وقوله: «ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب» يقول: لم يُقدّم على هذه الأقوال بالقياس، بل هي مسموعة عن العرب.

* * *

[مجىء «مقودة، ومكوزة، ومزید» على الأصل]

قال أبو عثمان: ومثل من الأمثال: «إن الفكاهة مقودة إلى الأذى» جاءوا بها على الأصل، كما قالوا: «مكوزة، ومزید» فجاءوا بهن على الأصل، وليس هذا بالمطرِد في الكلام؛ وقد قرأ بعض القراء: «لَمْثُوبَةٌ من عند الله خيرٌ» [البقرة: ١٠٣] لا تقول على هذا «مقولة، ولا مبيعة».

قال أبو الفتح: قد كان القياس في هذا كله أن يُعلّ؛ لأنّ «مزیدًا، ومكوزة، ومقودة، ومثوبة» على وزن «يخاف، ويهاب» وأصلهما «يخوف، ويهيب»، وهذه الأسماء جارية على أفعال معتلة، وقد كان قياسهما «مقادة، ومكازة، ومزادة، ومثابة» كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] ولكنها شذت.

يقول: لا ينبغي أن يُقاس على هذا؛ ولكن يُقال: «مقالة، ومباعة» وقد جاءت مثل «مكوزة، ومزید: مريم، ومصيدة، ومطية، ومبولة» وهذه شواذ كلها.

* * *

[«مفعلة» بضم العين من «عشت، وبعث» كـ «مفعلة»]

بكسرها فيهما عند الخليل

قال أبو عثمان: وكان الخليل يقول في «مفعلة» من «عشت، وبعث» لفظها كلفظ «مفعلة»، كما كان «فعل» من الياء في هذا الباب على لفظ «فعل» من الواو، فيقول: «معيشة» تصلح أن تكون «مفعلة» وتصلح أن تكون «مفعلة».

قال أبو الفتح: أصل «معيشة» إذا كانت «مفعلة» عند الخليل: «معيشة» فنقل الضمة إلى العين فانضمت، وبعدها ياء ساكنة، فأبدل الضمة كسرة، لتسلم بعدها الياء، فصارت «معيشة» وإذا كانت «مفعلة» فإنما نقل الكسرة إلى العين حسب.

وكذلك «عيش» يصلح أن يكون عند الخليل «فعلًا، وفعلًا» جميعًا، فإذا كان أصله «فعلًا» فكأنه كان «عيشًا»، فأبدل الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت «عيشًا» كما ترى.

كما قالوا: «بِيَضٌ» وأصله «بُيَضٌ»، فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لا يَفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع.

وكذلك كان يُجِزُ في «دَيْلٍ، وفَيْلٍ» أن يكونا «فَعْلًا، وفُعْلًا» جميعاً؛ لأنهما من الياء لقولهم: «فُيُولٌ، وذُيُولٌ» وكان أبو الحسن يخالفه، وها هو ذا عَقِيبَ هذا.

* * *

[«مفعلة» من العيش، و«فعل» من البيع عند الأخفش]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول في «مَفْعَلَةٍ» من «العَيْشِ: مَعُوشَةٌ»، وفي «فُعْلٍ» من «الْبَيْعِ: بُوعٌ»، ويقول في «بِيَضٍ» هو فِعْلٌ، ولكنه جَمَعَ والواحد ليس على مذهب الجمع.

وقوله في «مَعِيشَةٍ: مَعُوشَةٌ» ترك لقوله في «مَبِيعٍ، ومَكِيلٍ، وقياسه على «مَبِيعٍ، ومَكِيلٍ: مَعِيشَةٍ» لأنه يزعم أنه حين ألقى حركة عين «مفعول» على الفاء انضمت الفاء، ثم أبدل مكان الضمة كسرة لأن بعدها ياء ساكنة، وكذلك يلزمه في «مَعِيشَةٍ» هذا، وإلا رجع قول الخليل في «مَبِيعٍ».

قال أبو الفتح: إنما كان قياسه عند أبي عثمان «مَعِيشَةٍ» لأن أصلها «مَعِيشَةٍ» فيجب نقل الضمة إلى العين، ثم تُبدَلُ كسرة لتسَلَمَ الياء بعدها؛ كما قال أبو الحسن في «مَبِيعٍ» إنَّ أصله «مَبِيعٌ»، ثم نقل الضمة من الياء إلى الباء، ثم أبدل الضمة كسرة لتسَلَمَ الياء بعدها.

وكذلك كان يجب على قياسه في «مَعِيشَةٍ» أن يُبدَلُ الضمة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول: «مَعِيشَةٍ»، كما قال الخليل قياساً على «مَبِيعٍ». وكذلك قياسه على «مَبِيعٍ» في «فُعْلٍ» من «الْبَيْعِ» أن يقول: «بَيْعٌ» كقول الخليل، فيُبدَلُ من الضمة كسرة، كما أبدلها في «مَبِيعٍ» لأن «مَبِيعًا»، و«مَعِيشَةً، وبَيْعًا» كلُّ واحدٍ منها واحدٌ ليس بجمع، فإن كان يقول: «مَعُوشَةٌ، وبُوعٌ» فيلزمه أن يقول في «مَبِيعٍ: مَبُوعٌ» فيخالف العرب أجمعين.

وإذا قال: «مَبِيعٌ» فقياسه «مَعِيشَةً، وبَيْعٌ» في «مَفْعَلَةٍ وفُعْلٍ» لا فصل بينهما؛ لأن «مفعولاً» واحدٌ، كما أن «مَفْعَلَةً، وفُعْلًا» كلُّ واحدٍ لا جمع، وهذه هي المناقضة التي قدّمت ذكرها.

ولو قال فى «مَفْعَلَةٍ، وفُعِلَ: مَعِيشَةٌ، وَبَيْعٌ» كقول الخليل، لكان مذهبه لا نهاية وراءه، ووافق قوله فى «مَبِيعٍ» واستمرّ مذهبه على الاطراد.

وحكى الأصمعى: أن الرّيح الحارّة يُقال لها: «هَيْفٌ، وهُوفٌ» وليس فى «هُوفٍ» حُجّة لأبى الحسن فى أن يقول فى «فُعِلَ» من البيع: «بُوعٌ» لأنّه يجوز أن يكونا لغتين، فيكون «هَيْفٌ» من الياء و «هُوفٌ» من الواو، ويجوز أن يكون «هَيْفٌ» محذوفاً من «فَعِلَ» كأنه كان «هَيَوْفاً» مثل «مَيَّوتٍ»، ثم قُلِبَتِ الواو وحذِفَتْ، كما فُعِلَ ذلك بـ «مَيَّتٍ» فعلى هذا يكونان جميعاً من الواو؛ فتأمل هذا.

وقوله: «وكذلك يلزمه فى «مَعِيشَةٍ» هذا وإلا رجع إلى قول الخليل فى «مَبِيعٍ»، يقول: يلزمه أن تكون «مَعِيشَةٌ: مَفْعَلَةٌ، ومَفْعِلَةٌ» عنده جميعاً، كما قال الخليل؛ وإنما يجب عليه من هذا، الرجوعُ إلى مذهب الخليل فى «مَبِيعٍ» لأنّه كان يجب على قياسه فى «بُوعٍ، ومَعُوشَةٍ» أن يقول فى «مَفْعُولٍ: مَبُوعٌ»، وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من العرب؛ فلو كان الياء فى «مَبِيعٍ» هو الزائد، كما يقول أبو الحسن، لوجب أن يقول: «مَبُوعٌ» كما يقول «مَعُوشَةٌ».

وأما فصله بين الواحد والجمع فى «فُعِلَ» ثَمَّ عينه ياءٌ، وأنه يقول فى الواحد: «بُوعٌ» ويقول فى جمع «أبيض: بَيْضٌ» فهو قولٌ.

قال أبو على: وَيُقَوِّيه أنّ الجمع أثقلُ من الواحد، والواو أثقلُ من الياء، فهربَ من الواو فى الجمع وأقرّها فى الواحد؛ فلذلك قالوا: «بَيْضٌ»، ولم يقولوا: «بُوضٌ».

ألا ترى أنهم يقولون فى الواحد: «عَتَا، عَتَوَّا، وَعُتِيَّا» و «عَسَا العُودُ، عُسُوًّا، وَعُسِيًّا» فإذا صاروا إلى الجمع فكلُّهم يَقْلِبُ.

ألا تراهم يقولون: «عُصِيٌّ، ودُلِيٌّ» ولا يُجيزون التّصحیح كما أجازوا فى الواحد!.

ويُدُلُّ على صحة ما ذهبوا إليه فى «بَيْضٌ» وأنهم لم يقولوا: «بُوضٌ» أنهم قد قالوا فى «الحُورِ: الحَيْرُ» وأصله الواو؛ فإذا كانوا قد هربوا ثَمَّ أصله الواو إلى الياء، فألا تُقْلِبَ الياء واواً فى الجمع، وأن يُصَحِّحوها ياءً أجدرُ.

ووجه آخر: وهو أنهم قد قلبوا الواو ياءً فى الواحد فقالوا: «مَشْيِبٌ» فى «مَشُوبٍ»

و«غَارَ مَيْيَلٌ» فى «مَنْوَل» و «أَرْضٌ مَمِيئٌ عَلَيْهَا» فى «مَمُوتٌ» و «غَضَنُ مَرِيحٍ» فى «مَرْوَحٍ»؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواو ياءً فى الواحد مع أنه أَحَفُّ من الجمع، فهم بالألّ يقلّبوا الياءَ - التى هى أَحَفُّ إلى الواو، التى هى أَثْقَلُ فى الجمع، الذى هو أَثْقَلُ من الواحد - أَجْدَرُ!.

ولولا قولُ العرب: «مَبِيعٌ» بالياء دونَ «مَبُوعٍ» لكان قولُ أبى الحسن فى «فُعِلَ، وَمَفْعَلَةٌ: بُوعٌ، وَمَعُوشَةٌ» قولاً حسناً، ولكن قولهم: «مَبِيعٌ» هو الذى أَفْسَدَ هذا المذهبَ على أبى الحسن.

فأمّا قول الشاعر:

و كنت إذا جارى دَعَا لمضُوفَةٍ أَشْمَرٌ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِثْرَى
ففيه تَعَلَّقُ لأبى الحسن فى قوله فى «مَفْعَلَةٍ» من «عِشْتُ: معوشة» لأنَّ «مَضُوفَةٌ: مَفْعَلَةٌ» من «ضِفْتَ الرَّجُلَ: إذا نزلت به» لأنَّ معناها ما يَنْزِلُ بالإنسان وَيَضِيفُهُ من نوابِ الدهر؛ وأصلها «مَضِيفَةٌ» ثم نُقِلَت الضمّة إلى الضاد، وانقلبت الياءَ واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها.

فِيُشَبِّهُ أن يكونَ أبو الحسن بهذا تَعَلَّقَ عليه عَقَدَ هذا الخلاف؛ إلا أنَّ هذا حرفٌ شاذٌّ لا نَعْلَمُ له نظيراً، فينبغى ألا يُقاسَ عليه، وقولُ الخليل فى «مَعِيشَةٍ، وَمَبِيعٍ» أقوى، لقولهم كلُّهم: «مَبِيعٌ»، ولم يقولوا: «مَبُوعٌ» كما قالوا: «مَضُوفَةٌ»، ومن «مَبِيعٍ» يُشَبِّهُ أن يكونَ الخليلُ أخذَ قوله فى «مَعِيشَةٍ» لأنَّ عينَ «مَفْعُولٍ» مضمومة.

فأمّا «مَوْوَنَةٌ» فلا حُجَّةَ فيها لأبى الحسن؛ لأنه يجوز أن يكون من «الأَوْن» وهو «العِدْلُ» لأنها ثَقِيلَةٌ على مُتَكَلِّفِهَا كما أن «العِدْلَ» ثَقِيلٌ على حَامِلِهِ، وقالوا: إنها «فَعُولَةٌ» من «مُنْتُ»، وأجاز الفراء أن تكونَ «مَفْعَلَةٌ» من «الأَيْن» وهو «التَّعَبُ» وهذا كقول أبى الحسن فى «مَعُوشَةٌ» والاحتجاج عليه مثله على أبى الحسن، لا فَرْقَ بينهما.

وقد شرحتُ هذا الخلافَ فى موضعٍ آخر فى مسألة سُئِلْتُ عنها بجرّدة!.

* * *

[تصحیح «فاعلت، وتفاعلنا، وفعلت، وتفعّلنا» ومصادرهن وعدم إعلالهن]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ «فاعلتُ، وتفاعلنا، وفعلتُ، وتفعّلنا» يُصَحِّحْنَ ولا يُعْلِلْنَ،

وذلك قولك: «قاوَلْتُ زيدًا وباعْتُهُ، وتقاوَلْنَا، وتبايَعْنَا، وتَصَحَّ المصادِرُ كما صَحَّتْ الأفعال وذلك «التَقَاوُلُ، والتَّبَايُعُ، والقَوَالُ، والْبِياغُ» و «فَعَلْتُ، مثلُ «حوَلْتُهُ، وحوَلْتُ عليه، وشَوَّهْتُهُ، وزَيَّيْتُ له الأمرَ، وتحوَلْتُهُ، وتشَوَّقْتُهُ، وتَزَيَّيْتُ».

وإنما صَحَّتْ في «تَفَاعَلْتُ» لأنَّ التاء دَخَلَتْ على «فاعَلْتُ».

وكذلك «تَفَعَّلْتُ» دَخَلَتْ على «فَعَّلْتُ» فلم تُغَيَّرْ عن حالها.

قال أبو الفتح: إنما صَحَّتْ هذه الأفعال كُلُّها لسكون ما قَبْلَ الواو والياء المتحركين، فلو قَلَبْتَ الياءَ والواوَ في «قاوَلْتُ، وباعْتُهُ» كما قلبتهما في «قام، وباع» وقبلهما أَلِفٌ ساكنةٌ، لوجب حذفُ إحداهما ولزال البناء.

وكذلك لو قلبتَ الياءَ والواوَ الأخيرتين في «زَيَّيْتُ، وشَوَّقْتُ» أَلَفَيْنِ لَتَحَرَّكَ ما قبلهما وزال بناءُ «فَعَّلْتُ» كما كان يزولُ في الأولِ بناءُ «فاعَلْتُ» فتجنبوا ذلك لما يدخلُ الكلامَ مِنْ كثرةِ التَّغْيِيرِ.

وكذلك «تَفَعَّلْتُ، وتَفَاعَلْنَا» لأنَّ التاءَ إنما دَخَلَتْ على «فَعَّلْتُ، وفَاعَلْتُ» بعدما وجب فيهما التَّصْحِيحُ، فلمَّا صَحَّتْ هذه الأفعال صَحَّتْ مصادِرُها، فلذلك قالوا: «قاوَلْتُهُ قَوَالًا» فصَحَّحُوا الواوَ ولم يقولوا: «قيالًا»، كما قالوا: «قَمْتُ قِيامًا» فقلبوها ياءً لمَّا انقلبَت في «قام» ولمَّا صَحَّتْ في «قاومتُ، وقاوَلْتُ» صَحَّتْ في «القِوامِ، والقِوالِ» وقال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣] لأنَّه مصدرٌ «لاوَذْتُ» وقالوا في اللُّغَةِ: «لُذْتُ به، ليأذاً».

فأما قول الراجز:

يَخْلِطُنْ بِالتَّائِسِ النُّوَارِ

وهو من نَارٍ يَنُورُ، إذا نَفَرَ، فَيُمْكِنُ أن يكونَ اسما لا مصدرا فَصَحَّ لذلك، وأما قولُهم في القطعة من المسك: «صِوَارٌ، وصِيَارٌ» فيمكن أن يكونا لغتين، ويمكن أن يكونَ قَلْبَ الواو ياءً لِلتَّخْفِيفِ والشَّبهِ بالمصدر أو الجمع؛ وهذا القولُ كأنَّه أمثلُ لقولهم في جمعه: «أَصُورَةٌ»، ولم نسمعهم يقولون: «أَصِيرَةٌ» قال الأعشى:

إِذَا تَقَوُّمٌ يَضُوعُ الْمِسْكِ أَصُورَةٌ وَالْعَنْبَرُ الْوَرْدُ مِنْ أَرْدَانِهَا شَمِيلٌ

وكذلك «التَّقاوُلُ»، والتَّبَايُعُ» صَحَّتا فيه لصَحَّتْهُما في الفعل.

وقد قدِّمت القولَ في أن صحَّة المصدر لصحَّة الفعل واعتلاله لاعتلاله، لا يدلُّ على أنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعل.

* * *

[ومما جاء على أصله «افعللت، وافعاللت»]

قال أبو عثمان: ومما يجيء على أصله «افعللت، وافعاللت» وذلك «ابيضَضْتُ، واسودَدْتُ، واحوَلْتُ، وَايِيَاضَضْتُ، واسوَادَدْتُ».

وإنما جاء هذا على أصله من قِبَل أنهم لو أسكنوا المَعْتَلَّ هنا ذهب المعنى وصيرت إلى حَذَفٍ بعد الإسكان، وَعِلَّةٌ بعد عِلَّةٍ؛ فتجنبوا هذا الحَمْلَ على الفِعل كَلَّه، فأقروا على أصله.

قال أبو الفتح: يقول: لو أسكنوا الياءَ والواوَ في «ابيضَضْتُ، واسودَدْتُ» وقبلَ الياءِ الباءُ، وقبلَ الواوِ السينُ؛ وهما ساكتتان، لَوَجِبَ حَذْفُ الياءِ والواوِ، ولزال البناءُ وهذا مثل ما تقدَّم.

وقوله: «لو أسكنوا المَعْتَلَّ هنا»، معناه: لو أسكنوا هنا الحرفَ الذي من شأنه أن يَعْتَلَّ لكان كَيْتَ وكَيْتَ؛ «فهنا» ظرف لأُسْكِنُوا، وهو منصوبٌ به، لا بالمَعْتَلِّ؛ لأنَّه ليس هاهنا بمَعْتَلٍّ، ولكنَّه أَطْلَقَ عليه لفظ الاعتلال وإن كان صحيحا؛ لأنَّ من شأن الواوِ والياءِ أن يَعْتَلَّا فسمَّى الحرفَ: مُعْتَلًّا، بما هو في أكثر أحواله، جارٍ عليه؛ أو بما يَصِيرُ إليه من الاعتلال.

كما تقول: «هذه حُلُوبُنَا، ورُكُوبُنَا» فُتَطْلِقُ عليها اسم «الحلب، والرُّكوب» وإن لم يكن في الوقت «حَلَبٌ، ولا رُكُوبٌ» لأنَّ من عادتهما أن يكون هذا جاريا عليهما، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السَّلام: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصفات: ٨٩] ولم يكن في الوقت سقيما، ولكن السَّقَمَ للموت جارٍ عليه لا محالة.

وكما قال الشاعر:

إذا ما مات مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فسرَّك أن يَعِيشَ فجىءَ بَزَادٍ

فسمَّاهُ «مَيْتًا»، وإن كان حيًّا قبل موته؛ لأنَّه سيموت لا محالة؛ وهذا مطَّردٌ في كلامهم فاشٍ.

* * *

[ومما جاء على أصله «اجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا»]

قال أبو عثمان: ومَّا يجيء على أصله؛ لأنَّ معناه معنى ما لا يَغْتَلُّ كما جاء «عورٌ، وحولٌ» لأنَّه في معنى «اعورٌ، واحولٌ»: «اجتورُوا، وازدوجُوا، واعتورُوا، واهتوشُوا»؛ لأنَّ معناها «تجاوزُوا، وتزاورُوا، وتهاوشوا»؛ ولولا ذلك لاعتلَّ.

ألا تراهم قالوا: «اختاروا، وابتاعوا» حين لم يكن في معنى «تفاعلوا».

قال أبو الفتح: يقول لَمَّا وَجَبَ تصحيح «تجاوزوا، وتزاوروا» لسكون ما قبل الواو - كما قدَّمنا شرحه - وكان «ازدوجُوا، واجتورُوا». بمعناهما صحَّحوهما ليكونَ التَّصحيحُ أَمارةً لكونِ كلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر، وكذلك ما أشبه هذا، وإنما أعلُّوا «اختاروا، وابتاعوا» لأنَّهما ليسا بمعنى «تخايروا، وتبايعوا» فجاءوا على ما ينبغي لهما من الإعلال الذي تقدَّم شرحه في فصل «اعتاد، وانقاد».

* * *

[لو بنيت افعلوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعللت]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: لو بنيتَ «افعلوا» من قولك: «ازدوجُوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعلَّلتَ فقلت: «ازدوجُوا» كما قلتَ: «اختاروا، وابتاعوا».

قال أبو الفتح: يقول لَمَّا زال معنى «تفاعلوا» الذي يوجب التَّصحيح خرج إلى باب «اختار، وابتاع» فلم يَجْزُ إلا إعلاله كما لم يَجْزُ إلا إعلالُ «اختار، وابتاع».

* * *

[جمع «مقال، ومباع، ومعاش» على «مفاعل» لايعل]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ «مقالًا، ومباعًا، ومعاشًا» إذا جمعت على «مفاعل» لم تُعْلَلِ الباء ولا الواو في الجمع، وذلك قولك: «مقاولٌ، ومبايعٌ، ومعايشٌ».

وإنما أعلُّوا الواحد؛ لأنَّهم شبهوه بـ «يَفْعَلُ» فلمَّا جمعه ذهبَ شَبْهُهُ مِنْ «يَفْعَلُ» فَرَدُّوه إلى أصله، قال الشاعر:

وإني لَقَوَامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا
فَقَالَ: «مَقَاوِمٌ».

قال أبو الفتح: وَجْهٌ شَبَّهَ «مَقَامَ، وَمَبَاعَ» بـ «يَفْعَلُ» أَنَّ أَصْلَهُمَا «مَقُومٌ، وَمَبِيعٌ» فَجَرَى
مَجْرَى «يَخَافُ، وَيَهَابُ» اللَّذَيْنِ أَصْلُهُمَا «يَخُوفٌ، وَيَهْيَبُ» فَأَعْلُوهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَى
الْفِعْلِ وَهُمَا بوزنه، وقد تقدم شرحُ هذا.

وقوله: «فَلَمَّا جَمَعُوهُ ذَهَبَ شَبَّهُهُ مِنَ الْفِعْلِ»؛ يَرِيدُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُجْمَعُ فَلَمَّا جُمِعَ
«مَقَامٌ» وَنَحْوُهُ بَعُدَ عَنِ الْفِعْلِ وَزَالَ الْبِنَاءُ الَّذِي ضَارَعَ بِهِ الْفِعْلُ فَصَحَّ، وَصَحَّتْهُ أَنْ تَظْهَرَ
يَاؤُهُ وَوَاوُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «مَقَاوِمٌ، وَمَبَايِعٌ».

* * *

[هَمْزٌ «مَعَايشُ، وَمَصَاوِبُ» خَطَأً]

قال أبو عثمان: فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ «مَعَايشَ» بِالْهَمْزِ فَهِيَ خَطَأٌ، فَلَا
يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا أَخَذْتُ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا الْعَرَبِيَّةُ، وَلَهُ أَحْرَفٌ
يَقْرُؤُهَا لَحْنًا نَحْوًا مِنْ هَذَا.

وقد قالت العربُ: «مَصَائِبُ» فَهَمْزُوا، وَهُوَ غَلَطٌ، كَمَا قَالُوا: «حَالَاتُ السَّوِيْقِ»
وَكَانَهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ «مُصِيبَةً: فَعِيلَةٌ» فَهَمْزُوهَا حِينَ جَمَعُوهَا كَمَا هَمْزُوا جَمَعَ «سَفِينَةٍ:
سَفَانٌ» وَإِنَّمَا «مُصِيبَةٌ: مُفْعِلَةٌ» مِنْ «أَصَابَ يُصِيبُ»، وَأَصْلُهَا «مُضَوْبَةٌ»، فَالْقَوَا حَرَكَةُ الْوَاوِ
عَلَى الصَّادِ فَانْكَسَرَتِ الصَّادُ وَبَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ فَأُبْدِلَتْ يَاءٌ لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا - وَقَدْ كَتَبْنَا
تَفْسِيرَ هَذَا فِيمَا مَضَى - وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ يَقُولُ: «مَصَاوِبُ» فَيَجِيءُ بِهَا عَلَى الْقِيَاسِ، وَمَا
يَنْبَغِي.

قال أبو الفتح: قَدْ اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ نَافِعٍ، فَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ يَرَوِي عَنْهُ: «مَعَايشَ» بِلا
هَمْزٍ، وَالَّذِي رَوَى عَنْهُ بِالْهَمْزِ خَارِجَةٌ بِنُ مُضْعَبٍ.

وَإِنَّمَا كَانَ هَمْزُهَا خَطَأً عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ جَمَعَ «مَعَايشَ، أَوْ مَعِيشَةٍ، أَوْ
مَعِيشٍ»، فَقَدْ قَالَ رُؤْبَةُ:

إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ الْمَعِيشِ

يَرِيدُ «الْمَعَايشَ».

وكل واحد من هذه فعينه متحركة في الأصل:

فأصل «معاشٍ: مَعِيشٌ»، وأصل «مَعِيشَةٍ: مَعِيشَةٍ، أو مَعِيشَةٍ» على مذهب الخليل.

وأصل «مَعِيشٍ: مَعِيشٌ» مكسور العين ليس غير؛ لأنه ليس في الآحاد اسم على «مَفْعَلٍ» بضم العين.

فأما قول الشاعر:

بُئِينَ الزَّمَى «لا» إِنَّ «لا» إِنَّ لَزِمْتِهِ على كثرة الواشين أى مَعُون
فَجَمَعُ «مَعُونَةٍ» وليس بواحدٍ، وكذلك قول الآخر:

لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ
إنما هو جَمَعُ «مَكْرُمَةٍ».

وكذلك قول الآخر:

أَبْلَغَ النُّعْمَانِ عَنِ مَالِكَا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي
فقد يجوز أيضا أن يكونَ جَمَعُ «مَالِكَةٍ» وهى الرِّسَالَةُ، أو يكونَ حَذَفَ الهاءَ ضرورة
وهو يُرِيدُهَا.

وإن كان «مَعِيشٌ» جَمَعُ «مَعِيشَةٍ» فجائزٌ فيه «مَفْعَلٌ»، و«مَفْعَلٌ» جميعاً؛ وإذا كان الأمرُ
كذلك فحقُّ «معاشٍ، ومَعِيشٍ، ومَعِيشَةٍ» ألا تُهَمَزُ فى الجمع؛ لأنه قد كانت عينه
متحركة فى الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها فى الجمع حَرَكَهَا ولم يَقْلِبْهَا واحْتَمَلَتْ
الحركة؛ لأنها قَوِيَّةٌ وهى من الأصل، وقد كانت متحركة فى الواحد؛ وإنما يُهَمَزُ فى
الجمع حروفُ المدِّ واللَّين التى لا حظَّ لها فى الحركة فى الواحد نحوُ أَلِفٍ: «رسالة»،
وياءٍ: «صحيفة»، وواوٍ: «عجوزٍ»، إذا قُلْتُ: «رسائلٌ، وصحائفٌ، وعجائزٌ».

فأما قول العرب: «مَصَائِبٌ» فغلطٌ؛ لأنَّ الياءَ فى «مَصِيبَةٍ» عينُ الفعلِ وهى مُنْقَلِبَةٌ
عن واوٍ وأصلها «مُصَوِّبَةٌ» وأصلها الحركة، وقياسها «مَصَاوِبٌ».

وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أنَّ الهمزة فى «مَصَائِبٍ» إنما هى بدلٌ من الواو فى
«مَصَاوِبٍ»، كما قالوا: «إِسَادَةٌ» فى «وِسَادَةٍ» وأنكر ذلك عليه أبو على وقال: إِنَّ الواو
لا تُقَلِّبُ همزةً وَسَطًا إذا كانت مكسورةً، وقد بَيَّنْتُ هذا.

وذكر أبو الحسن: أنَّ الذي شَجَّعَهُمْ على أَنْ شَبَّهُوا «مُصِيَّةً» بـ «صَحِيفَةٍ» حتى همزوها في الجمع، أنها قد اعتَلَّتْ في الواحد بِأَنْ قُلِبَتْ الواوُ ياءً فتوهَّنت العينُ بِالْقَلْبِ فأشبهت الياءَ الزائدة؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل؛ وإنما هي بَدَلٌ من العين، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائدَ فَقُلِبَتْ في الجمع همزة.

وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال: يلزمه في «مَقَامٍ: مَقَائِمٍ» يريد أبو إسحاق أن أصلَ «مَقَامٍ: مَقَوْمٍ» كما أنَّ أصلَ «مُصِيَّةٍ: مُصَوِّبَةٍ» وكلاهما قد قُلِبَ، يقول: فلو جاز لذلك أن يُهْمَزَ جمع «مُصِيَّةٍ» لجاز أيضا أن يُهْمَزَ جمعُ «مَقَامٍ» وهذا يلزمُ أبا الحسن لو كان يَقْطَعُ بهذه الحجة؛ وإنما تعلَّلَ بهذا القول وتأنَّسَ به، وليس عنده بَعْلَةٌ قاطعةٌ فيلزمه أن يقولَ في جمع «مَقَامٍ: مَقَائِمٍ» ولكنه لَمَّا سمع «مصائب» احتال بعد السَّماع بما يكونُ فيه بعضُ العُدْرِ، ولا يَقْطَعُ بِأن هذا خطأً من العرب ما وَجَدَ له وَجْهًا ما، ألا ترى أن سيبويه قال في باب ما يُضْطَرُّ إليه الشَّاعِرُ: وليس شيءٌ مَّا يُضْطَرُّونَ إليه إلَّا وهم يُحاولون به وَجْهًا.

وكذلك قولهم: «حَلَّاتُ السَّوِيْقِ، وَرَنَاتُ زَوْجِي بِأَيَاتٍ»، إنما هو مُشَبَّهٌ في اللَّفْظِ بغيره وإن لم يكن من معناه؛ فكأنَّ «حَلَّاتُ» من قولهم: «حَلَّاتُهُ»: إذا طردته عن الماء.

وقولهم: «رَنَاتُهُ: فَعَلَّتُهُ، مِنْ الرَّئِيئَةِ» وليس من معناه.

وقالوا: «اسْتَلَامْتُ الْحَجَرَ»: يريدون اسْتَلَمْتُ فهِمَزُوا.

وقالوا: «لَبَّاتُ بِالْحَجِّ»: يريدون «لَبَّيْتُ».

وقالوا: «الذُّبُّ يَسْتَنْشِي الرِّيحَ» يريدون «يَسْتَنْشِي».

قال أبو عُبَيْدَةَ: وَكَانَ رُوْبَةُ يَهْمَزُ «سِيَةَ الْقَوْسِ» وسائر العرب لا يَهْمِزُهَا؛ وإنما يجوزُ مِثْلُ هذا الغلط عندهم لِمَا يَسْتَهْوِيهِمْ مِنَ الشَّبْهِ، لأنهم لَيْسَتْ لَهُمْ قِيَاسَاتٌ يَسْتَعْصِمُونَ بِهَا، وإنما يُخْلِدُونَ إلى طبائعهم؛ فمن أجل ذلك قرأ الحَسَنُ البَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ: «وما تنزلت به الشَّيَاطُونُ» لأنَّه تَوَهَّمَ أَنَّهُ جمعُ التَّصْحِيحِ نحو «الزَيْدُونَ» وليس منه.

وكذلك قراءته: «ولا أذْرَأْتُكُمْ به» جاء به كَأَنَّهُ مِنْ «دَرَأْتُهُ» أَيْ: دَفَعْتُهُ وليس منه وإنما هو من «دَرَيْتُ بِالشَّيْءِ» أَيْ: عَلِمْتُ به وكذلك قِراءة مَنْ قرأ «عَادَ لِلْوَلِي» فَهَمَزَ، وهو

خطأ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر:

لَحَبَّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُؤَسَى

فهمز الواو الساكنة؛ لأنه توهّم الضمة قبلها فيها.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ «أَوَّلَ مِنْ وَالٍ» فهو عِنْدَنَا مُخْطِئٌ؛ لَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُ عَلَيْهِ - وَقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ - وَلِهَذَا الْغَلَطُ نَظَائِرُ فِي كَلَامِهِمْ، فَإِذَا جَاءَكَ فَاعْرِفْهُ تَسَلَّمَهُ كَمَا سَمِعْتَهُ وَلَا تَقَسَّ عَلَيْهِ.

* * *

[اختلاف العرب والعلماء في «مدائن»]

قال أبو عثمان: وأما «مدائن» فقد اختلفت العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم «فَعَائِلٌ»، فهِمَزَ، وقال بعضهم: هي «مَفَاعِلٌ» فلم يَهْمَزُوا.

فالذين جعلوها «فَعَائِلٌ» احتجُّوا بـ «مُذْنٌ»، فقالوا: «مُذْنٌ» يَذُلُّ عَلَى أَنْ الْمِيمُ مِنَ الْأَصْلِ وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ.

وقال غير هؤلاء: هي «مَفَاعِلٌ» والميم زائدة؛ لأنه مِنْ «دَانٍ يَدِينُ» وهؤلاء الذين لم يَهْمَزُوا، وكلا الاشتقاين مَذْهَبٌ.

قال أبو الفتح: أما مَنْ قَالَ: «مُذْنٌ» فاشتقاقه واضحٌ و «مَدِينَةٌ» عندهم كسفينة، و «مدائن» كـ «سفائن».

وأما من أخذها مِنْ «دَانٍ يَدِينُ» فمعناه: أنها أَطَاعَتْ صَاحِبَهَا وَتَذَلَّلَتْ لَهُ وَالدِّينُ: الطَّاعَةُ؛ وَهَكَذَا أَخَذْتُ عَنْ أَبِي عَلَى وَقْتُ الْقِرَاءَةِ، فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ:

رَبْتُ وَرَبَا فِي حِجْرِهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَظْلُلُ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَلُّ

فالمدينةُ فيه: أمةٌ، يَصِفُ الْأَكْثَارَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي الْكُرْمِ يَقُولُ: هُوَ ابْنُ أُمَّةٍ، وَقَالَ لَهَا: «مَدِينَةٌ» لِأَنَّهَا مِنْ «دِنْتُ» أَيْ: جَزَيْتُ، كَأَنَّ مَوْلَاهَا يَجْزِيهَا بِعَمَلِهَا؛ فَهَذَا مِثْلُ الْمَذْهَبِ الثَّانِي فِي «مَدِينَةٍ» كَمَا حَكَاهُ أَبُو عِثْمَانَ.

وقوله: «إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا وَالْعُلَمَاءُ»، معناه: أَنَّ الْعَرَبَ مِنْهُمْ مَنْ يَهْمَزُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَهْمِزُ، فَهَذَا وَجْهُ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ.

وأما اختلاف العلماء فيها، فكأنَّ بعضهم سَمِعَهَا مَهْمُوزَةً، وبعضهم سَمِعَهَا غَيْرَ مَهْمُوزَةً وبعضهم سَمِعَهَا مَهْمُوزَةً وَغَيْرَ مَهْمُوزَةٍ.

فالذين سمعوها مَهْمُوزَةً خالفوا تأوَّلَ مَنْ سَمِعَهَا غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ.

والذين سمعوها مَهْمُوزَةً وَغَيْرَ مَهْمُوزَةٍ - وأبو عثمان واحدٌ منهم - قد أخذوا فيها بالقولين.

ولو كان كلُّهم سَمِعُوهَا مَهْمُوزَةً وَغَيْرَ مَهْمُوزَةٍ، كما سَمِعَهَا أَبُو عثمانَ المازنِيُّ بالوجهين لَزَالَ الخِلافُ ولم يَقَعْ أصلاً.

واختلافُ العلماء إنما كان من أَجْلِ اختلافِ العربِ فيها، فهذا معنى قوله: «إِنَّ العربَ قد اختلفَتْ هي والعلماءُ فيها».

* * *

[رواية «مداين» بلا همز عن بعض العرب]

قال أبو عثمان: وقد رَوَى تَرْكُ الهمْزِ في «مَدَاينَ» عن بعض العرب.

قال أبو الفتح: إنما كرّر هذا القول بعد ذكره في أوّل الفصل الذي قَبْلَهُ اختلافُ العربِ، وأنَّ بعضهم يَهْمِزُ، وبعضهم لا يَهْمِزُ، فكرّره هُنا توكيداً، ولِيُرِيكَ أَنَّ مَنْ يَهْمِزُ أَكْثَرُ مَنْ لا يَهْمِزُ، ولو اقْتَصَرَ على الفصلِ الأوّلِ لَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ مَنْ لا يَهْمِزُ في الكثرة كَمَنْ يَهْمِزُ، فَأَرَادَ أَنْ يُرِيكَ أَنَّ الهمْزَ فيها أَشْهَرُ وأَنَّهُ عن اختلافِ العربِ فيها قد اختلفتِ العُلَماءُ.

* * *

[ما صح لسكون ما قبله، أو لسكون ما بعده، أو لسكون ما قبله، وما بعده معاً]

قال أبو عثمان: فقد فَسَّرْتُ لك مَوْضِعَ الفاءِ في الواوِ والياءِ، ومَوْضِعَ العينِ فيما لَامُهُ صحيحةٌ؛ وسَأَبِّينَ لك مَوْضِعَ العينِ إذا اعتَلَّتِ اللامُ، أو كانت هَمْزَةً في مَوْضِعِهِ - إن شاء الله - وأذكرُ الأسماءَ التي جاءت تامّةً مِنْ هذا لَمَّا لَامُهُ صحيحةً.

فَمِمَّا أتمَّ فيه الاسمُ لسكون ما قبله وما بعده:

«فُعِلَ»، وَفُعَالٌ، نحو: «حَوْلٌ»، وَحَوَالٍ.

و«فَعَالٌ» نحو: «صَوَّامٌ، وَقَوَّامٌ».

و«مِفْعَالٌ» نحو: «مِشْنَوَارٌ، وَمِقْوَالٌ».

وكذلك «التَّفْعَالُ» نحو: «التَّجْوَالُ، والتَّطْرَابُ والتَّقْوَالُ، والتَّزْيَارُ».

و«أَفْعَالٌ» نحو: «أَقْوَالٌ، وَأَمْيَالٌ، وَأَعْيَانٌ، وَأَفْوَاجٌ».

و«إِفْعَالٌ» نحو: «إِرْزَاءٌ».

و«فَعُولٌ» نحو: «قَوُولٌ، وَكَيْوُولٌ، وَيُوعٌ».

و«فُعُولٌ» نحو: «شُيُوخٌ، وَخُوُولٌ، وَسُوُوقٌ».

و«فَعَالٌ» نحو: «نَوَارٌ، وَجَوَابٌ، وَهِيَامٌ».

و«فَعِيلٌ» نحو: «طَوِيلٌ».

و«فُعَالٌ» نحو: «طَوَالٌ، وَهِيَامٌ».

و«فِعْعَالٌ» نحو: «خِيَوَانٌ، وَعِيَانٌ، وَخِيَارٌ».

و«فَاعُولٌ» نحو: «طَاوُوسٌ، وَنَاوُوسٌ، وَسَائِيرٌ».

و«أَفْعِلَاءٌ» نحو: «أَهْوِنَاءٌ، وَأَغْيِلَاءٌ، وَأَبْيِنَاءٌ».

قال أبو الفتح: اعلم أن هذه الأمثلة تنقسم على ثلاثة أضرب:

منها ما صحّ لسكون ما قبله نحو: «حُوْلٌ، وَأَهْوِنَاءٌ».

ومنها ما صحّ لسكون ما بعده نحو: «قُوُولٌ، وشُيُوخٌ، ونَوَارٌ، وطَوِيلٌ، وطَوَالٌ، وخِيَوَانٌ».

ومنها ما صحّ لسكون ما قبله وما بعده وهو أبلغ في معناه نحو: «صَوَّامٌ، وَقَوَّامٌ، وَأَمْيَالٌ، وَأَقْوَالٌ» وما أشبه ذلك.

فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان فوجب الحذف أو الحركة وزال المثال فترك ذلك لذلك.

[فعل التعجب بصيغتيه بالأسماء فيما تقدم]

قال أبو عثمان: وفعلُ التعجب مُشَبَّهٌ بالأسماء نحو: ما أقولُه للحق، وما أتبعه، وما أصنوه لنفسه؛ وكذلك «أبيع به، وأطوِّب به، وأجوِّد به، وأسيرُ به»، لأن هذا في معنى ما أفعله؛ وهو مُشَبَّهٌ بقولهم: «هذا أقولُ منه، وأبيعُ منه، وأسيرُ منه» لقرب معناه منه.

ويدلُّك على إلحاقهم فعلُ التعجب بالأسماء قولهم: «ما أميلحه، وما أحيسنه» حقَّروه كما تُحقَّرُ الأسماء، والأفعال لا تُحقَّرُ.

قال أبو الفتح: إنما أشبهَ فعلُ التعجب الأسماء؛ لأنه لا يتصرَّف كما أن الأسماء كذلك فلذلك صُحِّح، فقيل: «ما أقومُه»، وأنت لا تقول: «أقومَ زيدَ عمراً» في معنى «أقامه» ومن هنا لحقه التحقيرُ كما يلحق الأسماء في قولهم: «ما أميلحه، وما أحيسنه»، والأسماء إذا كانت في أوائلها الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال صُحِّحت ولم تُعَلَّ.

وقد مضى ذكرُ هذا وستره أيضاً.

وإنما صحَّ «أفعل به» نحو: «أسيرُ به، وأقومُ به» لأنك مُخْبِرٌ لا آمِرٌ، ومعناه «ما أفعله» نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] إنما معناه: ما أسمعهم، وما أبصرهم، وهو لَفْظُ الأمر في معنى الخبر.

ويدلُّ على أنه ليس أمراً: كونه للواحد، والواحدة، والاثنين، والاثنين، والجماعة، بلفظٍ واحدٍ.

وذلك قولك: «يا زيدُ أكرمِ بعمرِو، ويا هندُ أكرمِ بعمرِو، ويا رجلانِ أكرمِ بزيد ويا امرأتانِ أكرمِ به، ويا رجالِ أكرمِ بزيد، ويا نساءُ أكرمِ بزيد»، ولا تقول: «يا امرأةُ أكرمِ بزيد» ولا: «يا رجلانِ أكرمِ بزيد» ولا: «يا رجالُ أكرموا بزيد» ولا: «يا نساءُ أكرمِ بزيد».

لأنك لست تأمرُ أحداً بإيقاع فعل، وإنما تُخبرُ عن إفراطِ كرمِ زيدٍ كما تقول: «يا امرأةُ ما أكرمَ زيداً، ويا رجالُ ما أكرمَ زيداً».

وذهب بعضُ متأخري أصحابنا إلى أنَّ هذا لفظُ الأمرِ ومعناه، وأنَّ المأمورَ هنا هو

المحدثُ عنه في قولهم: «ما أكرمَ زيداً» يعنى «ما»، فكأنه قال: «يا امرأةُ أكرمِ يا شئْ بزيدٍ» وهذا تعسُّفٌ وتخليطٌ وعدولٌ عن الصَّواب؛ لأنَّ معنى قولك: «أكرمِ بزيدٍ» إنما هو إخبار عن زيدٍ بالكرم، فكأنك قلتَ: «لكرمَ زيدٌ» كما تقول: «لَقَضُو الرَّجُلُ» إذا بالغتَ في الخبر عنه بمجودَةِ القضاء، ولستَ تأمرُ أحداً بإيقاع فعلٍ عليه؛ وإنما حمّله على هذا التّعسُّف لفظُ الأمر في هذه المواضع.

وقد جاءت ألفاظُ الأمر ويُراد بها الخبرُ، كما جاءت ألفاظُ الخبر ويُراد بها الأمر.

فمِنْ ألفاظِ الأمرِ المرادِ بها الخبرُ قولُ الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] إنما معناه فسيمدُّ له الرَّحْمَنُ مَدًّا؛ أو فليمددْ له الرَّحْمَنُ مَدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾.

ومن ألفاظِ الخبرِ المرادِ بها الأمرُ: قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٢٩] فهذا في معنى قوله: ﴿آمَنُوا﴾ ألا تراه أجابه بقوله عزّ وجلّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾ [الصف: ١٢] فهذا معناه: آمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، كما تقول: «إنَّ تَوْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» ولا يكونُ قولُه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابَ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠]، وإن كان أبو العباس رحمه الله قد ذهب إليه.

قال أبو علي: لأنَّ المغفرةَ لَا تُجِبُ بالدلالةِ إنما تُجِبُ بالإيمان، ألا ترى أَنَّهُ ليس كُلُّ مَنْ دُلَّ غُفِرَ لَهُ؛ إنما يُغْفَرُ لِمَنْ آمَنَ، فمعنى «أكرمَ به» ما أكرمَه. قال أبو علي: والباء وما عَمِلَتْ فيه في قولك: «أكرمَ به» في موضع رفع؛ لأنها مع ما عَمِلَتْ فيه الفاعلُ، كما تقول: «كفى بالله» أى: كفى الله.

قال أبو علي: فكأنه قال: «أكرمَ زيدٌ» أى: صار ذا كرم؛ كما تقول: «أَجْرَبَ زيدٌ» أى صار ذا إبلٍ جَرَبِي، و «أَنْحَزَ» أى: صار ذا إبلٍ بها نُحَاژٌ، و «أَلْهَجَ» أى: صار ذا فصالٍ قَدْ لَهَجَتْ بالرَّضَاعِ، قال الشَّمَاخ:

رعى بأرضِ الوَسْمِيِّ حَتَّى كَانَمَا يَرى بِسَفَى البُهِمَى أَخِلَّةَ مُلْهَجٍ
فلَمَّا كَانَ «أَفْعِلَ به» فى معنى «ما أَفْعَلَه» صَحَّ صَحَّتَه.

وقوله: «وهو مُشَبَّهٌ بقولهم: هو أقولُ منه، وأَبْيَعُ منه» وجهُ الشَّبهِ بينهما أَنَّ «أَفْعِلَ» إذا وَصَلَتْ بها «مِنْ» فإنها للمبالغة والتفاضل نحو قولهم: «أنت كريمٌ، وأنا أكرمُ منك،

وأنتَ ظريفٌ، وأنا أظرف منك»، فمعناه: أنهما قد اشتركا في الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها؛ وعلى هذا لا يجوز أن تقول: «العسلُ أحلى من الخُلِّ» لأنهما لم يشتركا في الحلاوة؛ وإنما ينبغي أن يُقال: «العسلُ أحلى من التَّمْرِ» لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التَّمْرِ فيها؛ وإذا كان «أفعلُ منك» إنما هو للتفاضل والمبالغة كان قولهم: «أفعلُ به» قريبا منه؛ لأن معنى «أفعلُ به» المبالغة أيضا إلا أن «أفعلُ به» فِعْلٌ، و «أفعلُ منك» اسم بدلالة دخول علامات الأسماء عليه نحو قولهم: «مررتُ بأفضلَ منك، وبأعلمَ منك» ونحو ذلك، فصَحَّ «أفعلُ منك» لأنَّه اسمٌ، وصَحَّ «أفعلُ به» لأنَّه في معناه، ولولا إلحاقُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ بالأسماء ومشابهته لها، لقلَّتْ في التعجب: «ما أقام زيدا، وما أطاله، وأقمَ به، وأطلَّ به».

فإن قال قائل: فهلاً قالوا: «ما أشدَّ زيدا، وما أقلَّ مَالَكُ» فأظهروا هنا كما صحَّحوا في قولهم: «ما أطولَه، وما أقولَه»؟.

قيل: لأنَّ «ما أفعلَه» محمول على «هو أفعلُ منك» وأنتَ قد تدغم: «هو أشدُّ منك» لأنَّه على مثال الفعل؛ يدلُّ على ذلك: أنَّ المدغمَ إذا جاء مخالفا لبناء الفعل أظهرَ تضعيفه نحو قولهم: «سُررٌ، وجُدُدٌ، ومِررٌ، وحِطَطٌ» لأنَّه ليس في الأفعال «فُعْلٌ، ولا فِعْلٌ، ولا فُعْلٌ».

ثم إنهم قالوا: «رجل صَبٌّ، ويومٌ قَرٌّ» فأصلهما: «صَبِبٌ، وقَرِرٌ» لأنَّك تقول: «صَبِيتَ يا رجلُ، وقَرِرتَ يا يومنا»، فهذا كقولك: «حَذِرَ فهو حَذِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ»، فأدغمَ هذا؛ لأنَّه على بناء الفِعْلِ نحو: «عَلِمَ، وشَرِبَ» فقد علمنا من هذا أنَّ مجيء المضاعف على مثال الفِعْلِ يُوجب إدغامه؛ فمن هنا وَجَبَ إدغامُ «هو أشدُّ منك» فكان إدغامُ «ما أشدَّه» أوجِبَ؛ لأنَّ ما فيه من مشابهة الاسم لا تُخرِجه من أن يكون فِعْلاً، بل أقصَى أحواله أن يكون اسما، ولو كان اسما لَوَجَبَ إدغامه؛ لأنَّه على وزنِ الفِعْلِ فكيف وهو «فِعْلٌ»! ألا ترى إلى إدغامهم «الأظَلَّ، والأمرَّ» وهما اسمان لا فعْلان، ولا صفتان أيضا.

وإنما وجب تصحيحُ الاسم الذي في أوْلِهِ الزيادةُ التي تكون في أوْلِ الفعل للفرق بينهما نحو: «هو أطولُ منك»، ثم أشَبَّههُ «ما أطولَه، وأطولُ به» فأجريا في الصِّحة مُجرى «هو أطولُ منك».

فأما قولهم: «أشدُّ به» فإنما ظهر تضعيفه لسكون لامه فجرى ذلك مجرى «شدَّتْ، ومددَتْ».

فإن قال قائل: فهلاً أظهروا «هو أشدُّ منك» ثم ألحقوه «ما أشدَّه»؟.

قيل: لأنَّه على وزن الفعل فيجب إدغامه، وليس ما جاء من المضاعف بوزن الفعل بواجب إظهاره كما يجب تصحيح ما فى أوله زيادة الأفعال من الأسماء، ألا ترى إلى إدغامهم «رجلٌ صَبَّ، ويومٌ قرٌّ» وهما بوزن الفعل فقد علمت أنَّ مجيء المضاعف على وزن الفعل يُوجب إدغامه، فمن هنا أدغم «هو أشدُّ منك»، ولم يكن لـ «ما أشدَّه» ما يُشبهه به فيُظهر فبقى مُدغماً كما يجب فيه.

وقوله: «والأفعال لا تُحَقَّرُ» إنما لم تُحَقَّرْ الأفعال؛ لأنَّ التحقير فى معنى الوصف؛ ألا ترى أنَّ قولك: «هذا رُجَيْلٌ» معناه: هذا رجلٌ صغيرٌ؛ والأفعال لا توصف، فلذلك لم يجوز تحقيرها؛ وإنما لم توصف لأنَّ الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف؛ فلذلك لم يُوصَفَا، ولم يُصَغَّرَا؛ ولذلك أيضاً لم تُصَغَّرْ الأسماءُ المبنية نحو: «كَمْ، وأَيْنَ، وكيف» لمضارعتها الحروف.

* * *

[ما لا يعمل وما يعمل من الأسماء التى تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان: وكل اسم بُنِيَ من هذا فى أوله زوائد الفعل المضارع، وهو بها على مثال المضارع فصَحَّحْه ولا تُغْلِلْه - وقد بَيَّنْتُ لك هذا فيما مضى - وإن كان فيه أحد حروف المضارع، ولم يكن على مثال المضارع، فأغْلِلْه.

ولو بُنِيَ مِثْلَ «تَحْلِيءٍ» من «بَغَتْ» لَقُلْتُ: «تَبِيعٌ» فاسْكَنْتِ الياء وألْقَيْتَ حركتها على الساكن الذى قبلها؛ وكذلك هو من «قُلْتُ»، تقولُ فيه: «تَقِيلُ»؛ وكذلك «تُفَعِّلُ» تقول فيه: «تُقَوِّلُ» تُسْكِنُ الواو وتُلْقِي حركتها على ما قبلها.

قال أبو الفتح: إنما وجب إعلال هذه الأبنية وإن كانت فى أولها التاء وهى من زوائد المضارع؛ لأنَّه قد أُمِنَ الشُّبُه بينهما، ألا ترى أَنَّهُ ليس فى المضارع «تُفَعِّلُ» ولا «تُفَعِّلُ» فقد وقع الفصل بالضم والكسر ولكِنَّ لو بُنِيَ مِثْلَ «تُفَعِّلُ» لَصَحَّحْتُ؛ لأنهم يقولون: «أَنْتَ تَرْكَبُ، وتَذْهَبُ»، وكُنْتُ تقولُ فيها من «بَغَتْ: تَبِيعٌ»، وَمِنْ «قُلْتُ:

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة ٢٧١
 يَقُولُ «فَتَصَحَّحْ لَنَا يَلْتَبَسَا بِالْفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «تَحَالُ، وَتَخَافُ» فِي مَضَارِعِ «خَلْتُ،
 وَخِفْتُ»، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

فَعَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ أَنَّى لَاحِقٌ مُسْتَتَبِعٌ
 وَأَنْشَدَنِي عُقَيْلٌ فَصِيحٌ لِنَفْسِهِ:

فَقَوْمِي هُمْ تَمِيمٌ يَا مُمَارِي وَجُوثَةٌ مَا إِخَافُ لَهُمْ كِثَارًا
 بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ مِنْ «أَخَافُ».

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «الْأَسْوَدُ بْنُ يُعْفَرٍ» فَإِنَّمَا ضَمُّوا الْيَاءَ لُضْمَةِ الْفَاءِ إِتْبَاعًا كَمَا قَالُوا: يُسْرُوغٌ
 فَضَمُّوا الْيَاءَ لُضْمَةِ الرَّاءِ.

و «التَّحْلِيءُ» إِنَّمَا صَارَ «تَفْعِلًا» لِأَنَّهُ مِنْ «حَلَّاتٍ» الْأَدِيمِ إِذَا قَشَرْتَهُ، وَمَا سَقَطَ مِنْهُ
 فَاسْمُهُ: «التَّحْلِيءُ».

* * *

[يَصَحُّ «مَفْعَلٌ» لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ «مِفْعَالٍ»]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَيُتِمُّ «مِفْعَلٌ» مِنْهُمَا؛ قَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّمَا تَمَّ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ «مِفْعَالٍ»
 قَالُوا: «مِفْتَحٌ وَمِفْتَاحٌ، وَمِخِيطٌ وَمِخْيَاطٌ، وَمِنْسَجٌ وَمِنْسَاجٌ».

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يَقُولُ: لَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ «مِخْيَاطٍ» لِسُكُونِ مَا بَعْدَ الْيَاءِ، وَكَانَ
 «مِخِيطٌ» مَنْقُوصًا مِنْهُ صُحِّحَ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءُ «مِفْعَالٍ» هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا، وَجُعِلَ التَّصْحِيحُ فِي
 «مِخْيَاطٍ» دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ مِخْيَاطٍ وَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ كَمَا جُعِلَ تَصْحِيحُ «عَوْرٍ»
 وَحَوْلٍ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمَا مَعْنَى «اعْوَرَّ، وَاحْوَلَّ» وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا.

وَلَمْ يَعْثَلِ الْخَلِيلُ فِي تَصْحِيحِ «مِخْيَاطٍ» بِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ كَمَا صَحَّ نَحْوُ «حَوْلٍ»
 لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ «مِفْعَلًا» بِوَزْنِ «تَفْعَلٍ» وَ «حَوْلٌ» لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَكَانَ يَجِبُ
 إِعْلَالُ «مِفْعَلٍ» كَمَا أَعْلَوْا «مَفْعَلًا» لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ.

* * *

[إِعْلَالُ «مَفْعَلٍ» وَ«مَفْعَلٍ» مِنْ قَالَ، وَبَاعٍ]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَيَفْعَلُ «مَفْعَلٌ» وَ«مَفْعَلٌ» مِنْهُمَا، فَتَقُولُ فِي «مَفْعَلٍ» مِنَ الْوَاوِ: «مَقِيلٌ»
 وَ«مَفْعَلٍ» مَقُولٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: «الْمَشُورَةُ، وَالْمَثْوَبَةُ، وَالْمَعُونَةُ».

قال أبو الفتح: إنما اعتلّ هذان البناءان ولم يُفَرَّقَ بينهما وبين الفعل بالتصحيح؛ لأنّ الميمَ في أوائلهما تختصُّ بالأسماء فوق الفصل بذلك؛ وقد تقدم ذكر هذا.

* * *

[رأى الخليل في أن «مفعلة، ومفعلة» من الياء سواء]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أنّ «مَفْعَلَةً» من الياء من هذا و «مَفْعِلَةً» سواء؛ وقد بينّا هذا فيما مضى.

قال أبو الفتح: قوله «من هذا» يعنى ممّا اعتلّت عينه وهى ياء؛ يريد به باب «معيشة»، وأنها تصلح أن تكون «مَفْعِلَةً، ومَفْعَلَةً» وقد شرحتُ هذا.

قال أبو عثمان: ويُمّ «أفْعِلَةً» نحو: «أسورة، وأخوثة، وأخورة، وأغينة».

قال أبو الفتح: إنما صحّ هذا؛ لأنّ الزيادة فى أوله همزة وهى من زوائد الأفعال، فأرادوا الفرقَ بين القبيلين فصَحَّحُوا؛ وقد مضى ذكرُ مثله.

* * *

[مجيء «تدورة» على أصلها]

قال أبو عثمان: وممّا جاء على أصله ممّا قد ذكرنا علّته قولُ الشاعر:

بِتْنَا بِتَدَوْرَةٍ يُضْيِءُ وَجُوهَنَا دَسَمُ السَّلِيْطِ عَلَى فَيْيَلٍ ذُبَالٍ
وقالوا «التَّوْبَةُ» يريدون: «التَّوْبَةُ».

قال أبو الفتح: قوله: «قد ذكرنا علّته؛ فيما مضى»: يعنى أنّه صحت الواوُ فى «تَوْبَةٍ، وتَدَوْرَةٍ» لأنّ فى أوّل الكلمة التاء وهى من زوائد المضارع، فلو قال: «تَدِيرَةٌ، وتَيِّبَةٌ» فأعلّوا لا لتبسَ بِـ «تَبِيعُ، وتَعِيشُ»، فصَحَّحُوا الواو للفصل بين الاسم والفعل.

فإن قلت: إنّ الهاء فى آخر الكلمة تَفْصِلُ بينها وبين الفعل؛ لأنّ الهاء من زوائد الأسماء خاصّةً فهلاًّ أعلّت «التَّوْبَةُ، وتَدَوْرَةُ» كما أعلّ «مَقَامٌ، ومعاشٌ» لاجتماعهما فى أنّ الزوائد فيهما ممّا يختصُّ بالأسماء دون الأفعال؟.

قيل: إنّ الهاء فى تقدير الانفصال، فكأنّك قلت: «تَدَوْرٌ، وتَوْبٌ».

فإن قلت: إنّ «تَدَوْرَةَ» اسمٌ عامٌّ والهاء فيها ليستُ مثلها فى «قائمة، وقاعدة، فتقدّرُ،

انفصالها، كما لا يمكنك تقدير هاء «طلحة» كهاء «قائمة» لأنه لا يمكنك نزع هاء «طلحة» وهي معرفة؟.

قيل: إن التعريف ثان، فلم يُعَدَّ به؛ لأن التنكير هو الأصل، والهاء على كل حال - لانفتاح ما قبلها - تُشَبِّه «موت» من «حَضَرَموت» فهي على تصرف الأمر في تقدير الانفصال.

* * *

[قلب ألف «رسالة» وياء «صحيفة» وواو «عجوز» في الجمع همزة]

قال أبو عثمان: وقال الخليل في واو «عجوز» وألف «رسالة» وياء «صحيفة»: إنما هُمَزْنَ في الجمع ولم يكن بمنزلة «معاون» و«معاش» إذا قلت: «صحائف» و«رسائل» و«عجائز» لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة، لا تدخلها الحركات، ووقعن بعد ألف فهُمَزْنَ ولم يُظْهَرْنَ إذ لا أصل لهن في الحركات، ولو ظَهَرْنَ في الجمع متحركات كانت الحركة ستدخلهن في غير الجمع في بعض المواضع.

قال أبو الفتح: اعلم أن الهمز في باب «فعائل» إنما أصله لباب «رسالة» وكنانة وذلك أنك لما جمعت «رسالة» على «فعائل» جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف «رسالة» فالتقت ألفان فلم يكن بُدَّ من حذف إحداها أو تحركها، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع؛ لأن هذا الجمع لأبد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون «كمفاعل».

ولم يَجْزُ أيضا تحريك الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها؛ ولو حُرِّكَتْ أيضًا لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبقَ إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين «مفاعيل»، فلمَّا حُرِّكَتْ انقلبت همزة فصارت «رسائل» وكنائن كما ترى.

ثم شَبَّهَتِ الياء في «صحيفة» والواو في «عجوز» بألف «رسالة» لأن قبل كل واحدة منهما بعضها وهي ساكنة فجرتا من هذا مجرى الألف، وأصل الباب في هذا الهمز إنما هو للألف؛ لأنها أقعد في المدّ منهما وقد مضى شرح هذا.

ولم تكن «الألف» والياء، والواو في هذه المواضع مثلها في «مقام» و«معيشة»

وَمَعُونَةٍ فُتِرَدَّ فِي الْجَمْعِ إِلَى أَصْلِهَا فِي احْتِمَالِ الْحَرَكَةِ لِأَنَّهُنَّ فِي «رِسَالَةٍ، وَصَحِيفَةٍ، وَعَجُوزٍ» زَوَائِدٌ لَمْ يَتَحَرَّكْنَ قَطُّ، فَاجْتُنِبَتْ فِيهِنَّ الْحَرَكَةُ فَهُمَزْنَ.

وقوله: «ولو ظَهَرْنَ فِي الْجَمْعِ مَتَحَرَّكَاتٍ كَانَتِ الْحَرَكَةُ سَدَخُلْهُنَّ فِي غَيْرِ الْجَمْعِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ» يريد أنك لو لم تَهْمَزْ فِي الْجَمْعِ فَقُلْتَ: «عجائز، وصحاف» بلا هَمْزٍ لَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ إِذَا خَفَّفْتَ مِثْلَ: «خَطِيئَةٍ، وَمَقْرُوءَةٍ» - أَنْ تُلْقِيَ الْحَرَكَةَ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَتُحَذِفَ الْهَمْزَةَ كَمَا تَفْعَلُ فِي الصَّحِيحِ فَكُنْتَ تَقُولُ: «خَطِيئَةٍ، وَمَقْرُوءَةٍ»، كَمَا تَقُولُ فِي «مَنْ أَبُوكَ: مَنْ بُوكَ» وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِلْمَدِّ، فَلَوْ حُرِّكَتْ لَبْطَلَتِ الْغُرُضُ فِيهَا، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تُخْرِجُهَا عَنِ الْمَدِّ، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ «خَطِيئَةٍ» فَحَرَّكَ الْيَاءَ لِلتَّخْفِيفِ وَهَذَا خَطَأٌ.

فإن قلت: فقد تقول في تخفيف «خطيئة، ومقروءة: خطيئة، ومقروءة» فتدغم الياء والواو، والإدغام يُبْطِلُ الْمَدَّ فَهَلَا جاز طَرَحُ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا، كَمَا جاز إِدْغَامُهَا؟.

قيل: إن إدغام الواو، والياء لا تخرجهما من المدّ كلّ الإخراج كما تخرجهما الحركة، ويذلل على أنّ الحركة في الياء، والواو أشدّ إخراجاً لهما من إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدْغَمَتَيْنِ فِي حَرْفِ الرَّوْيِ لَمْ يَجُزْ مَوْضِعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُهُمَا نَحْوُ: «وَلَى، وَعَدُوٌّ» لَا يَجُوزُ مَعَ «وَلَى ظَبْيٌ» وَلَا مَعَ «عَدُوٌّ غُلُوٌّ»، وَلَوْ كَانَ إِدْغَامُهُمَا يُخْرِجُهُمَا مِنْ الْمَدِّ أَصْلًا لَجَازَ «ظَبْيٌ» مَعَ «وَلَى» وَ «غُلُوٌّ» مَعَ «عَدُوٌّ» كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ لَمَّا كَانَتْ تُخْرِجُهُمَا مِنَ الْمَدِّ أَصْلًا جَازَ مَعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ غَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ الْحُرُوفِ الصَّحَاحِ.

ألا ترى أنه يجوز مع «الغَيْرُ: الْخَبْرُ، وَالسَّمَرُ» وَيَجُوزُ مَعَ «الطَّوْلُ: الْعَمَلُ، وَالسَّمَلُ، وَالشَّمَلُ»، فَلِهَذَا جَازَ أَنْ تُدْغِمَ إِذَا أُرِدَتْ تَخْفِيفَ «خَطِيئَةٍ، وَمَقْرُوءَةٍ» فَتَقُولَ: «خَطِيئَةٍ، وَمَقْرُوءَةٍ»، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُلْقِيَ حَرَكَةَ الْهَمْزِ عَلَيْهِمَا فَتَقُولَ: «خَطِيئَةٍ، وَمَقْرُوءَةٍ».

فإن قلت: فهلاً قالوا في تخفيف «خطيئة، ومقروءة: خطيئة، ومقروءة» فجعلوا الهمزة بعد الواو، والياء بينَ بينَ؛ كَمَا يَقُولُونَ فِي تَخْفِيفِ «هَبَاءَةٍ، وَأَلَاءَةٍ: هَبَاءَةٌ وَأَلَاءَةٌ» فَيَجْعَلُونَ الْهَمْزَةَ بَعْدَ الْأَلْفِ بَيْنَ بَيْنَ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ تَجْرِيَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَجْرَى الْأَلْفِ كَمَا قَدَّمْتُ؟.

قيل: إنَّ الْيَاءَ، وَالْوَاوَ وَإِنْ كَانَتَا مُضَارِعَتَيْنِ لِلأَلْفِ بِسُكُونِهِمَا وَكَوْنِ بَعْضٍ كُلِّ

واحدةٍ منهما قَبْلَهَا فليس لهما تَمَكُّنُ الألفِ في المدِّ وإِنما هما مُشَبَّهَتانِ بها وليس يُلزَمُ إذا أَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ من وجهٍ أو وجهين أن يُشَبَّهَ من جميع وجوهه؛ لأنَّه لو أَشْبَهَهُ من جميع وجوهه لم تَكُنْ بأنْ تَجْعَلَ أحدهما داخِلاً على الآخرِ أولى من أنْ تَجْعَلَ الآخرَ داخِلاً عليه، ولكنْ لَمَّا أَشَبَّهَتِ الياءُ والواوُ الألفَ اجْتَنَبُوا تحريكهما في تخفيف «خَطِئَةٍ، ومَقْرُوءَةٍ» ونحوهما لما بينهما وبينها من الشَّبهِ وأدغمُوهُما لما بينهما من الخلافِ.

فإن قيل: فهلاً عكسوا هذا الذى فعلوه فأجازوا تحريكهما فى «خَطِئَةٍ، ومَقْرُوءَةٍ» ولم يُجِيزُوا إدغامهما بضدِّ ما فَعَلُوا؟.

قيل: الذى فَعَلوه هو القياسُ؛ لأنهم لو حركوهما لخرجتا من المدِّ أصلاً وهم إذا أدغموهما فى «خَطِئَةٍ، ومَقْرُوءَةٍ» فالياءُ ساكنةٌ وَقَبْلُها كسرةٌ والواوُ ساكنةٌ وَقَبْلُها ضمةٌ وهذا هو شرطُهما إذا كانتا مدًّا فليس هاهنا ما يَنْقُصُ المدَّ أكثرُ من الإدغام، فلمَّا لم يَنْلُغِ الواوُ والياءُ فى «خطِئَةٍ، ومَقْرُوءَةٍ» منزلة الألفِ بكمالها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بينٍ؛ ولمَّا كانت الحركةُ فيهما تُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً وهم قد اعتزموا فيهما على المدِّ لم يحركوهما ولكنْ طلبوا لهما حالاً وسطاً بينَ جَعَلِ الهمزة بعدهما بينَ بينٍ، وبينَ تحريكهما وهو الإدغامُ فأدغموهما.

فهذا الذى فعلوه أخوَطُ وأقْسُ مِمَّا عدلوا عنه مِنْ جَعَلِ الهمزة بعدهما بينَ بينٍ أو تحريكهما، فلمَّا كان تركُهُم فى «عجائزٍ، وصحائفٍ، ورسائلٍ» يُلْزَمُهُم أو يُسَوِّغُ لهم تحريكَهُنَّ فى غير ذلك همزوهن ولمْ يَحْمَلُوهُنَّ الحركةَ، فأما الألفُ فمعلومٌ أَنَّها لا تتحرَّكُ أبداً لثلاثِ تصيرِ همزةٍ؛ فقد كُفِينا بهذا القول فيها.

* * *

[تصحيح اسم الفاعل من «حور. وصيد» لتصحيح الفعل عند الخليل]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: من قال: «عَوَرَ وَحَوَلَ» قال: «هو عاورٌ غداً وحاولٌ» فأجراهن مُجْرَى الفعل، وكذلك «فاعلٌ» من «صِيدَتْ» لا يُهْمَزُ.

قال أبو الفتح: إِنما صحَّ اسمُ الفاعلِ فى هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه ولَمَّا اعتلَّتِ العينُ فى «قام، وباع» اعتلَّتْنا فى «قائم وبائع» بالهمز؛ وقد مرَّ ذكْرُ هذا. وقوله: «فأجراهن مُجْرَى الفعل» يريد فى الصحة.

* * *

[بقاء الواو والياء متحركتين في «تَقُولُ، وتَبَايعُ» جمعين لنقول و «تَبِيعُ» اسمين

منقولين عن الفعل بعد إعلاله]

قال أبو عثمان: ولو سَمِيتَ رجلاً «تَقُولُ»، وتَبِيعُ، مفعولاً من الفعل «كَبِيعَ»، ثم كَسَرْتَهُ لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقول: «تَقَاوُلُ، وتَبَايعُ» خلافاً لباب «رسالة، وصحيفة، وعجوز».

قال أبو الفتح: قوله: «منقولاً من الفعل كَبِيعَ» يريد به أنك تنقله بعد أن لزمه الاعتلال؛ لأنه فعلٌ كما أن «يزيد» كذلك ولو بنيتَه اسماً غيرَ منقولٍ لصَحَّحْتَهُ فكنت تقول: «تَقُولُ، وتَبِيعُ» وقد مضى ذكرُ هذا.

وإنما ظهرت الواو، والياء متحركتين في الجمع لأنَّ «تقول» أصله «تَقُولُ» و «تَبِيعُ» أصله «تَبِيعُ» فالحركة جارية على العين في الأصل، فلما احتجت إليها في الجمع حَمَلْتَهَا العين فجرى «تَقُولُ، وتَبِيعُ» مَجْرَى «مَعُونَةٍ، وَمَعِيشَةٍ» فكما لم تَهْمِزْ في قولك: «مَعَاوُنُ، وَمَعَايشُ» كذلك لا تَهْمِزُ في «تَقَاوُلُ، وتَبَايعُ» لا فصل بينهما.

* * *

باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو

والياء، اللتين هما عيان له مثال في الفعل

الذي ليس في أوله زيادة

قال أبو عثمان: اعلم أنه يُعَلُّ كما يُعَلُّ الفِعْلُ؛ لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من الاسم، فإذا أَرَدْتَ «فَعَلَ» قُلْتَ: «بابٌ، ودارٌ، وساقٌ» وربما جاء على الأصل نحو: «القَوْدُ والحَوَكَةُ، والحَوَنَةُ»، فأما الأكثر ومجرى الباب فالإسكان والإعلال؛ وإنما هذا بمنزلة: «أَجَوَذْتُ، واستَحَوَذْتُ».

قال أبو الفتح: يقول: الاسم والفعل في هذا سواء لأنَّ أصل «بابٍ، ودارٍ، بَوَبٌ ودَوْرٌ»، كما أنَّ أصل «قالَ قولٌ، وقامَ قومٌ» فكل واحدٍ منهما كصاحبه في أن قُلِبَتْ عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أَوْسَطُهُ أَلِفٌ منقلبة عن غير همزة، فاقض بأنها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع - هكذا قال سيبويه وهو الصواب - إلا أن تقوم دلالة على أنها من الياء، وإذا تأملت أكثر اللغة أصبته كذلك.

فأما «القَوْدُ، والحَوَكَةُ» ونحوهما فشاذ كما ذكر؛ لأنَّ العلة التي أَوْجَبَتْ القَلْبَ في «بابٍ، ودارٍ» فيه، وكان القياسُ قَلْبُهُ.

وقوله: «وإنما هذا بمنزلة: أَجَوَذْتُ، واستَحَوَذْتُ» يريد في الشذوذ عن القياس.

* * *

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان: وكذلك «فَعِلٌ» كقولهم: «خِفْتُ، ورجلٌ خافٌ، ورجلٌ مالٌ، ويومٌ راحٌ».

وقال الخليل: هذا كله «فَعِلٌ» وهو كقولهم: فَرِقْتُ، ورجلٌ فَرِقٌ؛ ونَزَفْتُ، ورجلٌ نَزَفٌ.

قال أبو الفتح: العلة في قلب هذا وما قبله واحدة وهو تحركُ العين وانفتاح ما قبلها.

فأصل «خاف: خَوْفٌ» لقولهم: «خِفْتُ تخافُ».

وأصل «مال: مَوْلٌ» لقولهم: «مِلْتُ يا رَجُلُ مَالٌ».

وأصل «راح: رَوْحٌ» لقولهم: «رِحْتُ يا يَوْمَنَا تَرَاخُ».

فهذا كله «فَعِلَ يَفْعَلُ».

والاسم من «فَعِلَ» يَجِيءُ على «فَعِلٍ» كما ذكر الخليل نحو «فَرِقَ فهو فَرِيقٌ، ونَزِقَ فهو نَزِيقٌ».

* * *

[مجيء «روع، وحول» مصححا غير معل]

قال أبو عثمان: وقد جاء شيء منه على الأصل كما جاء «فَعِلٌ» قالوا: «رَجُلٌ رَوْعٌ، ورَجُلٌ حَوْلٌ».

قال أبو الفتح: لما جاء «القَوْدُ، والحَوَكَةُ» صحيحا - وإن كَانَ فيه ما يُوجِبُ القَلْبَ - كذلك جاء «رَوْعٌ، وحَوْلٌ» على الأصل إلا أَنَّ هذا أبعدُ من ذاك قليلا لأن الحركة في العين في «رَوْعٍ، وحَوْلٍ» كسرة والحركة في «القَوْدِ، والحَوَكَةِ» فتحة؛ والكسرة ثقيلة والفتحة خفيفة.

* * *

[لو بنيت من «قام» مثل «عضد» لقلت «قام»]

قال أبو عثمان: وأما «فَعِلٌ» فلم يَجِيئوا بشيء منه على الأصل كراهة الضمّة في الواو نحو: «رَجُلٌ حَدَثٌ، وَنَدَسٌ، وَخَلَطٌ».

قال أبو الفتح: هذا المثال لا أعلمه جاء اسماً فيما عِنه مُعْتَلَّةٌ - لا صحيحا ولا مُعْتَلَاً ولكنك لو بنيت من «قام» مثل «عَضُدٍ، وَرَجُلٍ» قلت: «قامٌ» وأصله «قَوْمٌ» فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا: «طَالٌ» وأصله «طَوُلٌ» لقولهم: «طَوِيلٌ» - وقد مر هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثال كراهة الضمّة في الواو.

فإن قلت: أقول في «فَعِلٍ» مِنْ «قام: قَوْمٌ» فأهْمز الواو لانضمامها؟ فتعسف، وترك للصواب؛ لأنك لو صححت لهربت إلى الهمز، فكان ترك ذلك وقلبه هو القياس كما رأيتهم قبلوا في «طال».

فَأَمَّا «أَذُورٌ» فَلَمَّا لَمْ يَجِدُوا بُدْأَ مِنْ حَرَكَةِ الْوَائِ هَمْزُهَا؛ وَكَذَلِكَ «نُورٌ جَمْعُ نَوَارٍ» لَمَّا وَجَدُوا لَهَا مِثَالًا مِنَ الصَّحِيحِ يَسْكُنُ أَسْكُنُهَا نَحْوُ «رُسُلٍ» فَإِذَا كَانُوا يُسْكِنُونَ فِي «رُسُلٍ» مَعَ أَنَّ الضَّمَّةَ لَا تُسْتَقْلِلُ فِي السَّيْنِ كَمَا تُسْتَقْلِلُ فِي الْوَائِ فَهُمْ بِتَسْكِينِ الْوَائِ فِي «نُورٍ» وَتَرْكِ الضَّمِّ أَجْدَرُ؛ وَلَوْ وَجَدُوا سَبِيلًا فِي «أَذُورٍ» وَنُورٍ إِلَى قَلْبِ الْوَائِ أَلْفَا فَعَلُوا ذَلِكَ وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا فَعِيلًا بِالْهَمْزِ وَالْإِسْكَانِ، وَإِذَا وَجَدُوا سَبِيلًا إِلَى قَلْبِ الْوَائِ أَلْفَا فِي «فُعَلٍ» مِنْ «قَامَ» قَلَبُوا فَقَالُوا: «قَامَ» هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ.

* * *

[«فعل» و «فعل» لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين]

قال أبو عثمان: فَأَمَّا «فُعَلٌ» وَفِعْلٌ، فَعِلَى الْأَصْلِ وَلَا يَكُونُ هَذَا الْبِنَاءُ مَعْتَلًا، كَمَا لَا يَكُونُ فِي التَّضْعِيفِ مُدْغَمًا نَحْوُ: «خُزَزٍ، وَبِزَزٍ» وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «رَجُلٌ نُومٌ، وَرَجُلٌ سُوءٌ، وَلُؤْمَةٌ، وَغِيَّةٌ، وَفِعْلٌ» نَحْوُ: «صَبِيرٍ، وَبَيْعٍ، وَدِيمٍ» وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ «إِبِلٍ» قُلْتَ: «قَوْلٍ، وَبَيْعٍ».

قال أبو الفتح: إِنَّمَا سَلِمَتْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ وَزَنِ الْفِعْلِ فَصَحَّتْ كَمَا ظَهَرَ «حُضَضٌ، وَبَرَزٌ» لَمَّا لَمْ يَأْتِ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ، وَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِي الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا اطَّرَأَ إِعْلَالُ الْفِعْلِ وَتَغْيِيرُهُ، وَلَيْسَ «سُوءٌ» مِنَ الْهَمْزِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ «سَلَتْ تَسَالٌ» مِثْلَ «خِفَتْ تَخَافُ» مِنَ الْوَائِ فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ هُنَا.

* * *

[«فعل» من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان: وَأَمَّا «فُعَلٌ» مِنَ الْوَائِ فَإِنَّهَا تُسْكَنُ عَيْنُهَا لِاجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَائِ فَجَعَلُوا الْإِسْكَانَ فِيهَا نَظِيرَ الْهَمْزَةِ فِي «أَذُورٍ، وَقُورٍ» وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «نَوَارٌ، وَنُورٌ، وَعَوَارٌ، وَعُورٌ، وَعَوَانٌ، وَعُونٌ، وَقُورٌ، وَقُولٌ» وَأَلْزَمُوا هَذَا السُّكُونَ إِذْ كَانُوا يُسْكِنُونَ غَيْرَ الْمَعْتَلِّ نَحْوُ: «الرُّسُلِ، وَالْعَصْدِ» أَشْبَاهَ ذَلِكَ.

قال أبو الفتح: أَصْلُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كُلُّهَا تَحْرِيكُ عَيْنِهَا بِالضَّمِّ نَحْوُ: «نُورٌ، وَعُونٌ، وَقُورٌ» وَلَكِنَّهُمْ هَرَبُوا مِنَ الضَّمَّةِ إِلَى السُّكُونِ اسْتِقْلَالًا لِلضَّمَّةِ فِي الْوَائِ؛ وَلَمَّا كَانُوا يَقُولُونَ فِي «الرُّسُلِ، وَالْكُتُبِ: رُسُلٌ، وَكُتُبٌ» فَيُسْكِنُونَ غَيْرَ الْوَائِ كَرَاهِيَةَ الضَّمَّةِ

٢٨٠ باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء

وَيُجِيزُونَ التَّسْكِينَ وَالتَّحْرِيكَ كَانَتِ الْوَاوُ حَقِيقَةً بِالزَّامِ السُّكُونُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انضَمَّ إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ مُسْتَقْلِلَةٌ؛ أَنَّ الْحَرْفَ نَفْسَهُ وَاوٌ، وَالْوَاوُ ثَقِيلَةٌ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرُوا فِيهَا عَلَى التَّسْكِينِ وَحَدَهُ.

ونظيرُ هذا في كلامهم قولهم في تحقير «أُسُودَ، وَجَدُولَ: أُسَيْدٌ، وَجُدَيْلٌ» وَيُجِيزُونَ «أُسَيْوِدَ، وَجُدَيْوِلَ» بإظهار الواو لقولهم في الجمع «أَسَاوِدُ، وَجَدَاوِلُ» فإذا جاءوا إلى نحو «مَقَامٍ، وَمَعَانٍ» أَعْلَوْا لَا غَيْرُ فَقَالُوا: «مُقِيمٌ، وَمُعَيَّنٌ» لِأَنَّهُمْ إِذَا اخْتَارُوا فِيمَا الْوَاوُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ صَحِيحَةُ الْإِعْلَالِ، فَهَمْ بِأَنْ يُلْزِمُوا الْإِعْلَالَ مَا كَانَ قَبْلَ التَّحْقِيرِ مُعْتَلًا جَدِيرُونَ.

* * *

[«آثَرُوا» تَسْكِينِ عَيْنِ نَحْوِ «عُورٍ» عَلَى هَمْزِهَا لِأَنَّ لَهُ مَثَالًا مِنْ

الصَّحِيحِ يَسْكُنُ نَحْوِ «رُسُلٍ»]

قال أبو عثمان: وآثَرُوا السُّكُونُ عَلَى الْهَمْزَةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مَثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ يَسْكُنُ وَلَمْ يَكُنْ لـ «أَدُورٍ، وَقَوُولٍ» مَثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ يَسْكُنُ فَيُشَبَّهُ بِهِ.

قال أبو الفتح: كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ: فَهَلَّا قَالُوا: «نُورٌ، وَغُورٌ» فَهَمْزُوا الْوَاوَ كَمَا قَالُوا: «أَدُورٌ: وَقَوُولٌ» فَهَمْزُوا؟.

فَانْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِمَا قَالَ، وَهُوَ أَنَّهُ: قَدْ وَجَدَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ أَمْثَلَةِ الْجَمْعِ مَا أَصْلُهُ «فُعْلٌ»، ثُمَّ أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ نَحْوُ: «رُسُلٍ، وَكُتُبٍ»!

يقول: فَلَمَّا سَكَّنُوا نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ عَدَلُوا بِهَذَا الْمُعْتَلِّ إِلَى الْإِسْكَانِ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الصَّحِيحِ وَلَمْ يَهْمَزُوهُ لِأَنَّهُمْ قَدْ رَأَوْا لَهُ نَظِيرًا مِنَ الصَّحِيحِ قَدْ أُسْكِنَ وَبَابُ «قَوُولٍ، وَأَدُورٍ» لَمْ يُرَ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ قَدْ أُسْكِنَ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ مِثْلَ: «ضُرُوبٍ، وَأَكْلِبٍ» قَدْ أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ فُتْسَكِنَ عَيْنَ «قَوُولٍ، وَأَدُورٍ» قِيَاسًا عَلَيْهِ، كَمَا رَأَيْتَهُمْ قَالُوا: «كُتُبٌ وَرُسُلٌ» فَاسْكَنُوا؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَ لَهُمْ إِسْكَانُ عَيْنِ «فَعُولٍ، وَأَفْعَلٍ» لِسُكُونِ الْوَاوِ فِي «فَعُولٍ» وَالْفَاءِ فِي «أَفْعَلٍ» وَأَرَادُوا تَصْحِيحَ «أَفْعَلٍ» لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي أَوَّلِهِ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ.

وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ الْأَفْعَالِ.

* * *

[قد يحركون عين نحو «سور، وسور» في الشعر كما يفكون المضاعف

نحو «ضننوا، والأجل»]

قال أبو عثمان: وقد يجوز تثقيله في الشعر؛ لأنهم قد يُضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في الكلام، كما قال الشاعر:

وفي الأكف اللامعات سُورُ

وأنشدنا أبو زيد قال: أنشدني الخليل بن أحمد:

أغرُ الثنايا أحمُ اللّٰثا تَ تَمْنَحُهُ سُوكُ الإسِحِلِ

قال أبو الفتح: يقول تثقيل مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر وهو بمنزلة إظهاره التضعيف نحو قول قَعْنَبَ الغطفاني:

مَهَلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقُومَ وَإِنْ ضَنِينَا
يريد: «ضنوا» فأظهر التضعيف.

ومثله قول الآخر:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

يريد: «الأجل».

وقال الآخر:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ

وحكى أبو زيد: «رَجُلٌ جَوَادٌ، وقومٌ جَوْدٌ، وجَوْدٌ»، قال: وقالوا: «رَجُلٌ قَوُولٌ وقَوْمٌ قَوْلٌ»، وقولهم: «سُورٌ» جمع «سِوَارٍ» و «سُوكٌ» جمع «سِوَالِكٍ» ولم أسمع شيئاً من هذا مهموزاً، وهمزه جائز في القياس؛ لأنَّ الضمة في الواو لازمة، فإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه؛ فإنما فعلوا ذلك لئلا يكثر تثقيل هذا الضرب في كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضمة في الواو فحَسَمُوا المادة أصلاً، بأن ألزموه التَّخْفِيفَ في الأمر العام لا غير.

* * *

[و «فعل» الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه]

قال أبو عثمان: و«فُعِلَ» من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في «غَيْرِ» جمع «غُيُورٍ» و «دَجَاجٍ بُيُضٍ» جمع «بُيُوضٍ».

٢٨٢ باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب مَن يُوثَق به في عريته فقالوا: «دَجَاجَةٌ بيّوض، ودجاج بيّض».

قال أبو الفتح: إنما حَرَتِ الياءُ في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تُسْتَقَلَّ الضمّة فيها كما استقلت في الواو؛ لأنها أخف من الواو.

وقرأت على أبي بكرٍ محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى:

إذا كحلن عيوننا غير مُورِقَةٍ ريشن نبالاً لأصحاب الصبا صيدا

ف «صيّد» جمع «صيود».

* * *

[من قال في «رسل» الصحيح «رسل» فأسكن،

قال في «بيض» الأجوف بالياء «بيض» فأسكن]

قال أبو عثمان: ومن قال: «رُسُلٌ» فأسكن قال: «بيّض».

وتركنا المسائل هنا؛ لأن هذا موضع تفسير الأصول، والكلام كثير، والأصول تدلُّ على الفروع، فإذا عرضت المسائل فقسها على ما ذكرت لك؛ فأغلِلْ ما أعلّوا، وصَحِّحْ ما صَحّحوا، إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إنما لَزِمَهُ أن يقول: «بيّضٌ» لأنه لَمَّا أسكن العين صار في التقدير «بيّضٌ» فجري مجرى جمع «أبيض»، ثم أبدل من الضمّة كسرة لتصح الياء كما فعل في جمع «أبيض» فصار «بيّضٌ» كما ترى؛ وليس الصحيح كما ذكرنا، ولكنه إسكانٌ على حدّ ما يكون في الصحيح نحو: «كُتِبَ، ورُسِلَ» وهو هنا أحسن منه في الصحيح قليلا.

* * *

باب ما تقلب فيه الواو ياء

قال أبو عثمان المازني: وذلك قولك: «حالت حِيالاً» حين كان قبلها كسرة وكان فعلها مُعتلاً ألزموها القلبَ.

قال أبو الفتح: يقول لَمَّا اعتَلَّت الواوُ في «حَالَتْ» فانقلبت ألفاً وجاءت في «حِيال» وقَبَلَهَا كسرةً اجتمع فيها: أَنَّ فعلها معتلٌ، وَأَنَّ قبلها في المصدر كسرةً؛ فانقلبت ياءً، ولو كانت غيرَ معتلةً في الفعل لَصَحَّتْ في المصدر، كما قالوا: «قاومته قِوَاماً، ولاوذته لِوَذَا»، وقد مضى ذِكْرُ مثل هذا.

* * *

[وقالوا «سياط، ورياض» فأعلوا]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك «سَوَظٌ وسِياطٌ، وثَوْبٌ وثِيابٌ، ورَوْضةٌ ورياضٌ» لَمَّا كانت الواوُ في الواحد ساكنةً، وجاء الجمعُ وقبل الواو منه كسرةٌ، قلبوها؛ لأنَّ الجمع أثقلُ من الواحد، وما يعرض فيه أثقلُ ممَّا يعرض في الواحد، والواوُ مع الكسرة تَنْقُلُ، ومع هذا أَنَّ حروف المدِّ قد مُنِعْنَ كثيراً ممَّا يكون في غيرهنَّ؛ ألا ترى أنَّ الذين يقولون في جمع «تَمَرَةٍ: تَمَرَاتٌ» فيحَرِّكون الثَّانِي «من تمرات» يقولون: «لَوَزَةٌ وَلَوَزَاتٌ، وجَوَزَةٌ وجَوَزَاتٌ، وَيَيْضَةٌ وَيَيْضَاتٌ» فيُسَكِّنون الثاني في الجمع كراهةً للحركات فيهما.

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّ القلبَ إنما وجب في «سياطٍ» ونحوه لأشياء تجمعت، لا لشيءٍ واحدٍ:

منها: سكونُ الواوِ في الواحد، والحرفُ السَّاكنُ ضعيفٌ يَقْبَلُ العِلَّةَ.

ومنها: انكسارُ السَّيْنِ في «سياطٍ».

ومنها: وقوعُ الألفِ بعد الواو، والألفُ قَرِيبَةٌ الشَّبَهَةِ من الياء.

ومنها: أَنَّ الكلمةَ جمعٌ، والجمعُ أَثْقَلُ من الواحد.

فلَمَّا تجمعت هذه الأشياءُ المستقلةُ كُلُّها هربوا من الواوِ إلى الياء؛ وبذلك على أنَّ مجموعَ هذه الأشياءِ هو الذي أوجبَ القلبَ، لا الواحدُ منها منفرداً قولهم: في جمع

«طويل: طَوَّالٌ» والكلمة جمع، وبعد الواو منها أَلِفٌ، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنها كانت في الواحد قوَّةً بالحركة فثبتت في الجمع؛ وقد جاء في الشعر «طِيَالٌ» في جمع «طويل»، قال الشاعر:

تَبَّينَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعَزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا
وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ بِـ «ثِيَابٍ» وَلَيْسَ مِثْلُهُ، لَمَّا ذَكَرْنَا.

فأما تسكينهم الواو والياء في «جَوَزَاتٍ، وَيَبَضَاتٍ» فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القلبُ، وهو قولهم: «يَبَضَاتٌ، وَجَوَزَاتٌ» ولو قلبوا فقالوا: «باضاتٌ، وجازاتٌ» لالتبس لفظه بلفظ ما واحده مقلوبٌ، نحو: «داراتٍ، وقاراتٍ» جمع: «دَارَةٌ، وقَارَةٌ»، وقد جاء في الشعر تحريكٌ مثل هذا، قال الشاعر:

أَبُو يَبِضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِيِّنِ سَبُوحٌ
وَإِنَّمَا قَلَّتِ الْحَرَكَاتُ فِي حُرُوفِ اللَّيْنِ، لمضارعة هذه الحروف للحركات، فكرهوا اجتماعَ المتشابهات، ولذلك قلبوا نحو «بابٍ، ودارٍ» إلى حرفٍ تُؤْمَنُ معه الحركة أصلاً - وهو الألفُ - ولذلك كانت الألفُ عندهم بمنزلة حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ؛ لأنها غيرُ قابلةٍ للحركة، كما أنَّ الحرفَ المتحرَّكَ غيرُ قابلٍ حركته ما دامت فيه حركة؛ لأنه لا يكون الحرفُ مُحرَّكاً بحركتين في وقتٍ واحدٍ؛ ولأنَّ الألفَ في «بابٍ، ودارٍ» دلالةٌ على أنَّ الحرفَ متحرَّكٌ في الأصل؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حرفٍ متحرَّكٍ.

* * *

[قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عثمان: وما كان واحدٌ مقلوباً، فهو في الجمع مقلوبٌ، إذا انكسر ما قبله نحو: «دِيْمَةٌ وَدِيْمٌ، وَحِيلَةٌ وَحِيْلٌ، وَقِيْمَةٌ وَقِيْمٌ».

قال أبو الفتح: إنما وجب قلبُ هذا الضَّرْبِ في الجمع؛ لأنه قد كان في الواحد مقلوباً، لانكسار ما قَبْلَ عينه؛ فلمَّا جاء الجمعُ ترك مقلوباً على حاله - وإن كانت الواو قد انفتحت - لأنه رُوِيَ في الجمع حُكْمُ الواحدِ فَتَرَكَ على ما كان عليه في الواحد؛ ولهذا في كلامهم غيرُ نظير.

ألا ترى أنهم قد قالوا في جمع: «حُبَلِي: حَبَالِي» فأمالوا في الجمع، كما كان في

الواحد مُمَالاً؛ وإنما الألفُ في الجمع بدلٌ من ياء «فَعَالٍ» وكأنَّه كان «حَبَالٍ» بمنزلة: «جَوَارٍ» ثمَّ أُبدِلَ من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً فصار «حَبَالِي»، ثُمَّ أُمِيلَ كما كانت «حُبَلِي» ممالاً لضربٍ من المحافظة على ما كان في الواحد.

ونظيره أيضاً قولهم في جمع: «إِدَاوَةٍ، وَهَرَاوَةٍ: أَدَاوَى، وَهَرَاوَى» فأبدلوا همزة «فَعَائِلٍ» واوًا؛ لأنَّه قد كانت في الواحد واوًا وقالوا: «حَطَايَا، وَرَزَايَا» فأبدلوا همزة «فَعَائِلٍ» ياءً؛ لأنَّه قد كان في الواحد ياءً؛ فهذا وغيره يدلُّك على أنهم قد يُراعون في الجمع ما كان في الواحد؛ فكذلك قالوا: «دِيمٌ، وَقِيمٌ، وَحِيلٌ» بالقلب لَمَّا كان الواحد مقلوباً، فهذا وَجْهٌ؛ وأيضاً فإنهم أرادوا أن يكون بين «قِيمٍ، وَحِيلٍ» وبين ما الواو ظاهرة في واحدِه نحو: «زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ، وَكُوزٍ وَكُوزَةٍ» فرقٌ.

و «دَيْمَةٌ» من: «دام يدوم»، و «قِيمَةٌ» من: «قام يقوم» و «حَيْلَةٌ» من: «حال يحول»؛ إلى هذا ترجعُ معاني هذه الحروف.

* * *

[ظهور الواو في الجمع لظهورها في واحد في نحو «زوج، وزوجة»]

قال أبو عثمان: فإذا كسرت الواحد على «فَعْلَةٍ» وقد كانت الواو ظاهرة في الواحد، فأظهرها في «فَعْلَةٍ» نحو: «زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ، وَكُوزٍ وَكُوزَةٍ، وَغُودٌ وَغُودَةٌ». وقالوا: «ثَوْرٌ وَثِيْرَةٌ» وهذا شاذٌ ليس بالمطرد.

قال أبو الفتح: هذا الفصل ممَّا يدلُّ على صحَّة ما عرفتُك، مِنْ أَنَّ حُكْمَ الجمع مُراعَى في الواحد؛ ألا ترى أنَّ الواو لَمَّا كانت ظاهرة في الواحد أظهروها في الجمع، وفي هذا الفصل أيضاً دلالة على صحَّة ما عرفتُك في باب «سَيَاطٍ، وَثِيَابٍ» وأنَّ القلب إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عدَّدتها وحدَّدتها؛ ألا ترى أنَّ «زَوْجَةَ» جمعٌ، كما أنَّ «سَيَاطٍ» جمعٌ، وَقَبْلَ واوِها كسرةٌ؛ كما أنَّ السَّيْنَ من «سَيَاطٍ» مكسورةٌ والواو ساكنةٌ في «زَوْجٍ»؛ كما أنها ساكنة في سَوَطٍ، ولكن لَمَّا لم يكن في الجمع بعد الواو من «زَوْجَةٍ» ألفٌ مُشابهةٌ للياء لم تُقلَّبْ لأنَّه قد صار مجموعُ تلك الأسباب هو العلة؛ وإذا انفرد بعضها لم يُؤثِّرْ ولم يكن عِلَّةً؛ ألا ترى أنَّ ما لا يتصرف إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شبه الفعل لم يُمنع الصَّرْفُ فإذا انضمَّ إليه سببٌ آخرُ امتنع من الصَّرْفِ وهذا هو القياس ليكون بين السَّبَبِ الأقوى والسَّبَبِ الأضعف فرقٌ.

فَأَمَّا «ثِيْرَةٌ» فكان قياسه «ثَوْرَةٌ» لأنَّ «ثَوْرًا كَزَوْجٍ» وهو عندهم من الشَّاذِّ أعنى فى القياس، فأما فى الاستعمال فمطرَّد كثير؛ كما أنَّ «استحوذَ» وإن كان شاذًّا فى القياس فهو مطرَّد فى الاستعمال.

وقد بيَّنت أقسام الشَّاذِّ والمطرَّد فيما مضى.

وقال أبو العباس: إنما قالوا: «ثِيْرَةٌ» ليفرقوا بين الثَّور من البقر، وبين الثَّور من الأقط، وقال أيضا: بنوهُ على «فِعْلَةٍ»، ثُمَّ حرَّكوه فصار «ثِيْرَةٌ».

يريد: أنَّ أصله «ثِيْرَةٌ» فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثُمَّ حرَّكت الياء فأقِرَّت بحالها؛ لأنَّ أصلها هنا السُّكون.

وأخبرنا ابن مقسَّم عن ثعلب قال: جمع «ثَوْر: ثَوْرَةٌ، وثِيْرَةٌ، وأثوارٌ وثيرانٌ» وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا «ثورا» من الحيوان على «ثِيْرَةٍ» وعلى كلِّ حال فهو خارج عن القياس.

وذهب أبو بكر فيما أخبرنى أبو علىّ رحمه الله فى هذا إلى أنَّه مقصور من «فِعْالَةٍ» كأنَّه فى الأصل «ثِيَارَةٌ» فوجب القلبُ كما وجب فى «سِيَّاطٍ»، ثُمَّ قُصِرَت الكلمة بحذف الألف فبقى القلبُ بحاله، هذا آخر قول أبى بكر.

وكانهم لمَّا قَصُرُوا الكلمة يَقَوُّوا العينَ مقلوبةً ليكون قلبها دلالةً على أنها مقصورة؛ وَلِيَكُونَ بينها وبين ما أصله «فِعْلَةٌ» غير مقصور فرق، نحو: «زَوْجَةٍ».

قال أبو علىّ رحمه الله: وقد أومأ سيبويه فى «باب أُسْدٍ» إلى أنَّه مقصورٌ من «فُعُولٍ» كأنَّه «أُسُودٌ»، ثُمَّ حُذِفَ الواو فبقى «أُسْدٌ» ثُمَّ أُسْكِنَ السِّينُ كما يُسْكِنُونَ المضموم فى غير هذا الموضع. فإنَّ قُلْتُ: فإنَّا لم نسمعهم يقولون: «ثِيَارَةٌ»؟.

قيل: لا يُنْكَرُ أن يكون فى كلامهم أصولٌ غير ملفوظ بها - إلا أنها مع ذلك مُقَدَّرَةٌ - وهذا واسع فى كلامهم كثير.

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أنَّ أصلَ «قام: قَوْمٌ» وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ: «قَوْمٌ» ويقولون: إنَّ أصلَ «يَقُومُ: يَقَوْمٌ» ولم نرهم قالوا: «يَقُومُ» على وجه؛ فلا يُنْكَرُ أن يكون هُنا أصولٌ مقدرة غير ملفوظ بها.

وَكَاَنَّ أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ لَمَّا رَأَى الْعَيْنَ مَقْلُوبَةً؛ وَلَٰئِنَهُمْ قَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ «حَجَرٍ، وَذَكَرٍ: حِجَارَةٌ، وَذِكَارَةٌ».

و «فَعَلٌ» إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا يَجْرِي فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ مَجْرَى «فَعَلٍ» مِمَّا عَيْنُهُ سَالِمَةٌ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: «سَوَطٌ وَأَسَوَاطٌ، وَتَوْبٌ وَأَتَوَابٌ»، كَمَا قَالُوا: «جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ»، وَقَالُوا: «سَيَاطٌ، وَثِيَابٌ» فِي الْكَثَرَةِ، كَمَا قَالُوا: «جَمَالٌ، وَجِبَالٌ»؛ فَكَذَلِكَ قَدْ رَوَا جَمْعَ «ثَوْرٍ: ثِيَارَةٌ»، كَمَا قَالُوا: «حِجَارَةٌ، وَذِكَارَةٌ» ثُمَّ قَصَرُوا، كَمَا بَيَّنْتُ لَكَ.

ونظير هذا القصر قولُ الأخطَلِ:

كَلَمْعَ أَيْدِي مَشَاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ فِتْيَانَ ضَرَسِ الدَّهْرِ وَالْخُطْبِ
وَيُرَوِّى ضَرَسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ.

قالوا: يريد: الخطوب.

وكقول الرَّاَجِزِ:

حتى إِذَا بُلَّتْ حَلَاقِيمُ الْخُلُقِ

يريد: الخُلُوقِ.

وقال الآخر:

إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجْمُ

يريد: النجوم.

وقال الآخر:

وَكَانَ مِمَّنْ أَرْتَجِي وَأَدَّخِرُ لِلدَّهْرِ عِنْدَ مُصْمِلَاتِ الْأُمْرِ

يريد: الأمور.

وقالوا في جمع «ثَوْرٍ: ثِيَرَةٌ»، أَنَشَدَنِي أَبُو عَلِيٍّ:

صدر النَّهَارِ يُرَاعِي ثِيَرَةَ رُتْعَا

وهذا لا نظر فيه؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ سَاكِنَةً فَجَرَى مَجْرَى «حَيْلَةٍ، وَقِيَمَةٍ» وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو

العبّاس في أنّ أصلها «ثِيرَةٌ»^(١).

* * *

[قلب الواو ياء في فعل إذا كان جمعاً]

قال أبو عثمان: وتقلّب الواو ياءً في «فَعَلٍ» إذا كان جمعاً، قالوا: «صائمٌ وصَيِّمٌ، وقَائِلٌ وقَيْلٌ، ونائمٌ ونَيْمٌ»، وإن شئت كسرت أولَ هذا، وإثبات الواو في هذا أجود، وهو الأصل، ولكن الذين قلبوا شَبَّهوه «بعاتٍ وعَتَيَّ وعَصَاً وعَصِيَّ»، لما كانت العين تلي اللام.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل هذا الجمع ألاّ يعتَلّ؛ لأنّه ليس فيه ما يُوجب القلبَ، ولكنّه لما كان الواحد معتلاً أعنى: «صائماً وقائماً»، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد، وقُرِبت العين من الطَّرَفِ فأشبهت اللام في «عَتَيَّ» جمع «عاتٍ»، قلبت، والأجود «صَوِّمٌ وقَوِّمٌ».

* * *

[إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه]

ويدُلُّك على أنّ الشيء إذا جاورَ الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة: قولهم: «قِنِيَّةٌ»^(٢) وصِيبِيَّة، وفلان من عِلْيَةِ الناس، وهو ابنُ عَمِّى دُنْيَا، وصِيبِيَان. وأصلُ قِنِيَّةٍ من قَنَوْتُ، وصِيبِيَّة وصِيبِيَان من صَبَوْتُ، وعِلْيَةٍ من عَلَوْتُ، ودُنْيَا من دَنَوْتُ. وقياسه: «قِنَوَّة، وصِيبَوَّة، وصِيبَوَانٌ، وعِلَوَّة، ودُنَوَا». ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو، ولم يُعتدّ الساكن حاجزاً لضعفه.

ونظير هذا قولهم: «أَقْتُلْ، ادْخُلْ»، ضمُّوا الهمزة لضمّة العين، ولم يعتدّوا بالفاء حاجزاً؛ لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين المضمومة، فضُمَّت كراهة

(١) ثبت في المخطوطة: تم المجلد الأول من تصريف المازني. ويتلوه في الثاني: «قال أبو عثمان

وتقلّب الواو ياء في «فعلٍ» إذا كان جمعاً، قالوا: «صائمٌ وصيمٌ، وقائلٌ وقيلٌ، ونائمٌ ونيمٌ» إن شاء

الله، والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله أجمعين.

(٢) القِنِيَّةُ بالكسر والضم: ما اكتسب، ج: قِنَى. وقِنَى المال، كَرَمَى، قِنْيَا وقِنْيَانَا، بالكسر والضم:

اكتسبه. والقِنَى، كإلى: الرضا. قَنَاهُ الله، وأقْنَاهُ: أرضاه. وأقْنَاهُ الصَيْدُ.

الخروج من كسر إلى ضمّ.

وقد دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا: «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» جرُّوا الخَرِبَ وهو صفةٌ للأوّل، وأنشدوا: ^(١)

فإيّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِي ^(٢)
جَرَّ الهَمُوزَ، وهو من صفةِ الحَيَّةِ لمجاورته لوادٍ.

ومن ذلك استقباحُهم اختلاف حركات ما قبلَ حَرْفِ الروى إذا كان مُقَيِّدًا - وهو المسمّى: تَوَجُّيها - نحو قول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأعماقِ خاوى المَحْتَرَقِ ^(٣)

ففتح؛ ما قَبْلَ القاف، ثم قال:

أَلَفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الحَمِقِ ^(٤)

فكسر ما قبلها، ثم قال:

سِرًّا وَقَدْ أَوَّنَ تَأْوِينَ العُقُقِ ^(٥)

فضمّ ما قبلها.

وإنما صار هذا عندهم قبيحا وعييا؛ لأنَّ الحركة مجاورةٌ للقاف، فكأنَّ اختلاف الحركاتِ واقعٌ على القاف، فكما أنَّ الإقواءَ ^(٦) عَيْبٌ فكذلك استقبحو اختلاف

(١) هو الخطيئة، وهو حرول بن أوس ويكنى أبا مليكة.

(٢) البيت من الوافر، وهو للخطيئة فى: (ديوانه ١٣٩، وجمهرة اللغة ١٣١٠، وخزانة الأدب ٨٦/٥، والخصائص ٢٢٠/٣، شرح شواهد الإيضاح ٤٣٠، شرح المفصل ٨٥/٣، والصاحبى فى فقه اللغة ١٥٥، ولسان العرب (٤١١/١) «سوا». وبلا نسبة فى: (فقه اللغة ١٣٨). الحية الخنش. هموز الناب: أى شديد الغمز. والسى: المثل.

(٣) سبق تخريجه. والمخترق: المتسع.

(٤) الحمق هو الأحمق. والمعنى ألف الحمار وجمع ما تفرق من الأتن. وهذا الحمار ليس راعيا قليل العقل.

(٥) أون: أكل وشرب حتى صارت خاصرته كالأونين. والعقق: جمع عَقُوق، وهى الحامل.

(٦) القُوَّة بالضم: ضِدُّ الضَّعْفِ، ج: قُوَى، بالضم والكسر. والقُوَى، بالضم: العَقْلُ، وطاقاتُ =

التوجيه. وأنا أُبين هذا مستقصى في شرح القوافي لأبي الحسن إن شاء الله.

فلذلك جاز في صَوْمٍ: صَيِّمٌ، لمجاورة العين اللام. وقال الشاعر^(١):

وَمُعَرِّضٍ تَغْلَى المَراجِلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَخْتَهُ لِرَهْطٍ جِيْعٍ^(٢)

يريد: جَوْعًا.

وإنما أجازوا: «صَيِّمٌ». بكسر أوله؛ لأنه لما شَبَّهَ بَعْتَى في القلب، كذلك شَبَّهَ أَيْضًا بَعْتَى في كسر أوله.

فأما قول الشاعر^(٣):

وَبِرْذَوْنَةٍ بَلَّ البَرَاذِينُ نَفَرَهَا وقد شَرِبْتُ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا^(٤)

فأخبرني أبو علي: أنَّ ابن حبيب^(٥) قال: أراد: لَبَنٌ أَيْلٍ وهو يُغْلِمُ، وقال: ويُروى أَيْلًا، يُراد: جَمْعُ لَبَنٍ أَيْلٍ. أى خاتِرٍ مثل: «حَائِلٍ وَحَوْلٍ»، قال: وهو خَطَأٌ. وليس هذا بَخَطَأٍ؛ لأنَّ فاعِلًا من هذا الباب - أعنى المُعْتَلَّ العَيْنَ بالواو - إذا جُمِعَ على فُعْلٍ كان القلبُ فيه مُطَرِّدًا، وإن كان التصحيحُ فيه أجود، فجائزٌ أن يكون: أَيْلٌ يُراد به: أَوَّلٌ، ثم يُقْلَبُ، كما يقال في «صَوْمٍ: صَيِّمٌ»، وفي «جَوْعٍ: جِيْعٌ»، وقال الأعشى:

= الحَبْلُ، جَمْعُ قُوَّةٍ. وَحَبْلٌ قَوْ: مُخْتَلِفُ الْقُوَى. وَأَقْوَى: اسْتَغْنَى. وَفِي الشَّعْرِ: خَالَفَ قَوَائِيهِ بَرْفَعٍ بَيْتٌ وَجَرَ آخَرَ، وَقَلَّتْ قَصِيدَةُ لَهُمْ بِلَا إِقْوَاءٍ، وَأَمَّا الإِقْوَاءُ بِالنَّصْبِ، فَكَثِيرٌ.
(١) الشاعر هو: الحادرة أو الحويدرة. وهو لقبه، واسمه قطبة بن محصن من غطفان وهو شاعر جاهلي مقل.

(٢) والبيت من الكامل: وهو للحادرة في: (ديوانه ٥٨).

وبلا نسبة في: (الخصائص ٣/٢١٩، وشرح الأشموني ٣/٨٧٠، ولسان العرب ٨/٦١ «جموع»، والممتع في التصريف ٢/٤٩٧).

(٣) الشاعر هو النابغة الجعدي. وهو عبد الله بن قيس بن جعدة بن نادمة النابغة الذبياني.

(٤) البرذون: هو من الخيل من غير نتاج العرب. والثفر: لجميع ضروب السباع ولكل ذات مخلب، كالخياء للناقة.

والبيت من الطويل. وهو للنابغة الجعدي في: (ديوانه ١٢٤، والحيوان ٢/٢٨٢، وخزانة الأدب ٦/٢٣٩، وسمط اللآلئ ٢٨٢، وشرح شواهد الإيضاح ٤١٨، ولسان العرب ١١/٣٥، ٣٦ «أول» وتاج العروس «ول»).

(٥) ابن حبيب هو: أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو، من علماء بغداد.

فَبَاتَ عَذُوبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّهُ يُورِثُ رَهْطًا لِلْعَزُوبَةِ صَيِّمًا
فَدَفَعَ ابْنُ حَبِيبٍ لِهَذَا التَّأْوِيلِ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ. وَهَذَا رَأَى أَبِي عَلِيٍّ.

* * *

[إِذَا كَانَ الْجَمْعُ عَلَى فِعَالٍ لَمْ تَقْلُبْ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً]

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ: فَإِذَا كَانَ هَذَا الْجَمْعُ مِثَالِ «فَعَالٍ» لَمْ تَقْلُبْ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّهَا تَبَاعَدَتْ مِنَ الطَّرْفِ، وَذَلِكَ: «صَائِمٌ وَصَوَّامٌ، وَقَائِمٌ وَقَوَّامٌ، وَنَائِمٌ وَنَوَّامٌ»

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: تَصْحِيحُهُمْ لِهَذَا يَذُلُّكَ عَلَى أَنَّ صَيِّمًا مُشَبَّهٌ بِعَيْتَى لَمَّا قَرِبَتْ الْعَيْنُ مِنَ اللَّامِ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْفَ «فَعَالٍ» لَمَّا حَجَزَتْ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ بَعَدَتْ الْعَيْنُ، فَلَمْ يَجْزُ قَلْبُهَا، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ «صَوْمٌ» مَعَ قُرْبِ وَاوِهِ مِنَ الطَّرْفِ الْوَجْهَ فِيهِ التَّصْحِيحُ، كَانَ التَّصْحِيحُ - إِذَا تَبَاعَدَتْ الْوَاوُ مِنَ الطَّرْفِ - لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

وَقَدْ جَاءَ حَرْفُ شَاذٍ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «فَلَانٌ فِي صَيَّابَةِ قَوْمِهِ».

يُرِيدُونَ: فِي صَوَابَةٍ: أَيْ فِي صَمِيمِهِمْ وَخَالِصِهِمْ، وَهُوَ مِنْ صَابَ يَصُوبُ: إِذَا نَزَلَ، كَأَنَّ عِرْقَهُ فِيهِمْ قَدْ سَاخَ وَتَمَكَّنَ، وَقِيَاسُهُ التَّصْحِيحُ.

وَلَكِنْ هَذَا مِمَّا هُرِبَ فِيهِ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ لِثِقَلِ الْوَاوِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بَعْلَةً قَاطِعَةً. وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ لَذِي الرُّمَّةِ:

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةِ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا^(١)

وَقَالَ: أَنْشَدْنِيهِ أَبُو الْغَمَرِ هَكَذَا بِالْيَاءِ، وَهُوَ شَاذٌ، وَحَكَى أَنَّ لَهُ وَجْهًا مِنَ الْقِيَاسِ. وَأَقُولُ: إِنَّكَ لَوْ جَمَعْتَ مِثْلَ: «شَاوٍ وَجَاوٍ عَلَى فَعْلٍ» لَصَحَحْتَ وَلَمْ تُغْلِلْ، وَذَلِكَ

(١) طَرَقَهُ: جَاءَهُ لَيْلًا. أَرَقَهُ: أَسْهَرَهُ.

وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَذِي الرُّمَّةِ فِي: (دِيَوَانِهِ ١٠٠٣)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤١٩، ٤٢٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٣٨١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩٣/١٠. وَأَبَى النِّجْمِ الْكَلَابِي فِي: (شَرْحُ التَّصْرِيحِ ٨٧٠/٢).

وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي: (أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٣٩١/٣، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ١٤٣/٣، ١٧٣، وَشَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ ٧٠٧، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٥٩٦/١٢ «نَوْمٌ»، وَالْمَتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤٩٨/٢).

قولك: «جُوئى وشُوئى» ومن قال فى «جُوْع: جُيْع، وفى قَوْم: قِيَم» لم يَقُلْ إلا «جُوئى وشُوئى» بالتصحيح.

وإنما لم يجرِ إعلالٌ مثل هذا لأنك قد أَعْلَلْتَ اللامَ بأن قلبتها ألفاً، فلم يجرِ إعلالٌ العين؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعاً، وهذا مرفوضٌ فى كلامهم، لم يجبى منه إلا أحرفٌ شاذةٌ، منها «شاء وماء» وستراها إن شاء الله.

* * *

[مجيء فعلاّن وفعلى على الأصل]

قال أبو عثمان: ويجيىء «فَعْلَانٌ وَفَعْلَى» على الأصل، نحو: «الجَوْلَان، والحَيْدَان». وَفَعْلَى، نحو: «صَوْرَى»^(١)، وَحَيْدَى، فجعلوه بالزيادة إذ لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه ممّا لم يجيى على مثال الفعل، نحو: «الجَوْل، والغَيْر، واللَّوْمَة»، ومع هذا أنهم لم يكونوا لِيَجِيئُوا بهما فى المعتل الأضعف على الأصل، ويُعلّوهما فى المعتل الأقوى.

والأضعف نحو: «النَّزَوَان، والغَلَيَان، والعَدَوَان». واللامُ أضعفُ من العين لأنها آخرُ الكلام، والعينُ أقوى منها والفاءُ أقوى من العين.

قال أبو الفتح: قوله: «فَجَعَلُوهُ بالزيادة إذ لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه، نحو: الجَوْل»،

يقول: إنّ مثال «الجَوْلَان وَصَوْرَى»، وما كان مثلهما قد امتاز من مُشابهة الفعل بما لحقه فى آخره من الألف والنونِ وألفِ التانيث، وهذه الزوائد، ممّا تختصّ به الأسماء، دونَ الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فصَحَّح لمخالفته الفعل، نحو: «الجَوْل والعَوَض» فكما صَحَّح العَوَضُ لمخالفته الفعل بالبناء كذلك صَحَّح «الجَوْلَان والحَيْدَى» لامتيازهما من الفعل بما زيد فى آخرها من الألفِ والنونِ وألفِ التانيث، فكل واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنى من المعانى، فوجب تصحيحه، وإن اختلفت المعانى فقد اتفقت فى التّباعد.

وإنما صَحَّت اللامُ فى «النَّزَوَان والغَلَيَان»؛ لأنها لو قلبت ألفاً - وبعدها ألفُ فَعْلَان -

(١) الصَّوْرَة، بالضم: الشَّكْل، ج: صُورٌ وصُورٌ، كَعِيبٍ، وَصُورٌ. والصَّيْرُ، كَالْكَيْسِ: لِحْسَتُهَا، وَقَدْ صَوَّرَهُ فَتَصَوَّرَ، وَتُسْتَعْمَلُ الصَّوْرَة بِمَعْنَى النُّوعِ وَالصَّفَةِ، وَبِالْفَتْحِ: شَيْبَةُ الْحِكْمَةِ فى الرَّأْسِ، حَتَّى يَشْتَبَهَى أَنْ يُقَالَى.

لأَلْتَقَى ساكنان فوجبَ حذف إحدى الألفين، فكان اللفظُ يصير بعد الحذف إلى: «نَزَانٍ، وَغَلَانٍ» فيلتبسُ، مثالُ فَعْلَانٍ بفعَالٍ مما لامه نونٌ، فكَرِهَ ذلك لذلك.

ثم إنَّ اللام لما صَحَّتْ لمعنى من المعاني والعينُ أقوى منها، كَرِهوا إعلالَ العين القوية في هذا المثال الذي قد صَحَّتْ فيه اللامُ وهى ضعيفةٌ، فلذلك لم يقولوا فى «الجَوْلَان: الجالان»^(١).

فهذا تفسيرُ اعتلالِ أبى عثمان فى تصحيح هذا الباب.

* * *

[مجيء فعلاء على الأصل أيضا]

قال أبو عثمان «وفَعْلَاءُ» بتلك المنزلة، نحو: «القَوْبَاءُ، والخِيَلَاءُ».

قال أبو الفتح: هذا المثالُ أجدرُ بالصحة؛ لأنه قد صُحِّحَ نحو: «سُؤْلَةٌ وَعُيَيْةٌ»، وإن لم يكن فيه ألفا التانيث، فإذا جاءت فيه ألفا التانيث كان أجدرَ بالصحة لتباعده بهما من شَبَهِ الفعل، وإذا كانوا يُعْلَوْنَ: فَعْلَاءُ، نحو: «دارٍ، وساقٍ»، ثم يصحَّحون إذا جاءت فى آخره الألفُ والنون، نحو: «الجَوْلَان»، فهم بأن يصحَّحوا ما لو لم يجرى فى آخره ألفا التانيث لكان بناؤه يُوجبُ له التصحيح لبُعده عن شَبَهِ الفعل، أعنى: «القَوْبَاءُ والخِيَلَاءُ» أجدر.

* * *

[مجيء أحرف على فعلان معنلة]

قال أبو عثمان: وقد جاءت أحرفٌ على «فَعْلَانٍ»، معنلةٌ شَبَّهوا بفعلٍ ولا زيادة فيه، وجعلوا هذه الزيادة فى آخره مثل الهاء، وذلك قولهم: «داران، وماهان، وحادان»^(٢)، وهذا ليس بالقياس، ولا الأصل وهو شاذٌ يُحْفَظُ حفظًا، ولا يُجْعَلُ بابًا يُقَاسُ عليه.

قال أبو الفتح: يقول: جعلوا الألف والنون فى: «داران، وماهان» بمنزلة هاء التانيث

(١) جالَ فى الحَرْبِ حَوْلَةً، وفى الطَّوْفِ حَوْلًا، وَبُضِمَ، وَجَوُّولا وَجَوْلَانًا، حَرَكَةً، وَجِيلَلًا، بالكسر، وَجَوَّلَ تَجَوَّلًا، وَاجْتَالَ وَانْجَالَ: طَافَ. وَجَالَ الْقَوْمُ حَوْلَةً: انْكَشَفُوا ثُمَّ كَرَّوْا.

(٢) حَدَّثَ حَدَّثْنَا وَحَدَّثْنَا: نَقِضَ قَدَّمَ، وَتَضَمَّ دَالُهُ إِذَا ذُكِرَ مَعَ قَدَّمَ. وَجَدَّثَانُ الْأَمْرِ، بِالْكَسْرِ: أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، كَحَدَّثَانِهِ.

فى: «دارة، وقارة، ولابة»^(١)، فكما أُعِلَّت هذه الأسماء ونحوها ولم يمنع من القلب هاء التانيث، كذلك قُلِبَتْ فى: «داران» ونحوه.

فإن قيل: ومن أين أشبهت الألف والنون هاء التانيث؟ قيل: من وجوه:

منها: أنك لو رحمت ما فى آخره ألف ونون زائدتان، لحذفتهما جميعا، كما تحذف هاء التانيث. ألا ترى أنك تقول فى عثمان: «يا عثم أقبل»، وفى مروان: «يا مرو أقبل»، كما تقول فى طلحة: «يا طلح أقبل».

ومنها: أنك تقول فى تحقير «زَعْفَرَان: زُعْفِرَان» فتحقر الصدر ثم تأتى بالألف والنون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء فى نحو قولك: «سِلْسِلَةٌ وَسُلَيْسِلَةٌ».

فمن هذا وغيره جرت الألف والنون مجرى الهاء.

فإن قيل: وما الدلالة على أن «داران، وماهان، وحادان: فعَْلان؟ وهلا جعلتها: «فاعالا» نحو: «ساباط وخاتام»؟ قيل: حملة على «فعَْلان» أولى، لكثرة «فعَْلان»، وقلة «فاعال».

وعلى كل حال فتصحیح هذا هو القياس، ولكنه من الشاذ، لما تقدم قبل هذا الفصل من أنه قد خرج بهذه الزيادة من شبه الفعل، كما يخرج إذا جاء على «فعلٍ، وفعلٍ» من شبه الفعل بالبناء.

* * *

[اطراد القلب فى فعل جمعا]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: القلب فى «فعلٍ» جمعا مُطَرَّد، فهذا الذى قلت لك من أنهم يختصون المعتل بالبناء لا يكون فى غيره.

(١) الدار: المحل يجمع البناء والعرضة، كالدائرة، وقد تذكر ج: أدور وأدور وأدر وديارة وديران ودوران (ودورات) وديارات وأدوار وأدورة، والبلد، ومدينة النبى ﷺ، وبهاء: كل أرض واسعة بين جبال، وما أحاط بالشىء، كالدائرة. قار: مشى على أطراف قدميه لئلا يسمع صوتهما، وقار الصيّد: حنّله، وقار الشىء: قطعته من وسطه خرقا مستديرا، كقوره. واقتره واقتره، وقار المرأة: حنّنها. والقارة: الجبيل الصغير المنقطع عن الجبال، أو الصخرة العظيمة، أو الأرض ذات الحجارة السود، أو الصخرة السوداء، ج: قارات وقار وقور، بالضم، وديران.

قال أبو الفتح: يريد بفعلٍ باب «صَيِّمٍ وَقِيمٍ». وقد تقدم ذكره.

ويريد بمطردٍ: أنه مطردٌ في الاستعمال والقياس جميعاً. وكسرُهم الصادَ من صَيِّمٍ مما خصَّوا به المعتلُّ؛ لأنه لا يجوز في عاذِلٍ: عِذْلٌ، ولا في غاسِلٍ: غِسلٌ، ولا بدَّ من ضمِّ العين.

* * *

[لم يأت مصدر على فيعلولة إلا فيما كان معتلاً]

قال أبو عثمان: ومَّا اختصوا به المعتلُّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر: «كَيُونَةٌ، وَقِيدُوْدَةٌ، وصَيْرُوْرَةٌ»، وأصلها «فَيَعْلُوْلَةٌ»، نحو: «كَيُونَةٌ، وَقِيدُوْدَةٌ، وصَيْرُوْرَةٌ»، ولكنهم ألزموه الحذف إذا بلغ الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ أصل هذه المصادر: «فَيَعْلُوْلَةٌ»؛ لأنها كانت في الأصل: كَيُونُوْنَةٌ، وَقِيدُوْدَةٌ وصَيْرُوْرَةٌ، بوزن: «عَيْضُمُوْرٌ، وَحَيْزُبُوْنٌ»، فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا فيها الياء الأولى، فصارت في التقدير: «كَيُونَةٌ، وَقِيدُوْدَةٌ»، فحذفوا الياء الثانية المتقلبة عن الواو التي هي عينُ الفعل، فصارت «قِيدُوْدَةٌ، وكَيُونَةٌ» وألزموه الحذف؛ لأنهم قد قالوا في «مَيِّتٌ وهَيِّنٌ: مَيِّتٌ، وهَيِّنٌ»، فحذفوا عَيْنَ الفِعْلِ مع أنَّ الكلمةَ على أربعةِ أَحْرَفٍ، وَخَيَّرُوا بين الحذفِ والإثباتِ، فلَمَّا كانت «قِيدُوْدَةٌ، وكَيُونَةٌ» على ستةِ أَحْرَفٍ طالت، فَأَلْزَمُوا الحذفَ، ولم يَخَيِّرُوا بين الحذفِ والإثباتِ كما فعلوا في «مَيِّتٌ، وهَيِّنٌ».

ومعنى قوله: «ومَّا اختصوا به المعتلُّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر»، يريد: أنه لم يأتِ مصدرٌ على «فيعلولة» إلا فيما كان معتلاً.

ويريد بالمعتلِّ هنا: ما كان معتلًّا العين دونَ الفاء واللام.

ومَّا اختصَّ المعتلُّ ببناء لا يكونُ في غيره؛ لأنه ضَرَبٌ من الكلامِ مُبَايِنٌ لغيره من الصحيح، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلالِ بالانقلابِ والحذفِ وغيره، كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلة لا تكونُ في غيره من الصحيح.

وكما أنَّ الأسماءَ الأعلامَ لما جاز في إعرابها ما لا يجوز في إعراب غيرها نحو قولهم في جواب مَنْ قال: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو، وَمَنْ زَيْدًا؟ وَمَنْ عَمْرٍو؟».

كذلك أيضاً جاءت فيها أمثلة لا تكون في غيرها مما ليس علماً، نحو: «مَوْهَبٍ، وَمَوْرَقٍ، وَتَهْلِيلٍ، وَمَكْوَزَةٍ» وغير ذلك.

ومعنى قوله: «إذ بلغوا الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً»، يريد: أن «كَيْنُونَةَ» وقِيدُودَةُ» على ستة أحرف، وغاية العدد سبعة أحرف فإنما ينقص حرفاً واحداً.

وشبيهة بهذه المصادر - مما اعتلت عنه لوقوع الياء الساكنة قبلها فالزِمَ الحذفَ لطوله - قولهم: «رِيحَان، وَرِيحٌ رَيْدَانَةٌ» وأصلهما: «رِيوِحَان، وَرِيوِدَانَةٌ»، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، فصار في التقدير: «رِيحَان، وَرَيْدَانَةٌ»، فحذفوا العين كما حذفوها في «كَيْنُونَةَ»، وألزموها الحذفَ لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في «كَيْنُونَةَ». قال الشاعر^(١):

سَلامَ الإِلهِ وَرِيحَانُهُ وَرَحْمَتُهُ وَسَمَاءٌ دِرَرٌ^(٢)

وقال ابن ميادة:

أَهَاجَلَكَ الْمَنْزِلُ وَالْمَحْضَرُّ أَوْدَتْ بِهِ رَيْدَانَةٌ صَرَصَرٌ
وَرَيْدَانَةٌ: من راد يروء، أى: ذهب وجاء، وَرِيحَان: من الرّوح.

وذهب الفراء إلى أنَّ هذه المصادر إنما جاءت بالياء؛ لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر، نحو: صار صَيْرُورَةً، وسار سَيْرُورَةً وطار طَيْرُورَةً، وبان بَيْنُونَةٌ، ونحو ذلك، فأجريت «كَيْنُونَةُ» وقِيدُودَةُ»، مُجَرًى «سَيْرُورَةٍ» فقيلت بالياء حملاً على بنات الياء.

قال: كما قالوا: «شكّوته شيكاية»، فقلبوا الواو ياءً لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء، نحو: «الرّماية، والسّعاية».

قال: وأصلُ «فَعْلُولَةٌ» هنا: «فَعْلُولَةٌ» بضمّ الفاء. قال: ولكنهم كَرِهوا أنْ تنقلب الياءُ

(١) القائل هو: النمر بن تولب من عُكَل، وفد على الرسول ﷺ وأسلم وحسن إسلامه.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بنى تولب فى: (ديوانه ٣٤٥، ولسان العرب ٤٥٩/٢، «روح»، ٢٨٠/٤ «درر»، والتنبيه والإيضاح ٢٤٣/١، وتهذيب اللغة ٢٢١/٥، والمخصص ٢٧٥/٢، ١٦٤/١٧، وتاج العروس ٤١٧/٦ «روح»، ٢٨٨/١١ «درر»). وبلا نسبة فى: (ديوان الأدب ٤٧/٣، ٣٨٣).

فى «صيرورة، وطيرورة» ونحوهما واوًا؛ لانضمام ما قبلها، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجَرَى بنات الياء؛ لأنها داخلَةٌ عليها.

وهذا عند أصحابنا مذهبٌ واوٍ جدًا؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحَّ العينُ.

ألا تَرَى إلى قول الشاعر:

مُظَاهِرَةٌ نِيًّا عَتِيقًا وَغُوطَطًا فقد أَحْكَمَا خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنًا^(١)

فقال: «غُوطَطًا»، فقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها، وكانت فى الأصل: «عُيْطَطًا»، فقلبَت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها وسُكُونُهَا، ولم نَرَهُم قالوا: «عُيْطَطًا»، ففتحوا العين لتصحَّ الياء.

وأيضًا: فلو كان أصلُ: «طِيرورة: فُعْلولة» بضم الفاء ثم إنهم كَرِهُوا انقِلَابَ الياء واوًا لوجبَ أنْ يكسروا الفاء، كما أَنَّهُمْ لما كَرِهُوا أنْ تَقْلِبَ الياء واوًا فى جمع أَيْيُضْ لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحَّ العينُ، فقالوا: «يَيْضُ»، ولم نَرَهُم فتحوها، فقالوا: «يَيْضُ».

وكذلك جميعُ ما كان مثلَ هذا. ألا تَرَاهُمْ قالوا: «مَيْيَعٌ، وَمَكِيلٌ، وَعِصِيٌّ، وَدِيلٌ، وَمَرْمِيٌّ، وَمَقْضِيٌّ»، فأبدلوا الضمَّة فى جميع هذا كسرةً، لتسلم الياء بعدها، فكذلك كان يجب أن يكسر أول بينونة، ونحوها على مذهب الفراء، كما رأيناهم فعلوه فى غير هذا مما ذكرته وما لم أذكره مما جرى مجراه، فأن لم يكسروا وفتحوا دلالةً على فساد قوله.

فإن قال قائلٌ: لو كسروا لوجبَ أن يقولوا: صِيرورة، فيخرجوا من الكسر إلى الضم، وليس بينهما إلا حاجزٌ ضعيفٌ، وهو الساكن فرفضوا الكسرَ لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خطأ غير لازم. ألا تَرَى أَنَّهُمْ قالوا: «شيوخ وبيوت»، فاستقبلوا الضمَّ بكسر من غير حاجز، لما كانت الكسرة عارضة، فمن هُنا لا يمتنع أن يقولوا: «صيرورة» ونحوها بالكسر؛ لأنَّ الأصل الضمُّ، كما أن أصل «بيوت» الضمُّ.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى: (الكتاب ٣٧٦/٤، ولسان العرب ٣٥٨/٧ «عيط»).

وأيضاً: فإنه ادّعى أن في المصادر بناءً فعلولة، وهذا مثال لا أعلمه جاء في المصادر وإن كان قد جاء منه شيء، فما لا يُعْبَأُ به ولا يُلْتَفَتُ إليه لقلته ونزارتِه. فهذا أيضاً مما يدفعُ قوله ويؤهنه، فمن هنا كان مذهبه في هذا مُتَعَسِّفاً غيرَ موافقٍ للصواب.

فإن قال قائل: فإن أصحابك أيضاً قد ذهبوا إلى أن أصله «فِعْلُولَة»، وفِعْلُولَة غير معروفة في المصادر، ولو كانت فِعْلُولَة، لوجب أن يوجد بعض ذلك في نثر أو نظم أو سجع، ولم نَرَهُمْ نطقوا بذلك.

قيل: لا يُنْكَرُ أن يكون في المُعْتَلِّ أبنيةٌ مخصوصة به، ألا تَرَاهُمْ قالوا في جمع «قاضٍ وغازٍ: قُضَاةٌ وَغَزَاةٌ». فجمعوه على «فُعْلَة» ولم نَرَهُمْ فعلوا ذلك في الصحيح، إنما يجمعونه على «فَعْلَة» بفتح الفاء نحو: «كاتبٍ وكتّبة، وكافرٍ وكفرة». ولهذا نظائر.

فإن قال: فعلى هذا لا يُنْكَرُ أن يكونَ في المصادر المعتلة «فُعْلُولَة» كما ذهب إليه الفراء، وإن كان هذا غيرَ موجود في الصحيح؟.

قيل: قد تقدّم القولُ في فساد هذا، وأنه لو كان «فُعْلُولَة»، لقالوا: «بُونونة، وصُورورة»، كما قالوا: «عُوطُطٌ»، أو كانوا إذا أرادوا سلامة الياء أن يكسروا ما قبلها، فيقولوا: «صِيرورة»، فلا دلالة له تدلُّ على أنه في الأصل «فُعْلُولَة».

فإن قيل: ولا لك دلالة تدلُّ على أن أصلَ قِيدودة: فِعْلُولَة؟ قيل: بلى، وهو أنهم قد حذفوا من نظير «فِعْلُولَة»، وهو قولهم: «مَيْتٌ وَهَيْنٌ». وأصل هذا «فَيْعِلٌ» وفَيْعِلٌ قريبٌ من «فَيْعْلُول».

وأيضاً، فقد قالوا: «رَيْحَانٌ وَرِيحَ رَيْدَانَة»، وهذا «فَيْعْلَان»، وهو أقرب إلى «فَيْعْلُول». على أن أبا العباس قد أنشد^(١):

قد فارقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَة وشَحَطَتْ عن دارِهَا الظُّعِينَة
يا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَه حتى يعود الوصلُ كَيْنُونَه
فهذه دلالة قاطعة على أنها «فِعْلُولَة».

(١) المنشد له النهشلي: هو نهشل بن حرى بن ضمرة بن حمدة بن جابر بن قطن بن بهشل بن دارم وكان شاعراً حسن الشعر.

وشىء آخر يدل على أنه ليس أصل «بينونة: فعلولة»، وأنه لو كان كذلك لقالوا: «بُونونة»: أن من يقول في «فعل» من الياء بيع، فيكسر الأول، وهو الخليل، إذا تباعدت العين من الطرف قلبها واوًا؛ لانضمام ما قبلها وقوتها بتباعدها عن الطرف، فيقولون في «فعلل من كلت: كَوَّلَ»، كما قالوا: «عوطط». والياء في بينونة، لو كانت عينا، وكان المراد بالكلمة بناء «فعلولة» لقالوا: «بُونونة»، فقلبو الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها وتباعدها عن الطرف.

وهذا كله يدفع أن تكون: فعلولة.

* * *

[اختلاف العلماء في هين، ولين، وميت]

قال أبو عثمان: فأما قولهم: «هَيْنٌ، وَلَيْنٌ، وَمَيْتٌ»، فإنما حذفوه وهم يريدون: «هَيْنٌ، وَلَيْنٌ، وَمَيْتٌ»، ولكنهم حذفوه استخفافا كما حذفوا من نحو: «كَيْنونة، وقِيدودة».

قال أبو الفتح: اختلف الناس أيضا في «مَيْت» وما كان نحوه:

فذهب أصحابنا إلى أنه «فَيْعَلٌ» مكسور العين، كأنه كان «مَيَّوتٌ»، ثم قُلِبَتِ الواو ياءً لسكون الياء قبلها، وجَرَتِ الياءُ في فَيْعَلٍ مَجْرَى أَلِفٍ فاعِلٍ، فأعلُّوا العينَ بعْدها، كما همزوها بعد أَلِفٍ فاعِلٍ، نحو: «قائم وبائع»؛ لأنَّ الياءَ ثانيةً ساكنةً، وقبلها فتحة، كما أنَّ الألف كذلك.

ثم إنهم لما أعلُّوا العينَ بالقلبِ أعلُّوها أيضا بالحذفِ لضربٍ من الاستخفاف.

وأما البغداديون فذهبوا إلى أنه «فَيْعَلٌ» بفتح العين نُقِلَ إلى «فَيْعَلٍ». بكسرها قالوا: لأننا لم نَرَ في الصحيح بناءً «فَيْعَلٍ» إنما هو بفتح العين، نحو: «ضَيْعَمٌ، وَخَيْفَقٌ، وَصَيْرَفٌ»؛ وقد تقدَّم القولُ في أنَّ المعتلَّ قد يأتي فيه من الأبتية ما لا يأتي في الصحيح؛ لأنه نوعٌ على حياله. ففَيْعَلٌ في المعتلِّ عاقِبَ «فَيْعَلًا» في الصحيح، كما عاقِبَتِ «فُعْلَةٌ» في المعتلِّ في جمع فاعِلٍ «فَعْلَةٌ» في الصحيح في جَمْعِهِ، نحو: «قاضٍ وقُضاةٌ، وكاتبٌ وكتبةٌ».

ويدل على أنهم لو أرادوا مَيْتَ بناءً «فَيْعَلٍ» لقالوا: «مَيْتٌ» بالفتح، ولما كسروا قولهم في بناء «فَيْعَلانٍ: هَيَّانٌ وَتَيْحانٌ» بالفتح، ولم نَرَهُم قالوا: «هَيَّانٌ» بالكسر. قال

ابن أحمر:

مُسْتَبْشِرُ الْوَجْهِ بِالْأَضْيَافِ مُقْتَبِلٌ لَا هَيَّانُ وَلَا فِي رَأْيِهِ زَلٌّ^(١)
وَأَنشَدَ سَبْيُوِيه:

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٢)

فَمَجَىٰ هَذَا عَلَى «فَعْلَ وَفَعْلَان» بَفَتْحِ الْعَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا بِمَيِّتٍ وَلَيْنَ وَنَحْوَهُمَا بِنَاءَ «فَعْلٍ» لَقَالُوا: «مَيِّتٌ، وَلَيْنٌ»، فَالْقِيَاسُ مَا عَرَّفْتُكَ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ.
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ: «مَيِّتٌ» هُوَ الَّذِي يَقُولُ: «مَيِّتٌ» قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَا حَ بَمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِنَّا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ: ﴿هَلْ نَكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَقُولُ: «مَيِّتٌ» هُوَ
الَّذِي يَقُولُ: «مَيِّتٌ»؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ جَاءَ بِلُغَاتٍ مُّخْتَلِفَةٍ وَإِنْ كَانَ كُلُّهَا فَصِيحَةً.
وَقَالُوا فِي جَمْعِ «مَيِّتٍ: أَمْوَاتٌ»، فَجَمَعُوا «فَعْلًا» عَلَى «أَفْعَالٍ» كَمَا قَالُوا: «شَاهِدٌ
وَأَشْهَادٌ، وَصَاحِبٌ وَأَصْحَابٌ».

* * *

[مَا قَلَبُوا فِيهِ الْوَاوُ يَاءَ «دِيَارٍ وَقِيَامٍ»]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَمَا قَلَبُوا فِيهِ الْوَاوُ يَاءَ: «دِيَارٌ، وَقِيَامٌ» وَإِنَّمَا الْأَصْلُ «دَيَّوَارٌ، وَقَيَّوَامٌ»،
وَلَكِنَّهُمْ قَلَبُوا الْوَاوُ لِلْيَاءِ السَّاكِنَةَ قَبْلَهَا، كَمَا قَالُوا: «مَيِّتٌ، وَسَيِّدٌ».

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ «مَيِّتٍ وَسَيِّدٍ: مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ»، كَمَا أَنَّ أَصْلَ «دِيَارٍ،
وَقِيَامٍ: دَيَّوَارٌ وَقَيَّوَارٌ». وَأَصْلُ «دِيَارٍ» مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: «مَا بِهَا دِيَارٌ» أَيْ مَا بِهَا أَحَدٌ

(١) مقتبل: وصف من اقتبل: إذا كاس بعد حماقة - رجل هيان: جبان.

(٢) الشعيب: القرية. والعين: الخلق البالية، شبه عينه لسيلان دمعها بالقرية الخلق في سيلان مائها من بين حرزها لبلهاها وقدمها. والرحز لرؤية في: (ديوانه ١٦٠، وأدب الكاتب ٥٩٨، وشرح أبيات سبوييه ٤٢٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٦١).

وبلا نسبة في: (الإنصاف ٨٠١/٢، والخصائص ٤٨٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/١، ١٧٦/٢، والكتاب ٣٦٦، ٤، ولسان العرب ٣٠٤/١٣ «عين»).

يدورُ بها، كما قيل: ما بها «طُوئِيّ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ طَاءٍ يَطْوُءُ» إِذَا ذَهَبَ وَجَاءَ وَدَارَ.

وَقَرَأَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيَّامُ» وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ لِلصَّوَاغِ، الصِّيَاغِ، فَيُنَوِّنُهُ عَلَى «فَيْعَالٍ»، وَأَصْلُهُ: «صَيَّوَاغٌ».

* * *

[وبعض العرب قلب الواو ياء في قيووم وديور]

قال أبو عثمان: وقال بعضُ العرب: «قَيُّوْمٌ وَدَيُّوْرٌ» فقلبوا أيضا، وأصلها: قَيُّوْمٌ وَدَيُّوْرٌ، فقلبوه لذلك وبنَّوه على: «فَيْعُولٍ وَفَيْعَالٍ».

قال أبو الفتح: قوله: «فَقَلَّبُوهُ لَذَلِكَ»، يقول: لاجتماع الياءِ والواوِ، وَسَبَقَ الْأَوَّلَى بِالسَّكُونِ.

وَنظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ لِلنَّجْمِ: «الْعَيُّوقُ»، وَأَصْلُهُ: «الْعَيُّوْقُ»؛ قَالَ سَيِّبِيه: وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عَاقٍ شَيْئًا عَنْ شَيْءٍ يُقَالُ لَهُ: «الْعَيُّوقُ».

فهذا يدلُّك على أنَّه من عاق يعوق، وأنَّه من الواو.

فَأَمَّا أَيُّوبُ، فَمِثْلُهُ - لَوْ كَانَ عَرَبِيًّا - أَنْ يَكُونَ كَعَيُّوقٍ «فَيْعُولًا» مِنْ: «آبَ يَوْوِبٍ»، فَكَأَنَّهُ كَانَ «أَيُّوْبٌ» ثُمَّ قُلِبَ كَعَيُّوقٍ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ فَاءٌ بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ «عَيُّوقٍ»، هَذَا هُوَ الْأَشْبَهُ بِهِ فِي بَابِهِ لِيَكُونَ مِنْ هَمْزَةٍ وَوَاوٍ وَبَاءٍ.

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ هَمْزَةٍ وَيَاءٍ وَبَاءٍ، فَيَكُونَ «فَيْعُولًا وَفَعُولًا» جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ غَيْرَ مُوجُودٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَأْتِيَ فِي الْأَعْجَمِيَّةِ مَا لَا يَكُونُ مِثْلَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا الْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ نَحْوُ: «إِسْمَاعِيلَ، وَإِبْرَاهِيمَ»؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

* * *

[زِيلَت فَعَلْتُ]

قال أبو عثمان: وَأَمَّا «زَيَّلْتُ» فَهِيَ «فَعَّلْتُ» مِنْ «زَايَلْتُ»؛ لِأَنَّ «زَايَلْتُ»: بَارَخْتُ، وَقَوْلُكَ: «مَا زَلْتُ»: مَا بَرَخْتُ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا «فَعَّلْتُ» قَوْلُهُمْ فِي الْمَصْدَرِ: «تَزِيلًا» وَلَوْ كَانَتْ «فَيْعَلْتُ» كَانَتْ «زَيْلَةً» كَمَا تَقُولُ: «بَيَّطَرْتُ بَيَّطَرَةً».

قال أبو الفتح: يقول: لفظ «زَيْلْتُ» يصلح أن يكون «فَعَلْتُ»، و«فَعَلْتُ». فقولهم في المصدر: «تَزِيلًا» دلالة على أنه «فَعَلْتُ»؛ لأنه يجري مجرى: «قَطَعْتَهُ تَقْطِيعًا، وكَسَرْتَهُ تَكْسِيرًا» فإذا كانت «زَيْلْتُ» فَعَلْتُ فهي من الياء لا محالة؛ لأنها لو كانت من الواو، لكانت «زَوَّلْتُ»، مثل: «حَوَّلْتُ».

و«زال» في كلام العرب على ثلاثة أضرب: يكون فعل من «الواو» لقولهم: «زال يزول». و«زال».

ويكون فعل من الياء، بمنزلة «باع» لقولهم: «زِلْتُ الشَّيْءَ أَزِيلُهُ».

فإن قلت: أحمله على «فَعِلَ يَفْعِلُ»، إمّا من الياء، وإمّا من الواو، فليس وجهًا؛ لقلة «فَعِلَ يَفْعِلُ» فيما اعتلت عينه، وإنما جاء منه: «طاح يطيح، وتاه يتيه» فيما ذهب إليه الخليل، وقد حوّل فيه.

وأيضًا: فإنّ الذي حمل الخليل على أن قال: إنّ هذا «فَعِلَ يَفْعِلُ» أنه سمع: «هو أتوه منك، وأطوح منك» فقال: إنه من الواو، ثم سمع المضارع بالياء: «يَتِيه ويطيح» فحمّله على «فَعِلَ يَفْعِلُ» ضرورة.

وليس في «زِلْتُ الشَّيْءَ أَزِيلُهُ» ما يدلّ على أنه من الواو، فيحتاج فيه إلى أن يحمله على «فَعِلَ يَفْعِلُ».

فإن قلت: إنّ قولهم: «زَالَ يزُولُ» يدلّ على أنه من الواو، فهلاً حمّلتُهُ على «فَعِلَ يَفْعِلُ»؟

قيل: «زَالَ يزُولُ» غير متعدّ، و«زِلْتُهُ» متعدّ، وإنما يتعدّى «زال يزول» بهمزة النّقل في قولهم: «أزَلْتُهُ»، «فأزَلْتُهُ: أفعلتُهُ» من زال «يزول». وقولهم: «زَيْلْتُهُ تَزِيلًا» يدلّ على أن «زَيْلْتُهُ أَزِيلُهُ» من الياء، وأنه ليس «فَعِلَ يَفْعِلُ» من الواو؛ لأنه كان يكون «زَوَّلْتُهُ تَزْوِيلًا» مثل «طَوَّلْتُهُ تَطْوِيلًا»، ويقال: «زَلْ هَذَا مِنْ هَذَا، وهذا من هذا» و«زَالَ هَذَا مِنْ هَذَا» ويقال: «زَلْتُهُ فَأَنْزَالَ، ومِزْتُهُ فَأَمَّازَ» فزَلْتُهُ مثل «مِزْتُهُ» و«زَيْلْتُهُ» مثل «مِيزْتُهُ» و«التَّزْيِيلُ» كـ«التَّمْيِيزِ» «فَزَلْتُهُ» رَسِيلُ «مِزْتُهُ» وهو من الياء مثله.

قال أبو النجم:

ينماز عنه دُخِلَ عن دُخِلَ^(١)

والوجهُ الثالثُ قولُهُم: «ما زَالَ يَفْعَلُ» فهذه «فَعَلَ يَفْعَلُ»، بمنزلة «هَابَ يَهَابُ» وهى من الياء؛ لأن معنى «ما زَلْتُ: ما بَرَحْتُ، وما زَايَلْتُهُ: ما بَارَحْتُهُ» فهذا من الياء، كما أنَّ زَايَلْتُ كذلك.

فَأَمَّا قولُ الأعشى:

هذا النَّهارَ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا ما بِأَلْهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا^(٢)
فقد اختلف العلماء فى نَصْبِ «زوالها».

فَأَمَّا أبو عمرو فإنه كان يَرْوِيهِ زَالَ زَوَالُهَا بِالرَّفْعِ، ويقول: أَقْوَى الأعشى.
وَأَمَّا أبو عليٍّ فَأَخْبَرَنِي عن أبي بكر، عن أبي العباس قال: معناه: زَالَ الله زَوَالُهَا، كما تقول: أَزَالَ اللهُ زَوَالُهَا؛ فهذا قولُ البصريين والكوفيين.
وقال أبو عثمان: ارْتَحَلْتُ بِالنَّهَارِ وَأَتَاهُ طَيْفُهَا، فقال: ما بالها بِاللَّيْلِ زَالَ خِيَالُهَا زَوَالُهَا.

وقال الأصمعى: ما أدرى ما هذا.

قال ثعلب: وقال غيره، يعنى غير الأصمعى: زَالَ ذلك الهم زَوَالُهَا: دعا عليها أن يزُولَ الهمُّ معها حيثُ زالتُ.

قال أبو عليٍّ: و «زَالَ» هذه فَعَلَ، من الياء من «زَلْتُ الشَّيْءَ أَزِيلُهُ». والزوالُ: التصرُّفُ والحركة؛ فكأنه قال: أَذْهَبَ اللهُ حَرَكَتَهَا، كما قالوا: أَسَكَتَ اللهُ نَأْمَتَهُ. والصَّوْتُ: ضَرْبٌ مِنَ الْحَرَكَةِ.

* * *

(١) رجل دَخَلَ: غليظ دخل بعضه فى بعض ودخل اللحم: ما عاذ بالعظم هو أطيب اللحم، والدخَلَ من الريش: ما دخل بين الظهران والبطنان وهو أجوده لأنه لا تصيبه الشمس ولا الأرض والدَخَلَ: صغاء الطير أمثال العصافير، يأوى الشجر الملتف.

(٢) البيت من الكامل: وهو للأعشى فى: (ديوانه ٧٧، ولسان العرب ٤٢٥/٨ «دمغ»، وتهذيب اللغة ٨٠/٨، وتاج العروس ٤٦٨/٢٢ «دمغ»).

[تحيزت على تفيعلت]

قال أبو عثمان: وأما «تَحَيَّزْتُ» فهي تَفَيَّعَلْتُ؛ لأنها من «حَاَزَ يَحْوزُ»، ولو كانت تَفَعَّلَ، لكانت «تَحَوَّزَ» والمصدر «التَّحْيِيزُ» وهو تَفَيَّعُلُ مُلْحَقٌ بتدحرج.

قال أبو الفتح: أصلُ «تَحَيَّزْتُ: تَحْيَوَزْتُ» فانقلب الواو ياء؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، ولو كانت تَفَعَّلَ، لكانت «تَحَوَّزَ»، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

وكذلك أصلُ «التَّحْيِيزُ: التَّحْيِيزُ»، والعلة في قلب الواو واحدة فتحْيِيزَ كَتَفَيَّهَقَ، مُلْحَقٌ بتدحرج. والتَّحْيِيزُ مثل التَّفَيَّهَقِ مُلْحَقٌ بتدحرج.

فأما قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾. فإن سأل سائل فقال: ما نُنْكَرُ أن يكون «تَفَعُّوْلٌ» مثل: «تَرَهَّوْكُ»، أو «تَفَوَّعَلٌ» مثل «تَصَوَّعَ»؛ لأن لفظ: تَفَعَّلَ، وَتَفَوَّعَلٌ، وَتَفَعُّوْلٌ من الواو التي هي عين، واحد؟.

قيل: حَمَلَهُ عَلَى «تَفَعَّلَ» أَوَّلَى من «تَفَوَّعَلٌ، وَتَفَعُّوْلٌ» من وجهين:

أحدهما: أَنَّهُ أَكْثَرُ من «تَفَوَّعَلٌ، وَتَفَعُّوْلٌ»، ألا ترى إلى كثرة تقطع وتكسر، وقلة تَصَوَّعَ وَتَرَهَّوْكُ.

والوجه الآخر: أَنَّ «تَقَوَّلَ» بمنزلة «تَكْذَبَ، وَتَأْفَكُ» فكما أن هذه: «تَفَعَّلَ» فكذلك: «تَقَوَّلَ»؛ لأنها قريبة من معناه.

* * *

[فيعل من القول والبيع: بيع وقيل]

قال أبو عثمان: وتقول: في «فَيْعَلٌ» من القول، والبيع: «بَيْعٌ، وَقِيلٌ» إن كان فعلا أو اسماً. وقد بيَّنا علَّةَ هذا فيما مضى من الكتاب.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصل بين الاسم والفعل في قلب الواو لأجل سكون الياء قبلها. وأصلُ «قِيلَ: قَيُولٌ». وقد مضى شرح هذا. والياء الأولى من «بَيْعٌ» بمنزلة الياء في «قَيُولٌ»، وليست عينا.

* * *

[فَعُولٌ مِنَ الْبَيْعِ: بَيْعٌ]

قال أبو عثمان: وإذا بَنَيْتَ «فَعُولٌ» مِنَ الْبَيْعِ، قُلْتَ: «بَيْعٌ» أَيْضًا، وَالْأَصْلُ «بَيَّوعٌ»، فَقَلَبْتَ الْوَائِيَاءَ السَّاكِنَةَ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ مِنْ «قُلْتُ: قَوْلٌ» يَسْتَوِي لَفْظُهَا وَلَفْظُ «فَوَعَلٌ» مِنَ الْبَيْعِ وَالْقَوْلِ.

قال أبو الفتح: قد تقدّم قولنا في اتفاق الألفاظ، واختلاف الأمثلة المحاولة، وسيأتيك أشباه هذا في باقى الكتاب، فإذا وَرَدَ فلا تَسْتَكْرَهُ، فَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

* * *

[مِثْلُ بَيْطَرٍ مِنَ الْبَيْعِ: بَيْعٌ]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: لو قُلْتَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ: «بَيْطَرٌ» لَقُلْتَ: «بَيْعٌ»، وَمِنْ «قُلْتُ: قِيلَ» فَإِنْ قُلْتَ مِنْ هَذَا: «فَعِلٌ» مِثْلَ «بُوطِرٌ» فَبَنَيْتَهُ بِنَاءَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، قُلْتَ «بُوعٌ» وَقَوُولٌ وَلَا تَدْغِمُ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مَدًّا، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ فَوَعِلٍ مِنْ فَاعِلٍ.

قال أبو الفتح: يقول: جَعَلْتَ الْيَاءَ فِي «فَعِلٍ» بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ فِي «فَاعِلٍ»؛ لِأَنَّ الْيَاءَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَلِفِ، وَهِيَ ثَانِيَةٌ زَائِدَةٌ سَاكِنَةٌ، كَمَا أَنَّ الْأَلِفَ فِي «فَاعِلٍ» كَذَلِكَ.

وقد انقلبت في «بُوطِرٍ» وَاوًّا؛ لِسُكُونِهَا، وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا تَنْقَلِبُ إِذَا نُقِلَتْ «فَاعِلٌ» إِلَى «فَوَعِلٍ» فَجَرَتْ الْيَاءُ مَجْرَى الْأَلِفِ.

فكما تقول في «بَايَعٌ» بُوعٌ. وَلَا تَدْغِمُ؛ لِأَنَّ الْوَائِيَاءَ لَيْسَتْ لَازِمَةً لِقَوْلِكَ فِي الْأَصْلِ «بَايَعٌ»، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي «فَعِلٍ» مِنْ «فَعِلٍ» مِنْ «بَعْتُ: بُوعٌ»، فَتَجْرِي يَاءُ «فَعِلٍ» مُجْرَى أَلِفِ «فَاعِلٍ»، وَلَا تَقُولُ: «بَيْعٌ» فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَائِيَاءَ لَيْسَتْ فِي «بُوعٍ»، أَصْلًا، إِنَّمَا هِيَ مُنْقَلَبَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ أَلِفٍ، وَلِثَلَا يُشَبِّهَ «بَيْعٌ» فَعْلًا مِنَ «الْبَيْعِ».

وكذلك لو بَنَيْتَ «فَعِلٌ» مِنْ «فَوَعِلٌ» مِنْ «بَعْتُ» لَقُلْتَ أَيْضًا: «بُوعٌ» وَلَمْ تَدْغِمْ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ هَذِهِ الْمُدَّةِ وَائِيَاءً فِي فَوَعِلٍ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا صَارَتْ فِي «فَوَعِلٍ» مَدَّةً لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا أَشْبَهَتْ الْوَائِيَاءَ فِي «فَوَعِلٍ» الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْأَلِفِ فِي «فَاعِلٍ». وَلِثَلَا يَلْتَبَسُ أَيْضًا «فَوَعِلٌ» بِفَعْلٍ.

وكذلك لو بَنَيْتَ «فَوَعَلًا» مِنَ «الْبَيْعِ» لَقُلْتَ: «بَيْعٌ» وَأَصْلُهَا: «بَيَّوعٌ»، فَإِنْ قُلْتَ فِيهَا «فَعِلٌ» قُلْتَ: «بُوعٌ» وَلَمْ تَدْغِمْ؛ لِأَنَّ الْوَائِيَاءَ الْأَوَّلَى إِنَّمَا انقلبت عَنِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ

الفعل؛ فحَرَّتْ مجرى واو «بُوطِرَ» المنقلبة عن ياء «بَيْطَرَ» فحَرَّتْ مَجْرَى المدة فى «قُولِ» من «قَاوَلْ» فلم تدغم، فتفهَّم هذه المواضع.

* * *

[تفوعل من البيع والقول على تبويع وتقول]

قال أبو عثمان: وكذلك «تُفَوِّعِلْ» تقول فيه: «تُبْوِيعُ» وتُقَوِّلُ، فلا تُدْغِمُ؛ لأن الواو مدةٌ فى «تُبْوِيعَ». وكذلك هى فى «تُقَوِّلُ»، وليست باللازمة. ألا ترى أنك تقول: «تَبَايَعُوا» وتَقَاوَلُوا» فتكون الألف فى مكان الواو، ولا تكون الواو لازمةً كلزوم واو مَفْعُول.

قال أبو الفتح: لا فَصْلَ بَيْنَ «فَوَعَلَ» وَتَفَوَّعَلَ؛ لأن التاء إنما دخلت: على «فَوَعَلَ» بعد أن لَزِمَهُ مَا لَزِمَهُ.

وقوله: «كلزوم واو مفعول» يريد قولك: «مَرَمِيٌّ» وَمَقْضِيٌّ وَأَصْلُهُ: «مَرْمُوءٌ» وَمَقْضُوءٌ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَوُقُوعِ الْيَاءِ بَعْدَهَا، وَأَدْغَمْتَ فِى الْيَاءِ الَّتِى هِىَ لَامٌ، وَإِنَّمَا قَلْبُوهَا وَأَدْغَمُوهَا وَلَمْ يَقُولُوا: «مَقْضُوءٌ» مِثْلَ: «بُؤِيعَ» لِأَنَّ الْوَاوَ فِى «بُؤِيعَ» عَارِضَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ «بَايَعَ». وَالْوَاوُ فِى مَفْعُولٍ لَمْ تَنْقَلِبْ عَنْ شَيْءٍ، بَلْ هِىَ مَزِيدَةٌ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ، فَلَزِمَتْ وَانْقَلَبَتْ ثُمَّ أَدْغَمَتْ.

وفى التنزيل: ﴿نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]، وَأَصْلُهُ «الْمَغْشُوءُ» ثُمَّ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمْتَ فِى الْيَاءِ. وَلِلْمَنْفَصْلِ حُكْمٌ لَيْسَ لِلْمُتَّصِلِ فِى كَثِيرٍ مِنْ أَنْحَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَسِمَرُ بَكَ مِنْهَا مَا أَذْكَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* * *

[تخفيف همزة: رُؤيا ورؤية ونؤى]

قال أبو عثمان: وكذلك «رُؤْيَا» وَرُؤْيَةً، وَنُؤْيٌ إِذَا خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ وَاوًا، إِذَا خَفَّفَتْ، وَإِلَّا فَهِيَ ثَابِتَةٌ فَهَمٌ فِى سُورٍ أَجْدَرُ أَنْ يَدْعُوهَا عَلَى حَالِهَا، وَلَا يُدْغِمُوهَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَفَارَقُهَا إِذَا تُرِكَتْ فَوَعَلَ.

قال أبو الفتح: يقول: إِذَا خَفَّفْتَ نَحْوَ: «رُؤْيَا وَرُؤْيَةً» قُلْتَ: «رُؤْيَا وَرُؤْيَةً» بِوَاوٍ قَبْلَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ السَّكَنَةَ الَّتِى قَبْلَهَا ضَمَّةٌ إِذَا خَفَّفْتَ جُعِلَتْ وَاوًا نَحْوَ قَوْلِكَ فِى تَخْفِيفِ

«جَوْنَةٌ وَبُؤْسٌ: جَوْنَةٌ وَبُؤْسٌ» ولم تُدْغَمِ الواوُ في «رُؤْيَا وَرُؤْيَةٍ» في الياء؛ لأنَّ أصلَ هذه الواو همزة؛ فكما لا تُدْغَمِ الهمزةُ في الياء، كذلك لا يُدْغَمُ في الياء ما هو جارٍ مجرى الهمزة؛ لأنَّ نيةَ الهمزة وتقدِيرَها يمنع من الإدغام كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة.

وفي «بُؤْيَعٍ» معنى آخر يُمنَعُ من الإدغام ليس في «رُؤْيَا»، وذلك أنه لما كان الأصل فيه: «بَايَعٍ»، وكانت في «بَايَعٍ» مدَّةٌ، أرادوا أن تكون في «بُؤْيَعٍ» أيضا مدَّةٌ محافظة على الأصل، وليس في «رُؤْيَا» مدَّةٌ مُراعاة.

فإذا صحَّت «رُؤْيَا» لأجل أن الواو ليست بلازمة حَسْبُ، فإن تصحَّح «بُؤْيَعٍ» لأن الواو ليست بلازمة، ولأنهم أرادوا المدَّة في «بَايَعٍ» ولئلا يلتبس بفُعْلٍ، أخرى، فلهذا كان «سُؤِيرَ» أَجْدَرَ بالصَّحَّةِ عنده من «رُؤْيَا» فافهم.

ومما احتمل فيه لأجل الهمزة ما لولا الهمزة لم يُحْتَمَل: قولهم في تخفيف: «ضَوَّ وَنَوَّ: ضَوَّ وَنَوَّ» فاحتملوا تحريك الواو وإن كانت طرفًا وقَبَلُهَا فَتْحَةٌ؛ لأنَّ تقدِيرَ الهمزة يمنع من قلب الواو وإن كانت طرفًا، فلما كانت الواوُ تصحُّ في «نَوَّ وَضَوَّ» لسكونها كذلك صحَّت في «ضَوَّ وَنَوَّ»؛ لأنَّ الهمزة في تقدِيرِ الثَّبات بعدها.

* * *

[قولهم في روبا وروية مخفين: ربا ورية]

قال أبو عثمان: وقد قال بعضهم: «رُيًّا وَرُيَّةً» جعلها كالواو التي في «لَيْةٍ» مصدر «لَوَيْتُ».

قال أبو الفتح: يقول: لما خَفَّفُوا الهمزة فصارت واوًا في: «رُؤْيَا وَرُؤْيَةٍ» جَرَتْ مجرى ما أصله الواو نحو: «لَوَيْتُ وَطَوَيْتُ» فكما قالوا: «لَيْةٌ وَطَيْةٌ» وأصلهما: «لَوِيَّةٌ وَطَوِيَّةٌ» فأدغموا الواو في الياء بعد القلب، كذلك أجروا الواو في «رُؤْيَا وَرُؤْيَةٍ» مُجْرَاهَا في: «لَوِيَّةٌ وَطَوِيَّةٌ»، فأدغموها مثلها.

وقد أجزت العرب ما ليس بلازم مُجْرَى اللازم في مواضع من كلامها، منها قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل: «لكن أنا» فخففت الهمزة بأن حُذِفَتْ وَألْقِيَتْ حركتها على النون الساكنة قَبْلُهَا، فصارت في التَّقدير: «لَكِنَّا» فكَرَّهُوا اجتماعَ حرفين مثليين متحركين، فأسكنوا الأولى منهما وأدغموها في الثانية

فقالوا: «لَكِنَّا».

أَوْ لَا تَرَاهُمْ قَدْ أَجْرَوْا حَرَكَةَ النَّونِ الْأُولَى مُجْرَى الْإِلَازِمِ حَتَّى أَسْكَنُوهَا وَأَدْغَمُوهَا فِي الَّتِي بَعْدَهَا، وَلَيْسَتْ فِي الْحَقِيقَةِ لَازِمَةً لِلنَّونِ، إِنَّمَا هِيَ فَتْحَةُ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ، فَأَجْرَوْا ذَلِكَ مُجْرَى «شَدَّ وَمَدَّ»؛ مِمَّا حَرَكْتُهُ لَازِمَةً، وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا: «لَكِنَّا» لِمَا ذَكَرْتُ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ: «لَكِنَّا» وَوَجْهُهُ مَا عَرَّفْتُكَ، مِنْ أَنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ.

* * *

[لَا يُقَالُ فِي سُورٍ وَبُوعٍ: سِيرَ وَبِيعَ]

قال أبو عثمان: وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي: «سُورٍ وَبُوعٍ» لِأَنَّ الْوَائِدَ بَدَلٌ مِنَ الْأَلِفِ، أَوْ مِنْ يَاءٍ بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَمْدُوا كَمَا مَدُّوا بِالْأَلِفِ.

وَمَعَ هَذَا أَيْضًا أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «فُعَلْ، وَتَفَعَّلْ» فَرْقٌ فَلَمْ يُدْغِمُوا، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفَيْنِ يَلْتَقِيَانِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَالْيَاءَ قَدْ يَقَعَانِ فِي فَاعَلٍ وَتَفَاعَلٍ وَفَعِيلٍ وَتَفَعِيلٍ، وَلَيْسَ بَعْدَهُمَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ نَحْوُ: «ضَارَبَ، وَتَضَارَبَ، وَحَوَّلَ، وَبَيَّطَرَ».

قال أبو الفتح: إِنَّ حُرُوفَ الْمَدِّ الْمَزِيدَةَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ لَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَجَرَتْ فِي ذَلِكَ مَجْرَى تَاءٍ «افْتَعَلُوا» إِذَا بَيَّنَّتْهَا فِي نَحْوِ: «اقْتَتَلُوا» لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا تَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ «اقْتَسَمُوا» وَاعْتَزَمُوا» لَيْسَ بَعْدَ تَائِهِمَا تَاءٌ فَلِذَلِكَ أَظْهَرْتُ، فَقُلْتُ: «اقْتَتَلُوا»؛ لِأَنَّ التَّاءَ الثَّانِيَةَ غَيْرُ لَازِمَةٍ.

وَكَذَلِكَ يَاءُ «فَعِيلَ» وَوَاوُ «فَوَعَلَ» لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُمَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ: فَلِذَلِكَ لَمْ تَدْغَمْ وَأُظْهِرْتُ، فَجَرَى الْإِظْهَارُ هُنَا مَجْرَى الْإِظْهَارِ فِي «اقْتَتَلُوا».

وقوله في أول الفصل: «وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي سُورٍ وَبُوعٍ»، يَقُولُ: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي «سُورٍ وَبُوعٍ: سِيرَ وَبِيعَ»، كَمَا قُلْتُ: «رُيَا» لِمُرَاعَاةِكَ الْمَدَّ فِي «سَائِرَ» فَهُوَ فِي الْإِظْهَارِ أَفْعَدُ؛ وَالْأَشْهُرُ فِي تَخْفِيفِ «رُؤْيَا» أَنْ تَقُولَ: «رُؤْيَا» بِلا هَمْزٍ وَلَا إِدْغَامٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ.

وَمَنْ أَدْعَمَ فَإِنَّهُ أَجْرَى غَيْرِ اللَّازِمِ مُجْرَى اللَّازِمِ، وهو على التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيَّ، هذا هو المشهور عن أصحابنا، إلا أبا الحسن، فإنه كان يقول: إِنَّ مَنْ قَالَ: «رِيَّا» فَأَدْعَمَ لَمْ يَجِئْ بِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيَّ، بَلْ قَلَبَ الهمزة قَلْبًا عَلَى حَدِّ «أَخْطَيْتُ وَقَرَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ»^(١).

واستدلَّ على أنه قلب الهمزة قَلْبًا عَلَى غَيْرِ التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيَّ بقول بعضهم: «رِيَّا وَرِيَّةٌ». قَالَ: فَكَسَرَ الْأَوَّلَ كَمَا يَكْسِرُهُ فِي قَوْلِهِمْ: «قَرْنُ الْوَيْ، وَقُرُونٌ لِي». وَلَوْ أَرَادَ التَّخْفِيفَ الْقِيَاسِيَّ لَتَرَكَ الرَّاءَ مَضْمُومَةً، وَلَكِنَّهُ قَلَبَهُ قَلْبًا عَلَى غَيْرِ حَدِّ التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيَّ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَنْ كَسَرَ الرَّاءَ فَقَالَ: «رِيَّا وَرِيَّةٌ» عَلَى مَذْهَبِ التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيَّ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا قَلَبَ الْوَائِ يَاءً لِإِجْرَائِهِ إِيَّاهَا مُجْرَى اللَّازِمَةِ، شَبَّهَهُ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الهمز، فَكَسَرَ الرَّاءَ كَمَا كَسَرَ اللَّامَ مِنْ: «لِيَّ» جَمَعَ الْوَيْ.

قَالَ: وَقَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ: أَقْرَبُ إِلَى «رِيَّا»، يَقُولُ: لَيْسَ يَحْتَاجُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ قَلَبَ الهمزة قَلْبًا إِلَى هَذَا التَّمَحُّلِ الْبَعِيدِ.

فَفِي «رُؤْيَا وَرُؤْيَةٍ» عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: «رُؤْيَا، وَرُؤْيَةٍ» بِالتَّحْقِيقِ؛ وَبِتَبَعُهَا: «رُؤْيَا، وَرُؤْيَةٍ» بِالتَّخْفِيفِ؛ وَبِتَبَعُهَا «رِيَّا، وَرِيَّةٌ» بِالْإِدْغَامِ وَضَمُّ الرَّاءِ؛ وَبِتَبَعُهَا «رِيَّا، وَرِيَّةٌ» بِالْإِدْغَامِ وَكَسْرِ الرَّاءِ.

* * *

[واو «سوير» مثل ياء «ديوان»]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ مِثْلَ وَائِ «سُويرَ»: الْيَاءُ مِنْ «دِيوان» لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ وَائِ، فَلَمْ يُدْغِمُوهَا، فَصَارَتْ كَوَائِ «سُويرَ»، حِينَ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ «سائرَ». وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ وَائِ قَوْلُهُمْ: «دَوَاوِينَ وَوَيُونِ».

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يَقُولُ: إِنَّمَا صَحَّتِ الْوَائِ فِي: «دِيوان» وَلَمْ تُقَلَّبْ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ الْيَاءَ غَيْرَ لَازِمَةٍ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ وَائِ «دَوَانِ»، وَهَكَذَا أَصْلُهُ، فَجَرَتْ الْيَاءُ

(١) قَرَيْتَ: قَرَّتَ الدَّمُ، كَنَصَرَ وَسَمِعَ، قُرُونًا: يَسَّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، أَوْ اخْضَرَ تَحْتَ الْجِلْدِ مِنَ الضَّرْبِ. وَقَرَّتْ، كَفَرِحَ: تَغَيَّرَ وَجْهُهُ مِنْ حُزْنٍ أَوْ غَيْظٍ. وَالْقَارِثُ مِنَ الْمِسْكِ: أَجْوَدُهُ، وَأَجْفَهُ، وَالَّذِي يَأْكُلُ كُلَّ شَيْءٍ وَحْدَهُ، كَالْمُقْتَرِ.

فى «ديوان» فى أنها غير لازمة مجرى الواو فى «سوير» لأنها غير لازمة فلم تقلب هذه كما لم تقلب هذه.

ونظير «ديوان» فى أن الياء منقلبة فيه من الحرف المدغم قولهم: «دينار، وقيراط، وديباح»؛ ألا ترى أن الكسرة إذا زالت رجع الحرف المبدل [منه]، وذلك قولهم فى الجمع: «ذنابير، وقراريط، وذبابيح» فجرى ذلك مجرى «ديوان، ودواوين»، وقد قالوا: «دياوين»، وليس بالكثير. قال الشاعر:

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَمْ عَمُرُو دِيَاوِينَ تُشَقِّقُ بِالْمِدَادِ

فهذا أيضًا مما أجرى فيه غير اللازم مجرى اللازم؛ فهذا إنما فعله فى الجمع لا فى الواحد؛ لأنه لما هم بالجمع تخيل الياء كأنها لازمة بخلاف ما كان يعتقد فيها قبل إرادته الجمع.

ويجوز أن يكون تخيل الياء فى «ديوان» لازمة ثم لم تقلب فجرى مجرى «ضَيُون» على شذوذه، والقول الأول، وإن كان أغمض فليس فيه حمل على الشذوذ؛ لأنه لو كان هذا مذهبه فى الواحد للزمه أن يقول: «ديان» فيقلب الواو ياء للياء الساكنة قبلها؛ لأنه كان يحريها مجرى اللازم.

فإن قلت: كيف يكون هذا، ونحن نعلم أن الجمع لا يكون إلا عن الواحد؟.

قيل: لا يُنكر أن يكون فى الجمع ما ليس فى الواحد؛ لأنه قد تباعد عنه؛ ألا ترى إلى قولهم: «مقام ومقاوم» وتصحيح الجمع مع إعلال الواحد، وإنما أردت بهذا أن أريك أنه قد يكون للجمع نحو ليس للواحد.

وقد قال بعضهم: «ديابيح» فأجرى البدل مجرى اللازم.

وقالوا: «شيراز وشراريز»^(١)، وقال بعضهم: «شياريز»، فهذا كله بمنزلة: «دياوين». وقال بعضهم: «شواريز» فجعله من الواو، أو قلب الياء فى قول من قال: «شياريز» وأوّا.

(١) الشَّرَزُ: الغَلَطُ، والقَطْعُ، والشَّدَّةُ، والصَّعُوبَةُ، والشَّدِيدُ. وَرَمَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِشَرَزَةٍ: بِهِلْكَةٍ. وَالْمُشَارَزَةُ: الْمُنَازَعَةُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ. وَالتَّشْرِيزُ: التَّعْذِيبُ، وَالسَّبُّ. وَالشَّرَازُ: مُعَذِّبُ النَّاسِ. وَالتَّشِيرَازُ: اللَّبَنُ الرَّائِبُ الْمُسْتَخْرَجُ مَائِهِ ج: شَوَارِيزُ وَشَرَارِيزُ وَشَارِيزُ، فِيمَنْ يَقُولُ شِيرَازًا.

ولا يجوز أن يكون قلبُ الراءِ في قول من قال: «شراريز» واوًا؛ لأنَّ الراءَ لم نَرها قَلِبَتْ واوًا في غير هذا الموضع.

وقالوا: «دِمَاسٌ وَدَيَامِيسُ»^(١) فالياءُ في «دِمَاس» - وإن لم يقولوا إلا «دَيَامِيس» دون: «دَمَامِيس» - لا بُدَّ من أن تكون بدلا من الميم بمنزلة ياء «دِينار»؛ لأنك إن لم تقل بذلك لزمك أن تجعله «فِيْعَالًا» غير مُبْدَل؛ وهذا إنما جاء على قَلْبِهِ في المصادر نحو: «قَاتَلْتَهُ قَيْتَالًا» و «دِمَاسٌ» ليس بمصدر فَتَحْمِلُهُ على باب «قَيْتَال» فيمن هنا لزم أن يكون كـ«دِينارٍ وَدِيوَانٍ».

* * *

[مثال أغدودن من البيع: اببيع]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «اغْدُوْدَن» من البَيْعِ: «ابْيَيْع» والأصل «ابْيُويْع» ولكنها قَلِبَتْ للياء التي بعدها كما قَلِبَتْ واو «لَيْيَّة»، وأصلها «لُويَّة»، ومن: «قُلْتُ: اقْوُول» تَكَرَّر عَيْنُ الفعل، وبينهما واوٌ زائدة، فتُدْغَمُ الزائدة في التي بعدها.

فإذا بَنَيْتَ هذا الفعلَ بناءً ما لم يُسَمَّ فاعله قلت: «ابْيُويْع، واقْوُول»، ولا تُدْغَم؛ لأنها مدَّةٌ كما تقول: «اغْدُوْدَن» فتوافق هذه الواو الواو التي تكون بدلا من الألف في «سُوَيْر» لأنها صارت مدَّةً للضمة قبلها.

وهذا قولُ الخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش وكل من يوثق بعلمه.

قال أبو الفتح: يقول: لما جَرَتِ الواوُ في «اغْدُوْدَن» لسكونها وانضمام ما قبلها مَجْرَى واو «قُوَيْل» كذلك جَرَتْ في: «اقْوُول، وابْيُويْع» مَجْرَاهَا في «قُوُول، وبُويْع» فلم تُدْغَم، والواو في «افْعُوْعَل» زائدة، كما أن أَلْف «فاعِل» زائدة أيضا، وإنما الواوُ في «ابْيُويْع» بدلٌ من الياء التي هي بدلٌ من الواو الزائدة بين العَيْنين في «افْعُوْعَل».

وبين الخليل وأبي الحسن خلافٌ في: «افْعُوْعَل»، من القول إذا ذَكَرَ الفاعلُ، يقول الخليل: «اقْوُول»، ويقول أبو الحسن: «اقْوَيْل»، وسأذكره في موضعه بحولِ الله وقُوَّتِهِ.

فأمَّا إذا لم يُسَمَّ الفاعلُ فكلُّهم يقول: «اقْوُوُول» وأذكر وَجْهَ الرِّفَاقِ في هذا في

(١) دَمَسَ الظَّلَامُ يَدْمِسُ وَيَدْمُسُ دُمُوسًا: اشْتَدَّ. وَلَيْلٌ دَامِسٌ وَأَدْمُوسٌ: مُظْلِمٌ. وَدَمَسَهُ فِي الْأَرْضِ: دَفَنَهُ حَبًا كَانَ أَوْ مَيْتًا، كَدَمَسَهُ، وَدَمَسَ الْمَوْضِعَ: دَرَسَ، وَدَمَسَ بَيْنَهُمْ: أَصْلَحَ.

موضعه إن شاء الله.

* * *

[يَوْمَ مِنْ: يَمْتُ]

قال أبو عثمان: وقال في «يَوْمٍ» كأنه من «يَمْتُ» وإن لم يُستعمل.

قال أبو الفتح: الفاعلُ المضمرُ في «قال» هو الخليلُ، ويُريد بقوله: كأنه من يَمْتُ؛ أى أنه لو بُنِيَ منه فِعْلٌ لقالوا فيه: «يَمْتُ أَيَوْمٌ»؛ ولكنهم رَفَضُوهُ، لاعتِلالِ الفاءِ والعينِ، كما رَفَضُوا استعمالَ الفعلِ في «وَيْلٌ وَوَيْحٌ»؛ لاعتِلالِ الفاءِ والعينِ؛ ولأنَّ «اليوم» قد أشبهَ المصدرَ، ألا تَرَى إلى قولِ الله سبحانه: ﴿وَذَكَّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ أى بِنِعَمِهِ، فهذا الذى حَسَنَ للخليلِ جَذْبُهُ إلى الفِعْلِ.

* * *

[أَفَعَلْتُ مِنْ: الْيَوْمِ]

قال أبو عثمان: وسألتُ الخليلَ: كيف ينبغي أن يكون في القياسِ «أَفَعَلْتُ» من «اليوم» فيمن قال: «أَجُودْتُ، وَأَطَوْتُ»؟.

فقال: «أَيَمْتُ» تَقَلَّبَ الواوُ هنا ياءً، كما تَقَلَّبَها في «الأيام»، فلو قلتَ في هذا: «أَفَعَلْتُ» أو أَفَعِلُ أو مُفَعِّلٌ لَقُلْتُ: «أَوُومْتُ وَأَوُومٌ وَمُوُومٌ» كما تقولُ: «أَوَقِنْتُ وَأَوْقِنُ وَمَوْقِنٌ» فتَقَلَّبَ ياءُ «اليوم» واوًا كما انقَلَبَتْ ياءُ «أَيَقِنْتُ» فيما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: اعلم أن الخليلَ يذهبُ إلى أنَّ الفاءَ إذا انقلبتْ فصارتْ مدَّةً جُعِلَتْ بمنزلةِ المدَّةِ الزائدةِ لا يُفَصَّلُ بين الأصلِ والزائدِ في هذا المعنى.

ووجهُ قوله في «أَفَعِلُ: أَوُومٌ» أحدُ أمرين:

إمَّا أن يكونَ قلبُ الفاءِ من «أَيِّمٌ» واوًا، لسكونِها وانضمامِ ما قبلها فرجعت العينُ التى هى واو.

وإمَّا أن يكونَ قَلْبَ الفاءِ قبلَ قَلْبِ العينِ، فبقيت العينُ بحالها.

والوجه الأولُ أشبهُ؛ لأنَّه إنما يُقالُ في الفعلِ: «فَعِلَ» بَعْدَ أن يُنطَقَ فيه بفَعَلٍ، أو يُقَدَّرُ فيه «فَعَلٌ».

فأما إجراء الخليل الأصل إذا صار مَدًا مُجْرَى الزَّائِدِ فيشهد له قولهم في «آدم» وآخر: «أو آدم، وأواخر». ألا ترى أن الألف المنقلبة عن الفاء التي هي همزة لما صارت مَدًّا جَرَتْ مَجْرَى الألف الزائدة في: «خالد وحاتم» فلذلك قالوا: «أوادم» كما قالوا: «خوالد».

وأما قلبه الياء الأولى من: «أيم»، واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها، مع أنها مدغمة، فيشهد له: كسرهم اللام من: «لى»، لتصح الياء بعدها - وإن كانت مدغمة - كما كُسِرَت الباء من «بيض» لتسلم الياء؛ فلو لا أن الحرف المدغم مما يتسلط عليه القلب لما كَسَرُوا اللام من: «لى».

ويُقَوَّى مذهبه أيضا في قلب المدغم: أنهم قد قالوا: «ديوان»، وأصله: «دِوَان»؛ أفلا تراه قلب الواو المدغمة ياءً لانكسار ما قبلها؟.

وكذلك أيضا يجوز أن تقلب الياء الأولى من «أيم» واوًا؛ لانضمام ما قبلها، بل إذا جاز القلب في «ديوان» مع أن العينين - أبدًا - بلفظ واحد، فأن يجوز القلب في الفاء التي هي أبدًا مخالفة للفظ العين في أكثر الأمر: أجدر.

فإن قلت: فهلا قال إذا أبدل «أوَم» فأدغم الفاء في العين؟.

قول: لأن الأصل عنده في هذا يجري مجرى الزائد لقولهم: «آدم، وأوادم، وآخر وأواخر كخالد وخوالد».

فلما صارت الواو الأولى في «أوَم» مشابهة لها في «قوول» بالانقلاب، وأنها مدَّة لم يدغمها، كما لم يدغمها في «قوول»، فلذلك لم يقل: «أوَم» فيجعلها بمنزلة العينين؛ لأن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد، والفاء أبدًا مخالفة للعين إلا في أحرف يسيرة؛ فهذا مذهب الخليل ومن قال بقوله.

وأما سائر النحويين فإنهم لا يجرون الأصل إذا صار مَدًا مُجْرَى الزائد للمد، ألا ترى أن ألف «فاعل» لا تزد إلا للمد ولا تحرك أبدًا؟ وليس كذلك الفاء في: «أيقن، وأيسر»، ألا ترى أنها تصيح وتحرك في كثير من المواضع؛ فلذلك لم يجروها مجرى الزائد للمد.

ولهم أن يقولوا: إنهم قد قالوا: «لِيٌّ» بالضم كما قالوا: «لِيٌّ» بالكسر، ولو كان الكسر مثله في «بِيضٍ» لكان لازما أبداً، كما أنه في «بِيضٍ» لازم لا محالة.

وإذا كانت العرب قد قالت: «لِيٌّ» بالضم، ولم يقبلوا الياء الأولى مع أنها عين، فالياء في «أَيِّم» أجدر ألا تقلب؛ لأنها فاء؛ فهي أجدر بالصحة من العين؛ فلهذا قال النحويون غيره: «أَيِّم»، ولم يقبلوا.

* * *

[مفعل من ينست على مذهب الخليل ومخالفته للنحويين]

قال أبو عثمان: ومما ينبغي أن يكون على مذهب الخليل والنحويون أجمعون على خلافه «مُفْعِلٌ» من «يَنْسِتُ مُوَيْسٌ»^(١) إذا خُفِّفَتْ، فكلُّ النحويين يقولون: «مُيَسٌّ» يُلْقُونَ حَرَكةَ الهمزة عليها فيرجعونها ياءً حين تحركت، ومثل ذلك: «مُفْعِلٌ» من «وَأَلْتُ»^(٢) مَيْلٌ، فإذا خففوا قالوا: «مُولٌ» فيردونها إلى أصلها، ويقيسون هذا أجمع.

وينبغي أن يكون على مذهب الخليل لا تُلْقَى عليها الحركة وتكون الهمزة بعدها يَيْنَ، ألا تراه قال في «فُوْعِلٌ» من «فَوْعِلٌ»، كما قال فيها من «فاعِلٌ»، وأجروى «يُؤْوِمٌ» من «اليَوْم» مُجْرَى المدة، وجعل ياء «يُوقِنُ» إذا أُبدِلَتْ بمنزلة ما أُبدِل من الألف، وجعل الأصل في هذا، والملحق، والزائد يَجْرِي مَجْرَى واحدًا، وهو خلاف مذهب الناس.

قال أبو الفتح: اعلم أن الخليل يجري في هذا على مذهبه في ألا يفصل بين الزائد والأصل إذا جعل مَدًّا، وذلك أن أصل الواو في «مُوَيْسٌ» الياء، وأصل الياء في «مَيْلٌ» الواو؛ لأنهما من: «يَنْسِتُ، ووَأَلْتُ»؛ فلما انقلبتا جرتا مجرى الواو في «فُوْعِلٌ» المنقلبة عن أَلِف «فاعِلٌ»، فجرت الهمزة في «مُوَيْسٌ، ومَيْلٌ» مجراها بعد الألف في «هَبَاءَةٌ»،

(١) الْيَأْسُ وَالْيَأْسَةُ: الْقُنُوطُ، ضِدُّ الرِّجَاءِ، أَوْ قَطْعُ الْأَمَلِ، يَنْسَى يَنَاسٌ، كَيْمَنْعُ وَيَضْرِبُ شَاذٌ، وَهُوَ يُوَيْسٌ، كَنَدَسٍ وَصُبُورٍ: قِطْعٌ كَاسْتَيْسَاسٍ وَأَنَاسٍ. وَيَنْسَى أَيْضًا: عَلِمَ، وَمِنْهُ: «أَفَلَمْ يَنْسِ الَّذِينَ آمَنُوا».

(٢) الْوَيْلُ: حُلُولُ الشَّرِّ، وَبِهَاءٍ: الْفَضِيحَةُ، أَوْ هُوَ تَفْجِيعٌ يُقَالُ: وَئِلُهُ وَوَيْلَكَ وَوَيْلِي. وَفِي النَّدْبَةِ: وَئِيلَهُ. وَوَيْلُهُ وَوَيْلٌ لَهُ: أَكْثَرُ لَهُ مِنْ ذِكْرِ الْوَيْلِ. وَهُمَا يَتَوَايَلَانِ. وَتَوَيْلٌ: دَعَا بِالْوَيْلِ لِمَا نَزَلَ بِهِ. وَوَيْلٌ وَائِلٌ وَوَيْلٌ وَوَيْلٌ، مُبَالِغَةٌ. وَتَقُولُ: وَئِلَ الشَّيْطَانِ، مُثَلَّثَةً اللَّامِ مُضَافَةً، وَوَيْلًا لَهُ، مُتَوَنِّةٌ مُثَلَّثَةٌ. وَوَيْلٌ: كَلِمَةٌ عَذَابٍ، وَوَادٍ فِي جَهَنَّمَ، أَوْ بَقْرٌ، أَوْ بَابٌ لَهَا.

فكما تقول: «هَبَاءَةٌ»، فتجعلها بعد الألف يَيْنَ يَيْنَ، فكَذَلِكَ جَعَلْتَهَا فِي «مُؤْتَسٍ» وَمِثْلٍ يَيْنَ يَيْنَ^(١)، فَقُلْتُ: «مُؤْتَسٍ» وَمِثْلٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلَّا قَالُوا: «مُؤْسٌ وَمِثْلٌ» فَأَدْغَمُوا كَمَا قَالُوا «مَقْرُوءَةٌ» وَخَطِيبَةٌ؟

فَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لِأَنَّ الْيَاءَ فِي «مِثْلٍ» وَالْوَاوُ فِي «مُؤْتَسٍ» قَدْ جَرَتْ بِمَجْرَى وَاوِ «فُوعِلَ»، وَوَاوِ «فُوعِلَ» لَا تُدْغَمُ أَبَدًا، كَمَا لَا تُدْغَمُ أَلِفُ «فَاعِلٌ»، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَيْنَ يَيْنَ؛ فَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ.

وَأَمَّا النَّحْوِيُّونَ غَيْرُهُ فَيَجْرُونَ عَلَى أَصُولِهِمْ فِي أَلَّا يُجْرُوا الْأَصْلَى مُجْرَى الزَّائِدِ، بَلْ تَحْتَمِلُ عِنْدَهُمُ الْحَرَكَةُ، فَإِذَا حَرَكُوا الْوَاوَ فِي «مُؤْتَسٍ» وَالْيَاءَ فِي «مِثْلٍ» بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهُمَا قَوِيَّتَا بِالْحَرَكَةِ، فَرَجَعْنَا إِلَى أَصُولِهِمَا، وَلَمْ تَقْوِ الْحَرَكَةُ قَبْلَهُمَا عَلَى قَلْبِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ قَوِيَّتَا بِالْحَرَكَةِ الَّتِي انْتَقَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ إِلَيْهِمَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَسْتُ لَوْ خَفَفْتَ مِثْلَ: «مَاءٍ» وَشَاءَ لَقُلْتُ: «مَأْوٌ» وَشَأْوٌ فَجَعَلْتُ الْهَمْزَةَ يَيْنَ يَيْنَ؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ؛ فَهَلَّا قَالَ النَّحْوِيُّونَ بِذَلِكَ، فَجَعَلُوا الْهَمْزَةَ فِي «مِثْلٍ» وَمُؤْتَسٍ يَيْنَ يَيْنَ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ مُنْقَلِبَانِ؟

قِيلَ: لَمْ يَجِبْ أَنْ تُجْعَلَ الْهَمْزَةُ فِي «مَاءٍ» وَشَاءَ عِنْدَ التَّخْفِيفِ يَيْنَ يَيْنَ، مِنْ قَبْلِ أَنْ قَبْلَهَا حَرْفًا مُنْقَلِبًا، وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا أَلْفًا لَا غَيْرَ، وَالْأَلْفُ لَا يَجُوزُ تَحْرِيكُهَا، فَلِذَلِكَ جُعِلَتْ يَيْنَ يَيْنَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَخْفِيفِ نَحْوِ «سَلَاءٍ: سَلَاؤٌ» فَيَجْعَلُونَهَا يَيْنَ يَيْنَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْأَلْفُ قَبْلَهَا مُنْقَلِبَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاوُ فِي «مُؤْتَسٍ» وَالْيَاءُ فِي «مِثْلٍ» لِأَنَّهُمَا مِمَّا يَجُوزُ تَحْرِيكُهُ. وَلَوْ كَانَ مَوْضِعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْفًا لَمَا أَمَكْنَ تَحْرِيكُهَا.

(١) الْبَيِّنُ: يَكُونُ فُرْقَةً وَوَصْلًا، وَاسْمًا، وَظَرْفًا مُتَمَكِّنًا، وَابْتِغَاءً، وَبِالْكَسْرِ: النَّاحِيَةُ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ، وَارْتِفَاعٌ فِي غِلْظٍ، وَقَدَرٌ مَدَّ الْبَصَرِ. وَبَانُوا بَيْنًا بَيْنُونَةً: فَارْقُوا. وَبَانَتْ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ، فَهِيَ بَائِنٌ: انْفَصَلَتْ عَنْهُ بِطَلَاقٍ، وَتَطْلِيقَةٍ بَائِنَةً لَا غَيْرَ. وَبَانَ بِيَانًا: اتَّضَحَ، فَهُوَ بَيِّنٌ، ج: أَتَيْنَاءُ. وَبَنَتْهُ، بِالْكَسْرِ، وَبَيَّنَّتْهُ وَبَيَّنَّتْهُ وَأَبْنَتْهُ وَاسْتَبْنَتْهُ: أَوْضَحَتْهُ، وَعَرَفَتْهُ، فَبَانَ وَبَيَّنَّ وَأَبَانَ وَاسْتَبَانَ، كُلُّهَا لَازِمَةٌ مُتَعَدِّيَّةٌ. وَهَذَا يَيْنَ يَيْنَ: أَيْ: بَيْنَ الْجَدِّ وَالرَّدَى، اسْمَانِ جُعِلَا وَاحِدًا، وَنَبِيَا عَلَى الْفَتْحِ. وَالْهَمْزَةُ الْمُخَفَّفَةُ تُسَمَّى: يَيْنَ يَيْنَ. وَبَيْنَا نَحْنُ كَذَا: هِيَ بَيْنَ أَشْبَعَتْ فَتَحْنَهَا، فَحَدَّثَتْ الْأَلْفُ. وَبَيْنَا وَبَيْنَمَا: مِنْ حُرُوفِ الْإِيتِدَاءِ.

ويدلُّك على أنَّ انقلاب الحرف لا يمنع من تحميله الحركة: أنهم يقولون في تخفيف «هذا غازي أبيك: هذا غازي بيك» فيحركون الياء، ونحن نعلم أنها منقلبة عن الواو في «غزوت».

وإذا جاز أن تحمل اللام الحركة مع أنها منقلبة ضعيفة فالفاء أجدر بتحميلها الحركة لقوتها، فهذا يشهد بصحة قول النحويين.

* * *

[ظلموا أباك، وما أشبهه]

قال أبو عثمان: والمسائلُ تكثُرُ في هذا، ولا يلزمُه هذا في «ظلموا أباك» وما أشبهه، لأنها لم تنقلب من شيء.

قال أبو الفتح: يقول: لا يلزمُه أن يقول في تخفيف «ظلموا أباك: ظلموا بك» فيجعل الهمزة بعد الواو بينَ بينَ؛ لأن هذه الواو لم تنقلب من شيء كما انقلبت في «موقين» من الباء حتى جرت مجرى واو «قوتل» الجارية مجرى ألف «قاتل»؛ فمن هنا جاز تحريكها بطرح همزة «أباك» عليها في قولهم: «ظلموا بك» لأنها لم تنقلب من شيء.

فإن قال قائل: فهلاً أبدلت الهمزة بعد الواو واوًا، كما تقول في تخفيف «مقرؤة»: مقرؤة. فهلاً قالوا على هذا: «ظلموا بك»؟

فالجواب: أنَّ هذا غيرُ جائز، ألا ترى أنهم لم يدغموها في الواو في نحو: «ظلموا واقدًا» مع أن اللفظ واحدٌ، فهم إذا اختلف اللفظان، فكان أحدهما واوًا، والآخر همزة أخرى ألا يُجيزوا الإدغام.

وأيضًا: فإنَّ واو «فعلوا» بواو «يغزو» أشبه، ألا تراها قد حرَّكت في نحو قوله تعالى: «لَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ» [آل عمران ١٨٦] و«اشترُوا الصَّلَاةَ» وواو مفعول لم تحرك على وجه. فقالوا: «ظلموا بك» كما قالوا: «يغزو بك» وهذا تفسير أبي على رحمه الله.

ومعنى قوله: فأما ما حكى عنهم أنهم قالوا في تخفيف «أبو أيوب: أبو أيوب»، وقَبَّهُم الهمزة واوًا، وإدغامهم الواو من «أبو» فيها، فشاذ لا يؤخذ به، والقياس وما عليه الأكثر تحريك الواو في «أبو أيوب».

* * *

[تبدل الياء واوا في «فعل»، ونظيره «فعلا»]

قال أبو عثمان: وتُبدَلُ الياءُ واوًا في «فُعْلٌ، وفُعْلَلٌ، وفُعْلِلٌ: فِعْلًا» حين صار على مثال الأربعة، وتباعد من الطرف، فبعد شبهة من «فُعْلٍ» من الياء نحو: «بيض» وما أشبه ذلك.

وذلك قولهم: «كُوُلٌّ^(١)، وكُوُلٌّ، وكُوُلٌّ» إذا كان فِعْلًا يُجْرَى مُجْرَى «بُوَطِرٍ، ويُوَقِنُ، وأُوَقِنُ».

وقال: سمعنا من العرب من يقول: «تَعَيَّطَتِ النَّاقَةُ».

ثم قال:

مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيقًا وَغَوَطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقَا لَهَا مَتَابِنَا^(٢)

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ ما قدَّمناه من ذكر الخلاف بين الخليل والأخفش من أنَّ الخليل كان يقولُ في «فُعْلٍ» من «البيع: بَيْعٌ» فيجرِّيه مُجْرَى «فُعْلٍ»، وأنَّ الأخفش كان يقول: «بُوَعٌ» - يزول في «فُعْلٍ» ونحوه، لبعد العين من الطرف، وحجز اللام الأولى بينها، وبين اللام الأخيرة، فتقلبُ الياءُ واوًا هنا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كما انقلبت، في «مُوَقِنٍ، ومُؤَسِّرٍ».

ألا ترى أنَّه إنما سُمِعَ إبدالُ الضمة كسرةً لتصحَّح الياء في «بَيْضٍ» جمع «أَبْيَضٍ» وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلبُ الياء واوًا. هذا من طريق القياس؛ وقد ورد السَّماعُ أيضًا بتقويته في قولهم: «غَوَطٌ» وهو من «تَعَيَّطَتِ النَّاقَةُ»، وأصله: «عُيْطَطٌ» فانقلبت الياء واوًا.

فإن قيل: ما تُنْكَرُ أن يكون «تَعَيَّطَتِ» من الواو، ويكونَ مِثْلَ «تَحَيَّزَتْ»، وأصله: «تَحَيَّوَزَتْ»، فلا يكونُ لك في: «تَعَيَّطَتِ» حجةٌ في قلب الياء واوًا.

(١) كُوُلٌّ، كُزَّرَ، والكُوَالُّ: القصيرُ. واكُوَالٌ اكُوَالًا: قَصُرَ، وذِكْرُهُما في «ك أ ل» وهَمَّ للجوهرى. وتكُوَلُوا: تَجَمَّعُوا، وتكُوَلُوا عليه: أَقْبَلُوا بالشَّتمِ والضَّرْبِ فلم يُقْلِعُوا، كأنكأَلُوا. وتكَاوَلُوا: تَقَاَصَرُوا. والأكُوَلُ: النَّشْرُ من الأرضِ شِبْهُ الجَبَلِ.

قيل: لأنَّ «تَفَعَّلَ» في الكلام أكثر من «تَفَيَّعَلَ»، فحَمَلُ: «تَعَيَّطْتُ» على «تَفَعَّلْتُ» أولى من حملة على «تَفَيَّعَلْتُ». فهذا من طريق القياس، وقد قالوا: «عَاطَتْ تَعِيْطُ»، وهو من هذا المعنى؛ لأنَّ معنى «عَاطَتْ وَتَعَيَّطَتْ» واحدٌ، وهو الحيال، فهذه دلالة قاطعة، فاعلم ذلك.

* * *

هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا

قال أبو عثمان: اعلم أنك إذا جمعت «فَوَعْلًا» من «قُلْتُ» هَمَزْتَ فَقُلْتُ: «قَوَائِلُ» وَتَهَمَزُ «فَوَاعِلُ» من: «عَوْرْتُ وَصِيدْتُ» وكذلك إذا جَمَعْتَ «سَيْدًا، وَغِيْلًا» على هذا المثال قلت: «عَيَائِلُ، وَسَيَائِدُ، وَمِيَائِتُ جَمْعُ مَيْتٍ» على التكسير، شَبَّهُوا هذا بـ«أَوَائِلُ».

و«فُعْلٌ» من هذا يُهْمَزُ جَمْعُهُ أيضًا من الياء، والواو. وسألت الأصمعي عن «عَيْلٍ» كيف تُكْسَرُ العرب؟ فقال: «عَيَائِلُ» يهْمَزُونَ كما يهْمَزُونَ في الواوين.

قال أبو الفتح: اعلم أنه إذا ورد جَمْعٌ على مثال مفاعل، وقد اكتنف ألفه: واوان، أو ياءان، أو ياءٌ وواوٌ؛ وليس بين ألف الجمع، والطَّرْفِ إلا حرف واحد، وهو: ياءٌ، أو واوٌ - كما ذكرنا - فإن الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة، فيقولان في جمع «فَوَعْلٍ» من «قُلْتُ، وَبَعْتُ»، و«فَيْعَلٍ» منهما: «قَوَائِلُ وَبَوَائِعُ، وَقَبَائِلُ، وَبَيَائِعُ».

وأصلُ هذا كُلُّهُ: «قَوَائِلُ، وَبَوَائِعُ، وَقِيَائِلُ، وَبَيَائِعُ» فلَمَّا وقعت الألفُ بين حرفي علة، وهى شبيهة بهما، والثاني من حَرْفِي العلة يلى الطَّرْفِ، وذلك مما يُضَعِّفُهُ، هَرَبَا من ذلك إلى الهمزة، ولا يفصلان بين الواوين، والياءين، وبين الياء والواو.

وأصلُ هذا التَّغْيِيرِ إنما هو لَمَّا اجتمعت فيه واوان نحو: «أَوَائِلُ» وأصلُها «أَوَائِلُ»، فلَمَّا اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف، وهو حرف كالنَفْسِ ليس بحاجز حصين، وولت الآخرة من الواوين آخرَ الكلمة هَمَزُوهَا كما يَهْمَزُونَ الأولى من الواوين إذا وقعتا في أوَّل الكلمة نحو جمع «واصل: أوَاصِلُ» ثم شَبَّهُوا الياءين، والياء والواو: بالواوَيْنِ؛ لأن فيهما ما فيهما من الاستتقال، فهَمَزُوا لذلك.

وأما أبو الحسن فكان لا يرى الهمزَ إلا أنْ يكتنف الألفَ واوان نحو: «أَوَائِلُ»، وأصلُها: «أَوَائِلُ»، وكان يقول في جمع «فَيْعَلٍ» من «قُلْتُ: قِيَائِلُ» هكذا يَفْعَلُ ما لم يجتمع واوان.

ويُدُلُّ على صحَّةِ مذهب الخليل، وأنَّ الهمزَ هو القياس: ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي، مِنْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ في جمع «عَيْلٍ: عَيَائِلُ» بالهمز، ولم يجتمع فيه واوان.

فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: إن همزهم «عِيَائِلٌ» من الشَّاذِّ، فلا ينبغي أن يُقاس عليه؟.

قيل: إنما كان يكون هذا شاذًّا لو كنتَ سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثم رأيتهم قد همزوا «عِيَائِلٌ» فهذا كان يمكن أن يُقال: إنَّ همزهُ شاذٌّ؛ فأما ولم نرهم صحَّحوا نظيره - وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع - فليس لك أن تحكم بشذوذه، بل إذا جاء السَّماعُ بشيء، وعَضَدُهُ القياسُ، فذلك ما لا نهاية وراءه، وسبيلٌ من طَعْنٍ في رفع الفاعِلِ، وهذا ما لا يقول به أحدٌ.

نعم، وقد حكى أبو زيد عنهم: «سَيْفَةٌ، وَسَيَّاقٌ، وَسَيِّدَةٌ وَسَيَّائِدٌ» بالهمز أيضاً.

* * *

[تصحیح ضیون، و ضیاون]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «ضَيَّوْنَ وضياون» فلم يهمزوا؛ لأنها صحت في الواحد فجاءت على الأصل، فكذلك صحت في الجمع.

قال أبو الفتح: أعلم أنه قد كان القياس همز «ضَيَاوِنَ» كما همز «عِيَائِلٌ» ولكن الذي حَسَّنَ التصحيح فيه ما أذكرُهُ. وذلك أنه قد احتُمِلَ في واحد «ضَيَاوِنَ» أغلظُ مما احتُمِلَ في جَمْعِهِ؛ لأنَّ ثبات الواوِ في «ضَيَّوْنَ» مع أنَّ قبلها ياءٌ ساكنةٌ أغلظُ من احتمال صحَّة الواوِ في «ضَيَاوِنَ».

يدلُّك على أنَّ ذلك أغلظُ من صحَّة الواوِ في «ضَيَاوِنَ»: أنَّك لو مددْتَ «ضَيَاوِنَ» لصحَّت الواوُ بلا خلافٍ؛ لبعدها عن الطَّرَفِ، فكنتَ تقول: «ضَيَاوِينَ» ولو مددْتَ «ضَيَّوْنَا» لكان القياسُ أيضاً قلبَ الواوِ وأن تقول: «ضَيَّائِنَ»، وأصلها: «ضَيَّوَان» ولو كان اجتماعُ الياءِ والواوِ في «ضَيَاوِنَ» - في الاستكراه - على حدِّ اجتماعِ الياءِ والواوِ في «ضَيَّوْنَ» لوجب مع المدِّ أيضاً أن تقول: «ضَيَّائِينَ»، أو أن تَسْتَشِيدَ «ضَيَاوِينَ» وكلُّهم لا يَسْتَكِرُّ «ضَيَاوِينَ» إذا مُدَّ.

فهذا يدلُّك على أنَّ تصحيحَ «ضَيَّوْنَ» أشدُّ من تصحيحِ «ضَيَاوِنَ»^(١) فلما كان الأمرُ

(١) الضَّوْءُ: النُّورُ، ويضمُّ، كالضَّوَاءِ والضَّيَاءِ، بكسرهما، ضَاءٌ ضَوْءٌ وضَوْءٌ، وأضَاءٌ وأضَاءَةٌ وضَوَّاءَةٌ واستَضَّاءَتْ به. وضَوْءٌ عن الأمرِ تَضْوِئَةٌ: حَدَّ. وتَضَوَّأَ: قامَ في ظِلْمَةٍ ليرى بضوءِ النَّارِ أهلها. وأضَاءَ بَبْوَلِهِ: حَذَفَ.

كذلك احتملوا تصحيحَ الجمع لتصحيح الواحد.

وقد اطرَدَ في كلامهم إجراء حكم الواحد على الجمع، ألا تراهُم قالوا: «حُبَلِي وَحَبَالِي» فأما ألوا في الجمع حِرْصًا على الإمالة في الواحد؟.

ونظيرُ تصحيح «ضَيَاوِن» لتصحيح «ضَيَّوْنَ» قولهم في جمع «دَيْمَةٍ، وَدَيْمَةٍ: دَيْمٌ وَدَيْمٌ» فأعلوا الجمعَ لعلَّ الواحد، وإن لم يكن في الجمع ما في الواحد، من سُكون الواو الذي إذا انضمَّ إليه الكسرُ قبله أوجبا القلبَ، ولولا قلبُ الواحد لوجب تصحيح الجمع، كما صحَّ «عَوَضٌ، وَطَوْتُ، وَحَوْتُ» لما لم يكن واحدٌ منهما جَمْعًا لواحد مُعْتَلٌّ، فأغلَّالُ «دَيْمٌ» لعلَّ «دَيْمَةٍ» بمنزلة تصحيح «ضَيَاوِن» لصحَّة «ضَيَّوْنَ» أو قريبٌ منه، ولولا صحَّة «ضَيَّوْنَ» لما صحَّت «ضَيَاوُنٌ».

وشيء آخر يدلُّ على أنَّ صحَّة «ضَيَّوْنَ» أشدُّ من صحَّة «ضَيَاوِن» وهو أنَّ أبا الحسن لا يرى همزَ مثل «ضَيَاوِن» لأنَّه لم تجتمع فيه واوان، وكلُّهم يقول: إنَّ القياس في «ضَيَّوْنَ» أن يُعَلَّ؛ فليس ما اجتمعوا على شدوذه بمنزلة ما اختلفوا فيه.

* * *

[عدم همز نحو: طواويس، ونواويس]

قال أبو عثمان: وإذا كان في هذا الجمع بين الياء، والواو التي بعد الألف ياء تَحُولُ بينها، وبين آخر الكلمة لم تهمز. وذلك نحو: «طَوَاوِيس ونَوَاوِيس»، والياء نحو: «سايور، وسَوَاير».

قال أبو الفتح: هذا الفصل يدلُّك على صحَّة ما قدَّمته، من أن القُرْبَ مِنَ الطَّرْفِ يُوهِن، وَيُضْعِفُ، ألا ترى أنها لما تباعدتْ صحَّت.

* * *

[«فيعول» من بعث على «بيوع»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فَيُعُول» من «بَعَثَ: بَيَّوعٌ» وإذا جمعت قلت: «بَيَّايِعُ» فلا تَهْمِزُ؛ لأنها لما بعدت من الطَّرْفِ قَوِيَتْ فلم يهمزوها، وشبهوها هذا «بِصَوَّام» حين أثبتها مَنْ يقول: «صَيِّمٌ».

قال أبو الفتح: بينَ هذا الباب، وباب «صَيِّمٌ» فرقٌ، وذلك أنَّ لك أن تقول: «صَوِّمٌ

٣٢٢ هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا

وصيّم جميعاً، فإذا جاءت الألف لم يحز إلا «صوأم» بالتصحيح، وليس كذلك «عيائل» وبابه؛ لأنه ليس لك الاختيار في تصحيح «عيائل» وهمزه، كما لك الاختيار في تصحيح «صوأم» وقلبه.

ولكن غرض أبي عثمان في هذا الموضع: أنك إذا مددت نحو «طوويس» صحّ للبعد عن الطرف، كما أنك إذا مددت نحو «صوام» وجب تصحيحه، للبعد، أو يكون يريد أن الخلاف الذي بين الخليل، وأبي الحسن يزول مع المد، ويجتمع الناس على التصحيح. كما يزول التخيير في التصحيح، والفك مع مجيء الألف في «صوأم»، والقول الأول أشبه عندى، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد لذي الرمة:

ألا طرقتنا مئة ابنة منذر فما أرق النيام إلا سلامها^(١)
قال: أنشدني أبو الغمر بالياء.

* * *

[ترك همز: العواور]

قال أبو عثمان: وأما قول الشاعر:

وكحلّ العينين بالعواور^(٢)

فإنما ترك الهمز؛ لأنه أراد «العواوير»، ولكنه احتاج فحذف الياء، وترك الواو على حالها.

قال أبو الفتح: اعلم أنه قد كان القياس أن يهمز «العواور» فى كلّ قول؛ لأنّ الألف قد اكتنفها واوان، ولكنه لما أراد «العواوير»، اضطرّ إلى قصر الممدود، ترك الواو بحالها

(١) سبق تخريجه.

(٢) العواوير جمع عوار، وهو وجع العين وهو أيضاً ما يسقط فيها فيولهما وجعل ذلك كحلا للعين على الاستعادة. والرجز للعجاج، فى: (الخصائص ٣/٣٢٦، وليس فى ديوانه). والجنديل بن المثنى الطهوى فى: (شرح أبيات سيويه ٢/٤٢٩، وشرح التصريح ٢/٣٦٩، وشرح شواهد الشافية ٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٥٧١).

وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٢/٧٨٥)، أوضح المسالك ٤/٣٧٤، والخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٧١، وشرح الأشموني ٣/٨٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٣١، وشرح المفصل ٥/٧٠، ١٠/٩١، ٩٢، والكتاب ٤/٣٧٠، ولسان العرب ٤/٦١٥، «عور» المحتسب ١/١٠٧، ١٢٤، والممتنع فى التصريف ١/٣٣٩.

هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا ٣٢٣

لتكون صحتها دلالة على إرادة ذلك المعنى وأمانة للمدّ، وصارت نية الياء تمنع القلب؛ لأنها في تقدير الملفوظ به، كما كانت نية الهمزة كأنها في تقدير الملفوظ به في «رؤيا»^(١)، ونوى تمنع القلب.

وكما تقول في تخفيف «جَيْلٍ، ومَوْءَلَةٍ: جَيْلٍ، ومَوْءَلَةٍ» فلا تقلب الياء، والواو - وإن تحركتا، وانفتح ما قبلهما - لأن الهمزة في تقدير الملفوظ به، فكما تصحان في «جَيْلٍ، ومَوْءَلَةٍ»^(٢) كذلك تصحان في «جَيْلٍ ومَوْءَلَةٍ».

ولو اضطرّ شاعرٌ إلى مدّ مثل «أوائِل» لقال: «أوائِل» فترك الهمزة بحالها، وإن كانت الياء المزيّدة قد حجزت بين العين واللام؛ لأنه إنما أراد «أوائِل» ومدّ مضطراً فترك الهمزة بحالها؛ لأن الأصل القصر، كما ترك الواو صحيحة في عواوِر؛ لأنه أراد «عواوِر» هذا هنا كذاك ثمة.

و«العواوِر» جمع «عَوَارٍ»: وهو الرَّمْدُ.

* * *

[تكسير فيعول وفيعال]

قال أبو عثمان: وإذا كسرت «فَيْعُولاً، وفَيْعَالاً» نحو: «فَيَّومٌ، وفَيَّامٌ» لم تهمز. وذلك نحو: «فَيَّاوِيَمَ»، وفي «دَيَّارٍ: دَيَّاوِيرٍ» فيصح هذا، كما يصح «طَوَّائِسُ، ونَوَّائِسُ»، وسأين اعتلال هذا الجمع فيما تعرّض الهمزة فيه، ولم تكن في الواحد لما لامه معتلة في موضعه إن شاء الله.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول في صحة ما بعدت واؤه، وياؤه من الطّرف؛ وإنما ظهرت الواو في «فَيَّاوِيَمَ، ودَيَّاوِيرٍ» لما زالت الياء الساكنة التي كانت قبلها في «فَيَّامَ، ودَيَّارٍ».

* * *

(١) الرؤيا: ما يرى في المنام وحكى رياءاً على الإدغام بعد التخفيف البدلي وأصل النوى والنوى. وفيه لغات: العفير حول الخباء تدفع عنه السيل.

(٢) الجيئل، والجيئلة: الضبع معرفة بغير ألف ولام. والموءلة: الملحاً وقد أل إليه يقل، وألا ووعولا: لجأ.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

قال أبو عثمان: وذلك نحو: «ساء يسوء، وناء ينوء، وجاء يجيء، وشاء يشاء» فهذه كلها تجرى مجرى: «قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، في جميع ما تصرفت منه، إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت عين فاعل التي همزتها في «قائل، وبائع» فتقول: «جاء، وساء، وشاء» لأنك حين همزت موضع العين، وكان موضع اللام همزة اجتمعت همزتان في كلمة، فأبدلت الثانية ياء، وأجريتها مجرى «قاض، وغاز» في جميع ما تصرفت فيه.

قال أبو الفتح: معنى قوله: «أنها تجرى مجرى: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف» يريد أن انقلاب أعينها كانقلاب أعينها، وأن الهمزة منها تجرى مجرى اللام في «يقول»، والعين في «يبيع» والفاء في «يخاف».

وأصل «ساء: سَوَّأ، وجاء: جَيَّأ، وشاء: شَيَّأ» بكسر الياء على «فعل»؛ لقولهم في المضارع: «يشاء»، و«يشاء: يفعل» فهو بمنزلة «خاف يخاف».

وهذه الهمزة متى لم تجتمع معها في الكلمة همزة أخرى كانت صحيحة يجرى عليها الإعراب.

فإن جئت باسم الفاعل وجب همز موضع عينه، كما همز في «قائم، وخائف» فلتلقى حينئذ همزتان، فيجب إبدال الثانية لاجتماعهما في كلمة، فتقول: «جاء، وشاء»، وأصله: «جائي، وشائي» بوزنك «جاعع، وشاعع» فلا بد من قلب الثانية، وإخراجها من باب الهمز أصلاً؛ ولذلك مثلها أبو عثمان بـ «قاض، وغاز».

ومن العرب من يجمع بين الهمزتين فيقول: «جائي»، وهذا قليل، لا يؤخذ به.

* * *

[إذا التقت همزتان في كلمة فلا بد من إبدال الثانية]

قال أبو عثمان: وكذلك إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية على كل حال، وكان الأصل: «جائي» على وزن: «جاعع»؛ ففعلوا به ما قلت لك لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٢٥
قال أبو الفتح: قد تقدّم من القول ما فيه شرح لهذا الفصل.

* * *

[اطراد القلب عند الخليل فيما اجتمع فيه همزتان]

قال أبو عثمان: وكان الخليل يقول: هو مقلوب، كما قالوا: شاك، و:
لا ث به الأشاء والعُبرى^(١)

يريد: «شائك، ولاثا».

واطراد القلب عند الخليل في هذا لثلا تلتقى همزتان، ولا يطرُد القلب في قول
الخليل، في مثل «شاك، ولاث».

وقال غيره: ليس هذا مقلوبا، ولكن اللام أُلزِمَت البدل لثلا تلتقى همزتان، وكلا
القولين حسن جميل.

وقال الشاعر فيما جاء مقلوبا:

فَتَعْرِفُونِي أَنِّي أَنَا ذَا كَمُو شاكٍ سَلاحِي فِي الحَوادِثِ مُعْلِمٌ^(٢)
وقال الآخر:

(١) ولاث: وصف من لاث الشجر والنبات فهو لاثنا ولاث ولاث: لبس بعضه بعضا وتنعم، فأما
لاث فعلى وجهه، وأما لاث فقد يكون فعلا كبطل، وقد يكون فاعلا ذهب عينه وأما لاث
فمقلوب على لاث ووزنه: فاعل والأشاء بالفتح والمد: الذخل أو صغاره واحدته: أشاء. البيت
من الرجز لرؤبة في: (ديوانه ٤٩٠/١)، وشرح أبيات سيبويه ٤١١/٢، وشرح شواهد الشافية
٣٦٧، والكتاب ٤٦٦/٣، ٣٧٧/٤، ولسان العرب ٢٤١/١٥ «لثي».

وبلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ٣٦٥/١)، والخصائص ١٢٩/٢، ٤٩٣، وشرح شافية ابن
الحاجب ١٢٨/٣، والمقتضب ١١٥/١).

(٢) المعلم: الذي أعلم نفسه في الحرب دلالة بجراته، وإعلاما بشجاعته ومكانه ورواية سيبويه كرواية
ابن جني هنا أما المعاهد والأصمعيات ففيهما «فتوسموني» بدل «فتعرفوني».

والبيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم في: (الأصمعيات ١٢٨)، وشرح شواهد الشافية
٣٧٠، والكتاب ٤٦٦/٣، ٣٧٨/٤، ومغاهد التنصيص ٢٠٤/١.

وبلا نسبة في: (شرح شافية ابن الحاجب ١٢٨/٣، ولسان العرب ٤١٩/١٢ «علم»، والمقتضب
١١٦/١).

لا ث به الأشاء والعُبرى

قال أبو الفتح: رأيت أبا علىّ يذهب إلى قُوّة قول الخليل فى هذا الباب، قال: لأنّه لا يجمع على الكلمة إعلالين، إنّما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللام، وتأخير العين.
قال: ومن قال: إنّهُ ليس بمقلوب، فقد جمع على الكلمة إعلالين: قلب العين همزة وقلب اللام ياء.

قال: وإذا كانوا قد قبلوا فى: «شاك، ولا ث»^(١) مع أنّه ليس فيه اجتماع همزتين، ومع أنّهم لو لم يقبلوا لما جمعوا على الكلمة إعلالين، فهم بأن يقبلوا فيما لو لم يقبلوه للزمهم إعلالان - وهو باب «ساء، وشاء، وجاء» - أولى.

وإنّما «شاك» فاعلٌ من الشوكة من الواو، يُرادُ به السّلاح، و «لا ث» من «لا ث يلوث» إذا جمع ولفّ، وأصلهما: «لا ث، وشاك» فقبلوا العين إلى موضع اللام، فزالَت الهمزة التى إنّما وجبت لمصاحبة العين ألفَ فاعل.

ويقال لأبى علىّ: إنّ الذى قال: «شاء» قد قدّم اللام، وقلبَ العينَ ياء، وأصله: «شائو»، فهذان أيضا إعلالان. والقولان متقاربان، إلا أنّ هذا لا يلزم أبا علىّ فى «جئت» ونحوه من ذوات الياء. وفى قول النحويّين غير الخليل على كلّ حال قد حصل فى الكلمة إعلالان، فافهمه.

وقول أبى عثمان: «ولا يطرُد القلبُ فى قول الخليل فى مثل: شاك، ولا ث»، يقول: لأنّه إذا لم يقلب فليس يلزمه اجتماع إعلالين، ولا بد منه فى «جاء» ونحوه، لئلا يجتمع إعلالان.

ووزن «جاء» عند الخليل: «فالع»، وعند غيره: «فاعل».

وحكى أنّهم يقولون: «شاك، ولا ث» بحذف العين أصلاً. وأنشد:

(١) اللّوث: القُوّة، وعَصَبُ العِمَامَةِ، والشرّ، واللّوذ، والجراحات، والمطالبات بالأحقاد، وشبهة الدلالة، وتَمَرَاغُ اللَّقْمَةِ فى الإهالة، ولُزومُ الدّار، ولو كُ الشىء فى القَم، والبُطءُ فى الأمر. واللّوثة، بالضم: الإسترخاء، والبُطء، والحُمق، والهيج، ومَسَ الجنون، وكثرة اللحم والشحم، والضعف، وخِرقةٌ تُجَمَّعُ ويُلعَبُ بها. والالتيات: الاختلاط، والالتفاف، والإبطاء، والقُوّة، والسَمَن، والحَبْس، كالتلويت. والتلويت: التلطّيح، والخلط، والمرس.

لا ت به الأشاء والعُبرى

ووجه هذا أنهم لما قالوا فى الماضى: «شاك، ولا ت» وسكنت العين بانقلابها ألفا، وجاءت ألف فاعل التقت ألفان، فحذفت الثانية حذفا، ولم يحركها حتى تنقلب همزة، كما فعل من يقول: «قائم، وبائع».

* * *

[جمع خطيئة وزينة على فعائل]

قال أبو عثمان: وهذه مسائل تعرض فى هذا الباب توضح أمره: اعلم أنك إذا جمعت «خطيئة، وزينة» على فعائل، قلت: «خطايا، ورزايا» وما أشبه هذا مما لأمه همزة فى الأصل، لأنك همزت ياء «خطيئة، وزينة» فى الجمع كما همزت ياء «قبيلة، وسفينة» حين قلت: «قبائل، وسفائن» وموضع اللام من «خطيئة» مهموز، فاجتمع همزتان، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت «خطائى»، ثم أبدلت مكان الياء ألفا، كما فعلت ذلك فى: «مدارا، ومعايا» وما أشبه ذلك، فصارت «خطاءا»، وتقديرها: «خطاءا»، والهمزة قرية المخرج من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياء فصارت «خطايا»، فلا تستكبر هذا التفسير، وتطويله، فإن هذا الباب يدور على هذا، فاعلم ذاك.

قال أبو الفتح: قد شرح أبو عثمان هذا الفصل كما ترى، ويحتاج إلى تتبع، فإن قال قائل: لم لما صار التقدير: خطائى بعد قلب الهمزة الآخرة ياء فتحت الهمزة حتى انقلبت الياء ألفا؟.

قيل: لأنهم قد قالوا فى «مدار: مدارا» وفى «معاي: معايا»، فأبدلوا من الكسرة فتحة مع أنه ليس فى الكلمة همزة عارضة فى الجمع.

فلما عرّضت فى «خطائى» همزة كان ذلك تغييرا لحق الكلمة، فاجترئ عليها بعد ذلك، فألزمت الفتح تخفيفا، ولأن الفتح تغيير أيضا، كما أنهم لما لزمهم حذف الهاء من «حنيفة» فى النسب، اجترعوا على حذف الياء أيضا، فقالوا: «حنفى»، وقد مضى هذا.

ومثل ذلك أيضا: «مهارة، وبخاتنا» جمع «مهرى، وبختى» هربوا من الكسر إلى الفتح،

إذا ما المَهَارَى بَلَّغْتَنَا بِلَادَنَا فُبُعْدَ المَهَارَى مِنْ حَسِيرٍ وَمُتَعَبٍ^(١)
وأيضاً: فإنهم أرادوا أن يكونَ بين الهمزةِ العارضةِ فى الجمع، والهمزة التى كانت
فى الواحدِ فصلٌ، فغَيَّرُوا الهمزةَ فى «خَطَايا» وأثبتوها فى: «جِوَاءٍ» جمع «جَائِيَةٍ».

فإن قيل: فقد قالوا: «قَبَائِلُ وَسَفَائِنُ» فأقروا الهمزة وإن كانت عارضةً فى الجمع؟
قيل: إنما صحَّت الهمزة فى «سَفَائِنِ» لأنَّ اللامَ صحيحةٌ فلم يُمكن تغيُّر الهمزة،
فهذا مذهبُ عامة النحويِّين فى هذا الباب.

فأمَّا الخليل: فإنه يرى أنَّ «خَطَايا، ورَزَايا» وما كان نحوهما قد قُلبتْ لأمُّه التى هى
همزةٌ إلى موضع ياءٍ «فَعِيلَةٌ» فكأنها فى التقدير: «خَطَائِيٌّ»، ثم قَلَبَ الهمزة فصارت
موضع الياء فصارت «خَطَائِيٌّ»، فأبدلت الكسرة فتحةً وعُمِلَ بها كما عُمِلَ بها فى
قول عامة النحويِّين.

فسألتُ أبا على عن هذا، فقلت: هلا أقرَّ الهمزة بحالها فقال: «خَطَاءٌ»^(٢) لأنها لَامٌ،
وهى من الأصل، وليست عارضةً فى جمع، كما يقول فى جمع «جَائِيَةٍ: جِوَاءٍ» لأنها
ليست عارضة فى جمع؟.

فقال: إنَّ اللامَ لما قُدِّمَتْ فَجُعِلَتْ فى موضع الهمزةِ العارضةِ فى الجمع أشَبَهَتْهَا
فَجَرَى عليها حكمُها، فغَيِّرَتْ كما تُغَيَّرُ العارضةُ فى الجمع، كما تقول فى جمع «قَوْسٍ:
قَسِيٌّ» وأصله: «قَوْوُسٌ» ثم تُقَدِّمُ السَّيْنُ، وتُوَخَّرُ الواوُ، فكان يجب أن تُصَحَّحَ؛ لأنها
عين الفعل، فيقال: «قُسُوٌّ» ولكنهم لما أَخْرَوْا العينَ إلى موضع اللام أَعْلَتْ كما تُعَلُّ
اللامُ، فجرت «قُسِيٌّ» مَجْرَى «عَصِيٌّ»، فهذا هنا كذاكَ ثَمَّة. انتهى قولُ أبى على.

وكانَ الخليلُ إنما ذهبَ إلى القلبِ فى هذا؛ لأنَّه قد رآهم قلبوا نظيره مِمَّا لأمُّه
صحيحة نحو قول الشاعر، أنشدَه سيبويه:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى: (الدرر ٦٤/٣)، وجمع الهوامع ١/١٨٩).
(٢) الخَطْءُ والخَطَأُ والخَطَاءُ: ضدَّ الصَّوابِ، وقد أَخْطَأَ إِخْطَاءً وَخَاطِئَةً، وَتَخَطَّأَ وَخَطِئَ، وَأَخْطِئْتُ:
لُغَةً رَدِيقَةً، أو لُغَةً. وَالْخَطِئَةُ: الذَّنْبُ، أو ما تُعَمَّدُ منه، كالْخِطْءِ بالكسر. وَالْخَطَأُ: ما لم يُتَعَمَّدْ
ج: خَطَايَا وَخَطَائِيٌّ.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٢٩

تَكَادُ أُولَیْهَا تَفَرَّى جُلُودُهَا وَيَكْجَلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ^(١)
يُرِيدُ: أَوَّلِهَا.

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

وَكَاثٌ أُولَاهَا كِعَابٌ مُقَامِرٌ ضُرِبَتْ عَلَى شُرْنٍ فَهَنْ شَوَاعِي
قَالُوا: يُرِيدُ: شَوَائِعُ.

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

لَقَدْ زَوَّدْتَنِي يَوْمَ قَوْ حَزَاةٍ مَكَانَ الشَّجَا تَجُولُ حَوْلَ التَّرَائِقِ
قَالُوا: أَرَادَ: التَّرَاقِي. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ إِذَا قَلَبُوا فِيمَا اللَّامُ فِيهِ صَحِيحَةٌ، فَهَمْ بِأَنْ
يَقْلَبُوا فِيمَا اللَّامُ فِيهِ مَعْتَلَّةٌ، أَجْدَرُ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْلَالِ، وَالْإِعْلَالُ إِلَى الْمَعْتَلِّ
أَسْبَقُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ.

ومذهبٌ من لم يقل بالقلب في «خَطَايَا» عندى أقوى من قول الخليل، وذلك أنه قد
حُكِيَ عَنْهُمْ: «غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَطَايَتَهُ» بوزن خَطَاعِهِ.

وحكى أبو زيد: «دَرِيَّةٌ، وَدَرَائِيٌّ - بوزن دَرَاعٍ - وَخَطِيئَةٌ، وَخَطَائِيٌّ»، وذلك في
كتاب الهمز المقيس، قرأته على أبي علي عنه.

أفلا تراهم قد نطقوا بالهمزتين كما ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ الْخَلِيلِ، ثُمَّ قَلَبُوا الثَّانِيَةَ يَاءً
لَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ «خَطَائِيٌّ»، ثُمَّ اتَّفَقَ الْخَلِيلُ وَسَائِرُ النَّحْوِيِّينَ فِي التَّغْيِيرِ مِنْ
هُنَا إِلَى آخِرِ مَا جَرَى عَلَى الْكَلِمَةِ.

قال أبو علي: ولا يلزم النَّحْوِيِّينَ - غير الخليل - إِذَا أَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ الْعَارِضَةَ فِي
الْجَمْعِ يَاءً فِي: «خَطَايَا» أَنْ يَرُدُّوا الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ لَامٌ لَزَوَالِ هَمْزَةِ «فَعَائِلٍ» وَقَلْبِهَا يَاءً؛
لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ لَامٌ قَدْ لَزِمَهَا الْإِبْدَالُ وَالْقَلْبُ فَتَرَكَّتِ الْهَمْزَةُ مُبْدَلَةً بِحَالِهَا.

(١) يقول تكاد أوالى الخيل أو الإبل تشقق جلودها لما تلقى من نفح الهاجرة أما تواليها فتكتحل
بالمور وهو الغيار بالحصى تنيره أرجل الأوالى بركبها الأرض في عددها.

البيت من الطويل، وهو لذى الرمة في: (ملحق ديوانه ١٨٤٨، ولسان العرب ١١/٧١٦
«وأل»).

وبلا نسبة في: (الدرر ٦/٢١٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤٢).

٣٣٠..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

فإن قال قائل، مُنْكَرًا على أبي على هذا القول: إنَّ هذا فاسدٌ؛ لأنَّ اللام إذا أبدلت لم يلزمها البدل. ألا ترى أنَّ سيويوه يقول في تحقير «مِنْسَاءٍ» فيمن أبدل من الهمزة ألفًا: «مُنَيْسَاءٌ» بالهمز. ويقول في تحقير: «تَوَلَّجَ: تَوَلَّجَ»، فيردُّ الهمزة في «مُنَيْسَاءٍ» لأنَّ اللام ضعيفةٌ تحتل التغيير، ولا تُعَيِّرُ التاء في «تَوَلَّجَ» لأنها فاء، والفاء قوِّيةٌ لا تحتل كثرة التغيير، فكَذَلِكَ كان يلزم النَّحْوِيُّينَ غير الخليل إذا أبدلوا همزة «فَعَائِلَ» في «خَطَايَا» ياءً، أن يردُّوا الهمزة التي هي لام، فيقولوا: «خَطَايَا»؟.

قيل له: هذا إلزامٌ فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أن هذا الجمع قد اجتمع على ترك هَمْزِهِ: إمَّا بالقلب كما يقول الخليل، وإمَّا بغيره كما يقول النَّحْوِيُّونَ. واطَّرد تركُّ الهمز فيه على كُلِّ حال حتى أنَّ الذي يجيء منه بالهمز على غاية الشَّدُوذِ والقِلَّةِ، وليس كذلك بابُ «مِنْسَاءٍ»، ألا ترى أنَّه ليس كل العرب يُبدِّلُ الهمزة في «مِنْسَاءٍ» وأنَّه قد جاء فيها التَّحْقِيقُ كما جاء فيها البدل، نحو قول الشَّاعِرِ:

أمن أجل حَبْلٍ لا أباك ضربته .مِنْسَاءٍ قد جاء حَبْلٌ بأخْبُلٍ^(١)

ويروى:

قد جرَّ حبلك أَحْبَلًا

فهذا البيت قد جاء كما جاء قول الآخر:

إذا دببت على المِنْسَاءِ من كِبَرٍ فقد تباعد عنك اللُّهُو والغزل
وأيضًا فإنه ليس كل ما كان مِثْلَ «مِنْسَاءٍ» يلزمُ البدل. ألا ترى أنَّك لو بَنَيْتَ مِثْلَ «مَفْعَلَةٍ» من «هَنَاتُ أو حَطَّاتُ» لَقُلْتَ: «مَهْنَاءٌ وَحَطَّاءَةٌ»، ولم تكن تُحْزِرُ البَدَلَ، إلا أنَّ تسمعه؟ فلمَّا كان القياسُ في «مِنْسَاءٍ» أنَّ تَهْمَزَ، وكانت أيضًا ليس مما اجتمع على همزه وَهْمَزٍ نظيره فارقت «خَطَايَا» التي القياسُ تركُّ همزها، وبذلك ورد السماع إلا في حرف أو حرفين، فرُدَّتِ الهمزة في التَّحْقِيرِ، ولم تُرَدِّ في «خَطَايَا» لما قلبت همزة «فَعَائِلَ» ياءً.

(١) البيت من الطويل: وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في: (تاج العروس «حبل»، وليس في

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٣١

والوجه الآخر، أنَّ «خَطَايَا» جمعٌ، والذي عَرَضَ فيه إنما عَرَضَ وهو على ما هو عليه من الجمعية، وليس كذلك «مِنْسَاءٌ» لأنَّ البذل إنما عرض فيها وهى مُكَبَّرَةٌ، وَرَدُّ الهمزة إنما جاءها وهى مُصَغَّرَةٌ فى قولك: «مُنِيسَةٌ»، وقد يحدث فى التَّحْقِيرِ من الرَّدِّ إلى الأصل ما لا يوجد فى التَّكْبِيرِ فى مواضع ألا ترى أنَّك لو حَقَّرْتَ «يَدًا وَدَمًا» لَرَدَدْتَ لَامَ الفعل، فقلت: «يُدِّيَّةٌ، وَدُمِّيٌّ»؛ لأنَّ بناءَ التَّحْقِيرِ ضَرْبٌ على حياله، وإن كان فيه كثيرٌ مما فى الواحد، فلمَّا زال التَّكْبِيرُ رجعت الكلمة فى التَّحْقِيرِ إلى أصلها الذى هو القياس وهو الهمز.

وليس كذلك «خَطَايَا» لأنَّ الكلمة مُبْقَاةٌ على ما هى عليه من الجمعية لم تنتقل إلى غير الجمع كما انتقلت «مِنْسَاءٌ» من التَّكْبِيرِ إلى التَّحْقِيرِ، فزال القلب الذى ليس بقياسٍ، ورجع التَّحْقِيقُ الذى هو الأصلُ، أو التَّخْفِيفُ القياسىُّ.

فهذا فرق ما بينهما، والاحتجاجُ فيه تكثير وإسهابٌ، وإن لم نختصره طال به الكتاب.

* * *

[فَعِيلَةٌ مِنْ جَنْتٍ، وَسَوْتُ يَكْسِرُ عَلَى جَبَايَا وَسَوَايَا]

قال أبو عثمان: ولو بُنِيَتْ مِثْلُ «فَعِيلَةٍ» مِنْ «جَنْتٍ، وَسَوْتُ» كُنْتَ قَائِلًا فى تَكْسِيرِهِ: «جَبَايَا، وَسَوَايَا» وما أشبه ذلك.

قال أبو الفتح: فى هذا القول منه شَيْءٌ، وهو أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ تَبْنَى «فَعِيلَةً» مِنْ «جَنْتٍ» و«جَنْتٍ» عَيْنُهُ يَاءٌ، وَلَامُهُ هَمْزَةٌ، وَالْهَمْزَةُ صَحِيحَةٌ، وَ «فَعِيلٌ» لَمْ يَأْتِ فى كَلَامِ الْعَرَبِ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ وَلَامُهُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ فى كَلَامِهِمْ مِثْلُ: «يَبِيعُ، وَكَيْيلٌ» إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيمَا عَيْنُهُ وَلَامُهُ يَاءَانِ، نَحْوُ: «حَيِّتُ فَأَنَا حَيٌّ، وَعَيَّيْتُ فَأَنَا عَيٌّ».

وَوَجْهَ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَبِي عُثْمَانَ: أَنَّهُ جَاءَ بِهِ عَلَى طَرِيقِ الرِّيَاضَةِ فى الْمَسَائِلِ، وَيَنْبَغِى أَنْ يَكُونَ جَوَازُهُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ لَكَانَتْ هَذِهِ سَبِيلَهُ كَمَا قَدَّمْنَا ذَكَرَهُ.

وَكَانَ يَنْبَغِى أَنْ يَقَالَ فى «فَعِيلَةٍ» مِنْ «جَنْتٍ، وَسَوْتُ»: جَيِّئَةٌ، وَسَوِيَّةٌ»، فَيَجْرِيَانِ مَجْرَى «خَطِيئَةٍ، وَرَزِيئَةٍ» وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِمَا فى الْفَصْلِ الذِّى قَبْلَ هَذَا.

* * *

[فعائل وما كان على مثاله من الجمع يستوين في اللفظ]

قال أبو عثمان: واعلم أن فعائل وما كان على هذا المثال من الجمع يستوين في اللفظ، وإن كان يحاول بهن أبنية مختلفة، ولكنهن يجتمعن في الإعلال لأنه يعرض فيه ما يعرض في «فعائل»، وذلك نحو «فعائل» من «جئت، وسئت» تقول: «جبايا، وسوايا».

قال أبو الفتح: قوله: «لأنه يعرض فيه ما يعرض فيه ما يعرض في فعائل»، يريد أنك تهمز «فعائل» من «جئت، وأصلها: «جباي» لاكتناف الألف ياءان. وكذلك أصل «فعائل» من «سئت: سواي» فتهمز أيضاً لاكتناف الألف واوان، فيصيران: «جباي، وسواي»، فيصيران إلى ما صار إليه «خطايا» من التغير؛ لأن الهمزة عارضة في الجمع.

* * *

[فيعل من جئت، وسئت يكسر على جبايا وسبايا]

قال أبو عثمان: وكذلك الواو والياء نحو «فيعل» من «جئت، وسئت» إذا قلت: «جئي، وسئي» إذا جمعته كما تجمع «سيدا» إذا قلت: «سائد» تقول فيه: «جبايا، وسبايا».

قال أبو الفتح: يقول: اكتناف الألف واو وياء كاكتنافها واوان أو ياءان، وأصل «سبايا: سواي»، ثم همزت الواو فصارت: «سباي» مثل «سبايع» فلزمها ما لزم خطايا، وكان الصواب أن يقول في نحو: «فوعل» من «جئت: فيعل» من «سئت» حتى تكتنف الألف واو وياء كما ذكر؛ لأن أصل جمع «فوعل» من «جئت: جوائ» ثم تهمز الياء فيصير «جوائ» مثل «جواع».

وإذا كان «فيعل» من «جئت» فأصل جمعه «جباي» مثل «جبايع»، وهذا لم يكتنف ألفه واو وياء، ولا ياء وواو إنما اكتنفها ياءان، وليس هذا قصداً.

* * *

[إذا اكتنف الألف واوان أو ياءان، أو واو وياء همزت الأخيرة]

قال أبو عثمان: وكل شيء همزته من باب «سيد، وعيل» إذا قلت: «سائد وعيايل» فهو من باب ما عينه ياء أو واو ولائمه همزة مغيرة على تغيير «جبايا» وأخواته. هذا أصل هذا إذا كانت تعرض في الجمع، وكان موضع اللام مهموزاً، أو كان من بنات الياء والواو اللواتي هن لامات وذلك نحو: «خطايا، ورزايا، ومطايا، ورزايا»؛ لأن «مطايا،

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما غينان ٣٣٣
 فَعَائِلٌ وهمزة «فَعَائِلٌ» عارضةٌ في الجمع كما عَرَضَتْ همزة «قَبَائِلُ» في الجمع ولم تكن
 في الواحد؛ فإذا كان موضع اللام ما ذكرت لك فالهمزة العارضة في الجمع مُعَيَّرَةٌ مُبَدَّلَةٌ
 كما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: يقول: يلزُمُك إذا اكتنف الألفَ واوانِ، أو ياءانِ، أو واوٌ وياءٌ: أن
 تهمز الآخرة، سواء كانت اللامُ صحيحةً أو معتلَّةً، فإن كانت صحيحة ثَبَّتَ الهمزة
 نحو: «أوائِلُ، وَسَيَائِدُ، وَعَيَائِلُ». وإن كانت اللامُ همزةً أو واوًا، أو ياءً: لزم الهمزة
 التَّغْيِيرُ لِمَا ذَكَرْتُ لك في أوَّلِ هذه الفصول من العِلَّةِ الموجِبَةِ لتغيير الهمزة العارضة في
 الجمع إذا كانت اللامُ معتلَّةً.

فَأَمَّا «مَطَايَا» فأصلُها: «مَطَايَا»، والهمزة عارضة في الجمع، واللام من بنات الواو؛
 لأنها من «مطوت» فجرت مجرى «خطاء» بعد بدل الهمزة الثانية فُغَيِّرَتْ كما غُيِّرَتْ
 «خطايا».

فَأَمَّا «رَوَايَا» فأصلُها: «رَوَاوِي»، فلما اكتنف الألفَ واوانِ همزت الآخرة فصارت
 «رَوَاءً»؛ فلما عَرَضَتْ الهمزة في الجمع واللامُ معتلَّةٌ مِن بنات الياء؛ لأنها من «رويت»
 عُمِلَ فيها كما عُمِلَ في «مَطَايَا».

* * *

[إذا جمعت «جائية» على فواعل قلت «جواء»]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الهمزة ثابتة في الواحد، ثم كَسَرْتَ ذلك الواحدَ على
 هذا المثال لم تُغَيِّرِ الهمزة؛ لأنها لم تُعَرَضْ في جمع. وذلك أَنَّك إذا جمعت «جائية» على
 «فَوَاعِلَ» قلت: «جَوَاءٍ» مثل «جَوَاعٍ»؛ لأن الهمزة لم تُعَرَضْ في جمعٍ فَيُفَعَّلُ بها ما فُعِلَ
 بـ«خطايا، ومَطَايَا، وجَبَايَا، وَسَوَايَا».

قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: هذا هو القياس؛ لأنَّ الهمزة قد تُحْتَلَبُ في جمع ما
 ليس واحده مهموزًا نحو «قَبِيلَةٌ وَقَبَائِلُ، وَسَفِينَةٌ وَسَفَائِنُ» فهُمُ بأن يجيئوا في الجمع
 بالهمزة التي كانت في الواحد أَجْدَرُ.

* * *

[جمع إداوة، وغباوة، وشقاوة]

قال أبو عثمان: واعلم أن اللام إذا كانت واوًا وكانت ظاهرة في الواحد، فإن الهمزة تُبدل مكانها الواو إذا كُسِرَ الواحدُ على هذا الجمع نحو: «إداوة وأداوى، وغباوة وغباوى، وشقاوة وشقاوى» وإنما «إداوة» فعالة كـ «رسالة» فإذا قلت: «رسائل» همزت، فكان جمع «إداوة» في الأصل: «أداء» ثم غيّرت على ما ذكرت لك، فأبدلت من همزتها الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التفسير فلم يمكنهم أن يُظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرّضت في الجمع واوًا؛ لأن ذلك موضعٌ ثبت في مثله الواو.

قال أبو الفتح: قوله: «فلم يمكنهم أن يُظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة» يريد: أن أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصورة: «أداؤو». بمنزلة «أداعو» فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصارت «أدائي». بمنزلة «أداعى» فجرى عليها ما جرى على «خطاء» من تغيير الحركة والقلب.

وقوله: «فأرادوا أن تظهر الواو في التفسير»، هذا من ذلك الذى عرفت أنك أنهم يراعون في الجمع في كثير من المواضع حكم الواحد، وليست الواو في «أداوى» هي الواو في «إداوة»، وإنما الواو في «أداوى» بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف «إداوة» وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاما لا عينًا.

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن اللام إذا كانت واوًا رابعة فصاعدًا فقد كثر قلبهم إياها إلى الياء نحو: «أغزيتُ واستغزيتُ، ومغزيان وملهيان، وغازية ومخينة»، فأظهروا الواو هنا في «أداوى» ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في «إداوة» وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة. فإذا كانوا قد راعوا الزائد في الجمع نحو: ياء «خطيئة» حتى قالوا: «خطايا» فهم بمراعاة الأصل أحدر.

* * *

[قالوا: شبهة وشهاوى]

قال أبو عثمان: وقد قالوا: «شبهة وشهاوى» فجعلوها بمنزلة ما ظهرت في واحده الواو؛ وهذا شاذ.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عيان ٣٣٥

قال أبو الفتح: يقول: شَبَّهوا «شَهِيَّةً بِإِدَاوَةٍ»، فأظهروا الواو في جمعها كما ظَهَرَتْ في جمع «إِدَاوَةٍ» وليست كذلك، وكأنَّ الذي حَسَنَ هذا - على شُدُوذِهِ - أنَّ اللام من «شَهِيَّةٍ» واوٌ في الأصل، وكانت: «شَهِيوَةٌ» ثم انقلبت الواو.

فكانَ هذه الياء الأخيرة لما كانت أصلها الواو صارت بمنزلة ما نطقوا فيه بواوٍ ظاهرة، فرَاعُوا الأصلَ المتروكَ واعتدُّوا به، كما أنهم قالوا: «قُلْتُ» فضمُّوا الفاء؛ لأنهم راعوا أصلَ حركة العين قبل الحذف والإسكان وهي الضمَّة المُجْتَلَبَةُ لها بَدَلُ الفتح. وقد مضى ذكْرُ هذا.

وأيضاً: فإنَّ من قال: «شَهاوَى» ولم يقل: «شَهايا» مثل «مَطايا»، فإنه كَرِهَ الياءَ بين أَلْفَيْنِ لِقُرْبِ مَخْرَجِ الياء من الألف فجعل مكان الياء واوًا؛ لأنها بعيدة من الألف، وقد قالوا: «هَدِيَّةٌ وَهَدَاوَى، وَمَطِيَّةٌ وَمَطَاوَى»، والسبب في ذلك ما ذكرت لك، وليس بعلَّةٍ قاطعة.

والأجودُ في جَمْعِ «شَهِيَّةٍ: شَهايا»، وكذلك: «مَطايا، وَهَدَايا».

* * *

[يجوز أن يكون شهاوى جمع: شهوى]

قال أبو عثمان: فإن قال قائل: «شَهاوَى» جمع «شَهْوَى» فقد قال قولاً يَجُوزُ.

قال أبو الفتح: «شَهاوَى» في هذا القول، في أنه جَمْعُ «شَهْوَى» بمنزلة «حُبَلَى وَحَبَالَى»، وليست الألفُ في «شَهاوَى» هي الألفُ في «شَهْوَى»، وإنما هي بَدَلُ من الياءِ المنقلبة في الجمع عن أَلِفِ «شَهْوَى»، فكانه كان «شَهاوُ» بمنزلة «دَعَاوُ» ثم قلبت الياء أَلِفًا؛ لأنهم فتحوا ما قبلها، وأمالوا في الجمع محافظةً على إمالة الواحد الذي هو «شَهْوَى» كما قالوا: «حُبَلَى وَحَبَالَى» وقد تقدّم شرحُ هذا.

وَحَمَلُ «شَهاوَى» على أنه جَمْعُ «شَهْوَى» قَوِيٌّ حَسَنٌ؛ لأنه ليس فيه حَمْلٌ على الشُدُوذِ. قال العجاجُ:

فهى شَهاوى وهوَ شَهاونى^(١)

(١) ورجل شهاون: ذو شهوة أى رغبة فى الأكل أو غيره. وامرأة شهوى. والجمع: شهاوى =

يُريد: «شَهْوَان»، وهو مذكر «شَهْوَى».

* * *

[جمع سماء على فعائل في الشعر بلا إعلال الياء]

قال أبو عثمان: وقد جاء الشاعر بجمع «سماء» على فعائل ولم يُعلّ الياء؛ لأنه احتاج إلى حركتها فقال:

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وذلك أنه لما أجزى على ياء «سماء» ما أجزى على غير المعتل، لم يُعلّ الهمزة التي عرضت في الجمع كما لم يُعلّ همزة «قبائل ورسائل» ألا تراه فتح ياء «سمائيا» في موضع الجر فأجزاها مُجْرَى لَمْ «قبائل ورسائل» وما كان آخره ياء ما قبلها مكسورة وهي ساكنة في موضع الجر والرفع؛ فالتوين بدل منها، كذلك مجراها في أمثاله من غير الياء ينصرف أو لا ينصرف، فإذا جاء النصب ظهرت الياء، فإن كان مثالها من غير المعتل ينصرف صُرِفَتْ، وإن كان مثالها لا ينصرف لم تُصرف في حال النصب.

وذلك قولك: «هذا قاضي، ومررت بقاضي، ورأيت قاضيا»؛ لأن «فاعلا» من غير المعتل ينصرف نحو: «خالد، وحاتم» وما أشبهه.

وكذلك «جوار» تقول: «هؤلاء جوار، ومررت بجوار» فتصرفه في الجر والرفع؛ لأن ياءه في الجر والرفع لا تظهر فهو أنقص من «ضوارب»، فإذا قلت: «رأيت جوارى يا فتى» ظهرت ياءه في النصب فتم بناءه على مثال ما لا ينصرف فلم ينصرف، فإذا اضطرّ شاعر رفع الياء في موضع الرفع وجزها في موضع الجر، إذا كان ذلك المثال ينصرف من غير الياء، فإذا جاء مثل «جوار» رفعه إذا اضطرّ فقال: «هؤلاء جوارى» فاغلم.

فإذا رفعه في موضع الرفع فهو عنده يجرى آخره مجرى آخر «ضوارب» فإذا جاء موضع الجر فتحه كما يفتح آخر «ضوارب» في موضع الجر؛ لأنه لا ينصرف.

فإن اضطرّ الشاعر إلى أن يصرف ما لا ينصرف، صنع به ما يصنع بغيره من غير المعتل، قال الشاعر:

= كسكارى. والبيت الرجز للعجاج في: (ديوانه ٥٠٦/١، ولسان العرب ٢٥٨/٧ «أمط»)،

٥٠٥/١٣ «شبه»، ٢٨٧/١٥ «مط»، وتاج العروس ١٣٦/١٩ «أمط»، تهذيب اللغة ٩٠/٦).

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الباء والواو، اللتين هما عينان ٣٣٧

لا بارك الله فى الغَوَائِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ^(١)
فجرّ ياء «الغَوَائِي» حين احتاج إلى ذلك، شبهه بياء «الصَّوَارِب».
وأنشدنا الأصمعى:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ^(٢)
فهذا إنشاد بعض العرب، وهو غلط؛ لأنّه لو أنشده: «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر
الشعر، ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قُبْحَ الزحافِ، ونفرت عنه طائعتهم
مُسْكِنَا مخافة كسر الوزن. وأمّا الجُفَاءُ الفُصْحَاءُ فلا يبالون كَسْرَ البيت لاستنكارهم زَيْغَ
الإعراب.

وقال الشاعر، فأجراه على الأصل:

قَدْ عَجِبْتُ مَنْى وَمَنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا
وقال الآخر:

خَرِيعٌ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْخَى الْإِزَارَا^(٣)
ودعانا إلى هذا كله:

(١) البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى: (ديوانه ٣، والأزهية ٢٠٩، والدرر
١٦٨/١، وشرح أبيات سيويه ٥٦٩/١، وشرح شواهد المغنى ٦٢، وشرح المفصل ١٠، ١٠١،
والكتاب ٣١٤/٣، ولسان العرب ١٣٨/١٥ «غنا»، والمقتضب ١٤٢/١).
وبلا نسبة فى: (الأشياء والنظائر ٣٣٦/٣، ووصف المجانى ٢٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف
١١٥، والمحتسب ١١١/١، والمصنف ٦٧/٢، ٨١، ومغنى اللبيب ٢٤٣، والمقتضب ٣٥٤/٣،
وهمع الهوامع ٣٥/١).

(٢) العباط: جماعة، والعبيط ما ذبح أو نحر من غير مرض.

والبيت من الوافر، وهو للمنتقل الهذلى فى: (شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٣، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقى ٩٩٣، ولسان العرب ٧٤٦/١ «لوب»، ٤٧/١٥ «عرا»، وللهمذلى فى الكتاب
٣١٣/٣).

وبلا نسبة فى: (الخصائص ٣٣٤/١، ٦١/٣، ولسان العرب ٣٤٧/٧ «عبط» ٣٩٩/١٤ «سما»).

(٣) الخريع: اللينة المعاطف والدواوى: موضع تسلق الصبيان ولعبهم، واحدها: دودة وقوله: تأزر
طوراً وتلقى الإزارا: أى لا تبالى لصغر سنّها كيف تتصرف لالعة.

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

لئلا يحتج به محتج على القياس المنقادر، فإن من يغلط في هذا كثيرٌ ممن يدعى العلم.

قال أبو الفتح: في هذا الفصل أشياء أنا أُبينها بحول الله.

أما قولُ الشاعر:

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

فقد خرج فيه عمّا عليه الاستعمال، من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جمع «سَمَاءٍ» على «فَعَائِلٍ»، فشَبَّهَهَا بـ«شَمَالٍ وَشَمَائِلٍ»، والجمعُ المعروف فيها إنما هو «سُمِيٌّ» على «فُعُولٍ».

قال الراجز:

كَنْهَوْرٌ كَانَتْ مِنْ أَعْقَابِ السُّمِيِّ

وأصلها التّشديد: «سُمِيٌّ» فحُفِّفَتْ للقافية نحو قول الآخر:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٍ وَعَلَى

يريد: على؛ وهذا كثير، ونظير «سَمَاءٍ وَسُمِيٍّ: عَنَاقٌ وَعُنُوقٌ»^(١) ألا ترى أن «سَمَاءً» مؤنثةٌ كما أن «عَنَاقًا» كذلك، فهذا وجهٌ.

والثاني: أنه أقرّ الهمزة العارضة في الجمع مع أن السلام معتلةٌ، وهذا غيرُ معروف. ألا ترى أن ما تعرض الهمزة في جمعيه ولائمه ياءٌ أو واوٌ أو همزةٌ؛ فالهمزة العارضة فيه مُغَيَّرَةٌ مُبْدَلَةٌ نحو: «خَطِيئَةٍ وَخَطَايَا، وَمَطِيئَةٍ وَمَطَايَا» ولم يقولوا: «خَطَاءٌ وَلَا مَطَاءٌ» كما قالوا: «سَمَاءٌ» فهذا وجهٌ ثانٍ.

والثالث: أنه أجرى الياء في «سَمَاءٍ» مُجَرِّى الْبَاءِ فِي «ضَوَارِبٍ» فَفَتَحَهَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ كَمَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِضَوَارِبٍ» وَالْمَعْرُوفُ عَنْهُمْ أَنْ تَقُولَ: «هَؤُلَاءِ جَوَارٍ» وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ فَتَحَذَفَ الْيَاءُ، وَتُدْخِلُ التَّنْوِينَ؛ وَسَأَذْكَرُ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَمِنْ أَيْنَ

(١) الْعُنُقُ، بِالضَّمِّ، وَبِضْمَتَيْنِ، وَكَأَمِيرٍ وَصُرَدٍ: الْجَيْدُ، وَيُؤَنَّثُ، ج: أَعْنَاقُ، وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وَالرَّؤْسَاءُ.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٣٩
جاءَ هذا الضَّرْبُ من الجمع الصَّرْفُ؟.

وللنحويين في هذه اللَّفْظَةِ احتِجَاجٌ وتقويةٌ لما يذهبون إليه من أنَّ أصلَ «مطاييا: مطاوى»، ألا ترى أنَّ الشَّاعِرَ لما اضطرَّ جاء به على أصله فقال: «سمائيا» كما أنَّه لما اضطرَّ إلى إظهارِ أصلِ «ضَنّ» قال:

مَهْلًا أعاذِلُ قد جَرَّبْتُ من خلُقِي أنى أجود لأقْـوَامٍ وإن ضَنُّوا
يريد: ضَنُّوا.

وكما قال الآخر:

صددت فأطوَلتِ الصُّدودَ وقَلِّـمًا وصال على طول الصُّدودِ يَدُومُ
يريد: أَطَلَّتْ.

فهذه الأشياءُ الشَّاذَّةُ فيها حُجَجٌ لِلنَّحْوِيِّينَ فى أن يقولوا: إنَّ أصلَ هذا كذا، وإنَّ أصلَ هذا كذا.

وكذلك ما حُكِيَ عنهم من أنهم يقولون: «غَفَرَ اللهُ خَطَايَاهُ» بوزن «خطاعه»، فيه دلالة على أنَّ أصلَ «رَزَايَا: رزائي» بوزن «رزاع»، ألا ترى أنَّ «رَزِيْعَةً كخطيئة» فلا بُدَّ لهم فى جميع ما يدَّعونَه من قياسٍ يرجعون إليه، أو مسموعٍ يَحْمِلُون ما غيَّرَ عليه.

* * *

[التنوين فى «جوار، وغواش» ونحوهما ليس بدلا من الحركة]

فأما «جوارٍ وغواشٍ» ونحوهما، فللسَّائِلُ أن يقول: لِمَ صُرِفَ هذا الوزنُ وَبَعْدَ أَلِفِهِ حرفان: الرَّاءُ والياءُ والشَّينُ والياءُ؟.

وقد قال أبو إسحاق فى هذا ما أذكره لك: وهو أنَّه ذهبَ إلى أنَّ التَّنوينَ إنما دخلَ فى هذا الوزنُ؛ لأنَّه عَوْضٌ من ذهابِ حَرَكَةِ الياءِ، فلمَّا جاء التَّنوينُ وهو ساكنٌ والياءُ قبله ساكنةٌ التَّقَى ساكنان فحُذِفَتِ الياءُ، فقليل: «هؤلاءِ جوارٍ» كما قيل: «هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ» يريد أن أصله: «هؤلاءِ جوارى» ثم أُسْكِنَتِ الياءُ استِثْقَالاً لِلضَّمَّةِ فبقيت «جوارى» ثم عَوْضٌ من الحَرَكَةِ التَّنوينِ، فالتقى ساكنان فوجِبَ حَذْفُ الياءِ كما ذكرنا قَبْلُ.

٣٤٠..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

ألا ترى أنَّ الحركة لما ثَبَّتَتْ في موضع النصب في قولك: «رَأَيْتُ جَوَارِيَّ» لم يُجَأْ بالتَّوْنينِ؛ لأنَّه إنَّما كان يَجِيءُ عَوَضًا من الحركة، فإذا كانت الحركة ثابتةً لم يلزم أن يُعَوِّضَ منها شيءٌ.

وأنكَرَ أبو عليّ هذا القولَ على أبي إسحاق، وقال: ليس التَّوْنينُ عَوَضًا من حركة الياء، وقال: لأنَّه لو كان كذلك لَوَجَبَ أن يُعَوِّضَ التَّوْنينُ من حركة الياء في «يَرْمِي» ألا ترى أن أصله: «يَرْمِي» بوزن يضرب؛ فلما لم نرهم عَوَّضُوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن يكون التَّوْنينُ في «جَوَارٍ» عَوَضًا من ذهابِ حركة الياء.

فإن انتصر منتصرٌ لأبي إسحاق فقال: إلزام أبي عليّ إيَّاه لا يلزمه؛ لأنَّ له أن يقول: إن «جَوَارٍ» ونحوه اسمٌ والتَّوْنينُ بابُه الأسماءُ، و«يَرْمِي وَيَغْزُو» فِعْلٌ، والتَّوْنينُ لا مدخل له في الفِعْل؛ فلذلك لم يلزم أن يُعَوِّضَ من حَرَكَةِ ياء «يَرْمِي» ونحوها.

قيل له: ومثالُ «مفاعل» أيضًا لا يدخله التَّوْنينُ؛ فجري مجرى الفعل.

فإن قال: مفاعل على كل حال اسمٌ، والاسم ممَّا يصحُّ تنوينه، فلذلك عَوِّضَ من حركته تنوينًا؟.

قيل له: لو كان الأمرُ كذلك لَوَجَبَ أن يعَوِّضَ من حركة الألف في «حُبْلَى» ونحوها تنوينًا، ولم نرهم فعلوا ذلك، وإن كانت اسما.

فإن قال: لو عَوِّضَ من حركة «حُبْلَى» ونحوها لدخلَ التَّوْنينُ ما لا ينصرف على وجهٍ من الوجوه؟.

قيل: وكذلك مثال «مفاعل» قد لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً.

فإن قال: مثال «مفاعل» قد ينصرفُ في بعض المواضع، وذلك عند ضرورة الشعر، و«حُبْلَى» وبأبها لم يُصرف قط لضرورة الشعر، فهذا الفصلُ بينهما؟.

قيل: إنَّما لم يصرفوا نحو «حُبْلَى» للضرورة؛ لأنَّ التَّوْنينَ كان يُذهب الألفَ من اللفظ، فيحصلُ على ساكن هو التَّوْنينُ، وقد كانت الألفُ قبله ساكنة، فلا يزدادون أكثر ممَّا كان قبل الصَّرف فتركوا الصرفَ في نحو: «حُبْلَى» لذلك.

ألا ترى أنهم يصرفون نحو «حَمْرَاءَ» فيقولون: «مررت بحمراءٍ» للضرورة؛ لأنَّهم قد

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٤١
ازْدَادُوا حرفاً يقوم به وزن البيت، وهمزة «همراء» كَأَلَفَ «سَكْرَى وَحُبْلَى» فَمِنْ هُنَا
سَقَطَ انتصارُ المنتصر لأبى إسحاق. فتفهَّم هذا فَإِنَّهُ لطيف جداً.

والقولُ في هذا ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه من أنَّ الياء حُذِفَتْ حذفاً، لا لالتقاء
السَّاكِنَيْنِ؛ فلما حذفت الياء صار في التَّقْدِيرِ «جَوَّار» بوزن «جناح» فلما نقص عن وزن
«فواعل» دخله التَّنْوِينُ، كما يدخلُ «جناحا» فقيلاً: «جوار».

يُدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا دخله لما نقص عن وزن «ضوارب»: أَنَّهُ إِذَا تَمَّ الْوِزْنُ فِي
النَّصْبِ، وظهَّرت الياءُ، امتنع التَّنْوِينُ أَنْ يدخل؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ فِي وَزْنِ «ضوارب»، وذلك
قولهم: «رَأَيْتُ جَوَّارِي» فَالتَّنْوِينُ عَلَى هَذَا مُعَاقِبٌ لِلْيَاءِ، لَا لِلْحَرَكَةِ، إِذْ لَوْ كَانَ مُعَاقِباً
لِلْحَرَكَةِ لَوَجِبَ أَنْ يدخل فِي «يَرْمِي» لِأَنَّ الْحَرَكَةَ قَدْ حذفت من الياء في موضع الرَّفْعِ.

وَشَيْءٌ آخَرُ يُدُلُّ عِنْدِي عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ فِي «جَوَّارٍ» وَنَحْوِهِ لَيْسَ بَدَلاً مِنَ الْحَرَكَةِ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ فِي «جَوَّارٍ» قَدْ عَاقَبَتِ الْحَرَكَةَ فِي الرَّفْعِ، وَالجَرِّ فِي الْغَالِبِ مِنَ الْأَمْرِ،
وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَتِ الْيَاءُ لِمُعَاقِبَتِهَا الْحَرَكَةَ تَجْرِي بِمَجْرَاهَا؛ فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ
يُعَوِّضَ مِنَ الْحَرَكَةِ وَهِيَ ثَابِتَةٌ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَوِّضَ مِنْهَا، وَفِي الْكَلِمَةِ مَا هُوَ
مُعَاقِبٌ لَهَا، وَجَارٍ بِمَجْرَاهَا، وَقَدْ دَلَّلْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ قَدْ تَعَاقَبَ
الْحَرْفُ، وَتَقُومُ مَقَامَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ ذَهَبَ الْخَلِيلُ، وَسيبويه إِلَى أَنَّ الْيَاءَ حذفت حذفاً حَتَّى أَنَّهُ لَمَّا
نَقَصَ وَزْنَ الْكَلِمَةِ عَنْ بِنَاءِ فَوَاعِلٍ دَخَلَهَا التَّنْوِينُ؟.

قِيلَ: لِأَنَّ الْيَاءَ قَدْ حُذِفَتْ فِي مَوَاضِعَ لَا تَبْلُغُ أَنْ تَكُونَ فِي الثَّقَلِ مِثْلَ هَذَا نَحْوَ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] يَرِيدُ: الْمُتَعَالَى.

وَقَالَ تَبَارَكَ اسْمُهُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] يَرِيدُ: الدَّاعِي.

وَقَالَ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] يَرِيدُ: التَّنَادَى.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَخُو الْغَوَّانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ^(١)

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى في: (ديوانه ١٧٩)، والدرر ٢٤٢/٦، وشرح أبيات سيبويه=

يريد: الغواني.

وقال الآخر:

وطرت بمنصلي في يغملاتٍ دوامى الأيد يخبطن السريحاً^(١)

يريد: الأيدي.

وقال الآخر:

لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقى

سيفى وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق^(٢)

يريد: الوادي.

فاكتفى في جميع هذا بالكسرة من الياء، وهو كثير جداً؛ فلمَّا كان هذا الاكتفاء بالكسرة من الياء جائزاً مستحسنًا في هذه الأسماء الآحاد، والآحاد أخفُّ من الجموع كان باب «جوار» جديراً بأن يُلزم الحذف لِثِقَلِهِ.

ألا ترى أنه جمع، وهو مع ذلك الجمع الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع؛ فلمَّا اجتمع فيه ذلك - وكانوا قد حذفوا الياء ممَّا هو أخفُّ منه - ألزموه الحذف البتة حتى لم يَجُزْ

-
- = ٥٩/١، والكتاب ٢٨/١). وبلا نسبة في: (الإنصاف ٣٨٧/١، وخزانة الأدب ٢٤٤/١، وسر صناعة الإعراب ٥١٩/٢، ٧٧٢، ولسان العرب ١٣٨ «غنا»، وهمع الهوامع ١٥٧/٢).
- (١) البيت من الوافر، وهو لمغرس بن ربيع في: (شرح أبيات سبويه ٦٢/١، وشرح شواهد الشافعية ٤٨١، ولسان العرب ٨١/١٣ «ثمن»، ٤٢٠/١٥ «يدى»). وله أو ليزيد بن الطشرية في: (شرح شواهد المغني ٥٩٨، ولسان العرب ٣٢٠/٥ «جزز»، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤).
- وبلا نسبة في: الأشباه والنظائر ٦٠/٢، والإنصاف ٥٤٥/٢، وجهرة اللغة ٥١٢، وخزانة الأدب ٢٤٢/١، والخصائص ٢٦٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٥١٩، ٧٧٢، والكتاب ٢٧/١، ١٩٠/٤، ولسان العرب ٢٨١/٧ «ضبط»، ومغنى اللبيب ٢٢٥/١).
- (٢) البيتان من السريع وهما لأبي عامر جد العباس في: (ذيل سمط الآلي ٣٧، وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢، ولسان العرب ١١٥/٥ «قمر» ٢٣٨/١٠ «عتق»). وله أو لأنيس بن عباس في: (الدرر ١٧٧/٦، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢، ولأبي الرئيس التغلبي في لسان العرب ٣٨٤/١٥).
- وبلا نسبة في: (الإنصاف ٣٨٨/١، ولسان العرب ٣٨٤/١٥ «درى»، ٤١٠/١٥ «يدى»، والمقتضب ٧٣/٢).

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٤٣
غيره؛ وقد حُذفت الياء أيضاً من الفعل فى موضع الرّفع حذفاً كالمطرّد، نحو قوله تعالى:
﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤] يريد: نبغى.

﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] يريد: يسرى.

وقال زهير:

وَلَأَنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ^(١)
يُنْشَدُ هَكَذَا، يراد به: يفرى.

وقال الآخر:

كَفَّاكَ كَفَّ مَا تُلِيقُ دَرَهْمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدِّمَاءَ^(٢)
يريد: تُعْطِي. وهو كثير.

فهذا يدلُّك على اطراد حذف الياء؛ فكذلك حُذفت أيضاً فى «جوار» استخفافاً،
فلما نقص البناء عن زنة «فواعل» عاد التّنوين.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْيَاءَ حُذِفَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا فَمُخْطِئٌ، تَارِكٌ
لِلصَّوَابِ، وَمَا عَلَيْهِ الْخَلِيلَ وَسَيُوبِيه.

فإن قال قائل: نحن نعلم أنّ الفعل أثقل من الاسم، فكيف جاز أن يُلزموا باب
«جوار» الحذف إلزاماً - وهو اسمٌ - ولم نَرَهُمُ ألزموا نحو «يَرْمَى، وَيَسْرِى» الحذف
البتّة، وهو فعل؟.

قيل: لم يلزم باب «يَرْمَى، وَيَسْرِى» الحذف؛ لأنّ هذه الياء قد تُحذف فى الجزم
حذفاً مطّرداً لا يجوز غيره، فلو ألزموها الحذف فى موضع الرّفع أيضاً لالتبس الرّفع
بالجزم، ولم ينفصلاً فأقرُّوها فى الرّفع للفصل، وأجازوا الحذف فيه فى بعض المواضع
استخفافاً.

* * *

(١) البيت من الكامل: وهو لزهير بن أبى سلمى فى: (ديوانه ٩٤، والدرر ٢٩٧/٦، وسر صناعة الإعراب ٤٧١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٠، وشرح المفصل ٧٩/٩، والكتاب ١٨٥/٤، ٢٠٩، ولسان العرب ٨٧/١٠ «خلق»، ١٥٣/٥ «فرا»).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٥٦/١، ٦٠/٢، والإنصاف ٣٨٧/١، وتذكرة النحاة

٣٢، والخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، وسر صناعة الإعراب ٥١٩/٢، ٧٧٢، لسان العرب ٣٣٤/١٠

«ليق»).

[توافق الجر والرفع في «جوار، وغواش» ونحوهما]

فإن قيل: هَلَا فصلت بين الرفع والجر في نحو: «جوارٍ» كما فصلت بين الرفع والجرم في نحو: «نَبْعٌ، وَيَسْرٍ»؟

قيل: الضَّمَّة، والكسرة، وإن اختلفتا في الصَّوْت فقد اتَّفقتا في أَنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما حركة، وأنهما كليهما مستقلتان في الياء، فلذلك لم يفصلا بينهما في باب «جوارٍ، وغواشٍ»، واعتمدوا على ما يصحب الكلام من أوله، أو آخره، وليس كذلك الرفع والجرم؛ لأنهما لم يَتَّفقا في حالٍ، كما اتَّفقت الضَّمَّة، والكسرة، فافهم!.

وأما قول أبي عثمان في قول الشاعر:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ بِهِنَ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ^(١)

فهذا إنشادٌ بعض العرب، وهو غَلَطٌ؛ لأنه لو أنشد: «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشعر، ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قُبْحَ الزَّحَافِ، ونفرت عنه طبائعهم مُسَكِّنًا، مخافة كسر الوزن، وأما الجَفَاءُ الفُصْحَاءُ فلا يبالغون كسر البيت لاستنكارهم زَيْغَ الإعراب، فليس يريدُ بالكسر هنا ما يألفه النَّاسُ؛ لأن الكسر لا يجوز في الشعر.

ألا تَرَاهُ قال: لأنَّه لو أنشد: «معارٍ فاخراتٍ» لم ينكسر الشعر؛ فقد صرَّحَ بأنَّه لو قيل: «معارٍ بالتَّوْنين» لم ينكسر، وقد قال فيما بعد: مخافة كسر الوزن، فإنما يعنى بكسر الوزن في هذا الموضع: الزَّحَاف.

ويدل على أنه يُريد بالكسر هنا الزَّحَافَ قوله قبل: ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قُبْحَ الزَّحَاف. ولم يقل: استنكروا كسر الشعر؛ وإذا تأملت وزن هذا البحر من الشعر أيضًا علمت أن إنشاد «معارٍ» زحافٌ لِحَقِّ البيت لا كَسْرٌ؛ ألا ترى أنه من الوافر. وتقطيعه:

أَبَيْ تَعَلَا مَعَارِنَفَا خِرَاتِن بِهِنَ نَمَلَوُ وَبُنَ كَدَمِلَ عِبَاطِي
مُفَاعَلَتْنِ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مُفَاعَلَتْنِ مُفَاعَلَتْنِ فَعُولُنْ

وإنما جُعِلَتْ «مَفَاعِلُنْ» موضع «مُفَاعَلَتْنِ» وهذا جائز، واسمه: الْعَصْبُ. ولو قال: «مَعَارِي فَا» لكان «مُفَاعَلَتْنِ»، وفي الإجماع أَنَّ «مَفَاعِلُنْ» في هذا الموضع جائزة في

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٤٥
 «مُفَاعَلَتْنِ»، وإنما يمتنع «مُفَاعَلَتْنِ» من أن يجوز فيها «مَفَاعِلَتْنِ» في الضرب الثاني، لئلا
 يلتبس بالضرب الثالث لا في هذا الموضع، وهذا مُبَيَّنٌ في العروض.

* * *

[أصل يرجع إليه في باب وزن الشعر]

وقوله: «وَأَمَّا الْجُفَاءُ الْفُصْحَاءُ فَلَا يِيَالُونَ كَسَرَ الْبَيْتِ؛ لاسْتِكَارِهِمْ زَيْغَ الْإِعْرَابِ»،
 قد تحصل لنا منه أصلٌ نرجع إليه في باب وزن الشعر؛ وذلك أنه إذا ورد بيت يحتمل
 أن يكون فيه زحاف، وألا يكون، إلا أنه لا يُوصَلُ إلى ألا يكون فيه زحاف إلا
 باحتمال ما لا يجوز مثله إلا في ضرورة الشعر؛ فالصواب أن يُنشَدَ مُزَاحِفًا، ويُتْرَكَ ألا
 يكون فيه زحاف مخافة زَيْغِ الْإِعْرَابِ، وألا يتجاوز فيه ما لا يجوز مثله إلا في ضرورة
 شعر. مثال ذلك قول الشاعر، أنشدناه أبو عليٍّ لِقَطْرِيٍّ بن فُجَاعَةَ:

وضاربةٌ خَدًّا كَرِيمًا عَلَى فَتًى أَغَرَّ نَجِيبِ الْأُمَهَاتِ كَرِيمِ
 هكذا أنشدناه «أغَرَّ» غيرَ مصروف، ولو صرفه فقال: «أغَرَّ نَجِيبِ الْأُمَهَاتِ» لكان
 أصحَّ في الوزن؛ لأنه كان يكون وزنه في العروض: «فَعُولُنْ» على التمام، وهو إذا قال:
 «أغَرَّ» فلم يصرفه دخله الْقَبْضُ فصار «فَعُولُ».

والوجهُ على ما ذكر أبو عثمان ألا يُصْرَفُ؛ لأنَّ حمله على الزحاف أقيس من
 صرف ما لا ينصرف، وهو مذهب الجُفَاءِ الْفُصْحَاءِ من العرب كما قال أبو عثمان.
 وقد يجوز أن يُحْتَمَلَ ما لا يجوز مثله إلا في ضرورة شعر محافظةً على صحة الوزن،
 وكراهيةً لِقُبْحِ الزحاف. قال الشاعر:

لَمْ تَلْفَعْ بِفَضْلٍ مِثْرَهَا دَعَا لَمْ تَغْدُ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ^(١)
 فصرف «دَعْدًا» الأولى، فصار وزن الجزء الذي هي فيه «مُسْتَفْعِلُنْ» ولو لم يصرف

(١) الْعُلْبُ: آتية من جلود يحلبون فيها، والغذاء: ما به قوام الجسم ونماؤه والطعام والشراب والفعل:
 غذاه يغذوه، يرد: أن دعدا غير منعمة لم لم يوفر لها في النبات ولا تخير لها في الغذاء.
 والبيت من المنسرح، وهو لجرير في: (ملحق ديوانه ١٠٢١، ولسان العرب ١٦٦/٣ «دعد»،
 ٣٢١/٩ «لقع»). ولعبيد الله بن قيس الرقيات في: (ملحق ديوانه ٣٩٥، والخصائص ٦١/٣،
 وشرح الأشموني ٥٢٧/٢، وشرح قطر الندى ٣١٨، وشرح المفصل ٧٠١/١، والكتاب
 ٢٤١/٣، وما يتصرف وما لا يتصرف ٥٠).

٣٤٦..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان فقال «دَعْدُ وَلَمْ» لصار وزنه: «مُفْتَعِلُنْ».

و«مُفْتَعِلُنْ» هاهنا جائز؛ ولكنه استنكره؛ لأن فيه زحافاً، فصرف، وجعل إرادته «مُسْتَفْعِلُنْ» ضرورة يجب لها احتمالُ صرف ما لا ينصرف وعلى أن منهم من يصرف نحو: «دَعْدُ» وإن لم يكن قوياً.

وكذلك قول الآخر أنشدناه أبو عليّ عن أبي زيد:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فطَلَّقِ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقِ^(١)
فأثبت الألف في «ترضّاها» في موضع الجزم، ولو قال: «ولا ترضّها، ولا تملّق» لم ينكسر الشعر؛ لأنه كان يصير موضع «مُسْتَفْعِلُنْ: مَفَاعِلُنْ»، وهو جائز؛ ولكنه كره الزحاف.

وقد روى أيضاً: «ولا ترضّها» مزاحفاً، وهذا خلاف مذهب الجفاة من العرب، ومذهبهم أقوى عندي من هذا؛ لأن زحاف البيت أسهل من احتمال ما لا يجوز مثله إلا في شعر!

والدليل على ذلك: أنك لا تكاد تجد في القصيدة - وإن طالت - من الأبيات السّلمة من الزحاف إلا البيت الشّاذّ، وقد تجد كثيراً من الشعر يسلم من أن يكون قد احتُمِلَ شيءٌ مكروه من أجله، أو أن يكون قد تُجَوِّزُ لضرورة ما لا يجوز إلا في شعر، وهذا أشهر من أن أحتاج إلى أن أورد منه شيئاً لكثرة، وفشوّه، واشتهاره في أشعارهم. فأما لو ورد بيت وفيه من الضّرورة ما إذا لم يُحتمَل انكسر البيت انكساراً، لم يُجزز إلا التزام تلك الضرورة نحو قول النّابغة:

فلتأَيِّنْكَ قصائدٌ وليركباً جيشٌ إليك قوادِمُ الأُكُورِ^(٢)

(١) الرجز لرؤبة في: (ملحق ديوانه ١٧٩، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦٠، والدرر ١/١٦١، والمقاصد النحوية ٢٣٦/١).

وبلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، والإنصاف ٢٦، والخصائص ٣٠٧/١١، وسر صناعة الإعراب ٧٨، وشرح التصريح ٨٧/١، وشرح شافية ابن حاجب ١٨٥/٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ «رضى»، والممتع في التصريف ٥٣٨/٢، وجمع الهوامع ٥٢/١).

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٤٧

فهذا لابد فيه من صرف «قصائد» وإلا انكسر البيت؛ لأنك لو لم تصرفه لصار: «مُتَفَاعِلُنْ» إلى «مُتَفَاعِلٍ»، وهذا لا يجوز فيه على وجه؛ فإذا كانت الضَّرورة على هذا النحو لم يكن بدٌّ من التزامها، وإلا انكسر الشعر، والكسر لا يجوز، والزحاف جائز في الشعر واسع جدًا.

وأما قول الآخر:

قد عَجَبْتُ منى ومن يُعِيلِيَا

فهو تصغير: «يُعِيلِي» وقياسه: «يُعِيلٍ»، كما تقول في تصغير «يَشْقَى» اسم رجل: «يُشَقِّقٍ»، تصرفه وتحمله على باب «جوار» لأنه لا يبلغ أن يكون في الثقل مثل «جوار»، فإذا صرفت «جوار» كان «يُعِيلٍ»، أحرى بالصَّرف؛ لأنَّ «يفعل» ينصرف نكرة، ومفاعِلُ، لا ينصرف معرفة ولا نكرة، إلا أنه أجراه مجرى الصَّحيح فقال: «يُعِيلِيَا» كما تقول في تصغير «ثعلب: ثُعَيْلَبٌ».

وليس الألف في آخر «يُعِيلِيَا» مثل التي في قولك: رأيت زيدا، إنما هي أَلِفُ الوصل مثل التي في قول الشاعر:

أقلَى اللّومَ عاذلَ والعتابا

لأنَّ: «يُعِيلِيَا» لما تمَّ فصار في وزن «يُفْعِلُ» لم ينصرف.

فإن قلت: فهلاً صرفت «يُعِيلِيَا» لضرورة الشعر، وجعلت الألف في «يُعِيلِيَا» عوضاً من التَّنوين الذي هو علامة الصَّرف على حدِّ قولك: رأيت زيدا؟.

قيل: لو صرفه لعاد إلى الجرّ، فقال: «ومن يُعِيلٍ» وإن أجراه مجرى الصَّحيح فصَّرفه قال: «ومن يُعِيلِيَا» كما تقول: «مررت بعثمان» عند الضَّرورة، ولا يقول أحدٌ: «مررت بعثماناً»؛ فكَذلك لا يجوز أن تكون الألف في «يُعِيلِيَا» بدلا من التَّنوين.

وأما قوله:

(٢) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبياني في: (ديوانه ٥٥، والإنصاف ٤٩٠/٢، وخزانة الأدب

٣٣٣/٦، وشرح أبيات سبويه ٢٤٩/٢، والكتاب ٥١١/٣).

وبلا نسبة في: (الخصائص ٣٤٧/٢، والمقتضب ١٤٣/١، ٣٥٤/٣).

خريغ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ

فليس بمنزلة «معارِي» في أنه يجوز أن تقول: «دَوَادٍ فِي مَلْعَبٍ» كما يجوز أن تقول في ذلك البيت: «معارٍ» لأنك لو قلت:

خريغ دَوَادٍ فِي مَلْعَبٍ

لَانْكَسَرَ الْبَيْتُ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَجْعَلُ مَوْضِعَ «فَعُولُنْ» فِي الْمُتْقَارِبِ فِي حَشْوِ الْبَيْتِ «فَعَلْنِ»، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ فَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِ:

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدُ

فِي أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الصَّرْفِ.

ونظير ما أنشدَه أبو عثمان من هذه الأبيات قول جرير:

فِيَوْمَا يُؤَافِنُ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمَا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ
وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ أَبَا عُثْمَانَ كَانَ يَنْشُدُهُ:

فِيَوْمَا يُؤَافِنُ الْهُوَى لَيْسَ مَاضِيًّا

فهذا لا ضرورة فيه. وأما قول الآخر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتِمِّي عَمَّا لَقِيتَ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ^(١)
فهذا إنما جاء على لغة من يقول: «هُوَ يَأْتِيكَ»، وَغَيْرُ مَاضِيٍّ، فَيُجْرِيهِ مُجْرَى

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: (الأغاني ١٧/١٣١، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠، وشرح شواهد الشافعية ٨/٤٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/٢٣٠، ولسان العرب ١٤/١٤ «رأى».)
وبلا نسبة في: (أسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/٢٨٠، والإنصاف ١/٣٠، وأوضاع المسالك ١/٧٦، والجني الداني ٥٠، وجواهر الأدب ٥٠، وخزانة الأدب ٩/٥٢٤، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، ووصف المباني ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٨٧، ٢/٦٣١، وشرح الأشموني ١/١٦٨، وشرح شافعية ابن الحاجب ٣/١٨٤، وشرح المفصل ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والكتاب ٣/٣١٦، ولسان العرب ٥/٧٥ «قدر»، ١٤/٣٢٤ «رضى»، ١٤/٤٣٤ «شظي»
١٥/٤٩٢ «يا»، والمحتسب ١/٦٧، ٢١٥، ومغني اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧، والمقرب ١/٥٠، ٢٠٣، والمتع في التصريف ٣/٥٣٧، وجمع الهوامع ١/٥٢).

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٤٩
الصَّحِيح؛ فكأنَّه حذف الضَّمَّة للجزم، كما يحذفها له من الصحيح فى قوله: «أَلَمْ
يَبْلُغْ».

وأنشد بعضهم عن أبى عثمان:

تراه وقد فات الرِّمَاءَ كأنَّه أَمَامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ^(١)
فحرَّكَ الياءَ من «مُصْغِي» بالضَّم.

وحكى أبو على أيضاً عن أبى العباس، عن أبى عثمان فى هذا البيت:

ألا هل أتاك والأنباء تنمى

فهذا أيضاً لا ضرورة فيه.

وقال أبو إسحاق: كان الأصمعى ينشد:

لا بارَكَ الله فى الغوانِ فهلْ

والقول يتسع، وفيما مضى كفاية.

* * *

[بناء فعائل كحطائط من «جئت، وسؤت»]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتَ «فَعَائِلًا» مثل «حُطَائِط» من «جئت، وسؤت» لَقُلْتَ: «جُبَيَاءُ،
وسُوءَاءُ» فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بِ«جاء، وساء» ولم تُغَيِّرِ الهمزة؛ لأنها لم تَعْرِضْ فى جمع.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «جُبَيَائِيُّ وسُوءَائِيُّ» بوزن «جُبَاعِع، وسُوءَاعِع»؛ فالهمزة
الأولى هى الزائدة بمنزلة همزة «حُطَائِط» لأنَّه من الانحطاط، والثانية لام الفعل، بمنزلة
الطاء الثانية، فلما اجتمعت الهمزتان فى كلمة قُلِبَتِ الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما
فَعَلْتَ ذلك فى «جاء، وساء»، فهذا معنى قوله: فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بِ«جاء، وساء».

وقوله: «ولم تُغَيِّرِ الهمزة؛ لأنها لم تَعْرِضْ فى جمع»، يقول: لم تقل «جُبَايا وسُوءَايا»
كما قُلْتَ: «حُطَايا» فقلبت الهمزة الزائدة ياء؛ لأنَّ «جُبَيَاءُ، وسُوءَاءُ» - وإن كان فيهما

(١) البيت من الطويل، وهو لأبى خراش الهذلى فى: (شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣، والمعانى
الكبير ٧٣٠).

٣٥٠..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان همزة زائدة - فليسا جمعا؛ إنما هما واحدٌ، والهمزة الزائدة إنما تُغَيَّرُ إذا عَرَضَتْ في جمع، لا واحدٍ.

* * *

[تفسير «جِاء، وسواء»]

قال أبو عثمان: ولو كَسَرْتَ «جِاء، وسواء» لقلت: جِاء، وسواء فلم تُغَيَّرِ الهمزة؛ لأنها التي كانت في الواحد، كما لم تُغَيَّرِ جَمْعُ «فاعلة» من «جئت» حين قلت: «جَوائي» إذ كانت همزتها الهمزة التي كانت في الواحد.

قال أبو الفتح: إنما وجب أن تقول في تكسير «جِاء، وسواء»: جِاء وسواء؛ لأن «جِاء، وسواء» على خمسة أحرف، وإذا أُريدَ تكسير ما هو على خمسة أحرف، ولم يكن رابعه ياءً ولا واوًا ولا ألفًا، فلا بُدَّ من حذف حرف، وفي «جِاء، وسواء» حرفان زائدان: الألف والهمزة؛ فيجبُ حذف إحداهما، فحذفت الألف؛ لأنها ضعيفة ساكنة، وبقيت الهمزة؛ لأنها قوية حية متحركة؛ فمن حيث حذفت الألف في تكسير «حطائط» إذا قلت: «حطائط» وجب أن تحذفها أيضا في «جِاء، وسواء» فأما الألف فيهما، فهي ألف «فعائل»؛ ومن حيث وجب تبقيّة الهمزة في «حطائط» وجب أن تبقى الهمزة أيضا في جمع «جِاء، وسواء» فتقول: «جِاء، وسواء» ولم تُغَيَّرِ الهمزة في الجمع؛ لأنها قد كانت ثابتة في الواحد: أعني «جِاء، وسواء» فأقررتها في الجمع وجرت في ذلك مجرى «جائية، وجواء».

* * *

[تصغير «حطائط: حطيطة»]

قال أبو عثمان: وكان يونس يقول في تصغير «حطائط: حطيطة» فيحذف الهمزة، ويثبت الألف، فهو يلزمه في تكسير هذا أن يقول: «جِايا، وسوايا» لأنه إذا حذف الهمزة التي كانت بعد الألف في الواحد بقيت الألفُ ثالثة كآلف «رسالة» وواو «عجوز» وياء «خَطِيئَة».

فإذا كان الجمع همزَت الألف، فصارت الهمزة تعرض في الجمع، فلزمها البدل، كما يلزم جمع «مَطِيَّة» إذا قلت: «مطايا» وإثبات الهمزة وحذف الألف أقيس؛ لأن الهمزة حرفٌ حيٌّ متحركٌ، والألف ساكنة؛ فهي أولى بالحذف.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عيان ٣٥١

قال أبو الفتح: إذا كان يونس يقول في تحقير «حُطَّائط»: حُطِّطٌ فيحذف الهمزة ويقر الألف، فقياسه أن يحذف الهمزة من «جَيَاءٍ وَسَوَاءٍ» فإذا حذفها رَجَعَتِ الهمزة التي هي لامُ الفعلِ التي كانت أُبْدِلَتْ لوقوع همزة «فَعَائِلٍ» قَبْلَهَا فتصير في التقدير «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ» بوزن: «فُعَالٍ».

فإذا جُمع «فُعَالٌ» على «فَعَائِلٍ» لزم أن تنقلب الألف همزةً، كما تنقلب في جمع «رسالة» إذا قلت: «رَسَائِلٍ» فيصير التقدير: «جَيَائِي، وَسَوَائِي».

فتلتقي همزتان، فتُبْدَلُ الثانية ياءً، كما فعلت في «حُطَّائِي» لما أَصْرَتَهَا إلى «حُطَّاءٍ» فيصير في التقدير: «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ» فيلزم تغيير هذه الهمزة؛ لأنها عرضت في جمع، وإنما هي بدلٌ من أَلِف «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ» بعد أن قَدَّرْتَهُمَا على «فُعَالٍ»، فتنقلبهما إلى «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ»، ثم تُبْدَلُ الهمزة ياءً كما فعلت في «حُطَّائِي» فنقول: «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ».

فإن قال قائل: فهلا كره وقوع الألف بين ياءين في «جَيَايَا» وبين واوٍ، وياءٍ في «سَوَايَا» كما تقدّم من القول في غير موضع؟.

قيل: إنما هذه الياء بعد الألف في «جَيَايَا، وَسَوَايَا» بدلٌ من الهمزة المقدرة في «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ»، فلو ذهبت تَقْلِبُهَا لوجب قلبها همزةً؛ فَكُنْتَ ترجع إلى ما منه هربت، فتقول: «جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ» فترك تغيير ذلك لذلك.

وإنما ذهب يونس إلى حذف همزة «حُطَّائِط» في التحقير؛ لأنها أَقْرَبُ إلى الطَّرَفِ فضَعُفَتْ فحذفها، والألف وإن كانت ساكنة فهي أَسْبَقُ منها فقويَت عنده بالتقدّم فأقرّها. والقول ما رآه أبو عثمان من حذف الألف لضعفها بالسكون. وهو قول الخليل وسيبويه.

* * *

[لو سمي رجل «قبائل» لصغر على «قبيل»]

قال أبو عثمان: وكان يُونس يقول في تحقير «قَبَائِلٍ» اسمَ شيءٍ: «قَبِيلٌ» فلا يَهْمِزُ، والخليل يَهْمِزُ، والقياسُ على ما فسّرتُ لك.

قال أبو الفتح: قولُ يُونس في «قَبَائِلٍ» وقوله في «حُطَّائِطٍ» واحدٌ؛ لأنّ من مذهبه

٣٥٢..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

حذف الآخر من الزائدين، ولا ينظر إلى قوته، وضعف الأول؛ فكأنه لما حذف الهمزة من «قبائل» صار الحرف إلى «قبال» بوزن «غزال»؛ فلمّا حَقَّر قلب ألف «فعال» ياءً لوقوع ياء التحقير قبلها، فقال: «قُبَيْلٌ» كما تقول: «غَزَيْلٌ». والخليل وسيبويه يقولان: «قُبَيْلٌ» فيحذفان الألف كما قدّمنا، ويُقرآن الهمزة.

وإنما يجوز تحقير «قبائل» إذا جعلت اسماً لشيء، فأما وهى على ما هى عليه من الجمعية فلا يجوز تحقيرها؛ لأنّ «فعالٌ» مثلاً يُراد به الجمع الأكبر، وتحقير الجموع إنما يُراد به تقليل أعضائها، ومُحال أن يجتمع فى الكلمة الواحدة معنيان يتنافيان؛ لأنه من حيث كان هذا المثال على «فعالٍ» كان دالاً على الكثرة؛ ومن حيث كانت فيه ياء التحقير يجب أن يكون دالاً على القلة.

ويمتنع أن يكون الشئ الواحد قليلاً كثيراً فى حالة واحدة، فإذا صار اسماً لشيء وخرج عن الجمعية لم يُستنكر تحقيرها؛ لأنه لا يجتمع مع التحقير معنى ينافيه من دلالة الكلمة على الكثرة.

ولو أردت تحقير «قبائل» لقُلْتُ: «قُبَيْلاتٌ فصغرت «قبيلة» وجمعتها بالألف والتاء، ولم يُمكن غير هذا؛ لأنه ليس «لقبيلة» جمع التقليل فتردها إليه، ثم تحقره، كما تقول فى تحقير كلاب: «أُكَيْلب» فتردها إلى جمع القلة ثم تحقرها.

وكذلك تقول فى تحقير «دراهم: دُرَيْهَماتٌ» لأنه لا جمع قلة «لدرهم» ولو سَمَّيت رجلاً: «دَرَاهِم» ثم حقرته لحذفت الألف فقُلْتُ: «دُرَيْهَمٌ» وصرفت الكلمة؛ لأنه قد زال مثال «مفاعيل» المانع من الصرف.

* * *

[لو سُمى رجل «خطايا» لصغر على «خطيئ»]

قال أبو عثمان: ولو سَمَّيت رجلاً: «خطايا» ثم صغرت، قُلْتُ فى تصغيره: «خُطَيْئٌ»، فهمزت موضع اللام؛ لأنها مهموزة فى الأصل؛ وإنما تَغَيَّرَتْ فى الجمع لعلّة قد ذكرناها، فإذا ذهبت تلك العلّة ردت إلى الأصل؛ وهذا قول جميع من يوثق بعلمه.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه المسألة يَتَّفَقُ فيها قول الخليل، ويونس، من أصليين مختلفين، وذلك أنّ قياس قول الخليل أن يحذف الألف من «خطايا» فى التحقير، فيصير - بعد ردّ الهمزة التى هى لام - كأنه حَقَّر: «خُطَيْأً» فيقول: «خُطَيْئٌ»، فيُدْغَم ياء التحقير فى ياء «خُطَيْأً».

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٥٣
 وأما يُونسُ، فيقدَّرُ حذفُ الياء من «خَطَايا» لأنها نظيرةُ الهمزة من «قَبَائِل»، ويردُّ
 الهمزة التي هي لام، فيصير كأنه حقَّر: «خَطَاءٌ» بوزن «خَطَاعٍ»؛ فكما تقول في
 «خَطَاعٍ: خُطِيعٌ»، فكذلك تقول في تحقير «خَطَاءٍ: خُطِئِي»، فيتَّفَقُ اللَّفْظَانِ على هذا
 من أصلين مختلفين، وتقديرين متضادين.

ونظيرُ هذا، مما اتَّفَقَ لفظُهُ، واختلف تقديرُهُ، أنهم يقولون: «دِرْعٌ دِلَاصٌ، وأدْرُعُ
 دِلَاصٌ»، فيجمعون «فِعَالٌ» على «فِعَالٍ»، كما جمعوا «فَعِيلًا» على «فِعَالٍ» لمشاركة
 «فَعِيلٍ، فِعَالًا» في العدة، وزيادة حرف اللين ثالثًا؛ فالألفُ في «دِرْعٍ دِلَاصٍ» مثل الألف
 في «ضِنَاكِ، وَكِذَا»، والألفُ في «أدْرُعٍ دِلَاصٍ» بمنزلة الألف في «ظُرَافٍ، وَكِرَامٍ»،
 فهذا أيضًا مما اتَّفَقَ لفظُهُ، واختلف تقديرُهُ.

فإن قلتَ: فَلِمَ رُدَّتِ الهمزةُ في «خُطِئِي»، وقد كانت ثبتت ألفًا في «خَطَايا»؟

قيل: لأنها صارت في «خَطَايا» ألفًا، وزالت عن الهمزة لوقوع همزة «فَعَائِلٍ» قَبْلَهَا،
 وكرامية اجتماع همزتين، فلما حقَّرتَ تركت الجمع، فزالت الهمزة الأولى التي كانت
 في «خَطَائِي» في الجمع، ورجعت الهمزة الثانية إلى أصلها في التَّحْقِيرِ فقلت: «خُطِئِي»
 كما أنك لو حقَّرتَ «كِسَاءً» لتركت همزه؛ لأنك إنما كنتَ تهمزُ الواو فيه؛ لوقوع
 ألفِ فِعَالٍ قَبْلَهَا، وكونها حرفَ إعرابٍ، فإذا زالت الألفُ من قَبْلِهَا تركتَ همزها
 فقلت: «كُسيٌّ» وأصله: «كُسيٌّ» فحذفتِ الياء الأخيرة؛ لاجتماع الياءات.

فإن قيل: فهلَّا رَدَّدَتِ الهمزةُ في قولك: «خَطَايا» فقلت: «خَطَائِي»، لأن الهمزة قَبْلَهَا
 قد صارت ياءً؟ فلأنَّ لفظَ الجمع باقٍ بحالهِ، فتركتَ الهمزة مُبْدَلَةً بِحَالِهَا، وأنتَ إذا
 صَغُرَتِ «خَطَايا» فقد أخرجتها عن الجُمُعَةِ البتَّةَ فرددتَ الهمز الذي إنما كان زال في
 الجُمُعَةِ دون غيرها. وقد مضى نظير هذا فيما تقدم.

* * *

[التصغير يجرى مجرى جمع التكسير]

قال أبو عثمان: وإنما كُتِبَتْ لك شيئاً من التصغير هاهنا؛ لأنَّ هذا التصغير يجرى مجرى
 الجمع.

قال أبو الفتح: إنما صار هذا التحقير يجرى مجرى هذا الجمع؛ لأنَّ ثالثه ياءٌ كما أنَّ

٣٥٤..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ثالث الجمع ألف، وهى ساكنة، كما أنَّ الألف كذلك، وقَبَلَهَا حرفٌ مفتوحٌ كالألف، وبعدها حرفٌ مكسورٌ، كما أنَّ ما بعدَ الألف كذلك؛ فلذلك جرى «دُرَيْهَمٌ» مجرى «دراهم».

* * *

[فعلل من «جئت وسؤت: جيئى وسوئى»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فَعَلَلٍ» من «جِئْتُ، وَسَوْتُ: جِيئى، وَسَوَّى، فُتْبِلُ» الهمزة الثانية ياء، ثم تَقْلِبُهَا أَلْفًا؛ لانفتاح ما قبلها.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «جِيئًا، وَسَوَّاءٌ» لأنك كَرَرْتَ اللام فى «فَعَلَلٍ»، فوجب تكريرُ الهمزة فى المَبْنِىِّ، فلمَّا اجتمعت الهمزتان، قُلبت الآخرة ياءً؛ لاجتماع همزتين، فصارت: «جِيئى، وَسَوَّى» ثم قُلبت الياء أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت «جِيئى، وَسَوَّى».

فإن قيل: وهلا قُلبت الهمزة الآخرة أَلْفًا؛ لانفتاح ما قبلها فى أول الأمر دون أن تَقْلِبُهَا ياءً، ثم تَقْلِبُهَا أَلْفًا؟ أو لا ترى أنك قُلبت الهمزة فى «آدم» أَلْفًا فى أول الأمر؟

قيل: إنَّ الهمزة فى «آدم» الثانية ساكنة، والهمزة السَّاكِنة إذا أُبْدِلَتْ أو خُفِّفَتْ وقبلها فتحة، فإلى الألف تُقْلَبُ، وليس كذلك الهمزة الثانية فى: «جِيئًا، وَسَوَّاءٌ» لأنها حرفُ الإعراب، والهمزة المتحرِّكة إذا قُلبت فإلى حرف أصلى ينبغى أن تُقْلَبُ، إمَّا ياءً، وإمَّا واوًا؛ لأنَّ الواو، والياء يكونان من الأصل، والألف لا تكون إلا زائدة، أو مبدلة فى الأسماء، والأفعال.

فإن قيل: فهلا قُلبت فى «جِيئًا، وَسَوَّاءٌ» واوًا، ثم قُلبت أَلْفًا؟ قيل: لأنها رابعة، وهذا موضع تغلب عليه الياء، دون الواو. ألا ترى أنَّ الواو إذا وقعت رابعة قُلبت ياءً فليس للواو فى هذا الموضع مدخل؛ فلذلك عُذِل إلى الياء دونها.

* * *

[فعلل من «جئت: جوء»]

قال أبو عثمان: «و» «فَعَلَلٌ»: «جُوءٌ» مثل «جُوعٌ»، تُقْلَبُ الياء واوًا؛ لأنها ساكنة قبلها ضمَّة.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عيان ٣٥٥

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «جِيوُؤُ» بوزنِ «جِيعُ»؛ فانقلبت الياء واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها؛ فصار التقدير: «جُووُؤُ»، ثم قُلبتِ الهمزة الآخرة ياء؛ لاجتماع همزتين، فصارت في التقدير: «جُووُؤِي» ثم أُبدلت الضمّة التي في الهمزة الأولى كسرةً لتسلّم الياء بعدها؛ فصار «جُوؤ» مثل «قاض، وغاز» تقول: «هذا جُوؤ»، ومررت بجُوؤ، ورأيت جُوؤيًا، مثل: «رأيتُ قاضيًا».

* * *

[فعلل من جئت جىء]

قال أبو عثمان: و«فَعِلِلَ: جِئْء»، مثل «جِيع»، والتفسير واحد.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «جِيئِي» مثل «جِيع»، فقلبت الهمزة الثانية ياء فصار «جِيئِ» مثل «جِيع»، وجرى مجرى «قاض، وغاز»؛ لأنّ في آخره ياء قبلها كسرة.

* * *

[«جِوء، وسِوء» يكسران على «جِباء، وسِواء»]

قال أبو عثمان: فلو كسرت هذا لقلت: «جِباء، وسِواء»، فهمزت؛ لأنها الهمزة التي كانت في الواحد.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول في نظير هذا في باب «جائية، وجِواء» وإنما جمعت «جِوء على جِباء»، وأزلت الواو، لزوال الضمّة التي كانت قبلها، وتحركها، كما تقول في جمع «مُوقِن، ومُوسِر: مِياقِن، ومِياسِر» فتردّ الياء لما تحركت، وزالت الضمّة.

* * *

[نقول في مثل «احمررت» من «جئت وسُوت: اجبأيت واسوأيت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «احمررت»، من «جئت: اجبأيت»، ومن «سُوت: اسوأيت»، ومثل «مُحَمَّر: مُجَيَّأ»، ومن «سُوت: مُسَوَّأ» لأن الهمزة الثانية التي هي نظير الرّاء الثانية تُبدلُ ياءً، لنلا تجتمع همزتان، فلا يكون ادغام.

قال أبو الفتح: أصل هذا أن يقال: «اجبأأت، واسوأأت؛ ومُجَيَّئ، ومُسَوَّئ» بوزن: «اجبَعَت، واسوَعَت؛ ومُجَيَّع، ومُسَوَّع»، فوجب قلبُ الثانية ياء، كما تقدّم ذكره.

وقوله: «فلا يكون ادغام»، يقول: إنما يجب أن يُدغم الشيء في مثله، حتى ينبو

٣٥٦..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

اللِّسَانُ عنهما معا نبوة واحدة فإذا اختلف الحرفان لم يجز الإدغام.

وتقول إذا أظهرت الفاعل: «اجيأى زيدٌ، واسوأى» تقلب الياء ألفا.

فإن قيل: فهلاً قالوا: «اجيأى واسوأى، وهو مُجَيِّاً ومُسَوَّاً» فاذغموا الهمزة فى الهمزة،

كما قالوا: «سأل ورأس»؟.

قيل: الهمزتان فى: «سأل، ورأس» عينان، فجاز إدغامهما، وهما فى: «مُجَيِّاً،

ومُسَوَّاً» لامان، والهمزتان إذا كانتا لامين لم يكن فيهما إدغام، وسنذكر العلة فى ذلك

فى موضعها من هذا الكتاب بحول الله وقوته.

* * *

[قال الخليل «سؤته: سوائية» مثل «كراهية» وبعض

العرب «سواية» مثل «كراهة»]

قال أبو عثمان: وقال الخليل فى «سؤته: سوائية، مثل: «كراهية».

وقال بعض العرب: «سَوَاية» فحذف الهمزة، كما قال بعضهم: «شاكُ السَّلاحِ

ولائثُ» فحذف الهمزة، والأصلُ: «لائثٌ وشائِكٌ»^(١).

قال أبو الفتح: وجَّه هذا: أنهم لما حذفوا الهمزة من: «شاكُ، ولائثُ» وهم يريدون:

«شائِكُ، ولائِثُ» لضربٍ من الاستخفاف، إذ الهمزة حرف ثقيلٌ، مع أن الهمزة فى:

«لائِثُ، وشائِكُ» عين، فهم بأن يحذفوها فى «سواية» استخفافاً - لأن اللام أضعف من

العين - أجدر.

فإن قيل: إن الهمزة فى «شائِكُ، ولائِثُ» مبدلةٌ من الواو، وهم على حذف المعتلِّ

أجراً منهم على حذف السَّالمِ؟.

قيل: الهمزة فى «شائِكُ، ولائِثُ» وإن كانت مبدلة فهى بدلٌ من حرف أصلى،

وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أبدلت العين همزة جرت مجرى الهمزة

الأصلية.

(١) شائِك: الشوك: م، الواحدة: بهاء. وأرضُ شاكَّة: كثيرُته. وشجرةُ شاكَّة وشوكَّة وشائِكَّة، وقد

شوكَّتْ وأشوكَّت. وشاكَّته الشوكَّة: دخلت فى جسمه. وشكَّته أنا أشوكُّه، وأشكَّته: أذحلَّتها

فى جسمه. وشاكَّ يشاكُ شاكَّةً وشيكةً، بالكسر: وقَعَ فى الشوكِّ.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٥٧

ألا ترى أنّ سيبويه يقول فى تحقير «قائم، ونائم: قُوَيْمَ، ونُوَيْمَ» كما تقول فى تحقير «سَائِلٍ سُوَيْلٌ» يُجْرَى المبدل فى هذا الموضع مُجْرَى الأصل. وخالفه أبو عمر فى ذلك فقال: أقول: «قُوَيْم، ونُوَيْم» فأزِيلُ الهمزة لزوال ألف «فاعل» من قبلها.

ويدلُّ على صحة سيبويه فى إقرار الهمزة مع زوال ألف «فاعل»، وأنها تجرى مجرى الهمزة الأصلية: قولُ العرب فى «أُدُورٍ: أدُرٌّ» على تقديم الهمزة، وكان قياس قول أبى عمر أن يقولوا: «أودُر» فيردُّوا الواو، لزوال الضمّة عنها؛ كما قال: إنه يزيل الهمزة من «قائم» إذا قال: «قُوَيْم» لزوال ألف «فاعل» من قبلها، ولم نرهم قالوا: «أودُر» ولكن أجروها مُجْرَى الهمزة الأصليّة، فقالوا: «أدُرٌّ»، كما قالوا فى تقديم همزة «أرؤُس: أرُس» فافهم ذلك! فقد ثبت من هذا أنّ الهمزة المُبدَّلة إذا كان بدلها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصليّة؛ فكذلك «شاكٌ» يجرى مجرى «سَوَايَةٍ».

* * *

[قولهم: «ما أبغض إلى مساءيتك»]

قال أبو عثمان: وقال الخليل فى قول العرب: «ما أبغض إلى مساءيتك»: هو مقلوب، والأصل: «مساوتك».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه الكلمة إنما هى جمع «مَسَاءَةٍ» و «مَسَاءَةٍ»^(١): مَفْعَلَةٌ، وأصلها: «مَسَوَاةٌ» ثم جمعت «مفعلة» على «مفاعلة»، وأصلها: «مفاعل»؛ ولكن الهاء دخلت لتأنيث الجمع، كما دخلت فى «صياقلة» وحدّها: «صياقل» فالهاء قد تدخل فى الجمع لتأنيثه.

ونظيره: «حَجَرٌ وحِجَارَةٌ، وذَكَرٌ وذِكَارَةٌ، وفَحْلٌ وفُحُولَةٌ» إنما أصل هذا: «فِعَال وفُعُول» ثم دخلت الهاء لتأنيث الجمع.

وكان قياسه «مساواة» تردُّ الواو، كما تردّها فى «مقاوم، ومقاول» جمع «مقام،

(١) مَسَوَتْ عَلَى الناقَةِ: إِذَا أَدَخَلَتْ يَدَكَ فى حَيَاثِهَا فَتَقَيَّتَهُ. وَمَسَا الحِمَارُ: حَرَنَ. وَالْمَسَاءُ وَالْإِنْسَاءُ: ضِدُّ الصَّبَاحِ وَالْإِصْبَاحِ. وَالْمُسَى: الْإِنْسَاءُ، وَالْأَسْمُ: الْمُسَى، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ. وَأَتَيْتُهُ مَسَاءً أَمْسَى، وَمُسَيَّةً، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَأَمْسَيْتُهُ، بِالضَّمِّ. وَجَاءَ مُسَيَّانَتِ، أَيْ: مُغَيَّرَانَتِ. وَأَتَى صَبَاحَ مَسَاءٍ، وَمَسَاءً، بِالْإِضَافَةِ. وَإِذَا تَطَيَّرُوا مِنْ أَحَدٍ، قَالُوا: مَسَاءَ اللَّهِ لَا مَسَاؤَكَ. وَمُسَيَّتُهُ تَمْسِيَّةٌ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ أَمْسَيْتَ، أَوْ مَسَاكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ. وَأَمْسَيْ مَا عِنْدَهُ: أَخَذَهُ كُلَّهُ.

٣٥٨..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ومقال، ثم إن اللام قُلبت، فجُعِلت قبل العين، فتأخّرت الواو، وقبلها كسرة الهمزة، فانقلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها، ومثالها بعد القلب: «مفالعة»؛ كما أن مثال «سَوَاية: فعاية» واللام محذوفة.

وهذا القلب كثيرٌ في كلام العرب، وسيُمرُّ بك، وأتبعُه كثيرًا مما ليس في هذا الكتاب؛ لتأنس به إن شاء الله.

* * *

[اختلاف العلماء في ميزان «أشياء»]

قال أبو عثمان: وقال: «أشياء، فعلاء مقلوبة، وكان أصلها: «شَيْئَاء، مثل: «حَمَرَاء»، فقلب، فجعل الهمزة التي هي لام أولًا فقال: «أشياء، كأنها «لَفَعَاء»، ثم جمع فقال: «أشَاوَى، مثل: «صَحَارَى، فأبدل الياء واوًا، كما قالوا: «جبيت الخراج جباوة، وهذا شاذٌّ. وإنما احتلنا لـ «أشَاوَى، حيثُ جاءت هكذا ليعلم أنها مقلوبة عن وجهها.

وأخبرني الأصمعيُّ، قال: سمعت رجلا من أفصح العرب يقول خلف الأحمر: «إن عندك لأشَاوَى».

ولو جاءت الهمزة في «أشياء، في موضعها لجاءت مؤخرة بعد الياء، فكنت تقول: «شَيْئَاء» فاعرف هذا.

وكان أبو الحسن يقول: «أشياء: أفعلاء، وُجِعَ «شَيْءٌ» عليه، كما جُمِعَ «شاعر، على: «شُعراء، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافا وكان الأصل: «أشَيْئَاء» ثقل هذا فحذفوا.

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما ذهب الخليل، وأبو الحسن في «أشياء» إلى ما ذهبنا إليه، وتركنا أن يحملها على ظاهر لفظها، فيقولوا: إنها «أفعال» لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

فلما رأياها نكرة غير مصروفة في حال التَّنْكِير ذهبنا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث، فقال الخليل: هي «فَعَلَاءُ» منقولة إلى «لَفَعَاء». وقال أبو الحسن: هي «أفعلاء» وقول الخليل فيها أقوى، لما يأتي إن شاء الله.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٥٩

وذلك أنَّ حملها على هذا الظاهر، وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حَمَلها على أنها محذوفة اللام. ألا ترى أنَّ القلب قد كثر في كلامهم حتى أنَّ ابن السَّكِّيت قد صنَّف فيه كتاباً، ولم نر الهمزة حذفت وهى لام إلا فى «سَوَاية» وما لعلَّه إن جاء فقليل نزر، فحمله على الأكثر هو القياس.

وأما قول أبى الحسن: إنها «أَفْعَلَاء» فلائنه هرب من القلب، فلم يجعلها «لَفْعَاء»؛ ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها «أَفْعَالاً»، فذهب إلى أنها «أَفْعَلَاء» محذوفة اللام.

فأمَّا تشبيهه لها «بشاعر وشعراء» فمن قِبَل أن «شَيْئاً: فَعَلٌ» وليس حكم «فَعَلٌ» أن يجمع على «أَفْعَلَاء»؛ كما أنَّه ليس حكم «فاعل» أن يجمع على «فُعَلَاء»؛ وكما قالوا: «سَمَحَ وسمحاء» فجمعوا «فُعَلَا» على «فُعَلَاء».

وعلى أنَّه قد حكى «سَمَحَ وَسَمِيحٌ» فيكون على هذا «سُمَحَاء» جمع «سَمِيح»، والمشهور عنهم: «سَمَحٌ».

وذهب الكسائى إلى أنَّ «أَشْيَاء: أفعالٌ» بمنزلة: «أَبْيَاتٍ، وَأَشْيَاخٍ» إلا أنها لما جمعت على: «أَشْيَاوَات» أشبهت ما واحده على «فُعَلَاء»؛ فلم تصرف لأنَّها جرت مجرى «صحراء وصحراوات»، وهذا إنما حمّله عليه، وسوّغ له ارتكابه اللَّفْظ؛ لأنَّ «أَشْيَاء» أشبهت «أَحْيَاء» جمع «حَى».

فكما أن «أَحْيَاء: أفعال» لا محالة؛ فكذلك «أَشْيَاء» عنده «أفعال».

ثم احتال لامتناعها من الصَّرْف فشَبَّهَهَا «بفَعَلَاء». وهذا الاعتلال فى امتناعها من الصَّرْف على ضعفه إنَّما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصَّرْف لو صحَّ أنها «أفعال».

وإذا جاز أن تكون «فُعَلَاء» استغنى عن هذا الاحتجاج، وجرت مجرى «طَرَفَة وطرفاء، وقَصَبَة وقصباء» فى أنَّه اسم للجمع لم يُكسَّر عليه الواحد، إلا أنَّه من لفظ الواحد نحو: «جَمَلٌ وجامِل، وبَقَرَة وباقِر»، وقرأ بعضهم: «إنَّ الباقر تشابَهَ عَلَيْنَا».

وأما الفراء: فذهب إلى أنَّ «أَشْيَاء: أفعلاء» محذوفة اللام - كما رأى أبو الحسن - إلا أنَّه ادَّعى أنَّ «شَيْئاً» محذوفٌ من: «شَيْئٍ» كما قالوا فى «هَيْنٌ: هَيْنٌ» فكما جمعوا «هَيْناً» على «أَفْعَلَاء»، فقالوا: «أهوناء» كذلك جمعوا «شَيْئاً» على «أَفْعَلَاء» لأنَّ أصله: «شَيْئٌ» عنده.

٣٦٠..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان والذى ادّعه من أن «شيئاً» محذوف من «شيئٍ» لا أعلم له دلالة تدلُّ عليه؛ لأننا لم نسمعهم قالوا: «شيئٌ» كما قالوا: «هَيْنٌ»، ولو كان أصله: «شيئاً» لنطقوا به، كما قالوا: «هَيْنٌ، وهَيْنٌ».

وكان أبا الحسن رغب عن قول الفراء: إنّ أصله: «فَيْعِلٌ» لأنه معلوم أنّ «فَيْعِلاً» ليس حكمه أن يجمع على «أفْعِلَاء» - وإن كانت قد جاءت عليه أحرفٌ يسيرةٌ نَزَرَةٌ - كما أنّ «فَعْلًا» ليس حكمه أن يجمع على «أفْعِلَاء».

فإن قال: إنّ «فَيْعِلاً» إنما أصله: «فَعِيلٌ»، وإلى هذا ذهب، كأنه كان: «شَيْئاً»، ثم عدل إلى: «شيئٍ»، ثم حذف، فصار: «شيءٌ» وكذلك قوله في جميع ما هو على «فَيْعِلٍ» نحو: «مَيْتٌ، وَسَيْدٌ»، فإذا كان أصله «فَعِيلاً» جاز أن يجمع على «أفْعِلَاء»، نحو: «صديق وأصدقاء؟» فإن هذا أيضاً باطل؛ لأنه قد ادّعى ما لا دلالة عليه.

وأيضاً فإنّ ما عينه ياء لا يجيء منه «فَعِيلٌ» نحو: «بييع»، إلا أن تكون لامه ياء نحو: «حَيْيٌّ، وشَيْيٌّ» - و «لَيْنٌ» مما عينه ياء ولامه صحيحة، ولم تدلّ دلالة على أنّ «أشياء: أفْعِلَاء» فيضطرّ إلى هذا كله.

فلما كان «فَعْلٌ، وفَيْعِلٌ» جميعاً مما ليس بابيه أن يُجمع على «أفْعِلَاء»، ولم يُسمع «شيئٌ» حَمَلَ «شيئاً» على أنّه «فَعْلٌ»، فارتكب الظاهر وعدل عن ادّعائه ما لا دلالة عليه، من أنّ أصله «فَيْعِلٌ» إذ كان «فَيْعِلٌ» أيضاً مما ليس حكمه أن يُجمع على «أفْعِلَاء».

فقوله: إنّ أصله «فَيْعِلٌ» بعيد من الصواب؛ لما ذكرت لك.

وأنكر الفراء قول الخليل وقال: إنّ فيه حملاً على الكلمة إذا جعلها «لفعاء» لما دخلها من القلب؛ لأنهم جمعوه جمع ما واحده محرّك العين، مونث بالهاء نحو: «طَرَفَةٌ وطَرَفَاء»، وقَصَبَةٌ وقَصَبَاء.

وهذا غير لازم له؛ لأنّه ليس عنده أنّ «أشياء» جمع كسّر عليه «شيءٌ». بمنزلة: «كَلْبٍ وكِلَابٍ، وكَعْبٍ وكِعَابٍ»، وإنما «أشياء» عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنزلة «الجامل والباقر» فهذان لم يكسّر عليهما «حمل ولا بقر»، وإنما هما اسمان للجمع بمنزلة «نفر، ورهط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة»، فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء.

إياه.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٦١

وهذا الذى أنكره الفراء على الخليل، لا يلزمه، لما ذكرت: قد أتى هو بمثله أو أشنع منه فى هذه المسألة؛ لأنه ذهب إلى أنّ أصل «شئ: فيَعِل»، وأنّه جمع على «أفعلاء»، وحذفت لامه، فليس تقديم اللام بأشنع من حذفها.

ولو صحّ أيضا أن أصل «شئ فيَعِل» لما كان له فيه حجّة؛ لأنه ليس حكم «فيَعِل» أن يجمع على «أفعلاء» فهو مدّع أن أصل «شئ: فيَعِل» ولا دلالة له عليه، وقد ذهب إلى أنه كُسّر على «أفعلاء» وليس بابيه، وادّعى أنه فى الأصل «فَعِل»، وهو محال.

والخليل لم يقل: إن «شَيْئًا» كُسّر على «فعلاء». فالذى ذهب إليه الفراء فى هذا بعيدٌ ممّا عليه الجمهور والأكثر، وقولُ الخليل لا دخل فيه.

فأما قولهم فى جمعها: «أشاوى» فقياسه: «أشاياء»؛ لأنّ الياء ظاهرة فى «أشياء»، ولكن الياء قلبت واوًا، كما قالوا: «جبيت الخراج جباوة»، وكما قالوا: «رجاء بن حيوة» يريدون: «حية».

وحكى أبو زيد: «باد الشئ يبيد بَوَادًا» بالواو؛ وكأنهم إنما فعلوا ذلك كراهية للياء بين الألفين فى «أشاياء» لو قالوها لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلبُ الياء واوًا هنا عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها؛ وكأنّ من قال فى «مطيّة، وهديّة: مطاوى، وهداوى» إلى هذا ذهب؛ على أنّه ليس بعلّة قاطعة، ولكنّ فيه ضربا من التعلّل.

وأخبرنى أبو على أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ «أشاوى» ليس بجمع «أشياء» من لفظها، وأنّه من لفظ قول الشاعر:

يا حبّذا حين تمسى الرّيحُ باردةً وادى أشى وفتيانٌ به هُضمٌ^(١)
فـ«أشاوى» على هذا «فعالى». منزلة «عذارى»؛ لأنّ الهمزة فى «أشى»: فاء، فينبغى أن

(١) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ وهو لمرار العدوى فى: (جهرة اللغة ٢٤١)، وخزانة الأدب ٢٥٠/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٣٨٩، والشعر والشعراء ٧٠١/٢، ولسان العرب ٦١٤/١٢، ومعجم البلدان ٢٠٣/١ «أشى»، ٤٢٧/٣، ومعجم ما استعجم ١٦١، والمقاصد النحوية ٢٥٧/١. ولوليد بن سعد فى: (الأغاني ٣٣٠/١٠، ولأحدهما (أو لأحدهم)، فى: (شرح شواهد المغنى ١٣٤/١). وبلا نسبة فى المتع فى التصريف.

٣٦٢..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان تكون في «أشأوى»: فاء؛ كأَنَّ واحدها: «إشأوة»، وتكون «إشأوة» كإداوة، وتكون «أشأوى»: فعائل - في الأصل - كأداوى.

ووزن «أشأوى» على قول الخليل «لَفَاعَى»؛ لأن الهمزة عنده لام مقدّمة. فقلت لأبى على: فهلا كانت «أشياء» على هذا «فَعْلَاء» من غير لفظ «شىء»، وتكون الهمزة فيها: فاء، دون أن تكون «لَفَعَاء»؟.

فقال: إِنَّه إنما ذهب في «أشأوى» إلى أنها من غير لفظ «أشياء» لأن في «أشياء» ياءً، وفي «أشأوى» واوًا، فأما «أشياء» فلا إبدال فيها يُسَوِّغُ أن يقال فيها: إنها من غير لفظ «شىء».

فأما التّقديم: فجائز كثير في كلام العرب. وحكى الفراء عنهم: «بُراءٌ» غير مصروف، وقال: يريدون به: «بُراءَاء» وحذفوا اللام، فهذا يؤنس بقول الأخفش في حذف الهمزة من «أشياء».

* * *

[تصغير «أشياء»]

قال أبو عثمان: فسألته - يعنى أبا الحسن - عن تصغيرها، فقال: العرب تقول «أشياء» فاعلم؛ فيدعونها على لفظها. فقلت: فلم لا رُدَّتْ إلى واحدها، كما رُدَّ شعراء إلى واحده؟ فلم يأت بمقنع.

قال أبو الفتح: يقول: يلزم أبا الحسن إذا كانت «أشياء» عنده «أفعلاء»؛ فأراد تحقيرها، وهى من أبنية الكثرة، أن يردها إلى واحدها، فيحقّرُها ويجمعها بالألف والتّاء فيقول: «شَيِّئَات»، كما أنه إذا أراد تحقير «شعراء» قال: «شَوَيعرون»، فصغّر الواحد وجمعه بالواو والنون؛ لأنّ الواو والنون للقلّة؛ وكذلك الألف والتّاء.

وإنما لزم تحقير الواحد من هذا، وجمعه بالواو والنون؛ لأنه لا جمع قِلّةٍ له.

وقد تقدّم القول في هذا.

يقول: فقولهم: «أشياء» وتركهم لها على بنائها يدلّ على أنها لو كانت «أفعلاء» لما جاز تحقيرها على بنائها؛ لأنّه دال على الكثرة، وللّزِم أن يقال: «شَيِّئَات» كما يقال: «شَوَيعرون».

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٦٣

فلهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن. ألا ترى أنه لا يلزمه أن يقول: «شيئات» لأنها ليست بجمع كُسِّرَ عليه «شيء»، وإنما هي اسمٌ للجمع، بمنزلة: «نفر، ورهط» فكما تقول: «نُفَيْر، ورُهَيْط» كذلك جاز أن تقول: «أَشْيَاء»، فمن هنا قوى قول الخليل، وضعف قول أبي الحسن! وهذا الذى يلزم أبا الحسن لازم للفرء؛ لأنهما جميعا يقولان: إنها «أفعلاء».

ولا يلزم ذلك الكسائي؛ لأنها عنده «أفعال»، و«أفعال» تحقر على لفظها. وكذلك جميع ما كان اسماً للجمع تحقره على لفظه. أخبرنا أبو عليّ أنّ أبا عثمان أنشد:

بنيته بعُصبة من ماليا أخشى رُكْبًا أو رُجْلًا عاديًا^(١)
فهذان تحقير: «ركب، ورجل»، وهما اسمان للجمع بمنزلة: «ركاب، ورجالة». وكان أبو الحسن يقول فى تحقير «ركب: رُويكبون»، لأنه عنده جمع كُسِّرَ عليه «راكب»، وقوله: «ركيب» يدلُّ على خلاف مذهبه، وهو قول سيبويه، وهو الصواب.

* * *

[قال الخليل: «أشياء» مقلوبة]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: «أشياء» مقلوبة، كما قلبوا «قسي»، وكان أصلها «قُوس»، لأن ثانى «قوس» واو، فقدم السين فى الجمع، وهم لما يغيرون الأكثر فى كلامهم، وقال الشاعر:

مَرْوَانُ مروان أخو اليوم اليمى

يريد: «اليوم» فأخّر الواو، وقدم الميم، ثم قلب الواو حيث صارت طرفًا، كما قلب حين قال: «أدل» فى جمع «دلو».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل «قسي: قوس» كما ذكر، وكان ينبغى لما قدم السين

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى: (الأغاني ٤٠/١٥)، وشرح شواهد الشافعية ١٥٠، وشرح المفصل (٧٧/٥). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٤٣/١ «جبا»، ٢٦٨/١١ «رجل»، وعزارة الأدب ٢٥٤/٦، وشرح شافعية ابن الحاجب ٢٠٢/٢، والمقرب ١٢٧/٢، والمختص ٥٥/٢، ١٢٢/١٤).

٣٦٤..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

أن يقول: «قُسُوْ» فيصحح الواو؛ لأنها ليست لاما فيعلها كما يعمل «عصى» ولكنه لما آخر العين فجعلها في موضع اللام أشبهت اللام فقلبت كما تقلب اللام.

فإذا كانت العين قد قُلبت لشبهها باللام وهى فى موضعها غير مؤخرة نحو: «صَيِّمٌ ونَيْمٌ» فهى بالقلب - إذا صارت فى موضع اللام - أخرى.

وأما تشبيهه «الْيَمَى بأْدَل» فمن قِيلَ أَنَّ أَصْلَ «الْيَمَى: الْيَمَوُ» فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وكذلك أَصْلُ «أَدَل: أَدْلُو» لأنها «أَفْعُل»، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا مضموما ما قبلها، فصارت فى التَّقدير: «أَدْلِيُّ» ثم أبدلت من الضمَّة فى اللام كسرة لتصحح اللام، فصارت: «أَدْلِيٌّ»، ثم عمل بها ما عمل بـ«غازٍ» ونحوه؛ فإنما جَمَعَ بين «اليمى، وأدل» بانقلاب لاميها.

* * *

[أصل «ملك: ملاك» وألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله]

قال أبو عثمان: ولما ألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله: «مَلَكٌ»، وإنما هو: «مَلَاكٌ»، فلما جمعه ردُّوه إلى أصله، فقالوا: «ملاكة وملاك» وقال الشاعر، فردَّ الواحد إلى أصله حين احتاج إليه فى الشعر:

فَلَسَنْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَاكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يُصَوِّبُ^(١)
فردَّ «مَلَكًا» إلى الهمز. وقال الآخر:

أبا خالد صلّت عليك الملائك

قال أبو الفتح: اعلم أنه يريد بالحذف هنا: التّخفيف. ألا ترى أنهم يحركون اللام

(١) البيت من الطويل: وهو لعلقة الفحل فى: (صلة ديوانه ١١٨). ولتمتم بن نويرة فى: (ديوانه ٨٧، وشرح أشعار الهذليين ٢٢٢/١). ولرجل من عبد القيس، أو لأبى وجرة، أو لعلقة فى: (المقاصد النحوية ٥٣٢/٤). ولرجل من عبد القيس يقال إنه النعمان، أو لأبى وجرة فى: (لسان العرب ٤٩٦/١٠ «ملك»).

وبلا نسبة فى: (الأزھية ٢٥٢، والأشباه والنظائر ٦٩/٨، والاشتقاق ٥٦، وإصلاح المنطق ٧١، وأمالى ابن الحاجب ٨٤٣، وجمهرة اللغة ٩٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٨٧، والكتاب ٣٨٠/٤، ولسان العرب ٥٣٤/١ «صوب»، ٣٩٤/١٠ «ألك»، ٤٨٢ «لأك»، ٤٩٦ «ملك»).

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٦٥
من «مَلَك» بفتحة الهمزة من «مَلَأَك» كما تقول في «مسألة: مَسْأَلَة»، وفي «حَوَابَة: حَوْبَة»، وهذا هو التَّخْفِيف؛ إلا أنهم قد ألزموه التَّخْفِيف؛ في الأمر الشائع في الواحد، وصارت ميم «مَفْعَل» كأنها بدل من إلزامهم إِيَّاه التَّخْفِيف، كما أنَّ حرف المضارعة في: «ترى، ونرى، ويرى، وأرى» كأنه بدل من إلزامهم إِيَّاه التَّخْفِيف في الأمر الشائع، حتى إنَّ التَّحْقِيق - وإن كان هو الأصل - قد صار مستقبحاً، لقلة استعماله.

وينبغي أن يُعلم أنَّ أصل تركيب «مَلَك» على أنَّ: الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف؛ لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصوَّف الفعل. قال الشاعر:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بآية ما كانوا ضِعَافاً ولا عُزْلاً^(١)
ولا سَيِّئِ زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةِ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلاً
فأصل «أَلِكْنِي: أَلِكْنِي» فحَقَّف الهمزة بأن طَرَحَ كسرتها على اللام.

وقال الآخر:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو لِأَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَيْرِ^(٢)
وقال النابغة:

أَلِكْنِي يَا عَيْنُ إِلَيْكَ قَوْلًا ستحملة الرُّوَاةِ إِلَيْكَ عَنِّي
وعلى هذه اللغة جاء «مَلَك»، وأصله: «مَلَأَك»، وعلى هذا جمعه فقالوا: «ملائك وملائكة»؛ لأن جمع «مَفْعَل: مفاعل»، ودخلت الهاء في «ملائكة» لتأنيث الجمع.

(١) العذل: الذين لا سلاح لهم، ومعنى تلبسوا: ركبوا وغشوا، والخيسة: المذلة للركوب، والبزل: المسنة، واحدها: بازل، نصب يلبسوا، وكلمة إلى بمعنى: لأجل حاجة. والبيتان من الطويل وهما لعمر بن شاس في: (الدرر ٣٦/٥)، وشرح أبيات سيويه ٧٩، وشرح شواهد المغنى ٨٣٥/٢، والكتاب ١٩٧/١، والمقاصد النحوية ٥٩٦/٣.

وبلا نسبة والبيت الأول منهما لعمر بن شاس في: (لسان العرب ٣٩٣/١٠ «ألك»).
وبلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ٧٠/٨)، والخصائص ٢٧٤/٣، ومغنى اللبيب ٤٢٠/٢. والثاني منهما بلا نسبة في المقتضب ١٠٣/٢.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: (شرح أشعار الهذليين ١١٣، ولسان العرب ٤٨٥/١٠ «لوك»، ٢٨٣/١١ «رسل»، والمخصص ٢٢٥/١٢).

وبلا نسبة في لسان العرب ٣٩٤/١٠ «ألك» ٣١٣/١٥ «غما»، وتاج العروس «ألك».

٣٦٦..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

وقد قدّموا الهمزة على اللام فقالوا: «مألّكة ومألّكة» للرسالة، قال عدى بن زيد:

أبلغ النعمان عنى مألّكا أنه قد طال حبسى وانتظار
وقال لييد:

وغلّام أرسلته أمّه بألوك فيذلنا ما سأل^(١)
ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة؛ فهذا يدلّ على أن الفاء لام، والعين همزة.

* * *

[طأمن واطمأن]

قال أبو عثمان: ومن القلب «طأمن واطمأن».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ أبا عُمَرَ الجَرْمِيَّ خالف سيبويه فى هذه اللفظة، فذهب إلى أنّ «اطمأن» غير مقلوب، وأن «طأمن» هو المقلوب.

كأنّ أصل هذا الفعل عنده أن يكون الميم قبل الهمزة، وهو بخلاف مذهب سيبويه؛ لأنّ عند سيبويه أنّ «طأمن» هو الأصل، و«اطمأن» مقلوب منه.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ الفعل إذا لم تكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون على أصله.

وإذا دخلته الزوائد تعرّض للتغيير؛ لأنّ دخول الزوائد فيه ضرب من التغيير لحقه، والتغيير إلى التغيير أسبق. ألا ترى أنّ أحدا لا يقول فى «طأمن» الذى هو الأصل: «طمأن»؟ فهذا هو الصحيح، وينبغى أن يُحتجّ به لسيبويه، وعن أبى على أخذته.

* * *

[جذب وجذب]

قال أبو عثمان: وأمّا «جذب وجذب» فليس واحد منهما مقلوبا عن صاحبه؛ لأنهما جميعا يتصرفان، ولا يختصّ واحد منهما بشىء دون الآخر.

ألا ترى أنك تقول: «جذب يجذب، وجذب يجذب، وهو جاذب وجابذ، ومجبود

(١) البيت من الرمل، وهو للناطقة الجعدى فى: (ديوانه ٩٨/٩٢، لسان العرب ٥٥٧/١ وطرب، وتاج العروس وألك، وجمال).

ومجذوب؟ فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوبا إلى صاحبه من الآخر.

وأما «طَاقَنَ» فليس أحد يقول فيه: «طَاقَنَ».

قال أبو الفتح: الأمر كما ذكر؛ لأنه إذا كان كل واحد منهما يتصرف في وجوه التصرف، ويستعمل مصدر هذا الذي هو أصله، كما يستعمل مصدر هذا، لم يكن أحدهما أولى بأن يكون أصلا لصاحبه من أن يكون الآخر أصلا له.

ألا ترى أنَّ «أيس» لما كان لا مصدر له، حكم عليه بأنه مقلوب عن «ييس»؟ وذلك أنه يقال: «ييس يئس يأسا، وأيس يئس يأسا»، فـ «اليأس» مستعمل في الفعلين جميعا، ولا يقول أحد: «أيسا».

فأما تسميتهم الرجل «إياسا»، فلا يدلُّ على أنهم قد استعملوا مصدر «أيست» وليس «إياس» مصدر «أيست» إنما هو مصدر «أست»: أي أعطيت؛ فسموا «إياسا» من «أست»، كما سموه «عطاء» من «أعطيت» والياء من «إياس» إنما هي بدل من الواو انقلبت كما انقلبت في «قيام» مصدر «قمت».

وأخبرني أبو سهل أحمد بن محمد عن أبي سعيد الحسن بن الحسين الشُّكْرِيَّ أنه يُقال: «يئستُ أياسُ يأسا، وأيستُ آيسُ إياسا» فجعل «إياسا» مصدر «أيست»، وأحسب أنَّ هذا وهم من أبي سعيد؛ لأنه لو كان «لأيست» مصدر لما قال النحويون: إنه مقلوب عن «يئست» وما أعلم بينهم خلافا في ذلك.

ويقوى أن يكون مقلوبا من «يئست» عندى صحة الباء فيه، ولو لم يكن مقلوبا من «يئست» لوجب أن يُقال: «إست أواس» كما قالوا: «هبت أهاب».

وليس لك أن تحمله على باب «عور، وحول، وصيد»^(١) لأن ذلك منقوص من

(١) عور: العور: ذهاب حسّ إحدى العينين، عور، كفرح، وعار يعار، وأغور وأغور، فهو أغور، ج: غور وغيران وغوران. وعارة وأغورة وعورة: صيرة أغور. والأغور: الغراب، كالغور، والردى من كل شيء، والضعيف الجبان البليد الذي لا يدل ولا يندل، ولا خير فيه، والدليل السبي الدلالة. حول: الحول: السنة، ج: أخوال وحول وحول. وحال الحول: تم، وأحاله الله تعالى. وحال عليه الحول حولاً وحولاً: أتى. وأحال: أسلم، وصارت إبله حائلاً فلم تحمل، وحال الشيء: أتى عليه حول، كاحتال، وحال بالمكان: أقام به حولاً، كأحول به. =

٣٦٨ هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان «أَفْعَلٌ» كما تقدم، وليس «أَيْسَ» محذوفاً من «أَفْعَلٌ»، ولكن لما كانت العين فى «يَسْتُ» مكسورة تركوها ظاهرةً مكسورةً فى «أَيْسْتُ» ليكونَ ذلك دلالةً على القلب الواقع فى الكلمة.

فإن قلت: أحمله - فى تصحيح عينه - على الشذوذ؟.

قيل: إنما يُحمل على الشذوذ إذا لم يوجد له وَجْهٌ غيره؛ فأما إذا كانت علتُهُ فى الصَّحَّةِ قائمة فحمَلُهُ على الشذوذ خطأً.

فأما ما حُكى عن أبى سعيد فلم أسمعهُ إلا من هذه الجهة، والذى ذهبتُ إليه من أَنَّهُ لا مصدر «لأَيْسْتُ» هو رأى أبى على. قال: ونظيرُ هذا فى أَنَّهُ مقلوب قولهم: «آنَ يَتَيْن» إنما هو مقلوب عن «أَنى يَأْنى» لأنَّهُ لا مصدر «لآنَ يَتَيْن» إنما المصدر لـ «أنى» يقال: «أنى يَأْنى إنى وإنياً».

* * *

[إنى، ومعى، وحسى]

وأخبرنى عن أبى العباس أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابى أَنَّهُ قال: يُقال: «إنى وإنى، ومعى ومعى، وحسى وحسى».

وحكى عن أبى الحسن أَنَّهُ قال: يُقال: «إنو» فى معنى «إنى»، قال: وهو شاذٌ نحو: «جَبَيْتُ الخراجَ جِبَاوَةً»، قال الشاعر:

خَلَوْ وُمُرٌّ كَعَطْفِ القِدْحِ مِرَّتُهُ كُلُّ إنسى قِضَاهُ اللَّيْلِ يَنْتَعِلُ
ويروى: حذاه الليل.

وقولهم: «معى» يدلُّ على أَنَّ الألفَ فى «معى» منقلبة عن ياء، لا عن واو.

* * *

=صيد: صَادَهُ يَصِيدُهُ وَيَصَادُهُ: اصطاده، وَخَرَجَ يَتَصَيَّدُ. وَالصَّيْدُ: المَصِيدُ، أو ما كان مُمْتِنِعاً ولا مَالِكٌ لَهُ، وَجِبِلٌّ عالٍ بِالْيَمَنِ، ومنه: نَقِيلُ صَيْدٍ. وَالصَّيْدَانُ: النِّحَاسُ، وَالذَّهَبُ، وَبِرَامُ الحِجَارَةِ. وَالصَّيْدَانَةُ: الغَوْلُ، وَالسَّيِّئَةُ الخُلُقِ، والكثيرةُ الكلامِ. وَالصَّيْدَاءُ: الأرضُ الغليظةُ.

[كل وكلا]

قال أبو عثمان: وأما «كُلٌّ وكِلَا» فليس واحد منهما مبدلاً ولا مقلوباً؛ لأن كل واحد منهما له أصل سوى أصل صاحبه.

قال أبو الفتح: يريد: أن «كُلًّا» مما عينه ولامه من موضع واحد، بمنزلة: «جُلٌّ وقُلٌّ» و«كِلَى» معتل اللام من باب «رَضَى وعَدَى».

وإنما جمع بين «كُلٌّ وكِلَى» في هذا الموضع، ثم فصل بينهما؛ لأن «كُلًّا» لتأكيد الجمع، و«كِلا» لتأكيد الاثنين، ولما كانت التثنية ضرباً من الجمع ومقاربة له، وتقارب لفظ «كُلٌّ وكِلَا» أوقع الفصل بينهما؛ لئلا يُظن أن هذا من أصل هذا.

وينبغي أن يُعلم أن الألف في «كِلا» بدل من الواو، لا من الياء، لقولهم في المؤنث: «كِلتا»، فـ «كلتا» من الفعل «فعلَى»، والتاء فيها بدل من لام الفعل، والتاء إنما تبدل من الواو في الأمر الشائع نحو: «تجَاهِ، وتُراهِ، وتَوَرَّاقِ»^(١)، وكأنها كانت «كِلوَى» ثم أبدلت الواو تاءً فصارت «كِلتا».

قال أبو علي: ولذلك مثلها سيبويه بـ «شَرَوَى»، يريد أن أصل «شَرَوَى: شَرِيًّا» كما أن أصل «كِلتا: كِلَوَى» فأبدلت اللامان.

ويدل على أن «شَرَوَى» في الأصل من الياء: أنها من «شَرِيَّت»، و «شَرَوَى الشَّىء»: مقداره ومثله، وهذا المعنى موجود في «شَرِيَّت»؛ لأن العُرف والعادة أن الشَّىء، إنما يُشترى بقيمته ومقداره؛ ولكن الياء قلبت واوًا لما أذكره في موضعه إن شاء الله.

* * *

[المطرَد وغير المطرَد في المقلوب والمغير]

وقد مرّ في هذا الباب من المقلوب والمغير ما أذكره لك أصلاً تقيس تمثيله من الفعل عليه إن شاء الله.

اعلم أن هذه الأشياء المغيرّة والمقلوبة على ضربين: أحدهما: ما يطرُد تغييره، والآخر: ما هو مطرُد في بابه.

(١) التَّربُّ والتَّرابُّ والتَّربةُ والتَّربُّاءُ والتَّربُّاءُ والتَّيرَبُّ والتَّيرابُّ والتَّورَبُّ والتَّورابُّ والتَّريَبُّ والتَّريَبُّ: م، جَمْعُ التَّرابِّ: أَتْرَبَةٌ وتَرَبَّانٌ، ولم يُسمَعْ لِسائِرِها بِجَمْعٍ. والتَّربُّاءُ: الأرض. وتَرَبَّ، كَفَرَحَ: كَثُرَ تَرابُّه، وصارَ في يَدِه التَّرابُّ، وَلَوَقَ بالتَّرابِّ، وخَسِرَ، وافْتَقَرَ تَرابًّا ومُتَرَبًّا.

٣٧٠..... هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان

فالمطرّد في بابيه نحو قولك إذا أمرت من قام، وخاف، وباع: «قُم، وخَف، وبِع»، فهذا لا ينكسرُ في بابيه، وأصله: «أقوُم، اخوَف، ابيع»، فنُقلت الحركة من العين إلى الفاء وحُذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وسقطت العين، لسكونها وسكون اللام.

فإذا قيل لك: مثل هذه الأشياء من الفعل، مثلت أصولها؛ لأنّ هذا التّغيير الذي فيها مطرّد لا ينكسر، فتقول في «قُم: أَفْعَل»، وفي «خَف: أَفْعَل»، وفي «بِع: أَفْعَل»، ويجوز أن تمثّل اللفظ فتقول في «قُم: فُل»، وفي «خَف: فُل»، وفي «بِع: فُل».

وغير المطرّد في بابيه: نحو «قسي وأشياء» تمثله من الفعل على لفظه؛ لأنّه ليس بمطرّد في بابيه.

ألا ترى أنّك لو جمعت «ثوباً» على «فُعول» لم تقل: «ثُبيّ»، ولا كنت تقول في جمع «زوج» على «فُعول: زُججٍ». وكذلك لا تقول في «طرفاء وقصباء: فُطراء وبُقصاء»، كما قلت في «شيئاء: أشياء».

فهذا لو مثّله لوجّب تمثيله على اللفظ دون الأصل؛ فتقول في «أشياء: لَفْعاء»، وفي «قسيّ: فِليع» وفي «اليمى: فِليع»، وفي «مألكة: مَفْعلة»، وفي «يدٍ ودم: فَعّ»، وفي «سَه: فَلّ»؛ لأن هذا كلّه غير مطرّد في بابيه.

وإن أردت تمثيل ما كان عليه قلت في «أشياء: فَعلاء»، وفي «قسيّ: فُعول»، وفي «اليمى: فَعِلّ»، وفي «مألكة: مَفْعلة»، وفي «يدٍ: فَعَلّ» بإجماع، وفي «دمٍ» على قول سيبويه: «فَعَلّ» ساكن العين، وفي قول غيره «فَعَلّ»، وفي «سَه: فَعَلّ».

فأمّا «أُئِنّق» فأصلها: «أُنوَق»؛ لأنها جمع ناقة، وهى من الواو لقولهم فيها: «نُوق»، وفيها قولان:

أحدهما: أن العين قُدّمت على الفاء، وقلبت ياء.

والآخر: أنّ العين حُذفت، وعوّضت الياء منها. والتّغييران كلاهما غير مطرّد.

ألا ترى أنّك لا تقول في «أذوُر: أيُدرّ» كما لا تقول في «ظَبِي: ظَبّ»؟.

فمثال «أُيُنّق» فيمن جعلها عيناً مُقدّمة: «أُعْفَلّ»، ومن جعل الياء عوضاً من العين قال: «أُيُفَلّ». ومن حكى الأصل قال: «أفْعَلّ»، وهو أقلّ الثلاثة.

هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان ٣٧١
والوجه: أن تكون الياء في «أَيْنُقِ» عَيْنًا مُقَدِّمَةً مُبَدَّلَةً؛ لَأَنَّهُ كَمَا أُعِلَّتْ الْكَلِمَةُ بِالْقَلْبِ
كَذَلِكَ أُعِلَّتْ بِالْإِبْدَالِ.

فهذا قياس ما قَدِّمْتَ ذكره فافهم، واعملْ عليه تُصِيبَ إن شاء الله.

* * *

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان

وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

قال أبو عثمان: اعلم أن «يفعل» من «رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ»: تكون حركة عينه منه؛ فيكون «يَفْعَلُ» من «رَمَيْتُ»، و«يَفْعُلُ» من «غَزَوْتُ»، ولم يلزمهما «يَفْعِلْ وَيَفْعُلْ» كما كان ذلك في غير المعتل نحو: «يَضْرِبُ وَيَعْبُدُ، لا اعتلالهما، وذلك نحو قولك: «يَرْمِي وَيَغْزُو».

قال أبو الفتح: يقول: «إن رميت وغزوت: فَعَلْتُ»، وقد تقدم القول في أن «فَعَلْتُ» يحىء مضارعها بكسر العين وضمها. فلو قالوا في «رميت: أَفْعَلُ» بضم العين لقالوا: «أَرْمُو»، فخرجوا من الأخف إلى الأثقل، ولو قالوا في «غَزَوْتُ: أَفْعِلُ» لقالوا: «أَغْزِي»، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء؛ ووقع هناك تحليط شديد، فعدلوا عن هذا كله، وألزموا عَيْنَ «يَفْعُلُ» من «غَزَوْتُ» الضمة؛ لأنها من الواو، وألزموا «يَفْعُلُ» من «رَمَيْتُ» الكسرة؛ لأنها من الياء؛ لتمياز ذوات الياء من ذوات الواو، فأعلت العين، بأن رُفِضَ ما كان فيها جائزاً من الضم والكسر، واقتصر فيها على الضمة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، وقبِلَتِ الاعتلال لمجاورتها الآلام التي هي معتلة كما اعتلت الفاء في «قُلْتُ وَبَعْتُ» بتغيير حركتها، لا اعتلال العين، فـ«قُلْتُ وَبَعْتُ» مُشَبَّهَانِ بِيَابِ «غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ» وليس «غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ» محمولاً على باب «قُلْتُ وَبَعْتُ» لأن أصل الاعتلال إنما هو للآم، ثم وَلِيَتْهَا العينُ فاعتلت لِقُرْبِهَا مِنْهَا، ثم وَلِيَتْ الفاءُ العينَ فاعتلت لاعتلالها، فالآخرُ أبداً أَدْخَلَ فِي الاعتلال من الأول، والأولُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ؛ فَإِنْ دَخَلَ ضَرْبٌ مِنَ الاعتلال لقربه من الطَّرَفِ، أو لقربه مِمَّا يَقْرُبُ مِنَ الطَّرَفِ فغيرُ مُسْتَنَكِرٍ.

* * *

[دخول «فعلت» بكسر العين على الناقص بالياء والواو]

قال أبو عثمان: واعلم أن «فَعَلْتُ» تدخل عليهما وهما لامان، كما تدخل عليهما وهما عينان، وذلك نحو: «شَقِيتُ وَغَنَيْتُ» لأن «شَقِيتُ مِنَ الشَّقْوَةِ، وَغَنَيْتُ مِنَ الْغَنِيِّ».

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّ «فَعَلْتُ» تدخل على ما لأمه واو أو ياء، كما تدخل على

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٧٣
 ما عينه واوٌ أو ياءٌ لقُرْب ما بين العين واللام، ف «شَقِيتُ» نظيره: «خِفْتُ»، و «غَنَيْتُ»
 نظيره: «هَبْتُ».

* * *

[فعلت] بضم العين تكون فى الناقص بالواو ولا تكون فى الناقص بالياء إلا فى فعل التعجب]

قال أبو عثمان: وأما «فعلت» فتكون فى الواو نحو: «سَرَوْ يَسْرُو»، ولا تكون فى
 الياء؛ لأنهم يَفْرُونَ من الواو إلى الياء، ولا يَفْرُونَ من الياء إلى الواو.
 قال أبو الفتح: يقول: لم يقولوا فى نحو: «رَمَيْتُ وَسَعَيْتُ: فعل».
 فيلزمهم: «رَمَوْ يَرْمُو ويسْعُو» فتقلب الياء واوًا.
 فإن قلت: فقد قالوا: «لَقَضَوْ الرجلُ» فأبدلوا الياء واوًا، وقد قلت: إنَّ هذا غير
 موجود.

قيل: هذا غير لازم لنا؛ لأنَّ هذا فعلُ التَّعَجُّب وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنَّه لا
 يتصرَّف؛ كما أنَّ الأسماء كذلك، وكما قالوا: «ما أطولُه» فصَحَّحوا الفعل لما كان
 قريباً فى المعنى من قولك: «هو أطولُ منك»، فجرى ذلك مجرى «فَعْلَةٍ» من «رَمَيْتُ» إذا
 بنيتها على التَّأْنِيث فقلت: «رَمُوءٌ»، فقلبتَ الياء واوًا، فهذا غير مستنكر؛ لأنَّه لا
 يتصرَّف، وكذلك: «لَقَضَوْ الرجلُ» لما لم يُقَلَّ فيه: «يَفْعُلُ» فيلزمك أن تقول: «يقضُو»
 جاز أن يبنى على «فَعْلٍ» لأنَّه لما لزم موضعا واحداً أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا فى الواو: «سَرَوْ وَسَخَوْ: يسرُو ويسخُو»، فجمعوا بين الضمَّة
 والواو فى الماضى والمضارع؛ فهلاً قالوا على هذا: «رَمَوْ، يَرْمُو»؟

قيل: إنَّ «سَرَوْ وَسَخَوْ» إنما احتُمِلَ؛ لأنَّه لم تقلب فيه واو عن ياء، إنما هو من الواو
 فى الأصل، فلم تأتِ بثقيل بعد خفيف، وأنتَ لو قلت: «رَمَوْ يَرْمُو» لكنت قد جمعت
 بين الضمة والواو بعد أن أبدلتَ الثَّقِيل من الخفيف، فرفض ذلك لذلك، وكان أطراحُ
 هذا البناء أصلاً أخف عليهم من أن يخرُجوا من الخفة إلى الثقل.

* * *

[سكون الياء والواو إذا كانتا فى موضع الرفع]

قال أبو عثمان: وتكون الواو والياء فى موضع الرفع ساكنتين كقولك: «هو يرمى وَيَغْزُو».

قال أبو الفتح: إنما وجب تسكين هذه الواو والياء فى موضع الرفع استئقلا للضمّة عليهما لو قالوا: «هو يرمى وَيَغْزُو» على أنّ هذا هو الأصل.

ألا ترى أنّ الشاعر إذا اضطرّ أخرجهما على الأصل؟ قال الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي عَمَّا لَأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)
فهذا من لغته أن يقول: «يَأْتِيكَ» كما تقول: «هو يضربك»، فسكون الياء فى «يَأْتِيكَ» علامة للجزم، كما أنّ سكون الباء فى: «ألم نضربك» علامة للجزم.

وعلى هذا قول جرير:

فيوما يُجَارِينِ الهوى غير ماضِي ويوما ترى منهنّ غُولٌ تَغُولُ
فهذا على لغة من يقول: «هذا ماضِي»، وهو يَمْضِي.

ويدلّ على أنّ الضمّة والكسرة مستقلة فى الواو والياء، وأنهم إنما أسكنوهما فى الضمّ والكسر لذلك، تحريكهم إياهما بالفتح لخصته، نحو قولك: «لن يرمى، ولن يغزو».

ومن العرب من يشبّه الياء بالألف لقربها منها فيقول: «لن يرمى» بإسكان الياء، ويقول على هذا: «رأيت قاضٍ» فيجعل الاسم فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة، كما تقول: «هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا»، بلفظ واحد.

قال الشاعر أنشدناه أبو على:

أَكَاشِيرُ أَقْوَامًا حَيَاءً وَقَدْ أَرَى صدورهم بادٍ على مِرَاضِها^(٢)
يريد: باديا. وقال رؤبة، أنشدناه أبو على:

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّقِ تَقْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطَّرْقِ^(٣)

(١) سبق تحريكه.

(٢) مريض بكسر الميم: أى تغلى صدورهم المريضة وعلى رواية ضم الميم: المراض كغراب: داء يعترى الثمار فيهلكها، وأكاشر: أضحك.

يريد: مساحيهن. وأنشدنا أيضاً:

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي وَلَيْسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِي^(١)
يريد: كافياً، وقد شُبِّهَت الواو بالياء فى هذا المعنى فسُكِّنَتْ فى موضع النصب، قال الشاعر:

وَأَنْ يَّعْرِينَ إِنْ كُسِيَ الْجَوَارِي فَتَبَوَّ الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ^(٢)
وقال الأخطل:

إِذَا شُئْتُ أَنْ تَلْهُو بَبَعْضِ حَدِيدِهَا رَفَعَنْ وَأَنْزَلَنْ الْقَطِينَ الْمَوْلَدَا^(٣)
إلا أن الموضع للياء، لقربها من الألف، والواو داخلة على الياء فى هذا، ولهذا كان السكون فى موضع النصب فى الياء أكثر منه فى الواو؛ كما شُبِّهَت الياء بالألف حتى سُكِّنَتْ فى موضع النصب، مع أن الفتحة فيها غير ممتنعة فى الجواز والاستعمال جميعاً، كذلك شُبِّهَت الألف بالياء فى أن ثبتت فى موضع الجزم، أنشدنا أبو على عن أبى زيد:

(٣) المساحى: جمع مسحاة وهى المجرفة من حديد تسحى بها. الأرض: أى تقشر، واستعارها رؤية هنا لحوافر الآتن والعمر لأنها تسحى بها الأرض والتقطيط: التقطيع والتسوية. والحقق جمع حقة وهى المنحوتة من خشب أو عاج أو نحوهما. والثلج: هو فاعل سوى والطرق: جمع طرقة وهى حجارة بعضها فوق بعض، أى سوى مساحيهن تكسير ما فارعت من سمر الطرق.
(١) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبى حازم فى: (ديوانه ١٤٢، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤، ٤٧٧/١، ٤٨٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢٩٤، ولأبى حية المزى فى لسان العرب ١٥/١٩٥ «قفا»).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٤٨/٨، ١١٢، وتلخيص الشواهد ٢٩٩، وخزانة الأدب ٤٤٣/٣، ٣٩٧/٦، والخصائص ٢٦٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٩٧٠، وشرح الفصل ٥١/٦، ١٠٣/١٠، فقه اللغة ٣٥، والمقتضب ٢٢/٤).

(٢) البيت فى الوافر، وهو لعمران بن حطان أو لعين بن الحبطى فى: (الأغاني ٤٩/١٨). ولأبى خالد فى: (شرح شواهد المغنى ٨٨٦/٢، ولسان العرب ٥١١/١٢ «كرم»). ولسعيد بن مسحوج الشيبانى فى: (لسان العرب ١٥/٢٢٤ «كسا»). ولمرادس بن أذنة فى: (لسان العرب ٩/٢٣٤ «عجن»).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢٧٠/١، وإصلاح المنطق ٦٠، ومغنى اللبيب ٥٢٧/٢، والمتع فى التصريف ٥٣٦/٢).

(٣) الفطين هنا الخدم، ورفعن: سرن سيرا دون العدو.

٣٧٦..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

إذا العجوز غضبت فطَلَّقَ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقِ
فكأنه قدَّر الحركة فيها فى موضع الرَّفْع والنَّصْب، فحذفها للحزم، وهذا بعيد؛ لأن
الألف لا يمكن حركتها أبداً، ولكنه شبهها بالياء فى قولهم:
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(١)

وقد جاء هذا فى الواو أيضاً، قال الشاعر:

هَجَوْتُ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً من هَجَوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٢)
قدره أن يكون فى الرَّفْع: «هُوَ يَهْجُو»، فأسكن الواو فى: «لَمْ تَهْجُو» كما أسكن
الياء فى: «أَلَمْ يَأْتِيكَ» للحزم، وهذا فى الياء أسهل منه فى الواو؛ لأن الواو، وفيها
الضمة، أثقل من الياء، وفيها الضمة، فتفهم هذه الأصول، فإنها غريبة.

* * *

[يبدل كل من الياء والواو ألفا إذا تحرك وانفتح ما قبله]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة أبدلتا ألفين،
ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة
والضمة، وذلك قولك: «رمى وغزا، ويرمى ويغزى».

قال أبو الفتح: قد بينت فى أوّل هذا الكتاب العلة التى وجب لها تغيير الواو والياء
إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وأنهم استثقلوا من ذلك اجتماع الأشباه؛ لأنّ هذه
الحروف مضارعة للحركات.

واعلم أن الحركة فى الواو والياء المفتوح ما قبلهما، لا يفصل فيها بين حركة
الإعراب وغيرها، ألا ترى أنّك تقول: «عَصَا» فتقلب الواو، وإن كانت الحركة فيها
حركة إعراب، وتقول: «غَزَا» فتقلب الواو، وإن كانت الحركة فيها حركة بناء؟.

(١) سبق تخرجه.

(٢) البيت من البسيط: وهو بلا نسبة فى: (الإنصاف ٢٤/١)، وخزانة الأدب ٨: ٣٥٩، والدرر
١٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، وشرح التصريح ٨٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب
١٨٤/٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦، وشرح المفصل ١٠٤/١٠، ولسان العرب ٤٩٢/١٥
«ياء»، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١، والمتمتع فى التصريف ٥٣٧/٢، وجمع الهوامع ٥٢/١).

هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٧٧

وقوله: «ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل؛ إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة»، كلامٌ مجملٌ، غير مفصّل، وتلخيصه: لم تصحّ الواو والياء المتحرّكتان وقبلهما فتحة، كما لم تصحّ الياء الساكنة وقبلها الضمة فى نحو: «موقن، وموسر»، وكما لم تصحّ الواو السّاكنة وقبلها الكسرة فى نحو: «مِقات ومِيزان» فاختصر وأوجز.

ألا ترى أنه لا يريد: أنّ الياء لا تصحّ وقبلها الكسرة؛ ولا أن الواو لا تصحّ وقبلها الضمة؟ هذا محالٌ لوضوحه وانكشافه، وإنما معناه ما ذكرت لك.

ومثل هذا - من المحمل الذى يُفصّله العلم به - قولُ الله تعالى: ﴿وَمَنْ رَحِمْتَهُ جَعَلْ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾، وإنما تقديره، والله أعلم: «ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه، والنهار لتبتغوا من فضله»، فترك التفصيل لعلم المخاطبين بوقت الابتغاء من وقت السكون. ومثله قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعَنَابِ وَالْحَشَفِ الْبَالِي^(١)

وإنما تقديره: كأن قلوب الطير رطبا: العناب، ويابسا: الحشف، إلا أنه جمع بين الرّطْبِ واليابس؛ لأنّ المعنى مفهوم. وهذا فى القرآن والشّعر كثير، إذا تفتنت له وجدته.

* * *

[مجيء «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ، وَرَمَيْنَ، وَغَزَوْنَ» على الأصل]

قال أبو عثمان: وأمّا قولهم: «رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ، وَرَمَيْنَ وَغَزَوْنَ»، فإنما جئن على الأصل؛ لأنه موضع لا تتحرّك فيه السّلام، وإنما أصلهما فى هذا الباب السكون، وإنما يُقْلَبان ألفا إذا كان أصلهما الحركة.

(١) العناب: ثمر أحمر والحشف: ما ييس من الثمر ولم يكن له طعم ونوى وقال: هذا أحسن بيت جاء بإجماع الرواة.

والبيت من الطويل لامرئ القيس فى: (ديوانه ٣٨، وشرح التصريح ٣٨٢/١، وشرح شواهد المغنى ٣٤٢/١، ٥٩٥/٢، ٨١٩، وفى فقه اللغة ٢٤٤، ولسان العرب ٢٠٦/١ «أدب»، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣).

وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٦٤/٧، وأوضح المسالك ٣٢٩/٢، ومغنى اللبيب ٢١٨/١، ٣٩٢/٢، ٤٣٩).

٣٧٨..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ،

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّمَا قُلِبَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ أَلْفَا فِي «رَمَى وَغَزَا» لِتَحْرِكْهُمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، كَأَنَّهُمَا كَانَا: «رَمَى وَغَزَوَ»، فَلَمَّا سَكُنَتْ فَي: «غَزَوْتُ وَغَزَوْنَ، وَرَمَيْتُ وَرَمَيْتَنَ» لَمْ يَجْتَمِعْ فِي الْكَلِمَةِ مَا تُقْلَبُ لَهُ اللَّامُ؛ فَصَحَّتْ.

* * *

[إبدال الواو ياء إذا كانت آخرًا في اسم وقبلها ضمة]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ الواو إذا كانت في اسم، وكانت حرف الإعراب، وقبلها ضمة أُبدِلت ياءً، وجُعِلَ مكان الضمة كسرة. وذلك مثل: «أَحَقُّ وَأَذَلُّ» و«قَلْبُوا لَتَكُونُوا» وأخِرُ الأسماء مخالفةً لِأَوَاخِرِ الأفعال، نحو: «يَغْزُو وَيَسْرُو».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ أَصْلَ «أَحَقُّ وَأَذَلُّ» أَحَقُّ وَأَذَلُّ «فَكَرِهَتْ الْوَاوُ - لَمَّا أَذْكَرُهُ لَكَ - فَأُبْدِلتْ يَاءً، وَأُبْدِلَ مِنَ الضِّمَّةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ لِتَصَحَّ الْيَاءُ فَصَارَتْ: «أَحَقِّي وَأَذَلِّي»، ثُمَّ جَرَى عَلَيْهَا مَا جَرَى عَلَى «غَازٍ» وَنَحْوِهِ.

فإن قيل: وهَلَّا تَرَكْتَ الْوَاوَ بِمَجَالِهَا فَلَمْ تُغَيِّرْ؟ وما الحاجة إلى تغييرها؟ قيل: لأنَّ الأسماء يلحقها الجر وياء النسب، فلو قالوا: «مررت بأذلولٍ» لاجتمع في آخر الكلمة: ضمة وواو وكسرة، وبعضُ هذا مكروه.

وكان يلزم أن يقال في النسب: «هذا أدلوي»، فتجتمع أيضًا: ضمة وواو وكسرة وياءان. وكذلك إن قلت: «هذه أدلوي» في الإضافة إليك، فاستثقل اجتماع هذا كله؛ فلَمَّا كَانَ إِقْرَارُ الْوَاوِ يَدْعُو إِلَى هَذَا كَلِّ قُلِبَتْ يَاءٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ.

وأما الفعلُ فقد أُمِنَ أن يلحقه الجرُّ، أو أن تقع بعده ياء إضافة، أو ياء نسب؛ فَصَحَّتْ الْوَاوُ فِي آخِرِهِ نَحْوُ: «يَغْزُو».

* * *

[لو سميت رجلاً بـ «يغزو» ولا ضمير فيه]

ولكن لو سُمِّيَ رجلاً بـ «يغزو» ولا ضمير فيه لقلبت واؤه ياءً كما فعلت بـ «أَذَلُّ» فكنت تقول: «هذا يَغْزِي، ومررت بِيَغْزٍ، ورَأَيْتُ يَغْزِي» فتصرفه في الرفع والجر، ولا تصرفه في النصب كما فعلت بـ «جَوَارٍ».

هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٧٩

ولو سَمَّيتَ به وفيه ضمير الفاعل لقلت: «جاءني يغزو، ورأيت يغزو، ومررت
بـيغزو» فلا تُغَيِّرُهُ على وجه؛ لأنه إذا كان فيه ضميرٌ، فهو والضَّمير جملة.

* * *

[التسمية بالجملة]

والجملة إذا سُمِّيَ بها بقيت على ما كانت عليه قبل التسمية.

ألا تراهم قالوا في اسم رجل: «تَابَّطَ شَرًّا، وَبَرَّقَ نَحْوَهُ، وَذَرَّى حَبًّا، وَأَنَا ابْنُ جَلَا،
وَبَنَى شَابَ قَرْنَاهَا» ونحو ذلك مما أَقَرَّتِ الجمل فيه بعد التسمية على ما كانت عليه
قَبْلَهَا.

وقوله: «وَقَلَّبُوا لِيَكُونَ أَوَاخِرُ الْأَسْمَاءِ مُخَالَفًا لِأَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ» فيه تسامحٌ؛ لأنه لا
يجب أن يكون آخر الاسم أبدًا مخالفًا لآخر الفعل. ألا ترى أن آخر «ضاربٍ» كآخر
«يَضْرِبُ»؟.

فإن قيل: إنه إنما عَنَى هنا المعتلّ دون الصّحيح؟.

قيل: فقد رأينا آخرَ «يَرْمِي» كآخر «رَامِي»، ألا ترى أن في آخر كل واحد منهما
ياءٌ قبلها كسرة؟ والعلة في ذلك ما بدأتُ به، وهو أن الاسم يلحقه الجرُّ وياءُ الإضافة
والتَّنَسُّبُ، فَكُرِهَتْ الواوُ في آخره لذلك، والفعل لا يلحقه شيءٌ من ذلك، فَجَرَى على
أصله.

وإنما يريد أنهم أرادوا أن يخالفوا بين أواخرِ الأسماءِ وأواخرِ الأفعالِ في هذا؛ لما
يلحق الأسماء من التَّغيير، لا لأنَّ الفعل يجب أن يكون آخره مخالفًا لآخر الاسم. ألا
ترى أن «ينطلقُ» في وزن «مُنْطَلِقٍ» لا فصلَ بينهما في التَّركيب إلا اختلاف الميم والياء.

* * *

[تصح الواو إذا كانت «حشواً» في نحو «عنفوان»]

قال أبو عثمان: فإن كانت قبل الواو ضمةٌ، ولم تكن حرف الإعراب ثبتت، وذلك
نحو: «عَنْفُوان، وَأَنْفُوان، وَقَمَحْدُوة، وَتَرْقُوة»؛ لأن الإعراب وقع على ما بعد الواو.

قال أبو الفتح: هذا الفصل يُوكِّدُ ما ذكرتُ لك - من أنهم إنما غَيَّرُوا الواو في

٣٨٠..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ، أَذَلُّ» لما يلزم حرف الإعراب - ألا تراها لما صارت حشواً فى «عُنْفُوَان، وَقَمَحْدُوَّة»، وصار الإعرابُ جارياً على غيرها صحّت؛ لأنه قد أُمن فيها أن تُكسّر، أو تأتى بعدها الهاء؟.

* * *

[قولهم فى جمع «قلنسوة وعرقوة: قلنس وعرق»]

قال أبو عثمان: وقالوا: «قَلْنَسُوَّةٌ وَقَلْنَسٌ».

وأنشدنى الأصمعى، قال: أنشدنى عيسى بن عمر:

لا مَهْلَ حتى تَلَحَقْنى بَعْنَسٍ أَهْلُ الرِّياطِ البِيضِ والقَلْنَسِ^(١)
فقلب الواو ياءً حيث صارت حرف الإعراب. وقال الآخر:
حتى تَفْضَى عَرْقَى الدُّلَى^(٢)

قال أبو الفتح: أصل «قلنس»: قَلْنَسُوَّةٌ لأنه لما حُذفت الهاء وقعت الواو حرف الإعراب، فجرى عليها ما جرى على واو «أذل» وكذلك «عَرْقَى الدُّلَى» أصله - بعد حذف الهاء - : «عَرْقُو» فغيّرت الواو كما تقدّم.

وقولهم فى جمع «قَلْنَسُوَّةٌ وعَرْقُوَّةٌ: قَلْنَسٌ وعَرْقٌ» قليلُ النّظير؛ لأن هذا الجمع الذى يَجِبُ بحذف الهاء من الواحد إنما بابه لما كان معه من صنعة البارئ تعالى، لا لما تولّى صنعته المخلوقون نحو: «نَخْلَةٌ ونَخْلٌ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ، وقَصَبَةٌ وقَصَبٌ»، وقد قالوا: «سَفِينٌ» فى جمع «سَفِينَةٍ» وهى من صنعة المخلوقين، قال طرفة:

(١) الرّياط: جمع رِيطَة وهو ضرب من الثياب.

والرجز بلا نسبة فى: (الخصائص ٢٣٥/١، وشرح المفصل ١٠/١٠٧، والكتاب ٣/٣١٧، ولسان العرب ٦/١٥٠ «عنس»، ١٨١ «فلس»، ٧/٣٠٧ «رِيط»، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦، والمقتضب ١/١٨٨).

(٢) العرقة: الخشبة التى على فم الدلو. ومعنى تقضى: تكسرى: أى لا تزال ساقية للإبل حتى تكسرى عراقى الدلاء والدلى: جمع دلو.

الرجز بلا نسبة فى: (تخليص الشواهد ١٤٧، والخصائص ٢٣٥/١، وشرح المفصل ١٠/١٠٨، والكتاب ٣/٣٠٩، ولسان العرب ١٠/٢٤٨ «عرق»، والمقتضب ١/١٨٨).

عَدَوِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنْ يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
وقد قالوا فى جمع «قَلْنَسُوة: قَلْوَنَسٌ» فقدموا الواو.

قرأتُ على أبى على فى كتاب القلب عن يعقوب:

يَمْضِيْنَ تَحْتَ الْبَيْضِ وَالْقَلْوَنَسِ^(١)

بفتح النون.

فإن قال قائل: فهلاَّ ضمُّوا النون لأنها واقعة موقع السين فى «قَلْنَسُوة» أَوْ كسروها؛
لأنها واقعة موقع السين أيضاً فى «قَلْنَسٍ»؟.

قيل: لأنها لما قدِّمت الواو أشبهت واو «فَدَوَكْسٍ وَسَرَوَمَطٍ»^(٢) ففتحت النون
لوقوعها موقع الكاف من «فَدَوَكْسٍ» والميم من «سَرَوَمَطٍ»، وقد فعلوا نظير هذا. ألا
ترى أنهم لما قلبوا الواو من وَجْهِه فجعلوها بعد الجيم فى «جاءٍ» لم يقرأوها على
سكونها، بل حَرَكُوهَا حتَّى انقلبت ألفاً؟ فهذا هناك كذاكَ ثَمَّةٌ؛ وهذا نظيرُ ما قلتُ
لك فى «أَيْتَقِ» إنَّ الياء هى عين الفعل قدِّمت، فلما قدِّمت اجترى عليها فقلبت ياءً.

* * *

[إذا سكن ما قبل الواو والياء جرتا مجرى الصحيح]

قال أبو عثمان: وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرى عليهما من الإعراب -
إذا كانا حرفى إعراب - ما يجرى على سائر الحروف، وذلك نحو: «ظَبْيٍ وَرَمِيْ وَغَزَوِ»،
ومن ثم قالوا: «مَغَزَوْ وَمَعْدَوْ وَغَتَوْ».

قال أبو الفتح: إنَّما جَرَتْ الواو والياء لما سكن ما قبلهما مَجْرَى الصَّحِيح؛ لأنَّ
أصل الاعتلال فيهما إنما هو لشبههما بالألف، وإنَّما يكونان كذلك إذا سكنتا، وكان
قبل الياء كسرةٌ وقبل الواو ضمةٌ، فإذا سكن ما قبلهما خرجتا عن شبه الألف؛ لأنَّ
الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

(١) القلونس: أغطية الرعوس فى الحرب. البيض بفتح الباء: جمع بيضة، وهى ما يقى الرأس من
السلاح.

(٢) تَسْرَمَطُ الشَّعْرُ: قَلَّ، وَخَفَّ. وَالسَّرَوَمَطُ، كَصَوَبَرٍ: الْجَمَلُ الطَّوِيلُ، كَالسَّرَمَطِ وَالسَّرَامِطِ
وَالْمُسْرَمَطِ وَالسَّرَمَطِيطِ، وَجِلْدٌ ضَائِعٌ يُجْعَلُ فِيهِ زِقَّ الْحَمْرِ، وَكُلُّ خِفَاءٍ يُلَفَّ فِيهِ شَيْءٌ.

٣٨٢..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ،

وقوله: «وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: مَغْرُوءٌ، يقول: لَأَنَّ فِي «مَغْرُوءٍ» حَرْفًا مَشْدَدًا، والحرفُ المشدّدُ أبدأ حرفان من جنس واحد، الأوّلُ منهما ساكن، فالواو الأولى من «مَغْرُوءٌ وَمَعْدُوءٌ وَغُتُوٌّ» ساكنةٌ بمنزلة الزاى من «غَزَوْ» كما أَنَّ الياءَ فى «كُرْسِىٌّ وَصَبِىٌّ» ساكنةٌ بمنزلة الباء من «ظَبِىٌّ».

* * *

[إذا كان مثال «عتو»، فالوجه فيه إثبات الواو والقلب جائز]

قال أبو عثمان: وإذا كان مثال «غُتُوٌّ» واحدًا، فالوجه فيه إثبات الواو، والقلبُ جائزٌ نحو: «مَعْدِىٌّ وَغُتِىٌّ»، إذا أردت مصدر «عتا يعتو غُتُوًّا».

وبعضُ العرب يُنشد هذا البيت:

وقد علمت عِرْسِى مُلَيْكَةً أَنْبِى
أنا اللَّيْثُ مَعْدُبًا عَلَيْهِ وَعَادِيًا^(١)

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما جاز القلبُ فى «عُتِىٌّ» ونحوه على قلته؛ لأنّه اجتمع فى الطَّرَفِ واوان، والأوّلُ مُدْغَمَةٌ فخفِيت، فكأنه ليس بين الدّالّ فى «مَعْدُوءٌ» وبين الواو الآخرة حاجز لضعف الواو بالإدغام، فغيّرت تشبيها بـ«أذِلَّ»، وليس مثله، وإنما هذا تطلّب وجه بعد السّماع؛ ويُقوِّى قلبه أيضًا أنّ الفعل قد قلبَ فيه نحو: «غُزِىٌّ»، وَغُدِىٌّ عليه.

* * *

[إذا كانت الواو ثَقِيلَةً كواو «عتو» وكانت فى جمع كواو «عصى» قلبت ولم يجز ثباتها]

قال أبو عثمان: فإذا جاءت الواو ثَقِيلَةً مثل هذه الواو، وكان الذى هى فيه جمعًا

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى: (خزانة الأدب ١٠١/٢)، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/٢، وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، وشرح التصريح ٣٨٢/٢، والكتاب ٣٨٥/٤، ولسان العرب ٢١٩/٥ «نظر» ٣٤/١٥ «عداء»، والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤.

وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ٥٦٩، ٦٠٠، وأمالى ابن الحاجب ٣٣١، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤، وشرح الأشموني ٨٧٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٢، وشرح شواهد الشافية ٤٠٠، وشرح المفصل ٣٦/٥، ٢٢/١٠، ١١٠، ولسان العرب ١١٥/٦ «شمس»، ١٤٨/٤ «جفاء»، والمحاسب ٢٠٧/٢، والمقرب ١٨٧/٢، والمتع فى التصريف ٥٥٠/٢).

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٨٣
 قُلِبَتِ الواو ولم يجز ثباتها، وذلك نحو: «عَصَا وَعِصَى، وَعَاتُ وَعُتَيٌّ» وإن شئت كَسَرْتَ
 أوَّلَ الكلمة، وإن شئت ضممتها، ولا يجوز بالواو إلا أن يَشِدَّ الحرف فيُحَكِّي ولا يُجَعَلُ
 أصلاً.

وقال بعض العرب: «إنكم لتنتظرون في نُحُوٍ كثيرة» يريد: جمع «نُحُوٍ»، وهذا شاذٌّ
 مشبَّه بما ليس مثله نحو: «صُومٍ» كما شبَّه الذين قالوا: «صِيَمٍ» بباب «عِصَى» إلا أن
 «صِيَمًا» وما كان مثله مُطَرَّدًا، و«نُحُوٌّ» لا يَطْرُدُ.

قال أبو الفتح: إنما كسروا فاء «عِصَى» إتباعاً لكسرة العين ليكون العمل من وجه
 واحد، وكأنهم إنما أخرجوا «نُحُوًّا» على أصله لِيُعْلَمَ بذلك أنَّ أصل «عِصَى»: عُصُوٌّ
 فجاء «نُحُوٌّ» كالتنبيه على أصل هذا الباب كله، وقد ذكرت نظير هذا فيما تقدّم.

* * *

[لزم باب «عِصَى» القلب؛ لأن الجمع أثقل من الواحد]

قال أبو عثمان: وإنما لزم باب «عِصَى» القلب؛ لأنَّ الجمع أثقل من الواحد، فإذا كان
 الواحد يقلب في نحو: «مَرَضِيٌّ وَمَسْنِيٌّ»، وإنما هو من «سنوت»، ومن «الرضوان» ألزموا
 الجمع الإبدال، وشبهوا «عِصِيًّا وَذُلِّيًّا» حين ألزمت الواو فيه البدل بـ«أذل وأحق» حيث
 لم يكن بين الضمة والواو إلا حرف ساكن، وكسروا موضع العين كما كسروا عين
 «أذل».

قال أبو الفتح: يقول: إذا كان الواحد - على خفّته وتمكّنه - قد جاز فيه القلب
 نحو: «مَعْدِيٌّ وَمَسْنِيٌّ وَمَرَضِيٌّ» لم يكن من الإعلال في الجمع لِثِقَلِهِ بُدٌّ، وقد تقدّم نظير
 هذا في موضعه.

ويعني بقوله: «إلا حرف ساكن» الواو الأولى المدغمة التي انقلبت ياءً في «عِصَى»،
 وهي في الأصل واو «فُعُول».

* * *

[إذا أسكنت عين «غزى وشقى» بقيا معلين]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «غَزَى وَشَقَى» ثم أسكنت موضع العين على قول من قال:

لو عُصِرَ منها البان يوما لَانْعَصَرَ

٣٨٤..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

لم تقل: إلا «غَزَى وَشَقَى» ولم تَرُدْهُمَا إِلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَبْنِهِمَا عَلَى السُّكُونِ، وَلَوْ رَدَدْتَ هَذَا إِلَى الْأَصْلِ لَقُلْتَ فِي «قَضَوُ الرَّجُلُ» إِذَا أَسْكَنْتَ - فِيمَنْ قَالَ «ظَرَفَ» فِي «ظَرَفَ» - بِالْيَاءِ؛ وَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ.

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّكَ إِنَّمَا قَلَبْتَ الْوَاوَ فِي «غَزَى وَشَقَى» يَاءً لَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، كَمَا أَنَّكَ إِنَّمَا قَلَبْتَ الْيَاءَ فِي «قَضَوُ» لَانْضِمَامَ مَا قَبْلَهَا، فَإِذَا أَسْكَنْتَ الْعَيْنَ اسْتَحْفَافًا، فَإِنَّكَ تَنَوَّى الْكُسْرَ وَالضَّمَّ كَمَا تَقُولُ فِي: «فَحِذْ وَعَضِدْ: فَحِذْ وَعَضِدْ» فَكَمَا يَجِبُ الْقَلْبُ فِي «شَقَى وَقَضَوُ» لِلْكَسْرِ وَالضَّمَّةِ فَكَذَلِكَ إِذَا حَذَفْتَهُمَا اسْتَحْفَافًا وَأَنْتَ تَرِيدُهُمَا، تُبْقِي الْقَلْبَ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ الْحَرَكَةَ الْمَوْجِبَةَ لَهُ، وَلَوْ لَمْ تَرُدَّهَا لَكَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ مَاضٍ أَصْلُ بِنَائِهِ: «فَعَلَّ» بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ.

يقول: فلو قلت في «شَقَى وَغَزَى» إِذَا أَسْكَنْتَ: «شَقَوُ وَغَزَوُ» لَزَوَالَ الْكُسْرَةِ لَوْ جَبَّ أَنْ تَقُولَ فِي «قَضَوُ: قَضَى» لَزَوَالَ الضَّمَّةِ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَرَبِيٌّ، بَلِ الَّذِي جَاءَ عَنْهُمْ خِلَافُهُ، قَالَ الرَّاجِزُ:

تَهْزَأُ مِنِّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَةَ قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِيَ لَهُ
يريد: «دُنِيَ لَهُ» وَهُوَ مِنْ «دَنَوْتُ» فَاسْكَنْ النَّونَ، وَأَقْرَأَ الْيَاءَ بِحَالِهَا.

ونظير هذا قولهم في تخفيف «نُؤَى: نُؤَى» فإِقْرَأْهُمْ الْوَاوَ - وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً قَبْلَ يَاءٍ - إِنَّمَا هُوَ لَمَّا فِيهَا مِنْ نَبْةِ الْهَمْزَةِ؛ فَكَذَلِكَ تُقْرَأُ الْيَاءُ فِي «شَقَى» لَمَّا فِي الْقَافِ مِنْ نَبْةِ الْحَرَكَةِ.

* * *

[بعض العرب يقول: «رضيوا» فيسكن الضاد ويثبت الياء ولا يردّها واوًا]

قال أبو عثمان: وبعض العرب يقول: «رَضِيُوا» فيسكن الضاد، ويثبت الياء؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ.

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: «رَضُوا» كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿رَضُوا﴾ وَصَمُوا [المائد: ٧١]، وَأَصْلُهُمَا: «رَضِيُوا وَعَمِيُوا» فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ مِنَ الْيَاءِ، وَنُقِلَتْ إِلَى مَا قَبْلَهَا، فَالْتَقَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَكِلَاهُمَا سَاكِنَانِ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَتْ أَحَقَّ بِالْحَذْفِ لِأَنَّهَا كَمَا أُعْلِتْ بِالْإِسْكَانِ كَذَا أُعْلِتْ بِالْحَذْفِ.

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٨٥

وأيضاً فإنَّ الواوَ علامةُ الجمع، والضَّمير، والياءُ ليست علامة فكانت أحقَّ بال حذف؛ فلَمَّا سكنت الضَّادُ في «رَضِيُوا للاستخفاف جَرَّت الياء لسكون ما قبلها مجرى الصَّحِيح فَأَقَرَّت، ولم تَرُدَّ إلى الواو - وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها - لما تقدَّم ذكره.

* * *

[فعل من «جئت: جىء» فإذا خَفَّفَ قيل: «جىء»]

قال أبو عثمان: وقال: أقول في «فُعِلَ» من «جئت: جىء»، فإذا خَفَّفَتُ الهمزة قلت: «جئى» فرددت الجيم إلى الضَّم.

قال أبو الفتح: الفاعل المضمر في «قال» هو الخليل، وإنما كَسَرَ الجيم في «جىء» - وإن كان يريد «فُعِلَ» - لما تقدَّم ذكره من مذهبه، وأنه يقول في «فُعِلَ» من «البيع: بيع»، كما قالوا: «بَيْضٌ» في جمع «أَبْيَضَ» ولا يَفْصِلُ بين الواحد والجمع في هذا الموضع.

وقياسُ قول أبي الحسن أن يَلْبَسَ الياءَ فيقول في «فُعِلَ: جُوءَ»، فإذا خَفَّفَتُ قلت: «جئى» على المذهبين جميعاً.

أما الخليل فإنه ردَّ ضَمَّةَ الجيم لما تحرَّكت الياء بحركة الهمزة المنقولة عليها للتخفيف فأَمِنَ انقلاب الياء لتحركها، وأنها عين.

وأما أبو الحسن فإنه ردَّ الياء إلى أصلها وترك الواو؛ لأنه إنما كان يقلبها واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، فلَمَّا تحرَّكت بحركة الهمزة المُلْقاة عليها رجعت ياءً لقوتها بالحركة، كما تقول في تحقير «مُؤَسِّرٍ: مُيَسَّرٌ» فتردَّ الياء لتحركها وبقيت الجيم مضمومة كما كانت، فتأمل هذا!

* * *

[لولا التاء في نحو: «الشقاوة والنكاية» لانقلبت الواو والياء فيهما همزتين]

قال أبو عثمان: ولَمَّا يخرج من هذا الباب على الأصل إذا لم يكن حرف الإعراب «الشقاوة، والإداوة، والنقاوة، والنهاية، والنكاية»، قويت هذه الحروف حيث لم تكن حروف الإعراب كما قويت الواو في «قَمَحْدُوَّة».

٣٨٦..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

قال أبو الفتح: يقول: كما أنه لولا الهاء في «قَمَحْدُوَّةٍ» وأن الإعراب صار جاريا عليها لوجب قلب الواو ياءً، وأن يقول: «قَمَحْدٍ» كما قالوا في جمع «قَلَنْسُوَّةٍ: قَلَنْسٍ» فكذلك لولا الهاء في «النَّكَايَةِ وَالْإِدَاوَةِ» لوجب قلب الياء والواو همزتين كما انقلبتا في «رِدَاءٍ وَكِسَاءٍ»، وسنذكر هذا الوجه في موضعه إن شاء الله.

* * *

[من يقول: «مسنى وعنى» لا يقلب «أبوة، وأخوة»]

قال أبو عثمان: ومن ذلك: «أَبُوَّةٌ وَأُخُوَّةٌ» لا يقلبهما من يقول «مسنى وعنى»؛ لأنه لزم الإعراب غيرهما.

قال أبو الفتح: إنما لم يقلب هذا من يقول: «مسنى»؛ لأنه لما كان حكم «مسنى» ألا يقلب مع أنه لا هاء فيه لأنه واحد، فهو إذا جاءت فيه الهاء لا يجوز فيه غير التصحيح؛ لأن الإعراب يجرى عليها.

فإن قلت: فقد قالوا: «أَرْضُ مَسْنِيَّةٍ، وَعَيْشَةُ مَرْضِيَّةٍ»، فقلبوا الواو ياء مع أن بعدها هاء، فهلا قيل على هذا في: «أَبُوَّةٌ وَأُخُوَّةٌ: أُبَيَّةٌ وَأُخْيَّةٌ» كما قالوا في «مَسْنُوَّةٌ وَمَرْضُوَّةٌ: مَسْنِيَّةٌ وَمَرْضِيَّةٌ»؟

قيل: إن الهاء في «مَسْنِيَّةٍ وَمَرْضِيَّةٍ» إنما دخلت على «مَسْنِيٍّ وَمَرْضِيٍّ» للتأنيث بعد أن لزم المذكر القلب، فبقى بعد مجيء الهاء بحاله. و«أَبُوَّةٌ وَأُخُوَّةٌ» لم تلحقهما الهاء بعد أن كان يقال في المذكر: «أُبَيٌّ وَأُخْيٌّ» فيلزم أن يقال: «أُبَيَّةٌ وَأُخْيَّةٌ» بل «أَبُوَّةٌ وَأُخُوَّةٌ» مصدران أصلان جاءا على «فَعُولَةٍ» بمنزلة «الْحُكُومَةِ وَالْخُصُومَةِ»، فالهاء لازمة لهما في أوّل أحوال بنائهما على هذه الصيغة، والهاء في «مفعولة» داخلة على «مفعول» فهي مفارقة، فهذا الفصل بينهما!.

* * *

[همز «عظاءة، وصلاة، وعبادة»]

قال أبو عثمان: قال - يعنى سيويه - : وسألت الخليل عن «عظاءة وصلاة وعبادة»، فقال: جاءوا بهنّ على «العطاء والصّلاء والعباء» كما قالوا: «مَسْنِيَّةٌ وَمَرْضِيَّةٌ، فجاءوا بهما على «مَسْنِيٍّ وَمَرْضِيٍّ»، وإنما لحقت الهاء حرفاً يفرى منها، فلم يقر قوة ما الهاء فيه على ألا تفارقه.

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٨٧

قال أبو الفتح: يقول: إنما هُجِزَت «العباءة، والصَّلَاة، والعظاءة» - وإن كانت الهاء حرف الإعراب، ولم يجزِين مجرى «النهاية والإداوة» - لأنَّ الهاء لحقت «العباءة والصَّلَاة والعظاءة» بعد أن وجب فيهنّ الهمز؛ لأنَّ الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدلٌ منها، فجرت الهاء في ذلك مجرى الهاء في «مسنّة ومرضيّة» التي لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء؛ فلمّا دخلت بقي بحاله من القلب.

وقوله: «ولم تجزِ مجرى ما الهاء فيه على ألا تفارقه، يريد باب: «عَرَفُوهُ وَتَرَفُّوهُ»، ألا ترى أنَّ الهاء لازمة فيهما، ولم يُؤت بها فيهما بعد أن قُدِّرا منفصلين منها لأنّه لو قُدِّر دخولها بعد انفصالهما منها لوجب أن تقلب الواو فيقال: «تَرَفُّوهُ وَعَرَفُوهُ»؛ لأنك كنت تقدرهما أولًا: «تَرَفُّوهُ وَعَرَفُوهُ»، ثم تُدخل الهاء على ذلك.

وقد لاذ الفراء بقول الخليل هذا، وذلك أنه قال في بناء الفعل الماضي على الفتح: إنّه كان حكمه أن يكون وقفًا، إذ كان لا رافع له ولا ناصب؛ ولكن لما كانت ألف التثنية تفتحه، وواو الجمع تضمّه اختاروا له الفتحة؛ لأنها أخفّ الحركات ففتحوه؛ أفلا ترى أنّه بنى الواحد على التثنية كما بنى الخليل الواحد على الجمع في قوله: «إنَّ العَظَاءَةَ» جاءت على «العظاءة»، فكما ذهب الخليل إلى هذا كذلك قفاه الفراء.

ويذكّر على أنَّ «العَظَاءَةَ» جمع «عَظَايَةٍ» قولُ الشّاعر:

سِوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بِي فَأَقَمْتُهُ يُبَادِرُ سِرْبًا مِنْ عَظَاءٍ قَوَارِبٍ^(١)
إلا أن لقول الخليل مَزِيَّةً على قول الفراء؛ لأنّه وإن بنى الواحد على الجمع فإن هذا الواحد فيه هاء التانيث، وهذا الجمع - أعني «عَظَاءَ» - لا هاء فيه، وإنما بنى المؤنث على المذكّر، وهذا هو القياس، أعني أن يُبنى المؤنث على المذكّر.

وقولُ الفراء ليس فيه ما يُقوّيه كالَّذي يُقوّى قول الخليل؛ لأنّه لم يَضُمَّ إلى أنّه بنى الواحد على التثنية شيئًا آخر كما ضُمَّ إليه الخليل: أنّه بنى مؤنثًا على مذكّر.

وشيء آخر يُقوّى قول الخليل، وهو أنَّ بين الواحد والجمع تناسبا في كثير من المواضع شديدًا. ألا ترى أنَّ جموع التكسير إعرابها جارٍ على آخرها كيأعراب الواحد

(١) العضر فوط: ذكر العظاء - والعطاء والعظايا: ج، عطاية، وعظاءة لغة والعظاية على خلقة سام أبرص: القوارب الطالبة الماء ليلا.

٣٨٨..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَقِيتُ، وَغَزَوْتُ،

نحو قولك: «رجلٌ ورجالٌ، وقصرٌ وقُصورٌ»، والتثنية لا يكون إعرابها كإعراب الواحد، إنما هي بألف في الرَّفْع، وياء في الجرِّ والنَّصب أبدًا.

وشىء آخر، وهو أنَّ في المجموع ما لم يكسّر عليه الواحد، فجرت في ذلك مجرى الواحد الذى لم يُكسّر على وجهه، وذلك نحو: «أشياء» فى قول الخليل «والجامل والباقر».

ومنها أيضا ما يأتى من غير لفظ الواحد نحو: «إبل، وبقر، وقوم، ورهط» فكأنها آحاد، ليست بمجموع؛ لأنها من غير لفظ الواحد.

والتثنية لا يكون فيها شىء من ذلك؛ إنما هى فرع على الواحد من لفظه لآبد من ذلك، وبناء الأصل على الفرع مع وجود المندوحة عن ذلك قبيح؛ فإذا كان بين الجمع والواحد هذه المقاربة لم يمتنع أن يحمل الواحد عليه مع ما ذكرناه من قوة بناء المؤنث على المذكّر. فأما التثنية فبعيدة من الواحد وهى لضرب واحدٍ من العدد، والجمع قد يختلف ما تحته من الأعداد، كما يختلف ما تحت الواحد من المعانى، فهو به أشبه.

وأقوى من ذلك كله أنّ «العضاء والعباء» ونحوهما ليست جموعا - على الحقيقة - نكرة، بل هى آحاد بمنزلة «تمر» من «تمرة». وهذا هو المعتمد فى الجواب، وإنما هى جموع فى المعنى لا فى اللفظ، فافهم ذلك.

* * *

[تصحیح «الصلاة والعباية»]

قال أبو عثمان: فأما «الصلاة والعباية» فلم يجئوا بهما على «الصلاة والعباء» كما أنهم حين قالوا: «خُصيان» لم يجئ على الواحد، ولو جاء على الواحد لقالوا: «خُصَيَّتان».

قال أبو الفتح: يقول: «العباية والصلاة» بنيت فى أوّل أحوالها على التأنيث، ولم تجئ على المذكّر، ولو جاءت عليه لقالوا: «عباءة وصلاة» كما تقدّم، كما أن «خُصيان» لو جاء على «خُصية» لقال: «خُصَيَّتان»، ولكنه بُنى على التثنية فى أوّل أحواله، وإن كانت فرعا، كما بُنيت «العباية» على التأنيث فى أوّل أحوالها وإن كانت فرعا.

وقال أبو العباس: يقال: «خُصية وخُصَيٌّ» فمن قال: «خُصية» قال: «خُصَيَّتان»، ومن قال: «خُصَيٌّ» قال: «خُصيان».

هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٨٩ ومثله: «أَلِيَّةٌ وَأَلِيٌّ» فمن قال: «أَلِيَّةٌ» قال: «أَلَيْتَانِ»، ومن قال: «أَلِيٌّ» قال: «أَلْيَانٌ». قال الراجز:

يرتجُ أَلْيَاهُ ارتجَاجَ الوَطْبِ

وقال الآخر:

كَأَنَّ خُصِيَّهِ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَاتَا حَنْظَلٌ^(١)

فهذا على قول الآخر:

أَخْصِيَّ جِمَارٍ بَاتَ يَكْدُمُ نَجْمَةً أَتَوَخَذُ جَارَاتِي وَجَارُكَ سَالِمٌ فَأَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ:

لَسْتُ أَبَالِي أَنْ أَكُونَ مُحْمَقَةً إِذَا رَأَيْتُ خُصِيَّةً مُعَلَّقَةً فَهُوَ فِي الثَّنِيَّةِ: «خُصِيَّتَانِ».

وقال الآخر:

يَا بَأْبَى خُصِيَّاكَ مِنْ خُصِيٍّ وَزُبٍّ^(٢)

فَنَنَى «الْخُصْيَ عَلَى خُصْيَيْنِ».

* * *

(١) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو للشماء الهذلية في: (خزانة الأدب ٤٠٠/٧، ٤٠٤). ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية في: (المقاصد النحوية ٤٨٥/٤). ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو للشماء الهذلية في: (الدرر ٣٨/٤). ولجندل بن المثنى في: (شرح التصريح ٢٧٠/٢). وللشماء الهذلية في: (خزانة الأدب ٥٢٦/٧، ٥٢٩، ٥٣١).

وبلا نسبة في: (لسان العرب ٢٤٩/١١ «دلل»، ٦٩٢ «هدل» ١١٧/١٤ «ثنى» ٢٣٠، ١ «خصا»، وإصلاح المنطق ١٨٩، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧ وشرح أبيات سيويه ٣٦١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٤٧، وشرح المفصل ١٤٣/٤، ١٤٤، ١٦/٦، ١٨، والكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢، وجمع الهوامع ٢٥٣/١، وتهذيب اللغة ١٩٩/٦، ٤٧٨/٧، وكتاب العين ٢٥/٤، ٢٨٧، والمخصص ١١٠/١٢، ٩٨/١٦، ١٠٠/١٧، ديوان الأدب ١١/٤، وتاج العروس «دلل»، «هدل»، «ثنى»، «خص».)

(٢) الرجز لآدم مولى بلعبر في: (لسان العرب ١٠/١٤ «أبى»). وبلا نسبة في: (لسان العرب ٢٥ «بأبأ»، ٢٢٩/١٤ «خصا»، وتاج العروس «أبى»، «خص».)

[عقلته بشائين]

قال أبو عثمان: ومثل هذا قول العرب: «عقلته بشائين» لا يهمز، وهو بمنزلة «النهاية»؛ لأنه بُنى على التثنية كما بُنيت «النهاية» على الهاء.

قال أبو الفتح: يقول: لولا أن «ثنائين» يُبنى على التثنية لوجب أن يهمز فيقال: «عقلته بشنائين» كما تقول: «التحفت بكسائين»، لأنك كنت تقدره أولًا: «ثناء» كما تقول: «كساء»، ولكنه بُنى في أول أحواله على التثنية، كما بُنيت «النهاية» في أول أحوالها على التانيث، فحرت الياء التي هي حرف الإعراب في «ثنائين» مجرى هاء التانيث في منع الهمز؛ لأن الياء قد وقعت حشواً لا طرفاً، فصَحَّتْ، كما صَحَّت الواو في «قَمَحْدُوَّة» لوقوعها حشواً لا طرفاً.

* * *

[مذروان]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: «مِذْرَوَان»؛ لأنه لا يُفرد له واحد.

قال أبو الفتح: يقول: لو أفرد «لمذروين» واحداً لوجب أن يقال «مِذْرِيَان» لأنك كنت تقدره قبل التثنية: «مِذْرِي» مثل «مِغْرِي»، ثم تُثنى فتقول: «مِذْرِيَان» كما تقول: «مِغْرِيَان»، ولكن لما لم يُفرد له واحد، جرت الألف فيه للزومها مجرى الألف في «عُفْوَان» في منعها انقلاب الواو.

ونظير هذا من الجمع الذي على حد التثنية مما لم يُنطق له بواحد: قول عمرو بن كلثوم:

تَهَدَّدْنَا وَأَوْعَدْنَا رُويْدًا متى كُنَّا لَأُمِّكَ مَقْتُونِيَا^(١)
فـ«مَقْتُونين» مثاله: «مَفْعَلَيْن»، ولولا أنه بناه على الجمع في أول أحواله لوجب أن

(١) ومقتونينا: وصف من اقترى الشيء: إذا اختصه لنفسه ويقال: اقترى منه الغلام الذي كان بيننا: أي اشترى منه نصيبه فيه.

البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في: (ديوانه ٧٩، وجهرة اللغة ٤٠٨، وخزانة الأدب ٤٢٧/٧، ٨٠/٨، ٨١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٢، ولسان العرب ٣٥٦/١، و«حصب»، ١٦٩/١٠، وقناه، ٢١٢/١٥، ونوادير أبي زيد ١٨٨).

وبلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ٢٨٩/١، ولسان العرب ٣٩١/١، و«ذنب»).

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٩١
يقول: «مَقْتَيْنَ»، كما تجمع «مَغْزَى» اسمَ رجل في الجرِّ والنَّصب: «مَغْزَيْنَ» لأنه بمنزلة
«مُصْطَفَيْنَ» وواحد «مَقْتَوَيْنَ» في القياس: «مَقْتَى: مَفْعَلٌ» من «الْقَتُو» وهو الخدمة؛ فكما
لا يجوز أن تقول في جمع «مَغْزَى: مَغْزَوَيْنَ» فَتُصَحَّح الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها،
وإنما يقال: مَغْزَيْنَ، فكذلك كان يجب أن تقول: «مَقْتَيْنَ» فتُحذف اللام لسكونها
وسكون حرف الإعراب بعدها؛ ولكنه لما بناه على الجمع صحَّت الواو كما صحَّت
في «مِذْرَوَانَ».

وفيه وجه آخر، قال سيبويه: وإن شئت قلت: جاءوا به على الأصل كما قالوا:
«مَقَاتِوَةٌ» حدثنا بذلك أبو الخطَّاب، يريد: إن شئت قلت: صحَّت في جمع السَّلامة كما
صحَّت في جمع التَّكسير.

قال أبو علي: ويحتمل عندي وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون صحَّح الواو ليكون ذلك
أمانة لإرادة النسب كما صحَّت الواو في «عَوْرَ» ليكون ذلك أمانة لإرادة: «اعوَر».

قال: وقال أبو عثمان: «لَمْ يَجِئْ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ «مَقَاتِوَةٍ، إِلَّا قَوْلُهُمْ: قَوْمٌ سَوَامِوَةٌ،
سمعت من أبي عُبَيْدَةَ، وهذا من الشَّاذِّ لَصَحَّةِ الواو طرفًا مكسورًا ما قبلها.

* * *

[حكم الياء والواو إذا كان ما قبلهما مفتوحا والهاء لازمة لهما]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الياء والواو ما قبلهما مفتوح، وكانت الهاء لازمة لهما
لم يكونا إلا بمنزلة لولم تكن فيهما الهاء، وذلك نحو: «العَلَاةُ وَالْمَنَاءُ»^(١).

وليس هذا مثل «قَمَحْذَوَةٍ» لأنها حين فُتِحَتْ وقبلها الضَّمَّةُ بمنزلة إذا انتصبت في
الفعل نحو: «يريد أن يغزو» فاعلم.

وإذا كانت قبلهما فتحة قبلتا ألفا إذا كان أصلهما التَّحريك ولم يدخلهما تغيير البتَّة.

قال أبو الفتح: يقول: الهاء إذا كانت على هذا السَّبِيل لم تمنع انقلاب الياء والواو
قبلها إذا كان ما قبلهما مفتوحا، ولم يراع لها حكم فـ«عَلَاةٌ وَمَنَاءٌ» بمنزلة «العصا

(١) الْمَنَاءُ وَالْمَنَاءَةُ: كَيْلٌ، أَوْ مِيزَانٌ، وَتُنْتَى مَنَوَانٌ وَمَنِيَانٌ، ج: أَمْنَاءٌ وَأَمْنٌ وَمُنَى وَمُنَى. وَمَنَاءٌ يَمْنُوهُ:
إِبْتِلَاءٌ، وَاحْتِبَرَةٌ. الْمَنُوَةُ: الْأَمْنِيَّةُ. وَدَارِي مَنَاءَ دَارِهِ: حِذَاعَهَا. وَمَنَاءٌ عَ بِالْحِجَازِ، وَصَنَمٌ، وَيَمْدَةٌ.
وَالْمَنَاءَةُ: الْأَرْضُ السَّوْدَاءُ. وَالْمَنَانِي: الدِّيُوثُ.

٣٩٢..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

والرَّحَى، وإنما كانت الهاء هنا كذلك؛ لأنها ليست تكون في الاتصال عما قبلها إلا على دون اتصال اللام بالعين.

وإذا كانوا قد قبلوا العين في «باب وناب» لتحركها وانفتاح ما قبلها - وإن كانت أقوى من اللام، واللام بعدها - فإن تَقَلَّبَ لَامٌ «عِلَاقَةٌ وَمَنَاقَةٌ» لأنها أضعف من العين، وأنه ليس بعدها شيء من الأصل، أولى وأحرى؛ فكأنها في الأصل: «عِلَاقَةٌ وَمَنَاقَةٌ»؛ لأن العِلَاقَةَ هي السِّنْدَانُ، والمِطْرَقَةُ تعلوه أبداً.

و «مَنَاقَةٌ» اسم صنم كانوا يعبدونه» فهي من منيتُ الشيء: أى قدرته؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن تلك الأصنام ترزقهم، وتقدرُ الأشياءَ لهم؛ أو هى سببُ لرزقهم، وتقدير الأشياءَ لهم!.

وقوله: «وليس هذا مثل قَمَحْدُوَةٍ» يقول: ليس مثله فى ألا تَقَلَّبَ واؤه؛ لأنَّ قبل الواو فى «قَمَحْدُوَةٍ» ضَمَّةٌ، والواو إذا كانت قبلها ضَمَّةٌ لم تمتنع أن تفتح، وإن وقعت طرفاً.

ألا تراها مفتوحة فى: «لن يغزوَ»، فإذا فتحت فى «لن يغزوَ» ولا هاء بعدها - وصحَّت - فإن يجوز تصحيحها فى «قَمَحْدُوَةٍ» لوقوع الهاء بعدها - أجدرُ.

وقوله: «ولم يدخلهما تغيير البتَّة» يقول: لا يتغيَّر هذا الحكم فيهما، أى لا بدَّ من قلبهما متى وقعتا على هذه الصِّفَّة، وهذا يعنى. ألا ترى أن التَّغيير قد لحقهما بقلبهما ألفين؟ فمعناه ما عرَفْتَك!.

* * *

[تصحيح الياء والواو فى «النفيان والنزوان» وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان: فأما قولهم: «النَّفَيَانُ والغَنَيَانُ والنَّزَوَانُ والكَّرَوَانُ»، فإنما دعاهم إلى التَّحريك أن ما بعدها ساكنٌ فحركوا كما قالوا: «رَمِيَا وَغَزَوَا» وكرهوا الحذف مخافة الالتباس، فيصير كأنه «فَعَالٌ» من غير الياء والواو، وكرهوا فى «رَمِيَا وَغَزَوَا» الحذف مخافة أن يلتبس بالواحد.

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: فهلا قُلبَتِ الواو والياء فى «النَّفَيَانُ والكَّرَوَانُ» وهما متحرَّكان وقبل كل واحدة منهما فتحة؟.

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٩٣

قيل: لأنهما لو قُلبتا ألفين وبعدهما ألفُ «فَعَلَان» لَوَجَبَ حذف إحدى الألفين فيقال: «نَفَانٌ وَكَرَانٌ» فيصير كأنه «فَعَال» ممَّا لَامَهُ نون؛ فتركوا ذلك مخافة الالتباس.

كما أنهم لو قلبوا الياء والواو في «رَمَيَا وَغَزَوَا» ألفين وبعدهما ألفُ التثنية، لوجب حذفُ إحداهما لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وأن يُقال: «رَمَى وَغَزَا» بلفظ الواحد فكرهوا التباس الواحد بالتثنية، فتحملوا ما في ذلك لذلك!.

* * *

[قلب الواو وهى لام ياء لانكسار ما قبلها أولى من قلبها وهى عين]

قال أبو عثمان: وإذا كان قبل هذه الواو كسرة، ولم تكن حرف الإعراب، وكان ما بعدها لازما فهى مُبدلةٌ مكانها الياء؛ لأنهم قد قلبوا الواو للكسرة فى المعتلِّ الأقوى نحو: «ثِيْرَة، والقِيَام والسِّيَاط والحِيَاض» فالزموا الواو فى هذا البدل نحو: «مَحْنِيَّة»؛ لأنها من «حَنَوْتُ» و «عادية».

قال أبو الفتح: قوله: «المعتلِّ الأقوى» يريد: أنَّ الواو قد انقلبت وهى عين فى «ثِيْرَة» و «القِيَام» و «الحِيَاض» لانكسار ما قبلها، مع أنَّ العين أقوى من اللام، فالواو التى كانت فى «مَحْنِيَّة» أولى بالقلب، لانكسار ما قبلها؛ لأن الهاء بعدها لا تبلغُ أن تكون فى قوَّة الرَّاء فى «ثِيْرَة»، والضَّاد فى «حِيَاض» وقد قلبت فى الأقوى وهو العين، فوجب قلبُها فى الأضعف، وهو اللام لا محالة.

* * *

[قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثالثة فصاعدا وكانتا حَرْفِي الإعراب أبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعرابُ، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو: «كِسَاءٍ وَعِطَاءٍ وَسِقَاءٍ وَغَزَاءٍ وَعِدَاءٍ» لأنهما ينقلبان ألفا إذا كانت قبلهما الفتحة.

والفتحة من الألف؛ فإذا جاءت الألف لم يكن من قلبهما بد فقلبتا ألفين وقبلهما ألف، فهمزوا الثانية؛ لِئَلَّا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصوراً، وتذهب الياء ويلتبس.

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما شَرَطَ أن تكون الألف التي تُهْمَزُ بعدها الياء والواو ثالثةً فصاعداً؛ لئلا يدخل عليه هَمْزٌ مثل: «غَايَةٍ وَطَايَةٍ»، وسنذكرهما ونذكر ما فيهما بحول الله وقوته.

فأما «كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ»، فأصلهما: «كِسَاوٌ وَرِدَاوٌ»، لأن «كِسَاءٌ مِنْ كَسَوْتُ» و «رِدَاءٌ مِنْ الرَّدَيْتِ» يُراد بها التَّردَّى وليس في قولهم: «تَرَدَّيْتُ» دلالةٌ على أن «الرَّدَاءَ» من ذوات الياء دون الواو؛ لأنَّ «تَرَدَّيْتُ» فِعْلٌ قد جاوز الثلاثة؛ وإذا جاوزَ الفعلُ الثلاثةَ كان بالياء، وإن كان أصله من الواو.

ألا تراهم يقولون: «تَقَصَّيْتُ وَتَعَدَّيْتُ» وهما من «قَصَا يَقْصُو، وَعَدَا يَعْدُو»؟ ولكنَّ «الرَّدَيْتِ» دلالةٌ على أنه من الياء؛ لأنه لو كان من الواو لَقِيلَ فيها: «الرَّدْوَةُ» كما قالوا: «الْجُلُوءُ وَالْقِدْوَةُ». ولا يجرز أن تُحْمَلَ على باب «قَنِيةٌ وَصَبِيَّةٌ وَعِذْيٌ»^(١)؛ لأن ذلك شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه، وقد تقدَّم ذكره.

فيقول أبو عثمان: لما كُنْتَ تَقْلِبُ الياء والواو في «عَلَاةٍ وَمَنَاةٍ» لتحركهما وانفتاح ما قبلهما - مع أنَّ الفتحَةَ بعض الألف - فأنت إذا وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحَة وأَشْبَعُ: أُخْرَى بقلبها؛ لأنَّ الكلَّ أَشَدُّ تَأْثِيراً من البَعْضِ فصارا في التَّقْدِيرِ كما ترى: «كِسَاءٌ، وَرِدَاءٌ» فالتقت ألفان فحُرِّكَتِ الآخِرَةُ فأنْقَلَبَتْ هَمْزَةً؛ لأنَّ ذلك من شأن الألف؛ فكأنَّ قَائِلاً قال له: فهلاًَّ حذفت إحداهما؟ فقال مُجِيباً له: لأنهم كرهوا اللَّبْسَ؛ لئلاَّ يصير الممدودُ مقصوراً.

وسألت أبا عليٍّ فقلت له: فإذا كان الأمر كذلك فهلاًَّ قَلَبُوا الياء والواو في: «النَّهَايةَ وَالْإِدَاوَةَ» أَلِفًا لوقوع الألف قبلهما؛ كما قلبوهما أَلِفَيْنِ في: «العَلَاةِ، وَمَنَاةٍ» إذ الألفُ عندك أَشَدُّ إِيْجاباً للقلب من الفتحَة؛ لأنها أكثر منها؟ فقال: إنما المعنى أنَّ الألفَ مثل الفتحَة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طَرَفًا حرف إعراب.

وهذا القول منه ليس بمرضىٌ عندي؛ لأنهم قد قلبوا الياء والواو في: «حَصَاةٌ وَقَنَاةٌ» لأجل الفتحَة، وإن لم يكونا حَرْفِيَّيْ إعرابٍ، وكانت الهاءُ بعدهما؛ فكان قلبُ الياء

(١) العِذْيُ، بالكسر ويُفْتَحُ: الزَّرْعُ لَا يَسْقِيهِ إِلَّا الْمَطَرُ، وكلَّ مكانٍ لَا حَمْضَ فيه. واستَعْدَيْتُ المكانَ: وافقَيْتُ، واستَطَيْتُهُ. وإِبِلٌ عَوَازٍ وَعَادِيَّةٌ وَعَدْوِيَّةٌ: إذا كانت في مَرْعَى لَا حَمْضَ فيه.

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٩٥

والواو فى «نِهايَة»، وإداوَة» لوقوع الألف التى هى أكثر من الفتحة همزة أولى، على ما تقدّم.

ووجدت فى بعض تعليقات أصحابنا عن أبى على أنه إنما قلبت الواو والياء فى «قناة وحَصاة» لوقوع الفتحة قبلهما، وتحركهما؛ وأنّ الكلمة التى هى فيهما على مثال الفعل نحو: «غَزَا ورَمَى»، فأما «النَّهايَة»، والإداوَة» فليستا على مثال الفعل فهذا الفرقُ بينهما، وهذا عندى أشبه من الأوّل.

فإن قال قائل: فكان يجب من هذا ألاّ تقلب الياء والواو فى «رداءٍ وكِساءٍ» همزة؛ لأنّ الكلمة ليست على مثال الفعل أيضًا، وقد رأيتاهم همزوهما؟.

قيل: هذا لا يلزم؛ لأنّ الإعراب كان على ذلك يجرى عليهما، و«النَّهايَة» والإداوَة» اجتمع فيهما: أنّ الإعراب جارٍ على الهاء، وأنهما ليستا على مثال الفعل؛ فهذا فرقٌ ما بينهما. وهذا أقرب قليلًا ممّا حكّيته أنا عنه، على أنّ فيه شيئًا.

وذلك أنّك لو بنيت مثل «سَفَرَجَلَة من قَوَيْتُ» لقلت: «قَوَيْتُ»، فقلّبت الآخرة، وإن لم تكن الكلمة على مثال الفعل!.

ولكن القول عندى فى هذا أنّ الألف لما كانت حرفًا - فى الحقيقة من وجهٍ، ومشابهةً للحركة من وجهٍ آخر - أُجريت مع الهاء فى «النَّهايَة»، والإداوَة» مُجرى الباء من «ظَبْيٍ»، والذال من «عَدُوٍّ» وأُجريت فى نحو: «الرِّداءِ، والكِساءِ» بجرى الفتحة ليتعاقب عليها الأمران، ولا تجرى مَجْرَى الحركة البتّة؛ فتفهّم هذا فإنّه أشبه بمقاييس كلام العرب!.

* * *

[إذا كانت الألف ثانية وبعدها ياء لا تهمز الياء]

قال أبو عثمان: وإذا كانت الألف ثانية وبعدها الياء لم تهمز الياء، وذلك نحو: «ثَايَة^(١)، وطَايَة، ورَايَة» لأنهم لو همزوها جمعوا على الحرف إعلال العين وإعلال اللام؛

(١) نَوَى، يَنْوَى نَوَاءً ونَوِيًّا، بالضم، وأنْوَى به: أطلّ الإقامة به، أو نَزَلَ. وأنْوَيْتُهُ: ألزمتُه النَوَاءَ فيه، كنَوَيْتُهُ، وأضَفْتُهُ. والمَنْوَى: المنزَلُج: المَنَازِل. وأبو المَنْوَى: رَبّ المَنْزِلِ، والضَيْفُ. والنَوَى، كغَنَى: البَيْتُ المُهَيَّأ له، والضَيْفُ، والأسيرُ، والمجاوِرُ بأحدِ الحَرَمَيْنِ.

٣٩٦..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ،

فَفَرُّوا من ذلك؛ لأنهم رأوه إجحافاً مُفَرِّطاً.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ هذه الأسماء خارجة عن القياس، وذلك أنه كان سبيلها أن تَعْلَل اللام وتصحّ العين فيقولوا: «ثَوَاةٌ وَطَوَاةٌ وَرَوَاةٌ»، كما قالوا: «نَوَاةٌ، وَشَوَاةٌ» وإن كان من الياء أن تظهر الياء؛ لأنّ اللام أحقّ بالإعلال من العين، إلا أنها خرجت عن القياس، فلا تُجْعَل باباً يُقَاس عليه.

يقول: فلو همزوا الياء فقالوا: «ثَاءَةٌ وَرَاءَةٌ» لجمعوا على الكلمة إعلال العين واللام؛ وهذا قليل في بابهِ؛ وقد جاء منه: «شَاءٌ وَمَاءٌ» وحروف المعجم فيمن مدّ فقال: «بَاءٌ وَتَاءٌ وَحَاءٌ وَخَاءٌ».

وسأذكر هذا كلّهُ في موضعه مُستَقْصًى بمشيئة الله عزّ وجلّ.

وإنما قلت: إنّه كان حُكْم هذه الحروف أن يقال فيها: «ثَوَاةٌ، وَطَوَاةٌ، وَرَوَاةٌ» من جهات:

إحداها: أنّ الألف إذا وقعت عينا فينبغي أن يحكم بأنها من الواو حتى تقوم دلالة على كونها من الياء، وذلك مما وصّى به سيويهِ؛ وقد مضى ذكره.

والأخرى: ظهور اللام ياء، وسبيل اللام إذا كانت ياء، وكانت العين معنّلة أن تكون واوًا. هذا هو الأمر العامّ الشائع عنهم. ألا ترى إلى كثرة باب «طَوَيْتُ، وَشَوَيْتُ، وَرَوَيْتُ، وَحَوَيْتُ، وَزَوَيْتُ» وقلّة باب «حَيَّيْتُ، وَعَيَّيْتُ»؟

فعلى هذا ينبغي أن تكون الألفُ في «ثَايَةٍ، وَطَايَةٍ» منقلبةً عن الواو؛ لأنّ اللام قد ثبتت ياء. فهذا طريق القياس بلا اشتقاق.

وأما الاشتقاق فشاهدٌ لما قدّمته، وسأذكره لك: حدثني أبو عليّ، قال: حكى أبو زيد أن «الثَّايَةَ» حجارةٌ تكون للراعي حولَ الغنم تأوِي إليها. قال أبو عليّ: فالألفُ في «الثَّايَةَ» على هذا من الواو؛ لأنها من «ثَوَيْتُ».

وحكى أبو زيد أيضاً: أنّ هذه الحجارة يقال لها: «الثَّوَيَةُ» فهذه دلالة قاطعة على كون العين واواً؛ لظهورها في «الثَّوَيَةُ».

وأما «الطَّايَةَ» وهي سَقْفُ البيت فينبغي عندى أن تكون من «طَوَيْتُ»؛ لأنّ السقفَ

هذا باب الواو والياء اللتين هما لاما ن وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٩٧
يُطَوَّى عَلَى الْبَيْتِ وَيُتَنَّى بِنَاؤُهُ عَلَيْهِ؛ فَهَذِهِ حَجَّةٌ أَيْضًا.
وَأَمَّا قَوْلُ عُنْتَرَةَ:

رَبَذَ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَتَا هَتَاكَ غَايَاتِ التَّجَارِ مُلَوِّمٌ^(١)
فجمع «غاية»، وينبغي عندى أن يكون اشتقاقها من «غَوَى، يَغْوَى» وذلك لأن
«الغاية» إِنَّمَا جُعِلَتْ لِتُرْشِدَ الضَّالَّ وَتَهْدِيَهُ، وَتُرْزِلَ عَنْهُ الْغَى؛ كَمَا أَنَّ «أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ»
أَزَلْتُ عَنْهُ الْإِعْجَامَ، وَ «أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ»: أَزَلْتُ عَنْهُ مَا يَشْكُوهُ؛ فَهَذِهِ أَيْضًا دَلَالَةٌ عَلَى
أَن الْعَيْنَ مِنْهَا وَאו.

وَأَمَّا «رَايَةٌ» فَاشْتِقَاقُهَا عِنْدِي مِنْ «رَوَيْتُ» الْحَدِيثَ، أَيْ أَشَعَّتُهُ وَأَظْهَرْتُهُ؛ وَمِنْهُ قِيلَ:
رَجُلٌ رَاوِيَةٌ لِلشَّعْرِ وَالْحَدِيثِ: أَيْ مَظْهَرٌ لِهَمَا وَمُشِيدٌ بِهِمَا.

وَكَذَلِكَ «الرَّايَةُ» فِي الْجَيْشِ إِنَّمَا يَرَادُ بِهَا إِظْهَارُ السُّلْطَانِ وَالْعِزَّةِ وَالْإِشَادَةُ بِهِ؛ وَقَالُوا:
«رَايَةٌ» كَمَا قَالُوا: «عَلِمْتُ» لِأَنَّ إِظْهَارَ الشَّيْءِ وَإِشَاعَتَهُ سَبَبٌ لِعِلْمِهِ؛ وَالْعِلْمُ مِنَ الْعِلْمِ: أَيْ
يُعْلَمُ مِنْ رَأْيِ قُوَّةِ أَمْرِ صَاحِبِهِ، وَعُلُوُّ يَدِهِ، وَنَفَازُ أَمْرِهِ، فَتَأَمَّلْ هَذَا، فَإِنَّهُ وَاقِعٌ صَحِيحٌ
لِمَتَأَمِّلِهِ!.

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ «الرَّايَةُ مِنَ الرَّوَاءِ» وَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الْحِمْلُ؛ لِأَنَّ الْجَيْشَ
يَجْتَمِعُ إِلَى الرَّايَةِ، وَيَنْضُمُ إِلَيْهَا كَاجْتِمَاعِ الْمَتَاعِ بِالْحَبْلِ وَانْضِمَامِهِ؛ فَهَذِهِ أَيْضًا دَلَالَةٌ عَلَى
أَن الْعَيْنَ فِيهَا وَאו.

وَأَمَّا «آيَةٌ» فَعَيْنُهَا يَاءٌ، وَهِيَ مِنْ مُضَاعَفِ الْيَاءِ نَحْوُ: «حَيِّتُ، وَعَيَّيْتُ» وَيَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ: أَنَّ «الْآيَةَ» هِيَ الْعَلَامَةُ وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

قِفْ بِالْدَّيَارِ وَقِفْ زَائِرُ وَتَأَيَّ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرٍ^(٢)
فمَعْنَى قَوْلِهِ: تَأَيَّ: تَبَيَّنَ وَتَنْظَرُ وَتَأَمَّلْ آيَاتِهَا وَعَلَامَاتِهَا؛ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْوَاوِ لَقَالَ:
«تَاوُ» كَمَا تَقُولُ فِي «تَلَوَّى وَتَسَوَّى: تَلَوَّ وَتَسَوَّ».

(١) زيد: سريع. وغايات التجار: رايات ينصبها الخمارون ليعرف مكانهم. ملوم: ليم مرة بعد مرة.
(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو للكُميت في: (ديوانه ٢٢٣)، وإصلاح المنطق ٣٠٤، ولسان
العرب ٦٣/١٤ «أيا». وبلا نسبة في: (المتع في التصريف ٥٨٤/٢).

٣٩٨..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ،

وقولهم: «إِيَّا الشَّمْسِ» لضوئها يدل على أَنَّ «الآية» أيضًا من الياء؛ وذلك أَنَّ «إِيَّا الشَّمْسِ»: ضوؤها، وضوؤها: علامةُ طلوعِ القرصِ.

ألا ترى أنك إذا كنت بحيث لا ترى القرصَ نفسه، ورأيتَ الضَّوءَ: ذلك ذلك على طلوعِ القرصِ؛ فالضَّوءُ على هذا علامةُ طلوعه؛ ولو كان من الواو لصَحَّتِ الواوُ، ولقالوا: «إِوَى» كما يصحُّ نحو: «عَوَضٍ وَجَوْلٍ».

ويمنع أن يكون «إِيَّا» من نحو: «ثَبْرَةَ» في الشُّذُوذِ قولهم: «إِيَاءُ الشَّمْسِ» بمعنى إِيَّاهَا؛ ولو كان من الواو لقالوا: «إِوَاءٌ» كما قالوا: «الطَّوَاءُ، والرَّوَاءُ». قال ذو الرُّمَّة، أنشده أبو علي:

تنازعها لَوْنَانِ ورد وجُؤُوءٌ ترى لإِيَاءِ الشَّمْسِ فيها تحذراً^(١)
وقد يقال: «إِيَاءَةٌ» بالهاء، قال طرفة:

سَقَّتْهُ إِيَّاهُ الشَّمْسُ إِلَّا لِثَابِتِهِ أَسِيفٌ وَلَمْ تَكْذُبْ عَلَيْهِ بِإِثْمِهِ^(٢)
وقال الراجز:

لم يُبْقِ هذا الدَّهْرُ مِنْ آيَائِهِ غَيْرَ أَثَافِيهِ وَأَرْمِدَائِهِ^(٣)
«فالآياء» وزنها: «أَفْعَالٌ» وهى جمع آيٍ، وآيٌ جمع آيةٍ؛ وظهورُ العين ياءٌ فى «الآياء» يدلُّ على أَنَّ «الآيةَ» من الياء.

وقد يجوز أن تكون «رَايَةً، وَطَايَةً، وَغَايَةً»^(٤) من الياء بمنزلة أختهن: «آيَةٍ».

(١) البيت من الطويل: (وهو لذى الرمة فى: (ملحق ديوانه ١٨٧٠). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٥١/١ «جوأ»، ٤٥٦/٣ «ورد»).

(٢) إِيَاهُ الشَّمْسِ كإِيَّاهَا: شعاعها واللثة: اللحم المحيط بالأسنان وأسف يَأْتُمِدُ: ذر الإثم على اللثة وتكدم: تعض.

والبيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى: (ديوانه ٢١، ولسان العرب ٥٠٩/١٢ «كدم»، ٤٤١/١٥ «أيا»، وتاج العروس «كدم»، «أيا»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٦٣/١٤ «أيا»، ومقاييس اللغة ١٦٩/١، وتهذيب اللغة ٦٥١/١٥).

(٣) الراجز بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ٦٦٠/٢، ولسان العرب ١٨٥/٣ «رمد»، ٦١/١٤ «رأيا»، ١١١/١٤ «ثر»).

(٤) الْغَايَةُ: ضَوْءُ شُعَاعِ الشَّمْسِ، وَقَعْرُ الْبَيْرِ، وَكُلُّ مَا أَظَلَّ الْإِنْسَانُ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ كَالسَّحَابَةِ=

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٣٩٩

وقال الخليل: كأنهم قد تكلّموا فى «الغاية: بَغَيْتُ»، ويقوّى قوله أنّ أبا عمرو الشيباني حكى فى نوادره فيما سمعته عنه: أنهم يقولون: «غَايَيْتُ إليه بالشىء»: أى أشرت إليه؛ فهذا يَقوّى أن تكون «غاية» من الياء؛ لأنه إنما يُشارُ بها لِترشد الطالب وتهديّه.

والقول الأول من الاحتجاج ما ذكرت لك.

وحكى أبو عبيدة أيضاً: «أَغْيَيْتُ الغَايَةَ وَغَيَّيْتُهَا» إذا نصَّبْتُها؛ فهذه دلالة - على كون العين ياءً - قاطعة، ولولا السَّماعُ لكانت من الواو.

* * *

[إذا حذفت الهاء من: «ثاية، وطاية، وراية» لا تهمز كوجودها]

قال أبو عثمان: وكذلك إن حذفت الهاء فقلت: «ثاى، وراى، وطاى».

وقال الراجز:

رَأَى إِذَا أَوْرَدَهُ الطَّغْنُ صَدَرَ^(١)

قال أبو الفتح: يقول: لا فَصْل بين كون الهاء فى هذا وألاً تكون؛ لأنك متى همزت الياء أَعْلَلْتَ العين واللام - وهذا قبيح - كانت الهاء أو لم تكن!.

* * *

[«شاء» معلة شذوذاً]

قال أبو عثمان: فإن قلت: فقد قالوا: «شاء» فأعلّوا العين واللام؟ فهذا من الشاذ الذى يُحَفَظُ حِفْظًا، ولا يُجْعَلُ أصلاً.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «شاء» فى ظاهر الأمر ينبغى أن يكون شاذاً لا يُقاس عليه؛ وذلك أنه جمع «شاة» كما أنّ «بَقَرًا» جمع بَقَرَةٍ، فالهاء فى «شاة» للتأنيث والألف قبلها

= وَنَحْوُهَا، وَغَايَا الْقَوْمِ فَوْقَ رَأْسِهِ بِالسَّيْفِ: أَظْلَوْا. والغاية: المَدَى، والرَّايَةُ ج: غَاى. وَغَيَّيْتُهَا: نَصَّبْتُهَا. وَأَغْيَا السَّحَابُ: أَقَامَ.

(١) الراى: جمع راية، وهى العلم.

والرجز للجعاج فى: (ديوانه ٥٧/١، والخصائص ٢٦٨/١، والكتاب ٥٩٦/٣ والمقتضب

١٥٣/١).

٤٠٠..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل، واللام محذوفة، وهى هاء - وسأدُلَّ على ذلك - فلَمَّا أَرَدْتُ جمع «شاةٍ» على حدِّ قولك: «بقرةٌ وبقرةٌ» وَجَبَ حذفُ هاءِ التَّأْنِيثِ؛ فلزم أن يبقى الاسم على شينٍ وألفٍ، وهما الفاء والعين فلم يُجْزَ تركه على ذلك كراهية أن يذهب التَّنوين - لسكونه - الألفَ، كما يُذهِبُها من قولك: «هذه عصاٌ» فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد؛ وهذا محال؛ فوجب أن يُضَمَّ إلى الكلمة ما يؤمِّنُ معه حذف الألف، فكان ردُّ الهاء الأصلية التى هى لام الفعل أولى؛ لأنها أحقُّ من الأجنبيِّ الغريب، فَرُدَّتْ؛ فصار التقدير «شاةٌ» فى وزن «جاءٍ» فكان سبيله أن يُقَرَّ على ذلك! إلا أنَّ العرب أبدلتِ الهاء همزة، كما أبدلتِ الهمزة هاءً فى قراءة من قرأ: «هَيْكُ نَعْبُدُ».

وكما قال الشاعر:

فَهَيْكُ والأمر الذى إن توسَّعتْ موارِدُه ضاقت عليك مصادره
وبعضهم يقول: «هِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ» يريدون «إن».

وكما قالوا: «هَرَقْتُ المَاءَ» فى «أَرَقْتُ» و «هَنَرْتُ الثَّوْبَ» فى «أَنَرْتُ» و «هَرَخْتُ» الدابة فى «أَرَخْتُ» و «هَرَدْتُ أَفْعَلُ ذَا» فى «أَرَدْتُ».

فكما أبدلتِ الهمزة فى هذه المواضع كلَّها هاءً؛ لأنَّهما من مخرج واحد، كذلك أُبْدِلَتِ الهاءُ فى «شاةٍ» همزةً، فصارت «شاءٌ» كما ترى؛ فجمعوا على الكلمة: قَلْبَ العين ألفا، وَقَلْبَ اللام همزةً؛ وهذا مكروه، وعليه أكثرُ الأقاويل؟.

وفيه غيرُ هذا، قال لى أبو علىّ، وقت القراءة: «شاءٌ جمع شاةٍ من غير لفظها» لثلاثا يجتمع فيها قلبُ الواو ألفا وَقَلْبُ الهاء همزةً، وتكون الهمزة على هذا أصلاً؟.

يريد بهذا: أنَّ «شاءٌ جمع شاةٍ من غير لفظها»، ولكنَّ فيها بعضَ حروف «شاةٍ» كما أنَّ «سواسيةً جمع سَواءٍ من غير لفظه»، وإن كان فيه بعضُ حروفه لأنَّ تركيب «سواءٍ» من سين وواوٍ وياءٍ؛ و «سواسية» من مضاعف الواو؛ وأصله: «س، و، س».

ويدلُّ على ذلك، وأنَّه ليس من باب «كوكب» ولا باب «سلس» قول بعضهم فى «سواسيةٍ: سَواسِوةٍ» وإخراج الواو على أصلها، وقد تقدم ذكرها.

فقلتُ لأبى علىّ مُعْتَرِضاً عليه: ما تصنع بقولهم: «شَوَى» ألا تراه بغير همز، ولو

هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٤٠١

كانت الهمزة فى «شاء» أصليّة لوجب أن يقول: «شَوَّىء»؟.

فقال: قد يمكن أن يكون «شاء» من غير لفظ «شَوَّىء»؟ أيضًا!. ويجوز أيضًا أن يكون التّخفيف فيه مجتمعا عليه، يقول: أجعله مثل: «النَّبىّ، والبريّة».

وقال سيبويه: إجماعهم على «شاوَّى» فى التّسبب إلى «الشّاء» دلالة على أن اللام ليست بهمزة، كأنّ سيبويه لما رآهم يقولون: «شاوَّى وشوَّى» حمل الكلمة على أن لامها ياء، ولم يحملها على أنها واو؛ لأنّ باب «طويت، وشويت» أكثر من باب «جوّ وقوّ». قال الراجز:

لا ينفّع الشاوىّ فيها شاتُهُ ولا حماراه ولا علانُهُ^(١)
وقد يجوز أن يكون «شاوَّى» اجتمع فيه على إبدال همزته واوًا. حكى الكوفيّون على جهة الشّدوذ «شَرِبْتُ مًا يا فتى» بلفظ «مَنْ» فى الإدراج، ويحذفون الألف؛ أخبرنى بذلك ابن مقسّم، عن ثعلب عن أشياخه.

وليس أحدٌ من الفريقين يقيس ذلك ولا يراه؛ فذلك لم يحز أن يقولوا فى «جمع شاة: شاء، يا فتى».

فأمّا «شاة» فوزنها «فعلّة» ساكنة العين؛ هذا هو الصواب!.

وكلمت بعض الشّيوخ من أصحابنا بمدينة السّلام فى العين منها، هل هى ساكنة أو متحرّكة؟ فادّعى أنها متحرّكة.

فسألته عن الدلالة على ذلك؟ فقال: انقلابها ألفا يدلّ على أنها متحرّكة؛ لأنها لو كانت ساكنة؛ لوجب إثباتها، لما تثبت فى «ثوبٍ وحوضٍ».

فقلت له: أنا وأنت مُجمعان على أنّ سكون العين هو الأصل، وأنّ الحركة زيادة، وحكم الزّيادة ألاّ تثبت إلاّ بدليل.

فأمّا قولك: انقلابها دليلٌ على الحركة فغير لازم؛ لأنّ الحركة التى فيها إنما دخلتها لمجاورتها تاء التّأنيث وقد أجمعنا: أنّ تاء التّأنيث يُفتح ما قبلها نحو: زأى «حَمَزَة» وحاء

(١) الشاوى: صاحب الشاء. والرجز لمبشر بن هذيل الشمخى فى: (لسان العرب ١٤/٤٤٨)

«شواء». وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ٥/١٥٦).

٤٠٢ هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ،

«طَلَحَ»، وأن سكون العين هو الأصل حتى تقوم دلالة على الحركة. فأما انقلاب العين
فإنما هو لما حدث فيها من الفتح عند مجاورتها تاء التانيث التي قد أجمعنا على أنه لا
يكون ما قبلها إلا مفتوحا، فلا دليل لك على تحرك العين؟ فوقف الكلام هناك.

وكانها كانت: «شَوْهَة» فلما حذفت الهاء بقيت «شَوْهَة» ففتحت الواو.

فإن قيل: ما تنكر أن تكون «فَعَلَة» لأن اللام لما رُدَّتْ وأُبدِلَتْ في «شَاةٍ» همزة بقيت
الألف بحالها؛ ولو كانت إنما انفتحت العين لمجاورتها التاء؛ لوجب إذا رجعت اللام
وزالت التاء أن تعود إلى سكونها، فيقال: «شَوْهَة» أو «شَوْهَة» إذا أُبدِلت الهمزة؟.

قيل: هذا لا يلزم؛ لأن العين لما تحركت لمجاورتها التاء ثم رُدَّتْ اللام بعد ذلك
تركت الفتحة في العين بحالها قبل الرّدِّ، وهذا مذهب سيويه.

ألا ترى أنه لم يكن عنده في قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُجِنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ^(١)

دليل على تحرك العين من «دم» لأنها لما جرى عليها الإعراب في قولهم: «دم، ودمًا،
ودم» ثم رَدَّ اللام في التثنية بَقِيَ الحركة في العين على ما كانت عليه قبل الرّدِّ، كما
قال الآخر:

يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مَحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

وقد أجمعوا على سكون العين من «يد» وقد تراه قال: «يديان» فحركها عند الرّدِّ؛
لأنها قد جرت متحركة قبل الرّدِّ. والقول فيه مثله في «الدَّمِيَانِ».

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدى في: (ملحق ديوانه ص ٢٨٣، والأزهية ص ١٤١،
والمقاصد النحوية ٩٢/١). ولعلّى بن يدالي في: (أمالى الزجاجى ص ٢٠، وخزانة الأدب
٢٦٧/١، وشرح شواهد الشافى ص ١١٢). وللمثقب أو لعلّى بن يدال في: (خزانة الأدب
٤٨٢/٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨). وبلا نسبة في: (الإنصاف ٣٥٧/١، وجمهرة اللغة ص ٢٨٦،
١٣٠٧، وصف المباني ص ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١، وشرح الأشموني ٦٦٩/٣،
وشرح شافى ابن الحاجب ٦٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١، وشرح المفصل ١٥١/٤،
١٥٢، ٨٤/٥، ٥/٦، ٢٤/٩، ولسان العرب ٢١/١٤، ٢٦٨، ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣،
المقرب ٤٤/٢، والمتع في التصريف ٦٢٤/٢).

هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٤٠٣ وغيره من أصحابنا - وهو أبو العباس - يذهب إلى تحريك العين من «دمٍ» لأنه مصدر «دَمَيْتُ دَمًى» مثل: «هَوَيْتُ هَوًى».

قال أبو بكر: وليس ذلك بشيء؛ لأن «دَمًا» جوهر، والمصدر حدث، فهذا غير ذاك؛ قال: فقولهم: «دَمَيْ دَمًى» إنما هو فعل ومصدر، اشتقّا من «الدَّم» كما اشتقَّ «تَرَبَّ من التُّراب»، فأما قول الشاعر:

كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغَزَهَا أَعْقَبَتْهَا الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمًا^(١)
غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُوهُ هِيَ بَعْظَامٍ وَدَمًى
فإنه أوقع المصدرَ موقعَ الجوهر، وتأويله عندي على حذف المضاف، كأنه قال: فإذا هي بعظام وذى «دمى».

وعلى هذا قول الآخر، أنشدني أبو علي:

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا^(٢)
ف «الدَمَى» فى موضع رفع، وهو اسم مقصور على «فَعَل»، وتقديره - أيضًا - على حذف المضاف.

ويحتمل عندي أيضًا وجهًا ثانيًا، وهو أن يكون ردّ المحذوف فى الجوهر لا الحدث؛ فلما رده بقيت الحركة فى العين على حدّ قوله: يديانٍ بيضاوان...

فإن قلت: فقد قالوا: «عُدَّ يا فتى» ثم ردّوا اللام فقالوا:

لَا تَقْلُوَاهَا وَأَدْلُوَاهَا دَلُّوَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غُلْدُوَا^(٣)

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٣١١/٥ «يزغز»، وجمهرة اللغة ٣٠٦، وتاج العروس ٢٧/١٥ «يزغز»، «أطم»).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصن بن الحمام المرى فى: (جمهرة اللغة ١٣٠٦، وديوان المعانى ١١٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٩٨، والشعر الشعراء ٦٥٣/٢، ولسان العرب ٢٦٨/١٤ «دمى»). وله أو لخالد بن الأعلم فى: (خزانة الأدب ٤٩٠/٧، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥).

وبلا نسبة فى: (تخليص الشواهد ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٩، وشرح شواهد الشافية ١١٤، وشرح المفصل ١٥٣/٤، ٨٤/٥، ٨٥، ولسان العرب ٣١١/٥).

(٣) الرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٦٥١/١٢ «يوم» ٢٦٧/١٤، ١١٧/١٥ «غدها»، وتخليص=

وقال الآخر:

وما الناسُ إلّا كالذيّار وأهلها بها يوم خلّوها وغدّوا بلاقِعُ
فقد كان يجب من هذا إذا ردت اللام من «دَمٍ» أن يقال: «دَمِي» فيمن قال: «دَمِيان»
و«دَمُو» فيمن قال: «دَمَوَان» وما تُنَكِّرُ أن يكون هذا كاسراً لقول سيبويه في تبقية
الحركة عند ردّ المحذوف؟.

قيل: قد قال أبو عليّ في هذا: إنّ الذي يقول: «غَدَّ» غيرُ الذي يقول: «غَدَوُ» وإنّ
الذي يقول: «غَدَوُ» لم يحذف اللام قط؛ فعلى هذا قلبت الواو من «شاء» ألفاً لتبقية
الحركة فيها عند ردّ المحذوف وهو اللام المبدلة همزة؛ فتأمّل هذا، فإنّه موضع لطيف!.
فأمّا الدلالة على كون اللام من «شاةٍ» هاء، فقولهم في تحقيرها: «شَوِيْهَةٌ» وفي
تكسيرها: «شِيَاءٌ».

وحكى أبو زيد أنهم قالوا: «هذا شاء كثير، وهذه شَوِيْ كثيرة» و«الشَّيْءُ» بإسكان
العين: وقالوا: «هذه شَوَاهٍ كثيرة»، وهذه أشاوهك»، وقالوا: «تَشَوَّهْتُ شاةً» قيل: إذا
اصطدتها؛ فظهور اللام هاء في هذا التصريف يدلُّ على ما قدّمته.

ومثل «شاء» في إعلال عَيْنِهِ ولا مِه قولهم: «ماءٌ» وأصله: «مَوَّة» فانقلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار التقدير: «ماءٌ» ثم قلبت الهاء همزة كما قلبت في
«شاء» ويدل على أن العين واو، وأنّ اللام هاء: ظهورهما في تصريف الكلمة، وذلك
قولهم في تحقيرها: «مُويَّةٌ» وفي جمعه: «أمواه»، وأنشد سيبويه:

سَقَى الله أمّوها عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ الْغَمْرَا^(١)
وقالوا: «ماهت الرِّكِيَّةُ، ثَمُوهُ، وَتَمَاهُ، وَأَمَاهَهَا الله».

=الشواهد ١٨٠، وجمهرة اللغة ٦٧١، ٦٨٢، ١٠٦١، ١٢٦٦، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧،
وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣، ٢١٧، وشرح شذور الذهب ٥٧٥، وشرح شواهد الشافية
٤٤٩، وشرح المفصل ٢٣/١، ٨/٥، والمقتضب ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، والمتع في التصريف
٦٢٣/٢، والمخصص ٦٠/٩، وتاج العروس «غدا».

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في: (ديوانه ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣٥٥/٢، وشرح المفصل
٦١/١، ولسان العرب ٥١/٤ «بذر»).

وبلا نسبة في: (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١).

هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ» ٤٠٥

فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: «ماهت الرَكِيَّةُ تَمِيَهُ» بالياء، فلا يذلل على أنه من الياء؛ لأنه سبيله أن يُحمل على «فَعَلَ يَفْعَلُ» كمذهب الخليل فى «طاح يطيح، وتاه يتيه».

وقد حكى غيره: «طَعْتُ له أطيع، وَرَحْتُ الدَّابَّةُ أريحها، وحاج الرجل يحيج، من الحاجة»، وهذا كله من الواو. وقد قيل: جميعه بالواو: «يُحَوِّجُ ويَطْوِعُ» إلا «يروح» فلم أسمعه هنا بالواو. وأما قول امرئ القيس:

رَاشَهُ مِنْ رِيَشٍ نَاهِضَةٍ ثُمَّ أَمْهَاهُ عَلَى حَجَرَةٍ^(١)
فإنما هو مقلوب من «أماه» أى كسبه ماء، لِسَنَّهُ إِيَّاهُ عَلَى الْحَجَرِ؛ فَقَدَّمَ اللَّامَ وَأَخَّرَ الْعَيْنَ.

ومثال لفظ «أماه» على هذا القول: «أَفْلَعُهُ». وقولهم: «مَوَّهْتُ عليه» أى جعلت للحديث ماءً ونقاءً حتى قَبِلَهُ؛ وهو فَعَّلْتُ من الماء.

وكذلك قولهم للبُلوْرَة: «مَهَاة» إنما هى مقلوبة وأصلها: «ماهة» وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِلْمَاءِ الَّذِى عَلَيْهَا، وَالْبَرِيقِ الَّذِى فِيهَا.

وقد قالوا: «مَاءة» وهو قريب المعنى من «ماء». أنشدنا أبو على:

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَاهُ الْقَلْبِ ضَخَمَ عَرِيضٌ مُجَرَّشُ الْجَنْبِ^(٢)
فمعنى قوله: «ماه القلب»: أى رقيق القلب كَرِقَة الماء؛ يهجو به بضعف القلب وخَوْرُهُ.

(١) الناهض: فرخ العقاب الذى وفر جناحه ونهض للطيران، والناء للمبالغة، أو لأنه أراد الأنثى، وخص الناهض، لأنه ألين وأطول وأربى، وأمهى النعل على السنان: أرقه كرقعة الماء وأحده، وأسقاه الماء، وأصله أموهه فقدم وأخر.

والبيت من المديد، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ١٢٥)، وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٤، وشرح شواهد الشافية ٤٦٧، ولسان العرب ٣٥٢/١ «حشب».

(٢) ماه القلب: رجل ماء القلب جبان كأن قلبه فى ماء - والمجرش: المنتفع الحنين - والماء: الماء، والأصل: والماء، بدليل جمعه على أسواه وأماهت: دخل فيها الماء.

والرجز للأزرق الباهلى فى: (تاج العروس «موه»). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٢٧٣/٦ «حشر»، ٥٤٤/١٣ «موه»، وتاج العروس ١٧/١٠٣ «حشر»، ومقاييس اللغة ٢٨٧/٥ والمختص ١٠٦/١٥).

٤٠٦ هذا باب الواو والياء اللتين هما لامان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

وقد قالوا فى جمع «ماءٍ: أمواءٌ» فأقروا الهمزة فى الجمع. أنشدنا أبو على:

وبلدةٍ قاصصةٍ أمواؤها ماصحةٍ رأذ الضحى أفيائها
فهذه الهمزة فى الجمع إمّا أن تكون الهمزة التى كانت فى الواحد، وإمّا أن تكون
بدلاً من الهاء التى تظهر فى «أمواه»، فكأنه لفظ بالهاء فى الجمع، ثم أبدل منها الهمزة
كما فعل فى الواحد، وهمز اللام فى «أمواه» ليس يجتمع فيه إعلان العين واللام، ألا
ترى إلى صحة العين فى «أمواه»؟.

ويدلُّ على تحرك العين من «ماءٍ» وشاء انقلابها، وليس كـ «شاء» فى سكون عينه؛
لأن اللام من «ماءٍ» لم تحذف، فتلزم العين الحركة فَبَقِيَ عند ردِّ اللام كما قدّمنا!.
فإن قلت: فقد قالوا: «شَرِبْتُ ما» مقصوراً، فحذفوا اللام، فهلاً جرى مجرى
«شاةٍ»؟.

فقد تقدّم القول فى أنّ هذا شاذٌّ عند الفريقين، فينبغى ألا يلتفت إليه.
فإن قلت: فهلاً استدلت بجمع «ماءٍ» على أفعالٍ فى قولهم: «أمواه» على تحرك عينه،
وأجريته مجرى «جَمَلٍ وأَجَمالٍ، وَقَتَبٍ وأَقْتابٍ»؟.

قيل: هذا غير مستقيم؛ لأنّ عين «ماءٍ»: واو؛ والعين إذا كانت واواً، وكانت ساكنة
فى هذا المثال كان بابها أن يُكسّر فى القلّة على أفعال نحو: «زَوْجٍ وأَزْواجٍ، وثَوْبٍ
وأَثوابٍ»، فمن هنا لم أقضِ بتحريك العين من «ماءٍ» لجمعه على أفعال؛ بل حكمتُ
بذلك لانقلاب عينه، فجرى ذلك مجرى «بابٍ وأَبوابٍ، ومالٍ وأَمْوالٍ» و «شاءٍ، وماءٍ»
من الشاذِّ؛ فلذلك قال أبو عثمان: إنه لا يجوز حَمْلُ «رأى» وغاى عليه.

فأما قولهم: «الباءُ والباءةُ» فى النكاح فقد يمكن أن يكونا أصلين، وقد يجوز أن
تكون الهاءُ بدلاً من الهمزة؛ لأنّه من المباءة والبَّواء، وهو الرجوع والتكافؤ؛ لأنّ
الإنسان كأنه يرجع إلى أبيه، ويقوم مقامه؛ فيكون على هذا معتلّ العين واللام؛ وإن
كانت الهاء فيه أصلاً فهو من لفظ «بُوهة» والألف فيه منقلبة عن الواو؛ و«البُوهة»
الأحمق العاجز؛ فيكون من هذا، لأنّ النكاح مؤدّ إلى العجز والهَرَم والخَرَف؛ ولأنّ
«البُوهة» لم يكمل ولم يتوفّر عقله؛ فكأنه نىءٌ لم ينضج؛ فهو كالموات على حاله الأولى
وقت حصوله فى الرّحم.

[الألف في: «باء، وتاء، وثاء» ونحوها من حروف الهجاء لا أصل لها]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «باءٌ وتاءٌ» فإنما أصل هذا التهجّي، أن يكون: «بَا، تَا، ثَا» فيكون على حرفين، ليس له أصل في الثلاثة، مثل: «لا»، ثم سَمَوْا به الحرف فزادوا ألفاً أخرى، ثم همزوا، وليس أن الألف «ياء، أو واو» ثم أُعِلَّتْ؛ فافهم ذا، إن شاء الله!

وإنما كتبت لك هذا، لئلا يطعن طاعن بالحروف الشاذّة فترى أن ذلك كسر للباب.

قال أبو الفتح: يقول: لا تتوهّم أن: «باءٌ وتاءٌ» مثلُ «شاءٌ»؛ لأننا نعلم أن الألف في «شاء» من واوٍ لا محالة والألف في «باء، وتاء» لا أصل لها في «ياء» ولا «واو»، وإنما هي بمنزلة ألف «لا، وما»، ولو كان لها أصلٌ في «ياء، أو واوٍ» لظهرتا؛ لأنه كان ينبغي أن تكونا ساكنتين كدال «قد» ولام «هل»، وكان يجب أن يقال: «بَي، تَي» أو: «بَو، تَو» كما قلنا في أوّل الكتاب: إنه لو كان ألف «مّا، ولا»، من واو، أو ياء، لوجب أن يُقال: «مَو، لَو» كما قالوا «لَو، أو»: «مَي، لَي» كما قالوا: «كَي، أَيْ»، فلما أخرجوا «بَا، تَا، ثَا» من التهجّي، وعطفوها؛ أشبهت الأسماء بالعطف؛ لأنّ العطف نظيرُ التثنية فدخلها الإعراب فلم يمكن أن تكون على حرفين - الآخرُ منهما حرفُ لين - لئلا يُذهب التثنية فوجب أن يُزاد على الحرف مثله؛ كما قال:

لَيْتَ شَعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوًّا عَنَاءُ^(١)
وكما قال الآخر، أنشدنيهِ أبو عليّ:

أَفَلَا سَبِيلَ لَأَنْ يُصَادِفَ رَوْغُنَا لَوًّا وَلَوْ كَاسِمَهَا لَا تَوْجُدُ^(٢)
فكما زادوا على «لَو» واواً أخرى حين جعل اسمًا؛ لأنه لا أصل له في الثلاثة، فتردّ اللام بعينها، كذلك زادوا على «با، تا، ثا» ألفاً أخرى، فالتقى ساكنان فلم يجوز حذف أحدهما؛ لئلا يعودوا إلى ما منه هربوا وهو القصر، فحركوا الثانية فانقلبت همزة!

قال أبو عليّ: إلا أنك الآن بعد الهمز والمد تدخل هذه الحروف في أحكام

(١) البيت من الخفيف وهو لأبي زيد الطائي في: (ديوانه ٢٤، وخزانة الأدب ١/١١١، ٢٧٥، ٢٧٥، ٣٢٠، ٣٢١، وشرح أبيات سيويه ٢/٢١١، وشرح المفصل ٦/٣٠، والشعر والشعراء ١/٣١٠، والكتاب ٣/٢٦١، ولسان العرب ١١/٧٠٨ «هل»، «هل»، ٥٤/١٤ «واو»). وبلا نسبة في: (جمهرة ٦٥، والمقتضب ١/٢٣٥، ٤٣، ٣٢).

(٢) الرجز بلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢/٧٦٨).

٤٠٨ هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»

الأسماء، وتقضى لها بحكم ما انقلبت عينه - وإن كنا نعلم أنها غير منقلبة - ولكنه قد صار إلى لفظ المنقلبة عينه.

* * *

[اشتقاقهم أفعالا من أسماء الحروف]

ويدل على صحة ما ذهب إليه: أن الألف فى: «قاف، كاف، دال» ونحوها لا يعلم لها أصل فى الياء ولا فى الواو؛ لأنها غير متصرفّة؛ إلا أنهم لما أعربوها وعطفوها فقالوا: «قاف، وكاف، ودال» اشتقوا منها أفعالا كما يشتق من الأسماء الصريحة فقالوا: «قَوِّتُ قافًا، وكَوِّتُ كافًا، ودَوِّتُ دالًا»؛ وقالوا: «لَوِّتُ لاءً حسنةً» فجعلوها من الواو؛ لأنّ الإمالة لم تسمع فيها.

وقال بعضهم: «يَبَيْتُ ياء» فجعلها من الياء؛ لأنهم قد سمعوا الإمالة فى «ياء».

أفلا ترى أنهم أجروا ذلك مُجرى: «يَوَّبَتِ الحساب بابًا بابًا، ومولته مالا».

قال أبو على: ونظير ذلك قولهم فى رجل اسمه «ضَرَبٌ» مُعَرِّى من الضمير «هذا ضَرَبٌ» كما أُعَرِّبَ الماضى وأدخله الجرّ والتّنين؛ لأنّه قد خرج إلى حُكم الأسماء بالتّسمية؛ كذلك قُضِيَ بأنّ الألف فى: «قاف، وكاف» إذا جُعِلَ اسمًا منقلبةً، أو فى حُكم المنقلبة؛ لخروجهما إلى مذهب الأسماء؛ فكذلك نقضى بأنّ ألف «باء، وتاء» فى حُكم المنقلبة ممّا اجتمع فيه إعلالان.

قال: والصواب أن تُقدَّر الألف منقلبة عن واو، ليكون من باب «طويت وشويت».

* * *

[مثال «جحمرش» من الباء]

وقال أبو الحسن: لو بنيت من «الياء» مثل «جَحْمَرِشٍ» لقلت: «يَبُو» فجعل العين ياءً؛ لأنّه سمع الإمالة فيها، وهو وجّه!.

وحجّة أبى علىّ ما ذكرتُ لك، وإنما جاء أبو عثمان بهذا؛ لأنّه قد علِمَ أنّه لا أصل له فى «ياء» ولا «واو» وإن كان بعد ذلك فى حكم المنقلب؛ ولأنّه لا يجرى مجرى «شاء» الذى أصل ألفه الواو لا محالة!.

وقوله: «ثلاثا يطعن طاعن بالحرف الشَّاذَّ» يريد به «شاء» ونحوه، مما اعتلت عينه ولامه؛ لأنَّ «باء، وتاء» ليس بشاذَّ.

* * *

[تشبيه الألف في «العظايا» بهاء التأنيث في «عظاية»]

قال أبو عثمان: وأمَّا قول الشاعر:

ولاعبَ بالعشيِّ بنى بنيه كفعل الهرِّ يلتمس العظايا
فأبعده الإله ولا يُؤبَّى ولا يُشْفَى من المرض الشَّفايا
ويُروى: ولا يُشقى.

فإنَّ الشاعر شبَّه ألف النَّصب بهاء التأنيث حين قال: «عَظَايَة، وَصَلَايَة» وما أشبهه. وهذا لما يحفظ أيضًا؛ ولولا أنَّه أخبرنا به من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه، ولجعلناه همزًا!!

قال أبو الفتح: وجه الشَّبه بينهما أن الهاء يفتح ما قبلها، كما أنَّ الألف كذلك؛ وأنَّ الهاء تحيى لمعنى كما أنَّ الألف كذلك؛ وأنَّ الألف زائدة كالهاء، فمن حيث قالوا: «النَّهاية والعَظَايَة» كذلك قالوا: «العَظَايَا، والشَّفايا» وهذا تشبيه بعيد؛ وهو كالخطأ منهم!.

قال أبو عليّ: والفرق بين الهاء والألف: لزوم الهاء، وزوال الألف.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون الشاعر أراد «العَظَايَة» فأبدلَ الهاء ألفا للضرورة والتَّقارب الذى بينهما، كما أبدل الآخر الهاء من الألف فى قوله:

قد وردت من أمكنة من هاهنا ومن هنه
إن لم أروها فمه^(١)

يريد: من هنا، و: فما؛ فتكون الفتحة فى «العَظَايَا» فتحة الهاء مثلها فى «طلحة»،

(١) الرجز بلا نسبة فى: (الدرر ١/٢٤٢، ٢١٤، ورسف المباني ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ١٦٣/١، وشرح الأشموني ٨٧٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٤٧٦، وشرح المفصل ١٣٨/٣، ٦/٤، ٨١/٩، ٤٢/١٠، ٤٣، والمحتسب ٢٧٧/١، والمقرب ٣٢/٢، والممتع فى التصريف ٤٠٠/١، وجمع الهوامع ٧٨/١، ١٥٧/٢).

٤١٠..... هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ،

ولا يكون مثلها في «رأيت زيدا»؟.

قيل: هذا محال، وذلك أنّ أوّل هذا الشعر:

إذا ما الشّيخ صَمَّ فلم يُكَلِّمْ وأودى سمعُهُ إلا نِدايَا
وفيه: «الشّفايا» ولم نسمعهم قالوا: «نداية، وشفاية» فنُجَوَزَ أن تكون الألف بدلاً
من هاء التّأنيث، فالألف إذا للنّصب لا محالة.

وشيء آخر يدلّ على بُطلان قوله، وهو: أنّ جميع ما جاء من هذا الضّرْب إنما جاء
في موضع النّصب نحو قول الآخر:

أهْبَى التُّرابَ فَوْقَهُ إِهْبَايَا^(١)

ونحو قول الآخر:

عَشِيَّةً أَقْبَلْتُ مَنْ كُلِّ أَوْبٍ كَنَانَةً عَاقِدِينَ لَهُم لَوَايَا
وكذلك جميع ما جاء منه؛ فهذا يقوّي أنّ الألف للنّصب بمنزلتها في قولهم: «رأيت
زيداً»، وهذا واضح جليّ.

وقد يمكن أن يكون «العظايا» جمع «عظاية» مُكَسَّراً كـ «دجاجة ودجاج»، ويؤكد
ذكره لِـ «بنيه»، فهذا دليل الجمع، فاعرفه إن شاء الله.

* * *

(١) الهباء: هو التراب الدقيق.

هذا باب تقلب فيه الياء واوا

ليُفرّق بين الاسم والصفة

قال أبو عثمان: وذلك «فَعَلَى»، إذا كانت اسماً أبدلوا من الياء واواً، وذلك نحو: «الشَّرَوَى» و«الْفَتَوَى» و«الرَّغَوَى» و«الْعَدَوَى»، والصفة تُترك على حالها نحو: «خَزَيَا» و«صَدَيَا» و«رَيَا».

قال أبو الفتح: يريد أنهم يبدلون الواو من الياء إذا كانت لاماً، ولم يذكر ذلك؛ لأنه قد مثل بعدُ فعُلم ما الغرض.

وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب، واعتمد فيه على أنه محكى عن العرب، وليست فيه حجة قاطعة، وأنا أذكر ما فيه من العلة.

وذلك أن الياء أخفُّ من الواو، وقد غلبت الواو في أكثر المواضع حتى أبرت عليها؛ فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها فقلبوا الياء واواً؛ وإنما خصّصوا به اللام دون الفاء والعين؛ لأنها أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها.

فإن قيل: فهلاً كان هذا القلب في الصفة دون الاسم؟.

قيل: لأن الواو أثقل من الياء؛ فلما اعتزموا على قلب الأخف - إلى الأثقل لضرب من التوسّع في اللغة - جعلوا ذلك في الأخف؛ لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل؛ والأخف هو الاسم، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل، فتأمل هذا فهو أقرب ما يُقال في هذا!!.

وقيل: إنما جاءت الصفة على الأصل نحو: «خَزَيَا» كما قالوا في جمع «صعبة»: صعبات ولم يحرّكوا كما حرّكوا «جَفَنَات»؛ لأن الصفة تُشبه الفعل، والفعل لا يُكسّر، فلم تحرك العين من «صَعَبَات»، فلذلك جرت «خَزَيَا» على الأصل لأنها صفة؛ كذا قال أبو عليّ، وهو صواب إن شاء الله.

و«الشَّرَوَى» من «شَرَيْتُ»، و«الْفَتَوَى» من «وَقَيْتُ»؛ و«الْفَتَوَى» من الياء لقولهم فيها: «الْفَتَيَا» بالياء، و«الرَّغَوَى» من رَعَيْتُ، ولا تحمل «الْفَتَيَا» على «القُصَيَا» لأننا لا

٤١٢..... هذا باب تقلب فيه الياء واوا لِيُفَرِّقَ بين الاسم والصفة

نعلم لها أصلاً في الواو، ومع هذا فإنَّ في «الفتيا» تَقْوِيَةً لِنَفْسِ الْمُسْتَفْتَى، فهو من معنى الفتاء والفتى.

* * *

[لو كانت «ريا» اسماً، لكانت «روى»]

قال أبو عثمان: ولو كانت «رياً» اسماً، لكانت: «رَوَى» لأنك كنتُ تبدل اللام واواً، كما قلبتها في «شَرَوَى» وتبقى الواو التي هي عين «فَعَلَى»، فأما «فَعَلَى» من الواو فعلى الأصل لأنها إن كانت صفة تركت على الأصل كما تركت الياء، وإن كانت اسماً لم تُغَيَّر؛ لأنَّ الواو تغلب على الياء في هذا الباب، وهي فيما هي فيه أثبت، وذلك: «شَهْوَى»، ودَعْوَى»، ف «شَهْوَى صفة، ودَعْوَى اسم؛ وعدَوَى كدَعْوَى».

قال أبو الفتح: إنما ذَكَرَ «شَهْوَى وعدَوَى» لِيُرِيكَ أَنَّ لَام «فَعَلَى» إذا كانت واواً لم تُغَيَّر، بل تترك في الصِّفَةِ بحالها كما تركت الياء في «خزياً» وإذا كانوا قد قلبوا الياء واواً في «شَرَوَى» لأنها اسم؛ فهم بأن يقرأوا الواو فيما هي فيه أصليَّة - أعنى «دَعْوَى» - أجذر؛ فكأنَّ «رَوَى» كان أصلها: «رَوِيًا»، ثم قلبت اللام واواً، وأدغمت فيها العين، فصارت «رَوَى».

ومثل ذلك من كلامهم: «العَوَى» لهذا النجم، قال لي أبو عليّ وقت القراءة: إنها في الأصل: «عَوِيًا» لأنها كواكب مُتَوِيَّة؛ قال: واشتقاقها من: «عَوَيْتُ يده»: أي لويتها، فقلبوا الياء واواً، وأدغموا فيها الواو الأولى، فصارت «عَوَى» مثل «رَوَى» والعلة واحدة.

وقد مدَّ بعضهم «العَوَى» فقال: «العَوَاء» وذلك قليل.

فإن كانت «فعلاء» فقياسها عندي: «عيَاء»، وكان أصلها: «عَوِيَاء»، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبوا الواو ياء، وأدغمت في الياء بعدها، كما قالوا: «شويت شيئاً، وطويت طياً»، وقد تقدّم القول في هذا، ونظيره قولهم: «امرأة ليَاءُ العنق»، وأصله: «لَوِيَاءُ».

فإن قيل: فهلاً قلت: إنهم قلبوا اللام واواً، وأدغموا فيها العين، كما قالوا: «عَوَى» مقصورة؟.

قيل: هذا إنما فعلوه فى «فَعَلَى» المقصورة لا غير فنحن نَتَّبِعُه، ولا نقيسه فى الممدودة. ولكن القول عندى فيه إن كان «فَعَلَاء»: أن يكون مدَّة من «فَعَلَى» المقصورة بعد أن وجب قلب لامها واوًا؛ وكأنه أقرّ اللام واوًا ليدلّ أنها ممدودة من المقصورة، فجعل ذلك أمانة لهذا المعنى.

على أنه قد أخبرنى ابن مِقْسَمٍ عن ثعلب أن بعضهم قال: «عَوَى الكلب عَوَّةً»، وأصلها: «عَوَّةً»، وكان قياسه: «عَيَّة» مثل: «طَوَيْتُ طَيَّةً» ولكنه شاذٌّ فى بابهِ؛ فيكون «العَوَاء» - فيمن مدّ وجعله «فَعَلَاء» - مثله فى الشُّذُوز.

ومثله فى الشُّذُوز قولهم فى العَلَم: «رجاء بن حَيَّوَة»، وأصله: «حَيَّة»، وإن اختلفت العينان.

وقالوا أيضًا: «عَوَى الكلب عَوَّةً»، وهو شاذٌّ وإن كان «العَوَاء» فيمن مدَّ «فَعَلَاءً» كأنه ذهب بالتذكير فيه إلى المنزل، فلا نَظَرَ فيه؛ لأنّ الواو المشدّدة تكون عينا مدغمة، وتكون الهمزة منقلبة عن الياء التى هى لام الفعل، بمنزلة همزة «شَوَاء».

وأقول: إنّ الهمزة فى «العَوَاء» فيمن جَعَلَه «فَعَلَاء» منقلبة عن ألف التانيث التى فى «عَوَى» المقصورة؛ لأنها وقعت بعد ألف المدِّ فانقلبت بعدها همزة كما تقول فى «حمراء وصفراء» إنّ الهمزة فيها منقلبة عن ألف التانيث؛ وهو مذهب سيويّه، ولا أعرف لأحد من أصحابنا فيه خلافاً إلا أبا الحسن؛ فإنه كان يرى أنّ الهمزة هنا زائدة غير منقلبة.

فإن قلت: فهلاً جعلت الألف التى قبل الهمزة فى «عَوَاء» فيمن جعلها «فَعَلَاء» هى الألف التى كانت فى «فَعَلَى» المقصورة، وجعلت الهمزة التى بعدها منقلبة عن ألف مزيدة بعد ألف التانيث؟

قيل: هذا محال؛ لأنّ علامة التانيث لا تكون حَشَوًا، إنما تكون آخرًا فافهم ذلك إن شاء الله!.



[إذا كانت «فعلى» اسما من الواو، أبدلت الياء مكان الواو]

قال أبو عثمان: وأما «فَعَلَى» فإذا كانت اسما أبدلت الياء مكان الواو، وذلك: «الغَلِيَا

٤١٤ هذا باب تقلب فيه الياء واوا لِيُفَرِّقَ بين الاسم والصفة

والذُّنْيَا والقُصَيَا، وقالوا: «القُصْوَى»، فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: «حَيَوَةٌ، وَضَيَوَنَ، وَبَنَاتُ أَلْبَيْه، وَلَحَحَتْ عَيْنُهُ».

قال أبو الفتح: إنما ذكر «الْعُلْيَا والذُّنْيَا والقُصَيَا» في موضع الأسماء؛ لأنها وإن كان أصلها الصِّفَةُ، فإنها الآن قد أُخْرِجَتْ إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إِيَّاهَا استعمال الأسماء، كما تقول في «الأَجْرَعُ، والأَبْطَحُ، والأَبْرَقُ»: إنها الآن أسماء؛ لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات؛ ألا تراهم قالوا: «أَبْرَقٌ وأَبَارِقُ، وأَجْرَعٌ وأَجَارِعُ» فصرفوا «أَبْرَقاً وأَجْرَعاً»^(١) وجمعوهما على مثال: «أحمد وأحامد» وأبدلوا اللام في «فُعْلَى» كما أبدلوها في «فُعْلَى» لضرب من التَّعَادُلِ وكانت الأسماء أحمل لهذا من الصفات لخَفَّةِ الأسماء.

ألا ترى أنهم قالوا: «شَرْبَةٌ وشَرَبَات» فحرَّكوا العين؛ وقالوا: «صَعْبَةٌ وصَعْبَات» فأسكنوها؛ لأنَّ الفعل لا يحتمل التَّغْيِيرَ من هذا الوجه؟.

فأما «القُصْوَى» فشاذٌ.

* * *

[إجراء «فُعْلَى» من الياء اسماً وصفة على الأصل]

قال أبو عثمان: وتجرى «فُعْلَى» من هذا الباب من الياء على الأصل اسماً وصفة، كما جرت «فُعْلَى» من الواو على الأصل اسماً وصفة.

قال أبو الفتح: قوله: «من هذا الباب» يريد به من باب ما لاه معتلة يقول: فكما قلت في الاسم: «عُدْوَى»، وفي الصِّفَةُ: «شَهْوَى» فأجريتهما على الأصل في الاسم، والصِّفَةُ من باب «فُعْلَى» كذلك تجرى «فُعْلَى» من الياء على الأصل اسماً وصفة؛ لأنَّ

(١) البرق: فرس ابن العرقعة، وواحدُ برقِ السحاب، أو ضربٌ مَلَكَ السحابِ وتَحْرِيكُهُ إيَّاهُ لِيَنْسَاقَ فَتَرَى النيرانَ. وَبَرَقَتِ السَّمَاءُ بَرَوْقاً وَبَرَقَاناً: لَمَعَتْ، أو جَاءَتْ بِبَرْقٍ. الجَرْعَةُ، ويحرك: الرَّمْلَةُ الطَّيِّبَةُ الْمُنْبَتُّ لَا رُغْوَةَ فِيهَا، أو الأرضُ ذاتُ الحَزُونَةِ تُشَاكِلُ الرَّمْلَ، أو اللَّعْصُ لَا يُنْبِتُ، أو الكَثِيبُ جَانِبٌ مِنْهُ رَمْلٌ وَجَانِبٌ حَجَارَةٌ، كالأَجْرَعِ والجَرْعَاءِ، (في الكل). والجَرْعُ، محركة: الجَمْعُ، والتَّوَاءُ فِي قُوَّةٍ مِنْ قُوَّةِ الْحَبْلِ أو الوَتَرِ ظَاهِرَةٌ عَلَى سَائِرِ الْقُوَى، وذلك الحبلُ مُحَرَّجٌ، كمعظمٍ وككَيْفٍ. وذو جَرَعٍ، محركة: من أَلْهَانَ بْنِ مَالِكٍ.

«فُعَلَى» في هذه الجهة نظيرة «فَعَلَى» في تلك الجهة.

فإذا كانوا قد قلبوا الواو إلى الياء في «الدُّنْيَا، والعُلْيَا»، فهم بأن يقرُّوها فيما هي فيه أصل، أجدد.

هذا مع أن القياس ألا يُقَلَّبَ الأخفَّ إلى الأثقل؛ فإذا جاء الشئ على ما ينبغي فلا مسألة فيه، ولا اعتراض عليه!.

* * *

[مجيء «فُعَلَى» صفة على الأصل]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «فُعَلَى» من هذا صفةً جرت على الأصل وإن جاء «القُصْوَى».

قال أبو الفتح: قوله: «وإن جاء القُصْوَى» يقول: لا تُنكر أن تأتي «فُعَلَى» اسما أيضًا على الأصل، فإنها شاذة، وأصلها أيضًا: الوصف؛ فيجوز أن تكون خرجت على الأصل، لأنها في الأصل صفة؛ فجعل ذلك تنبيها على أنها في الأصل صفة. وجرى «فُعَلَى» من هذا على الأصل إذ كانت صفة كما جرت «خَزْيَا، وَصَدْيَا» على الأصل.

فأما قولهم في الاسم العَلَمَ: «حُزْوَى» فنظير: «مَكُوزَةٍ، وَحَبَسٍ» لأنَّ الأعلام كثيرا ما تخرج الأصل، وقالوا: «خُذِ الحُلْوَى وأَعْطِهِ المُرَّى»، فيجوز أن يكون صفة أُقيمت مقام الموصوف؛ لأنهم يريدون: الحلاوة والمرارة؛ فمعنى الفعل فيهما.

* * *

[«فُعَلَى» من هذا على الأصل]

قال أبو عثمان: وأما «فُعَلَى» من هذا فهي على الأصل ما لم نعلم أنهم غيَّروه، وهذا الباب حكاية عن العرب وهو طريف فافهمه!.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ ما جاء من هذا على أصله فلا كلام فيه؛ وإنما سبيل ما خرج عن أصله أن يُنظر إلى علته: ما هي؟.

وقوله: «إنَّ هذا الباب حكاية عن العرب، وهو طريف، يدلُّك على أنه ليس له عنده علة قوية توجب التَّغيير أكثر ممَّا ذكرته لك!.

* * *

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء
إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف فصاعدا
[إعلال الماضى لإعلال المضارع]

قال أبو عثمان: وذلك قولك: «أَغْزَيْتُ، وَغَازَيْتُ، وَاسْتَغْزَيْتُ» قال سيبويه: سألت الخليل عن ذلك فقال: إِنَّمَا قُلِبَتْ يَاءٌ مِنْ قَبْلِ أُنْكَ إِذَا قُلْتَ: «يُفْعَلُ» لَمْ تَثْبِتِ الْوَاوَ لِلْكَسْرِ قَبْلُهَا؛ وَذَلِكَ: «يُغْزَى وَيُغَازَى». فَلَمْ يَكُنْ لِنُكُونِ «فَعَلْتُ» عَلَى الْأَصْلِ وَقَدْ خَرَجَتْ «يُفْعَلُ» وَجَمِيعُ الْمُضَارَعَةِ إِلَى الْيَاءِ.

قال أبو الفتح: كرهوا أَنْ يَقُولُوا: «أَغْزَوْتُ» فَلَا يَقْبَلُوا الْوَاوَ إِلَى الْيَاءِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: «يُغْزَى» فَيَقْبَلُونَهَا يَاءً لِلْكَسْرِ قَبْلُهَا، فَأَرَادُوا الْمِثْلَ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ وَاحِدًا؛ فَأَعْلَوْا الْمَاضِيَ لِإِعْلَالِ الْمُضَارِعِ، كَمَا أَعْلَوْا الْمُضَارِعَ نَحْوُ: «يَقُولُ، وَيَبِيعُ» لِإِعْلَالِ الْمَاضِي، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا.

ومن هنا وجبت تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء نحو: «مَغْزَيَانِ، وَمَلْهَيَانِ» لِأَنَّكَ لَوْ بَنَيْتَ فِعْلًا فِي أَوَّلِهِ الْمِيمَ عَلَى وَزْنِ «مَفْعَلٍ» لَقُلْتَ: «مَغْزَيْتُ، وَمَلْهَيْتُ» فَقُلِبَتْ الْوَاوُ كَمَا قُلْتَ: «أَغْزَيْتُ»، فَحُمِلَ الْأِسْمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى الْفِعْلِ؛ كَمَا حُمِلَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى أُعْلِيَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «قُمْتُ قِيَامًا، وَصُمْتُ صِيَامًا».

* * *

[إعلال «تَغَازَيْنَا وَتَرَجَّيْنَا» فِي الْمَاضِي لِإِعْلَالِهِمَا فِي الْمُضَارِعِ]

قال أبو عثمان: فقلْتُ: مَا بَالُ «تَغَازَيْنَا، وَتَرَجَّيْنَا» وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ «يُفْعَلُ» مِنْهُمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ «يُفْعَلُ» مِنْ غَزَوْتُ؟ فَقَالَ: الْأَلْفُ هُنَا بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ الَّتِي أَبْدَلْتَ مِنَ الْوَاوِ فِي «نُرَجَّى» وَإِنَّمَا أَدْخَلْتَ التَّاءَ عَلَى «غَازَيْنَا وَرَجَّيْنَا».

قال أبو الفتح: يقول: قال سيبويه للخليل: فإذا كان الماضى إنما قلب لأنَّ الكسرة تقع قبل اللام فى المضارع فتقلبها ياءً، فهلا قالوا: «تَغَازَوْنَا، وَتَرَجَّوْنَا» فصَحَّحُوا الْوَاوَ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا يَنْكَسِرُ مَا قَبْلُهَا فِي الْمُضَارِعِ إِذَا قُلْتَ: «نَتَغَازَى، وَنَتَرَجَّى»؟ فَهَلَا جَرَتْ «تَغَازَيْنَا» بِجَرِّ «غَزَوْنَا» فِي صَحَّةِ لَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا كَسْرَةَ قَبْلَ اللَّامِ فِي الْمُضَارِعِ؟.

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤١٧

فقوله: «الألف هنا بدل من الياء» يقول: الألف في «تَغَازِي، وتَرَجَّى» بدل من الياء التي في «نُرَجَّى ونُغَازِي، وَرَجَّيْنَا وَغَازَيْنَا»، وإنما التاء في «تَغَازَيْنَا وَتَرَجَّيْنَا» داخلية بعد أن لم تكن، فلما كانت الكلمة قبل دخول التاء واجبا القلب فيها، ثم دخلت التاء بعد ذلك بَقِيَ القلب بحاله؛ لأنه في المرتبة قبل دخول التاء.

* * *

[إعلال المضارع لإعلال الماضي]

قال أبو عثمان: ومثل هذا: «رَضِيْتَ تَرْضَى، وَشَقِيْتَ تَشْقَى»، ثم تقول: «هما يَرْضِيَانِ وَيَشْقِيَانِ» لما كانت في «فَعَلْتُ» علّة تقلب الواو كرهوا أن يجرى «يَفْعَلُ» على غير «فَعَلُ» فيختلف الباب.

قال أبو الفتح: يقول: فهلا قيل في «يَشْقِيَانِ: يَشْقَوَانِ» لأنه لا كسرة قبل الواو؛ فلأنه لما وجب قلب اللام في «شَقِيْتُ» لانكسار ما قبلها قلبوها أيضا في المضارع - وإن كان لا كسرة قبلها - لئلا يختلف الباب؛ فهذا نظير: «أَغْزَيْتَ تُغْزِي» إلا أنَّ «أَغْزَيْتَ تُغْزِي» قُلبَ ماضيه لمضارعه، و «شَقِيْتَ يَشْقَى» قُلبَ مضارعه لماضيه.

فهذا يدلُّك على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها. فإذا كانوا قد أعلُّوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل، فإعلال الماضي للمضارع، والمضارع للماضي، أجدد.

* * *

[«شَاوَتَا تَشَايَانِ»: شَادَ]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: «شَاوَتَ تَشَايُ» وهذا أشدُّ؛ لأنَّ «شَاوَتُ» على أصله، ولكنهم فتحوا «يَفْعَلُ» للهزّة، فإذا قلت: «يَشَايَانِ» جعلتها ياء.

قال أبو الفتح: إنما صار هذا عنده شاذًّا؛ لأنه كان ينبغي أن يقال: «يَشَاوَانِ» فتصحَّ الواو؛ لأنه لا كسرة قبلها في المضارع، ولم ينقلب في الماضي، فيجرى في المضارع على ذلك كما فُعِلَ في «شَقِيْتَ يَشْقَى»، فلذلك كان عنده شاذًّا.

* * *

[«شَاوَتَا تَشَايَانِ»: كَرَضِيْتَا تَرْضِيَانِ]

قال أبو عثمان: فسألت أبا الحسن الأخفش عن ذلك فقال: جاءوا بـ «تَشَايُ» وكان

٤١٨..... هذا الباب ت قلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

الماضى منه على «فَعِلَ»، فلما أحقوه علامة التثنية، جعلوه ياءً.

قال أبو الفتح: يقول أبو الحسن: لما قالوا: «تَشَأَى» فجاءوا به على «يَفْعَلُ» أشبه ما ماضيه «فَعِلَ» نحو: «شَقَى يَشْقَى، وَرَضَى يَرْضَى»؛ لأنَّ حكم «يفعل» أن يأتي من «فعل» فكما قالوا: «يَشْقِيَانِ» كذلك قالوا: «يَشَأْيَانِ».

وأخذ أبو الحسن هذا القول من سيويه في قوله: إنهم كسروا أوّل «تَبَى» في المضارع؛ لأنه لما جاء على «يَفْعَلُ» أشبه ما ماضيه «فَعِلَ» فكسّر أوّل المضارع؛ لأنه جرى مجرى «عَلِمْتُ تَعْلَمُ»، ووقع أبو الحسن دون سيويه، وعدل عن الصواب، وسترى ذلك. وهكذا قال قُطْرُبٌ إنهم كسروا أوّل «تَذَهَبُ»؛ لأنه لما جاء على «يَفْعَلُ» أشبه ما ماضيه «فَعِلَ».

* * *

[أصل «تَشَأَى: تَشَوُّو»]

قال أبو عثمان: وهذا ليس على القياس؛ لأنَّ الألف بدلٌ من الواو؛ وهو عندى غلط منهم، ألا تراهم حين قالوا: «يَطَأُ وَيَسَعُ» فتحوا للهمزة والعين وتركوا الفاء محذوفة؟ لأنَّ الأصل عندهم كسْرُ الطاء والسّين، والفتح عارضٌ فلم يجعلوه بمنزلة ما أصله الفتح نحو: «يَوْجَلْ، وَيَوْحَلْ»، وهذا أجدر حين قالوا «وَطِئْ، ووسع، ثم فتحوا «يفعل».

وأصل «فَعِلَ» أن يجيء «يَفْعَلُ» منه مفتوح العين؛ ولكنهم بنوا هذا على «فَعِلَ يَفْعَلُ» ثم عرض الفتح فتركوه محذوفاً؛ فكذلك ينبغي أن يكون «تَشَأَى».

أصله «تَشَوُّو» ثم عرض عارضٌ انفتحت الهمزة له؛ فأبدلت الألف من الواو؛ لأنه لم يعرض لها ما يخْرِجُها عن أصلها؛ وكلامُ العرب على ما ذكرت لك فيما رواه لنا أبو زيد وأبو الحسن الأخفش.

قال أبو الفتح: قوله: «لأنَّ الألف بدلٌ من الواو» يقول: الألف في «تَشَأَى» بدلٌ من الواو؛ كأنه كان في القياس «تَشَوُّو» بمنزلة «تَغَزُّو» ثم انفتحت العين للهمزة فانقلبت الواو ألفاً؛ فصارت «تَشَأَى»، فليس ينبغي أن تحرى بحرى «يَشْقَى» لأنَّ الألف في «يَشْقَى» بدل من الياء التي انقلبت عن الواو في «شَقِيت».

يقول: فالقياسُ «يَشَأَوَانِ»؛ لأنهم قد قالوا: «يَسَعُ، وَيَطَأُ» فحذفوا الفاء وتوهموها

هذا الباب تَقْلِبُ الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤١٩

على «يَفْعَلُ» - وإن كان الماضي على «فَعِلَ»، وباب «فَعِلَ» أن يأتي على «يَفْعَلُ» - فإذا كانوا قد توهموا ما ليس بمطَّرَد في بابه حتى حذفوا الفاء من «يَسْعُ، وَيَطَأُ» فأن يقولوا: «يَشَأَوَان» بالواو - لأن في الماضي همزة؛ والهمزة إذا كانت في الماضي عينا أو لاما - فكثيرا ما يأتي المضارع مفتوح العين، نحو: «سَأَلَ يَسْأَلُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَحَا يَمْحَى».

فلم يكن القياس أن يتوهموا الماضي على «فَعِلَ»؛ إذ الفتح في عين المضارع إذا كانت اللام أو العين حرفا حَلَقِيَا مُطَّرَدٌ غير ضَيِّقٍ، فمن هنا كان عنده غلطا منهم كما غلطوا في همز «مصائب» ونحوه.

وليس كذلك قول سيبويه في كسر أول «تَبَى» لأنَّ «أَبَى» ليست الهمزة فيه عينا ولا لاما؛ وإنما هي فاء، والفاء إذا كانت همزة لا توجب فتح عين المضارع، فتوهمهم لماضي «تَأْبَى» على «فَعِلَ» توهم صحيح.

وكذلك قول قُطْرُب في كسر أول «تَذْهَبُ» لتوهمهم أنَّ ماضيه على «فَعِلَ» ليس بمرضى؛ لأنَّه لا ينكر أيضا أن يأتي ما عينه هاء مفتوح العين في المضارع والماضي نحو: «ذَهَلَ يَذْهَلُ، وَصَهَلَ يَصْهَلُ».

فأبو الحسن، وقُطْرُب - جميعا - سَرَقَا قوليهما من سيبويه ووقعَا - دونه - لما ذكرت لك!.

والقول في كسر أول «تَذْهَبُ» عندى كالقول في قلبهم: «يَشَأَيَان»، وهو غلطٌ منهم، والعلة في قُبْح «تَذْهَبُ» هي العلة في قُبْح «يَشَأَيَان»!.

* * *

[وضوئيت ونحوه: فعللت]

قال أبو عثمان: وأما: «ضَوْضَيْتُ، وَقَوَّيْتُ»^(١) فهو من الأربعة. وهذا في الأربعة نظير «رددت» في الثلاثة؛ جعلوا اللامين في الأربعة على لفظ الفاء والعين كما جعلوا لام «رددت» على لفظ عينها؛ فهذا في الأربعة نظير «رددت» في الثلاثة، وهذا قول

(١) الضَّوَّةُ: والجَلْبَةُ، كالضَّوْضَاءِ. والضَّوْاضِي، بالضم: الضَّخْمُ. والضَّوَيْضِيَّةُ: الدَّاهِيَةُ، كالضَّوْاضِيَّةِ، والفَحْلُ الهَائِجُ. القَوُّ، بالضم، والقاق والقيق من الرجال: الفاحش الطول. والقوق، بالضم: طائر مائي طويل العنق، وفرج المرأة، وبهاء: الصَّلْعَةُ، والمُقَوُّ، كمعظم: العظيمها.

٤٢٠..... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

الخليل وجميع من يُوثِّقُ بعلمه وقياسه.

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول فى أنّ «ضَوْضَيْتُ» ونحوه: «فَعَلَلْتُ» دون: «فَوَعَلْتُ»، و«فَعَلَيْتُ» وإنما انقلبت لامه ياء كما انقلبت لامُ «أَغْزَيْتُ».

* * *

[الألف فى «حاحيت» وأخواتها من الياء]

قال أبو عثمان: وكذلك «حاحيتُ»، وعاعيتُ، وهاهيتُ»، ولكنهم أبدلوا الألف؛ لشبهها بالياء، وكان الخليل يقول: الألف بدل من الياء؛ لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها، كما جاءت: «ضَوْضَيْتُ»، وقَوَّيْتُ».

ألا ترى أنّ أحدا لا يقول: «قاقيتُ»، ولا «ضاضيتُ»، فلما جاءت «حاحيتُ» وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنّه لم يسمع شيء من الياء فى هذا الباب جاء على أصله.

والقول عندى على خلاف ذلك؛ لأنّ «ضَوْضَيْتُ»، وقَوَّيْتُ» على أصلهما، وعلى ما ينبغى أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله، أعنى «حاحيتُ» وأخواتها.

ألا ترى أنّ الذى يجيء على أصله يُقاس عليه ما لم يجيء على أصله؟ وقول الخليل مذهب؛ لأنّ الشيء ربما جاء مخالفا للفرق.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ «حاحيتُ»، وعاعيتُ، وهاهيتُ» أصلها: «حِيحيتُ»، وعِيَعيتُ، وهيَّهيتُ»، وهى من مُضاعف الياء، ونظيره: «قَوَّيْتُ»، وضَوْضَيْتُ» من مُضاعف الواو، وإنما قلبوا الياء ألفا لشبهها بها كما قال أبو عثمان؛ ولأنهم أيضاً كرهوا تكرّر الياءين وليس بينهما إلا حرف واحد، فقلبوا الياء ألفا، ولم يقولوا فى «قَوَّيْتُ»: قاقيتُ؛ لأنّ الواو التى هى لامٌ قد انقلبت ياء، كما انقلبت فى «أَغْزَيْتُ» فلم تتكرّر الواوان كما تكرّرت الياءان.

ولم يجى من هذا القبيل فيما ذكروا إلا هذه الثلاثة الأحرف، ووزنها: «فَعَلَلْتُ» بمنزلة «فَلَقَلْتُ وصلّصَلْتُ»، ولا يجوز أن يكون: «فاعلتُ» لما سيذكره أبو عثمان.

وكأنّ أبا عثمان لما رآهم قد قالوا: «قَوَّيْتُ وضَوْضَيْتُ» على أصلها، ولم يجى

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٢١

«حَاحِيْتُ» وبابه على أصله حمل ما لم يجئ على أصله على ما جاء على أصله؛ فكأنه يقول: الألف في «حَاحِيْتُ» ونحوه بدل من الواو استدلالاً «بَقَوْقَيْتُ» وبابه.

وقول الخليل في هذا أقيس؛ لأنّ الياء أقرب إلى الألف من الواو، وقد أبدلت منها في نحو: «طَائِيٌّ، وحَارِيٌّ»، يريدون: «طَيْئِيٌّ، وحَيْرِيٌّ».

وقالوا: «آية»، فأبدلوا الألف من الياء السّاكنة في غير قول الخليل، وليس هنا ما يوجب القلب لولا القرب؛ ولأنه لم نسمع شيئاً من ذوات الياء جاء على أصله؛ ولأنهم كرهوا تكرّر الياءين، فجعلها من ذوات الياء لذلك.

وأيضاً فإنّنا لم نر مثالا من أمثلة الفعل استُعْمِلَتْ فيه الواو دون الياء فتحَمِلَ هذا عليه إلاّ باب «فَعَلَ» نحو: «سَرَوْ» وليس منه.

وقوله «وقول الخليل مذهب؛ لأنّ الشيء ربّما جاء مخالفا للفرق»، رجوع إلى تقوية قول الخليل، يقول: فجاءت ذوات الواو مخالفة لذوات الياء في هذا الموضع؛ فلم ينطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو.

وقوله: «ربّما» لأنه ليس بلازم، فافهم ذلك!.

* * *

[حَاحِيْتُ وَأَخَوَاتُهَا: فَعَلْتُ]

قال أبو عثمان: فإنّ قال قائل: لعلّ «حَاحِيْتُ» وأخواتها: «فَاعَلْتُ» مثل «غَازَيْتُ»؟.

فإنّ الدليل على خلاف ذلك: المصدر، ألا تراهم يقولون: «الحَيْحَاءُ، والعَيْعَاءُ» فيجىء بمنزلة: «الزَّلْزَالِ والقِلْقَالِ».

قال أبو الفتح: يقول: فمحيثهم بالمصدر على «فِعْلَالٍ» يدل على أن الفعل: «فَعَلَلٌ» كما أن «القِلْقَالَ والزَّلْزَالَ» كذلك، والياء في «حَيْحَاءٍ، وعَيْعَاءٍ» عينُ الفعل، وهى الألفُ التى كانت فى «حَاحِيْتُ، وعَاعِيْتُ»، والهمزة فيهما انقلبت عن الياء التى هى اللام الأخيرة.

* * *

٤٢٢..... هذا الباب تغلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

[فيعال ليس مصدرا قياسيا لفاعلت]

قال أبو عثمان: فإن قال قائل: فإن مصدر «فاعلت» أصله: «الفِعال» وقد جاء: «قاتلته قيتالا»؟. فإن هذا ليس بالقياس!

قال أبو الفتح: معنى هذه الزيادة أن يقال: ما تنكر أن يكون «حاحيتُ، وعاعيتُ: فاعلتُ» وتكون «الحِيحاء والعِيعاء: فيعالا». بمنزلة «قاتلته قيتالا».

فجوابه: أن «فيعالا» ليس بكثير مصدرا «لفاعلت» - وإن كان الأصل - لأنّ هنا أصولا كثيرة مختزلة غير مستعملة إلا عند الشُّذوذ، وهذا المصدر مثلها في الشُّذوذ؛ فينبغي ألا يُحمل «الحِيحاء والعِيعاء» عليه لقلته!

وقول أبي عثمان جوابا عن هذه الزيادة: «فإن هذا ليس بالقياس»، إنما أشار بهذا إلى ما سامه الملزم من جعل «الحِيحاء والعِيعاء: فيعالا» فيقول: هذا المذهب منك ليس بالقياس، وإنما لم يكن عنده بقياس لقلّة «فيعال» في مصادر «فاعلت»!

وليس يريد بقوله: «فإن هذا ليس بالقياس» أن مصدر «فاعلت» ليس في القياس أن يجيء على «فيعال» لأنّ هذا هو الأصل والقياس - وإن كان أصلا مرفوضا - وإنما كان هو القياس؛ لأنّ «فاعلتُ» في العِدّة والحركة والسُّكون، مثل «أفعلتُ»، فمن حيث قلت: «أكرمتُ إكرامًا» كان القياس أن تقول: «قاتلت قيتالا»، ليكون على وزن «أكرمت إكرامًا»، ولكنهم استخفُّوا طرح الياء واكتفوا بالكسرة منها، فيقول أبو عثمان: سوّمك إِيّاي أن أحمل «الحِيحاء والعِيعاء» على ما هو غير مُطرّد في بابهِ ليس بقياس منك فافهمه إن شاء الله!

* * *

[الدليل على أن «حاحيت» وأخواته من الرباعي]

قال أبو عثمان: فإن قال: فإن هذا ألزم الياء كراهية اجتماع الحرفين من جنس واحد؟.

فإن الدليل على أنه ليس كما قال؛ وأنّه من بنات الأربعة قولهم في المصدر: «الحاحاة، والعاعة، والهَاهاء» بمنزلة: «الدَحْرَجَة، والفلْقَلَة، والزَّلْزَلَة»، وهذا لا ينكسر في مصادر بنات الأربعة.

هذا الباب تغلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٢٣

ومع هذا أنه لو كان كما قال قد جعل الفاء والعين من موضع واحد، وهذا ليس مما يكثر ولا يتخذ أصلاً إنما جاء في أحرف ثلاثة أو أربعة، والكلام كله على خلافه، فلا تجعل ذلك أصلاً.

قال أبو الفتح: يقول: فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون «الحِيحاء والعِيعاء: فيعالا»، ولكنهم كرهوا أن يحذفوا الياء على حدّ حذفهم إياها في: «القتال والسَّبَاب» لأنه كان يلزمهم أن يقولوا: «حِحاء وعِعاء» فيلزمهم اجتماع حرفين من جنس واحد في أول الكلمة؟ إلا أنه ترك الانفصال من هذه الزيادة، وعدل إلى الاستدلال على أنّ «حاحيت» وأخواتها «فَعَلْتُ» بقولهم في المصدر: «الحاحاة، والعاعاة، والهاهاة»، وعلّق الزيادة فلم يجب عنها، وهذا يسميه أهل النّظر انقطاعاً لأنه خروج عن دلالة إلى أخرى. ولو ابتدأ في الدلالة على أنّ «حاحيت» وأخواتها: «فَعَلْتُ» دون «فاعلت» بقولهم في المصدر: «الحاحاة، والعاعاة، والهاهاة»، وأنّ «الفَعْلَةُ» لا تكون مصدر غير «فعلت» لما احتاج إلى هذا التطويل!.

وكذلك لو قدّم ما أخره من الاستدلال على أنّ «حاحيت: فَعَلْتُ» بقوله: إنك لو جعلته «فاعلت» للزمك أن تكون الفاء والعين من موضع واحد، وهذا قليل لا يُقاس عليه، لكان أيضاً كافياً!.

وكان سبيله - لما أورد على نفسه الزيادة التي هي قوله: «إنّ هذا ألزم الياء كراهية اجتماع الحرفين من جنس واحد» - أن ينفصل فيقول لمؤرد الزيادة: يلزمك من هذا أن تجعل الفاء والعين في «الحِحاء، والعِعاء» الذي كرهته حتى ألزمته الياء من جنس واحد. على أنه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكنه جاء به بعد أن عدل عن دلالة - ابتدأها - إلى أخرى، وكما أنّ للعلم طريقاً ينبغي أن يُسلّك كذلك للجدل أدبٌ يجب أن يُستعمل.

وأقولُ أنا: إنّ العين في «الحاحاة والعاعاة والهاهاة» إنما انقلبت بعد أن كانت في التّقدير: «حِحاء وهَيْهاة وعِعاء»؛ لأنها قد انقلبت في «حاحيت وعاعيت وهاهيت»، كما اعتلّ «القيام» لاعتلال «قام»، فالمصدر في هذا محمولٌ على الفعل.

ألا ترى أنهم لو قالوا: «حِحاء وعِعاء وهَيْهاة» لما لزم اجتماع ياءين كما يلزمهم

٤٢٤..... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

فى الفعل لو قالوا: «حَيَّيْتُ وَعَيَّيْتُ وَهَيَّيْتُ»؟.

وكذلك أيضا لو قالوا: «حَيَّيْ زَيْدٌ وَعَيَّيْ» لما اجتمع ياءان، ولكنهم أجروا الباب كله على «عَاعَيْتُ وَحَايَيْتُ» فأصلُ التَّغْيِيرِ فى هذا إنما جاء من قِبَلِ الفعل؛ فتَأَمَّلْهُ!.

* * *

[«دَهْدَيْتُ، وَدَهْدَهْتُ»]

قال أبو عثمان: وقالوا: «دَهْدَيْتُ»، فزعم الخليل أن أصلها: «دَهْدَهْتُ»، ولكنهم أبدلوا منها الياء كما أبدلوها من الياء فى قولهم: «هذه»، والدليل على ذلك قولهم: «دَهْدُوهُ الْجُعْلُ» كما قالوا: «دُخِرُوهُ الْجُعْلُ» وقال بعضهم: «دَهْدَهْتُ»، فجاء بها على الأصل.

قال أبو الفتح: قولُ بعضهم: «دَهْدَهْتُ» يدلُّ على صحة ما ذهب إليه الخليل، وأصلُ «هذه: هذى» فأبدلوا الهاء من الياء، وكذلك أبدلوا الياء من الهاء فى: «دَهْدَيْتُ».

واستدلَّ به «دَهْدُوهُ الْجُعْلُ» وجْهُهُ: أنَّ «الدَّهْدُوهُ» هى «الدُّخْرُوجَةُ» و«دَهْدَهْتُ» بمعنى «دَحَرَجْتُ» فينبغى أن يكون أصله: «دَهْدَهْتُ».

على أنه قد جاء «دَهْدَهْتُ» كما جاء «دَهْدَيْتُ» قال أبو النجم:

كَأَنَّ صَوْتَ جَرْعِهَا الْمُسْتَعْجَلِ جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُهَا فِى جَنْدَلٍ
يريد: صَوْتُ جَنْدَلَةٍ، فحذف المضاف.

وأيضًا فإنَّك إذا جعلت «دَهْدَيْتُ: فَعَلَيْتُ» جعلته من باب: «سَلِسَ، وَقَلِقَ»، وإذا جعلت أصله «دَهْدَهْتُ» كان من باب «قَلَقَلْتُ»، وهو أوسع من باب «سَلِسَ وَقَلِقَ».

* * *

[«اخْتِلَافُ الْعَرَبِ فِى «غَوْغَاءَ»]

قال أبو عثمان: وأما «غَوْغَاءَ» فقد اختلف فيها العرب، فذكر بعضهم وصَّرف، وجعله مكرَّرًا كـ «الْقَمَمَقَامِ» ونحوه، وأنَّث بعضهم ولم يصرف، وجعلها كـ «غَوَّارٍ».

قال أبو الفتح: الوجه أن يكون مذكَّرًا كـ «الْقَمَمَقَامِ، وَالْخَضْخَضِ، وَالْجَرْجَارِ»،

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٢٥

ويدلّ على ذلك قول بعضهم: «غوغاء»، فلو كانت الهمزة للتأنيث بمنزلة همزة «عوراء» لما جاز أن تدخل عليها هاء التأنيث، فهذا وجهه.

وشئ آخر يدلّ على ذلك: وهو أنك إذا جعلتها «فعللاً» حملتها على باب «فَلَقَلْتُ وَزَلَزْتُ»، من المكرّر الرباعي، وإذا جعلتها «فَعْلَاء» حملتها على باب «سَلِسَ وَقَلِقَ» مما فاؤه ولامه من موضع واحد، وهذا أقلّ من باب «فَلَقَلْتُ وَزَلَزْتُ» فحملها على الأكثر أولى.

ومع هذا إن حروف الحلق قد قلّ فيها التضعيف حيث يكثر التضعيف. ألا ترى إلى قلة باب «ضَعِيعَةٍ وَبَعَاعٍ وَبُحَّةٍ وَمَهَةٍ»؟^(١).

فإذا قلّ التضعيف في باب «رددت» وهو أكثر من باب «سَلِسَ» وجب أن يكون في باب «سَلِسَ» أقلّ وأعزّ، فيجب من هذا ألا يجعل الغينين في «غوغاء» بمنزلة سِينِي «سَلِسَ» وقافِي «قَلِقَ»، بل الوجه أن يُجعلاً بمنزلة زَايِي «زَلَزْتُ» وقافِي «فَلَقَلْتُ» فإذا حملت «غوغاء» على «فَعْلَال» كان أحسن، وتجعله من باب «غَبَغَبٍ وَغَرَّغَرَةٍ وَغَرَّغَرَةٍ وَغَضَّغَضَةٍ، وَغَطَّغَطَةٍ وَتَغَلَّغَلٌ وَغَمَّغَمَةٌ»^(٢).

(١) مة الإبل: رفق بها. ومهه، كَفَرِحَ: لَانَ. والمهاة: الطَّارَؤَةُ، والحسن، والحسن، والرفيق من السير، كالمهه، محرّكة. ولو كان في هذا الأمر مهة ومهاة، لَطَلْبَنُهُ. و«كلّ شيء مهه، محرّكة، ومهاة» ما خلا النساء وذكرهن، أي: يَسِيرُ سَهْلٌ يَحْتَمِلُهُ الرَّجُلُ حتى يأتي ذكر حرمة، فَيَمْتَعِضُ، أو كلّ شيء باطل إلا النساء، أو كلّ شيء قَصْدٌ. والمهه، محرّكة: الرّجاء، والمهل. والمهمة والمهمّة: المفارقة البعيدة، والبلد المفقّر، ج: مهامة. ومهمهه: قال له مة مة، أي: اكفف.

(٢) الغب، بالكسر: عاقبة الشئ، كالمغبة، بالفتح، وورد يوم وظمء آخر. وإبل غابة وغواب، وبالضم: الضارب من البحر حتى يُمِيعَ في البر، والغامض من الأرض، ج: أغباب وأغوب. وأغب القوم: جاعهم يوماً وترك يوماً، كغَبَ (عنهم). والمغِب: الأسد. والغيب: صنم، واللحم المتدلى تحت الحنك، كالغيب، وجبيل يميني. غرة غراً وغروراً وغرة، بالكسر، فهو مغرور وغري، كأمير: خدعه، وأطمعه بالباطل، فاعتزّ هو. والغرور: الدنيا، وما يُتَغَرَّرُ به من الأدوية، وما غرّك، أو ما يُخصّ بالشيطان، وبالضم: الأباطيل، جمع غار. وأنا غريرك منه، أي: أحذرْكُه. وغرّر بنفسه تغرياً وتغرة، كتجلة: عَرَضَهَا لِلْهَلَكَةِ، والاسم: الغرر. غرّ فلان بفلان غرّاً واعتزّ به: احتصّه من بين أصحابه. وغرّ الإبل والصبي: علّق عليهما العهون من العين. والغرّ، بالضم: الشدق، كالغُرْغُرِ، وجنس من الترك. وأغرّز الشجرة: كثر شوْكُها واشتدّ. غَضَّ طرفه =

٤٢٦..... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

وهذا كله الغينان فيه بمنزلة زَائِي «زَلَزَلْتُ» وجاز هذا في المضَعَّف؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من التأليف.

ألا ترى أنَّ فيه نحو: «حَاحَاتُ بالتَّيسِ وهَاهُتَه»^(١)؟ فلو لا أن التضعيف من هذا القبيل يجوز فيه ما لا يجوز في غيره لما تسمَّحوا بجمع حروف الحلق هكذا، فتبين هذا، فإنه لطيف!

ومن ذهب إلى أنَّ «غَوَّغَاءَ: فَعْلَاءَ» على ضعفه جعلها بمنزلة: «الدَّهْمَاءَ» وهما حشو النَّاسِ وخُشَارُهُمْ.

* * *

[«الصَّيْصِيَّةُ والدَّوَادَةُ، والشَّوْشَاءُ» من مضاعف الرباعي]

قال أبو عثمان: وكذلك: «الصَّيْصِيَّةُ والدَّوَادَةُ والشَّوْشَاءُ»^(٢) ضاعفوا هذا كما

=غَضَاضَا، بالكسر، وَغَضَا وَغَضَاضَا وَغَضَاضَةً، يَفْتَحُجْهَنَ: حَفَضَهُ، وَاحْتَمَلَ الْمَكْرُوهَ، وَغَضَّ مِنْهُ: نَقَصَ، وَوَضَعَ مِنْ قَدَرِهِ. غَطَّهُ فِي الْمَاءِ يَغْطُهُ وَيَغْطِيهِ: غَطَّسَهُ، وَغَطَّ الْبَعِيرُ يَغْطُ غَطِيطًا: هَدَرَ، وَغَطَّ النَّائِمُ: صَاتَ، وَكَذَا الْمَذْبُوحُ، وَالْمَخْنُوقُ. وَالْغَطَاطُ، كَسَحَابٍ: الْقَطَا، أَوْ ضَرَبٌ مِنْهُ غُبْرُ الظُّهُورِ وَالْبُطُونِ، سُودٌ يَطُونُ الْأَجْنَحَةَ الْوَاحِدَةَ: بِهَاءٍ، وَبِالضَّمِّ: أَوَّلُ الصَّبْحِ، أَوْ بَقِيَّةٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ، وَالسَّحَرُ، وَيُفْتَحُ. وَالْغَطَاغُطُ: السَّخَالُ الْإِنَاثُ، الْوَاحِدُ: كَهَذِهِ. وَالْأَغْطُ: الْغَنَى. وَغَطَّغَطَ الْبَحْرُ: عَلَتْ أَمْوَاغُهُ، كَتَغَطَّغَطَ، وَغَطَّ الْقِدْرُ: صَوَّتَتْ، أَوْ اشْتَدَّ غَلِيَانُهَا.

الْغُلُّ وَالْغَلَّةُ، بضمهما، وَالْغُلُّ، مَحْرُكَةٌ، وَكَامِيرٌ: الْعَطَشُ، أَوْ شِدَّتُهُ، أَوْ حَرَارَةُ الْجَوْفِ، وَقَدْ غُلَّ، بِالضَّمِّ، فَهُوَ غَلِيلٌ وَمَغْلُولٌ وَمُغْتَلٌّ. وَبَعِيرٌ غَالٌ وَغَلَانٌ، وَقَدْ غَلَّ يَغْلُ، بِفَتْحِهِمَا، وَاغْتَلَّ. وَالْغَلِيلُ: الْحِفْدُ، كَالْغُلِّ، بِالْكَسْرِ، وَالضَّيْعُنُ، وَقَدْ غَلَّ صَدْرُهُ يَغْلُ، وَالنَّوَى يُخَلِّطُ بِالْقَتِّ لِلنَّاقَةِ، وَحَرَارَةُ الْحَبِّ وَالْحُزْنِ. وَأَغْلَّ: حَانَ.

الْغَمُّ: الْكَرْبُ، كَالْغَمَاءِ وَالْغَمَّةِ، بِالضَّمِّ، ج: غُمُومٌ. غَمَّةٌ فَاعْتَمَ وَأَنْغَمَ: أَحْزَنَهُ. وَمَا أَعْمَكَ لِي وَالْيَ غَمِّي، مِنَ الْغَمِّ، لِلْحُزَنِ، وَأَنْغَمَ الْحِمَارُ وَغَيْرُهُ: أَلْقَمَ فَمَهُ وَمَنْخَرِيهِ الْغَمَامَةَ، بِالْكَسْرِ، وَهِيَ كَالْفِدَامِ.

(١) حَاحًا بِالتَّيْسِ: دَعَاهُ. وَحَيَّ حَيَّ: دُعَاءُ الْحِمَارِ إِلَى الْمَاءِ.
هَاهَا بِالْإِبِلِ هَيْهَاءَ وَهَاهَا: دَعَاهَا لِلْعَلْفِ فَقَالَ: هَاهَا، هَاهَا، وَالْإِسْمُ: الْهَيَّاءُ، بِالْكَسْرِ، وَهَاهَا الرَّحْلُ: قَهْقَهَةً، فَهَوَّ هَاهَاً وَهَاهَاً.

(٢) الصَّيْصُ، بِالْكَسْرِ: الشَّيْصُ، كَالصَّيْبَاءِ، وَهِيَ حَبُّ الْحَنْظَلِ الَّذِي مَا فِيهِ لُبٌّ. وَقَدْ صَاصَتِ النَّخْلَةُ وَصَيَّصَتْ وَأَصَاصَتْ. وَالصَّيْصَةُ، بِالْكَسْرِ: شَوْكَةُ الْحَائِلِ يُسَوَّى بِهَا السَّدَى وَاللَّحْمَةُ، =

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٢٧ ضاعفوا «الحيا وحييت»، والغصص وقد غصصت، كما تجعل القوة بمنزلة «الفصة»، فهؤلاء فى الأربعة مثل هؤلاء فى الثلاثة.

قال أبو الفتح: إن قال قائل: لِمَ ذهب إلى أنَّ «الصيصية» من الياء؟ بل ما تنكر أن تكون فى الأصل: «صُوصية»، فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها؟.

قيل: الذى يدلّ على صحّة ما ذهب إليه من أنَّ «صيصية» من الياء قولُ الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ولو كانت من الواو لقال: «صَوَاصِيهِمْ»، لزوال كسرة الصاد، كما ترجع الواو فى جميع ميزان إذا قلت: «موازين». وقال سحيم:

فأصْبَحَتِ الشَّيْرَانُ غَرْقى وَأصْبَحَتِ نِسَاءٌ تَقِيمُ يَلْتَقِطُنَ الصَّيَاصِيَا^(١)
فأما قول الرَّاجِز:

خَالِي غَوَيْفٍ وَأَبُو عَلِجٍّ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشَجِ
وبالغداة فَلَقَ الْبَرْنَجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْصَجِ^(٢)

= وشوكة الديك، وقرن البقر والظباء، والحصن، وكل ما امتنع به ج: صياص، والراعى الحسن القيام على ماله، والودّ يُقْلَعُ به التمر.

الداء: المرص، ج: أدواء، داء يداء ذوّاء وداء، وأدواء، وهو داء ومُدَى، وهى: بهاء. وقد دُئِتْ يا رَجُلٌ، وأدأت، وأدأته: أصبته بداء. وداء الذئب: الجوع. وَرَجُلٌ دَيْىءٌ، كخَيْر: داء، وهى: بهاء. وداءة: جبلٌ قُربَ مَكّةَ. والأدواء: ع. والدوداءة: الحلبّة. وإذا اتهمت الرجل، قُلْتُ له: أدأت إداءةً، وأدوات إدواء. شاش: بلد بما وراء النهر، وقد يُمنع. وناقّة شوشاء وشوشاة، بالهاء: خفيفة.

(١) صياص بقر: أى قرونها واحدها صيصية بالتخفيف، شبه الفتنة بها لشدتها وصعوبة الأمر.

(٢) البرنى: نوع من أجود التمر، وفلقة: ما قطع منه بعد تكلته، وهى قفاف تعبتة، والصيصة بكسر الصادين وتخفيف الباء: القرن من قرون البقر، وكان التمر المرصوص يقلع بالودت وبالقرن. والعشى: ما بين الزوال إلى الغروب والغداة: الضحوة.

والرجز بلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٣٧٢/٤، وجمهرة اللغة ٢٤٢/٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١، وشرح الأشموني ٨٢١/٣، وشرح التصريح ٣٦٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢، وشرح شواهد الشافية ٢١٢، وشرح المفصل ٧٤/٩، ٥٥/١٠، والصاحبى فى فقه اللغة ٥٥، والكتاب ١٨٢/٤، ولسان العرب ٣٢٠/٢ «عجج»، ٣٩٥ «شجر»، والمحتسب ٧٥/١، والمقرب ٢٩/٢، والممتع فى التصريف ٣٥٣/١).

٤٢٨..... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

فمعناه: بالصَّيْصِيَّة، والذي عندى فيه: أنه لما اضْطُرَّ قَلْبَ إلى جِمْ مشددة عُدل به إلى لفظ النَّسَب وإن لم يكن منسوباً فى المعنى، كما تقول: «أَحْمَرُ وَأَحْمَرِي، وَأَشْقَرُ وَأَشْقَرِي، وَحَدَاءُ قُرَاقِرٍ وَقُرَاقِرِي» وأنشدنا أبو على:

كَأَنَّ حَدَاءَ قُرَاقِرِيًّا^(١)

فلم تُحْدِثْ ياء الإضافة هنا معنى زائداً لم يكن فى «قُرَاقِرٍ».

وكذلك قولُ العجاج أنشدناه أيضاً:

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي

وإنما معناه: «دَوَّارٌ» فَأَلْحَقَهُ ياءى الإضافة.

وأنشدنا أبو على أيضاً:

فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا عَلَى سَفَوَانِ يَوْمَ أَرْوَنَانِي^(٢)

يريد: أَرْوَنَانِي؛ ومعناه: أَرْوَنَانُ يَا فَتَى؛ وهو الشديد.

قال أبو على: وهذا كثير فى كلامهم!

فإذا كان الأمر كذلك جاز أن يُراد بـ «الصَّيْصِجِّ» لفظ النَّسَب كما تقدّم، فلمّا اعتزمت على ذلك حذفت تاء التانيث؛ لأنها لا تجتمع مع ياءى الإضافة، فلمّا حذفت الهاء بقيت الكلمة فى التقدير: «صِيصِيٍّ». بمنزلة «قاضٍ»، فلمّا ألحقتها ياءى الإضافة، حذفت الياء لياءى الإضافة، كما تقول فى الإضافة إلى «قاضٍ: قاضٍ» فصارت فى التقدير: «صِيصِيٍّ»، ثم إنها أُبدلت من الياء المشددة الجيم كما فَعَلْتُ فى القوافى التى

(١) القراقرى والقراقرى: الحسن الصوت. والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٩٠/٥ «قرر»، ١٦٨/١٤ «حدا» وتهذيب اللغة ٢٨٤/٨، وتاج العروس ٤٠٠/١٣، ٤٠٩ «قرر»، «حدا»، والمخصص ١١١/٧، وجمهرة اللغة ١٩٨، ١٢٥٦).

(٢) وسفوان: ماء على مرحلة من باب المربد بالبصرة وبه ماء كثير وواد من ناحية بدر، وهو هنا سفوان البصرة.

والبيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي فى: (ديوانه ١٦٣، وخزانة الأدب ٢٧٩/١٠، والكتاب ٢٤٨/٤، ولسان العرب ١٩١/١٣، ١٩٢ «رون»، والمقاصد النحوية ٥٠٥/١، ونوادر أبى زيد ٢٠٥).

قبلها، فصارت «صِيصَجَّ» كما ترى!.

فهذا الذى عندى فى هذا، وما علمتُ أحدًا من أصحابنا عَرَضَ لتفسيره إلا أن يكون أبا علىّ فيما أظن!.

* * *

[ألف «فيفاء» زائدة]

قال أبو عثمان: وأمّا «الفَيْفَاء» فالألف زائدة؛ لأنهم يقولون: «الفَيْفُ» فيحذفون الألف.

قال أبو الفتح: هذه دلالة قاطعة، قال كثير:

أُنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَجِيجُ وَكَبُرَتْ بِفَيْفَا غَزَالٍ رُقَقَةٌ وَأَهْلَتْ^(١)
وقال ذو الرُّمَّة، فحذف الألف:

وَالرَّكْبُ تَعْلُو بِهِمْ صُهْبٌ يَمَانِيَّةٌ فَيْفًا عَلَيْهِ لَذَيْلُ الرِّيْحِ نَمِيمٌ^(٢)
وَالْفَيْفُ، وَالْفَيْفَاء: الْأَرْضُ الْقَفَرُ.

* * *

[«القيقاء والزيزاء» فعلاء» بمنزلة «العلباء»]

قال أبو عثمان: وأمّا «الْقِيْقَاءُ وَالزَّيْزَاءُ» فبمنزلة «الْعِلْيَاءِ»^(٣)؛ لأنه ليس فى الكلام

(١) كبرت: أى قالت الله أكبر وفيفاء غزال: موضع بمكة حيث ينزل الناس منها إلى الأبطح. أهلت: رفعت صوتها عند رؤية الهلال: أوردت صوتها بالتلبية، وأصل الإهلال: رفع الصوت. والبيت من الطويل وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ٩٦، وتاج العروس ٢٣٥/٢٤ «فيف»، «غزل»، ومعجم البلدان ٢٨٥/٤ «فيفاء»).

(٢) صهب: إبل ألوانها تميل إلى الحمرة بمانية من إبل اليمن، نعيم: أثر منم كالنقط. والبيت من البسيط وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ٤١٥، ولسان العرب ٢٧٤/٩ «فيف»، ٥٩٣/١٢ «نم»، وتهذيب اللغة ٥٨١/١٥، تاج العروس «نم»، والكتاب العين ٤٠٨/٨). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٢٢٤، وتاج العروس ٢٣٣/٢٤ «فيف»).

(٣) عُلُوُّ الشَّيْءِ، مَثَلَةٌ، وَعُلَاوَتُهُ، بِالضَّمِّ، وَعَالِيَتُهُ: أَرْفَعُهُ. عَلَا عُلُوًّا، فَهُوَ عَلِيٌّ، وَعَلَى، كَرَضَى، وَتَعَلَّى وَعَلَاةً. وَعَلَا النَّهَارُ: ارْتَفَعَ، كَاعْتَلَى وَاسْتَعَلَّى. وَعَلَا الذَّابَّةَ: رَكِبَهَا. وَأَعْلَى عَنْهُ: نَزَلَ. وَعَلَى فِى الْمَكَارِمِ، كَرَضَى، عَلَاءً، وَعَلَا عُلُوًّا. وَرَجُلٌ عَلِى الْكَعْبِ: شَرِيفٌ. وَالْعَلَاةُ: كَسْبٌ=

٤٣٠ هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

«فِعْلالٌ»، ثَمَّا لَامُهُ مِنْ مَوْضِعِ عَيْنِهِ إِلَّا مُصَدَّرًا.

قال أبو الفتح: اعلم أن «القيقاء والزيزاء» لا يخلوان من أن يكونا «فعلاء» مثل «علياء»، أو «فيعلاء» مثل «قيتال»، أو «فِعْلالاً» مثل «قِرْطاسٍ»، فلا يجوز أن يكون «فيعلاء» ثلثا يجعل الفاء والعين من موضع واحد؛ ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على «قيتال».

فإن قلت: فأجعلهُ مثْلَ «ديباجٍ وديوانٍ»؟

قيل: هذا خطأ؛ لأن أصل «ديباجٍ وديوانٍ» دِبَاجٌ ودِوَانٌ وقد تقدمت الدلالة على ذلك.

ولو قدرت أن أصل هذا: «ففاء، وزرّاء» للزِمَكَ أيضًا أن تجعل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنه لا دلالة تدلُّ عليه.

ويمتنع أيضًا أن يكون «فِعْلالاً»، لأنك لا تجد «فِعْلالاً» مضاعفاً إلا مصدرًا نحو: «الزَّلْزَالِ والقِلْقَالِ» وإنما يكونُ في الأسماء غير مضاعف نحو: «قِرْطاسٍ وجِرْهاسٍ وفِسْطاطٍ».

فإذا بطل أن يكون «فيعلاء» أو فِعْلالاً وَجَبَ أن يكون «فعلاء» بمنزلة «علياء» وجرباء».

وقول أبي عثمان: «لأنه ليس في الكلام «فِعْلالٌ» إلا مصدرًا» يريد: «فِعْلالاً» المضعّف، ولو لم يُردّ المضعّف لكان خطأ منه، لوجودك أسماء كثيرة على «فِعْلال».

وحكى أبو بكر محمد بن الحسن أن العرب تقول:

«صاصت النخلة، تُصاصِي صيصاءً»، وأنشد:

=الشَّرَفِ، ومَقْبَرَةُ مَكَّةَ بِالْحَجُونِ. وَعَلَا بِهِ وَأَعْلَاهُ وَعَلَاهُ: جَعَلَهُ عَالِيًا، وَالْعَالِيَةُ: أَعْلَى الْقَنَاةِ، أَوْ رَأْسُهُ، أَوْ النِّصْفُ الَّذِي يَلِي السَّنَانَ، وَمَا فَوْقَ نَجْدٍ إِلَى أَرْضِ تِهَامَةَ إِلَى مَا وَرَاءَ مَكَّةَ، وَقُرَى بَظَاهِرِ الْمَدِينَةِ، وَهِيَ: الْعَوَالِي، وَالنَّسَبَةُ: عَالِي وَعُلُوِي، بِالضَّمِّ نَادِرَةٌ. وَعَالِي وَأَعْلَى: أَتَاهَا. وَالْعِلَاوَةُ، بِالْكَسْرِ: أَعْلَى الرَّأْسِ أَوْ الْعُنُقِ، وَمَا وَضِعَ بَيْنَ الْعِذْلَيْنِ. وَالْعَلْيَاءُ: السَّمَاءُ، وَرَأْسُ الْجَبَلِ، وَالْمَكَانُ الْعَالِي، وَكُلُّ مَا عَلَا مِنْ شَيْءٍ، وَالْفَعْلَةُ الْعَالِيَةُ. وَعُلْيَا مُضَرَّ، بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ: أَعْلَاهَا. وَعَلَى الْمَتَاعِ مِنَ الدَّابَّةِ تَعْلِيَةً: نَزَلَهُ.

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٣١
يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الْإِلْقَاءِ بَتَلَعَاتٍ كَجُذُوعِ الصَّيْصَاءِ^(١)
وَأَنشَدْنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ:

... كَرُءُوسِ الصَّيْصَاءِ.

قال أبو بكر: «وَالصَّيْصَاءُ» الذي تسميه العامة: الشَّيْصَ.

فقوله: صاصت النخلة، لا يخلو من أن تكون «فاعلتُ» بمنزلة دَاوَمْتُ وعَاوَدْتُ أو تكون «فَعَلْتُ» من مضاعف الياء بمنزلة «حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ»، وتكون الألف منقلبة عن الياء بمنزلتها في «حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ».

وحمله على كلا الوجهين عندى شاذٌّ؛ لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَهُ فاعلتُ كانت الفاء والعين من موضع واحد.

وإن جعلته «فَعَلْتُ» بمنزلة حَاحَيْتُ، فقد ذكروا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَّا تِلْكَ الثَّلَاثَةُ الْأَحْرَفُ، وهى: «حَاحَيْتُ، وعَاعَيْتُ، وهَاهَيْتُ»، وإنما جاء هذا فى الأصوات، و«صاصت النخلة» ليس من الصَّوْتِ فى شىء!.

وحمله على «فَعَلْتُ» كأنه أشبه؛ لثلاثا تجعل الفاء والعين من موضع واحد.

فإن قلت: فقد جاء مما فاءه وعينه من مكان واحد أحرفٌ صالحة، وهى: «أَوَّلُ وِكَوْكَبٌ» و «وَاوٌ» عند بعضهم و «دَوْدَرَى»، وأنشدنا أبو علي:

لَمَّا رَأَتْ شَيْخًا لَهَا دَوْدَرَى ظَلَّتْ عَلَى فِرَاشِهَا تَكْرَى^(٢)

قال تكرر: تَفَعَّلُ، من الكرّة؛ وكأنها تَتَقَبَّضُ وتَجْتَمِعُ منه كَتَقَبُّضِ الكرة واجتماعها.

وحكى سيبويه «أَبْنِمُ» فى اسم بلد، وحمله على هذا الباب، وجعله «أَفْعَلُ» بمنزلة «أَلْنَدَدُ».

وقالوا: «الدَّدَنُ»^(٣).

(١) التلعات: سكانات السفن. جذوع الصيصة: أى أن قلع هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصة، وهو حزب من التمر.

(٢) دودرى: طويل الخصيتين.

(٣) الدَّد: اللُّهُو، واللَّعِبُ، هذا دَدٌ ودَدَا، كَقَفَا، ودَدَنٌ.

٤٣٢ هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

وقالوا: «بَيَّة»: اسمٌ عَلِمَ، أنشدني أبو علي:

لَأُنَكِّحَنَّ يَّـ _____ جَارِيَةً خِدْبَةً
مُكْرَمَةً مُحَبَّـ _____ تَجُوبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ^(١)
على أَنَّ «بَيَّة» أصله حكاية الصوت، ثم سَمِيَ به.

وقالوا: «دَدِدْ»، وهذا و «بَيَّة» أغرب؛ لأنَّ الفاء، والعين، واللام من موضع واحد.
وحكى عن عمر رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: لأَجْعَلَنَّ الناسَ بَيَانًا واحدًا. وهو من باب «دَدَنَ». وحكى «يِّن» في اسم موضع أو بَلَدٍ.
فإن حملته على هذا فليس بقياسٍ قوًى؛ لأننى لا أعلمهم استعملوا من هذا «فِعْلًا»، فإن كان «صَاصَتْ: فَاعَلَتْ» ف «الصَّيْصَاء: فِيعَال».

وإن كان «صَاصَتْ: فَعَلَلْتُ» ف «الصَّيْصَاء: فِعْلَال» بمنزلة «الْحِيحَاءِ وَالْعِيَاءِ»، إلا أنه فى الوجهين مصدر جُعِلَ عبارة عن الجوهر، كما تقول: «خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ» تريد: المخلوق، و«هذا ضَرْبُ الأَمِير» تريد: مضربه، و«هذا نَسَجَ اليمَن» تريد: مَنْسُوجِه.
وعلى هذا قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «الرَّاجِعُ فى هَبْتِه ...». يريد عليه السلام بالهِبَةِ: الموهوب؛ لأنَّ الفعل نفسه لا يمكن الرجوع فيه.

وقرأتُ على ابنِ مِقْسَمٍ بإسناده عن أبى عمرو الشَّيْبَانِي فى نوادره: ويقال: إذا صار التمر شَيْصًا: قد أصاب النخل وصَيَّصَ، وهو الصَّيْصَاء، ونخلة مُصَيَّصٌ ومِصْيَاصٌ.
فقوله: «أصاصَ، وصَيَّصَ» قد علمنا منه أنَّه ثلاثى فى باب «قَلَقَ، وَسَلَّسَ» وأنَّه من الياء؛ لقولهم: «مِصْيَاصٌ».

(١) البية: السمين وقيل الغلام الممتلى نعمة. وتيب: إذا سمن، وبية: صوت من الأصوات وبه سمي عبد الله وجارية خدبة: ضخمة. وتجب أهل الكعبة: أى تغلب نساء قريش فى حسنهما.
والرحز لهند بنت أبى سفيان والدة عبد الله بن الحارث فى: (سر صناعة الإعراب ٥٩٩/٢، والدرر ٢٢٦/١، وشرح المفصل ٣٢/١، ولسان العرب ٢٢١/١، «يب» ٣٤٦/١ «خدب»، والمقاصد النحوية ٤٠٣/١). ولامرأة من قريش فى: (جمهرة اللغة ٦٣). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٤٠٥/٢، والخصائص ٢١٧/٢).

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٣٣
 فيحتمل أن يكون قول ابن دريد: «صاصَى النَّخْل: فَعَلَى» بمنزلة: «سَلَقَيْتُ،
 وَجَعَيْتُ» وأصله: «صَيَّصَيْتَ يَا نَخْلَةً»، ثم قلبت الياء ألفا تشبيها بباب «حَاحَيْتُ»
 وتكون «الصَّيَّصَاءُ» على هذا بمنزلة «العِلْبَاءُ» والحِرْبَاءُ» اسما صريحا، لا مصدرا، وهذا
 أشبه بالتصريف من حكاية ابن دريد.

* * *

[أَثْفِيَّة: فعلية أو أفعولة]

قال أبو عثمان: وأما «أَثْفِيَّةٌ»، فإن بعض العرب يجعلها «فُعْلِيَّةٌ»، فيقول: «أَثَفْتُ الْقِدْرَ،
 فيجعلها «فَعَلْتُ» ويجعل الهمزة موضع الفاء، قال الشَّاعِرُ:
 وصالياتِ كَكَمَا يُوثَقَيْنِ

فقوله: «يُوثَقَيْنِ» بمنزلة «يُسَلَقَيْنِ».

وقال بعضهم: ثَقَّيْتُ الْقِدْرَ، فجعل الهمزة زائدة، فهي عند هؤلاء «أَفْعُولَةٌ» مثل
 «أَكْرُومَةٍ» وسمعت الأصمعي ينشد:

وذاك صَنِيعٌ لَمْ يَثْفَ لَهُ قِدْرِي

قال أبو الفتح: قد تقدّم القول في أن «يُوثَقَيْنِ» قد قيل فيه: إِنَّهُ يُؤَفْعَلُنَ بمنزلة قوله:

وإنَّه أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَا^(١)

وإنَّه «يُفْعَلَيْنِ» بمنزلة «يُسَلَقَيْنِ» و «يُفْعَلَيْنِ» أولى من «يُؤَفْعَلُنَ» لأنه لا ضرورة فيه.

وأما قول النابغة:

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفَدِ^(٢)

(١) الرجز بلا نسبة في: (الإنصاف ١١، وأوضح المسالك ٤/٤٠٦، وخزانة الأدب ٣١٦/٢،
 والخصائص ١٤٤/١، والدرر ٦/٣١٩، وشرح الأشموني ٣/٨٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب
 ١٣٩/١، وشرح شواهد الشافية ٥٨، ولسان العرب ١/٤٣٥ «رنب»، ١٢/٥١٢ «كرم»،
 والمقاصد النحوية ٤/٥٧٨، والمقتضب ٢/٩٨، وجمع الهوامع ٢/٢١٨).

(٢) الكفاء: النظير والمثل، وتأثفك الأعداء: صاروا حولك كالأنثافي. والرشد العصب من الناس.
 يريد: لا ترمني بما لا أطيع.

= والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في: (ديوانه ٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٣).

٤٣٤..... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف

فقوله: «تَأْتَفَكَ» أى صار أعدائى حولك كالأتافىّ تضافراً علىّ وتمالؤاً.

ف «أُتْفِيَّةٌ» على هذه اللغة أيضاً: «فُعْلِيَّةٌ» لأن الهمزة فاء فى «تَأْتَفَكَ».

وأما من جعلها «أُفْعُولَةٌ» فلأمرها عنده واو، وكان قياسها «أُنْفُوَّةٌ»، إلا أنه قلب الواو إلى الياء تخفيفاً، كما قالوا: «أُذْجِيٌّ»، وقياسه: «أُذْحُوٌّ»؛ لأنه من «ذَحَوْتُ» كأنّ النعمة تدحّوه بصدرها، أى تدفعه وتعتمد عليه.

ويدلّ على أنها من الواو: أنّ أبا علىّ أخبرنى، عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابى أنّه يُقال: «جاء يثْفوه، ويثْفيه، ويثْفُه، ويثْبُه، ويدْبُرُه، ويكْسُوُه، إذا جاء بعده»، وهذا المعنى موجود فى «الأُتْفِيَّة»؛ لأنها تتخلّف بعد أهلها فى الدار، ولهذا ما يَصِفُها الشعراء كثيراً بالإقامة والتّواء والتّخلّف بعد أهل الدّيار، نحو قوله:

يا دار هِنْدٍ عَفَتْ إلا أتاْفِيْها^(١)

وأنشدنا أبو علىّ:

أَتَنْسَى لا هَداكَ الله سَلَمَى وعَهْدَ شَبابِها الحَسَنُ الجَمِيلُ

كانّ وقد أتى حَوْلٌ جَدِيدٌ أتاْفِيْها حَمَاماتٌ مُثُولُ

وهذا واسعٌ جداً، قال أبو علىّ: فقولهم: «يُثْفُه» لا يكون إلا من الواو، يريد: أنه بمنزلة «يَعِدُه»، إلا أن اللام قُدِّمَتْ إلى موضع الفاء؛ كأنه كان «ثَفَوْتُ» ثم صار «وَنَفْتُ»، ويجوز أن يكونا أصليْن؛ فلهذا ما كان الوجه أن تكون «أُتْفِيَّة» فى قول مَنْ جَعَلها «أُفْعُولَةٌ» من الواو.

وحدثنا أبو علىّ أن أبا الحسن ذكر أنّه لم يسمع جمع «أُتْفِيَّة» إلا مخفّفاً: «أُتاْفِ يا فتى» فهذا ألزم حذف الياء من «أفاعيل» أو الياء الأولى من «فَعَالِيّ».

ونظير «أُتْفِيَّة» فى أنها تحتل أن تكون «أُفْعُولَةٌ»، و«فُعْلِيَّةٌ» جميعاً: قولهم لأصل الفخذ: «أُرْبِيَّةٌ»، فَمَنْ أخذها من «ربا يربو» - لارتفاع ذلك الموضع - فهى عنده «أُفْعُولَةٌ»، وَمَنْ أخذها من «الإرب» - وهو التّوفرُّ؛ ومنه: «رَجُلٌ أَرِيبٌ»، كأنه ليس بناقص، ومنه

وبلا نسبة فى: (شرح شواهد الإيضاح ٦١٢).

(١) الأتفية: ما يوضع عليه القدر.

هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف ٤٣٥
سمي العضو «إربا»؛ لأن به يتوفر البدن - فهي «فُعْلِيَّة» عنده.

فأما «أُتْبِيَّة» للجماعة، فإنها «أُفْعُولَةٌ» لا غير؛ لأنها بمعنى «تُبَّة، وتُبَّة» محذوفة اللام؛
وينبغي أن تكون واوًا؛ هذا الأكثر.

* * *

هذا باب التضعيف في بنات الياء نحو: «حَيِّتْ وَعَيِّتْ، وَأَحْيَيْتْ وَأَعْيَيْتْ»

قال أبو عثمان: اعلم أنَّ المضاعف من هذا تجرى لأمه تجرى لام «رَمَيْتْ» وتكون عينه تَصَحُّ ولا تَعْتَلُّ، ولا تجرى مجرى عين «بَغَتْ وَسَوَتْ»؛ لأنَّ اللام من هذا مُعْتَلَّةٌ، فلو أُعْلُوا العين جمعوا عليه عِلَّتَيْنِ، فأخرجوا العين على الأصل لذلك، فإذا جاء موضع تلزم ياء «رَمَيْتْ» فيه الحركة لَزِمَ لامَ «حَيَّيْتُ» وكذلك «أَحْيَيْتْ» إذا جاءت لامُ «أُعْطَيْتْ» في موضع لَزِمَها الحركة لَزِمَتْ لامُ «أَحْيَيْتْ» الحركة، وإن كانت ياء «رَمَيْتْ» وأُعْطَيْتْ يُقْلَبَانِ وَيُسَكَّنَانِ لَزِمَ ذلك «حَيَّيْتُ» وأَحْيَيْتْ.

قال أبو الفتح: إنما شَبَّه «حَيَّيْتُ» وأَحْيَيْتْ - وإن كانت العين مُعْتَلَّةً - بـ «رَمَيْتْ» وأُعْطَيْتْ والعين صحيحة؛ لأنَّ عين «حَيَّيْتُ» وأَحْيَيْتْ» لما صَحَّتْ كراهية إعلالها، وإعلال اللام، جَرَتْ بِمَجْرَى عين «رَمَيْتْ» وأُعْطَيْتْ» في الصَّحَّة؛ إلا أنها تَفَارِقُها في مواضع سَتَرَدَ عليك إن شاء الله.

* * *

[الإدغام والإظهار في «حَيَّيْتُ وَأَحْيَيْتْ» مَبْنِيَيْنِ لِلْمَجْهُولِ]

قال أبو عثمان: فأما ما تَلَزَّمْهُ فيه الحركة فنحو: «رُمِي زَيْدٌ، وَأُعْطِيَ خَالِدٌ»، فإذا قلت: «قَدْ حَيَّيْتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَأَحْيَيْتُ زَيْدًا»، فالإدغام في هذا جائز نحو قولك: «حَيَّيْتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَقَدْ أَحْيَيْتُ زَيْدًا» تُقْلَى حركة الياء المدغمة على الحاء، وتُجْرِيه مُجْرَى غير المعتلِّ، وإن شئتَ أَظْهَرْتَ، وقد قرأ بعض الناس: «وَيَحْيَى مِنْ حَيٍّ عَنْ يَمِينَةٍ، وَحَيٍّ عَنْ يَمِينَةٍ».

قال أبو الفتح: إنما حَسُنَ الإظهار في «حَيَّيْتُ وَأَحْيَيْتْ» ولم يَجْرِ بِمَجْرَى «شُدَّ وَأُجِنَّ» لأنَّ اللام من «حَيَّيْتُ وَأَحْيَيْتْ» لا تَلَزِمُها الحركة.

ألا تراها تسكن في موضع الرفع نحو قولك: «هُوَ يَحْيَا» ويحذف في الجزم نحو قولك: «لَمْ يُحْيَ»، فلما لم تَلَزِمُها الحركة، ولم تلزم هي أيضًا الكلمة انفصلت من دال «شُدَّ» ونون «أُجِنَّ»؛ لأنهما متحركان في الرفع، ولا يحذفان على وجهه، فلم يستثقل الإظهار لما لم تلزم الحركة، ولم يلزم الحذف.

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْتُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٣٧
ومن أدغم فقال: «حَىَّ وَأَحَىَّ» أجراه مجرى الصَّحِيح حين تحرَّك بالفتح كما تقول:
«رَأَيْتُ قَاضِيَا»، فجرى مجرى: «رَأَيْتُ رَاكِبًا».

* * *

[ما يجوز فى حاء «حِى» المضمومة إذا أدغم ما بعدها]

قال أبو عثمان: «إلا، أن حاء «حِى» إذا كانت مضمومة ثم أدغمت، فإن شئت كسرتها، وإن شئت ضممتها، والكسر أكثر فى اللِّغَةِ؛ لأنَّه أخفُّ، ومن كلام العرب: «قَرْنٌ أَلْوَى، وقرون لىُّ ولىُّ» بالضم والكسر.

قال أبو الفتح: يريد بقوله: «ثم أدغمت»، أى أدغمت العين فى اللام، وإنما كان كسر «لىُّ» أخفَّ عليهم؛ لأنَّ الحرف المشدَّد قد يتنزل فى بعض المواضع منزلة الحرف نحو: «دَابَّةٌ وشَابَّةٌ»؛ لأنَّ اللسان ينبو عنه نبوةً واحدةً، فكما امتنع أن تقع ياءٌ فى الطَّرَفِ وقبلها ضمةٌ كذلك قلَّ الضمُّ فى «لىُّ»، وليس يمتنع، وإنما هو قليل؛ لأنَّ قلة «لىُّ» بالضم كامتناع تصحيح «أظب».

[لم جاز الإظهار فى «حِى»؟]

قال أبو عثمان: وإنما جازَ الإظهارُ فى هذا؛ لأنَّ لامه قد تعتلُّ فتسكن فى موضع الرفع، فلا يكون إدغام.

قال أبو الفتح: يريد: إظهار باب «حِى» وقد تقدَّم ذكره.

* * *

[تسكين لام يحى ويخشى]

قال أبو عثمان: وإذا كانت لامٌ «رَمَيْتُ وَأَعْطَيْتُ» يسكنان سكنت هاتان الياءان وما أشبههما، تقول: «هو يَحْيَا» كما تقول: «هُوَ يَخْشَى»، وتقول: «هو يُحْيَى» كما تقول: «هو يُعْطَى».

قال أبو الفتح: يقول: لا فَصْلَ بينهما، ومن قال: قد «حَىَّ وَأَحَىَّ» فادغم لم يقل هنا: «يُحْيَى»؛ لأنَّ هذه الأفعال لا يدخلها الضمُّ على حالٍ؛ لأنَّ اللامات فيها تعاقب الضمة فلا تجتمع معها.

* * *

[إظهار «أحْيَيْتُ» وإدغامها سواء]

قال أبو عثمان: ومن هذا «حَيَاءٌ وَأَحْيَيْتُ» إِنْ شئتَ أَذْغَمْتُ، وَإِنْ شئتَ أَظْهَرْتُ.

قال أبو الفتح: إنما جاز إظهار «أَحْيَيْتُ»؛ لأنَّ الجمع فرغ على الواحد، واللام في الواحد غير ثابتة، بل هي مبدلة، فحُمِلَ الجمعُ على الواحد، فلم يلتفت إلى إظهاره؛ لأنَّ الواحد لا تظهر فيه اللام.

وَمَنْ أَذْغَمَ فَأَمْرُهُ وَاضِحٌ، لَتَحْرُكِ المثلين.

* * *

[«حَيَى» كعمى للواحد وحيوا كعموا للجماعة]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «قَدْ حَيَّيْ فُلَانٌ» قلت: «قَدْ حَيَّوْا»، كما تقول: «قَدْ عَمَى»

ثم تقول: «عَمُوا»، وقال الشاعر:

وَكُنَّا حَسِينَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيَّوْا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا^(١)

قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: أى حسنت حالهم بعد سوء.

* * *

قال أبو عثمان: ومن قال: «حَيَّ فُلَانٌ» فأدغم ثم جمع، قال: «حَيَّوْا»؛ لأنَّ الياء إذا

سكن ما قبلها في مثل هذا جرت على الأصل، أنشدني الأصمعي:

عَيُّوْا بِأَمْرِهُمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَةُ

فأدغم: «عَيُّوْا، وَعَيَّتْ».

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ العين من «حَيَّيْ» لما جرت مجرى الميم من «عَمَى» احتملت

الضمة في «حَيَّوْا» كما تُضَمُّ الميم في «عَمُوا»، ومن أدغم فقال: «عَيُّوْا وَعَيَّتْ» أجراه

بجُزْءٍ: «ضُنُّوْا، وَضُنَّتْ».

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو لمودود العنبري في: (شرح أبيات سيويه ٤٣٤/٢). ولأبي خرابة الوليد

ابن حنيفة في: (شرح شواهد الإيضاح ٦٣٤، وشرح شواهد الشافية ٣٦٣، ولسان العرب

٢١٨/١٤ «حَيَاءٌ»). ولمودود أو لأبي خرابة في: (لسان العرب ١٩٩/٦ «كعمس»). وبلا نسبة

في: (شرح شافية ابن الحاجب ١١٦/٣، وشرح المفصل ١٠/١٦٦، والكتاب ٣٩٦/٤، ولسان

العرب ١١٤/١٠ «عَيَّا»، والمقتضب ١٨٢/١، والمتع في التصريف ٥٧٩/٢).

[الإظهار والإدغام والإخفاء فى «أعبياء، وأعيية»]

قال أبو عثمان: قال: سمعنا من العرب من يقول: «أعبياء، وأعيية» فَيَبِينُ وَيُدْغِمُ، وأكثر العرب يُخْفَى ولا يُدْغِمُ، وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة، ولكنك تعلم أنه ليس الإخفاء كالإعلان، وهو كالاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته مُغْلَنًا.

قال أبو الفتح: إنما كثر الإخفاء؛ لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام فارتكبهوا لاعتداله، وهو عندى أبين من الإشمام وأظهر إلى الحسن

ألا ترى أنَّ سيبويه قد حكى الإشمام فى قول الرّاجز:

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَرْقَنِي الْكَبْرَى لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطْيِ^(١)
يريد: الإشمام فى القاف من «يُؤَرْقَنِي»، ولو كان الإشمام كالإخفاء لكانت القاف فى زنة مُتَحَرِّكٍ، كما قال أبو عثمان، ولو كانت كذلك لَانْكَسَرَ الشَّعْرُ؛ لأنَّكَ كُنْتَ تجعل الجزء الذى هـى فيه: «مُتَفَاعِلُنْ»، فتخرج من الرّجز إلى الكامل، وهذا مُحَال.

فلولا أنَّ الإشمام فى تقدير السُّكُون لما جاز الإشمام فى القاف؛ ولكنَّ الإخفاء بمنزلة تخفيف الهمزة؛ لأنَّه مُتَحَرِّكٌ، والهمزة إذا جُعِلَتْ يَيْنَ يَيْنَ كَانَتْ فى وزن المُتَحَرِّكِ، ألا ترى إلى قول الشاعر:

أَنَّ زُمَّ أَجْمَالٍ وَفَارَقَ جِمْرَةً وصاح غُرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ^(٢)
أفلا تراه قد قابل بالهمزة المخففة من «أَنَّ» عين «فعلون» وهى متحركة كما ترى؛ لأنها ثانية الوجد المجموع، فهذا ثبت.

وأقول: إنَّ الإدغام فى «أعبياء وأعيية» أقوى منه فى «أحيية»؛ لأنه إنما حسن الإظهار فى «أحيية»؛ لأنك إذ رددتها إلى الواحد أَبْدَلْتَ اللَّامَ، ولم تقرّها فى قولك: «حياء»،

(١) الرجز بلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ٨٠١)، وجواهر الأدب ٨٦، وخزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والخصائص ٧٣/١، والدرر ١٨٥/٣، والكتاب ٩٥/٣، ولسان العرب ٣٢٦/١٢ «شمم»، ٢٨٥/١٥ «مطا».

(٢) زم: شد بالزمام وهو جبل يجعل فى برة البعير يريد: ألئت حزين لشدة الرجال ومفارقة الجيرة؟ والبيت من الطويل: وهو لكثير عزة فى: (ديوانه ١٧٠). وبلا نسبة فى: (الخصائص ١٤٤/٢)، وشرح المفصل ١٣٣/٩، ولسان العرب ٢٥٨/١٢ «روم».

٤٤٠ هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ»

فلم يلزم اللام نفسها التَّحريك، وإنما لزم الهمزة التى هى بدلٌ منها.

وَأَنْتَ إِذَا رَدَدْتَ «أَعْيَاءَ وَأَعْيَةً» إِلَى الْوَاحِدِ كَانَتْ اللَّامُ فِيهِ ثَانِيَةً مَتَحَرِّكَهَ فِي قَوْلِكَ «عَيٌّْ» فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ اللَّامُ فِي الْوَاحِدِ وَاجْتَمَعَ جَمِيعًا قَوِيَتْ فِيهَا الْحَرَكَةُ فَقَوَى الْإِدْغَامُ، فَتَأَمَّلْ هَذَا.

* * *

[لَا يَدْغَمُ «لَنْ يُحْيِي»، وَرَأَيْتُ مُحْيِيًا فِي النَّصْبِ]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: فَإِذَا قُلْتَ: «يُحْيِي وَمُحْيٍ» ثُمَّ أَدْرَكَهُ النَّصْبُ قُلْتَ: «لَنْ يُحْيِي»، وَرَأَيْتُ مُحْيِيًا، وَلَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرَكَةُ النَّصْبِ، فَإِذَا فَارَقَتْ لَزِمَ الْيَاءُ السُّكُونُ.

وَأَمَّا «حَيٌّ وَأُحْيِي» فَلَيْسَ لِهَذَا اللَّفْظُ مُغَيِّرٌ عَنِ الْفَتْحِ فَالْحَرَكَةُ لَازِمَةٌ لَهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ فِي الْأَوَّلِ وَجَازَ فِي هَذَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ فِي نَحْوِ: «لَنْ يُحْيِي»، وَرَأَيْتُ مُحْيِيًا لِأَنَّكَ قَدْ كُنْتَ تُظْهِرُ نَحْوَ: «حَيٌّ وَأُحْيِي» وَهَذَا الْفِعْلُ مَفْتُوحٌ أَبَدًا، وَالْحَرَكَةُ فِيهِ لَازِمَةٌ لَهُ، فَإِذَا جِئْتَ إِلَى مَا لَا تَلْزِمُهُ الْحَرَكَةُ وَهُوَ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ، لَمْ يَجْزِ إِدْغَامُهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّ «يُحْيِي وَمُحْيٍ» قَدْ يُدْرِكُهُمَا السُّكُونُ وَهُمَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ مِنْ مِثَالِهِمَا، وَ«حَيٌّ» إِنَّمَا يَسْكُنُ إِذَا تَرَكْتَ مِثَالَهُ وَعَدْتَ إِلَى الْمُضَارَعِ وَغَيْرِهِ، فَافْهَمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* * *

[لَا يَدْغَمُ «مُعْيِيَةٌ وَمُحْيِيَةٌ، وَحَيَّا الْغَيْثَ، وَحَيَّانَ»]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَمِثْلُ تَرْكِ الْإِدْغَامِ «مُعْيِيَةٌ وَمُحْيِيَةٌ وَحَيَّا الْغَيْثَ» وَ«حَيَّانَ» كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ هُوَ الَّذِي يُثْنَى، وَلَا تَكُونُ التَّثْنِيَةُ لَازِمَةً، لِأَنَّكَ تُفْرِدُ فَيَسْكُنُ مَوْضِعُ اللَّامِ وَيَنْقَلِبُ، فَعَلَى هَذَا يَحْسُنُ الْإِدْغَامُ وَيَقْبَحُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ فِي هَذَا إِلَّا الْإِظْهَارُ؛ لِأَنَّكَ قَدْ كُنْتَ تُظْهِرُ «أُحْيِيَّةً» وَأُعْيِيَاءَ لِمُرَاعَاتِكَ أَمْرَ الْوَاحِدِ، مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْجَمْعَ يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ كَثِيرًا، نَحْوُ: «حَاجَةٍ وَحَوَائِجٍ، وَلَيْلَةٍ وَلَيَالٍ، وَشَبَّهِ وَمِثَابِهِ» فَإِذَا كُنْتَ تَرَاعَى أَمْرَ الْوَاحِدِ فِي جَمْعِ

هذا باب التضعيف في بنات الباء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَاحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٤١

التكسير الذي يَتَعَدُّ ما بينه وبين التثنية الجاري عليها الواحد كالمثنى؛ لأنه لا يكون إلا جاريا على الواحد، ولا يكون إلا من لفظه لا يجوز فيه لما ذكرت إلا الإظهار؛ لأنه على صَدَدِ الأفراد والانفصال فكذاك أيضا أَظْهَرَتْ «مُعْيِيَّة»؛ لأن الأصل التذكير، والتأنيث فَرَعٌ عليه.

وأنت إذا قلت: «مُعْيٍ» لم يجز الإدغام، فلذلك ظهرت «مُعْيِيَّة»، ولم يجز الإدغام فيها.

* * *

[الإظهار في «حيان ومحيان» بفتح الباء فهما أحسن منه في مكسورها]

قال أبو عثمان: والبيان في «حَيَّانٍ وَمُحَيَّانٍ» أَحْسَنُ منه ثَمَّا في يائه كسرة؛ لأنَّ الكسرة كالياء، وذلك نحو: «مُحَيَّانٍ» البيان فيه أَثْقَلُ، والإخفاء فيه أخفُّ، والمُخْفَى بوزنه محققا.

قال أبو الفتح: يقول: إنما كان إظهار «مُحَيَّانٍ» أَحْسَنَ من إظهار «مُحَيَّانٍ» لأنك إذا قلت: «مُحَيَّانٍ» فكسرت الباء وبعدها أُخْرَى؛ فكذاك قد جَمَعْتَ بين ثلاث ياءات، فلذلك لم يكن في خِفَّةِ «مُحَيَّانٍ» فلهذا اختير فيه الإخفاء.

* * *

[لزوم الإدغام في «تحية»]

قال أبو عثمان: وأما قَوْلُهُمْ: «حَيَّيْتَهُ تَحِيَّةً» فَإِنْ مَصْدَرُ «فَعَّلْتُ» في غير المعتلِّ يَجِيءُ على «تفعيل» نحو: «كَسَّرْتَهُ تَكْسِيرًا، وَعَطَّلْتَهُ تَعْطِيلًا» فالهاء في المعتلِّ لازمة؛ لأنها صارت عَوَضًا من الياء التي تَلْحَقُ قبل آخر «تفعيل»، فلذلك لَزِمَها الإدغام.

قال أبو الفتح: إنما أراد بهذا القول أن يُرِيكَ وجهَ قوَّةِ الإدغام، يقول: فلما كانت الهاء في «تَفَعَّلَ» عَوَضًا من ياء «تفعيل» وباء «تفعيل» في حشو الكلمة وليست في تقدير الانفصال كهاء «مُعْيِيَّة» التي دخلت على «مُعْيٍ»، فلذلك كانت الهاء في «تَحِيَّة» أَثْبَتَ منها في «مُعْيِيَّة» لأنها بدلٌ مما لا يُقَدَّرُ فيه الانفصال والانفكاك وهي ياء «تفعيل» فلذلك لم يجز غير الإدغام.

وكان أصلُ هذا المصدر أن يقال فيه: «حَيَّيْتَهُ تَحِيًّا» ولكنه كُرِهَ فيه الياءات والكسرة

٤٤٢..... هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَأَحَيْتُ وَأَعَيْتُ، فَعُدِلْ إِلَى «تَفْعِلَةٍ»، وَإِذَا كَانَتْ «تَفْعِلَةٌ» قَدْ جَاءَتْ فِيمَا لَوْ جَاءَ عَلَى «تَفْعِيلٍ» لَمْ تَجْتَمِعْ فِيهِ الْيَاءَاتِ، فَأَنْ يُلْزَمَ - مَا لَوْ جَاءَ مُصَدَّرُهُ عَلَى أَصْلِهِ لاجْتِمَعَتْ - فِيهِ الْيَاءَاتُ أَجْدَرُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «قَدَّمْتَهُ تَقْدِيمَةً، وَجَرَّبْتَهُ تَجْرِبَةً».

قال سيبويه: وقد أجزوا المهموزَ مُجَرَّى بنات الياءِ والواوِ، وذلك قولهم: «جَزَأْتُهُ بِجَزْئَةٍ، وَعَبَأْتُهُ تَعْبِئَةً»، وقد جاء تفعيلٌ فيما اعتلتْ لامُهُ على الأصل وهو قليل، وجاء على أصله ليريك كيف كان سبيل غيره من المعتل أن يكون لو جاء على أصله. قال الرّاجز:

فَهِيَ تُنْزَى ذُلُوهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَيًّا^(١)
وقياسه: «تَنْزِيَّةٌ».

* * *

[الإظهار فى «تحية» جائز على ضعف، والإدغام كثير]

قال أبو عثمان: والإظهارُ عندى جائزٌ، والإدغامُ أكثرُ، وجازَ الإظهارُ كما جازَ فى جمع «حياء» حينَ قلتُ: «أَحْيِيَّةٌ»؛ لأنَّ الهاءَ لـ «أَفْعِلَةٍ» - إذا كانت جمعا - لازمةً، لا تُفَارِقُ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ كـ «تَحِيَّةٍ» حيث كانت الهاءُ فيها لا تُفَارِقُ.

قال أبو الفتح: يقول: فإذا جاز أن تُظْهَرَ «أَحْيِيَّةٌ» مع أنَّ الهاءَ فى «أَفْعِلَةٍ» لازمةٌ، وليست كهاء «مُعْيِيَةٍ»؛ لأنَّه لم يكن فى الأصل «أَحْيِيٌّ» ثم دخلت الهاءُ، بل الهاءُ لازمةٌ لـ «أَفْعِلَةٍ» - إذا كانت جَمْعًا - كلزومها لـ «تَحِيَّةٍ» ورأيتهم قد أظهروا «أَحْيِيَّةً» جازاً أيضاً أن أظهر «تَحِيَّةً».

وهذا الذى ذهب إليه ضعيفٌ؛ وأنا أذكر الفصلَ بين «تَحِيَّةٍ وَأَحْيِيَّةٍ»: وذلك أنَّ

(١) تنزى من التنزية: وهى رفع الشئ إلى فوق، والشهلة بالقنع: العجوز، شبه يديها، إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدى امرأة ترفض صبياً وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة).
والرحز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢٨٨/١، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣، والخصائص ٣٠٢/٢، وشرح الأشمونى ٣٤٩/٢، وتهذيب اللغة ٨٣/٦، والمخصص ١٠٤/٣، ١٨٩/١٤، وشرح شواهد الشافعية ٦٧، وشرح ابن عقيل ٤٣٣، ٤٣٥، وشرح شافعية ابن الحاجب ١٦٥/١، وشرح المفصل ٥٨/٦، ولسان العرب ٣٧٣/١١ «شهل»، ٢٣٠/١٥ «نزا»، والمقاصد النحوية ٥٧١/٣، والمقرب ١٣٤/٢، وديوان الأدب ٣٨٠/٢، وتاج العروس «شهل»، «نزا»).

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْتُ وَعَيْتُ، وَاحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٤٣

«أَحْيَيْتُ» جمع، والجمع فرع على الواحد؛ فأنت إذا جئت بالواحد فقلت: «حَيَاءٌ» زَالَ مَا كَرِهْتَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ «تَحْيَةً» لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرع، وَلَيْسَ يُمَكِّنُكَ فِيهَا مَا يُمَكِّنُكَ فِي الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ عَلَى الْوَاحِدِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ «تَحْيَةً» لَيْسَ ثَانِيًا عَنْ أَوَّلٍ؛ كَمَا أَنَّ الْجَمْعَ ثَانٍ عَنِ الْوَاحِدِ؟ فَالِإِدْغَامُ فِيهَا لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ؛ فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا.

وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ - وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يُجْزَ إِظْهَارُ «تَحْيَةٍ» كَمَا جاز إِظْهَارُ «أَحْيَيْتُ» لِأَنَّ «تَحْيَةً» مَوْضِعٌ قَدْ هَرَبُوا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْيَاءَاتِ وَالْكَسْرَةِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: «تَحْيِيًّا» فَلَوْ أَظْهَرْتَ فَقُلْتَ: «تَحْيِيَّةٌ» لَكُنْتَ قَدْ رَجَعْتَ إِلَى مَا هَرَبْتَ مِنْهُ مِنْ إِظْهَارِ الْيَاءَاتِ، فَكَرِهُوا الْعُودَةَ إِلَى مَا هَرَبُوا مِنْهُ، فَادْغَمُوا لَيْسَ غَيْرُ، وَهَذَا قَوْلٌ سَدِيدٌ، كَمَا تَرَاهُ!.

وَأَيْضًا فَلَيْسَتْ الْهَاءُ فِي «أَحْيَيْتُ» بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ؛ وَإِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّائِيثِ، وَالْهَاءُ فِي «تَحْيَةٍ» بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ «تَفْعِيلٍ» فَهِيَ الزَّمُ، فَقَوِيَتْ الْحَرَكَةُ فَوَجَبَ الْإِدْغَامُ فِي «تَحْيَةٍ».

عَلَى أَنَّ أَبَا زَيْدٍ قَدْ حَكَى فِي مَصَادِرِهِ: «تَعِيَّةٌ وَتَعْيِيَّةٌ»^(١) بِالْإِظْهَارِ؛ فَهَذَا يُؤَنِّسُ بِتَرْكِ إِدْغَامِ «تَحْيَةٍ».

* * *

[لَمْ لَمْ يَشْتَقُوا مِنْ «غَايَةِ» وَأَخَوَاتِهَا «أَفْعَالًا»]

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ: وَأَمَّا «غَايَةٌ، وَطَايَةٌ، وَثَايَةٌ، وَرَايَةٌ» فَإِنَّهُنَّ جُنْنَ عَلَى مَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ «فَعْلًا»؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَعْلَوْا غَيْبَهَا؛ فَلَوْ قَالُوا فِيهَا: «فَعَلْتُ» لَأَعْلَوْا لَامَهَا وَقَدْ كَانَتْ عَيْنُهَا مُعْتَلَةً، فَكَرِهُوا أَنْ يَشْتَقُوا لَهَا فِعْلًا، لَمَا يَلْزِمُهُمْ مِنَ الْإِعْلَالِ؛ فَرَفَضُوا ذَلِكَ.

(١) وَعَبِيٌّ، كَرَضِيٌّ، وَتَعَايَا وَاسْتَعْيَا وَتَعْيَا: لَمْ يَهْتَدِ لَوَجْهِ مُرَادِهِ، أَوْ عَجَزَ عَنْهُ، وَلَمْ يُطِيقْ إِحْكَامَهُ، وَهُوَ عَيَّانٌ وَعَايَاءٌ وَعَيٌّْ وَغَمْعُهُ: أَغْيَاءٌ وَأَعْيَاءٌ. وَعَبِيٌّ فِي الْمَنْطِقِ، كَرَضِيٌّ، عِيَاءٌ، بِالْكَسْرِ: حَصِيرٌ، وَأَعْيَا الْمَاشِي: كَلٌّ، وَابِلٌ مَعَايَا وَمَعَايُ: مُعْيِيَةٌ. وَفَحْلٌ عِيَاءٌ وَعَيَايَاءُ: لَا يَهْتَدِي لِلضَّرَابِ، أَوْ لَمْ يَضْرِبْ قَطًّا، وَكَذَا الرَّجُلُ ج: أَغْيَاءٌ، عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ. وَدَاءٌ عِيَاءٌ: لَا يُبْرَأُ مِنْهُ، وَأَعْيَاءُ الدَّاءِ. وَالْمَعَايَا: أَنْ تَأْتِيَ بِكَلَامٍ لَا يَهْتَدِي لَهُ، كَالْتَعْيِيَّةِ. وَالْأَعْيِيَّةُ، كَالْتَقْيِيَّةِ: مَا عَانَيْتَ بِهِ.

٤٤٤..... هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَأَحَيْتُ وَأَعَيْتُ»

قال أبو الفتح: يقول: لم يكن القياسُ إعلالَ العين وتصحيحَ اللام، بل كان تصحيحُ العين وإعلالُ اللام هو القياس، كما قالوا: «نَوَاةٌ، وَشَوَاةٌ» ولكنَّ الأسماء احتملت العدول عن القياس لقوتها وتمكُّنُها، والأفعال ليست فى قوة الأسماء، فكَرِهوا استعمال الفعل من «غايةٍ، وطايةٍ» ونحوهما؛ لأنَّه لم يكن بدَّ من إعلال اللام كما تعتَلُّ فى «يقضى» والعين معتلةٌ كما ترى، فرفضوا الفعل فيها البتَّةَ.

وكان ذلك أسهلَّ عليهم من أن يُعلِّوا العينَ واللام جميعاً، ولو استعملوا إعلال العين لقالوا للواحد: «ثَايَ، وطَايَ» وللواحدة: «ثَايَتْ، وطَايَتْ»، وللثنتين: «ثَايَا، وطَايَا» وللجمع «ثَايُوا، وطَايُوا».

وكان يلزم أن يقول فى المستقبل: «يَثِي، وَيَطِي» فتَقَلِّبُ الواوُ التَّى هى عينُ ياءٍ، وتدغمها فى الياء، وتُدخلُ اللامَ الضَّمَّ؛ لأنها تجرى مجرى الصحيح، فكان يلزم هناك من التَّغيير والتَّبديل ما بعضُهُ مكروه، فرفضَ ذلك لذلك.

* * *

[لَمْ لَمْ يَشْتَقُوا مِنْ «وَيْلٍ» وَأَخَوَاتِهَا أَفْعَالًا؟]

قال أبو عثمان: ومثْلُ ذلك: «وَيْلٌ، وَوَيْحٌ، وَوَيْسٌ»، هذه كُلُّها مصادر؛ لأنَّ معناها الدعاء، كـ «سَقِيَا» من «سَقَيْتُ»، فلو صَاغُوا مِنْهَا فِعْلاً لَزِمَهُمْ ما يَسْتَقِلُّونَ.

قال أبو الفتح: إنَّما يعنى بما يَسْتَقِلُّونَ: أنه كان يلزم حذفُ الفاء فى المضارع؛ لأنها كواو «وَعَدَ، وَوَزَنَ»، وكذلك يلزم الياء الإعلالُ وحذفُها وسكونُ اللام كما كان ذلك فى «باع، وقال» فكان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعاً، وهذا إجحاف.

فأمَّا قولهم: «عِ كَلامًا، وشِ ثوبًا، ولِ أمرًا، وفِ بعديك»، فإنَّما جاز حذفُ الفاء واللام جميعاً؛ لأنَّهما فى الطَّرَفَيْنِ، ولم يجتمع الإعلالان فى جهة واحدة، وقد تقدَّم الكلام فى هذا.

د أنشدوا بيتًا فى استعمال أفعال هذه المصادر وهو قولُ الشَّاعر:

فَمَــا وَالَ وَلَا وَاحَ ولا وَاسَ أَبــو هِنْدَ^(١)

(١) واس: من الويل، والويس، والويل: كلمة تقال لكل من وقع فى هلكة وعذاب لا يرجم، وريع تقال لكل من وقع فى هلكة وعذاب يرجم ويدعى له بالتخلص منها، وويس: كلمة فى موضع =

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٤٥
وهذا من الشَّاذِّ، وأظنُّهُ مُوَلَّدًا.

وأنشدوا بَيْنَا آخَرَ، وهو قوله:

تَوَيْلٌ إِذْ مَلَأْتُ يَدَيَّ وَكَفَّيَّ وَكَانَتْ لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ^(١)
وهذا ليس كالأوَّل؛ لأنَّه جاء بالفعل على «فَعَّلَ»، وإذا كان هكذا فقد أُمِنَ فيه
الحذفُ والقلبُ اللذان كانا يخافان فى «فَعِلَ».

ألا ترى أنك تقول: «وَكَدَّ يُوكِّدُ» فتصحُّ الفاء، وتقول: «سَيَّرَ وَيَّع» فتصحَّ العين؟
وعلى هذا جاء: «تَوَيْلٌ» لأنَّه مضارعٌ: «وَيْلٌ»، ومعناه: دَعَتْ بالوَيْلِ.
فأما قول رُؤبة:

عَوَلَةٌ تُكَلِّي وَلَوْلَتْ بَعْدَ الْمَاقِ^(٢)

فمعناه أيضًا: دَعَتْ بالوَيْلِ؛ وليس من لفظ «الوَيْلِ»؛ لأنَّ «لَوْلَتْ»: فَعَلَّلَتْ ولو
بَنَيْتَ من «الوَيْلِ»: فَعَلَّلْتَ لَقُلْتَ: «وَيْلَلْتُ» ولكنه مقاربٌ للفظ «الوَيْلِ» وهو من
مضاعف الواو.

ونظيره: «وَحَوَّحَ، وَوَزَّوَزَ، وَوَسَّوَسَ».

ونظيره - فى قُرْبِهِ من لفظ الوَيْلِ، وإن كان رباعيًا - قولُ العجَّاج:

ولو أَنَحْنَا جَمَعَهُمْ تَنَخَّنَحُوا^(٣)

وهو من معنى «أَنَاحَ»، وقريبٌ من لفظه.

=رأفه واستملاح. البيت من الهزة، وهو بلا نسبة فى: (شرح التصريح ٣٣٠/١، والمتع فى
التصريف ٥٦٧/٢).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى: (لسان العرب ٧٣٩/١١ «ويل»، والمتع فى التصريف
٥٦٨/٢).

(٢) الرجز لرؤبة فى: (ديوانه ١٠٧، ولسان العرب ٣٢/١٠ «تأق»، ٣٣٥ «مأق»، ٧٣٩/١١ «ويل»،
وتهذيب اللغة ٢٥٩/٩، ٣٦٥، ٤٥٥/١٥، وتاج العروس ١١٢/٢٥ «تأق»، «مأق»، «ويل»،
وأساس البلاغة «مأق»). وبلا نسبة فى: (كتاب العين ٣٦٦/٨).

(٣) أناخ الإبل: أبركها فبركت.

وكذلك قول عنترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهِمِ^(١)
فالثَّرَّةُ قَرِيبٌ من لفظ قول النبى ﷺ: «إِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَى الثَّرَثَارِونِ الْمُتَفِيهِقُونَ»، والمعنى واحد؛ إلا أن «الثَّرَثَارَ» رُبَاعَى، والثَّرَّةُ ثَلَاثَى، وهذا واسع فى كلامهم جدًا.
ونظيره قولهم: «حَثَّتْ وَحَثَّحْتُ، وَتَمَلَّتْ وَتَمَلَّلْتُ، وَجَفَّ الثَّوْبُ وَتَجَفَّحَفَ، وَرَقَّقْتُ وَرَقَّرْتُ».

وقد حَمَلَ قَرَبُ اللَّفْظِ قوما على أن قالوا: إن أصل «حَثَّحْتُ وَرَقَّرْتُ: حَثَّتْ وَرَقَّقَتْ»، فأبدلوا من الحرف الأوسط حرفا من لفظ أول الكلمة، وهذا عند حُذَاق أهلِ التَّصْرِيفِ مُحَالٌ، على أن أبا بكر قد ذهب إليه، وَاتَّبَعَ فِيهِ الْبَغْدَادِيُّينَ، وإنما هى ألفاظ متقاربة، وأصولٌ مختلفةٌ لمعانٍ مُتَّفِقَةٍ.

وسألت أبا على عن «حَثَّحْتُ» هل يجوز أن يكون أصلها «حَثَّتْ»؟.

فقال: ذلك لا يجوز؛ لأنَّ الحاءَ الثَّانِيَةَ لا تخلو من أن تكونَ فاءً مُكَرَّرَةً أو بَدَلًا من الثَّاءِ، فلا يجوز أن تكونَ فاءً؛ لأنَّ الفاءَ لم تكررْ إلا شاذَّةً، يريد: «مَرْمَرِيس» ولا يجوز أن تكونَ بدلًا؛ لأنَّ أصلَ البَدَلِ لتقاربِ الحروف، و«حَثَّحْتُ» بمنزلة «رَدَّ».

يريد أن الثَّاءَ لا تقرب من الحاء، وأنَّ هذا مضاعف فى الأربعة، كما أنَّ «رَدَّ» مضاعف فى الثلاثة.

* * *

[لَمْ رَفُضُوا أَنْ يَشْتَقُوا فِعْلًا مِنْ «آء»]

قال أبو عثمان: وكذلك «آء» لم يجعلوا منها فِعْلًا؛ لأنَّ الفاءَ همزة، واللامَ همزة، والعينَ معتلَّةً، إمَّا من ياء وإمَّا من واو، والهمزة تستثقل، والواو والياء يستثقلان،

(١) البيت من الكامل، وهو لعنترة فى: (ديوانه ١٩٦، وجمهرة اللغة ٨٢، ٩٧، والحيوان ٣/٣١٢، والدرر ٥/١٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٨١، وشرح شواهد المغنى ١/٤٨٠، ٥٤١/٢، ولسان العرب ٤/١٠١ «ثر» ١٨٢ «حرر» ١٠/٣٩ «حدق»، ومغنىبيب ١/١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٠). وبلا نسبة فى: جمهرة اللغة ٤٢٥، وشرح الأشمونى ٢/٣١٠، وهمع الهوامع ٢/٧٤٢.

هذا باب التضعيف في بنات الياء نحو: «حَيْتُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٤٧
والأسماء أخفّ من الأفعال، فاحتملوا هذا في الأسماء ورفضوه في الأفعال لما ذكرت
لك!

قال أبو الفتح: قوله: «والعين إمّا من ياء، وإما من واو»، يقول: إن حملتها على الياء
أو على الواو فكلتاهما مستقلة؛ ليس أنه يشكُّ أن العين إذا جهل أمرها في الاشتقاق،
وكانت ألفاً؛ فسبيلها أن تُحمَل على الواو.

ولذلك قال الخليل: إنهم لو نطقوا بالفعل من «آء» لقالوا: «أَوَّتُ»، ولكنهم كان
يلزمهم حذف العين، كما تحذفها من «قلت»، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من
«أَوَّتُ» واوًا، لانضمام ما قبلها واجتماع همزتين في كلمة واحدة، فيقال: «أَوَّتُ» مثل
«عَوَّتُ»، وأن تقول في الأمر: «أَوَّ» مثل «عَوَّ»، وأصله: «أَوَّ» مثل «عُغَّ» فتبدل الثانية
واوًا، وبعض هذا مستكره، فرفضوا الفعل البتّة.

* * *

[لَمْ رفضوا كذلك أن يشتقوا فعلا من «أول»]

قال أبو عثمان: ومّا رفضوا أيضًا الفعل منه: «أَوَّل» وهو «أَفْعَل»، يدلُّك على ذلك:
تركُّ الصَّرف، ولزوم «مِنْ» له، وقصّته كقصّة «أَفْصَر»، وأطول، وأفضل، فقِف حيث
وقفوا، وقس حيث مضوا!.

قال أبو الفتح: يقول: قولهم: «هو أوَّل منك». بمنزلة قولهم «هو أطول منك» فكما
أنَّ «أطول: أفعل» فكذلك «أَوَّل»، ولزوم «مِنْ» لهذا كلزوم «مِنْ» لذلك، وإنما لم
يستعملوا الفعل «من أوَّل» لأنَّ فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: «فَعَلْ يَفْعَلْ» لحدث
هناك شيْتان يتدافعان، وذلك أنَّ «فَعَلْ» إذا كانت فاءه واوًا، فالمضارع منه إنما يجيء
على «يَفْعَلْ» نحو: «وعَدَ يَعِدُ» وعين الفعل إذا كانت واوًا فالمضارع من «فَعَلْ» أبدًا
مضمومُ العين نحو: «قال يقول»، فكان يجب أن تكون العين من «يَفْعَلْ» مضمومة
مكسورة في حال، وهذا متنافٍ، مع ما ينضاف إليه من ثقل الواوين.

وإذا كانت الواو تأت فاءً ولأما حتى إنه ليس في الكلام مثل «وَعَوَّتُ» مع أن باب
«سَلِسَ، وقلِقَ» أكثر من باب «دَدَنَ وكَوَّكَبَ» فألاً يجوز اجتماع الواوين فاءً وعينا
أجدر، لقلة باب «دَدَنَ».

٤٤٨ هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْثُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ»

وأيضاً فإذا كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاؤه وعينه من موضع واحد فى الصحيح، فهم بأن يرفضوه فى المعتلّ أولى.

فإن قيل: فهلاًّ استعملوا الفعل من «أول»، وبنوا الماضى على «فعل» حتى يجىء المضارع على «يفعل» فلا يلزم كسر العين وضمها جميعاً فقالوا: «وال يؤول»، كما قالوا: «طال يطوّل»؟.

فقد تقدّم من القول فى ثقل ذلك ما هو جواب عن هذا، فما لم يسُغ فيه «فعل» ولا «فعل» يرفضوه فى «فعل» أيضاً.

وحكى ثعلب عن الفراء أنّ «أول» يجوز أن يكون من «ألت»، ويجوز أن يكون من: «ألت»، فإذا كان من «ألت»^(١) فهو فى الأصل: «أوال»، وإذا كان من «ألت» فهو فى الأصل: «أوال»، والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان فى الأصل «أوال» لجاز أن يجىء على أصله، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا!.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ألزم التّخفيف، كما تقول فى: «النبيّ والبريّة»؟.

قيل: لو خُفّف لقليل: «أول»، كما تقول فى تخفيف «مَوْءَلَةٍ وَحَوْءَبَةٍ: مَوْلَةٌ وَحَوْبَةٌ» ولم تكن تقول: «مَوْلَةٌ، ولا حَوْبَةٌ»^(٢).

(١) وألّ إليه يقلّ وألا وورؤلا وورئلا وواعلّ مواءلةً ووالاً: لَجَأَ وَخَلَصَ وَالْوَالُ: الْمُؤْتَلُّ. وَوَالٌ وَوَاعَلٌ: طَلَبَ النَّجَاةَ، وَوَالٌ إِلَى الْمَكَانِ: بَادَرَ. وَالْوَالَةُ: أَبْعَارُ الْغَنَمِ وَالْإِبِلِ جَمِيعاً تَجْتَمِعُ وَتَتَلَبَّدُ، أَوْ أَبْوَالُ الْإِبِلِ وَأَبْعَارُهَا فَقَطْ. وَالْ مَكَانُ وَأَوَالُهُ هُوَ. وَالْمُؤْتَلُّ: مُسْتَقَرُّ السَّيْلِ. وَالْأَوَّلُ: ضِدُّ الْآخِرِ، أَصْلُهُ أَوَالٌ أَوْ وَرَالٌ، ج: الْأَوَائِلُ وَالْأَوَالِ عَلَى الْقَلْبِ وَالْأَوَّلُونَ، وَهِيَ الْأَوَّلَى، ج: كَصَرْدٍ وَرُكْعٍ. وَإِذَا جَعَلْتَ أَوَّلَ صِفَةٍ، مَنَعْتَهُ، وَإِلَّا صَرَفْتَهُ. تَقُولُ: لَقَيْتُهُ عَامَا أَوَّلَ، وَعَامَا أَوَّلَا، وَعَامَ الْأَوَّلَ قَلِيلٌ. وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مِذَّ عَامَ أَوَّلَ، تَرْفَعُهُ عَلَى الْوَصْفِ، وَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، وَأَبْدَأُ بِهِ أَوَّلَ، تَضَمُّ عَلَى الْغَايَةِ، كَفَعَلْتُهُ قَبْلَ، وَفَعَلْتُهُ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ، بِالنَّصْبِ، وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مِذَّ أَوَّلَ مِنْ أَوَّلَ مَنْ أَمْسَ وَلَا تُجَاوِزُ ذَلِكَ. وَهَذَا أَوَّلَ، بَيْنَ الْأَوَّلِيَّةِ. وَالْمُؤْتَلُّ، كَمُحَدَّثِ: صَاحِبِ الْمَاشِيَةِ.

(٢) الْحَوْبُ وَالْحَوْبَةُ: الْأَبْوَانُ، وَالْأَخْتُ، وَالْبَنْتُ. وَلِى فِيهِمْ حَوْبَةٌ وَحَوْبَةٌ وَحِيَّةٌ: قَرَابَةٌ مِنَ الْأُمِّ. وَالْحَوْبَةُ: رَقَّةٌ فُؤَادِ الْأُمِّ، وَالْهَمُّ، وَالْحَاجَةُ، وَالْحَالَةُ كَالْحِيَّةِ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وَالرَّجُلُ الضَّعِيفُ، وَيُضَمُّ، وَالْأُمُّ، وَأَمْرَاتُكَ، وَسُرِّيَّتُكَ، وَالدَّابَّةُ، وَوَسَطُ الدَّارِ، وَالْإِثْمُ كَالْحَابَةِ وَالْحَابِ وَالْحَوْبِ، وَيُضَمُّ. وَحَابٌ بِكَذَا: إِثْمٌ حَوْبًا، وَيُضَمُّ، وَحَوْبَةٌ وَحِيَابَةٌ. وَالْحَوْبُ: الْحَزْنُ، وَالْوَحْشَةُ وَيُضَمُّ فِيهِمَا، وَالْفَنُّ، وَالْجَهْدُ، وَالْمُسْكَنَةُ، وَالتَّوَعُّ، وَالْوَجْعُ.

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٤٩

فإن قلت: ما تنكر أن يكون مثل قولهم فى «سوءة: سوءة، وفى شيء: شيء؟» فإنّ مثل هذا لا يقاس، وإنما القياس: «سوءة، وشئ» كما قالوا: «ضوء، ونوء» فى تخفيف «ضوء، ونوء».

وأيضاً فإننا نحن إنما قلنا: إن «النبيّ والبرية» مما ألزم التّخفيف البتّة، لما قامت الدلالة على أنّه من «النّبأ» ومن «برأ الله الخلق»، فلذلك قلنا: إنه ألزم التّخفيف، ولم تقم دلالة فى «أول» أنّه من «وأل» فتزعم أنّه ألزم البدل.

فإن قيل: ما تنكر أن تكون العين من «أول» همزة فى الأصل، لقراءة بعضهم: «وأنّه أهْلَكَ عادَ لُوْلَى» فيكون همزُ العين دلالةً على أنّ الأصل الهمز، كما استدلت أنت بـ «النّبأ» و «برأ الله الخلق»، على أنّ «النبيّ والبرية» من الهمز؟.

قيل: هذا غير لازم؛ لأنّ هذه القراءة شاذّة، فإذا ثبت بها رواية فقياسها عندى قياس قول الشّاعر:

أحبُّ المؤقدين إلى مؤسّى

لأنّ من العرب من يُبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة، فيقول: «مؤقّن ومؤقّد»، وليس هكذا «أنبأت، وبرأ الله الخلق»؛ لأنّ الهمزة فيهما من الكثرة بحيث لا خفاء به، فلذلك لم أقس «عاد لُوْلَى» على هذا؛ لشذوذه. وكذلك لو كان من «ألت» ل قيل «أأول».

فأمّا أن تبدل الهمزة، أو الألف - المنقلبة عن الهمزة - واوًا، فهذا غير معروف، والقول الأوّل كأنّ فيه بعض الشّبهة، وكلاهما ساقط، والقول ما يقوله أصحابنا: أنّ «أول» ليس بمشتق من «فعل»، وفأؤه وعينه واوان. فأمّا همز «أوائل» فقد ذكرنا العلّة فيه، ولا حاجة له فيه.

* * *

[اختلافهم فى سبب حذف عين: «استحييت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «استحييت» حذفوا الياء التى هى عينُ الفعل، وألقوا حركتها على الحاء، ولم تُحذفْ لالتقاء الساكنين؛ لأنّه لو كان حذفها له لَرَدّها إذا قال: «هو يفعل» فيقول: «هو يستحي» فاعْلَمْ؟.

٤٥٠..... هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْتُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ»

وقد قال قوم: حذفوا لالتقاء الساكنين، ولم يردّوا فى «يَفْعَل» لأنهم لو ردّوا لرفعوا ما لا يُرفع مثله فى كلامهم، وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع فى شيء من الكلام.

ويُقَوَّى أنه ليس لالتقاء الساكنين: قولهم فى الاثنين: «استَحْيَا»؛ لأن اللام لا ضمة فيها، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال كما قالوا فى أشياء كثيرة بالحذف مثل: «أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسَيْتُ»، ولم يستعملوا الفعل من «استحييت» إلا بالزيادة، كراهية أن يلزمهم فيه ما يلزمهم فى «آية، وأخواتها».

فقد بينت لك أصل هذا البناء لتناول القياس من قُرب.

قال أبو الفتح: الذى يقول: إن عين «استحى» حذفت لالتقاء الساكنين: الخليل، وذلك أنهم لما جاءوا بالفعل على اعتلال «آية» سكنت، واللام بعدها ساكنة، فحذفت العين لسكونها وسكون اللام.

قال أبو على: وصار ما دخل الكلمة من الزيادة عوضاً ممّا حُذف منها.

يقول أبو عثمان: فيلزم من قال إنها حُذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: «هو يَسْتَحِيّ»، فيردّها لما تحرّكت اللام بالضمة وزال سكونها.

وذكره الحجة للقائل أنها حُذفت لالتقاء الساكنين معناه: أنه كان يجب - إن لم تحذف - أن تدخل الضمة اللام، وهذا محال.

قال أبو على: لأن هذه الحروف تضارع الحركات؛ لأنها تحذف للحزم، كما تحذف لغير ذلك مما قد ذكرناه، فلا يجوز اجتماعهما.

قال: وأمّا حركة النصب، فغير معتدّ بها؛ لأنها غير لازمة، فمن هنا لم يجز أن يقال: «يستحي».

ثم ترك أبو عثمان الاحتجاج من جهة المضارع، وعدّل إلى الاحتجاج بالماضى كما اقتضى القول، فقال: لو كانت حُذفت لالتقاء الساكنين لقالوا: «استحيا» لأن الثانية قبل الألف، ولا بدّ من حركتها، والفتحة لا تستقل فيها.

يقول: فإنّ قالوا: «استحيا»، ولم يقولوا: «استحيا» دلالة على أنّ العين إنما حُذفت لكثرة الاستعمال.

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْتُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٥١

وقد يُمكن الانفصال من هذه الزيادة بأن «استحى» لما اطرّد حذف عينه وشاع أشبه «افتعل» فصرّف عليه؛ ولأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة فى أوله فكُره التّضعيف فى آخره، لاسيما والمضعّف من الحروف المعتلّة، والتّضعيف مكروه فى الصّحيح فى مواضع.

وقوله: «ولم يستعملوا الفعل إلا بالزيادة كراهة أن يدخله ما دخل: آية» يقول: كان يلزم أن يُقال: «حائى يحى» وهذا مكروه.

فأمّا قول الشاعر:

وكانها بين النساء سبيكة تمشى بسدة بيتها فتعى^(١)
فبيت شاذّ، وقد طعن فى قائله، والقياس ينفيه ويُسقطه.

* * *

[ما كانت لامه واوا أو ياء وضوعفت صححت الأولى وأعلت الثانية]

قال أبو عثمان: واعلم أنّ ما كانت لامه معتلة من بنات الياء والواو، فضوعفت فيه اللام؛ فإنّك تُصحّح اللام الأولى، فتجريها مجرى عين «حيت» وعين «قويت» ويقع الاعتلال على اللام الثانية كما وقع الاعتلال على لام «حيت» وقويت» وسلمت العين؛ فكذلك تسلم اللام الأولى؛ لأنها نظيرة العين فى هذا، وكرهوا أن يعلّوا اللامين جميعا فيحملوا على الحرف هذا الحمل كلّهُ؛ فيكون ذلك إخلالا مُفرطا، وسأكتب لك مسائل تستدلُّ بها إن شاء الله.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصل بين العين واللام فى وجوب تصحيحها إذا كان ما بعدها معتلا؛ لأنّ إعلال اللامين جميعا مكروه؛ كما أنّ إعلال العين واللام جميعا إخلال مُفرط، وإجحاف بالكلمة.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى: (الدرر ١/١٧٢)، وشرح الأشموني ٣/٨٩٣، ولسان العرب ١٥/١١٢ «عيا»، والمحتسب ٢/٢٦٩، والمتع فى التصريف ٢/٥٨٥، ٥٨٧، وجمع الهوامع ١/٥٣).

٤٥٢..... هذا باب التضعيف في بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْثُ، وَحَيْثُ وَأَعَيْثُ»

[تقول في الماضي في مثل «احمرّ» من «قضيت: اقضيا»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «احمرّ» من «قضيت: اقضيا»؛ لأنّ «احمرّ» أصله: «احمرّر»، فاللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها، واللام الثانية من هذا يلزمها الاعتلال إذا كان أصلها التحريك؛ كما يلزم لام «رميت» من الانقلاب والإسكان في موضع الرفع.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «أَقْضَيْ» بوزن «أَحْمَرَّر» فانقلبت الياء الآخرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما اختلف الحرفان لم يجوز الإدغام، وصحّت الياء التي هي اللام الأولى، لاعتلال الثانية.

ويدلّ على أنّ أصل «افعلّ: افعلّل»، وأنّه إنما أدغم الأوّل لتحرك الثاني: أنّه متى سكن الثاني، فزال المستكره، من تحرك المثليّن، لم يكن بدّ من الإظهار، وذلك قولك: «احمررت، واصفررت».

ونظير «اقضيا» من كلام العرب قولهم: «ارْعَوَى»، ووزنه في الأصل: «افعلّ»، وكان تقديره قبل القلب: «ارْعَوَوْ» بمنزلة «أَقْضَيْ» فانقلبت اللام الآخرة ياء؛ لأنها وقعت خامسة؛ ثم انقلبت ألفا؛ لانفتاح ما قبلها، ووقوعها متحرّكة، فجميع ما يلزم «ارْعَوَى» في كلامهم هو لازم «لاقضيا»، وجميع ما بُنى بناءه.

وكأنّ النحويّين على «ارْعَوَى» قاسوا هذه المسائل وبنوها.

* * *

[المضارع في مثل «يحرر» من «قضيت: يقضي»، والماضي في مثل «احمار: اقضيا»]

قال أبو عثمان: فإذا قلت: «هو يفعل» من هذا، قلت: «هو يَقْضِي، ويُرْمِي».

وكذلك إن قلت مثل: «احمار» قلت: «أَقْضَايَا، وَارْمَايَا»؛ لأنّ «احمار» أصله: «احمارر» والراء الأولى متحرّكة، فيلزمك أن تحرك الياء الأولى، ثم تجيء بالثانية وقبلها الفتحة وأصلها الحركة - وهي طرف - فتقلب ألفا، كما تقول: «يُرْمِي، وَيُعْطَى» حين كانت الياء الأولى يجري عليها ما يجري على الصّحيح، لما ذكرت لك من ألاّ يُعَلَّ الحرفان جميعا.

وسنزيد من المسائل في غير هذا الموضع، إذا فرغنا من تفسير الأصول إن شاء الله.

هذا باب التضعيف فى بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٥٣

قال أبو الفتح: قد تقدّم من القول فى باب «ارعوى، واقضيا» ما هو مُعْنٍ عن تفسير هذا الفصل. على أنه مشروحٌ أيضاً.

* * *

باب التضعيف فى بنات الواو

[لَمْ كَسَرُوا عَيْنَ الْمَاضِي مِنَ «الْقُوَّةِ» وَنَحْوِهَا]

قال أبو عثمان: اعلم أنك إذا قلت: «فَعَلْتُ» من هذا عدلته إلى «فَعِلْتُ» لينقلب موضع اللام ياء استثقالا لبنات الواوين فى الفعل، كما استثقلوا أن تجيء الهمزة مضاعفة، وما قُرُبَ من الهمزة فى المخرج، فلم يتكلموا به إلا قليلا كراهة ما يستثقلون، والواو مما تُسْتَثْقَلُ، فكَرِهُوا التضعيف فيها، وذلك نحو: «قَوَيْتُ، وَحَوَيْتُ».

قال أبو الفتح: قوله: «اعلم أنك إذا قلت: «فَعَلْتُ» من هذا عدلته إلى: «فَعِلْتُ»، يريد: إذا لفظت بالماضى؛ فإنما يريد بـ «فَعَلْتُ»: الماضى؛ ولا يريد أن يَحْدُثَ فى «فَعَلْتُ» بعينها حركة العين.

وقوله: «وما قُرُبَ من الهمزة»، يريد به حروف الحلق؛ لأنها قسم برأسه، متباعد من الفم الذى أكثر الحروف منه، ولهذا قلّ نحو: «ضَعِيفَةٌ، وَمَهْ، وَبَعِاعٌ» حتى يضاعف نحو: «المعمعة، والغمغة، والدَّعْدعة، والوَحْوَحة»، وقد تقدّم القول فى استحسانهم مع التضعيف ما لا يُسْتَحْسَن مع غيره.

فأصل «قَوَيْتُ، وَحَوَيْتُ: قَوَوْتُ، وَحَوَوْتُ» فانقلبت اللام التى هى واو ياء؛ لانكسار ما قبلها، ولم يستعملوا فيه «فَعَلْتُ» ولا «فَعِلْتُ»، فيقولوا: «قَوَوْتُ تَقَوُّوْهُ وَقَوَوْتُ»؛ لأنهم إذا استثقلوا الواو الواحدة؛ فبنوا الماضى على «فَعِلْتُ» لتثقل ياء نحو: «شَقِيتُ، وَرَضِيتُ»، فهم باستثقال الواوين والضمّة أجدر؛ وصحّت العين فى «حَوَيْتُ، وَقَوَيْتُ»؛ لاعتلال اللام كما تقدّم ذكره.

* * *

[جرت «قويت، وحويت» ما لاه واو مجرى «لويت، ورويت» ما لاه ياء]

قال أبو عثمان: فإذا قلت فيها «فَعِلْتُ» جرى مجرى «لَوَيْتُ، وَرَوَيْتُ»، كما أجرين «أَغْرَيْتُ» مجرى بنات الياء.

قال أبو الفتح: يقول: تجرى «قَوَيْتُ، وَحَوَيْتُ»، وإن كانا من الواو مجرى ما لاه ياء نحو: «لَوَيْتُ، وَرَوَيْتُ» لأن الكسرة قبل اللام أصارتها إلى هذه الحال.

* * *

[انقلاب اللام ياء فى «قوى، وحوى»]

قال أبو عثمان: وكذلك «قوى، وحوى» فهذا إذا كان أصل العين التحريك، فُعل بها هذا!!.

قال أبو الفتح: يقول: تنقلب اللام وإن كانت متحركة لانكسار ما قبلها كما انقلبت فى «غازية، ومحية».

وقوله: «فهذا إذا كان أصل العين التحريك»، يريد: فى الفعل، وأن اللام تنقلب ياء فى الماضى، لا محالة.

فأما الاسم فقد تكون العين فيه مفتوحة، فلا يلزم قلب اللام ياء نحو: «التوى»، وهو الهلاك، وهو مصدر «توى يتوى، كقوى يقوى»، وهو من مضعف الواو، ويدل على ذلك قولهم: «التو» للفرد، فالمعنى واحد؛ لأن الهلاك أكثر ما يكون مع التوحد والانفراد؛ هكذا قال لى أبو على - وقد قرأت عليه من المسائل الحليية - بمدينة السلام.

* * *

[صححة الواوين فى أمثال «قو، وبو»]

قال أبو عثمان: وإن كان أصلها السكون ثبتت فى نحو «القوة، والحوة، والصوة»، ومثل: «بو، وقو»، وجعلوا هذا حين سكن ما قبله بمنزلة «غزو، وعذو».

قال أبو الفتح: إنما صححت الواوان فى هذه المواضع؛ لأنها أسماء، والأسماء يؤمن معها ثقل التصرف؛ ولأن اللسان أيضاً ينبو عن المدغم نبوة واحدة.

وقوله: «إنهم جعلوه بمنزلة: غزو، وعذو»، يريد به أنه لما سكن ما قبل الواو الآخرة صححت، كما صححت فى «غزو، وعذو».

* * *

[اعتلال الواو فى نحو «قوى، نقوى»]

قال أبو عثمان: فإن قلت: «قوت تقو، وقوت تقو»، مثل: «غزوت تغزو»، فإنما ذاك لأنه مضاعف، وحروف الاعتلال تكرر وحدها، فإذا ضوعفت كانوا لها أشد كراهة؛ إذ كانوا يكرهون مضاعفة غير المعتل حتى يلزموه الإدغام؛ ولكنها لما سكن ما قبلها اختملت ذلك، كما احتملوا «سأل، مثل: «فعل، ورءآس»؛ لأن اللسان إنما ينبو عنه

نبوة واحدة.

قال أبو الفتح: يقول: لَمَّا كُنْتَ تُدْغِمُ نَحْو: «يَرُدُّ» وإن لم يكن فيه حرفٌ مستثقل كان قولك: «قَوَوْتُ تَقَوُّوْ»، لَمَّا يَجْتَمِعُ فِي «تَقَوُّوْ» من الواوين والضمة والتضعيف، أثقل، فَرُفِضَ لذلك.

يقول: وصَحَّت الواوان في «حُوَّةٍ، وَقُوَّةٍ» كما صَحَّت الهمزة في «سَتَّالٍ وَرَءَاْسٍ» لارتفاع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدةً.

* * *

[استفعل من «قويت» مثله من «شويت»]

قال أبو عثمان: واعلم أنَّ «استفعل» من «قَوِيْتُ» مثله من «شَوِيْتُ»، وذلك: «اسْتَقَوَّى، فهو مُسْتَقَوٍّ» مثل: «اسْتَشَوَّى، فهو مُسْتَشَوٍّ» فجميع ما تصرفت فيه «شَوِيْتُ» تصرفت فيه «قَوِيْتُ» إلا في الموضع الذي تسكن فيه العين.

قال أبو الفتح: إنما استوى «استفعل» منهما؛ لأنَّ اللام من «القوة» وقعت سادسة في «استفعل» فوجب قلبها ياء؛ كما انقلبت في «استقصيت، واستدثيت»، ولم يكن ذلك، لتلا تجتمع واوان، وإنما ذلك لأنَّ الواو إذا وقعت رابعةً فصاعداً قلبت ياءً.

ألا ترى أن «استدعيت» ونحوه قد قلبت واؤه وإن لم يكن مضعفاً؟.

وقوله: «إلا في الموضع الذي تسكن فيه العين»، يريد: باب «قوة، وحوة» ونحوهما ممَّا لامه ملاصقة لعينه؛ فإن حجز بينهما حاجزٌ حتى تصير اللام رابعةً فصاعداً، وجب قلبها إلى الياء.

ألا ترى أنك لو بنيتَ مثل «فَعَوَّلٍ» من «القوة» لقلَّت: «قَوَّى»، فقلبت اللام ياء؛ لأنها رابعة؛ ثم قلبت الياء ألفاً!.

وكذلك لو بنيتَ مثل «فَوَعَّلٍ» من «القوة» لقلَّت: «قَوَّى» لأنَّ اللام وإن كانت إلى جنب العين؛ فإنها قد وقعت رابعة، والعين قبلها مفتوحة، وليس كذلك «الحوة، والصوة، والقوة»؛ لأنَّ اللام ثالثة، والعين ساكنة. وإلى هذا قصد أبو عثمان!.

* * *

[لا تكون فاء الفعل ولامه واوين]

قال أبو عثمان: واعلم أن الفعل لا يكون موضعُ الفاء منه واوًا، واللام واو، ليس فى الكلام مثل: «وَعَوْتُ» ولا نحوه. وذلك أن مثل «القُوَّة» ونحوها يقلُّ فى باب «رَدَدْتُ»، وباب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «سلس» وما كان مثله؛ فلما قلَّت فى الباب الأكثر رُفِضَتْ فى الباب الأقل.

قال أبو القتح: يقول: «إنَّ» «القُوَّة» من باب «رَدَدْتُ» لأن العين واللام من موضع واحد؛ وباب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «سلس»، يريد: أنَّ ما عينه ولامه من موضع واحد أكثر ممَّا فاؤُه ولامُه من موضع واحد؟.

ألا ترى إلى كثرة «شَدَدْتُ، وَمَدَدْتُ، وَعَدَدْتُ» وقلة باب «قَلِقَ، وَسَلِسَ»؟ و«القُوَّة» ونحوها قليلٌ فى باب «رَدَدْتُ»، فلَمَّا قلَّ باب «رَدَدْتُ» - على كثرتِه - أن تكون العين واللام واوين؛ لِثِقَلِ الواو رُفُضَ ذلك فى باب «قَلِقَ» البتَّة، لِقِلَّتِهِ.

وقد جاء اسمٌ واحدٌ فاؤُه واو، ولامه واو، وهو قولهم فى حروف التَّهَجِّي: «واو». فأَمَّا الألف فيها فلا تخلو من أن تكون ياءً، أو واوًا؛ وقد ذُهِبَ فيها هذان المذهبان، فقال قوم: إنها من الواو، وقال آخرون: هى من الياء.

فأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إلى أنها من الواو فله أن يقول: لما لم تُمَلِّ كما أُمِيلَتِ الياء والتاء دلَّ ذلك على أنها من الواو؛ ولأننا لو جعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير؛ لأنَّه ليس فى الكلام مثل: «وَعَوْتُ»، فلَمَّا كان الأمرُ كذلك حملناها على الواو؛ لأنَّ الإمالة لم تُسَمَّعَ فيها؛ ولأنَّ العين أيضًا إذا كانت ألفا مجهولةً فحملُها على الواو أولى، كما تقدَّم من قولنا فى هذا.

ورأيتُ أبا علىّ يذهب إلى أنها من الياء، ويعتمد فى ذلك على أنه لا ينبغى أن يكون من الواو، لئلا تُجعل حروفُ الكلمة كُلُّها من موضع واحد.

قال: وأما قولهم: «بَيَّة» فإنها تجرى مجرى حكاية الأصوات؛ ولم يذكر «دَدِدْتُ»، وكذلك قياس قوله فيه؛ لأنَّه يستعمل فى ضرب من اللَّعِب؛ فهو حكاية صوت عندهم.

ولأبى علىّ أن يقول أيضًا: إن الياء قد جاءت فاءً، ولامًا فى قولهم «يَدَيْتُ»، والياءُ أُخِثَ الواو؛ فأنا أحملُ الواو على هذا أيضًا، لمصارعة الياء الواو، باللين والامتداد.

ولو بنيت من الواو على القول الأول مثل «صحفة» لقلت: «أَوْة» تَهْمَزُ، لاجتماع الواوين فى أول الكلمة، وعلى قول مَنْ جعل العين ياء: «وَيَّة» وأصلها: «وَيَوَة» فتقلب اللام ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها.

وهذا القول كله إنما يكون فى الواو إذا جُعِلَتْ اسماً، فقيل: «هذه واوٌ حسنة»، أو نحو ذلك، فأما فى التهجى فلا تُمَثَّلُ، ولا يقال فى ألفها: إنها منقلبة؛ لأنّ الحروف لا يَسُوغُ فيها شيءٌ من ذلك، وقد سبق القولُ فيها فى هذا المعنى!.

* * *

[جاءت الفاء واللام ياءين]

قال أبو عثمان: وقد جاءت الفاء واللام ياءين فى «يَدَيْتُ إليه يداً» وهو قليل، و«حييت» أكثر منه؛ لأنّ باب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «قَلَقَ، وسَلَسَ»، فلذلك قلّ فى مثل: «يَدَيْتُ».

قال أبو الفتح: قوله: «فلذلك قلّ فى مثل يَدَيْتُ»، يريد به: أنّ باب «رَدَدْتُ» أكثر من باب «سلس» ولم يكثر مع ذلك مجئ العين واللام ياءين، بل هو أقلُّ من باب «طَوَيْتُ، وروَيْتُ» فلما قلّت الياء فى الباب الأكثرِ ازدادت قِلَّةُ فى الباب الأقلّ، وهو «يَدَيْتُ».

وإنما استجازوا مَجِئَ الياءِ فى «يَدَيْتُ» فاءً ولأما؛ لأنّ الفاء إذا كانت ياءً جرّت بحرى الصحيح.

ألا ترى إلى ثباتها حيث تحذف الواو نحو: «يَسَرَّ يَسِيرُ، وَيَنعَ يَنْعُ»؟ فلخفة الياءِ ما جاز فيها هذا، ولثقل الواو ما امتنع هذا فيها.

فأما قولهم: «وَقَيْتُ، ووَعَيْتُ، وشَيْتُ» واتّسع ذلك مع اعتلال الفاء واللام؛ فإنما ذلك لاختلاف الحرفين - أعْنَى الواوِ والياءِ - ولَفُشُوْ باب «طَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، وشَوَيْتُ»، فلما كثر، وشاع، واطَّردَ كان باب «وَقَيْتُ، ووَعَيْتُ» وإن كان كثيراً فهو دونهُ، كما كان باب «حَيَّيتُ» لما قلّ، وكان دون «شَوَيْتُ» لم يستعمل من باب «سَلَسَ» إلا «يَدَيْتُ» وحدها.

وكذلك لما كانت الواو لم تستعمل في باب «رَدَدْتُ» مُحَرَّكَة العين على الأصل البتة إلا مقلوبة اللام نحو: «قَوَيْتُ، وَحَوَيْتُ» لم تستعمل في باب «سَلِسَ، وَقَلِقَ» البتة في الفعل إلا ما جاء في اسم واحد وهو «وَأَوَّ».

فهذه الأبواب موازين العربية وقوانينها، يُقابل بعضها ببعض، وترتب مواضعها، وتوزن وزناً.

* * *

[تكرر الواو في «الوزوزة، والوخوخة»]

قال أبو عثمان: ولكن الواو قد تكرر في الأربعة نحو: «الوزوزة»^(١)، والوخوخة»^(٢)؛ لأنه قد يكثر مثل «القلقلة، والصلصلة»، ولم يغيروا الواو في «الوخوخة، والوزوزة» لأن بينهما حاجزاً.

قال أبو الفتح: يقول: لما كثر باب «القلقلة، والصلصلة، والزلزلة، والحلحلة» واتسع وفشا جاءت فيه الواو مكررة؛ ولأن التكرير أيضاً يُحتمل فيه ما لا يُحتمل لولاه.

ولم يجب تغيير الواو الأولى؛ لأن بينها وبين الثانية حاجزاً، وإنما يجب التغيير إذا اجتمعا في أول الكلمة، كما تقدم، ولم تغير الثانية؛ لأنها لم تقع رابعة، كلام «ضوضيت، وقوقيت».

فإن قيل: فهلاً غيروا إحدى الواوين في «الوخوخة» كما غيروا الياء في «حيحيث» ونحوه؟

قيل: لأنك لو قلت في «الوخوخة، أحوخة» لم يعلم أنه رباعي؛ وكذلك لو قالوا: «يخوخة».

(١) الوز: الإوز، كالوزين، وأرض موزة: كثيرته. والوزواز: طائر، والرجل الطيَّاش الخفيف، كالوزازة، بالضم، والذي يُوزوز أسنهُ إذا مشى، أى: يُلويها، والقصير. والوزوز: الموت، وخشبة عريضة يُجر بها تراب الأرض المرتفعة إلى المنخفضة. والوزوزة: الحقة، وسرعة الوثب، ومقاربة الخطو مع تحريك الجسد. ورجل موزوز: مفرقة.

(٢) الوخوخة: صوت معه بحح، والتفخ في اليد من شدة البرد. والوخوخ: المنكمش الحديد النفس، والقوى، والكلب المصوت، كالوخواح فيهما، والخفيف، وطائر. وتوخوخ الظليم فوق البيض: رَمَمها، وأظهر ولوعه بها. ووخ: زجر للبقر. والوخ: الوتد.

وأنت إذا قلت: «حَاحَيْتُ» ونحوه علم أنه «فَعَلَّتْ» لقولهم: «الحاحاة، والعاعة» ولثلاث تكون الفاء والعين من موضع واحد.

وكذلك لو غيَّرت الثانية فقلت: «الوَحِيحَةُ» لم يُعلم أنه رباعى.

ولو قلبتها ألفا فقلت: «الوَاحَاةُ» لم يعلم أيضاً أنه رباعى؛ ولتغيّر المثال لِتَحَرُّكِ الحاء!.

وأيضاً فإنّ الواوين فى «الوَخَوَحَة» ليستا فى موضع الياءين من «حَيَحَيْتُ» لتقدّم الواوين وتأخّر الياءين، والمتأخّر ضعيفٌ فقبل الاعتلال؛ لأنّ الفاء أقوى من العين.

وأيضاً: فإنّ الياء فى «حَيَحَيْتُ» ونحوه ساكنة، والياء السّاكنة قد تُقلب ألفا فى غير موضع، والواوَان فى «الوَخَوَحَة» متحرّكتان، والسّاكنُ أقبَلُ للقلب من أجلّ ضَعْفِهِ!

وأيضاً: فإنّ «حَاحَيْتُ» وبابه شاذٌّ عن القياس، فليس لنا أن نقول: هلاًّ حملوا غيره عليه.

* * *

[تكون الهمزة ثانية ورابعة]

قال أبو عثمان: وتكون الهمزة ثانية ورابعة فى نحو: «الرَّأْرَاءُ، والدَّادَاءُ»^(١).

قال أبو الفتح: إنما ذكر الهمزة مع الواو؛ لأنهما كلتيهما مُسْتَقْتَلَتَان، ولم أعلمهما جعلوا الهمزة فاءً ولا ماً فى هذا المكرّر، حتى إنه ليس عندى فى كلامهم نحو: «أَصْأَصْ» ولا «أَبْأَبْ» وإن جاء فقليل، وذلك عندى لكراهة الابتداء بالهمزة مع تكريرها؛ والهمزة إذا ابتدئت لم يُمكن تخفيفها البتّة.

* * *

(١) رَأْرَأَ: حَرَكَ الْحَدَفَةَ، أَوْ قَلَبَهَا وَحَدَدَ النَّظَرَ. دَادَأَ دَادَأَةً وَدِيدَأَ: عَدَا أَشَدَّ الْعَدْوِ، أَوْ أَسْرَعَ وَأَخْضَرَ، وَدَادَأَ فى أثرِهِ: تَبِعَهُ مُقْتَفِياً لَهُ، وَدَادَأَ الشَّيْءَ: حَرَكَهُ وَسَكَنَهُ، وَغَطَّاهُ فَتَدَادَأَ. وَالدَّادَاءُ وَالدُّدَاءُ وَالدَّوْدُو: آخِرُ الشَّهْرِ، أَوْ لَيْلَةُ خَمْسٍ وَسِتٍّ وَسَبْعٍ وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَمَانٍ وَتِسْعٍ وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنْ آخِرِهِ، ج: الدَّادَىءُ. وَلَيْلَةُ دَادَأَ وَدَادَأَةٍ، وَيَمْدَانِ: شَدِيدَةُ الظُّلْمَةِ. وَتَدَادَأَ: تَدَخَّرَجَ، وَ- الْإِبْلُ: رَجَعَتِ الْحَنِينُ فى أَحْوَافِهَا.

[«افعللت وافعاللت» من «غزوت، وحييت»]

قال أبو عثمان: وأما «أَفْعَلَلْتُ» من «غَزَوْتُ» فتقول فيه: «اغْزَوَيْتُ» و «أَفْعَالَلْتُ» فيه: «اغْزَاوَيْتُ»، و «أَفْعَلَلْتُ» من «حَيَّيْتُ»، و «أَفْعَالَلْتُ» مثلهما من «رَمَيْتُ» تقول: «أَحْيَيْتُ، وأَحْيَايَيْتُ، وهو يَحْيِي، وَيَحْيَايُ» مثل: «ارْمَيْتُ، وهو يَرْمِي، وارْمَايَيْتُ، وهو يَرْمَايُ» فتصح العين واللام الأولى من «أَحْيَيْتُ، وهم يَحْيُونُ» مثل «يَرْمُونُ».

قال أبو الفتح: اعلم أنّ جميع هذه الأمثلة إنما يعتلُّ منها الحرف الأخير، ويصحُّ جميع ما قبله عَيْنًا كان أوْ لَامًا؛ لثلاثا يجتمع إعلان، وهذه جملة مُغْنِيَةٌ!

وأصلُ «يَحْيُونُ: يَحْيِيُونُ» فأُسكنت اللام الأخيرة ونَقِلْتُ حركتها إلى الأولى، وحُذفت لسكونها وسكون واو الجمع كما فعل في «يَرْمُونُ»، وأصله: «يَرْمِيُونُ».

* * *

[بناء «افعللت، وافعاللت» من «حييت» للمجهول]

قال أبو عثمان: وإذا بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت: «قد أَحْيَيْتُ في هذا المكان، وقد أَحْيَوَيْتُ فيه» كما تقول: «قد ارْمَيْتُ في هذا المكان، وارْمُوَيْتُ فيه» والإدغام في هذا كله عربيٌّ جيّدٌ.

قال أبو الفتح: اعلم أنّ الواو في «أَحْيَوَيْتُ فيه» هي الألف في «أَحْيَايَيْتُ» قَلِبَتْ، لانضمام ما قبلها؛ كما فعل في «سُوِيرَ» من «سَايَرَ»، ولم تدغم واو «أَحْيَوَيْتُ» في الياء بعدها، كما لم تدغم واو «سُوِيرَ».

والقول في الإظهار والإدغام في «أَحْيَيْتُ وأَحْيَوَيْتُ» هو القول في إظهار «حَيَّيْتُ» وإدغامه ومن أدغم قال: «قد أَحْيَيْتُ وأَحْيَوَيْتُ فيه» كما تقول: «قد أَحْمَرَّتُ وأَحْمُورٌ فيه» فتشبع مدة الواو، لوقوع المدغم بعدها، كما تقول: «وقد تُمُودُ الثَّوْبُ» في «فَعِلَ» من «تفاعَلَ» من «مدَدْتُ».

* * *

[«افعللت وافعاللت» من «قويت، وحويت» وبناءهما للمجهول]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «أَحْمَرَّتُ من قَوِيْتُ وَحَوَيْتُ: أَقْوَوَيْتُ وأَجْوَوَيْتُ» ومثل «أَحْمَارَرْتُ: أَقْوَاوَيْتُ وهو يَقْوَاوِي» ومن بنى الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قال: «قد

أَقْوَوِيَّ فى هذا المكان» إذا أرادوا «أَفْعَوَعَلَ» ومن أدغم فى باب «أَحْيَايَيْتُ» لم يُدغم فى هذا؛ لأن الحرفين ليسا من مَخْرَجٍ واحد.

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّ مَنْ قال فى «أَفْعَوَعَلَ» من قُلْتُ: «أَقْوَيْلَ» كراهة اجتماع الواوات - وهو أبو الحسن - يقول هنا إذا بنى الفعلَ للمفعول: «أَقْوَوِيَّ» كما يقول غيره، ولا يكره اجتماع ثلاثِ واواتٍ؛ لأنَّ الوُسْطَى مدَّةٌ؛ وإنما هى بدلٌ بمنزلة الألفِ «أَقْوَاوَيْتُ» فكأنَّ الألفَ هناك، وإذا كان الأمرُ هكذا؛ فكأنَّه قد فصلَ بين الواوين بالألف.

وقوله: «لم يُدغم فى هذا؛ لأن الحرفين ليسا من مَخْرَجٍ واحد»، يقول: من قال: «أَحْيَوِيَّ» فأدغم؛ فلأنَّ بعد الواو حرفين من جنس واحد وهما الياءان، وقولهم: «أَقْوَوِيَّ» إنما بعد الواو الوُسْطَى منه واوٌ وياءٌ، فلم يجب الإدغام لأنَّ الحرفين مختلفان، ولم يجوز إبدال الواو ياءً وإدغامها فى الياء بعدها كما عُمِلَ فى «لَوَيْتُ لِيًّا، وشَوَيْتُ شَيْئًا» لأن ذلك إنما يجوز إذا كانت الأولى ساكنة والواو التى قبل الياء فى «أَقْوَوِيَّ» متحرّكة؛ فمِنْ هنا لم يجوز القلبُ أيضًا.

* * *

[المصدر من «أحوويت»]

قال أبو عثمان: وإذا أردت المصدرَ من «أَحْوَوَيْتُ» قلت: «أَحْوَوَاءُ» كما تقول: «أَقْتَبَلَا»، ومن أدغم فقال: «قَتَبَلَا» قال: «جَوَاءُ»، ومن أخفى ولم يُدغم، أخفى هنا ولم يُدغم فقال: «أَحْوَوَاءُ».

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّ من أدغم فى «أَقْتَبَلَا» فقال: «قَتَبَلَا» فإنما كره إظهار حرفين متحركين من جنس واحد وهما التاءان، فنقل حركة التاء الأولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر؛ فلما تحرّكت استغنى عن همزة الوصل؛ لأنها إنما جاءت لسكون ما بعدها؛ ثم أدغمت التاء الأولى فى الآخرة، فقليل: «قَتَبَلَا»، فكذاك عُمِلَ فى «أَحْوَوَاءُ» لأنه كره اجتماع الواوين متحركتين؛ فنقلت حركة الأولى إلى الحاء، وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وأدغمت الواو الأولى فى الثانية فقليل: «جَوَاءُ»، ومن أخفى فقال: «أَقْتَبَلَا» قال هنا: «أَحْوَوَاءُ»، والمخفى بزنته مُعْلَنًا؛ فمن هنا وجب تسكين الحاء فى

«أَحْوَاءَ» لِأَنَّ الْوَاوَ لَمْ تَسْكُنْ فَتَنْقَلُ حَرَكَتُهَا إِلَى الْهَاءِ مَعَ الْإِخْفَاءِ، وَالْإِخْفَاءُ أَتَيْنُ مِنْ الْإِشْمَامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حُجَّةُ ذَلِكَ!.

* * *

[مصدر «أَفْعَالَتْ» من «الْحَوَّة»]

قال أبو عثمان: وَمَصْدَرُ «أَفْعَالَتْ» مِنْ «الْحَوَّةِ: أَحْوِيَاءَ» تَقْلِبُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنَ الْأَلْفِ يَاءَ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ وَهِيَ سَاكِنَةٌ؛ ثُمَّ تَقْلِبُ لَهَا اللَّامَ يَاءَ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا وَاوٌ مُتَحَرِّكَةً حُوِّلَتْ الْوَاوُ يَاءَ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ السَّاكِنَةُ فِيهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ: «سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ» وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى!.

قال أبو الفتح: قوله: «تَقْلِبُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنَ الْأَلْفِ يَاءَ»، لَيْسَ يَتَّجِهْ، إِلَّا عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ: أَنَّكَ تَقْلِبُ الْوَاوَ الْوُسْطَى فِي «أَحْوَزِيٍّ» الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنِ الْأَلْفِ فِي «أَحْوَاوِيَّتٍ» يَاءَ؛ لِانْكَسَارِ الْعَيْنِ قَبْلَهَا فِي «أَحْوِيَاءَ» فَكَأَنَّهُ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ قَبْلَ الْقَلْبِ: «أَحْوَوَاءَ» فَقَلَبْتَ الْوَاوَ الْوُسْطَى يَاءَ لِانْكَسَارِ الْأَوَّلَى؛ فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ: «أَحْوِيَاءَ» ثُمَّ قَلَبْتَ الْوَاوَ الْآخِرَةَ؛ لَوْقُوعِ الْيَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْوُسْطَى قَبْلَهَا، فَصَارَ: «أَحْوِيَاءَ».

وقد قال بعضهم: «أَحْوِيَاءَ»، وَلَمْ يَقْلِبْ الْوَاوَ - وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةً - لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ لَا تَلْزَمُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِي الْفِعْلِ، فَجَرَتْ عِنْدَهُ مَجْرَى وَاوٍ «سُوِيرٍ»؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِي مَوَاضِعَ.

وَيُقَوَّى هَذَا الْقَوْلَ عِنْدِي قَلِيلًا، وَأَنَّ لِمَنْ صَحَّحَ، وَجْهًا يَتَعَلَّقُ بِهِ، أَنَّ مَنْ قَالَ: «أَحْوِيَاءَ» فَأَدْغَمَ، فَقَدْ أَعْلَلِ الْكَلِمَةَ مِنْ مَوَاضِعِينَ:

أَحْدُهُمَا: قَلْبُ اللَّامِ الْأَوَّلَى يَاءً.

وَالْآخَرُ: قَلْبُ اللَّامِ الْآخِرَةِ هَمْزَةً.

وَمَنْ أَبْدَلَ اللَّامَ الْأَوَّلَى يَاءً - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - فَإِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ، وَالْاسْمَ لَا يَتَصَرَّفُ كَتَصَرُّفِ الْفِعْلِ؛ فَلَمَّا حَصَلَتْ الْيَاءُ فِيهِ قَبْلَ الْوَاوِ كَانَتْ لَازِمَةً مُوجِبَةً لِلْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَجْرِي مَجْرَى اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا.

أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: «غَزِيٌّ»، فَهُوَ مَغْزُورٌ فَصَحَّحُوا اسْمَ الْمَفْعُولِ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْتَلًا!.

* * *

[من قال: «قتل القوم» فى «اقتتلوا» قال: «حوى القوم» فى «احووى»]

قال أبو عثمان: وتقول فيمن قال: «قَتَلَ القوم» فى «اقتتلوا»: «حَوَى القوم» فى «احووى»، ومن قال: «قَتَلَ» قال: «حَوَى القوم» فأجرى فاء «حَوَى» مُجرى فاء «قَتَلَ» فى كلِّ ذاك.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ من قال: «قَتَلَ» فإنما كره التَّاءين فى «اقتتل» فسكَّن الأولى ونَقَلَ حركتها إلى القاف، فحذفَ همزة الوصل لتحرك ما بعدها، ثم أدغم التَّاء الأولى فى الثانية فقال: «قَتَلَ»، وقياسُ هذا «حَوَى» لأنه يكره ظهور الواوين متحركتين فى «احووى» فينقل الحركة ويحذفُ همزة الوصل ويدغم الأولى فى الثانية.

ومن قال: «قَتَلَ» فإنه كَسَرَ القافَ لالتقاء الساكنين ولم ينقل إليها فتحة التَّاء، وقياسُه فى «احووى»: حَوَى القوم.

والقياسُ إذا أدغمت التَّاء الأولى، أن تُحوَّل حركتها على الفاء فتقول «قَتَلَ، وحَوَى» لأنَّ عامَّةَ كلامهم على هذا.

ألا ترى قولهم: «يَرُدُّ، وَيَضُنُّ، وَيَخْفُّ» كله على تحويل الحركة؟.

ومن قال: «قَتَلَ» فى «اقتتل» قال فى اسم المفعول: «مُقْتَلٌ»، وقياسُه: «مُحَوَّى».

ومن قال: «قَتَلَ» قال: «مُقْتَلٌ»، وقياسُه: «مُجَوَّى».

ومنهم من يُتبع الضَّمَّ الضَّمَّ فيقول: «مُقْتَلٌ»، وقياسُه فى «مُحووى»: مُحَوَّى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] إنما هو: المُفْتَعِلُونَ من العُذْر.

وأصلُه: «المُعْتَذِرُونَ»، فأرادوا أن يُقَرَّبوا التَّاء من الذَّال؛ ليزول هَمْسُ التَّاء ويكونَ العملُ من وَجِهٍ واحدٍ، وهو الجهر بالذال؛ ولأنَّ المهموس إذا أدغم فى المجهور فهو وإن أُخْفِيَ بالإدغام فقد قُوِيَ بأن قلبَ إلى المجهور؛ لأنَّ الإدغام لا يكون إلا بأن يُسَوَّى بين لفظى الحرفين، فقلبوا التَّاء ذالا وأدغموها فى الذال، ونقلوا فتحة التَّاء إلى العين فقال: «المُعَذِّرُونَ».

وقرأ بعضهم: «وجاء المُعَذِّرُونَ» أتبع الضَّمَّة الضَّمَّة ولم ينقل حركة التَّاء.

وقرأ بعضهم أيضاً: «وجاء المُعْذِرُونَ» فكسر العين لالتقاء الساكنين، وهذا كله قد تقدم ذكر نظيره فى: «مُحَوِّى، ومُحَوِّى، ومُحَوِّى».

ومن العرب من يقول فى «اقْتَلُوا: قَتَلُوا»، فَيَطْرَحُ فتحة التاء الثانية ويُتْبِعُ كسرة القاف كسرة التاء.

وقالوا فى «افتتحوا: فَتَّحُوا» فَمَنْ قال هذا فقياسه أن يقول فى «اخْوَوَى: حَوِّى زيد»، وفى الجمع: «حَوِّوا»، وأصله: «حَوِّوا» مثل: «قَتَلُوا، وَفَتَّحُوا» فكره الضمة على الياء، فأسكنها ونقلها إلى الواو المشددة، كما تقول فى «عَمِيَ: عَمُوا»، وفى «شَقِيَ: شَقُوا»، إلا أن هذا لا يُقاس.

ألا ترى أن من قال فى «مُتَنِّ: مُتَنِّ» لا يقول فى «مُكْرِم: مِكْرِم»، ومنهم من يقول: «مُتَنِّ»، فيضم التاء لضمة الميم، ولا يجوز على هذا «مُكْرِم».

وكذلك «مِغْبَرَة» إنما هو بمنزلة «مِتَنِّ» ولم تكسر ميمه على حد قولهم فى «شَعِير: شَعِير»، وفى «رَغِيف: رَغِيف»، وفى «بَعِير: بَعِير» لأن هذا مُطَرِّد فى بابهِ لحرف الحلق، ولا يقول على هذا فى «ظَرِيف: ظَرِيف»، ولا فى «قَتِيل: قَتِيل» لأنه لا حرف حلق فيه.

وقالوا فى الإتياع: «أنا أُجُوؤُك وأُنْبُوؤُك»، يريد: «أنا أُجِئُكَ وأُنْبِئُكَ» فقلب الياء من «أُجِئُكَ» واو؛ لأنه ضم الجيم لضمة الهمزة، والياء بعدها ساكنة، فانقلبت واو، لانضمام ما قبلها.

وكذلك ضم الباء فى «أُنْبُوؤُك» لضمة الهمزة، ولا يقول على هذا فى «أُبِيعُك: أُبُوْعُك»، ولا فى «أُكْرِمُك: أُكْرِمُك».

فإن قلت: فإن فيه حرف الحلق؟ فإنه ليس على هذا الحد يقع الإتياع.

ألا ترى أنه لا يجوز فى «شِعَار: شِعَار» بفتح الشين، لفتحة العين، ولا «مُعَار: مَعَار».

إنما يقال ذلك فى الأمثلة التى مُسِمِعَ بعضها، واطرد السماع فيها.

وإنما جاز هذا فى «فَعِيل وفَعِل» نحو: «شَعِير، وَحِك»، وشجّعهم على ذلك: أنه ليس فى الكلام «فُعِيل» ولا «فُعِيل» بضم الفاء ولا كَسَرِها، فهم إذا كسروها، فمعلوم أن أصلها الفتح.

وقالوا: «مِحْكٌ» فكسروا؛ لأنه ليس فى الأسماء «فعل» بضَمّ الفاء؟.

فإن قلت: فهلاً خَشُوا أن يلتبسَ بباب «إبل، وإطل»؟.

قيل: هذا قليلٌ فى بابهِ، فلا يُعرج عليه.

وحكى عنهم: «السُّلطان» بضَمّ اللام فى «السُّلطان»، ولهذا نظائر، ومثله قولُ أبى النجم:

تَدافعُ الشَّيْبَ ولم يَقْتُلْ^(١)

فالقول فيه عندى: أنه أراد: «ولم يَقْتُلْ»، فأسكنَ التاءَ الأولى كما تقدَّم، وكسَرَ القافَ لالتقاء الساكنين، فصار التقدير: «يَقْتُلْ»، ثم أنه كسَرَ حرف المضارعة إبتاعاً لكسرة التاء بعدها، أو لأنَّ ماضيه: «افعل» كما تقول: «تَقْتِطِعْ» ونحوه، فصار «يَقْتُلْ»، وقياس هذا فى «تَحْوَى: رَحْوَى».

وقرأ بعضهم فيما حكاه سيبويه عن الخليل وهارون القارئ: «مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِّفِينَ»، وأصله: «مُرْتَدِّفِينَ: مفتعلين» من «الرَّدْف»، ثم عُملَ فيه كما عمل فى «المُعْذِرُونَ» فنفهم هذه المواضع؛ فإنَّ فيها بعض الإشكال.

* * *

[«فعل» من: «شويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى «فعل» من «شويت: شئٌ»، وإن شئت كسرت فقلت: «شئٌ»، وكان أصلها: «شوى» فقلبت الواو ياءً وأدغمتها فى الياء التى بعدها، وكذلك هى من «حييت»، إن شئت كسرت أولها، وإن شئت ضممت، والكسر أكثر، وقد مضى تفسير هذا.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة من «شويت: شوى» فقلبت الواو ياءً، لوقوعها ساكنةً قبل الياء ثم أدغمت الياء فى الياء فصار: «شئٌ»، وإنما كان الكسر أكثر؛ لأجل الياء الساكنة، وإن كانت قد قويت بالإدغام؛ لأن الحرف المشدّد قد يجرى فى بعض المواضع مجرى الحرف الواحد، وقد سبق القول فى نظير هذا.

ويجوز على هذا أن يكون قولهم: «الْقَيُّ - للفلاة - : فِعْلًا، وَفُعْلًا جميعاً، وعَيْنُهُ واو؛ لأنه من «القَوَاء»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة: ٧٣] قيل فيه: إنهم السَّالِكُونَ في «الْقَيِّ»: وهو الفلاة القَفْرُ.

* * *

[الحذف في «لم أبَل، ولا أذر، ولم يك» لكثرة الاستعمال]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «لم أبَل، ولا أذر، ولم يك» فإنما حُذِفَ هذا لكثرة استعمالهم إيَّاه في كلامهم، وهم لما يحذفون ما يكثر في كلامهم، ويُغَيِّرُونَهُ عن حال نظرته؛ وقد كتبتُ بعض ذلك فيما مضى، وهذه الأحرف من الشَوَادِّ، ولما لا يُقَاسُ عليه. قال أبو الفتح: إنما كانت هذه الحروف عنده شاذَّةً؛ لأنه كان القياسُ أن يقال: «لم أبال» بمنزلة: «لم أرام، ولم أعاط» لأنه مضارع «بأليت، ولا أدري»؛ لأنه في موضع رفع، ونظير: «لا أرمي، ولم يكن» لأنه نظير: «لم يصير» ولكنه لما كثر استعمال هذه الحروف فصارت: «لم أبَل»، تقال عند كلِّ شيءٍ محترق، خُفِّفَتْ بتسكين اللام من «لم أبال»، وشبَّهت اللامُ بالفاء من: «أخاف»، فكما تُسَكَّنُ تلك للحِزْم؛ كذلك سَكَّنُوا هذه اللام من لَمْ أبال تشبيهاً بالفاء، لكثرة الاستعمال؛ فلما سَكَّنَتْ اللامُ حُذِفَتْ الألف لالتقاء الساكنين كما تُحذف من: «لم أخَف»، وكذلك من: «لم يك»؛ لأن «كان» كثر استعمالهم إيَّاه، وصارت عبارةً عن الأفعال.

يقول القائل: «هَلْ قامَ زيدٌ؟».

فيقول المجيب: «نَعَمْ قد كانَ ذاك، وما كان ذاك».

و «هَلْ يقومَ زيدٌ؟».

فيقول المجيب: «نَعَمْ قد يكونُ ذاك».

ولا يمتنع في شيءٍ من ذلك.

فلما حذفوا الواو للحِزْم في: «لم يكن»، ووقعت النون آخرًا ساكنةً، وهى مضارعةٌ لحروف المدِّ واللين بالغنة التي فيها؛ وأنها ساكنةٌ، حذفوا النون أيضًا، كما يحذفون حروف المدِّ إذا وَقَعْنَ لاماتٍ للحِزْم نحو: «لم يَغْزُ، ولم يَرمِ، ولم يَخْشَ» فكذلك قالوا: «لم يك».

ويدلُّك على أنَّ النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حُذفت كما حُذِفْنَ: أنها إذا تحركت لم تُحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: «لم يكن الرجل مُطلقاً»، ولا يجوز: «لم يك الرجل»، لتحرك النون.

وقد جاء شَيْءٌ من هذا فى ضرورة الشعر.

قال الشاعر، أنشدنيه بعض أصحابنا عن قُطرب:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ
غَيْرَ الْجِدَّةِ مِنْ عِرْفَانِهِ خُرْقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ الْمَطَرِ^(١)

وأحسن ما يُقال فيه عندي: أنه قدّره: «لم يك» على حد قولك: «لم يك زيد» ثم جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحذف، فتركه على حاله؛ لأن من عادته أن يقول فى غير هذا الموضع: «لم يك زيد».

ونظيرُ هذا قولهم فى قول الشاعر، أنشده سيبويه:

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ بَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ^(٢)
لأنهم يحتجّون فى حذف الياء بأنه قدّر الكلمة: «نواح» قبل الإضافة؛ ثم أضاف بعد أن استقرّ الحذف فى الكلمة؛ وإذا جاز هذا التأول فى المضاف - مع شدة اتصاله - بالمضاف إليه كان فى الفعل أحسن؛ لأنّ اتّصاله بالفاعل دون اتّصال المضاف بالمضاف إليه.

(١) السرر بالتحريك: واد يدفع من البعامة إلى أرض حضرموت. والخرق: القطع من الريح، وطوفان المطر: كثرته.

والبيت من الرمل، وهو لحسبل بن عرافطة فى: (نوادير أبى زيد ٧٧). وبلا نسبة فى: (لسان العرب ٢٢٧/٩ «طوق»، ٤٧/١٠ «خرق»، وتهذيب اللغة ٣٣/١٤، ومجمل اللغة ١٧٨/٢، وتاج العروس ١٠٥/٢٤ «طوف»، ١٦١/٢٥ «خرق»).

(٢) عصف الإثمّد: ما سحق منه، وهو من عصف الريح: إذا هبت بشدة. والنجد: ما ارتفع من الأرض.

والبيت من الكامل وهو لحفاف بن ندية فى: (ديوانه ٥١٤، والإنصاف «تيز»، ٤٢٠/١٥ «يدى»). وبلا نسبة فى: سر صناعة الإعراب ٧٧٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤١٦/١، وشرح المفصل ١٤٠/٣، ومغنى اللبيب ١٠٥/١).

ألا ترى أنه يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول والظرف وغيرهما - مما ليس أجنبيًا من الفعل، جوازًا حسنًا؟ ولا يجوزُ شَيْءٌ من ذلك فى المضاف والمضاف إليه، إلا فى ضرورة شعرٍ، وعلى قُبْحٍ من الكلام.

ومع هذا فقولهم: «لم يَكُ الحقُّ» مُشَسَّبةٌ بقولهم: «مِلْغَلَامٌ، ومِلْآنٌ»: يُريدون: مِنْ الغَلَامِ، وَمِنْ الْآنِ. قال أبو صخر:

كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وقد مرَّ للدَّارينِ من بعدنا عَصْرُ^(١)
فكما حُذِفَتِ النُّونُ من هذا لالتقاء السَّاكِنينِ، كذلك حُذِفَتِ مِنْ: «لم يَكُ الحقُّ» إلا أَنْ «مِلْآنَ» أَحْسَنُ وَأَكْثَرُ فى اللُّغَةِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُحْذَفْ مِنْ «مِنْ» شَيْءٌ قَبْلَ حَذْفِ النُّونِ، كما حُذِفَ مِنْ: «لم يكن» عين الفعل، فحذف النُّونِ مِنْ: «لم يَكُ الحقُّ» إجحافٌ؛ لَأَنَّكَ تَحْذِفُ الْعَيْنَ وَاللَّامَ جَمِيعًا.

* * *

[حذف نون: «لكن»]

ولكن نظير «لم يَكُ الحقُّ» ما أنشده سيبويه من قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ ولَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ^(٢)

(١) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة فى: (ديوانه ١٠٠، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، والخصائص ٤١٧/٢، شرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢، وشرح التصريح ٢٧١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣، والكتاب ٥٦٦/٣، ولسان العرب ٤٥/٧، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح التصريح ٢٧٥/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٥١٩، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والمقرب ١٠٧/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو للغباش الحارثي فى: (ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، وشرح التصريح ١٩٦/١، وشرح شواهد المغنى ٧٠١/٢، والكتاب ٢٧/١). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١٣٣/٢، ٣٦١، والإنصاف ٦٨٤/٢، وأوضح المسالك ٦٧١/١، وتخليص الشواهد ٢٦٩، والجنى الدانى ٥٩٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥، ورسف المباني ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢، وشرح الأشموني ١٣٦/١، وشرح المفصل ١٤٢/٩، واللامات ١٥٩، ولسان العرب ٣٩١/١٣، ولكنى، ومغنى اللبيب ٢٩١/١، وهمع الهوامع ١٥٦/٢).

يريد: «وَلَكِنْ اسْقِنِي»، فحذف النون لالتقاء الساكنين.

وهذه «لَكِنْ» إنما هى مُخَفَّفَةٌ مِنْ: «لَكِنْ»، فقد حذفت منها نونٌ واحدة، ثم حُذِفَت الأخرى، فهذا إجحاف بالكلمة.

فإن قلت: إنَّ بين «لَكِنْ» ولم يَكُنْ» فرقاً، وهو أنَّ «لَكِنْ» لما كانت مُشَدَّدَةً كانت ناصبةً للاسم ورافعةً الخبر نحو: «لَكِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، فلمَّا خَفَّفْتُهَا خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ الباب، وصارت تُحَسَّبُ فى حروف العطف، فحصلت - لما زال عملها - كأنها حرفٌ آخر، فَأَشْبَهَتْ «مِنْ» فى أَنَّها لم يُحَذَفْ منها شَيْءٌ.

وقولهم: «يكون، ولم يكن» لا فرق بينهما - فى العمل والمعنى - فحذفك من «يكن» هو حذفك من «يكون» فما تُنَكِّرُ أن يكونَ الحذفُ فى «لم يكن» أقبح منه فى «لَكِنْ».

قيل: هذا وجهٌ فى الكلام.

ولآخر أيضاً أن يقول: إنَّ «لَكِنْ» حرفٌ؛ والحروف لا يليق بها الحذفُ إنما أكثرُ ما يكونُ ذلك فى الأفعال؛ ثم الأسماء.

فأمَّا الحروفُ فالحذفُ فيها قليلٌ جداً، لا تكادُ تراه إلا فى المضعَّف نحو: «رُبَّ، وإنَّ» فإذا خَفَّفَ المُشَدَّدُ من الحروف، فقليلٌ فى بابه.

فإنَّ جئتَ تَحَذِفُ المُخَفَّفَ فذلك إجحافٌ مُفْرِطٌ.

ومع هذا فإنَّ فى الأفعال ما قد حُذِفَ منه حرفان، نحو: «ع كلاماً، وشِ ثوباً»، ولا نرى حرفاً حذف منه حرفان.

فهذا أوكدُ مما أورده، وأقصى أحوال: «لم يَكُ الحقُّ» أن يكون مثل:

ولاكِ اسْقِنِي

فأمَّا قراءة من قرأ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

فليست فى بُعدِ هذه الأشياء؛ لأنَّ التنوين زائدٌ يأتى بعد الحركات، التى تأتى بعد حروف الإعراب، فهو ضعيفٌ جداً، وليس من حقِّه أن يُجْرَكَ، ولا يقومُ بنفسه، وهو محذوف فى الوقف.

ومشابهة الاسم للفعل - من وجهين - تمنع منه.

وهو مُبَدَّلٌ فى الوقف على المنصوب ألفا.

ولم يكن قط مُضَعَّفًا، ثم خُفِّفَ مثل «لَکِنْ».

ولا كانت الحركة تُدخله فى وقت مثل «يكون»، ولن يكون «فَضَعُفَ جَدًّا، وَقَوَى شَبَّهُهَ بحروف المدِّ واللَّين، فحُذِفَ لالتقاء الساكنين.

ومثله قول الشاعر:

عَمَرُوا الذى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورجالٌ مَكَّةَ مُسْتَبْتُونَ عِجَافٌ^(١)
وَمَنْ روى: «عَمَرُوا الْعُلا ...» فلا حُجَّة، فى إنشاده؛ لأنه مضاف.

وقال الآخر، وهو أبو الأسود:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذا كِرِ الله إلا قليلاً^(٢)
يريد: «ذا كِرِ الله».

وقال ابن قيس الرُّقِيَّات:

كَيْفَ نَوَمَى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاءُ

(١) وهشم: كسر. والثريد: الفت، ثرد الخبز يثرده ثردا فهو ثريد. مستنون: من أسنتوا: إذا أصابتهم سنة وقحط وأجدبوا، أسنى القوم: إذا أقاموا سنة فى موضع وأسنت: أجدب عجاف: جمع أعجف وعجفاء من الهزال.

البيت من الكامل، وهو لمطرود بن كعب الخزاعى فى: (الاشتقاق ١٣، وأمالى المرتضى ٢٦٨/٢، ومعجم الشعراء ٢٠٠). ولعبد الله بن الزبيرى فى: (أمالى المرتضى ٢٦٩/٢، ولسان العرب ٤٧/٢ «سنت»، ٦١١/١٢ «هشم»، والمقاصد النحوية ١٤٠/٤). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٦٦٣/٢، وخزانة الأدب ٣٦٧/١١، ورسف المباني ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب ٥٣٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩، وشرح المفصل ٣٦/٩، والمقتضب ٣١٢/٢، ونوادر أبى زيد ١٦٧).

(٢) البيت من المتقارب وهو لأبى الأسود الدؤلى فى: (ديوانه ٥٤، والأغاني ٣١٥/١٢، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٦، وخزانة الأدب ٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، والدرر ٢٨٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، وشرح شواهد المغنى ٩٣٣/٢، والكتاب ١٦٩/١، ولسان العرب ٥٧٨/١ «عتب»، ٤٤٧/١١ «عسل» والمقتضب ٣١٣/٢). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٦٥٩/٢، ورسف المباني ١٤٩، ومغنى اللبيب ٥٥٥/٢، وجمع الهوامع ١٩٩/٢).

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وتُتْلَوِى بِخْدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءُ^(٣)
 يريد: «وتُتْلَوِى بِخْدَامِ الْعَقِيلَةِ».

وقال الآخر:

وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لَهُذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا أَكَلِ الْأَبَارِصَا^(٢)
 يريد: «أَكَلًا الْأَبَارِصَا».

فهذا ما اقتضاه القول فى: «لَمْ يَكْ»، ومن أين جاءه الحذف.

فأما «لا أدر» فإنه عبارة عن كل منكور، وكثر فى كلامهم؛ فحذفوا الياء على حد قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، وقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

ونحو قول زهير:

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ
 والجيد: «لم أبال، ولا أدرى».

فأما «لم يكن، ولم يك» فقد كثر فى القرآن والشعر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكْ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩].

وقال الراجز:

فَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٣)

(٣) شعيت الغارة تشعى شعى إذا انتشرت فهى شعواء، والخدمة: الخلخال والجمع خدام. براها: برى: جمع برة. والبرة: الخلخال جمع البرة والخدام. العقلية: المرأة الكريمة النفيسة. عقائل البحر: درره جمع عقيلة والدررة الكبيرة الصافية.

والبيت من الخفيف وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات فى: (ديوانه ٩٦، والأغانى ٦٩/٥، وخزانة الأدب ٢٨٧/٧، ٣٧٧/١١، وسر صناعة الأعراب ٥٣٥، وشرح المفصل ٣٧١/٩، ولسان العرب ٤٣٥/١٤ «شعا»، ولعمر بن الجهم بن هارون فى: (معجم الشعراء ٤٥٠). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٦٦١، وتذكرة النحاة ٤٤٤، ولسان العرب ١٦٧/١٢، «حذم» ومجالس ثعلب ١٥٠).

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (أدب الكتاب ١٩٥، ووصف المباني ٢٤١، وشرح المفصل ٢٣١، ٣٦).

(٣) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى فى: (الدرر ٢٣/٥، وشرح أبيات سيويه ٢٩/٢=

وهو واسع جداً؛ وإنما المكروه نحو قوله: «لَمْ يَكُ الْحَقُّ» فافهم.

* * *

[بعض العرب يقول: «لم أبله»]

قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: «لم أبله»، ولا يزيدون على حذف الألف؛ كما حذفوا من «عَلِبْتُ».

قال أبو الفتح: الظاهر من هذا القول أنهم يقولون: «لَمْ أُبَالِ» على ما ينبغي ثم أدخلوا الهاء لبيان الحركة في الوقف، فصار في التقدير: «لم أبال»، ثم إنهم حذفوا الألف لضرب من التضعيف، كما حذفوها من «عَلِبْتُ، وَهَدَيْتُ».

والذي تحصل لي عن أبي عليّ وقت القراءة، ما أذكره لك، قال: أصله: «لَمْ أُبَالِ» ثم حُذِفَت الحركة تخفيفاً، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين، فبقى «لَمْ أُبَلْ» ثم دخلت الهاء وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين.

قال: ولم تُرَدِّ الألف - وإن كانت اللام قد انكسرت - لأن حركة التقاء الساكنين غير معتد بها؛ لأنها غير لازمة. يريد: نحو قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾ [المزمّل: ٩] و ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾.

فقلت له: إنّ هذه الهاء إنما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول الهاء ساكنة على قولك.

فقال: إنها وإن كانت ساكنة فأصلها الحركة.

قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو: «ارْمِ، واغْزِ» ولم يُحذف من الكلمة إلا حرف واحد: فأنت بإدخالها - فيما قد حُذِفَ منه حرفان - أجدر، فالكسرة في السلام - على هذا القول - إنما هي لالتقاء الساكنين، وهي في قول الخليل الحركة الأصلية في: «هو يُبَالِي».

= وشرح شواهد المغني ٦٨١/٢، وشرح المفصل ١١/٢، والكتاب ٢١٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣. وبلا نسبة في: (أوضح المسالك ١١٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢، ومغني اللبيب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٤٧/٤، وهمع الهوامع ٥٠/٢).

ألا ترى أنه قال: إِنَّ الْأَلْفَ حُذِفَتْ مِنْ: «لَمْ أُبْلِهْ» كما حُذِفَتْ مِنْ «عُلْبِطٍ»، والألفُ فى «عُلْبِطٍ» ونحوه إنما حُذِفَتْ لِلتَّخْفِيفِ، لا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

ونظيرُ ما ذهب إليه أبو على فى هذا، ما حكاه سيبويه عن أبى الخطاب: أنهم يقولون: «اغْزِهْ»، فيكسرون الزاى. والقولُ فى هذا عندى: أنه أسكَنَ الزاى فبقى: «اغْزِ» ثم أدخلَ الهاءَ للوقوفِ على الزاى - وهى ساكنةٌ - فالتقى ساكنان، فكسَرَ الزاى لِالْتِقائِهِمَا؛ فكما لا يُشَكُّ فى أنَّ الكسرة فى «اغْزِهْ» هى غير ضَمَّةِ الزاى الأصلية فى «هو يَغْزُو»، فكَذَلِكَ يَنْبَغِي، على تفسير أبى على، أن تكون الكسرة فى: «لَمْ أُبْلِهْ» غير الكسرة الأصلية فى: «هو يُبَالِي». وإنما مثلتُ بالمضموم؛ لأنَّ الأشياءَ تُعرَفُ بأضدادها.

وحكى أبو زيد: «لَمْ يَأَلِ عن ذاك» بكسر اللام.

يريد: «لَمْ يَأَلِ»، فكأنه أسكَنَ اللام بعد الحذف، ثم كسَرَهَا لسكونها وسكون همزة قبلها؛ فكَذَلِكَ كَسَرَ اللام مِنْ: «لَمْ أُبْلِهْ»، والزاى مِنْ: «اغْزِهْ» لسكونهما وسكون الهاء.

وحكى أبو زيد أيضاً عنهم: «اغْزِهْ»، وهذا القولُ يَحْتَمِلُ عندى وَجْهَيْنِ:

إمَّا أن يكون كَسَرَ الهمزة لِكَسْرِ الزاى إِتِّبَاعًا.

وإمَّا أن يكون كَسَرَ الهمزة على ما كان يجب فيها؛ لأنَّ حركتها لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وحكى عنهم: «أَقْتُلْ» بكسر الهمزة، جاء بها على الأصل، واعتدَّ بالقاف حَاجِزًا وإن كانت ساكنة.

ويجوز فى كسرة الزاى أيضاً أن تكون إِتِّبَاعًا لكسرة الهمزة، كأنه كَسَرَ الهمزة على ما يجب فيها فى الأصل، ثم أبدلَ مِنْ ضَمَّةِ الزاى كسرةً كراهية الضَمَّةِ بعد الكسرة.

فإن قال قائل: فإنَّ أبا على ذكر أنه لم يُرَدِّ الألف مِنْ: «لَمْ أُبْلِهْ» - وإن كانت اللام مكسورةً - لأنها حركةٌ غيرُ لازمة، والحذف فى تقدير السُّكُونِ، وقد قال مع ذلك أيضاً: إنه إنما أدخلَ الهاءَ - وإن كانت اللام ساكنةً - لأنَّ أصلها الحركة، أى فهى فى

تقدير الحركة، فقد قضى بما ذكر أنّ الحرف فى تقدير السكون والحركة جميعاً، وهذه مناقضة لتضاد الحركة والسكون وتنافيهما على الحرف الواحد؟.

قيل: لا يمتنع أن يُقدّر الشئ تقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأنّ اللام من حيث سكنت حتى حذفت الألف عنده، قال: إنها فى تقدير السكون، ومن حيث كان أصلها الكسر فى: «هو يُبالي» قال: هى فى تقدير الحركة، وليست اللام حرف الإعراب، فتمتنع إذا سكنت من دخول الهاء، كما يمتنع: «لَمْ يَضْرِبْ» من دخول الهاء فى الوقف؛ بل القياس فيها أن يُقال قبل الحذف: «لم أبالِه» كما تقول فى الوقف: «لم أرامِه»، فلمّا كان دخول الهاء قبل حذف الألف سائغاً حسناً، كذلك دخلت الهاء بعد حذف الألف وسكون اللام؛ لأنّ من عادة هذه الهاء أن تدخل فى مثل هذا قبل حذف الألف.

فإن قيل: فإنّ اللام من: «لم أبالِه» مكسورة فى اللفظ كما ترى، فهى مكسورة أيضاً فى الأصل؛ فهلاً لم يجوز حذف الألف لتحرك اللام فى اللفظ والأصل جميعاً؟.

قيل: هى وإن كانت مكسورة فليست الكسرة فيها هى الكسرة الأصلية فى البناء وإنما هى كسرة التقاء الساكنين، بمنزلة كسرة: «قُمِ اللَّيْلُ»، و «قُلِ اللَّهُمَّ» فلم تُرد الألف هناك، كما لم ترد الواو هنا.

فهذا ممّا ينبغى أن تحتج به على أبى على.

وقوله: «فلا يزيدون على حذف الألف» معناه: فيحذفون الألف، وقول الخليل فى هذا أشدّ انكشافاً من قول أبى على.

* * *

[حذف لام «بالة» مصدر «باليت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «بالة» مصدر «باليت» كأنها «بالية» بمنزلة «العافية».

قال أبو الفتح: قوله: «وكذلك بالة مصدر: «باليت»، يقول: فحذفت اللام من المصدر كما حذفت الألف من الفعل، وإنما حملها على الحذف؛ لأنّه لو لم تكن محذوفة لكانت «فَعَلَة» ممّا عينه معتلة؛ وإنما هى من معنى «باليت»، ولام «باليت» هى المعتلة لا عينها، وحملها على «فاعلة»؛ لأنّ «باليت» بوزن «عافيت»، فحمله على نظيره فى

الوزن، واعتلال اللام.

* * *

[لما ثبتت الياء في «أبالي» ثبتت الألف]

قال أبو عثمان: ولم يقولوا: «لا أبل»، لأن هذا موضع رفع، وليس بموضع حذف، كما لم يحذفوا حين قالوا: «لم يكن الرجل»؛ لأن هذا موضع تحرك فيه النون.

قال أبو الفتح: في هذا القول تقوية لمذهب أبي علي.

ألا ترى أن الياء لما ثبتت في «أبالي» لم يمكن تسكين اللام، فلما لم يمكن ذلك ثبتت الألف؛ لأنها لم يلحقها ساكن بعدها، فهذا يدلُّك على أن الألف إنما حذفت لالتقاء الساكنين.

ولو كانت الألف حذفت كما حذفت من «عَلَبَطٍ» لحذفت في «أبالي» لأن «أبالي» في العدة والحركات والسكون بوزن «عَلَابَطٍ» قبل الحذف، فيجب على قوله أن يُقال أيضاً: «هو يُبَلِي» فيكون بوزن «عَلَبَطٍ».

وللمنتصر للخليل أن يقول: إن الرفع لا يليق به الحذف كما يليق بالجزم، وإنما استُجِيزَ حذف الألف في الجزم دون الرفع، وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلة اللامات ما حذفت لامه للجزم أو الوقف؛ ثم حذفت الحركة معها نظير قولهم: «لم أبل».

قرأت على أبي علي في النوادر عن أبي زيد:

قالت سُلَيْمَى اشترى لنا سَوَيْقاً^(١)

فحذف الياء والكسرة جميعاً.

وأنشد أبو زيد أيضاً:

فاخذِر ولا تَكْثُرْ كَرِيًّا أَعْوَجَا^(٢)

(١) الرجز للغزافر الكندي في: (شرح شواهد الإيضاح ٢٥٨، شرح شواهد الشافية ٢٠٤، ٢٠٥، وملحق نوادر أبي زيد ٣٠٦). وبلا نسبة في: (الأنشاه والنظائر ٦٦/١، وجمهرة اللغة ١٣٢٧، والخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٨/٢، والمحتسب ٣٦١/١).

(٢) الرجز بلا نسبة في: (الأنشاه والنظائر ٦٧/١، والخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣، وشرح شواهد

فحذف الياء والكسرة أيضاً.

وقال الآخر:

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي
يريد: ومن يتق.

فهذا نظير «لم أبل»، إلا أنه لم يلزم فى هذه المواضع حذف شيء لتسكين المتحرك، كما لزم فى: «لم أبل».

وقول أبى عثمان: «كما لم يحذفوا حين قالوا: لم يكن الرجل» قد تقدم القول فيه.

* * *

[حكم ما فاؤه واو ولامه ياء من الأفعال]

قال أبو عثمان: واعلم أن ما كانت فاؤه واواً، ولامه ياء، فإن أوله يجرى على أول «وَعَدْتُ»، وآخره يجرى على آخر «رَمَيْتُ»، وذلك نحو: «وَأَيْتُ، وَوَعَيْتُ» تحذف من «يَفْعَلُ» منه كما تحذف من «يَفْعَلُ» من «وَعَدْتُ»، وتجرى على لامه ما تجرى على لام «رَمَيْتُ»، وذلك قولك: «يَبَى وَيَعَى، ولم يَأْ، ولم يَعْ، فاعْلَمْ؛ فإذا أَمَرْتُ قُلْتُ: «إِذْ، كما تقول: «عِ» وإذا وصلت قُلْتُ: «إِيا فتى» كما تقول: «ع يا فتى»، وللمرأة: «إِى» كما تقول: «عِى»، وللجماعة: «أُوا» كما تقول: «عُوا» وللنساء: «إِين» كما تقول: «عِين».

قال أبو الفتح: قد تقدم القول فى استجازتهم إعلال الفاء واللام جميعاً، وأن ذلك لتباعد إحداهما عن الأخرى، وأنهم إنما امتنعوا عن إعلال العين واللام جميعاً؛ لتجاورهما، كما قال أبو على وهذا كما احتمل الاسم الألف واللام فى أوله، والنون فى آخره؛ لأنه اعتدال بينهما فى نحو قولك: «الزَّيْدان، والعُمَران» ولم يحتمل النون مع الإضافة؛ لأنهما زائدان من وجه واحد، فزال الاعتدال؛ فمِنْ هنا حذفت النون مع الإضافة فى نحو: «غُلَاما زَيْدٍ» ولم يقولوا: «غُلَامان زَيْدٍ» وقالوا: «الغلامان» لتباعد إحدى الزيادتين من الأخرى.

وأنا أفسرُ من هذه الألفاظ ما يقتضى التفسير:

قولك للمرأة: «إي» هذه الياء هي للضمير والتأنيث، وأصله: «إيى» بوزن «عدى»، فاستثقلت الكسرة على الأولى التى هى لام الفعل، فأسكنوها وحذفوها، لسكونها وسكون التى هى علامة التأنيث والضمير بعدها.

وقولك للجماعة: «أوا» أصله: «أيووا» مثل: «عِدُوا» فاستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الهمزة، وحذفت الياء التى هى لام الفعل؛ لسكونها وسكون واو الجميع بعدها.

فأما الياء فى قولك لجماعة النساء: «إين» فهى لام الفعل، بمنزلة دال: «عِدْنَ»، والتون بعدها علامة الإضمار والجمع والتأنيث. بمنزلة نون: «اضربن».

* * *

[أوبت كشويت]

قال أبو عثمان: وأجر أول «أويت» كأول «شويت»، وعينه ولامه كعينه ولامه، تقول: إذا أمرت منه: «إيو» كما تقول: «اشو»، وللاثنتين: «إيويو» كما تقول: «اشويا» وللجمع: «إيويوا» كما تقول: «اشووا»، وللنساء: «إيوين» كما تقول: «اشوين».

قال أبو الفتح: اعلم أن أصل: «إيويوا» أيويوا بوزن «اضربوا»؛ لأن «أوى يأوى» فى المثال كـ «ضرب يضرب» فقلبت الهمزة الثانية ياءً، لانكسار الأولى قبلها، واستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها، ثم سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

وأما الياء فى «إيوين» التى قبل التون فلام الفعل، بمنزلة باء «اضربن» وبمنزلة ياء «ارمين»، والتون علامة الجمع والضمير والمؤنث.

فإن قال قائل: فلم صحت الواو فى «إيو» وإيويو ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة؟ وهلا قلبت كما قلبت فى «سيد، وميت»؟.

فالجواب: أن هذه الياء ليست لازمة، وإنما هى بدلٌ من همزة «أوى»، أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها، فهى غير لازمة.

ألا ترى أنه متى زالت همزة الوصل صحت الهمزة! وذلك نحو قولك: «قم فأو»، وكذلك «اذهب وأو».

فلما كانت الياء غير لازمة جرت مجرى ياء «ديوان»، التي إنما هي بدل من الواو التي كانت مدغمة، فإذا كانوا صحّحوا الواو في «ديوان» مع أنه اسم متقار على حالة واحدة، فهم بتصحيح الواو في «إيو» - لأن الفعل لا يستقر على حالة واحدة - أجدر.

ولو بنيت من «أويت» مثل «إجرِد» لقلت: «إيى» وأصلها: «إئوى» فقلبت الهمزة الثانية ياء، ثم قلبت الواو التي بعدها ياءً لوقوع الياء المبدلة من الهمزة قبلها ساكنة؛ لأن الاسم يلزم طريقاً واحداً، فإذا حصل فيه مؤثر ما روعى حكمه.

* * *

[كيف تبني على مثال «فوعِل» من «أويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فوعِل» من «أويت» كما تقولها من: «وعدت: أوأ»، كما تقول: «أوعد» تبدل الواو الأولى همزةً كما تقول ذلك فيما اجتمعت في أوله واوان.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «وؤأى» الواو الثانية زائدة؛ لأنها واو «فوعِل» فهزمت الأولى، لما تقدم ذكره؛ فإن خففت الهمزة ألقيت حركتها على الواو وحذفتها فقلت: «أوى» ولم تقلبها؛ لأن أقصى أحوال هذه الواو المتحركة أن تكون كواو «نوى، وطوى» لأن الحركة في الواو غير لازمة.

* * *

[كيف تبني على مثال «فوعِل» من «أويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فوعِل» من «أويت: أوى» كما تقول فيها من «عويت: عوى»، فهذا مجرى «أويت: وؤأيت»، وسأكتب منهما ومن غيرهما مسائل تؤكد ما ذكرت إن شاء الله.

قال أبو الفتح: إنما جاء بهاتين المسألتين ليؤكد عندك أن «أوى كعوى، وؤأى كوعى».

* * *

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِْ مِثَالُهُ إِلَّا مِنَ الصَّحِيحِ

قال أبو عثمان: وإنما قِسْنَاهُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَلَ لِلْعَرَبِ فِي إِعْلَالِهِ مَذَاهِبٌ، قَدْ أَحْطْنَا بِهَا، وَنَمْدُهِبُهُمْ فِيهَا؛ فِإِذَا قِيلَ لَكَ: ابْنِ كَذَا؟ فَنَنْظُرُ مَا يَلْزَمُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ فِي مَوَاضِعِهِمَا؛ فَلَا يَخْرُجُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ قَدْ لَزِمَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

إِمَّا سُكُونٌ، وَإِمَّا إِتْمَامٌ، وَإِمَّا قَلْبٌ وَتَغْيِيرٌ؛ فَلَمْ تَعُدْ أَنْ صَنَعْتَ بِالْوَاوَاتِ وَالْيَاءَاتِ مَا صَنَعُوا، وَسَافَسَرُ ذَلِكَ شَيْئًا فَشَيْئًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال أبو الفتح: يَقُولُ لَكَ: إِنَّمَا تَقِيسُ مَا لَمْ يَأْتِ عَلَى مَا أَتَى مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ وَالْغَرَضُ فِي صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ: إِنَّمَا هُوَ أَنْ يُقَاسَ مَا لَمْ يَجِْ عَلَى مَا جَاءَ؛ فَقَدْ وَجِبَ مِنْ هَذَا أَنْ يُتَّبَعَ مَا عَمِلُوهُ، وَلَا يُعْدَلَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، وَالسَّبَبُ الَّذِي لَهُ وَضَعَ هَذَا الْعِلْمُ وَاخْتَرِعَ.

* * *

[مِثَالُ «اغْدُودِن» مِنْ «رَمَيْت»]

قال أبو عثمان: إِذَا قِيلَ لَكَ: كَيْفَ تَصَوِّغُ مِثْلَ «اغْدُودِن»^(١) مِنْ «رَمَيْت».

قلت: «ارْمَوْمَى»، فَكُرِّرْتَ الْعَيْنَ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْيَاءَ أَلْفًا؛ لِأَنَّهَا لَامُ الْفِعْلِ، وَقَلْبُهَا فَتْحَةٌ، وَأَصْلُهَا الْحَرَكَةُ، فَقَلَبْتَهَا كَمَا قَلَبْتَهَا فِي «رَمَى» وَعَلَّيْتُهَا كَعَلَّيْتُهَا؛ فِإِذَا أَصْفَتِ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِكَ أَوْ إِلَى مُحَاطَبٍ قُلْتَ: «ارْمَوْمَيْتُ»، فَلَمْ تَقْلِبِ الْيَاءَ أَلْفًا - لِأَنَّ أَصْلَهَا السُّكُونُ - كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي «رَمَيْتَ» حَيْثُ كَانَ أَصْلُهَا السُّكُونُ.

قال أبو الفتح: قَدْ أَفْذَنَّا مِنْ قَوْلِهِ هَذَا: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي كَلَامِهِمْ شَيْءٌ عَلَى «أَفْعَوْعَلٍ» مِنَ الْمُعْتَلِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: «إِنَّهُ لَمْ يَجِْ مِثَالُهُ إِلَّا مِنَ الصَّحِيحِ»، فَهَذِهِ فَائِدَةٌ،

(١) الْغَدْنُ، حَرَكَةُ: النَّعْمَةُ، وَاللَّيْنُ، كَالْغُدْنَةِ، بِالضَّمِّ وَكَحُرْقَةِ، وَالنَّوْمُ، وَالنَّعَاسُ، وَالْأَسْتِرْحَاءُ، وَالْفَتْرَةُ. وَالْمُغْدُودِنُ مِنَ الشَّجَرِ: النَّاعِمُ الْمُتَنَشِّئُ، وَالشَّابُّ النَّاعِمُ، كَالْغُدَانِيِّ، بِالضَّمِّ. وَتَغَدَنَ: تَمَآيَلَى، وَتَغَطَفَ. وَالْغُدْنَةُ، كَحُرْقَةُ: لَحْمَةٌ غَلِيظَةٌ فِي اللَّهَازِمِ. وَكِتَابُ: الْقَضِيبُ تَعَلَّقَ عَلَيْهِ الْيَتِيبُ. وَغُدَانَةٌ وَبَنُو غُدْنٍ، بَضْمُهُمَا: حَيَّانٍ. وَالْمُغْدُودِيَّةُ: السَّرِيعُ.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصحيح ٤٨١

وباقى الفصل مفهوم، إلا أنهم قد قالوا: «أَحْمَوْنِي، وَأَذْلَوْنِي، وَأَقْلَوْنِي، وَأَحْلَوْنِي، وَأَنْطَوْنِي»^(١)، وكله مُعْتَلُّ اللام وهو «أَفْعَوْنِي».

* * *

[مثال «اغدودن» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «غَزَوْتُ: اغزَوْتُ، فَتَبَدَّلَ الواوِ التي هي لام، ياء؛ كما فعلت ذلك في «أَغَزَيْتُ، وَغَزَيْتُ»؛ لأنها صارت رابعةً وقد كتبنا عِلَّةَ هذا؛ فتركنا تفسيره لذلك.

قال أبو الفتح: العِلَّةُ في ذلك انكسارُ ما قبل اللامِ من المضارع، نحو قولك: «يَغَزُوْنِي»، فهذا هو الذي أشار إليه؟.

* * *

[مثال «اغدودن» من «بعت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «بَعْتُ: ابَّيْعَ، فقلب الواوِ ياء؛ لأنها ساكنةٌ وبعدها ياءٌ متحركةٌ.

(١) حَمَى الشَّيْءَ يَحْمِيهِ حَمِيًّا وَحِمَايَةً، بالكسر، وَمَحْمِيَّةٌ: مَنْعَةٌ. وَكَلَّا حَمِيًّا، كَرَضِيًّا: مَحْمِيًّا. وَقَدْ حَمَاهُ حَمِيًّا وَحَمِيَّةً وَحِمَايَةً، بالكسر، وَحَمَوَةٌ. وَحَمَى الْمَرِيضَ مَا يَضُرُّهُ: مَنْعَةٌ إِيَّاهُ، فَاحْتَمَى وَتَحَمَّى: امْتَنَعَ. وَالْحَمِي، كَفَنِي: الْمَرِيضُ الْمَنْعُوعُ مَا يَضُرُّهُ، وَكَلَّ مَحْمِيًّا، وَمَنْ لَا يَحْتَمِلُ الضَّيِّمَ. وَالْحَمِي كَالْيَ وَيُمَدُّ، وَالْحَمِيَّةُ، بالكسر: مَا حُمِيَ مِنْ شَيْءٍ. وَالْحَامِيَّةُ: الرَّجُلُ يَحْمِي أَصْحَابَهُ، وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا: حَامِيَةٌ. وَهُوَ عَلَى حَامِيَةِ الْقَوْمِ، أَيْ: آخِرُ مَنْ يَحْمِيهِمْ فِي مُضِيِّهِمْ. وَأَحْمَى الْمَكَانَ: جَعَلَهُ حَمِيًّا لَا يَقْرُبُ، أَوْ وَجَدَهُ حَمِيًّا.

الدَّلْوُ: وَمُقَرَّدٌ وَقَدْ تَذَكَّرْتُ، ج: أَذَلْ وَدَلَّاءٌ وَذَلِي وَذَلِي وَذَلِي، كَعَلَى، وَبُرْجٌ فِي السَّمَاءِ، وَسِمَةٌ لِلإِبِلِ، وَالدَّاهِيَةُ. وَالدَّلَاةُ: دَلَوُ صَغِيرٌ. وَدَلَوْتُ وَأَذَلْتُ: أُرْسَلْتُهَا فِي الْبُحْرِ. وَدَلَّاهَا: جَبَّهَهَا لِيُخْرِجَهَا. وَالدَّلَالَةُ: الْمُنْحَنُونَ، وَالنَّاعُورَةُ، وَشَيْءٌ يَتَّخِذُ مِنْ خَوْصٍ، يُشَدُّ فِي رَأْسِ جَذَعٍ طَوِيلٍ، وَالْأَرْضُ تُسْقَى بِدَلْوٍ أَوْ مَنْحُونٍ. وَالدَّوَالِي: عِنَبٌ أَسْوَدٌ غَيْرُ حَالِكٍ، وَبُسْرٌ يُعْلَقُ، فإِذَا أُرْطِبَ، أَكِلٌ. وَأَذَلَى الْفَرَسَ وَغَيْرَهُ: أَخْرَجَ حُرْدَانَهُ لِيَبُولَ أَوْ يَضْرِبَ.

الْقِلْوُ بِالْكَسْرِ: الْخَفِيفُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْحِمَارُ الْفَتِي، وَبِهَاءٍ: الدَّابَّةُ تَتَقَدَّمُ بِصَاحِبِهَا. وَالْقَلَّةُ وَالْقِلَالُ وَالْقَلَى، مَكْسُورَتَيْنِ: عُودَانِ يَلْعَبُ بِهِمَا الصَّبِيَّانِ ج: قِلَاتٌ وَقُلُونٌ وَقُلُونٌ. وَقَلَّاهَا.

النَّطْوُ: وَالْمَدُّ، وَالبُعْدُ، وَالسَّكُوتُ، وَتَسْلِيَةُ الْغَزْلِ. وَالنَّطَاةُ: قَمْعُ الْبُسْرَةِ، أَوْ الشَّمْرُوخُ ج: أَنْطَاءٌ، وَبِلَا لَامٍ: خَيْرٌ، أَوْ عَيْنٌ بِهَا، أَوْ حِصْنٌ بِهَا، أَوْ حُمَاهَا. وَأَنْطَى: أَعْطَى. وَتَنَاطَى: تَسَابَقَ.

٤٨٢ هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجي مثاله إلا من الصحيح

ومن «قُلْتُ: اقوُولَ»، تُكْرَرُ العَيْنُ وهى واوٌ، وتُعِلُّ واوٌ «افْعُوْعَلْ، الزَّائِدَةُ بينهما - وهى ساكنةٌ - فتدغمها فى الواو التى بعدها.

قال أبو الفتح: يقول: أصلها: «اَيُّوَيَع» فالياءان هما: العينان تكتنفان واو «افْعُوْعَلْ» فوجب قلبها لما ذكر.

* * *

[اقوول، واقويل]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن يقول: «اقوِيلْ» فيقلب الواو الآخرة ياءً، ثم يقلب الواو التى تليها؛ لأنها ساكنةٌ وبعدها ياءٌ متحركة. ويقول: أكره الجمع بين ثلاث واوات؟.

قال أبو الفتح: الأصل: «اقوُولَ» كما يقول سيبويه، فاجتمعت ثلاث واوات؛ فقلَّب أبو الحسن الآخرة لضعفها، فصارت فى التقدير: «اقوَوِيلَ» ثم قلب الواو، لوقوعها ساكنة قبل الياء، فصار: «اقوِيلَ»؟.

وأبو بكر يذهب إلى صحة مذهب أبى الحسن، قال: لأنهم إذن كرهوا الواوين والضمة حتى يغيروه.

يريد: إنهم لا يَتِمُّونَ مَفْعُولًا مِمَّا عَيْنُهُ واوٌ نحو: «مَصُوْعٌ».

قال: فَهُمْ بِالْأَوَّلِ يَجْمَعُونَ ثَلَاثَ واوَاتٍ أَجْدَرُ.

قال أبو على: ولسيبويه أن يقول: إن الواو الوُسْطَى زائدة، وليست من الكلمة، فلم يُعْتَدَ بها، وهذا يجبُ معه أو يجوزُ ألا يُهْمَزَ «فَوْعَلٌ» من «وَعَدَ» ونحوه، وأن يقال: «وَوَعَدَ» لأن الواو الثانية زائدة، ليست من الكلمة، وهذا لا يُجِيزُهُ أَحَدٌ.

والظاهر من المذهبين قولُ الأخفش.

* * *

[مثال «اغدون» مبنيًا للمجهول من «بعت وقلت»]

قال أبو عثمان: وإذا قلت: «فَعِلْ» من هذا، قلت: «اَيُّوَيَع»، فلم تُدْغَمْ؛ لأن الواو مدَّةٌ، فهى بمنزلة الألف.

وفي قول أبي الحسن: «أَقْوُولٌ»، فلا يَقلِبُ، ويقول: صارت الوُسْطَى مدّة بمنزلة الألف، فلا يلزمه تغيير لذلك، ويُشَبِّهه بـ «فُعُولٍ» من «وَعَدَ، إِذَا قَالَ فِيهَا: «وَوَعَدَ، فَلَا يَلْزِمُهُ الهمزُ، كما يلزمه إِذَا اجْتَمَعَتْ واوَان في أَوَّل كَلِمَةٍ؛ لأنَّ الثَّانِيَةَ مدّةٌ، ومثله قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا وَوَرَىٰ عَنْهُمَا مِنْ سَوءَاتِهِمَا﴾.

قال أبو الفتح: اعلم أَنَّهُ إِنَّمَا شَبَّهَ واو «أَفْعُوعِلَ» بالألف، كما شَبَّهُوا واو «فَوَعَلَ» وياء «فَعِيلَ» في «حَوَقَلَ» وَيَطَّرَ» بِألف «فَاعَلَ» فلم يُدْغِم «أُتُوبِعَ» كما لم يُدْغِم «سُوِيرَ» لأنَّ الواوَ صارت مدّةً، لسكونها وانضمام ما قبلها، فحَرَتْ مَجْرَى أَلِف «فَاعَلَ».

وكذلك قول أبي الحسن «أَقْوُولٌ»؛ لأنَّ الواو الوُسْطَى شَابِهَتْ الألفَ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

وإنما كان يكره أن يقول: «أَقْوُولٌ» لثلاث تجتمع ثلاث واواتٍ صِحاح وهو إِذَا قَالَ: «أَقْوُولٌ»، فكأنه لم يجمع إلا واوَيْنِ، وصارت الوُسْطَى لمدّها غير معتدّ بها، كما أَنَّهُ لم يَعتدّ بها في «سُوِيرَ»، وشَبَّهَ «أَفْعُوعِلَ بِفَوَعَلَ» من «وَعَدَ».

ألا ترى أَنَّهُ يُقال: «وَوَعَدَ»، ولا يلزم همزُ الأَوَّلَى - وإنِ اجْتَمَعَتْ في أَوَّل الكَلِمَةِ واوَان - لأنَّ الثَّانِيَةَ مدّةٌ بمنزلة أَلِف «وَاعَدَ»، فمن هنا لم يجب أن يُقال: «أَوَعَدَ»، كما يُقال في «فَوَعَلَ: أَوَعَدَ» وتصديقه: ﴿مَا وَوَرَىٰ عَنْهُمَا﴾، وإنما هي «فُعِيلَ» من «وَارَيْتُ» وهمز الواو من «وَوَرَى» في غير القرآن جائزٌ، وليس ذلك لأجل اجتماع واوَيْنِ، لو كان لذلك لم يجز إلا الهمز؛ وإنما جاز ذلك لأجل انضمام الواوِ نحو قوله: «أَقَّتْ».

وإنما ذكر «أَقْوُولٌ» في قول أبي الحسن؛ لأنَّه ليس من مذهبه أن يجمع ثلاث واواتٍ، فلما جمعها في هذا الموضع ذَكَرَ العِلَّةَ في ذلك.

فأمَّا سيبويه فلا يُشْكُ في أَنَّهُ يقول: «أَقْوُولٌ» أيضًا؛ لأنَّه إِذَا صَحَّح «أَقْوُولَ» فهو بتصحيح «أَقْوُولَ» أَجْدَرُ.

وأجاز أبو الحسن أيضًا: «أَقْوُولَ» كأنَّه قَلَبَ الياء الأَوَّلَى من «أَقْوِيلَ» وهى واو «أَفْعُوعَلَ» في الأصل؛ لانضمام ما قبلها، وتَرَكَ الياءَ التى بعدَها، وهى العين الثَّانِيَةَ بحالها، وصَحَّتِ الواو قبلها، كما صَحَّتْ في «سُوِيرَ».

والقول الأول هو المشهور عنه، وهو أقوى قليلاً؛ لأنه إنما يكره اجتماع ثلاث واوات، فإذا قال: «أقوُول» فكأنه لم يجمع إلا واوين؛ لأنَّ الوُسْطَى مدَّةٌ؛ وكلما أمكنه تقليل القلب كان أقيس.

* * *

[مثال «اغدودن» من «أيت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «اغْدُوْدَن» من «وأيت»: «إيأوأى»، كما تقول من «وعيت»: «يعوعى»، فتكرَّرَ الهمزة؛ لأنها عينُ الفعل، كما كرَّرتِ الدَّالُ في «اغْدُوْدَن». فإن خففت الهمزة الثانية قلت: «إيأوأى»، أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الْوَائِ فَحَرَكْتَ الْوَائِ، وحذفت الهمزة.

وإن خففت الأولى وتركت الثانية قلت: «أوأى»^(١)، وكان الأصل: «ووأى»؛ لأنك أَلْقَيْتَ حركة الهمزة التي هي العينُ الأولى على الفاء، وكانت واواً في الأصل، فانقلبت ياءً لكسرةً همزة الوصل، فحذفت أَلِفُ الوصل، لتحرك ما بعدها، فرجعت واواً، وبعدها الواو الزائدة فهزمت موضع الفاء، لتلا تجتمع واوان في أول الكلمة؟.

فإن خففتها جميعاً قلت: «أوى»، والعلة واحدة، وقد ذكرتها لك في صدر الكتاب.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «إوأوأى» بوزن: «عوعوعى»، فانقلبت الواو الأولى ياءً، لانكسار همزة الوصل قبلها، وقلت الياء ألفاً، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت: «إيأوأى» بوزن: «عيعوعى».

فلما خففت الهمزة الآخرة وقبلها واو «أفعوعَل» ساكنةً حذفتها، وطَرَحْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الْوَائِ، كما تفعلُ في تخفيف ما سَكَنَ ما قبله، فصارت: «إيأوأى» بوزن: «عيعوعى».

ولما خففت الأولى أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الْيَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْوَائِ، فرجعت واواً، لقوتها بالحركة، فاستغنيت عن همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها، فصارت في التقدير: «ووأى»

(١) وأى كوعى وعد، وضمين. والوأي: العدَدُ مِنَ النَّاسِ، وَالْوَهْمُ، وَالظَّنُّ، وَتَحْرِيكُ الْهَمْزَةِ: السَّرِيعُ الشَّدِيدُ مِنَ الدَّوَابِّ، وَالْجَمَارُ الْوَحْشِيُّ، وَهِيَ: وَاءٌ. وَالرَّيَّةُ، كَفَيَّْةٌ: الدَّرَّةُ، وَالْقِدْرَةُ وَالْقَصْعَةُ الْوَاسِعَتَانِ، كَالْوَايَةِ، وَالْجَوَالِقُ الضَّخْمُ، وَالنَّاقَةُ الضَّخْمَةُ الْبَطْنِ، وَالْمَرْأَةُ الْحَافِظَةُ لِبَيْتِهَا. وَاتَّأَى وَاسْتَوَّأَى: اتَّعَدَ وَاسْتَوْعَدَ. وَالتَّوَائِي: الْاجْتِمَاعُ.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح ٤٨٥

فَهَمْزَتِ الْوَاوُ الْأُولَى؛ لاجتماع الواوين فى أوّل الكلمة، فصارت: «أَوَّأى» بوزن: «عَوَّعَى».

ثم لما خففتها جميعا أُلقيت حركة الهمزة التى هى عين الفعل على الواو الزائدة التى هى واو «أَفْعَوَّعَلْ» فى الأصل قبلها، فصارت فى التقدير: «وَوَّأى» فهمزت الواو الأولى، كما تقدّم.

وقد أجاز أبو على أن يقال: «وَوَّأى» وأن يقال: «وَوَّأى» فلا يقلب الواو همزة.

قال: لأنَّ نِيَّةَ الهمزِ فاصلةٌ بين الواوين؛ لأنَّ الأصل: «اوَّأَوَّأى» كما تقدّم، فتركَّز الهمزُ هنا نظيرُ تصحيح الواوِ فى تخفيف «رُؤْيَا وَنُؤْيِ» إذا قلت: «رُؤْيَا وَنُؤْيِ»، فلم تَقْلِبْ الواو، وإن كانت ساكنة قبل الياء؛ لأنَّ نِيَّةَ الهمزِ تمنعُ من القلب، كما يمنع لو كان حاضراً ملفوظاً به.

فإن جئتَ بالمضارع قلت: «يَوَّأَوَّأى» بوزن: «يَوَّعَوَّعَى»، فإن خففت الأولى قلت: «يَوَّوَّأى» بوزن: «يَوَّوَّعَى» وإن خففت الثانية قلت: «يَوَّوَّأى» بوزن «يَوَّوَّعَى» فإن خففتها جميعا قلت: «يَوَّوَّأى».

وكذلك القولُ فى اسم الفاعل فى التَّحْقِيقِ والتَّخْفِيفِ، إلا أنَّك تجعلُ موضعَ حرفِ المضارعةِ ميماً مضمومة.

* * *

[مثال «اغدون، من «أويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «أويت» «أَوَّوَّأى» لأنَّ «أَوَّيتُ» عينها واوٌ، فتكرَّر الواو، وتكون الواو الزائدة بين الواوين اللتين هما عَيْنَانِ، فتُدْغِمُ الزائدة فى الواو التى بعدها، فتصيرُ فيها ثلاثُ واوٍ، كما كان ذلك فى «أَفْوَوَّلَ»، ومن رأى التَّغْيِيرَ فى «أَفْوَوَّلَ» رآه فى هذا.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة: «أَوَّوَّأى» بوزن: «عِوَّوَّوَّأى»، فقلبت الهمزة الثانية ياءً، لأنَّ كِسَارَ ما قبلها، وقلبت الياء التى هى لام أَلِفًا لتحرك ما قبلها، ووقوعها فى موضع حركة، فصارت: «أَوَّوَّوَّأى»، ولم تقلب الواو الأولى وإن كانت قبلها ياءً ساكنة؛ لأنَّ همزة الوصل إذا زالت رجعت الهمزة، والفعل لا يلزم طريقة واحدة كالاسم.

٤٨٦..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِْ مثاله إلا من الصحيح

ألا ترى أنك تقول: «قام فأوَوَّى» فَرَدَّ الهمزة؛ لزوال همزة الوصل؟ فصارت نِيَّةُ الهمزة مانعةً من القلب، وقد تقدّم القولُ في نظير هذا.

وقوله: «وَمَنْ رَأَى التَّغْيِيرَ فِي اقْوَوِّلَ رَأَى فِي هَذَا» يعنى قولَ أبى الحسن «اقْوَيْلَ»، فيلزمه أن يقول هنا: «أَيَوَّى» ويقول في المضارع: «يَأُووَّى» وفي اسم الفاعل: «مُؤَوَّوْ»، فَإِنْ خَفَّفْتَ الهمزة قَلَبْتَهَا وَاوًا وَأَدْغَمْتَهَا فِي الْوَاوِ بَعْدَهَا فَقُلْتَ: «مُؤَوَّ».

ويُدُلُّ على صحَّةِ الإدغام بعد القلب قراءةٌ من قرأ: «أَحْسَنُ اثَا وَرِيَا»، وكان فى الأصل: «رِيَا» مِثْلَ «رَعِيَا» فَلَمَّا خَفَّفْتَ الهمزة قَلَبْتَهَا يَاءً، وَأَدْغَمْتَهَا فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: «مُؤَوَّ».

فإن قلت: فكيف تجمع أربع واواتٍ؟.

قيل: إنّ الواو الأولى إنما هى همزة مخففة؛ فكأنك لم تزد على ثلاث واوات، وقد تقدّم نظير هذا.

وتقول فى المصدر: «إِيَّاءٌ، بوزن: عِيَّاءٍ»، وأصله: «أَوَوَّاءٌ»، فقلبت الهمزة الثانية ياءً؛ لانكسار همزة الوصل قبلها، فصارت فى التقدير: «أَيَوَوَّاءٌ» ثم قلبت الواو التى بعد الياء، لسكون الياء قبلها ياءً، فصارت فى التقدير: «أَيَوَّاءٌ».

ولم تصح الواو هنا، كما صحّت فى الفعل فى قولك: «إَيَوَوَّى»؛ لأن المصدر اسمٌ على حياله والذى يعرض فيه لازمٌ، والفعل لا يستقرُّ على حال، فقلب الواو هنا كقلبها فى مصدر «أحوأوت» إذا قلت: «أحويَّاءٌ» وأصلها: «أخويَّاءٌ» كما تقدّم.

فلَمَّا حصلت الكلمة: «إَيَوَّاءٌ» قلبت الواو الأولى ياءً، لانكسار ما قبلها فصار التقدير: «إَيَيَّاءٌ»، ثم قلبت الواو الآخرة، لوقوع الياء قبلها ساكنة؛ فقلت: «إَيَّاءٌ».

ومن قال: «أخويَّاءٌ» أجاز هنا: «أَيويَّاءٌ»، فلا يُدْغِمُ الياء الأولى، كما لم يُدْغِمِ الياء الثانية، ولم يقل: «أَيَوَّاءٌ»، فيُصحّح الواو المدغمة، كما صحّت فى «أجلوَأَدِ» مصدر «أجلوَدَ» لأنّ الواوين فى «أجلوَدَ» زيدتا - على أنّ إحداهما لا تفارق الأخرى - فجرياً مجرى العينين اللتين كلُّ واحدةٍ منهما لازمةٌ للأخرى وبلفظها؛ فصحّتا؛ كما يصحُّ «فَعَلَّ» من القول إذا قلت: «قَوِّلَ».

وليس كذلك الواو المشددة في: «إيووى» إنما هي واو «أفعوعل» فهي منفصلة غريبة من الواو التي بعدها.

فأما من قال: «إيويا» فقد كُفينا أمره؛ لأن القلب قد حصل في نفس الفعل، فجرى في مصدره على حد ما كان في الفعل، وليست تبلغ هذه الياءات الأربع في: «أياء» ثقل الياءات في «عَيَّ» و«أُمِّيَّ» لأن هذه الياءات في «أياء» إنما هي فاء وعينان، وواو «أفعوعل» وليس فيها لām، فهي أقوى من «عليَّ».

قال أبو عثمان: واعلم أن الهمزة أخت الحروف المعتلات؛ فإذا كانت لا ما مكررة أبدلت الثانية ياء، وجرى عليها ما كان يجرى على ياء «رَمَيْتُ».

ولو بنيت مثل: «دَخَرَجْتُ» من «قَرَأْتُ» لَقُلْتُ: «قَرَأَيْتُ»، ومثله من كلام العرب: «جاء» وما أشبهه، وقد فُسِّرَ أمره فيما مضى من الكتاب؛ وهذا موضع مسائل؛ فأما الأصول فقد فُرِغَ منها ومن تفسيرها.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «قَرَأْتُ» بوزن: «قَرَعْتُ» لأنك تكرر اللام التي هي همزة، كما تكرر الباء من «ضربت» فتقول: «ضَرَبْتُ»، إلا أن الثانية لزمها البدل؛ لئلا تجتمع همزتان في كلمة.

وكانت الثانية أحق بالتغيير؛ لأنها متأخرة وطرف.

وإنما شبه هذا «بجاء» لأنه كان أصله: «جائِي» بوزن: «جاعِ»، كما أن أصل «قَرَأْتُ»: «قَرَأْتُ»، ثم لزمها التغيير.

وتقول: «هذه مُقَرَّءٌ، ومررتُ بِمُقَرَّءٍ، ورأيتُ مُقَرَّئاً».

فمن هنا جرت هذه الياء مَجْرَى ياء «رَمَيْتُ» في قولك: «هذا رامٍ، ومررت برامٍ، ورأيت رامياً».

* * *

[مثال «قمطر» من «قَرَأْتُ»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «قِمَطَرٍ» من «قَرَأْتُ»: «قِرَأِي» كما ترى، ومثل «مَعَدٍ»: «قِرَأِي»، فتغير الهمزة.

فسألت أبا الحسن - وهو الذي بدأ بهذه المقالة - فقلت: ما بال همزة الأولى إذا كان أصلها السكون لا تكون مثل همزة «سأل ورءاس»؟.

فقال: من قبل أن العين لا تجيء أبدًا إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجيء بعدها لام ليست من لفظها.

ألا ترى أن «قَمَطَرًا» و«هَدْمَلَةً» و«سَبَطَرًا»^(١)، قد جاءت بلامين مختلفين؟ وكذلك جميع الأربعة والخمسة، والعينان لا يكونان كذلك؛ فلذلك فرقت بينهما!

والقول عندى كما قال.

قال أبو الفتح: كأن أبا الحسن لما اعتبر الكلام، فوجد العين لا تكون إلا من لفظ العين نحو طاء «قطع» ولام «سلم» ووجد اللامين قد يختلفان نحو: «هَدْمَلَةً» وبابها، وكان اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة مكروها عنده، قال في «قَمَطَرٍ» من «قرأت»: «قرأى»، وأصلها: «قرأ» بوزن: «قَرَعَ» يَقْلُبُ الآخرة ياءً وَيَقْلِبُهَا ياءً دون الواو؛ لأن هذا موضع تَغْلِبُ الياء فيه الواو؛ لأنها رابعة.

ولولا أنه لا يوجد في كلامهم عينان بلفظين مختلفين، لقليل في «سَئَالٍ» ونحوه: «سأيل» بقلب الثانية؛ ولكن هذا غير موجود في كلامهم، فأقرت العينان بلفظ واحد، وقُلبَتِ الثانية من «قرأى» كما قلبت في «جاء» ونحوه، ولولا ثَقُلُ الهمزة كَمَا وَجَبَ تغيير «قرأى».

ألا ترى أنك تقول في مثل «قَمَطَرٍ» من «غَزَوْتُ: غَزَوَّ»، ولا تُغَيِّرُ الواو؛ لأن من كلامهم إدغام الواو في الواو وهما غير عَيْنَيْنِ، ولا يوجد ذلك في الهمزة في الكلمة الواحدة؟.

* * *

(١) الهَدْمَلُ، كزَبْرَج: التَّوْبُ الخَلْقُ، كالهَدْمَلِ، كسِبَحْلٍ، والقَدِيمُ المَزِينُ، والكثيرُ الشَّعَرِ الأشْعَثُ. وكسِبَحْلٍ: الثَّقِيلُ، والتَّلُّ المجتمعُ العَالِي، وبهاء: الرَّمْلَةُ الكثيرةُ الشَّجَرِ، والتَّهَرُّ القَدِيمُ. السَّبَطَرُ، كَهَزْبَر: الماضي الشَّهْمُ. والسَّبَطُ الطَّوِيلُ، والأسَدُ يَمْتَدُّ عِنْدَ الوَثْبَةِ. وَجَمَالُ سَبَطَرَاتٍ، وتَأْوُهُ كرجالات: طَوَالٌ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ. والسَّبِيطَرُ: طَائِرٌ طَوِيلُ العُنُقِ جَدًّا، والطَوِيلُ، كالسَّبَاطِيرِ. والسَّبَطَرَى، كعَرْضَتَى: مِثْنَةٌ فِيهَا تَبَخْتَرُ. واسْبَطَر: اضْطَجَعَ وَاْمْتَدَّ.

[مثال «قمطر» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: ولو قلت مثل «قمطر» من «غزوت»، ورميت، قلت: «غزو»، ورمي، ولم تغيرة؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرى مجرى الصحيح غير المعتل. ألا ترى أن مثل «ذلور»، و«ظبي»، يجري مجرى «فلس»، و«كلب».

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما كان ذلك في الياء والواو؛ لأنهما إنما اعتلتا، لشبههما بالألف؛ وإنما يشبهانها إذا كانتا ساكتين، وقبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمة، كما أن الألف لا تكون إلا ساكنة وقبلها فتحة، فإذا سكن ما قبلها بُعدتا من الألف فجرتا بجرى الصحيح.

وأقول: إن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما كان ذلك أشد إخراجا لهما من المد من كونهما ساكتين، وقبل كل واحدة منهما حركة من غير جنسهما؛ لأنهما إذا سكن ما قبلهما فلا بد من تحريكهما؛ لئلا يجتمع ساكنان أو إدغامهما نحو: «هباي»، و«غزاو» - جمع: «هبي»^(١)، و«غزو» فيجتمع عليهما سكون ما قبلهما وتحريكهما وإدغامهما.

وهذه أشياء لا يجوز شيء منها في الألف، وهما إذا سكنتا وكان ما قبلهما من غير جنسهما؛ فإنما خرجا عن شبه الألف، بأنه ليس قبلهما حركة من جنسهما ليس غير.

ألا ترى إلى قول الرازي:

يُذْنِي مِنَ الْجَذُولِ مِثْلُ الْجَذُولِ^(٢)

أن الواو يجوز في موضعها غيرها من سائر الحروف؛ لأنها متحركة وقبلها ساكن؟ فلو كانت ساكنة وقبلها فتحة ما جاز معها من حروف المعجم غير الياء الساكنة

(١) الهبوة: الغبرة. والهباء: الغبار، أو يشبه الدخان، ودقائق التراب ساطعة ومثورة على وجه الأرض، والقليلو العقول من الناس، ج: أهباء. وهبا هبوا: سَطَعَ، وقر، ومات. وأهبي الفرس: أثار الهباء. والهابي: تراب القبر. وجاء يتهبي، أي: يَنْفُضُ يَدَيْهِ. ونجوم هبي، كربي: هابية استترت بالهباء. والمتهبي: الضعيف البصر. والهبو: حى. والهباء: أرض لغطفان، ولها يوم. وهبي: زجر للفرس، أي: تباعدى. والهبي، بفتح الهاء والباء: الصبي الصغير، وهى: هبية. وهباية الشجر، بالضم: قشرها.

(٢) الجدول: النهر الصغير.

٤٩٠..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجئ مثاله إلا من الصحيح

المفتوح ما قبلها، فلا يجوز مع «قَوْمٍ وَصَوْمٍ: كَرَّمَ وَجَرَّمَ»، فهذا يدلُّك على أنَّ الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما - وكانتا ساكتين - فإنهما لم يخرجوا من اللين كُلَّ الخروج، بل فيهما بقيَّةٌ منه، ويؤكد ذلك عندى وقوع المدغم بعدهما فى نحو: «أَصَيْمٌ، وَخَيْفَةٌ، وَدَوِيَّةٌ».

وقالوا: «هذا ثَوْبُكَرٍ، وَجَيْكِرٍ»، وهم يريدون: «هذا ثَوْبُ بَكْرٍ، وَجَيْبُ بَكْرٍ» فجريا مَجْرَى أَلِفِ «دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ».

* * *

[مثال «هدملة» من «أبيت»، ومثال «قوصرة» من «بعث»]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتُ مثل «هِدْمَلَةٍ» من «أَبَيْتُ» لقلت: «وَأَيْتٌ»، ومن «أَوَيْتُ: إَوَيْتٌ»، ومن «بَعْتُ: بَيْعَةٌ»، ومن «قُلْتُ: قَوْلَةٌ».

ولو بَنَيْتُ مثل «قَوْصَرَةٍ» من «بَعْتُ» لقلت: «بَيْعَةٌ»، وكان أصلها: «بَوَيْعَةٌ» فالواو ساكنة، وبعدها ياء متحركة؛ فلذلك قُلِبَتْ كما قُلْتُ فى «لَوَيْتُ يَدَهُ: لَيْتَةٌ»، ومن «أَوَيْتُ أَوَيْتَةً» لأن العين واو.

قال أبو الفتح: هذا كله جلى مفهوم.

قال أبو عثمان: ولو جمعتها كما تجمع «قَوَاصِر» لقلت: «بَوَائِع» فهمزْتُ كما همزت «أَوَائِل» لاجتماع الواو والياء فى هذا الباب ليس بينهما إلا الألف، كما همزت «قَوَاعِلَ» من «سرت».

وقد ذكرت عِلَّةَ هذا الباب.

قال أبو الفتح: إنما جاء بالهمز على مذهب سيبويه، فأما أبو الحسن فإنه لا يهمز نحو «بَوَائِع» لأنه لم يجتمع فيه واوان، وقد مضى ذكر هذا.

* * *

[جمع مثال «قوصرة» من «أويت»]

قال أبو عثمان: ولو جمعتها من «أَوَيْتُ» لقلت: «أَوَايَا»، وكان الأصل «أَوَاوِ» فصارت كـ «أَوَائِل»، ثم غُيِّرَتْ؛ لأنها عَرَضَتْ فى جمع؛ ولأنها مُعْتَلَّةٌ، وقد مضى تفسير هذا!!

هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح ٤٩١

ولو عوضت لقلت: «أَوَاوِي»، فلم تهمز ولم تُغَيِّرْ؛ كما لم تهمز «طواويس»، وما أشبهها.

قال أبو الفتح: قوله: «ولأنها مُعْتَلَّةٌ، يريد أن الكلمة مُعْتَلَّةُ اللام؛ فلذلك غيَّرتَ الهمزة العارضة في الجمع، وكانت: «أواوِي» ثم صارت «أَوَاءٍ» ثم صارت: «أَوَاءٌ» ثم أبدلت الهمزة ياءً، فصارت: «أَوَايا».

ولم تُبدل الهمزة واوا وإن كانت الواو ظاهرةً في الواحد كما قلت: «أَدَاوِي»؛ لأنَّ هذا إنما يُفَعَّلُ إذا كانت الواو لا ما، لا عينا.

* * *

[مثال «قوصرة» من «أبيت»، وجمعه]

قال أبو عثمان: ولو بَنَيْتُها من «وَأَيْتُ، لقلت: «أَوَايَّة» لأنه اجتمع في أوله واوان، فهزمت الأولى، فإن جمعته قلت: «أَوَاءٍ»؛ لأن الهمزة لم تعرض في جمع، وإن عوضت قلت: «أَوَايُ» كما ترى.

قال أبو الفتح: نظيرُ هذه المسألة - في أن أُقِرَّت الهمزة في الجمع؛ لأنها ثابتة في الواحد - : «جَائِيَّةٌ وَجَوَاءٌ» ونحوها، وقد تقدّم ذكر هذا، وكانت في التقدير: «وَوَايَّة» فهزمت.

* * *

[مثال «عنكبوت» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «عَنْكَبُوتٍ» من «رَمَيْتُ: رَمَيْتُ» فَتَكْرَرُ اللام، فتقلب الثانية ألفا لانفتاح ما قبلها؛ ولأن أصلها الحركة وبعدها واو ساكنة فتحدفها لالتقاء الساكنين، وتَدْعُ الياءُ الباقية مفتوحةً، فيصير بمنزلة «مُصْطَفَوْنٍ».

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة أن يُقال فيها: «رَمَيْتُ» بوزن: «ضَرَبْتُ» ثم لَحِقَ الكلمة ما ذكر.

* * *

[مثال «عنكبوت» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «غَزَوْتُ: غَزَوْتُ»، فتقلبُ الثانية ألفا كما فعلت ذلك في «رَمَيْتُ»، ثم تحدفها؛ لالتقاء الساكنين.

٤٩٢..... هذا باب ما قيس من المحل ولم يحجّ مثاله إلا من الصحيح

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «غَزَوُوتُ» فانقلبت الواو الوسطى كما انقلبت الياءُ الثانية من «رَمِيَّوتُ» وحذفت كما حذفت، فجرتا في هذا مَجْرَى واحدًا، ولم تحذف واو «فَعَلَّلُوتِ» لأنها زِيدَتْ مع التاء، فلم يجوز انفراد التاء دونها.

ولأنها أيضًا زِيدَتْ للمدِّ، وهذا يُقَوِّى قولَ أبى الحسن فى «مَقُول ومَبِيع» أنَّ المحذوفَ العينُ، والباقي واو مفعول.

ألا ترى أنَّ أبا عثمان حذف اللام هنا، وبقي واو «فَعَلَّلُوتِ».

* * *

[مثال «عنكبوت» من «أويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «أَوَيْتُ: أَيَوْتُ»، وكان الأصلُ: «أَوَيَّوتُ، فأبدلت الواو الأولى للياء التى بعدها ياءً، وحذفت الياء التى أبدلتها ألفاً؛ لتلا يجمع ساكنان.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «أَوَيَّوتُ»، فحذفت الياء الثانية بعد القلب، وقلبت الواو ياءً، لوقوع الياء بعدها.

* * *

[مثال «عنكبوت» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «وَأَيْتُ: وَأَيَّوتُ»، والعلّة فى الحذف واحدة.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «وَأَيَّوتُ»، وجرت الواو فى هذه المسائل مجرى واو الجمع فى «مُصْطَفَوْنَ».

* * *

[مثال «عنكبوت» من «بعت، وقلت»]

قال أبو عثمان: ومن «بَعْتُ، وَقُلْتُ: بَيَّعُوتُ، وَقَوْلُوتُ»، فإذا جمعت قلت: «بَيَّاعُ، وَقَوْلَالُ»، وإن عَوَّضْتَ قُلْتُ: «بَيَّاعِيع، وَقَوْلَالِيل»، ولم تُدْغِم قبل العَوَّض؛ لأنه مُلْحَقٌ بِنات الأربعة، ولم يَعْرض فيه ما يهمز من أجله، فذهب الإدغام لذلك.

قال أبو الفتح: يقول: «عَنْكَبُوتُ» رباعى، وقد ألحقت به بنات الثلاثة، فلما قلت فى الواحد: «بَيَّعُوتُ، وَقَوْلُوتُ» فأظهرت الحرفين، ليلحق بمثال «عَنْكَبُوتِ»، فكذلك

هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح ٤٩٣

يجب أن تقول في الجمع: «يَباعُ، وَقَوَالٌ» ليكون على مثال «عَنَّاكِبَ، وَيَباعِغُ، وَقَوَالِغُ» - بوزن: «عَنَّاكِبَ».

وكذلك لو بَنيتَ من «ضَرَبَ» مثل «جَعْفَرٍ» لقلت: «ضَرَبْتُ»، فإن جمعته قلت: «ضَرَابٍ»، ليكون بوزن «جَعْفَرٍ، وَجَعَاغِرٍ».

* * *

[جمع ما كان مثال «عنكبوت» من «أوبت»]

قال أبو عثمان: ولو جَمَعْتَهُ من «أَوَيْتُ» لقلت: «وَأَوِي، كَرَمَائِي» لا تُهمز؛ لأنه مُلحق، ولم يَغْرَضْ له ما يُهمز من أجله.

قال أبو الفتح: يقول: إنما يجبُ الهمز إذا اكتنف الألف حرفاً لينٍ كما تقدّم، وقولك: «وَأَوِي» لم يكتنف الألف فيه حرفاً لين.

وقوله: «لأنه مُلحق»، وإنما هو حُجَّةٌ لإظهار الياءين كظهور الكاف والباء في «عَنَّاكِبَ»، ولم يقل: «وَأَوِي» بالإدغام، لذلك.

* * *

[جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «أوبت»]

قال أبو عثمان: ولو جمعته من «أَوَيْتُ» لقلت: «أَوَايَا» فغيرت؛ لأنك لو جئتَ به على أصله لقلت: «أَوَاءٌ» فصار كـ «جَدُولٍ» من «أَوَيْتُ»، فهمزت في الجمع ثم غيرت؛ لأنها عَرَضَتْ في الجمع.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة: «أَوَاي» فاكتنف الألف واوٌ وياءٌ، فلزم همزُ الياء على قول سيبويه، فصارت في التقدير: «أَوَاءٌ»، ثم غَيَّرَتِ الهمزة؛ لأنها عَرَضَتْ في الجمع واللامُ معتلةٌ، فصارت بعد أن فتحتها: «أَوَاءٌ، بوزن: خَطَاءٌ»، فقلبت الهمزة ياءً، فقلت: «أَوَايَا».

وقوله: «لأن أصلها: أَوَاءٌ» يريد أن أصلَ هذه الياء في «أَوَايَا» هو الهمزة في «أَوَاءٌ»، ونحن نعلم أن تلك الهمزة إنما قُلبت عن الياء الأولى من «أَوَاي»، والأمرُ كما ذَكَرَ؛ لأنَّ الياء في «أَوَايَا» ليست الياء في «أَوَاي»، إنما هي بدلٌ من الهمزة في «أَوَاءٌ»، والهمزة بدل من الياء في «أَوَاي»، فإنما الياء في «أَوَايَا» بدل من الهمزة المُبدلة من الياء في «أَوَاي».

٤٩٤ هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَحْيَ مثاله إلا من الصَّحِيح

وأما تشبيهه ذلك بـ «جَدُول» من «أَوَيْتُ»، فلأنك لو بنيت «جدولا» من «أَوَيْتُ» لقلت: «أَوَيْ»، ولو جمعته لقلت: «أَوَايا»، وكان أصله: «أَوَايَ»، فهمزت الواو الثانية لوقوع الألف بينها وبين الواو الأولى، فصارت «أَوَايَ» وعرضت الهمزة في الجمع - واللام معتلة - فأبدلت من الكسرة فتحة، فصارت: «أَوَايَ» ثم أبدلت الهمزة ياءً، فصارت: «أَوَايا». يقول: فلا فصل بين الواوين، والواو والياء.

فأما أبو الحسن فلا يهمز جمع مثال «عنكبوت» من «أَوَيْتُ»؛ لأنه يصير إلى «أَوَايَ»، وهو لا يهمز ما بعد الألف حتى يكتنف الألف واوان، وهنا إنما اكتنفها واو وياء، وكلهم مجمعون على همز جمع مثل «جَدُول» من «أَوَيْتُ» لأن الألف يكتنفها واوان، فالهمز فيها واجب بلا خلاف.

* * *

[جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «أَوَيْتُ» مع التعويض]

قال أبو عثمان: ولو عَوَضْتَ لقلت: «أَوَايَ»، كما ترى كما تقول «طَوَاويس»، وعَوَاوِير، فلم تهمز، فقد كتبت لك مسائل فيها دليل على ما يَرِدُ إن شاء الله.

قال أبو الفتح: اعلم أنك تُجَرِّى «أَوَايَ» فى هذا مجرَى «فَعَالِيل» من «رَمَيْتُ» إذا قلت: «رَمَايَ».

ويجوز عندى على قول من قال: «رَمَايَ» فهمز لاجتماع الياءات أن يقول هنا: «أَوَايَ» فيهمز؛ وليس الهمز من أجل ما اكتنف الألف، إنما هو لكثرة الياءات بعد الألف.

ألا ترى أن «رَمَايَ» قد أجازوا همزه، وليس قبل الألف ما يُكْرَهُ فيهمز من أجله، إنما هي ميم؟.

وقد أجازوا أن تُبدَلَ الأولى واوًا فيقولوا: «رَمَاوِي»، وقياسه فى هذا: «أَوَاوِي» فاعلم!.

وعلى هذا أجازوا فى النَّسَب إلى مثل «رَايَة»، وطَايَة: رَايَى وَطَايَى، وَرَايَى، وَرَاوَى.

* * *

[مثال «اطمأننت» من «قرأت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل: «اطمأننت» من «قرأت»: أقرأأت، فتبدل من الهمزة الوسطى ياء، لثلاث تجمع همزتان، وتدع باقى الهمز على حاله.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة: «أقرأأ، بوزن: أقرعع»، فإذا كانوا يكرهون اجتماع الهمزتين، فهم لاجتماع ثلاث أشد كراهية؛ فلو أبدلوا الأولى منها لبقيت بعدها همزتان ملتقيتان، وكذلك لو أبدلوا الآخرة لبقيت قبلها همزتان ملتقيتان، فكان يلزم تغيير بعد تغيير؛ فلما كان الأمر كذلك أبدلوا الوسطى ففصل البدل بين الهمزتين الباقيتين فلم يلتقيا.

وكلما وجدت السبيل إلى قلة الإعلال، فلا تعدلن عنه إلى ما يلزمك كثرة الإعلال. وكذلك لو بنيت مثل «فرزذق» من «قرأت» لقلت: «قرأأأ»، فأبدلت الوسطى ليفصل البدل بين الهمزتين وأبدلت ياء؛ لأن هذا موضع تغلب عليه الياء، وهذه الهمزة المبدلة هي التى كانت فى «قرأت»، والهمزتان قبلها وبعدها هما الزائدتان للإلحاق بـ«فرزذق».

وكذلك الهمزة المبدلة فى «أقرأأت» هى همزة «قرأت»، والأولى قبلها ملحقه، والتى بعدها زائدة لغير الإلحاق.

* * *

[مثال «اطمأننت» من «رمت، وغزت وبعث، وقلت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «رمت»: ارميت، وارميا، ومن «غزت»: اغزوت، واغزوا، فتبدل الطرف ياء، ومن «أويت، وأويت» كذلك، وتقول فيها من «البيع، والقول: ابيع، وأقول».

وإنما فعلت هذا بالياء والواو؛ لأن هذا موضع لا يعتلن فيه، ويجريان مجرى غيرهما. قال أبو الفتح: إنما لم يعتلأ فى هذا الموضع؛ لسكون ما قبلهما، فجرىا فى الصحة فى هذا الموضع مجراهما فى: «أبيض، وأسود» وقد تقدم ذكر هذا.

* * *

[مثال «اطمأننت» من «ضرب»]

قال أبو عثمان: وكان أبو الحسن الأخفش يقول فيها من «ضرب»، وأخواته: اضرب، فاعلم.

والتحويون يقولون: «اضرب» بسكون اللام الأولى، ويقولون: «اطمأن» أصله: «اطمأنن»، وهو كما قالوا؛ إلا أنك تعلم أن الهمزة في «اطمأن» أصل، وإحدى النونين أصل، ولا يجتمع في أواخر الأسماء والأفعال لامان زائدتان، فإذا بنيتها من «ضرب» فجعلت اللام الأولى أصلاً جمعت في آخرها لامين زائدتين، وإن جعلت الطرف أصلاً جمعت أيضاً لامين زائدتين؛ فيكون جمعك بين ما لا يجتمع مثله خطأ؟.

ولكنك إذا جعلت اللام الأولى مُلحقةً وجعلت الوسطى أصلاً، وجعلت الطرف زائدة لم تجمع بين لامين زائدتين، فهذا أقيس وأحسن؛ فتفهّمه فإنه لا يجوز في القياس غيره.

فإذا جعلت الأولى مُلحقة لم يجوز أن تلقى عليها حركة الثانية؛ لأن الهمزة التي في «اطمأن» ليست بنون، والباء الوسطى باء ليست مخالفة للتي قبلها؛ فإذا أُلقيت عليها حركة الباء الوسطى لم يجوز أن تحيى بثلاث باءات، فأقررتَه على أصولهنّ لذلك.

قال أبو عثمان: والقول في هذا خلاف قول أبي الحسن الأخفش؛ فإذا جعلت الأولى مُلحقة جرى عليها ما يجرى على ما هو من نفس الحرف؛ فالقيت حركة اللام الثانية على اللام الأولى، كما فعلت ذلك بهمزة «اطمأن» حين أُلقيت عليها حركة النون، وأجريتها ذلك المجرى. وهذا قول الأخفش.

قال أبو الفتح: القول في هذا: أنّ أبا الحسن لما هرب من جمع لامين زائدتين فجعل الباء الأولى مُلحقة، والوسطى أصلاً، والآخرة زائدة ليفصل بالأصل - الوسطى - بين الزائدتين، وهما: الأولى المُلحقة، والأخرى التي هي غير مُلحقة.

وكانت العرب قد أجرت الملحق مجرى الملحق به في نحو: «مَهْدِدٍ، وَقَرَدَدٍ، وَأَقْنَسَسَ، وَأَحْلَنَكَ» فأظهروا التضعيف في هذا ونحوه، وتحملوا الكلفة بإظهاره؛ ليكون ذلك بوزن «جَعْفَرٍ، وَسَلْهَبٍ، وَأَحْرَنْجَمَ، وَأَحْرَنْطَمَ» أجروا أيضاً الباء الأولى من الثلاث مجرى الهمزة في «اطمأن» فكما أنّ الهمزة قد أُلقيت عليها فتحة النون الأولى وأدغمت النون المسلوقة الحركة في التي بعدها، كذلك أيضاً ألقى أبو الحسن فتحة الباء

الثانية على الباء الأولى، فحرّكها، وأدغم الثانية في الثالثة، فقال: «اضْرَبْ».

* * *

[مثال «اطمأن» من «رمى»]

قال أبو عثمان: ولا يلزم هذا في باب «رَمَيْتُ» لأن اللام التي هي طرف مُتحرّكة فيلزمها القلب؛ كما يلزم لام «رَمَى» والسكون في موضع الرفع؛ فلا يجوز لك أن تلقى حركة اللام الوُسْطى على اللام الأولى؛ فتسكن؛ فتجمع بين ساكنين؛ فيلزمك الحذف؛ فيذهب البناء، ويخرج من بناء بنات الأربعة؛ فتركت الأشياء على أصولها لذلك!

ولم يكن ذلك في غير المعتل لأنه لا يلزمه ما يلزم المعتل.

قال أبو الفتح: يقول: لا يمكنك أن تقول إلا: «ارْمِيَا، بوزن: اطمأن» على الأصل؛ لأنك لو أسكنت الوُسْطى والآخرة ساكنة للزمك حذف إحداهما، ولو قلت: «ارْمِيَّ» فأدغمت الوُسْطى في الآخرة لوجب أن تقول في المضارع: «يَرْمِيَّ» فترفع الفعل المعتل - وهذا لا يكون - فقلبت الآخرة؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها قبل أن تصير إلى الإدغام - فقلت: «ارْمِيَّا يَرْمِيَّ» فأسكنته في الرفع.

وقوله: «ولم يكن ذلك في غير المعتل» يقول: لأن غير المعتل لا تنقلب لامه الآخرة ألفا وإن كان قبلها فتحة، ولا يُمنع من الرفع ودخول الضمة فيه نحو: «اضْرَبْ»، يضرب» فهذا فرق بينهما.

* * *

[خطأ أبي الحسن الأخفش في قوله: «اضرب على مثال: اطمأن»]

قال أبو عثمان: وما أرى قول أبي الحسن؛ إلا غلطا لأنه إنما يفعل هذا إذا اختلفت اللامات.

ألا ترى أن «اطمأن» لأمه الأولى همزة، والأخريان من جنس واحد؛ فلم يصل إلى الإدغام، حتى ألقى حركة الأولى على الهمزة؟.

وليس ذلك في باب «ضَرَبَ» لأن اللامات من جنس واحد؛ فأنت إذا غيرت لم تخرجك ذلك من أن يكون الاستثقال على حاله كما قال سيبويه في «فَعَلَ» من «رَدَدْتُ» لا أُغَيِّرُهُ؛ لأنه لو فعلت ذلك لصرت من كثرة الدالات إلى مثل ما قررت منه؛ فأقررت

٤٩٨ هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصحيح

البناء على أصله؛ فكذلك هذا إذا بنيته على مثل «اطمأن» تركته على أصله؛ فكان ذلك أثبت وأقيس من التغير.

قال أبو الفتح: يقول: لما كان أصلُ «اطمأن: اطمأنن» كرهوا تحرك حرفين من جنس واحد؛ كما كرهوا ذلك في «أحمر» فأسكنوا الأول وطرحوا حركته على الهمزة، ثم أدغموه؛ فزال ما يستقلون.

وأبو الحسن إذا قال: «اضربَّ»، فهناك من الاستقلال مثل ما في «اضربَّ» لاجتماع اللامات.

ألا ترى أنَّ العرب لم تقلَّ في «رَدَدَ: رَدَدَ» ولا في «قلَّ: قلَّ»؟ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقعوا في مثل ما منه هربوا من اجتماع اللامات!.

فإن قال قائل: فأنت إذا قلت: «اضربَّ» فأدغمت الوسطى في الآخرة لم تجمع بين حرفين من جنس واحد متحركين، وإذا قلت: «اضربَّ» فأسكنت الباء الأولى فقد جمعت بين الآخرين متحركين، ورأيت اجتماعهما أيسر من التغير الذي يصيرك من كثرة الدالات إلى مثل ما هربت منه.

فهذا على مذهب النحويين الذي صوّبه أبو عثمان.

وأرى أبو عثمان في هذا قد غصّبَ أبا الحسن حقه؛ وذلك أنَّ لأبى الحسن أن يقول: إن «رَدَدَ» إنما لم يغير بناؤه؟ من قبل أنَّ العينين لم تباشر إحداهما صاحبتهما - في كلام العرب قاطبةً - إلا والأولى مسكنة مُدغمة في الثانية؛ وذلك نحو: «قطع، وكسر، وسكر، وتمر، وعلف، وقنب، وكذاب، وقراض، وكلاب» فلو غيروا «رَدَدَ» لجمعوا بين العينين، غير مُدغمة الأولى منهما في الأخرى! ولا تجد هذا إلا مع الفصل بينهما بالحرف نحو: «غَدَوْدَن، وَعَثَوْتَل، وَهَجَنْجَل»^(١).

(١) العَيْلُ، ككَيْفٍ ويُحرَكُ: الكثير من كلِّ شيء، والغليظ الفَحْمُ. عَيْلٌ، كفرَحَ فيهما، وبالتحريك: نَرَبُ الشاة. والعَيْلُ، كقِرَشَب: القدمُ المُستَرخِي، كالعَثَوْتَل، والكثيرُ شعرِ الرأسِ والجَسَدِ. وكصَبُور: الأحق، ج: ككُتَب، والنخلة الجافية الغليظة. ولحية عَثَوِيَّة، كجعفرية: كبيرة كثة. وكتاب: بُنيَّة، أو وادٍ بأرض جذام. وهو عَيْلٌ مال، بالكسر: إزاؤه. والعَثَلُول بالضم: عَصَبُ المعرفة يُنبْتُ عليه الشعرُ. وأمَّ عَيْلٍ، كجَذِيم: الضَّبُع. والعَيْلُ: الذَّكْرُ من الضباع، ومن لا يَدْهِنُ ولا يَتَزَيَّن. وعَثَلَتْ يَدُه: حَرَتْ على غير استواء، كعَثَمَتْ.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يحكى مثاله إلا من الصحيح ٤٩٩
وأما اللامان فيلتقيان غير مدغمة، أو لاهما في الأخرى وذلك نحو «قَرَدَدٍ، وجَلْبَبٍ،
وعُوطِطٍ».

فقياسُ أبي عثمان اللامين في هذا على العينين ظُلْمٌ منه لأبي الحسن؟
والصوابُ عندي في هذا: ما ذهب إليه أبو الحسن، لما ذَكَرْتُ لك فاعرفه.

* * *

[المضارع من «قرأ» على مثال «اطمأن»]

قال أبو عثمان: وإذا قلت: «هو يفعلُ» من «أقرأياتُ» قلت: «هو يقرأئِي يا فتى» فلم
تُغَيِّرْهُ، ولم نُلْقِ حركةَ الياء على الهمزة؛ لأن هذا ليس موضع تغيير.

قال أبو الفتح: يقول: لم تستثقل الكسرة على الياء كما من عادتهم أن يفعلوه؛ لأنَّ
ما قبلها ساكن، وهذا لم يُغَيَّرْ في «أقرأياتُ».

* * *

[المضارع من «رمى» على مثال «اطمأن»]

قال أبو عثمان: وتقول: «هُوَ يَرْمِيُّ، ولم يَرْمَى، ولن يَرْمَى» فاعلم.

قال أبو الفتح: إعرابُ هذا الفعل كإعراب «يَرْمَى» لانكسار ما قبل الياء.

* * *

[مثال «اطمأن» من «وأيت»]

قال أبو عثمان: وتقول من «وأيتُ» مثل «اطمأن: أَيْتًا، فإن خَفَّفْتَ الهمزة قلت:
«وَيْتًا»، وهذا مثل ما قد مضى.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه المسألة: «(أوَأَيْتُ) فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها؛
وانقلبت الياء ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها.

=الْهَجَلُ: الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ، كَالْهَجِيلِ، ج: أَهْجَالٌ وَهَجَالٌ وَهَجُولٌ وَهَجَلَاتٌ. وَالْهَوَجَلُ:
الْمَفَازَةُ الْبَعِيدَةُ لَا عِلْمَ بِهَا، وَالنَّاقَةُ بِهَا هَوَجٌ مِنْ سُرْعَتِهَا، وَالذَّلِيلُ، وَالْبَطِيءُ الثَّقِيلُ، وَالْأَحْمَقُ،
وَالْمَرْأَةُ الْوَاسِعَةُ، كَالْهَجُولِ، وَالْفَاجِرَةُ، وَمِثْلُهَا فِي اسْتِرْخَاءِ، وَاللَّيْلُ الطَّوِيلُ، وَبَقَايَا النَّعَاسِ، وَأَنْجَرُ
السَّفِينَةِ، وَالرَّجُلُ الْأَهْوَجُ. وَالْهَاجِلُ: النَّائِمُ، وَالكَثِيرُ السَّقَرِ. وَهُوَ جَلَّ: نَامَ، وَسَارَ فِي الْهَجَلِ،
كَهَاجَلٍ. وَأَهْجَلُ الْإِبِلِ: أَهْمَلُهَا.

٥٠٠..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح

وإنما قلت في التخفيف: «ويًا» لأنك طَرَحْتَ حركة الهمزة على الياء فانفتحت؛ فرجعت واوًا لتحركها، وحذفت همزة الوصل قبلها لتحرك ما بعدها.

* * *

[المضارع على مثال «اطمأن» من «أبى»]

قال أبو عثمان: وإذا قلت: «هو يفعل، قلت: «يؤأيي»، فإن خَفَفْتَ الهمزة قلت: «يؤَيَّي»، وقياس المصدر على هذا.

قال أبو الفتح: إنما رجعت الواو في المضارع؛ لزوال كسرة همزة الوصل من قبلها. وتقول في المصدر على التحقيق: «إيأياء، بوزن: عِييَاءٍ»، فإن خَفَفْتَ الهمزة أَلْقَيْتَ كسرتها على الياء قبلها؛ فرجعت واوًا لتحركها، وحذفت همزة الوصل من قبلها؛ لاستغنائك عنها بحركة ما بعدها، فقلت: «ويَاءً».

* * *

[مثال «اغدودن» من «رددت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «اغْدُوْدَن من رَدَدْتُ: ارْدُوْدَ»، فتدغم؛ لأن «اغْدُوْدَن» ليس مُلْحَقٌ بالأربعة؛ لأنه ليس في الأربعة مثل «اخرَوْجَم» فيكون هذا مُلْحَقًا به.

قال أبو الفتح: يقول: ليس في الكلام مثل: «اخرَوْجَم» فتلحق «ارْدُوْدَ» به، فتقول: «ارْدُوْدَدَ»، كما ألحقت «اقْعَنْسَسَ باخرَنْجَم» فجرى «ارْدُوْدَدَ» في الإدغام مَجْرَى «اخرَمَرَّ» لأنه ليس في الكلام شيء من ذوات الأربعة على مثال «أفْعَلَلْ» نحو: «اخرَجَم» فلزمه الإدغام لما لم يكن مُلْحَقًا؛ كما لزم «أصم» الإدغام لما لم يكن مُلْحَقًا؛ وكما ظهر: «قَرَدَدَ، ورِمَدَدَ، وشُرْبَبَ» لما كانت مُلْحَقَةً بـ «جَعْفَرٍ، وعِظْلَمٍ، وِبُرْثَنٍ»؟.

وأصل «ارْدُوْدَ: ارْدُوْدَدَ»، كما أن أصل «اخرَمَرَّ: اخرَمَرَرَّ» يدلُّ على ذلك ظهور التضعيف عند سكون اللام.

* * *

[مثال «اغدودن» من «وددت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيه من «وَدِدْتُ: اِيْدُوْدَ» فاعلم، مثله من «رَدَدْتُ».

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجئ مثاله إلا من الصحيح ٥٠١

قال أبو الفتح: لا فصل بين هذه والتي قبلها إلا بانقلاب الفاء من «وَدِدْتُ» ياءً؛ لانكسار ما قبلها.

وتقول فى المضارع: «يُودِدُونَ» فَرَدَدْتَ الواو؛ لزوال الكسرة من قبلها.

وتقول فى المصدر: «ابْدِيدَادًا» فنقلب الفاء؛ لانكسار الهمزة قبلها، وتقلب واو «أَفْعُول» لانكسار الدال الأولى قبلها، وتظهر الدالين الآخرتين لحجز ألف «أَفْعِيلَالٍ» بينهما.

* * *

[مثال «إوزة» من «أيت، وشويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «إوزة من وأيت: إِيَاءةٌ» ومثلها من «أويت: إِيَاءةٌ» لأن «إوزة: إِفْعَلَةٌ»، والدليل على ذلك قولهم: «وزةٌ» ومثلها من «شويت: إِشَواةٌ» تقلب الهمزة - التى هى فاء «أويت» - ياء، للهمزة التى قبلها؛ لتلا تجمع بين همزتين فى كلمة واحدة، وتقلب العين - التى هى واو - ياء؛ لأن قبلها ياء ساكنة؛ فصارت بمنزلة «ميت» وأخواته.

قال أبو الفتح: أصل هذه المسألة من «وأيت: أوِيَّةٌ» بوزن: عَوِيَّةٍ فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وانقلبت الياء ألفاً، لانفتاح ما قبلها؛ فصارت: «إِيَاءةٌ» كما ترى. وأصلها من «أويت: أوِيَّةٌ» فنقلب الهمزة ياءً؛ لانكسار الهمزة قبلها؛ فصارت فى التقدير: «إِيوِيَّةٌ» ثم قلبت الواو ياءً؛ لوقوع الياء المبدلة من الهمزة قبلها، ووجب القلب فيها ولم تصح الواو كما صحّت فى بنائك مثل «أطمأن» من «أوى» إذا قلت: «إيويًا»، فأقررت الواو، ولم تقلبها؛ لأنّ الفعل لا يستقرّ على حالة واحدة؛ لتصرفه؛ و «إوزة» اسم، والاسم ثابت غير مُتصَرّف؛ فالبديل فيه قوى؛ فلذلك جرّت الياء فى «إِيوِيَّةٌ» مجرّى الياء فى «مَيوت» لأنّ القلب فيها قوى - وقد مضى نظيرُ هذا - فصارت فى التقدير: «إِيِيَّةٌ» ثم انقلبت الياء الأخيرة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، ووقوعها موضع حركة؛ فصارت «إِيَاءةٌ».

وأصلها من «شويت: إِشَوِيَّةٌ» فانقلبت الياء ألفاً.

وأصل «إوزة: إِيوزة» فاستثقلوا اجتماع الزايتين متحرّكتين؛ فنقلوا فتحة الأولى إلى

٥٠٢..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح

الواو؛ فلما تحركت قويت، فلم يكن للكسرة قبلها سبيل على قلبها.

وإن شئت فقل: كان أصلها: «إِوزَزَةٌ» فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فصارت: «إِيزَزَةٌ»، فلما تحركت الياء بفتحة الزاي رجعت واوًا.

* * *

[مثال «حمصيص» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «حَمَصِيصَةٍ مِنْ رَمَيْتَ: رَمَوِيَّةٌ»، وكانت قبل أن تغيرها: «رَمِيَّةٌ»، فاجتمع فيها من الياءات ما كان يجتمع في «رَحِيَّةٍ» إذا نسبت إلى «رَحَى» فغيرت كما غيرت «رَحَى» في النسب؛ فقلبت اللام الأولى ألفا، ثم أبدلتها واوًا؛ لأن بعدها ياءً ثقيلة كياء النسب.

قال أبو الفتح: إنما قُلبَت اللام الأولى ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها بإزاء الصاد الأولى من «حَمَصِيصَةٍ»، فصارت في التقدير: «رَمَايَّةٌ»، وياء النسب لأبد لها من أن يُكسر ما قبلها، ولم يمكن تحريك الألف؛ لئلا تنقلب همزة، ولا إقرارها؛ لأن من شرط ياء الإضافة كسر ما قبلها؛ فأبدلت واوًا؛ فصارت: «رَمَوِيَّةٌ» ولم تُبدل ياء؛ لأنك من الياء هربت.

* * *

[كراهتهم اجتماع ثلاث ياءات في المتصل. أشد منها في المنفصل]

قال أبو عثمان: فإن قلت: إن ياء النسب منفصلة من الاسم، فلم شُبّهت هذا بها؟ فإنهم إذا كرهوا اجتماع الياءات في المنفصل، فهم لغير المنفصل أكره.

ألا ترى أن الهمزتين إذا التقتا منفصلتين لم يكن فيهما التحقيق، ولم يكن بُدٌّ من تخفيف إحداهما؟ كما يفعل هذا بها أهل التحقيق الذين إذا كانت واحدة حققوها؛ فإذا جاءت إلى جانبها أخرى لم يكن عندهم من تخفيف إحداهما بُدٌّ؛ فإذا اجتمعتا في كلمة واحدة فكلهم يبدل الثانية ويخرجها من باب الهمز؛ لأنهما في كلمة واحدة.

قال أبو الفتح: فصله بين المتصل والمنفصل في هذا صحيح؛ لأن لكل واحد منهما نحوًا ليس لصاحبه.

ونظير ما مثّل به قولهم: «مُسْتَعِدٌّ»، وأصله: «مُسْتَعْدِدٌّ»، فنقلوا الكسرة إلى العين،

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح ٥٠٣
ولا يقولون في «هذا كَرَمٌ مُحَمَّدٍ: هذا كَرُمُ مُحَمَّدٍ»، ولا ينقلون حركة الميم الأولى إلى
الرّاء؛ كما نقلوها في «مُسْتَعِدَّ» إلى العين؛ لانفصال «كَرَمٍ» من «مُحَمَّدٍ» فلم يجريا بحرى
«مُسْتَعِدَّ».

ومن ذلك قولهم: «عَدُوٌّ، وولِيٌّ» فيدغمون واو «فعول» وياء «فعليل».

ولا يقولون في نحو: «هو يغزو واقدًا، ويقضى ياسرًا» بالإدغام؛ لانفصالهما فهذا
يؤكد ما قال.

* * *

[من أجاز اجتماع أربع ياءات في النسب لم يجز ذلك في «حمصيصة» من «رميت»]
قال أبو عثمان: ومن قال في «حَيَّة، وأُمَيَّة» - في النَّسَب -: حَيٌّ، وأُمَيٌّ، فجمع بين
أربع ياءات، لم يقل مثل ذلك في «حَمَصِيصَةٍ» من «رَمَيْتُ»، ولم يكن فيها إلا التّغيير؛
وهذا أقيس، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يرونه؛ ولا أراه - كما قالوا - لما ذكرت
لك من العلة.

قال أبو الفتح: قد تحصل من مذهب أبي عثمان - على هذا القول - أنّ الذى
حسنَ لهم جَمْعُ أربع ياءاتٍ في «حَيٌّ، وأُمَيٌّ» إنما هو لأنَّ ياءَ الإضافة منفصلتان ممّا
قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان في «رَمَوِيَّةٍ» لأنهما ليستا منفصلتين؛ لأنهما بإزاء
الياء والصّاد الآخرة من: «حَمَصِيصَةٍ» فلما لزمّا كانتا أثقل من ياءِ الإضافة؛ فلهذا
امتنع ممّا أجازَه الأوّلون.

قال أبو على: يقال لأبى عثمان: إنّ العلة في قلب الياء ألفا ثم واوًا، إنما هو اجتماع
الياءات، لا فرق بين اللازم والمنفصل.

وأيضًا فإنّ في آخر «حَمَصِيصَةٍ» من «رَمَيْتُ» ياءين زائدتين يُشَبَّهان ياءَ النسب.
يقول: لأنَّ ياء «حَمَصِيصَةٍ» زائدة، والصّاد مكرّرة، فهى أيضًا زائدة فجرتا بحرى
ياءِ النسب؛ والعلة واحدة.

* * *

[مثال: «حلكوك» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «حلكوك» من «غزوت: غَزَوْتُ» وكانت قبل التغير فيها ثلاث واوات؛ فلا بُدَّ من قلب الطرف؛ لئلا تجتمع الواوات؛ ثم تقلب التي تليها لها؛ ثم تبدل من الواو الأولى ألفا، ثم تبدل الألف واوا؛ لأن بعدها ياء ثقيلة؛ فهذا قياس ما قلت لك.

قال أبو الفتح: الأصل أنها كانت: «غَزَوُوْا» فقلبت الآخرة لما ذَكَرَ؛ فصارت: «غَزَوُويًا»، ثم أبدلت الواو التي قبل الياء؛ لأجل الياء بعدها فصارت في التقدير: «غَزَوُيًّا» ثم أبدل من الضمة في الواو كسرة لتصح الياء بعدها؛ فصارت: «غَزَوِيًّا» ثم أبدلت من الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ كما فُعِلَ في الياء، فصارت في التقدير: «غَزَايًّا»، وأرادوا كسر ما قبل الياء، كما يكسر ما قبل ياء النسب، فأبدلوا الألف واواً كما فُعِلَ فيما تقدّم، فصارت: «غَزَوِيًّا»، فالواو في «غَزَوِيٍّ» إنما هي بدل من الألف، التي كانت في التقدير بدلا من الواو.

* * *

[من جمع بين الياءات لم يجمع بين الواوات لنقلها]

قال أبو عثمان: ومن جَمَعَ بين الياءات لم يجمع بين الواوات لِثِقَلِ الواوات؛ فعلى هذا فأجر ما جاءك من هذا.

قال أبو الفتح: يريد الياءات في «حَيٍّ، وأُمِّيٍّ» والتغير في: «غَزَوِيٍّ» بلا خلاف.

* * *

[مثال «فعلول» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فعلول من رميت: رُمِيٍّ» لا تُغَيِّرُ؛ لأن الحرف الذي قبل الياء الأولى ساكن؛ فصارت بمنزلة النسبة إلى «ظبي».

قال أبو الفتح: أصل هذه «رُمِيوِيٍّ» فقلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء بعدها، وأبدلت من ضمة الياء قبلها كسرة؛ لتصح الياء المنقلبة، وصحَّت الياء الأولى، ولم تُقلَّب، كما قُلِبَتْ في «رَحَوِيٍّ» لسكون الميم قبلها، فصارت «رُمِيًّا».

* * *

[مثال «فعلول» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «فُعْلُولٌ من غَزَوْتُ، إلا أنك تُبدلُ الواوَ الآخرةَ ياءً، ثم تُبدلُ لها الواوَ التي تليها، فيصيرُ: «غَزَوِيٌّ»، فصار هذا بمنزلة النسب إلى «غَزَوٍ، وَعَدَوٍ، وما أشبه ذلك.

قال أبو الفتح: يُريد بقوله: «وكذلك فُعْلُولٌ من غَزَوْتُ، أنك تُصحِّح الواوَ الأولى من «غَزَوِيٌّ» لسكون ما قبلها، كما صحَّت الياءُ الأولى في «رُمِيٌّ» لسكون ما قبلها، ولذلك شبَّهه «بغَزَوِيٌّ» كما شبَّه «رُمِيًّا بظَبِيٍّ».

وأصلُ «غَزَوِيٌّ: غَزَوُوٌّ» فقلبت الآخرة ياءً؛ لاجتماع ثلاث واوات، فصارت: «غَزَوُوِيًّا»، ثم أبدلت لها الواوَ التي قبلها، وأبدلت من الضمَّة قبلها كسرة، فصارت: «غَزَوِيًّا» فالواو في «غَزَوِيٌّ» هي الواو الأولى التي كانت في: «غَزَوُوٌّ» وليست كالواو في «غَزَوِيٌّ» إذا أردت بناء «حَلَكُوكَ» من «غزوت» لأن تلك بدل من الألف المبدلة من الواو التي هي اللام الأولى.

* * *

[مثال «فعليل» من «رميت، وغزوت»]

قال أبو عثمان: وكذلك «فَعْلِيلٌ» بهذه المنزلة.

قال أبو الفتح: يريد صحَّة اللام، لسكون العين، فتقول فيها من «رميت: رَمِيٌّ» ومن «غزوت: غَزَوِيٌّ» وأصلها: «غَزَوِيٌّ» فقلبت الواو، لوقوع الياء قبلها.

* * *

[مثال «مفعول» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «مفعول من قَوِيْتُ: مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه، فتُغَيِّرُ، لاجتماع الواوات.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «مَقْوُوٌّ» ثم صارت: «مَقْوُوِيًّا» ثم «مَقْوِيٌّ» ثم «مَقْوِيٌّ» على ما تقدّم.

ومن قال: «مَغَزُوٌّ» لم يقل هنا إلا بالقلب، كراهة اجتماع ثلاث واوات، وإذا أجازوا القلب في «مَغَزِيٌّ» فهم بالقلب في «مَقْوِيٌّ» أجدر، ولا يجوز غيره.

* * *

[مثال «مفعول» من «الشقاوة»]

قال أبو عثمان: وتقول فيه من «الشقاوة»: مكانٌ مشقوّ فيه، فلا تُغيّر كما لا تُغيّر، مغزوّاً، إلا أن تقول: «مشقّى»، كما تقول: «مسنّية»، ومَرْضِيّة.

قال أبو الفتح: يقول: فتجيز القلب على ضعف لأنه ليس في قوّة الإثبات؛ لأنّ القياس: «مسنّوّة»، ومَرْضُوّة.

* * *

[مثال «فعلول» من «شويت، وطويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فعلول» من شويت، وطويت: شوويّ، وطوويّ، وكان الأصل: «شوويّ، وطوويّ»، فقلبت الأولى ياء؛ لأن بعدها ياء متحركة، وقلبت الواو الأخرى ياءً للياء التي بعدها أيضاً؛ فاجتمعت أربع ياءات؛ فصار بمنزلة «أُميّي» فكأنها: «شُيّي، وطُيّي»، ففعلت بها ما فعلت بـ «أُميّة»، حين نسبت إليها.

قال أبو الفتح: أصل هذه: «شوويّ، وطوويّ»؛ لأنّ واو «فعلول» تقع بين الياءين وهما اللامان، ثم صارت: «شُويّي» ثم «شُويّي» ثم «شُويّي» وكذلك «طُيّي» فصارت بمنزلة النسب إلى «حيّة» فحرّكت عين الفعل لتتقلب اللام ألفاً، كما فعلت ذلك حين قلت: «حَيويّ» فلما تحرّكت العين رجعت واواً؛ لقوتها بالحركة؛ فصارت في التقدير: «شُويّي» ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت في التقدير: «شُويّي» ثم قلبت الألف واواً، كما فعلت في «رَحويّ».

فالواو الأولى في «شُويّي» هي الواو الأصلية، لما تحرّكت رجعت، والواو الثانية بعدها إنما هي بدل من الألف، التي كانت بدلاً من الياء، التي هي اللام الأولى.

* * *

[مثال «فيعول» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فيعول» من غزوت: غَيْرُوْ، فتصير بمنزلة «مغزُوْ».

قال أبو الفتح: إنما صار بمنزلة «مغزُوْ» لأن قبل لامه واو «فيعول» فهي نظيرة واو «مفعول» وإذا كان قد صحّ «مغزُوْ» وهو على «غَزِيْ» فـ «فيعول» أولى بالصحة لبعده من الاعتلال؛ إذ ليس بجارٍ على «غَزِيْ» ولا يعمل عمل الفعل.

* * *

[مثال «فيعول» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «قَوَيْتُ: قَيَّوْتُ، فَتَقَلَّبُ الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ وَارِ يَاءٌ لِلْيَاءِ الْأُولَى قَبْلَهَا، وَتَدْعُ وَارِي الطَّرْفِ عَلَى حَالِهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ الْأُولَى تَلِي الْيَاءَ الْمُبْدَلَةَ مِنَ الْوَاوِ سَاكِنَةٍ، وَالْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا مَتَحَرِّكَةٌ؛ فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ تَغْيِيرٍ.

قال أبو الفتح: يقول: إِنَّهُ إِنَّمَا تَقَلَّبَ الْوَاوُ لِأَجْلِ الْيَاءِ إِذَا سَكَنَتِ الْأُولَى نَحْوُ: «مَيَّوْتُ»، فَأَمَّا إِذَا تَحَرَّكَتِ الْأُولَى فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَلْبِ.

أَلَا تَرَى إِلَى صَحَةِ «طَوَيْتُ، وَشَوَيْتُ» وَنَحْوِهِمَا؟

وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «قَيَّوْتُ» فَقَلْبَتِ الْوَاوُ لِلْيَاءِ قَبْلَهَا.

* * *

[مثال «فيعول» من «حييت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «حَيَّيْتُ: حَيَّوْتُ»؛ لِأَنَّكَ لَوْ جُنْتُ بِهَا غَيْرَ مُغَيَّرَةٍ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ إِلَى «حَيَّةٍ».

قال أبو الفتح: أَصْلُ هَذِهِ «حَيَّوْتُ» فَقَلْبَتِ الْوَاوُ، لَوْقَوْعُهَا سَاكِنَةً قَبْلَ الْيَاءِ، وَأُبْدِلَ مِنْ ضَمَّةٍ مَا قَبْلَهَا كَسْرَةً؛ فَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ: «حَيَّيًّا». بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي النَّسَبِ إِلَى «حَيَّةٍ: حَيَّيٌّ» فَاجْتَمَعَتْ أَرْبَعُ يَاءَاتٍ؛ فَحَرَّكَتِ الْأُولَى مِنْهُنَّ لَتَقَلَّبَ الثَّانِيَةُ أَلْفًا؛ فَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ: «حَيَّيًّا» ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْأَلْفُ وَارِ يَاءً؛ فَصَارَتْ: «حَيَّوِيًّا». بِمَنْزِلَةِ «رَحَوِيٍّ».

* * *

[مثال «فيعول» من «حويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فَعِيلٌ مِنْ حَوَيْتَ، وَقَوَيْتَ: حَيًّا، وَقَيَّا، تَقَلَّبُ الْعَيْنُ يَاءً؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا يَاءً سَاكِنَةً، وَتَقَلَّبُ اللَّامُ أَلْفًا؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا التَّحْرِيكَ وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ.

قال أبو الفتح: أَصْلُ هَذِهِ: «حَيَّوْتُ، وَقَيَّوْتُ» لِأَنَّهُمَا مِنْ مَضَاعِفِ الْوَاوِ، لِقَوْلِكَ: «الْحَوَّةُ، وَالْقَوَّةُ» ثُمَّ غَيَّرَا مَا ذَكَرَ.

وَالْوَجْهُ أَنَّ تَبْنَى هَذَا عَلَى «فَعِيلٍ» مَكْسُورِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا عَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ إِنَّمَا يَجْئُ فِيهِ «فَعِيلٌ» قَلِيلًا، وَقَدْ قَالُوا: «هَيَّيَّانُ، وَتَيَّحَانُ» فَبَنُوهُمَا عَلَى «فَعِيلَانٍ» مَفْتُوحِ الْعَيْنِ.

والألفُ في «حَيًّا، وَقَيًّا؛ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَائِ الْآخِرَةِ.

* * *

[مثال «فِعْل» من «حَويت، وقويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فِعْل، مِنْهُمَا: «حَيٌّ، وَقَيٌّ، وَكَذَلِكَ مِنْ «شَوَيْتُ، وَلَوَيْتُ، تَحذف من هاهنا ياء، كما حذف من تصغير «أخوى، حين قلت: «أَحَيٌّ، كما ترى؛ وكذلك ما أشبه هذا.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «حَيَوٌ، وَقَيَوٌ»^(١) فَقَلَبْتَ الْوَائِ الْأَوَّلِيَّ يَاءً لَوْقُوعِ الْيَاءِ قَبْلَهَا سَاكِنَةً، وَقَلَبْتَ الْآخِرَةَ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ: «حَيًّا، وَقَيًّا» فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ - وَالْوُسْطَى مَكْسُورَةٌ - فَحذفوا الْآخِرَةَ، لضعفها، فَصَارَ: «حَيًّا، وَقَيًّا».

وأصله من «شَوَيْتُ، وَلَوَيْتُ: شَيَوٌ، وَلَيَوٌ» فَقَلَبْتَ الْوَائِ، وَفَعَلَ بِهَا مَا فَعَلَ بِمَا قَبْلَهَا.

(١) الْحَيُّ بِكَسْرِ الْحَاءِ، وَالْحَيَوَانُ، مُحَرَكَةٌ، وَالْحَيَاةُ وَالْحَيَوَةُ، بِسُكُونِ الْوَائِ: تَقْيِضُ الْمَوْتِ. حَيٌّ، كَرَضِيٍّ، حَيَاةً، وَحَيٌّ يَحْيُ وَيَحْيَا. وَالْحَيَاةُ الطَّيِّبَةُ: الرِّزْقُ الْحَلَالُ، أَوِ الْجَنَّةُ. وَالْحَيُّ: ضِدُّ الْمَيِّتِ، ج: أَحْيَاءٌ، وَفَرَجُ الْمَرَأَةِ. وَضُرِبَ ضَرْبَةً لَيْسَ بِحَاءٍ مِنْهَا، أَيْ: لَيْسَ يَحْيَا، كَقَوْلِكَ: لَا تَأْكُلْ كَذَا فَإِنَّكَ مَارِضٌ، أَيْ: تَعْرِضُ إِنْ أَكَلْتَهُ. وَأَحْيَاءٌ: جَعَلَهُ حَيًّا. وَاسْتَحْيَاهُ: اسْتَنْقَاهُ، قِيلَ: وَمِنْهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾. وَطَرِيقُ حَيٍّ: بَيْنَ. وَحَيٍّ: اسْتَبَانَ. وَأَرْضٌ حَيَّةٌ: مُخْصِيَّةٌ. وَأَحْيَيْنَا الْأَرْضَ: وَجَدْنَاهَا حَيَّةً غَضَّةَ النَّبَاتِ. وَالْحَيَوَانُ، مُحَرَكَةٌ: جَنْسُ الْحَيِّ، أَصْلُهُ حَيَّيَانٌ. وَالْمَحَايَا: الْغِذَاءُ لِلصَّبِيِّ. وَالْحَيُّ: الْبَطْنُ مَنْ يُطَوْنَهُمْ ج: أَحْيَاءٌ. وَالْحَيَاةُ: الْخِصْبُ، وَالْمَطَرُ، وَيُمَدُّ، وَاسْمُ امْرَأَةٍ، وَبِالْمَدِّ: التَّوْبَةُ، وَالْحِشْمَةُ، حَيٌّ مِنْهُ حَيَاءٌ، وَاسْتَحْيَاهُ مِنْهُ، وَاسْتَحْيَاهُ، وَهُوَ حَيٌّ، كَعَنَى: ذُو حَيَاءٍ، وَالْفَرَجُ مِنْ ذَوَاتِ الْخَفِّ وَالظِّلْفِ وَالسَّبَاعِ، وَقَدْ يُقْصَرُ ج: أَحْيَاءٌ وَأَحْيِيَّةٌ وَحَيٌّ، وَيَكْسَرُ. وَالتَّحْيَةُ: السَّلَامُ، وَحَيَاهُ تَحْيَةٌ: وَالْبَقَاءُ، وَالْمُلْكُ. وَحَيَّاكَ اللَّهُ: أَبْقَاكَ، أَوْ مَلَكَكَ. وَحَيَّا الْخَمْسِينَ: دَنَا مِنْهَا. وَالْمَحْيَا، كَالْحَمْيَا: جَمَاعَةُ الْوَجْهِ، أَوْ حُرَّةٌ. وَالْحَيَّةُ: م، يُقَالُ: لَا تَمُوتْ إِلَّا بَعْرِضِ ج: حَيَاتٌ وَحَيَوَاتٌ. وَالْحَيَوْتُ، كَتَنُورٌ: ذَكَرُ الْحَيَاتِ. وَرَجُلٌ حَوَاءٌ وَحَاوٌ: يَجْمَعُ الْحَيَاتِ. وَالْحَيَّةُ: كَوَاكِبُ مَا بَيْنَ الْفَرْقَدَيْنِ وَبَنَاتِ نَعْشٍ: وَحَيٌّ: قَبِيلَةٌ، وَالنَّسْبَةُ: حَيَوِيٌّ وَحَيِّيٌّ.

قَاءَ بَقِيَّةً قَبِيًّا، وَاسْتَقَاءَ وَتَقَيًّا وَقَيَّاهُ الدَّوَاءَ، وَأَقَاءَهُ، وَالْأَسْمُ: الْقِيَاءُ، كَغُرَابٍ. وَالْقَيَوُ: الْكَثِيرُ الْقَيِّءِ، كَالْقَيَوِ، كَعَدُوٍّ، وَدَوَاؤُهُ الْمُقَيِّءُ. وَتَقَيَّاتٌ: تَعَرَّضَتْ لِإِعْلَاهَا، وَأَلْقَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ. وَثَوْبٌ يَقِيءُ الصَّبْغَ، أَيْ: مُشْبَعٌ.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَحْيَ مثاله إلا من الصَّحِيح ٥٠٩

وكذلك «أَحَى» إنما هو تصغير «أَحَوَى» وأصله: «أَحْيَوُ» فقلبت الواو للياء قبلها، فصار: «أَحْيَا» فاجتمعت ثلاث ياءات - والوسطى مكسورة - فحذفوا الآخرة لضعفها.

وهذا إنما هو على حد قولهم في «أسود: أُسَيْدٌ» فأما من قال: «أَسَيُودُ» فلم يقلب وأجرى ياء التحقير مجرى ألف التّكسير في «أساود» فإنه يقول: «أَحْيَوُ» ولا يحذف شيئاً؛ لأنه لم يجتمع ما يحذف من أجله.

والقول الأول هو الوجه؛ لوقوع الياء الساكنة قبل الواو.

ومنهم من لا يحذف في تحقير «أَحَوَى» فيقول: «أَحَى» - وهو أبو عمرو - فقياس قوله ثم أن يقول هنا: «حَى، وَقَى، وَشَى، وَلَى».

والحذف قول الخليل وسيبويه وهو الوجه، يدلُّ على صحته قولهم في تصغير «عطاء: عُطَى» وأصله: «عُطِيَّ» فحذفهم الياء إنما هو لاجتماع ثلاث ياءات، وكسرة الوسطى منها.

وكذلك قالوا في تحقير «سماء: سُمِيَّةٌ» وأصله: «سُمِيَّةٌ» فحذفوا الياء لذلك؛ وإذا حذفوها - مع أن بعدها الهاء - فحذفهم إيَّها - إذا وقعت حرف إعراب - أصوب.

* * *

[مثال «فعلان» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فعلان من قويت: قَوَوَان، وإن شئت أدغمت وأسكنت الواو الأولى.

قال أبو الفتح: هذا الذي قاله قد قاله سيبويه من قبل؛ أعني إظهار «قَوَوَان».

وقال أبو العباس: «قَوَوَان» غَلَطٌ ينبغي لمن لم يدغم أن يقول: «قَوِيَان» فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة؛ قال: وهذا قول أبي عمر الجرمي وجميع أهل العلم.

والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: «قَوِيَان» التبس «فعلان بفعلان» فمن هنا قوى الإدغام.

٥١٠..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصحيح

فإن قيل: فإنه إذا أدغم لم يُعلم «أَفْعِلَانٌ» هو أم «فَعِلَانٌ»؟.

قيل: هذا محال؛ لأنك لو أردت بناء «فَعِلَانٍ» من «قويت» لقلب اللام؛ لانكسار ما قبلها فقلت: «قَوِيَانٌ» ولم تدغم؛ لاختلاف الحرفين، وإذا وصلت إلى إظهار ما في نفسك من البناء المراد، فلا وجه لعدولك عنه، فلهذا تقول في «فَعِلَانٍ: قَوِيَانٍ» فتجمع فيه قلب الأثقل إلى الأخف وبيان ما تريد من حركة العين فتأمله.

* * *

[مثال «فعلان» من «قويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فَعِلَانٍ: قَوَوَانٍ، فَتَصِحُّ اللامُ كما صَحَّتْ في «النَّزَوَانِ، وَتَصِحُّ العَيْنُ كما صَحَّتْ في «جَوَلَانٍ».

قال أبو الفتح: قد تقدّمت العلة في صحّة نحو «النَّزَوَانِ، والغَلِيَانِ» حتى حُمِلَ عليه «الجَوَلَانُ، والسَّيْلَانُ» ولم يُكْرَه اجتماع الواوَيْنِ هنا؛ لانفتاح الأولى منهما.

* * *

[مثال «فعلان» من «حييت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فَعِلَانٍ من حَيَّيتُ: حَيَوَانٌ» فتقلب الياء التي هي لام واو؛ لانضمام ما قبلها، ومن أسكن قال: «حَيَوَانٌ» كما يقول إذا أسكن «لَقَضَوُ الرَّجُلَ، وَلَا تُغَيِّرْ؛ لأن الإسكان ليس بأصل.

قال أبو الفتح: أصلُ هذا: «حَيَّيَانٌ» فقويت الضمّة على قلب الياء - وإن كانت متحرّكة - لأنها لام، واللام ضعيفة؛ ولو كانت عينا لما قلبت لقوّة العين، ألا ترى إلى نحو قولهم: «رجل عُيَيْتٌ» لم تقلب الياء لتحركها وكونها عينا.

وقوله: «ومن أسكن قال: حَيَوَانٌ»، يريد: من أسكن العين تخفيفا وهو يريد بناء «فَعِلَانٍ» لا أنه يرتجل بناء «فَعِلَانٍ» لأنه لو أراد ذلك لقال: «حَيَّيَانٌ» لا محالة؛ فإقراره للواو - وإن زالت الضمّة التي أوجبت القلب - كإقراره الواو في: «لَقَضَوُ الرَّجُلُ» وإن زالت الضمّة من الضاد التي عنها وجب القلب، إلا أنّ لفظ «حَيَوَانٌ» أخفى من لفظ «لَقَضَوُ» لأن هذا فيه سكون الياء قبل الواو وليس في «لَقَضَوُ الرَّجُلُ» شيء من شأنه إذا سكن ما قبل الواو أن تقلب الواو له، وإنما هو الضاد، والضاد لا يمتنع سكونها قبل

الوار، وهما وإن اختلفا من هذا الوجه فإنهما مُتَّفَقان في أنَّ الوار إنما وجبت عن الضمة المقدرة فيهما.

* * *

[مثال «فيعلان» من «حويت، وقويت، وشويت، ولويت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «فيعلان» من «حويت، وقويت، وشويت، ولويت»: حَيَّانٌ، وَقَيَّانٌ، وشَيَّانٌ، وَلَيَّانٌ تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تعد هذه الألف أن تكون كهاء التانيث وألف النصب؛ فهكذا فأجر هذا.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «حَيَوَوَانٌ، وَقَيَوَوَانٌ، وشَيَوَوِيَانٌ» فقلبت الوار الأولى، لوقوع الياء قبلها ساكنة، وقلبت الثانية؛ لانكسار ما قبلها، فصار في التقدير: «حَيَّيَانَا، وَقَيَّيَانَا، وشَيَّيَانَا» ثم حذفت الياء الآخرة كما حذفت من آخر «فيعل» ولم يُعْتَدَ بالألف والنون من آخره؛ لأنهما يجريان مجرى هاء التانيث من قبل أنك لو رحمت مثل «عثمان» لقلت: «يا عثم» كما تقول في «طَلَحَ: يا طَلَح» وشبه هذه الألف والنون بهاء التانيث أقوى من شبهها بألف النصب في قولك: «رَأَيْتُ زَيْدًا»؛ لأنَّ هاء التانيث لازمة كلزوم الألف والنون، وألف النصب يزِيلُها الرفع والجر، ولكن أبا عثمان شبهها بها؛ لاجتماعهما في الزيادة في آخر الكلمة، والوجه ما عرفت.

يقول: فكما كنت تقول لو بنيت مثل «فَيْعِلَة من حَيْت: حَيَّة» وأصلها: «حَيَّة» كذلك تقول في «فَيْعِلَان: حَيَّان» وأصله: «حَيَّيَان».

* * *

[قولهم: «حيوان» بثلاث فتحات متواليه]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «حَيَوَانٌ» فإنه جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل مَوْضِع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلا، وعلى ذلك جاء «حَيَوَة» اسم رجل فافهمه.

وكان الخليل يقول: «حَيَوَانٌ، قلبوا فيه الياء واوا لثلاث يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئا؛ ولكن هذا كقولهم «فَاطَ - أَلَيْتَ - يَفِيطُ، فَيْطُ، وفَوْطُ، فلا يشتقون من «فَوْطٍ» فعلا.

٥١٢..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصحيح

قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل، وتشبيه أبي عثمان «الحيوان» - في أنه لم يشتق منه فعل - «بفَوَظٍ» ليس بمستقيم، و «فَيْظٌ» وفَوْظٌ لغتان كما ترى.

قال أبو علي: لأنه لا ينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء، وواوٌ - يعتقبان عليه - نحو قولهم: «تاه يَتِيه، وطاح يَطِيح» وقالوا: «هو أَتَوْه منه، وأَطَوْحُ منه».

فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه فنقيس «الحيوان» عليه.

فأما قولهم في العَلَم: «حَيَوَة» فالواو فيه بدل من الياء، وأصله: «حَيَّة» وجاز ذلك فيه لما كُنْتُ عَرَفْتُكَ، من أنه قد يَجِئُ في الأعلام ما لا يَجِئُ في غيرها، وذلك نحو: «مَوْرَقٍ، وَتَهْلَلٍ، وَمَعْدِيكَرِبٍ».

وإنما حمل الخليل «الحيوان» على أنه من مضاعف الياء، وأنّ الواو فيه بدل من الياء؛ لأنه من «الحياة»، ومعنى «الحياة» موجود في قولهم: «الحيا - للمطر».

ألا ترى أنه يُحْيِي الأرض والنَّبات؟ كما قال تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] و ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩]، وهذا كثير في القرآن والشعر، وهم يقولون في تثنيته: «حَيَّانٍ» بالياء لا غير.

فلهذا - عندي - ذهب الخليل إلى أنّ «الحيوان» من مضاعف الياء لما وجد معناه بمعنى «الحيا - للغيث» فلما لم يجد في الكلام ما عينه ياء، ولامه واوٌ نحو: «حيوت» ورأى معنى «الحيوان» من معنى «الحيا - للمطر» حملة عليه لهذين السببين.

وبقى أبو عثمان بلا دلالة تدلُّ على قوله، فمذهب الخليل في هذا الوجه الذي لا مَحِيدَ عنه، ولا مصرف إلى غيره.

* * *

[المصادر التي ليس لها أفعال]

قال أبو عثمان: وكذلك «وَيْلٌ، وَوَيْحٌ، وَوَيْسٌ» هنّ مصادرٌ ليس لهنّ فِعْلٌ، كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستقلون، ولا استغنائهم بالشئ عن الشئ حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَحْجِ مثاله إلا من الصَّحِيح ٥١٣

قال أبو الفتح: قد تقدّم القولُ في امتناعهم من استعمال أفعالِ هذه المصادر لما كان يلزمهم من إعلال الفاء والعين جميعاً.

وأما ما استَغْنَوْا به عن غيره فقولهم: «تَرَكَ» استغْنَوْا به عن «وَدَعَ، ووَذَرَ» ويقولهم: «تاركٌ» عن «وَادِع، ووَادِرٍ» ولهذا نظائر.

يقول: فكذلك استَغْنَوْا عن استعمال الفعل من لفظ «الحَيَوَان» باستعمال الفعل من «حَيِّتُ» ممَّا لأمُّه ياءٌ كعَيْنِهِ، والقول في هذا قول الخليل.

* * *

[قول الخليل في مثل «فعلان» بكسر العين من «حبيبت، ومن قويت»]

قال أبو عثمان: وقال الخليل: أقول في مثل «فعلان من حَيِّتُ: حَيَّانٌ، وتُسَكَّنُ وتُدْغَمُ إن شئتَ، ومن «قويتُ: قَوِيَانٌ» ولم تَدْغَمْ؛ لأنَّ الحرفين مختلفان.

قال أبو الفتح: الإدغامُ في «حَيَّان» هو الوجه؛ لأنَّه قد اجتمع في الكلمة حرفان من جنسٍ واحدٍ متحرِّكان والأوَّلُ مكسور فجرى مجرى إدغام «فعلان من رَدَدْتُ» إذا قلتَ: «رَدَّان».

فأمَّا الإظهارُ فإنما جاز لأنَّ الألف والنون لما زِيدَتَا من آخر الكلمة خرج بهما من شَبَّه الفعل كما يَخْرُجُ لو بَنَيْتُهُ على «فُعَلٍ» أو «فُعَلٍ» وسترى ذلك، فظهور «حَيَّان» لمفارقتِه بناءَ الفِعْلِ بالزِيَادَةِ كظهور «حُضَضٍ، ومِرَرٍ» لمفارقتِه بناءَ الفعل؛ ولأنَّ هذه الياء أيضاً قد ظَهَرَتْ في نحو: «حَيَّيْ، يَحْيَا» ولو كان موضعُها صحيحاً لادْغَمَ نحو: «ضَنَّ، يَضُنُّ». فقد علمت بهذا أنَّ للمعتلَّ في الإظهار نحواً ليس للصَّحِيح.

وقوله في «قَوِيَان»: لا تَدْغَمْ؛ لأنَّ الحرفين مختلفان.

يقول: قد انقلبت الواوُ الآخرة؛ لانكسار ما قبلها؛ فصارت ياء، وفارقت لفظ الواو، والواوُ قبلها متحرِّكةً، فلا سبيلَ إلى الإدغام.

* * *

[«فعلان» بسكون العين من «حويت، وقويت»]

قال أبو عثمان: ومن أسَكَّنَ قال: «حَوِيَان، وقَوِيَان» من «حَوِيْتُ، وقَوِيْتُ» ولم يَغَيِّرْ؛ لأنَّ أصله الحركة.

قال أبو الفتح: يقول: من أسكنه وهو يريد بناء «فعلان» استثقلا للكسرة، كما يقول في تخفيف «فخذ: فخذ» قال في «فعلان من حويت، وقويت: حويان، وقويان» كما يقول في تخفيف «فعلان من حييت: حيوان» لأنه ينوي هنا الضمة كما كان ينوي ثم الكسرة.

* * *

[مثال «مفعلة» بضم العين من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول في «مفعلة من رميت: رموة»، إذا بنيتها على التانيث، و«مرمية» إذا بنيتها على التذكير.

قال أبو الفتح: معنى قوله: «إذا بنيتها على التانيث» لا أن تُقدّر الكلمة غير منفكة من الهاء، ولكنها بُنيت في أول أحوالها على الهاء، كما بُنيت «غرفة» و«شرفة» في أول أحوالهما على الهاء، ولم يُقدّرَا: «غرفًا» و«شرفًا» ثم دخلتِ الهاءُ عليهما، فكَذلك تجعلُ الهاءُ في «مرموة» غير مُقدّر دخولها على الكلمة بعد أن لم تكن.

ومعنى قوله: «على التذكير»، أن تُقدّر الهاءُ على مُذكّرٍ قد نُطقَ به بغير هاء، كما تقولُ في «قائمة» وقاعدة» أن الهاءُ داخلةٌ فيهما بعد أن كانتا: «قائما» وقاعدًا» وأصلها «مرمية» فقلبتِ الياءَ واوًا؛ لانضمام ما قبلها، وصحّت؛ لأنّ الهاءَ غيرُ مفارقةٍ؛ فصارتِ الواوُ بمنزلةِ الواوِ في: «قلنسوة» و«قمحذوة»، وجرتِ الهاءُ في هذا بحرّى الألف والنون اللتين لم يدخلَا بعد أن قدّرتِ الكلمةُ عاريةً منهما نحو: «عثمان، وعمران».

ألا ترى أنّه لم يكن أصلها: «عُثم، وعمر» ثم دخلتِ الألفُ والنونُ عليهما؛ فكَذلك الهاءُ في «مرموة» و«قلنسوة» وإن كان ما بعد الواوِ زائدًا إلا أنّه زائدٌ زيدٌ مع ابتداءِ بناءِ ذلك المثال، وقلتُ في المذكر: «مرمية»، إلا أنّك قدّرتِ الهاءَ غيرَ مُلازمةٍ للكلمةِ في أولِ البناءِ فصار كأنه «مرمي» فقلبتِ الضمةَ كسرةً لتصحَّ الياءُ، فصار: «مرم» ثم أدخلتِ الهاءَ بعد أن قلّبتِ الضمةَ كسرةً فصحتِ الياءُ فقلت: «مرمية» كما قلتُ قبلُ الهاء: «مرم»، فتبين هذا.

* * *

[مثال «قمحذوة» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول في مثل «قمحذوة من رميت: رميوة».

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يحْيَ مثاله إلا من الصحيح ٥١٥

قال أبو الفتح: إنما صحَّت اللَّامُ الآخِرَةُ لسكون الأولى قبلها، والواوُ في: «رَمِيوَةَ» هي نظيرةُ الواوِ في «قَمَحْدُوَّةٍ» وهذا على التَّأنيث؛ فإن بَنِيَّهَا على التذكير قلت: «رَمِيَّةٌ»، وأصلُها: «رَمِيَّةٌ» لأنك قلبت الواوِ ياءً؛ لأنك قدَّرتها «رَمِيوُ» فجرت مجرى «أذل وأجر»، وعلى هذا قالوا في ترخيم اسم رجل يقال له «عَرْقُوَّة» على من قال: «يا حارُّ»: «يا عَرْقِي» لأنَّه قدَّر الواوِ حرفَ إعرابٍ فقبلها.

* * *

[مثال «قمحودة» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: فإن قلتها من «غَزَوْتُ، قلت: «غَزَوِيَّةٌ، تقلب الطَّرْفَ ياءً؛ لثلاثا تجتمع الواوات.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه: «غَزَوُوَّةٌ» فاجتمعت ثلاثُ واواتٍ - الوُسْطى مضمومةٌ - فصار ذلك كأربعِ واواتٍ؛ فقلبت الطَّرْفَ ياءً، وأبدلت من الضمة قبلها كسرةً لتصحَّ الياءُ، والتذكيرُ والتأنيثُ في هذا سواءٌ، لثلاثا يجتمع ما يستقلون.

* * *

[مثال «ترقوة» من «غزوت»]

قال أبو عثمان: ومن قوله في مثل «تَرْقُوَّةٍ من غزوت: «غَزَوِيَّةٌ»، وتذكيرها وتأنيثها سواءٌ؛ لأنك لو لم تقلب اجتمع في الطَّرْفِ واوانٍ في إحداها ضمةٌ، فصار هذا كاجتماع ثلاثِ واواتٍ؛ فلم تجد من التَّغْيِيرِ بُدًّا.

قال أبو الفتح: الهاءُ في قوله راجعة إلى الخليل. وأصل المسألة: «غَزَوُوَّةٌ» فغُيِّرَتْ لما ذَكَرَ.

وكأنَّ أبا الحسن من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله، أنه يقول في مثل «أفعوعل من القول: أقوَيْلٌ» ولا يجمع ثلاثِ واواتٍ؛ كما لم يجمع الخليل في «غَزَوُوَّةٍ» بين واوين وضمةً، وقد احتجَّ بهذا القول أبو بكر لأبي الحسن وحسن مذهبه، واعتمد عليه في «أقوَيْلٍ».

ويجوز لمحتجٍّ فيما بعد أن ينتصر للخليل فيقول: إنَّ الواوِ قد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا تثبت في مثله في الاسم.

٥١٦..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يحجّ مثاله إلا من الصحيح

ألا ترى إلى صحتها في نحو: «يَعَزُّوْ، وَيَدْعُوْ»، وليس في الأسماء اسمٌ في آخره واوٌ قبلها ضمةٌ؟ فقلب الواوَ ففي «عَزُوْةٍ» لأنها اسمٌ، وأقرأها في «أَقُوْوَلْ» لأنه فعلٌ.

وإنما وجب القلبُ في التذكير والتأنيث جميعاً؛ لأنَّ اجتماع واوين وضمةً مكرويةً وسطاً؛ كما أنَّ ذلك مكرويةً طرفاً.

ويُقرّى قول الخليل أيضاً أنَّ بعد الواوات في «أَقُوْوَلْ» حرفاً أصلياً، وهو اللام؛ ولو قلت: «عَزُوْةٍ» لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصليٌ فضُعفت الواوُ فقلت؟.

* * *

[مثال «ترقوة» من «رميت»]

قال أبو عثمان: وتقول فيها من «رَمَيْتُ: رَمِيْوةٌ، وعلى التذكير: رَمِيْيةٌ، لأنك تقلبُ الطرفَ ياءً، كما فعلتَ ذلك بـ «أَذَلْ، وعَرَقٍ» لأنك جئتَ بالهاء بعدما لزم الواوُ القلبُ؛ فصار هذا كـ «عِظاءةٍ، وصَلَاءةٍ، وما أشبهه.

قال أبو الفتح: يقول: كأنك قدَرْتَهَا: «رَمِيْوٌ» ثم وجبَ إبدالُ الضمة في الياء كسرةً؛ لتقلب الواو التي بعدها ياءً؛ لوقوعها طرفاً؛ فصارت: «رَمِيْ: كقاضٍ» ثم جئتَ بالهاء بعد القلب فقلت: «رَمِيْيةٌ» كما تُقدِّرُ «العِظاءة» بلا هاء، فيلزمُ همزه؛ ثم تجيءُ بالهاء بعدما وجبَ الهمز فتقول: «عِظاءةٌ» وقد تقدّم شرحُ جميع هذا.

* * *

[صحت الواو في «خطوات»، كما صحت في «عنفوان»]

قال أبو عثمان: والدليلُ على أنَّ الذي يُننى على التأنيث لا يُقلبُ فيه الواوُ قراءةُ النَّاسِ «خطوات»؛ لأنه إنما عرض التثقيل في الجمع ولم تكن الواحدة مُثَقَّلَةً.

قال أبو الفتح: يقول: إنما ضُمَّتِ الطَّاءُ في الجميع كما تقول في جمع «عُرْفَةٍ»، وهم في العُرُفاتِ آمِنُونَ، والواحدة: «خُطوةٌ، كعُرْفَةٍ» ولو قدَّرتِ الطَّاءُ مضمومةً في الواحدِ للزمك أن تقولَ فيها إذا بنيتها على التذكير: «خُطِيَّةٌ» فتبدلَ الضمة كسرةً، فتصير الواوُ ياءً؛ لأنك كنت تُقدِّره: «خُطوًا» فيلزمه ما يلزم «أَذَلْ» ولكنك لما جئتَ بعلامة التأنيث في الجمع وهي الألف والتاء، وبنيت الكلمة عليها صارت الواوُ حشواً لا طرفاً، فصَحَّتْ كما صَحَّتْ في «عُنْفوانٍ، وأَرْجُوانٍ» لأن الكلمة مبنيةٌ على الألف والنون،

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَحْيَ مثاله إلا من الصَّحِيح ٥١٧

وكذلك «عَرُفُوَّةٌ» وَرَمْيُوَّةٌ» لَمَّا بُنِيَتْ عَلَى الْهَاءِ صَارَتْ الْوَاوُ حَشْوًا، فَصَحَّتْ، كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَلِذَلِكَ، قَالَ سِيبَوِيه: إِنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ «ذَيَّتٍ» ثُمَّ جَمَعْتَهُ لَقُلْتَ «ذَيَاتٍ» بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، فَتَحْذَفُ التَّاءُ، كَمَا تَحْذَفُ عِلْمُ التَّائِيثِ؛ لِأَنَّهَا تَجْرَى بِجَرَى عِلَامَةِ التَّائِيثِ، كَمَا حَذَفْتُهَا مِنْ بَنَاتٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ قَدْ بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ، أَحَدُهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَهُ عَلَى عِلْمِ التَّائِيثِ فِي الْجَمْعِ، كَمَا بُنِيَتْ «عَرُفُوَّةٌ» عَلَى عِلْمِ التَّائِيثِ فِي الْوَاحِدِ، فَصَارَتْ الْيَاءُ فِي «ذَيَاتٍ» فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ، وَصَارَتْ التَّاءُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي «عُنْفُوَانٍ».

وَنظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «شَاةٌ»، وَلَوْلَا الْهَاءُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مُتِمِّكُنٌّ عَلَى حَرْفَيْنِ آخِرُهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ، فَافْهَمْ.

* * *

[لَمْ يَضْمُوا لَامَ «كَلِيَّاتٍ» كَرَاهِيَةَ انْقِلَابِ الْيَاءِ وَآوَا]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَمِنْ ثَقُلِ «خَطُوءَاتٍ» لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ فِي «كَلِيَّةٍ: كَلُوءَاتٍ» لِأَنَّ الْيَاءَ انْضَمَّ مَا قَبْلُهَا؛ وَلَكِنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُهُ؛ لِأَنَّ لَهُ نَظِيرًا مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، لَا يُحَرِّكُ فِي أَكْثَرِ كَلَامِ الْعَرَبِ نَحْوُ: «ظُلُمَاتٍ، وَرُسُلٍ»، فَأُلْزِمَ هَذَا الْإِسْكَانَ، إِذْ كَانَ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ يُسَكِّنُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يَقُولُ: إِذَا كَانُوا قَدْ قَالُوا فِي «ظُلُمَاتٍ: ظُلُمَاتٍ» فَأَسْكَنُوا الصَّحِيحَ، وَلَوْ حَرَّكَوهُ لَمَا وَجِبَ انْقِلَابُ شَيْءٍ؛ فَأَنْ يُلْزِمُوا نَحْوَ «كَلِيَّاتٍ» الْإِسْكَانَ - كَرَاهِيَةَ انْقِلَابِ الْيَاءِ وَآوَا - أَجْدَرُ.

وَلَكِنَّ مَنْ قَالَ فِي «حُجْرَةٍ: حُجَرَاتٍ» وَفِي «رُكْبَةٍ: رُكَبَاتٍ» فَفَتْحَ عَيْنَ الْفِعْلِ هَرَبًا مِنَ الضَّمَّةِ، فَقِيَاسُهُ عِنْدِي فِي «كَلِيَّةٍ: كَلِيَّاتٍ»؛ لِأَنَّهُ لَا قَلْبَ يَجِبُ هُنَا؛ لِزَوَالِ الضَّمَّةِ مِنْ قَبْلِ اللَّامِ.

* * *

[جَمْعُ «مَدِيَّةٍ» بِكَسْرِ فَسْكَونِ]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَلَكِنَّ مَنْ قَالَ: «مَدِيَّةٌ» فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: «مَدِيَّاتٍ» لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ قَلْبُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالْإِسْكَانُ أَكْثَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ؛ لِاسْتِثْقَالِهِمُ الْحَرَكَةَ فِيهِمَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِنَّمَا كَانَ الْإِسْكَانُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ «سِدْرَةٍ: سِدْرَاتٍ»

٥١٨..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح

فَأَسْكُنُوا الدَّالَ هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ كَسْرَتَيْنِ، وَالْقِيَاسُ كَسْرُهَا، وَلَوْ لَمْ يُسْكُنْهَا لَمَا وَجِبَ انْقِلَابُ شَيْءٍ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَتَسْكِينُ الدَّالِ مِنْ «مِذْيَاتٍ» أَوَّلَى؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا يَاءً، وَكِلْتَاهُمَا ثَقِيلَةٌ، وَمَنْ فَتَحَ الدَّالَ فِي «سِدْرَاتٍ» كَانَ فَتَحَهُ فِي «مِذْيَاتٍ» أَحْسَنَ، لِتَزُولَ الْكَسْرَةُ.

قال أبو علي: وقولهم: «سِدْرَاتٍ، وَكِسِرَاتٍ»، واطْرَأُ الْكَسْرَتَيْنِ مَعَ قَلَّةِ ذَلِكَ فِي الْآحَادِ، إِنَّمَا جَازَ؛ لِأَنَّ لِلْبِنَاءِ عَلَى التَّائِيثِ نَحْوًا لَيْسَ لغيره، فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يُؤَكِّدُ بَابَ «رَمْيُوتٍ»، وَ«عَرْقُوتٍ»، وَأَنَّ الْوَاوَ إِنَّمَا صَحَّتْ فِيهِمَا لِبِنَائِهِمَا عَلَى التَّائِيثِ.

وقوله: «وَالْإِسْكَانُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَكْثَرُ» يَرِيدُ بِهِ هُنَا الْإِسْكَانَ مَعَهُمَا، وَفِي الْكَلِمَةِ الَّتِي هُمَا فِيهَا.

* * *

[جمع «رَشُوتٍ» بِالْأَلْفِ وَالنَّامِ]

قال أبو عثمان: وَمَنْ قَالَ: «رَشُوتٌ»، ثُمَّ جَمَعَ بِالنَّاءِ فَحَرَّكَ، فَقِيَاسُهُ: «رِشِيَّاتٌ» يَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً لِلْكَسْرَةِ، كَمَا كَانَ قَائِلًا فِي «كُلِّيَّةٍ»: «كُلُّوَاتٍ» وَلَكِنْ هَذَا مُتَنَكِّبٌ؛ كَمَا كَانَ تَنْقِيلَ «كُلِّيَّةٍ» مُتَنَكِّبًا لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ.

قال أبو الفتح: قوله: «كَمَا كَانَ قَائِلًا فِي كُلِّيَّةٍ: كُلُّوَاتٍ» لَا يَرِيدُ بِهِ أَنَّ هَذَا قَدْ قِيلَ؛ وَلَكِنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَكَانَتْ هَذِهِ سَبِيلَهُ، وَتَرْكُهُمْ لِأَن يَقُولُوا فِي «رَشُوتٍ: رِشِيَّاتٌ» مَعَ أَنَّ فِيهِ قَلْبَ الْأَثْقَلِ إِلَى الْأَخْفِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْقَلْبَ عِنْدَهُمْ مَكْرُوءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنَّهُمْ مَتَى وَجَدُوا سَبِيلًا إِلَى تَرْكِ الْقَلْبِ، فَالْقِيَاسُ يُوجِبُ أَلَّا يَقْلِبُوا، وَأَنَّهُ مَتَى وَقَعَ قَلْبٌ مَعَ حُسْنِ تَرْكِهِ، فَلَيْسَ فِي قُوَّةِ التَّصْحِيحِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَوْ قَالُوا: «رِشِيَّاتٌ» فَقَلَّبُوا لَكَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ «كُلُّوَاتٍ» لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقْلِبُ الْأَثْقَلَ إِلَى الْأَخْفِ، وَلَكِنَّهُمْ تَجَنَّبُوهُ لِمَا ذَكَرَ.

* * *

[مثال إصبع من «أَيْتٍ، وَأَوَيْتٍ، وَوَدِدْتُ»]

قال أبو عثمان: وَتَقُولُ فِي مِثْلِ «إِصْبَعٍ مِنْ وَأَيْتٍ: إِنْيَا، وَمِنْ أَوَيْتٍ: إِيَّيْ، وَمِنْ وَدِدْتُ: إِيوَدُّ، كَمَا تَقُولُ: «أَصَمُّ» وَمِثْلَ ذَلِكَ «إِيوَزَةٌ».

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجْئْ مثاله إلا من الصَّحِيح ٥١٩

قال أبو الفتح: أصلها من «أَوَيْتُ: أَوَيْتُ» فانقلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، وانقلبت الياء الآخرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصارت: «إِيَّائِي».

وأصلها من «أَوَيْتُ: أَوَيْتُ» فانقلبت الهمزة الثانية ياءً لانكسار الأولى قبلها؛ فصارت: «إِيَّوِي» ثم انقلبت الواو ياءً، لوقوع الياء الساكنة قبلها فصارت: «إِيَّيَا»، ثم انقلبت الياء الآخرة ألفاً، فصارت: «إِيَّي» وإن شئت قلت: فانقلبت الياء الآخرة - التى هى لامٌ - ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: «إِوَا» وانقلبت الهمزة الثانية التى بعد الأولى ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ فصارت «إِيَّوَا»، ثم انقلبت الواو ياءً؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها؛ فصارت «إِيَّيَا».

وأصلها من «وَدِدْتُ: وُدَّدْتُ» ثم عُمِلَ بها ما عُمِلَ بـ «إِوَزَةٍ» وتشبيهه إِيَّاهَا بـ «أَصَمَّ» من قَبْلِ أَنَّ أَصَلَ «أَصَمَّ: أَصَمَّ» ثم نُقِلَت الحركة وأُدْغِمَ.

* * *

[مثال «أبلم» من «أَوَيْتُ، وَأَوَيْتُ»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «أَبْلَمُ»^(١) مِنْ وَأَوَيْتُ: أَوْء، وَمِنْ أَوَيْتُ: أَوْء كما ترى. تُبْدِلُ همزة «أَوَيْتُ» واوًا؛ لأنها ساكنة وقبلها ضَمَّةٌ؛ ثم تُدْغِمُهَا فى الواو التى بعدها وهى عَيْن «أَوَيْتُ» وتُجْزَى عَلَى لام «أَوَيْتُ» هنا ما تُجْزَى عَلَى لام «قَاضٍ» لأنَّ قبلها كسرةٌ بدلا من الضَمَّة.

وقد فسرنا هذا فيما مضى من الكتاب.

قال أبو الفتح: أصلها مِنْ «أَوَيْتُ: أَوَيْتُ، بوزن: عَوْعِي» فأبدلت من الضَمَّة قبل الياء كسرة، لتصحَّ فقلت: «أَوْء». وأصلها مِنْ «أَوَيْتُ: أَوْوَيْتُ»، فأبدلت من الهمزة واوًا، وأدغمتها فى الواو كما ذَكَرَ فصارت: «أَوْوِي» ثم أبدلت من الضَمَّة قبل الياء كسرةً،

(١) الْبَلَمُ، محرّكة: صِغَارُ السَّمَكِ. وَبَلَمَتِ النّاقَةُ وَأَبْلَمَتِ: اشْتَهَتْ الْفَحْلَ. وَالْبَلَمَةُ، محرّكة: الضَّبْعَةُ، أو وَرَمُ الْحَيَاءِ مِنْ شِدَّةِ الضَّبْعَةِ، كَالْبَلَمِ، وَرَمُ الشَّفَةِ وَالْأَبْلَمُ: الْغَلِيظُ الشَّفَتَيْنِ، وَبَقْلَةٌ لَهَا قُرُونٌ كَالْبَاقِلَى، وَخَوْصُ الْمُقْلِ، وَثَلَّثَ أَوَّلَهُ، كَالْأَبْلَمَةِ، مُثَلَّثَةُ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ، وَالْمَالُ بَيْنَنَا شَيْقُ الْأَبْلَمَةِ، أَيْ: نَصْفَيْنِ. وَالْبَيْلَمُ، كَحَيْدَرٍ: قُطْنُ الْبَرْدَى، وَبَيْرَمُ النَّجَارِ، وَحَوْرُ الْقُطْنِ، وَقُطْنُ الْقَصَبِ. وَكُمُحْسِنِ: النّاقَةُ لَا تَرْغُو مِنْ شِدَّةِ الضَّبْعَةِ، كَالْبَيْلَمِ، وَالبِكْرُ التى لم تَنْتَحِجْ، وَلَا ضَرْبُهَا الْفَحْلُ. وَالتَّبْلِيمُ: التَّقْبِيحُ، كَالْإِبْلَامِ.

٥٢٠..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصحيح

لتصح الياء فقلت: «أَوِيَّ» ثم أجزيت على الياء ما أجزيت على ياء «قاضٍ» كما ذكر؛ فصار: «أَوِيَّ».

فإن قيل: فهلاً لم تُدغم الواو فى الواو؛ لأنَّ أصلَ الأولى الهمز، كما قالوا: «رُويَا» فلم يقلبوا.

قيل: إنما يجب تركُ الإدغام إذا اختلفت الحرفان، فأما إذا اتفقا والأوّلُ مُبدّلٌ من الهمزة فليس غير الإدغام.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ أَثَا وَرِيًّا﴾ [مريم: ٤٧] وأصله عندهم: «وَرِيًّا من رأيتُ» ثم خفّف الهمزة وأبدلها وأدغمها فى الياء؛ فكَذلك قال: «أَوِيَّ»، فأدغم بعد القلب، بل إذا كانوا قد فعلوا هذا فى التّخفيف - مع أنّ التّخفيف فى لفظ الهمز - فهم بأن يفعلوه مع البدل الذى ليس الهمزُ فيه فى تقدير الملفوظ به - بل قد أخرجه البدلُ عن الهمز، وأصّره كأنّه من الواو - أجدرُ.

فأما «رُويَا» ونحوها، فلو كان فى موضع الياء واوٌ لوجب الإدغامُ مع التّخفيف قياساً على قوله: «وَرِيًّا».

* * *

[مثال «إجره» من «أيت، وأويت»]

قال أبو عثمان: وتقول فى مثل «إجرِد من أيت: إِيَّأ، ومِن أويت: إِيَّ»، وكان الأصل: «إِيَّوِيَّ» فأبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء التى قبلها فيها، فصارت: «إِيَّوِيَّ» فحذفت منها الياء التى هى طرف، كما حذفتها من تصغير «أَحْوَى» وما أشبهه، مما حذفت ياؤه فبقى: «إِيَّ».

قال أبو الفتح: أصلها من «أيت: إِيَّوِيَّ»، ثم أُبدلت الواو ياءً للكسرة التى قبلها؛ فصارت: «إِيَّوِيَّ» ثم خففت الهمزة فأبدلتها ياءً، وأدغمت الياء التى قبلها فيها؛ فصارت «إِيَّوِيَّ» فحذفت منها الياء التى هى طرف، كما ذكر، فبقى: «إِيَّ».

وأصلها من «أويت: إِيَّوِيَّ» ثم صارت: «إِيَّوِيَّ» ثم صارت: «إِيَّوِيَّ» كما ذكر. وإن شئت قلت: أصلها: «إِيَّوِيَّ» ثم أبدلت من الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها؛ فصارت «إِيَّوِيَّ»، ثم قلبت الواو ياءً؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح ٥٢١

السَّائِكَةُ فيها؛ فصارت: «إِيَّ» فحذفتَ منها الياءَ التي هي طرفٌ كما ذكر؛ فبقى: «إِيَّ» كما ترى، وأدغمتَ الياءَ المنقلبةَ عن الهمزة في الياءَ التي أبدلتها من الواو، من قَبْلِ أَنْ الكلمة اسمٌ، وقد تقدّمَ هذا، وتقدّمَ أيضًا القولُ في وجوب حذف الياء من آخر: «أَحَى».

ومن قال: «أَحَى» فأنبتَ الياءَ قال هنا: «إِيَّ» وهو أبو عمرو.

* * *

[مثال «إجرِد» من «أَيَّت» مخففا]

قال أبو عثمان: وتقول في تخفيف مثل «إِجْرِدْ من أَيْت: إِرْ، فتردّ الواو إلى الأصل، وتلقى عليها حركة الهمزة، وتحذف الهمزة؛ كما تفعل ذلك إذا خففت الهمزة وقبلها ساكن مما تُلقَى عليه الحركات.

قال أبو الفتح: إنما وجب فيها: «إِرْ» لأنها كانت قبلَ التَّخْفِيفِ: «إِيَّ» ثم نُقِلَتْ الكسرةُ إلى الياء فقويت بالحركة، فرجعت إلى أصلها، وهو الواو فقلت: «إِرْ».

وقوله: «وقبلها ساكنٌ ممَّا تُلقَى عليه الحركات» إنما ضبط هذا الموضع؛ لأنه ليس كل ساكن يجوز أن تُلقَى عليه الحركات. وذلك نحو واو «مفعول» وياء «فعليل» نحو تخفيف «مقروءة»، وخطيئة» وقد تقدّم هذا يقول: فليست هذه الياءُ في «إِيَاءٍ» بمنزلة ياء «خَطِيئَةٍ» وواو «مَقْرُوءَةٍ» ولا كالف «كساءٍ» ونحو ذلك ممَّا زيد للمدِّ، بل هي محتملة للحركة؛ لأنها فاء الفعل.

* * *

[العرب يحذفون الشيء أو يستثقلونه وفي كلامهم ما هو أثقل منه]

قال أبو عثمان: واعلم أن العرب يحذفون الشيءَ وفي كلامهم ما هو أثقلُ منه، ويستثقلون الشيءَ وفي كلامهم ما هو أثقلُ منه ممَّا يتكلّمون به، فَعَلُوا هذا لنلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وكُلُّ ما فَعَلُوا فله مذهبٌ وحكمةٌ؛ فضع الأشياءَ حيثُ وضعُوا، واتقِ ما اتقُوا، وقسْ على ما أجروا تُصِيبِ الحقَّ إن شاء الله تعالى.

قال أبو الفتح: هذه جملةٌ كما ترى، وأنا أذكر البعضَ منها، ليُدلَّ على الكلِّ إن شاء الله.

٥٢٢..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِئْ مثاله إلا من الصحيح

فمما حذفوه من كلامهم وغيره أنقلُ منه، قولهم فى جمع «عَوَان، ونَوَارٍ ونحوهما: عَوْنٌ، ونُورٌ» فالزموا العينَ التَّسكينَ، وإنما فعلوا ذلك هربا من الضَّمة فى الواو.

وقالوا مع ذلك: «سَرْتُ سُورُورًا، وغارت عَيْنُهُ غُورُورًا»، فجمعوا بين واوِين وضمتين. وقد كان القياسُ إذْ هربوا من واوٍ واحدةٍ وضمةً أن يكونوا من واوِين وضمتين أشدَّ هربًا، إلا أنهم ألزَمُوا الواوِ فى «عَوْنٍ، ونُورٍ» السَّكُونُ بعد أن كانت الضَّمة أحقَّ بها؛ لئلا يكثر فى كلامهم ما يستقلُّون، هذا مع ما ذكرناه، من أنْ له نظيرًا من الصحيح يُسَكَّنُ نحو: «رُسُلِي، وكتبِي».

ألا ترى أنهم لو قالوا: «نُورٌ، وعَوْنٌ، وسُورُورًا، وغُورُورًا» لكثُر ما يثقلُ عليهم، فحذفوا بعضًا، وأقروا بعضًا؛ لضربٍ من التعادل، ولم يجيئوا به كُلُّه على التَّمام؛ لئلا يكثر ما يستقلُّون، ولم يحذفوه كُلُّه؛ لكثرة المعتلِّ فى كلامهم وقد كان أصلُه أن يجيئَ على مثال الصحيح ممَّا هو فى وزنه، فأقروا البعض؛ لأنَّه نظيرُ الصحيح فى الأصل، وحذفوا البعض لما فيه من الثَّقَلِ الذى هو غير موجود فى الصحيح؛ فعدَّلوا الأمر بذلك.

فهذا وجهُ الحكمةِ التى عَناها أبو عثمان.

* * *

[ما يقع من المضاعف غير مدغم]

قال أبو عثمان: وتقولُ فيما كان من المضاعف على مثال «فَعَلٍ» بغير إدغام، وذلك نحو: «قَصَصٍ من قَصٍّ يقصُّ - وَمَشَشٍ وعَسَسٍ - ومن رَدَدْتُ: رَدَّدْتُ».

قال أبو الفتح: إنما أظهروا ما كانت عينُه مفتوحةً، وقد كان سبيلُه أن يدغم من حيث جاء على مثال الفعل نحو: «ضَرَبَ، وَقَتَلَ» لَخَفَّةِ الفتحة. وإذا كانوا قد قالوا فى المعتل: «القَوْدُ، والحوَكَةُ، والْحَوْنَةُ» فأخَرَجُوا بعضَه على الأصل، لَخَفَّةِ الفتحة عليهم، فالمضاعفُ الذى لا حرفَ علَّةٍ فيه، يطرُدُ فيه الإظهار.

* * *

[ما لا يقع من المضاعف إلا مدغما]

قال أبو عثمان: فإن كان المضاعفُ على مثال «فَعِلٍ» أو «فَعَلٍ» لم يقع إلا مدغما، وذلك نحو: «رجل ضَفُّ الحَالِ» وهو «فَعِلٌ»، والدليلُ على ذلك قولُهُم: «الضَّفَفُ» فى

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يبيح مثاله إلا من الصحيح ٥٢٣

المصدر، فهذا نظيره من غير المضاعف: «الْحَذَرُ، وَالرَّجُلُ حَذِيرٌ - وَالْوَجَلُ، وَرَجُلٌ وَجِلٌّ».

قال أبو الفتح: إنما وجب إدغام هذين المثالين لأنهما على مثال الفعل، نحو: «عَلِمَ، وَظُرِفَ» فتقلا لمجيئهما عليه لثقله في نفسه.

وقد كان القياسُ في «فَعَلٍ» أن يُدْغَمَ لمجيئه على وزن «ضَرَبَ»، ولكنَّ الفتحة مُسْتَحْفَةٌ.

ألا ترى أنَّ مَنْ قال في «عَلِمَ: عَلِمَ» وفي ظَرْفَ: ظَرْفَ» لم يقل في «ضَرَبَ: ضَرَبَ» لَخَفَّةِ الفتحة؟.

* * *

[قالوا: قوم ضففو الحال]

قال أبو عثمان: وقد جاء حرفٌ منه على أصله، كما جاء: «الْخَوَنةُ، وَالْخَوَكةُ» على أصولهما ومَجْرَاهُمَا في الكلامِ وأشباههما التَّغْيِيرُ والإِعْلَالُ.

قالوا: «قَوْمٌ ضَفَفُوا الْحَالَ» فشَدَّ هذا كما شَدَّ غيره.

و«فَعَلٌ» لم نَسْمَعْ منه شيئا جاء على أصله.

قال أبو الفتح: لو شَبَّهَ «ضَفَفُوا الْحَالَ» بـ «رَوَّعَ» لكان أَوْقَعٌ؛ لَأَنَّهُ على وزنه إلا أنه في شذوذه، كـ «الْخَوَكةِ، وَالْخَوَنةِ» في شذوذهما.

وأخبرني أبو علي أنَّ أبا زيدٍ حكى عنهم: «طَعَامٌ قَضِضٌ» - إذا كان فيه الحَصَا - وقد جاء عن العرب أحرفٌ في الفعل على «فَعَلٍ» من المضاعف مُظْهِرَةٌ.

قالوا: «لَحِجَّتْ عَيْنُهُ: أَيْ التَّصَقَّتْ، وَصَكَّكَ الدَّابَّةُ، وَضَبَّ الْبَلَدُ: إِذَا كَثُرَ ضَبَابُهُ، وَأَلَّلَ السَّقَاءُ: إِذَا تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ، وَمَشِشَتِ الدَّابَّةُ، وَقَطِطَ شَعْرُهُ».

وإذا جاء هذا في الفعل على ثِقَلِهِ فمَجِيئُهُ في الاسمِ أَسْوَغٌ قليلا لَخَفَّتِهِ، وهو في كلا الوجهين شاذٌّ، لا يُقَاسُ عليه.

وأما «فَعَلٌ» فلا يبيح إلا مُدْغَمًا؛ لَأَنَّهُ أَثْقَلُ من «فَعِلٍ» لِلضَّمَّةِ فِيهِ، فَلَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ «عَضُدٍ» من «شَدَدَتْ» لَقُلْتُ: «شَدَّ»، وَلِذَلِكَ لم يبيح في الكلامِ «فَعَلْتُ» من المضعف

نحو: «رُدُّدْتَ، وشَدَّدْتَ» بل قد حكى يونس: «لَبَّيْتُ، فَأَنْتَ تَلَبُّ».

وأخبرني أبو علي عن أبي إسحاق أنه سأل تَعْلَبًا عنه فلم يعرفه، وحكى قُطْرُبُ: «شَرُرْتُ» في الشرِّ، وهذان نادران. ومن أجل هذا ما قالوا: «سَرِيرٌ وسُرُرٌ، وجَدِيدٌ وجُدُدٌ، وقليلٌ وقُلُلٌ، ودُرُورٌ ودُرَرٌ، وذُلُولٌ وذُلُلٌ، وجُرُورٌ وجُرَرٌ» ففتحوا عين الفعل، وحقها الضمُّ، طلبًا للحققة.

فأما قولهم: «رَجُلٌ صَبَّ، ويَوْمٌ قَرَّ» فأصلهما: «فَعِلٌ»؛ لأن الفعل «صَبَبْتُ»^(١) يا رجل، وقررت يا يومٌ وهو نظير «حَذَرْتُ، ورجلٌ حَذِرٌ، وفرقت، ورجلٌ فَرِقٌ» ولكنهما أَدْعِمَا، وكذلك ما كان مثلهما. وقد جاء في ضرورة الشعر مثل «ضَبَبَ البلد» قال قَعْنَبُ الغطفاني:

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُّوْا

* * *

[ما لا يدغم وما يدغم من المضاعف]

قال أبو عثمان: فَإِنْ كَانَ الْمُضَاعَفُ «فَعْلًا، أَوْ فَعْلًا، أَوْ فَعْلًا» مَّا لَا يَكُونُ مِثْلَهُ «فَعْلًا» فهو على الأصل نحو: «خُرَزٌ، وَبِزَزٌ، وَخُضَضٌ، وَخُضَضٌ، وَسَرِيرٌ وسُرُرٌ، وَجَرِيرٌ وَجُرُرٌ» فعلى هذا يجري هذا الضرب.

قال أبو الفتح: إنما ظهرت هذه الأمثلة لَخَفَّتْهَا بِمَفَارِقَةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ فَجَرَتْ فِي الْخَفَةِ لَذَلِكَ مَجْرَى «صَدَدٍ، وَمَدَدٍ، وَطَلَلٍ، وَمَلَلٍ».

وجملة هذا الباب أنه كُلُّ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ حَرْفَانِ مِثْلَانِ مُتَحَرِّكَانِ وَجَبَ إِسْكَانُ الْأَوَّلِ

(١) صَبَّ: أَرَاقُهُ فَصَبَّ وَانْصَبَّ وَاصْطَبَّ وَتَصَبَّبَ، وَصَبَّ فِي الْوَادِي: انْحَدَرَ. وَالصَّبَّةُ، بِالضَمِّ: مَا صُبَّ مِنْ طَعَامٍ وَغَيْرِهِ، كَالصَّبِّ، وَالسَّفَرَةُ أَوْ شَبْهُهَا، وَالسَّرْبَةُ مِنَ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، أَوْ مَا بَيْنَ الْعَشْرَةِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ، أَوْ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ مَا دُونَ الْمَائَةِ، وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وَالْقَلِيلُ مِنَ الْمَالِ، وَالْبَقِيَّةُ مِنَ الْمَاءِ وَاللَّيْنِ، كَالصَّبَابَةِ. وَتَصَابَيْتُ الْمَاءُ: شَرِبْتُ صَبَابَتَهُ. وَالصَّبَبُ، مُحَرَكَةٌ: تَصَبَّبَ نَهْرٌ أَوْ طَرِيقٌ يَكُونُ فِي حُدُورٍ، وَمَا انْصَبَّ مِنَ الرَّمْلِ، وَمَا انْحَدَرَ مِنَ الْأَرْضِ. وَأَصْبَوْا: أَخَذُوا فِيهِ، ج: أَصْبَابٌ. وَالصَّبِيبُ: الْعُصْفُرُ، وَالْجَلِيدُ، وَالْدَّمُ، وَالْعَرَقُ، وَشَجَرٌ كَالسَّنَابِ، وَالسَّاءُ، وَمَاءُ شَجَرِ السَّمْسِيمِ، وَشَيْءٌ كَالْوَسْمَةِ، وَعُصَارَةُ الْعَنْدَمِ، وَصِبْغٌ أَحْمَرٌ، وَالْمَاءُ الْمَصْبُوبُ، وَالْعَسَلُ الْجَيِّدُ، وَطَرَفُ السِّيفِ.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يحجّ مثاله إلا من الصحيح ٥٢٥

وإدغامه فى الثانى، إلا ما استثنيه لك من ذلك، فإنه يظهر ولا يدغم. وذلك أن تكون الكلمة ملحقه نحو: «مَهْدَدٍ، وَقَرْدَدٍ، وَجَلْبَبٍ، وَشَمْلَلٍ» فإن هذا ونحوه لا يلحقه إدغام، لئلا يزول المثال المحتذى والغرض المطلوب.

ألا ترى أنك لو قلت فى «مَهْدَدٍ: مَهْدَ» لزال بناء «جَعْفَرٍ» الذى قصدته، وصيرت إلى مثال «جَعْفَرٍ» وأنت لم ترد هذا؟ أو يكون الاسم على «فَعْلٍ» مفتوح العين فيظهر لحقة الفتحة نحو: «طَلَلٍ، وَفَنٍ» فإن كان هذا المثال «فِعْلًا» لم يظهر إلا فى الشذوذ، وذلك نحو: «شَدَّ، وَمَدَّ» وأصلهما «فَعْلٌ» لقولك: «شَدَدْتُ، وَمَدَدْتُ». ولم يقولوا: «شَدَدَ، وَمَدَدَ» كما قالوا: «طَلَلُ، وَفَنُ» لأن الأسماء أخف من الأفعال؛ فالأسماء أحمل من الأفعال.

أو يكون الاسم مخالفا بناؤه لبناء الفعل نحو ما تقدم من «حُضَضٍ، وَحُضُضٍ، وَبِزَزٍ».

أو تكون حركة الحرف الآخر غير لازمة، نحو: «امْدُدِ الحَبْلَ، واسدُدِ البابَ»، فاحتمل ذلك؛ لأن حركة الدال الآخرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثانى زالت معه، وذلك قولك: «اسدُدْ بابك، وامدُدْ حبلَك» فلم يعتد بها لذلك.

أو يلحق الكلمة من الزيادة ما تخرج به عن أمثلة الأفعال، وذلك نحو قولك فى مثل «فَعِلَانٍ، وَفَعْلَانٍ من رَدَدْتُ: رَدِدَانٍ، وَرَدُدَانٍ» فتظهر التضعيف؛ لأن الألف والنون ليستا من زوائد الأفعال؛ فصارت الكلمة فى مباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة «حُضَضٍ، وَسُرَرٍ» فى مباينتهما بناء الأفعال. وهذا قول أبى الحسن؛ وستراه فى موضعه إن شاء الله.

أو يكون الحرف الثانى غير لازم نحو: «اقتتلوا» لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء «افتعل» تاء على كل حال.

فكل ما لم يكن فيه أحد هذه الأسباب التى استثنيتها لك فأدغمه؛ فقد ضبطت لك بهذا ما يدغم مما يظهر؟.

[«قصص، وقص» كل واحد منهما أصل]

قال أبو عثمان: وأما قولهم: «قَصَصْ، وقَصْ»، وهم يعنون المصدر، فإنما هما اسمان أحدهما مُحَرَّكُ العين، والآخر مُسَكَّنُ العين، فجاءوا بهما على أصولهما.

قال أبو الفتح: يقول: لا تتوهم أن أصل «قص»: «قَصَصْ» ثم أسكنوا الأولى، وأدغموها في الثانية؛ لأنه لو كان كذلك لما اطرَدَ عنهم إظهارُ «فَعْلٍ» وهو من السَّعة على ما لا خفاء به؛ وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف، نحو قولهم: «نَشَزْ، ونَشَزْ، وشَبَّحْ، وشَبَّحْ» فكما لا يقال: إن «نَشَزًا» مُسَكَّنٌ من «نَشَزٍ»، فكذلك لا ينبغي أن يقال: «إنَّ قَصًّا» مُسَكَّنٌ من «قَصَصٍ» ولكن كل واحد منهما أصل.

* * *

[مثال «قصص، وقص» من غير المضاعف]

قال أبو عثمان: ومثله من غير المضاعف: «مَعَزْ، ومَعَزْ؛ وشَعَرْ؛ وشَعَرْ؛ وشَمَعْ، وشَمَعْ» وهذا كثير وليس أن «قَصًّا» مُسَكَّنٌ من «قَصَصٍ» ولكن كل واحد منهما أصل.

قال أبو الفتح: أمَّا قوله: «شَمَعْ، وشَمَعْ» فلغتان بلا خلاف. وأمَّا «مَعَزْ، وشَعَرْ» ونحوهما ممَّا ثانيه حرفٌ من حروف الحلقِ ففيه اختلاف:

فأمَّا أصحابنا فلا فصلَ عندهم بينه وبين ما ثانيه حرفٌ غيرُ حَلْقِيٍّ، في أنه ينبغي أن يؤدَّى كلُّ واحد على ما يُسَمَّعُ ولا يُقاسُ شَيْءٌ منهما؛ فلا فصل بين «نَشَزٍ، ونَشَزٍ، وشَعَرٍ، وشَعَرٍ» فهذان لغتان، كما أن هذين لغتان.

وأما الكوفيون فيفصلون، فيُسلَّمون ما جاء وليس ثانيه حرفًا حَلْقِيًّا كما سمع، ولا يقيسون فيه شيئًا نحو: «نَشَزٍ ونَشَزٍ». فأمَّا ما كان ثانيه حرفًا من حروف الحلق، فإنهم يقيسونه، ويقولون: إن شئتَ فحرِّكْ، وإن شئتَ فمسكِّنْ، ويجعلون الأمر في ذلك مردودًا إلى المتكلم. وأنشدوا في ذلك:

له نَعْلٌ لا يَطْبِي الكلبَ رِيْجُهَا وإن وُضِعَتْ بين المجالسِ شَمَّتْ^(١)
فحرِّكْ وهو يريد: «نَعْلًا». وقال أبو النجم:

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في: (ديوانه ٣٢٤، ولسان العرب ٦٦٨/١١ «نعل»، والمذكر والمؤنث ٤١٠، والبيان والتبيين ١١٢/٣، وتاج العروس «شمت»).

إِنَّ لِكْرِ عَدَدًا لَا يُحَقَّقُ وَجَبَّلاً طَالَ مَعْدًا فَاشْمَخَرَ
أَشَمَّ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرُ

يريد: «الدَّهْرُ» فحرَّكَ الهاء.

وقالوا للرثة: «سَحَرٌ وَسَحَرٌ، وَنَهَرٌ وَنَهَرٌ، وَصَخَرٌ وَصَخَرٌ، وَفَحَمٌ وَفَحَمٌ، وَبَعَرٌ وَبَعَرٌ» وهذه كلها لغاتٌ عند أصحابنا. كذلك قال أبو عمر، والقياس يوجب ما قال؛ لأنها قد سُمِعَتْ ساكنةً ومتحرَّكةً كما سُمِعَ غيرها ممَّا لا حرفَ حَلْقٍ فيه ساكنًا ومتحرَّكًا، ويحتاج مَنْ فَصَّلَ بينهما إلى دليل.

فإن قال قائل: ما تُتَكِرُّ أن يكون ذلك كقولهم: «ذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ» ألا ترى أنه لو لا حرفُ الحَلْقِ ما جاز فتحُ عينِ المضارع مع فتح عينِ الماضي؟

قيل له: إنَّ هذا تمثيلٌ فاسدٌ؛ لأنَّ الهاءَ في «يَذْهَبُ» لم يكن أصلُها السُّكُونُ ثم حُرِّكَتْ؛ لأجلِ حرفِ الحَلْقِ، بل الحركةُ لها في الأصل، فلو لم تُحَرَّكْ بالفتح؛ لأجلِ حرفِ الحلق، لم يكن لها بدٌّ من الحركة، إما ضَمَّةٌ وإما كَسْرَةٌ كما يَجِيءُ مضارعُ «فَعَلَ» وليس كذلك «فَعُلَ وَفَعُلَ»؛ لأنَّ العينَ لم تكن متحرَّكةً بغيرِ الفتح ثم فتحت من أجلِ العينِ وتركت حركتها الأصليةَ لها.

فحروفُ الحلق لا تُحَرَّكْ ساكنًا ولا تُسَكَّنُ متحرَّكًا؛ بل لعمرى إنَّه يُراد فيها الإتيانُ وتجانُسُ الصوت. فأما تسكينُ متحرَّكٍ، أو تحريكُ ساكنٍ فلا يجب لها. ألا ترى أنَّ من قال: «شِعِيرٌ، وَبِعِيرٌ، وَرَغِيفٌ» فإنما أبدل فتحةَ فاءِ «فَعِيلٍ» كسرةً لكسرةِ حرفِ الحلق، ولم يُسَكَّنْ متحرَّكًا، ولا حرَّكْ ساكنًا. وكذلك من قال: «مِجِكٌ، وَنَغِرٌ في مِجِكٍ، وَنَغِرٍ». فلهذا ما كان قولهم عاريا من الدلالة عليه.

* * *

[تحريك الساكن في الشعر]

قال أبو عثمان: وأما قول الشاعر:

هَاجَكَ مِنْ أَرَوَى كَمُنْهَاضِ الْفَكَكِ^(١)

(١) أروى: اسم امرأة، وأروى: ماء يقرب العقيق عند الحاجر، هو لفزارة. منهاض: وصف انهاض مطاوع هاض العظم يهيضه هيضا. الفكك: مصدر فلا يده فكا: إذا أزال المفصل. والرجز لرؤية في: (ديوانه ١١٧، وشرح شواهد المغنى ٥٣/١).

فإنما احتاج إلى تحريكه فَبَنَاءً على «فَعَلٍ» كما قال:

ولم يُضغِّها بين فِرْكَ وعَشَق^(١)

وإنما هو «عَشَقٌ» فاحتاج فبناه على «فَعَلٍ».

قال أبو الفتح: إنما كان أصلُ «فَكَكٍ» عنده: «الفَكُّ» لأنه لم يسمع في غير هذا الموضع «الفَكَكُ» ولأنه في شِعْرِ، والشَّعْرُ قد يُحَرِّكُ له السَّاكن في كثير من المواضع.

ألا ترى إلى قول رؤبة:

وقاتم الأعماق حاوي المخترق مُشْتَبِه الأعلام لَمَاعِ الخَفَق^(٢)

فحرَّك «الخَفَقَ» - وهو يريد: الخَفَقَ - للضرورة.

وقد يُمكن أن يكون قوله:

(١) الفرق بالكسر: الغضة عامة، وقيل الفرق: بغض الرجل امرأته.

والرجز لرؤبة في: (ديوانه ١٠٤، ولسان العرب ٣٥٨/٤ «سرد»، ١٧١/١٠ «شبق»، ٢٥١ «عشق»، ٤٧٤ «فرك»، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٠، وتاج العروس ٦/١٢ «سرر»، ٤٩٠/٢٥ «شبق»، «عسف»، «فرك»، وكتاب العين ١٣٠/١، ٤٦/٥، ٣٥٦، ومقاييس اللغة ٣١٢/٤، ٣٢١، ومجمل اللغة ٤٨٦/٣). وبلا نسبة في: (مقاييس اللغة ٤٩٥/٤، ومجمل اللغة ٩٣/٤، والمخصص ٦٠/٤، ١١١/٥، ٨٢/١٥، وديوان الأدب ٢٤٥/٢).

(٢) الأعماق: النواحي القاصية وعمق كل شيء: قعره منتهاه والمخترق: المتسع، والمخترق: مكان

لا اختراق من الخرق. والاعلام: الجبال اللامع، الذي يلمع سرايها.

والرجز لرؤبة في: (ديوانه ١٠٤، والأغاني ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ٢٥/١٠، والخصائص ٢٢٨/٢، والدرر ١٩٥/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٣، وشرح شواهد ٨٠/١٠ «خفق»، ٢٧١ «عمق»، ١٣٣/١٥ «غلا»، ومغنى اللبيب ٣٤٢/١، والمقاصد النحوية ٣٨/١، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتهذيب اللغة ٢٩٠/١، ٦٦/٩، وتاج العروس ٣٩٢/٤ «هرجب»، ٢٤٣/٢٥ «ففق»، «عمق»، وجمهرة اللغة ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١). وبلا نسبة في: (الخصائص ٢٦٠/٢، ٣٢٠، ووصف المباني ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤١٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩، وشرح الأشموني ١٢/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٢، وشرح المفصل ١١٨/٢، والعقد الفريد ٥٠٦/٥، والكتاب ١١٠/٤، ولسان العرب ٧٨٤/١ «هرجب»، ٣٧٣/٣ «قيد»، ٤٦١/١٢ «قتم»، ٥٥٩/١٣ «وجه»، وهمع ٨٠/٢، وكتاب العين ١٨٨/١، وتاج العروس «وجه»).

له نَعْلٌ لا يَطْبِي الكَلْبَ رِيْجُهَا

من هذا الباب أيضا، حَرَكَةُ للضَّرُورَةِ؛ لا لأجل حَرْفِ الحَلْقِ، كما حَرَكَ الفَاءَ فِي «الْحَفَقَ»، ويجوز أن تكونَ لغة كما ذهب أصحابنا إليه، وهو أشبهُ من أن يُحمَلَ على الضَّرُورَةِ.

ولأنَّ «الفَكَّ» أيضًا مصدرُ فعلٍ ماضٍ متعدٍّ ثلاثيٍّ، وأصلُ مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية: «فَعَلٌ» ساكن كما تقدَّم، هذا هو الأكثر؛ فقد علمت أنَّ السَّماعَ والقياسَ جميعًا يشهدان بصحَّة ما قال في «الفَكِّ» من أنه محرَّكٌ للضَّرُورَةِ.

فأمَّا «العَشَقُ» فقال لي أبو عليّ وقتَ القراءة: كان قياسُه إذا اضْطُرَّ إلى حركة العين في «عِشَقٍ» أن يكسرها إتباعًا لحركة الفاء فيقول: «عِشِقٌ».

قال: ولكنَّه شبهه بغيره من الأسماء نحو: «يَدُلُّ وَبَدَلٌ، وَمِثْلٌ، وَمَثَلٌ، وَشَبَّهَ وَشَبَّهٌ».

ونظير قول أبي عليّ - في أنه كان قياسه أن يُتبع فيقول: «عِشِقٌ» - قولُ الشَّاعر:

ضَرْبًا أَلِيمًا بَسِيتَ يَلْعَجُ الْجِلْدُ^(١)

يريد: الجِلْدُ؛ فكسر العين إتباعًا لحركة الفاء ضرورةً.

فإن قلت: هَلَّا قال أبو عثمان إن «العَشَقَ» فيما أنشده مصدر «عَشِقتُ»؛ لأنَّ «فَعِلْتُ» في أكثر الأمر مصدره «فَعَلٌ» نحو: «حَذِرَ حَذَرًا، وَبَطِرَ بَطْرًا»، ولم يحمله على الضَّرُورَةِ؟ فلائنه لم يسمعه في غير هذا الموضع جاء على «فَعَلٌ» فحمّله على الضَّرُورَةِ لذلك.

ونظير «عَشِقتُ عِشَقًا؛ عَلِمْتُ عِلْمًا»، فلو قال آخر: «عَلِمْتُ عِلْمًا» حُمِلَ على الضَّرُورَةِ، كما حُمِلَ «العَشَقُ» عليه؛ لأنهما لم يُسمعا في غير هذا الموضع، وهو موضع ضرورة.

* * *

(١) يلعب: يخرق الجلد ويقال: وجدت لالعج الحزن: أى حرقة.

والبيت من البسيط وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في: (جمهرة اللغة ٤٨٣، والدرر ٢٣٢/٦،

وشرح أشعار الهذليين ٦٧٢/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٢ «لعج» ١٢٤/٣ «جلد»، ٤٣٠/١١.

«عجل»، ونوادير أبي زيد ٣٠). وبلا نسبة في: (الخصائص ٣٣٣/٢).

[ركك في قول زهير]

قال أبو عثمان: وزعم الأصمعي قال: قلت لأعرابي - ونحن بالموضع الذي ذكره زهير فقال:

نُمَّ استمروا وقالوا إنَّ مَوْعِدَكُمْ ماءً بِشَرْقَى سَلَمَى فَيَدُّ أَوْ رَكَّ^(١)
هل تعرف «رَكَّكَ»؟

فقال: قد كان هنا ماء يُسَمَّى «رَكَّا». فهذا مثل «فَكَّكَ» حين احتاج إلى تحريكه بناء على «فَعَلَّ».

قال أبو الفتح: يجوز أن تكون مسألة الأصمعي عن ذلك ليُعلم أى موضع «رَكَّ».

ويجوز أن يكون أيضًا أراد أن يعلم هل «رَكَّكَ» لغة فى «رَكَّ» إن كان قد سَمِعَ «رَكَّا» قبل ذلك؛ أو أن يعلم هل هذه ضرورة من زهير أو لا، أو أى ذلك أراد؛ فقد استبان أنه إنما حرَّكه ضرورةً.

فإن قيل: ما تُنَكِّرُ أن تكون فيه لغتان: «فَعَلَّ» و«فَعَّلَّ» جميعاً دون أن يكون ذلك ضرورة؟.

قيل: لو كان «رَكَّكَ» لغةً فى «رَكَّ» مثل «نَشَرَ من نَشَرٍ» لجاء فى غير هذا الموضع كما جاء «نَشَرَ» و«نَشَرٌ» جميعاً، ولو جاء لما خَفِيَ على أبى عثمان. هذا هو الأظهر من أمره، وإن كان قد يخفى على بعض الناس كثيرٌ ممَّا جاء، فإنَّ أباً عثمان قدوةً وحُجَّةً، وقد أخذ عن جَلَّةِ أهل العلم كأبى زيد، وأبى عُبَيْدة والأصمعي وأبى عُمَرَ الجرمي، وأبى الحسن الأخفش، وغيرهم ممَّن هو فى هذه الطَّبَقَة.

فلو كان لـ «رَكَّكَ» أصلٌ فى كلامهم لما خَفِيَ عنه، وَلَوْ صَلَ إليه؛ ولم يكن يُطْلَق هذا القول فى مثل هذا الموضع - الذى قد سَطَّرَ عنه، وحَفِظَ عليه مع ما كان فيه من

(١) استمروا: استقام أمرهم واتفقوا. فيد: قلعة بطريق مكة، ورك: ماء شرقى سلمى.

والبيت من البسيط وهو لزهير بن أبى سلمى فى: (ديوانه ١٦٧، والعقد الفريد ٣٥٥/٥، ولسان العرب ٣٤١/٣ «فيد»، ٤٣٤/١٠ «ركك»، والمحاسب ٨٧/١، ٢٧/٢، ومعجم البلدان ٦٤/٣، «ركك»). وبلا نسبة فى: (معجم ما استعجم ١٠٣٣، والمقتضب ٢٠٠/١، والمقرب ١٥٦/٢، والمتع فى التصريف ٦٤٣/٢).

هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح ٥٣١
التوقّف والتحرّى والعفاف - إلا بعد أن قد سأل عنه وفتشه.

والأظهر من حكايته هذه عن الأصمعيّ أن يكون قد قال بقوله فيها، وحسبك
بالأصمعيّ في هذه المواقف.

* * *

[الفك والإدغام في «فعلان» مثلث العين]

قال أبو عثمان: فإذا ألحقت هذه الأشياء التي ذكرت لك الألف والنون في آخرها،
تركت الصدور على ما كانت عليه قبل أن تلحق ذلك، وذلك نحو: «ردّذان» فإن أردت
«فعلانا أو فعِلانا» أدغمت فقلت: «ردّان» فيهما، وهو أوثق من أن تظهر.

وكان أبو الحسن يظهر فيقول: «ردّذان»، و«ردّذان»^(١)، ويقول: هو ملحق بالألف
والنون، فلذلك يظهر ليسلم البناء.

والقول عندى على خلاف ذلك؛ لأن الألف والنون يجيئان كالشيء المنفصل. ألا ترى
أن التّصغير لا يحتسب بهما فيه، كما لا يحتسب بياءى النسب، ولا بألفى التأنيث،
فيصغرون «زَعْفَرَانًا» و«زَعْفَرَانًا» و«خُنْفَسَاءَ» و«خُنْفَسَاءَ» فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما
يحذفون ما جاوز الأربعة؛ فيقولون في «سَفَرَجَلٍ» «سُفَيْرَجٍ» وفي «فِرَزْدَقٍ» «فُرَيْزِدَ» وهذا
قول الخليل وسيبويه، وهو الصواب.

قال أبو الفتح: إنما ذهب الخليل وسيبويه إلى إدغام مثل «فعلان» من
المضعّف؛ لأنّ الألف والنون جرّتا مجرى هاء التأنيث - وقد تقدّمت الدّلالة على ذلك -

(١) رَدَّةٌ رَدًّا وَمَرَدًا وَمَرْدُودًا وَرَدِيدِي: صَرْفُهُ، وَالاسْمُ: كَسْحَابٍ وَكِتَابٍ، وَرَدَّهُ عَلَيْهِ: لَمْ يَقْبَلْهُ،
وَخَطَاةٌ. وَالْمَرْدُودَةُ: الْمَوْسَى لِرَدِّهَا فِي نَصَابِهَا، وَالْمُطْلَقَةُ، كَالرَّدَى، كَالْحَمَى. وَالرَّدَى: الرَّدَى، وَرَدَّ
فِي اللِّسَانِ: الْحَبْسَةُ، وَبِالْكَسْرِ: عِمَادُ الشَّيْءِ. وَالرَّدَّةُ: الْقُبْحُ، وَبِالْكَسْرِ، الْاسْمُ مِنَ الْإِرْتِدَادِ،
وَأَمْتِلَاءُ الضَّرْعِ مِنَ اللَّبَنِ قَبْلَ النَّجَاحِ، وَتَفَاعُسٌ فِي الذَّقْنِ، وَصَدَى الْجَبَلِ، وَأَنْ تَشْرَبَ الْإِبِلُ عَمَلًا.
وَالرَّدَادُ: التَّرْدِيدُ. وَالْمَرْدَدُ: الْخَائِرُ الْبَائِرُ. وَالْإِرْتِدَادُ: الرَّجُوعُ. وَرَادَةُ الشَّيْءِ: رَدُّهُ عَلَيْهِ. وَهَذَا أَرَدَ:
أَنْفَعُ. وَلَا رَادَةَ فِيهِ: لَا فَائِدَةَ، كَلَّا مَرَدَّةً. وَالْمَرْدَةُ: الشَّبَقُ، وَالْمَوَاجُ، وَالْقَضْبَانُ، وَالطَّوِيلُ الْعُزُوبَةُ أَوْ
الْغُرْبَةُ، كَالْمَرْدُودِ، وَنَاقَةٌ أَنْتَفَخَ ضَرْعُهَا وَحَيَاؤُهَا لِيُرَوِّكَهَا عَلَى نَدَى، وَشَاةٌ أَضْرَعَتْ، وَجَمَلٌ أَكْثَرَ
مِنْ شُرْبِ الْمَاءِ فَتَقَلَّ، ج: مَرَادٌ. وَالرَّدْدُ، كَعُنُقِ الْقَبَاحِ مِنَ النَّاسِ. وَكَامِيرٍ: السَّحَابُ هُرَيْقٌ مَأْوَةٌ.
وَاسْتَرَدَّةً: طَلَبَهُ، وَسَأَلَهُ رَدَّةً. وَرَدَّادٌ: اسْمٌ مُجَبَّرٌ.

٥٣٢..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يحكى مثاله إلا من الصحيح

فكما أنه لو بُنى مثل «فَعْلَةٍ، أو فَعْلَةٍ من رَدَدْتُ، لقالوا: رَدَّةً»، فأدغموا ولم يعتدوا بالهاء؛ بل يدغمون كما يُدغم ما لا هاء فيه؛ فكَذلك يجب إدغام ما فيه ألف ونون، فإذا كانت الألف والنون في «فَعْلَان، وفَعْلَانٍ» بمنزلة هاء التانيث، وجب ألا يُعتدَّ بهما، وأن يُجرى على الصدر ما كان يجري عليه قبل لحاقهما.

واحتجاجة بتحقيق «زَعْفَرَان، وَخُنْفَسَاء» يريد به أن الألف والنون في «زَعْفَرَانٍ» والألف والهمزة في «خُنْفَسَاء» لو جَرَيْنَ مجرى الأصول لما جاز تحقيق شَيْءٍ مَّا في آخره زائدان من بابهما؛ لأنك إذا كنت تَحْذِفُ من الخمسة حرفا وجب أن تَحْذِفَ من السَّتَّةِ حرفين فتقول: «خُنْفِسٌ، وَزُعْفِرٌ» كما تَحْذِفُ لام «سفرجل» حتى تبقى أربعة أحرف؛ ولكن هذين الزائدين لما جرى مجرى هاء التانيث حَقَرْتَ ما قبلهما، ثم جئتَ بهما كما تقول في تحقير «سلسلة: سُلَيْسِلَةٌ» فتجىءُ بالهاء بعد أن وفيت التحقيق حقَّه. فهذه حجة الخليل.

قال أبو علي: ولأبي الحسن أن يقول: إنَّ الألف والنون قد يجريان في بعض المواضع مجرى الأصول كما أجرينا مجرى الزوائد.

ألا ترى أنَّ الكلمة تكسَّرَ عليهما كما تكسَّرَ على ما هو من نفس الكلمة؟ وذلك نحو قولهم: «سِرْحَانٌ، وَسَرَّاحِينَ، وَضِبَعَانٌ، وَضِبَاعِينَ»، فجرت النون مجرى سين «قِرْطَاسٍ، وَقِرَاطِيسَ» وقاف «جِمْلَاقٍ، وَحَمَالِيقَ».

وكذلك همزة التانيث قد كُسِّرَ عليها الاسم كما كُسِّرَ على ما هو من الكلمة، وذلك قولهم: «صحراء وصحاريّ، وصلفاء وصالفيّ» فجرت الهمزة مجرى سين «قِرْطَاسٍ وَقِرَاطِيسَ» والهاء لا يكسَّرَ عليها الاسم أبداً، فقد فارقت الهاء من هنا كما شابهتها من ثَمَّ.

وكلا القولين لِمَا أُرَيْتَكَ مذهبٌ.

وأيضاً فقد قال سيبويه في «فَعْلَانٍ من قَوِيْتُ: قَوُوتٌ» فأظهر مع أنَّ في الكلمة واوين، وإحداهما مضمومة، والأخرى متحركة. فإذا جاز هذا مع الواو المستقلة فهو مع الحروف الصَّحاح التي ليس فيها أكثر من التَّضْعِيفِ أخرى بالجواز؛ إذ قد أجاز تضعيف حروف العلة للأثقل.

هذا باب ما قيس من المعتل ولم يحكى مثاله إلا من الصحيح ٥٣٣

وإنما وثق أبو عثمان القول الأول؛ لأنّ الألف والنون وإن كانتا تجريان مجرى الأصل فيما أريتك فقد جرتا مجرى الهاء أيضاً - فيما تقدّم - فشبه بشبهه، ويبقى بعد ذلك اجتماعهما في أنّ كلّ واحدة منهما زائدة كصاحبتهما، فتفهم.

وشيء آخر يقوى قول الخليل، وهو قولهم لما يبقى في أسفل الخوض من الطين والماء: «إمدان»، وأصله: «إمدان»؛ لأنه «إفعلان» من «مددت» فأدغم لشبهه الفعل؛ لأنّه بوزن: «اضرب» ولم يعتد بالألف والنون؛ فتفهمه، فإنه حجة قاطعة.

* * *

[«أفعل» مما فاؤه همزة]

قال أبو عثمان: وتقول فيما فاؤه همزة إذا ألحقها همزة قبلها نحو: «أكل»، وأخذ، وأبق، لو قلت: «هذا أفعل من ذا» قلت: «هذا أكل من ذا» تبدل الهمزة التي هي فاء ألفا ساكنة كالف «خالد»، فإذا أردت تكسيره أو تصغيره جعلتها واواً، فتقول في تصغير «آدم: أويدم»، وفي تصغير «آخر: أويخر».

وزعم الخليل أنهم حين أبدلوا الهمزة ألفا جعلوها كالألف الزائدة التي في «خالد، وحاتم»، فحين احتاجوا إلى تحريكها فعلوا بها ما فعلوا بألف «خالد» حين قالوا: «خوالد، وخواتم» قال الشاعر:

أخالد قد علقتك بعد هند فشيبني الخوالد والهؤود^(١)

فكذلك فعلوا بألف «آدم» حين قالوا: «أوادم».

قال أبو الفتح: إنما صارت هذه الألف كالألف الزائدة في نحو: «حاتم، وخالد»؛ لأنك أبدلت الهمزة ألفاً إبدالاً ولم تخففها؛ لأنّ التخفيف أنت فيه مخير: إن شئت خففت، وإن شئت حققت. ألا ترى أنك تقول في «ذئب: ذئب» على التحقيق، و «ذئب» على التخفيف، وما التقت فيه همزتان فلا بد له من البدل، فإذا أبدل جرى مجرى ما لا حظ له في الهمز، فلذلك أجروا «جاء» مجرى «قاض»؛ لأنه قد اجتمعت فيه همزتان.

(١) البيت من الطويل، وهو لقيس بن سعد بن عبادة في: (خزانة الأدب ٥١٤/٨، ولسان العرب

٣٣٤/١١ «سرل»). وبلا نسبة في: (رصف المباني ٢١٥).

٥٣٤..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح

ولو خففت مثل «رأس» لقلت: «رأس» فإن جمعته لم تقل فيه: «أروأس» وتجرية مجرى «أموال» لأنك إنما خففت، ولم تبدل كما أبدلت في «آخر، وأدم» وإنما يجب أن تقول: «أروأس» فإن خففت قلت: «أرس» تحذف الهمزة، وتلقى حركتها على الراء قبلها؛ لأنها ساكنة.

فالواو في «أوادم، وأويدم» إنما هي مُبدلة من الألف المبدلة من الهمزة كما تبدل من ألف «خالد، وحاتم» في: «خوالد، وحواتم».

وإنما يجوز أن تقول في جمع «آدم: أوادم» إذا جعلته اسماً، كما تقول: «أحمد وأحمد، وأفكل وأفاكل» فإن كان صفة لم يجوز أن تجمعها على «أفاعِل» كما لا تقول في الصفة: «أحمر وأحامر»، ولكن تجمعها على «فعل وفعلان» كما تقول: «حمر وحمران» فتقول على ذلك: «أدم وأدمان». قال العجاج:

وَاجْتَنَفَ أَذْمَانُ الْفَلَاةِ التَّوَلَجَا^(١)

وقال الآخر:

ظَبَاءٌ تَبَالَى الْأَذْمَ الْعَوَاطِي^(٢)

* * *

[رأى أبى الحسن الأخفش في «أفعل» من «أمت»]

قال أبو عثمان: وسألت أبا الحسن عن: «هذا أفعل من هذا، من أمت: أى قصدت؟» فقال: أقول: «هذا أوم من هذا»، فجعلها واواً حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في «أويدم».

فقلت له: كيف تصنع بـ «أيمّة»، ألا تراها «أفيلة» والفاء منها همزة؟.

فقال: لما حرّكوها بالكسرة جعلوها ياءً.

وقال: لو بنيت مثل «أبلم» من «أمت» لقلت: «أوم» أجعلها واواً، فسألته: كيف تُصغّر «أيمّة»؟.

(١) أحافه: دخل جوفه، «التولج»: كناس الوحش، أدمان كأدوم: جمع آدم وهو الأسمر.

(٢) تبالة: بلدة مشهورة من أرض تهامة. العواطي: اللواتي يتناولن أطراف الشجر، والواحدة: عاطيته

ومن هذا قولهم هو يتعاطى كذا وكذا: أى يتناول.

فقال: «أَوَيْمَةً»؛ لأنها قد تحركت بالفتح.

قال أبو الفتح: اعلم أنَّ جملة أمرِ هذه المُبدَلَةِ عند أبي الحسن أنه متى حرَّكها بالفتح أو الضَّمَّ جعلها واوًا، كما قالوا: «أوادم»، ومتى تحركت بالكسر جعلها ياء، كما قالوا: «أيمَّة».

وأصل بناء «أَفْعُلْ من أَمَمْتُ: أُمَمٌ» فنقلت الضَّمة من الميم إلى الهمزة فصارت في التَّقْدِيرِ: «أُمَمٌ»، فلما تحركت الفاء بالضمَّ جعلها واوًا. فهذا قوله.

* * *

[رأى أبو عثمان المازني في «أفعل» من «أمت»]

قال أبو عثمان: وليس القول عندى كما قال؛ لأنها حين أُبدِلَتْ في «آدم» وأخواته أَلِفًا ثَبَتَتْ في اللَّفْظِ أَلِفًا كالألف التي لا أصل لها في الياء ولا في الواو، فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف.

فأما ما كان مُضَاعَفًا، فإنه تُلْقَى حركته على الفاء ولا تُبدَلُ همزته أَلِفًا، ولو أُبدِلَتْ أَلِفًا لَمَّا حرَّكوا الألف؛ لأنَّ الألف قد يقع بعدها المدغم ولا تُغَيَّرُ فتغييرهم «أيمَّة» يدلُّ على أنها لا تجرى مجرى ما يُبدل منه الألف.

قال أبو الفتح: معنى هذا القول منه: أنك إذا بَنَيْتَ «أَفْعَلْ» من «أَمَمْتُ» فأصله: «أُمَمٌ»، فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة فصارت في التَّقْدِيرِ: «أُمَمًا» مثل «عَعَمٌ» ثم أُبدِلَتْ الهمزة، إمَّا واوًا كما يقول أبو الحسن، وإمَّا ياءً كما سيقوله هو، ولم يُقدِّرْهُ: «أُمَمًا» على أن تُبدل الهمزة أَلِفًا كما فعلت ذلك في «آدم»؛ لأنك لو قدَّرت ذلك للزمك إذا أن تُدغم الميم الأولى في الثانية، بعدما لزم الهمزة بدلُ الألف، فتقول: «آم» كما تقول: «هذه شَجَّةٌ أَمَّةٌ» وهي «فاعلة» من «أَمَمْتُ».

قال: فإن لم يقولوا في «أَفْعَلْ: آم» دلالة على أنهم لم يقلبوا الألف مع التَّضْعِيفِ كما قلبوها في غير التَّضْعِيفِ نحو: «آدم، وآخر».

والقول في هذا لأبي الحسن، وليس ما جاء به أبو عثمان بلازم له؛ لأن هذه الألف التي تبدل من فاء «أَفْعَلْ» ليست أَلِفًا زائدة على الحقيقة، وإنما هي بدلٌ من همزة هي فاء «أَفْعَلْ» فلولا أنَّ الهمزة قبلها لظهرت.

٥٣٦..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجْئِ مثاله إلا من الصحيح

وليست كذلك أَلَفُ «خالدٍ» لأنها لم تنقلب من شيء، وهى زائدة؛ فلذلك لما بُنِيَتْ «فاعلةٌ» من «أَمَمْتُ» قلت: «أَمَّةٌ» ولم تحرك الألف بحركة الميم المدغمة؛ لأنها لا حظ لها فى الحركة، فاحتملت الساكنَ بعدها لذلك. وصار امتدادُ الصوتِ بها عوضًا من تحريك الميم، وأنت إذا قَدَرْتَ: «هذا أَفْعَلُ من هذا، من أَمَمْتُ؛ قلت: هذا آمَمٌ من هذا» ثم أدغمت، جاز أن تلقى حركة الميم على الهمزة المبدلة؛ لأنها بدل من فاء الفعل. فهذا فرق بينهما، فإذا تحركت بفتحة الميم أبدلت واوًا كما قالوا: «أوادمُ» فافهم ذلك.

فإن قيل: فإنك قد زعمت أن أَلَفَ «آدم» قد جرت بجرى أَلِفِ «خالد» فيما تقدّم، فكيف فصلت الآن بينهما وقد كنتَ قدَّمْتَ الجمعَ بينهما؟.

قيل: هى وإن أشبهتها فليست تجرى مجراها فى كلِّ حال. ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة أَلَفِ «آدم» كما نقضى بذلك فى «خالد»، ولا يمكننا أن نقضى بانقلاب أَلَفِ «خالد» كما نقضى بانقلاب أَلَفِ «آدم» فقد يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه، ويخالفه من آخر.

ولو كان مثله من جميع الوجوه لم يكن بأن يُحمل هذا على هذا أولى من أن يُحمل هذا على هذا، فلهذا إذا اضطررت إلى تحريك هذه الفاء المبدلة بإلقاء حركة المدغم بعدها عليها جاز، وإن لم يجوز فى الألف الزائدة، لما تقدّم من الفصل بينهما.

* * *

[القياس عند أبى عثمان المازنى فى «هذا أفعل من هذا، من أَمَمْتُ»]

قال أبو عثمان: والقياس عندى أن أقول فى: «هذا أفعل من هذا، من أَمَمْتُ» وأخواتها: «هذا أَيْمٌ من هذا» وأصغرُ «أَيْمَةٌ» أَيْمَةٌ. ولا أبدل الهمزة واوًا؛ لأنها قد ثبتت ياءً بدلا من الهمزة، إلا أن هذه الهمزة إذا لم يلزم تحريكُ تَبَعَت ما قبلها فبنيت من «الأدمة» مثل «أَبْلَمَ»، فقلت: «أَوْذَمَ»، ومثل «إَصْبَحَ: إِيذَمَ»، ومثل «أَفْكَلَ: آدَمَ» فأجعلها أَلَفًا إذا انفتح ما قبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها، وواوًا ساكنة إذا انضم ما قبلها. فإذا احتجتُ إلى تحريكها فى تكسير أو تصغير، جعلتُ كُلَّ واحدةٍ منهنَّ على لفظها الذى قد بُنِيََ عليه، فأتروكُ الياءَ ياءً، والواوَ واوًا، وأقلبُ الألفَ واوًا كما فعلتُ ذلك

العربُ في تصغير «آدم» وتكسيـره. فهذا هو القياسُ عندى.

وأبو الحسن يرى أنها إذا تحركت بفتحة أبدلها واواً كما ذكرتُ لك. وإذا قال العالمُ قولاً مُتقدِّماً فللمتعلم الاقتداءُ به والاحتجاجُ لقوله، والاختيارُ لخلافه إذا وَجَدَ لذلك قياساً، والله الموفق.

قال أبو الفتح: يقولُ أبو عثمان: لَمَّا ثَبَّتَ الياءُ في «أَيِّمَّةٍ» بدلاً من الهمزة، فسبيلُها أن تجرى مجرى الياء التى لا حظَّ لها فى الهمز؛ كما أنَّ أَلِفَ «آدمَ» لَمَّا ثَبَّتَ بدلاً من الهمزة جرت مجرى ما لا حظَّ له فى الهمز، وهو أَلِفُ «خالدٍ»، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن أقول فى تحقير «أَيِّمَّةٍ: أَيْمَّةٌ»؛ لأنَّ الياء فى «أَيِّمَّةٍ» تجرى مجرى الياء غير المنقلبة، كما جرت أَلِفُ «آدمَ» مجرى أَلِفِ «خالدٍ».

وهذا القول ليس بمرضى من أبى عثمان؛ لأنَّ الياء فى «أَيِّمَّةٍ» إنما انقلبت عن الهمزة، لانكسارها؛ فإذا زالت الكسرة زالت الياء التى وجبت عنها؛ كما أنَّ الياء فى «ميزانٍ» لَمَّا وجب انقلابها عن الواو؛ لانكسار ما قبلها، زالت عند زوال الكسرة فى قولهم: «مَوَازِينٌ، ومَوِيزِينَ».

فإن قال: إنَّ الياءَ فى «ميزانٍ» إذا فارقت هذا الموضع رجعت إلى الواو فى نحو قولهم: «مَوِيزِينَ، ومَوَازِينَ» وأَلِفُ «آدمَ» لا ترجع إلى الهمز وإن زالت عن هذا الموضع. ألا تراهم يقولون: «أَوَادِمٌ وَأَوِيدِمٌ» فلا يردُّون الهمزة كما يردُّونها فى قولهم: «مَوَازِينَ ومَوِيزِينَ»، فما تُنكِّرُ أن يكون البدلُ فى «أَيِّمَّةٍ» أقوى منه فى «ميزانٍ» فلا تزولُ الياءُ، وإن زالت الكسرة؟.

قيل: هذا إلزامٌ فاسدٌ؛ لأنَّك لو جمعت «آدمَ» على «فَعَلٍ وفُعْلانٍ» لَقُلْتَ: «أُدُمُ وأُدمانٌ»، فرجعت الهمزة لَمَّا زالت الأولى، كما رجعت الواو فى «مَوَازِينَ» لَمَّا زالت الكسرة. وإنما لم تُردَّ فاءُ الفعل فى «أَوَادِمٌ وَأَوِيدِمٌ» إلى الهمز؛ لأنه كان يلزم منه ما هربوا، وهو اجتماع همزتين.

ألا ترى أنهم إذا قالوا: «أَادُمُ، وأَأِيدُمُ» لزهمهم اجتماعُ الهمزتين، كما كان يلزمهم قبل التكسير والتحقير فى «آدمَ». فلمَّا كان يجبُ فى التَّحْقِيرِ والتَّكْسِيرِ اجتماعُ همزتين لم يمكن إقرارُ الهمزة فى الجمع والتَّحْقِيرِ كما لم يمكن ذلك فى الواحد؛ فاعلَّةُ الموجبة

٥٣٨..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح

للقلب في الواحد هي موجودة في الجمع والتحقير، وهي اجتماع الهمزتين.

وليس كذلك «ميزان» لأنّ الياء إنما وجب انقلاب الواو إليها؛ لانكسار ما قبلها؛ فإذا جمعت أو حقرت زالت الكسرة فرجعت الواو.

فهذا الفصل بين ردّ الواو في تحقير «ميزان» وتكسيه وترك الهمز في تحقير «آدم» وتكسيه.

فإن قال قائل: فإذا كان القياس عند سيبويه أن يقول في تحقير مثل «قوائم: قُوَيْمٌ» فيُحَرِّق الهمزة ولا يحذفها، وإن كانت الألف التي عنها وجبت الهمزة قد زالت، ويحتاج في لزوم الهمزة بأنها قوية؛ لكونها عينا، والعين أقوى من اللام. فما تنكير أن يكون البدل في «أَيِّمَةٍ» لازما أيضا، وإن زال ما يوجب البدل من الكسرة فيقرها ياء فيقول: «أَيِّمَةٍ» بل يكون هذا أحرى؛ لأنّ الفاء أقوى من العين.

قيل: هذه المسألة لم ينظر فيها سيبويه؛ لأنها مُحدثة بعده. على أنه لو كان لسيبويه فيها قول كقول أبي الحسن لم يلزمه ما أورده يائها السائل. وذلك أنّ سيبويه شبه ياء التحقير بألف التّكسير فجرت الياء في «قُوَيْمٌ» مجرى الألف في «قوائم»، فكما كان يقول: «قوائم» فيهمز، كذا قال: «قُوَيْمٌ» فهمز.

ونظير هذا تصحيحهم لتحقير «أسود» وقسور في قولهم: «أُسَيَّودُ، وقُسَيَّرُ»، وإنما ذلك لتشبيههم ياء التحقير بألف التّكسير في قولهم: «أساود، وقساور» وقد تقدّم القول في مشابهة ياء التحقير ألف التّكسير.

وأيضاً فإنّ الياء قريبة من الألف، ولذلك قالوا في «طَيِّئ: طَائِيٌّ» وفي «الحيرة: حَارِيٌّ» فأبدلوا الياء ألفا.

فلما كان بين ياء التحقير وألف التّكسير هذا الاشتباك وهذه المناسبة، أقرّ سيبويه الهمزة في «قُوَيْمٌ»، وإن زالت ألف «فاعل» هذا مع ما احتجّ به من أنّ العين قوية، وليس كذلك الياء في «أَيِّمَةٍ»؛ لأنها إنما وجبت عن الكسرة كما وجبت ياء «ميزان» عن الكسرة، فمتى زالت الكسرة زالت الياء من «أَيِّمَةٍ» كما كان ذلك في «ميزان».

وأنت إذا حقرت فقلت: «أُوَيْمَةُ» فقد أزلت الكسرة، ولم يكن موضعها ما يجري

مجرأها فتَقَرَّ الياء كما شَبَّهت ياء التَّحْقِيرِ بِألف التَّكْسِيرِ فَأَقَرَّتِ الهمزة، وإنما قبلها في «أَوِيْمَةٍ ضَمَّةٌ، وَالضَّمَّةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَنْهَا الْوَاوُ لَا الْيَاءُ».

ولو جاز لقائل أن يقول: لا أُزِيلُ الياء في «أَيْمَةٍ» إذا زالت الكسرة؛ لجاز لآخر أن يقول: لا أَرُدُّ الواو في «مِيزَانٍ» إذا زالت الكسرة بتحْقِيرِ أو تَكْسِيرِ. وهذا لا يقوله أحدٌ؛ لوضوح سقوطه.

وقياسُ قول أبي عثمان أن يقول في جمع «إَيْدَمٍ: أَيَادِمَ»، فَيُقَرَّ الياء ولا يقلبها؛ لأنها قد ثبتت ياءً في «إَيْدَمٍ» كالياء التي لا حظَّ لها في الهمز؛ فكما يقول في جمع «فَعْلَلٍ» من «بعت: بِيَاعٍ» كذلك يلزمه أن يقول في جمع «إَيْدَمٍ: أَيَادِمَ»، والحجَّة التي مضت قُبِيلٌ؛ لأنَّ الكسرة التي أوجبت الياء قد زالت، فينبغي أن تزول الياء بزوالها.

وقياسُ قول أبي الحسن: «أَوَادِمَ» لأنها قد تحرَّكت بالفتح. وفي التَّحْقِيرِ: «أَوَيْدِمَ» وأبو عثمان يلزمه أن يقول: «أُيَيْدِمَ» ولا يردُّ الياء؛ كما شرط فيما كتبناه عنه.

ولا يلزم أبا الحسن أن يَرُدَّ الهمزة عند زوال الكسرة كما يَرُدُّ واو «مِيزَانٍ» عند زوال الكسرة؛ لأنَّه لم يكن قلبها - لأن قبلها كسرة - وإنما استحقت القلب في الجملة لثلاثا تجتمع همزتان ووجب انقلابها ياءً دون الواو والألف لانكسار ما قبلها؛ فإذا زالت الكسرة لم يجب رَدُّ الهمزة؛ وإنما يجب زوال الياء التي عدل إليها عن أُحْيَيْهَا الواو والألف بعد وجوب القلب فإذا زالت الكسرة وتحركت الفاء بالفتح جُعِلَتْ واوًا كما قالوا: «أَوَادِمُ، وَأَوَيْدِمُ» ولو لم يقلبوا لقالوا: «أَأَادِمُ، وَأَأَيْدِمُ»، وهذا لا يجوز؛ فلم يكن من القلب بُدٌّ لذلك.

وأصلُ الاحتجاج على أبي عثمان بـ «مِيزَانٍ، وَمُؤَيِّزِينَ» لأبى بكرٍ، وإنما زدت أنا بعده هذه الزيادات؛ لأنَّ الكلام اقتضاها وأكثر منها، فاقصرت عليها. والقياس أن تقول: «هذا «أَوَمٌ من هذا» لأنَّ الفاء قد انفتحت.

ويؤكد قلب الهمزة واوًا هنا قولهم في جمع «ذَوَابِةٍ: ذَوَائِبُ» فالواو في «ذَوَائِبُ» بدلٌ من الهمزة؛ كأنها كانت: «ذَأَائِبُ»، فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف؛ فأبدلوا الأولى واوًا؛ كما أنهم لما كرهوا «أَوَاوِلَ: جمع أول» أبدلوا الواو همزة.

وكما أنهم لما أردوا البدل في تثنية مثل «حَمَرَاءُ» وجمعه والنسب إليه، قالوا

٥٤٠..... هذا باب ما قيس من المعتل ولم يَجِْ مثاله إلا من الصَّحيح
«حَمْرَاوَان، وَحَمْرَاوَاتٌ، وَحَمْرَاوِيٌّ»، وقالوا فى «عَلْبَاء: عَلْبَاوَانِ»، وقالوا أيضًا
«رِدَاوَانِ»، وقالوا أيضًا فى تثنية «قُرَاء: قُرَاوَانِ».

فهذا يدلُّك على كثرة انقلاب إحداهما إلى الأُخرى.

قال أبو العباس: إنما كان ذلك فيهما؛ لأن الهمزة فى مخرجها نظيرة الواو فى
مخرجها، يريد: أنهما طَرَفَان، هذه أسفلُ الحروف، وهذه أعلاها.

* * *

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها. ولا يتكلم بها على

الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من «قال، وباع»

وما كان نحوهن على الأصل

قال أبو عثمان: وذلك أنك إذا قلت: «افتعل» وما تصرف منه، وكانت الفاء: صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً؛ فالتاء فيه مُبدَلةٌ. وذلك قولك: «اصْطَبِرْ، وَيَصْطَبِرْ وَمُصْطَبِرٌ، وَاِضْطَرَبَ، يَضْطَرِبُ فَهُوَ مُضْطَرِبٌ، وَاِطْلَعَ فَهُوَ مُطْلِعٌ، وَاِضْطَهَّرَ فَهُوَ مُضْطَهِّرٌ» فهذا الكلام الصحيح.

قال أبو الفتح: يقول: لا يُقال في «اصْطَبِرْ: اصْتَبِرْ»، ولا في «اضْطَرَبَ: اضْتَرَبَ» ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل؛ كما لا يقال في «قام: قَوْمٌ»، ولا في «باع: يَبِيعُ»، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل. وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يُحصَى كثرةً.

والعلة في أن لم يُنطق بتاء «افتعل» على الأصل إذا كانت الفاء أحدَ الحروف التي ذكرها - وهي حروف الإطباق - : أنهم أردوا تحجيسَ الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرفٍ من حرفٍ.

كما قالوا في «مَصْدُقٌ: مَزْدَقٌ»، وفي «مصدر: مَزْدَرٌ»، فأبدلوا من الصاد - وهي مهموسة - حرفاً من مخرجها يَقْرُبُ من الدال، وهو الزاي، لِتَوَافُقِها في الجهر.

وكما قالوا في «سُقْتُ: صُقْتُ» وفي «سَوِيْقٌ: صَوِيْقٌ» وفي «سَمَلَقٌ: صَمَلَقٌ» فأبدلوا من السين صادًا؛ لِتَوَافُقِها بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف.

وكما قالوا في «عَالِمٌ: عِالِمٌ»؛ وفي حَاتِمٌ: حِاتِمٌ» فأمالوا فتحة الحاء والعين فقرَّبوها من الكسرة، لِتَوَافُقِ الكسرة في اللام والتاء.

كلُّ ذلك ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ؛ فهذا يدلُّك من مذهبهم على أنَّ للتجنيس عندهم تأثيراً قوياً.

ولهذا وقع الإتياعُ في كلامهم نحو قولهم: «شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ»؛ لأنهم أرادوا أن يُوكِّدوا الكلامَ؛ فكروهوا إعادة اللفظة بعينها، فغيَّروا بعض حروفها، وتركوا الأكثر؛ لِتُعْلِمُوا أنهم في توكيد الأوَّل.

٥٤٢..... هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل

كما قالوا: «قام القوم أجمعون أكتعون أبصعون» فغيروا بعض الحروف وتركوا بعضاً، ليكون فيه ضرب من التكرير؛ وليخالف الأول بعض الخلاف.

وإذا كانوا قد قالوا: «ضربتُ زيداً ضربتُ، وضربتُ زيداً زيداً» فيما حكاه سيويوه، فتغيرهم بعض اللفظ أسوغ وأحسن.

وأخبرني أبو بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي أنه سأل بعضهم عن قولهم: «شيطانٌ لِيْطَانٌ» ما معنى «لِيْطَانٍ»؟. فقال: شيء نَبْدُ به كلامنا؛ فهذا تصريح منهم بالغرض المطلوب.

وعلى هذا قالوا: «حسنٌ بسنٌ، وجائعٌ نائعٌ» وقد قيل: «نائعٌ عطشانٌ» وأنشدوا فيه:

لَعَمْرُ بنى شهاب ما أقاموا صدور الخيل والأسل النِّباع^(١)
قالوا: معناه: «العطاش».

وقد حملهم ذلك على أن قالوا: «إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا» فجمعوا «غداةً» على «غدايا» لمكان «العشايا».

وقالوا: «ارجعن مازوراتٍ غير مأجوراتٍ» فهمزوا «مأزورات» وهو من «الوزر» إتباعاً لهمزة «مأجورات» وقياسه: «موزورات» ويجوز أن يكون «مازورات» قلبت واؤه ألفاً، كما قالوا في «دويّة: داويّة»، وكما قالوا في «يوجل: ياجل» فيكون غير مهموز. إلى هذا رأيتُ أبا عليّ يذهب.

وأنشدوا:

هتاك أحيية ولاج أبوبة يخلط بالجد منه البرّ واللينا
فجمع «باباً» على «أبوبة» إتباعاً «لأحيية».

وقالوا فيما هو أغلظ من هذا: «هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ» فجرؤوا «الخرب» وهو من صفة المرفوع؛ ولكن لما ولى المجرور جرّ إتباعاً، وهو غلطٌ منهم، وهذا بابٌ واسعٌ لا يُضبط.

(١) النباع: العطاش. والأسل: أطراف الأسنة.

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ٥٤٣

فلهذا غيروا نحو «اضْطَبَّر» ليكونَ العمل من وجه واحد، وأنا أُبَيِّن كلَّ حرف منها:

أما «اضْطَبَّر» فأصله: «اصْطَبَّر»، فكرهوا استعلاء الصَّاد وبعدها حرفٌ غيرُ مُسْتَعْلٍ وهو التَّاء إلاَّ أنَّه من حِيْزِ حرفٍ مُسْتَعْلٍ وهو الطَّاء، فأبدلوا من التَّاء ما هو مُسْتَعْلٍ من حِيْزِها، وهو الطَّاء، فقالوا: «مُضْطَبَّر» فَاتَّفَقَتِ الصَّادُ والطَّاءُ في الاستعلاء؛ ثمَّ صرَّفوه على ذلك فقالوا: «يُضْطَبِّرُ ومُضْطَبِّرٌ» لأنَّ العِلَّةَ قائمة.

وأما «اضْطَرَبَ» فأصله: «اضْطَرَبَ» فقرَّبوا التَّاء من الضَّاد، بأن قلبوها طاءً لتوافقها في الاستعلاء، فقالوا: «اضْطَرَبَ» وصرَّفوه على ذلك، فقالوا: «يُضْطَرِبُ ومُضْطَرِبٌ».

وأصلُ «اطَّلَعَ: اِطْتَلَعَ» فإذا كانوا قد قالوا: «اضْطَبَّرَ واضْطَرَبَ» فأبدلوا التَّاء طاءً، لتوافقَ ما يقرَّب من الطَّاء وهو الصَّادُ والضَّادُ؛ فهم بأن يقلبوها طاءً إذا كانت الفاء طاءً أجدر، وصرَّفوه على ذلك.

وأصلُ «اضْطَهَّرَ: اصْطَهَّرَ» فقلبت التَّاء طاءً، لتوافقَ الصَّاد في الاستعلاء والجَهْرِ فصار: «اضْطَهَّرَ» وصرَّف على ذلك. فهذا هو الكثير المشهور عنهم.

* * *

[تاء الافتعال وقبلها صاد أو ضاد أو طاء]

قال أبو عثمان: ومن العرب مَنْ يُبَدِّلُ التَّاءَ على ما قبلها فيقول: «اصْبَرْ ومُصْبِرٌ». وقرأ بعض القراء: «أن يصلحاً» يريد: «يَفْتَحِلُ» من الصَّلَح. وكذلك: «اضْرَبْ، واظْهَرْ بحاجتي» والأوَّلُ أجودُ وأكثرُ.

قال أبو الفتح: أصلُ هذه كلها: «اصْتَبِرْ، واصْتَلَحْ، واصْتَرَبْ، واظْهَرْ» فكرهوا ظهور التَّاء، وهي مهموسة غيرُ مُسْتَعْلِيَةٍ مع الضَّاد والطَّاء، وهما بمجهورتان مستعليتان؛ فأرادوا الإدغام؛ فأبدلوا الزَّائد، وهو تاءُ «افْتَعَلَ» للأصليِّ الذي قبله.

وأما «اصْطَبَّر» فإنها وإن كانت الصَّادُ مهموسةً كالتَّاء فإنَّ فيها استعلاءً ليس في التَّاء؛ فأرادوا أن يكونَ عملُهم من وجهٍ واحدٍ. فأبدلوا الزَّائد للأصليِّ فقالوا: «اصْبَرْ»، ولا يجوز في «اضْطَبَّر: اطْبَر» على أن تُدْغَمَ الصَّادُ في الطَّاء؛ لأنَّ في الصاد صغيراً وتَمَامَ صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك؛ ومتى كان الإدغام ينقص الأوَّلَ شيئاً لم يجوز.

٥٤٤..... هذا باب ما تقلب فيه تاء افعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل

وإنما قال أبو عثمان: «والأوّل أجود»؛ لأنّه إذا أراد الإدغام فحكمه أن يبدل الأوّل للثاني أبداً، هذا هو المطرّد، فما كان في «اصْبِرْ، واضْهَرْ» قد أبدل الثاني للأوّل ضَعْفَ عنده، وكان أن يقرب الثاني من الأوّل؛ لأنّه زائد فيقول: «اصْطَبِرْ، واضْطَرَبْ» أحسن.

ولا يجوز في «اضطرب: اطرب» لأنّ الضاد لا تُدغم في الطاء؛ لأنّك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إيّاها في الطاء. وإنما المذهب أن تُدغم الأضعف في الأقوى؛ فلذلك أدغم السّاكن في المتحرّك لضعفه وقوّة المتحرّك؛ أو الشّيء في نظيره.

فأمّا ما حكى عنهم من قولهم: «اطّجع» في «اضطجع» فشاذ. وقال الرّاجز:

يا رُبَّ آباز من العُفْرِ صَدَعٌ ^{الذئب}تقبّض الظلّ إليه واجتمع^(١)

لما رأى ألاّ دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حَقَفَ فالطّجع

فأبدل الضاد لاما، وهذا شاذ؛ وذلك أنه كره التّقاء المطّبقين فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها.

ونظير هذا في الشذوذ قولهم «استخذ فلان أرضاً» يريدون: «اتخذ» فأبدلوا مكان التاء سينا؛ كما أبدلت السين تاء في: «سيت».

ويجوز أن تكون «استخذ» محذوفةً من «استفعل» كأنّه كان: «استخذ» فحذفوا التاء الثانية؛ كما قالوا: «استاعَ يَسْتِيع» في «استطاع».

وأمّا قول زهير:

(١) أباز: هو الذي يقفز. العفر من الطباء، التي تعلق ألوانها الحمرة. تقبض: جمع قوائم ليثب على الظبي لمار أي: أي الذئب. أرطاة: شجرة من شجر الرمل، والجمع أرطى. والحقف من الرمل: المعوج والجمع حقاف وأحقاف.

والرجز لمنظور بن حية الأسدي في: (شرح التصريح ٣٦٧/٢، والمقاصد النحوية، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، والخصائص ٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١، وشرح الأشموني ٨٢١/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢٤/٣، ٢٢٦/٣، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤، وشرح المفصل ٨٢/٩، ٤٦/١٠، ولسان العرب ٣٠٤/٥، «أبز»، ٢٥٥/٧ «أرط»، ٢١٩/٨ «ضجع»، ٣٢٥/١٤ «رطاء»، والمحاسب ١٠٧/١، والمتع في التصرف ٤٠٣/١).

هذا باب ما تقلب فيه ثاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ٥٤٥

هو الجواد الذى يُعطيك نائله عَفْوًا وَيُظْلَم أحيانًا فيظلم^(١)

فيروى على ثلاثة أوجه: «فيظلم، وفيضظلم، وفيظلم» وأصله: «يظلم» فمن قال: «يظلم» أبدل الزائد للأصلى، كما قال تعالى: ﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨].

ومن قال: «فيضظلم» - وهو الوجه - أبدل التاء طاءً؛ لأجل الظاء قبلها، كما قالوا: «اظطهر بحاجته».

ومن قال: «فيظلم» أبدل الظاء طاءً، وأدغمها فى الطاء لقربها منها، وموافقتها إياها فى الاستعلاء والإطباق.

قال أبو على: وهو قول سيبويه؛ وإذا كانوا قد قالوا فى «احفظ طلحة: احفظ طلحة»، فأدغموا المنفصل فهو فى المتصل أجدر.

ويروى: «فينظلم: ينفع» وهو رواية رابعة. ويجوز فى «اضطرب: اضطرب» تبدل الزائد للأصلى، كما فعلت فى: «اصبر». ولا يجوز فى «اضطلح: اتلح» ولا فى «اضطرب: اترب»؛ لأن الصَّادَ والضَّادَ لا يدغمان فى التاء.

* * *

[تاء الافتعال وقبلها زاي]

قال أبو عثمان: فإذا كان قبل هذه التاء زاي أبدلت التاء دالاً، مثل: «ازدجر، ومزدرج» ومن أتبع التاء الحرف الذى قبلها أبدل منها الزاي فقال: «ازجر، وهو مزجر».

قال أبو الفتح: أصل هذا: «ازنجر» والزاي مجهورة، والتاء مهموسة؛ فقلبوا التاء دالاً، لتوافق الزاي فى الجهر.

ومن قال: «ازجر» أبدل الزائد للأصلى، مثل: «اصبر».

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبى سلمى فى: (ديوانه ١٥٢)، وسر صناعة الإعراب ٢١٩/١، وسمط اللآلى ٤٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٣/٢، وشرح التصريح ٣٩١/٢، وشرح شواهد الشافعية ٤٩٣، وشرح المفصل ٤٧/١٠، ١٤٩، والكتاب ٤٦٨/٤، ولسان العرب ٣٧٧/١٢ «ظلم»، والمقاصد النحوية ٥٨٢/٤. وبلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٣٩٩/٤، والخصائص ١٤١/٢، وشرح الأشمونى ٨٧٣/٣، وشرح شافعية ابن الحاجب ١٨٩/٣، ولسان العرب ٢٧٣/١٣ «ظن»).

٥٤٦..... هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل

ولا يجوز: «اذَّجَرَ، ولا آتَجَرَ» في «ازْدَجَرَ»؛ لأن الزَّيَّ لا تُدْغَم في التَّاء، ولا في الدَّال؛ لثلاث يذهب منها الصَّفير وطول الصَّوت؛ لما فيها من الانسلاال.

* * *

[تاء الافتعال وقبلها ذال]

قال أبو عثمان: فإن كان قبل هذه التَّاء ذالٌ أبدلت التَّاء دالاً؛ ثم أُدْغِمت الدال فيهما؛ وذلك «افتعل» من «ذكر يذكر» تقول فيه: «اذْكَرْ، ويذكر» ومَنْ أَتْبَعَهَا الحرفَ الأوَّل قال: «اذْكَرْ، ومُذْكَرٌ، والأوَّل أجودٌ على ما أَخْبَرْتُكَ.

قال أبو الفتح: أصله: «اذْكَرَ» والدَّال مجهورة، والتَّاء مهموسة، فأبدلوا التَّاء دالاً، لتوافق الدَّال في الجَهْر كما قرَّبوا التَّاء من الزَّيَّ في «ازْدَجَرَ» بأن قلبت دالاً.

ومن قلب الزائد للأصليّ، قال: «اذْكَرْ»، كما قال: «ازْجَرَ».

قال لى أبو عليّ: وأجاز بعضهم، وهو أبو عُمر الجرميّ، «اذْكَرْ»؛ لأنَّ تاء «افتعل» لا يلزم أن يبيح قبلها ذالٌ أبداً، فأشبهت «اقتلوا» في البيان.

يقول: كما أظهروا «اقتلوا» مع تحرك التَّائِن - لأنَّه لا يلزم أن يكون بعد تاء «افتعل» تاءٌ أبداً نحو: «اِحْتَلَمَ واغْتَلَمَ» - كذلك قالوا: «اذْكَرَ» فقلبوا التَّاء دالاً للتقريب، ولم يدغموا؛ لأنَّه لا يلزم أن يكون قبل التَّاء ذالٌ نحو قولهم: «استلم، وابتسم».

وقوله: «والأوَّل أجود على ما أَخْبَرْتُكَ» يريد أنَّ «اذْكَرَ» هو الوجه، تبدل الأوَّل للثاني.

* * *

[التاء في أول كلمة نالية للمصاد]

[وأخواتها في كلمة سابقة]

قال أبو عثمان: فإن كانت التَّاء منفصلة لم يُفْعَلْ بها ذلك نحو: «قَبْضُ تلك، وغَلْظُ تلك».

قال أبو الفتح: قال أبو عليّ: يُريد أنَّه لا يجوز: «قَبْضُ تلك»، ولا «قَبْضُكَ» ولا

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ٥٤٧
«غلط طلك» كما جاز «اضطرب، واضرب، واطلع»؛ لأنَّ للمنفصل نحوًا ليس للمتصل؛
وقد مضى ذكر ذلك.

* * *

[تاء الفاعل بعد الصاد أو إحدى أخواتها]

قال أبو عثمان: وإن كانت التاء التي تقيء فاعلة؛ فالجيد إظهارها نحو: «فَحَصْتُ عَنْهُ،
وفَحَصْتُ بِرَجُلِي».

قال أبو الفتح: إنما كان الوجه إظهارها؛ لأنها زائدة وهي اسمُ الفاعل، والفاعلُ
منفصلٌ من الفعل؛ فجرى ذلك مَجْرَى «قَبْضِ تَلَك» في انفصاله من الأوّل.

* * *

[من العرب من يشبه تاء الفاعل بتاء افتعل]

قال أبو عثمان: ومن العرب مَنْ يُشَبِّهُ هَذِهِ التَّاءَ بِتَاءِ «افْتَعَلَ» فيقول: «فَحَصْتُ
بِرَجُلِي»، وزعم أنه أنشد بعض العرب:

وفى كلِّ حَى قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحَقُّ لَشَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْوُبٌ^(١)

قال أبو الفتح: وجهُ الشَّبهِ بين تاء «فعلتُ» وتاء «افتعل» أنها اسمُ الفاعل، والفاعلُ
وإن كان منفصلاً من الفعل فإنه قد أُجْرِيَ في مواضع مُجْرَى بعض حروفه.

منها: أنهم قالوا: «ضَرَبْتُ»، فسكَّنوا الباءَ لا تَصَالُهَا بِالتَّاءِ؛ فلو لا أن التَّاءَ عندهم قد
أجريت مُجْرَى اللّازم، ونُزِلَتْ منزلة الجزء من الكلمة لَمَا سَكَّنَتِ الباءَ.

ألا ترى أنك تقول: «ضَرَبْنَا» - إذا كنتمُ المفعولين - فلا تُسَكِّنُ الباءَ وإن كانت
النون متحرّكة؛ كما تقول: «ضَرَبْنَا» - إذا كنتمُ الفاعلين - لأن المفعول منفصل من
الفعل في «ضَرَبْنَا»، فلذلك لم يُعْتَدَدْ فيه باجتماع أربع متحرّكات، والفاعل متّصل في
«ضَرَبْنَا» فلم يقولوا فيه: «ضَرَبْنَا»؛ لأنَّ النون والألف اسم الفاعلين؛ كما لم يجمعوا في

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في: (ديوانه ٤٨)، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٠/٢، وشرح
المفصل ٤٨/٥، ١٥١/١٠، والكتاب ٤٧١/٤، ولسان العرب ٢٧٧/١ «جنب»، ١١٠ «شأس»،
٢٨٣/٧ «حبط»، ومجالس ثعلب ٦٧). وبلا نسبة في: (سر صناعة الإعراب ٢١٩، شرح
المفصل ٤٨/١٠، والمتع في التصريف ٣٦١).

٥٤٨ هذا باب ما تقلب فيه تاء الفعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل

كلمة واحدة أربع متحرّكات إلّا ما كان محذوفاً منه نحو: «عَلِبْتُ وَهَدَبْتُ».

ومنها: استقبأهم العطف على هذه التاء ونحوها فى قولهم: «قمتُ وزيدٌ» لأنها تنزّلت منزلة الباء من «ضَرَبَ»، فكما يقبَحُ أن يعطف على بعض حروف الفعل، كذلك استقبَحوا العطفَ على ما هو جارٍ مجرى بعضها.

ومنها: أنهم قالوا: «هما يقومان» فجاءوا بالنون التى هى عَلمُ الرّفع بعد الألف التى هى علامة تثنية الضّمير كما تجرى الضّمة على حرف الإعراب فى الواحد فصارت، علامة تثنية الفاعلين بمنزلة الميم من «يقوم»؛ لأنّ عَلمُ الرّفع جاء بعدها كما تجىء بعد الميم من «يقوم».

ومنها: أنّ الفاعل لا يجوزُ تقديمه على الفعل، كما لا يجوزُ تقديم الباء من «ضَرَبَ» على الضّاد، وليس كذلك خبرُ الابتداء؛ لأنّه يجوزُ تقديمه على المبتدأ.

ومنها: أنّك تقول: «قامت هند»، فتأتى بعلامة التّأنيث فى الفعل، والمؤنث فى الحقيقة هو الفاعل؛ لأنّ الأفعال لا يصحُّ فيها التّأنيث؛ فصار بجيئك بعلامة التّأنيث فى الفعل كمجيئك به فى الفاعل لامتزاجهما، ومصيرهما بمنزلة الكلمة الواحدة.

ومنها: أنهم قد بنوا بعض الأفعال مع فاعله بناء الجزء الواحد، حتى احتاجا إلى ما يحتاج إليه الجزء الفرد، وذلك قولهم: «حبّذا زيد»، فتنزّل «زيدٌ» من «حبّذا» - وإن كان فعلاً وفاعلاً - تنزّله من المبتدأ الذى هو جزء واحد.

ومنها: أنّ أبا عثمان قال فى قوله تعالى: ﴿أَلْقِيا فى جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]: إنه أراد: «ألقيَ ألقى مُكرّراً للتوكيد، فاستغنى بتثنية الفاعل عن تكرير الفعل، فلولّا أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد لما أغنّت تثنية الفاعل عن تكرير الفعل.

فهذه سبعة أدلّة تدلّ على شدّة اتّصال الفعل بالفاعل. وفيه غيرُ هذا فتركه؛ لأنّ فى بعض هذا مقنعا. فلمّا اتّصل الفاعل بالفعل، وتنزّل منزلة الجزء منه شبّهت التّاء فى «فَحَصْتُ» بـ «أَفْعَلْتُ» فقالوا: «فَحَصْتُ بِرَجُلِي»، كما قالوا: «اصْطَلَحُوا، واصْطَبَحُوا».

وإنما كان الوجهُ الإظهارى؛ لأنّه وإن دلت هذه الأدلّة على شدّة الاتّصال؛ فليست بمخرجتهما من أن يكونا جزأين مستقلّان بأنفسهما، ويستغنيان عن غيرهما؛ فجرى

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ٥٤٩
«قمتُ، وبعثُ» في الاستقلالِ مَجْرَى «زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ منطلقٌ».

وأيضاً فإن هذه التاء إنما هي إضمارُ المظهر، والإظهارُ قبلَ الإضمارِ؛ وإنما هي في موضع «زَيْدٍ» من قولك: «قامَ زيدٌ» و «قامَ» منفصل من «زيدٌ» لفظاً ومعنى.

* * *

[لَمْ لَمْ يَجْزِ الْقَلْبُ فِي نَحْوِ «خَبَطَ تِلْكَ»]

قال أبو عثمان: فإذا تحركت هذه الحروف لم يكن ذلك، نحو: «خَبَطَ تِلْكَ»، وإنما يُفَعَّلُ هذا بهذه التاء؛ لأنها بُيِّنَتْ مع الفعل؛ فصارت كبعض حروفه، فأشبهت تاء «افْتَعَلَ» التي في بناء الفعل.

قال أبو الفتح: إنما لم يجز القلبُ في نحو: «خَبَطَ تِلْكَ»، وقَبَضَ تِلْكَ» لأنه قد كان الوجهُ إذا سَكَنَ الأوَّلُ في نحوها ألاَّ يُبدلَ نحو: «قَبَضَ تِلْكَ» وَغَلَّظَ تِلْكَ» فلَمَّا تحرك الحرفُ فَصَلَّتِ الحركةُ بينهما؛ فصار اختلافُ الحرفين وحجزُ الحركةِ بينهما - في مَنعِ البَدَلِ - بمنزلة الحرف الحاجز بين المثليين؛ فكما لا يُدغم نحو: «تَسَلَّمَا مَالَكُما» لحجز الألفِ بين الميمين كذلك لا يجوز أن تُغَيَّرَ التاءُ في: «قَبَضَ تِلْكَ»، وَخَبَطَ تِلْكَ» والحركة بين المختلفين تجري مجرى الحرف بين المثليين. وقد تقدَّمت الدلالةُ على مشابهة تاء «فَعَلْتُ» لتاء «افْتَعَلَ».

* * *

[جَوَازُ الإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ فِي «اقْتَتَلُوا وَيَقْتَتِلُونَ»]

قال أبو عثمان: فأما قولهم: «اقْتَتَلُوا، وَيَقْتَتِلُونَ»، فإنه يجوز في هذا البيان والإدغام.

فإن قلت: ما بالُ البيانِ يجوز هنا وهما في كلمة واحدة، لَمْ لا يكون هذا بمنزلة «رَدَّ وَيَرُدُّ» إذا تحرك الحرف الأخير؟

فإنما ذاك؛ لأنَّ تاء «افْتَعَلَ» لا يلزمها أن يكون بعدها تاء أبداً.

ألا تراها في أكثر الكلام تجيء وحدها ليس بعدها مثلها، وذلك مثل «اغْتَلَمَ واخْتَلَمَ، واجْتَابَ، واكْتَمَلَ»، وذلك أكثرُ من أن يُخَصَّي؟ فلذلك جازَ في «اقْتَتَلَ القَوْمُ»، الإظهارُ.

قال أبو الفتح: يقول: لَمْ أَظْهَرْتَ «اقْتَتَلُوا» وقد اجتمع فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ

٥٥٠..... هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل متحرّكان، وهلاّ أجرَيْتَهما مُجرى دالّ «ردّ، وشذّ»، وليس التّاءانِ فى كلمتين فتجرِيهما مُجرى: «فَعَلَ لَبِيدٌ وَقَعَدَ داوُدُ»؟.

قال: فالفَصْلُ بينهما أنّ دالّ «رَدَدْتُ» لأبَدَ لإحداهما من الأخرى فى كلّ موضع، وتاء «افتعل» لا يلزم أن يكون بعدها أبداً تاء نحو: «اِخْتَلَمَ، واِغْتَلَمَ» فلم تلزم الأولى الثّانية؛ فجرى ذلك مجرى تصحيح نحو: «رُؤْيَا» لأن الواو غير لازمة.

وفى الإدغام وجوه:

منهم من يقول: «قَتَّلُوا».

ومنهم من يقول: «قَتَّلُوا».

ومنهم من يقول: «قَتَّلُوا».

وفى المصدر: «قَتَّلًا».

وفى اسم الفاعل: «مُقَتِّل، ومُقَتِّل، ومُقَتِّل».

قال سيبويه: وأخبرنى الخليلُ وهارون أنّ ناسا يقرءون: «من الملائكة مُرْدَفِين» يريد: مُرْتَدِفِين.

وقد استقصيت هذا الباب فيما مضى.

* * *

[الإظهار والإدغام فى «هم يضربوننى» ونحوه]

قال أبو عثمان: ومثل ذلك: «هم يضربوننى ويشتموننى» يجوز فيهما الإظهار والإدغام. ومثله: «هو يَدْفِنُنِي»، لأن هذه النون لا يلزمها أن يكون بعدها نون، وإنما تكون إذا عني المتكلم نفسه. وهذا كثير؛ وقد مضى تفسيره.

قال أبو الفتح: يقول: إنما جاز الإظهار فى نحو: «يضربوننى، ويضرباننى ويمكننى، ويدفننى» وإن كان المثالانِ مُتحرّكين فى كلمة واحدة؛ لأنّه لا يلزم الأولى أن يكون بعدها مثلها.

ألا ترى أنهم يقولون: «يضربونّ زيداً؛ ويضربانك، ويمكنك»؟ فلما لم تلزم الثانية لم

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ٥٥١

يُعْتَدَ بها، وَجَرَى ذلك مجرى «اقتلوا» فى الإظهار.

ومن يدغم يُجْرِيه مُجْرَى اللّازم فيقول: «يضرُّونَا، وهو يُمكنى» قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَتَحَاوُونَى فِى اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠].

ومنهم من يحذف النون الآخرة إذا كانت قبلها النون التى ليست حرف الإعراب، فيقول: «أنتمّا تضرِّبانى، وهم يقتلونى»، قال الشَّاعر:

أبالموتِ الَّذِى لأبَدَّ أنى ملاقٍ لا أبالكِ تُخَوِّفِنى^(١)
يريد: «تُخَوِّفِنى»، فحذف الآخرة.

وقال الآخر:

انظرا قبل تلوماضى إلى طلل بين النقا فالمنحنى
يريد: «تلومانى»، فيجوز أن يكون حَذَفَ «أن» وهو يريدُها كأنه قال: «قبل أن تلومانى»، فحذف النون للنصب؛ لأنَّه قد أضاف «قَبْلَ» وحُكْمُ الإضافة أن تكون إلى الأسماء؛ فإذا أضمر «أن» فكأن قال: «قَبْلَ لَوْمِكُما».

ويجوز أن يكون أضافَ «قَبْلَ» إلى الفعل؛ لأنها ظرفٌ، فجرت مجرى: «أقومُ يومَ يقومُ زيدٌ» ثم حذفَ النونَ الثانية تخفيفا.

وقال الآخر:

تَراهُ كالثغامِ يُعلُّ مِسْكا يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَّنى^(٢)

(١) البيت من الوافر، وهو لأبى حية النميرى فى: (خزانة الأدب ٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والدرر ٢/٢٢٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢١١، ولسان العرب ١١/٢١٠، «جعل»، ١٢/١٤ «أبى»، ١٥/١٦٣ «فلا»). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٣/١٣٢، والخصائص ١/٣٤٥، وشرح التصريح ٢/٢٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠١، وشرح شذور الذهب ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/١٠٥، والمقتضب ٤/٣٧٥، والمقرب ١/١٩٧، وجمع الهوامع ١/٣٣٧).

(٢) الثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. يعل: شيئا بعد شيء، وأصل العلل: الشرب بعد الشرب.

والبيت من الوافر وهو لعمر بن معد يكرب فى: (ديوانه ١٨٠، وخزانة الأدب ٥/٣٧١، ٢٧٢، ٣٧٣، والدرر ١/٢١٣، وشرح أبيات سيويه ٢/٣٠٤، وشرح شواهد الإيضاح =

٥٥٢..... هذا باب ما تقلب فيه تاء افعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل

يريد: «قَلَيْنِي» فحذف النون الآخرة، كما حذفها من: «تُخَوِّفِينِي» وكانت الآخرة أولى بذلك في «تُخَوِّفِينِي»؛ لأنَّ الأولى عَلِمُ الرَّفْع، والثانية إِنَّمَا كانت جِيءَ بِهَا فِي الواحد ليسلمَ حرفُ الإعراب من الكسر، ويقع الكسرُ عليها، فُتَرِكَتْ فِي الجمع على حدِّ ما كانت عليه في الواحد، فلمَّا اضْطُرَّ فِي الجمع حَرَكُ النُّونِ التِّي هِيَ عَلِمُ الرَّفْع بالكسر، ولم يمتنع من ذلك؛ لأنها ليست حرف الإعراب فيكره فيها الكسر.

وَأَمَّا «قَلَيْنِي» فحذفُ الأولى منه أَبَعْدُ فِي الجواز؛ لأنها علامةُ الأسماء المضمرّة.

وقرأ بعضهم: «قال أتُحَاوِنِي فِي اللَّهِ» فحذفَ النون الأولى التِّي هِيَ عَلِمُ الرَّفْع، كما يقول: «هُوَ يُمَكِّنِي» فيحذف الضمّة للتخفيف؛ كذلك يحذف النون للتخفيف، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنها من الاسم المضمر ولا يمكن حذفها.

ومن قال: «أَتُحَاوِنِي» فأدغم النون لم يمكنه أن يفعل ذلك نحو: «هُنَّ يَضْرِبُنِنِي»؛ لأنَّ الباءَ ساكنةً، فلا يجتمع ساكنان؛ ولكنَّ الإخفاءَ عِنْدِي جَائِزٌ، وَهُوَ مُخْفِي بَزْتِهِ مَعْلَنًا، وَلَكِنْ مِنْ قَالَ: «رَضَيْنِنِي، وَهَوَيْنِنِي» جاز له الإدغام - وإن اجتمع ساكنان - لأنَّ قَبْلَ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا يَاءٌ مَكْسُورَةً مَا قَبْلَهَا؛ فَجَرَتْ مَجْرَى الْوَائِ فِي «أَتُحَاوِنِي».

ومن قال هذا قال أيضًا في «قَلَيْنِنِي، وَرَمَيْنِنِي: قَلَيْنِي، وَرَمَيْنِي» فأدغم كما قال: «هَوَيْنِي وَرَضَيْنِي»؛ لأنَّ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ التِّي قَبْلَهَا فَتْحَةٌ قَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا الْمَدْغَمُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ بَقِيَةِ الْمَدِّ؛ كَمَا قَالُوا فِي «جَيْبٍ بَكْرٍ: جَيْبَكِر». وَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي «غَزَوْنِنِي: غَزَوْنِي»، كَمَا تَقُولُ فِي «ثُوبٍ بَكْرٍ: ثُوبَكِر» وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَالْإِظْهَارُ عِنْدِي فِي «فَعَلْنِنِي» وَنَحْوِهِ ثَمًّا لَامَهُ يَاءٌ أَوْ وَائِ أَحْسَنَ مِنْهُ فِي «يَفْعَلَانِنِي، وَتَفْعَلُونِنِي»؛ لِأَنَّ النُّونَ فِي «قَلَيْنِنِي» اسْمٌ قَدْ قُوِيَ بِالْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَقْلٍ مَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ؛ فَإِذَا سَكَنَتْهُ لِلْإِدْغَامِ زَالَتْ قُوَّتُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ «فَعْلٌ لَبِيدٌ»؛ لِأَنَّ «فَعْلٌ» عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ وَلِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ اسْمًا كَالنُّونِ، فَاعْتَدِلَ إِدْغَامُ «فَعْلٌ لَبِيدٌ» وَإِظْهَارُهُ.

وإدغام نون «قَلَيْنِنِي» جائز أيضًا حسن - وإن كانت النون اسما - كما تقول:

هذا باب ما تقلب فيه ثاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل ٥٥٣
«ضربك كَلْدَةً»، فتدغم الكاف فى الكاف، وإن كانت اسما.

* * *

[افتعل من الضوء]

قال أبو عثمان: وثَمَّا يُسأل عنه ثَمَّا قد مضى بيان أصله: «افتعل من الضَّوء» تقول فيه: «اضْطَّاء» فاعلم كقولك: «اكتال» إلا أنَّ الثَّاءَ تبدل طاءً؛ لأنَّ قبلها ضادًا، وتقلب الواو ألفًا كما فعلت ذلك «باكتال»، وفى «مُقتال». والياء كالواو فى هذا.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «اضْتُوْأ» فقلبت الثَّاءَ طاءً، كما قالوا: «اضْطَّرب»، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصار: «اضْطَّاء».

وتقول فى تصريفه: «اضطاء يضْطاء اضْطِّياء»، كما تقول: «اقتاد يقتاد اقتيادًا». وأصل «اكتال»: اَكْتَيْلَ فقلبت الياء كما قلبت الواو.

* * *

[مفتعل من التصوير]

قال أبو عثمان: وتقول فى «مفتعل من التصوير: مُصْطَارٌّ»، وكذلك جميع مسائل هذا فقسها كما ذكرتُ لك، وإن كثرت المسائل فقد خُبرْتُ بأصلها، فقسها عليها، إن شاء الله.

قال أبو الفتح: أصل هذا: «مُصْتَوِّر» فأبدلت الثَّاءَ طاءً كما قالوا: «اصْطَبِر» وأبدلت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

* * *

[الجدير بالنظر فى التصريف]

قال أبو عثمان: والتَّصْرِيفُ إنما ينبغى أن ينظر فيه من قد نَقَبَ فى العرْبِيَّة، فإنَّ فيه إشكالا وصُعوبةً على من ركبهُ غير ناظر فى غيره من النَحْو. وإنما هو والإدغام والإمالة فضَّل من فضُول العرْبِيَّة. وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القُرَّاء للقرآن؛ فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يُعْمِلُوا أنفسهم فيما هو دونه من العرْبِيَّة، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإنَّ أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده محطَّنًا، فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت؛ فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعانى،

٥٥٤..... هذا باب ما تقلب فيه تاء افعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل

وتعلّقه بالألفاظ، وهذا آخر الكتاب عن أبي عثمان.

قال أبو الفتح: هذا الذى حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القوم مُستفيض مشهور. وقد مرّ بى منه مع كثير منهم أشياء كثيرة، لا تساوى حكايتها، وهم عندى كالمعذورين فيه؛ لصعوبة هذا الشأن.

وحكى لى عن بعض مشايخهم مَن كان له اسم فيهم وصيت، أنه قال: الأصل فى «قوة: قُوّة»، كأنه لما رأى أنّ اللام فى «قويت» ياء، توهمها أصلا فى الكلمة، ولم يعلم أنها انقلبت عن الواو لانكسار ما قبلها؛ ولا أنّ «القوة» من مضاعف الواو. ولو توقّف عن الفتيا - بما لا يعلم - لكان أشبه به وأليق. فهذا ما اقتضاه القول عندى فى شرح هذا الكتاب، على أننى قد اختصرت مواضع فيه، وقضيت القول فيها، بعد أن وفّيتها حقوقها مما يحتمله الكتاب. وأنا أتبع هذا التفسير ما فيه من اللّغة بشواهده وحججه، ثم أذكر بعد ذلك المسائل المُشكلة.

والله الموفق، وبه الاستعانة، وهو حسبى ونعم الوكيل.

* * *

هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه، وإنما ذلك في الغريب منها

فِيمَا ذُكِرَ فِي أَوَّلِ بَابٍ مِنْ ذَلِكَ:

قِمَطْرٌ: وهو الشَّدِيدُ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا غَبُوسًا قِمَطْرِيرًا﴾ [الإنسان ١٠]: أى: شديدًا، وكذلك قولهم: اقْمَطَرَّ الأمرُ، أى: اشتدَّ، قال الراجز:

ثُمَّ رَأَيْتُ صُنْتُعًا قِمَطْرًا ذَا صَهَوَاتٍ يَتَوَقَّى الصَّخْرَا^(١)
صُنْتُعٌ: صَغِيرُ الرَّأْسِ، قَالَ الْعُجَيْرُ السَّلُولِيُّ:

سَمِينُ الْمَطَايَا يَشْرَبُ السُّورَ وَالْحِسَا قِمَطْرٌ كَحُوَازِ الدَّحَارِيجِ أَبْتَرُ^(٢)
سِبْطَرٌ: طَوِيلٌ مُمْتَدَّدٌ، وَهُوَ مِنْ مَعْنَى السَّبِيطِ، وَقَرِيبٌ مِنْ لَفْظِهِ، قَالَ الرَّاجِزُ:
لَا تَعْدُ لِي بِالشَّيْطَانِ السَّبِطَرِ الْبَاسِطِ الْبَاعِ الشَّدِيدِ الْأَسْرِ
كُلٌّ لَثِيمٌ حَمِقٌ فَنَصْعَرُ^(٣)

دِرْفَسٌ: جَمَلٌ غَلِيظٌ شَدِيدٌ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

دِرْفَسٌ رَمَى رَوْضُ الْقِدَافَيْنِ ظَهْرَهُ بِأَعْرَفٍ يَنْبُو بِالْحَنِينِ تَامِكُ^(٤)
وَأَنْشَدَ الْأَصْعَمِيُّ:

أَرْسَلَ فِيهَا مُجْفَرًا دِرْفَسًا أَذْهَمَ أَحْوَى شَاغِرِيًا حَمَسًا^(٥)
سَلْهَبٌ: طَوِيلٌ، وَيُقَالُ: «سَلْهَبٌ» بِالضَّادِ، قَالَتِ الرَّاجِزَةُ:

(١) الصنُّع: همار الوحش، والشاب القوى. والقمطر: القصير الضخم، الصهوات: أوساط المتنين. يتوقى: يحذر.

(٢) الأتر: المقطوع الذنب من أى موضع كان من جميع الدواب الحسا بضم الحاء جمع حسوة، وهو ما يحتسى فى المرة الواحدة.

(٣) الشيطم: الجسم الطويل الفتى من الناس والخيول والأبل. السبتر الطويل الممتد. الأسر: شدة الحلق. والقنصر من الرجال: القصير العنق والظهر المكثل.

(٤) روض القذافين: موضع بنجد. تامك: مشرف عال.

(٥) المجفر: العظيم الجنين من كل شىء. الدرفس: الشديد العصب الغليظ الخلق. الأدهم: الأسود من الخيل الأبل وغيرهما الأحوى: الأسود، الحوة: لون مثل صدا الحديد توصف به الشفة. الشاغرى: المنسوب إلى بعير يقال له شاغر. والعمس: الظلال والهلكة والشر.

أَنْتَ وَهَبْتَ الْغَلَمَةَ السَّلَاحِبُ وَهَجَمَةً مِثْلَ النَّعَامِ السَّارِبِ
وَعَنَمًا يَحَارُ فِيهَا الْحَالِبُ مَتَاعَ أَيَّامٍ وَكُلَّ ذَاهِبٍ^(١)

سَرَهْفٌ: يقال: سَرَهْفُهُ وَسَرَعْفُهُ وَسَرَهْدُهُ وَسَرَهْجُهُ وَعَذْلَجُهُ وَخَرْفَجُهُ: إِذَا نَعِمَ وَأَحْسَنَ غِذَاءَهُ، قَالَ الرَّاجِزُ:

سَرَهْفَتُهُ مَا شَتَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ^(٢)

وَقَالَ طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ:

فَظِلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حُورَاهَا وَيُسَعَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسْرَهْدِ^(٣)
السَّدِيفُ: شَحْمُ السَّنَامِ، وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

غَرَاءَ سَوَى خَلَقَهَا الْخَبْرُ نَجَا مَاؤُ الشَّبَابِ عَيْشَهَا الْمُخَرْفَجَا^(٤)
وَأَنشَدَنَا ابْنُ مِقْسَمٍ، قَالَ: أَنَشِدْ ثَعْلَبَ لِلْعَجَّاجِ:

بِجِيدِ أَدْمَاءٍ تَنُوشُ الْعُلْفَا وَقَصَبٍ لَوْ سُرِعِفَتْ تَسْرَعِفَا^(٥)
قَالَ: سُرِعِفَتْ: أَحْسِنَ غِذَاؤَهَا

هَمْرَجَلٌ: وَاسِعُ الْخَطْوِ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ:

يَسْفُنْ عَطْفَى سَنِمٍ هَمْرَجَلٍ^(٦)

(١) الهجمة: القطيع الضخم من الإبل قيل من ثلاثين إلى مائة. والسارب الذاهب إلى المرعى، والذاهب على وجه الأرض.

(٢) الرجز للعجاج في: (ديوانه ١٦٩/٢، والأشباه والنظائر ٢٨٩/١، وسمط اللآلئ ص ٧٧٨، وشرح المفصل ٥٠/٦). ولرؤية في: (خزانة الأدب ٤٥/٢، ٤٧، وشرح شواهد المغنى ٩٥٧/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في: (جمهرة اللغة ص ١١٥١، والخصائص ٢٢٢/١، ٣٠٢/٢).

(٣) يمتلن: يضعن من الملة وهى الحمرة والرماد الحار. وحوارها: ولدها الذى خرج من بطنها. والمسرهّد: المنتهى فى السمن.

(٤) خبرنج: ناعم بض. وعيش مخرنج: واسع.

(٥) الأدماء: الظبية. تنوش: تتناول. العلفا: لتمر سجر ويريد بالقصير عظامها لو سرعفت: لو غذيت ظهرت عليها النعمة وبانت فيها، بتصرف.

يُسْفَن، أى: يَشْمِمُن.

جِرْدَحْل: جمل غليظ.

حَنْزَقْر: قصير.

جَحْمَرَش: عجوز كبيرة، قال الراجز:

قد قَرَنُونِي بِعَجُوزٍ جَحْمَرَشٍ كَأَنَّمَا دَلَّهَا عَلَى الْفُرْشِ

من آخر الليل كِلَابٌ تَهْتَرَشُ^(١)

وأخبرنا ابن مقبسم يرفعه إلى ابن الأعرابي، أنه أنشد:

إِنِّي لِأَهْوَى الْقَهْلَبِيسِ الْجَحْمَرَشِ مِنْهُنَّ حَقًّا وَالْعَجُوزِ الْهَمَّرَشِ^(٢)

وقال: الجَحْمَرَش: العظيمة من النساء، وقال أبو خيرة: الجَحْمَرَش: الأرنب الضخمة. يقال: صَدْنَا أَرْنَبًا جَحْمَرَشًا.

قُدْعَمِلَّة: يقال: مَا أَعْطَانِي قُدْعَمِلَّةً وَقُدْعَمِلًّا: أى لم يعطني شيئاً، ويقال: الْقُدْعَمِلَّة: الضخم من الإبل.

كُوَثْر: الرجل الكثير العطاء، قال الشاعر:

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بَنَ مِرْوَانَ طَيِّبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كُوَثْرًا
وَالْكُوَثْرُ أَيْضًا: نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ.

الْجَدُول: النهر الصغير، قال أبو النجم:

تُدْنِي مِنَ الْجَدُولِ مِثْلَ الْجَدُولِ

جَيْثَل: الضبع، غير مصروف؛ لأنه اسم لها، عَلِمَ بمنزلة: جَعَار، قال الشَّنْفَرَى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ عَمَلَسٌ وَأَرْقُطٌ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءٌ جَيْثَلٌ^(٣)

(٦) العطف: لجائب. السنم: العظيم السنام. والهمرجل: السريع.

(١) اهتراش الكلاب: تقاتلها.

(٢) القهلبيس الجحمرش: الفحمة من النساء. والهمرش: العجوز المضطربة الخلق.

وقال الكميت:

لَنَا رَاعِيَا سَوْءٍ مُضِيعَانِ مِنْهُمَا أَبُو جَعْدَةَ الْعَاوِي وَعَرَفَاءُ جَيْثِلٍ^(١)

ويقال أيضا: جَيْثَلَةٌ، بالهاء، قرأتُ على أبي بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى لخالد بن قيس بن مُنْقِذ بن طريف، يقول لمالك بن بُجْرَةَ، ورُهْنَتُهُ بنو مَوْءَلَةٍ بن مالك في دية، ورجوا أن يقتلوه، فلم يفعلوا، وكان يُحَمَّق، فقال خالد:

لَيْتَكَ إِذْ رُهْنْتَ آلَ مَوْءَلَةٍ حَزَّوْا بِنَصْلِ السَّيْفِ عِنْدَ السَّبِيلَةِ
وَحَلَقْتَ بِكَ الْعُقَابُ الْقَيْعَلَةَ مُدْبِرَةً بِشَرَطٍ لَا مُقْبَلَةَ
وَشَارَكَتْ مِنْكَ بِشِلْوٍ جَيْثَلَةَ أَيَا ضِيَاعِ الْمَائَةِ الْمُجَلَّجَلَةِ^(٢)

قالوا: الْمُجَلَّجَلَةُ: المختارة، وكان مالك يقال له: شَرَطٌ، وقد قالوا للأنتى: جَيْثَلَةٌ، وللدكر: جَيْثَلٌ، قال رؤبة:

يَجْتَرَّهِنَّ الْجَيْثِلُ الشُّرَابِثُ^(٣)

وقد يكون الهاء في «جَيْثَلَه» ضمير الشلو، فأضافها إليه، لأكلها إِيَّاه.

أَرطى: نَبْتُ يُدْبِغُ به الأديم، وهو القَرَطُ، قال الشُّمَّاخ:

إِذَا الْأَرطَى تَوَسَّدَ أَبْرَدَيْهِ خُدُودُ جَوَازِيٍّ بِالرَمْلِ عَيْنٍ^(٤)

ويقال: أديم مَأْرُوطٌ وَمَرطِيٌّ: إذا دبغ بالأرطى.

(٣) السير: الذئب. والعملس: الذئب الخبيث. الأرقط: ما فيه نقط بياض وسواد كالنمر والحية الزهلول: الأملس وهو من أوصاف النمر. العرفاء: الضبع لطول عرفها، وكثرة شعرها. وجيئل: الضبع بدل من عرفاء.

(١) أبو جعدة: كنية الذئب، ويعنى به هشام بن عبد الملك، وعرفاء: الضبع.

(٢) رهنْتَ آلَ مَوْءَلَةٍ: أخذتكَ رهنا، والرهن: ما يوضع عند إنسان لينوب مناب ما يؤخذ منه. السبلة: المنحر. والعقَابُ القَيْعَلَةُ: التي تَأْوِي إلى القواعل والقواعل: الطوال من الجبال. الشلو: ما يبقى من المسلوخة بعد أن يؤكل منها شيء.

(٣) الشرابث: القبيح الشرير، وقيل: الغليظ الكفين والقدمين الخشنها.

(٤) الأَرطَى مفعول به، والأبردين: الظل والفيء، وحدود فاعل، والجوازي الطباء، وبقر الوحش، والعين: الواسعات العيون.

مِعْزَى: يقال: مِعْزَى وَمِعْزٌ وَمِعْزٌ وَمِعِيزٌ، قال الشاعر:

وَمِعْزًا هَدِيبًا يَغْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا

هَجْرَعٌ: قال الأصمعيّ: هو الطويل، وقال أبو عبيدة: هو الأحمق، وقال غيره: الجبان.

حَوْقَلٌ: هو الشَّيْخ الضعيف، إذا أدبر عن النساء، وقد يُستعمل في كلِّ مُدْبِرٍ، قال أبو بكر: حدثني أبو العباس محمد بن يزيد، قال: أنشدني مسعود بن بشر المازني، وقد أتته أعوده في مَرَضِهِ الذي مَرَضَهُ بفارس، قال: أنشدني الأصمعيّ في مرضه الذي مات فيه:

يَا قَوْمَ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ ذَنَوْتُ وَشَرَّ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^(١)

وأخبرنا ابن مقسم، عن ثعلب قال أنشد:

وَحَوْقَلٍ ذَبَذَبُهُ الْوَجِيفُ ظَلٌّ لِأَعْلَى رَأْسِهِ رَجِيفُ
يَقُولُ وَالْعِيسُ لَهَا حَفِيفُ أَكَلُ مَنْ سَاقَ بِكُمْ عَنِيفُ^(٢)

جَهْوَرٌ: يقال: جَهْوَرٌ في كلامه جَهْوَرَةٌ: إذا أعلاه وهو من الجَهارة ومنه سَمَى النحويون الحروف المجهورة، ويقال: رجلٌ جَهْوَرِيٌّ.

يَيْطَرُ: يَيْطَرُ الْبَيْطَارُ الدَّابَّةُ، إذا شَقَّ جِلْدَهَا لِيَدَاوِيَهَا، ويقال أيضا: بَطَرَ الْجُرْحَ يَيْطَرُهُ وَيَيْطِرُهُ بَطْرًا، ورجلٌ يَيْطَرُ وَيَيْطَرُ وَمُيَيْطَرٌ، قال النَّابِغَةُ:

شَكَّ الْفَرِيضَةَ بِالْمَدْرَى فَأَنْفَذَهَا شَكَّ الْمُبَيْطَرِ إِذْ يَشْفَى مِنَ الْعَصْدِ^(٣)

سَلَقِيَّتُهُ: يقال: سَلَقَاهُ: إذا ألقاه على قفاه، وكذلك أيضًا: سَلَقَهُ، قال الشاعر:

(١) الرجز لرؤية في: (ملحق ديوانه ص ١٧٠، والمقاصد النحوية ٥٧٣/٣). وبلا نسبة في: (شرح ابن عقيل ص ٤٣٥، وشرح المفصل ١٥٥/٧، ولسان العرب ١٦٢/١١ (حقل)، والمحتسب ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٦/٢).

(٢) رجل حوقل: مُعْيٍ. ذبذبه: حرّكه. الوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل. الرجيف: الاضطراب الشديد. العيس بالكسر: الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة الواحد أعيس والواحدة عيساء. والحفيف: صوت مشى العيس.

(٣) الفريضة: بضعة لحم في مرجع الكف أو منه إلى الخاصرة. والمدري: القرن. والمبيطر: البيطار. والعصد: داء في العضد.

حتى إذا قلنا: تَفْعُ مالِك سَلَقْتُ رُقِيَّةً مالِكاً لقائه

مد القفا وهو مقصور، وليس ذلك عندنا من الضرورة كما يقول البغداديون، ولكن المد فيه لغة، وعلى هذا تقول في جمعه: أَقْفِيَّة، واللغة الجيدة: أَقْفَاء.

جَعَبِيَّتُهُ: يقال: جَعَبَاهُ جَعْبَاءً: إذا صرعه.

مَهْدَدٌ: اسم امرأة، قال الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبَتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا
وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا تَنَاسَيْتَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَلَّةَ مَهْدَدَا^(١)

قَرَدَدٌ: أرض صلبة، قال طرفة:

كَأَنَّ غُلُوبَ النَّسْعِ فِي ذَايَاتِهَا مَوَارِدُ مِنْ خَلْقَاءِ فِي ظَهْرِ قَرَدَدٍ^(٢)
سُرْدَدٌ: اسم وادٍ، قال أبو ذؤيب:

سَقَى اللَّهُ جَازَانًا وَمِنْ حَلٍّ وَلِيَّةٍ وَكَلَّ مَسِيلٍ مِنْ سَهَامٍ وَسُرْدَدٍ^(٣)

عُنْدَدٌ: قال أبو زيد: ما لي عن ذاك عُنْدَدٌ وَعُنْدَدٌ، أى: بد، ومثله: ما لي عنه وعى ولا مُعْلَنْدَدٌ، ولا حُنْتَالٌ، ولا مُخْتَدٌ، ولا مُلْتَدٌ، ولا حَمٌ، ولا رَمٌ.

جَلْبَبٌ: يقال: جَلْبَبُهُ يُجَلْبِبُهُ جَلْبَبِيَّةٌ: إذا ألبسه الجلباب، وهى الملحفة، قالت الخنساء:

يَعْدُو بِهِ سَابِحَ نَهْدٍ مَرَاكَلَهُ مُجَلْبَبٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جِلْبَابًا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى فى: (ديوانه ص ١٨٥، وخزانة الأدب ١٦٣/٦، والخصائص ٣٢٢/٣، والدرر ٦١/٣، وشرح المفصل ١٠٢/١٠، وشرح شواهد المغنى ٥٧٦/٢، والمحاسب ١٢١/٢، ومغنى اللبيب ٦٢٤/٢، والمقاصد النحوية ٥٧/٣). وبلا نسبة فى: (شرح الأشموني ٢١١/١، وجمع الهوامع ١٨٨/١).

(٢) العلوب: جمع علب بفتح فسكون وهو الأثر. والنسع: سير تشد به الأحمال. الدايات: أضلاع الكتف وهى ثلاث أضلاع من هنا وثلاث من هنا، واحدته داية. الموارد: جمع المورد وهو طريق الوارد. الخلقاء: الملاء صفة للصخرة. القردد: الأرض الغليظة المستوية الصلبة.

(٣) سهام: موضع باليمامة كانت به وقعة أيام أبى بكر. وسردد: ولاية قضبتها المهجم من أرض زبيد. والولى: القرب والدنو.

قَفَعَدَدَ: اسم موضع، وقالوا: هو الرجل القصير.

عَفَنَجَجَ: الجافى الأخرق، وأنشد أبو زيد:

قَالَتْ لَهُ كَلِمَةً تَلَجَجَا مِنْ الْكَلَامِ لَيْنَا سَمَلَجَا
لَوْ طُبِخَ النَّيُّ بِهِ لَأَنْضَجَا يَا شَيْخُ لَا بَدَ لَنَا أَنْ نَحْجَجَا
قَدْ حَجَّ فِي ذَا الْعَامِ مِنْ تَحَرَّجَا فَكَثُرَ لَنَا كَرِيٌّ صَدَقَ فَالْتَجَا
وَاحْذَرْ وَلَا تَكْثُرْ كَرِيًّا أَعُوجَا عَلَجَا إِذَا سَاقَ بِنَا عَفَنَجَجَا^(١)

حَبَنَطَى: قال أبو زيد: الحَبَنَطَى غير مهموز: العظيم البطن، وأنشد أبو العباس:

إِنِّي إِذَا اسْتَشَيْدْتُ لَا أَحْبَنَطَى وَلَا أُحِبُّ كَثْرَةَ التَّمَطَى^(٢)

قال أبو عبيدة: المُحْبَنَطَى بغير همز: المتغضب: المستبطى الشيء، والمحْبَنَطَى بالهمز:

العظيم البطن المتنفخ، وقال النبي ﷺ في السَّقَطِ: «يُظَلُّ مُحْبَنَطًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ»، قال ابن الأعرابي: هو الممتنع امتناع طَلَبَةٍ، لا امتناع إِبَاءٍ، وقال أبو زيد أيضا: رجل محْبَنَطَى، مهموز وغير مهموز: الممتلىء غضبا، ويقال: العظيم البطن، وقال غير سيبويه: رجل حَبِنَطًا مقصور مهموز.

وزعم الكسائي أن أَحْبَنَطَيْتُ وَأَحْبَنَطَاتُ لَفْتَانِ، قال: وَالْحَبِنَطُ مهموز: العظيم البطن، وأنشد ابن الأعرابي في المتنفع:

يَأْيُهَا الْكَاسِرُ نَحْوَى الْعَيْنَا كَأَنَّمَا يَطْلُبُ عِنْدِي دَيْنَا
مَالِكٌ تَرْمِي بِالْحَنَّا إِلَيْنَا مُحْبَنَطًا مُتَقِمًا عَلَيْنَا

مِنْ خَلْفِنَا وَتَحْتَتَى لَدَيْنَا

(٤) السابح: الفرس المنبسط السريع كأنه يسبح في سيره. والمركل: جنب الفرس الذى يركله الفارس أى يضربه بعقبه.

(١) السملج: الخفيف، والنجا مقصور: النجاء وهو الخلاص. والعلج: الرجل الشديد الغليظ، والعفنَجَج: الأحمق.

والرجز بلا نسبة فى: (الأنشبا والنظائر ٦٧/١، الخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣، شرح شواهد الشافىة ص ٢٢٥).

(٢) واحْبِنَطَ الرجل، واحْبِنَطَى يهزم ولا يهزم: انتفع بطنه.

الاختناء: الإطراق والاستخذاء.

وأخبرني أبو عليّ، عن أبي بكر، عن أبي سعيد، عن أبي زيد في كتاب النوادر، وقالوا: احْبَنْطَيْتَ احْبَنْطَاءً وهو مُحْبَنْطٌ، غير مهموز في كلامهم، وقال أبو السّفر: مُحْبَنْطٌ فهمز، وهو العظيم البطن، فإذا امتلاً غيظاً وغضباً فهو حَبْنَطِيّ مهموز.

وقرأت عليّ أبي عليّ، عن أبي الحسن عليّ بن سليمان، عن أبي العباس، عن الفضل، عن أبي زيد في كتاب الهمز، وتقول: احْبَنْطَاتٍ احْبَنْطَاءً: إذا انتفخ جوفك.

دَلَّظُي: الشّدِيدُ الدّفع، يقال: دَلَّظَهُ بِمَنْكَبِهِ، إذا دفعه.

سَرَنْدِي: الجريء، يقال: اسرنداه، إذا ركبه، قال الراجز:

قد جعل النّعاس يَسْرَنْدِينِي أدَفَعَهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

وأنشد أبو إسحاق:

أَلْظُ بِهَا عَبَاقِيَّةٌ سَرَنْدِي جرىءُ الصّدْر مُنْبَسِطُ الْقَرِينِ^(١)

حَبَط: يقال: حبط بطنه إذا انتفخ، وقال النّبي ﷺ: «إن مما ينبت الربيع لما يقتل حَبَطاً أو يُلَمَّ»، فالْحَبَطُ: أن تأكل الماشية الكَلأ حتى تنتفخ بطونها، وهو الحُبَاط: إذا أصابها ذلك.

دَلَّظُهُ: يقال: دلّظهُ، إذا دفعه.

سَرَدَهُ: يقال: سَرَدَهُ، إذا دفعه فذهب قُدماً، ومنه: الْمِسْرَدُ الذي يثقب به، قال طرفة ابن العبد:

كَأَنَّ جَنَاحِي مَضْرَجِي تَكْتَنِفَا حَفَافِيهِ شُكَّاءُ فِي الْعَسِيبِ بِمِسْرَدٍ^(٢)

عَضْرُفُوطٌ: ذِكْرُ الْعِظَاءِ، قرأت بخط أبي عليّ، عن الفراء:

(١) أَلْظُ به: لازمه فلم يفارقه، والعاقبة: من معاتبها. والقرين: صاحب القرين النفس. والسرندي:

الشديد، والجريء على أمره لا يفرق من شيء.

(٢) المضرحى: الأبيض أو الأحمر يضرب إلى البياض أو العتيق من النسور وحفافيه: جانبيه.

والعسيب: عظم الذنب.

سَوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بَى فَأَقَمْتَهُ يُسَادِر سِرْبَا مِنْ عِظَاءِ قَوَارِبِ^(١)

وقال الآخر:

فَأَحْجَرَهُمْ كَرُّهَا فِيهِمْ كَمَا تَحْجِرُ الْحَيَّةُ الْعَضْرَفُوطَا^(٢)

والعضر فوط: العظاية الضخمة العريضة.

عَنْدَلَيْبٌ: طَوَيْثَرٌ صَغِيرٌ، يقال: هو يصيد ما بين الكُرْكِيِّ والعَنْدَلَيْبِ.

حَنْدَقُوقٌ: قال أبو العَبَّاسِ: الحَنْدَقُوقُ: النَّاعِمُ، يقال: حَنْدَقْتُ الشَّيْءَ، وَالْحَنْدَقُوقُ أَيْضًا: الرَّجُلُ الطَّوِيلُ، وَالْحَنْدَقُوقُ أَيْضًا: نَبْتُ، يقال له: الذَّرْقُ.

قَبْعَثَرَى: جَمَلٌ غَلِيظٌ شَدِيدٌ، أَخْبَرَنِي ابْنُ مَقْسَمٍ، عَنْ ثَعْلَبٍ، قَالَ: الْقَبْعَثَرَى: الْجَمَلُ الضَّخْمُ، وَالْأَنْثَى الْقَبْعَثَرَاءُ. وَمِثْلُهُ: جَلْعَبَى وَجَلْعَبَاءُ، وَعَبْنَى وَعَبْنَاءُ، وَصَلَخْدَى وَصَلَخْدَاءُ: وَهُوَ الشَّدِيدُ.

أَنْضَرَجَ: أَنْشَقَّ، وَيُقَالُ: أَنْضَرَجَتِ الْعُقَابُ أَنْضِرَاجًا: إِذَا انْخَطَّتْ مِنَ الْجَوِّ كَاسِرَةً. قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ:

كَتَيْسِ الظُّبَاءِ الْأَعْفَرِ أَنْضَجَتْ لَهُ عِقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شِمَارِيخِ نَهْلَانٍ^(٣)

ويقال: أَنْضَرَجَتْ لَهُ الطَّرِيقُ، إِذَا اتَّسَعَتْ، وَفَرَسٌ إِضْرِيخٌ، مُشَبَّهٌ بِأَنْضَرَجِ الْعُقَابِ.

اجْتَرَحَ: اكْتَسَبَ، يُقَالُ: فُلَانٌ جَارِحَةٌ أَهْلُهُ، أَيْ: كَاسِبُهُمْ، وَمِنْهُ سَمِيَتْ الْكِلاَبُ: جَوَارِحُ، لِكَسْبِهَا؛ وَمِنْهُ جَوَارِحُ الْبَدَنِ، لِلَاكْتِسَابِ بِهَا.

اغْدُودَنَ: يُقَالُ: اغْدُودَنَ النَّبْتُ: إِذَا طَالَ وَاسْتَرْخَى، أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ لِحَسَّانَ:

وَقَامَتْ تُرَائِيكَ مُغْدُودِنَا إِذَا مَا تَنَوَّءُ بِهِ آدَهَا^(٤)

اغْلُوطَ: يُقَالُ: اغْلُوطَ الْمُهْرُ: إِذَا رَكَبَهُ غُرْبًا، هَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ.

(١) العضر فوط: دوية بيضاء ناعمة، وقيل هي ذكر العطاء. والعطاء: من مجموع العظاية وهي على حلقة سام أبرص.

(٢) وأحجره: ألجأه أن يدخل حجره والجحر: كل شيء تحتفره في الأرض الهوام والسباع لأنفسها.

(٣) العقاب: النسر الكبير. والشماريخ: الأعالي، وهي القمم. ونهلان جبل بنجد.

(٤) ومغدون: يريد شعرا مغدوننا، أي كثير السواد ناعما، وقيل كثير ملتف طويل. وآدها: أي أثقلها. تنوء به: تنهض وتقوم.

وقال الأصمعيّ: اعتنقه، قال الراجز:

اعْلَوْطَا عَمْرًا لَيْشِيَّاهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَيُدْرِيَاهُ^(١)

شَمَلْتُ: يقال: شَمَلْتُ الرجل: ألبسته شَمْلَةً.

صَوْمَعْتُهُ: يقال: صَوْمَعْتُ الشَّيْءَ صَوْمَعَةً، إِذَا دَخَرَجْتَهُ.

هَرَوَلْتُ: يقال: هَرَوَلَ الرجل هَرَوَلَةً، وَهُوَ بَيْنَ الْمَشْيِ وَالْعَدْوِ، قَالَ ضَابِيُّ بْنُ الْحَارِثِ

البرجميّ:

تَقْطَعُ جُورَى الْقَطَا دُونَ مَائِهَا إِذَا الْأُلُّ بِالْبَيْدِ الْبَسَابِسِ هَرَوَلَا^(٢)

قَلَسِيَّتُهُ: يقال: قَلَسِيَّتُهُ بِالْقَلَسِ قَلَسِيَّةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَلَسِيَّتُهُ أَقْلَسِيَّةً قَلَسِيَّةً، وَقَالُوا: قَلَسِيَّتُهُ فَتَقْلَسِي تَقْلِسَا.

أَقْعَسَسَ: يقال: أَقْعَسَسَ: إِذَا اجْتَمَعَ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ: مَا الْإِقْعَاسُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا، وَقَدْ بَطَنَ وَأَخَّرَ صَدْرَهُ، وَيُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى، قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

فَمَا نَفَى عَنْكَ قَوْمًا أَنْتَ خَائِفُهُمْ بِمِثْلِ وَقِيمِكَ جُهَّالًا بِجُهَّالٍ
فَاقْعَسْ إِذَا حَدَبُوا وَاحْدَبْ إِذَا قَعَسُوا وَوَازِنْ الشَّرِّ مِثْقَالًا بِمِثْقَالٍ^(٣)

وقال الآخر:

(١) ويدرياه: يلقيه.

(٢) الجورني: ضرب من القطا، والقطا ضربان: جورني وكدرى، وقيل ثلاث أضرب، والثالث: الغطاط. وقيل الجورنية والكدرية: قصار الأرجل صفر الأعناق، سود القوادم، صهب الخوافي، والغطاط: طوال الأرجل، بيض البطون، عبر الظهور، واسعة العيون.

الأل: صفاء اللون، والأل: السرعة، الأل: السراب يكون بين السماء والأرض، أما السراب فيكون نصف النهار لاطئا بالأرض. البید: جميع بيداء وهي: المفازة لا شيء فيها البسابس: جمع بيسس وهو البر المقفر الواسع.

(٣) الوقم: الكف ماء البرد، والقهر والإذلال. واقعس: ارجع وتأخر واحذب: الطف وأحسن.

بئس مقام الشيخ أمرس أمرس إماً على قغو وإماً أقعنيس^(١)

اسلنقيت: يقال: سلقيته: إذا رميت به على قفاه، فاسلنقى هو اسلنقاء واستلقى أيضاً استلقاءً.

أخرنبى: يقال: أحرنبى الديك، إذا نفش ريشه وتهياً للقتال.

أحرنجم: يقال: أحرنجم، إذا اجتمع، قال الراجز:

لقصفة الناس من المخرنجم^(٢)

وقال الراجز:

عاین حیاً كالحراج نعمة يكون أقصى شله مخرنجمه^(٣)

يقول: أقصى طرده وسوقه خشية الغارة أن يُبرك ويمجع ويقاقل عنه لعزة أهله.

أخرنطم: يقال: أخرنطم، إذا غضب.

أطمأنت: من الطمأنينة، ويقال: أطمأن وأطبأن بمعنى واحد، والباء بدل من الميم.

أقشعرت: من القشعريرة، أخبرنى ابن مقسم، عن ثعلب يقول الشاعر:

لها وقضة فيها ثلاثون سيفحاً إذا آنست أولى العدى أقشعرت^(٤)

أفكل: هو الرعدة، قال الشاعر:

(١) الإمراس: إخراج الحبل إذا نشب فى الممرس وهو معبراه فى البكرة، والقعو: البكرة، وقيل المعور

من الحديد خاصة وقيل حشيتان فيهما المعور.

والرحز بلا نسبة فى: (إصلاح المنطق ص ٨٢، ١٩٧، والإنصاف ١/١١٦، والدرر ٥/٢١٩،

وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٦، وبجالس ثعلب ١/٢٥٦، وهمع

الهوامع ٢/٨٧).

(٢) قصفة الناس: تدافعهم وازدحامهم. والمخرنجم: المجتمع.

(٣) العراج: غياض من شعر السلم ملتفة لا يقدر أحد أن ينفذ منها. والشل والشلل: الطرد.

والمخرنجم: مكان الاحرنجام وهو الاجتماع أى مباركها.

(٤) الوفضة: جعبة السهام. السيفح: السهم العريض النعل. آست: أحست. العدى: الجماعة يعدون

راحلين للقتال ونحوه. أقشعرت: تهيات للقتال.

بَعِثْكِ هَاتِي فَعْنَى لَنَا فَإِنَّ نَدَامَاكِ لَمْ يَنْهَلُوا^(١)
وَعْنَى بِصَوْتِكَ لِلْمُنْتَشِيهِ مَنْ فَيَا طُولَ لَيْلِهِمْ الْأَيْلُ
فَبَاتَتْ تَعْنَى بَغْرِبَالِهَا غِنَاءَ رُؤْيَا لَهَا أَفْكَلُ

وَقَرَأَتْ عَلَى أَبِي عَلَى لِلشَّنْفَرَى:

دَعَسْتُ عَلَى غَطَشٍ وَبَغْشٍ وَصُحْبَتِي سُعَارٌ وَإِرْزِيزٌ وَوَجَرٌ وَأَفْكَلُ^(٢)

وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

وَصَارَتْ بَقَايَاهَا إِلَى كُلِّ حُرَّةٍ لَهَا بَعْدَ إِسَادٍ مَرَاخٍ وَأَفْكَلُ

* * *

(١) الغريال: ما يغربل به البر وغيره. انتشى: سكر.

(٢) الغطش: الظلمة. والبغش: المطر الخفيف. والسعار بالضم: حرّ الماء، الإرزيز: البرد. والوجر: الخوف.

ما فى الباب الثانى

أَيْدَعُ: هو الزَّعْفَرَان، ويقال: صبغ أحمر قال أبو ذؤيب:

فَحَنَا لَهَا مُمْدَلَقَيْنِ كَأَنَّمَا بهما من الصَّبْغِ الْمُخَصَّبِ أَيْدَعُ^(١)

وحكى عنهم: يَدْعُتُهُ، فَأَنَا أَيْدَعُهُ تَيْدِيعًا.

يَرْمَعُ: حجر رخو أبيض، ومن أمثالهم:

كَفَّا مُطْلَقَةً تَفَتَّ الْيَرْمَعُ^(٢)

يَعْمَلُ: الْيَعْمَلُ وَالْيَعْمَلَةُ: الناقة التى يُعْمَلُ عليها. قال الراجز:

يَا زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ^(٣)

نَهْشَلُ: النهشل: الشيخ الكبير والأنتى نهشلة وخنشلة وخنشلة، ومنه قيل للداهية: الخنشليل، لأنهم يصفونها بطول العمر، كقول الراجز:

دَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ الْكِبَرِ^(٤)

والنَّهْشَلُ أيضًا: الذئب.

نَهْسَرٌ: قال أبو العباس: هو الذئب، قال النابغة الجعدي:

رَأَى حَيْثُ أَمْسَى أَطْلَسَ اللَّوْنُ شَاكِبًا أَزَلَ تَسْمِيَةَ الشَّيَاطِينِ نَهْسَرًا^(٥)

ونَهْصَرٌ مثله.

(١) حنا: عطف. والمذلقان: المحددان.

(٢) اليرمع: الحصى البيض تتلأأ فى الشمس. وفى اللسان: يضرب مثلا للنادم على الشئ.

(٣) وناقة يعملة: فارهة سريعة، والجمع يعملات. والذبل: الغامرات.

(٤) الداهية: المصيبة من مصائب الدهر، وأصل اشتقاقها من الدهر بفتح فسكون.

والرحز لحلف الأحمر فى: (الحيوان ٢٨٦/٤). وللنابغة الذبياني فى: (ديوان المعانى ١٤٥/٢)،

وليس فى ديوانه). وبلا نسبة فى: (عزانة الأدب ٤٥٧/٢، وشرح شافية الحاجب ١٩١/١).

(٥) النهسر: الذئب أو ولده من الضبع وقيل غير ذلك. الأطلس: الأسود وقيل الأطلس: اللص شبه بالذئب. الأزلى: الحفيف الوركين.

تَوَّءَمَ: هو الذى يُولد معه آخر، قال عنتره:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نَعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَّءَمٍ^(١)

يقول: لم يُولد معه آخر فيضعف ويقال فى جمعه: تَوَّأَمَ، وهو أحد ما جاء من الجمع على «فُعَال»، نحو: ظِلٌّ وَظُؤَارٌ، وَعِرْقٌ وَعُرَاقٌ، وَشَاةٌ رُبَّى وَشِيَاهُ رُبَابٍ، وَرَحْلٌ وَرُخَالٌ. ويُقال: أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ: إِذَا جَاءَتْ بِتَوَّءَمِينَ، فَهِيَ، مُتَّئِمٌ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهَا قِيلَ: امْرَأَةٌ مِتَّامٌ، عَلَى مِثَالِ مَفْعَالٍ.

تُرْتَبُّ: هُوَ الشَّيْءُ الثَّابِتُ. وَكُلُّ شَيْءٍ، ثَابِتٌ فَهُوَ تُرْتَبُّ وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ لِلْبَيْدِ يَمْدَحُ هَرَمًا:

يَا هَرِمَ ابْنَ الْأَكْرَمِينَ مَنْصِبًا إِنَّكَ قَدْ أَوْتَيْتَ حُكْمًا مُعْجِبًا
فَطَبَّقَ الْمَفْصِلَ وَاغْنَمَ طَيِّبًا وَاحْكُمِ وَصَوِّبْ رَأْسَ مَنْ تَصَوَّبَا
إِنَّ الَّذِي يَغْلُو عَلَيْنَا تُرْتَبَا خَيْرُهُمَا خَالًا وَأُمًّا وَأَبَا^(٢)

وَقَالَ طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ:

وَقَدْ كَانَ حَيَانًا عَدُوِّينِ فِي الَّذِي خَلَا فَعَلَى مَا كَانَ فِي الدَّهْرِ فَارْتَبِي

وَقَالَ ابْنُ الْحَرِّ:

وَلَا تَحْسَبَنَّ الْخَيْرَ لَا شَرًّا بَعْدَهُ وَلَا الشَّرَّ سُرْجُوجًا عَلَى الْمَرْءِ تُرْتَبَا

أَوَّلَقَ: هُوَ الْجَنُونُ. قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ:

تُرَاقِبُ عَيْنَاهَا الْقَطِيعُ كَأَنَّمَا يُخَالِطُهَا مِنْ مَسِّهِ مَسُّ أَوَّلَقٍ

وَقَالَ الْآخَرُ:

(١) السرحة: الشجرة العظيمة. يحذى: يجعل له حذاء.

(٢) طبق المفصل: أصاب الحجة. وصوب: اخفض. تصوب: انحدر.

كَأَنَّ مَا بِي مِنْ إِرَانِي أَوْلَقُ وَلِلشَّبَابِ شِرَّةٌ وَغَيْهَقُ
وَمِنْهُلِ طَامٍ عَلَيْهِ الْغَلْفَقُ يُنْبِرُ أَوْ يُسْدِي بِهِ الْخَدْرَنُقُ^(١)

أَيَصْرُ: هو الحشيش. ويقال في جمعه: أياصر. قال مقاس العائذي:

تَذَكَّرْتُ الْخَيْلَ الشَّعِيرَ عَشِيَّةً وَكُنَّا أَنْاسًا يَعْلفُونَ الْأَيَاصِرَ

ويجمع أيضا على: إصار. قال الأعشى:

دُفِعْنَا إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُوصِ وَقَدْ خَيَّسَا عِنْدَهُنَّ الْإِصَارَا^(٢)

خَيَّسَا، أَيْ حَبَسَا؛ وَيُرْوَى:

فَهَذَا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَا وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا

وَالْأَيَصْرُ أَيضًا: الصَّدَاقَةُ وَالرَّحْمُ، وَجَمْعُهُ: أَيَاصِرُ.

إِمَّعَةٌ: هُوَ الْعَاجِزُ الَّذِي لَا رَأْيَ لَهُ، إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِهِ. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: الْإِمَّعَةُ: الَّذِي يَقُولُ: مَنْ يَذْهَبُ حَتَّى أَذْهَبَ مَعَهُ؟ قَالَ الرَّاجِزُ:

رَأَيْتُ شَيْخًا إِمَّعَةً سَأَلْتُهُ عَمَّا مَعَهُ

فَقَالَ: ذَوْدُ أَرْبَعَةٍ

قَالَ أَبُو عَمْرٍ: وَسَمِعْتُ يُونُسَ سَأَلَ أَعْرَابِيَا عَنْهَا، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِنِّي لِأُبْغِضُ الْإِمَّعَةَ مِنَ الرِّجَالِ، فَقَالُوا لَهُ: مَا الْإِمَّعَةُ؟ فَقَالَ: الَّذِي يَقُولُ: مَنْ يَذْهَبُ حَتَّى أَذْهَبَ مَعَهُ؟ وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:

مَعِيَ صَاحِبٌ غَيْرُ هِلْوَاعَةٍ وَلَا إِمَّعِيٍّ الْهَوَى مُودَنُ^(٣)

يُقَالُ: رَجُلٌ مُودَنُ الْيَدَيْنِ: إِذَا كَانَ قَصِيرَهُمَا.

(١) الْإِرَانُ: النَّشَاطُ. الْأَوْلَقُ، وَالْغَيْهَقُ: الْجَنُونُ. وَالْغَلْفَقُ: الطَّحْلُبُ وَالْخَدْرَنُقُ، وَالْخَدْرَنُقُ بِالْدَالِ وَالذَّالِ الْمَعْمُومَةِ: ذَكَرَ الْعَنَّاكِبُ.

(٢) الْخُصُوصُ: الْبُيُوتُ وَاحِدُهَا خُصٌّ، وَالْخُصُوصُ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْكُوفَةِ.

(٣) رَجُلٌ إِمَّعٌ وَإِمَّعَةٌ يَكُونُ لَضَعْفِ رَأْيِهِ فِي كُلِّ أَحَدٍ. وَالذَّوْدُ: الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ الثَّلَاثُ إِلَى التَّسْعِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. رَجُلٌ هِلْوَعٌ وَهِلْوَاعَةٌ: جَزُوعٌ حَرِيصٌ. وَالْمُودَنُ: النَّاقِصُ الْخَلْقِ.

مَأْلُوقٌ: هو المجنون، يقال: أُلِقَ فهو مأْلُوقٌ إذا جن. ويقال أيضا: مُؤَلِّقٌ ومُؤَوَّلِقٌ، كله من الأَوَّلَقِ.

إِصَارٌ: جمع أَيْصَر، وهو الحشيش، وقد تقدّم ذكره.

دِنْمَةٌ: القصير، يقال: رجل دِنْمَةٌ ودِنْبَةٌ ودِنَامَةٌ ودَنَابَةٌ، كله القصير.

مَعَدَّة: قال الأصمعيّ: هو موضع رجل الراكب. ويقال: هو اللحم الذي تحت الكتف أو أسفل منه. وقيل: المَعْدَانِ مِنَ الْفَرَسِ: ما بين رءوس كفيه إلى مؤخّر مَتْنِيّه، قال ابن أحر:

وإِذَا زَالَ سِرْحٌ عَنْ مَعَدَّةٍ فَأَجْدَرُ بِالْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَا
وقال الآخر في أنه موضع العقب، وهو حميد الأرقط:

نَائِي الْمَعْدَيْنِ وَأَيُّ نَظَارٍ مُحَجَّلٌ لَاحَ لَهُ خُمَارٌ^(١)
وقال أبو عليّ في قول الراجز:

أَخْشَى عَلَيْهَا طَيْئًا أَوْ أَسَدًا وَخَارِبَيْنِ خَرَبًا وَمَعَدًا
لَا يَحْسِبَانِ اللَّهَ إِلَّا رَقْدًا

خَرَبًا: سَرَقًا الإبل خاصة. وَمَعَدًا: أَبْعَدًا، ومنه اشتقَّ مَعَدَّة. وقال بعضهم: المَعْدَانِ: ما بين أسفل الكتف إلى منقطع الأضلاع. قال الشاعر:

رَأَتْ رَجُلًا قَدْ غَيَّرَتْهُ مَجَاوِغٌ فَطَافَتْ بِرِيَّانِ الْمَعْدَيْنِ ذِي شَحْمٍ^(٢)
ومنه سُمِّيَ «مَعَدَّة» أبو نزار.

تَمَسَّكَنَ: من المسكنة والذلّ. أي صار مسكينًا. وَتَسَكَّنَ بمعناه، وهو أفصح من تمسكن.

(١) المَعْدَانِ: الجنبان من الإنسان وغيره. الرأى من الدواب السريع المشدد الخلق. وفرس نظار: شهيم طامع الطرف حديد القلب. محجل: في قوائمه بياض. لاح: برز وظهر.

(٢) المجاوغ: أعوام الجوع، واحدها مجاعة أو مجموعة أو مجموعة. والمَعْدَانِ: الجنبان من الإنسان وغيره. ريان المدين: غليظهما في شدة.

تَمْدَرَع: ليس المَدْرَعَة، وقال بعضهم: لا تكون إلا من صوف. وتَدْرَع بمعناه، وهو أفصح من تَمْدَرَع.

تَمْعَدَد: خَطَب وكَبَّر وتكَلَّمَ بكلام مَعَدَّ. قال الرازي:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمْعَدَدَا وَصَارَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

كان جزائي بالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا^(١)

ويقال: مَعْدَد الغلام: إِذَا صَلَبَ واشتَدَّ، وتَمْعَدَد. وقال عمر بن الخطَّاب رضى الله عنه: احشَوْشِينُوا وتَمْعَدَدُوا، أى كونوا على خَلْق مَعَدَّ.

كَنْهَيْلٌ: شجر عظام. قال امرؤ القيس:

فَأُضْحِي يَسُحُّ الْمَاءَ حَوْلَ كَنْهَيْفَةٍ يَكْبُ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوْحُ الْكَنْهَيْلِ^(٢)

قَرَنْفَلٌ: هو هذا الطَّيْب الرائحة. قال امرؤ القيس:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفَلِ^(٣)

وقال الآخر:

(١) فرس نهْد: كثير اللحم حسن الجسم مع ارتفاع. والأجْرَد: الذى يسبق الخيل وينجرد عنها لسرعته.

والرَّحْز للعجاج فى: ملحَق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ١/٢٩٢، ٥٠٢، والمحتسب ٢/٣١٠. وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٨/١٤٢)، والدرر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦، وشرح المفصل ٩/١٥١، واللامات ص ٥٩، وهمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٣/٢.

(٢) كَنْهَيْفَة: موضع ببلاد باهلة. يكبه: بلقىه على وجهه. الدَوْح: الشجر العظام. والكنهيل: شجر ضخيم.

(٣) تَضَوَّعَ الْمِسْكُ: انتشرت رائحته. النسيم: تحرك الريح بلين وضعف. الريا: الرائحة. والقَرَنْفَل: شجر هندي له زهر عبق الرائحة.

والبيت من الطويل، وهو لامرؤ القيس فى: (ديوانه ص ١٥، وخزانة الأدب ٣/١٦٠، ورصف المباني ص ٣١٢، ولسان العرب ١١/٥٥٦ «قَرَنْفَل»، ١٤/٣٥٠ «رؤى»). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ١/٣٤٣، ولسان العرب ٨/٢٢٩ «ضوع»، ومغنى اللبيب ٢/٦١٧، والمتع فى التصريف ٢/٥٧٢).

بدينك هل ضَمَمْتَ إِلَيْكَ سُعْدَى قُبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قُبِلْتَ فَاهَا
 وهل رَفَّتْ عَلَيْكَ قُرُونُ سُعْدَى رَفِيفَ الْأُقْحَوَانَةِ فِى نَدَاهَا
 كَأَنَّ قَرْنُفُلًا وَسَحِيقَ مِسْكِ وَصَوْبَ الْغَادِيَاتِ شَمِلْنَ فَاهَا^(١)

جُنْدَبٌ: ويقال: جُنْدَبٌ بكسر الجيم، وكلاهما الجراد الذَّكَرُ، وبه سُمِّيَ الرجلُ جُنْدَبًا. قال قَيْسُ بنِ الْخَطِيمِ:

مُضَاعَفَةٌ يَغْشَى الْأَنَامِلَ رِيعُهَا كَأَنَّ قَتِيرَئَهَا عُيُونُ الْجَنَادِ^(٢)
 وهذا كقول الآخر:

ولكنما أَغْدُو عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ^(٣)

عُنْصُرٌ: العنصرُ والعُنْصَرُ جميعاً: الأصل، يقال: فلان طَيِّبُ العنْصَرِ والعنْصَرِ، أى طيب الأصل. قال الراجز:

عَبْدٌ لِمَنِ الْمُنْتَمَى وَالْعُنْصُرِ^(٤)

قُبَيْرٌ: يقال: قُبَيْرٌ وَقُبَيْرٌ، وَقُبَيْرَةٌ، وَقُبَيْرَةٌ، وكلُّهُ طائرٌ صغيرٌ معروف. قال الراجز:

يَا لَكَ مِنْ قُبَيْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خِلَالَ لَكَ الْجَوِّ فَبِيضَى وَاصْفَرَى

وَنَقَرَى مَا شَتَّ أَنْ تُنْقَرَى

ويُروى من قُبَيْرَةٍ.

(١) البيت من الوافر، وهو للمجنون فى: (ديوانه ص ٢٢٢، والأغاني ٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤٧/١، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤، وشرح شواهد المغنى ٩١٣/٢). وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ١٠٢/٩، ومغنى اللبيب ٥٨٤/٢).

(٢) ريع الدرع: فضل كميتها على أطراف الأنامل، والقدير: رعوس المسامير فى الدرع.

(٣) المضاعفة: الدرع السابعة كأنها أفيضت على صاحبها.

والبيت من الطويل، وهو ليزيد بن عبد المدان فى: (شرح أبيات سيبويه ٢٦٨/٢، ولسان العرب ٣٠١/١٣ «عين»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٩٥٥، والكتاب ٥٨٩/٣، ولسان العرب ٣٣٥/٦ «قرش» والمقتضب ١٣٢/١، ١٩٩/٢).

(٤) المنتمى: النسب من ائتمى إليه إذا انتسب إليه. والعنصر: الأصل والحسب.

مَلَكَوْتُ: هو المَلِكُ. قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوْتُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام ٧٥].

جَبْرُوتٌ: هو التَّجَبُّر، يقال: فيه تَجَبُّرٌ وجَبْرُوتٌ وجَبْرُوةٌ وجَبُورَةٌ وجَبَرِيَّةٌ.
وجَبَرِيَّةٌ أيضاً.

عَنْكَبُوتٌ: حكى أبو العباس، عن أبى عثمان، عن أبى زيد، أنه سمع بعضهم يقول:
العنكبوت والعنكب والعنكبَاء بمعنى واحد، ويقال فى جمعه: عناكب وعناكيب.
وحكى بعض أصحابنا عن قطرب أنهم جمعه: عناكيب، وهذا من الشاذ الذى سبيله
أن يُطْرَحَ ولا يستعمل هو نفسه، فضلاً عن أن يُقاس عليه، لأنه قد اجتمع بعد ألف
جمعه أربعة أحرف، وحكى ذلك عن الأصمعى أيضاً، وفى تحقيره: عَنِيَكِيَّت.

تَرَنُّمُوتٌ: هو صوت ترنم القوس، أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى للراجز:

شِرْيَانَةُ تُرْزَمُ مِنْ عُنُوتِهَا تجاوب الصَّوْتُ بِتَرَنُّمُوتِهَا
تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا قَبْلَ الْقَشْعِرِيرَةِ أَوْ قَرُوتِهَا^(١)

يقال: عَنَتُ الْقَوْسُ وَحَضَرْتُهَا: إذا شَدَدْتَ تَوْتِيرَهَا، وَالْحَبَّةُ: حَبَّةُ النَّفْسِ، وَتَابُوتُهَا:
الْقَلْبُ. وَالْقَرُوتُ: مِنَ الْقِرَّةِ. وقال الشَّماخ:

إذا أَنْبَضَ الرَّامُونَ عَنْهَا تَرَنَّمْتُ تَرَنَّمْتُ نَكْلَى أَوْجَعَتْهَا الْجَنَائِزُ^(٢)

يَهْيَرَى: الباطل. قال الراجز:

يا إبلى ذَهَبْتَ فى الْيَهْيَرَى^(٣)

وقال أبو عمر: زعم أبو عُبَيْدة أن أعرابياً قال لَقْتِيبة الأَحمَر: يا يَحْمَرُّ، ذَهَبْتَ فى

(١) الشريانة بكسر السين المعجمة وفتحها: شجرة تتخذ منها القسي الجيدة. وترزم بتقديم المهملة
على المعجمة: تتثن وتضوت. والعُنُوت: جمع عنت وهو الوقوع فى أمر شاق. وقوله تجاوب
الصوت أى صوت الصيد يعنى إذا أحسست بصوت حيوان أصابته يترنم وترها، والتابوت هنا
القلب.

(٢) أنبضها: جذب وترها لترن، والرامون: جمع رام. وترنمت: صوتت. النكلى: فاقدة الولد.
وأوجعتها: آلتها. الجنائز: جمع جنازة، وهى الميت أو لميت والنعش.

(٣) اليهير: الحاجة، والتمادى فى الأسر، وفيه: واستهير: ذهب عقله، واستهيرت العمر: إذا قرعت.

اليهيري. قال: يريد يا أحمر، ذهبت فى الباطل. قال أبو عبيدة: قتيبة: رجل من خراسان. وحدثني أبو عليّ، قال حكى الأصمعيّ: القهقرّ واليهير للكتلة من الصمغ. ويقال: اليهير: حجارة أمثال الكف ويقال: دويّة تكون فى الصّحارى أعظم من الجرذ. وأنشد أبو الحسن الأخفش:

أشبعْتُ راعىً من اليهيرِ فظَلَّ يَكى حَبِطاً بشرّ

خلف استه مثل نقيق الهرّ

ويهير: خفيف الرء، بمعنى اليهير أيضا ويقال: يهير مشدّد.

مرّد: مصدر: رددته ردّا ومرّدًا.

مَسَدّ: مصدر: سدّدته سدّا ومَسَدّا.

يَسْتَعُورُ: قال أبو عثمان: يَسْتَعُورُ: بلد بالحجاز، وقال أيضا: اليَسْتَعُورُ: الباطل. ويقال للكساء الذى يُجَعَل على ظهر البعير: يَسْتَعُور. وقال أبو عمر: هو شجر. قال عُروة الصّعاليك:

أَطَعْتُ الأَمِيرِينَ بَصَرْمٍ لَيْلَى فطالُوا فى الطَّرِيقِ اليَسْتَعُورِ

ويُرَوَى: فطاروا.

مَنْجُونٌ: هو الدولاب، أنشد الباهليّ عن الأصمعيّ:

أَفْرَغْ جُحُوفِ نَارَ مِنْ رِيْعَانِهَا	وَمِنْ تَوَالِيْهَا وَعَنْفَوَانِهَا
بَاتَ تَهْدَ الْجَالِ بِاسْتِنَانِهَا	كَالْمَنْجُونِ أَوْ رَحَى طَحَانِهَا
أَوْ غَارَةَ الْعَسْكَرِ فِى جَوْلَانِهَا	قَدْ بَلَّتِ الأَرْجَاءُ مِنْ أُرْدَانِهَا
بِعَاتِكَ كَالزَّيْتِ مِنْ دِهَانِهَا	أَطِيبَ مِنْ عَطَارَةٍ وَبَانِهَا ^(١)

(١) أفرغ: احبب، الجوف: المطنئن من الأرض. نار: هاج. ريعانها: أولها وأفضلها. عنفوان النبات والشباب: أول بهجته. الجال: حدار البئر. استناتها: سيرها. الطحان: الذى يطحن الحب. الأردن: جمع ردن، وهو أصل الكم. العاتك: الخالص من كل شىء وأحمر عاتك: شديد العمرة. عطارة: بائعة عطر. البان: ضرب من الشجر واحدته بانة ومنه دهنى البان.

وأنشد عنه أيضا، عن أبى مهدى لعمارة بن طارق الضبى:

وَمَنْجَنُونَ كَالْأَتَانِ الْفَارِقِ من أثل بين العرض والمضائق^(١)
وأنشد أبو على، عن أبى زيد:

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَانُونِي غَرْبَانٍ فِي جَدْوَلٍ مَنْجَنُونَ^(٢)
مَنْجَنِيْقٌ: هو الذى يرمى عنه. ويُقال: منجنيق أيضا بكسر الميم، والفتح أشهر. قال
الشاعر:

تَهْوِي كَجَنْدَلَةِ الْمَنْجَنِيْقِ يَر مى بها السُّور يوم القتال
شَامِلٌ وَشَمَالٌ: كلاهما الشمال. ويقال: شَمَلٌ وَشَمْلٌ كله بمعنى واحد. ويُروى
بيت امرئ القيس:

فَتَوْضِيحٌ فَالْمِقْرَاءُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لما نسجتها من جنوبٍ وَشَمَالٍ^(٣)
وَيُروى: شَامِلٌ.

زُرْقُمٌ: بمعنى الأزرق.

سُتْهُمْ: بمعنى الأُسْتَه، وهو الكبير العجز.

أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد قال: أنشدنا أبو العباس ثعلب:

ليست بكحلاء ولكن زُرْقُم ولا برسحاء ولكن سُتْهُمْ^(٤)

(١) الفارق: من النوق والأتن التى أخذها المخاض فذهبت نادرة. العرض بكسر العين المهملة وادى اليمامة، وكل واد عرض.

(٢) الجدول: النهر الصغير. والمنجنون الدولاب، والدولاب قيل على شكل الناعورة يستقى به الماء فارسى معرب.

(٣) توضح والمقراة: موضعان. لم يعف: لم يح. والرسم: ما بقى بالأرض من آثار الديار فإذا كان بارزا فهو الطلل.

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ٨، والأضداد ص ٩٣، وخزانة الأدب ٦/١١، والدرر ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغنى ٤٦٣/١، ٧٤٣/٢). وبلا نسبة فى: (خزانة الأدب ٤٧/٩، ومغنى اللبيب ٣٣١/١، وهمع الهوامع ٨٨/١).

(٤) رجل زرقم، وامرأة زرقم أيضا أزرق شديد الزرقة. ورجل ستهم وامرأة ستهم أيضا! عظيم الإست أى كبير العجز.

دَلِقَمَ: النَّاقَةُ إِذَا كَبِرَتْ وَتَحَاتَّتْ أَسْنَانُهَا يُقَالُ لَهَا: دَلِقَمَ. قال الراجز:

لا قَرَّبَ اللُّهُ مَحَلَّ الْغَيْلِمِ والدَلِقَمِ النَّابِ الْكَزُومِ الضَّرْزَمِ
والجَلْفَرِيزِ أَمْ ذَا الْقَلْهَزِمِ نَمَشَى بَوَجْهِهٖ بِاسِرٍ مُحَمَّمِ

مِثْلَ عِجَانِ الْحَبْلَقَى الْأَزْنَمِ^(١)

دُلَامِصٌ: هُوَ الْبَرَّاقُ. يُقَالُ: دُلَامِصٌ وَدِلَاصٌ وَدَلَّاصٌ وَدَلِيسٌ. بِمَعْنَى، قَالَ الْأَعَشَى:

إِذَا جُرَدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِصَةً عَلَيْهَا وَجْرِئَالِ النَّضَارِ الدُّلَامِصَا^(٢)
أَبُو عُبَيْدٍ، وَيُقَالُ: امْرَأَةٌ دُمْلِصَةٌ وَدُلْمِصَةٌ: مَلَسَاءُ بَرَّاقَةٌ.

لَالٌ: بَيْعُ اللَّوْلُو. قَالَ ابْنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

دُرَّةٌ مِنْ عَقَائِلِ الْبَحْرِ بِكُرٍّ لَمْ تَشْنِهَا مَثَاقِبُ اللَّالِ^(٣)
سَبِطٌ: هُوَ الطَّوِيلُ الْمَمْتَدُّ. قَالَ أَبُو دَهَبٍ:

سَبِطَ الْبَنَانُ مِنَ الْحَيَاءِ تَحَالَهُ ضَمِنَا وَلَيْسَ بِجَسَمِهِ سُقْمٌ
خُنْفَسَاءُ: يُقَالُ: الْخُنْفَسَاءُ وَالْخُنْفَسَةُ وَالْخُنْفَسُ.

حِنْطَاوٌ: هُوَ الْوَافِرُ اللَّحْيَةِ. وَيُقَالُ: الْعَظِيمُ الْبَطْنِ.

كِثْنَاوٌ: مِثْلُهُ. وَأَنْشُدِ الْأَصْمَعَى:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَثَّاتُ لَكَ لِحْيَةً كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِى جُوَالِقِ

(١) الغليم المعجمة: منبع الماء فى البئر. وناقاة دلقم: سقطت أضرارها من الكبر، والناب: الناقة المسنة. الكزوم من النوق: المسنة أيضا، وناقاة ضررم: شديدة العض، والجلفريز: الصلبة الغليظة. والقلهزم: القصير. ياسر: عابس. معمم: مسجّم بالحمم.

(٢) الخميصة: كساء أسود مربع له علماء. الجريال: الذهب أو الزعفران أو لونه. النضار والنضير: اسم الذهب والفضة. والبيت من الطويل، وهو للأعشى فى: (ديوانه ص ١٩٩)، وجمهرة اللغة ص ٦٠٥، ١٢١٠، وسر صناعة الإعراب ٤٢٩/١، وشرح المفصل ١٥٣/٩، ولسان العرب ٢١٣/٥ «نظر»، ٣١/٧ «مخص»، ١٠٩/١١ «جرل»، والمتع فى التصريف ٢٣٩/١. وبلا

نسبة فى: (رصف المباني ص ٣٠٤).

(٣) اللال: الذى ينقب اللؤلؤ.

سِنْدَاوُ: هو الحديد الشديد. قال:

وقد كُنْتُ مِمَّا أُسَلَّى الْهُمُو م بِسِنْدَاوَةٍ جَسْرَةٍ شَوْدَخٍ^(١)

وقال الكسائي: رجل سِنْدَاوَةٌ وَقِنْدَاوَةٌ، وهو الخفيف. ويقال: قِنْدَاوُ: وهو الغليظ القصير ويقال عظيم الرأس.

أُولَئِكَ: بمعنى: أولئك. قال الشاعر:

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْطُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَئِكَ^(٢)

وقال الآخر:

أُولَئِكَ لَوْ جَزَعْتُ لَهُمْ لَكَانُوا أَعَزَّ عَلَى مِنْ أَهْلِي وَمَالِي مُتَلَبَّةٌ: مستقيمة. قال الخطيئة:

أَلَا طَرَقْتَنَا بَعْدَ مَا هَجَعُوا هِنْدُ وَقَدْ سِرْنَ خَمْسًا وَأَتَلَّابٌ بَنَّا نَحْدُ^(٣) رَعَشْنُ: من الرعشة. قال رؤبة:

مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ^(٤)

قال أبو عمر: ويقال للرجل المُسْتَرْخِي: رَعَشْنٌ.

فَرَسِينٌ: هو الخفُّ نفسه، للإبل.

ضَيْفَنٌ: هو ضيف الضيف، قال الشاعر:

(١) ناقة سندادة: حريئة. حسرة: عظيمة.

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى في: (شرح المفضل ٦/١٠). ولأخي الكلجة في: (خزانة الأدب ٣٩٤/١، ونوادر أبي زيد ص ١٥٤). وبلا نسبة في: (إصلاح المنطق ص ٣٨٢، والدرر ٢٣٥/١، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، وشرح التصريح ١٢٩/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٤٨، واللامات ص ١٣٢، ولسان العرب ٤٣٧/١٥، وجمع الهوامع ٧٦/١).

(٣) أتَلَّابُ الشيء والطريق: امتد واستوى.

(٤) ناقة رعشاء: سريعة لاهتزازها في السير وبغير رعشن كذلك.

والرحز لرؤية في: (ديوانه ص ١٦٢). وبلا نسبة في: (المقتضب ٣٣٧/٣).

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فَأَوْدَى بما تُقَرَّى الضُّيُوفُ الضَّيَافُنُ
 ضَوْضَيْتُ: من الجلبة والضَّوضاء: الصياح والجلبة. قال الحارث بن حِزْزَةَ:
 أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ عِشَاءً فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ
 قَوَّيْتُ: يقال: قَوَّيْتُ الدَّجَاجَةَ قَوَّاءً وَقِيَاءً: إذا صاحت. وقالوا أيضا: قَاقَت، وهو
 غريب. ويقال: قَوَّاتٌ، بالهمز.

صَلَّصْتُ: هو من صلصلة اللجام والحديد ونحوه، قال الراجز:
 كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِى مُصَلَّصِلِهِ

وقال الآخر:

لَصَلَّصَلْتُ اللَّجَامَ بِرَأْسِ طِرْفٍ أَحَبَّ إِلَىَّ مَنْ أَنْ تُنَكِّحَنِى^(١)
 قَلَقَلْتُ: هو من القلقلة، وهو تحريك الشئ وزعزعتك إياه.
 أَغْزَيْتُ: يقال: أَغْزَيْتُ الْقَوْمَ: إذا أَنْفَذْتَهُمُ لِلْغَزْوِ.
 وأما قول رُؤْبَةَ:

وَالْحَرْبُ عَسْرَاءُ اللَّقَاحِ مُغْزَى^(٢)

فمعناه: أنها عسير اللقاح.

عَزَوَيْتُ: هى الداهية. وقال أبو عمر: غَزَوَيْتُ بِالْغَيْنِ مَعْجَمَةً.
 عِفْرِيتٌ: واحد الشَّيَاطِينِ، ويقال: عِفْرِيتٌ نَفْرِيَّةٌ، لِلدَّاهِيَةِ الْمُنْكَرَةِ.

* * *

(١) الطرف بالكسر من الخيل: الكريم العتيق، وصلصلة اللجام: صوته إذا ضوعف.

(٢) المغزى من التوق: التى عسر لقاها.

ما فى الباب الثالث

عَلْنَدَى: هو شجر، ويقال: إنه طوالٌ من العَصَاهِ لا شَوْكَ له. قال عنترة:

سَيَاتِيكُم عَنَّى وَإِنْ كُنْتُ نَائِيَا دَخَانُ الْعَلْنَدَى دُونَ بَيْتِي مَذُودٌ^(١)

ويقال: جَمَلٌ عَلْنَدَى وناقة عَلْنَدَا. وأنشد الأصمعى:

كَلَّ عَلْنَدَا جَرُوزٌ لِلشَّجَرِ حَرْفٍ كُمَيْتٍ مِثْلَ إِجَارِ الْمَدَرِ^(٢)

وقال الآخر:

إِنَّ عَلَى حَوْضِكَ نَهَابَاتٍ مِنْ نَعَمِ الْأَجْفَرِ حَامِضَاتٍ

صُهْبَ الْعَثَانِينَ عَلْنَدِيَّاتٍ^(٣)

وَالْعَلْدُ: الصلب الشديد وإذا لزم الشيء مكانه فقد اَعْلَوْد. قال رؤبة:

وَعَزُنَا عِزًّا إِذَا تَوَحَّحَدَا تَنَاقَلْتُ أُرْكَانُهُ وَأَعْلَوْدَا^(٤)

سَبْنَدَى وَسَبْنَتَى: هما الجريئات الصدور، وقال ابن الأعرابي: السَّبْنَدَا الشَّدِيد الجريئة الكثيرة الحركة. ومنه سمى النمر: سَبْنَدَى وَسَبْنَتَى للجرأة، وأنشد للراعى:

فَدَاءٌ لِسُعْدَى كُلِّ ذَاتِ حَشِيَّةٍ وَأُخْرَى سَبْنَتَا الْقِيَامِ خُرُوجِ^(٥)

ذَاتِ حَشِيَّةٍ: أى قد أَتَزَرَّتْ بِالثِّيَابِ لتعظم عجيزتها.

(١) العلندى: جبل لم يرقط إلا والدخان يخرج من رأسه أو شجر كثير الدخان إذا حرق. المذود: اللسان، لأنه يذاد به عن العرض.

(٢) العلندة من النوق: الضخمة الطويلة، والضخمة الشديدة. الحروز: الأكول، والسريع الأكل. والحرف: الضامرة. الكميت: لون ليس بأشقر، ولا أدهم. الإجار: السطح الذى ليس حوله ما يرد الساقط عنه. المدر: قطع الطين اليابس وقيل الطين العلك الذى لا رمل فيه.

(٣) النهلبة: الناقة الضخمة. والأجفر بضم الفاء موضع. والعثانين جمع عثنون وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير. العلندى: البعير الضخم الطويل.

(٤) اعلود: لزم مكانه، فلم يقدر على تحريكه.

(٥) الحشية: مصدغة أو نحوها تضعها المرأة على عجيزها تعظمها بها. السبنتاة: الجرىء والجريئة. الخروج من الإبل العناق المتقدمة.

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن أبى العباس أحمد بن يحيى للكُميت بن زيد بن معروف الفقعسى:

بكلِّ سَبْتَاةٍ إِذَا الْخَمْسُ ضَمَّهَا يُقَطِّعُ أَضْغَانَ النَّوَاجِي هِبَابُهَا^(١)
عَثَوْتُ: هو الشيخ الثقيل، ومثله العَثُولُ. قال الأصمعى: أنشدنى مُتَّجِعٌ:
هَاجَ بَعْرُسٍ حَوَقْلٍ عَثُولٌ قَالَتْ لَهُ وَيحكَّ خَلَّ خَلَّ^(٢)
ومثله القَثُولُ، أنشد أبو زيد:

وَشَمَّرَ الضَّبْعَانِ وَاشْمَعَلَا وَكَانَ شَيْنَا حَمِقًا قَثُولَا
لَا يُنْضِجُ اللَّحْمَ إِذَا مَا امْتَلَا وَيَأْكُلُ الْجِلْدَ إِذَا مَا ابْتَلَا^(٣)
قال: القَثُولُ: الثقيل الضخم. ويُروى: القَثُولُ بالتاء.

غَدَوْدَنٌ: هو المسترخى، أنشد اليزيدى، عن عبد الرحمن، عن عمه:
تَرَعَى مِنَ الدَّهْنِ نَصِيًّا بَشْمُهُ مُغْدَوْدِنَ النَّبْتِ مِيلاً قَمْمُهُ^(٤)
وزعم الأصمعى أنه من الغَدَن، وهو الاسترخاء، وأنشد:
أَحْمَرُ لَمْ يُعْرِفْ بِيُؤْسٍ مُذْمَهَنٌ وَلَمْ تُصِبْهُ نَعْسَةٌ عَلَى غَدَنٍ^(٥)
وأنشدنا أبو على الحسن:

وَقَامَتْ تَرَائِيكَ مُغْدَوْدِنَا إِذَا مَا تَتَوَّءُ بِهِ آدَهَا^(٦)
صَمَحَمَحٌ: هو الغليظ، وأنشد:

(١) الخمس من أظلم الإبل: هو أن ترد الماء اليوم الخامس والجمع أخماس. أضغان جمع ضعن. نواج: مسرعات تقطع الأرض سرعة. هبابها: نشاطها.

(٢) رجل حوقل: شيخ مسن. ورجل عثول: ثقيل مسترخ.

(٣) الضبعان: ذكر الضباع. واشمعل: أسرع. وامتل: شوى فى الملة وهى الرماد الحار.

(٤) النَّصَى: نبت سبط أبيض ناعم من أفضل المراعى والبشم: التخمعة على الدسم. مغدودن: نبت ناعم مثن أو معفر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه. الميل: العدول إلى الشئ والإقبال عليه. والقمم: جمع وقمة كل شئ أعلاه.

(٥) مهن الإبل: حلبها عند الصدر.

(٦) الشعر المغدودن: الشديد السواد الناعم، والكثير الملتف الطويل. ناء بالعمل: نهض به بجهد ومشقة. آدها: أثقلها حتى بلغ منها الجهد والمشقة.

صَمَحْمَحَةٌ لَا تَشْكِي الدَّهْرَ رَأْسَهَا وَلَوْ نَكَزَتْهَا حَيَّةٌ لَأَبْلَتْ^(١)
بَرْهَرَهَةً: هُوَ الصَّافِي اللَّوْنُ. قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

بَرْهَرَهَةً رَخْصَةً رُؤْدَةً كَخَرْعُوبَةِ الْبَانَةِ الْمُنْفَطِرِ^(٢)

جُلْعَلْعُ: هُوَ الْجُعْلُ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هُوَ الْمُنْكَشَفُ الْأَمْرُ. وَيُقَالُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَشَفَتْ
سَوْءَهَا: جَلَعَتْ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْجَلْعُ: تَرْكُ الْحَيَاءِ، امْرَأَةٌ جَالِعٌ وَجَمَالِعٌ: إِذَا قَلَّ
حَيَاؤُهَا. قَالَ خَالِدُ بْنُ صَفْوَانَ: إِنَّ ابْنَ الْبَصْرَانِيَّةِ قَدْ خَلَعَ وَجَلَعَ، يَعْنِي خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الْقَسْرِيُّ. وَيُقَالُ: جَلَعَتْ الْمَرْأَةُ خَمَارَهَا، فِي مَعْنَى خَلَعَتْ. قَالَ الرَّاجِزُ:

يَا قَوْمِ إِنِّي قَدْ أَرَى نَوَارًا جَالِعَةً عَنْ رَأْسِهَا الْخِمَارَ^(٣)

وَيُقَالُ: الْجُلْعَلْعُ مِنَ الْإِبِلِ: الْحَدِيدُ النَّفْسِ. وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا؛ قَالَ: الْجُلْعَلْعُ:
الْخُنْفَسَاءُ نَصْفُهَا طِينٌ، يَرِيدُ: النَّاقِصَةُ الْخَلْقِ. وَذَكَرَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ
الطِّينَ، قَالَ: فَعَطَسَ فَخَرَجَتْ مِنْ أَنْفِهِ خُنْفَسَاءُ نَصْفُهَا مِنْ طِينٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ:
خَرَجَتْ مِنْ أَنْفِهِ جُلْعَلْعَةٌ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: فَمَا أَنْسَى قَوْلَهُ: جُلْعَلْعَةٌ.

الدَّمَكْمَكُ: هُوَ الشَّدِيدُ، أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى:

رَأَيْتُكَ لَا تَغْنِي عَنْ بَقْرَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ فِي الْهَرَاوِي الدَّمَامِكُ^(٤)

وَهُوَ جَمْعُ دَمَكْمَكٍ، وَالْهَرَاوِي: جَمْعُ هَرَاوَةٍ.

فَدَوْكَسٌ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هُوَ الشَّدِيدُ.

عَمَيْثَلٌ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: هُوَ الطَّوِيلُ الشَّابُّ. قَالَ: وَالْقَمَيْثَلُ بِالْقَافِ: الْقَبِيحُ الْمَشْيَةُ.

(١) الصمحمحة: مؤنث الصمحمح وهى الشديدة المجتمععة الألواح. نكزتها: نهشتها. لأبليت: لبرأت.

(٢) البرهرة: الرقيقة الجلد كأن الماء يجرى فيها من النعمة. الرؤدة: الرخصة الناعمة الشابة. والخرعوبة: القضيبي الغض شبهت به المرأة الرقيقة العظيمة الكثيرة اللحم الناعمة والبان: ضرب من الشجر واحدته بانة والمنفطر: الذى يتفطر بالورق.

(٣) وجالعة: من جعلت المرأة عن رأسها خمارها: خلعت.

(٤) القرة: ما لاق بأسفل القدر من دسم، أو تابيل محترق أو غيره، والهراوة: العصا الفخمة.

قال أبو النجم:

ليس مُلتاثٍ ولا عَمِيْثٌ^(١)

وقال أبو بكر محمد بن السرى: هو الجلدُ النَشِيطُ، وهو من صفة الأسد.

عَطَوْدٌ: هو الطويل. ويُقال: سَفَرٌ عَطَوْدٌ قال أبو عُبيدة: العَطَوْدُ: الانطلاق السريع، وأنشد:

إليك أشكو عَنقاً عَطَوْدًا^(٢)

ويقال: العَطَوْدُ: الشَّدِيدُ الشَّاقُّ فى كلِّ شىء. قال الراجز:

فقد لَقِينَا سَفَرًا عَطَوْدًا يترك ذا اللَّوْنِ النَّضِيرَ أَسْوَدًا

وقال الآخر:

تسرى على أم الطريق الأفْصَدِ بسَلْبٍ فى سِرِّها عَطَوْدٍ^(٣)

* * *

(١) ملتاث: به لوته أى حلق. العميثل: المتوانى.

(٢) العنق: ضرب من سير الدواب والإبل. مسطر ممتد، أو سريع.

(٣) السلب: بكسر اللام: الطويل.

ما فى الباب الرابع

وَتَبَّ: إِذَا طَفَرَ، وَقَفَزَ. وَتَبَّ فِي لُغَةِ حِمِيرٍ بِمَعْنَى: اقْعَد. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى مَلِكٍ مِنْ مَلُوكِ حِمِيرٍ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: تَبَّ، أَيْ اقْعَد. فَوَتَبَ الرَّجُلُ فَتَكَسَّرَ فَقَالَ الْحِمِيرِيُّ: لَيْسَ عِنْدَنَا عَرَبِيَّتٌ مِنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَرٍ. وَقَالَ: ظَفَارُ: مَدِينَةٌ، وَإِلَيْهَا يُنْسَبُ الْجَزْعُ الظَّفَارِيُّ.

وَحَمَرٌ: تَكَلَّمَ بِكَلَامِ حِمِيرٍ.

يَعَرَّ: يُقَالُ: يَعَرَّ الْجَدْيُ يَعَرُّ يَعَارًا: إِذَا صَاحَ.

يَسَرَّ: يُقَالُ: يَسَرَّ النَّاقَةُ يَسِيرُهَا: إِذَا جَزَّ الْجَزُورُ أَجْزَارًا. قَالَ الْأَخْطَلُ:

وَلَمْ يَزَلْ بِكَ وَاشِيهِمْ وَمَكْرُهُمْ حَتَّى أَشَاطُوا بِغَيْبِ لَحْمٍ مَنْ يَسْرُوا^(١)
يَنَعُ: يُقَالُ: يَنَعَتِ الثَّمَرَةُ تَنَعُّ يَنَعًا وَيُنَعًا وَيُنُوعًا: إِذَا بَلَغَتْ وَأَدْرَكَتْ. وَأَيَّنَعَتْ تُنَوِّعُ
إِينَاعًا، وَالْأَسْمُ يَانَعُ وَمُونَعُ. قَالَ الشَّاعِرُ:

فِي قِيَابٍ حَوْلَ دَسْكَرَةٍ وَسَطَهَا الزَّيْتُونُ قَدْ يَنَعَا

لِدَّةً: يُقَالُ: فُلَانٌ لِدَتِي: أَيْ مَثَلِي فِي السَّنِّ، وَمِثْلُهُ: التَّرْبُ وَالْقِرْنُ وَالرَّثْدُ. قَالَ:

لَمْ تَلْتَفِتْ لِلدَّائِيهَا وَمَضَتْ عَلَى غُلُوتِهَا

زَنَادِقَةٌ: جَمْعُ زَنْدِيقٍ. وَيُقَالُ: زَنَادِيقٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُقَالُ: زَنْدِيقٌ، وَإِنَّمَا هُوَ زَنْدِيقِيٌّ.

وَجِهَةٌ: هِيَ الْجِهَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾. وَأَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّنِي وَلِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا لَمْ تُثَوِّتْ وَجْهَتُهُ تَعَادِي^(٢)

عَصِيَّتُ الْأَمْرَيْنِ بِضُرْمٍ سَلَمَى وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا قَوْلَ الْأَعَادِي

ضَيُّونٌ: هُوَ السُّنُّورُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقِطُّ وَالْهَرُّ وَالْحَيْطَلُ.

(١) أَشَاطَ الْجَزُورُ: قَطَعَهَا وَأَشَاطَهَا، قَسَمَهَا بَعْدَ التَّقْطِيعِ. يَسْرُوا: نَحَرُوا، وَالْيَاسَرُ: الْجَزَارُ.

(٢) التَّعَادَى: مَصْدَرُ تَعَادَى مَا بَيْنَهُمْ تَبَاعَدَ، وَتَعَادَى الْقَوْمُ تَبَارَوْا فِي الْعَدُوِّ.

أَلْبَبٌ: هو أفعل من اللَّبِّ، كما يقال: هو أَلْبٌ من غيره، قال الراجز:

قد عَلِمْتُ ذاكَ بناتُ أَلْبِيهِ

قال أبو العباس: الهاء عائدة على الحى، كأنه قال: علمتُ ذاك بنات أَلْبَبِ الحى، أى بنات أعقله.

وحدثنى أبو على أن رواية الكوفيين:

قد علمت ذاك بنات أَلْبِيهِ

بضم الباء، وقيل: أراد جماعة اللَّبِّ.

لَحِجَتْ: يقال: لحت عينه: إذا التصقت. ومنه قولهم: هو ابن عمى لَحًا، أى لاصق النسب.

وَحَلٌ: يقال: وَحَلَ يوحل إذا وقع فى الوحل والوَحْل. قال لبيد:

فَتَوَلَّوْا فَاتِرًا مَشِيْهُهُمْ كَرَوَايَا الطَّبْعِ هَمَّتْ بِالْوَحْلِ^(١)

وَحَلٌ: أى فَرَعَ، يقال: وَحَلَ يَوْحَلُ وَحَلًا، وهو وَحِلٌ وَأَوْحَل. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وُجُلُونَ﴾. وقالوا: «لَا تَوْحَل». وقال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى وَإِنِّى لَأَوْحَلُ عَلَى أَيْنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وَيُرَوَّى: على «أَيْنَا تَغْدُو» بالغين معجمة. وقال الراعى:

فَحِيفَنَ الْجَنَانُ فَقَدَمْنَه فَجَاءَ بِهَا وَحِلٌ أَوْجَرُ^(٢)

ويقال: وَحَلَ يَوْحَلُ وَيَوحَلُ وَيُوحَل. وكذلك فى وَحِلٍ وما كان نحوهما.

يَيْسٌ: يُقال: يَيْسُ يَيْسُ وَيَيْسُ وَيَاسُ فهو يَائِس. وَأَيْسُ يَائِسُ فهو آيسٌ، ولا مصدر له، وزعم بعضهم أن مصدره الإيَّاسُ. والوجه هو القول الأول. وتقول: أَيَّاسْتَه من كذا وكذا أَيْسُهُ إِيَّاسًا، فأنا مُوَيْسٌ وهو مُوَعَسٌ، وقول العامة: أنا مُوَيْسٌ من كذا وكذا خَطَأً، وإنما الصواب: يائِسٌ أو آيسٌ. قال طرفة بن العبد:

(١) الطبع هنا: النهر.

(٢) جنان الليل: شدة ظلمته وادلهمامه. الوحل والوجر: الفزع، ويقال رجل أو حل وأوجر.

وَأَيَّاسَنِي مِنْ كُلِّ خَيْرٍ طَلَبْتُهُ كَأَنَّا وَضَعْنَاهُ إِلَى رَمْسٍ مُلْحَدٍ

وحكى سيبويه في مضارعه: يَتَسُّ بوزن يَعْسُ، وهذا من الشُّذُوذِ بحيث لا يُقاس عليه.

وَضُؤٌ: هو من الوضاءة، وهي الحسن، يقال: وَضُؤٌ وجهه يَوْضُؤُ وضاءة فهو وضىء، ورجلٌ وَضَاءٌ، بمعنى: وضىء.

وَطُؤٌ: يقال: وطؤ الدابة يوطؤُ وَطَاءَةً فهو وَطِئٌ.

* * *

ما فى الباب الخامس

يُسِرَّ: يقال: يَسَرَّتْ الجُزُورُ، أى قَطَعَتْهَا أَجْزَاءً. قال الشاعر:

وَلَمْ يَزَلْ بِكَ وَاشِيَهُمْ وَمَكْرَهُمْ حَتَّى أَشَاطُوا بِغَيْبِ لَحْمٍ مَّنْ يَسَرُّوا

يُمِنَ: يُقَالُ: يَمِنُ الرَّجُلُ يَوْمَنْ يُمْنًا، وَهُوَ مِيمُونٌ. قال الشاعر:

وَبِالسَّهْبِ مِيمُونُ النَّقِيَّةِ قَوْلُهُ لَمُتِمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

وَيَمْنَهُمْ يَمْنُهُمْ فَهُوَ يَامِنُ عَلَى أَصْحَابِهِ. بمعنى مِيمُونٌ.

وُورِيَّ: أى سِتْرَ، ومنه: تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ أى اسْتَرَتْ.

أَيَقَنْتُ: بمعنى علمت، يقال: أَيْقَنْتُ أَوْقَنْ إِيْقَانًا، وَتَيَقَنْتُ أَيْقَنْ تَيَقُّنًا، وَيَقَنْتُ أَيْقَنْ يَقَنًا وَيَقِينًا.

يَعْسُوبٌ: هُوَ الْجَرَادَةُ. قال أبو عُبَيْدَةَ: الْيَعْسُوبُ: خَطٌّ بِيَاضٍ فِي غُرَّةِ الْفَرَسِ إِلَى قِصْبَةِ أَنْفِهِ لَا يَعْدُوها، أَعْلَى مِنَ الرَّثَمِ مَنْقُطَعٌ فَوْقَهُ. وَالْيَعْسُوبُ أَيْضًا: السَّيِّدُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَعَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ. قال سلامة بن جندل:

زَرْقًا أَسْتَهَّاهَا، حُمْرًا مُتَقَفَّةً أَطْرَافُهُنَّ مَقِيلٌ لِلْيَعَاسِيْبِ^(١)

قِيلَ: يَرِيدُ أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ الرُّؤْسَاءَ، فَيَرْفَعُونَ رِعَوسَهُمْ عَلَى أَسْتَهَّاءِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: إِنَّ الْيَعْسُوبَ هَذَا الْمَعْرُوفَ يَقَعُ عَلَى الْأَسْنَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ أَرْفَعَ مِنْهَا.

وَأَخْبَرَنَا ابْنُ مَقْسَمٍ عَنْ ثَعْلَبٍ، قَالَ: يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ. وَقَالَ: الْيَعْسُوبُ: السَّيِّدُ.

أَتَلَجَّ: بِمَعْنَى أَوْلَجَ، أَيْ أَدْخَلَ. قال الراعى:

أَوَلَجْتُ حَانُوتَهُ صُفْرًا مُقَطَّعَةً مِنْ مَالِ سَمْعٍ عَلَى الْحَانُوتِ وَلَاجٍ^(٢)

(١) اليعاسيب: الرؤساء.

(٢) الحانوت: محل الخمار. والصفير النحاس الجيد، وجمع صفراء والصفراء الذهب. المقطع من الذهب اليسير كالحلقة، والقرط، والشفير.

أَتَكَأُ: يُقال: ضَرَبَهُ حَتَّى أَتَكَأَهُ. وقرأت على أبي عليّ، عن أبي الحسن، عن أبي العباس، عن أبي الفضل، عن أبي زيد، يقال: أَتَكَأْتُ الرَّجُلَ إِتِكَاءً: إِذَا أَوْسَدَتْهُ حَتَّى يَتَكَئَ وَوَسَدَتْهُ.

عِضْوَاتٌ: جَمْعُ عِضْوَةٍ، وَهُوَ شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ. قال الرازي:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَازِمَا وَعِضْوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(١)

وقال آخر:

مَتَّخِذاً مِنْ عِضْوَاتٍ تَوَلَّجَا

وَيُرْوَى: ضَعَوَاتٌ، وَهُوَ جَمْعُ ضَعَةٍ، وَهُوَ نَبْتٌ.

تَوَلَّجٌ: هُوَ الْكُنَاسُ يَسْتَظِلُّ بِهِ الْوَحْشُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ. قال العجاج:

وَاجْتَفَا أَدَمَانُ الْفَلَاةِ التَّوَلَّجَا

أَتَلَّجٌ: يُقال: هَذَا أَتَلَّجٌ مِنْ هَذَا، أَيْ أَدْخَلَ مِنْهُ.

تَيْقُورٌ: هُوَ مِنَ الْوَقَارِ. قال الشاعر:

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبِلَى تَيْقُورِي

إِعَاءٌ: هُوَ الْوَعَاءُ. قرأ سعيد بن جبّير: «ثم استخرجها من إعاء أخيه».

الإِفَادَةُ: مِنْ وَفَدْتُ عَلَى الْقَوْمِ.

اسْتَلَوْتُ: لَوْتُ وَعَظَمْتُ وَنَنْتَ.

الْجَبَابِيرُ: جَمْعُ جَبَّارٍ قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]

وقال عز وجل: ﴿إِنْ فِيهَا قَوْمٌ جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]. ويُقال أيضاً في معناه جَبِيرٌ. قال

الشاعر:

(١) الرجز لأبي مَهْدِيَةَ فَي: (لسان العرب ١٧/١٢ «أزم»). وبلا نسبة فَي: (جوهرة اللغة ص ٢٨٩،

وجواهر الأدب ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، والخصائص ١٧٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٥،

والكتاب ٣/٣٦٦، ولسان العرب ٥١٦/١٣ «عضه»، ومجالس ثعلب ٤٤/١، والمتع في

التصريف ٦٢٥/٢).

حتى إذا جازَ المنازلَ واستَوَى قَدَعَ الزَّمامَ كأنه جَبِيرٌ^(١)

البأساء: البؤس، قال الله تعالى: ﴿بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾ [الأنعام: ٤٢].

الإشاح: هو الوشاح، وما يتوشَّح به. قال الراجز:

مَمْكُورَةٌ غَرَّتْنِي الْوِشاحُ السَّالِسُ تَضَحِكُ عَنْ ذِي أَشْرٍ غَضَارِسُ^(٢)

ويقال: الوشاح: شيء من حلي النساء خاصة، منظوم من جوهر ولؤلؤ.

عَوِيلٌ: العويل: صوت الباكي. قال الشاعر:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ^(٣)

وأما قول امرئ القيس:

وَإِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوِّلٍ^(٤)

ففيه قولان: أحدهما: أن يكون من عوّلت عليك: أي أتكلت، أي فهل عند رسم دارس من توكل عليه.

والآخر أنه يُراد به العويل، أي فهل عند رسم دارس من بكاء؟! أي لا تبك عنده -

(١) قدع: كف ومنع. الجبير مثال الفسيق: الشديد التجبر.

(٢) عن ذي أشر غرض: عن نعر عذب. والسلاسة: السهولة واللين. وامرأة غرثي الوشاح: حميصة البطن دقيقة الخصر. وشاح غرثان: لا يملؤه الخصر.

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في: جمهرة اللغة ص ١٠٢٧، وليس في ديوانه). ولعبد الله بن رواحة في: (ديوانه ص ٩٨). ولكعب بن مالك في: (ديوانه ص ٢٥٢، لسان العرب ٨٢/١٤ «بكا»). ولحسان أو لكعب أو لعبد الله في: (شرح شواهد الشافية ص ٦٦). وبلا نسبة في: (أدب الكاتب ص ٣٠٤، ومجالس ثعلب ص ١٠٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في: (ديوانه ص ٩، وخزانة الأدب ٤٤٨/٣، ٢٧٧/٥، ٢٨٠، ٢٩٢/١١، والدرر ١٣٩/٥، وسر صناعة الإعراب ٢٥٧/١، ٢٦٠، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٩/١، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢، والكتاب ١٤٢/٢، ولسان العرب ٨٥/١١ «عول»، ٧٠٩ «هل»). وبلا نسبة في: (خزانة الأدب ٢٧٤/٩، ٢٩/١١، والدرر ١٥٤/٦، وشرح الأشموني ٤٣٤/٢، شرح شواهد المغني ٨٧٢/٢، ومغني اللبيب ٣٥٠/٢، وجمع الهوامع ٧٧/٢، ١٤٠).

وإن كان ذلك شافيا لك - كراهة أن يظهر الجزع منه.

أناة: هي المرأة القليلة الحركة.

طوال: هو الطويل. قال أبو النجم:

كَأَنَّهُ حِينَ تَدْمَى مِسْحَلُهُ وَابْتَلَّ مَاءَ نَحْرِهِ وَكَفَلُهُ
جَعَدْتُ طَوَالَ ظِلِّ دَجْنٍ يَغْسِلُهُ^(١)

وقال:

عارضتُهُنَّ بِطَوَالِ سَامِي

لَوْ أَنَّ مَنْ بِالْأُدْمَى وَالْدَّمَامِ عِنْدِي وَمَنْ بِالْعَقْدِ الرُّكَّامِ
لَمْ أَخْشَ خَيْطَانَا مِنَ النِّعَامِ^(٢)

سُرَاعُ: هو السريع. قال الراجز:

أَيْنَ دُرَيْدٍ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبَةً سُرَاعَةً^(٣)
خُفَافٌ: هو الخفيف، وبه سُمِّيَ خُفَافُ بْنُ نُدْبَةَ الشَّاعِرِ، قَالَ:
أَقُولُ لَهُ وَالرُّمُحُ يَاطِرُ مَتْنُهُ تَأْمَلُ خُفَافًا إِنِّي أَنَا ذَالِكَا^(٤)
وقال أبو النجم:

(١) تدمى: مطاوع دماه: إذا ضربه فأخرج منه دما. مسحله: صدغه. الدجن: المطر الكثير.

(٢) عارض الشيء بالشيء: قابله به، وعارضه: باراه. والأدْمَى والدام بالبدال المهمة فيهما: من بلاد بني سعد. والعقد كجبل وكتف: ما تعقد من الرمل وتراكم، والعقد كصرد وكتف موضع بين البصرة.

(٣) براعة: أي حسن الحركة والتيقظ. سلهبة: عظيمة طويلة. سراعة: سريعة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لخفاف بن ندبة في: (ديوانه ص ٦٤، والاشتقاق ص ٣٠٩). الأغاني ٢/٢٩٠، ١٥/٧١، ١٨/٢٣، والإنصاف ٢/٧٢٠، وخزانة الأدب ٥/٤٣٨. ٤٤٠، والخصائص ٢/١٨٦، والدرر ١/٢٤١، والشعر والشعراء ١/٣٤٨. وبلا نسية في: همع الهوامع ١/٧٧).

جَوَزَ خُفَافَ قَلْبُهُ مُثْقَلٌ^(١)

طاوَلْنِي: أى رام أن يطول علىّ، ورمّت مثل ذلك وطلّته أى غلبته فى ذلك. قال الشاعر:

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ عَادِيَّةٌ طالت فقصرّ دونها الأوعالا

غَبِيَّتٌ: هو من الغباوة، وهى ضدّ الفطنة. يقال: غبيت أغبى غباوة، فأنا غبى. قال الراجز:

أَحْدَثْتُ أَمْرًا لَسْتُ عَنْهُ بِالْغَبِيِّ دَرَعَ أَحْيَيْعُ بْنُ الْجَلَّاحِ الْيَثْرِبِيَّ

القُفْ: الغليظ من الأرض. قال امرؤ لقيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَتَّحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذَى قِفَافٍ عَقْنَقِلٍ^(٢)

ويُروى: ذى حفاف، وهو جمع حِقَف، وهو: ما اعْوَجَّ من الرمل.

كَوَدٌ: مصدر كدت أكاد، بمنزلة الخوف، من خفت أخاف. ويقال: كدت أكاد كَيْدًا بالياء بمعناه.

صَيْدٌ: يقال: صَيْدَ البعير: إذا لوى عنقه من عِلَّةٍ به، والمصدر: الصَّيْدُ، وهو أصيد. ومنه قيل للمُتَكَبِّرِ: أصيد، كأنه يلوى عنقه تكبُّرًا. قال:

إِلَى هَاجِرَاتٍ صِعَابِ الرَّءِ وَس قَسَاوِرَ لِلْقِسُورِ الْأَصِيدِ^(٣)

عَوْرٌ: بمعنى اغوّر، يقال: عَارَتْ عينه تعار، عَوْرًا، وَعَوِرَتْ تَعَوَّرَ عَوْرًا. واغَوَّرَتْ

(١) الجوز: وسط البعير. وخفاف ضعيف قلبه. وثقل يعنى بدنه.

(٢) أجزنا: قطعنا. الساحة: الفناء. الخبت: أرض مطمئنة. وقفاف: جمع قف والقف ما غلظ من الأرض وارتفع. والعقنقل المتعقد المتداخل بعضه فى بعض.
والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٥، وأدب الكاتب ص ٣٥٣، والأزهية ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٤٣/١١، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ولسان العرب ٣٢٦/٥ «جوز».)
وبلا نسبة فى: (رصف المباني ص ٤٢٥).

(٣) القسور: الشديد. الأصيد: الرافع رأسه عزة وكبرًا.
والبيت من المتقارب، وهو للفرزدق فى: (ديوانه ١٧٤/١، والكتاب ٤٧٠/٣).

تَعَوَّرُ اعْوَرَارًا. قال الشاعر:

وربّت سائل عنى حَفَى أعارت عينه أم لم تعارا^(١)

حَوَل: بمعنى اخْوَل. يقال: حَوَلَ يَحْوَلُ حَوَلًا وَاخْوَلَ يَخْوَلُ اخْوَلًا: إذا صار أحد سواد عينيه في موقفه، والآخر في لحاظه. وأنشد أبو زيد:

وحتى كأن العين مّا ينوبها بها لقوة تقلبها واخوالها

تاه: يقال: تاه يتيه تيهًا وتيهانًا: إذا ضلّ. قال الله عز وجل: ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]، وتاه يتيه تيهًا فهو تائه وتياه، من الصَّلَف. ويُقال: تاه يته، بمعنى يتيه: إذا ضلّ.

طاح: يقال: طاح يطيح طيحًا: إذا ذهب وتلف. قال رؤبة:

وطاحت الألبانُ والعبائثُ^(٢)

وفى بعض أمثالهم: طاح غَلَقَمَة، فقال المجيب: وأنت لم تَلَقَمَه.

طَوَّحَتْ: يقال: طَوَّحَتْ بالشئ: إذا أهلكته.

وقال ذو الرّمة:

ونشوان من كأس النعاس كأنه مجبلين في مشطونة يتطوَّح

أى يذهب ويجيء في الهواء.

(١) اللقوة: مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه.

والبيت من الوافر، وهو لابن أحرر في: (ديوانه ص ٧٦)، وأدب الكاتب ص ٥٠٨، والأزهية ص ٢٦٢، وجمهرة اللغة ص ٦٨، وشرح شواهد الشافية ص ٣٥٣، لسان العرب ٦١٣/٤ «عور»، ٣٤/٥ «غور». وبلا نسبة في: (تذكرة النحاة ص ٣٨٢، وجمهرة اللغة ص ٧٧، ١٠٦٦، وخزانة الأدب ١٩٨/٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٩٩/٣، شرح المفصل ٧٥/١٠، ولسان العرب ٦١٢/٤ «عور».)

(٢) الألبان: جمع لبن وهو ما يخرج من الثدي، والضرع ونحوهما لتغذية الصغار. العبائب: جمع عبيثة، والعبيثة الأقط يدق مع التمر فيوكل ويشرب، والبر والشعير يخلطان معًا، وطعام يطبخ ويجعل فيه جراد.

التَّيَّةُ: الأرض التى يَتِيهِ الناس فيها، قال الراجز:

تِيَّةٌ فى تِيهِ الْمُتِيهِينَ

ويجوز أن يكون التَّيِّه جمع تَيْهَاء، مثل بيض وبيضاء. التُّوه: بمعنى التَّيِّه.

* * *

ما فى الباب السادس

أَقَالَ: يُقال: أَقَلْتُ الرجل فى البيع إقالة. وَقَلْتُ من القائلة قيلولة. وحدثنى أبو على أن أبا زيد قال: يُقال: قَلْتُهُ فى البيع وأقَلْتُهُ جميعا. قال: ومعناه: أنك رددت عليه ما أخذت منه، وردّ عليك ما أخذ منك.

أَبَانَ: يُقال: أَبَنْتُ الشىء: إذا قطعته، وأَبَنْتُهُ بمعنى كَشَفْتُهُ وأَوْضَحْتُهُ، وأَبَنْتُهُ أيضا بمعنى: بَيَّنْتُهُ. ويُقال: بَانَ الشىء وأَبَانَ وأَبَنْتُهُ فَاسْتَبَانَ وَاسْتَبَنْتُهُ وَتَبَيَّنَ وَتَبَيَّنْتُهُ. أنشد أبو زيد للأسود بن يعفر:

يُبَيِّنُهُم ذُو اللَّبِّ حَتَّى يَرَاهُمْ بِسِيماهُمْ يَبْضُ لِحاهِمُ وَأَصْلَعُ^(١)
وقال الأخطل:

وكاشِحٍ مُعْرِضٍ عَنِ غَفَرْتُ لَهُ وَقَدْ أَبَيَّنَ مِنْهُ الضَّغْنُ وَالْمَيْلا^(٢)
وقال الآخر:

ظَهَرَتْ مُرْوءَتُهَا وَبَيَّنَ مَجْدُهَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيَّةٌ وَنَجِيبُ^(٣)
وقال الآخر:

قَدْ عَشَّرتْ وَعَظَّمُ الْبُطُون لِنَصْفِ حَوْلٍ فَهِيَ تَسْتَبِينَ
استَرَّتْ: استفعل من الرَيْث، وهو البطء، قرأت على أبى على للشنفرى:
ولكنّ نفسا حرّة لا تقيم بى على الخسف إلا ريثما أتحوّلُ
مَقَامٌ: مصدر قمت مقاما، وهو أيضا الموضع الذى قمت فيه.
مَبَاغٌ: مثله.

(١) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفرى: (ديوانه ص ٤٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣،

ونوادر أبى زيد ص ١٦٢). وبلا نسبة فى: المختسب ١/١٨٤).

(٢) الكاشح: المنصرف بوجه المعادى. وأبين بمعنى أتبين. والميل: الاعوجاج.

(٣) بين بمعنى بان وتبين. المجد: كرم الفعال. والنجيب: الفاضل النفيس من كل حيوان وهى نجية.

مَغَارٌ: هو الغار فى الجبل كالسَّرَب، ويجوز أن يكون جمع مغارة، وهى الغار، وجمعه: مغاور، ويجوز أن تكون مصدر غار يغور. ويجوز أن تكون ظرفا له.

مَزِيدٌ: اسم رجل، وبه سَمَّى خالد بن يزيد بن مَزِيد. وأصله من زاد يزيد، فَنُقِلَ إلى العلم.

مَحَبَّبٌ: اسم رجل أيضا.

اسْتَحْوَذَ: يقال: استحوز عليه: إذا غلب عليه، قال الله تعالى: ﴿استحوز عليهم الشيطان﴾. وحكى فى بعض اللغات: اسْتَحَاذَ.

أُغِيلَتْ: يقال: أُغِيلَتِ المرأة، وأغالت: إذا أرضعت ولدها وهى حامل وذلك مكروه، واسمه الغِيلُ. وقالت أم تَابِطُ شَرًّا تَوْبَنَه: والله ما حملته تُضْعَا، ولا وضعته يَتْنَا، ولا أرضعته غَيْلًا، ولا أَبَتْهُ مِثْقًا. يُقال: حملته وَضْعًا وَتُضْعَا: إذا حملته فى آخر طهرها فى مُقْبِلِ الحيضة. قال الراجز:

تقول والجُردان فيها مكنع أما تخاف حَبْلًا على تُضْع^(١)

ووضعه يَتْنَا: إذا خرجت رجلاه قبل رأسه والمَتَّق: البالى.

وقال أبو كبير:

وُمبرًا من كلِّ غُبْرٍ حَيْضَةٌ وفَساد مُرضعة وداء مَغِيلٍ^(٢)

وقرأت على أبى بكر محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى المرزوى، عن محمد بن عمرو الشَّيبَانِي، عن جَدِّه أنه قال: أُغِيلَتِ الغنم: إذا تُنَجَّت فى السنة مرتين، والبقر. وهو قول الأعشى:

وسِيَقَ إليه الباقر الغُيْل^(٣)

(١) الجُردان بالضم: القضيبي. مكنع: حاصر. تضع: التُّضْعُ والتُّضْعُ والوضع أن تحمل المرأة فى آخر طهرها فى مقبل الحيضة.

(٢) الغبر: البقية. والحيضة: المرة من الحيض. والمغيل بضم الميم وكسر الياء من الغيل وهو أن تعشى المرأة وهى توضع فذلك اللبن الغيل.

(٣) الباقر: البقر. وإبل وبقر غيل بضميتين كثيرة أو سمان.

قال: الواحد: غَيُول.

أَجْوَدَ: بمعنى أجادَ.

أَطِيبَ: بمعنى أطاب. يقال: أطبتَ وأطِيتَ وأُطِيتَ بمعنى واحد، إذا جاء بالطيب. وحكى بعضهم أطاب: إذا جاء بطعام طيب.

وأطاب: إذا استَحَمَرَ وأطاب: إذا جاءه بنونَ طَيِّونَ. وأطاب: إذا حَسُنَ خُلُقُهُ. وأطاب: إذا تيمَّمَ. كلُّه بلفظ واحد. وأنشد بن الأعرابي، عن المفضل:

يُغْجِلُ كَفَّ الْخَارِي الْمَطِيبِ^(١)

يَشْكُرُ: اسم رجل، وهو منقول من الفعل.

اسْتَقَادَ: إذا أخذ بحقه، واستقاد بمعنى: انقاد. قال الأعشى:

فَقَى ذَاكَ مَا يَسْتَقِيدُ الْفَتَى وَأَيُّ أَمْرِي لَا يُلَاقِي الشُّرُورَا

أى ما ينقاد.

أَدُورُ: جمع دار، يهمز ولا يهمز. وقالوا: أدُر في معناه.

أَثُوبُ: جمع ثوبٍ. قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن، عن ثعلب. وأنشد عن

الفراء:

إِذَا نَهَضْتُ أَتَشَكَّى الْأَصْلُبَا	إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ شَيْخَا أَشْيَا
تَحْسَبُ أَطْمَارِي عَلَى جُلْبَا	تَأْذَى الْعَوْدِ اشْتَكَى أَنْ يُرْكَبَا
يَطْرُنَ عَنْ مَتْنِي وَظَهْرِي خَبِيَا	مِثْلَ الْمَنَادِيلِ تُعَاطِي الْأَشْرُبَا
حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسَ قِنَاعَا أَشْهَبَا	لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِستْ أَثُوبَا
أَكْرَهَ جُلْبَابَ مَنْ تَجَلَّبَى	أَمْلَحَ لَا لَذَا وَلَا حَيَّيَا
ذَا الرِّعَاشَاتِ الْبَادِنِ الْمُخَضَّبَا	فَقَدْ أُنَاجَى الرِّشَاءَ الْمُرَبَّبَا
يَهْتَزُّ مَتْنَاهَا إِذَا اضْطَرَبَا	خَوْءًا ضَنَاكَ لَا تُمَدُّ الْعَقَبَا

كَهَزَ نَشْوَانَ قَضِيبَ السَّبَبَا^(٢)

(١) الخارئ: السالع. والمطيب: المستنحي.

(٢) أَمْلَحَ الذى يياضه غالب لسواده. الرعشات: جمع رعدة وهى القرط الضناك بكسر الضاد: الثقيلة

العجيزة الفخمة. السيسى والسيسبان: شجر وقيل: أراد السيسبان فحذف النون للضرورة.

أراد: السَّيِّبَان، فحذف النون للضرورة.

مَطْيُوبَةٌ: مُطَيِّبَةٌ. قال:

وكانها تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وهذا كقول علقمة بن عبدة:

يَتَّبَعْنَ أَتْرَجَةً نَضَحَ الْعَبِيرُ بِهَا كَأَنَّ تَطْيَابَهَا فِي الْأَنْفِ مَشْمُومٌ^(١)

رَذَاذٌ: هو أوَّل المطر وصغاره، قال علمة:

يوم رَذَاذٍ عليه الدَّجَنُ مَغْيُومٌ^(٢)

الدَّجَنُ: هو إلباس الغيم أقطار السماء، وجمعه: دجون وأدجان. ويُقال: هو الغيم نفسه. قال طرفة:

وتقصير يوم الدَّجَنِ والدَّجَنُ مُعْجَبٌ بيهكَّةٍ تَحْتَ الطَّرَافِ الْمَمْدَدِ^(٣)

مغيوم: عليه الغيم. يُقال: غامت السماء وأغامت وأغيمت وغيمت وتغيمت وغيمت، فهي مَغِيمة، كله بمعنى واحد. ويُقال: هو الغيم والغين بمعنى واحد. قرأت على أبي عليٍّ، عن أبي بكر، عن ابن رستم، عن ابن السَّكَيْتِ:

فِدَاءٌ خَالَتِي وَفِدَايَ صَدِيقِي وَأَهْلِي كُلَّهُمْ لَبْنَى قُعَيْنِ
فَأَنْتَ حَبَوْتَنِي بِعِنَانِ طَرْفٍ جَمُومِ الشَّدَى بَذَلٍ وَصَوْنِ
كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عَقَابٍ تَرِيدُ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ غَيْنِ^(٤)

(١) العبير: بلل الطيب بها، والعبير: الزعفران.

(٢) الدجن: ظل الغيم في اليوم المطير. يوم رذاذ: يوم فيه مطر ضعيف وفيه ريح وغيوم.

(٣) امرأة بهكئة: تارة غضة. والطراف فيه من آدم لا تكون إلا للأغنياء والملوك.

(٤) بنو قعين: حَيٍّ، وهما قعينان، قعين في بنى أسد، وقعين من قيس بن عيلان. والطرف من الخيل: الكريم العتيق. جهوم: كثير. ذى بذل وصون: يعني يبذل من جريه، ويبقى يدخر منه لوقت الحاجة.

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: (أمالى القسالى ٨٧/٢، ورصف المباني ص ٢٨٧، ولسان العرب ٣/٣١٦ «غين»، والمحتسب ٨٨/١).

ومنهم من يفصل بينهما، فيقول: الغين: إلباس الغيم السماء، كأنه عنده من غين على قلبه، أى غطى عليه. قال رؤبة:

أَمْطَرَ فِي أَكْنافِ غَيْمٍ مُعِينٍ

مَقْوَدَةٌ: هى مفعلة من قُدت الشيء أقوده، كما تقول: مدعاةً ومَجَلَبَةٌ.

مَثْوَبَةٌ: مفعلة من الثواب، وهى بمعناه.

اهْتَوَشُوا: بمعنى تهاوشوا، وهو الاختلات يقع بين القوم: وهَوَّشَتِ الشَّيْءَ خَلَطَتْهُ، وَتَهَوَّشَ الْقَوْمُ: اختلطوا، وجاء فى الحديث: من جمع مالا من تَهَاوُشْ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابِرٍ. من تهاوش: من غير حِلَّة، كأنه خلط فيه. والنهَابِرُ هى المهالك. ويُقال للرمل الصعب المشرف: نُهْبُورَةٌ، كأنه يضلُّ، كما يضل الإنسان فى الرمل.

حَلَّاتٌ: تقول العرب: حَلَّاتُ السَّوِيقِ. وهم يزيدون حَلَّيْتُ فَيَخْطُطُونَ، وَإِنَّمَا حَلَّاتٌ بِالْهَمْزِ: طردت عن الماء.

قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ: وَتَقُولُ: حَلَّاتُ الْإِبِلِ عَنِ الْمَاءِ تَحْلِفَةٌ وَتَحْلِيئًا: إِذَا أَخْرَجْتَهَا عَنْهُ وَحَبَسْتَهَا، قَالَ الرَّاجِزُ:

لَطَالَمَا حَلَّاتُهَا لَا تَرِدُ فَنَحْلِيَّاها وَالسَّجَالُ تَبْتَرِدُ

مِنْ حَرِّ آيَّامٍ وَمِنْ لَيْلٍ وَمِدٍّ^(١)

قال الرياشى: لم أسمع هذا البيت، يعنى الثالث: من حرّ.

حَوْلٌ: يقال: رجل حَوْلٌ قَلْبٌ، إِذَا كَانَ مُجَرَّبًا ذَا حُنْكَةٍ. قال معاوية رحمه الله لابنته هند وهى تمرّضه: إِنَّكَ لَتَقْلِبِينَ حَوْلًا قَلْبًا إِنْ نَجَا مِنْ هَوْلِ الْمَطْلَعِ.

عَوَّارٌ: هو الرمد فى العين، قالت الخنساء:

أَقْذَى بَعَيْنِكَ أَمْ بِالْعَيْنِ عَوَّارٌ أَمْ ذَرَفَتْ أَنْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ^(٢)

(١) مد: ذوندى يجيء فى صميم الحر من قبل البحر مع سكون ريع وأكثر ما يقال فى الليل.

(٢) القذى: ما يقع على العين. العوّار: ما اعترض العين من القذى أو الرمد فأوجعها. ذرفت العين

ومعها: حبه حبا متتابعاً.

وقالت أيضا:

كَأَنَّ الْعَيْنَ خَالَطَهَا قَذَاهَا بَعُورًا فَمَا تَقْضِي كَرَاهَا

وقالت أيضا:

إِنِّي أَرِقْتُ فَبِتُ اللَّيْلَ سَاهِرَةً كَأَنَّمَا كُجِلْتُ عَيْنِي بَعُورًا

وجمع: عواوير. قال رؤبة:

وما بعينه عواوير البَخَقِ^(١)

ويقال أيضا: عَوَّار. قال الراجز:

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَّارِ

وقال أبو غبيدة: عَوَّار: طائر بعينه. ويقال: العواوير: ضعفاء الرجال، واحدهم عَوَّار،

قال:

ضَرْبًا إِذَا عَرَّدَ الْعُزْلُ الْعَوَّارِ^(٢)

وقال بعضهم: العَوَّار: ضرب من الخطاطيف أسود، طويل الجناحين.

مِشْوَارٌ: أخبرني ابن مقسم عن ثعلب قال: يقال: فلانٌ حسن المِشْوَار وليس لفلان مِشْوَار، أى منظر. قال: وقال الأصمعيّ: حسن المِشْوَار، أى مُجَرَّبُهُ حسن حين تجرِّبُهُ. والمِشْوَار أيضا: المِحْجَنُ الذى يجذب به العسل. والمِشْوَار: الموضع الذى يكون فيه العسل، ويُشْتَار منه.

مِقْوَالٌ: هو الكثير القول الجيّد، رجل مقوال وقَوْلَةٌ وتقْوَالَةٌ وقَوُول بمعنى

واحد.

التَّجَوُّال: تفعال من جَوَلت بمنزلة التسيار والتعزاء والترماء.

تَقْوَالٌ: تفعال من قُلْتُ، مثل الأوّل.

(١) العواوير: جمع عوار وهو فى العين. البخق: أقبح ما يكون من العور وأكثره عَمًا.

(٢) عرد الرجل عن قرنه: إذا أحجم ونكل. والعواوير: جمع عوار وهو الجبان. العزل: جمع أعزل وهو الذى لا سلاح معه.

التزيار: تفعال من زرتة.

أعيان: جمع عين. أنشد أبو علي:

إمّا ترى شمطاً في الرأس لاح به من بعد أسود داجي اللون فينان
فقد أروع قلوب الغانيات به حتى يملن بأجساد وأعيان^(١)

وقال الآخر:

ولكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم^(٢)

أفواج: جمع فوج، وهو الجماعة من الناس. قال الله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢]. وقال الراجز:

فهم رجاج وعلى رجاج يمشون أفواجا إلى أفواج
أقوال: جمع قول، ويكون جمع قيل، وهو دون الملك، ويقال أيضا فيه: أقيال.
أميال: جمع ميل، قال الهذلي:

مطارب زقب أميالها فيح^(٣)

إرؤاء: مصدر أرؤيته. أنشدنا أبو علي، قال: أنشد الأصمعي:

إن سرك الإرؤاء غير سابق فأعجل بغرب مثل دلو طارق
يئذل للجيران والأصادق مؤقر من إبل الرساتق

(١) داجي اللون: شديد السواد. والفينان: الشعر الكثير الأصول. والشمط في الشعر: اختلافه بلونين من سواد وبياض.

والبيت من البسيط، وهو لرومي بن شريك الضبي في: (نوادير أبي زيد ص ٢٢). وبلا نسبة في: (المقتضب ١٩٩/٢).

(٢) البيت من الطويل وهو ليزيد بن عبد المدان في: (شرح أبيات سيويه ٢٦٨/٢، ولسان العرب ٣٠١/١٣ «عين»). وبلا نسبة في: (جمهرة اللغة ص ٩٥٥، والكتاب ٥٨٩/٣، ولسان العرب ٣٣٥/٦ «قرش»، والمقتضب ١٣٢/١، ١٩٩/٢).

(٣) المطارب: الطرق الضيقة أو المتفرقة جمع مطرب ومطربة. الزقب: الضيقة. أميالها: جمع ميل وهي المسافة من العلم إلى العلم. فيح: واسع.

أخضر لم ينهك مَوْسَى الحَالِقِ مُعْتَفِرٍ لِلْأَعْيُنِ الْخَوَارِقِ^(٤)
قَوْلٌ: كثير القول، أنشد سيويه:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ^(٢)
يُوعٍ: كثير البيع.

حُؤُولٌ: مصدر حلتُ عن العهد حُؤُولًا.

سُؤُوقٌ: جمع ساق، قرأ ابن كثير: «فاسْتَوَى عَلَى سُؤُوقِهِ».

نَوَارٌ: مصدر نرتُ نَوَارًا إِذَا تَفَرَّتْ. قال العجاج:

يَخْلِطُنَ بِالتَّائِسِ النَّوَارَا^(٣)

وبه سميت المرأة نوار. قال الفرزدق:

ندمت ندامة الكُسْعِيَّ لَمَّا غَدَتْ مِنْى مُطْلَقَةً نَوَارُ

هَيْامٌ: هو من الرمل ما كان دُقاقًا يابسًا، قال لبيد:

يَجْتَافُ أَصْلًا قَالِصًا مُتَبِّذًا بَعْجُوبٍ أَنْقَاءٍ يَمِيلُ هَيْامُهَا^(٤)

طَوَالٌ: بمعنى طويل، وهو أشدّ طولًا من الطويل، فأما الجماعة فطَوَالٌ بكسر الطاء لا غير. قال أبو النجم:

كَأَنَّهُ حِينَ تَدْمَى مِسْحَلُهُ وَابْتَلَّ مَاءَ نَحْرِهِ وَكَفَلُهُ

(٤) أصادق: جمع صديق على غير قياس أو جمع جمع. وقر الدابة: سكنها ووقرها: صلبها ومرنها. الراسق: القرى، واحدها رستاق أخضر: وصف من الخضرة وهى فى شبّات الخيل والإبل غيرة تخالط وحة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوى فى: (الأصمعيات ص ٧٦، والرد على النحاة ص ١٢٩، وخزانة الأدب ٥٧٣/٨، شرح المفصل ٣٦/٧، الكتاب ٤٦/٣، لسان العرب ٥٧٣/١١ «قول»). وبلا نسبة فى: (أمالى ابن الحاجب ٣٠٤/١، والمقتضب ١٩/٢).

(٣) التائس: الطمأنينة وهو خلاف التوحش. النوار: النور من الرؤية، نارت المرأة تنور نورًا ونوارًا.

(٤) القالص: المرتفع. والمتبذ: المنتحى ناحية. والهيام، الرمل الذى ينهار.

جَعَدْتُ طَوَالَ ظِلٍّ دَخَنٍ يَفْسِلُهُ

هُيَام: هو كالجنون من شدة العشق، يقال: هام بها يهيم هيمانا وهياما فهو هائم وهيمان. قال الشاعر:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ طَرٍّ شَارِبِي لِكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ^(١)
والهيام أيضا: العطش.

عِيَان: هي حديدة تكون في أداة الفدان، وجمعها عَيْنٌ وَأَعْيَنَةٌ.
خِيَارٌ: الخيار هي الناقة الفارهة، ورجل خيران من قوم أخبار خيار.
نَاوُوسٌ: هو هذا المعروف.

سَائُورٌ: فاعولٌ من سِرتُ.
أَهْوَنَاءُ: جمع هَيْن.

أَغْيَلَاءُ: جمع عَيْل. يقال: عنده كذا وكذا عَيْلًا.
أَبْنَاءُ: جمع بَيْن، ويقال: أَبْنَاءُ.

تَحْلِيءٌ: قرأت على أبي عليّ، عن أبي الحسن عليّ بن سليمان عن أبي العباس محمد ابن يزيد، عن أبي الفضل الرّياشي، عن أبي زيد: حَلَّاتُ الأديم حَلَّتًا إِذَا أَخْرَجْتَ تَحْلِيئَهُ، وَالتَّحْلِيءُ: القِشْر الذي عليه الشَّعر فوق الجلد. فأما التَّحْلِيءُ بالخاء مُعْجَمَةٌ فهو الدنيا والسعة.

أَخْوَنَةٌ: جمع خَوَان.

أَخْوَرَةٌ: جمع حُور، وهو ولد الناقة، ومن أمثالهم: لَا يَضُرُّ الْحَوَارَ وَطْءُ أُمِّهِ. قال الشاعر:

سَلِيخٌ مَلِيخٌ كُلِّحَمِ الْحَوَارِ فَلَا أَنْتَ حَلَوٌ وَلَا أَنْتَ مُرٌّ^(٢)

(١) طَرَّ الشارب، الشعر، والوبر، والذرع: نبت. المقصي: المبعد.

(٢) السليخ: المسلوخ الذي كشط عنه جلده. مليخ: لا طعم له. وفي المثل: هو أن مسخ من لحم الحوار.

ويجمع أيضا حيرانا.

أُعِينَةُ: جمع عيان، وهى حديدة تكون فى متاع الفدان.

تَدْوِرَةٌ: اسم موضع. قال الشاعر:

بِتْنَا بِتَدْوِرَةٍ يَضِىءُ وَجُوهَنَا دَسَمَ السَّلَيطُ عَلَى فَتِيلِ ذَبَالٍ^(١)

ويقال: هو من الدوران.

مَعَاوُنٌ: جمع مَعُونَةٍ.

مَعَايِشٌ: جمع مَعِيشَةٍ.

* * *

(١) البيت من الكامل، وهو لابن مقبل فى: (ديوانه ص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/٢،
ولسان العرب ٢٩٦/٤ «دور»). وبلا نسبة فى: (الكتاب ٣٥٢/٤، ولسان العرب ٢٩٧/٤
«دور»، ٢٥٦/١١ «ذبل»، والممتع فى التصريف ٤٨٦/٢).

ما فى الباب السابع

القَوْدُ: هو أن يُقْتَلَ القاتل. قال النبى ﷺ: «لَا قَوْدَ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ». وقال الشاعر، قرأته على أبى على، عن أبى بكر محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى:

يَا مِسْكَ رُدِّى فَوَادِ الهَائِمِ الكَمِيدِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُطْلَبِى بِالْعَقْلِ وَالْقَوْدِ

الحَوَاكَةُ: جمع حائك، ويقال: حاك الحائك الثوب يحوكه حَوَاكًا وهو حَوَاك. ويقال أيضا: حاك النسج يحكيه حَيَّكًا. فأما المشى فلا يقال فيه: إِلَّا حَاكَ يَحِيكُ بالياء حَيَّكَانًا، وَمِشْيَةً حَيَّكَى، وذلك أن يَحْرَكَ الماشى أَلْيَتِهِ. قرأت على بعض أصحابنا يُسَنِّدُهُ إِلَى ابْنِ السَّكِّيتِ. قال الراجز:

جَارِيَةٌ مِنْ شَعْبِ ذِي رُعَيْنِ حَيَّاكَةً تَمْشِى بَعْلُطَتَيْنِ
قَدْ خَلَجَتْ بِحَاجِبٍ وَعَيْنِ يَا قَوْمِ خَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنِ
أَشَدَّ مَا خَلَّى بَيْنَ اثْنَيْنِ^(١)

الْعُلُطَتَانِ: النَّعْلَانِ.

الخَوَنَةُ: جمع خائن، يقال: خان يخون خَوْنًا وخيَانَةً. قال الأعشى:

وَحَانَ النِّعِيمُ أَبَا مَالِكٍ وَأَيُّ امْرِئٍ لَمْ يَخْنُهُ الزَّمَنُ
ويقال فى جمع خائن: خَانَةٌ. أنشد الأصمعى لسَعْنَةَ بن غريض اليهودى:

وَإِذَا تَصَاحِبُهُمْ تَصَاحِبُ خَانَةٍ وَإِذَا تَفَارَقَهُمْ تَفَارَقَ عَنْ قَلَا
رَجُلٌ خَافٌ: هو الخائف. يقال: خَافَ يَخَافُ خَوْفًا فَهُوَ خَائِفٌ وَخَافٌ.
رَجُلٌ مَالٌ: هو كثير المال. يقال: مَالُ الرَّجُلِ يَمَالُ، فَهُوَ مَالٌ وَمَيْلٌ.
يَوْمٌ رَاحٌ: هو الطَّيِّبُ الرِّيحِ.

(١) الشعب: القبيلة. ذو رعين: ملك من ملوك اليمن، رعين: مخلاف من مخاليف اليمن سمي بالقبيلة وهو ذو رعين. وحياكة: تحيك فى مسيتها وهى أن تحرك أعطافها. خلجت: جذبت، يريد أنها أومأت إليه بحاجبها وعينها.

رجلٌ رَوْعٌ: هو المرتاع الفزع.

حَوْلٌ: بمعنى اخَوْلَ.

رجلٌ حَدَثٌ: هو الرجل الحسن الحديث. وقول العامة: حَدِيثٌ، فى هذا المعنى خطأ. ويقال: الحَدَث: الكثير الحديث. ويقال: حَدِثٌ فى معنى حَدَثٍ.

نَدَسٌ: يقال: رجلٌ نَدَسٌ ونَدِسٌ: إذا كان عالما بالأخبار. قال ذو الرُّمَّة:

وقد توجَّسَ رِكْزًا مُقْفِرٌ نَدَسٌ بِنَبَأِ الصَّوْتِ ما فى سَمْعِهِ كَذِبٌ^(١)

خَلَطٌ: هو بمعنى مِخْلَطٍ إذا كان يخالط الأمور، عارفا بها. قال الشَّاعر:

يَجِدُنِي ابْنَ عَمٍّ مِخْلَطَ الْأُمْرِ مَزِيلًا

خُزَزٌ: هو الذكر من الأرناب. قال الشَّمرْدَل اليربوعى:

وإن تَلَقَّى خُزَزًا طَحَا بِهِ مُكَدِّحًا مَنخَرُهُ مَّابِه^(٢)

ويجمع خِزَّانا. قال امرؤ القيس:

تَخْطِفُ خِزَّانَ الْأُنَيْعِمِ بِالضُّحَى وقد حَجَرَتْ مِنْهُ ثَعَالِبُ أُرْوَالِ^(٣)

بِزَزٌ: جمع بِزَّة وهى الهيئة. يقال: رجلٌ حسن البِزَّة.

نَوْمَةٌ: هو الرجل الكثير النوم.

سُؤْلَةٌ: هو الرجل الكثير المسألة.

لَوْمَةٌ: هو الكثير اللُّوم.

عُيَّةٌ: هو الكثير العيب للناس، وهو العِيَاب، والعِيَابَةُ أيضا. قال الشَّاعر:

أنا الرَّجُلُ الذِّى قد عُبْتُموهُ وما فىهِ لَعِيَابٌ مَعَابُ

(١) توجس: تسمع. ركزا: صوتا خفيا، يعنى بذلك الثور. والقفر: الأرض الخالية. ندس: أى فطن. النبأ: الصوت الخفى.

(٢) الخرز: ولد الأرنب وقيل الذكر من الأرناب. طحا به: ذهب. كدحه: خدشه. المنخر: الأنف.

(٣) الأنيعم: موضع بنجد. حجرت: تخلفت فلا تخرج سارحة. وأروال: موضع.

صَيْرَ: جمع صيرة، والصَّيرَة: الحَظيرة. قال الأخطل:

وَإِذْ كُرْ غُدَانَةً عِدَانًا مُزْنَمَةً مِنْ الْخَبْلَقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ^(١)

دِيمَ: جمع ديمة، قال أبو زيد: هو المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق أقله ثلث النهار، أو ثلث الليل. وأخبرني أبو عليّ، عن أبي بكر، عن أبي سعيد السُّكْرِيِّ، عن أبي الفضل الرياشي، قال: أنشد أبو زيد:

خُبِرْتُ أَحْمَاءَ سُلَيْمَى إِنَّمَا بَاتُوا غِضَابًا يعلُكُون الأَرْمَا
أَنْ قُلْتُ أَسْقَى عَاقِلًا فَأَظْلَمَا جَوْدًا وَأَسْقَى الْحَرَّتَيْنِ دِيمَا^(٢)

وقال آخر:

يَا مَيَّ أَسْقَاكِ الْبَرِيقُ الْوَامِضُ وَالْدِيمُ الْغَادِيَةُ الْفُضَافِضُ^(٣)

عَوَانُ: هي النَّصَف، وجمعها عَوْنٌ. قال الشاعر:

نَوَاعِمَ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعَوْنِ^(٤)

وقال الآخر، أنشدناه أبو عليّ:

(١) وغدانة: حَيٍّ من يربوع ابن حنظلة. وعدان: جمع عتود أصله عتدان، والعتود من أولاد المعز: ما رعى وقوى وأتى عليه حول. المزنم: الذي قطعت أذنه وتركت له زنمة، وإنما يفعل ذلك بالكرم. والخبلق: غنم لطاف الأجسام لا تكبر. والصير: جمع وهي حظيرة للغنم والبقر تبني من خشب وأغصان الشجر وحجارة.

والبيت من البسيط، وهو للأخطل في: (ديوانه ص ١٧٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٦٨/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٢، ولسان العرب ٣٨/١٠ «حبلق»، ٣١٢/١٣ «غدن»). وبلا نسبة في: (لسان العرب ٢٨٠/٣ «عتد»، ٤٧٨/٤ «صير»).

(٢) أحماؤها: إخوة زوجها. يعلك الأرم: إذا جعل يعض أطراف أصابعه من الغيظ. علك اللحام: لأكه وحركه. والأرم: الأضراس، وقيل أطراف الأصابع.

(٣) أسقاك: جعل لك سقيا. البرق: مصغر البرق. الوامض: البراق والديم: جمع ديمة وهو مطر يدوم يوم وليلة. والعادية: السحابة التي مطرت غدوة. والفضافض الواسع.

(٤) الأبكار: جمع بكر وهي الجارية التي لم تفتض، والعون: جمع عوان والعوان: النصف في سنهها من كل شيء وهي التي بين الصغيرة والكبيرة

سمين الضَّواحى لم تُورقه لَيْلَةٌ فَأَنعَمَ أَبْكَارُ الْهُمُومِ وَعُونُهَا^(١)

والحرب العوان التى قد كانت قبلها حرب، فالأولى بكر، والثانية عَوَانٌ. وقال بعض المحدثين:

أَمَّا الْمَعَانَى فَهِيَ أَبْكَارُ إِذَا نُصَّتْ وَلَكِنَّ الْقَوَافَى عُونٌ

يقول: معانى هذه القصيدة مخترة مبتدعة، وإن كانت ألفاظها مطروقة مُكرَّرة.

أَحْمٌ: هو الأسود. قال الشاعر:

كَأَنى كَسَوَتْ الرَّحْلَ أَحْنَسَ نَاشِطًا أَحْمَ الشَّوَى فَرْدًا بِأَجْمَادِ حَوْمَلَا^(٢)
سُوْكَ: جمع سواك، وهو المسواك.

إِسْجَلٌ: شجر تُتخذُ منه المساويك. قال امرؤ القيس:

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَنْ كَأَنَّهُ أَسَارِيعَ ظَنِيٍّ أَوْ مَسَاوِيكَ إِسْجَلٍ^(٣)
بَيُوض: هو الدجاجة الكثيرة البَيَض.

* * *

(١) الضَّواحى: ما بدا من جسده. لم تورقه ليلة أبكار الهموم، وعونها. وأنعم: أى زاد على على هذه الصفة. أبكار الهموم: ما فجأك. عونها: ما كان همًا بعدهم.

(٢) الأحنس: الأسد. الأحم: الأسود من كل شىء. الشوى: الأطراف، وقحف الرأس. الأجماد: جمع جمد أو جمد: وهو ما ارتفع من الأرض. حومل: مكان.

(٣) تعطو: تتناول. والرخص: اللين. والسثن: الغليظ الجافى. الأساريع: دود أحمر، وقيل أبيض يكون فى ظبي. والإسجل من شجر المساويك.

البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٧)، وجهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٥٣، وشرح المفصل ٩٢/٦، ١٤٤/٧، ولسان العرب ١٥٣/٨ «سرع»، ٣٣١/١١ «سجل»، ٢٣٢/١٣ «شثن»، ٢٤/١٥ «ظبا».

ما فى الباب الثامن

حَالَتْ: يقال: حَالَتِ النَّاقَةُ وَالنَّخْلَةُ، إِذَا لَمْ تَحْمِلَا حِيَالًا وَحَوَالًا. قال الشاعر:

قَرَّبَا مَرْبُوطَ النَّعَامَةِ مِنْى لَقِحتُ حَرْبُ وَاثِلٍ عَن حِيَالٍ^(١)
وَالنَّاقَةُ حَائِلٌ. وَجَمْعُ حُوْلٍ وَحَوَالٍ. قال الراعى:

طَرَقَا فِتْلَكَ هَمَاهِمِي أَقْرِيهَما قُلُصًا لَوَاقِحَ كَالْقِسِيِّ وَحُوْلَاءِ^(٢)
عَوْدٌ: هُوَ الْبَعِيرُ الْمُسِنَّ. وَجَمْعُهُ عِيوَدَةٌ. قال الشاعر:

عَوْدًا أَحَمَّ الْقَرَا إِزْمُولَةً وَقَلًّا عَلَى تَرَاثٍ أَبِيهِ يَتَّبِعُ الْقُدْفَا^(٣)
الْجَوْلَانُ: مُصْدَرُ جَالٍ يَجُولُ جَوْلًا وَجَوْلَانًا.

الْحَيْدَانُ: مُصْدَرُ حَادٍ عَنِ الشَّيْءِ يَحِيدُ حَيْدًا وَيَحِيدُ حَيْدًا وَيَحِيدُودَةً وَحَيْدَانًا. قال الشاعر:
يَحِيدُ حِذَارَ الْمَوْتِ عَن كُلِّ رَوْعَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ مَوْتٍ إِذَا كَانَ أَوْ قَتَلَ
صَوْرَى: اسْمُ مَاءٍ عَنِ الْجُرْمَى.

الْحَيْدَى: هُوَ الْكَثِيرُ الْمَحِيدُ عَنِ الشَّيْءِ. قال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِذٍ الْهَذَلِي:

كَأَنِّي وَرَحْلِي إِذَا هَجَّجْتُ عَلَى جَمَزَى جَازِيٌّ بِالرَّمَالِ^(٤)

(١) النعام: اسم فرسه، وكان لسته آخرين ست أفراس كل منها يسمى نعاماً. لقحت الناقة: حملت من اللقاح وهو اسم ماء الفحل من الإبل والخيول.

(٢) القلص: جمع قلوص وهي القتنه من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء.

(٣) الإزمول: الحفيف ويقال: الشديد الصوت، والأزمل الصوت. الأحم: الأسود. القرا: الظهر. الوقل بثلاث القاف: الصاعد فى الجبل. القذف جمع قذفة: وهى ما علا وبعد من نواحي الجبل فى أعاليه وجمعه قذفات وقذف وردى بفتح القاف ولا وجه له هنا، لأن القذف إنما يوصف به الفلاة، وليست من مواطن الوعول.

(٤) جمزى: شبه ناقته بحمار وحش، وقيل عنى ثوراً. جازى: يحتزى بالرطب عن الماء. وهجرت: سارت فى الهاجرة. أصحم: حمار يضرب إلى الصفرة. جراميز: بدنه. حزاينة: مجتمع الخلق حيدى: يحيد. وهو بالدحال جمع دحل، والدحل: هوة من الأرض فيها ضيق.

أو اصْحَمَ حَامِ جَرامِيْزِهِ حَزَايِيَّةَ حَيَّدى بِالذَّحَالِ

الحِوَلُ: التحوُّل، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨].

الغَيْرُ: جمع الغيرة، وهى الميرة التى يمتارها الرجل لأهله.

والغَيْرَ: حوادث الدهر وما يتغير من أموره. قال الشاعر:

لَقَدْ مَضَتْ حِقَبٌ صُرُوفُهَا عَجَبٌ فَأَخَذْتُ غَيْرًا وَأَعْقَبْتُ دُولا

النَزَوَانُ: هو الارتفاع، يقال: نَزَا، يَنْزُو، نَزَوًا، وَنَزَاءً وَنَزَوَانًا: إذا علا وارتفع. وقال الشاعر:

وقد حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ

الغَلْيَانُ: مصدر، يقال: غَلَتِ القدر تغلى غَلْيًا وَغَلْيَانًا. قال أبو الأسود:

وَلَا أَقُولُ لِقَدْرِ الْقَوْمِ قَدْ غَلَيْتُ وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ مَغْلُوقِ

الْعَدَوَانُ: يقال: فَرَسَ عَدَوَانًا: إذا كان كثير العدو، وذئب عَدَوَانًا: إذا كان يعدو على الناس كلَّ ساعة. قال أعرابيٌّ لذئب كان قد آذاه، ثم قتله بعد ذلك:

تَذَكَّرُ إِذْ أَنْتَ شَدِيدُ الْقَفْرِ نَهْدُ الْقُصَيْرِ عَدَوَانُ الْجَمْرِ

وَأَنْتَ تَعْدُو بِخُرُوفٍ مُبْزَى^(١)

مُبْزَى: مرتفع الرأس.

الْقُوبَاءُ: هو بَثْرٌ يظهر فى الجسد. قال الراجز:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيْقَةَ^(٢)

ويقال: قُوبَاءٌ ساكن الواء مصروف.

(١) النهْد: كل مرتفع. القصيرى: أعلى الأضلاع، وأعلى العنق. وذئب عدوان: يعدو على الناس والشاء. العجز: عدو دون الخصر الشديد وفوق العنق.

والرجز بلا نسبة فى: (لسان العرب ٣٢/١٥) (عدا)، وتهذيب اللغة ١١٣/٣، وكتاب العين ٢/٢١٦، ومقاييس اللغة ٤/٢٤٩.

(٣) القوباء: داء فى الجلد يتقشر ويتسع وتزعج العرب أنه يداوى بالريق.

الحَيْلَاءُ: هو الاختيال في المشي. ويقال: الحَيْلَاءُ، بكسر الخاء.

دَارَانُ: اسم رجل. ماهان: مثله. حادان: مثله.

كَيْنُونَةٌ: مصدر كان الشيء يكون كونا وكَيْنُونَةٌ.

قَيْدَوْدَةٌ: مصدر قاد يقود قودا وقِيدودة، والقِيدود: الفرس الطويل. قال ذو الرُّمَّة:

بَاتَتْ يُقَحِّمُهَا ذُو أَرْمَلٍ وَسَقَتْ لَهُ الْفَرَائِشُ وَالسَّلْبُ الْقَيَادِيدُ^(١)

صَيْرُورَةٌ: مصدر صار يصير مصيرا وصَيْرُورَةٌ.

هَيِّنٌ: بمعنى هَيِّن. قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ هَيِّنٌ لِّئِنْ أَى هَيِّنٌ لِّئِنْ». قال الشاعر:

هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ أَيْسَارَ ذُو وَيسَرٍ سَوَّاسُ مَكْرَمَةِ أَنْبَاءِ أَيْسَارِ^(٢)

وأخبرني أبو علي، عن أبي بكر، عن أبي سعيد، عن أبي الفضل أن أبا زيد أنشد:

بُنَى إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمُنْطَقُ اللَّيِّنِ وَالطُّعْيِمُ^(٣)

مَيِّتٌ: بمعنى مَيِّت. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾. قال الشاعر، فجمع بين اللغتين في بيت أنشده أبو الحسن:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَا حَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

وقال الآخر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجَىءَ بَزَادٍ

وقال النابغة:

(١) يفحما: يحملها على كل أمر صعب. ذو أَرْمَلٍ: الأَرْمَل الصوت يعني الحمار. وسقت: حملت القرائش: صغار النوق، لأنها لا تطيق العمل، والحديثات التاج، والسلب: اللواتى فقدن أولادهن. القياديد: الطوال.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: (الأشباه والنظائر ٢٦٥/١، والخصائص ٢٨٩/٢).

(٣) الرجز لامرأة قالته لابنها في: (نوادير أبي زيد ص ١٣٤). وبلا نسبة في: (الأشباه والنظائر

١٩٠/٢، وخزانة الأدب ٣٢٥/١١، وسمط اللآلى ص ٧٢، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٤٢،

ولسان العرب ٣٩٤/١١ «لبن»، والمقتضب ٢١٧/١).

أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي مِنَ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ^(١)

وقال قيس بن ذريح:

فقامت ولم تضرر هناك سويةً وصاحيها بين السنايك ميت

ديَّارٌ: بمعنى أحد، يقال: ما بالدار أحد ولا ديَّار، ولا ديَّور، ولا كيَّع، ولا عريب، ولا صافر، ولا نافع صرمة، ولا ديَّع - ويقال: ديَّع بالحاء - ولا أرم، ولا آرم، ولا طووي، ولا طووي، ولا لاعي قزو، ولا طووي، ولا دورى، ولا وابر، ولا شفر، ولا تامور، ولا عائن، ولا عين، ولا دعووي، ولا دئي. وأنشد أبو زيد:

وبلدة ليس بها طووي ولا خلا الجن بها إنسي^(٢)

وقرأت على أبي علي، عن أبي بكر، عن أبي العباس، عن أبي عثمان:

ليت هذا الليل شهرٌ لا نرى فيه عرياً
ليس إياي وإياك ولا نخشى رقياً^(٣)

قيَّامٌ: هو بمعنى القيوم، وهو القائم على كل شيء أى المتكفل به. وقرأ عمر الخطاب رضى الله عنه: «الله لا إله إلا هو الحى القيَّام»، وأهل الحجاز يقولون للصَّوَّاع: الصيَّاع.

قيومٌ: بمعنى القيَّام.

ديَّورٌ: بمعنى ديَّار.

(١) البيت من الوافر، وهو للناطقة الجعدى فى: (ملحق ديوانه ص ٢١٥). ولعمرو بن قعاس «أو قعاس» المرادى فى: (خزانة الأدب ٥٣٠/٦). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٤١٠، والمقتضب ٣٣/٤).

(٢) الرجز للعجاج فى: (خزانة الأدب ٣/٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨، والدرر ٣/١٦٥، وسمط اللآلى ص ٥٥٦، ولسان العرب ٦/١٤ «أنس»، وليس فى ديوانه). وبلا نسبة فى: (الإنصاف ١/٢٧٤، وجمهرة اللغة ص ١١٤٥، والدرر ٣/١٧٥، ولسان العرب ٥/١٣ «طأ»، ونوادر أبى زيد ٢٢٦، وجمع الهوامع ١/٢٢٦، ٢٣٢).

(٣) البيتان من مجزوء الرمل، وهما لعمر بن أبى ربيعة فى: (ديوانه ص ٦٧، وخزانة الأدب ٥/٣٢٢، والدرر برقم ١٦٥). وبلا نسبة فى: (شرح المفصل ٣/٧٥، ١٠٧، والكتاب ٢/٣٥٨، ولسان العرب ٦/٢١٢ «ليس»، المقتضب ٣/٩٨).

زَيَّلْتُ: يقال: زَيَّلْتُ الأمر: أى فرَّقته فتزَيَّل، قال الله سبحانه: ﴿لَوْ تَرَيَلُوا﴾ [الفتح: ٢٥]: أى لو تفرَّقوا.

تَحَيَّرْتُ: بمعنى انحزت، أنشدنا أبو على لأبى ذؤيب:

فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَاتٍ عَلَيْها ذُلُّها واكِتَابُها

قال: يقال: آم العسَّال الوقبة يؤومها إياما: إذا دخنها لتخرج النحل فيشتار، فالإيام فى هذا الموضع مصدر آم يؤوم.

وأخبرنى أبو بكر محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى المروزى، عن أبى بكر محمد ابن عمرو بن أبى عمرو الشيبانى عن جده أبى عمرو قال: الإيام: عود يجعل فى رأسه نار يُدخله العسَّال على النحل إذا اشتار، والأوام: الدخان.

تَعَيَّطَتِ النَّاقَةُ: إذا لم تحمل، وكذلك اعتاطت، قال الحارث بن حلزة:

..... فيها تعيط وإباء

والعُوطُطُ: هو الاعتياط مثله.

* * *

ما فى الباب التاسع

عَيْلٌ: هو الواحد من العيال، يقال: عنده كذا وكذا عَيْلاً، أى كذا وكذا نفساً من العيال.

والعَيْلَةُ: الحاجة، على الرجل يعيل: إذا احتاج. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةَ فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ [التوبة ٢٨]. وفى الحديث عن النبىؐ، ﷺ: «ما عال مقتصد ولا يعيلُ». قال الراجز:

مَنْ عالَ مِنْهُمْ بَعْدَهَا فلا انْجَبِرْ ولا سَقَى الماءَ ولا رَعَى الشَّجَرَ

العَوَاوِرُ: جمع عُوَارٍ، وهو الرمد. وأصله: عواوير ولكنه قَصَرَه.

* * *

ما فى الباب العاشر

ناء: يقال: ناء الرجل بحمله ينوء به، إذا نهض به. وقرأت على أبى على، عن أبى الحسن، عن أبى العباس، عن أبى الفضل، عن أبى زيد، يُقال: نُؤْتُ بالحمل أنوء به نَوْءًا: إذا نهضت به. وناءً بى الحمل: إذا ثقل على وعجزت عنه. وناء النجم فهو ينوء نَوْءًا: إذا سقط. وقال الأعشى:

إذا هى ناءتْ تُريدُ القيامَ تهادى كما قد رأيتُ البهيرا^(١)
فأما قولُ طفيل الغنوى:

و كنت إذا ناءتْ بها غربةُ النوى شديد القوى لم تدّر ما قول مُشغِبِ^(٢)
فليس من هذا، ولكنه - فيما قيل - أراد نأت: بعُدت، فقلّب العين فجعلها موضع اللام، وقدم اللام إلى موضع العين. ويجوز عندى أن يكون غير مقلوب، ولكنه أراد: إذا استقلتْ بها النوى وحملتْها، فيكون ناءت تنوء مثل الأول.
فأما قولهم فى المثل: ما يسوءُك وينوءُك، فمعناه: يُثْقِلُك؛ وكان القياس: نِيُك، ولكنه أتبعه: يسوءُك.

شاك: هو ذو الشوكة. وأصله: شائك، وهى السلاح. قال الشاعر:

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّسُ
فَتَعَرَّفُونِى أَنَّنِى أَنَا ذَاكُمْ شاكٌ سَلاحى فى الحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ^(٣)

(١) تهادى: تمايل فى مشيتها أصله تهادى. والبهير: المنقطع النفس من الإعياء، ومن فعله: بهر فهو بهور وبهير.

(٢) غربة النوى: بعد النوى. وقوله: شديد القوى: أى شديد النفس عنها فى حبها.

(٣) التوسم: التثبت فى النظر ليتبين الشخص.

والبيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبرى فى: (الأصمعيات ص ١٢٧)، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٩/٢، شرح شواهد الشافعية ص ٣٧٠، والكتاب ٧/٤، ولسان العرب ٥٨٤/١ «ضرب»، ٣٣٦/٩ «عرف»، ومعاهد التنزيص ٢٠٤/١. وبلا نسبة فى: (أدب الكاتب ص ٥٦١، والأشباه والنظائر ٢٥٠/٧، وجمهرة اللغة ص ٣٧٢، ٧٦٦، ٣٩٠).

لاث: هو الذى قد لاث الشئ، أى أداره، ولاث بالشئ، أى أحاط به. قال
الراجز:

لاث به الأشياء والعُبرى

الأشياء: صِغار النَّخل. قال طفيل الغنوى:

وأذناؤها وخفّ كأنّ ذُبُولَهَا مَجْرُ أَشْءٍ مِنْ سُمَيْحَةٍ مُرْطَبٍ^(١)

والعُبرى: ما كان من السّدر يثبت على الأنهار. يقال: عُبرى وعُمرى.

والضّالّ: هو السّدر البرّى. وأصله: لاثٌ.

مَدَارَى: جمع مَدْرَى.

مَعَايا: يقال: إبل مَعَايا، وهى جمع مُعْيٍ وناقَة مُعْيِيَة.

إِدَاوَةٌ: وجمعها: أَدَاوَى، وهى التى يحمل فيها الماء فى الأسفار. قال الشاعر:

حَمَلْنَ لَهُ مِيَاهَا فِى الْأَدَاوَى كَمَا يَحْمِلْنَ فِى الْبَيْظِ الْفَظِيظَا

البَيْظ: رحم المرأة. والْفَظِيظ: ماء الرجل.

غَبَاوَةٌ: وجمعها: غَبَاوَى، وهى مصدر غَبِيت غَبَاوَةً.

شَقَاوَةٌ: وجمعها: شَقَاوَى، وهى مصدر شَقِيت شَقَاوَةً.

شَهِيَّةٌ: وجمعها: شَهَاوَى، وهو من الشّهوة.

شَهْوَى: رجل شَهْوَان، وامرأة شَهْوَى. قال العجاج:

فَهى شَهَاوَى وَهُوَ شَهْوَانِي^(٢)

مَعَارٍ: جمع مُعَرَّى، وهو الجسم إذا تعرّى صاحبه.

مُلَوَّبٌ: وهو من المَلَاب، وهو ضرب من الطّيب. قال الشاعر:

(١) شعر وحف: كثير حسن. الأشياء: الفسيل والواحدة أشاءة. سميحة: بئر بالمدينة.

(٢) شهى الشئ وشهاه شهوة: أحبه ورغب فيه، ورجل شهى وشهوان وشهوانى والجمع شهاوى.

حبسنا عليه الحمد تحسب جلده وأقرباه بالزعران الملوّب^(١)
وقال القتال:

مُتَوَسِّدًا بُرْدَ الْكِناسِ كَأَنَّمَا طُلَيْتَ مَغَابِنُهُ بِذُهْنٍ مَلابٍ
العِباط: جمع عَيْط، وهو اللحم الطَّرِيّ. قال الشاعر:
من لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأَنَّ فَا لمرء ذائقُها
قال الهذلي:

أَيِّتْ عَلَى مَعَارِي فَاحِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِباطِ^(٢)
مُقْلُولٌ: هو المنتصب. قال الراجز:
قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْيِلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا^(٣)
يُعْيِلٌ: تصغير يُعْلَى، اسم رجل. وقال الآخر:

يقول إذا اقْلَوْلِي عليها وأَقْرَدَتْ^(٤)

خَرِيعٌ: هي الناعمة من النساء، اللَّيْنَةُ المفاصل. ويقال: امرأة خريعة بالهاء، وهي التي
لا تُرَدُّ لَامِسٍ فجورًا. قال الشاعر:

(١) ملوب: ملطخ بالملاب، وهو ضرب من الطيب الفارسي.

(٢) العباط: جماعة العبيط والعبيط: ما ذبح أو نحر من غير مرض فدمه صاف.

والبيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في: (شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٣، ولسان العرب ٧٤٦/١ «لدب»، ٤٧/١٥ «عرا»). وللهمذلي في: (الكتاب ٣١٣/٣). وبلا نسبة في: (الخصائص ٣٣٤/١، ٦١/٣، ولسان العرب ٣٤٧/٧ «عيط»، ٣٩٩/١٤ «سما»).

(٣) الرجر للفرزدق في: (الدرر ١٠٢/١)، وشرح التصريح ٢٢٨/٢. وبلا نسبة في: (أوضح المسالك ١٣٩/٤، والخصائص ٦/١، وشرح الأشموني ٥٤١/٢، الكتاب ٣١٥/٣، ولسان العرب ٩٤/١٥ «علا»، ٢٠٠/١٥ «قلا»، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١٤٢/١، والمتع في التصريف ٥٥٧/٢، وجمع الهوامع ٣٦/١).

(٤) أقرد: زل وخضع.

خَرِيعَ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارًا^(١)

حُطَّائِط: هو الشَّيْءُ الصَّغِيرُ المحطوط.

سَوَائِيَّة: هي مصدر سَوَّته مَسَاءة وسَوَائِيَّة وسَوَائِيَّة بلا همز.

مَسَائِيَّة: جمع مَسَاءة على القلب، والأصل: مَسَاوِيَّة.

أَشَاوَى: جمع أَشْيَاء. وأصلها: أَشَايَا. فقلبت الياء واوا.

الْيَمَى: قال الراجز:

مَرَّوَانُ مَرَّوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمَى

قال أبو العباس: قال أبو عثمان: أَرَادَهُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَوْمِ، أَيْ إِذَا قِيلَ: الْيَوْمُ الْيَوْمِ: عِنْدَ الْبَاسِ.

وقال كُلُّ مَنْ سِوَاهُ: إِنَّمَا أَرَادَ الْيَوْمِ. أَيْ الشَّدِيدِ.

قال أبو العباس: وَفِي قَوْلِ الْمَازِنِيِّ يَصِيرُ فَعْلٌ عَلَى فَعِلٍ حِينَ قُلِبَ وَغَيْرَ.

* * *

(١) الخريع: اللينة المعاطف. والدوادي: موضع تسلق الصبيان ولعبهم واحدها دودة.

والبيت من المتقارب: هو للكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ فِي: (ديوانه ١٩٠/١، ولسان العرب ٢٧٨/١٤ «دوا»

والمقتضب ١٤٤/١). وبلا نسبة في: (الخصائص ٣٣٤/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص

١١٤، الممتع في التصريف ٥٥٦/٢).

ما في الباب الحادى عشر

الْغَنِيَّةُ: هِيَ الْغِنَى. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ: أَدَامَ اللَّهُ لَكَ الْغَنِيَّةَ، بِمَعْنَى الْغِنَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْغَنُوةُ بِالْوَاوِ.

أَحَقُّ: جَمْعُ حَقٍّ، وَهُوَ الْخَصْرُ وَمَا تَحْتَهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْحَقُّو: مَشَدُّ الْإِزَارِ. وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ: حَقِيٌّ، وَحَقِيٌّ، وَحِقَاءٌ. وَرَبَّمَا سَمَّوْا الْإِزَارَ: حَقَّوًّا.

قال الراجز:

رَفَعْنِ أَذْيَالَ الْحَقِيَّ وَارْتَعَنَ مَشَى حَيَاتٍ كَانَ لَمْ يَفْزَعَنَّ
إِنْ تُنْمَعِ الْيَوْمَ نِسَاءً تُنْمَعَنَّ^(١)

وأنشد سيبويه:

سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أَنَّى أَعُوذُ بِحَقِّ خَالِكَ يَابْنَ عَمْرٍو
عُتُقَوَّانٌ: هُوَ أَوَّلُ الشَّيْءِ وَصَدْرُهُ. قَالَ الرَّاجِزُ:
أَفْرِغْ لُجُوفِ ثَارَ مِنْ رِيْعَانِهَا وَمِنْ تَوَالِيهَا وَعُتُقَوَّانِهَا
أَفْعُوَّانٌ: هُوَ ذَكَرُ الْأَفَاعَى. أَنْشَدَ سِيبَوِيه:

قَدْ سَأَلِمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَّانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنٍ ضَمُوزًا ضَمُوزِمَا
فَمَحْدُوَّةٌ: هِيَ فَأْسُ الرَّأْسِ الْمُشْرِفَةِ عَلَى الثُّقَرَةِ.

تَرْقُوةٌ: أَحَدُ الْعِظْمَتَيْنِ الْمُشْرِفَيْنِ عَلَى ثَغْرَةِ النَّحْرِ مِنْ عَنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ.
عَنْسٌ: قَبِيلَةٌ. قَالَ الرَّاجِزُ:

لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَنِي بَعْنَسٍ أَهْلُ الرِّيَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي^(٢)

(١) الحقى: من جموع الحقو، وهو الكشح، وقيل معقد الإزار، وسمى الإزار حقوا، لأنه يشد على الحقو كما تسمى المزاودة رواية، لأنها على الرواية وهو الجمل.

وأنشد الفراء:

بيض بهاليل طِوَالِ القُلْسِي^(١)

والرباط: جمع رَيْطَة: وهى كل ملاءة لم تكن لفقين. والعنس أيضا: الناقة التى تمت وتوفرت واشتدت.

أنشدنا أبو على:

ومُفْرِهَةٌ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا فَخَرْتُ كَمَا تَتَابَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ^(٢)

عَرَقٍ: جمع عَرَقُوة. وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو. قال الراجز:

حَتَّى تَفْضَى عَرَقِي الدَّلِي

ومن كلامهم: مُطِرْنَا بعراقى الدلاء وهى ملاء.

مَسْنِيّ: هى الأرض المسقية بالسانية، والسانية: الناقة أو البعير يُسْقَى عليه الماء من البئر. قال بعض الرّجّاز يصف كمأة:

جَنَيْتُهَا تَمَلُّ كَفَّ الجَانِي سَوْدَاءَ مِمَّا قَدْ سَقَى السَّوَانِي

كَأَنَّهَا مَذْهُونَةٌ بِيَانٍ لِنِعْمِ حَشْوِ مِعْدَةِ السَّغْبَانِ^(٣)

وبعض الناس يعيب هذه الأبيات. قال: لأن الكمأة لاتنبت بحيث تسقى السّانية، إنما

(٢) البهاليل: جمع بهلول والبهلول: العزيز الجامع لكن خير، والحي الكريم.

(١) مفرة: يعنى ناقة تأتى بأولادها فواره. عنس: شديد. قدرت لساقها: أى هيأت. القفل: النبت اليابس.

(٢) العرقوة: الخشبة التى على فم الدلو. تقض: تكسرى.

والرجز بلا نسبة فى: (تخليص الشواهد ص ١٤٧، الخصائص ٢٣٥/١، شرح المفصل ١٠٨/١، والكتاب ٣/٣٠٩، لسان العرب ١٠/٢٤٨ «عرق»، المقتضب ١/١٨٨).

(٣) السانية: جمعها السوانى: ما يسقى عليه من بعير. البان: ضرب من الشجر، السغبان: الجوعان. والبيت من المتقارب وهو بلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٣/٢٠٨، وخزانة الأدب ٨/١٢٧، الدرر ٥/٢٥٢، وشرح أبيات سيويه ١/٣٩٤، شرح الأشموني ١/٣٣٣، شرح التصريح ٢/٦٣، شرح شذور الذهب ص ٤٩٦، شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، شرح ابن عقيل ص ٤١١، شرح المفصل ٦/٥٩، ٦٤، الكتاب ١/١٩٢، المقرب ١/١٣١، همع الهوامع ٢/٩٣).

تكون فى الفلوات، وقد يجوز أن يُراد بالسَّوانى السَّحائب هنا؛ لأنها تسقيها من البحر.
النَّقَاوَةُ: هو الجيّد من كلّ شىء. والنقاية: مثله.

النَّكَاية: مصدر نكيت فى العدو أنكى نكاية، أنشد سيبويه:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحَى الْأَجَلُ

ثنايان: تقول العرب: عَقَلْتُ البعيرَ بثنائين، وذلك أن تعقل يديه جميعاً بجبلٍ أو بطرفى جبل، كذا قال أبو زيد. وقال أيضاً: ويقال: عَقَلْتَهُ بثنَيْنِ. إذا عقلت يدا واحدة بعقدتين.

العَلَاة: هى السَّنْدَانُ، قال طرفة:

وَجُمُجْمَةٌ مِثْلُ الْعَلَاةِ كَأَنَّمَا وَعَى الْمُلتَقَى مِنْهَا إِلَى حَرْفِ مِبْرَدٍ^(١)

والعَلَاةُ أيضاً: حَجَرٌ يَجْفُفُ عَلَيْهِ الْأَقْطُ، قال الراجز:

لَا يَنْفَعُ الشَّاوى فِيهَا شَأْنُهُ وَلَا حِمَارَاهُ وَلَا عَلَاةُهُ^(٢)

مَنَاة: اسمُ صنم، قال الله تعالى: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾، وبه سمى عبد مناة، كما قيل: تيم اللات، فلمّا جاء الإسلام قيل: تيم الله، وذلك من أحد الألفاظ التى أزال الإسلام استعمالها.

النَّفْيَانُ: ما نفاه السَّيل من الماء. قال امرؤ القيس:

وَمَرَّ عَلَى الْقَنَانِ مِنْ نَفْيَانِهِ فَأَنْزَلَ مِنْهُ الْعُصْمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ^(٣)

والنَّفْيُ: مثله، قال الراجز:

كَأَنَّ مَتْنِيهِ مِنَ النَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَى^(٤)

(١) العَلَاة: الصخرة العظيمة أو السندان وهو الحديد التى يضرب عليها الحداد، وعى: اجتمع: أى لها جمجمة تشبه العَلَاة فى الصلابة.

(٢) الشاوى: صاحب الشاء. العَلَاة: الناقة تشبيها لها فى صلابتها بالعَلَاة وهى الحجر الذى يجفف عليه الأقط.

(٣) القنان: جبل فى ديار بنى فقعس، وقنان آخر فى ديار بنى هذيل.

الغَيَّان: مصدر غثت نفسه تَغْثَى غَثْيَا وَغَثْيَان.

الكَرَوَانُ: طائر معروف، وجمعه: كِرْوَانٌ وَكَرَاوِين.

أنشدنا أبو عليّ لذي الرُّمَّة:

مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمُ الْكِرْوَانُ أَبْصَرْنَ بَازِيَا^(١)

وقال الآخر:

دَاهِيَةً صِلَّ صَفًّا دُرْخَمَيْنِ عَلَى الْحُبَارِيَّاتِ وَالْكَرَاوِينِ^(٢)

مَحْنِيَّة: هِيَ مُنْعَطَفُ الْوَادِي حَيْثُ يَنْعَرِجُ، قَالَ النَّابِغَةُ:

رَعَى الرُّوْضَ حَتَّى نَشَّتِ الْغُلُزُ كُلُّهَا يَثْنِي الْمَحَانِي كُلُّهَا وَالْمَذَاهِنُ

وَأَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيٍّ - قَرَأْتُهُ بِخَطِّهِ - أَنَّ الْفَرَاءَ حَكَى فِي مَحْنِيَّةٍ: مَحْنُوةٌ.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ دَرِيدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ الْأَصْمَعِيِّ، قَالَ: الْمَحَانِي الْوَاحِدَةُ مَحْنِيَّةٌ، وَهِيَ مُثْنَتِي الْوَادِي.

ثَايَةً: قَالَ أَبُو زَيْدٍ: هِيَ حَجَارَةٌ تَكُونُ حَوْلَ الْغَنَمِ لِلرَّاعِي يَتَوَلَّى إِلَيْهَا. وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: ثَوِيَّةٌ، وَقَالَ الرَّاحِزُ:

(٤) الصَّفَى: جَمْعُ الصَّفَاةِ وَهِيَ الْحَجَرُ الضَّخْمُ الصَّلْدُ.

وَالرَّجَزُ لِرُؤْيَاةٍ فِي: (مَلْحَقُ دِيَوَانِهِ ص ١٨٨). وَلِلْأَحْيَلِ الطَّائِي فِي: (لِسَانُ الْعَرَبِ ١٤/٤٦٤ «صَفَا»، ١٥/٣٣٧ «نَفَى»). وَلَهُ أَوْ لِلْعَجَاجِ فِي: (لِسَانُ الْعَرَبِ ٧/١٠٤ «رَهِيص»). وَلَيْسَ دِيَوَانُ الْعَجَاجِ، وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي: (جَهْرَةُ اللَّغَةِ ص ٩٤٥، ٩٧٢، الْخَصَائِصُ ٢/١١٢، سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٢٥٠، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ص ٥١٤، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥/٢٢، لِسَانُ الْعَرَبِ ٧/٢٤٩ «هِيض»، ٨/٤٠٤ «وَقَعَ»).

(١) الْحَرَبَانُ: ذَكَورُ الْحُبَارَى الْوَاحِدُ حَرْبُ. الْكَرْوَانُ: جَمْعُ كَرَوَانٍ: وَهُوَ طَائِرٌ لَهُ صَوْتُ حَسَنٌ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي مِصْرَ. الْبَازِي: ضَرْبٌ مِنَ الصَّقُورِ يَصِيدُ.

وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَهُوَ لَذِي الرِّمَّةِ فِي: (دِيَوَانُهُ ص ١٣١٣، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ٢/٤١٢، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢/٣٧٧، وَالْخَصَائِصُ ٢/٢٢٢، ٣/١١٨، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ص ٥٥٣).

(٢) الْحُبَارِيَّاتُ: جَمْعُ حُبَارَى وَهُوَ طَائِرٌ كَالْأَوْزَةِ أَغْبِرُ الرَّأْسَ وَالْبَطْنَ وَلَوْنُ ظَهْرِهِ وَجَنَاحِيهِ كَلَوْنِ السَّمَانِيِّ. وَالْكَرَاوِينُ: جَمْعُ كَرَوَانٍ.

أَصْبَحْتُ بَيْنَ سِمْعَةٍ وَسَمْعٍ صَرَعَنْ ثَايَاتِي أَشَدَّ الصَّرْعِ^(١)

طَايَة: هِيَ السَّطْحُ، وَقَدْ سَمِيَ الدَّكَانُ طَايَة.

رَايَة: كُلُّ عِلْمٍ نُسِبَ فَهُوَ رَايَة، نَحْوُ: رَايَة الْحَرْبِ، وَرَايَة الْبَيْطَارِ، وَرَايَة الْخُمْارِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِذَا رَايَةً مَجْدٍ رُفِعَتْ نَهَضَ الصَّلْتُ إِلَيْهَا فَحَوَّاهَا

ثَائِي: جَمْعُ ثَايَة.

رَأَى: جَمْعُ رَايَة، قَالَ الْعَجَّاجُ:

وخطرت أيدي الكُماة وخطرت رأى إذا أوردت الطعن صدر^(٢)

شَاءَ: الشَّاءُ: اسْمُ يَقَعٍ عَلَى الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ، قَالَ:

وكانت لا يزال بها أنيسٌ خلالَ مُرُوجِهَا نَعَمٌ وشاء^(٣)

* * *

(١) صرعن: طرحن أرضاً. الثايات: جمع ثاية وهي حجارة ترفع بالليل فتكون علامة للرعى إذا رجع

إلى الغنم ليلا يهتدى بها، والثاية: مأوى الغنم والبقرة.

(٢) خطر: اهتز. ورأى: جمع راية وهي العلم.

والرجز للعجاج في: (ديوانه ٥٧/١)، والخصائص ٢٦٨/١، والكتاب ٥٩٦/٣، والمقتضب

(١٥٣/١).

(٣) المروج: جمع مرج، وأرض ذات كلاً ترعى فيها الدواب. النعم: الإبل.

ما فى الباب الثانى عشر

الشَّرَوَى: هى المثل، يقال: هذا شَرَوَى هذا، أى مثله. وحكى أن بعض بنى أمية قال لَنَصَب: لِمَ لا تقول فىنا كما قال أبو دَهْبل؟ فقال له: وما قال؟ فقال:

نَزَرَ الكلامَ مِنَ الحَيَاءِ تَحَالُهُ ضَمِنَا وَلَيْسَ بِجَسَمِهِ سُقْمُ
مُتَهَلِّلٌ بِنَعْمٍ بِلا مُتَبَاعِدٍ سَيَّانٍ مِنْهُ الْوَفَرُ وَالْعُدْمُ
عُقِمَ النِّسَاءُ فَلَا يَلِدْنَ شَبِيهَهُ إِنَّ النِّسَاءَ بِمِثْلِهِ عُقْمٌ^(١)

فقال: إنما يقال فى الرجال على شَرَوَى ثوابها، أى على قدر ثوابها، ومثل ثوابها. وقال بعضهم: لك شَرَوَاه وشَرُوهُ، وهو غَرِيب.

التَّقْوَى: هى التَّقِيَّةُ والْوَرَعُ. يقال: اتَّقَاهُ يَتَّقِهِ اتَّقَاءً. وَتَقَاهُ يَتَّقِيهِ تَقْوًى وَتَقِيَّةً وَتَقَاءً وَتُقًى.

الْفَتَوَى: هى الفُتْيَا، ومعناها: الجواب عن المسألة، يقال: استفتيته عن كذا وكذا، فأفتاني بكذا وكذا. أى استعلمته فأعلمنى.

الرَّعْوَى: قال أبو عُبَيْدة: الرَّعْوَى والرُّعْيَا، من الرَّعَاية والحِفَاط.

خَزَايا: يقال: رجل خَزَيَانٌ، وامرأة خَزِيَا. يقال: خَزَى يَخْزَى خَزَايا من الهَوَانِ. وَخَزَى يَخْزَى خَزَايةً من الاستحياء، قال ذو الرُّمَّة:

خَزَايةً أَدْرَكَهُ عِنْدَ جَوَلْتِهِ

صَدْيَا: يقال: رجل صَدْيَانٌ، وامرأة صَدْيَا، والصَّدْي: العطش، والصَّدْي: العطشان؛ قال النابغة:

زَعَمَ الهمامُ وَلَمْ أَذْقه بِأَنَّها تَشْفَى بِرِيقَتِها مِنَ الْعَطَشِ الصَّدْيُ^(٢)

وقال طرفة:

(١) العقم يفتح وضما هزما تقع الرحم فلا تقبل الولد.

والبيت من الكامل، وهو لأبى دعبل الجهمى فى: (لسان العرب ١٢/٤١٢ (عقم)، تاج

العروس (عدم)، (عقم).

(٢) الهمام: السيد. ولم أَذْقه: جملة اعتراضية. الريا: الريح والصدى: الشديد العطش.

كَرِيمٌ يُرَوِّى نَفْسَهُ فِى حَيَاتِهِ سَتَعْلَمُ إِنَّ مِتْنَا غَدًا أَيُّنَا الصَّدَى
وَيُرَوِّى «صَدَى أَيُّنَا الصَّدَى».

ويقال: رجل صاد. وامرأة صادية فى معناه. وقال القطامى:

فَهُنْ يَنْبِذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصِيبَنَّ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذَى الْغُلَّةِ الصَّادِى^(١)
رِيًّا: يقال: رجل ريان، وامرأة رِيى، وقوم رِوَاءَ، ورِيًّا كل شىء: رائحته، قال امرؤ
الْقَيْس:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنُفَلِ^(٢)
الْعُلْيَا: بمعنى العالية، قال زهير:

عَظِيمَيْنِ فِى عُليَا مَعَدَّ هُدَيْتُمَا وَمَنْ يَسْتَبِحُ كَنْزًا مِنَ الْمَخْدِ يَعْظُمُ^(٣)
الدُّنْيَا الدَّانِيَّة: القرية.

القُصْيَا القاصية: البعيدة.

القُصَوَى: بمعنى القُصْيَا، قال امرؤ القَيْس:

كَأَنَّ السَّبَاعَ فِيهِ عَرَفَى عَشِيَّةً بِأَرْجَائِهِ الْقُصَوَى أَنَابِيشُ عُصْلِ^(٤)

* * *

(١) الغلة: حرارة العطش. والصادى: العطشان. ينبذن: يرمين به أى يتكلمن.

(٢) تَضَوَّعَتِ الرِّيحُ: انتشرت وتحركت. النسيم: تحرك الريح بلين وضعف. الريا: الرائحة. القرنفل: شجر هندى له زهر عبق الرائحة.

والبيت فى الطويل وهو لامرئ القيس فى: (ديوانه ص ١٥)، خزانة الأدب ١٦٠/٣، ورصف المبانى ص ٣١٢، لسان العرب ٥٥٦/١١ «قرنفل»، ٣٥٠/١٤ «ردى» وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٣٤٣/١، لسان العرب ٢٢٩/٨ «ضرع»، ومغنى اللبيب ٦١٧/٢، والمتع فى: (التصريف ٥٧٢/٢).

(٣) عليا معد: رؤساؤهم، والاستباحة: وجود الشىء مباحا.

(٤) العشية: آخر النهار. الأنابيش: أصول النبت جمع أنبوش وهو نبشة المطر. والعنصل: البصل البرى.

ما فى الباب الثالث عشر

غَارِيتُ: إذا كان بين القوم حُرُوبٌ فغَرَا بعضهم بعضاً، قبل: هم يتغازون وغَارِيتُ العدو: إذا كان يغزوك، وكنت تغزوه.

اسْتَغَرِيتُ: يقال: استغريت فلاناً: إذا سألتَه أن يُغَرِّيك، أى يجهِّزك للعدو، ويعينك عليه.

شَأَوْتُ: بمعنى سبقت، أخبرنى أبو على، عن أبى الحسن، عن أبى العباس عن أبى الفضل، عن أبى زيد، قال: يقال: شَأَوْتُ القوم شَأَوًا: إذا سبقتهم، وشَأَوْتُ من البئر شَأَوًا: إذا نزعت منها التراب. والشَّأَو: ملء الزبيل من التراب. والشَّأَو: السَّبِق. قال زُهَيْر:

هُوَ الْجَوَادُ فَإِنْ يُلْحَقْ بِشَأَوْهَمَا عَلَى تَكَالُفٍ فَمِثْلُهُ لِحَقَا
أَوْ يَسْبِقَاهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ مَهَلٍ فَمِثْلُ مَا قَدَّمَا مِنْ صَالِحٍ سَبَقَا^(١)

وأخبرنى أبو على، عن أبى بكر، عن ابن رستم، عن ابن السكيت قال: يقال: شَأَنَى الأمر وشَأَنَى: أى شاقنى؛ قال ساعدة بن جُؤَيَّة:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلَ مَوْهِنَا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابَا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ^(٢)

قوله: «كليل»: أى برق ضعيف. «وبات البرق لم يَنَمْ»: أى بات طرابا للبرق. ويقال: شَأَنَى الأمر وشَأَنَى: إذا حَزَنَكَ.

وأنشد لحارث بن خالد المخزومى:

مَرَّ الْحُمُولُ وَمَا شَأَوْنَكَ نَقْرَةً وَلَقَدْ أَرَاكَ تُشَاءُ بِالْأُظْعَانِ^(٣)

فجمع بين اللغتين جميعاً فى بيت واحد، انقضت الحكاية.

(١) المهمل: التقدم.

(٢) موهنا: أى بعل وهن من الليل. وبات طرابا: يعنى البقر. وبات الليل لم يَنَمْ: أى بات البرق يبرق ليلته.

(٣) الأظعان: الهودج وفيها النساء.

حَاحَيْتُ: يقال: حَاحَيْتَ جِيحَاءً وَحَاحَاءً، وهو التَّصَوُّيتُ بالغنم إذا قلت: حَاحِ،
أنشد أبو زيد:

لَمِعَزَى أَيْبِكَ الْوُرْقُ أَهْوَنُ شَوْكَةً عَلَيْكَ وَجِيحَاءُ بِهَا وَنَعِيقٌ^(١)

عَاعَيْتُ: صوتٌ مثله، وهو العِيَاءُ والعَاعَاةُ، إذا قلت: عَاحِ.

هَاهَيْتُ: صوتٌ مثله، وهو الهِيَاءُ والهَاهَاةُ، إذا قلت: هَاحِ.

دَهْدَيْتُ: دَخَرَجْتُ، بمعنى دَهَدَهْتُ، قال أبو النجم:

كَأَنَّ صَوْتَ جَرَعِهَا الْمُسْتَعِجِلِ جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُهَا فِي جَنْدَلٍ^(٢)

أى صوت جندلة. قال الشاعر يصف السيوف:

يُدْهِدُهُنَّ الرَّءُوسَ كَمَا تُدْهِي حَزَاوِرَةً بِأَيْدِيهَا الْكَرِينَا^(٣)

دُهْدُوهُة: هِيَ دُخْرُوجَةُ الْجَعَلِ، وهو ما يجمعه ويدخرجه من الخُرء.

غَوْغَاءُ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْقَاسِمِ الْمَكِّي، قَالَ: قَرَأْنَا عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ
ابن الحسن بن دُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ الْأَصْمَعِيِّ بِبَغْدَادٍ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ
أَرْبَعِ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ؛ وَقَالَ أَيْضًا: قَرَأْنَا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ هَارُونَ بْنُ زَكْرِيَاءَ الْهَجَرِي، عَنْ
أَبِي ذَكْوَانَ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ وَصَحَّحَنَاهُ قَالَ: إِذَا ظَهَرَتْ أَجْنَحَةُ الْجَرَادِ وَصَارَ أَحْمَرُ إِلَى
الْغُبْرَةِ فَهُوَ الْغَوْغَاءُ، الْوَاحِدَةُ غَوْغَاءٌ، وَذَلِكَ حِينَ يَخْرُجُ فَيَسْتَقِلُّ فَيَمُوجُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ،
فَلَا يَتَوَجَّهَ جِهَةً. وَمِنْ ذَلِكَ قِيلَ لِرَعَاةِ النَّاسِ: غَوْغَاءُ النَّاسِ، وَالرَّعَاعُ: سَفَلَةُ النَّاسِ.

الْقَمَقَمَاق: هُوَ الْبَحْرُ، سُمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَجْتَمِعُ الْمَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: قَمَقَمَ اللَّهُ عَصْبَهُ، أَيْ

(١) المعزى: اسم لجمع ماعز وهو ذو الشعر من الغنم. الورق: جمع أوراق وورقاء، والورقة من السواد
والغيرة. النعيق: دعاء الراعي الشاء.

(٢) الجزع: البلع. المستعجل: الذى أسرع فيه. الجندلة: حجر كراس الإنسان.
والرجز لأبى النجم فى: (سر صناعة الإعراب ٢٣٣/١، والطرائف الأدبية ص ٦٥). وبلا نسبة
فى: (شرح المفصل ٢٦/١٠).

(٣) الحزور: بتشديد الواو، الغلام الذى قد شب وقوى. والجمع حزاورة. الكرينا: الكرنا التى
تضرب بالصولجان.

جمعه وقبضه، ويقال للسيد أيضا: قمقام، لأن إليه مجتمع الأمور والتدبير، أو يكون شبه بالبحر فى عطائه وسعة ما عنده، وقالوا فى معناه: رجل قماقم.

الصيصية: كل شىء احتميت به فهو صيصية. ومنه صيصية الديك وصيصية الثور: قرنه. ومن أجل ذلك سميت الحصون: الصياصى. وكذلك شوكة الحائك التى يمدّها على الثوب تسمى صيصية. قال الشاعر:

نَظَرْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَا حُ تَنَوَّشُهُ كَوَقْعِ الصَّيَاصَى فِي النَّسِيجِ الْمُدَّدِ^(١)

النسيج، بمعنى المنسوج.

وقرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن ابن رستم، عن ابن السكيت، عن الأصمعيّ قال: حدثنى خلف الأحمر، قال: أنشدنى رجل من أهل البادية:

خَالِي غَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشْرِجِ
وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْرِجِ^(٢)

أنشده ابن دريد:

خَالِي لَقِيطٌ وَأَبُو عَلِجٍ

قال أبو على: يُريد الصيصية، وهو قرن البقرة.

الدَّوْدَاةُ: جمعها الدَّوَادَى. وهى الأراجيح أو آثار الأراجيح فى ملاعب الصبيان.

قرأت على أبى على، عن أبى بكر، عن أبى العباس، عن أبى عثمان:

خَرِيعٌ دَوَادَى فِى مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا

وأنشد أبو زيد:

(١) الصياص: جمع صيصية وهى شوكة الحائك التى يسوى بها السداة واللحمة. وتنوشه: تتناوله.

(٢) الرجز بلا نسبة فى: (أوضح المسالك ٣/٨٢١، وجمهرة اللغة ص ٤٢، ٢٤٢ وسر صناعة

الإعراب ١/١٧٥، وشرح الأشموني ٣/٨٢١، وشريح التصريح ٢/٣٦٧، وشرح شافية ابن

الحاجب ٢/٢٨٧، شرح شواهد الشافية ص ٢١٢، شرح المفصل ٩/٧٤، ١٠/٥٥، الصاحبى

فى فقه اللغة ص ٥٥، الكتاب ٤/١٨٢، لسان العرب ٢/٣٢٠ «عجج»، ٤/٣٩٥ «شجر»،

والمحتسب ١/٧٥، والمقرب ٢/٢٩، الممتع فى التصريف ١/٣٥٣.

أَلَا حَتَّى الْمَنَازِلِ مِنْ سُعَادَا عَفَتْ إِلَّا الدَّوَادِيَّ وَالرَّمَادَا^(١)

وقال القتال:

تَذَكَّرْ ذِكْرِي مِنْ قِطَاةٍ فَأَنْصَبَا وَأَبْنِ دَوْدَاةً خَلَاءَ وَمَلْعَبَا^(٢)

وأخبرني أبو بكر محمد بن عليّ بن القاسم، عن أبي بكر محمد بن الحسن، عن الأصمعيّ. وأخبرنا أيضا عن أبي عليّ الهجرى، عن أبي ذكوان، عن الأصمعيّ، قال: الدَّوَادِي: آثار أراجيح الصّبيان على العيدان. الواحدة: دَوْدَاة.

الشَّوْشَاةُ: المرأة الكثيرة الحديث. قال ابن أحر:

لَيْسَتْ بِشَوْشَاةٍ الْحَدِيثَ وَلَا فَتَقُ مُغَالَبَةً عَلَى الْأَمْرِ^(٣)

فتق: متفتقة بالكلام، ورواها أبو عمرو: وَلَا فِلَقُ، والفِلَقُ: الدَّاهِيَةُ.

الْفَيْفَاةُ وَالْفَيْفَاءُ: قال ابن دُرَيْدٍ: الْفَيْفُ وَالْفَيْفَاءُ: الْقَفْرُ مِنَ الْأَرْضِ، وَجَمْعُ الْفَيْفَاءِ: فَيْافِيٌّ. قال ذو الرُّمَّة:

فَيْفٌ عَلَيْهِ لَذِيْلُ الرِّيحِ نَمْنِمٌ^(٤)

وأخبرني أبو بكر محمد بن عليّ بن القاسم، عن أبي بكر محمد بن الحسن، عن أبي حاتم، عن الأصمعيّ. وأخبرنا أيضا عن أبي عليّ الهجرى، عن أبي ذكوان عن الأصمعيّ قال: الْفَيْفُ: الْمُسْتَوَى مِنَ الْأَرْضِ. وَمِنْهُ اشْتَقَّتِ الْفَيْافِي. قال الحُطَيْمَةُ:

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مِرْفَقِيهِ وَبَيْلِهِ هَوَاءٌ كَفَيْفَاةٍ بَدَأَ أَهْلُهَا قَفْرًا^(٥)

الْقَيْفَاءُ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ

(١) البيت من المقارِب، وهو للكُمَيْت بن زَيْد فَي: (ديوانه ١/١٩٠، ولسان العرب ١٤/٢٧٨ «دوا»، والمقتضب ١/١٤٤). وبلا نسبة في: (الخصائص ١/٣٣٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمتع في التصريف ٢/٥٥٦).

(٢) القِطَاة: واحدة القِطَا، وهو ضرب من الحمام. أَنْصَبَ - أَتَعَبَ - أَنْبَهَ: اقْتَفَاهُ وَتَتَبَعَهُ.

(٣) شَوْشَاة: سريعة وتعاب بذلك. فتق: فتقت في الأمور أى متفتقة بالكلام.

(٤) الفيف: ما استوى من الأرض. نمّيم: أثر منمنم كالنقط.

(٥) المرفق بكسر الميم وفتحها: موصل الذراع في العضد. والثيل بكسر التاء وفتحها: وعاء قضيب البعير والتيس والثور، والقضيب نفسه. والفَيْفَاة: الفلاة يريد أنه مفرج الأبطين ضخّم الحنين لاصق البطن.

الأصمعيّ. وأخبرنا أيضا عن أبي عليّ الهَجَرِيّ، عن أبي ذكوان عن الأصمعيّ، قال: القيّقاء: المكان المرتفع المنقاد المحدودب، والجمع: قى، خفيف. وقال التّوَزِيّ: قياقُ بالتشديد، وقَيِّقٌ أيضا، وأنشد:

واستنّ أعرافَ السّفا على القَيِّقِ^(١)

ولم يُنكر قياق. وقال الآخر:

إذا تبارَيْنَ على القياقى لاقَيْنَ منه أذْنِي عناقٍ

ويروى:

إذا تَمَطَّيْنِ على القياقى

وقد قالوا في جمعها: قَوَاقِي بالواو.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَمٍ، عن أبي بكر محمد بن يحيى المروزيّ، قال: قرأ علينا محمد بن عمرو بن عمرو الشَّيبَانِيّ، عن جده، قال: القيّقاء: غِلاف الكافور. والكافور والكُفْرِيّ جمعيا: الطَّلْعُ. الزَّيْزَاةُ: هو الغليظ من الأرض.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن عليّ بن القاسم بإسناده عن الأصمعيّ قال: القيّقاء والزّيْزاة إذا انقطعا فمِنْقَطَعُ أنفهما يسمى: الحَزْماء. وقال رؤية:

نَاجٍ وَقَدْ زَوَزَى بِنَا زِيْزَاؤُهُ^(٢)

فهذا مصدر «زَوَزَى» إذا ارتفع في سِرِّهِ. قال الأصمعيّ: أنشدني أبو محمد بن عُلْفَةَ هذه الأبيات لأبيه بين القبر والمنبر، فلَمَّا بَلَغَ مُزَوَزِيَا حَرَكَ يده ورجله كما تفعل النعام، فما فارقه حتى كتبتها:

(١) السفا: شوك البهمي. وأعرافه: أعاليه. واستنّ: مضى ستا على وجهه. أى الريح: تذهب به.

(٢) الناجي: السريع الذى ينحو أهله ويجدون. وزوزنى: انتصب أيضا وقيل بمعنى رقص.

قد أنكرت عصماء شيبَ لمتى وهَدَجَانَا لم يكنْ مِنْ مِشْتَى
كَهَدَجَانِ الرُّألِ إثرَ الهَيْقَتِ مُزَوِّيًا لَمَّا رَأَهَا زَوَزَتْ^(١)

عَلْبَاء: عرق في العنق، ويقال: عَصَبَة. قال الشاعر:

منهُ وُلِدْتُ ولم يُؤشِبْ به نَسَبِي لِيَا كَمَا عُصِبَ الْعِلْبَاءُ بِالْعُودِ^(٢)

أُنْفِيَّة: إحدى أنافيّ القدر، وهي الحجارة التي تُنصب تحتها، ولم يسمع في جمعها إلا التَّخْفِيف، اجتمعت العرب على ذلك، قال:

يا دارَ هِنْد عَفَّتْ إلا أنافيها بينَ الطَّوِيِّ فصاراتٍ فَوَادِيها^(٣)

وقال زهير:

أنافيَّ سَفْعَا في مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ وَنُؤْيَا كَحَوْضِ الجَدِّ لم يَتَلَمَّ^(٤)

وقال الآخر:

حتى يَخُونِ الدَّهْرُ ثَالِثَةَ الْأَنَافِي

وأنشد أبو عليّ:

(١) الهدجان: مشى رويد في ضعف. الرُّأل: ولد النعامة، وقيل هي الحولى منها. الهيقة: النعامة هنا، يريد نعامة ورألها يقول: إذا رأها أسرع أسرع معها، وزوزى: نصب ظهره وقارب خطوه في سرعة وأصلها الهيقة.

(٢) أشب يَأشِب: إذا لصق بالشيء واختلط به. لِيَا: عطفًا. عصب: ربط بالعصب.

البيت من البسيط وهو للشماح بن ضرار في: (ديوانه ص ١٢٠، والأزهية ص ١٩٨). بلا نسبة في: (جوهرة اللغة ص ٣٦٧).

(٣) الأنافي: الحجارة تنصب عليها القدر - الطوى: البئر الطوية بالحجارة. والطوى: بئر حفرها عبد شمس بن عبد مناف بأعلى مكة عند البيضاء.

والبيت من البسيط وهو للخطيئة في: (ديوانه ص ٢٤٠، وشرح أبيات سيبويه ٣١٩/٢).

ولبعض السعديين في: (شرح شواهد الشافية ١٠/١٠٠، ١٠٢، والكتاب ٣/٣٠٦). بلا نسبة

في: (الأشباه والنظائر ١/٢٦٨، ١٠٨/٦، ٤٩/٨، وخزانة الأدب ٦/٣٩٧، ٨/٣٤٧،

والخصائص ١/٣٠٧، ٢/٣٤١، ٣٦٤، وشرح المفصل ١٠/١٠٠، ١٠٢، ولسان

العرب ١٤/١١٣، والمحنتب ١/١٢٦، ٣٤٣).

(٤) السفع: السود. النوى: حاجز من تراب يرفع حول البيت لئلا يدخله الماء. التلثم: التهدم.

أَتَنْسَى لَا هَدَاكَ اللَّهُ سَلَمَى وَعَهْدُ شَبَابِهَا الْحَسَنُ الْجَمِيلُ
كَأَن وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدِ أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ^(١)

أُثِّفْتُ: يقال: أُثِّفَ القدر: إذا أصلحتَ تحتها الأثافي: ويقال أيضا: أُثِّفْتُهَا وَثَّقْتُهَا.
قال الراجز:

وصالياتٍ ككَمَا يُؤَثِّفِينَ

وقال الآخر:

وذاك صَنِيعٌ لَمْ تَثْفَ لَهُ قَدْرِي

* * *

(١) البيت من الوافر وهو لأبي الغول الطهوي في: (الدرر ٢٧/٤، وشرح شواهد المغنى ٨١٨/٢، ونوادير أبي زيد ص ١٥١). بلا نسبة في: (الخصائص ٣٣٧/١، ولسان العرب ١١٣، ١١٤ «ثفا»، ومغنى اللبيب ٣٩٢/٢، وجمع الهوامع ٢٤٨/١).

ما فى الباب الرابع عشر

أَلْوَى: يقال: قرئ أَلْوَى، وهو الملتوى المعوجّ، وجمعه: لَوَى وَلَى. والألْوَى أيضا: الشَّدِيد من الرجال وغيرهم، قال:

لا يَضْغَمَنَّ مُخْذِرٌ ذَلْهَمَسُ ضِرْغَامَةٍ فِى مَشْيِهِ تَخْيِيسُ
وفى حُمَيَّا بَغِيَّةٌ تَفْجَسُ ولا يَزَالُ وَهُوَ أَلْوَى أَلَيْسَ
يَأْكُلُ أَوْ يَحْسُو دَمَا أَوْ يَلْحَسُ^(١)

وقال امرؤ القيس:

أَلَا رَبُّ خَصَمٍ فِىكَ أَلْوَى رَدَدْتَهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعَذُّلِهِ غَيْرِ مُؤْتَلٍ^(٢)
حَيَاءٌ: حياءُ النَّاقَةِ: فرجها، والحياء من الاستحياء ممدودان. والحَيَاءُ: الغَيْثُ، مقصور.
أَعْيِيَاءُ: جمع عَيْيٍ، ويقال فى جمعه: أَعْيِيَّةُ.
مَحْيِيَانِ: تشبیه مَحْيَا، وهو مصدر حييت، قال الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]: أى حياتى وموتى.
غَايَةٌ: هى العلامة، وغاية الخَمَّارِ: رأيتُه، وغاية كلِّ شَيْءٍ مُنْتَهَاهُ. قال ابن ذَرِيْدٍ:
وكان بعض أهل اللغة يقول: كلَّ غَايَةٍ رَايَةٍ، قال عنترة:
رَبِذْ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَتَا هَتَاكَ غَايَاتِ التَّجَارِ مُلَوِّمٍ
وَيْلٌ: قال الأصمعى: وَيْلٌ: قُبُوحٌ، وَيِيحٌ: تَرْحُمٌ، وويس: تصغير. وقال غيره: كلها
بمعنى واحد، ويحٌ وويسٌ واحد. والقول قول الأصمعى.

آءٌ: شجرة، قال زهير:

أَصَلَكُ مُصَلِّمُ الْأَذْنَيْنِ أَجَنَى لَهُ بِالسَّى تَنُومٌ وَآءٌ^(٣)
أَحَسْتُ: بمعنى أَحَسَسْتُ. قال أبو زُبَيْدٍ:

(١) يضغَم: يعض عضاً دون النهش. الدهمَس: الماضى الجرىء على الليل وهو من أسماء الأسد.

الصرغامة: الأسد. التخيس: مطاوع عيسه ذلله. التفجس: العظمة والتكبر والتطاؤل.

(٢) رددته: أى عن نصيحتى. المؤتلى: المقصر.

(٣) الأصك: المتقارب العرقوين. المصلّم: المقطوع الأذنين من أصولهما. التَنُوم والآء: نباتان. والسى:

اسم أرض أجن: أدرك وحن أن يجنى.

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْشٌ^(١)

وَيُرْوَى: حَسَّسَنَ بِهِ، يقال: حَسَّسْتُ بِالشَّيْءِ، وَأَحْسَسْتُهُ وَأَحْسَسْتُ بِهِ وَحَسَّيْتُ بِهِ
فِي مَعْنَى وَاحِدٍ.

ظَلَّتْ: يقال: ظَلَّتْ وَظَلَّتْ بِمَعْنَى: ظَلَّلْتُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾
[طه: ٩٧] وَظَلَّتْ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَظَلَّتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخَيْلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)
مِسَّتْ: بِمَعْنَى مَسِسْتُ.

* * *

(١) العتاق: النجائب أو المسنة. الشوس: جمع أشوس وشوساء وهو الذي ينظر بمؤخر عينه.

(٢) مطوأي: صاحبأي.

ما فى الباب الخامس عشر

حَوَيْتُ: أى صِرْتُ أَحْوَى، والحوة فى الأصل: من شيات الخيل، وهى بين الدُّهْمَةِ والكُمَةِ، ثم كثر هذا حتى سَمَوْا كل أسود: أَحْوَى ولیل أَحْوَى، وَنَبَت أَحْوَى، قال زُهَيْر:

وَعَيْثُ مِنَ الْوَسْمَى حَوْ تِلَاعُهُ أَجَابَتْ رَوَابِيهِ النَّجَاءَ هَوَاطِلُهُ^(١)

وقال آخر:

فَهى أَحْوَى مِنَ الرَّبْعَى خَاذِلَةٌ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِيدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ^(٢)
ويقال: أَحْوَاتِ الشَّاةِ وَأَحْوَوَاتٍ بمعنى حَوَيْتُ.

الصُّوَّةُ: علامة تجعل فى الفلاة ليُهْتَدَى بها، وجمعها صُوَى، قال الطَّرِمَّاحُ:

كَأَنَّ الصُّوَى فِيهَا إِذَا مَا اسْتَحَلَّتْهَا عَقِيرٌ يُمَسِّنُ السَّرَابَ يَكْوَعُ^(٣)

بَوْ: البَوْ: جلد الحَوَارِ يُحْشَى ثُمَامًا أَوْ يَبْنَا لِتَرَامُهُ النَّاقَةُ فَتُدْرَّ عَلَيْهِ لَبْنَا، قال الرَّاجِزُ:

حَنِينٌ أُمُّ الْبَوِّ فِى رَبَابِهَا^(٤)

وأخبرنا ابن مِقْسَمٍ، عن ثَعْلَبٍ قِراءَةً عَلَيْهِ أَرَاهُ:

فَمَا أُمُّ بَوِّ هَالِكٍ بَتْنُوفَةٍ إِذَا ذَكَرْتُهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَنْتِ^(٥)

قَوٌّ: موضع معروف، قال العجَّاجُ:

أَوْ حَيْثُ كَانَ بَطْنُ قَوٍّ عَوْسَجًا^(٦)

(١) الرسمى: أول المطر. والحَوْ: الشديد الخضرة. التلاع: مجارى الماء من أعلى الأرض إلى الرادى.

النجا مقصور جمع نجوة وهى المرتفع من الأرض وقصره للشعر.

(٢) الحوة: السواد. وقوله: من الربعى: أى المولود فى الربيع. الحارى المنسوب إلى الحيرة.

(٣) استحال الشيء: نظر إليه. العقير: المجروح، والمذبوح. استن السراب: اضطرب. كاع يكوع:

عقر فمشى على كوعه، لأنه لا يقدر على القيام.

(٤) الرباب بالكسر: قرب العهد بالولادة.

(٥) التنوفة: المفازة.

رَأْسٌ: هو الذى يبيع الرُّعوس.

يَدَيْتٌ: يقال: يَدَيْتُ إليه يدا، وأَيْدَيْتُ عنده يدا، أى اتخذت عنده نعمة، ويَدَيْتُ الرَّمِيَّةُ إذا أصبت يدها، وتقول العرب إذا رمت الصيد: انظر: أَمَيْدِيٌّ هو أم مَرَجُولٌ.
الْوَزْوَزَةُ: هى الخِفَّةُ، ورجُلٌ وَزَوَازٌ للخصيف، وقد وَزَوَزَ يُوَزِّزُ وَزْوَزَةً، وهو مُوَزِّزٌ.
الْوَحْوَخَةُ: هى ترديد النفس فى الحلق من شِدَّةِ البرد، يقال: وَحَّوَحَ الرَّجُلُ يُوَحِّوَحُ وَحْوَخَةً، وهو مُوَحِّوَحٌ.

الْقَلَقَلَةُ: مصدر قَلَقَلْتُ الشَّيْءَ قَلَقَلَةً وقلقلالا: إذا زَعَزَعْتَهُ.

الصِّلَصِلَةُ: مصدر صَلَصَلَ اللحام صِلَصِلَةً: إذا جاء صوته.

الرَّارَأَةُ: حِدَّةُ النَّظَرِ بِإِدَارَةِ الْعَيْنِ.

أخبرنا أبو عليّ، عن أبي الحسن، عن أبي العباس، عن أبى الفضل، عن أبى زيد، قال: تقول: رَأَرَأْتُ عَيْنَا الرَّجُلِ رَأَرَأَةً: إذا كان يديرهما، وهو رجلٌ رَأَرَأَ الْعَيْنَ.

الدَّادَاءُ: شِدَّةُ السَّيْرِ، وهو من أرفع عدو الإبل يُقال: دَادَأَتِ الْإِبِلُ دَادَاءً وديداءً قال:

وَاعْرَوْتُ الْعُلْطُ الْعُرْضِيَّ تَرْكُضُهُ أُمُّ الْفَوَارِسِ بِالْدِيدَاءِ وَالرَّبِيعَةِ^(١)

الْعُرْضِيّ: الذى رُكِبَ ولم يُرَض. وَالْعُلْطُ: الذى لا خطام عليه. ومثله الْعُطْلُ.

وَأَيْتٌ: بمعنى وعدت، والوَأَى: الوعد.

وَعَيْتٌ: بمعنى فهمت.

أَوَيْتٌ: بمعنى نزلت واستقررت، قال الله تعالى: ﴿أَوَى إِلَيْهِ أَبُويَه﴾ [يوسف: ٩٩].

وَأَوَيْتُ لَهُ: بمعنى رحمته وأشفقت عليه.

عَوَيْتٌ: بمعنى لويت يقال: عَوَى يده ولواها بمعنى واحد. وَعَوَى الْكَلْبُ عَوَاءً: إذا

صاح.

* * *

(٦) قو بالفتح والتشديد: منزل للقاصد إلى المدينة من البصرة وهو واد يقطع الطريق تدخله المياه ولا

تخرج وعليه قطر. العوسج: شجر من شجر الشوك له ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق.

(١) العلط. والربعة: من حصون ذمار باليمن للعبيد، وزار بفتح أوله وكسره: قرية باليمن على

مرحلتين من صنعاء ينسب إليها نفر من أهل العلم.

ما فى الباب السادس عشر

هَذْمَلَةٌ: هى الرملة المُستوية، قال ذو الرّمة:

أَوْ دِمْنَةٌ هَيَّجَتْ شَوْقَى مَعَالِهَا كَأَنهَا بِالْهَدْمَلَاتِ الرَّوَاسِيمُ^(١)

قَوْصَرَةٌ: هى هذه المعروفة، وتَخَفَّفَ فيقال: قَوْصَرَةٌ. قال الرَّاجِز:

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً^(٢)

إِوَزَةٌ: هى ضَرْبٌ مِنَ الْبَطِّ مَعْرُوفٌ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهَا إِوَزٌ. وَحَكَى سَيَّوِيَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي جَمْعِهَا: إِوِزُونَ، كَمَا قَالُوا: حَرَّةٌ وَإِحْرُونَ، كَأَنَّهُ قَالَ جَمْعُ إِحْرَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَا، وَيُقَالُ أَيْضًا: وَزَةٌ وَوَزٌ.

حَمَصِيصَةٌ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هى بَقْلَةٌ حَامِضَةٌ تَجْعَلُ فِي الْأَقِطِ، قَالَ الرَّاجِز:

يَا رَبِّ مُهَرِّ شَاصِ	فِي رَبِّ رَبِّ حِمَاصِ
يَنْظُرْنَ مِنْ خَصَاصِ	بِأَعْيُنٍ شَوَاصِ
كَفَلَقِ الرَّصَاصِ	مِنْ عَارِضٍ قَنَاصِ
بِكَلْبَتِي مِلاصِ	إِذْ أَنَا أَهْلَى عَاصِ
يَأْكُلْنَ مِنْ قُرَاصِ	وَحَمَصِيصِ وَاصِ ^(٣)

واص: أى مُتَّصِلٌ.

(١) الهدملات: رمال مشرفات، ومستطيلات. الرواسيم: الطوايع، الطابع: الخاتم.

(٢) القوصرة والقوصرة مخفف ومثقل: وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البوادي قال: وينسب إلى على كرم الله وجهه.

(٣) شاص: منتصب. الربرب: القطيع من الظباء، ومن بقر الوحش لا واحد له. حماص: جمع خمصان وخمصانة للجائع الضامر البطن. الخصاص من الباب والبرقع وغيرهما: خلله واحده خصاصة. شواص: جمع شاصية: أى شاخصة كأنها تنظر إليك. الفلق: جمع فلقة وهى الكسرة من كل شىء.

قناص: صائد. الملاص: الصفا الأبيض. القراص: نبت ينبت فى السهول والقيعان كالجرجير.

واص: متصل مثل آص.

حَلَكُوكُ: هو الشَّدِيدُ السَّوَادُ. يُقال: أَسْوَدَ حَالِكٌ وَحَانِكٌ وَمَحْلُولُكٌ وَمَسْحَنَكُكٌ وَحَلَكُوكٌ وَحُلَكُوكٌ وَفَاحِمٌ وَدَجُوحِيٌّ وَخُدَارِيٌّ وَدَيَّجُوجٌ وَحَلْبُوبٌ، وَدَيَّجُورٌ وَسُحْكُوكٌ، قال الرَّاجِزُ:

تَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةً ضَحُوكُ وَاسْتَنُوكْتَ وَلِلشَّبَابِ نُوكُ

وقد يَشِيبُ الشَّعْرُ السُّحْكُوكُ^(١)

لَقَضَوْا الرَّجُلَ: يُقال: لَقَضُوا الرَّجُلَ: إِذَا أَجَادَ الْقَضَاءَ وَأَحْكَمَهُ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، كَمَا يُقال: مَا أَقْضَاهُ.

فَاطٌ: يُقال: فَاطُ الْمَيْتِ يَفِيضُ فَيْظًا وَيَفُوزُ فَوْظًا: إِذَا خَرَجَتْ نَفْسُهُ، كَذَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ، وَلَا يُقال: فَاطَتْ وَلَا فَاضَتْ. وَيُقال: فَاطُ الرَّجُلِ وَفَاضَ وَفَاضَتْ نَفْسُهُ وَفَاطَتْ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو: لَا يُقال فَاطَتْ نَفْسُهُ، إِنَّمَا يُقال: فَاطَ فُلَانٌ، قَالَ الرَّاجِزُ:

لَا يَدْفَنُونَ مِنْهُمْ مَن فَاطَا^(٢)

وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ:

عَوَمَ السَّكِينُ تَفِيضُ مِنْهُ الْأَنْفَسُ

وَقَالَ الرَّاجِزُ:

فَفَقِئَتْ عَيْنٌ وَفَاضَتْ نَفْسُ

قال الْأَصْمَعِيُّ: إِنَّمَا هُوَ: وَطَنَ الضَّرْسَ.

مُدِّيَّةٌ: هِيَ السَّكِينُ، وَيُقال لَهَا: مُدِيَّةٌ وَمُدِيَّةٌ وَسَكِينَةٌ بِالْهَاءِ، وَالْخَيْفَةُ، وَالسَّخِينَةُ، وَالشَّلَقَاءُ، وَالصَّلَتْ، وَالرَّمِيضُ، وَالْفَالِيَّةُ، وَأَكَلَةُ اللَّحْمِ، كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. أُبْلَمَ: جَمْعُ أَبْلَمَةٍ، وَهِيَ خُوصَةُ الْمُقْلِ، يُقال: الْمَالُ بَيْنَنَا شَقُّ الْأَبْلَمَةِ، وَيُقال: أُبْلَمَةُ، وَأَبْلَمَةٌ.

(١) شعر سحكوك: شديد السواد.

(٢) الرجز لرؤبة بنى: (أدب الكاتب ص ٤٠٥، وإصلاح المنطق ص ٢٨٦ وجمهرة اللغة ص ٩٣٣،

لسان العرب ٤٥٣/٧ «فيظ»، وليس فى ديوانه).

إَجْرَدُ: أَخْبَرْنَا أَبُو عَلِيٍّ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ السُّكْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَاتِمٍ
عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: الْقَصِيصُ وَالْإَجْرَدُ هُمَا شَجَرَتَا الْكُمَاةِ اللَّتَانِ تَعْرِفُ بِهِمَا. قَالَ:
وَأَنْشُدْ أَبُو سَعِيدٍ:

جَنَيْتُهَا مِنْ مُحْتَنَى عَوِيصٍ مِنْ مَنَبِتِ الْإَجْرَدِ وَالْقَصِيصِ^(١)

مَشَشٌ: دَاءٌ يَعْرِضُ لِلْخَيْلِ، يُقَالُ: مَشَشَ الْفَرَسَ مَشَشًا.

عَسَسَ: هُمُ الَّذِينَ يَطُوفُونَ بِاللَّيْلِ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ. وَأَصْلُ الْعَسِّ: طَلَبُ الشَّيْءِ،
يُقَالُ مِنْهُ: عَسَّ يَعْسُ عَسًّا.

ضَفِيفٌ: يُقَالُ: قَوْمٌ ضَفَفُوا الْحَالَ. وَالضَّفَفُ: شِدَّةُ الْمَعِيشَةِ.

حُضَضٌ: يُقَالُ: حُضَضٌ وَحُضَضٌ: لِهَذَا الدَّوَاءِ الْمَعْرُوفِ.

وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُقَالُ فِي مَعْنَاهُ: حُضَضَ وَحُضَضَ بِالضَّادِ وَالظَّاءِ، وَلَا أَدْرَى مَا
صَحَّتُهُ؟.

سُرَّرٌ: جَمْعُ سَرِيرٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا: سُرَّرَ بَفَتْحِ الرَّاءِ.

جَرِيرٌ: سَيْرٌ مِنْ أَدَمٍ مَضْفُورٌ يَلْوِي عَلَيْهِ وَتَرٌّ، وَيَجْعَلُ عَلَى أَنْفِ الْبَعِيرِ لِيَذْلَهُ، وَبِهِ سُمِّيَ
الشَّاعِرُ.

مُنْهَاضٌ: يُقَالُ: هَضَّتِ الْعِظَمُ: إِذَا كَسَرْتَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ جُبِرَ، وَكَادَ يَلْتَمِسُ فَانْهَاضَ
انْهِيَاضًا وَمِنْهَاضًا، وَهُوَ مِنْهَاضٌ، قَالَ رُؤْبَةُ:

هَاجَكَ مِنْ أَرْوَى كُمْنِهَاضٍ الْفَكَكَ^(٢)

يُرِيدُ: الْفَكَ، وَالْكَسْرُ بَعْدَ الْجُبْرِ بَطْيَاءِ الرُّجُوعِ.

فِرْكٌ: الْفِرْكُ: الْبَغْضُ، يُقَالُ: فَرَكْتَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا تَفْرَكُهُ فِرْكًا: إِذَا أَبْغَضْتَهُ، قَالَ
رُؤْبَةُ:

وَلَمْ يُضِعْهَا بَيْنَ فِرْكٍ وَعَشَقٍ^(٣)

(١) القصيص: شجر ينبت في أصول الكُمَاةِ واحداً قصيصة ويتخذ منه العسل.

(٢) الرجز لرؤبة في: (ديوانه ص ١١٧، وشرح شواهد المغني ١/٥٣).

(٣) الفرك: البغض. والعشق: فرط الحب.

والرجز لرؤبة في: (ديوانه ص ١٠٤، لسان العرب ٤/٣٥٨ (سرر)، ١٠/١٧١ (شبق) ٢٥١ =

يريد: العشق. يقول: بين بَغْضٍ ومحبة.

فَرَزْدَقٌ: جمع فرزدقة، وهى قطع العجين، وبه سُمى الشاعر.

آدم: هو الأسمر الشَّدِيد السُّمرة، والأدْمَة: السمرة. قال العَجَّاج.

واجْتَنَفَ أَدَمَانُ الْفَلَاةُ التَّوَلَّجَا

وَيُقَالُ فى جمعه: أَدَمٌ وَأَدَمَانٌ.

* * *

= (عشق) ، (عشق) ، ٤٧٤ (فرك) ، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٠ ، وتاج العروس ٦/١٢ (سرر) ، ٤٩٠/٢٥ (شيق) ، (عسف) ، (عشق) ، (فرك) ، كتاب العين ١٣٠/١ ، ٥٤٦ ، ٣٥٩ ، ومقاييس اللغة ٣١٢/٤ ، ٣٢١ ، ومجمل اللغة ٤٨٦/٣ . وبلا نسبة فى: (مقاييس اللغة ٤٩٥/٤ ، ومجمل اللغة ٩٣/٤ ، والمخصص ٦٠/٤ ، ١١١/٥ ، ٨٢/١٥ ، وديوان الأدب ٢٤٥/٢).

ما فى الباب السابع عشر

اصْطَهَرَ: افتعل من صهرته الشَّمْسُ: إذا أذابته وحميت عليه، يُقال: صهرته وصقرته وصخذته: إذا حميت على دماغه، قال الشاعر:

إذا ذابت الشَّمْسُ اتقى صقراتها بأفنانِ مَرْبُوعِ الصَّريمةِ مُعْبِلِ

وقال ابن أحرر:

تَصْهَرُهُ الشَّمْسُ فَمَا يَنْصَهَرُ

أَظْهَرَ: يُقال: أَظْهَرَ بِحَاجَتِي: إذا كان قويا عليها، وعُنِيَ بها.

اجْتَابَ: أى قَطَعَ ودخل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُؤَمِّدُونَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخِرَ بِالْوَءَاءِ﴾: [الفجر: ٩] أى قطعوا وخرقوا.

مُقْتَالَ: مُفْتَعِل من القول، يُقال: اقْتَالَ الرجل على صاحبه: إذا احتكم عليه، قال:

ومنزلة فى دارِ صِدْقٍ وَغِبْطَةٍ وما اقْتَالَ من حكم على طيب

ثَقَّبَ فى العريّة، أى حوّل فيها وتصرف.

تمّ تفسير اللغة والحمد لله على أفضاله، وصلواته على نبينا محمد رسوله وآله.

* * *

مسائل فى عويص التصريف

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه «مسائل من عويص التصريف»، وهى التى تقدّم ذكرها فى أول الكتاب. فمن لم يستطرق إليها بقراءته وتأمّله، قلّت فائدته منها.

* * *

مسألة

تقول فى مثل «ثُرْتُم» من «آءٍ: أَوْءٍ»، مثل عُوعٍ، وأصلها: «أَوْؤُوءٍ»، مثل عُوعٍ، فأبدلت الثانية ياءً، وأبدلت من الضمة كسرةً، لِئلا تنقلب واوا، فقلت: أَوْءٍ، وأجريتها مُجرى قاضٍ.

فإن خففت الهمزة ألقيت على حركتها الواو وحذفتها فقلت: «أَوْ»، مثل عُوٍ. فإن قيل: فهلا رددت الهمزة الآخرة لزوال الأولى من قبلها؟. فغير لازم؛ لأنّ الأولى مخففة، والمخففة فى تقدير الملفوظ به، فكأنها هناك لم تزل، وقد تقدّم ذكر مثل هذا، فلذلك لم تردّ الآخرة.

فإن جمعت «أَوْءٍ» قلت: «أَوَاءٍ» فلم تغيّر الهمزة، لأنها التى كانت فى الواحد، ولم تعرض فى جمع، فجرت مجرى جواء جمع جائية.

فإن خففت الهمزة جعلتها بينَ بَيْنَ، أى بين الهمزة والياء، لأنها مكسورة فقلت: «أَوِئِءٍ»، ولم تلق حركتها على ما قبلها؛ لأن الألف لا يجوز تحريكها.

فإن حقرت «أَوْءٍ» قلت: «أَوِئِءٍ»، فإن خففته قلت: «أَوِئِءٍ»، تبدل الهمزة ياءً، وتدغم ياء التّحقيق فيها كما تقول فى تخفيف «خَطِيئَةٍ: خَطِيئَةٍ»، ولا يجوز تحريك ياء التّصغير بحركة الهمزة وطرح الهمزة؛ لأن ياء التّحقيق تجرى مجرى ألف التّكسير فلا تحرك، كما تقول فى تخفيف «أَفَيْئِسَ أَفَيْئِسَ»، ولا تردّ الهمزة فى «أَوِئِءٍ» وإن كنت قد أبدلت الهمزة ياءً، لأن هذا تخفيفٌ قياسى، وليس بدلا، فجرى مجرى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾

ومن حذف ياء من تحقير «أخوى» فقال: «أحى» كراهة اجتماع ثلاث ياءات، لم يُحذف هنا شيئا؛ لأن الوسطى فى تقدير الهمز.

فإن قلبت اللام فجعلتها قبل العين حتى يصير وزن الكلمة «فلعل» قلت: «أُوؤُ» بوزن عُوع، وأصلها «أُوؤة»، بوزن عُوع، فقلبت الهمزة الثانية واوا لانضمام الأولى قبلها، ثم أدغمتها فى الواو التى بعدها، فصارت: «أُوؤ» كما ترى.

فإن كسرت الكلمة وهى مقلوبة قلت: «أوايا»، وأصلها: «أواوى»، ومثالها: نلاعِل، فالواو الأولى هى الهمزة المبدلة المتقدمة، والواو الثانية هى عين الفعل.

فلما اكتف الألف واوان وجب همز الثانية كما همزت «أوائل» فصارت: «أوائى»، فجرت مجرى «خَطائى»، ثم صارت: «أواء»، ثم صارت: «أوايا» على ما تقدّم من الشرح فى باب خطايا.

فإن حقرت بعد القلب قلت: «أويى» بوزن عُوع، وأصله بعد قلب الهمزة: «أويوى»، بوزن عُوع، ومثاله: فليعل، فقلبت الواو ياء لوقوع التحقير قبلها.

* * *

مسألة

لو بنيت من «الآء» مثل «مطمئن»، على تمثيل أنه لو جاء كيف كان يكون سبيله لقلت: «مؤوائى»، مثل مُعَوِّع، تنبيه على الأصل؛ لأن أصله: «مُطْمَأْنِن»، وأصل هذا: «مؤوئى»، بوزن مُعَوِّع، فقلبت الهمزة الوسطى ياء، لتفصل بين الهمزات، كما قلت فى مثل «اطمأن» من قرأت: «أقرأيا».

فإن خففت الهمزة الأولى فقياسه أن تبدلها واوا، ثم تدغمها فى الواو التى بعدها، فتقول: «مؤأى» مثل مُعَوِّع، كما تقول فى تخفيف «رئيا: رياء».

فإن خففت الثانية أيضا قلت: «مؤأى»، ولم ترد الوسطى، لأن التى قبلها مخففة لا مبدلة، فكانها ثابتة.

فإن خففت الآخرة أيضا فى الرفع قلت: «مؤأىو» تجعلها بين الهمزة والواو لأنها مضمومة، كما تقول فى تخفيف يُبرى: «يُبرؤ»، تجعلها بين الهمزة والواو، فهذا مذهب سيبويه والخليل.

وقياس قول أبي الحسن أن تقول في تخفيفه: «مَوَائِي»، فتجعلها ياء؛ لأن الواو لا تصحّ وقبلها كسرة في هذا الموضع؛ لأن التخفيف فيها تقريب لها من الساكن، والواو الساكنة لا تصحّ بعد الكسرة، وعلى هذا قال في تخفيف «يَسْتَهْزِئُونَ: يَسْتَهْزِئُونَ»، وأخلصها ياء لما ذكرت لك.

وكذلك كان يقول في تخفيف الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة يقلبها واوا لانضمام ما قبلها، لأنها قد صارت مع التخفيف إلى حكم الساكن، والياء الساكنة تقلب للضمة قبلها واوا، فكان يقول في تخفيف «لَمْ يَبْرُؤِ الرَّجُلُ: لَمْ يَبْرُؤِ الرَّجُلُ»، فيجعلها واوا خالصة.

وحجته في ذلك: أنه رآهم يقولون في تخفيف «جُونُ: جُونُ»، فيقلبونها واوا لا غير؛ لأنه لا يصحّ الألف بعد الضمة. قال: فكذلك أقبلها ياء إذا كانت مضمومة مكسورا ما قبلها، وواوا إذا كانت مكسورة مضموما ما قبلها.

قال أبو عثمان: فقلت في ذلك لأبي عمر الجرمي فقال: نحن إنما أخلصناها في «جُونُ، ومَيْدُ» واوا وياء، لأنه لا يمكن أن يكون قبل الألف ضمة ولا كسرة، لا للاستخفاف، ونحن يمكننا أن نلفظ بالواو الساكنة وقبلها كسرة، وبالياء الساكنة وقبلها ضمة، ولسنا ندفع أن ذلك ثقیل، ولكننا نقول: إنه غير ممتنع في الطّاقة كما نقول: إنه لا يمكننا أن نلفظ بالألف وقبلها ضمة ولا كسرة.

والقول في هذا قول الجماعة، لما ذكر أبو عمر الجرمي.

وكذلك تقول في تخفيف: «مَوَائِي: مَوَائِي»، تجعلها بين الواو والهمزة، فإن نصبت أخلصتها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإن جرّرت جعلتها بين بين بالإجماع أيضا.

فإن قلبت اللام فجعلتها قبل العين حتى يصير مثاله: «مُفْلَعِلِل» قلت: «مُؤَيَّو» بوزن «مُعَيَّو»، وأصله: «مُؤَوَّئِي» مثل «مُعَوَّع»، لأنك قلبت اللام فجعلتها قبل العين فالتقت هي والفاء، وكلاهما همزة، فالتقت همزتان فوجب قلب الثانية.

قلت لأبي علي: لم قلبتها ياء دون الواو؟ فقال: لأنها لام في الأصل، واللام إذا كانت همزة ثم أبدلت، فإلى الياء تقلب، نحو ياء قِمَط من قرأت: قِرَأِي، فقلبت الهمزة

الآخرة لاجتماع همزتين فى آخر الكلمة فصارت «مُؤَيَّوْءٌ» فإن خففت الأولى، قلبتها واوًا فقلت: «مُؤَيَّوْءٌ» ولم تدغمها فى الياء؛ لأن أصلها الهمز، فحُتَّتْ بحرى «رُؤْيَا، ورُؤْيَةٍ، ونُؤَى» وقد تقدّم القول فى ذلك.

قال أبو على: ومن أبدل فقال: «رِيًّا ورِيَّةٌ» لم يقل هنا: «مُيَّوْءٌ»، فيبدل. قال: لأن الواو فى «رُؤْيَا» عين، وهى فى «مُؤَيَّوْءٍ» فاء، فهى أقرب إلى الصحة.

فإن خففت الهمزة التى بعد الواو قلت: «مُؤَيَّوْءٌ» فألّقيت حركتها على الواو؛ لأنها كانت ساكنة، ولم تردّ الهمزة الآخرة؛ لأن التى قبلها فى تقدير الملفوظ به.

فإن قدّمت لاما ثانية فجعلت قبل العين لامين حتى يصير مثاله: «مُفْلَلْعٌ» قلت: «مُؤَيَّوْءٌ» بوزن «مُعَيَّوْعٌ»، وأصلها: «مُؤَيَّوْءٌ» بوزن «مُعَيَّوْعٌ» ففصلت اللام الأولى المُبدلة ياء بين الفاء واللام الثانية فسلمتا، وصحّت الهمزة الآخرة لانفرادها. فإن خففت الأولى قلت: «مُؤَيَّوْءٌ».

وإن خففت الثانية أيضا قلت: «مُؤَيَّوْءٌ» فجعلتها ألفا.

وإن خففت الآخرة أيضا قلت: «مُؤَيَّوْءٌ» تجعلها بين الهمزة والواو فى الرفع، وبين الهمزة والياء فى الجرّ، وتخلصها ياء فى النصب كما تقول فى التخفيف: «رأيت قاريا»، فيجرى مجرى تخفيف «مِثْرٍ» فى قولك: «مِثْرٍ»؛ لأن الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها خلصت ياء؛ لامتناع الألف أن يكون قبلها كسرة وخلاف أبى الحسن قائم هنا.

فإن قدّمت اللامات الثلاث فجعلتها قبل العين حتى يكون مثاله: «مُفْلَلْعٌ» قلت: «مُؤَيَّوْءٌ»، وأصله: «مُؤَيَّوْءٌ» بوزن «مُعَيَّوْعٌ» فاجتمعت أربع همزات: الفاء وثلاث لامات، فقلبى الثانية لتفصل بين الأولى والثالثة، وقلبى الرابعة لئلا تجتمع مع الثالثة، وقلبى الواو التى هى عين مؤخرّة ياء لانكسار الياء قبلها كما فعلت فى «غاز».

فإن خففت الأولى قلت: «مُؤَيَّوْءٌ».

وإن خففت الثالثة قلت: «مُؤَيَّوْءٌ».

فإن حقرته غير مقلوب قلت: «مُؤَيَّوْءٌ» بوزن «مُعَيَّوْعٌ»، وأصله: «مُؤَيَّوْءٌ»، فقلبى الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها، وحذفت اللامين الزائدين، كما تقول فى تحقير «مُفْعَنْسَسٍ: مُفْعَيْسٍ» فتحذف النون وإحدى السينين.

ومن قال فى «مُقْعَنْسِس: قُعَيْسِس»، فحذف الميم قال هنا: «أَوِىء» وأصله: «أَوِىئُ»، مثل «أَوِيع»، كتحقير مثال الثُرْتُم من الآء، وقد تقدم ذلك فى المسألة الأولى.

فإن قلت: أىّ الهمزات حذفت فى هذا القول؟

فإنها الآخرة؛ لأن الأولى ملحقه، والثانية أصل.

فإن كسّرتَه على القول الأول قلت: «مَآوِىء» مثل «مَعاوِء». وعلى القول الثانى: «أَواء» وأصله: «أَوائىء»، مثل «عَوااع».

وإن عوّضت قلت فى التحقير على القول الأول: «مُؤِىء» مثل «مُعِيع» وأصله: «مُؤِوىء»، فقلبت الواو ياء. وفى القول الثانى: «أُوىئُ» بوزن «عُوىع».

وفى التفسير على القول الأول: «مَآوىء» مثل «مَعاوِيع». وعلى القول الآخر: «أَوائىء» مثل «عَوااع».

وإن قلبت اللامات فعلى حدّ ما تقدم، وقد بينته لك.

واعلم أنه لا يُبنى من الآء فعل لما تقدّم ذكره، وإذا لم يُجزّ بناء الفعل لم يجوز بناء اسم الفاعل منه؛ لأنه جارٍ عليه، ففى القياس لا يجوز أن يبنى مثل مطمئن من الآء؛ لأنه اسم الفاعل، وقد نصّ أبو الحسن على أنه لا يجوز فبناء الفعل أولى ألا يجوز.

وإنما عملت هذه المسألة لأريك كيف كانت سبيله لو جاء على مذهب أبى الحسن.

* * *

مسألة

قال الرّاجز - أنشدنيه بعض أشياخنا:

تسمع للحنّ به زيزيزَما

ومثاله: «فِيعِيعَل» فالفاء والعين منه من موضع واحد، ومعناه: الزّزمة، وهو ثلاثى، والزّزمة رباعية، ولا أعرف اسما جاء على «فِيعِيعَل» غيره.

فإن بنيت مثله من «ردد» قلت فيه: «رِيدِيدٌ»، وأصله: «رِيدِيدٌ»، فنقلت حركة الدال الأولى إلى الياء، وأدغمتها فى التى بعدها، كما قلت فى اففعول، من «رددت: اردودٌ»؛

لأنه ليس بملحق فتظهره كما تُظهر «جَلْبَب».

وكذلك «زِيْزِيْم» هو ثلاثيّ، و«رَدَدَت» ثلاثيّ، فكما تقول: شَدَّ ومدَّ فتدغم؛ لأن الثلاثيّ لا يلحق بالثلاثيّ، كذلك تقول: «رِيْدِيْدٌ». أفلا ترى أنه ليس فى الكلام مثل «جِيْعِيْقَر»، فيكون بوزن «زِيْزِيْم» ملحقا به؟.

فإن حقرتَه قلت: «رُدِيْدٌ»، فأجريتَه مجرى «مُحِيْفَةٍ ومُخِيْدَةٍ» تحقير مَحْفَةٍ ومَخْدَةٍ.

فإن عَوَضْتَ قلت: «رُدِيْدِيْدٌ»، فأظهرت لأن الياء حجزت بين الحرفين.

فإن كسرت على ذلك قلت: «رَدَادٌ» و«رَدَادِيْدٌ».

* * *

مسألة

لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات، فبنيت منها مثل «أُتْرُجَّة» لقلت: «أَوَأَوَاء» بوزن «عُوْغُوْعة»، وأصلها: «أُأُوء» بوزن «عُوعُة»، فاجتمعت خمس همزات، فقلت الثانية واوا، لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الأولى والثالثة، وقلت الرابعة أيضا واواً لذلك، فحجزت بين الثالثة والخامسة.

فإن خففت الهمزة الثانية قلت: «أُوْوُوءة» بوزن «عُوْوُوعُة»، فألقيت ضمتها على الواو قبلها وحذفتها.

فإن خففت الثالثة أيضا قلت: «أُوْوُوءة» بوزن «عُوْوُوءة»، ألقيت فتحتها على الواو وحذفتها.

فإن قلت: فهلا أبدلت الهمزتين واوين وأدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما، كما تقول فى «مَقْرُوءة: مَقْرُوءة».

قيل له: الفصل بينهما أن الواو فى «مَقْرُوءة» إنما زيدت للمد، وليست منقلبة من حرف أصلى ولا غير أصلى، فلم يمكن حركتها؛ لئلا يخرج من المد الذى جىء بها من أجله.

والواوان فى «أَوَأَوَاء» لم تزداد للمد، وإنما هما بدل من حرفين أصليين وهما الهمزتان، فلم يجزياً مجزى ما زيد للمد فاحتملنا الحركة لذلك، كما تحركت الفاء فى:

..... مسائل في عويص التصريف
«هذا أَوْمٌ منك»، ولم يُقَل: «هذا أُمٌ منك»، فُجِرَى مجرى ألف فاعل بل حُمِلت الحركة؛ لأنها بدل من حرف أصلى.

فإن قدّمت شيئا من حروف هذه الكلمة على شيء كان الكلام واحدا؛ لأنها كلها همزات واللفظ بها واحد، فلذلك كان الحكم واحدا.

فإن كسّرت لم تجد بدا من حذف همزة لتبقى أربعة أحرف، فينبغى أن تُحذف التى تقابل إحدى الجيمين؛ لأنها زائدة، وكانت بالحذف أحق من الهمزة الأولى - وإن كانت زائدة أيضا - لتأخرها وضعفها فتقول: «أَوَاء» بوزن «عَوَاع»، وكانت فى الأصل: «أُأَثِي» مثل «عَاعِغ»، ليكون على مثال «أَفَاعِل» فقلبت الثانية واوا؛ لأنها قد تحركت بالفتح، كما قلت: «هذا أَوْمٌ من هذا»، وقلبت الآخرة ياء، إذ كان ما قبلها مكسورا، لثلاثا تجتمع همزتان، فقلت: «أَوَاء»، فجرت مجرى «جوار».

فإن عوضت قلت: «أَوَاءِيَّ» بوزن «عَوَاعِيع» فرددت الهمزة الآخرة لحجز ياء التعويض بينهما.

فإن خففت الهمزة الآخرة قلبتها ياء، وأدغمت ياء العوض فيها فقلت: «أَوَائِي»، ولم يجز أن تحرك الياء بحركة الهمزة وتحذفها؛ لأن هذه الياء ليست مُنقلبة عن شيء، وإنما زيدت للمدّة، ولكون امتداد الصّوت بها عوضا من الهمزة المحذوفة، فجرت مجرى ياء «خطيئة ورزينة».

فإن خففت التى بعد الألف جعلتها بين بين كما تقول فى «الآءة: أَلَاءة»، ولا تلقى حركتها على الألف؛ لأن الألف لا تتحرك أبدا.

فإن حقّرت قلت: «أَوِيَّء»، وأصلها: «أُأَيَّء» بوزن «عُعِيَّع»، فقلبت الثانية واوا؛ لانضمام ما قبلها، ولأنها قد كانت فى الواحد واوا، وإذا كنت تقلبها واوا وقبلها فتحة، كنت تقلبها واوا وقبلها ضمة أجدر. وقلبت الآخرة ياء كما فعلت فى التّكسير.

فإن عوضت قلت: «أَوِيَّءِيَّ» بوزن «عُويَّيع».

فإن خففت الهمزة التى بعد ياء التحقير قلت: بلا تعويض «أَوِيَّ» قلبتها ياء وأدغمت ياء التّحقيق فيها، ولم ترد الآخرة؛ لأن الأولى مخففة، وقد مضى تفسير هذا.

فإن عوضت قلت: «أَوِيَّءِيَّ» بوزن «عُويَّيع».

فإن خففت الآخرة وحدها قلت: «أويي».

فإن خففتها جميعا قلت: «أويي»، كما تقول: «أمي» ومن قال: «أموي» فحذف، لم يقل في «أويي» إلا بالإتمام؛ لأن في قولك: «أويي» تقدير همتين مخففتين تخفيفا قياسيا، فكأنك قد لفظت بهما، فلم يثقل هنا اجتماع أربع ياءات، إذ كانت ثنتان منهما في تقدير الهمز، كما لم يقلبوا الواو ياءً في نحو: «رويا، ونوى» - وإن كانت ساكنة قبل الياء - لما كانت النية فيها أن تكون مهموزة، بل إذا كانوا قد قالوا: «أمي»، وعدي - وإن كان لا تقدير همز هناك - فقولهم: «أويي» مع أن ياءين منهما في تقدير الهمز الذي لو ظهر لما وجب معه حذف، أقيس.

ومن قال: «قرئت، وتوصيت» فأبدل وجب عليه أن يغير هنا فيقول: «أويي»، وذلك أنه حذف ياء التحقير هنا كما حذفها من «أموي» فبقى «أويي» كما بقى من ذاك «أمي» فانقلبت الياء الأولى ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما انقلبت هناك، فبقى في التقدير: «أويي»، كما بقى ذاك «أماي»، ثم انقلبت الألف واوا لوقوع الياء المشددة بعدها، كما انقلبت في «أموي» لوقوع ياء النسب بعدها، فقلت: «أويي» كما قلت: «أموي»، فالواو الثانية في «أويي» إنما هي بدل من الألف التي كانت بدلا من الياء التي كانت بدلا من الهمزة المخففة المدغمة فيها ياء التحقير، والواو في «أموي» إنما هي بدل من الألف التي كانت بدلا من الياء، التي كانت بدلا من الواو، التي هي لام الفعل في «إموان».

فمثال «أويي» من الفعل على هذا اللفظ: «أفيعل»، وقيل هذا: «أفيعيل». وقبل التعويض: «أفيعل» فافهم، فإن هذا مُشْكِل.

* * *

مسألة

أنشدنا أبو علي قول الشاعر:

فما أطعمونا الأوتكى من سَمَاحَة وعندهم البرنى إلا من البخل^(١)

(١) الأوتك والأوتكى: التمر الشهريز، وهو القطيعاء، والقطيعاء نوع من التمر وقيل هو البسر قبل أن يدرك، والجلل النجل: العظيمة، والبرنى: ضرب من التمر أصفر مدور وهو أحود التمر

وأنشد غيره:

باتوا يُعْشُّونَ القُطِيعَاءَ وعندهم البرئى فى جُلُلٍ تُحَل
فما أطعموه الأوتكى من سَماحة ولا منعوا البرئى إلا من البُخل

فالأوتكى: ضرب من التمر ردىء، ومثله القُطِيعاء، ولا يخلو الأوتكى من أن يكون «أَفْعَلَى» أو «فَوَعَلَى».

فإن حملته على «أَفْعَلَى» كان بمنزلة «الأَجْفَلَى» قال الشاعر:

نحن فى المشتاة ندعو الأَجْفَلَى لا ترى الآدب فىنا يَنْتَقِر

ورواه بعضهم: «الأَحْفَلَى» بالحاء، وهو من المجلس الحافل، والضَّرْع الحافل، أى المجتمع فيه الناس، والمجتمع فيه اللبن، وهو قريب من معنى «الأَجْفَلَى» بالjim، لأنه بالjim من قولهم: «أَجْفَلُ القوم»: إذا انكشفوا بأجمعهم، أى يجفل الناس إلى دعوته، كما أن المعنى الآخر يجمعهم ولا ينتقر قوما بأعيانهم. فالمعنيان متقاربان.

وإن حملته على «فَوَعَلَى» كان بمنزلة «الخَوَزَلَى» وضَوْطَرَى.

وحمله على «الأَفْعَلَى» أَقْبَس، لأن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الواو ثانية. ألا ترى إلى كثرة «أَفْعَلْ»، وقلة «فَوَعَلْ»؟.

ولو بنيت مثل «الأوتكى» من «أَأَة» قلت: «أَوَأًا» بوزن «عاوعا» فإن خففت الهمزة بعد الواو جعلتها بين بين فقلت: «أَوَأًا» فإن كسرت قلت: «أَوَايَا»، وأصلها: «أَأَوِيءُ»، مثل «عاوع» بوزن «أفاعل»، فقلبت الهمزة الثانية واوا، لأنها قد تحركت بالفتح.

وإن شئت فقل: قلبت الألف واوا كما فعلت فى «أوادم» فصارت فى التقدير: «أَوَاوِيءُ» فاكتنفت الألف واوان فهمزت الآخرة فصارت: «أَوَاوِيءُ» فالتقت همزتان، فقلبت الثانية ياء، فصارت: «أَوَايَا» ثم صارت: «أَوَايَا» لأنها همزة عرضت فى جمع، فوجب تغييرها، ثم صارت: «أَوَايَا»، كما قلت فى «خطاء»: خطايا.

فإن عوضت قلت: «أَوَاوِيءُ»، فصحَّت الواو لبعدها من الطرف، كما صحَّت فى «طواويس».

فإن حَقَرْتُ قلت: «أَوِيَّ»، وأصلها بعد قلب الهمزة الثانية واوا لاجتماع الهمزتين وانضمام الأولى منهما: «أَوِيَّوِيَّ»، فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الأولى.

حاشية: قلت أنا: ويجوز أيضا على قول من قال «أَسِيَّود» أن تصحَّح الواو التى هى عين فتقول: «أَوِيَّوِيَّ» ولا تقلبها وتدغم.

فإن عَوَّضْتُ قلت: «أَوِيَّء» بوزن «عَوِيَّع».

فإن خَفَّفْتُ قلت: «أَوِيَّ» ومن قال فى المسألة التى قبل هذه: «أَوِيَّ» قال هنا أيضا كذلك، وكان هذا أقوى من ذلك قليلا، لأن الثانية من الياءات إنما هى بدل من الواو التى هى عين «آء»، وليست فيها نيَّة الهمز كما كان قبل، فجرت هذه الياء لانقلابها عن الواو مجرى الياء الثانية من «أُمِّيَّ»، لأنها منقلبة عن الواو التى هى لام الفعل فى «إِمْوَان».

وإن قلبت اللام فجعلتها قبل العين، فهو على ما تقدّم ذكره.

* * *

مسألة

لو بنيت من الدال فى «قد» مثل «عصفور»، وهى على ما هى عليه من كونها حرف هجاء لم يجوز؛ لأن بناءك من الكلمة ضرب من التصريف والاشتقاق يدخلها، وحروف المعجم لا يمكن تصريفها ولا اشتقاقها.

فإن سَمَّيْتُ من «قد» فَتَحَيْلَتَهُ: «إِذْ»، كما قال سيبويه فى تسميته بالباء من «اضرب: إِبْ» جاز أن تبنى منه؛ لأنه قد صار اسما، والأسماء تُشْتَقُّ وتصرف، فتقول فى مثل «عصفور» من الدال فى «قد» بعد التسمية بها: «دُيَّوِيَّ». وذلك أن الدال منفردة ساكنة، ولا أصل فى ذوات الثلاثة، ولا فى الياء، ولا فى الواو، فيجب إذا أريد البناء منها أن تقوى، لتلحق بما يمكن أن يصرف ويشْتَقَّ منه فيه عين وفاء ولام، فينبغى أن يضم إلى الدال دال أخرى مثلها، لأنها لا حظَّ لها فى واو ولا ياء، فتردّ إليه عند الحاجة، فجرت - لأنها مجهولة الأصل - مجرى لوّ وأوّ، فمن حيث زدت على لو واوا أخرى لما جعلتها اسما فقلت:

إِنَّ لَيْتَنَا وَإِنَّ لَوَا عَنَاءُ

كذلك يجب أن تضم إلى الدال من قد دالاً أخرى لمشاركتها لو وأو وأى فى أنها مجهولة الأصل، فتدل الدال الثانية على الدال الأولى، وكتلتاهما ساكنة لأن الدال الأولى قد علمناها ساكنة فى قدّ، ولذلك دخلت همزة الوصل فى آب، وينبغى أن تكون الثانية أيضا ساكنة لتكون كالأولى فى الحكم، كما كانت مثلها فى الجنس، ولأنك تقدّرها عين الفعل، وأصل العين السكون حتى تقوم الدلالة على حركتها، فالأصل فى العين هو السكون، فينبغى أن تبنى على الأصل.

فإذا قدرّت الدالين ساكنتين امتنع النطق بالحرف لسكون أوّله، ولم يمكن أن تدخل هنا همزة الوصل ليقع الابتداء بها، لأنك إنما تريد أن تكملّ اسما قائما بنفسه يشتقّ منه، فلا وجه لدخول الزيادة عليه، إذ البناء إنما هو من الأصول لا من الزوائد، فلما التقى ساكنان حركت الدال الأولى بالكسر لالتقائهما، فصار التقدير: «دِدْ» فلما التقى حرفان مثلان وقدرتهما فاء وعينا، كره اتفاق الفاء والعين وكونهما من موضع واحد، وهذا قليل نادر فى بابه، وقد ذكرته فيما مضى فلا ينبغى أن يقاس عليه لشذوذه.

وإذا كنت تستقلّ هذا وإن كانوا قد نطقوا به، فأنت بألا ترتجله وتبتدعه وتدخله فى كلامهم أخرى، لأنك إنما تقيس على المطرد لا على الشاذّ، فيجب لذلك أن تحذف الدال الثانية، وتبقى الكسرة التى وجبت عن اجتماعها مع الأولى بحالها، لما يحتاج إليه بعد، ولأنك لو حذفّت الكسرة لعدت إلى ما منه هربت، وهو سكون الدال، ثم كان يلزمك أن تأتى بالدال ثانية، ثم تحذفها أيضا، فكان هذا لا يتناهى فرفض ذلك أصلا، وأقرّت الكسرة فى الدال فصارت فى التقدير: «دِدْ» مثل «عِدْ وشِدْ»، فجرت الدال المكسورة مجرى ياء الإضافة فى قولك: «مررت بزيدى»، فزدت على الكسرة ياء، كما قال سيبويه: لو سميت بالضاد من ضرب لقلت: «ضاء»، فأشبع الفتحة، فتنشأت ألف، وزدت على الألف ألفا أخرى كما فعلت فى لو، ثم حركت الثانية فانقلبت همزة، فعلى هذا ينبغى أن تزيد على كسرة الدال ياء، فيصير كأنه «دِى»، فجرت مجرى فى.

وقد قال سيبويه: لو سمّيته بفى لثقلت، لثلا يبقى الاسم على حرفين، أحدهما

حرف لين، فقلت: «هذا فى قد أقبل»، فكذلك ينبغى أن تزيد على ياء «دى» ياء أخرى فتقول: «هذا دى»، كما تقول: «هذا فى»، فيصير دى كأنه من مضاعف الياء، فجرى مجرى «عى» من عييت، و«حى من حييت»، فكأنه لما قال لك: ابن لى من الدال فى قد مثل عصفور، فقد قال: ابن لى من دى مثل عصفور، فكما تقول فى فعلول من حييت وعيت: حيوى وعيوى كذلك تقول فى مثل عصفور من دى: ديوى، وأصله: ديوى، فأبدلت الواو ياء، والضممة قبلها كسرة، كما تقول: أمر مقضى، فصار فى التقدير: ديوى، فجرى مجرى النسب إلى حية، ففتحت الياء الأولى لتنقلب الثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفا، فصارت فى التقدير: ديوى، ثم انقلبت الألف واوا، لوقوع الياء المشددة بعدها، كما تقول فى النسب إلى هدى: هديوى، فكذلك قلت: ديوى.

وهذا الذى أنبأتك به، من إدخالك على الدال دالا أخرى، وكسرك الأولى منهما، أخذته عن أبى على جوابا عن شيء سألته عنه بالشام، وهو رأيه، وعليه كلامه، وهو الصواب، فتفهم هذه المسألة، فإنها لطيفة جدا.

* * *

مسألة

إن قيل لك: كيف تبني من «ضرب» مثل «إمّا» من قوله تعالى ﴿فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤] بعد أن تجعلها اسما؟.

فقل: هذا خطأ، وذلك أن «إمّا» هذه مركبة، وأصلها: «إن ما». ألا ترى أن سيبويه قال فى قول الشاعر:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(١)

كأنه قال: إمّا من صيِّف وإمّا من خريف، فحذف ما لضرورة الشعر، وحذف إمّا الأولى لدلالة الثانية عليها.

(١) الرواعد: السحب الماطرة. والصيف، بالتشديد: المطر الذى يجيء فى الصيف.

البيت من المتقارب وهو للتمر بن تولب فى: (ديوانه ص ٣٨١، والأزهية ص ٥٦، وخزانة الأدب ٩٣/١١-٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢، وشرح شواهد المغنى ص ١٨٠، والكتاب ٢٦٧/١، والمعانى الكبير ص ١٠٥٤، والمقاصد النحوية ٤/١٥١). وبلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، ٢٣٦، وخزانة الأدب ٢٥/٩، والخصائص ٤٤١/٢، والدرر ١٢٨/٦، وشرح المفصل ١٠٢/٨، والكتاب ١٤١/٣، ومغنى اللبيب ٥٩/١).

قال أبو علي: وقد وجدت أنا في الشعر للفرزدق بيتا محذوفة منه «إمّا»، وهو قوله:

تهاض بدار قد تقاد عهدا وإما بأموات ألمّ خيالها
كأنه قال: إمّا بدار وإمّا بأموات.

فإذا كانت مركبة لم يجوز بناء مثلها من ضرب، ولا من غيره لأنه كأنه يقول: احذف من الكلمة بعض حروفها، وضم إليها شيئا ليس من حروفها، فيكون المثال المبني على هذا مفردا مركبا في حال، وهذا محال.

وكذلك «إمّا» في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] هي مركبة، وأصلها: «إنّ ما، دخلت ما للتوكيد، وأنت في إدخالها وحذفها تحيّر، فأما في «إمّا منّا بعد» فلا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر.

وكذلك أمّا من قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضّبع

ألا ترى أن سيبويه حمله على أن معناه: أبا خراشة لأن كنت ذا نفر، فحذف كنت، وجعل ما عوضا منها، فما مزيدة على أن، ومركبة معها.

وكذلك قولهم: افعل كذا وكذا إمّا لا، فإنّ هذه مركبة أيضا. ألا ترى أن سيبويه قال: معناه: افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيرّه، فحذف كنت وجعل ما عوضا منها، وأمّيلت لا، لمشابتها الفعل بقيامها مقامه، وسدّها مسدّه.

وكذلك «أما» في قولهم: «أما تأتيني، أما تحسن إلى؟» لأنها همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي، فهذه مثل الأولى في أنها حرفان، وتخالفا في أنها لم تجعل كالحرف الواحد، وإنما هي بمنزلة قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى ربك﴾ [الفرقان: ٥٤] و﴿ألم تر كيف فعل ربك﴾ [إبراهيم: ٢٤]، ونحو قول الفرزدق:

ألم تر أني يوم جوّ سويقة بكيت فنادتني هنيده ماليا^(١)

ومثل ذلك: ألا تأتينا فتحدثنا، إنما هي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي.

(١) جو سويقة: موضع من أحوية الصمّان، والصمّان أرض فيها معشبة وهي متاحة للدناء.

فأما قول الشّاعر:

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد لقد زادني مسراك وجداً على وجد^(١)
 فألا فيه معناه: افتتاح الكلام والتنبيه، ويمكن أن يكون مركباً من الهمزة ولا، فيكون بمنزلة: لوّماً ولولا في التركيب، ويمكن أن يكون غير مركب بمنزلة إلى، ولدى.
 فإن قلت: فإذا كان معناه: افتتاح الكلام والتنبيه فكيف جاز أن تدخل على يا، وهي للتنبيه؟.

قيل له: جاز اجتماعهما لأن «ألا» وإن كانت للتنبيه كيا، فإن فيها معنى آخر وهو افتتاح الكلام، وليس ذلك في يا، فلما اختلفا من هذا الوجه جاز اجتماعهما.

فأما قول أبي ذؤيب، أنشده أبو عليّ:

فأجبتها أمّا بما يجسمى أنه أوذى بنى من البلاد فودّعوا

فيحتمل أن تكون مفردة وأن تكون مركبة:

فإذا كانت مفردة كانت كانت كالتى فى قولك: أمّا زيد فقائم، «وأمّا ثمود فهديناهم»، والفاء على هذا محذوفة لضرورة الشعر. ومثله قول الشاعر، أنشدناه أبو عليّ نصفه الأوّل:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم ولكن سيراً فى عراض المواكب^(٢)

وقول الآخر:

(١) البيت من الكامل، وهو لابن الدمنية فى: (ديوانه ص ٥٨). وبلا نسبة فى: (بغية الوعاة ٢٥٥/١، وشرح المفصل ١١٩/٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي فى: (ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ٤٥٢/١، والدرر ١١٠/٥). وبلا نسبة فى: (أسرار العريبة ص ١٠٦، والأشباه والنظائر ١٥٣/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧، وشرح شواهد المغنى ص ١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧ وشرح المفصل ١٣٤/٧، ومغنى اللبيب ص ٥٦، والمقاصد النحوية ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، والمقتضب ٧١/٢، وجمع الهوامع ٦٧/٢).

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّٰهَ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّٰهِ مِثْلَانِ

يريد: فلا قتال لديكم، وفالله يشكرها.

وإذا كانت مركبة لم يخل الحرف الأوّل من أن يكون ميمًا أو نونا، وكلاهما جائز غير ممتنع.

فإذا كانت ميمًا فكأنه قال: فأجبتها أم ما يجسمي أنه، فأم هذه لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة، لأنها إذا كانت كذلك فهي في كلا وجهيها - مقابلتها الهمزة وانقطاعها منها - استفهام، وقبلها: «فأجبتها»، والجواب لا يكون استفهامًا فلا بد من أن تكون زائدة، وحكى أبو زيد أنهم قد زادوا «أم»، وقال الراجز:

يا دهر أم ما كان مَشْيًى رَقَصًا بل قد تكون مَشْيًى تَوَقُّصًا

وقد أناغى الرِّشَاءُ الْمُقَصَّصًا^(١)

يريد: ما كان مشي، وأم زائدة، فتكون أم على هذا زائدة، ويكون ما بعدها بمنزلة الذي، كأنه قال: فأجبتها الذي يجسمي أثر فقدهم، وأسف هلاكهم.

وإن كانت الأولى نونا، فكأنه قال: أن ما يجسمي أنه وإذا كان التقدير هذا جاز في «أن» وجهان، وفي ما وجهان:

أما أحد وجهي «أن» فإن تكون مخففة من الثقيلة، فكأنه قال: فأجبتها أن ما يجسمي أنه أودى بنى، فإن على هذا في موضع نصب، لأن التقدير: فأجبتها بأنه، فلما حذف الباء عمل الفعل قبله فوصل بنفسه.

وقد يجوز أن تكون مجرورة بحرف محذوف، فقد أجاز سيويه نحو ذلك. و«ما» في تقدير الذي، كأنه قال: فأجبتها بأن الذي يجسمي أسف هلاكهم، فالعائد على الذي

(١) الرقص بفتحيتين: ضرب من السير، قيل الحب. التوقص: تقارب الخطو، وقيل شدة الوطء وكلاهما من الهرم.

والرجز بلا نسبة في: (الأزهية ١٣٢، وخزانة الأدب ١١/٦٢، ٦٣، شرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٦، لسان العرب ١٢/٣٦ «أمم»، المقتضب ٣/٢٩٧).

الضمير الذى فى الطرف وأنّ الثّانية مع ما عملت فيه مرفوعة، لأنّها خبر أنّ الأوّل.

والوجه الآخر: أن تكون بمعنى أى التى تجيء للعبارة، مثل التى فى قوله سبحانه ﴿وانطلق الملائم منهم أن امشوا﴾ [ص: ٦] معناه: أى امشوا، ولا تأتى إلا بعد كلام تامّ. وقوله «فأجبتها» كلام تامّ، كما أن قوله: ﴿وانطلق الملائم منهم﴾ كلام تامّ، فكأنه قال: فأجبتها أى الذى بجسمى فقدهم وأسف تذكّركم.

وقد يمتل وجهها ثالثاً: وهو أن تكون زائدة كقوله سبحانه: ﴿فلما أن جاء البشير﴾ [يوسف: ٩٦] معناه: فلما جاء، وكقول الشّاعر:

فلما أن مضت ستنان عنها وصارت حقة تعلو الجذاعا^(١)

وفى جعلك أن زائدة ضعف، لأنها لم تقع زائدة فى غير هذا الموضع مبتدأة، إنما تقع فى حشو الكلام وتضاعيفه.

وأحد وجهى «ما»: أن تكون بمعنى الذى كما تقدم.

والوجه الآخر: أن تكون زائدة.

فإذا كانت زائدة صلحت أن قبلها أن تكون خفيفة من الثّقيلة، وأن تكون بمعنى أى. فإذا كانت زائدة كانت اللام فى لجمسى رافعة، لأنّ التى بعدها كقولهم: فى غالب ظنى أنك منطلق.

ولا يجوز أن يكون الحرفان زائدين ميماً كان الأوّل أو نوناً، لأنّلا يجتمع زائدان.

فإن بنيت من «ضرب» مثل «أمّا» فى قول من جعلها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وأما ثمودُ فهذهيناهم﴾ [فصلت: ١٧] قلت: «ضربى»، فجعلت الهمزة فاء، والميمين عينا ولما، وجعلت الألف فى آخره ملحقه كألف أرطى وعلقى فيمن نون.

فإن قلت: فهلا حكمت بزيادة الهمزة فى أوّل الكلمة فجعلتها أفعلاً، كما تقول: إن الهمزة إذا وقعت أوّل بنات الثلاثة قضى بزيادتها؟.

قيل: هذا محال، لأنّلا تجعل الفاء والعين من موضع واحد.

فإن قيل: أنت قد زعمت أن الألفات في أواخر الحروف لا تكون إلا أصولاً غير زوائد، فلم حكمت بزيادة الألف هنا، حتى جعلتها كالف أرطى؟.

قيل له: إنما حكمنا بذلك لما نقلناها إلى الاسم فقضينا على الكلمة بما نقضى به على الأسماء، لأنه لا يصح أن نبني مثلها إلا بعد أن تجعل اسماً، لأن الحروف لا يجوز أن تمثل من شيء، لأنها لا تتصرف، وقد تقدّم هذا.

فإن قيل: هلا جعلت الميمين عينين وجعلت الألف لا ما؟.

قيل: لأنه كان يكون مثاله: «فَعَلَّ»، وفَعَّل في الأسماء قليل، لا يُقاس عليه. إنما جاء منه «عنر» اسم موضع، و«بذر» اسم موضع أيضاً. وقال في الأعجمي: «يَقَم». فأما تسميتهم العنبر بن عمرو بن تميم: «خَضَم»، فإنه إنما سُمي بالفعل، لكثرة أكله، أنشد سيويه:

سَقَى اللّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرْأِيًا وَمَلُكُومًا وَبَذَرَ وَالْغَمْرًا^(١)

وقال زهير:

لَيْثٌ بَعَثَ يَصْطَادُ الرِّجَالَ إِذَا مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا

وهذا لا يُقاس عليه.

وكل ما كان من هذا الضرب من الحروف غير مركّب فحائز أن تَبْنَى مثله بعد أن تجعله اسماً، فتقول في مثل «كَلَّ» من ضرب: ضَرَبِي، ومن قتل: قَتَلِي. ومثل «إِلا» في الاستثناء: «ضِرْبِي» ومن عَلِم: عَلِمِي.

وأخبرني أبو عليّ أن أبا العباس ذكر عن الكوفيين أنهم يقولون: إنّ «إِلا» في الاستثناء مركّبة من «إِنْ وِلا»، فمن ذهب إلى هذا لم يُعْزِ بناء مثلها، لثلاث تكون الكلمة مفردة مركّبة.

(١) بذر: وهو اسم ماء. الغمرا: اسم ماء أو بئر بمكة.

والبيت من الطويل وهو لكثير عزة في: (ديوانه ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣٥٥/٢ وشرح المفصل ٦١/١، لسان العرب ٥١/٤ «بذر»). وبلا نسبة في: (ما يتصرف وما لا يتصرف ص

فأما قوله تعالى ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] فإنما هى «إن» التى للشرط، ضُمَّتْ إلى «لا» التى للنفى، ولا يجوز تمثيلها للانفصال الذى فيها.
 وحتى مثل كلا غير مركبة. وأنى فى الظرف كحتى. وألاً وهلاً فى التحضيض
 مركبتان بمنزلة لولا ولوما، والهمزة فى ألا عندهم بدل من هاء هلا، وقال أبو الحسن:
 ليست بدلا، وأصلها عنده: «أن لا» وأصلها عند الجماعة غيره: «هل لا».
 ويجمع هذا أن كل مركب فلا يجوز تمثيله، وما لم يكن مركبا فنقلته إلى التسمية
 فتمثيله جائز، فتفهّمه وقس عليه.

* * *

مسألة

لو بنيت من «وأيت» مثل «اطمأن» لقلت: «إيأيّا» كما تقدم.
 فإن قلت منه: يا فاعل افعّل افعّل، قلت: ياموئىّ إيأيّ إيأيّ، فسقطت الياء فى
 اللفظ من آخر: موئىّ، لسكونها وسكون فاء الفعل من إيأيّ، وانقلبت من «إيأيّ» ياء
 فى اللفظ بعد أن كانت واوا لما وصلت الكلام فوقعت الواو بعد الياء المكسورة التى
 حذفت بعدها اللام الأخيرة من اللقط، لسكونها وسكون فاء الفعل وحذفت اللام التى
 هى الياء من «إيأيّ» للوقف، وقلبت الفاء من المثال المأمور به الثانى، لانكسار الياء التى
 حذفت بعدها الياء الأخيرة للوقف.

فإن خاطبت اثنين قلت: «يا موئىيان إيأيّا إيأيّا» فقلبت الواو من مثال الأمر الأوّل
 لانكسار النون قبلها، وأقررت الواو التى هى فاء من مثال الأمر الثانى، لأنها صحت لما
 وقعت قبلها الفتحة التى قبل الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهى فى النطق واو إذا
 اتصلت بمثال الأمر الأوّل، وإنما كتبت ياء لأنها منفصلة من المثال الأوّل، فيلزملك أن
 تبدئ بها فتقول: «إيأيّا»، فيجب قبلها، لكسرة همزة الوصل قبلها، فكتبت على ذلك
 لانفصال المثال، وقيامه بنفسه، كما تقول: قُمْ ثم ائت زيدا، فهو فى الخط: ائْت، وفى
 اللفظ: ثم اَتْ، ولم تُكتب كذا لانفصال ثم، ولو كان موضع ثم حرف لا يقوم لقلت:
 قُمْ فأت زيدا، فحذفت همزة الوصل وكتبت الهمزة فى الخط كما هى فى اللفظ.

وكذلك لو كتبت المسألة على اللفظ قلت: «ياموئىّا ييأيّو أيّا»، فصححت الواو،
 لفتحها الياء قبلها.

وتقول في الجمع: «يَا مُؤَيُّونَ يَا أَيُّوَا يَا أَيُّوَا»، وأصلها «يَا مُؤَيُّونَ يَا أَيُّوَا يَا أَيُّوَا»، فحذفت الضمة من الياء الأخيرة، ونقلت إلى الياء المشددة وحذفت المحذوفة الحركة، لسكونها وسكون الواو بعدها، وحذفت الواو من «يَا أَيُّوَا» الأولى من اللفظ، لسكونها وسكون فاء الفعل من مثال الأمر الآخر. ولو كتبتها على اللفظ لقلت: «يَا مُؤَايُونُو أَيُّوَا».

وتقول للواحدة: «يَا مُؤَيَّةُ أَيُّوَا أَيُّوَا»، وأصله: «يَا أَيُّوَا»، فأسكنت الياء التي هي اللام الأخيرة، وحذفت لسكونها وسكون ياء إضمار التانيث بعدها. فلو كتبه على اللفظ لقلت: «يَا مُؤَايَتُو أَيُّوَا»، فحذفت الياء التي هي علم تانيث الضمير من المثال الأول، لسكونها وسكون فاء الفعل من المثال الآخر، وعلبت الواو من المثال الآخر ياء، لانكسار ما قبل ياء الضمير قبلها.

وتقول للثنتين كما تقول للثنتين، إلا أنك تلحق في اسم الفاعل علم التانيث.

وتقول لجماعة النساء: «يَا مُؤَيَّاتُ أَيُّوَا أَيُّوَا». ولو كتبه على اللفظ لقلت: «يَا مُؤَاوَيَّاتُو أَيُّوَا أَيُّوَا».

فإن خففت الهمزة قلت: «يَا مُؤَيِّي وَيَّ وَيَّ»، فلما تحركت الواو بفتحة الهمزة حذفت همزة الوصل.

وللواحدة: «يَا مُؤَيَّةُ وَيَّ وَيَّ». والأصل: «وَيَّ وَيَّ».

وللثنتين: «يَا مُؤَيَّاتُ وَيَّ وَيَّ».

وللثنتين كذلك.

ولجماعة الرجال: «يَا مُؤَيُّونَ وَيُّوَا وَيُّوَا»، وأصله: «يَا مُؤَيُّونَ وَيُّوَا وَيُّوَا».

وللنساء: «يَا مُؤَيَّاتُ وَيَّ وَيَّ».

فإن أمرت بالنون الثقيلة على التحقيق قلت للواحد: «يَا مُؤَيِّي أَيُّوَا أَيُّوَا»، تنبيه على الفتح لأجل النون، كما تقول: «رَمِيَّ زيدا».

وللواحدة: «يَا مُؤَيَّةُ أَيُّوَا أَيُّوَا»، فحذفت اللام الآخرة لسكونها وسكون ياء

الضمير، وحذفت ياء الضمير لسكونها وسكون النون الأولى، كما قال تَابُطُ شَرًّا:

لَتَقْرَعَنَّ عَلَى السَّنِّ مَنْ نَدِمَ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

وللاتنين: «يا مَوْيَّانَ أَيَّيَّانَ أَيَّيَّانَ»، فتحذف النون التي هي علم الرفع، لبنائكِ
الفعل على الفتح، كما تقدّم. وللمرأتين كذلك.

وتقول جماعة الرجال: «يا مَوْيَّونَ أَيَّيَّانَ أَيَّيَّانَ» فحُذِفَت اللام الأخير لسكونها
وسكون الواو التي هي علم الضمير المجموع بعد أن نقلت ضميتها إلى اللام الوسطى،
وحذفت النون التي هي علم الرفع لبنائكِ الفعل على الفتح، وحذفت الواو التي هي
علم الضمير لسكونها وسكون النون الأولى، كما قال الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن
طَبَقٍ﴾ [الإنشاق: ١٩].

ولجماعة النساء: «يا مَوْيَّاتُ أَيَّيَّانَ أَيَّيَّانَ»، فالياء التي قبل النون هي اللام الآخرة
سكنت لما وليت النون التي هي علم جماعة الضمير المؤنث، بمنزلة الباء في اضْرَبْنَ، ولو
كانت إنما سكنت للوقف لوجب حذفها؛ لأن حروف اللين إذا وقعت موقع الجزم أو
الوقف الجارى مجرى الجزم حذفن كما يسكن الصحيح، ودخلت الألف فى:
«أَيَّيَّانَاتُ» حاضرة بين النونات، كما تدخل فى: «اضْرَبْنَ زَيْدًا».

ومتى زالت الكسرة قبل فاء الفعل من أمثلة الأمر فى جميع هذه المسألة، بأن تلى
مفتوحا أو مضموما، كانت واوا فى اللفظ، وإن كتبت ياء فى الخط. وقد تقدم القول
فى هذا.

وإن خففت الهمزة مع هذه النون قلت للواحد: «يا مَوْيَّيَّ وَيَّيَّ وَيَّيَّ».

وللواحدة: «يا مَوْيَّيَّة وَيَّيَّ وَيَّيَّ»، تحذف اللام الأخيرة والياء التي هي علم الضمير لما
تقدم ذكره.

وتقول للاتنين: «يا مَوْيَّيَّانَ وَيَّيَّانَ وَيَّيَّانَ». وللمرأتين كذلك.

وتقول لجماعة الرجال: «يا مَوْيَّونَ وَيَّيَّ وَيَّيَّ»، تحذف اللام الأخيرة وواو الجمع، لما
تقدم ذكره.

ولجماعة النساء: «يا مَوْيَّيَّاتُ وَيَّيَّانَ وَيَّيَّانَ».

والأمر بالخفيفة كالأمر بالثقيلة إلا ما بينهما من الخلاف وهو مشروح في باب النونين.

* * *

مسألة

اعلم أنك لو سميت يان التي للجزاء، ثم صغرتها لقلت: «أُنْيُ» فزدت حرفا من حروف اللين حملا على الأكثر، لأن الأشهر من أمر هذه الناقصة أن يكون المحذوف حرف لين، وإن هذه لا أصل لها في الثلاثة فترد إليه.

فإن بنيت من «أُنْيُ» مثل جحمرش قلت: «أُنُوٍ» فأظهرت النون، وإن كانت ساكنة قبل الواو؛ لثلاثا تلتبس بباب: «أَوْتَاه» فيمن جعل العين واللام واوين، وأنشد:

فأَوِّ لَذِكْرَها إِذَا ما ذَكَّرْتُها ومن بُعِدِ أرضٍ دُونِنا وَسَمَاءِ^(١)

ومن قال: «فَأَوِّه»، فجعل اللام هاء، قال في مثل جحمرش من «أُنْيُ» تحقير «إِنْ»: «أَوِّوٍ»، فأدغم النون لأنها ساكنة في الواو، ولم يَخَفِ التباسا، لأنه ليس في الكلام ما فأوه همزة وعينه ولامه واوان عنده، كما قالوا: «هَمَرَش»، وهو من ذوات الخمسة، وأصلها: «هَمَرِش»، فأدغموا النون في الميم، ولم يخافوا التباسا؛ إذ ليس في كلامهم مثال «فُعَلِّلٍ». وكما قال الخليل في مثال «انفعل» من «وَجَلَّ: أَوْجَلَّ» فأدغم لأنه ليس في الكلام «أَفْعَلَّ»، فصار التقدير: «أَوِّوٍ»، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء، لانكسار ما قبلها، فصار: «أَوِّوٍ».

ومن كره اجتماع ثلاث واوات في غير هذا الموضع لم يكرهه هنا، بل يقول: «أَوِّوٍ»، ويحتجُّ بأن الواو الأولى أصلها نون، فهي أخفّ من واوات «أَقْوَوِّل»، لأن تلك ليس فيها شيء منقلب. ألا ترى أن من يكره «أَقْوَوِّل»، لاجتماع الواوات فيقول: «أَقْوِيل» يقول إذا بنى الفعل للمفعول: «أَقْوَوِّل»، ويحتجُّ بأن الواو الوسطى مدة، فجرت مجرى باب «سُوِير»؟.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: (الخصائص ٢/٨٩، ٣/٣٩، والدرر ١/١٩٤، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٢/٦٥٦، وشرح المفصل ٤/٣٨، ولسان العرب ١٣/٤٧٣ (أوه)، ١٤/٥٤ (أوا)، والمحتسب ١/٣٩، وهمع الهوامع ١/٦١).

وكذلك يقول: «أَوَوٍ»، لأن النون لو ظهرت لقلت: «أَنُؤَوٍ» بلا خلاف، وإن كان الذى يقول «فأَوٍ» هو الذى يقول: «فأَوُهُ» على أنهما لغتان له لم يجر إدغام النون فى «أَنُؤَوٍ».

فإن قلت: ولم جعلت اللام من «أُنَى» وأوًا حتى صار «أَنُؤَوٍ»؟.

قيل: لأنه حمل على الأكثر. ألا ترى أن اللام أكثر ما حذفت وهى واو، نحو «أبٍ وأخٍ وهنٍ وغدٍ»، و«دمٍ» فى قول من قال: «دموان»، ومما فيه الهاء نحو سنة، فى قول من قال: «سَنَوَاتٍ ومُسَانَاةٍ»، فإنما الألف فى مساناة بدل من الياء المنقلبة عن الواو التى هى لام فى سنوات. وقالوا: «قُلَّةٌ» وهى من «قلوت»، و«كُرَّةٌ» من «كروت»، وقالوا: عِصَّةٌ، ثم جمعوها فقالوا: «عِصَوَاتٍ»، قال الراجز:

هذا طريقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا وَعِصَوَاتٌ تَقَطَّعُ اللَّهَازِمَا^(١)

وقالوا: «حِظَّةٌ» فى معنى «حِظْوَةٌ»، قال الراجز:

هَلْ هِىَ إِلَّا حِظَّةٌ أَوْ تَطْلِيْقٌ قَدْ وَجَبَ الْمَهْرُ إِذَا غَابَ الْحُقُوقُ^(٢)

وهذا مذهب أبى الحسن وهو الصواب، فكذلك حملت «أُنَى» على الواو، فكأنه كان «أُنِيَّوٍ»، فجرى مجرى: «جُرَى وهنى».

ولو حَقَّرَتْ «أَن» التى فى قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ أَنْ قَتَلْتَ مُسْلِمَا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَنَدِّمِ

لقلت: «أُنَيْنٌ»، لأنها مخففة من الثقيلة كالتى فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] معناه: إنا وجدنا أكثرهم فاسقين، فلما خُفِّفَتْ إِنَّ جَاءَتْ اللام فى الخبر لثلا تشبه التى فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]،

(١) اللهازم: أصول الحنكين الواحدة لهزمة.

والرجز لأبى مهدية فى: (لسان العرب ١٧/١٢ «أزم»). وبلا نسبة فى: (جمهرة اللغة ص ٢٨٩، وجواهر الأدب ص ٩٦، وخزانة الأدب ٤٤٢/٦، والخصائص ١٧٢/١، وشرح المفصل ٣٨/٥، الكتاب ٣٦٠/٣، لسان العرب ٥١٦/١٣ «عضه»، ومجالس نعلب ٤٤/١، الممتع فى التصريف ٦٢٥/٢).

(٢) الحظة والحظوة: المكافاة. والحق والحدق: ما استدار بالكمرة من حروفها.

وفى قول الشاعر:

وما إن طُبْنَا جُبْنَ ولكن منايانا ودولسة آخرينا
فأما «إن» التى فى قوله: وما إن طبنا، فبمنزلة «إن» التى للجزاء، وليست مخففة،
فتقول فيها: «أنى».

وكذلك «أن» من قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] فيمن نصب
«تكون»، لأنها «أن» التى تنصب الأفعال، فتقول فيها: «أنى»، لأنها ليست مخففة. فأما
من رَفَعَ فقال: «ألا تكون»، فإنه يقول فى تحقيره: «أنين» لأنها مخففة من الثقيلة.
وأن من قوله عزّ وجلّ: ﴿وانطلق الملائم منهم أن امشوا واصبروا﴾ [ص: ٦] بمنزلة أن
الناصبة، وليست مخففة من الثقيلة. وكذلك أن من قول الشاعر:

فَيَوْمًا تَوَافِينَا بَوَجْهِهِ مَقْسَمٌ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^(١)
فيمن جرّ الظبية، وجعل أن زائدة. فأما من نصب الظبية أو رفعها فأن عنده مخففة
من الثقيلة، فمن نصب فبأن وأعملها مخففة، كما قال الشاعر:
وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأن تَدَيُّهُ حَقٌّ
وكذلك قول الآخر:

فلو أنك فى يوم الرّجاء سألتنى فراقك لم أبخل وأنتِ صديق
خففها وأعملها فى المضمّر، وهذا بعيد، لأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها،
وكان حكمه إذا أعملها فى المضمّر أن يثقلها، ولكنه حمل المضمّر على المظهر، وهو
شاذّ.

ومن رفع الظبية جعلها خبر كأنّ، لأنه يريد: كأنها ظبية، كما قال الآخر:

فلو كنتَ ضبيّا عرفتَ قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر^(٢)

(١) قسيم: جميل. عطا الشيء وإليه يعطو: تناوله.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى: (ديوانه ص ٤٨١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٢، وخزانة
الأدب ٤٤٤/١٠، والدرر ١٧٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٧٠١/٢، وشرح المفصل ٨١/٨،
٨٢، الكتاب ١٣٦/٢، لسان العرب ٤١٩/٤ «شفر»، والمحتسب ١٨٢/٢). وبلا نسبة فى:
(الإنصاف ١٨٢/١، والجنى الدانى ص ٥٩٠، وخزانة الأدب ٢٣٠/١١، والدرر ١٦٠/٣ =

يريد: ولكنك زنجي، فأضمر الكاف وهو قبيح، قال سيويوه: والنصب أكثر فى كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى، فحذف الخبر للعلم به. وليس كذا قول الأعشى:

أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

لأن معناه: أنه هالك كل من يحفى ويتنعل.

فإنما أضمر الحديث، ولم يحتاج إلى عوض، لأنه ليس بعده فعل، وكأنه ظبية إنما أضمر فيه الاسم الأول، وهو قبيح.

ولو حَقَرْتَ بَخَ لَقَلْتَ: بُخَيْخُ كقول الشاعر:

فِي حَسَبِ بَخٍ وَعِزِّ أَقْعَسَا^(١)

وتقول فى مذ: مُنِيذٌ، لأنها محذوفة من منذ. وقال الشاعر:

فَسُمِّيَ مَا أَدْرِكُ أَنْ رَبِّ فِتِيَةٍ بَاكَرْتُ لَدَتَّهُمْ بِأَدَكَنْ مُتَرَعٍ^(٢)

فتقول فى ربّ هذه: رَبِيْبٌ، لأنها مخففة من الثقيلة.

وتقول فى كمّ وَمَنْ وَمِنْ: كُمِيٌّ وَمُنِيٌّ، لأنه لا أصل لها فى الثلاثة.

وتقول فى أَيْ وَكَيْ: أُنِيٌّ وَكُنِيٌّ، لأنك زدت على الياء ياء أخرى، ليتكامل الاسم ويجرى مجرى مضاعف الياء، فقلت: أُنِيٌّ وَكُنِيٌّ، كما تقول فى حَى: حُنِيٌّ.

وتقول فى أَيْ المَشْدَدَةِ: أَوِيٌّ، لأن أَيًّا ينبغى أن تحمل على باب «طَوِيْتُ وَلَوِيْتُ»، لأنه أكثر من باب «حَيَّيتُ وَعَيَّيْتُ»، وقد تقدّم هذا، فكأنه كان فى التقدير: أَوِيٌّ، فقلبت الواو ياء، وكأنه من معنى أَوِيْتُ إلى الشىء، أى استندت نحوه وانضممت إليه، لأن أَيًّا فى جميع أحوالها بعضٌ من كل، والبعض معلوم أنه يستند إلى الكل فافهم.

=ورصف المباني ص ٢٧٩، ٢٨٩، ومجالس ثعلب ١/١٢٧، مغنى اللبيب ص ٢٩١، وهمع

الهوامع ١/٣٦، ٢٢٣.

(١) الرجز للعجاج فى: (ديوانه ١/٢٠٣، وشرح أبيات سيويوه ٢/٢٦٠، ٢٧٦، الكتاب ٣/٤٥٢،

المتع فى التصريف ٢/٦٢٧). بلا نسبة فى: (شرح المفصل ٤/٧٨، ١١٩/٥، المقتضب

١/٢٣٤).

(٢) الأدكن: لون يضرب إلى الغبرة بين الحمرة والسواد. ترع: امتلاً فهو ترع وكذلك مترع.

وكذلك كل ما جهل اشتقاقه من هذا الضرب.

وإنما قلت في أئ وكئ: أئ وكئ، فجعلته من مضاعف الياء، لأنه مجهول الاشتقاق، ولا أصل له الثلاثة. فلما احتجت إلى تكميله زدت على الياء مثلها كما قالوا في لو: لو، فزادوا على الحرف مثله، أئ المشددة أصلها ثلاثية، فحملتها على قياس نظيرها من ذوات الثلاثة.

وكذلك «مئة» في اسم المرأة تقول فيها: مؤئة، فتحملها على باب «طويت» وشويت».

ولو نسبت إلى كئ وأئ، لقلت: كيوي وأوي، كما تقول في أمية: أموي. ولو نسبت إلى أئ ومئة لقلت: أوي وموي، هذا هو القياس عندي، وعليه مدار هذا الباب.

* * *

مسألة

لو جاز أن تبنى من الواو مثل «محرر» لقلت على قول من جعل الألف منقلبة عن واو: «مؤر»، وأصله «مؤوؤو»، لأن أصل «محرر» «محرر»، فبنيت على الأصل، ولم تدغم اللام الأولى في الثانية كما قلت: «محرر»، لأن اللام الآخرة تنقلب ياء، فيخالف لفظها لفظ الواو فلا يجب إدغام، ولأنه كان يلزمك أن تقول: «مؤو»، فلا يخرجك ذلك من الاستئصال، بل كان يجب فيه اجتماع أربع واوات فيلزم التغيير، وأنت إذا بنيت على الأصل فإنما يجتمع فيه ثلاث واوات فكان البناء على الأصل هو الصواب، محافظة على الأصل، وهربا مما يلزم في تركه إلى الفرع، فلما كان الأصل: «مؤوؤو» أدغمت الفاء في العين، وقلبت اللام الأخيرة ياء، لانكسار ما قبلها، فصار: «مؤو».

ومن كره اجتماع ثلاث واوات أبدل اللام الأولى أيضا، فقال: مؤي.

فإن جعلت العين ياء قلت فيه من الواو: «ميو»، وأصله: «مؤوؤو»، فقلبت الواو ياء لوقوع الياء بعدها وهي ساكنة، وقلبت اللام الأخيرة ياء.

* * *

مسألة

إن قيل: ما مثال اللات من قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾؟

فقل: مثاله الآن: «فَعَّةٌ»، ومثاله في الأصل: «فَعْلَةٌ»، ساكنة العين، وكان في الأصل: «لَوِيَّةٌ»، فحذفت الياء فبقيت «لَوِيَّةٌ»، فانفتحت الواو، لمجاورتها الهاء فانقلبت ألفا، فصارت «لات» كما ترى. والتاء فيها للتأنيث.

وسألت أبا علي عن اشتقاقها فقال: هي من لويت على الشيء: إذا أقمت عليه، وهي من قوله تعالى: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقال تعالى: ﴿أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾، فكانها سميت بذلك لإقامتهم على عبادتها وصبرهم عليها، قال الشاعر:

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَانْتَبَى أَلْوَىٰ عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لَبَّكَ يَهْتَدَى^(١)

أي أصبر عليك وأعطف قلبي إليك.

ويدل على أن العين ساكنة: أن السكون أصل، والحركة زيادة، ولا تثبت الزيادة إلا بدليل.

فإن قلت: إن انقلابها ألفا يدل على تحركها.

قيل: ليس في انقلابها دليل على الحركة، لأنها إنما انقلبت لما تحركت لمجاورتها تاء التأنيث، وهي نظيرة شاة، في سكون عينها، وكونها واوا، إلا أن لام شاة هاء، ولام اللات ياء، والقول فيها مثله في شاة، وقد تقدم ذكر ذلك.

وذكر سيبويه هذه الكلمة في باب النسب فقال: تقول في الإضافة إليها: «لائي»، كما تقول في الإضافة إلى «لا»: «لائي». وإنما فعل ذلك لأنه لم يبين له وجه اشتقاقها، فأجراها مجرى ما لا أصل له في الثلاثة، وهو نحو ما، ولا.

(١) ألوى: أعطف وأعرج. واللب: العقل.

والبيت من الكامل، وهو لعمر بن أحمد فني: (ديوانه ص ٦٠، وخزانة الأدب ١٥/٢، شرح أبيات سيبويه ١٥٦/١، الكتاب ٣٢٣/١). بلا نسبة في: (لسان العرب ٦٠٢/٤ (عمر)، المقتضب ٣٢٩/٢).

والذى ذهب إليه أبو عليّ، من اشتقاقها، وجه مستقيم، لا خفاء به، وإذا صح لإنسان قول يقتضيه محض القياس، فليس ينبغي أن يحجم عن القول به، لأنه لم يقله من قبله من الشيوخ، ولو كان هذا مذهباً صحيحاً لما كان للثاني أن يزيد على الأول، ولا أن يأتي بما لم يأت به، ولكان هذا مدعاة إلى العيّ ومجلبة للحصر.

فسألته عن جمعها، فقال: القياس أن تقول فيها: «لواء»، كما قالوا: «شياء». قال: إلا أنك تصحح العين من «لواء»، لأن اللام قد انقلبت همزة، فلا تجمع على الكلمة إعلالين. وقلبت العين في شياء لصحة اللام منها، وهى الهاء.

ونظير ما قاله من تصحيح العين لعله اللام: قولهم فى جمع «ريّان: رِواء»، فصححوا العين فى الجمع، وإن كانت قبلها كسرة كعين ثياب، وهى فى الواحد معتلة لأن اللام قد انقلبت فى رِواء همزة، ولهذا نظائر، قد تقدّم ذكرها.

ولو بنيت من اللات مثل «فعلول» لقلت: «لُوى»، كما تقول فيه من «طويت: طُوى»، لأن اللات من لويت وهى بمنزلة طويت.

فأما الألف واللام فى اللات والعزى؛ فقال أبو الحسن: هما زائدتان. وحكى لنا أبو علىّ عنه: أخذت الخمسة العشر درهماً، فالألف واللام فى العشر لا يخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة، لأن الاسم قد تعرّف باللام التى فى أوّله، والاسمان جميعاً بمنزلة اسم واحد، ومحال أن يتعرّف الاسم من أوّله ووسطه.

وإنما ذهب إلى أن الألف واللام فى اللات والعزى زائدتان، لأنهما معرفتان بمنزلة «ودّ» و«سوّاع» و«يغووث» و«يعوق» و«نسرأ»، وهذه كلها أسماء أصنام وحجارة كانوا يعبدونها، وهى معارف بالوضع، فلا حاجة بها إلى الألف واللام. وأنشدنا أبو علىّ:

أما ودماءٍ لا تزال كأنها على قنّة العزى وبالنسر عندماً^(١)

(١) قنة العزى: أعلاها. والعندم: دم الأخوين، وهو صبغ أحمر.

والبيت من الطويل، وهو لعمر بن عبد الحسن فى: (خزانة الأدب ٢١٤/٧، ٢١٨، لسان العرب ٦/١١). وله أو لرحل جاهلى فى: (المقاصد النحوية ٥٠٠/١، لسان العرب ٢٠٦/٥ «نسر» وبلا نسبة فى: (الإنصاف ٣١٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٦٧، وسر صناعة الإعراب ٣٦٠/١، لسان العرب ٣٧٨/٥، ٤٣٠/١٢ «عندم»، ٣٤٩/١٣ «فن»، ٢٦٨/١٥ «لوى»).

فالألف واللام فى «النسر» بمنزلتها فى اللات والعزى.
وأنشدنا أبو على:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

وأنشد أيضا، ولم أسمعه منه:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرَّكَائِبِ^(١)

يريد: أم عمرو.

وأخبرنا أبو على أن أبا عثمان قال: سألت الأصمعى عن قوله:

وَلَقَدْ جَنَيْتَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٢)

فقال: الألف واللام فى الأوبر زائدة.

وقال ذو الرمة:

لَا يُنْعَشِ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَحَوَّنَهُ دَاعٍ يَنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومِ^(٣)

فأدخل الألف واللام فى الماء، وهو صوت، والأصوات بمنزلة الحروف، وليس حكم

(١) أنشى: أشم من نشى الرائحة: شمها. وأم عمرو وأم عامر: الضبع.

(٢) الأكمو: جمع كم: نوع كبير من النبات يسمى شحمة الأرض والعساقل: جمع عسقول كعصفور واحد عساقيل حذف ياؤه للوزن. نبات أوبر: نوع ردىء منها أسود ذو زغب كأنه عليه وبرأ أوبر: جمع ابن أوبر.

والبيت من الكامل وهو بلا نسبة فى: (الاشقاق ص ٤٠٢، الإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجهرة اللغة ص ٣٣١، الخصائص ٥٨/٣، ورسف المباني ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشموني ٨٥/١، شرح التصريح ١٥١/١، شرح شواهد المغنى ١٦٦/١، شرح ابن عقيل ص ٩٦، لسان العرب ٢١/٢، ١٧٠/٤ «حجر»، ٣٨٥/٤ «سور» ٦٢٢/٤ «عبر»، ٢٧١/٥ «دبر»، ٢٧١/٦ «حش»، ٧/١١ «أبل»، ١٥٩/١١ «حفل» ٤٤٨/١١ «عقل»، ١٨/١٢ «اسم»، ١٥٥/١٤ «حس»، ٣٠٩/١٥ «نجا» المحتسب ٢٢٤/٢، مغنى اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، المقتضب ٤٨/٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لذى الرمة فى: (ديوانه ص ٣٩٠، وخزانة الأدب ٣٤٤/٤، والخصائص ٢٩/٣، ومراتب النحويين ص ٣٨).

الألف واللام أن تدخل عليها.

وأنشدنا أبو عليّ في مثله:

يدعونني بالماء ماءً أسوداً^(١)

فأدخل الألف واللام على الماء وهو صوت وقال: يريد: أصبت ماء أسوداً، وقال: يجوز في قوله: يناديه باسم الماء، أن تكون الألف واللام غير زائدة، ويكون الماء هذا المشروب، ولا يراد به الصوت، وقال: باسم الماء، وهو يريد: باسم معنى الماء، واسم معنى الماء هو الماء. ونظيره قول لبيد:

إلى الخَوْلِ ثم اسم السَّلام عليكما ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر

يريد: ثم اسم معنى السلام عليكما، واسم معنى السلام هو السلام، فحذف المضاف. وقال قوم: معناه: ثم السلام عليكما، فزاد الاسم، ولعمري إن هذا هو المعنى، إلا أن إعرابه على ما ذكرت، من حذف المضاف، وحذفك المضاف أحسن من أن تزيد اسما.

ألا ترى أن اسم معنى زيد هو زيد، واسم معنى بكر هو بكر، لأن الاسم غير المسمى، وإنما الاسم ألفاظ مؤلفة تدلّ على المعنى المقصود بها.

ويدلّ على أن الاسم غير المسمى: وجودك الاسم مع عدمك المسمى، فلو كان الاسم هو المسمى لوجب من هذا أن يكون الشيء موجوداً معدوماً في حال، وهذا محال.

ومثل زيادة الألف واللام قولهم: الذى والتى والأولى، لأن هذه كلها معارف بالصلة، فجرت مجرى «من وما»، مما لألف ولا لام فيه.

قال أبو عليّ: والألف واللام فى «الآن» زائدة؛ لأنها لو كانت كالتى فى الرجل والغلام لجاز أن يتنكر فيقال: «آن»، كما يقال: رجل وغلام، فلما لزمت كانت على غير ذلك الحدّ. ولم يمتنع وإن كانت زائدة أن تلزم لأن من الزوائد ما يلزم نحو آثراً ما، فما زائدة، وهى لازمة، وهذا شيء ليس من التصريف، وإنما انشعب الكلام إليه.

* * *

مسألة

لو بنيت من «الآء» مثل «عنكبوت» لقلت: «أَوَّوتُ» مثل «عَوَّوتُ»، وكان الأصل: «أَوَّأُ أَوَّوتُ». بمنزلة: «عَوَّعُوتُ»، فقلبت الهمزة الآخرة ياء، فصارت: «أَوَّايُوتُ»، فأسكنت الياء استقلالا للضمة عليها وحذفتها لسكونها وسكون الواو بعدها كما تقول في مثله من رميت رَمَيَّوتُ.

فإن قيل: إن الياء في «أَوَّيُوتُ» أصلها الهمز، فهلا استخففت الحركة عليها، كما تستخف على الهمزة؟.

قيل: لأن هذا قلبٌ، وليس على جهة التخفيف القياسي الذي أنت فيه مخير، إن شئت خففت، وإن شئت حققت. ولو كان هذا الذي ذكرته لازما لقالوا في «جاء: جائئ» وجائئ» ولم يستقلوا الضمة والكسرة على الياء، لأن أصلها الهمزة، وليس الأمر كذلك، بل «جاء» يجري مجرى «قاضٍ» فكذلك جرت لام «فَعَلَّلُوتُ» الثانية مجرى ما أصله الياء.

فإن قدّمت اللام فجعلتها قبل العين حتى يصير المثال: «فلعللوت» قلت: «أَوَّوت» بوزن: «عَاوَّعُوت»، وكان الأصل: «أَوَّأوت» بوزن: «عَوَّعُوت»، فقلبت الثانية ألفا كما فعلت في آدم.

فإن قدّمت اللامين جميعا على العين حتى يصير الوزن «فَلَّعُوت» قلت: «أَأَّوت» بوزن «عاعوت»، وأصله: «أَأَّوت» بوزن «عَعَّوت»، فقلبت الهمزة الوسطى ألفا، فحجزت بين الأولى والثالثة، وأسكنت الواو الأولى التي هي عين مؤخرة، استقلالا للضمة عليها فالتقت هي وواو «فعللوت» ساكتتين، فحذفت الأولى لالتقائهما، كما أنك لو بنيت من «غزوت» مثل «عنكبوت» لقلت: «غَزَوَّوتُ» وأصله: «غَزَوَّوتُ» فأسكنت الوسطى وحذفتها.

فإن قدّمت العين على الفاء حتى يصير الوزن: «عَفَّلُوت» قلت: «وَأَيَّأوت» بوزن «وَعَيَّعُوت»، وأصله: «وَأَأَّوت» بوزن «وَعَعَّوت»، فقلبت الوسطى ياء، كما تقول في مثل «فرزدق» من «قرأت»: «قَرَأَيَّأ»، فتبدل الوسطى ياء.

فإن جمعته غير مقلوب قلت: «أَوَّاء». فإن عَوَّضت قلت: «أَوَّايَّء».

فإن قدّمت اللام على العين، حتى يصير الوزن «فلاعل» قلت: «أَوَايَا»، وأصله: «أَوَايُ»، فقلبت المفتوحة واوا، فصارت: «أَوَايُ»، ثم همزت الواو الأخيرة فصارت: «أَوَايُ»، فجرى عليها ما جرى على «خطائيء». وقد تقدم شرحه.

فإن عوّضت قلت: «أَوَايُ»، لما بعدت عن الطرف.

فإن قدّمت اللامين على العين حتى يصير مثاله «فلالغ» قلت: «أَوَايُ»، وأصله: «أَوَايُ»، بوزن «عَعَايُ»، فقلبت المفتوحة واوا، وأبدلت الواو التي هي عين مؤخرة ياء، لانكسار ما قبلها.

وإن قدّمت العين على الفاء حتى يصير المثال عفال قلت: «أَوَايُ» وأصلها: «وَأَوَايُ» بوزن «وعاعع»، فاكتفت الألف همزتان، فقلبت الأولى واوا، كما قالت العرب في جمع «ذُوَابَة: ذَوَائِب»، وأصلها: «ذَأَائِب» بوزن «ذعاعب». وإن شئت فلأن الهمزة مفتوحة، وقبلها همزة، فجرت مجرى هذا أَوْم من هذا، فلما قلبت الهمزة واوا صارت «وَوَائِي»، فاجتمعت في أول الكلمة واوان، فهمزت الأولى منهما كما تقول في «فوعل» من «وعدت» أُوعد فصارت: «أَوَايُ»، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء، فصارت: «أَوَايُ»، ولم تغير الهمزة لأنها هي التي كانت في الواحد. فإن عوّضت زدت قبل الطرف ياء كما تقدم.

والتحقير على هذا المنهاج لأنه والتكسير من وادٍ واحد.

* * *

مسألة

لو بنيت من هناء في قول الشاعر:

وقد رابنى قولها يا هناء ويحك ألحقت شرّاً بشرٍّ^(١)

(١) البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في: (ديوانه ص ١٦٠، وخزانة الأدب ٣٧٥/١، ٢٧٥/٧، سر صناعة الإعراب ١/٦٦، ٢/٥٦٠، وشرح المفصل ١٠/٤٣، لسان العرب ١٣/٤٨ «هنن»، ١٥/٣٦٦، ٣٦٧ «هنا»، والمقاصد النحوية ٤/٢٦٤). وبلا نسبة في: (رصف المباني ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ٣/٨٧٧، وشرح المفصل ١/٤٨، لسان العرب ١٥/٣٦٩ «هنا»).

مثل «جَرَدَحْل» لقلت: «هِنَوَّ»، لأن الهاء الآخرة فى «هِنَاه» بدل من واو. يدلك على ذلك قول الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفانى ومَلَّنى على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَّابِعٌ^(١)

فإن قيل: ما تنكر أن تكون الهاء والواو جميعا والواو جميعا تعتقبان لامين على الكلمة الواحدة نحو: «سنة وعضة». ألا تراهم قالوا: «سنوات وعضوات»، وقالوا: «سنيهة وعضاه»، فكذلك ما تنكر أن تكون الهاء فى «هِنَاه» غير بدل، بل تكون لاما تعاقب الواو؟!.

قيل له: لأننا لم نرهم استعملوا الهاء لاما فى هذه الكلمة فى غير هذا الموضع، فعلمنا أنها بدل، كما أننا لما لم نرهم استعملوا الهاء فى اسم الإشارة إلا فى قولهم: «ذه»، علمنا أن الهاء بدل من الياء، ولا يقول أحد إن الهاء فى «ذه» أصل غير مبدلة، فكذلك ينبغى أن تكون الهاء فى «هِنَاه».

ولا يجوز أيضا أن تكون الهاء فى «هِنَاه» مثلها فى «شفاه» غير بدل، بل لازمة للكلمة لقولهم: «هَنُوكَ وهِنَوَات» والتاء فى «هِنَتْ» أيضا بدل من الواو. فقد علمت أن الهاء فى هِنَاه ليست لازمة كالتى فى «شفاه» جمع «شفة».

قال أبو على: وإذا كانت الهاء قد قُلَّتْ فى الموضع الذى يكثر فيه التضعيف فينبغى أن يرفض فى الموضع الذى يقل فيه التضعيف. والموضع الذى يكثر فيه التضعيف باب «رَدَدَتْ».

ألا ترى أن الذى جاء فيه شئ نزر هو: «مَهَّةٌ وَفَهَّةٌ»، وما يقلُّ إن جاء غير هذا، وباب رددت أكثر من باب «قلق وسلس» فينبغى أن ترفض الهاء فيه لقلَّتْها فى باب «رَدَدَتْ». ولو جعلت الهاء فى «هِنَاه» أصلا كالتى فى «شفاه» لحملتة على باب «قلق وسلس».

(١) الهِنَوَات: الأفعال القبيحة.

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى: (سر صناعة الإعراب ١/١٥١، ٢/٥٥٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٥، شرح المفصل ١/١٥٣، ٥/٥٣٨، ٦/٣، ١٠/٤٠، الكتاب ١٣/٣٦١، لسان العرب ١٥/٣٦٦، ٣٦٩ «هِنَاه» والمقتضب ٢/٢٧٠).

فإن قلت: فقد قالوا فى تحقير «هنة: هُنَيْهٌ»، فما تنكر أن تكون الهاء فى «هناه» أصلا؟.

قيل له: اللغة الجيدة فيها: «هنيّة» فيجوز أن يكون الهاء فى هُنَيْهة بدلا من الواو أو الياء التى أبدلت من الواو لوقوع ياء التحقير قبلها، فكأنها كانت «هنيوة» فإما أن يكون أبدلها من الواو كما أبدلها فى «هناه»، وإما أن يكون أبدل الواو ياء فصارت «هنيّة»، ثم أبدل الياء المبدلة هاء، كما قالوا: «ذه» فى ذى، وكأنه لما قُلبت اللام فى «هناه» قلبت أيضا فى «هنيهة» هاء، كما أن الذال لما أبدلت فى «اذكر» دالا أبدلت أيضا فى غير تاء افتعل دالا، لأنها قد أبدلت فى «افتعل»، أنشدنا أبو على لابن مقبل:

يا ليت لى سلوة تُشَفِّى القلوب بها من بعض ما يعترى قلبى من الذكر^(١)

بالدال. وكما أن الواو لما حذفت فى ضِعة، حذفت أيضا فى ضِعة. ومن قال: إن أصل «ضِعة: فِعة» بكسر الفاء، ثم فتحت لأجل العين رادّا على سيبويه فليس قوله بشيء.

قال أبو على: ولكنها لما حذفت فى «ضِعة وأضع وتضع ونضع ويضع» حذفت فى «ضِعة»، وإنما يُفتح الحرف لأجل حرف الحلق فى الفعل، لا فى الاسم.

وكذلك قالوا: «اتقيت»، فقلبوا الواو تاءً، لأجل تاء افتعل، ثم قالوا: تَقِيّةٌ وهو اتقى منك وتقاة وتقوى، فقلبوا الواو تاء، ولا تاء بعدها. وإذا كانوا قد قضوا بأن التاء فى هذا كله بدل من واو وإن كانت الواو فى هذه الكلمة أقلّ تصرُّفاً من التاء لأجل الدلالة، فما قامت الدلالة على علته وكثرة تصرُّفه وظهوره أولى بأن يكون أصلا. وأكثر تصرف باب «هناه» اللام فيه واو، فينبغى أن تحمل الهاء على أنها بدل من واو. أيضا لو جعلتها غير بدل لجعلت الهاء فاءً ولاما، وهذا غير معروف، كما تقدّم ذكره.

فأما قولهم للضعيف القلب: «هُوةٌ»، فحرف نادر لا أحسب له نظيرا.

فكما أن الفاء من «اتقيت» واو، وإن كنا قد سمعناهم يقولون: «تقاة وتقية» وهو اتقى منك، فكذلك اللام فى «هناه» واو، وإن كنا قد سمعناهم يقولون «هُنَيْهة»، وكأنه

(١) البيت من البسيط، وهو لثميم من مقبل فى: (ديوانه ص ٨١، والخصائص ٣٥١/١، وسر صناعة

الإعراب ١٨٨/١، والمقرب ١٦٧/٢، والمتع فى التصريف ٣٥٩/١).

استحسن البديل في «هناه»، لأنه قد علم أنه لو لم يبدلها هاء للزمه إبدالها همزة مثل همزة سماء. وكذلك لو لم يبدل الواو في «هنيوة» هاء للزمه إبدالها ياء.

فلما رأى أنه لابد من القلب قلبها هاء، لأنها مقاربة الهمزة. وإذا كانوا قد قلبوا الياء هاء بحيث لو لم يقلبوها لم يلزمها بدل، وهو قولهم: «ذه» في ذى، فهم بأن يقلبوا الواو هاء في الموضع الذى لو لم يقلبوها فيه هاء للزم قلبها إما همزة وإما ياء، أعذر.

فإن قلت هل يجوز أن تكون الهاء في «هناه» بدلا من همزة أبدلت من الواو التي هي لام لوقوعها بعد الألف الزائدة، كأنه كان هناء، ثم أبدل الهمزة هاء؟ فهو قول، وليس بقوى؛ لأنها قد أبدلت في «هنيهة» ولم تكن ثم همزة، لأنه لا موجب لها هناك. فلهذا قلنا: إن الهاء بدل من الواو.

قال أبو علي: وقد ذهب بعض علمائنا في «هناه» إلى أن الهاء لحقت ببيان الألف، ثم شُبِّهت بالهاء الأصلية، فألحقت الضمة. قال: وليس ذلك بشيء؛ لأن هذه الهاء إنما تلحق في الوقف، فإذا وصلت سقطت، فجرى لذلك مجرى همزة الوصل التي إذا اتصل ما قبلها بما بعدها سقطت. وهذا القول قول أبي زيد. والذي رآه أبو علي هو الوجه.

وقد روى البغداديون للراجز:

يا مرحباه بجمار عَقْرًا إذا أتى قَرْبَتَه لَمَّا شَا
مِنَ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَا

وقال الآخر أنشدوه:

يا مَرْحَبَاهُ بِجِمَارِ نَاجِيَه إذا أتى قَرْبَتَه لِلْسَّانِيَه^(١)
يروونه بضم الهاء وكسرهما، فمن ضم قالوا: شبه الهاء بحرف الإعراب. ومن كسر قالوا: فلالتقاء الساكنين.

(١) السانية: الدلو العظيمة. والساقية: يسقى عليها من البئر.

والرجز بلا نسبة فى: (الأشباه والنظائر ٣٨٠/٢، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، ٤٦٠/١١، والخصائص ٣٥٨/٢، والدرر ٢٤٨/٦، ورصف المباني ص ٤٠٠، وجمع الهوامع ١٥٧/٢، وتهذيب اللغة ٧٦/١٣، وتاج العروس (سنى)، لسان العرب ٤٤٠/١٤ (سنا)).

وأرى أن أبا زيد لهذين الحرفين ذهب في «هناه» إلى ما ذهب. وليس «هناه» مثلهما، لأنه لو كان مثلهما لجاز فيه يا هناه، كما قالوا: يا مرحباً فإن لم يسمع هذا يا هناه بالكسر بل ألزم الضم، دلالة على أن الضمة فيه كالتى فى قولك: «يا زيد». وأما مرحباً فشاذاً، لا ينبغي أن يعرّج عليه ما وجدت مندوحة عنه.

وليس قوله: «يا مرحباً». بمنزلة قراءة من قرأ: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أَوْتَ كِتَابِيَةَ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَةَ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾ [الحاقة: ٢٥] لأنه وإن كان قد وصل آية بآية. فإنه قد وقف على الهاء، ولم يُحرّكها كما حرّكها من قال: «يا مرحباً».

ثم نرجع إلى أوّل المسألة، وإنما أظهرت النون فى «هِنَوُو»، ولم تدغمها فى الواو، وإن كانت ساكنة قبلها؛ لأنك لو أدغمتها لالتبس بباب «هُو»، فأظهرت النون كما أظهرتها فى «قنواء» لئلا يلتبس بباب «قَو». ومن كره اجتماع ثلاث واوات قلب الآخرة ياء، ثم قلب لها التى تليها لوقوعها ساكنة قبلها فقال: «هِنَوِي» فافهم ذلك.

* * *

مسألة من الأعجمية

إن قيل لك: كيف تبنى من إبراهيم مثل جالينوس؟ فقل: هذا خطأ، لأن إبراهيم حماسى، وجالينوس رباعى، ولا يجوز بناء الرباعى من الخماسى؛ لأن هذا كان يكون هدماء، لا بناء، فهذا يجرى مجرى بنائك من «سفرجل» مثل «جعفر»، وكلاهما خطأ.

فإن بنيت من «جالينوس» مثل «إبراهيم» قلت: «جلناسيس»، لأن إبراهيم: «فعلايل»، وقد تقدمت الدلالة على ذلك، فكررت السين لتقابل بها الميم من إبراهيم.

ولو بنيت من «أيوب» مثل «جالينوس» لقلت: «أويُوب»، فأظهرت العين، وهى فى القياس واو، لأن أيوب إذا حملته على كلام العرب أشبه منه العيوق والقيوم، فمثاله على هذا «فيعول»، والهمزة فيه أصل، وهو من لفظ آب يؤوب.

قال أبو على: ويجوز أن تكون ياء، كأنه «أيّب»، وإن لم يكن فى كلام العرب كلمة من همزة وياء وباء، لأنه لا ينكر أن يأتى فى كلام العرب لفظ ليس مثله فى اللغة العربية نحو «إسماعيل وإبراهيم».

فإذا جاز أن تكون العين من «أيوب» ياء احتمال أمرين:

أحدهما: أن يكون «فعولا».

والآخر: أن يكون «فيعولا». وتقول منه مثل «جالينوس» على هذا القول «آييوب».

ولو أردت بناء «أيوب» من «جالينوس» لم يجز، لأن أيوب ثلاثى، وجالينوس رباعى، فجرى مجرى بنائك من «جعفر» مثل «بكر» فى الامتناع.

ولو بنيت من «جالينوس» مثل «إبريسم» لقلت: «جلنيسس»، لأن إبريسما خماسى كإبراهيم، فكررت السين، ليكون بحذاء الميم، ولم تدغمه لأنه ملحق، فجرى مجرى خفيدد.

فإن بنيت منه مثل «جالينوس» لم يجز.

فإن بنيت من «إسحاق» مثل «جالينوس» قلت: «ساحيقوق». ومثل «إبراهيم: سحقيق»، مثل «إبريسم: سحقيق».

ولو بنيت مثل «اسفندياذ» من «جالينوس» لقلت: «جلنسياس»؛ لأن «اسفندياذ» خماسى، والهمزة فى أوله ينبغى أن تكون أصلاً بمنزلة همزة إبراهيم، لأن الياء والألف لا شك فى زيادتهما، والسين والفاء والذال والذال أصول غير ذى شك، فبقى النظر من ذلك فى الهمزة والنون.

ولا يجوز أن تجعلهما زائدتين على أن تكون الكلمة من ذوات الأربعة، لأن الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء من أفعالهن، وقد مضى ذكر هذا. فلا بد من أن يكون حماسيا.

فإن قلت: فأجعل النون أصلاً، والهمزة زائدة؟ فخطأ؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الخمسة من أوائلها أيضاً، وإنما تلحقها من وسطها أو آخرها، نحو: «عَضْرُفُوطُ وَقَبْعَرَى» وقد مضى ذلك. فلم يبق إلا أن تجعل النون زائدة، والهمزة أصلاً، فصار وزن «اسفندياذ: فَعْلَنْيَال»، و«جالينوس: فاعليول»، وهو رباعى، فكررت السين لتكون بإزاء الذال.

ولو بنيت من «اسفندياذ» مثل «إبراهيم» لقلت: «اسفاذيد».

ولو بنيت من «إبراهيم» مثل «اسفندياذ» لقلت: «ابرنهيام». ومثال «إبراهيم: فعلايل». وهذا قياس هذه المسائل فأجر عليها ما أشبهها.

وإنما يجوز تمثيل الأعجمي من هذا القبيل على أنه لو كان من كلام العرب لكانت هذه سبيله. فأما وهو على ما هو عليه من العجمة فلا يجوز تمثيله ولا تصريفه، ولا الاشتقاق منه إذا كان معرفة.

* * *

مسألة

تقول من «بلاز» مثل «صُفْرَق: بُلُوْز»، وأصلها: «بُلُوْز». فكرهت اجتماع الهمزتين محققين، فأبدلت الثانية ياء كما قال أبو عثمان في مثل «فَعَلٌ» من «قرأت: قِرَأَى». فإن خفت الهمزة الباقية قلبتها واوًا، لسكونها وانضمام ما قبلها فقلت: «بُلُوْز». فإن قيل: هلا قلبتها ياء، لسكونها قبل الياء، فقلت: «بُلُوْز»، كما تقول في «لويت لِيًا، وطويت طِيًا»؟.

فقل: هذا لا يلزم، لأن الواو إنما هي همزة مخففة، فتقدير الهمز فيها يمنع قلبها، ويوجب صحتها، كما صحت في «رويا وروية» لنية الهمز فيها.

فإن قلت: فكيف قياسها على قول من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال «رِيًا»؟. فالقول: إن قياس ذلك أن تقول هنا: «بُلُوْز» فتقلبها ياء للياء بعدها، وتدغمها فيها. فإن قيل: ألا تعلم أن الياء إنما أصلها الهمز، فهلا لم تجرها مجرى ياء «رويا» التي لا حظ فيها للهمز فلا تدغم الواو بعد قلبها فيها؟.

قيل: هذه الياء وإن كان أصلها الهمز فإنها مُبدلة لاجتماع الهمزتين، وليست بدلا واجبا، وليست مخففة فتراعى كما روعيت الهمزة في جِيلَ وَمَوَلَة وَضَوٍ وَنَوٍ وَشَيٍّ وَفِيٍّ، وعروض ذلك قولهم: «خطايا». ألا ترى أنهم لما اجتمع معهم همزتان أبدلوا الأولى أيضا لم يعتدوا الآخرة؟.

فأما ما حكى عن بعضهم من قوله: «خَطَايَا»، فشاذٌ بحيث لا اعتبار به.

فإن قيل: فهلا لما أبدلت من الواو في «بلويز» ياء أبدلت من الضمة قبلها كسرة، فقلت: «بُلُيز»، كما أبدلت منها كسرة في نحو عُتَيَّ وحُلَيَّ ومرَمَيَّ، ومَقْضَيَّ؟.

قيل: لا يمنع من جواز بدل الضمة هنا كسرة، فتقول: «بُلُيز» قياسا على «رَيَّا ورِيَّة، وَلَيَّ وَلِيَّ». فأما على «مَقْضَيَّ ومرَمَيَّ» فلا؛ وذلك أن واو «مَقْضُوي ومرْمُوي» زائدة، فكان الضمة لا حاجز بينها وبين اللام فوجب إبدال الضمة كسرة كما وجب ذلك فيها في «أَدَلِّ وأَظْبِ» مما لا فاصل فيه بين الضمة ولام الفعل.

فأما «رَيَّا وَلَيَّ» فإن البديل والكسرة فيهما إنما هو جائز لا واجب؛ وذلك أن بعدها حرفا أصليا وهو العين، فاعتدت حاجزا لكونها أصلا معتداً، وكذلك لام «صُفْرُق» الأولى إنما هي راء، وليست من حروف الزيادة، ولا هي من ضعيف، فيجرى مجرى واو مفعول التي هي زائدة ضعيفة؛ لكونها مداً، وواو «بُلُوز» إنما هي بدل من حرف أصلي ولم تزد للمد. ألا ترى أن حرف المد المزدل له لا يكون إلا مجاوراً للطرف البتة نحو: «سعيد وعمود وشمال وجعقلق وعصفوط»، ولا نجده أيضاً بدلاً، إنما زيد في أول حاله للمد.

فإن قلت: ما أنكرت أن يكون هذا الذي أجزته من إبدال الضمة كسرة في «بُلُيز» فاسداً، لمخالفته لرَيَّا وَلَيَّ من وجه آخر. وذلك أنك إذا كسرت ما قبل الياء فصرت إلى «بُلُيز» دعا ذلك إلى خروجك من كسر إلى ضم وليس بينهما إلا حرف ساكن، وهذا مرفوض في كلامهم. ألا تراهم قالوا: «أُقتل أخرج»، فضموا همزة الوصل ولم يكسروها كالعادة فيها، لما ذكرنا؟.

قيل: هذا يسقط عنا من قبل أن هذا إنما كان يلزمنا لو كنا كسرناه على حد كسر باب «مَقْضَيَّ ومرَمَيَّ» لأن ذلك كسر لازم، فهو لعمري لو كان على هذا لكان خطأ، فأما وإنما كسرناه على حد الكسر في «رَيَّا وَلَيَّ» فلا يلزمنا فيه شيء؛ وذلك أن هذه الكسرة في «لَيَّ ورَيَّا» هي عارضة غير لازمة.

ألا ترى أنك فيها وفي الضمة بدلاً منها مخير فتقول: «لَيَّ ورَيَّا»، وإن شئت «لَيَّ ورَيَّا»، فلما لم تكن الكسرة لازمة لم تنكر الخروج منها إلى الضم في «بُلُيز»، كما لم تنكر الخروج منها إلى الضم في نحو «فَحِذْ وكَيْفْ»، لما لم يكن المثال لازماً، فهذا فرق.

فإن قلت: فمن جعل الأوّل من المضعّف زائدا - وهو الخليل - وقال في «سُلم وذنب»: إنّ الأوّل من ذلك ونحوه هو الزائد، فقياسه أيضا أن يقول: إن الراء الأولى في التقدير من «صُفْرُق» زائدة، وإذا كانت كذلك فالهمزة الأولى، من «بُلُوْز» زائدة، كما أن ما هي مقابلته كذلك.

وإذا كانت الهمزة الأولى من «بُلُوْز» زائدة ثم أبدلتها واوا فصارت في التقدير إلى: «بُلُوْيز»، فهي واو زائدة، كما أن واو «زُرْنُوْق وعُصْفور» زائدة، وإذا كانت مثلها في اللفظ والزيادة، وأنت لو بنيت مثل «عصفور» من «رमित» لقلت: «رُمِيَّ» فكسرت ما قبل الياء المبدلة من الواو البتّة، فهلا أيضا لما أبدلت واو «بُلُوْيز»، وهي كما علمت زائدة ألزمت ما قبلها الكسر البتّة، فقلت: «بُلِيْز» لا غير، كما قلت: «رُمِيَّ» لا غير.

وإذا كان كذلك فقد خرجت من كسر إلى ضمّ بناء لازما لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن، بل كان يكون ذلك أغلظ من الذي رفضوه من «اقتل» ونحوه من موضعين:

أحدهما: أن كسرة همزة اقتل غير لازمة، إذ كان الحرف الذي هي فيه غير لازم. ألا ترى أن الوصل يُسقطه أصلا، فإذا سقط وجب سقوط حركته، إذ كانت تابعة له، وموجودة بوجوده. وذلك قولك: «قم فاقتل زيدا، ويا غلام اعبد ربك» ونحو ذلك.

والآخر: أن الحاجز في نحو «اقتل، لو قيل أقوى من .الحاجز في بُلِيْز»؛ وذلك أنه في «اقتل» حرف ظاهر معتدّ به، وهو في «بُلِيْز» حرف مدغم قد أخفاه الإدغام، وأجراه وما بعده مما أدغم فيه مجرى الحرف الواحد، لئبّو اللسان عنهما معا نبوة واحدة.

فالجواب: أن هذا كله يدفعه عنا علمنا بأن هذه الواو في «بُلُوْيز» إنما هي بدل من همزة، ولم تزد في أول أحوالها للمدّ، فلم تجر مجرى واو «فُعُول، ومفعول، وفعلول» ونحو ذلك.

ويزيد في بُعد هذه الواو من المدّ وإن كانت ساكنة زائدة أنه ليس كل واو كانت زائدة ساكنة مضموما ما قبلها فهي للمدّ. ألا ترى أن واو الجمع في «فَعَلُوا» زائدة ساكنة مضموم ما قبلها، وليست مع ذلك للمدّ؟! يدلّ على ذلك: أنك لو خففت نحو: «ظلموا أخاك» لقلت: «ظَلَمُواْخاك»، فحملت الواو حركة الهمزة لما خففتها، ولو كانت للمدّ قلت: «ظَلَمُواْ خاك».

وأما «أَبُوَيْب» فليس الإدغام فيه من قِبَل المدِّ، لأنه فصل قائم برأسه.

وأؤكد من هذا: أنك لو بنيت مثل «طُومَار» من «سَأَلْتُ لَقُلْتُ: «سُؤَال» فإن خفت الهمزة حذفها وألقيت حركتها على الواو قبلها فقلت: «سُؤَال»، بوزن «قُؤَال»، ولا يجوز أن تقلبها إلى لفظ الواو قبلها، ثم تدغمها؛ لأنها لم تزد للمدِّ. ألا ترى أنها لا تُجاوز آخر الحرف؟! وكذلك قالوا في «طُومَار»: إنه ملحق بقرطاس، ولو كانت للمدِّ لما كانت مُلحقة.

وسألت أبا عليّ عن تخفيف «سِيَّال» مصدر «فاعلت» على التمام، فقال: «سِيَّال»، فألقى فتحة الهمزة على الياء من «فِيْعَال» ولم يدغم فيقول: «سِيَّال» كما يقول في تخفيف «خطيئة: خطيَّة»، فكذلك يقول في مثل «طُومَار» من «سَأَلْتُ: سُؤَال»، فإن خففت حركت الواو فقلت: «سُؤَال»، فهذه أيضا واو ساكنة زائدة قلبها ضمة وليست للمدِّ، فكيف بالواو إذا كان أصلها الهمزة هي من أن تجرى مجرى الواو الزائدة للمدِّ أبعد.

فهذا كله يشهد بأن واو «بُلُوَيْز» لا تجرى مجرى واو فِعُول الزائدة للمدِّ. وإذا لم تجر في المدِّ مجراها لم يلزم أن تُبدل الضمة قبلها كسرة البتَّة، كما أبدلت منها الكسرة البتَّة في «مُضَيٍّ وَعُتَيٍّ وَمَقْضِيٍّ وَمَرْمِيٍّ»، بل القياس أن تجرى مجرى «لِيٍّ» في جواز ضمِّ ما قبل الياء وكسرها على التخيير والبدل.

يزيد في بيان ذلك وقوته: أن أبا الحسن قال في مثل «عَضْرُفُوطٍ» من «الآء»: «أَوَّيَّو»، قال: وأصله: «أَوَّ أَوَّء» بوزن «عَوَّعُوع»، قال: فأبدلت من الهمزة الثانية ياء لاجتماع همزتين فصارت: «أَوَّ أَوَّء»، بوزن «عَوَّعُوع».

أفلا تراه كيف أقرَّ الياء مضمومة وقبلها فتحة، ولم يقلبها ألفا ثم يحذفها لسكونها وسكون الواو بعدها، كما فعل ذلك في مثال «عَنْكَبُوتٍ» من «رَمِيت» فقال: «رَمِیُوتٌ»، وشبَّه بمصطفون.

أفلا تراه كيف فصل بين الياء المنقلبة عن الهمزة وبين الياء الخالصة التي لا نية لهمز فيها، فكذلك يجب الفصل بين واو «بُلُوَيْز» إذا أبدلتها من الهمزة بدلا على حدِّ «أخطيت» لا حدِّ «أخطأت»، وبين واو «مَقْضُوى ومَرْمُوى»، بل إذا كانت عين «لِيٍّ» - ولا حظَّ فيها للهمز - يفصل بينها وبين واو فِعُول ومفعول ونحو ذلك مما زيد للمدِّ بأن

يجاز فيها «لَى وَلَى» جميعاً، ولا يقتصر فيهما على الكسر البتة، كما اقتصر عليه في «مقضى» ونحوه -، فأن تكون واو «بلويز» المبدلة عن الهمزة أذهب في باب حسن جواز الضمة قبلها إذا صارت للإدغام ياء في «بليز» أولى وأجدر.

وهذا كله ما دام القول مصروفاً إلى رأى الخليل في اعتقاده زيادة الأول من المضعف.

فأما على قول من رأى أن الثانى منهما هو الزائد فالأولى من همزتى «بلوُز» هى الأصل، وإذا كانت أصلاً لا زائدة فلا نظر فى قوة الضم فى «بُلُوز»، لأنها ليست زائدة فيقوى شبهها بواو المد فى «فُعُول ومفعول» ونحوهما الزائدة. وهذا مفهوم واضح. فإن قيل: كيف تكسير «بُلُوز»؟.

فالجواب: «بلائيز» بوزن «بلاعيز»، والياء لازمة فى آخره لزوم ياء «قناديل ودهاليز». فإن قيل: ولم زعمت أنها لازمة فى آخره وهلا كانت عوضاً، فكنت فى إلحاقها وحذفها تحجيراً، كما كنت فيها فى تحقير «فَدَوَكَس» وتكسيه مخيراً؟! قيل: الياء فى «بلائيز» ليست عوضاً، وإنما هى بدل من ياء «بُلُوز»، كما كانت فى «قناديل» بدلاً من ياء «قنديل» بدلاً من ياء «قنديل».

فإن قيل: ألا تعلم أن ياء «قنديل» إنما هى للمد، وياء «بلويز» ليست للمد، وإنما هى بدل من همزة «بلوُز» الثانية للإلحاق بصُفْرُق؟.

قيل: كونها للإلحاق لا يمنع قلبها فى التكسير ياء. ألا ترى أنه قال فى تحقير «مُسْرُول: مُسِيرِيل» فأبدل من الواو - وإن كانت للإلحاق بمخرج - ياء؟ فكذاك «بلائيز» لا فرق.

فإن قلت: فقد علمنا أن واو «مُسْرُول» وإن لم تكن للمد فإنها ليست منقلبة عن همزة، وياء «بلوُز» منقلبة عن الهمزة؟.

قيل: هى وإن كانت منقلبة عنها فإنها بعد قلب لازم فجرت مجرى الياء اللازمة. ألا ترى إلى «جاء وشاء» فاعل من «جئت وشئت» لما أبدلت لامها الاجتماع الهمزتين ياءً، أحرقت مجرى ياء «قاض وداع» فى أن حذفت عنها الضمة والكسرة استقلاً لهما، ثم حذفناهما لالتقاء الساكنين وهو التنوين معهما؟.

فكذلك تجرى ياء «بُلُوْزِ» مجرى واو «مُسْرُوْل»، لأنها ليست مخففة فيراعى حكم الهمز فيها، إنما هي مبدلة البتة، فكما أُجْرِي «مُسْرُوْل» - وإن كانت واوه للإلحاق - مجرى «بهلول وعصفور»، مما واوه للمد، فكذلك تجرى ياء «بُلُوْزِ» - وإن كانت بدلا من الهمز الملحق - مجرى ياء «قنديل» وإن كانت للمد.

وهذا الجواب على قول من قال: إن الثانية من همزتي «بُلُوْزِ» هي الزائدة، لأنها حينئذ يقوى شبهها بواو «مُسْرُوْل» المجرة مجرى واو «زُبور وعصفور».

فأما من ذهب إلى أن الهمزة الأولى من «بُلُوْزِ» هي الزائدة فقياس قوله أن يحذفها فيقول: «بلائز» كصفارق. فإن عوض منها قال: «بلائيز» كبلاعيز؛ وصفاريق، وذلك لأنها ثالثة، فأقضى أحوالها أن تكون بعد إبدالها - إن أبدلت - كألف «عذافر»، وياء «سَمَيْدَعٍ» وواو «فَدَوْكَسٍ»، وأنت في جميع ذلك متى حقّرت أو كسّرت مخير في إلحاق العوض، ولست إليه مضطرا.

فإن قيل: ألا تعلم أنك إذا كسّرت الاسم نقضت صيغته، وراجعت أصول حروفه كقولك: «ريح وأرواح، وموسر ومياسير، وميزان وموازن» لما زالت الكسرة والضمّة. رجع الحرفان إلى أصلهما: الياء إلى الواو إلى الياء. فهلاّ لما كسّرت «بُلُوْزِيا» راجعت أصوله وهي الياء واللام وإحدى الهمزتين والزاي، وذلك أربعة أحرف، فقلت: «بلائز»، فحذفت الهمزة الأولى في قول الخليل وعوّضت منها إن شئت فقلت: «بلائيز».

ألا ترى أنك إذا نقضت الصيغة رجعت الياء في «بلويز» همزة لزوال الأولى قبلها أن تُجامعها؟ وكذلك من اعتقد أن الهمزة الثانية هي الزائدة إذا هو نقض الصيغة حصل أيضا على الأصول وهي أربعة، فقال: «بلائز»؟.

قيل: أما من اعتقد أن الثانية زائدة فقد تقدّم القول على وجوب الإبدال من الياء التي هي بدل منها فيما ذكرناه آنفا.

وأما من اعتقد أن الأولى هي الزائدة، فإنه إذا حذفها لزمه إقرار الثانية بحالها ياء وإن زالت الأولى التي أوجبت قلبها من قبلها. ألا ترى أن أبا عثمان قال: لو بنيت مثل: «إصبع» من الأدمة لقلت: «أيدم»، فإن كسّرت قلت: «أيادم»، فأقررت الياء بحالها، وإن زالت الكسرة التي أوجبت في الواحد قلبها مع اجتماع الهمزة قبلها، فكذلك تقرّ الياء

فى «بلويز» وإن زالت الأولى من قبلها، وليس كذلك ربح وميزان وموسر وموقن، لأن ذلك بدل إتباع، وبدل الإتباع لا يلزم، ولا يجرى مجرى الهمزة.

ألا ترى أنه يقول فى تحقير «قائم: قويم»، وفى تحقير «صائغ: صويغ» فيقر الهمزة وإن زالت ألف فاعل من قبلها. فقد ترى أن حديث الهمز غير حديث الإتباع، فكذلك تقر الياء فى «بلويز» إذا حذفت الهمزة الأولى، لأن ما يحدثه الهمز أو يحدث الهمز قسم ممتاز برأسه ليس من الإتباع فى قبيل ولا دبير.

فإن قيل: ألا تعلم أن الهمزة فى هذه الكلمة لام، وهى فى قائم وبابه عين، وقد صح أن تغيير اللام لا يعتد به، بدلالة كساء وكسى «وَعَطَاءٌ وَعُطِيٌّ»، والعين بخلاف ذلك، لقوله فى «قائم: قويم»، فهلا لم تحفل بالياء فى «بلويز» لأنها لام، كما لم تحفل بهمزة «كساء» لأنها لام؟

قيل: هذه الهمزة وإن كانت لاما، فإن بعدها لاما أخرى وهى الزاى، وقد ثبت أن الكلمة إذا كانت فيها لاما صحت الأولى، وجرت مجرى العين نحو: «ارعويت واقتويت» فكذلك تجرى الياء فى بلويز مجرى العين، فإذا لحقها بدل لزمها لزومه للعين إذا لم يكن إتباعها.

قال أبو الفتح: واعلم أن هذه المسألة ليست فى جميع النسخ، وإنما عنت لنا الآن بعد أن سار الكتاب، وذلك أنا وجدنا فى آخر الكراسة بياضا فأثبتناها فيه^(١).

* * *

(١) فى ص: بلغت مقابلته بالأصل فصَحَّ جهد الطاقة. قوبل به فصَحَّ والحمد لله شكرا على نعمه. تم الكتاب المترجم «بالمُنصف» فى شرح تصريف أبى عثمان المازنى رحمه الله. بحمد الله وعونه، وتأييده ونصره، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد نبيه، وعلى آله الطاهرين وسلامه.

وفرغ من نسخه لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصارى المقرئ الأندلسى بثغر طرابلس الشام فى مدة آخرها سلخ شوال من شهور سنة سبع وتسعين وأربعمائة، رحم الله من نظر فيه ودعا له بالتوبة والمغفرة، والرحمة والنجاة من النار، والفوز بالجنة، آمين آمين رب العالمين، وحسينا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. قوبلت ثانية والحمد لله شكرا على نعمه.

المحتويات

٣	مقدمة التحقيق
٣١	علم التصريف والحاجة إليه
٣٢	ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسمع
٣٢	تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس
٣٣	ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة
٣٤	قيمة كتاب التصريف للمازني
٣٥	ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة
٣٦	رواة كتاب المازني
٣٦	باب الأسماء والأفعال
٣٦	الألفات في أواخر حروف المعاني أصول
٣٧	ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية
٣٧	ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية
٣٨	الألف في «أنا» في الوقف، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة
٣٨	إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف
٤١	الأصلي والزائد
٤٢	الزيادة للإلحاق ولغيره
٤٢	الزيادة للإلحاق
٤٣	الزيادة للمد
٤٤	الزيادة للمعنى
٤٤	الزيادة من أصل الوضع
٤٥	أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها
٥٣	أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لا زيادة فيها
٥٧	الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها
٥٩	الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال

٥٩	أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لا زيادة فيها
٦٣	الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف فى الأسماء والأفعال
٦٣	فى الأسماء
٦٧	فى الأفعال
٧٠	الإلحاق المطرد فى الأسماء والأفعال
٧١	الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب
٧٣	إلحاق الرباعى بالخماسى من الأسماء
٧٥	زيادة النون والألف
٧٨	الأفعال المبدوءة بهمزة وصل
٨٠	تسكين أوائل الأفعال
٨٠	انكسار الحرف لا يجيز إمالته
٨٠	دخول همزة الوصل على فعل الأمر
٨١	ما بين الأسماء والأفعال من تقارب
٨١	الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل
٨٨	إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها
٨٩	دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التى فى أوائلها همزة الوصل
٨٩	دخول همزة الوصل على الحروف
٩٤	أداة التعريف والتنوين
٩٥	انفعل وزيادة همزة الوصل والنون فى أوله
٩٧	القلب والإدغام فى بعض الكلام دون بعض
٩٨	افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء فيه
٩٨	حكم بناء انفعل وافتعل
١٠٠	استفعل وزيادة الهمزة والسين والتاء فى أوله
١٠١	افعاللت وزيادة الهمزة والألف واللام فيه
١٠٢	افعللت وزيادة الهمزة واللام فيه
١٠٣	تضعيف العين وزيادة واو بين العينين
١٠٥	افعول وزيادة الواو ثلاثة مضاعفة
١٠٥	ما ألحق بالأربعة من الفعل
١٠٦	ما ألحق بالأربعة بالواو والياء
١١٠	زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام
١١١	بعض مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى
١١٣	الفرق فى المضارع بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول
١١٣	من المواضى التى تجاوزت ثلاثة أحرف

١١٤	مسائل التصريف ذات البال فى المهموز وما فيه الواو والياء
١١٥	حروف الزيادة
١١٥	باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة
١١٦	الهمزة التى فى أول الكلمة
١١٧	الياء فى أول الكلمة
١١٧	لم قضى بزيادة الهمزة والياء فى أول الكلمة؟
١١٨	النون والتاء فى أول الكلمة، لا تعدان زائدتين إلا بثبت
١١٩	زيادة النون والتاء فى أول الكلمة
١٢٠	الهمزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت
١٢٥	مواضع زيادة الياء
١٢٥	مواضع زيادة الواو
١٢٦	الهمزة الأصلية فى أول الكلمة
١٣٠	الألف لا تكون أصلا أبدا
١٣٨	الميم فى أول الكلمة زائدة
١٣٨	الميم فى معد أصل وليست زائدة
١٤١	الميم فى معزى أصل
١٤٢	زيادة الألف والنون فى آخر الكلمة
١٤٤	مواضع زيادة النون حشوا
١٤٧	زيادة التاء آخرًا
١٤٩	الميم فى مهدد أصل
١٥١	الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة
١٥١	الياء فى يستعور أصل
١٥٢	الميم فى متجنون أصل
١٥٣	الميم فى متجنيق والخلاف فيها
١٥٤	زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم
١٥٥	زيادة الميم آخرًا
١٥٦	الميم فى دلامص
١٥٧	أمهات الزوائد
١٥٨	انقلاب همزة التأنيث عن ألفه
١٥٩	الألف والنون فى نحو عثمان وسرحان
١٦٠	النون فى صنعانى وبهرانى
١٦١	التاء فى مثل تمر
١٦٣	زيادة العين فى مثل فعل واللام فى مثل محمر

- ١٦٤ زيادة النون والواو فى نحو حنطأو
- ١٦٥ زيادة اللام فى ذلك، وأولالك
- ١٦٥ ما تعرف به حروف الزيادة
- ١٦٦ زيادة النون فى فرسن
- ١٦٦ النون فى ضيفن زائدة
- ١٦٧ الواو والباء فى الرباعى
- ١٧١ باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب
- ١٧٥ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم
- ١٧٦ يجوز أن يبنى من «ضرب» وصفة، وفعلًا
- ١٧٧ متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب
- ١٧٨ باب الياء والواو اللتين هما فاءات
- ١٧٨ اقتصارهم على «يفعل» كيضرب من «فعل» الذى فاؤه واو
- ١٧٩ باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» بكسرهما و«يفعل» بضمها داخل عليه
- ١٨٠ لم كان باب «فعل يفعل كفرح» وباب «فعل يفعل كضرب»
- ١٨١ رأى القراء وأبى العباس المبرد فى حذف الواو من «يعد، ويزن»
- ١٨١ باب «كرم، يكرم» وتباعده عن بابى «فعل، وفعل»
- ١٨٢ معنى قولهم: الأصل فى «قام وباع: قوم وبيع» ونحو ذلك
- ١٨٣ حملهم الشئ على حكم نظيره
- ١٨٥ بناؤك مثل «دحرج» من «أخذ»
- ١٨٦ ثبات الياء وهى فاء فى «يفعل» من «فعل»
- ١٨٧ إتمام وعدة، وولدة
- ١٨٨ الكلام فى «لدى»
- ١٨٨ المصدر إذا كان على «قعدة» فالهاء لازمة له
- ١٨٩ قولهم: كل اسم على «فعلول» فهو مضموم الأول
- ١٩٠ قد تجىء الكلمة على الأصول ويجرى بابها على غيره
- ١٩٠ إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه «واوًا أو ياء»
- ١٩١ ما ورد عن العرب فى مضارع «وجل»
- ١٩٢ قول الخليل فيمن قال: «مررت بأخواك، وضربت أخواك»
- ١٩٣ قول الحجازيين: «ياترن، ويتاعد»
- ١٩٤ لماذا أعل «يطأ، ويسع» وأمثالهما مما كان على «فعل يفعل»
- ١٩٦ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على «فعل يفعل»
- ١٩٦ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول
- ١٩٨ باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات

١٩٨	بناء «فعل» للمجهول
١٩٨	همز الواو المضمومة ضمًا لازماً غير عارض
٢٠٠	جواز همز الواو المضمومة لازماً إذا كانت حشواً
٢٠٠	واو «نوى» ونحوه من الأصل
٢٠١	لا يهمز نحو «يسر، ويمن»
٢٠١	إذا اجتمعت واوان في أول كلمة همزت أولاهما
٢٠١	التضعيف في أول الكلمة قليل
٢٠٢	إن كانت ثانية الواوين في أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها
٢٠٣	قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها
٢٠٤	لو بنيت مثل «يفعل» من وعد «ويش» لم يغير
٢٠٤	ماذا تصنع لو بنيت مثل «فعلول» منها
٢٠٥	بناء «افتعل» وما تصرف منه مما فآؤه واو أو ياء
٢٠٧	إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء
٢٠٧	رأى الخليل أن «تولجا فوعل لا تفعل»
٢٠٨	تيقور «فيعول» من الوقار
٢٠٩	بعضهم لا يبدل فاء «افتعل» وما تصرف منه تاء إذا كانت واو أو ياء
٢٠٩	إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة
٢١١	الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذاً
٢١٣	باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين من الفعل
٢١٣	تجىء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب
٢١٤	أصل قلت: «فعلت»
٢١٥	الدليل على أن أصل قلت: فعلت
٢١٦	أصل «طلت: فعلت»
٢١٩	تعديّة «طلته من طاولته، فطلته» يدل على أنه محول
٢١٩	أصل «بعث: بيعت ثم نقل إلى «بيعت»
٢٢٠	لم يجىء «فعل» فيما عينه أو لامه ياء
٢٢١	المضارع من قال على «يفعل» ومن باع على «يفعل»
٢٢٢	اعتل «هبت، وخفت» من أصل بنائهما لا حولين
٢٢٣	«فعل» من الأحواف بالواو والياء
٢٢٥	نقل «باع، وقام» إلى «بيع، وقوم»
٢٢٦	بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول: «كيد زيد يفعل وما زيل يفعل»
٢٢٦	«كلت طعامي» للفاعل، و «كلت طعامي» للمفعول
٢٢٧	من العرب من لا يشتم «بيع الطعام» إذا أمن اللبس

٢٢٧	من العرب من يدع الكسرة في «بعت، خفت» ولا يبالى الالتباس
٢٢٨	من يقلب عين «باع» واوا فإنه يخلص للضمّة
٢٢٨	إعلال «مت تموت، ودمت تدوم»
٢٢٩	من العرب من يقول: «لا أفعل ذاك ولا كودًا ولا هما»
٢٣٠	أصل ليس «ليس»
٢٣٠	مجيء «عور، وصيد» ونحوها على الأصل
٢٣١	مجيء «احتوروا» وبابه على الأصل
٢٣٢	باب «تاه يتيه، وطاح يطيح»
٢٣٢	من العرب من يقول «تيه، وطيح»
٢٣٤	العرب تقول: «وقع في التوه، والته»
٢٣٦	باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة
٢٣٦	إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح ساكن المعتل وأعل
٢٣٦	المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر
٢٣٧	جميع الأسماء المبدوءة بميم، الجارية على الأفعال المعتلة العينات، يجب إعلالها
٢٣٨	اسم المفعول من هذا الباب يعل كالمضارع المبني للمفعول
٢٣٩	مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء
٢٣٩	لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعل
٢٤١	مجيء «مزيد، ومحِب، وبنات ألبيه» من الأسماء شواذ
٢٤٢	مجيء «استحوذ، وأغيلت المرأة» من الأفعال شواذ
٢٤٣	إذا سميت بالفعل «يزيد» بعد إعلاله بقى على إعلاله
٢٤٤	إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صححته
٢٤٤	إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صححته
٢٤٤	إعلال اسم الفاعل من «قام، وباع» ونحوهما
٢٤٥	إعلال اسم الفاعل من «أفعل واستفعل»
٢٤٥	إعلال اسم المفعول من نحو «قيل، وبيع»
٢٤٦	إتمام بنى تميم «مفعولا» من نحو «بيع، وعيب»
٢٤٨	ما ورد عن العرب من نحو «مغيوم، ومطيوبة»
٢٤٨	اختلاف الأئمة في المحذوف من «مفعول» من نحو «بيع، وقيل»
٢٥١	اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر «أقام، وأخاف» ونحوهما
٢٥٢	ما لا يعتل من محول إليه وهو «اختار، وانقاد» ومضارعهما، وما كان نحوهما
٢٥٣	المبني للمجهول من «اختار، وانقاد» ونحوهما
٢٥٤	مجيء «مقودة، ومكوزة، ومزيد» على الأصل
٢٥٤	«مفعلة» بضم العين من «عشت وبعث» ك «مفعلة» بكسرها فيهما عند الخليل

٢٥٥	«مفعلة» من العيش، و «فعل» من البيع عند الأخفش
٢٥٧	تصحیح «فاعلت، وتفاعلتا، وفعلت، وتفعلتا» ومصادرهن وعدم إعلالهن
٢٥٩	ومما جاء على أصله «افعللت، وافعاللت»
٢٦٠	ومما جاء على أصله «احتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا»
٢٦٠	لو بنيت افعلتوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعللت
٢٦٠	جمع «مقال، ومبايع، ومعاش» على «مفاعل» لا يعل
٢٦١	همز «معایش، ومصابوب» خطأ
٢٦٤	اختلاف العرب والعلماء في «مدائن»
٢٦٥	رواية «مداین» بلا همز عن بعض العرب
٢٦٥	ما صح لسكون ما قبله، أو لسكون ما بعده، أو لسكون ما قبله، وما بعده معاً
٢٦٧	فعل التعجب بصيغته بالأسماء فيما تقدم
٢٧٠	ما لا يعل وما يعل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال
٢٧١	يصحح «مفعل» لأنه منقوص من «مفعال»
٢٧١	إعلال «مفعل، و«مفعل» من قال، «وباع»
٢٧٢	رأى الخليل في أن «مفعلة، ومفعلة» من الياء سواء
٢٧٢	يجيء «تدورة» على أصلها
٢٧٣	قلب ألف «رسالة» وياء «صحيفة» وواو «عجوز» في الجمع همزة
٢٧٥	تصحیح اسم الفاعل من «حور، وصيد» لتصحیح الفعل عند الخليل
٢٧٦	بقاء الواو والياء متحركتين في «تقاوِل، وتبايع» جمعين لنقول و «نبيع»
٢٧٧	باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو والياء، اللّتين هما عينان
٢٧٧	قلب العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
٢٧٨	يجيء «روح، وحول» مصححاً غير معل
٢٧٨	لو بنيت من «قام» مثل «عضد» لقلت «قام»
٢٧٩	«فعل» و «فعل» لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين
٢٧٩	«فعل» من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو
٢٨٠	«آثروا» تسكن عين نحو «عور» على همزها لأن له مثالا من
٢٨٠	الصحيح يسكن نحو «رسل»
٢٨١	قد يجركون عين نحو «سور، وسور» في الشعر كما يفكون المضاعف نحو «ضننوا»
٢٨١	و «فعل» الأحرف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه
٢٨٢	من قال في «رسل» الصحيح «رسل» فأسكن، قال في «بيض»
٢٨٣	باب ما تقلب فيه الواو ياء
٢٨٣	وقالوا «سياط، ورياض» فأعلوا
٢٨٤	قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها

٢٨٥	ظهور الواو فى الجمع لظهورها فى واحده فى نحو «زوج، وزوجة»
٢٨٨	قلب الواو ياء فى فعل إذا كان جمعاً
٢٨٨	إذا جاور الشئ الشئ دخل فى كثير من أحكامه
٢٩١	إذا كان الجمع على فعال لم تقلب فيه الواو ياء
٢٩٢	مجيء فعلاّن وفعلّى على الأصل
٢٩٣	مجيء فعلاء على الأصل أيضا
٢٩٣	مجيء أحرف على فعلاّن معتلة
٢٩٤	اطراد القلب فى فعل جمعاً
٢٩٥	لم يأت مصدر على فيعلولة إلا فيما كان معتلاً
٢٩٩	اختلاف العلماء فى هين، ولين، وميت
٣٠٠	ما قلبوا فيه الواو ياء «ديار وقيام»
٣٠١	وبعض العرب قلب الواو ياء فى قيوم وديور
٣٠١	زيلت فعلت
٣٠٤	تخيزت على تفيعلت
٣٠٤	فيعل من القول والبيع: بيع وقيل
٣٠٥	فعول من البيع: بيع
٣٠٥	مثل يبطر من البيع: بيع
٣٠٦	تفوعل من البيع والقول على تبويج وتقوول
٣٠٦	تخفيف همزة: رؤيا ورؤية ونوى
٣٠٧	قولهم فى روياء ورؤية مخففين: رياء ورية
٣٠٨	لا يقال فى سوير وبويج: سير وبيع
٣٠٩	واو «سوير» مثل ياء «ديوان»
٣١١	مثال أغدودن من البيع: ابيع
٣١٢	يوم من: يمت
٣١٢	أفعلت من: اليوم
٣١٤	مفعل من يئست على مذهب الخليل ومخالفته للنحويين
٣١٦	ظلموا أباك، وما أشبهه
٣١٧	تبدل الياء واوا فى «فعل»، ونظيره «فعلا»
٣١٩	هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا
٣٢٠	تصحیح ضيوان، وضيوان
٣٢١	عدم همز نحو: طواويس، ونواويس
٣٢١	«فيعول» من بعث على «بيوع»
٣٢٢	ترك همز: العوارور

٦٩١	المحتويات
٣٢٢	وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِرِ
٣٢٣	تكسير فيعول وفعال
٣٢٤	هذا باب ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان
٣٢٤	إذا التقت همزتان في كلمة فلا بد من إبدال الثانية
٣٢٥	اطراد القلب عند الخليل فيما اجتمع فيه همزتان
٣٢٧	جمع خطيئة وزينة على فعائل
٣٣١	فعية من حثت، وسوت يكسر على جيايا وسوايا
٣٣٢	فعائل وما كان على مثاله من الجمع يستوين في اللفظ
٣٣٢	فيعل من حثت، وسوت يكسر على جيايا وسيايا
٣٣٢	إذا اكتنف الألف واوان أو ياءان، أو واو وياء همزت الأخيرة
٣٣٣	إذا جمعت «جائية» على فواعل قلت «جواء»
٣٣٤	جمع إداوة، وغباوة، وشقاوة
٣٣٤	قالوا: شهية وشهاوى
٣٣٥	يجوز أن يكون شهاوى جمع: شهوى
٣٣٦	جمع سماء على فعائل فى الشعر بلا إعلال الياء
٣٣٩	التنوين فى «حوار، وغواش» ونحوهما ليس بدلا من الحركة
٣٤٤	توافق الجر والرفع فى «حوار، وغواش» ونحوهما
٣٤٥	أصل يرجع إليه فى باب وزن الشعر
٣٥٠	تكسير «جياء، وسواء»
٣٥٠	تصغير «حطائط: حطيظ»
٣٥١	لو سمى رجل «قبائل» لصغر على «قبيل»
٣٥٢	لو سمى رجل «خطايا» لصغر على «خطي»
٣٥٣	التصغير يجرى بجرى جمع التكسير
٣٥٤	فعلل من «حثت وسوت: جيئى وسوءى»
٣٥٤	فعلل من «حثت: جوء»
٣٥٥	فعلل من حثت جىء
٣٥٥	«جوء، وسوء» يكسران على «جياء، وسواء»
٣٥٥	تقول فى مثل «احمررت» من «حثت وسوت: احيأت واسوأيت»
٣٥٦	قال الخليل «سوته: سوائية» مثل «كراهية» وبعض
٣٥٦	العرب «سواية» مثل «كراهة»
٣٥٧	قولهم: «ما أبغض إلى مساءيتك»
٣٥٨	اختلاف العلماء فى ميزان «أشياء»
٣٦٢	تصغير «أشياء»

٣٦٣	قال الخليل: «أشياء» مقلوبة
٣٦٤	أصل «ملك: ملاك» وألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله
٣٦٦	طأمن واطمأن
٣٦٦	جذب وحذب
٣٦٨	إنى، ومعى، وحسى
٣٦٩	كل وكلا
٣٦٩	المطرذ وغير المطرذ فى المقلوب والمغير
٣٧٢	هذا باب الواو والياء اللتين هما لآمان وذلك نحو: «رَمَيْتُ، وَغَزَوْتُ»
٣٧٢	دخول «فعلت» بكسر العين على الناقص بالياء والواو
٣٧٣	«فعلت» بضم العين تكون فى الناقص بالواو ولا تكون فى الناقص بالياء إلا فى فعل التعجب
٣٧٤	سكون الياء والواو إذا كانتا فى موضع الرفع
٣٧٦	يبدل كل من الياء والواو ألفا إذا تحرك وانفتح ما قبله
٣٧٧	مجيء «رميت، وغزوت، ورمين، وغزون» على الأصل
٣٧٨	إبدال الواو ياء إذا كانت آخرًا فى اسم وقبلها ضمة
٣٧٨	لو سميت رجلا بـ «يغزو» ولا ضمير فيه
٣٧٩	التسمية بالجملة
٣٧٩	تصح الواو إذا كانت «حشواً» فى نحو «عنفوان»
٣٨٠	قولهم فى جمع «قلنسوة وعرقوة: قلنس وعرق»
٣٨١	إذا سكن ما قبل الواو والياء حرتا مجرى الصحيح
٣٨٢	إذا كان مثال «عتو» واحداً، فالوجه فيه إثبات الواو والقلب جائز
٣٨٢	إذا كانت الواو ثقيلة كواو «عتو» وكانت فى جمع كواو «عصى» قلبت ولم يجر ثباتها
٣٨٣	لزم باب «عصى» القلب؛ لأن الجمع أثقل من الواحد
٣٨٣	إذا أسكنت عين «غزى وشقى» بقيا معلنين
٣٨٤	بعض العرب يقول: «رضيوا» فيسكن الضاد ويثبت الياء ولا يردها وأوًا
٣٨٥	فعل من «جئت: جىء» فإذا خَفَّفَ قيل: «جى»
٣٨٥	لولا التاء فى نحو: «الشقاوة والنكاية» لانتقلت الواو والياء فيهما همزتين
٣٨٦	من يقول: «مسنى وعتى» لا يقلب «أبوة، وأخوة»
٣٨٦	همز «عطاءة، وصلاءة، وعباءة»
٣٨٨	تصحیح «الصلاية والعباية»
٣٩٠	«عقلته بشنايين»
	مذروان ٣٩٠
٣٩١	حكم الياء والواو إذا كان ما قبلهما مفتوحا والهاء لازمة لهما
٣٩٢	تصحیح الياء والواو فى «النفيان والنزوان» وما كان نحوهما

- ٣٩٣..... قلب الواو وهى لام ياء لانكسار ما قبلها أولى من قلبها وهى عين
- ٣٩٣..... قلب الواو والياء همزة بعد الألف الزائدة
- ٣٩٥..... إذا كانت الألف ثانية وبعدها ياء لا تهمز الياء
- ٣٩٩..... إذا حذفت الهاء من: «ثاية، وطاية، وراية» لا تهمز كوجودها
- ٣٩٩..... «شاء» معلقة شذوذاً
- ٤٠٧..... الألف فى: «باء، وتاء، وثاء» ونحوها من حروف الهجاء لا أصل لها
- ٤٠٨..... اشتقاقهم أفعالا من أسماء الحروف
- ٤٠٨..... مثال «ححمرش» من الياء
- ٤٠٩..... تشبيه الألف فى «العظايا» بهاء التانيث فى «عظاية»
- ٤١١..... هذا باب تقلب فيه الياء واوا يُفَرَّقُ بين الاسم والصفة
- ٤١٢..... لو كانت «ريا» اسما، لكانت «روى»
- ٤١٣..... إذا كانت «فعلى» اسما من الواو، أبدلت الياء مكان الواو
- ٤١٤..... إجراء «فعلى» من الياء اسما وصفة على الأصل
- ٤١٥..... مجيء «فعلى» صفة على الأصل
- ٤١٥..... «فعلى» من هذا على الأصل
- ٤١٦..... هذا الباب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت «فَعَلْتُ» على أربعة أحرف فصاعدا
- ٤١٦..... إعلال الماضى لإعلال المضارع
- ٤١٦..... إعلال «تغازينا وترجينا» فى الماضى لإعلالهما فى المضارع
- ٤١٧..... إعلال المضارع لإعلال الماضى
- ٤١٧..... «شأوتما تشأيان»: شاذ
- ٤١٧..... «شأوتما تشأيان: كرضيتما ترضيان»
- ٤١٨..... أصل «تشأى: تشؤو»
- ٤١٩..... ضوضيت ونحوه: فعللت
- ٤٢٠..... الألف فى «حاحيت» وأخواتها من الياء
- ٤٢١..... حاحيت وأخواتها: فعللت
- ٤٢٢..... فيعال ليس مصدرا قياسيا لفعلت
- ٤٢٢..... الدليل على أن «حاحيت» وأخواته من الرباعى
- ٤٢٤..... «دهديت، ودهدعت»
- ٤٢٤..... اختلاف العرب فى «غوغاء»
- ٤٢٦..... «الصيصية والدودة، والشوشاة» من مضاعف الرباعى
- ٤٢٩..... ألف «فيفاء» زائدة
- ٤٢٩..... «القيقاء والزيزاء: فعلاء» بمنزلة «العباء»
- ٤٣٣..... أنفية: فعلية أو أفعولة

- هذا باب التضعيف في بنات الياء نحو: «حَيْثُ وَعَيْثُ، وَأَحْيَيْتُ وَأَعْيَيْتُ» ٤٣٦
- الإدغام والإظهار في «حَيٍّ وَأَحْيٍ» مبنيين للمجهول ٤٣٦
- ما يجوز في حاء «حَيٍّ» المضمومة إذا أدغم ما بعدها ٤٣٧
- لم حاز الإظهار في «حَيٍّ»؟ ٤٣٧
- تسكين لام يحى ويحشى ٤٣٧
- إظهار «أَحْيِيَّة» وإدغامها سواء ٤٣٨
- «حَيٍّ» كعمى للواحد «وَحْيَا» كعموا للجماعة ٤٣٨
- الإظهار والإدغام والإخفاء في «أَعْيَاء» وأَعْيِيَّة ٤٣٩
- لا يدغم «لن يحى، ورأيت محيا» فى النصب ٤٤٠
- لا يدغم «معبية ومحبية، وحيا الغيث، وحيان» ٤٤٠
- الإظهار فى «حيان ومحيان» بفتح الياء فيهما أحسن منه فى مكسورها ٤٤١
- لزوم الإدغام فى «تحية» ٤٤١
- الإظهار فى «تحية» جائز على ضعف، والإدغام كثير ٤٤٢
- لَمْ لم يشتقوا من «غاية» وأخواتها «أفعالا» ٤٤٣
- لَمْ لم يشتقوا من «ويل» وأخواتها أفعالا؟ ٤٤٤
- لَمْ رفضوا أن يشتقوا فعلا من «آء» ٤٤٦
- لَمْ رفضوا كذلك أن يشتقوا فعلا من «أول» ٤٤٧
- اختلافهم فى سبب حذف عين: «استحييت» ٤٤٩
- ما كانت لامة واوا أو ياء وضوعفت صححت الأولى وأعلت الثانية ٤٥١
- تقول فى الماضى فى مثل «احمرّ» من «قضيت: اقضيا» ٤٥٢
- المضارع فى مثل «يحمر» من «قضيت: يقضى»، والماضى فى مثل «احمر: اقضيا» ٤٥٢
- باب التضعيف فى بنات الواو ٤٥٤
- لَمْ كسروا عين الماضى من «القوة» ونحوها ٤٥٤
- جرت «قويت، وحويت» مما لامة واو مجرى «لويت، ورويت» مما لامة ياء ٤٥٤
- انقلاب اللام ياء فى «قوى، وحوى» ٤٥٥
- صحة الواوين فى أمثال «قو، وبو» ٤٥٥
- اعتلال الواو فى نحو «قوى: تقوى» ٤٥٥
- استفعل من «قويت» مثله من «شويت» ٤٥٦
- لا تكون فاء الفعل ولامة واوين ٤٥٦
- جاءت الفاء واللام ياءين ٤٥٨
- تكرر الواو فى «الوزوزة، والوحوحة» ٤٥٩
- تكون الهمزة ثانية ورابعة ٤٦٠
- «افعللت وافعاللت» من «غزوت، وحييت» ٤٦١

٤٦١	بناء «افعللت، وافعاللت» من «حييت» للمجهول
٤٦١	«افعللت وافعاللت» من «قويت، وحويت» وبنائهما للمجهول
٤٦٢	المصدر من «احوويت»
٤٦٣	مصدر «افعاللت» من «الحوة»
٤٦٤	من قال: «قتل القوم» في «اقتتلوا» قال: «حوى القوم» في «احوى»
٤٦٦	«فعل» من: «شويت»
٤٦٧	الحذف في «لم أبل، ولا أدر، ولم يك» لكثرة الاستعمال
٤٦٩	حذف نون: «لكن»
٤٧٣	بعض العرب يقول: «لم أبله»
٤٧٥	حذف لام «بالة» مصدر «باليت»
٤٧٦	لما ثبتت الياء في «أبالي» ثبتت الألف
٤٧٧	حكم ما فاؤه واو ولامه ياء من الأفعال
٤٧٨	أويت كشويت
٤٧٩	كيف تبنى على مثال «فوعل» من «وأيت»
٤٧٩	كيف تبنى على مثال «فوعل» من «أويت»
٤٨٠	هذا باب ما قيس من المعتل ولم ينجى مثاله إلا من الصحيح
٤٨٠	مثال «اغدودن» من «رميت»
٤٨١	مثال «اغدودن» من «غزوت»
٤٨١	مثال «اغدودن» من «بعث»
٤٨٢	أقول، وأقول
٤٨٢	مثال «اغدودن» مبنيا للمجهول من «بعث وقلت»
٤٨٤	مثال «اغدودن» من «وأيت»
٤٨٥	مثال «اغدودن» من «أويت»
٤٨٧	مثال «قمطر» من «قرأت»
٤٨٩	مثال «قمطر» من «غزوت»
٤٩٠	مثال «هدملة» من «وأيت»، ومثال «قوصرة» من «بعث»
٤٩٠	جمع مثال «قوصرة» من «أويت»
٤٩١	مثال «قوصرة» من «وأيت»، وجمعه
٤٩١	مثال «عنكبوت» من «رميت»
٤٩١	مثال «عنكبوت» من «غزوت»
٤٩٢	مثال «عنكبوت» من «أويت»
٤٩٢	مثال «عنكبوت» من «وأيت»
٤٩٢	مثال «عنكبوت» من «بعث، وقلت»

٤٩٣	جمع ما كان مثال «عنكبوت» من «وأيت»
٤٩٣	جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «أويت»
٤٩٤	جمع ما كان على مثال «عنكبوت» من «وأيت» مع التعويض
٤٩٥	مثال «اطمأنتت» من «قرأت»
٤٩٥	مثال «اطمأنتت» من «رميت، وغزوت وبعث، وقلت»
٤٩٦	مثال «اطمأنتت» من «ضرب»
٤٩٧	مثال «اطمأن» من «رمى»
٤٩٧	خطأ أبي الحسن الأخفش في قوله: «اضرب على مثال: اطمأن»
٤٩٩	المضارع من «قرأ» على مثال «اطمأن»
٤٩٩	المضارع من «رمى» على مثال «اطمأن»
٤٩٩	مثال «اطمأن» من «وأيت»
٥٠٠	المضارع على مثال «اطمأن» من «وأيت»
٥٠٠	مثال «اغدودن» من «رددت»
٥٠٠	مثال «اغدودن» من «وددت»
٥٠١	مثال «إوزة» من «وأيت، وشويت»
٥٠٢	مثال «حمصصة» من «رميت»
٥٠٢	كراهتهم اجتماع ثلاث ياءات في المتصل، أشد منها في المنفصل
٥٠٣	من أجاز اجتماع أربع ياءات في النسب لم يجز ذلك في «حمصصة» من «رميت»
٥٠٤	مثال: «حلكوك» من «غزوت»
٥٠٤	من جمع بين الياءات لم يجمع بين الواوات لثقلها
٥٠٤	مثال «فعلول» من «رميت»
٥٠٥	مثال «فعلول» من «غزوت»
٥٠٥	مثال «فعليل» من «رميت، وغزوت»
٥٠٥	مثال «مفعول» من «قويت»
٥٠٦	مثال «مفعول» من «الشقاوة»
٥٠٦	مثال «فعلول» من «شويت، وطويت»
٥٠٦	مثال «فيعول» من «غزوت»
٥٠٧	مثال «فيعول» من «قويت»
٥٠٧	مثال «فيعول» من «حييت»
٥٠٧	مثال «فيعل» من «حويت»
٥٠٨	مثال «فيعل» من «حويت، وقويت»
٥٠٩	مثال «فعلان» من «قويت»
٥١٠	مثال «فعلان» من «قويت»

- ٥١٠ مثال «فعلان» من «حييت».
- ٥١١ مثال «فيعلان» من «حويت، وقويت، وشويت، ولويت».
- ٥١١ قولهم: «حيوان» بثلاث فتحات متوالية.
- ٥١٢ المصادر التي ليس لها أفعال.
- ٥١٣ قول الخليل في مثل «فعلان» بكسر العين من «حييت، ومن قويت».
- ٥١٣ «فعلان» يسكون العين من «حويت، وقويت».
- ٥١٤ مثال «مفعلة» بضم العين من «رميت».
- ٥١٤ مثال «قمحدوة» من «رميت».
- ٥١٥ مثال «قمحدوة» من «غزوت».
- ٥١٥ مثال «ترقوة» من «غزوت».
- ٥١٦ مثال «ترقوة» من «رميت».
- ٥١٦ صحت الواو في «خطوات»، كما صحت في «عنفوان».
- ٥١٧ لم يضموا لام «كليات» كراهية انقلاب الياء واوا.
- ٥١٧ جمع «مدية» بكسر فسكون.
- ٥١٨ جمع «رشوة» بالألف والتاء.
- ٥١٨ مثال إصبع من «وأيت، وأويت، ووددت».
- ٥١٩ مثال «أبلم» من «وأيت، وأويت».
- ٥٢٠ مثال «إحرد» من «وأيت، وأويت».
- ٥٢١ مثال «إحرد» من «وأيت» مخففاً.
- ٥٢١ العرب يحذفون الشيء أو يستقلون في كلامهم ما هو أثقل منه.
- ٥٢٢ ما يقع من المضاعف غير مدغم.
- ٥٢٢ ما لا يقع من المضاعف إلا مدغماً.
- ٥٢٣ قالوا: قوم ضففو الحال.
- ٥٢٤ ما لا يدغم وما يدغم من المضاعف.
- ٥٢٦ «قصص، وقص» كل واحد منهما أصل.
- ٥٢٦ مثال «قصص، وقص» من غير المضاعف.
- ٥٢٧ تحريك الساكن في الشعر.
- ٥٣٠ «ركك» في قول زهير.
- ٥٣١ الفك والإدغام في «فعلان» مثلث العين.
- ٥٣٣ «أفعل» مما فآؤه همزة.
- ٥٣٤ رأى أبي الحسن الأخفش في «أفعل» من «أمت».
- ٥٣٥ رأى أبي عثمان المازني في «أفعل» من «أمت».
- ٥٣٦ القياس عند أبي عثمان المازني في «هذا أفعل من هذا، من أمت».

هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم

يتكلم بالفعل من «قال، وباع، وما كان نحوهن على الأصل ٥٤١

تاء الافتعال وقبلها صاد أو ضاد أو طاء ٥٤٣

تاء الافتعال وقبلها زاي ٥٤٥

تاء الافتعال وقبلها ذال ٥٤٦

التاء في أول كلمة تالية للصاد وأخواتها في كلمة سابقة ٥٤٦

تاء الفاعل بعد الصاد أو إحدى أخواتها ٥٤٧

من العرب من يشبه تاء الفاعل بتاء افتعل ٥٤٧

لَمْ لم يجز القلب في نحو «خبط تلك» ٥٤٩

جواز الإظهار والإدغام في «اقتتلوا ويقتتلون» ٥٤٩

الإظهار والإدغام في «هم يضربونني» ونحوه ٥٥٠

افتعل من الضوء ٥٥٣

مفتعل من التصوير ٥٥٣

الجدير بالنظر في التصريف ٥٥٣

هذا تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه ٥٥٥

ما في الباب الثاني ٥٦٧

ما في الباب الثالث ٥٧٩

ما في الباب الرابع ٥٨٣

ما في الباب الخامس ٥٨٦

ما في الباب السادس ٥٩٣

ما في الباب السابع ٦٠٣

ما في الباب الثامن ٦٠٧

ما في الباب التاسع ٦١٢

ما في الباب العاشر ٦١٣

ما في الباب الحادي عشر ٦١٧

ما في الباب الثاني عشر ٦٢٢

ما في الباب الثالث عشر ٦٢٤

ما في الباب الرابع عشر ٦٣١

ما في الباب الخامس عشر ٦٣٣

ما في الباب السادس عشر ٦٣٥

ما في الباب السابع عشر ٦٣٩

٦٩٩	المحتويات
٦٤٠	مسائل فى عويص التصريف
٦٤٠	مسألة
٦٤١	مسألة
٦٤٤	مسألة
٦٤٥	مسألة
٦٤٧	مسألة
٦٤٩	مسألة
٦٥١	مسألة
٦٥٧	مسألة
٦٦٠	مسألة
٦٦٤	مسألة
٦٦٥	مسألة
٦٦٩	مسألة
٦٧٠	مسألة
٦٧٤	مسألة من الأعمية
٦٧٦	مسألة
٦٨٣	المحتويات